

العالم الثالث

قضايا ومشكلات

تأليف

دكتور على ليلة

قسم الاجتماع - كلية الآداب

جامعة عين شمس

١٩٨٧

دار الثقافة للنشر والتوزيع

القاهرة - ت : ٩٠٤٦٩٦

الفهرست

الصفحة

ز

فاتحة عن العالم الثالث

الفصل الأول :

العالم الثالث بين عوامل التخلف وتحديات التنمية مدخل نظري	١٠٠—
أولا : تباين النظام العالمى وظهور العالم الثالث	٥
ثانيا : العالم الثالث خصائص التخلف وعوامله	١٧
ثالثا : مأزق العالم الثالث الأبعاد الاجتماعية والثقافية	٣٥
رابعا : تنمية العالم الثالث طبيعة التشخيص النظرى	٧٢
المراجع	٩٤

الفصل الثانى :

سياسات التنمية فى العالم الثالث المحددات

والمشكلات	١٠١—١٨٢
أولا : تنمية العالم الثالث ، مقدمة أساسية	١٠٥
ثانيا : سياسات العالم الثالث ، أبعادها الأساسية	١٠٦
١ — الصفوة صانعة السياسة الاجتماعية خصائصها ومنطقها	١٠٩
٢ — أيديولوجيا التنمية الاجتماعية ، ملامحها وأهدافها	١١٧
٣ — دور البرجوازية فى تنمية العالم الثالث	١٢٧
٤ — التنمية القومية فى إطار العالم الثالث	١٣٩
المراجع	١٧٦

(ج)

الفصل الثالث :

- الدين وتحرير الدولة في العالم الثالث مرحلة الصراع
مع الاستعمار ١٨٣-٢٧٢
- أولا : مقدمة ١٨٧
- ثانيا : الدين والدولة في العالم الثالث . مكانة
المجموعة الإسلامية ١٨٨
- ثالثا : الإسلام في مواجهة الاستعمار . الفصل الأول :
أجل استقلال الدولة ١٩٦
- رابعا : صراع الصفوات حول طبيعة الدولة المستقلة ٢٣٧
- خامسا : الدولة القومية بين الاختيار العلماني
والسيطرة على الدين ٢٥٥
- المراجع ٢٦٥

الفصل الرابع :

- الدين والدولة القومية الصراع حول اختيارات التنمية ٢٧٣
- أولا : الدين والدولة والمجتمع ، البحث عن اطار
نظري ٢٧٧
- ثانيا : العلمانية والدولة في أوروبا ، انتقال التجربة
الى العالم الثالث ٢٨٩
- ١ - انفصال الدولة عن الدين والمجتمع انقال
التجربة الأوروبية الى الشرق ٢٩٢
- ٢ - ظهور العلمانية في أوروبا انتقالها الى العالم
الثالث ٣١٨
- ثالثا : دور الصفوة القومية في نشر العلمانية
والسيطرة على الدين ٣٣٨

- رابعاً : أزمة التنمية وظروف الاحياء الاسلامى . ٣٥٧
- ١ - الاحياء الاسلامى ، خصائصه وأبعاده ٣٥٧
- ٢ - تفسير الاحياء الاسلامى ، المنظورات الاساسية ٣٦٢
- ٣ - الاحياء الاسلامى ، ظروفه وعوامله ٣٧٠
- ٤ - الاحياء الاسلامى ، مظاهره ودينامياته ٤٢٤
- المراجع ٤٣٠

الفصل الخامس :

الشباب والمجتمع فى العالم الثالث
(علاقات الانفصال والاتصال) ٤٤١-٦١٤

أولاً : قضية الشباب ، استكشاف للآفاق ٤٤٥

ثانياً : مفهوم الشباب ، البحث عن الجديد الموضوعى ٤٥٠

ثالثاً : المسألة الشبابية فى العالم الثالث ، البحث عن متغيرات للتفسير ٤٥٧

١ - الشباب والنظام العالمى
متغيرات التأثير والفاعلية ٤٥٨

٢ - بناء المجتمعات المحلية فى العالم الثالث
متغيرات التأثير فى اطارها ٤٦٩

٣ - الشباب والنظام السياسى ، أبعاد التمرد والمعارضة ٥٣٣

٤ - النظام التعليمى كإطار لبعث الحركة الشبابية ٥٥١

٥ - الشباب وقضاء وقت الفراغ ٥٦٢

رابعاً : الشخصية الشابة ، مقوماتها وخصائصها ٥٦٨

(ه)

خامسا : مشكلات الشباب مع المجتمع ، طبيعتها	
الاساسية	٥٨٩
١ - الشباب والحياة فى سياق مشكل	٥٩٠
٢ - الحرمان من المشاركة الاجتماعية	٥٩٤
٣ - الحرمان من اشباع الحاجات الاساسية	٥٩٥
٤ - مشكلة الغياب الايديولوجى	٥٩٨
٥ - الشباب والمؤسسات فى المجتمع	٦٠٢
٦ - الهوة بين المثال وتجسيدات الواقع	٦٠٤
المراجع	٦٠٨

الفصل السادس :

العنف فى مجتمعات العالم الثالث	٦١٩-٧٥٠
دراسة لحالة المجتمع المصرى	

أولا : ظاهرة العنف : البحث عن تحديد نظرى	٦٢٣
ثانيا : بناء النظام العالمى . . . أبعاد العنف فى إطاره	٦٢٧
ثالثا - تحديث العالم الثالث ، متغيرات العنف	٦٣٦
فى إطاره	
رابعا : العنف فى العالم الثالث ، أنماطه ودينامياته	٦٥١
١ - العنف ، طبيعته وأنماطه الاساسية	٦٥٢
٢ - تخلق العنف ، دينامياته وتفاعلاته الداخلية	٦٥٦
٣ - العنف ، طبيعة الفروض العلمية المفسرة	٦٦٢
خامسا : العنف فى المجتمع المصرى ، طبيعته ودينامياته	٦٧٠
١ - العنف فى المجتمع المصرى تحليل للسياق	
التاريخى	٦٧٧
٢ - ادراك العنف بالنظر الى متغيرات	
السياق الايكولوجى	٦٩٥
٣ - تفسير العنف بالنظر الى متغيرات السياق	٧٠٣
الاجتماعى	٧٠٣
المراجع	٧٤٥
سلسلة علم الاجتماع المعاصر	٧٥١

الاهـداء

الى ابنائى ريم ومحمود
اللذين ارى فيهما املا مشرقا ، قويا وقادما من بعيد والى زوجتى التى
تشاركنى اعباء الحياة بحثا عن تجسيد الأمل اهدى هذه الصفحات
على ليلة

فاتحة عن العالم الثالث

قدمت أربعينات هذا القرن العالم انثاثل باعتباراه كتلة محددة المعالم تعيش على هامش النظام العالمى ، تعاني من الفقر والجوع والفقر الحضارى والحرمان من اشباع الحاجات الأساسية * وهى المظاهر التى تخلق فى مجموعها واقعا لا انسانيا عاش فى اطاره هذا العالم . ثم جاءت خمسينات هذا القرن لتدفع بهذا العالم الى بؤرة الاهتمام الأكاديمى حيث برزت الى الوجود قضايا نظرية عديدة تحاول استكشاف آفاق هذا العالم ، تحاول تحديد ملامح وأبعاد المؤسسة التى كانت من نصيب هذا العالم ، أو التى فرضها عليه النظام العالمى من خلال آليات الاستعمار تارة والتبعية تارة أخرى . ثم شهدت الستينيات ازدهار لما يسمى بالأدب التاموى أو بأدبيات العالم الثالث .

فیر أنه برغم هذا الاهتمام الأكاديمى الواسع النطاق ، فاننا نجد أنه قد سقط أسیر خطأین رئيسیین الأول أن مفكرى العالم الغربى — الصناعى المتقدم والمستعمر أيضا — هم الذين نظروا للعالم الثالث وهم الذين حاولوا تشخيص مأساته . بحيث استند جهودهم التحليلى والنظرى الى الاطار المرجعى الغربى ، وهو اطار يعنى التحيز أو التمرکز حول الذات الأوروبية . ذلك قد حدث فى مقابل حركة مضادة تتمثل فى الهجرة المعنوية أو المادية لثقافة العالم الثالث الى العالم الغربى المتقدم . ومن ثم فالتفكير فى مأساة العالم الثالث كان دائما تفكيرا بالوكالة . بينما مفكروه من أبنائه مغربون مغربون يخضعون شامله من التشوية الثقافى والحضارى . وبعد عودتهم الى مجتمعاتهم ، يلعبون دور التبشير للحضارة الغربية داخل مجتمعاتهم .

ويتمثل الخطأ الثانى فى الفهم الذى قدمه الأدب التاموى أو أدبيات العالم الثالث ، بطبيعة هذا العالم ، وملامح المؤسسة التى يعيشها ، أبعادها ، عواملها المختلفة . ولقد كان من نتائج هذا التشخيص الخاطىء والمتحيز ، أن نسبت أسباب التخلف الى الأوضاع البنيوية والاجتماعية والحضارية لهذا العالم * بل أن هناك بعض الأفكار النظرية التى أكدت — عن جراءة متطرفة — أن الظاهرة الاستعمارية ذاتها لعبت دوراً رئيسيا فى تطوير هذا العالم وتحديثه وتنمية هيكله الأساسية . وقد كان من النتائج الخاطئة التى ترتبت على هذا الفهم أيضا طبيعة التشخيص النظرى لأسلوب الخروج

من التخلف ، حيث طرحت نظريات الحديث رؤية تؤكد أن السير فى ذات طريق التطور والتنمية الغربية هو قدر مقدور على العالم الثالث . وتعتبر نظرية والت روستو النموذج المثالى الذى يعكس ملامح تفكير هذه المرحلة .

ونقد أدت هذه الأخطاء الى تنشئة جيل من باحثى وزعامات العالم الثالث على هذه الأفكار التى بدأت تتحكم فى سلوكياتهم التنموية ، والتى أدت الى نشأة مدارس تنموية فكرية وأيدولوجية داخل بناءات الصفوة فى العالم الثالث . ولقد كان الاختبار الاشتراكى أو الرأسمالى لطريق للتنمية هو القضية المحورية التى شكلت أساس الحوار خلال هذه المرحلة . وفى إطار ذلك أغفلت اعتبارات كثيرة . هل أصبح التراث عاجزا عن تطوير المجتمع وقيادته نحو المستقبل ؟ وهل ضاعت إمكانية بعث التراث ليتحمل عبء هذا الدور ؟ هل تمتلك هذه المجتمعات كوادرا إدارية وبيروقراطية لديها الكفاءة والإيمان لتطبيق المثل الاشتراكى وخلق المجتمع الاشتراكى ؟ وهل تمتلك هذه المجتمعات الشريحة الرأسمالية الرشيدة التى أبدعت النظام الرأسمالى ، والتى أسس نموذجا مثالى عالم الاجتماع الألمانى ماكس فيبر ؟ بل إن هناك بعض الأصوات التى بدأت — عن شذاجة أو سوء قصد — تنادى بضرورة البحث عن طريق جديد ثالث وأن الطريق الثالث يمكن أن يؤسس من خلال انتقاء أفضل العناصر فى كل من الطريق الرأسمالى والاشتراكى . مرة أخرى ، الغرب هو دائما مصدر الأفكار والتصورات التى ينبغى أن تقود التنمية .

ولقد أسلمت هذه الفوضى أو لنقل الاغتراب الفكرى الى حدوث نتائج بنائية بالغة السوء . فقد تلكأت التنمية فى هذا العالم حتى حققت فى بعض منها معدلات سلبية كالحال فى مصر سنة ١٩٦٩ . والثانية ظهور ما يسمى باغتراب المثقفين وانفصالهم ، ومؤشر ذلك هجرة العقول الدائمة الى أوروبا أو الموقتة الى البلاد العربية البترولية . هذا بالإضافة الى اغفال الحوار حول إمكانية تطوير التراث بما يساعد على تأسيس التنمية والتقدم من ناحية وعلى الحفاظ على الهوية الحضارية من ناحية أخرى ، وحينما فشلت تنمية العالم الثالث أدركت زعاماته وصفواته أنها المسئولة عن ذلك . بعضها حاول الرجوع الى التراث اما لاستغلاله فى الحفاظ على مكانته من خلال مDAHنه الجماهير ، بحيث يصبح التراث أساسا للشرعية السياسية والاجتماعية . بينما اختار البعض الآخر الطريق الدكتاتورى كمصدر للشرعية من خلال فرض القهر والكبت ورفض المشاركة السياسية للجماهير .

ولقد زاد من وطأة حالة الفوضى والتخلف التهموى هذه الضربات التى وجهتها القوى العالمية ضد بعض مجتمعات العالم الثالث التى حاولت تأسيس مراكز جديدة ومستقلة عن المراكز التى تحتكر القوى العالمية السيطرة عليها . مثال ذلك هزيمة مصر فى ١٩٦٧ وتصفية أحمد سوكرانو من أندونيسيا ، نكروما فى غانا ، ومأساة باتريس نوموبا فى كوتيفو النحاس والمعادن .

ومن ثم نستطيع القول بأن نهاية الستينات وبداية السبعينات شهدت انهيارا كاملا للفكر النظرى الذى أكد على منطق التحديث الغربى كأساس للتنمية . واعتراضا كاملا أيضا من قبل الصفوات الحديثة والزعامات التى انبثقت عنها خطأ أو لتقل بخطأ اختياراتها الأيديولوجية والتنمية . غير أن بريقا من الأمل تفجر فى الأرض الخراب . حيث قدم علماء أمريكا اللاتينية ، وهى القارة التى عانت من استنزاف استعماري صارخ لمواردها الأساسية تصورا لتشخيص التخلف واستراتيجية للتنمية والانطلاق من خلال آليات تتناقض تماما مع آليات التحديث ، وهو التصور الذى أصبح يعرف فيما بعد بنظرية التبعية فى مواجهة نظرية التحديث . وإذا كانت نظرية التحديث قد ألقت مسؤولية التخلف على عاتق الأبنية المتخلفة لمجتمعات العالم الثالث وعجزها الحضارى وحددت طريق الخروج من خلال السعى انحسار فى ذات المسار الغربى للتنمية ، فاننا نجد أن نظريات التبعية قد ألقت مسؤولية التخلف على بناء النظام العالمى وعلاقات التبادل غير المتكافئة الذى تسوده ، أو على نمط الانتاج الرأسمالى الذى يشكل اطار حياة القوى الاقتصادية العالمية ، وحددت طريق الخروج برفض النظام العالمى بأوضاعه غير المتوازنة والبحث عن طريق جديد يؤكد الاعتماد على الذات والحفاظ على الهوية الحضارية ومد جسور الصلح مع الأصالة والتراث .

وبدأ العالم الثالث يشهد صحوة حضارية نعتقد أنها مقدمة لصحوة تنموية . فقد بدأ هذا العالم يدرك أنه يشكل كتلة واحدة لها مصالحها المتجانسة فى مواجهة النظام العالمى والقوى الصناعية التى تسيطر عليه . بدأ هذا العالم يدرك أن الماضى كان اطارا تاريخيا لسلب موارده وفائضه وتصديره الى المراكز الصناعية فى النظام العالمى ، وأن على الزمان الحاضر أن يشهد رد هذا الدين الذى سلب فى الماضى . وفى المستقبل تبرز الضرورة الملحة بالحاجة الى إعادة بناء النظام العالمى بحثا عن نظام عالمى جديد ، يحتوى على علاقات تبادل متكافئة ، ويحدد بيانا للمساعدة فى تنمية العالم المتخلف من أصل الديون التى له على العالم المتقدم حسبما يذهب الفكر الباكستاني محبوب الحق . بالإضافة الى ذلك نجد هذا العالم قد بدأ

عناصر الصفوة أو واحداً من عهوم الجماهير — الى أداة أو وسيلة تستخدم فى السعى لتحقيق اهداف سلطوية محددة وقصيرة النظر كفرض القهر على الجماهير ، والاستمرار قدر الامكان فى سلة الحكم ، والتمتع قدر الامكان بالرفاهية على حساب معاناة الجماهير . ومن ثم وجدنا مظاهر التجريب والتنقل والتغير الأيديولوجى ، بل وعجز الأنظمة السياسية عن تنشئة الجماهير وتدريبها أيديولوجيا . وقد أدت هذه المظاهر الى سلوكيات عديدة تؤثر على مسيرة التنمية ومعدلاتها ، من هذه السلوكيات عدم الالتزام الأيديولوجى ، واللامبالاة ، واغتراد الانتماء الى الاطر الاجتماعية التى ينتسب اليها الفرد . هذا الى جانب الآثار المترتبة على بروز الأيديولوجيات الخاصة على الأيديولوجيا العامة للمجتمع .

يعانى هذا العالم ايضا من مشكلة الحاح التراث كاطار معيارى يستطيع تفسير التفاعل فى المجتمع . وذلك أنه كان من قدر العالم الثالث أن مجتمعاته ذات طبيعة حضارية ، تنتمى الى حضارات يلعب الدين دوراً محورياً فى اطارها . ومن ثم فاذا التراث والدين يمتلك تصورا متكاملًا للمجتمع والدولة وطبيعة العلاقة بينهما ، واذا كانت هذه المجتمعات — للظروف التى عرضنا لها — قد سقطت أسيرة الفكر والحضارة الغربية ، فانه من المنطقى أن يقوم صراع بين المعسكر الذى يدعو الى احياء التراث وتطويره ليحكم تطوير المجتمع وبين نظيره الذى يؤكد ادعاء أن التقدم يتأسس اذا تخطى المجتمع عن جذوره التقليدية والتراثية فى مقابل اكتساب القيم الغربية الحديثة . وبطبيعة الحال قد يكون الحوار سلمياً بعض الأحيان ، غير أن بعض أطرافه فى أحيان أخرى قد تفصل حسم الصراع بالاستناد الى طلاقات الرصاص .

هذا العالم يعانى ايضا من مشكلة ديموجرافية خطيرة . ذلك أن الهرم الديموجرافى لهذا العالم ينبعج من الوسط . فغالبية السكان فيه من الشباب . ويشكل الشباب بطبيعته الحال طاقته الدافعة والقادرة على الانتقال به الى التقدم . غير أنهم فى ذات الوقت يمثلون روحه الرافضة والمتردة على كل ما يحتويه الحاضر بحثاً عن المستقبل الأكثر أملاً والأكثر إشراقاً . يرتبط بذلك أيضاً أن الشريحة الشبابية هى الشريحة العمرية ذات الاحتياجات المكلفة فالشباب هم الذين يحتاجون الى المسكن ، وإلى تأسيس الأسرة وإلى الدخل المرتفع القادر على اشباع حاجاتهم ثم الى فرص العمل القادرة على تأمين مستوى ملائم من الدخل . ذلك فى مجتمعات تعاني من ندرة الموارد وتعجز عن اشباع المستويات الدنيا لبعض الحاجات الأساسية . ومن ثم فاننا نجد أن الشباب على خصومة دائمة مع مجتمعهم فى معظم

يشهد صحوة حضارية أو تراثية ، وعلمنا أن ننظر الى حركات الاحياء الاسلامى التى ظهرت فى العالم الاسلامى من هذا المنطلق ، فهى تبحث عن التقدم فى قلب التراث وهى تحاول بناء الحاضر والمستقبل استنادا الى نموذج أمجاد الماضى . الى جانب ذلك هناك دعوة أو مطلباً جماهيرياً ملحاً بضرورة المشاركة على مختلف المستويات والأصعدة ، كمدخل لضرورة الالتزام بالقرار التنموى أيا كانت طبيعته . أن العالم يبحث فى قلب الفوضى التى يعيشها عن عالم متكامل ومتناسق . أن هذا العالم يبحث عن إمكانات التقدم داخل تخلفه وأنه كلما زاد اليأس ، كلما أشرق الأمل بقرب الخلاص .

غير أن الجلاص من التخلف هدفا لطريق مفروش باليأس والاحباط والدم الذى يسيل كثيرا مرة من جراء جروح القيام بأعباء التنمية ، ومرة أخرى بسبب اللجوء الى طلاقات الرصاص . ذلك يعنى أن هذا العالم يعيش موقفا متفجرا بسبب ظروف انعكست عليه من قبل النظام العالمى . وأن هذا الموقف المتفجر أو القابل للانفجار يمكن أن يصل يوما الى نهايته حيث ينهار البيت العالمى على ساكنيه . فاما أن هذا العالم على طريقة ، واما أن يعمل على تحطيم استقرار النظام العالمى ، بدلا من الموت الكسول جوعا أو بسبب المعجز عن اشباع الحاجات الأساسية .

ذلك يدفعنا الى محاولة تشخيص أسباب التخلف فى هذا العالم .

ولعل فوضى الثقافة والقيم هى أول عوامل تخلفه . فهذا العالم يشهد صراع القديم المستند الى العمق التاريخى للتراث مع الحديث المستند الى العمق الجغرافى للنظام العالمى ، وفى هيئة هذا الصراع الثقافى قد تسقط الثقافة والقيم والتراث كلفة . ويصبح السلوك الواقعى فى مستوياته الفردية أو الاجتماعية فاقدا لأى جوانب معيارية توجهه . ومن ثم فنحن نعتقد أن العالم يعيش حالة من الانوى المستمرة ، والتى أصبحت لها جذورها العميقة . ولها أيضا آثارها فى كثير من السلوكيات الانتهازية والمنحرفة التى أصبحت تشكل جوهر التفاعل الاجتماعى لهذا العالم .

وارتباطا بذلك يعانى هذا العالم من ظاهرة الفوضى الأيديولوجية . وإذا كانت الأيديولوجيا فى كل مجتمعات العالم هى مصدر شرعية الصفوة الحاكمة ، فاننا نجد أن الصفوة الحاكمة هى مصدر شرعية التوجيه الأيديولوجى لكثير من مجتمعات العالم الثالث . ومن هذا تحولت الأيديولوجية من إطار يحكم حركة وسلوكيات وقرارات القرر فى المجتمع — سواء كان هذا الفرد أحد

مجتمعات العالم الثالث خاصة تلك التى تفتقد القدرة على غرس الالتزام الأيديولوجى لدى الشباب ، أو تلك التى تعجز مواردنا عن اشباع حاجاتهم الأساسية .

يضاف الى ذلك أن الصفوات السياسية فى هذا العالم — وان كانت تنتمى الى الطبقة الوسطى وأحيانا الى الشرائح الدنيا فى المجتمع — لا ترغب فى المشاركة السياسية للجماهير تحت دعوات أمية الجماهير ، أو تفضيل أهل الثقة على أهل الخبرة ، أو الحاجة الى فرض النموذج التنموى على الواقع والجماهير معا . أو أن سلوكها السياسى انعكاس للحرمان والقهر التاريخى الذى واجهته خلال مرحلة تنشئتها سياسيا واجتماعيا . بل اننا نجدها تتناقض فى سلوكياتها السياسية فى أحيان كثيرة . فهى تعشق النسبة العالية لأصوات الجماهير التى تدل على اختيارها ، ادعاء ظاهريا يعشق الديمقراطية ، بينما هى فى أعماقها من قمة رأسها إلى أخمص قدمها عاشقة للدكتاتورية والنزعة السلطوية التى تؤكد على القمع . وفى نطاق هذا التناقض ، قد تنسحب الجماهير من المشاركة أو قد تدعى المشاركة بهدف تخريب الجهد التنموى الذى تأسس بقرارات الصفوة . أو قد تتمرد هذه الجماهير منادية بالمشاركة الصحيحة والواعية .

ذلك يعنى أن هذا العالم عالم الانهيار الثقافى ، عالم عدم وضوح الالتزام الأيديولوجى ، عالم الشباب المتمزق الذى يعانى من القلق وعدم الانتهاء الذى يؤمن بالعنف والرفض لتحقيق الأهداف . هذا العالم عالم الأهداف التنموية الطموحة فى مواجهة العجز الفادح فى الموارد التى يمكن أن تشكل ركيزة لتحقيق هذه الأهداف التنموية . بيد أن ذلك لا ينبغى أن يثير فينا الشعور باليأس والاحباط ، بل أن ذلك ينبغى أن يدعم ارادة التحدى بداخلنا ، نحن فى نظام عالمى تعمل آلياته على تأسيس مزيد من القهر والتخلف والاستغلال لمجتمعات العالم الثالث . كيف السبيل اذا للخروج من هذه المعضلة ؟

ذلك يتطلب منا نحن باحثى العالم الثالث أن تكون الكتابة عن هذا العالم متصلة بجوهر التفاعل فى إطاره . أن يتصل تشخيص التخلف فى هذا العالم بالدراما المساوية التى تعيشها وتشكل غذاءه اليومى . ذلك يفرض علينا ضرورة الخلط بين العاطفة والعلم . فإى انفصال بينهما تحت ادعاء الموضوعية والدقة وعدم التحيز يصبح محاولة لفرض رؤية مختزلة يقتصر فى إطارها ادراك الباحث على القشرة الخارجية لمأساة هذا العالم . بينما

تطلب الإدراك العميق ، الاتصال بعمق الواقعة التى يعيشها هذا العالم .
وهو الإتصال الذى تختلط فى اطاره عناصر هدفية وعلمية . قد يكتب الباحث
فيها علما . غير أنه حينما تشتد واطاة المسألة فإنها تتصاعد به الى مستويات
صوفية يستطيع من خلالها الإمساك بجوهر الحقيقة .

بالإضافة الى ذلك فإنه ليس يكفى للتفكير فى هذا العالم أن نقرأه فى
النظريات التى تطرحها عالمية العلم . ليس يكفى أن يسعد بالنقل الدقيق
لهذه النظريات . فالعالم الثالث يطلب منا أن نقرأه على جدرانه . على وجوه
سكانه التى أصيبت بتعريفات الطبيعة وتشوهاتنا . علينا أن نختلف عن باحثى
العالم المتقدم فى تفكيرنا بشأن عالمنا . فهو عالمنا ونحن ننتمى إليه . وإذا
فكرنا مثلهم ، إذا قلنا بالمساركسية أو البنائية الوظيفية أو التبعية ، فإننا
قد ننجح فى الحصول على أوسمة الموضوعية والتفوق العلمى . لكننا نرتكب
فى ذات اللحظة خيانة وطنية فى حق هذا العالم . نعيش أثرياء على فقره .
نتمتع بالحياة استنادا الى موته ، نتحدث كثيراً ، نتشدد بالنظريات ، وهذا
العالم صامت لاه ، لأن ما يقال كذب ، ومن ثم لا يستحق الاهتمام . أيها
السادة السنا نحن البرجوازية المثقفة فى العالم الثالث التى أصابها الفساد
والعفن ؟ تساؤل أعقبت أن له اجابة .

وأخيرا لا أحب أن أترك مقدمتى هذه قبل أن أتوجه بكل الشكر
الثالث ، مهما كانت المحاولة مخفوفة بالمخاطر . فنحن فى عالم نحتاج أن تكون
الكلمات فيه قوية وشريفة ولها فاعلية طلقات الرصاص . فالذى لا شك فيه
أن اللعب بالكلمات ضيعنا .

وأخيرا لقد حاولت أن تكون صفحات هذه الدراسة مخلصا عن العالم
والاعتراف الأستاذ الدكتور محمد الجوهري الذى يمثل بالنسبة لنا
— نحن تلاميذه — طاقة تدفعنا الى العمل . نسمعه دائما يتحدث عن قيمة العمر
الطويل بلا نتائج ؟ أو عن قيمة المعرفة التى لا تطور وطنا تشعير معه دائما
بالأمان ، ونخجل حينما يصيبنا الكسل ، ونشعر بالثقة والسعادة حينما
يبارك جهودنا ، أو حينما نشعر أننا ما زلنا معه تحت سماء واحدة .

أشكر أيضا طلاب السنة الرابعة لعام ٨٢/٨٣ ، ٨٤/٨٣ بتسم
الاجتماع بجامعة عين شمس الذين دفعنى حوارهم الساخن داخل مدرجات
الجامعة الى تأمل قضايا العالم الثالث ، فعباسهم هو الذى منحنى القدرة

على تناول قضايا العالم الثالث ، وهو الذى أمدنى بحماس الشباب القادر
على الانجاز والتجاوز .

وإذا كانت حلقة وسط بين أستاذ يفرض ضرورة بذل الجهد الوطنى
الواعى والشريف وبين طلاب يكشف فى حوارهم الطريق . فأننى أتمنى
بهذا الجد أن أحوز رضا الطرفين . إذا حدث فذلك هو المنتهى .

والله الموفق أولاً وأخيراً .

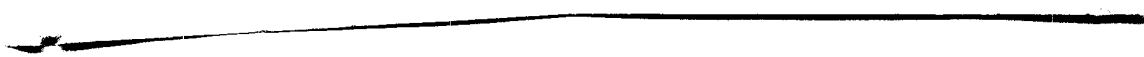
المعجزة : ١٩٨٣
على ليلة

الفصل الاول

المالم الثالث

بين عوامل التخلف وتحديات التنمية

مدخل نظري



الفصل الأول
العالم الثالث
بين عوامل التخلف وتحديات التنمية
مدخل نظري

المحتويات

- أولا : تباين النظام العالمي
وظهور العالم الثالث
- ثانيا : العالم الثالث ،
خصائص التخلف وعوامله
- ثالثا : مازق العالم الثالث ،
الابعد الاجتماعية والثقافية
- رابعا : تنمية العالم الثالث ،
طبيعة التشخيص النظري
-

الفصل الأول

العالم الثالث

بين عوامل التخلف وتحديات التنمية مدخل نظري

« ومع أنى لا أريد أن أثير أحقادا قديمة . فان التقدم الصناعى على سبيل المثال فى عدد كبير من بلدان أوروبا كان قائما على الثروات التى جرى نزعها بطريقة منظمة من آسيا وأفريقيا » .

جمال عبد الناصر

سبتمبر ١٩٦١

أولا — تبين النظام العالمى وظهور العالم الثالث :

شكلت نهاية الحرب العالمية نقطة تحول أساسية فى التفاعلات الدولية القائمة . فقد أدت هزيمة القوى الأساسية فى الحرب بالإضافة الى الآثار المدمرة فى بريطانيا والقوى الأوروبية الأخرى الى دفع الولايات المتحدة الى مركز الصدارة الاقتصادية والعسكرية . برغم أن الأخيرة لم تستمر دون ظهور تحدى جديد لها . فقد أصبح الاتحاد السوفيتى — فى أعقاب الحرب — قادرا على امتلاك قدر من القوة من خلال نشر النظام الشيوعى فى أوروبا الشرقية ، والصين حيث أكبر تجمع سكانى استطاع الحصول على الاستقلال من خلال القضاء على السيطرة الأجنبية . ولقد دفع هذا الوضع الجديد الى احساس الأمم الغربية بالحاجة الملحة الى إعادة احياء اقتصاديات هذه الأمم . ولقد اتخذ ذلك شكل استثمار شامل أسسته الولايات المتحدة فى أوروبا على المستوى العام والخاص . ولقد ساعد ذلك كل من أوروبا الغربية واليابان على تخطى فترة النقاة ، ومن ثم بداية المشاركة الحقيقية فى عملية احياء الاقتصادى والسياسى .

الى جانب ذلك ، فقد نتج عن الحرب العالمية الثانية تغيرا هاما على جانب كبير من الأهمية ، لاعتبار بقاء متضمناته وآثاره لفترة بعيدة فى المستقبل . حيث أدى انهيار الامبراطورية القديمة وسمى المستعمرات الخاضعة الى الحصول على الاستقلال الى انهيار الحركة الاستعمارية

التي شكلت خريطة القرن التاسع عشر . ولقد أدى ذلك الى ظهور مجموعة كبيرة من الدول التي تدعى لنفسها ملكية السلطة المستقلة والمكانة المستقلة أيضا . ولقد كان من الطبيعي أن يجذب ظهور هذه الدول — بأوضاعها الداخلية وسلوكها الخارجى المتميز — انتباه صانع السياسة الأمريكية . التي كان أخشى ما تخشاه خلال هذه الفترة أن تبدو الماركسية بالنسبة لهذه الدول الجديدة باعتبارها الطريق الأفضل والأكثر منطقية للسير فيه انطلاقا الى آفاق العالم الحديث . بل جذب وجود هذه الدول أيضا انتباه كثير من الباحثين ، الذين شرعوا حثيثا فى البحث عن المعرفة ، التي يمكن الحصول عليها للتأثير على السياسات الحكومية داخل هذه المناطق . بحيث أسهمت هذه الحركة فى انتاج قدر كبير من الفكر النظرى الذى يتعلق بالمجتمعات النامية . وإذا كان مشروع مارشال قد نجح فى إعادة بناء أوروبا فى فترة ما بعد الحرب . فقد بدأ هذا المشروع — نتيجة للنجاح الذى حققه فى النطاق الأوروبى — بالنسبة لكثير من رجال الاقتصاد باعتباره الحل الذى يمكن أن يقدم لتخلف العالم الثالث . غير أن هناك بعض العلماء الاجتماعيين الذى نبهوا بصورة حاسمة الى الاختلافات الجذرية بين تجربة تنمية أوروبا من ناحية وتنمية الاقطار الأقل نموا من ناحية أخرى . فتنمية العالم الثالث ليست ببساطة خبرة تتعلق بإعادة بناء ما حطمته الحرب ، ولكنها تجربة أشمل وأعمق من ذلك بكثير . فهى تنمية أو تطوير لمجتمعات كانت وما تزال متخلفة . وفى هذا الصدد فالسؤال الذى ينبغى أن يطرح لكى نبحث عن اجابة له يدور حول سبب هذا التناقض الصارخ بين تجربة التنمية التى نجحت فى بعض اقطار أوروبا وبين تلك التى لم تثبت نجاحها بعد فى أقطار العالم الثالث (١) .

وفى محاولة التأريخ لظاهرة التخلف والتنمية فإن استقراء التاريخ الإنسانى يكشف عن وقوع ثلاث تباينات أساسية أدت الى ظهور الانساق الفرعية الثلاث للنظام العالمى . وإذا كان النظام الرأسمالى وهو محصله التفاعل الذى أفرزه التباين الاول ، فيمكن القول بأن هذا التباين بدأت تفاعلات وقوعه قبل الحرب العالمية الاولى بقرنين من الزمان تقريبا . وهو التباين الذى وقع داخل القارة الأوروبية أساسا وأن انتقلت آثار ازدهاره الى الولايات المتحدة الأمريكية . ويمكن القول بأن هذا التباين قد دفع الى ظهور القوى الرأسمالية فى النظام العالمى . أو ما يمكن أن يسمى بالنسق الفرعى الرأسمالى . وهو النسق الذى ساعد على ظهوره عدة عوامل أساسية .

ويتمثل العامل الاول فى التطور التدريجى الذى خضعت له المجتمعات الأوروبية . فمهد انهيار النظام الإقطاعى ، وهو الانهيار الذى دفع فى مرحلة مبكرة الى ظهور البرجوازية التجارية ، ثم البرجوازية الصناعية ، حيث استطاعت الاولى توفير الاقتصاد النقدى من ناحية والى اجهزة على بقايا النظام الإقطاعى من ناحية ثانية . بينما خلقت الثانية الاطار الملائم لتوفير الفائض من خلال اعمال طاقة العمل الانسانى من ناحية ، ثم الاندفاع بها نحو تأسيس نظام المصنع الحديث من ناحية ثانية . ويعتبر نمو نظام المصنع الحديث أحد العناصر الجوهرية فى بناء النظام الرأسمالى (٢) .

ويعتبر التطور العلمى والتحرر الفكرى الذى خضعت له أوروبا خلال مرحلة المراجعة العامل الثانى فى هذا الصدد . حيث اهتم التطور العقلى الذى وقع خلال هذه المرحلة بالجوانب المادية للوجود الانسانى . وحسبما يذهب الفكر الاوروبى فى هذا الصدد ، أنه اذا كانت الزراعة هى نمط الحياة الخاضعة للطبيعة ، والفكر الثيولوجى هو التبرير أو الانعكاس النظرى لهذا الخضوع . فان ظهور النظام الصناعى كان يمثل انتصار الانسان على الطبيعة ، مستعينا بالفكر العقلى المستند الى الاستقرار بعد أن استند فترة الى الشك . واذا كانت الثورة العقلية هى وليدة الجهد العقلى لاحدى شرائح البرجوازية . فان ارتباط هذه الثورة العقلية بدعم الانتاج المادى وتحسين الوجود الانسانى كان نتيجة لدعم البرجوازية التجارية والصناعية وعاملا فعلا فى بناء الرأسمالية المعاصرة (٣) .

وتعتبر الحركة الاستعمارية هى العامل الثالث الذى شكل وريد ضخ الدماء فى جسد الرأسمالية المعاصرة . وقد ارتبطت هذه الحركة ببداية انطلاق موجة الاستكشاف الجغرافى . وهى الموجة التى شكلت أحد جوانب التحرر الشامل من البناء الاوروبى القديم والانطلاق بحثا عن عالم جديد . بحيث تمكنت هذه الحركة من اكتشاف شعوب فى الشرق وفى الامريكيتين ، تمتلك خبرات ومادة خام ، وباستطاعتها تمويل الحركة الصناعية المتنامية فى الغرب . هذا الى جانب أن بإمكانها أن تشكل الاسواق التى تنساب اليها السلع المصنعة . وهكذا اكتشف الاوروبيون ، أنه من الضرورى السيطرة على هذه المناطق ، والعمل على خلق روابط عضوية بينها وبين مراكز القوى المستعمرة . ولخلق هذه الروابط العضوية حاول المستعمرون

خلق تجانس ثقافى مع هذه الروابط العضوية ، وقد حاول المستعمرون خلق تجانس ثقافى مع هذه المجتمعات عن طريق القضاء على ثقافتها المستقلة ، من خلال التبشير والتعليم وخلق كوادر محلية من البشر فى هذه المجتمعات ، تستطيع الدفاع عن المصالح الاستعمارية وتروج لها ، هذا الى جانب ربط الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لبناء المجتمع المتخلف بالمجتمع المستعمر ، على النحو الذى سوف نفصل فيه (٤) .

واستنادا الى هذه العوامل الثلاثة يمكن القول بأن النظام الرأسمالى قد تأسس بفعل عوامل تطور داخلى خاص به ، هذا الى جانب مساعدة عوامل خارجية أخرى . بحيث اسهمت فى مجموعها فى اكساب هذا النظام ملامحه المميزة ، وأيضا فى امتلاكه لأسباب القوة من ناحية أخرى . غير أن الملاحظة التاريخية البارزة تؤكد أنه بعد استكمال هذا المشروع الرأسمالى لملامحه المميزة ، فانه اندفع فى علاقته بالعالم المتخلف فى اتجاهين متقابلين ، حيث حاول من خلال الاتجاه الاول الاستمرار فى سلب ونقل خامات وفوائض العالم الثالث اليه ، وفى الاتجاه المقابل حاول نقل نموذج النظام الرأسمالى الى خريطة العالم الثالث ، أملا فى رسملة العالم المتخلف وفق تصور خاص .

ويشكل ظهور النظام الاشتراكى كنسق فرعى جديد فى النظام العالمى ، التغيير الأساسى عن التباين الاجتماعى — والاقتصادى الثانى الذى خضعت له بعض مجتمعات النظام العالمى . حيث أسفرت الحرب العالمية الاولى عن ظهور الدولة الاشتراكية الاولى . بينها أسفرت الحرب العالمية الثانية عن تخلق الصين كقوة شيوعية ذات فاعلية متنامية . واذا كانت ظروف التراكم المتولد عن استغلال القوى العاملة الداخلية ، بالاضافة الى انهيب المنظم لشعوب العالم المتخلف ، هى التى شكلت العنصر الجوهرى فى النمو الرأسمالى ، فان النمو الاشتراكى كانت له هو الآخر عوامله .

من هذه العوامل قضية الالتزام الايديولوجى والاجتماعى . وفى هذا الصدد يمكن القول أن التجربة الاشتراكية ، برغم ادعائها لتبعية الافكار أو البناء الفوقى لتأثير وفاعلية البناء التحتى المتمثل فى الاقتصاد أو وسائل الانتاج ، فانها قد أثبتت قدرة الافكار والقيم على أن تصنع مجتمعا من جديد .

ذلك استنادا الى معتقد أساسى يتمثل فى أن التقدم يحتاج الى ارادة عاقلة قادرة على تأجيل الاشباع الحالى من أجل توفيره فى المستقبل . هى مقولة راسمالية لكنها تجسدت بفاعلية داخل المجتمعات الاشتراكية .

ويمكن القول بأن هذه العوامل الثلاثة قد أفلحت فى تأسيس الاستراتيجية

الاشتراكية لتجسيد المجتمع الاشتراكى . بحيث استطاعت هذه المجتمعات ، من خلال مضاعفة معدلات نموها وتقدمها أن تشكل من نفسها قوة مضادة للقوة الرأسمالية ، وأيضا أن تخلق امكانية فعالة تستطيع التحرك الآن بحرية على خريطة النظام العالمى تحاول تطويع بعض قطاعاته حسب أيديولوجيتها الخاصة . وقبل كل شئ متى طرحت أمام مجتمعات العالم الثالث المتخلف — والتي تبحث عن طريق للتقدم — نموذجا واضحا لامكانية النمو والتقدم بلا اعتماد على الذات ، وتضييق نطاق الاستهلاك عند مستوى الحاجات الانسانية الأساسية والضرورية .

ويشكل ظهور مجتمعات العالم الثالث المرحلة الثالثة من التباين الذى انتاب النظام العالمى . وقد شملت هذه المرحلة حقبة الخمسينات من هذا القرن . حيث تطلعت ظروفًا عالمية كثيرة ، فرضت انسحاب الاستعمار ، حيث أصبحت فكرة الاستعمار المباشر غير مستساغة ، هذا الى جانب أن عملية النهب الاستعماري المباشر كانت قد حققت غاياتها المرجوة . وتضاعلت المنفعة الحدية لاستمرار الاستعمار — من وجهة نظر القوى المستعمرة — حتى اقتربت فى بعض المناطق من الحد الذى أصبحت تشكل فيه عبئا تحمله القوى المستعمرة ، هذا بالإضافة الى نضالات جماعات العالم الثالث للحصول على الاستقلال والانضمام الى هيئة الأمم المستقلة .

وأيا كانت طبيعة تشخيص هذا العالم أو تحديد التعريف الذى يضمه ، سواء سميناه بالعالم المتخلف أو العالم النامى أو العالم الثالث . وبغض النظر عن مآثورات المجاملة وسعيا وراء اعتبارات الموضوعية ، فاننا نرى أن تسمية العالم الثالث هى أكثر التسميات قبولا وتعبيرا عن الموضوعية . ذلك أن القول بانبلاد النامية فيه مجانية للصواب . فهناك اجماع الآن — بين منظرى التبعية — يعبر عنه أندريه جوندرو فرانك بقوله ان البلاد المتخلفة لها نمو حقيقة وانما هى قد انتقلت الى طور جديد من التخلف .

هذا الى جانب أن النمو وعدم النمو هو حكم قيمي ان لم يستند الى مؤشرات موضوعية . وقضية المؤشرات تواجه الآن عاصفة من النقد تجعل القبول بها امرا يجانب الصواب أيضا . أما اذا سميناها بالعالم المتخلف ، فأى تخلف نقصد . هل هو التخلف الذى حدث بفعل القوى الاستعمارية ، أم هو التخلف الناتج عن حالة الفطرة اذا قوبلت بواقع المجتمعات المتقدمة . القول بالتخلف والتقدم يتصل بأحكام القيمة أيضا ، وهى أحكام تجاوزها العلم الاجتماعى . يبقى بعد ذلك تعبير العالم الثالث ، والبحث فى هذه التسمية يكشف أن لها سياقا تاريخيا ظهرت فيه . حيث صاغ الفرنسيين هذه التسمية قياسا على تعبير الطبقة الثالثة ، الذى كان شائع الاستخدام فى فرنسا قبل الثورة . حيث كان يطلق تعبير الطبقة الثالثة على كل من هم ليسوا نبلاء أو من كبار رجال الكنيسة (٥) . ومن ثم يمكن القول بأن تعبير العالم الثالث يعتبر أكثر التسميات فعالية وتعبيرا ، لأنها تسمية تحتوى بداخلها على المغزى العميق الذى يشير الى مجموعة من الشعوب التى تعيش فى قاع تدرج النظام العالمى ، هذا الى جانب أنها تصور أيضا حركة الشعوب فى اسيا ، افريقيا ، أمريكا اللاتينية ؟ نجد وضع حد للسيطرة الاستعمارية ، أو لسيطرة القوى الإقليمية أو العالمية على النظام الدولى استهدافا لاشاعة الديمقراطية فى النظام العالمى .

→ ذلك يعنى أننا نستطيع التأكيد على أن تعبير العالم الثالث يعتبر من أكثر التعبيرات موضوعية لجرد أنه يضم مجموعة الدول التى تسودها بقدر ما خصائص محددة ولأنه يشير أيضا الى أن ثمة عالم أول ، وعالما ثانيا ، ومن ثم عالما ثالثا (٦) .

غير أنه قد يظهر اعتراض يؤكد أن العالم الثالث يضم شريحة عريضة من المجتمعات ، ومن ثمة فيه تباينات داخلية هائلة . إذ يضم العالم الثالث المجموعة الحضارية ، وهى المجتمعات التى امتلكت تاريخا حضاريا عميق الجذور ، ضاربا فى التراث الاجتماعى كالمجموعة العربية والإسلامية مثلا . وكذلك الصين والهند . وذلك فى مقابل مجموعة من المجتمعات ما زالت تعيش عند المستوى القبلى الذى يشكل نقطة قريبة من بداية الحضارة الإنسانية . فهل من الممكن أن تجتمع هذه المتناقضات داخل معسكر واحد ؟ هذا العالم يضم مجموعة الدول التى تمتلك فوائض نقدية تقف على قمة

العالم من حيث متوسط نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي ، كالدول البترولية . ذلك فى مقابل مجموعة من الدول تقع داخل هذا العالم تعاني من الفقر ، وتعيش دحولا تحت خط الفقر بصورة دائمة او تسعى دائما لطلب الاحسان والمساعدة من الاغنياء فى الدول الصناعية ، أو أصحاب الثراء المفاجيء فى الدول البترولية ، هذه الدول لا تعيش لكى تؤسس تنمية — وان كانت تحاول — ولكنها تسعى لتأمين اشباع الحاجات اليومية والبيولوجية المباشرة لسكانها . تعيش معاناة يومها ، ومن المؤكد أن هذه المعاناة سوف تمتد الى الغد ، والسؤال هل يمكن أن تجتمع هذه المتناقضات داخل معسكر واحد ؟ . الى جانب ذلك يضم هذا العالم مجموعات لغوية عديدة ، الانجليزية ، الفرنسية ، البربرية ، العربية ، السواحلية ، وفى بعض الأحيان مجموعات لم تعثر على لغتها الملائمة بعد ، فهل يمكن أن تدخل كل هذه التباينات داخل خيمة واحدة ؟ . وحتى من منطق أن هذا العالم يضم الشعوب القائمة فى قاع السلم العالمى ، غير أن البحث الدقيق يكشف أن بعضا من هذه الشعوب قد بدأ مرحلة الانطلاق من العالم المتخلف الى العالم المتقدم ، كالبرازيل والأرجنتين ، كأمثلة على الانطلاق من داخل الطريق الرأسمالى ، والصين وكوريا الشمالية كأمثلة على الانطلاق من داخل الطريق الاشتراكى . فهل يجوز ضم كل هذه المجتمعات المتباينة داخل معسكر واحد ؟ . واذا وافقنا على ذلك ، هل استنادا الى هذه الموافقة أن تؤسس استراتيجية واحدة للخروج من مأزق التخلف الى آفاق التقدم ، أو لنقل انصعود من القاع الى حيث مستوى القمة ؟ ..

الذين ينتقدون هذه التسمية يؤكدون — الى جانب النقد الذى أشرنا اليه — أن ذلك تجديدا يضاف على الحقائق قدرا من الغموض . وهو الغموض الذى يحرم باحثى العالم الثالث من القدرة على الرؤية ، ومن ثم العجز عن تأسيس استراتيجية عالمية فعالة وواضحة المعالم ، قادرة على التحرك بواقع محدد الى حيث تحقيق أهداف تسلم الى تجسيد نموذج محدد فى المستقبل أيضا . ثم يؤكد منتقدي تسمية العالم الثالث أنه من الأفضل أن نقسم هذا العالم الى مجموعات داخلية ، تسود كل منها درجة عالية من التجانس ، وتتماثل فى معظم الخصائص الاساسية . ذلك اقرب الى الموضوعية والى الدقة العلمية .

بيد أننا نجيب على هذه الانتقادات بالتأكيد على أنه بالرغم من التباينات العديدة داخل مجتمعات العالم الثالث ، أيا كانت المعايير التي يستند إليها هذا التباين . فان هناك مجموعة من القواسم والخصائص المشتركة التي تجعل هذه الدول تقف موقفاً واحداً في مواجهة النظام العالمي ، وبطبيعة الحال سوف يعبر هذا الموقف الواحد عن مجموعة من المصالح المشتركة في مواجهة النظام العالمي ، وبطبيعة الحال فنحن لا نستطيع أن ننكر وجود هذه المصالح المشتركة بين مجموعة شعوب العالم الثالث . مؤشرات ذلك حوار الشمال مع الجنوب ، أو حوار مجموعة السبعة والسبعين ، مع القوى والمنظمات الدولية ، فمما لا شك فيه أن هذا الحوار يدور حول مضمون محدد .

بالإضافة إلى ذلك فإن صياغة المفهوم العلمي الذي يعبر عن مفردات واقعية ، يعتمد إلى حد كبير على مستوى التجريد ، فكلما كان المفهوم أكثر تجريداً كلما كان أكثر قابلية لاحتواء مفردات أكثر ، وبطبيعة الحال هناك خصائص مشتركة بين هذه المفردات مما جعلها تندرج تحت إطار هذا المفهوم العام ،

ذلك يطرح تساؤلاً أساسياً يتعلق بمجموعة العوامل التي تعتبر مسئولة عن وقوع التباين الثالث الذي كان من نتيجته ظهور العالم الثالث كنسق فرعي في بناء النظام العالمي . في إطار ذلك نقدم مجموعة العوامل الأساسية التالية :

① من هذه العوامل موجة التحرر التي انتابت النظام العالمي في أعقاب الحرب العالمية الثانية . حيث بدأت معظم المستعمرات السابقة تحصل على استقلالها ، أما بسبب تحقيق النخب الاستعمارية لأغراضه ، أو بسبب الاتفاقيات الدولية التي قننت ذلك ، أو بسبب نضال المجموعات الوطنية داخل هذه المجتمعات بعد أن شاركت في جهود الحرب العالمية — رغمًا عنها — لصالح القوى الاستعمارية . ونتيجة لذلك ظهرت إلى الوجود مجموعة من الدول التي منحت استقلالها ، والتي وإن ادعت بأنها دول مستقلة ، كانت تفتقد المقومات الأساسية للدولة المستقلة على الأصعدة السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية . ولقد كان لفقد هذه المقومات آثاره في عدم قدرتها أولاً على تأسيس التنمية المستقلة ، وإلى سعيها للارتباط بالقوى الخارجية استكمالاً لمستلزمات التنمية الاجتماعية الاقتصادية . وهو الأمر الذي أسقطها في مرحلة تالية في برائن التبعية (٧) .

ويعتبر رؤية جنود الدول المتحاربة لأوضاع العالم الثالث باعتبار أن معظم مجتمعاته كانت مسرحاً للعمليات الحربية أحد العوامل الأساسية التي أبرزت هذا العالم في هويته المحددة . فقد شاهد الجنود هذه المجتمعات ، ورأوا العادات المختلفة وشاهدوا الأوضاع الاقتصادية والمعيشية المتدنية ، ثم ذهبوا إلى مجتمعاتهم في أعقاب نهاية الحرب . وذكرنا مشاهداتهم لأبناء مجتمعاتهم ، وأيا كانت طبيعة المضمون الذي قدم والشكل الذي قدم به ، ملهة كان أو مأساة ، فقد كانت النتيجة المجتمع لذلك أنهم أثاروا الاهتمام بهذه المجتمعات ، وأثاروا خيال المنظرين والباحثين الذين بدأوا في الكتابة عن هذه المجتمعات وعن أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، وبدأت هذه الكتابات تتخذ شكل تراث نظري كبير ومتراكم عن مجتمعات العالم الثالث أو العالم المتخلف وعن ضرورة تنميته ، وما هي الأطر النظرية التي ينبغي أن تحكم هذه التنمية .

وبشكل التباين القائم بين المجتمعات المختلفة من ناحية والمجتمعات المتقدمة من ناحية أخرى أحد العوامل الأساسية التي ساعدت على إبراز العالم الثالث . وسواء كان أبناء العالم المتقدم الذين زاروا العالم الثالث أو أبناء العالم الثالث الذين زاروا العالم المتقدم هم الذين أدركوا هذه الفروق فإن النتيجة التي أصبحت مؤكدة هو أن هناك قطاع عالى كامل يقف عند نقطة بداية التطور البشرى في مقابل صفوة عالمية من المجتمعات التي يقف عند نقطة النهاية ، وأن هناك فروقا اقتصادية وثقافية واجتماعية شاسعة بين نموذجي المجتمعات وأنه من الضروري أن نعثر على أفضل الاستراتيجيات ملائمة لنقل مجتمعات بداية التطور لاستيعاب نموذج النهاية ، بحيث شكلت كتابات التنمية محاولات نظرية متعددة لتحديد أسلوب الانتقال وآلياته المتباينة . وإذا كانت هذه العوامل قد دفعت إلى ظهور مجتمعات العالم الثالث باعتبارها نسقا فرعيا من النظام العالمى لها علاقتها بالوحدات الفرعية المكونة لهذا النظام أو به ككل . واستكشاف مكانة العالم الثالث في بناء النظام العالمى يفرض علينا ادراك أننا نعيش في عالم يتجه إلى الوحدة ، حيث الطائرة تدور حول الأرض في ساعات معدودة ، بما يؤكد أن باستطاعة الإنسان أن يستوعب عالمه الذى دار حوله . وقد ساعد على ذلك أيضا توفر أدوات الاتصال ، لعل أبرزها الراديو الصغير الحجم والبسيط التكلفة

والقادر على اقتحام عزلة القرى ومضارب الخيام . ناقلا لها صورا وأحداثا وأنماط حياة غريبة عليها ، وعلينا نحن أبناء العالم الثالث أن نتفاعل معها — شئنا أو أبينا — وذلك بلا شك أمر جديد فى حياة البشر سوف تكون له آثاره البعيدة والعميقة . وهو وضع يابى الردة عنه ، حيث لا يتصور انسان أن تعود البشرية الى سيرتها الأولى منعزلة ، لا يعلم بعضها عن البعض الآخر شيئا (٨) وهو ما يعنى أن العالم الثالث معرض بكثافة التأثيرات ذات قوة وفعالية مصدرها النظام العالمى ، وليس فى قدرته الاحتفاظ بمعزريته والانعزال عن هذه التفاعلات .

فى مقابل الاتجاه نحو الوحدة هناك اتجاها نحو الانفصال . حيث يشهد عالمنا انفصالا بين الغنى والفقر . فمئذ قرنين لم يتجاوز دخل البريطانى ضعف دخل نظيره الهندى الذى سيطر عليه واستعمر بلاده . أما الآن فمتوسط دخل الفرد فى بريطانيا يعادل ثلاثين مرة متوسط دخل الفرد فى الهند . مع أن بريطانيا لم تعد أغنى الأمم (٩) . وفى داخل الأمة الواحدة كان الغنى يأكل أكثر من الفقير ويشرب أنقى وأغلى ، ويرتدى ثيابا أنعم ، ويسكن دارا أفسح . كان التمايز محصورا فى الكم . . . أما اليوم فقد أصبحت حياة الأغنياء تختلف كينيا عن حياة الفقراء . والأدهى من ذلك أن العلاقة بين الغنى والفقير تشابكت خيوطها حتى اكتسبت طبيعة عضوية جديدة . فغنى أولئك هو الوجه الآخر لفقير هؤلاء . حيث أصبح تركيز الثروة والدخل هو الآن النتيجة المحتومة لأسلوب استغلال منظم ومعقد ومتشابك الحلقات . يعمل بفاعلية حديدية كما لو كان قانونا من قوانين الطبيعة . يصب فى أيدى الأقلية جهد الملايين وعرقهم ، وجل موارد الأرض (١٠) .

وبين الوحدة والتباين توجد التبعية والاستغلال باعتبارهما الحلقة الوسيطة التى تربط العالم الثالث المتخلف بالقوى العالمية المتقدمة . حقيقة أن العالم الثالث يشارك فى النظام العالمى ، ويحاول جاهدا تطوير نفسه من خلال العلاقات النسقية المتشابكة ، غير أنه ليس كل ما يطمناه المرء يلقاه . فهذا العالم (العالم الثالث) لم يشهد منذ عصر الاستعمار تنمية تذكر سوى استنزافه عن طريق استخراج موارده الأولية اللازمة لتقدم عالم الاطلنطى ، ذلك حسب تقارير الأربعينات من هذا القرن . وبعد ثلاثين عاما من الجهود المكثفة لاقامة نظام عالمى جديد ، اتضح أن الكتلة الأساسية من شعوب

العالم الثالث لم تكسب الا قليلا من انخراطها — القوى اقتصاديا واجتماعيا — فى النظام العالمى الذى يسيطر عليه عالم الأطلنطى . والنتيجة المنطقية لذلك ان أكثر الناس فقرا قد ازدادوا فقرا . وأسباب الخلل هى ذاتها التى سادت عالم السبعينات ، وهى التى تسود القرن الحالى ، وهى التى كانت سائدة منذ ١٨٤٣ (١١) .

ذلك يعنى أن فجوة تتزايد بمتوالية تتجاوز المتوالية الهندسية . وهو ما يفرض علينا — نحن أبناء العالم الثالث — أن نتحرك بفاعلية لتأمين دخل ملائم ، ومستوى معيشى مناسب ، غير أن أهدافنا لا بد أن تتركز حول اشباع الحاجات الاساسية لأكثر القطاعات فقرا . علينا أن لا نتخذ مقاييس الاستهلاك الاوروبية مؤشرات لقياس اشباعنا ، والا سقطنا فى ترف الاستهلاك قبل أن نؤمن اشباع الضرورى منه . أذ سوف لا يكفى الرصيد القائم الا لاشباع قلة منا ، وذلك يهدد بانقسامنا على أنفسنا ومن ثم الوقوف على أعتاب الانهيار والتبعية من جديد .

إذا حدثت هذه الكارثة . فسوف تنساب مواردنا مسلوقة — صراحة أو ضمنا — من بين أيدينا الى العواصم الميتروبوليتانية ، حيث الحاجات التى تنتظر الاستهلاك استهدافا للاشباع . وخلال ذلك سوف تتحول مجتمعاتنا الى هوامش أو أطراف يتهدها النسيان . سوف تتسلل صفواتنا هاربة من الأرض الخراب الى حيث المراكز العالمية . ينفق الفقراء على تدريبهم وتعليمهم وينتفع الأغنياء بجهدهم المؤهل . والنتيجة استنزاف بشرى يشكل أحد أبعاد الاستنزاف الشامل . ونتيجة لذلك أيضا تتجمد الحضارة والثقافة المحلية — لأن أبناءها المؤهلون قد هربوا منها حيث بناء الحضارة فى مكان آخر — ومن ثم قد نعجز عن التطور وتفقد القدرة على الاستيعاب والهضم . وتتحول فى النهاية — ونحن معها — الى حفريات تاريخية تعيش الزمان لكنها خارجة لا تعطية ولا تأخذ عنه ، كسولة تنتظر السائح الغربى كى يحضر ويشاهد فيها عالما مدهشا وغريبا ومتخلفا أيضا .

ثانيا العالم الثالث

خصائص التخلف وعوامله

أشرنا فى الفقرة السابقة الى ظهور العالم الثالث — كنسق فرعى فى اطار النظام العالمى — وأشرنا أيضا الى طبيعة العوامل أو الظروف التى احتل فيها هذا العالم مكانته فى اطار هذا النظام ، ثم طبيعة العلاقات التى تربط هذا العالم كنسق فرعى بالنظام العالمى الاشملى منه . أشرنا أيضا الى أنه برغم التباينات الداخلية بين مجتمعات العالم الثالث وبعضها البعض ، فانها مع ذلك تدخل فى نطاق معسكر واحد ، لأن هناك خصائص عامة تجمع بينها ، حقيقة أن توزع هذه الخصائص قد يختلف من حيث درجة الانتشار والعق بين مجتمع وآخر ، الا انها موجودة وتفصل هذه المجتمعات عن بقية النظام العالمى .

ولعل أهم خواص هذا العالم أنه عالم يزداد فقرا كلما ازداد العالم المتقدم غنى . ولقد نيه جونار ميردال Gunnar Myrdal فى منتصف الخمسينات الى حقيقة أن الامم الغنية فى هذا العالم تصبح أكثر غنى ، بصورة نسبية ومطلقة ، فدخلوها تتزايد بمعدلات أسرع كثيرا من الامم الفقيرة . ويدلل على ذلك بقوله (أننا نجد أن التباينات الاقتصادية بين الأقطار المتخلفة من ناحية والأقطار المتقدمة من ناحية أخرى قد تزايدت خلال العقود الأخيرة (١٢) وقد أكد البنك الدولى هذه الحقيقة فى ١٩٦٦ ، مؤكداً أنه حسب معدلات النمو المعمول بها فان انفجوة فيما يتعلق بمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومى بين الولايات المتحدة من ناحية وأربعين من الأقطار المتخلفة من ناحية أخرى سوف تتزايد الى نحو ٥٠% بحلول سنة ٢٠٠٠ . وتؤكد الدراسات الكثيرة على احتمال وجود فجوة سياسية تتصل بهذه الفجوة الاقتصادية . حيث من المحتمل أن تتسع الفجوة بين الانساق السياسية المتقدمة والانساق السياسية المتخلفة ، بين الانساق السياسية السوية والانساق الفاسدة . غير أنه برغم وجود اتصال بين

المجوتين الا نهما لا يتطابقان دائما . فهناك بعض الاقطار ذات الاقتصاد المتخلف ، ومع ذلك تمتلك أنساقا سياسية متقدمة ، بينما هناك فى مقابل ذلك اقطارا حققت درجة عالية من الرفاهية الاقتصادية ومع ذلك فما زالت غير منظمة وتسودها درجة عالية من الفوضى السياسية ، غير أنه يمكن القول بأن التخلف الاقتصادى والسياسى يتركز الآن فى اقطار آسيا وأفريقيا وأمريكا

اللاتينية (١٣) .

وتعتبر مستويات الدخل المتدنية من أهم خصائص هذا العالم اذ نجد أن متوسط نصيب الفرد من اجمالى الدخل القومى يتخفض الى نحو ٢٠ دولارا للفرد فى السنة . ذلك فى مقابل أن هناك من يطالب فى بريطانيا بضرورة أن لا يقل أجر العامل فى الاسبوع عن ٤٠ دولارا .

وهناك النمط الثانى الذى يدور متوسط دخل الفرد فيه حول ٢٥ دولارا فأقل (منها مصر ٢٤٠ دولار ، نيجريا ١٢٠ دولار ، أندونيسيا ٩٠ دولار) . غير ذلك هناك نمطا ثالثا : لا يمتلك بنزولا ومع ذلك حققت دولة متوسط دخل فردى فى السنة يصل الى نحو ٥٠ دولار وهى الدول التى يطلق عليها وصف (الطبقة الوسطى) بين الدول الغنية والفقيرة بالعالم الثالث (من هذه الدول الأرجنتين ، البرازيل ، شيلي ، المكسيك) حيث تمكنت هذه الدول من تأسيس صناعات تحويلية قوية (١٤) . غير أنه برغم احساس الاطمئنان الذى قد نستشعره من قراءة هذه البيانات الا أننا نؤكد على ملاحظتين . الاولى أن هناك انخفاض عام فى متوسطات الدخل اذا حاولنا المقارنة بها هو قائم فى المجتمعات المتقدمة . والثانية أن هناك سوء لتوزيع الدخل داخل المجتمع الواحد الامر الذى يجعل الدخل الحقيقية منخفضة اذا قارناها بالمتوسطات العامة المضللة (١٥) .

ويعتبر تدنى المستويات الصحية فى هذه المجتمعات أحد الخواص الأساسية المميزة لها . فحسب تقديرات الامم المتحدة يعانى ربع أو ثلث سكان هذا العالم من نقص التغذية (١٦) بحيث أصبح المرضى - نتيجة

لذلك — عنصرا بنائيا فى حياة هذه الأمم . شأراض سوء التغذية كالبرى — برى beri-beri والبلاجرا Pellagra وكساح الأطفال تخفض من قوة عمل الملايين من البشر الذين يعيشون فى هذه المجتمعات ، وقد تسبب لهم الموت المبكر . حيث يقود الجهل والمرض ونقص الرعاية الصحية الى تخلق دائرة مفرغة تعبر عن موقف درامى حيث (الصحة المعتلة = انخفاض القدرة على العمل = انخفاض الانتاجية = الفقر = نقص التغذية ، حيث الصحة المعتلة من جديد) (١٧) بالاضافة الى ذلك الانخفاض العام لمستوى الرعاية الصحية فى هذه المجتمعات ، يؤكد ذلك نسبة البشر الذين يخدمهم كل طبيب فى بعض مجتمعات العالم الثالث على نحو ما يوضح الجدول التالى :

جدول رقم (١) نسبة السكان
الذين يخدمهم الطبيب فى العالم الثالث

القطر	عدد السكان لكل طبيب	القطر	عدد السكان لكل طبيب
افغانستان	٣١٠٠٠	جمهورية النيجر	٦٦٠٠٠
البرازيل	٣٦٠٠	المملكة المتحدة	٨٣٠
اندونيسيا	١٩٠٠٠	الولايات المتحدة	٧٠٠٠
مالى	٤٠٠٠		

وتبرز درامية الموقف باكثر مما تعكسه هذه الأرقام حينما ندرك أن نسبة الأطباء الى السكان تصل فى بعض مجتمعات العالم الثالث تصل الى نحو ١ : ٦٦٠٠٠ نسمة . ذلك فى قلب ظروف تشهد على تردى الصحة العامة وسوء التغذية والبيئة الملوثة . بينما تصل النسبة فى الولايات المتحدة الى نحو ١ : ٧٠٠٠ نسمة حيث ارتفاع مستوى الصحة العامة والملائمة الفعالة للبيئة الاجتماعية (١٨) .

وتعتبر المشكلة السكانية التى تعانىها غالبية مجتمعات العالم الثالث من الخواص المميزة لها . وإذا كان النظام العالمى ينقسم الى قسمين . فاننا نجد أن القسم المتقدم (الذى يضم العالم الحر والكتلة الاشتراكية) يشكل ٤٠٪ من مساحة الأرض ويضم سكانا يصل حجمهم الى نحو ٣٠٪ من سكان العالم . أما القسم الآخر فيضم مجموعة الدول التى خرجت لتوها من الفترة الاستعمارية ، حيث أكثر الأمم فقرا من الناحية الاقتصادية وتخلها من الناحية التكنولوجية وان كانت تمتلك إمكانية أن تحقق انجازات هائلة - فأقلية منها تحتوي على ثروة معادن وطاقات وزراعة هائلة (١٩) .

ومما يؤزم الموقف بالنسبة للوضع السكانى فى العالم الثالث أن هذا العالم تسكنه نسبة سكانية عالية تصل الى نحو ٧٠٪ من سكان العالم . وما يترتب على ذلك من نتائج وآثار . فالريف والزراعة تشكل اطار الحياة الاساسى فى هذه المجتمعات . غير أنه فى حالة الكثافة السكانية العالية ، فان البشر يتحركون فى موجات من الأرض الزراعية الضيقة الى المدن ، تحوهم الآمال فى حياة أفضل ، ليؤسسوا مدن الصفيح حيث الاسكان والمرافق على درجة عالية من التردى ، ومن الطبيعى أن يكون لهذه الزيادة السكانية تأثير مدمر ، لأنها تستوعب مخدرات التنمية الاقتصادية وانجازاتها لتنفيذ أية سياسة سكانية لأن البشر أميين وغير متعلمين ، وهو الأمر الذى يثقل كاهل المجتمع بخدشات الصحة ، والتعليم والاسكان ، ويجعله بعيدا عن مواجهة الاحتياجات الحقيقية للتنمية (٢٠) .

ويرتبط بذلك سلوك انجابى متخلف وغير رشيد . إذ يسود هذا العالم انخفاض سن الزواج ، وهو الأمر الذى ينعكس فى احتمالات الخصوبة العالية . تنتشر فى هذا العالم أيضا ظاهرة الزواج الكامل حيث احتمال زواج معظم الاناث به ، بل هناك سعى الى ذلك مع أن النسبة فى العالم المتقدم لا تتجاوز نحو ٦٠٪ من عدد الاناث . تنتشر فى هذا العالم أيضا ظاهرة تعدد الزوجات ، والزواج المتكرر ، حيث قد تكرر الزوجه على التتابع الزواج بأكثر من زوج والعكس صحيح ، هذا الى جانب ظروف ثقافية واقتصادية واجتماعية عديدة تفرض معدلات انجاب عالية خاصة من الذكور ، أو حتى ولادة الذكور . مثل هذه السلوكيات الانجابية تضيف مزيدا من التعقيد الى المسألة السكانية التى يعانىها هذا العالم .

ويعتبر التخلف التعليمي أحد الخواص التي تميز هذا العالم . إذ تذهب معظم التقديرات الى اعتبار التعليم ترفاً منكرًا على هذا العالم . ومن ثم ترتفع معدلات الأمية في اطاره حتى أنها تصل في ليبيا الى نحو ٦٢.٥٪ بين الذكور ، وبين الاناث الى نحو ٩٦٪ ، وفي الهند الى نحو ٥٩٪ بين الذكور ، ٨٧٪ بين الاناث (٢١) ، مما يشكل عقبة حقيقية أمام أدراك أساليب تطويره ومتضمنات ذلك . تذهب التقديرات أيضا الى أن نصف سكان العالم الثالث لم يتلقوا أى نوع من التعليم ، في حين نجد أن ثلثي أطفاله لا يجدون مكانا بالمدارس (٢٢) ، هذا بالإضافة الى أنه أصبح يعاني الآن من تردى واضح في نظامه التعليمي ، وأيضا تسلل الذين تعلموا الى العالم المتقدم .

من الخواص المميزة لهذا العالم أيضا أنه يعيش في ظروف اقتصادية غير ملائمة الى حد كبير . ورغم ان هذا العالم يشارك بفاعلية في الاقتصاد العالمي ، عن طريق امداد اسواقه بالمواد الخام على نحو ما يوضح الجدول التالي :

جدول رقم (٢) يوضح
الخامات التي ينتجها العالم الثالث من جملة الانتاج العالمي (٢٣)

السنة	خام الحديد %	البوكسيت %	البترول %
١٩٠٠	٢	—	٤
١٩١٢	٣	—	١٤
١٩٢٨	٧	٢١	٢٥
١٩٤٨	٨	٦١	٣٦
١٩٦٠	٢٩	٦٨	٥٥
١٩٧٠	٤٠	٦٠	٦٨

وهو ما يعنى أن فقر هذا العالم ليس فقرا طبيعيا يعانى منه . ومع ذلك ، فبرغم هذا الثراء الطبيعى والعطاء السخى ، نجد أن هناك ما يرسخ تخلفه ويفرض التبعية عليه . فبرغم هذا الانتاج الكثيف للمادة الخام نجد أن العالم المتخلف لا يحصل من سعر بيع المواد انخام للمستهلك الا على نحو ١٠٪ فقط . والمثال الصارخ لذلك أن الدولة المنتجة للموز فى أمريكا الوسطى تحصل على ٧٠ سنتا فقط ثمننا لصندوق الموز الذى يباع للمستهلك بستة دولارات .

يزيد من التخلف الاقتصادى الذى يعانىه هذا العالم محدودية نصيبه من الاقتصاد العالمى . فبرغم العطاء السخى الذى يمنحه — ومنحه — العالم المتخلف للنظام العالمى . فاننا نجد أن ثمة اتجاها من قوى النظام العالمى للإبقاء على تخلفه ، مؤشرات ذلك أنه برغم أن هذا العالم يشكل مسكنا لأغلبية سكانية كاسحة تصل الى نحو ٧٠٪ من سكان العالم ، فإن اجمالى دخله (بما فى ذلك دخل البترول) لا يتجاوز ٣٠٪ من الدخل العالمى . وبرغم تأسيس مؤسسات المساعدة والاقتراض الدولى للمساعدة فى تنمية العالم المتخلف ، فاننا نجد أن القوى العالمية المسيطرة وضعت من القواعد والشروط التى جعلت البلاد المتخلفة تحصل فقط على نحو ٤٪ من القروض التى يقدمها النظام المصرفى الدولى . بينما تستفيد الدول الغنية من النسبة الباقية . وقد كان الاولى أن تتجه اليها كافة موارد النظام المصرفى فى الفقر ، وهى التى تؤسس عملية تنمية ، وهى التى تعانى من قدرة التمويل .

تتخلف فى هذا العالم أيضا القدرة على الانتاج الصناعى والزراعى ، اذ نجد مثلا أنه من حيث الانتاج الصناعى ، فهذا العالم لا ينتج سوى ٧٪ من الانتاج العالمى ، وهذه النسبة محصورة بين عدد ضئيل من الدول وفى عدد محدود من الصناعات كصناعة (النسيج ، تجميع السيارات ، الأسمنت) ، أو ما يمكن أن نسميه بصناعة أحلال الواردات . اما فيما يتعلق بالانتاج الزراعى فاننا نجد أن عشرات الآلاف — بهذا العالم — يموتون جوعا فى كل عام ، فى حين يعيش أكثر من الف مليون من سكانه فى حالة سوء التغذية المزمنة ، فى مقابل ذلك نجد أن الولايات المتحدة تستخدم سنويا حوالى ثلاثة ملايين طن من الحبوب الغذائية — لتربية الحشائش فى ملاعب الجولف وأرض سباق الخيل .

من الخصائص البارزة لهذا العالم أيضا أن معظمه قد خضع فى مرحلة تاريخية سابقة لحالة من ^(٢٣) الاضعاف الحضارى والنهب الاستعماري . فبرغم أن قطاعا كبيرا من هذا العالم كان يمتلك حضارة وتنظيما للحياة . فانا نجد أن القوى الاستعمارية قد عملت من خلال التبشير تارة ، ومن خلال عمليات التربية والتعليم تارة أخرى على طمس هذه المكونات الحضارية الاصلية . ومحاولة نشر النموذج الغربى لكى يحل محلها . أما اذا كانت بعض هذه المجتمعات لا تمتلك حضارة ، فالطريق سهل ومفتوح أمام التدريب والتنشئة على أسس الحضارة الغربية . وبطبيعة الحال لم يكن ذلك تعبيرا عن ارادة غربية خيرة بقدر ما كان محاولة استعمارية لتأهيل سكان هذه المجتمعات للخضوع للسلسل لعمليات النهب الاستعماري . حيث سلب خامات وخواصص هذه المجتمعات لنقلها الى العواصم الميتروبوليتانية ، ولدينا فى هذا الصدد معادلة واضحة تؤكد أن خريطة الاستعمار هى فى الغالب خريطة التخلف . وأن خريطة التشوه الحضارى هى خريطة الصراع بين الحضارات التقليدية من ناحية ومفارز الحضارة الغربية وصفواتها .

خلاصة القول واستنادا الى مجموعة الخصائص السابقة . فاننا نستطيع القول بأن هناك قطاعا عريضا يضم نسبة غالبية من مجتمعات النظام العالمى ، تعكس معظم الخصائص السابقة ، وربما بدرجة عالية . قد تعرف هذه المجموعة بمجموعة عدم الانحياز أو الحياد (الايجابى) أو بمجموعة الجنوب تارة ثالثة أو مجموعة السبعة والسبعين فى تارة رابعة . ذلك يعنى أن هذه المجتمعات تدافع بالأساس عن موقف محدد ، داخل النظام الدولى ، سواء اتخذ الدفاع عن هذا الموقف شكلا نضاليا تستخدم فيه طلاقات الرصاص ، كما كانت الحال فى المرحلة الاستعمارية . أو حوار الشمال مع الجنوب فى مرحلة النضال للتخلص من التبعية تمهيدا للانطلاق .

بيد أن ذلك يفرض علينا أن نطرح سؤالا ضروريا يتعلق بطبيعة العوامل التى أسست تخلف العالم الثالث بحيث جعلته يعكس الخصائص التى أشرنا اليها . البحث عن اجابة لهذا السؤال يكشف عن وجود عوامل تاريخية وبنائية معاصرة ، يمكن اعتبارها مسئولة عن هذا التخلف . فى محاولة تحديد عوامل التخلف فاننا يمكننا تقسيمها الى نمطين من العوامل .

١ - مجموعة العوامل ذات الصلة بالنظام العالمى .

٢ - مجموعة العوامل المتصلة ببناء المجتمعات المتخلفة .

ونقصد بمجموعة العوامل المتصلة بالنظام العالمى تلك العوامل التى طرأت على المجتمع من الخارج ، سواء كان مصدرها القوى الاستعمارية فى التاريخ الماضى ، التى رسمت استراتيجياتها الأساسية على أساس تفريغ هذه المجتمعات من مواردها الوطنية أو كانت مصدرها القوى الاقتصادية فى العالم المعاصر التى تحاول غرض التبعية على هؤلاء الذين خضعوا لعملية النهب والسلب فى مرحلة سابقة ، وهو ما نعرض له .
ويعتبر الاستعمار وتقدم العالم الأول أحد الآليات الأساسية التى خلقت تخلف العالم الثالث على حد ما يذهب أندريه جوندرا فرانك . وحسبما أثبتنا سابقا أن خريطة الاستعمار هى خريطة التخلف ، وليس لذلك سبب سوى أن التخلف ناجم عن الاستغلال ، وعن البيئة الاستعمارية ، وعن الطبقة المستفيدة من هذا الاستغلال الأقصى والمستنده إليه ، والمتعاونة أيضا مع الاستعمار (٢٤) .

وبرغم تأكيد الأدب التهنوى على الدور الاستغلالي الذى لعبه الاستعمار فإن هناك من يؤكد أن الاستعمار قد لعب دورا جوهريا فى تطوير هذه المجتمعات ، وإيقاظها بفعل الصدمة الحضارية (٢٥) غير أن ذلك مردود عليه ، فإن كان الاستعمار قد فعل ذلك ، فإن هدفه لم يكن تطوير هذه المجتمعات بقدر ما تركز اهتمامه على سلب ماداتها الخام والأولية وذلك لتأسيس التنمية فى العواصم الاستعمارية . سواء كانت هذه المادة الخام مادة طبيعية أو يدا بشرية عاملة . ذلك أن الاستعمار العالمى كان يعبر فى مرحلة تاريخية محددة عن صيغة عالمية شاملة تحاول تأكيد تبعية العالم المتخلف بأسلوب مزدوج . من ناحية عن طريق الطلب المتزايد - حسب آليات السوق - على مادة معينة . مما يدفع الى التوسع فى إنتاجها . مثال ذلك حالة المكسيك ، حيث كانت قيمة الانتاج الزراعى وتربية الماشية نحو ١٠.٣٪ من القيمة الكلية للصادرات . ارتفعت الى نحو ٢١٪ من قيمة الصادرات لعام ١٩٤٥ . وهذا يعنى أن التوسع فى بعض نشاطات الزراعة وتربية الماشية أصبح يتحدد بآليات السوق الأجنبية ، وهو ما يعرف بفرض الاستغلال

أو التبعية ايجابية ، حيث ظهر اتجاه نحو زراعة الأراضي بالمحاصيل التي يحتاجها السوق العالمى ولو على حساب المحاصيل الزراعية الأخرى التي يحتاجها البشر فى المجتمع . ففى حالة المكسيك مثلا أدى هذا الاتجاه الى نقص انتاج الذرة والفاصوليا والشحوم النباتية ، و عدد من المنتجات الأخرى التي أصبح من الضروري أن يستوردها المجتمع . وهو الأمر الذى فرض اعتمادا على السوق العالمية ، ومن ثم تبعية جديدة (٢٦) . هذا بخلاف التبعية السلبية التي يفرضها الاستعمار بقوة السلاح ، ومن ثم يوجه الانتاج الاجتماعى لصالحه .

ويتمثل العامل الثانى المؤسس لتخلف العالم الثالث فى الدور الذى لعبه الاستعمار فى تأسيس ما يسمى بالتبعية المشوهة . ففى مصر مثلا انصب اهتمام الاستعمار البريطانى على تزويد صناعة النسيج فى بريطانيا بالقطن الجيد ، ولذلك وجه معظم الموارد المصرية الى زراعة القطن . بل انه يمكن النظر الى بعض المشروعات التي أسسها الاستعمار كمشروعات الرى وتحسين أصناف القطن ، وإنشاء شبكة السكك الحديدية ، لنقل القطن الى الاسكندرية ، وبناء النظام المصرفى والبورصة الحديثة والمحالج والمكابس ، باعتبارها مشروعات أسست لتحقيق هدف أساسى يتمثل فى زراعة ونقل القطن المصرى من الاسكندرية الى بريطانيا بالأسعار والكميات المناسبة . وبطبيعة الحال كان ذلك على حساب القطاعات الاقتصادية الأخرى . بالإضافة الى ذلك قامت القوى الاستعمارية على خلق ما يمكن أن يسمى بالانفصال البنائى داخل المجتمع الواحد . فنظرا لتركز القوى الاستعمارية أو مصالحها فى المدن الأساسية داخل المستعمرات فانها حاولت تطويرها على حساب اغفال القطاعات البنائية الأخرى . تجسيد ذلك أن الاستعمار البريطانى فى مصر عمل على تطوير المدن الأساسية فى منطقة القناة باعتبارها تشكل نطاق تركزه بالإضافة الى مدن المحلة الكبرى وكفر الزيات والاسكندرية والقاهرة باعتبار أن فيها تتجسد مصالحه . بحيث تخلق عن ذلك قطاعين بنائيين — الريف والحضر — تسقط أى رابطة عضوية بينهما . ذلك يعنى أن دور الاستعمار فى تجسيد التخلف من هذه الناحية لم يتمثل فى تجريد الاقتصاد المحلى على ما كان عليه قبل وقوع الغزو الاستعمارى ، وانما نجده قد أثمر نتيجة لممارساته حالة مشوهة يتفكك فى اطارها الاقتصاد القومى ويفتقد التوازن بين قطاعاته الأساسية والمختلفة ، يربط أكثر قطاعاته تقدما

وفاعلية — عضويا — باقتصاد الدولة المستعمرة برباط وثيق يصعب الفكك منه حتى بعد الحصول على الاستقلال السياسى فى مرحلة تاريخية تالية (٢٧) .

بالاضافة الى ذلك لعبت القوى الاستعمارية دوراً مهماً على المستوى الثقافى والايديولوجى لهذه المجتمعات المتخلفة . واذا قلنا ان اى جماعة انسانية تحتاج الى ايمان أو التزام ايديولوجى وثقافى يحكم تفاعلاتها الداخلية ويقتن حركتها نحو تجسيد أهدافها على الصعيد المحلى أو الخارجى .

استنادا الى ذلك نجد أن القوى الاستعمارية سعت بدأب ووعى نحو القضاء على البيئة الثقافية والايديولوجية لهذه المجتمعات أن وجدت . فالقوى الاستعمارية وإن استهدفت سلب هذه المستعمرات اقتصاديا إلا أنها لتحقيق ذلك ببسر وسهولة حاولت خلق خلفية حضارية وثقافية تؤمن عملية السلب هذه . وذلك من خلال عمليتين الأولى القضاء على الثقافة المحلية والثانية تقديم البديل الغربى الذى يحل محلها . ولانجاز ذلك استعانت القوى الاستعمارية بارساليات التبشير ، أو من خلال تدريب بعض الصفوات المحلية ، لكى تتولى هذه المهمة نيابة عن القوى الاستعمارية ، أو من خلال تحويل النظام التعليمى المحلى نحو تبنى توجهات جديدة هى التوجهات الاستعمارية أساسا . ويمكن القول بأن هذا الجهد قد نجح تاريخيا ففى طمس معالم التراث المحلى والوطنى تمهيدا لفرض النموذج الغربى ، كتعبير عن تمركز أوربى حول الذات ، أو رغبة مبكرة لخلق هوامش تكون المراكز قادرة على استنزافها دفعا للتطور الاقتصادى داخل هذه المراكز .

وإذا كانت ممارسات القوى الاستعمارية فى الماضى هى التى أسست التخلف تاريخيا فى بناء مجتمعات العالم الثالث بصورة مباشرة وباستخدام القوة العسكرية فى احيان كثيرة . فان النظام العالمى المعاصر من خلال القوى المسيطرة فيه يحاول من خلال ممارسات عديدة أن يلعب دور العامل الذى يساعد على استمرار التخلف . فالنظام العالمى الحالى ، نظام أنانى بطبيعته . يطالب مثلا بوحدة الثقافة الانسانية ، غير أن ذلك يعنى ضمينا أن ثقافة القوى الغربية المسيطرة هى التى ينبغى أن تسود . لم يحاول النظام العالمى مثلا العمل على تطوير روافد الثقافات المتباينة ، حتى يمكنها أن تتفاعل من منطق القدرة والاستقلال ، كل ذلك يكون مدخلا لتأسيس الثقافة العالمية الواحدة . وحتى لو وجدت منظمات عالمية — كاليونسكو —

نهتم ببعض الثقافات المحلية ، فهي تهتم بها باعتبارها فولكلوريات محلية تشهد على التطور الثقافى والحضارى للانسان ، وتساعد أيضا على ابراز فاعلية التقدم الذى حققته الحضارة الغربية ، هذا الى جانب خلق بانوراما تاريخية تمتع السائح الباحث عن اشباع حواسه الفردية .

وبغض النظر عن عملية السلب الاستعمارى التى حدثت فى الماضى فان النظام العالمى يعتبر الآن مسئولا عن تكديس التخلف القائم فى العالم الثالث (٢٨) . اذ نجد أن القوى المسيطرة على النظام العالمى أسست - اثناء المرحلة الاستعمارية - مجموعة من القنوات التى أصبحت تشكل ممارسات معتادة تنساب خلالها موارد العالم الثالث ومادته الخام الى حيث اشباع حاجات انسان العالم المتقدم ، وبالتأكيد على حساب حرمان نظيره فى العالم الثالث من الاشباع . ولعل خير تعبير عن انانية وخداع قوى النظام العالمى ما تشاهده فى مراوغات حوار الشمال مع الجنوب ، تلك التى لم تنجح فى تحديد نسبة ١٪ من ميزانيات العالم المتقدم - على ضآلتها - لصالح تنمية العالم الثالث . بل اننا نجد انها اكثر لاقتصاديات العالم ، حينما تغمر القوى العالمية الصراعات فى اطاره لخلق أسواق لصناعة التسليح فى المراكز المتقدمة من النظام العالمى (٢٩) .

بالاضافة الى ذلك يواصل النظام العالمى لعبة تفكيك هذه المجتمعات من الداخل . وذلك بهدف اعادة الصياغة البنائية للمجتمعات المتخلفة بما يلائم احتياجات القوى المسيطرة على النظام العالمى . فهناك محاولات حثيثة لخلق تنظيمات محلية تربط صفوات العالم المتخلف بنظائر لها فى المجتمعات الغربية المتقدمة . وهى هنا لا تحاول - عن رغبة خيرة - نشر التقدم ، بقدر ما تحاول تقطيع أواصر أبناء القربى الواحدة . بل اننا نجد أن معظم الطبقات البرجوازية التى قادت نضال التحرر فى فترات تاريخية سابقة ، هى الآن التى تلعب دور العمالة المحلية فى مساعدة البرجوازية العالمية على استغلال مجتمعاتها . واستحققت بذلك وصف اندريه جوندرو فرانك لها بأنها برجوازية رثة تقود تطورا رثا (٣٠) . ذلك يعنى أن مكاة العالم الثالث فى اطار النظام العالمى ، وطبيعة العلاقات المتبادلة بينهما تعتبر احد العوامل الأساسية لتخلف العالم الثالث ، واطارا ملائما لترسيخ هذا التخلف واستمراره .

وبالإضافة الى ذلك هناك مجموعة العوامل التى ساعدت على التخلف

والتي تنبثق عن البنية المحلية لمجتمعات العالم الثالث أساسا . وهى تضم ثلاثة أنماط من المتغيرات أو العوامل . . المجموعة الأولى وتختص بمجموعة العوامل ذات الصلة ببناء الثقافة والقيم فى هذه المجتمعات . أما المجموعة الثانية فتتصل ببناء هذه المجتمعات وطبيعة التفاعلات التى تتم داخل اطار هذه الأبنية ، أما المجموعة الثالثة فتتصل بالجوانب البشرية والشخصية لهذه المجتمعات .

وفيما يتعلق بالعوامل المؤسسة للتخلف وتتصل ببناء الثقافة والقيم نجد أن مجتمعات العالم الثالث تعاني من مشكلة غياب الالتزام الأيديولوجى أو انتشار حالة الأنومى الثقافية ، وإذا كانت الأيديولوجيا والثقافة هى التى تحدد الأهداف التى ينبغى انجازها على المستوى الفردى والاجتماعى ، وأيضا أولويات هذه الأهداف ، ثم الوسائل التى ينبغى اتباعها لتحقيق هذه الأهداف . فان معاناة هذه المجتمعات من ظاهرة الأنومى الثقافية أو فقد الالتزام الأيديولوجى سوف يجعل حركتها التنموية مشتتة ومبعثرة لا تستطيع تأسيس أى تراكم تنموى على المستوى الفكرى أو الواقعى . ومن ثم يصبح التخلف قدرا مستمرا ودائما بالنسبة لهذه المجتمعات . فالى جانب أن هذه المجتمعات تفتقد العنصر المحورى الذى تدور حوله اهتمامات الحاضر ، فهى أيضا تفتقد إمكانية تحديد الأهداف التى تطرح مشروعية ومنطق الحركة من الحاضر الى المستقبل . وبطبيعة الحال كان ذلك نتيجة لضرب الثقافة المحلية ، دون قدرة الجماهير العريضة على استيعاب الثقافة أو الأيديولوجيا التى فرضت عليها من الخارج ، أو أنه لم يقدم أساسا البديل الذى يمكن أن يحل محل الثقافة المحلية .

ويعتبر التغير الذى فرض على بنية هذه المجتمعات أحد عوامل تخلفها . ولادراك أبعاد ذلك نجد أن التغير أو التطور الذى حدث فى أوروبا كان تطورا طبيعيا وانبثاقيا أساسا . ومن ثمة فله طبيعته العضوية . يستند فيه الحاضر الى عناصر الماضى ويدفع التطور الى أفضل إمكانات المستقبل . فالتطور من هذا النوع يبقى على التراث موجودا ويحافظ على روح الحضارة قائمة . وبذلك يستطيع المجتمع تأسيس درع حضارى قادر على استيعاب أقوى الصدمات وبسرعة فائقة . البرهنة على ذلك الآثار السريعة التى حققها مشروع مارشال لاعادة بناء أوروبا التى حطمتها الحرب .

فى مقابل ذلك نجد ان التغير أو التطور الذى حدث فى العالم الثالث فرض من الخارج ومن ثم لم يتلاحم عقيديا مع التراث بل لم تكن مجتمعاته مؤهلة أساسا لاستقباله . فاذا اتخذنا المجموعة العربية مثلا على ذلك ، فاننا سوف نجد انه منذ صدمة إعادة اكتشاف الغرب ، وما أعقب ذلك من تغلغل الغرب نفسه فى الوطن العربى ، وقعت أربعة موجات عاتية من التغير الاجتماعى تركت آثارها عميقة على البنية الاجتماعية العربية . وقد تمثلت هذه الموجات الأربع فى التجربة الاستعمارية ، والعلم والتكنولوجيا الحديثة ، والنضال الوطنى القومى من أجل التحرر ، وأخيرا الظاهرة النفطية . حيث ارتبطت كل من هذه الموجات بعدد من الاستجابات والآثار التى لا تزال فاعلة فى سياق عملية التحول التى يتعرض لها المجتمع العربى (٢١) . ولا ينبغى أن يقال أن بعضا من هذه الموجات داخلى أساسا ، كالثروة النفطية وموجة التحرر ، وذلك لأن الطرف الخارجى هو الذى كان متحكما فى التفاعل أساسا . ويمكن القول بأن تلاحق هذه الصدمات أو التغيرات المفروضة من الخارج أصابت هذه المجتمعات بالعجز عن عدم تحقيق مستويات عالية من التماسك البنائى .

وارتباطا بذلك نستطيع القول بأن مجتمعات العالم الثالث قد خضعت لعملية تحول دائمة ومستمرة نقيجة لموجات التأثير المختلفة التى جاءت من العالم الخارجى وهى العملية التى أسهمت فى مزيد من الانهيار والتشوه البنائى . واستشهدا — مرة أخرى بالعالم العربى — نجد أن كل جيل عربى قد عاش منذ سنوات القرن التاسع عشر انهيار واحدة أو أكثر من السمات التى انطوى عليها النظام الاجتماعى السابق على عملية التحديث هذه ، فضلا عما عاشته تلك الأجيال من معاناته ، بل ومن عملية قيصرية فرضها النظام الاجتماعى الجديد . حقيقة أن هذه الفترة شهدت أكثر من حمل كاذب ، بل وأكثر من أجهاض . ولكن فى سياق هذا كله لم تختفى الهياكل القديمة عن مسرح الحياة العربية قط ، فهى موجودة باستمرار ولو بشكل منكش أو مشوه ، هى موجودة ومتعايشة مع الهياكل الاجتماعية الجديدة ، أو هى مع الصور المشوهة من تلك الهياكل المحدثة . من هنا ، ما فتئ هذا التفاعل المتواصل بين عناصر القديم والجديد يضع الوطن العربى فى حالة دائمة من (التحول) عبر القرنين الماضيين . فكل جيل ظل على قناعه بأنه هو الذى يحمل أعباء عملية (الانتقال) . ولطالما شعرنا

تلك الأجيال بما تنطوى عليه هذه العملية من تبعات تحملها . ومن مغارم ومشكلات تنوء بها . وتشعر بعضهم على وجه الخصوص بأنهم ضحايا أبديون فى مصيدة هذه العملية الاجتماعية التاريخية (٢٢) .

ذلك يعنى أن عملية الانتقال أو التحول التى تمر بها مجتمعات العالم الثالث تحولت الى خاصية بنائية أكثر من كونها تفاعلا يرتبط بفترة تاريخية محددة . وإذا كان المجتمع يلزمه التماسك الذى يساعد فى الانطلاق الى آفاق المستقبل ، فاننا نجد أن كل موارد هذه المجتمعات ، تنجى بلا أساس الى الحفاظ على تماسك الحاضر ومواجهة المشكلات التى قد تسلم الى مزيد من الانهيار . ومن ثم فمواردها المحدودة عاجزة عن دفعها الى آفاق المستقبل . ذلك يعنى إذا كانت هذه المجتمعات قد سلخت نفسها عن الماضى التاريخى ، فهى قد استغرقت داخل زمان الحاضر ، والكارثة الحقيقية أنها تعجز عن إدراك متطلبات المستقبل ، ومن ثم الاستجابة لهذه المتطلبات ، ويعتبر ذلك أحد العوامل الأساسية التى ترسخ تخلف هذه المجتمعات .

→ ويعتبر غياب الاستقرار الداخلى عن مجتمعات العالم الثالث أحد العوامل الأساسية المسؤولة عن عدم أطراد التنمية فى مجتمعات هذا العالم . وإذا كانت قوى التحرير فى هذه المجتمعات هى التى قادت نضال الاستقلال فى الخمسينات ، فان فترة الستينات والسبعينات كانت فترة عدم استقرار ، وربما أنتشار العنف داخل بناء هذه المجتمعات . ومن الطبيعى أن لهذا العنف أسبابه وعوامله الفرعية العديدة . من هذه العوامل أن حالة الفراغ الأيديولوجى التى تعاني منها مجتمعات هذا العالم قد تودى عكسيا الى حالة من التخمة الأيديولوجية ، حيث تشرذم أفراد المجتمع الى جماعات ذات توجهات أيديولوجية متباينة ، ومن الطبيعى أن يعود هذا التباين الى احتمالات الصدام ، ومن ثم العنف بين هذه الجماعات . وبعضها البعض من ناحية ، وبينها وبين النظام السياسى من ناحية أخرى . وتصبح الكارثة أكثر درامية إذا مورس الصراع الأيديولوجى استنادا الى أطر مرجعية خارجية تتمثل فى القوى العالمية ذات التوجهات الأيديولوجية المتباينة والمتصارعة أيضا . وعلينا أن نتذكر صراعات أمريكا اللاتينية ، وجنوب شرقى آسيا والشرق الأوسط كاملة لا تخطئها العين (٢٣) . الى جانب ذلك

قد يصبح الاحباط الذى تعانيه الجماهير فى مجتمعات العالم الثالث عاملا أساسيا من عوامل عدم الاستقرار السياسى . فإمام الموارد المحدودة قد تحاول الصفوة السياسية تعبئة الجماهير من خلال وعود الاشباع المحتمل ، وإذا كان من شأن هذه الوعود أن تطلق عقال الحاجات فإن عدم الوفاء بالاشباع سوف يخلق فجوة لا يملؤها سوى الاشباع الذى قد يعجز النظام السياسى عن توفيره بالمستوى الملائم أو بالعنف الذى تنجزه الجماهير ضد النظام السياسى لتجاوز الفجوة . بطبيعة الحال قد يتزايد التوتر إذا كانت ظواهر فساد سياسى وإدارى ، أو أن ثمة نظام سياسى غير محدد الاتجام أو الحركة (٢٤) . بالإضافة الى ذلك هناك التنمية المشوهة ، التى تؤسس حالة دائمة من عدم الاستقرار داخل مجتمعات العالم الثالث . فغالب مشروعات التنمية بهذه المجتمعات تتركز فى السياقات الحضرية أساسا أو ربما العواصم الأساسية (٢٥) . ربما كان ذلك لسبب توفر البناء التحتى الملائم لتأسيس مشروعات التنمية ، أو خوفا من الدهماء الحضرية أو لتوفر الكوادر الفنية لتشغيل هذه المشروعات ، أو لأن السياق الريفى من التخلف بحيث يعجز عن استيعاب أية مشروعات جديدة . غير أن النتيجة المنطقية لهذا النوع من التنمية أنه يخلق ريفاً طاردا لسكاته وحضرًا يتجه اليه هذا الفائض البشرى برغم إمكانياته المتواضعة فى اطار هذه العملية تندفع موجات من البشر ، يحتلون أطراف المدن ، ويؤسسون ما يمكن أن يسمى بمدن الصفيحة والاكواخ Shanty town . حيث توجد هذه الأحياء فى القاهرة وظهران وسنغافورة وبرازيليا وريودى جانيرو (٢٥) . ويصبح سكان هذه الاكواخ هم فئيل العنف الحضرى الذى قد يوجه الى النظام السياسى الذى تتكف مؤسسته بالسياق الحضرى . فوطاة مشكلات الحضر تكون أكثر حدة وتأثيرا على سكان هذه الأحياء المتخلفة * .

* فمثلا فى المجتمع المصرى نجد أن ٧٠٪ من النشاط الاقتصادى أسس فى مدينتى القاهرة والاسكندرية ، وأن ٩٠٪ من النشاط الاقتصادى فى مرحلة الانفتاح الاقتصادى تركزت بمدينة القاهرة وحدها .
* يلاحظ أن أحداث ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ فى مدينة القاهرة قام بها سكان الأحياء الشعبية والمتخلفة ، ونجد أيضا أن معظم الذين شاركوا بفاعلية فى أحداث الثورة الإيرانية ، خاصة فى أكثر فترات عنفها ، هم فقراء المدينة فى طهران الذين هاجروا من الريف حديثا . وواجهتهم مشكلات المدينة بكل وطأتها على حياتهم الشخصية مما أصابهم بقدر عال من الاحباط ، والتوتر ، ومن ثم العداء للنظام الاجتماعى والسياسى القائم .

→→ وتعتبر الانقسامات البنائية التي يعاني المجتمع منها أحد العوامل الهامة لحالة عدم الاستقرار الاجتماعى . ومن الواضح أن مجتمعات العالم الثالث فى غالبها تعاني من هذه الانقسامات البنائية وذلك بسبب الأقليات العديدة القائمة فى هذه المجتمعات ، سواء كان العامل الدينى أو العرقى أو اللغوى هو أساس هذا الانقسام البنائى ، إذ أنه من المحتمل أن يؤدى هذا التكوين البنائى الى العنف خاصة اذا تحددت هوية هذه الجماعات ومصالحها ومكانتها بالنظر الى الجماعات الأخرى ، وإذا كان النظام السياسى ضعيفا ، بحيث يقيم ضغطة برونز قوة أى من هذه الجماعات واستثارة الأخرى ، أو أن النظام السياسى ضعيفا بالقدر الذى يعجز فيه عن فرض أى التزام لشرعيته على الجماعات المتباينة أو المتناحرة . وفى العادة تتعمق المشاعر المؤكدة للعنف كلما كان الطابع الجماعى أو العائلى هو الطابع المميز لبناء المجتمع ، أو اذا حاول النظام السياسى استغلال التباينات بين هذه الجماعات لى يؤكد وجوده وشرعيته (✱) .

ويعتبر اهتزاز بناء القوة فى المجتمع أحد العوامل الأساسية لاشاعة حالة من عدم الاستقرار (٣٦) ويتحقق اهتزاز بناء القوة اذا كانت هناك صفوة سياسية حاكمة فى مواجهة جماهير عريضة غير مشاركة فى النظام السياسى القائم ، وربما متوترة من وجوده ومعادية له . بحيث قد يؤدى ذلك الى انعزال النخبة الحاكمة وأحيانا الى محاولتها القهر لاختضاع الجماهير ، التى قد تعقف كرد فعل لذلك ، خاصة اذا كانت تعاني من الحرمان ، وتواجه المشكلات العديدة فى كافة المجالات التى تتفاعل يوميا فى إطارها . فإذا امتلكت هذه الجماهير القيادة الواعية سياسيا ، فإن ذلك قد يوجه عنفها للاحاطة بالنظام السياسى ذاته ، يؤكد ذلك أن العالم الثالث هو عالم الانقلابات والشرعية غير المستمرة .

✱ يمكن اعتبار النظام السياسى فى مصر فى ١٩٧٠ - ١٩٨٠ والنظام السياسى الحاكم فى إيران فى الفترة السابقة على الثورة الإيرانية من النظم السياسية التى أدى تعاملها مع قضية الأقليات الى اشاعة حالة من عدم الاستقرار فمثلا كان نظام الشاة فى إيران عاجزا مما فرض الالتزام السياسى والاجتماعى على الأقليات القومية والعرقية ، وحاول النظام السياسى فى مصر خلال هذه الفترة استغلال الجماعات الدينية بضرب جماعات ذات توجهات أيديولوجية معينة .

ومن الطبيعي أنه إذا كانت مجتمعات العالم الثالث تشهد فاعلية كل هذه العوامل المؤثرة على حالة الاستقرار داخل هذه المجتمعات . ومن الطبيعي أن يؤثر غياب الاستقرار على الأوضاع التنموية داخل مجتمعات العالم الثالث ، وهو الأمر الذي يفرض علينا التأكيد بأن غياب الاستقرار عن مجتمعات العالم الثالث يعتبر أحد العوامل المؤسسة لتخلف العالم الثالث وأيضا أحد مظاهر هذا التخلف .

ويمكن القول بأن طبيعة الشخصية فى العالم الثالث وأن كانت نتاجا للتخلف الذى يسود هذا العالم ، إلا أنها أصبحت بمنطق التغذية الخلقية أحد عوامله أيضا . وبدون تكرار لطبيعة الظروف التى يعيش فى أطرافها العالم الثالث ، فإن شخصية البشر فيه أصبحت تعاني من خصائص تخلف كثيرة . فارتفاع نسبة الأمية التى قد تصل الى ٩٦ ٪ (٢٧) فى بعض المجتمعات يعوق عملية نمو الوعي بأهداف التنمية وربما بمساراتها أيضا ، ومن ثم تخلف المشاركة فى تجسيدها . وتخلف المشاركة تعنى السلبية ، وهذه بدورها تعنى العزلة . دائرة مفرغة يدور فيها انسان العالم الثالث ، وهو فى ذات الوقت ضحية لها ، ويعتبر تردى النشئون الصحية وانتشار أمراض سواء التغذية سببا فى ضعف الانتاجية (٢٨) ويؤدى ضعف الانتاجية الى ضعف الدخل ، ثم انخفاض مستوى المعيشة ، ثم ضعف الانتاجية وانخفاض التغذية من جديد . دائرة جديدة مدمرة يدور فيها انسان العالم الثالث . ويعتبر انخفاض المشاركة الاجتماعية والسياسية أحد الخواص المميزة لانسان العالم الثالث . وقد يكون غياب القيم أو التوجيهات المشتركة بين البشر من ناحية والنظام السياسى من ناحية أخرى أحد العوامل المؤسسة لنشئت الحركة وابتعادها عن الالتقاء والتفاعل الذى ينبغى أن يكون بينهما قد يحاول النظام السياسى بالقهر تارة ، أو بالخداع تارة أخرى أن يدفع الجماهير الى المشاركة ، غير أن الدعوة الصحيحة الى المشاركة ينبغى أن تستند الى وعود جوهرية بالاشباع . ومرة ثالثة تكون فى مواجهة الدائرة المدمرة والداعية الى التخلف .

بالإضافة الى ذلك نجد أن الشخصية فى العالم الثالث حائرة بين خلفيتها ذات الطبيعة الجماعية والعائلية حيث تكوينات القبيلة والعائلة الممتدة من ناحية ، وبين الفردية كمطلب للنظام السياسى على الطريقة الغربية من ناحية أخرى . فى مثل هذا الموقف لابد أن يعاني الانسان من ظاهرة

الولاء المزدوج أو المتناقض أو المتصارع . يعانى الانسان فى العالم الثالث ايضا من الانفصال عن سياقه الاجتماعى والسياسى — خاصة اذا اصاب حظا من التعاليم — وقد يتفصل البعض عن سياق موليا وجهه شطر التحديث على الطريقة الغربية ، بينما البعض الآخر منفصل تراوده احلام عظمة التراث . بينما البعض الثالث منفصل لكنه لا يجد ايما يتوجه اليه ومن ثم يعيش فى قلب غير مبال ، وغير منتم وعلى خصومة دائمة مع مجتمعه . ويزداد الامر سوءا حينما يتحول الواقع والنظام السياسى المسيطر عليه ، الى مصادر لامراز مشكلات يواجهها الانسان بدلا من كونها هياكل تساعد على حل مشكلاته وتيسر اشباع حاجاته . بعد ذلك هل يمكن أن نتوقع من هذا الانسان اندفاعا واعيا وايجابيا نحو تجسيد التنمية على أرض واقعة بحثا عن نموذج التقدم فى المستقبل ؟ لا شك أن ذلك يعتبر أحد عوامل تخلف العالم الثالث .

يعتبر التركيب الديموجرافى للعالم الثالث هو الآخر أحد عوامل التخلف . ويكشف البحث فى ديموجرافيا العالم الثالث أن الشباب يشكلون غالبية الديموجرافية (اذ تصل نسبة الشباب فى مصر مثلا الى نحو ٥٨ ٪) . هذا بالاضافة الى ضخامة فئة صغار السن ، وذلك بسبب الثورة الصحية فى أوروبا والتي انتقلت آثارها الى العالم الثالث . ومن الطبيعى أن يكون لهذا التركيب الديموجرافى وطاته على بناء المجتمع وتنميته اذا لم تتخلق الأطر التنظيمية القادرة على الاستفادة منه . فوجود الصغار بكثافة ديموجرافية يتحول الى احتياجات لا بد أن تشبع ، كالحاجة الى المدارس والمستشفيات والملبس والطعام ، وهى اشباكات تضيف اعباء هائلة على موارد التنمية المحدودة . وتعنى التهمة الديموجرافية فى شريحة الشباب الحاجة الى فرص العمل ، الى الدخل الملائم ، الى المشاركة الحقيقية الفعالة فى حركة المجتمع ، وايضا الى الزواج والسكن الملائم (٣٩) . فاذا واجه الشباب مشكلة فى أى من هذه المجالات ، فانه سوف يتحول الى طاقة مضادة لمتطلبات المجتمع . فاما أن ينسحب طاويا نفسه على حرمانه وحاجاته غير المشبعة ، طاويا نفسه على توتر دفين وقطعية محتلمة ، أو أنه — اذا فاض به الكيل — الحثيث لمواجهة مشكلاته بالواقع . أو أنه قد يفقد الاهتمام باللعبة كلية فيصاب بمرض افتقاد الولاء وعدم الانتماء . يهرب من وطنه الذى عجز عن الاستفادة من طاقته ، طالبا العمل فى مجتمعات

أخرى تسعى لنيل اسهامه . وفى هذا الصدد تتمثل المعضلة التى تعيشها مجتمعات العالم الثالث ، أنه بينما كان ينبغى أن تنظر هذه المجتمعات — بحكم تكوينها الديموجرافى — الى المستقبل وتسعى جاهدة اليه نجدها غارقة فى مشكلة الحاضر تسودها خصومات عديدة بين النظام السياسى والجمهير تارة ، بين الشباب وبعضهم البعض تارة أخرى ، بين الشباب والشيوخ تارة رابعة . قد تأخذ هذه الخصومات شكل التوتر المكتوم الذى يعوق عن المشاركة الواعية والمخلصة فى عملية التنمية ، وقد تصبح صريحة تتخذ مظاهر العنف والتظاهر ، وهى بذلك تقضى على منجزات التنمية .

* * *

ثالثا : مازق العالم الثالث

الأبعاد الاجتماعية والثقافية

استنادا الى ما ورد فى الصفحات السابقة ، ومن متابعة العالم الثالث من حيث واقعه البنائى وخصائصه وطبيعة التفاعلات التى تسود فى اطاره ، يتأكد لنا ان هذا العالم يعيش مازقا حضاريا يلمس أساس وجوده وعناصره البنائية المكونة . وما لا شك فيه أن هذا المازق صنعته عوامل عديدة ، وسوف تكون له مظاهر أو نتائج عديدة أيضا .

فبرغم النضال الذى قاده هذا العالم ضد قوى الامبريالية العالمية بحثا عن الاستقلال ، غير أنه حينما منح هذا الاستقلال تعثرت خطاه وبدأ وكأنه لم يعد نفسه لهذه المرحلة . ومن ثم فهو لم يحدد بوضوح أهداف ما بعد الاستقلال ، وما هو الأسلوب الأمثل لتحقيق هذه الأهداف . ومن المدهش أن هذا العالم امتلك درجة عالية من التماسك الداخلى خلال مرحلة النضال ، غير أن هذا التماسك أصابه الضعف والانهيار فى مرحلة ما بعد الاستقلال ، ومن الطبيعى أن تكون لهذه الحالة عوامل وآثار .

برغم أن هذا العالم حضارى فى غالبه ، ومن ثم فقد كان من المنطقى أن تكون مقولاته الحضارية والتراثية هى التى توجه تطوره فى الحاضر والمستقبل ، بحيث يصبح هذا التطور عضويا وانبثاقيا له جذوره وعناصره داخل بنيته ، غير أن ما حدث أنه حينما تعرض لمؤثرات الحضارة الغربية ،

وعوامل التحديث المنطلقة منها لم يستطع أن يطور إطاره الحضارى للتعامل مع المتغيرات الجديدة ، وفى ذات الوقت عجز عن استيعاب أكثر قيم الحضارة الغربية ايجابية ، حتى يمكن أن تشكل اضافات ايجابية فى بنائه الحى والفعال والمستمر . بحيث أسلمه هذا المعجز الى حالة من الدوار أخذ يدور فى إطارها حول نفسه حتى سقط فى أسر القبعية من جديد . ولعل امتلاكه لمنطوقه قيمية تراثية — كان يمكن أن تكون هى الهدف الأساسى للتطوير — أحد معوقات هذا الاستيعاب . أو لأن القيم التى وفدت لم تكن هى القيم الفعالة التى صنعت التقدم الغربى . المؤكد أن هذا العالم يعانى الآن حالة دائمة من الصدمة الحضارية المستمرة ، لا يستطيع خلالها أن يعود الى تراثه غير المطور ، وفى ذات الوقت لا يستطيع التخلي عنه أو تبني قيما غربية ليس لها جذورا لديه ، بل انها قد تتناقض مع مسلماته .

من الواضح أن هذا العالم يمتلك وفرة سكانية كان من الممكن أن تتحول لديه الى سواعد دافعة للتنمية بأقصى ما تكون السرعة والاندفاع . غير أنه لمعجز الأنظمة السياسية وخمول الأجهزة البيروقراطية ، تحول السكان لديه الى أفواه تحتاج الى الطعام والسكن والعمل ، أو طاقة عمل عاطلة ، اما لأنها غير مؤهلة ، أو لأنها تفتقد وسائل العمل الملائمة التى عجز تراثها عن تطويرها ، أو لأنه يفتقد التحويل اللازم لذلك . وحتى اذا امتلك — كالحال بالنسبة للبلاد البترولية — فالتكنولوجيا المتقدمة ليست مطروحة للبيع فى أسواق العالم ، وأنها هناك تعقيدات ومحاذير سياسية تعوق انتقالها من الشمال المتقدم الى الجنوب المتخلف .

الى جانب ذلك نجد أن هذا العالم برغم أنه يضم ٧٠٪ من سكان العالم ، ومن ثم فقد كان من المنطقى — حسبما تذهب اليه القسمة العادلة — أن يمتلك ٧٠٪ من ثروات العالم بحرا وجوا ويابسا . ومع ذلك يؤكد واقع أنه عالم محروم مقهور تفرض عليه التبعية ، وعليه أن يعانى ظروف الفقر ، حيث تعيش نسبة عالية من سكانه تحت خط الفقر ، وتتناقض مستويات دخوله الفردية — برغم الشعارات البراقة — مع اعلانات نظمه السياسية التى تؤكد على ارتفاع معدلات اجمالى الدخل القسوى فى مجتمعاته (٤٠) .

المؤكد ان هذا العالم يمتلك وفرة من الموارد ، لكنه لا يتمتع بقدره احتكارية تجعله قادرا على السيطرة على السوق العالمى لكى يفرض رواجاً لمنتجاته ، بما يجعل لهذه الموارد عائداً دافعا للتنمية . غير أننا على العكس من ذلك نجد يعانى من ظاهرة تبديد الموارد ، وتخریب بيئة انتاجه ، بمساعدة من العالم المتقدم . يؤكد ذلك حجم استهلاك الغرب للبترول قبل أزمة الطاقة فى عام ١٩٧٣ وبعده . استنادا الى ما سبق يمتلك هذا العالم موارد بلا حدود يمكن ان تساعد على النهوض والتقدم ، لديه السكان ، ويمتلك امكانية تأهيل البشر من أجل المشاركة الفعالة والواعية . يمتلك هذا العالم الثالث المادة الخام ، ويمتلك امكانية معالجتها اقتصاديا ، ومع ذلك فسكانه عبيء عليه ، وموارده موضع سلب وتبديد ، فهو علم حائر استقل منذ ثلاثة عقود ، ومع ذلك لم يعثر على طريقة بعد .

استخلاصا مما سبق ثمة مأساة يواجهها هذا العالم الآن ، لها أبعاد كثيرة . فهو عالم ناضل — متماسكا — من أجل الاستقلال وحينما حصل عليه وجد نفسه يعانى من التشرذم وفقد الايمان وضياح الالتزام والاستقرار ، ونقص الموارد فى مواجهة متطلبات التطور وكثافة الاحتياجات ، يتأرجح فى تنميته بين الرأسمالية ، غير ان البراجوازية والمشروع الخاص لديه يفتقدان الرشد والرؤية المستقبلية باعتبارهما أهم خصائص نجاح المشروع الرأسمالى ، تحاول صفواته — عن انتماء جماهيرى أحيانا أو تأكيداً للشرعية فى أحيان أخرى — ان تسلك طريق التنمية الاشتراكية بالتخطيط ، غير أنه يفتقد الايمان أو الالتزام بالمثل الاشتراكية وكذلك المكثات التى تيسر تجسيد الخطة . والنتيجة أن هذه المجتمعات عجزت حتى الآن عن تأسيس تنمية حقيقية . واستطرادا لتلك فقد خرج هذا العالم من دائرة الاستعمار فى الخمسينات ، واستهلك الستينات والسبعينات ممتلكنا يعانى من حالة التشرذم وعدم الاستقرار ، وجامت الثمانينات لكى يجد مكانا لنفسه على هوامش أو أطراف النظام العالمى ، حسبما يذهب أدب التبعية ، ولذلك مقدمات وتاريخ ونتائج .

فاذا اتفقنا على أن العالم الثالث — كمجموعة من المجتمعات — يواجه أزمة ، فإننا لا نستطيع القول بأن هذه الأزمة من صنع النظام العالمى ، كما أن هذه الأزمة بالتأكيد ليست نتاجا لظروفه وتفاعلاته الداخلية .

وانما هي خليط بين العنصرين معا . ولعل ذلك يتضح اذا نحن حاولنا استكشاف الأبعاد الأساسية لأزمة العالم الثالث من خلال عناصرها الأساسية التالية :

- ١ - الأزمة ، أبعادها الثقافية والأيديولوجية .
- ٢ - الجوانب الاقتصادية لأزمة العالم الثالث .
- ٣ - المظاهر السياسية لأزمة العالم الثالث .
- ٤ - أزمة التنمية في حوار الشمال مع الجنوب .

وسوف نحاول فيما يلي التعرض بإيجاز لكل من هذه القضايا السابقة :

١ - الأزمة ، أبعادها الثقافية والأيديولوجية :

تشكل الثقافة أحد المكونات الأساسية للبناء الاجتماعى . وتتكون الثقافة من مجموعة القيم والمعتقدات والاتجاهات والعواطف التى تلعب معنى محددا على العملية الاجتماعية ، والتفاعل الذى يضم مختلف السلوكيات الفردية والاجتماعية . هذا الى جانب ان الثقافة عادة ما تقدم مجموعة القواعد والمعايير التى تحكم السلوك فى اطار مختلف المجالات الاجتماعية . وتعتبر الثقافة نتاجا لبعدين أساسيين ، الأول أنها نتاج لتراكم تاريخى يعيش عبر أجيال عديدة ، ويضيف كل جيل إليها ويلقى منها ، ومن ثم تختلف المجتمعات من حيث امتلاكها لنسق ثقافى وحضارى قادر وفعال بالنظر الى أعمارها التاريخية ، وبالنظر الى ما يقع من تفاعل اجتماعى داخل هذا التاريخ . أما الثانى فهى نتاج لبعدها معاصر ، فالثقافة فى جانب منها هى نتاج للتفاعل الاجتماعى القائم ، وبرغم كونها نتاجا للتفاعل ، إلا أنها بمجرد تشكيلها فإنها تتحول الى هذا التفاعل لتشكله حسب قواها الخاصة وتضبط سلوكياته وتدفعها فى اتجاهات محددة (٤١) .

وفى العادة تضم الثقافة ثلاثة عناصر أساسية العنصر الأول هو العنصر

(١) الإدراكي وتضم مجموعة القيم والأفكار والمبادئ التى تساعدنا فى الإدراك الموضوعى للعالم المحيط بنا وما يتضمن من مكونات . والعنصر الثانى (٢) وهو العنصر الذى يضم مجموعة القيم والأفكار والمبادئ التى تساعدنا فى

(٤) التفضيل بين الأشياء انتهى يمكن أن تشيع ذات الحاجة الواحدة ، ثم العنصر الوجداني وهو العنصر الذى يساعدنا فى تشكيل الاتجاهات السلبية أو الإيجابية نحو العالم المحيط بنا أو أى من مكوناته (٤٢) . وتصبح الثقافة المتعلقة بمجتمع معين كاملة إذا هى تضمنت العناصر الثلاثة السابقة بداخل بنائها وتصبح ثقافة ناقصة إذا لم تتوفر بها العناصر الثلاثة أو وجد أى من هذه العناصر بحجم أكثر أو أقل داخل بناء الثقافة وتختلف المجتمعات عن بعضها البعض فى سيادة أى من هذه العناصر على العناصر الأخرى المكونة لبناء الثقافة والقيم .

وعادة ما تتواجد الثقافة والقيم داخل ساحة التفاعل الاجتماعى فى اطار ثلاثة أشكال أساسية . الشكل الأول : هو الشكل الثقافى والقيمى الخالص ، حيث يمتلك المجتمع مجموعة القيم والأفكار والمبادئ التى تشكل روح هذا المجتمع ، والتى تجعل ثمة خلاف بين مجتمع وآخر ، وعادة ما يكون هذا الشكل هو أكثر أشكال الوجود الثقافى تجريدا ، أو يحتوى على القيم والمبادئ الأكثر تجريداً وعمومية . وتعتبر المعايير والقواعد الضابطة للتفاعل الاجتماعى هى الشكل الثانى الذى تتخذه الثقافة ، بيد أنه هذه المرة أكثر اقتراباً من الواقع المادى المتفاعل للانسان ، وأقل تجريداً ، فكل جماعة ليست العرف والقواعد القانونية والمعايير التى تنظم التفاعل الاجتماعى داخل نطاقها ، وعادة ما يكون هذا الشكل انعكاساً للشكل الأول ولكن فى اطار مختلف المجالات الاجتماعية ، أو قد يكون مشتقاً منه ، أو تجسيدا ماديا لتجرباته النظرية . هذه فى حين تتوافر الثقافة فى اطار الشكل الثالث باعتبارها أحد مكونات البناء الدافعى للانسان ، من خلال استيعاب الفرد للمكون القيمى للثقافة بواسطة عملية التنشئة والتطبيع التى تؤدىها مؤسسات اجتماعية مختلفة .

وعادة ما يكون السلوك الاجتماعى الذى يؤديه الانسان فى المجتمع محكوماً بهذم الاشكال الثلاثة التى تتخذها الثقافة ، فالانسان الفرد يأتى سلوكاً محدداً سعياً وراء تحقيق هدف أو تجسيد قيمة معينة ، وهنا يستند الفرد فى سلوكه الى المكون القيمى والثقافى بداخله . فاذا أصبح السلوك له وجوده الخارجى ، فانه عادة ما يكون محكوماً بالقواعد والمعايير والأعراف التى يرتضيها المجتمع ، هذه المعايير والأعراف تحدد سواء

بالنظر الى قيم المجتمع وثقافته باعتبارها محكا أو مقاييس للسلوك .

وفى العادة تمتلك الأنساق الاجتماعية المستقرة ثقافة متجانسة ..
وينتجق هذا التجانس بالنظر الى وجود اتفاق داخل نطاق الثقافة حول
الوظائف والحدود الملزمة . وبالنظر الى ذلك يتم تنشئة وتدريب كل جيل
حسب خبرات الجيل السابق عليه بالإضافة الى ما يستجد داخل اطار
الذاكرة المشتركة التى لها جذورها فى تراث الماضى (٤٢) .

وتتنوع مؤسسات التنشئة الثقافية على قيم الثقافة ومبادئها من
الأسرة الى المدرسة الى المؤسسة الدينية الى وسائل الاعلام ، هذا الى
جانب كبار السن حملة التقاليد فى المجتمع . بحيث تعمل كل هذه المؤسسات
على تدعيم فاعلية بعضها البعض وتتباين أهمية أى من وسائل التنشئة
الاجتماعية بالنظر الى الوسائل الأخرى حسب طبيعة السياق الاجتماعى ،
ومدى انتشار الجماعة أو الفردية فيه . غير أنه بغض النظر عن طبيعة
الثقافة والوسائل التى تتبع لكى يستوعب الأفراد من خلالها قيم الثقافة
ومبادئها ، فإنه يمكن حصر أزمة الثقافة فى الجوانب الأساسية التالية .

→ (١٧) ويعتبر الصدام بين ثقافة التحديث من ناحية والثقافة التقليدية من
ناحية أخرى احد جوانب أزمة بناء الثقافة والقيم فى مجتمعات العالم الثالث .
وحسبما يذهب منظرو الغرب فإن التنظيم والاتجاهات التقليدية المبنية
عن الماضى عادة ما تشكل معوقا خطيرا أمام أى جهود فعالة للتنمية
الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . وقياسا على المجتمعات الغربية ،
نجدهم يؤكدون أن قيم الديانة الكاثوليكية التى تعنتها الشعوب الهندية ،
أو تلك التى اعتنقتها الأرستقراطية الزراعية قد أسهمت الى حذكير فى
تأسيس أنماط لا عقلانية للسلوك ، أعاقت الى حد كبير عملية التحديث .
وفى هذا الصدد يؤكد سيمور ليبست S.M.Lipset مستندا فى ذلك
الى أدبيات تالكوت بارسونز وماكيلاند D.McCelland ذلك بقوله :

(يمكن أن يعزى الفشل النسبى لامكار أمريكا اللاتينية فيما يتعلق
بتحقيق التنمية معدلات بتلك التى تحققت فى أمريكا الشمالية وأستراليا فى
جانب منها الى اختلاف الأنساق القمية السائدة فى كل من هذه المناطق .

فالنساق القيمية التي سادت بريطانيا والتي انتقلت منها عبر البحار ، تعتبر مشتقة أساسا عن الأخلاق البروتستنتية ، وأيضا من التفاعل الذى وقع فى إطار بناء (المجتمعات الجديدة) ، وفى هذا الصدد تغيب تماما القيم القطاعية المتعلقة بالعزوة . فى مقابل ذلك نجد أن أمريكا اللاتينية تسودها قيم مشتقة أساسا عن الديانة الكاثوليكية . بحيث ساعدت الصفوة الحاكمة على دعم انتشار هذه القيم من خلال خلق بناء اجتماعى تتلاقى فيه هذه القيم مع القيم الاجتماعية ذات الطبيعة القطاعية (٤٤) .

ويحاول ليبست أن يفسر التخلف الاقتصادى باعتباره نتيجة لامتناد القيم التى تؤكد على نشاط الماولة أو تأسيس المشروعات . فقد أدى غياب القيم المدعمة للنشاط الأدائى ، أو العملى ، وتوجيهات الانجاز المتدنية ، وادانة كل ما هو مادي وبراجماتى الى انخفاض مستويات المخاطرة فى قطاع المشروعات الموجهة أساسا نحو المنافسة الرشيدة ونجاح المشروع البيروقراطى . الى جانب ذلك ساعد النظام التعليمى على تعقيد هذه المشكلة عن طريق استمراره فى تطبيع البشر على توجهات غير ملائمة للتنمية . (وحتى فى الأرجنتين ، وهى البلد الثانى الأكثر نمواً فى أمريكا اللاتينية ، فاننا نجد أن ارسنقراطية الأرض التقليدية تحتقر العمل اليدوى والنشاط الصناعى والتجارى ، ومن الطبيعى أن يكون لذلك تأثير على فاعلية وقيم النظام التعليمى الذى يضم الآلاف من التلاميذ) (٤٥) . بل اننا نجد ليبست — من خلال استعراضه لعدد من الدراسات المقارنة التى أجريت فى أمريكا اللاتينية — يصل الى تأكيد أن القيم الثقافية تعتبر أحد العوامل الهامة المؤثرة على احتمالات التنمية الاقتصادية فى هذه القارة (٤٦) .

ويدعم سلفرت K.H.Silvert — أحد كبار مفكرى أمريكا اللاتينية حين يؤكد أن وطاة القيم التقليدية لا تقتصر فقط على اقتصاد أمريكا اللاتينية ولكنها تؤثر أيضا على انجازها السياسى . ثم يوضح أن خبرة أمريكا اللاتينية فى هذا الصدد يمكن الحكم عليها بالنظر الى ما يحدث فى الأقطار المتقدمة ، ثم نجده يتساءل فى مقال حديث له (ماذا يمكن أن يفعل المرء لدفع التنمية غير أن يحددها من خلال اختيار خصائص معينة توجد فعلا فى الأقطار المتقدمة وينبغى أن تحكم التنمية المنشودة فى أقطار أمريكا اللاتينية ؟) . وعلى أساس من المقارنة الضمنية بين ما يحدث فى مجتمعه من ناحية

والمجتمعات الأخرى من ناحية ثانية نجده يذهب الى القول (بأن هناك شيئاً ما فى نوعية الانسان والثقافة فى أمريكا اللاتينية تجعل من الصعب أن يصبح الانسان وثقافته ذو توجهات حديثة . وهذا الشيء هو الذى جعل هذا الجزء من العالم العالم الغربى أكثر استهدافاً لتجاوزات الأوغاد ، وغير رشيد من الناحية السياسية ، وفى محاولاته للنمو الاقتصادى) (٤٧) .

ويتفق مع ذلك ما يذهب اليه سكوت R. Scott أحد مفكرى أمريكا اللاتينية حينما يعبر عن ذات العواطف مؤكداً (عجز الابنية السياسية فى أمريكا اللاتينية عن أن تؤدى دورها كآليات ذات كفاءة وقدرة على إعادة التكامل ... ثم يذهب الى أن الحل يكمن على المدى الطويل فى ضرورة تغيير نسق القيم الذى يعبث به البشر فى هذه المنطقة) (٤٨) . (ذلك أن هناك أطارا ثقافيا وتحصليا له طابعه التقليدى يسود الآن فعلا أمريكا اللاتينية) (٤٩) .

وإذا كانت هذه الافتراضات السابقة والتى حاولت العثور على مفتاح تخلف أمريكا اللاتينية فى قيمها الثقافية وهى الافتراضات التى اتخمت الفكر التنموى لحقية الستينات وشكلت تيارا فكريا تجسد فى عديد من الكتب المدرسية (٥٠) . فاننا نجد أن هذه الافتراضات قد شهدت تجديداً لها فى كتابات عدد من المفكرين الذين ينتمون أساسا الى الولايات المتحدة الأمريكية والذين حاولوا تفسير الملامح الاجتماعية والاقتصادية وخاصة السياسية لأقطار أمريكا اللاتينية من خلال التأكيد على دوام القيم الكاثوليكية والتومائية ، وهى القيم التى تدعم السياسات السلطوية وتدين القيم الديمقراطية والليبرالية ، بحيث يمكن اعتبار هذه القيم والاتجاهات نتاجا (لتراث محدد) . ويدعم هذا المعنى واردا H. Wiarda حينما يذهب الى القول بأن أمريكا اللاتينية ليبريا بقيتا دون أن تمسها الحركات الثورية — على المستوى الاجتماعى أو الاقتصادى أو السياسى أو العقلى — وذلك لأنها ظلتا محبوستان داخل نطاق أنماط القيم والنظم التقليدية التى أخسرت النمو وعاقته) (٥١) .

وإذا كان ذلك هو تشخيص التخلف فى العالم الثالث ، من خلال تأكيد بعض المفكرين على أسبابه باعتبارها تكمن فى نسق القيم التقليدية السائد . وبغض النظر عن اتفاقنا أو اختلافنا مع هذا التشخيص ، فاننا نجد أن

مفكرى هذا الاتجاه ذهبوا الى أنه من الممكن تحديث الثقافة من خلال ثلاثة مداخل رئيسية :

١ - ويعتبر المدخل الأول أكثر وجهات النظر شيوعا فى دوائر بعض المنظرين الاقتصاديين ورجال الادارة الاستعمارية وهم يرون امكانية تغيير القيم التقليدية من خلال تدريب البشر على المهارات والأساليب التى تعتبر هامة بالنسبة للمجتمع الحديث . ويؤكد أصحاب هذا المدخل على أن تغيير القيم يعتبر أحد مجالات تأثير السياسة العامة ، من خلال مؤسسات التعليم والتدريب الرسمى على المهارات (٥٢) بيد أن هذا التفكير وإن كان صالحا لفهم امكانية اكتساب الانسان فى المجتمع المتخلف لبعض المهارات وأساليب الانجاز الجديدة إلا أنه غير صالح على الاطلاق لتغيير نسق القيم السائد ذو الطبيعة التقليدية .

٢ - وإذا كان المدخل الأول قد ركز على الجوانب الادائية والبراجماتية كمدخل لتغيير الثقافة والقيم التقليدية . فاننا نجد أن المدخل الثانى قد ركز على الانسان أو ما يسمى البعد البشرى للتنمية . ويهتم هذا المدخل بالبعد السيكولوجى الذى يضم الدوافع والطموحات والأهداف الخاصة بالافراد وذلك كمسألة أساسية . وتتمثل المسألة الثانية فى أن كل من الانسان الحديث والتقليدى يمكن دفعهما للمشاركة بقوى مختلفة ، وذلك لأن كلا منهما له مجموعة متبانية تماما من الأهداف على المستوى الشخصى والاجتماعى يسعى عادة لتحقيقها . وفى هذا الصدد يلاحظ كل من هيجان Hegan وماكلياند أن البشر فى المستويات الاجتماعية - الاقتصادية المنخفضة عادة ما تدفعهم الاعتبارات الدينية والثقافية وغير المادية ، بينما نجد أن البشر فى المجتمعات المتقدمة تدفعهم الاعتبارات الاقتصادية ويجدون اشباعا سيكولوجيا من خلال قدرتهم على ابداع كل أساليب التنمية (٥٣) .

٣ - ويركز المدخل الثالث لتحديث الثقافة على الجوانب التنظيمية وهو مدخل يتصل الى حد كبير بمعطياته التحليل النفسى ، ويؤكد هذا المدخل على قدرة الحراك العقلى والانتقال بين الأدوار المتبانية باعتبارهما من أهم خصائص الانسان الحديث (٥٤) . وبذلك تعنى التنمية من وجهة نظر هذا المدخل القدرة المتزايدة على تنظيم البشر فى اطار تنظيمات فعالة ،

وايضا القدرة على تأسيس الابنية المعقدة . وذلك يعنى أن التنمية السياسية والاقتصادية سوف تتضمن الانتقال من القيم والعواطف التي تضم البشر مع بعضهم فى المجتمعات والبناءات التقليدية الى تلك القيم والعواطف الملائمة للبناءات والمجتمعات المتقدمة (٥٥) . وهو ما يعنى أن المجتمعات المتقدمة تتطلب تأسيس ابنىة وترابطات وتنظيمات لا تستند الى الأسس القائمة .

وبغض النظر عن الاختلاف الذى افترضه أصحاب هذه المداخل بينها ، فانها تعتبر مجرد زوايا لرؤية أساسية واحدة تتمثل فى ضرورة العمل على احلال الثقافة الغربية الحديثة محل الثقافة التقليدية المحلية والقدية . بيد أننا لنا على هذه الرؤية بكاملها بعض الملاحظات الأساسية .

اول هذه الملاحظات أنها تدخل الى التنمية وتغيير الثقافة التقليدية مدخلا جزئيا ، فالتدريب على بعض المهارات أو تغيير الدافعية الفردية أو الاتجاه الى تأسيس التنظيمات المعقدة تعتبر كلها زوايا جزئية للتغيير ، فى حين أن التنمية الحقيقية للمجتمع التقليدى ينبغى أن تتصف بالشمول ، أى تتضمن تغييرا شاملا يؤثر على الثقافة والانسان والتنظيمات وأساليب الانجاز فى معية واحدة . ومن ثم فوجهات النظر هذه ما تزال وجهات جزئية غير قادرة على تأسيس تنمية حقيقية شاملة .

أما الملاحظة الثانية فتتمثل فى انطلاق هذه الأفكار من نزعة أوربية — أو أمريكية متركزة على الذات . حيث لا يرى مفكرو هذه الاتجاهات خطوطا للتطور تسير عبرها التنمية سوى الخط أو الطريق الغربى ، بينما فى امكان مجتمعات الثالث مجمعة أو منفردة أن تبحث عن طريق خاص للتطور يختلف أو يتفق مع الطريق الايدى .

وتتعلق الملاحظة الثالثة بالادانة الضمنية التي تحملها هذه الاتجاهات نحو الثقافة التقليدية باعتبارها ثقافة العالم المتخلف الذى تم استعمارها . وهو التعبير المعكوس لنزعة التمرکز حول الذات . وادانة الثقافة التقليدية كلها حكم يجايبه الصواب ومحولة تغييرها بصورة شاملة تعبير عن عدم ادراك طبيعة ديناميات التفاعل الثقافى .

فى مقابل ذلك هناك رأى يؤكد على ضرورة الإبقاء على الجوانب الروحية المتصلة بالثقافة التقليدية ، ولا مانع من استعارة التكنولوجيا والجوانب المادية للثقافة الغربية . وكمثال على ذلك اعتقد القادة الصينيون فى نهاية القرن التاسع عشر بصورة راسخة أنه من الممكن الحفاظ على تراثهم الكونفوشى القديم برغم التسليم بتفوق الغرب العسكرى ، وذلك عن طريق استعارة العلم والتكنولوجيا الغربية فتط . وفى العالم الحديث يمكننا ملاحظة ذات التفاعل من خلال نفس الأفكار التى يقدمها القادة الأمريقيون الذين يشعرون بضرورة مناصرة ثقافتهم الأريقية التقليدية والروح الجوهريّة لشخصية شعوبهم (٥١) .

→ (ب) ويركز البعد الثانى للمأرق الثقافى الذى يعيشه العالم الثالث على الصدام أو المواجهة الثقافية والحضارية بين الثقافة الغربية من ناحية والثقافة المحلية من ناحية أخرى . باعتبار أن الثقافة الأولى هى ثقافة القوى الاستعمارية فى حين ظلت الثانية ثقافة الشعوب المستعمرة . وإذا حاولنا فهم هذه المواجهة بين الثقافتين فإننا سوف نجد أن كلا من الثقافات الغازية والمغزوة تنقسم الى نمطين فرعيين .

وفىما يتعلق بالثقافة الغربية نجد أن المعسكر الاشتراكى قد ظهر فى أعقاب الحرب العالمية الأولى واستكمل وجوده فى أعقاب الحرب العالمية الثانية . وبذلك ظهرت ثقافتين أو أيديولوجيتين فرعيتين داخل الثقافة الغربية ، الأيديولوجيا الاشتراكية ، والأيديولوجيا الرأسمالية الليبرالية . وبرغم اشتراكهما معا فى كونهما اتجاهات ثقافية وأيديولوجية تنتشر من المراكز الى الهوامش فى محاولة فرض علاقة عضوية ونوعا من التجانس بينهما ، إلا أننا نجد أن كل منهما يحاول بطريقته الخاصة العمل على طمس معالم الثقافة التقليدية لتحل محلها الثقافة الحديثة . وتختلف الوسائل المتبعة لتحقيق هذا الهدف بين أيديولوجية وأخرى . فبينما تستعين القوى الرأسمالية بالقوة العسكرية — كفرنسا — لفرض التشويه الثقافى تحاول بريطانيا ذلك من خلال التعليم وتأسيس الصفوة العلمانية . بينما على الناحية الأخرى نجد أن القوى الاشتراكية العالمية تحاول ذلك من خلال محاولة بناء ودعم الطبقة البروليتارية الحاملة لهذه الثقافة ، باعتبار إمكانية تشكل هذه الطبقة المفروزة الأمامية لنشر هذه الثقافة .

على الطرف الآخر نجد أن المجتمعات التقليدية تنقسم إلى مجموعتين ثقافيتين . مجموعة المجتمعات الحضارية (كالهند والصين والمجموعة العربية الإسلامية) ومجموعة المجتمعات التي تسودها الثقافة القبلية والبدائية تقريبا . وإذا كانت عملية الانتشار الثقافي قد حققت نجاحا باهرا في المجتمعات القبلية ، حيث قدمت الثقافة الغربية الوافدة عناصر ثقافية تمتك كفاءة عالية لاشباع الحاجات الأساسية للإنسان في هذه المجتمعات بأقل تكلفة اقتصادية ممكنة . ولأنه لا توجد نظائر ثقافية تمتلك ذات الكفاءة العالية في الآراء ، وتتميز بانخفاض التكلفة الاقتصادية للاشباع . فانه كان من المنطقي أن لا تشهد هذه المجتمعات صراعا ثقافيا بالمعنى المحدد لذلك ، وهو الصراع الذي يمكن أن تكون له آثاره البنائية . ومن ثم فيمكن القول بأنه بصدام الثقافة المحلية مع الثقافة الغربية الوافدة إلى هذه المجتمعات حدثت عملية انتشار ثقافي من المراكز إلى الهوامش حسبما صور ذلك بدقة الأنثروبولوجي الشهير برنسلو مالفينوفسكي في دراسته لديناميات التغير الثقافي في المجتمعات الأفريقية (٥٧) .

غير أن التفاعل بين الثقافتين (الوافدة والمحلية) يختلف في حالة المجتمعات ذات الثقافات التقليدية . والقضية الأساسية أن مجتمعات هذه المجموعة لديها ثقافة وحضارة ذات جذور تاريخية وتتصف بالشمول ، وتم استيعاب قيمها تدريجيا من خلال سيرة التاريخ الحضاري للمجتمع . هذا إلى جانب أن حضارة وثقافة هذه المجتمعات باستطاعتها — إذا طورت — أن تقدم حلولا لتحديث هذه المجتمعات وتنميتها وانتقالها من الحاضر المتخلف إلى حيث التقدم في المستقبل . هذا إلى جانب أن الكلية الثقافية التي امتلكتها هذه المجتمعات استطاعت قيادة المجتمع في فترات تاريخية سابقة ، واستطاع المجتمع تحقيق أمجاد هائلة في ظلها . وبرغم الجمود الذي أصاب هذه الكلية الثقافية بحيث جعلها متخلفة عن مواكبة حركة الواقع المتغير ، فإن هناك ادعاء بأنه لو توفر أبناءها على تجديداتها والابداع في أطارها لتطويرها الأمكنها أن تشكل أطارا ثقافيا وقيما لعملية التحديث التي تتم في أطار هذه المجتمعات ، والامكن أيضا أن يكون لهذا التحديث طريقه الخاص ، ومن ثمة كان من الممكن أن يساعد ذلك في القضاء على النزعة الأحادية للتطور المتمركز حول الذات الأوروبية .

غير أنه برغم الادعاءات المتعلقة باحتمال تطوير هذه الثقافة فإن
الظرف التاريخي والبنائي التي تمت فيها المواجهة بين الثقافة التقليدية لهذه
المجتمعات والثقافة الغربية الوافدة ، قد أدى الى انهيار الثقافة التقليدية .
واستطاعت الثقافة الغربية بوسائلها العديدة — ابتداء من القوة العسكرية ،
وارساليات التبشير وتغريب النظام التعليمي ، وخلق صفوات محلية
موالية — خلق جذر ثقافية تابعة داخل هذه المجتمعات ، مثال ذلك ما ذهب
اليه التقرير السنوي للورد كرومر عن حالة مصر في ١٨٩٩ حيث أكد أن
والاسكندرية (٥٨) . وقد أكد ذلك جابريل بير بقوله (لقد غير الاتصال الذي
التحديث (ما يزال مقصورا على أقلية اجتماعية صغيرة تتجمع في القاهرة
تم بأوربا وبالتمنية الاقتصادية والادارية قدرا من حياة وتنظيم المجتمع
المصري — غير أن العائلة التقليدية والمجتمع الدينى مازال حيا وقويا .
ولم يتغير وضع المرأة في المجتمع . ولم يكتسب الاثرياء من المصريين ،
ولا الطبقات الدنيا منهم عقلية الشخص الكائن في المجتمع الصناعي .
هذا وإن كان التغير الاجتماعي الذي وفد من الخارج قد استطاع فعلا
تحطيم الاطار الاقتصادي والاجتماعي التقليدي ، وأدى أيضا الى تحلل القرية
والقبيلة ، واختفاء الحرف والقضاء على العبودية ، وقد حدثت معظم هذه
التغيرات في العشرينات الأخيرة من القرن التاسع عشر ، وإن تركت عملية
خلق التجمعات الحديثة ، والنقابات العمالية للقرن العشرين (٥٩) . غير أن
هذه الجذر وإن بدأت صغيرة في القرن التاسع عشر ، بدأت في الانتشار
والإتساع ، والأهم من ذلك بدأت تخلق بعض الظواهر المرضية في اطار بناء
الثقافة والقيم نذكر بعض منها .

١ — وتعتبر ظاهرة الانفصال القضائي والأيدولوجي أكثر الظواهر
بروزاً في هذا الصدد . حيث نجد أن بكل مجتمع من مجتمعات العالم الثالث
شريحة صغيرة من الذين نالوا خطأ من التعليم ومن ثم أتاحت لهم الفرصة
للإتصال المكثف بالثقافة الغربية أو ما يمكن أن تسمى بالثقافة العلمانية .
وذلك في مقابل معظم جماهير هذه المجتمعات التي ظلت محافظة على تراثها
وثقافتها التقليدية . هنا نجد انفصالا داخل المجتمع من حيث القيم الموجهة
للسلوك الاجتماعي ، أو من حيث طبيعة التنظيم الاجتماعي أو من حيث الدافعية
الموجهة لمشاركة الإنسان في التفاعل الاجتماعي .

والقضية الأخطر أن يتكامل مع هذا الانقسام ويدعمه الانقسامات ذات الطبيعة الطبقية أو الريفية - الحضرية . حيث نجد أن الطبقات الأرستقراطية والمراكز الحضرية في المجتمع أكثر ميلا للأخذ بالتوجهات الغربية الحديثة ، بينما نجد أن الطبقات الشعبية والقطاع الريفي ، والبدوي في هذه المجتمعات أكثر ميلا للأخذ بالثقافة التقليدية والتراثية . وبطبيعة الحال هناك مناطق فاصلة بين النطائين يحدث فيها نوع من التداخل الثقافي . ومن الطبيعي أن يتدغم هذا الانفصال كلما تدعمت اتصالات المجتمع بالنظام العالمي من ناحية أو تلكات التنمية الاجتماعية ولم تحقق معدلات نمو فعالة وإيجابية . إذ تكون النتيجة أن ثمة صفوة موجهة إلى الخارج ولها اتصالاتها الكثيفة بالنظام العالمي تسعى إلى التعرف على منتجاته المادية وغير المادية وتحاول استيعاب بعضه ، بينما الجماعة الأخرى مشدودة إلى الماضي ، تخلف تراثها وتخلفت معه (١٠) .

٢ - وتعتبر ظاهرة التباين الأيديولوجي على مستوى الصفوة المغربية داخل هذه المجتمعات من الظواهر المعضلة بالنسبة لغالبية مجتمعات العالم الثالث . وإذا كانت هذه الظاهرة مقصورة على الصفوات ذات التوجه الغربي ، فإن ذلك لأن هذه الصفوات قد قطعت روابطها مع التراث ، ومع الصفوة التي ترفع شعارات هذا التراث . إذ يوجد انقسام داخل الشريحة المثقفة بين أصحاب التوجهات الاشتراكية في مقابل الصفوة الفرعية ذات التوجه الليبرالي . وبطبيعة الحال يتعمق الصراع بين الصفوتين إذا استند التباين إلى أطر مرجعية خارجية . بل أننا نجد أن المواقف الأيديولوجية لهذه الجماعات عادة ما تتصف بالجمود والصرامة من حيث الالتزام بالمقولات الأساسية لتوجهها الأيديولوجي ، وأقل رغبة في التطور والالتقاء مع الجماعات الأيديولوجية الأخرى . بل أن التزامهم الأيديولوجي يسبق في أحيان كثيرة التزامهم نحو الواقع الاجتماعي . يتجاوز اخلاصهم للفكرة ولاءهم للمجتمع والوطن .

ولعل هذا الارتباط بالتوجهات الأيديولوجية يرجع بالأساس لتمييز الثقافة في المجتمعات الانتقالية بالتبعثر والضعف فهي ليست عميقة الجذور داخل الأبعاد السيكلوجية المستقرة للبشر (١١) . وبسبب احساس عدم التأكد ، أو ضياع الالتزام الواضح فإن البشر أحيانا ما يناضلوا من أجل

التوحد بالأيديولوجيات السياسية الكبيرة والسائدة على مستوى النظام العالمى ، بل ان هذا الضعف الأيديولوجى يساعد أيضا على تفسير عمق النزعات القومية ، والرغبة الملحة لتأسيس الأيديولوجيات القومية ، كالأشتركية العربية ، الشخصية الإفريقية ، والأشتركية الأندونيسية ، والدولة الإسلامية (١٢) .

(ج) ويعتبر الفراغ الأيديولوجى والثقافى أحد الأبعاد الأساسية لازمة الثقافة والقيم فى العالم الثالث . ويعنى بالفراغ الأيديولوجى أن تكون هناك قطاعات بشرية داخل المجتمع لا تمتلك توجهات أيديولوجية واضحة ، وربما يرجع ذلك الى عدة عوامل أساسية . من هذه العوامل أن المعتقدات الأيديولوجية والثقافة عادة ما تكون أكثر عمقا لدى الكبار ، سواء كانوا ذوى توجهات تراثية أو غربية علمانية . والذي يحدث هنا أن هذه القناعات الأيديولوجية لا تنتقل عادة الى الصغار وذلك تسبب عامل الصراع الجبلى فما هو مفتح للكبار قد لا يكون كذلك بالنسبة للصغار (١٣) ويرجع العامل الثانى الى غياب التوجه الأيديولوجى العام . فغالبا مجتمعات العالم الثالث تفتقد الالتزام الواضح بمسلمات أيديولوجية ثابتة ومستمرة ومن ثم يتيح ذلك امكانية بروز الجماعات ذات التوجه الأيديولوجى المتباين وانتشار حالة من الفراغ الأيديولوجى عند الغالبية القاسمة . ويتمثل العامل الثالث فى غياب وسائل التنشئة والتطبيع الأيديولوجى والثقافى أو عدم مقاليتهما فى حالة وجودها ، بحيث لا تؤدي وظائف التنشئة بالمستوى المنشود . ذلك يعنى أن هذه العوامل تعتبر مسئولة عن حالة الفراغ الأيديولوجى والثقافى الموجود عند قطاعات كبيرة من الشباب وصغار السن ، وإذا قلنا أن الشباب هم الذين يشكلون الأغلبية الديمقراطية لمجتمعات العالم الثالث ، فمعنى ذلك أن قطاعات أساسية وغالبة فى هذا العالم فى حالة الفراغ الأيديولوجى هذه وهى المسألة التى تتصل بظواهر كثيرة مثل ضعف الانتماء وفقدان الهوية واللامبالاة ، وهى ظواهر اجتماعية مدمرة لها أصول ثقافية على النحو الذى أشرنا اليه .

(د) وتعتبر ظاهرة الانومى إحدى ملامح أزمة الثقافة والقيم داخل مجتمعات العالم الثالث . وأيا كانت طبيعة التحديد الذى نرتضيه لحالة

الأنومى . اذ يحددها دوركيم بأنها الحالة الانتقالية التى يفتقد فى اطارها المجتمع امتلاك أى معايير أو قيم قادرة على توجيه السلوك على المستوى الفردى أو الاجتماعى ، بحيث تصبح القيم والمعايير الخاصة هى المحكمة فى السلوك (١٤) . أو كما يحددها روبرت ميرتون باعتباره الحالة التى تتناقض فيها المثل والمبادئ والقيم التى ترتضيها الثقافة للمجتمع ، مع المعايير التى تتجسد فى اطارها هذه المثل ، حيث يؤدى هذا التناقض الى أنماط سلوكية كثيرة منها الانسحاب من الارتباط بهذه المثل أو الطقوسية التى ترتبط بوسائل تجسيدها وان لم ترتبط بها ، أو التجديد الذى يجدد فى الوسائل مع الايمان بذات الغايات ، أو التمرد الذى يرفض هذا الوجود الثقافى المتناقض كلية سعيا وراء وجود ثقافى متماسك ومتكامل .

فاذا عانى المجتمع من ظاهرة الأنومى الثقافية فان ذلك يدفع غالبا الى بروز المصلحة الخاصة على المصلحة العامة للسلوك ، فان الفرد يقرر عادة المعايير التى تتولى ضبط سلوكه . وذلك لضعف قدرة الثقافة العامة على السيطرة والضبط ، أولا بسبب تشتتها ، وثانيا لعدم مشاركة البشر فى توجهات ثقافية مشتركة يمكن أن تشكل موجهة لفعلهم الاجتماعى . هذا الى جانب أنه بدون وجود الثقافة التى توجه سلوك وفعل مؤسسات التنشئة الاجتماعية ، فان البشر سوف يمارسون فعلهم ليس فقط من خلال توقعات متباينة ولكن أيضا من خلال دوافع فردية ليست مشروعة اجتماعيا فى أحيان كثيرة ، فى هذه الحالة نجد أن الأفراد يشاركون فى التفاعل الاجتماعى لأسباب خاصة أساسا . ذلك يعنى انه فى الأنساق الاجتماعية الأكثر استقرارا ، نجد أن البشر يبدلون دافعيتهم وسلوكياتهم مع المعايير المقبولة الى سلوك ، وفعل اجتماعى ، بينما فى الأنساق غير المستقرة ومنها المجتمعات الانتقالية نجد ان هناك احتمالية ضئيلة للالتقاء بين المصالح العامة والخاصة (١٥) .

* * *

٢ - الجوانب الاقتصادية لازمة العالم الثالث

يعيش العالم الثالث فى الوقت الحاضر أزمة اقتصادية طاحنة ، تنعكس آثارها على انخفاض معدلات التنمية فى إطاره ذلك أنه اذا كان النظام العالمى يعانى أزمة اقتصادية لها وطأتها على العالم كله ، فان آثار هذه الأزمة تختلف بين العالم المتقدم والعالم الثالث . فقد تؤثر الأزمة على معدلات النمو الحادثة فى المجتمعات المتقدمة ، غير أن تأثيرها قد يصل الى حد إيقاف عملية التنمية كلية أو صرف الانتباه عنها داخل مجتمعات العالم الثالث . وتكشف محاولة تشخيص أزمة العالم الثالث عن بروز عدة أبعاد أساسية : نذكر بعضها فيما يلى :

١ - ولعل الأزمة التى يعانىها النظام العالمى تعتبر من أبرز هذه الأبعاد . إذ يخضع الاقتصاد العالمى فى الفترة الأخيرة لحالة من التراجع عن معدلات تقدمه المعتادة . فقد توقعت منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فى يونيو ١٩٨٢ أن الاقتصاد العالمى سوف يحقق معدل نمو يصل الى نحو ٢.٥٪ فى ١٩٨٣ . غير أن هذه التنبؤات لم تتحقق ، وحقق الاقتصاد العالمى معدلات نمو بلغت صفر . ومن ثم أكد الاقتصاديون الحاجة الى اصلاح النظام الاقتصادى العالمى . فمن الضرورى العمل على تجسيد هذا الاصلاح والا وجدنا أنفسنا على ظهر موجة جديدة من التضخم . ونتيجة لهذه الأزمة التى يمر بها النظام العالمى ارتفعت أسعار الفائدة الى أقصى معدلاتها منذ سنوات الكساد فى الثلاثينات من هذا القرن . وكنيجة لذلك أيضا انهار الاستثمار وهو الأمر الذى يدفعنا الى توقع معدلات بطالة عالية تصل الى ٣٥ مليون فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD فى ١٩٨٣ اذا قورنت بنحو ٢٥ر٤ مليون فى عام ١٩٨١ .

يضاف الى ذلك ارتفاع أسعار السلع الصناعية فى مقابل انخفاض أسعار الحاصلات الزراعية أو المادة الخام التى ينتجها العالم الثالث ، إذ يحتاج المجتمع فى انطار العالم الثالث الى أن يبيع ١٣ طنا من الشاي ثمنا للجرار Tractor الذى يستورده من المجتمعات المتقدمة بينما كان

يدفع منذ عشر سنوات خمسة أطنان فقط من الشاي ثمنًا لذات الجرار (٦٦) . وفى هذا الصدد يمكن القول بأن الأقطار الصناعية المتقدمة قد استطاعت السيطرة على التضخم ليس من خلال سياسات مالية فعالة ومؤثرة ، أو إيقاف معدلات البطالة المتصاعدة ، التى تميل الى تخفيض الأجور ، ولكن من خلال التناقص ان لم يكن الانهيار الملحوظ فى أسعار السلع . فقد انخفضت أسعار تصدير السلع غير البترولية الى نحو ٣٥٪ بين أكتوبر ١٩٨٠ وأكتوبر ١٩٨٢ . وانخفضت أسعار السلع الغذائية بنحو ٦١٫٤٪ ، وانخفضت أسعار بذور الزيت الى نحو ٤٨٫٨٪ وانخفضت أسعار المحاصيل الاستوائية بنسبة ٣٤٫١٪ والمناجم بنسبة ٣١٫٨٪ والمواد الخام الزراعية بنسبة ٢٨٪ ومن الواضح أن هذا الانخفاض كان اسوأ كثيرا اذا قارناه بما حدث فى أزمة ثلاثينات .

بالإضافة الى ذلك بذلت الدول المستوردة للبترول جهودا كبيرة للبقاء على كميات كبيرة من فائض البترول لدى الدول المصدرة له . ومن المتوقع أن يصل الطلب على البترول فى العالم غير الشيوعى فى ١٩٨١ ليكون حوالى ٤٥ مليون برميل فى اليوم ، وهى نفس كمية انتاج ١٩٧٢ وأقل من انتاج ١٩٧٩ بنحو ثمانية مليون برميل فى اليوم . ومن المتوقع أن تنخفض الأسعار الحقيقية للبترول عن الوقت الحاضر من ٣٤ دولار للبرميل الى نحو ٢٩ دولار للبرميل فى ١٩٨٥ (٦٧) . ومن المتوقع أن يؤدى هذا الانخفاض فى الأسعار الى التأثير على مدخلات الدول البترولية ، أو تلك الدول التى تعتمد عليها اما فى حل مشكلاتها الخاصة بفائض العمالة ، أو التى تعتمد عليها فى اقتراض رؤوس الأموال المؤسسة للتنمية بداخلها .

الى جانب ذلك تشكل ديناميات التجارة الدولية أحد أبعاد الأزمة الاقتصادية التى لها تأثيرها على العالم الثالث . فبرغم أن التجارة الدولية بلغت نحو ١٠٠٠ بليون دولار فى ١٩٧٦ نجدها قد تضاعفت حتى بلغت نحو ١٩٧٠ بليون دولار فى ١٩٨٠ فان هذه الزيادة ظاهرية فقط . وذلك لارتفاع مستويات الأسعار خلال هذه الفترة . وباعتبارات حقيقية يمكن القول بأن هذه الزيادة قد انخفضت من ٦٪ عام ١٩٧٩ الى ١٫٥٪ عام ١٩٨٠ . وخلال ١٩٨١ انخفضت التجارة العالمية بنسبة ١٪ من قيمتها . وانخفضت التجارة فى السلع الصناعية من ٥٥٪ عام ١٩٧٩ الى ٣٥٪ فى ١٩٨٠ .

وبحلول ١٩٨١ فإنها سوف تقترب من الصفر أن لم تحقق معدلات سلبية (١٨) .
ومن الطبيعي أن يؤدي انخفاض معدلات التجارة الدولية إلى الأضرار بالعالم
الثالث وذلك لاعتبارات كثيرة . أولهما أن العالم الثالث يحتاج إلى التبادل
الدولي لبيع منتجاته والحصول على المعدات الصناعية التي قد تسهم في
تطوير التنمية لديه . هذا إلى جانب أن الحاصلات الزراعية والمواد الخام
التي لدى العالم الثالث — خاصة إذا افتقد إمكانية تسويقها داخليا — تصبح
في ميسر الحاجة إلى التجارة الدولية . ومن ثم فإنخفاض معدلاتها سوف
يعنى الأضرار بالتطور الاقتصادي لهذا العالم ، خاصة أن اقتصادياته من
نوع الاقتصاديات الهشة التي لا تتحمل أي صدمات قوية .
خلاصة القول أن الاقتصاد العالمي قد تعرض خلال عقد الثمانينات
لثلاثة صدمات قوية تتابعت عليه بصورة متلاحقة ومن ثم فإذا كانت لها
آثارها على الاقتصاد العالمي ، فإن هذه الآثار أصبحت محسوسة في إطار
المجتمعات النامية ، هذه الصدمات هي :

١ — الانخفاض الحاد في أثمن السلع في سنوات ١٩٨١ ، ١٩٨٢
ومن ثم انخفضت قيمة سلع التصدير بالنسبة للأقطار النامية غير البترولية
بنحو ٣٥٪ في أكتوبر ١٩٨٢ عن أسعار أكتوبر ١٩٨٠ . وكحقيقة أساسية
— نتيجة لهذا الانخفاض — اقتربت الأسعار من مستوى أسعار الثلاثينات
من هذا القرن . وبسبب ذلك انخفضت عائدات التصدير الخاصة بالبلاد
النامية بحوالي ٤٠ بليون دولار أمريكي .

٢ — أدى ارتفاع أسعار الفائدة إلى تراكم فوائد الديون حتى وصلت
إلى نحو ٢٥٠ بليون دولار أمريكي وفي الفترة من ٧٨ — ١٩٧٨ وحتى
٨١ — ١٩٨٢ ارتفعت نسبة الفائدة بحوالي الثلثين . وحسب تقدير
البنك الدولي ، تزايدت فوائد خدمة الدين السنوية بالنسبة للديون المباشرة
طويلة الأجل بنحو ٣٧ بليون دولار في الفترة الواقعة بين ١٩٨٠ — ١٩٨٢ .

٣ — ابتداء من أغسطس ١٩٨٢ انخفضت القروض الرأسمالية المقرضة
للأقطار النامية ، ومعظمها من البنوك . وابتداء من أكتوبر ١٩٨٢ بلغ قدر
الاقراض الذي تم نحو ١٥ بليون دولار سنويا ، وهو مبلغ منخفض إذا قورن
بما تم اقراضه في ١٩٨١ حيث بلغ نحو ٥٠ بليون دولار . وقد سبب ذلك
عجزا للأقطار المستوردة للبترول بلغ نحو ٨٢ بليون دولار (١٩) .

خلاصة القول ان النظام الاقتصادى العالمى يواجه أزمة طاحنة ، تراخت أمامها اقتصاديات البلاد المتقدمة ، وبالتأكيد فان لها تأثيرها الضار على أقطار العالم الثالث ، وهو التأثير الذى صورته تقرير لجنة برانت Brandt بعنوان الأزمة المشتركة فى ١٩٨٣ . حيث ذهب الى أنه اذا سلمنا بهذه الظروف الاقتصادية الضارة والتى تهدد الاستقرار السياسى للأقطار النامية فان أعضاء اللجنة يحذرون من أنه (اذا حدث انخفاض آخر فانه من المحتمل أن يسبب انهيارا فى بعض المجتمعات ، بالإضافة الى أن ذلك سوف يخلق ظروفًا ملائمة للفوضى السياسية فى كثير من أجزاء العالم) (٧٠) .

(ب) اذا كان البعد الأول فى الأزمة الاقتصادية التى تسود العالم الثالث ينطلق أساسا من أزمة فى النظام العالمى ، فان البعد الثانى للأزمة يتصل أساسا بالأوضاع الاقتصادية التى يعيشها هذا العالم . وفى هذا الصدد سوف نذكر بعض العوامل الداخلية لهذه الأزمة .

١ - وتعتبر مشكلة تضخم ديون العالم الثالث من المشكلات الرئيسية التى يعانى منها هذا العالم خلال الفترة الأخيرة . فنظرا للارتفاع الهائل فى أسعار الفائدة فى السنوات الأخيرة وكساد تسويق السلع ، وتخفيض البنوك التجارية للمبالغ المقرضة للعالم الثالث الى مستويات هزيلة مع نهاية ١٩٨٢ . فان ذلك كان من شأنه التأثير على ميزان المدفوعات وعمليات التنمية فى معظم الأقطار النامية . ومن ثم فقد برزت مشكلة الديون كواحدة من المشكلات ذات الأثر الضار بالنسبة للاقتصاد العالمى . وفى إطار ذلك يقدر حجم ديون العالم الثالث بنحو ٦٢٦ بليون دولار مع نهاية ١٩٨٢ . اما فوائد خدمة الدين فتصل الى نحو ١٣١ بليون دولار . وهناك عشرين دولة من دول العالم الثالث تعتبر مسئولة عن ثلثى الديون وثلاثة أرباع خدمة الدين . وارتباطا بذلك بلغت مجموعة ديون الأقطار النامية (الديون الطويلة والقصيرة الأجل ، العامة والخاصة) الى نحو ٨٠٠ بليون دولار تقريبا (٦٢٦ بليون قروض طويلة ومتوسطة الأجل ، ١٦٠ بليون دولار قصيرة الأجل) . وتعتبر البرازيل من أكثر الدول استدانة حيث تصل ديونها الى نحو (٨٥ بليون دولار) والمكسيك (٨٥ بليون دولار) والأرجنتين (٢٨ بليون دولار) وكوريا الجنوبية (٣٩ بليون دولار) وتستدين هذه الأقطار الأربعة وحدها نحو

٢٥٠ بليون دولار ، أى حوالى ١٠ ديون العالم الثالث . وهناك مجموعة من الأقطار ذات الدخول القومية المنخفضة تصل ديونها الى نحو ١١٠ بليون دولار ، ومن ثم نجد أن الديون تستوعب كل صادرات هذه المجتمعات ، وتبلغ ديون هذه المجموعة الى نحو ٢٣٪ من مجموع ديون العالم الثالث فى ١٩٨٢ (٧١) .

٢ - ويتمثل البعد الثانى فى الأزمة الاقتصادية للعالم الثالث انه برغم سقوط هذا العالم فى براثن الدين ، فانه استمر فى تحويل نسبة عالية من موارده ودخله القومى وقروضه الخارجية الى الانفاقات العسكرية التى لا نتيجة لها اذ تزايدت مبيعات الاسلحة الى الاقطار النامية حتى بلغت ٨٠٪ من مبيعات الأسلحة فى الخمسينات . ومعنى ذلك أنه بينما يحتاج هذا العالم الى الاستقرار للاندفاع بكل جهوده الى التنمية ، نجد أنه حسبما تذهب مبيعات السلاح كمؤشرات لذلك يعاني من حالة عدم الاستقرار . فقد تضاعفت مبيعات السلاح الى نحو ثمانى مرات خلال العقدين الأخيرين . وفى عام ١٩٧٠ بلغت ميزانية الانفاقات العسكرية فى العالم الثالث الى نحو ٨٪ من الانفاقات العسكرية فى العالم . وقد تزايدت هذه النسبة حتى بلغت نحو ١٥٪ من ميزانية العالم للاغراض العسكرية فى ١٩٧٩ . وتقتسم الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى دور مصدر السلاح الى العالم الثالث بنسبة ٤٥٪ ، ٢٧٪ على التوالي فى الفترة بين ١٩٧٠ - ١٩٨٠ . ويمكن القول بأن الاقطار المحيطة بالصحراء الأفريقية قد تسلمت أسلحة باعها الاتحاد السوفيتى للعالم الثالث بنحو ٨٥ مليون دولار من اجمالى مبيعاته للأسلحة فى عام ١٩٧٧ والتى بلغت نحو ٣٥٥ مليون دولار . وقد تزايد هذا المبلغ فى ١٩٧٨ الى الثلث تقريبا - حوالى ١٢٢٠ مليون دولار من أصل اجمالى مبلغ ٣٨٢٥ مليون دولار . وقد ارتفعت مبيعات السلاح السوفيتى فى الفترة بين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ بحوالى ٨ر٤ بليون دولار حسب تقدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية .

٣ - ويعتبر انخفاض قيمة العناصر الأساسية المؤسسة للانتاج بالإضافة الى انخفاض الانتاجية من المشكلات الحادة التى تسود اقتصاديات العالم الثالث . ونقصد بانخفاض فاعلية عناصر الانتاج أن هذه العناصر - لاعتبارات اجتماعية وثقافية - لا تستغل بالمستوى الذى ينبغى أن يكون .

فالبشر وان اعتبروا من أهم عناصر الانتاج ، غير أنهم برغم وفرتهم غير مؤهلين تأهيلا فنيا وثقافيا يجعلهم ذوى دور فعال فى عملية الانتاج . ومن ثم تحول البشر فى العالم الثالث من امكانية دافعة للتنمية الى عبء معوق لهذه التنمية . والأرض الزراعية وان كانت العنصر الرئيسى فى عملية الانتاج فى مجتمعات اقتصادها زراعى أساسا ، إلا أننا نجد أن استغلالها تقليديا يدمر امكانياتها . ونحن نقصد بالاستغلال التقليدى زراعتها بمحاصيل تقليدية ذات غلة منخفضة . ومن ثم يكون هذا العنصر الانتاجى قد أدى دوره بفاعلية منخفضة للغاية . أو أن تستغل الأرض استغلالا مدمرا لها كعمليات تجريف الأرض الزراعية وبناء المساكن عليها (❖) . وفيما يتعلق بالثروة الحيوانية نجد أن هناك كثير من مجتمعات العالم الثالث تمتلك ثروة حيوانية هائلة إلا أنها — لاعتبارات قبلية وثقافية تركز على مسألة عدد الثروة الحيوانية التى يمتلكها الشخص أهم كثيرا من نوع هذه الحيوانات أو حالتها الكيفية . مما يجعل هذه المجتمعات لا تركز كثيرا على تطوير ثروتها الحيوانية (٧٢) . ويرتبط بذلك أنه برغم نقص التمويل الذى تعاني منه هذه المجتمعات نجد أن كميات هائلة من الذهب تستخدم للزينة فقط داخل هذه المجتمعات ، كان من الممكن لو تحولت الى رؤوس أموال أن تعوض المجتمع عن الاقتراض من العالم الخارجى .

ذلك حسبما تذهب أفكار الفترة السابقة أن العالم الثالث يعاني أزمة اقتصادية ذات أبعاد عالمية واقليمية ومحلية . فانخفاض موارد الانتاج لديه يقوده الى الاستدانة من العالم الخارجى . بيد أن ذلك محكوم بحجم القروض المتاحة فى النظام المصرفى العالمى ، وبأسعار الفائدة على هذه القروض .

(❖) من الظواهر الملفتة للنظر فيما يتعلق بالاستغلال المدمر للأرض الزراعية ما يحدث فى مصر . إذ حاولت المرحلة الناصرية من خلال استصلاح الأراضى اضافة مساحات من الأرض الزراعية الى المساحة القائمة وتمكنت فعلا من استصلاح نحو ٨٠ ألف فدان حتى ١٩٧٠ . إلا أننا نجد مقابلا لذلك أنه قد تم بناء مساكن على نحو مليون فدان فى ذات الوقت . مع فارق أن الأرض المستصلحة ما زالت منخفضة الانتاجية بينما الأرض التى يتم البناء عليها مرتفعة الانتاجية وذات خصوبة عالية . يضاف الى ذلك التجريف الذى يحدث للأراضى الزراعية لتمويل صناعة الطوب بالمواد الطينية اللازمة ، وقد أصبحت هذه العناصر المدمرة ملحوظة برغم اصدار الدولة للعديد من القوانين التى تحرم ذلك (٧٢) .

فإذا كانت القروض متاحة بأسعار فائدة عالية ، فإن ذلك سوف يعنى اتجاه قدر كبير من موارد الانتاج لسداد فوائد الديون ، ومن ثم التأثير على التنمية الاجتماعية الاقتصادية واستمرار الاعتماد على الخارج . أما إذا لم تتح القروض الملائمة لدفع التنمية فإننا نجد أن موارد هذا العالم أضعف من أن تقود الى تأسيس تنمية حقيقية ، ومن ثم احتمالات انخفاض مستوى المعيشة الحقيقى عن ما كان متاحا فى المرحلة الاستعمارية . وفى ذلك تهديد بالتردى الأكثر لأوضاع العالم الثالث . وأيا كانت العوامل المسؤولة عن عدم الشروع فى تنمية حقيقية فإن عدم اشباع الحاجات الأساسية للبشر داخل هذه المجتمعات سوف يصبح المدخل الأساسى لترديه وعدم استقراره . وقد تندفع صفواته لفرض الاستقرار باستخدام وسائل القهر ، غير أن هذه الصفوات بلا انجازات حقيقية سوف تصبح بلا شرعية أمام الجماهير التى تعاني من الحرمان ، ويكون العالم الثالث بذلك فى دائرة مفرغة من عدم الاستقرار وعدم التنمية .

* * *

٣ — أزمة العالم الثالث ، مظاهرها السياسية

اتضح لنا من الفقرة السابقة أن مجتمعات العالم الثالث تعيش حالة أزمة حادة على الصعيدين الثقافى والاقتصادى . بحيث تتداخل عناصر كثيرة فى صياغة هذه الأزمة . بعضها ينطلق من النظام العالمى . وبعضها من النظام الإقليمى المباشر الذى يعتبر المجتمع أحد مكوناته . وينبثق البعض الثالث من الأبنية المحلية لهذه المجتمعات ذاتها . وتعتبر الأزمة السياسية هى أكثر أزماته حداثة وخطورة فى ذات الوقت ولعل ذلك يرجع الى اعتبارين أساسيين :

(١) ويتمثل الاعتبار الأول فى حداثة الأبنية السياسية لمعظم مجتمعات العالم الثالث — خاصة المجموعة الحضارية — . وذلك لأن هذه المجتمعات تملك مصدرا للشرعية الاجتماعية والسياسية . وتمتلك القنوات المتميزة التى تصعد من خلالها الصفوة من بين الجماهير . وتمتلك قوى اجتماعية تنهى لها الصفوات الحاكمة وتعتبر بدرجة ما عن مصالحها . ومن ثم فهناك احتمال

كبير فى نشأة صراعات حادة بين أنماط الصفوات ، وبين مصادر الشرعية ، سوف تنعكس آثاره بالتحديد على فاعلية النظام السياسى وقدرته على تأسيس تنمية فعالة ذات معدلات انطلاق ملائمة .

(ب) ويتمثل الاعتبار الثانى فى أنه نظراً لحدثة التنظيمات السياسية

بالنمط الغربى فى العالم الثالث ، فإن شرعيته هذه عادة ما تكون ضعيفة ، بل اننا نجد أن هناك ظروفًا اجتماعية وسياسية عديدة تحد من انطلاق حركة النظام السياسى فى مقابل ذلك فإنه مطلوب من الزعامة السياسية فى العالم الثالث تحديث النظام السياسى من ناحية ، وتنمية المجتمع فى ظل موارد محدودة وغائبة من ناحية ثانية . غير أنه لظروف عديدة يكون النظام السياسى عاجزًا فعلاً عن تحقيق إنجازات واضحة . ومن ثم غير قادر على إشباع الحاجات الأساسية للجماهير . وبذلك يتخلق وضع تكون فيه الشرعية ضعيفة وغير ممتدة الجذور ، فى مواجهة مطالب تنقل كاهل النظام السياسى ولا يستطيع الوفاء بها . وتكون النتيجة القطيعة بين الجماهير والنظام السياسى ، ومن ثم تخلق حالة من التوتر وعدم الاستقرار .

وترجع حالة عدم الاستقرار هذه الى طبيعة التطور السياسى لمجتمعات العالم الثالث ، اذ تميز التفاعل فى هذا العالم بعد الحرب العالمية الثانية بتزايد الصراع الطبقي والعنصرى ، وايضا بعنف لدهماء والتمردات المطردة والمتنوعة ، وايضا بالانقلابات العسكرية المستمرة . ويمكن تحديد ذلك بأنه خلال العقدين التاليين للحرب العالمية الثانية نجح ما بين ١٧ ، ٢٠ انقلابا داخل اقطار أمريكا اللاتينية (وقد حافظت المكسيك ، شيلي ، أوروغواى على استناد التفاعل السياسى الى المعايير الدستورية ، وفى حوالى ستة من اقطار شمال أفريقيا والشرق الأوسط (الجزائر ، مصر ، سوريا ، السودان ، العراق ، تركيا) . وفى عدد مماثل من اقطار وسط وغرب أفريقيا (غانا ، نيجيريا ، داهومى ، فولتا العليا ، جمهورية أفريقيا الوسطى ، الكونغو) . وفى عديد من المجتمعات الآسيوية (باكستان ، تايلاند ، لاوس ، فيتنام الجنوبية ، بورما ، اندونيسيا ، كوريا الجنوبية) . وقد شملت أحداث العنف الثورى ، والعصيان المسلح والحروب الفدائية اقطارا كثيرة منها (كوبا ، بوليفيا ، بيرو ، فينزويلا ، كولمبيا ، جواتيمالا ، جمهورية الدومينيكان) فى أمريكا اللاتينية ، وبعض اقطار الشرق الأوسط (الجزائر واليمن) وبعض

أقطار آسيا (أندونيسيا ، تايلاند ، فيتنام الشمالية ، الصين ، الفلبين ، الملايو ، لاوس ، فيتنام الجنوبية) (٧٤) .

وفى الخمسينات والستينات من هذا القرن تزايدت أحداث العنف والفوضى السياسية بصورة درامية فى معظم أقطار العالم الثالث . فمثلا شهد عام ١٩٥٨ وحده نحو ٢٨ عصيانا فدائيا مستمرا ، وأربعة انتفاضات عسكرية ، وحربين تقليديتين . وبعد سبع سنوات من ذلك التاريخ ، أى فى ١٩٦٥ شهد العالم الثالث ٤٢ عصيانا شاملا ومستمرا ، وعشر تهرجات عسكرية ، وخمس صراعات تقليدية . ومن الواضح أن حالة عدم الاستقرار تزايدت بصورة واضحة خلال عقدي الخمسينات والستينات ، حيث تضاعفت حالات العنف وأحداث عدم الاستقرار نحو خمس مرات فى الفترة ١٩٥٥ — ١٩٦٢ عن نظائرها فى الفترة ١٩٤٨ — ١٩٥٤ . حيث أصبحت ٦٤ قطرا أقل استقرارا من بين ٨٤ قطرا فى الفترة السابقة . وقد ظهر انخفاض ملحوظ فى قوة النظام السياسى وقدرته على السيطرة داخل أقطار آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وأيضا ضعف فاعلية السلطة وانخفاض شرعية الحكومة . وظهر انتقاد للمعايير الوطنية ، والروح العامة ، وأيضا النظم السياسية القادرة على توجيه المصلحة العامة وإضفاء معنى عليها . وبذلك يتضح أن الانهيار السياسى وليست التنمية السياسية هى التى تتحكم فى واقع العالم الثالث ، وذلك حسبما يوضح الجدول التالى :

جدول رقم (٢) يوضح الصراعات العسكرية
في الفترة بين ١٩٥٨ - ١٩٦٥ (٣٥)

السنة										
نمط الصراع										
١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٣	١٩٦٢	١٩٦١	١٩٦٠	١٩٥٩	١٩٥٨			
٤٢	٤٣	٤١	٣٤	٢١	٢٠	٢١	٢٨	المهيمن الغدائي المستور وغير المنتظم		
١٠	٩	١٥	٩	٦	١١	٤	٤	الاضراب ، الانتلابات العسكرية والتفردات		
								التصيرة		
٥	٤	٢	٤	٦	٦	١	٢	الحروب العسكرية التقليدية والمرحلة		
٥٧	٥٦	٥٩	٤٧	٤٣	٤٧	٣٦	٣٤	المجموع		

وإذا كان النظام السياسى المستقر والمتكامل يعتبر شرطاً أساسياً لقدرته على تحمل أعباء التنمية الاقتصادية — الاجتماعية ، ودعم استمرارها ، فإن هناك مجموعة من الظروف التى تتخلق فى بناءات مجتمعات العالم الثالث ، تؤثر على فعالية النظم السياسية وقدرتها على تحمل أعباء التنمية ، وأنه يمكن القول بأنها مجموعة الظروف التى تساهم فى خلق أزمة أو مأزق يعيشه النظام السياسى بين كونه مطالباً بتأسيس التنمية من ناحية وبين عجزه عن تحمل أعباءها من ناحية أخرى . وسوف نذكر بعضاً منها .

١ — من هذه الظروف مثلاً الفساد السياسى والإدارى الذى يسود النظام السياسى لمجتمعات العالم الثالث . ولعل أبرز ملامح هذا الفساد سيطرة بعض الفئادة غير المستقرين على المستوى الشخصى على الزعامة السياسية فى العالم الثالث . حيث تشرع هذه الزعامات فى العادة فى تأسيس سياسات اجتماعية واقتصادية مدمرة . هذا إلى جانب انتشار الفساد اللافت للنظر بين الوزراء وكبار الموظفين العموميين . وأيضاً الانتهاك المتعسف لحريات المواطنين وحقوقهم . إلى جانب انخفاض معايير لاداء والكفاءة البيروقراطية ، وكذلك الاغتراب المتنامى للجماعات السياسية الحضرية ، وانتقاد السلطة القضائية والتشريعية المستقلة ، وكذلك التشتت الواضح للأحزاب السياسية بل انهيارها الكامل أحياناً . بالإضافة إلى ذلك سيادة النظم الدكتاتورية والعسكرية فى كثير من أقطار العالم الثالث ، وخاصة أمريكا اللاتينية مثل هايتى ، براجواى ، نيكاراغوا ، هذا إلى جانب انتشار النظم التقليدية كما فى إيران وليبيا والحبشة (قبل الثورات التى قامت بها) وتايلاند وهى النظم التى حاولت إصلاح نفسها حتى أطاحت بها ثورات قامت من داخلها (٧٦) .

٢ — إلى جانب ذلك هناك تفسير يؤكد أن العنف وعدم الاستقرار السياسى فى العالم الثالث يعتبر نتيجة طبيعية للتحديث والتغير الاجتماعى السريع الذى يفرز جماعات سياسية جديدة ، خاصة إذ تزاوج ذلك مع النمو البطيء للنظم السياسية . وفى هذا الصدد لاحظ توكفيل أنه من بين القوانين التى تحكم المجتمعات الانسانية ، ذلك القانون الذى يؤكد أنه إذا أردنا أن يظل البشر مواطنين أو أن نجعلهم كذلك ، فإن علينا أن نخلق الظروف التى تؤكد المساواة بينهم (٧٧) . إذ نتج عدم الاستقرار السياسى فى أفريقيا وآسيا

وأمرىكا اللاتينية من الفشل فى خلق مثل هذه الظروف . حيث نمو المساواة فى المشاركة السياسية بسرعة أكبر من نمو أسلوب جمع البشر فى إطار من التضامن والنظم . اذ يعمل التغير الاجتماعى والاقتصادى — الذى نجد انعكاساته فى زيادة معدلات التحضر ، والتعليم ومحو الأمية ، والتصنيع ، واتساع فاعلية وسائل الاعلام — على توسيع الوعى السياسى ، وتعدد المطالب والاحتياجات السياسية ، واتساع المشاركة السياسية . ومن شأن هذه التغيرات أن تقلل من فاعلية المصادر التقليدية للسلطة السياسية والنظم السياسية التقليدية ومن ثم فإن من شأن ذلك أن يعقد مسألة تأسيس قواعد جديدة للتضامن أو التنظيم السياسى أو النظم السياسية الجديدة . ومن الطبيعى أن يشهد هذا الوضع تناقضا بين عنصرين ، حيث نجد من ناحية ارتفاع معدلا التعبئة الاجتماعية واتساع معدلات المشاركة السياسية ، وذلك فى مقابل انخفاض معدلات التنظيم السياسى والتنشئة (الصياغة النظامية) السياسية . وتكون النتيجة هى انتشار حالة من الفوضى وعدم الاستقرار السياسى . ومن ثم تحدد المشكلة الأساسية فى هذا الصدد فى تلكو نمو النظم السياسية وتخلفها عن التغير الاجتماعى والاقتصادى (٧٨) .

٣ — ويعتبر دور الحكومة فى إطار النظام السياسى والمجتمع أحد الجوانب المتصلة بالآزمة السياسية للعالم الثالث . خاصة اذا كانت الحكومة تعمل حسب المفاهيم الغربية فى واقع العالم الثالث الذى يختلف بالثبات عن الواقع الغربى حيث تتباين الظروف البنائية . ولكى تكون الحكومة فعالة وقادرة ، لا بد أن تكون قادرة على السيطرة على المحكومين ومن ثم قادرة على السيطرة على نفسها . واستنادا الى ذلك نجد أن الحكومات فى كثير من الاقطار الخاضعة لعملية التحديث ما تزال عاجزة عن أداء الوظيفة الأولى وبالتالي عاجزة عن أداء الوظيفة الثانية . واذا كانت بعض المجتمعات تؤكد على ضرورة استناد الحكومات فى العالم الثالث الى الاقتراع الحر تعبيرا عن مناخ الحرية والديموقراطية ، فان هناك من يرد على ذلك مؤكدا أن الحرية ليست هى المشكلة الأساسية ولكن خلق النظام العام الذى له شرعيته . وبطبيعة الحال فمن الممكن أن يمتلك البشر نظاما بلا حرية ، غير أنه ليس باستطاعتهم أن يمتلكوا حرية بلا نظام . فالسلطة ينبغى أن توجد أولا قبل أن تحدد . وفى العادة لا تمتلك السلطة فى الاقطار النامية وعيا كاميا ،

حيث تكون الحكومات تحت رحمة المثقفين أو الضباط المتأمرين أو الطلبة المتظاهرين *

وعادة ما نجد النظم السياسية ذات الأيديولوجيا الشيوعية فى العالم الثالث قادرة على تجاوز هذه الصعوبات . وبرغم أن التاريخ يوضح أن الحكومات الشيوعية ليست أفضل كثيراً من الحكومات الحرة فى التخفيف من المجاعات ، أو تحسين الصحة العامة ، أو التوسع فى الانتاج القومى ، أو تأسيس الصناعة ورفع مستوى الرفاهية . الا أن الشيء الهام الذى نجحت فيه هذه الحكومات الشيوعية يتمثل فى قدرتها على السيطرة والحكم . حيث نجدها تمثل فى العادة سلطة فعالة . فأيديولوجيتها توفر الأساس لشرعيتها ، ويوفر تنظيمها الحزبى الآلية النظامية لتعبئة الدعم الجماهيرى للحكومة لتنفيذ سياساتها . وبرغم أن عملية الاطاحة بالحكومة فى كثير من البلاد النامية يعتبر عملاً بسيطاً وسهلاً . اذ يكفى لتحقيق ذلك كتيبة عسكرية واحدة ، ودبابتين ، وستة من الضباط من ذوى الرتب المتوسطة ، نجد أنه لا توجد هناك حكومة شيوعية وأحد فى أى من البلاد النامية تمت الاطاحة بها بواسطة انقلاب عسكرى . فالتحدى الحقيقى الذى يفرضه الشيوعيون بالنسبة للأقطار النامية ليس كونهم ذوى قدرة أفضل للاطاحة بالحكومات القائمة (وهى مهمة سهلة) . ولكن كونهم بالتاكيد أفضل كثيراً فى تأسيس الحكومات واستمرارها (وهى مهمة صعبة) . فهم قد لا يقدمون الحرية — بالمفهوم الغربى لها — ولكنهم يقدمون السلطة الفعالة والمستقرة . فهم يؤسسون الحكومات التى تستطيع أن تحكم . وبينما يناضل الامريكويون لتضييق الهوة الاقتصادية فان الشيوعيون يقدمون للأقطار النامية أسلوباً فعالاً لتجاوز الفجوة السياسية . وفى قلب العنف والصراع الاجتماعى الذى تفرق فيه الاقطار النامية ، تقدم الحكومات الشيوعية نظاماً سياسياً ينشر الأمن ويسوده الأمان (٧٩) *

(٤) — وتعتبر طبيعة العلاقة بين النظام السياسى الحديث من ناحية والقوى الاجتماعية السائدة من ناحية أخرى أحد الأبعاد الأساسية للمشكلة لازمة العالم الثالث فى جوانبها السياسية . اذ يعكس النظام السياسى الذى استطاع المجتمع تحقيقه طبيعة العلاقة المتبادلة بين النظم السياسية من ناحية والقوى الاجتماعية التى تحتوية من ناحية أخرى . وتعبر القوة

الاجتماعية عن جماعة تتحدد على أساس عنصرى أو دينى أو اقليمى أو اقتصادى أو عائلى قرابى . والى حد كبير تتضمن عملية التحديث تنويع القوى الاجتماعية فى المجتمع واحتمالية استبدالها . حيث يمكن استبدال التجمعات الدينية والقرابية والسلالية بواسطة التجمعات الطبقيّة والمهنية وتجمعات المكانة . وفى هذا الصدد يعتبر التنظيم أو الاجراء السياسى من ناحية أخرى اطارا للحفاظ على النظام وحل المشكلات واختيار القادة الذين تفوض اليهم السلطة . وفى اطار ذلك قد يحتاج المجتمع السياسى البسيط الاستناد الى أى أساس مهنى أو دينى أو عنصرى ، وحينئذ تكون حاجته ضئيلة للنظم السياسية المتطورة . ومع ذلك فكلما كان المجتمع أكثر تعقيدا وتباينا كلما كان تحقيق النظام السياسى والحفاظ عليه يعتمد الى حد ما على فاعلية النظم السياسية .

وعمليا فالتمييز بين النظام السياسى والقوة الاجتماعية ليس صارما . حيث يمكن أن تنعكس خصائص كليهما فى جماعات كثيرة ، هذا الى جانب عدم وضوح التمييز النظرى . فكل البشر الذين يشاركون فى النظام السياسى قد يصبحوا أعضاء فى عديد من الجماعات الاجتماعية . ومن الواضح أن تأثير وقوة القوى الاجتماعية يختلف الى حد كبير من مجتمع الى آخر . وفى المجتمع الذى ينتمى فيه الجميع الى نفس القوة الاجتماعية ، فإن الصراعات تكون محدودة ، ويتم تعريفها من خلال بناء القوة الاجتماعية . ولا يكون من الضرورى وجود نظم اجتماعية وسياسية متميزة . أما فى المجتمع الذى يضم مجموعة من القوى الاجتماعية القليلة ، فاننا نجد أن احدى الجماعات — المحاربين ، القساوسة ، عائلة معينة ، جماعة عرقية أو عنصرية — قد تسيطر على الآخرين ومن ثم تخضعهم بفاعلية للتسليم بحكمها . اذ قد يوجد المجتمع بدون أن يكون له مجتمع سياسى أو يمتلك مجتمعا سياسيا ضعيفا . غير أنه فى المجتمع الذى يتميز بدرجة عالية من التباين والتعقيد . لا يكون فى إمكان قوة اجتماعية واحدة أن تحكم أو أيضا أن تخلق مجتمعا سياسيا بدون تأسيس نظم سياسية لها وجودها المستقل عن القوى الاجتماعية التى دفعت الى وجودها . فالأقوى حسبا يذهب روسو لن يمتلك القوة الكافية ليصبح سيذا ، اذا لم يحول القوة الى حق والطاعة الى واجب . وفى المجتمع الذى يمتلك درجة عالية من التعقيد ، تتغير القوة

النسبية لمختلف الجماعات ، ولكن اذا أردنا أن يتحول المجتمع الى مجتمع سياسى ، فان قوة كل جماعة ينبغى أن تمارس من خلال النظم السياسية التى تهذب وتعديل وتعيد توجيه هذه القوة بحيث تصبح قوة الجماعة متوافقة مع قوى الجماعات الأخرى (٨٠) .

٥ — ويعتبر غياب الالتزام الأيديولوجى على المستوى السياسى من أهم عوامل الأزمة السياسية فى العالم الثالث واذا كان المجتمع السياسى وظهور النظم السياسية تعبير عن عقد اجتماعى تم داخل مجتمعات العالم الثالث ، فاننا نجد أن الأيديولوجيا هى التى تبرر أساسا هذا العقد بالطبيعة التى ظهر بها . فالتوجه الأيديولوجى الواحد هو الذى يدفع الصفوة السياسية من ناحية والجمهور من ناحية أخرى الى السير فى طريق واحد لتأسيس التنمية الاجتماعية الاقتصادية . بل ان الأيديولوجيا هى التى تخلع على التنمية طبيعة محددة . واستنادا الى ذلك نجد أن العالم الثالث يعانى من فراغ أيديولوجى أو تستطيع الأيديولوجياته ، حينما يتوقف الأمر عند مستوى الشعارات العامة دون التحول الى قيم يمكن تنشئة الأفراد داخل المجتمع على أساسها . . يعانى العالم الثالث أيضا من كثرة تغيير التوجهات الأيديولوجية ، وهو الأمر الذى يضعف من فاعلية التوجهات الأيديولوجية لهذا العالم بحيث يجعلها عاجزة عن قيادة المجتمع . بل ان ذلك قد يساعد على نمو تنوع هائل من الجماعات ذات التوجهات الأيديولوجية المتباينة الذى قد ينشأ الصراع بينها والتى يضيف تواجدها على هذا النحو بعدا جديدا للأزمة السياسية التى تمر بها مجتمعات العالم الثالث .

٤ — أزمة التنمية فى حوار الشمال مع الجنوب

عرضنا فى البعد الاقتصادى لأزمة العالم الثالث للملامح المشكلة التى يعانى منها وهى مشكلة عدم التكيف بين مكوناته . وخاصة ما ينتمى من هذه المكونات الى الجنوب المتخلف أو الشمال المتقدم . فمثلا نجد أن الشمال يهتم أساسا بانتقاذ نظامه المصرفى ، بينما يطالب الجنوب النظام المصرفى بمزيد من القروض والأجال أبعد . فاذا منح العالم الثالث قروضا بأجال أبعد فان

الاقطار النامية سوف تكون قادرة على اعادة الحيوية لاقتصادياتها ،
واذا منحناها القروض فانها سوف تكون قادرة على الاقل على دفع فوائد
ديونها . وحينئذ ، فان على الشمال ان يعيد جدولة ديون الجنوب ، بل ان
عليه ان يقدم قرضا اضافية ، وذلك لتجنب عجز الميزانية الهائل في معظم
مجتمعات العالم الثالث . ويمكن القول بان الازمة الاقتصادية التي تحكت
في النظام العالمى كانت بمثابة اللكمة القاضية التي تلقاها العالم الثالث .
ومن ثم فاذا اراد الشمال ان يخفف من آثار هذه الضررة فان عليه ان يدفع
مزيدا من المال للمدنيين . لكن ما الذى سوف تفعله الاقطار النامية
بالقروض الاضافية . ؟ . سوف تدفع بطبيعة الحال فوائد الديون . ولكن
كيف يمكن توجيه هذه القروض الى الأغراض الاقتصادية والانتاجية ؟ فاذا
كانت القروض الأكثر تعنى بنادق أكثر وسلعا ترفية أكثر ، فان العالم الثالث
سوف يجد نفسه في النهاية تحت وطأة اعتاء دين أكثر . اذ يرفض الشمال
تبني أى تنظيم يؤكد للجنوب اسعارا مستقرة وثابتة لمصادته الخام . وليست
هناك احتمالية في المستقبل القريب لتخفيض الشمال لشروط الحماية
الجمركية لكي يسمح بدخول سلع أكثر مصنعة في الجنوب الى أسواقه .
كيف اذا يمكن للجنوب ان يهرب من قسوة مشكلات الاقتصاد العالمى ، الطريق
الوحيد امام العالم الثالث هو ان يوسع أسواقه من خلال التعاون الاقليمى
أو مع مجتمعات تنتمى الى أقاليم مجاورة ، بحيث يشمل هذا التعاون المادة
الخام التصنيع والتجارة (٨١) .

اذ يمتلك العالم الثالث موارد كافية وخاصة به . وفي الحقيقة فان
موارد هذا العالم المتخلف هي التي أبقت على النظام المصرفى الغربى ، وعلى
صناعة السلات ، وصناعة سلع الاستهلاك حية لا تندثر . ولا يحتاج الانسان
منا الى بحث طويل لكي يكشف من الذى استفاد من زيادة أسعار البترول
مثلا ؟ . الاجابة على ذلك تؤكد ان شركات البترول كانت المستفيد الاول
من ذلك كذلك البنوك ، وتجار السلاح وكبار رجال التشييد والبناء ،
وملاك حقول النفط غير الاقتصادية ، في مقابل ذلك ما الذى حصل عليه منتجو
البترول ؟ كل ما حصلوا عليه يمثل في مستودعات ضخمة من الأسلحة وايضا
كميات هائلة من الديون ، وشهوات لا تشبع من كل انواع السلع الاستهلاكية .

ويمكن القول بأن هذه المجتمعات لو توقفت عن استهلاك هذه السلع الترفية
لاغلقت المصانع المنتجة لها فى الغرب .

وإذا انخفضت أسعار البترول كما حدث الآن ، من الذى سوف يستفيد
أيضا . حسب ما تذهب اليه التقارير سوف يؤدي انخفاض الأسعار الى
التأثير على مجموعة الدول الصناعية . وسوف يكون له تأثير مفيد أيضا على
معدلات التضخم . فمثلا إذا انخفضت أسعار البترول الى نحو ٢٥ دولار
أمريكي للبرميل ، فان ذلك سوف يوفر نحو ٥٥ بليون دولار أمريكى ، أى بما
يعادل ٧٪ من اجمالى الدخل القومى لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية
وسوف يستفيد البنك الدولى أيضا . وسوف تتزايد السيولة
العالمية . وتتضخم كمية الودائع العالمية (أعنى اجمالى النقد الكائن فى
النظام المصرفى ولا يتم تداوله فى الأسواق الأوروبية) التى بقيت دون أن
يحدث تداول لها .

لكن هل ستستفيد الاقطار النامية من أسعار البترول ؟ الاجابة هنا
سوف تكون محكومة بشروط كثيرة . فقد يستفيد منتجوا البترول اذا استطاع
اجمالى الانتاج أن يقود الى عائدات مالية عالية . وقد تستفيد الاقطار
المستوردة للبترول أيضا اذا استمرت فى استيراد كميات البترول الحالية .
وقد تستفيد الاقطار النامية من زيادة التبادل التجارى ، ومن تثبيت أسعار
السلع ومن تخفيض أسعار البترول الذى يمنح الاقتصاد العالمى دفعة قوية
من النمو (٨٢) .

فاذا أردنا تشخيص أحوال الجنوب وطبيعة الازمة الاقتصادية التى
يعاينها . فأننا سوف نجد أن هذا العالم يعانى من عجز بلغ نحو ١٨٠
بليون دولار أمريكى فى الفترة من ١٩٨٠ — ١٩٨٢ . بل اننا نجد أن معدل
اقراض البنك الدولى قد تراخى الى حد كبير . ومن ثم فليس هناك مخرج
أمام مجتمعات العالم الثالث للهروب من حالة السكون وعدم الاقراض
الحالية . وبذلك سوف تعنى القروض الأكثر فى ظل شروط البنك الدولى
الحالية استمرار النظام الاقتصادى المستغل وغير العادل أو أيضا استمرار
النظام النقدي القهرى . وفى هذه الظروف سوف تظل اقتصاديات
الاقطار النامية رهينة فى يد النظام الاقتصادى المعاصر . ومن ثم فعلى

الجنوب — لكى يخرج من أزمتة — أن يسلم نفسه عن هذا النظام وعليه أن يطور نظاما خاصا به من أجل أن يتفاوض على أساس المساواة مع الشمال (الغربى والشرقى) . فى هذا التفاوض نجد أن الشمال يتحدث بصوت نظمه المثلثة — التلانات ، والهيئات ، والصحافة الحرة — بينما نجد أن الجنوب يتحدث بصوت قادته الذين يمثلون أنفسهم والذين تعكس شخصياتهم الملامح القديمة ذات الطابع العسكري ، والاستبدادى والاقطاعى الذى يميل الى الطغيان . هذا الى جانب أنه ليس لدى الجنوب صحافة حرة ، وليس فيه سوى برلمانات قليلة وهزيلة ، وقليل من المجالس والهيئات . وهو الوضع الذى يجعل فاجعة الجنوب هائلة .

أما سبب فشل حوار الشمال مع الجنوب ، فمرجعه ليس لأن الجنوب غير معد وغير جاهز من الناحية الفنية ، ولكن فشل هذا الحوار لأن شعوب الجنوب ليس لديها شيئا تقوله فى إطاره . وذلك هو الذى جعل من الممكن ، بل من المقنع بالنسبة للدول الصناعية أن تتعامل مع حكومات الأقطار النامية بأساليب متنوعة .

فهما لا شك فيه أن اقتصاديات أقطار الجنوب قادرة على التوسع الهائل ، فمصادر الاستثمار متيسره له . ذلك يمكن أن يتحقق اذا تولدت لدى الجنوب ارادة تتحمل أعباء نموه . فاذا توفرت الإرادة السياسية لهذا العالم فسوف يستطيع الجنوب حل مشكلاته . فما هى هذه الإرادة السياسية . الواضح أنها ليست خاصة أو صفة فلسفية مجردة . وإنما الإرادة السياسية تعتبر تحديدا للنظام الاجتماعى الذى يسود قطرا معينا . وحينما لا يكون النظام الاجتماعى والسياسى نيابيا فإن هذا النظام سوف يؤدي دوره باعتباره مفوضا ، وحليفا للأنظمة والترتيبات التى يمكن استغلال البشر وقهرهم فى ظلها . ومن ثم يتطلب أى برنامج للتعاون بين الشمال والجنوب مطلبين أساسيين .

ويتمثل المطلب الأول فى ضرورة تحول الأنظمة السياسية والاجتماعية فى الأقطار النامية الى أنظمة نيابية وديموقراطية . فالحكومات المثلثة لارادة شعوبها هى فقط القادرة على العمل من أجل رفاهيتها وهذه الحكومات هى التى يمكنها فقط أن تتعاون مع الحكومات الأخرى التى تسعى نحو تجسيد ذات المثلث .

ويستهدف المطلب الثانى ضرورة أن يفك الجنوب اشتباكه وعلاقته بسباق التسلح . إذ أنه على الاقطار النامية أن تطور ترتيباتها من أجل الأمن الاقليمى . وذلك من أجل أن تؤسس نوعا من علاقات الجوار الحسنة مع الدول المجاورة . وهى العلاقات التى سوف تجعل من غير الضرورى الاحتفاظ ببقاء جيوش هائلة وعلى أهبة الاستعداد مزودة بأفضل وسائل التدمير ، وكنتيجة لذلك سوف لا يساعد التخفيض الواضح للإنفاق العسكرى على إعادة توجيه الموارد القومية من أجل التعليم والصحة والتنمية فقط ، ولكنه سوف ييسر أيضا المشاركة الأكثر من قبل الشعب فى برامج التنمية القومية . فإى خطة للتنمية لا تعتمد على التحويل الكامل لموارد الإنفاق العسكرى الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية سوف لا تتمكن من تحقيق اية أهداف اقتصادية قومية (٨٣) .

واستناداً الى مبدأ تطوير النظم الاجتماعية النيابية والعادلة داخل العالم الثالث ، وأيضا الاستفادة القصوى من الموارد القومية من أجل تحقيق أهداف التنمية (مع استبعاد النفقات العسكرية الضائعة) فان برنامج التعاون بين الشمال والجنوب يمكن السعى نحوه وتجسيده بدعم الشعوب ومشاركتها الخلاقة . قد يكون الطريق طويلا ، وقد لا تنتظرنا سوى المعاناة فيه ، ومع ذلك فهو الطريق الوحيد من أجل التنمية (٨٤) .

خلاصة القول أن العالم الثالث يعانى أزمة بنائية لها أبعادها المتعددة . بحيث أن تفاعل هذه الأبعاد على النحو الذى هو عليه الآن سوف يضع هذا العالم فى وضع حضارى لا يحسد عليه . بحيث يتميز هذا الوضع بأبعاده المتعددة . على النحو التالى :

(١) ففى قلب عام تجاوز مرحلة الأيديولوجيات المتناقضة ، ويدخل الآن فى مرحلة الاقتراب الأيديولوجى أو الحوار الأيديولوجى . ففى مقابل مغازلة الولايات المتحدة للصين يحاول الاتحاد السوفيتى الاقتراب من أوروبا الغربية واليابان ولو من باب الاقتصاد — يجد أن العالم الثالث ينفصل أيديولوجيا ، حيث عالم لم يعثر على أيديولوجيته بعد . أو يعيش — فى أحسن الأحوال — حالة من التبعية الأيديولوجية . وهو عالم واجه فشلا مريرا فى محاولة العثور على مبادئ التحديث التى تتصل عضويا بترائه والقادرة فى ذات الوقت على استيعاب قيم التحديث وتمثلها .

(ب.) من الناحية الاقتصادية نجد أن العالم الثالث قد اتحد عضويا مع النظام الاقتصادي العالمى من خلال عملية الاستعمار حيث فترات السلب والنهب لموارده والتطور المشوه لبنائه . وهو الآن يتحد عضويا مع النظام الاقتصادي العالمى من خلال عملية التبعية ، وإذا كانت موارد هـ هدف السلب والنهب فى مرحلة سابقة فإن أسواقه وطاقة العمل التى يمتلكها هى الهدف الذى تسعى القوى العالمية للحصول عليه . وعلى هذا العالم ان يسبق الزمن لكى يبحث عن طريق جديد للتطور معتمدا فيه على ذاته ، بغير ذلك سوف يصبح هامشا متخلفا للنظام العالمى لن تسعى الى تطويره انانية المتقدمون .

(ج) يعانى هذا العالم أيضا من فقد الإرادة . وحسبما أشرنا سابقا يتضح لنا أن هذا العالم لا يمتلك ارادة سياسية حقيقية . بل على العكس من ذلك يعبر زعماءه فى الغالب عن توجهاتهم الشخصية ، ثم يحاولون اضعاء الطابع الاجتماعى عليها من خلال فرضها قهرا على الجماهير . وإذا كانت الإرادة السياسية تعنى النظام السياسى الذى يتيح مشاركة الجماهير فى التفاعل ، ثم تعبر الصفوة عن اتجاهاته بقرارات محددة . فإن هذا العالم يعانى من عدم المشاركة ، وأيضا من عدم تعبير قمة النظام السياسى عن تفاعلات القاعدة .

(د) انه وان ادعى الأدب التزموى بأن هذا العالم يعيش حالة انتقال من المرحلة التقليدية الى المرحلة الحديثة ، فواقع الأمر أن عملية الانتقال لم تعد مرحلة تاريخية عابرة ، وإنما أصبحت وجودا بنائيا مستمرا . حتى أصيبت مجتمعات العالم الثالث بمرض الازدواجية أو الثنائية البنائية . فنحن اذا نظرنا الى هذه المجتمعات سوف نواجهنا ازدواجيات أو ثنائيات كثيرة . ثنائية الريف والمدينة ، حيث نجد أن الريف فى كل مجتمعات العالم الثالث له خصائصه المتناقضة الى حد كبير مع خصائص المدينة ، بل أننا نجد أن التنمية عادة ما تكون لها آثارها المتباينة على كل منهما . فتتقدم المدينة يعبر عادة عن تخلف الريف ، وتحويل مائض إنتاج الريف سوف يعنى مزيدا من ترف المدينة . هناك أيضا ثنائية الحداثة والتقليد إذ تتعايش فى هذه المجتمعات قيم التحديث والتراث برغم التناقض الداخلى

بينهما ويزداد الأمر سوءا حينما تنشأ الشخصية فى العالم الثالث على هذه الازدواجية القيمية ، وترداد الكارثة عمقا حينما تتطابق الثنائيتان .

(هـ) تشهد هذه المجتمعات أيضا وضعاً سياسياً تتجاوز فيه قوة وفاعلية القوى الاجتماعية المختلفة قوة وفاعلية النظام السياسى . ومن ثم نجد أن الفرد داخل هذه المجتمعات إما أن يكون انتماءه انتهازياً يرتبط بقوته الاجتماعية — دينية كانت أم سلالية أم قومية أم قرابية — حينما لا يتكيف مع النظام السياسى ، ويرتبط بالنظام السياسى حينما لا تشبع القوة الاجتماعية التى ينتمى إليها طموحاته ، وهو فى ذات الحالتين هامشى من حيث انتمائه . وهناك الى جانب ذلك وضعاً قد يعزف غية الفرد عن المشاركة فى التفاعل السياسى لأن ولاؤه لجماعيته أساساً ذلك يحدث بصفة خاصة اذا لم يبذل السياسى جهداً جاداً وواعياً لدعوة الجماهير الى المشاركة الفعالة ، هذا الى جانب أن وجود قوى اجتماعية متبلورة داخل بناء المجتمع يفتح امكانية الصراع بينها وبعضها البعض من ناحية ، أو بينها وبين النظام السياسى من ناحية أخرى (٨٥) .

(ز) بالإضافة الى ذلك فاننا نجد أنه اذا كانت القوى الاستعمارية هى التى استنزفت موارد هذا العالم فى الماضى ، فانها ليست مستعدة الآن للتخلّى عن بعض فائضها لتنمية هذا العالم التى تولت نهبة وتشويه تطوره . ولعل ذلك هو السبب الرئيسى فى عدم الوصول الى نتيجة من حوار الشمال مع الجنوب لاصلاح النظام الاقتصادى وتنمية العالم الثالث كجزء من هذا النظام . ربما الآن العالم المتقدم — عن أنانية — لا يريد أن يفرط فى بعض فائضه وترفعه لصالح الجنوب . أو الآن الجنوب ذاته لا يعرف ما يريد ، ويبدد عن فساد ما يحصل عليه . وهو ما يشكل البعد العالمى فى أزمة العالم الثالث .

خلاصة القول أن هذا العالم يواجه أزمة على كل المستويات ومن مختلف الجوانب . وأنه من الضرورى تشخيص أبعاد هذه الأزمة تمهيداً لتحديد اتجاهات التنمية وأساليب الانطلاق . وهو الجهد الذى اهتم به الادب التنموى الحديث على النحو الذى سوف نفصل فيه فى الفقرة التالية .

* * *

رابعاً : تنمية العالم الثالث

طبيعة التشخيص النظرى

حسبما أشرنا سابقاً برز العالم الثالث فى إطار النظام العالمى من خلال عملية التباين التى حدثت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية . وقد ساعد على ذلك المعطيات التى نقلها الجنود الذين حاربوا على أرض هذا العالم المتخلف ، وهى المعطيات التى ساعدت بدورها على خلق نوع من الاهتمام العام بهذا العالم ، ونوع من الاهتمام الأكاديمى للإجابة على تساؤلات عديدة تتعلق به ، ما هى أسباب التخلف ، وما هى مظاهره ، ثم ما هى الطريقة التى يمكن أن ينتقل بها العالم من الوضع المتخلف الى حيث التقدم والتحديث . وأبرزت هذه المرحلة أدباً نظرياً تعلق بتشخيص ملامح التخلف وطبيعة الظواهر التى تقع حينما يتصادم التقدم والتخلف على أرض واحدة .

واستناداً الى منطق التراكم المعرفى الذى يعتبر أحد خواص العلم المحورية ، بدأ اهتمام عام بتأسيس مجموعة من الفرضيات النظرية التى تحاول تفسير التخلف أو التقدم أو طبيعة العلاقة المتبادلة بينهما . بحيث بدأت هذه الصياغات النظرية تستفيد من التراث النظرى القائم فى إطار النظرية العامة لعلوم الاجتماع والأنثروبولوجيا والنفوس والاقتصاد والسياسة . هذا بالإضافة الى التعليمات النظرية التى أمكن تجديدها من خلال المعطيات التى طرحت نفسها خلال هذه المرحلة .

ويمكن القول بإمكانية انقسام الأدب النتموى — تاريخياً — الى مجموعتين من النظريات ، تلك التى ترتبط عضوياً بالتنظير السابق على ادراك ظاهرة التخلف والتنمية ، ونستطيع أن نذكر فى هذا الصدد المنظورات التطورية والانتشارية . إذ لم تقدم هذه الأطر النظرية تعميمات نظرية جديدة مجردة عن الواقع الجديد بقدر ما حاولت تفسير ظاهرة انسانية قائمة بالنظر الى مخزون تضايها النظرية . بيد أنه يمكن القول بأن هذه

المجموعة قد لعبت دورا مرحليا يتمثل فى الاستكشاف المبديء لهذه الظاهرة (*) .

على خلاف ذلك نجد ان المجموعة الثانية من النظريات ركزت اهتمامها اساسا بظاهرة التخلف والتنمية . وهذه المجموعة وان استندت فى اصولها النظرية الى التنظير الاجتماعى القائم الا انها استفادت منه كأسلوب منهجى لاستكشاف هذه الظواهر بحيث تمكنت فى النهاية من الوصول الى بعض التعميمات النظرية المجردة اساسا عن واقع التخلف والتنمية او عن طبيعة العلاقة المتبادلة بينهما . وبذلك يمكن القول ان نظريات هذه المجموعة ظهرت كانعكاس او تجريد نظرى لهذه الظواهر الجديدة . وابرز هذه النظريات هى نظرية التحديث ، ونظرية التبعية .

وتشكل نظريات التحديث والتبعية منظورات مختلفة تماما . تحاول كل منها تفسير حقيقة واحدة هى حقيقة التخلف والتنمية . حقيقة ان بداية كل من هذه النظريات تنتمى الى نظام عقلى يختلف عن النظام الذى تنتمى اليه النظريات الأخرى . كلاهما له أحكامه القيمية المختلفة ، وافتراضاته ومنهجيته المتباينة . ومن ثم تفسيره المختلف لحقيقة التنمية والتخلف . ونحن لا نهدف من هذا العرض الموجز البحث فى أصول كلا النظريتين ، ولا ابراز أكثر العناصر عملية فى أى منهما ، أو مقارنة موقف كل منها من مظاهر التخلف والتنمية فى العالم الثالث . ولكن كل ما نحاوله هو تقديم نموذج مثالى لكل من هذه المنظورات يحتوى على أكثر القضايا اتفاقا داخل اطارها . ذلك برغم الاختلافات الهائلة داخل كل منظور من هذه المنظورات ، هذه الاختلافات التى تدور عادة حول طبيعة العنصر المحورى فى بناء التصور النظرى أو حول الصياغة التصورية للمفاهيم ، أو فى استخدام هذه المفاهيم أثناء عملية التحليل ، ثم تصورها لديناميات التفاعلات الواقعية (٨٦) . وفيما يلى سوف نعرض الأهم المنظورات التى تناولت ظاهرة التخلف والتنمية فى العالم الثالث .

(*) يوجد عرض دقيق ورأى لكافة منظورات التخلف والتنمية بما فيها الانتشارية والتطورية فى مؤلف الدكتور السيد الحسينى : التنمية والتخلف دراسة تاريخية بنائية . الطبعة الثانية . دار المعارف . القاهرة . ١٩٨١

(أ) نظرية التحديث ، تصورها لتنمية العالم الثالث .

(ب) نظرية التبعية وتفسيرها لأسباب التخلف .

وسوف نعرض فيما يلي للقضايا الأساسية التى تشكل البناء النظرى لكل من هذه النظريات .

(أ) نظرية التحديث — تصورها لتنمية العالم الثالث

بدأ منظور التحديث من محاولة الإجابة على السؤال المتعلق بسبب وجود تناقض بين خبرة التنمية التى مرت بها الأقطار الأوربية فيما بعد الحرب العالمية الثانية من ناحية وخبرة التنمية التى مرت بها المجتمعات المتخلفة . ولقد دفعت محاولة الإجابة على هذا السؤال الى نشأة منظور التحديث . وهو المنظور الذى قام على تأسيسه عدد من علماء الانثروبولوجيا والاقتصاد والاجتماع والسياسة . ومنذ البداية يؤكد هذا المنظور على أنه من الضروري الاهتمام بالخصائص الثقافية للأمم الحديثة فى محاولة تحديد امكانياتها للنمو . حيث تعتبر هذه العوامل غير الاقتصادية حجر الزاوية فى نظريات تحديث العالم الثالث (٨٧) .

وحتى بداية الستينات من هذا القرن أكد الفكر النظرى المتعلق بتنمية العالم المتخلف على أنه من الممكن تحقيق تقدم الأمم الفقيرة من خلال انتشار التحديث الكائن فى العالم المتقدم . وتصور التيارات الفكرية الهامة فى منظور التحديث الأقطار المتخلفة باعتبارها مجتمعات مزدوجة . حيث يوجد بها تخوم اقطاعية متخلفة الى جوار مراكز متروبوليتانية رأسمالية متقدمة . ولما كان الريف ينظر اليه باعتباره يعيش حالة من الركود فى اطار النظام الاقطاعى بسبب عزله عن فاعلية قوى الرأسمالية . ومن ثم ظهر نداء يطالب بضرورة تغفل الرأسمالية فى هذه التخوم القديمة والمتخلفة اذا أردنا تحديثها ، وخلال هذه الفترة ظهر اعتقاد بأنه من الممكن ان ينتشر التقدم من الولايات المتحدة وأوروبا الغربية الى المراكز الحضرية القومية داخل العالم الثالث ، ومن هذه العواصم الحضرية ، الى المدن الاقليمية ، ومن هذه الأخيرة الى الهوامش أو التخوم . وعلى سبيل

المثال رأى أيزنشتات عملية التحديث باعتبارها (تغيرا متجها نحو نماذج الأنساق السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تطورت فى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية منذ القرن السابع عشر وحتى القرن العشرين ، ثم انتشر بعد ذلك الى أمريكا الجنوبية ، وإلى قارات آسيا وأفريقيا) (٨٨) .

ويوجد فى إطار النظرية العامة للتحديث منظورا آخر يقترب الى حد كبير فيما يتعلق بالتخلف والتنمية من التفكير السابق . حيث يؤكد هذا المنظور على أنه من المقدر على كل المجتمعات أن تمر خلال عملية النمو الاقتصادى بخمسة مراحل تاريخية متتابعة وهى (المجتمع التقليدى ، مرحلة التأهب للانطلاق ، مرحلة الانطلاق ، ثم مرحلة التحرك نحو النضج ، وأخيرا مرحلة النضج أو الاستهلاك الوافر) . ويتم تسهيل عملية التنمية بواسطة تغفل - وهو التغفل الذى يتخذ عادة شكل التكنولوجيا الحديثة - المجتمعات المتقدمة فى ابنىة المجتمعات التقليدية خلال مرحلة (التأهب للانطلاق) . وكنتيجة يقدم منظرى المذهب التجارى الأرثوذكسى النصيحة الكلاسيكية التى تذهب الى القول بأن الأمم المتخلفة ليست فى حاجة الى النضال من أجل التصنيع السريع ، إذا هى احتفظت بميزة مقابلة تتمثل فى قدرتها على انتاج المادة الخام لتصديرها (٨٩) .

وأيا كانت طبيعة الاتجاه الفكرى داخل نظرية التحديث فإن البحث فى الأصول الفكرية لهذه النظرية يكشف عن وجود ثلاثة رؤايد أساسية دفعت الى هذا النموذج من التنظير .

ويتمثل الرافد الأول فى الفكر النظرى الذى ساد النظرية الانسانية فى الفكر الغربى بنظمها العقلية المختلفة . ويعتبر الفكر التطورى الذى حاول تفسير التطور الحضارى باعتباره يبدأ من نقطة انطلاق واحدة تتمثل فى المجتمعات المتخلفة أو البدائية وينتهى عند نقطة نهاية واحدة أيضا تتمثل فى المجتمعات الأوربية التى بدأت تشهد ثورة التصنيع . وإذا كان الفكر التطورى قد فسر كيف يمكن أن تتتابع المراحل الحضارية وراء بعضها البعض ، وما هى آليات الانتقال بين كل مرحلة وأخرى . فقد حاول الفكر الانتشارى ان يفسر كيف يمكن أن تلحق بعض المجتمعات التى تنتمى الى مراحل حضارية متخلفة ببعض المراحل الحضارية المتقدمة .

وإذا كان الفكر التطوري قد أكد على تطور بعض النظم أو حتى تطور المجتمع فى عمومته ، وأن الفكر الانتشارى قد ذهب إلى القول بإمكانية انتقال سمة ثقافية من مجتمع يعيش مرحلة متقدمة إلى مجتمع يعكس تخلفه مرحلة حضارية سابقة فإن الفكر البنائى الوظيفى قد لعب دورا رئيسيا فى التأكيد على إمكانية انتقال البناء بكامله من مرحلة إلى أخرى ، وليس بعض أو مجموعة من السمات المنعزلة فقط . إذ تنتشر السمات بين مجتمع المرحلة المتقدمة إلى مجتمع المرحلة المتخلفة ، بحيث يؤدى تراكمها وتفاعلها مع عوامل داخلية إلى تغيير الشكل البنائى للمجتمع والانتقال به إلى مرحلة حضارية تالية . ومن ثم يمكن القول بأن التحديث على المستوى الفكرى يعتبر نتاجا للتفاعل الذى تم بين كل من التطورية والانتشارية والبنائية الوظيفية فى علم الاجتماع والأنثروبولوجيا والاقتصاد .

وتعتبر التفاعلات الواقعية التى حكمت اتصال أوربا بالعالم الخارجى ابتداء من حركة الكشف الجغرافية وحتى نهاية الحركة الاستعمارية الرافدة الثانى فى هذا الصدد . حيث تأكد للعقلية الأوربية — من واقع البيانات التى جمعت عن المجتمعات غير الأوربية ومقارنتها بمعطيات الواقع الأوربى — أن ثمة اختلاف ثقافى وبنائى بين هذه النماذج المجتمعية . وأن هذه المجتمعات غير الأوربية تقترب أو تباعد بدرجات متفاوتة من النموذج الأوربى ، وسواء كان ذلك انطلاقا من نزعة أوربية متمركزة حول الذات أو تحديدا لمعطيات واقعية ، فقد قام الباحثون بتدريج هذه المجتمعات باعتبارها تشكل مراحل تطورية بدايتها أكثر المجتمعات ابتعادا عن النموذج الأوربى ونهايتها النموذج الأوربى ذاته . ثم جرد ذلك فى شكل تعميمات نظرية شكلت العناصر الأساسية للاتجاهات التطورية والانتشارية والبنائية الوظيفية .

وقد شكلت طموحات الصفوة المثقفة فى العالم الثالث عشية الاستقلال الرافدة الثالث لنظرية التحديث . فمن خلال معايشة هذه الصفوة للمجتمعات الأوربية خلال عملية الاستعمار نجد أن هذه الصفوات قد استوعبت النموذج الأوربى بداخلها . بحيث ولد ذلك لديها إدراكا كامنا لتخلف مجتمعاتها فى مقابل تقدم المجتمعات الأوربية ، وأنه من الضرورى لكى نحقق استقلالنا حقيقيا ، فإنه من الضرورى التخلّى عن الملامح البنائية التقليدية والسعى

لاكتساب خصائص المجتمعات الأوروبية على كل المستويات وفى مختلف المجالات . بحيث تجسدت هذه الطموحات فى عمليات التنمية التى خاضتها مجتمعات العالم الثالث فى فترة الخمسينات وبداية الستينات والتى شكلنا تجارب اختبار لفرضيات نظرية التحديث فى هذه المرحلة ، بحيث لعبت دور الواقع بالنسبة لقضايا النظرية (٩٠) .

وبغض النظر عن طبيعة النموذج النظرى الذى ينتمى لمنظور التحديث ، أو الأصول الفكرية لهذا المنظور ، فإن الأمر المؤكد أن هذه النظرية تمتلك تصورا واضحا لواقع التخلّف والتقدم ، ثم أيضا لأسلوب الانتقال من الأول الى الثانى . بحيث يمكن أن يتكون هذا التصور أو البناء النظرى من القضايا التالية التى تلقى اتفاقا بين مختلف الاتجاهات .

١ - ويعتبر ادراك التحديث باعتباره تطورا بين نموذجين بنائين أحد القضايا الأساسية فى بناء هذه النظرية . إذ تتماثل المكونات الأساسية لمنظور التحديث الى حد كبير مع النماذج المثالية لكل من التنظيمات الاجتماعية وأنساق القيم التقليدية والحديثة * وهو التمييز المستعار من علم اجتماع القرن التاسع عشر (*) . وطالما أنه يمكن ادراك المجتمعات - حسب منطق هذه النظرية - باعتبارها تتحرك من الوضع التقليدى الى الوضع الحديث ، حيث تشكل هذه الثنائية نموذجين مثاليين يقعا عند نهايات متصل تطورى . ومن ثم نجد عند نقطة معينة على هذا المتصل ، تؤدى أى تغيرات مضافة الى تمهيد الطريق نمو قفزة كيفية باتجاه التحديث . ولا توضح نظرية التحديث مكان هذه النقطة . ومن ثم فأقطار العالم الثالث بما فيها اقطار أمريكا اللاتينية تدرك باعتبارها لم تصل بعد الى عتبة التحديث ، حيث تسودها الخصائص التقليدية .

(*) يعتبر هربرت سبنسر ، وإميل دوركايم ، وماكس فيبر من أهم مفكرى هذه الفترة الذين طوروا تصورات نظرية أنماذج مجتمعية متقابلة . فهناك المجتمع العسكرى فى مقابل المجتمع الصناعى عند سبنسر ، وكذلك هناك مجتمع التضامن العضوى عند دوركايم ، وهناك المجتمع الرأسمالى المؤسس على الديانة البروتستانتية فى مقابل المجتمع التقليدى الذى لم يستطع تطوير النظام الرأسمالى الحديث .

٢ - وتؤكد القضية الثانية على امتلاك كلا من هذه النماذج البنائية (التقليدي والحديث) لخصائص مختلفة . وحسبنا يحدد الفكر النظري نجد أن العناصر المحددة التي يمكن تضمينها في أي من النموذجين المتناقضين تختلف اختلافا جوهريا . إذ يدرك المجتمع التقليدي باعتبار أنه نموذج تسوده أنماط السلوك والفعل التي تعكس خصائص العزوة ، الخصوصية ، الانتشار ، التأثيرية أو العاطفية . إلى جانب ذلك يتميز هذا النموذج أيضا بانتشار البناء القرايى الممتد الذى يؤدي كما كبيرا من الوظائف على المستوى الاجتماعى والفردى . بالإضافة إلى تميزه بحراك مكائى واجتماعى ضئيل . وترتيب محدد للمكانات . وأنشطة اقتصادية ذات طابع اولى . وميل الوحدات الاجتماعية نحو السيادة المطلقة . وبناء سياسيا متجانسا ، يتضمن صفوة تقليدية ومصادر متدرجة للسلطة . وعلى خلاف ذلك نجد أن المجتمع الحديث يتميز بانتشار أنماط السلوك والفعل التي تعكس خصائص الانجاز ، الشمولية ، التحدد ، والاتجاهات الحيادية . إلى جانب ذلك ينتشر فى هذا النموذج بناء العائلة النووية التي تؤدي وظائف محدودة للغاية . وبسوده نظاما مهنيا على درجة عالية من التباين . ويمتلك درجة عالية من الحراك الاجتماعى والمكائى ، وانتشار الأنشطة الاقتصادية الثانوية ، والانتاج فيه من أجل التبادل ، والتغير جوهري فى هذا البناء ، والنمو فيه معتمد على الذات ، وتوجد فى هذا المجتمع ابنية سياسية متبائية للغاية ، مصادر شرعية السلطة فيه رشيدة ، وغير ذلك من الخصائص العديدة (٩١) .

٣ - وتتمثل القضية الثالثة فى افتراض أدب التحديث أن القيم والنظم وأنماط القيم فى المجتمع التقليدى تعتبر تجليا للتخلف وسببا له فى ذات الوقت . إلى جانب أنها تشكل المعوقات الأساسية فى طريق التحديث . ومن ثم ينبغى على المجتمعات المتخلفة لكى تدخل فى نطاق العالم الحديث ، أن تتجاوز المعايير والبناءات التقليدية ، بحيث تفتح الطريق أمام التحول السياسى والاجتماعى والاقتصادى . وبالنسبة لبعض المفكرين ينتج الحديث عن التباين الهائل فى الوظائف والنظم والأدوار الاجتماعية . وبديلا لذلك يطور المجتمع مصادر جديدة للتكامل . ويستند التحديث بالنسبة لفريق آخر من المنظرين بدرجة أكثر على التحول الحقيقى للأفراد من خلال تمثيلهم للقيم الحديثة ، وبصفة عامة تتم مناقشة المصدر الأساسى للتغير بالنظر إلى

التجديدات ، بمعنى رفض الاجراءات والممارسات المتصلة بالنظم التقليدية ،
وبديلا لذلك يتم تبني أفكار وقيم وأساليب وتنظيمات جديدة . ويسعى
المجددون عادة لتجسيد هذه التجديدات ، ونتيجة لذلك تتصادم الجماعة التي
تتحمل عبء هذا الدور مع المدافعين عن النظام القديم ، فالصراع يتم عادة
حول الاختيار بين أسلوبين مختلفين للحياة (٩٢) .

{ — وتتعلق القضية الرابعة بطبيعة نموذج مجتمع التحديث . إذ أنه من المهم في تحديد اقتراضات أدب التحديث أن نلاحظ أن النموذج الحديث من بين النماذج المثالية للمجتمعات ، يعتبر المرجع التحليلي والتصوري الرئيسي ، وذلك لأنه يقترب بصورة دقيقة من الخصائص التي ينبغي أن تكتسبها المجتمعات التي تنشأ النمو . ويعتبر النموذج التقليدي من بين هذه النماذج هو المقولة الراسية ، التي يتم تأسيسها من خلال تضادها المنطقي مع النموذج الحديث . وبالتالي يتم اشتقاق الملامح الأساسية للنموذج الحديث من الخصائص التي تسود المجتمعات الحديثة فعلا . فضلا عن ذلك فغالما أن كل المجتمعات سوف تخضع ، خلال عملية التحديث ، لتغيرات متشابهة ، فإنه في العادة يتم تبني تاريخ الأمم الحديثة حاليا باعتبارها مصدرا للصياغة التصورية ذات النفع الشامل . واستنادا إلى ذلك يلاحظ المؤرخ بلاك C.Black ذلك بقوله (برغم أنه ينبغي التسليم بالمشكلات التي تثيرها التعميمات المجردة عن أساس واقعي محدود) (القطار الحديثة حاليًا) فان تعريف التحديث يتخذ شكل مجموعة من الخصائص التي يعتقد في إمكانية ملائمتها لكل المجتمعات . . وبينما يتم التفكير في هذا التصور للتحديث باعتباره نموذجا أو نمطا مثاليا ، فإنه بعد تأسيسه يمكن استخدامه كمقياس لقياس قدر التحديث الذي وقع في أي مجتمع من المجتمعات) (٩٣) . ويضيف الموند G. Almond أنه لكي ندرس التحديث في المناطق غير الأوروبية فإن الباحث الاجتماعي يحتاج إلى تأسيس نموذج مثالي لمجتمع التحديث ، يمكن أن يساعد بدوره على استنتاج أكثر التحليلات صورية وإمبريقية فيما يتعلق بوظيفة الدول الغربية الحديثة (٩٤) .

٥ - وتعلق القضية الخامسة فى بناء نظرية التحديث بطبيعة القوة الدافعة للتحديث ذاته . وفى هذا الصدد يؤكد فالنزويلا . S.Valenzuela أن القوى الدافعة للتحديث فى المجتمعات المتقدمة الآن كانت نتيجة لتحولات نظامية وفعالية منبثقة من الداخل أساسا . فى حين ينتج الفقر فى الأقطار

في الستينيات من القرن الماضي، كانت هناك عدة قوى عظمى، مثل
الولايات المتحدة، الاتحاد السوفيتي، والصين، واليابان، والهند،
والدول النامية، التي كانت تتنافس على الهيمنة العالمية.

الأقل نمواً من مثير خارجي أصلاً. أي انتشار النظم والقيم الحديثة من الأقطار
التي تحدثت مبكراً. إذ تدرك صفوات العالم الثالث التي تتولى تحديثه أنها
ينبغي أن توجه بالنموذج الغربي، تقوم باختيار تكنولوجيته ثم التكيف بعد
ذلك معها، وبالتالي تتمثل قيمة وأنماطه في السلوك والفعل، وتستورد نظمه
التعليمية والصناعية والمالية وغير ذلك من المكونات البنائية. ويعتبر
الاستعمار الغربي، والمساعدات الأجنبية، والفرص التعليمية المتاحة الأبناء
المجتمعات المتخلفة للتعلم في الخارج، والاستثمارات الاقتصادية في العالم
الثالث، ووسائل الاعلام، وغير ذلك من القنوات الرئيسية لانتقال أفكار
التحديث ومكوناته المادية. وذلك يعني بالنسبة لبعض المفكرين أن العالم يتحول
الآن إلى ثقافة نمطية محددة تمثل ثقافة الولايات المتحدة وأوروبا الغربية (٩٥).
٦ - ورغم اختلاف مفكرى نظرية التحديث حول المدى الذي سوف

تختفى في إطاره كل الملامح التقليدية، فإن هناك اتفاقاً شائعاً حول فكرة
الأقطار النامية (كل على حدة) ينبغي أن تسير في نفس الطريق الذي سار
فيه الرواد الأول للتحديث. ولا يكمن الاختلاف الأساسي بين الأمم المتقدمة
والنامية في طبيعة عملية التنمية، ولكن في السرعة والعمق الذي أتاح للدول
التي تنشر التحديث في الفترة الأخيرة أن (تتخطى بعض المراحل) وأن (توجز
الزمن) (٩٦). ورغم حقيقة أن منظور التحديث يفرض تأكيداً على أهمية
السياق العالمي الشامل في تحليله للتغير الاجتماعي، فإن دولة - الأمة
تعتبر الإطار الرئيسي للتحديث. وكما لاحظ بلاك بقوله (أنه ينبغي النظر
إلى المجتمعات التي تمر بعملية التحديث باعتبارها كيانات مستقلة، تسعى
نظمها التقليدية للتكيف مع الوظائف الحديثة) (٩٧) فعالمنا عالم مشقت،
يرتبط من خلال شبكة الاتصالات القائمة بين المجتمعات أو حسبما يذهب
دانكوارت روستو D. Rostow قائلاً (أنه عالم من
الأمم) (٩٨).

٧ - من الواضح أن التأكيد على الاختلافات في القيم من سياق
اجتماعي إلى آخر يعتبر ذا أهمية خاصة بالنسبة لمنظور التحديث فيما يتعلق
بالطبيعة الانسانية. ويعتبر الرشد الذي يسود المجتمعات المتقدمة من أهم
الخواص التي جذبت انتباه الأدب التنموي، حيث تسود خاصية الرشد عند
القادة والاتباع معاً. وقد أكد مور W. Moore أخيراً (أنه يمكن فهم التحديث

بصورة أفضل باعتباره عملية اضعاء الطابع الرشيد على السلوك الاجتماعى والتظيم الاجتماعى أيضا) . ويمكن تعريف عملية الرشيد Rationalization باعتبارها (التوقع المعتاد للاستفادة من المعلومات الموضوعية أو اجراءات الحساب الرشيد من أجل السعى لانجاز أهداف ذات طابع نفعى ، ويمكن التمثيل باستخدام التكنولوجيا المتطورة فى عمليات البناء والانتاج) (٩٩) . وعلى هذا النحو يوافق منظرى التحديث على افتراض الرشيد الاقتصادى المتضمن فى نماذج النمو الاقتصادى للنظرية الاقتصادية التقليدية فيما يتعلق بافتراض أن السلوك الرشيد يعتبر خاصية انسانية عامة . وعلى نقض الاقطار المتقدمة ، نجد أن القيم والاتجاهات التى تسود الاقطار النامية من النمط الذى يجعل الأفراد يتصرفون بأسلوب غير رشيد اذا قيم تقييما اقتصاديا . وذلك هو الذى يجعل الأثرياء البوليفيون ، (وأثرياء البترول العرب) يعتمدون عن المخاطرة برأسمالهم فى مشروعات انتاجية ويفضلون ايداع أموالهم فى البنوك السويسرية . أو لمساذا يفضل البشر فى المجتمعات النامية التخصص فى الدراسات النظرية والأدبية دون الاهتمام بالتكنولوجيا وقطاع الأعمال ..

ويغض النظر عن اتفاقنا أو رفضنا لمقولات نظرية التحديث فان هذه النظرية قد واجهت انتقادات كثيرة ، بحيث قللت هذه الانتقادات من قيمتها كنظرية قادرة على تصوير واقع التنمية والتخلف أو طبيعة العلاقة بينهما فى اطار النظام الاقتصادى العالمى .

ويتعلق أول هذه الانتقادات بطبيعة الاستقطاب النظرى الذى أسسته النظرية بين نموذج المجتمعات التقليدية ونموذج المجتمعات الحديثة ، حيث يتسم هذا التأسيس بالطابع النظرى المجرد بينما يشهد الواقع أوضاعا تختلف عن ذلك بكثير . فأكثر المجتمعات تحديثا حسبما يذهب جيزفيلد Gizfield يمتلك كثيرا من الخصائص التقليدية . هذا الى جانب أنه من الأفضل لنظرية التحديث أن تستبدل متصل التحديث التقليد بدلا من استقطاب التقليد — الحديث فالأول أقرب الى الواقع بينما الثانى أقرب الى كونه تجريدا نظريا . هذا بالإضافة الى صورة مجتمع التحديث التى تؤسسها هذه النظرية ليست واقعية الى حد كبير . فأى مجتمع حديث يعيش فى الحاضر لا يمكن أن يعدم وجدد بعض بقايا الماضى التى ما زالت تعيش فى قلب بناء الحاضر .

ويتمثل الانتقاد الثانى الذى يوجه الى نظرية التحديث مع النقـد الذى كان يوجه من قبل الى الفكر التطورى . حيث الافتراض المسبق بأن التطور لابد أن ينتهى عند النقطة التى تقف عندها أوروبا والولايات المتحدة . حيث أثبت الأدب التنموى أن التطور الأوروبى بالإضافة الى ذلك الذى حدث بالولايات المتحدة وقع فى ظل ظروف مختلفة تماما عن الظروف التى تعيشها حاليا مجتمعات العالم الثالث . هذا الى جانب أن المجتمعات المتخلفة لا تمتلك ذات التراث الأوروبى الذى غرض عليها خط التطور الذى سلكته . ومن ثم فنظرا لاختلاف ظروف التنمية التى يعيشها العالم الثالث الآن عن الظروف التى عاشتها أوروبا ، وأيضا بسبب اختلاف التراث الحضارى بينهما ، فانه من الممكن للعالم الثالث (كمجتمعات منفصلة) أن تبحث عن مسارات تطور جديدة غير تلك التى سارت فيها أوروبا والولايات المتحدة . هذا الى جانب أن الوضع الحضارى الذى حققته المجتمعات المتقدمة يتعرض الآن لمشكلات وتشوهات عديدة ، ومن الضرورى أن تأخذها مجتمعات العالم الثالث فى الاعتبار .

ويتصل النقد الثالث لنظرية التحديث بطبيعة التغير البنائى الذى تريد هذه النظرية فرضه على مجتمعات العالم الثالث . فيما تفترضه بأن هناك نموذجا تقليديا ونموذجا حديثا ، وأن حركة التطور الطبيعية تفرض ضرورة تخطى المجتمعات التقليدية عن خصائصها لكى تكتسب خصائص المجتمع الحديث بأخلاقه وقيمه وأفكاره وممارساته المادية . غير أنه من غير المنطقى والانسانى أن يحدث ذلك . وينبغى أن لا نسعى اليه . وبديلا عن ذلك فاننا نطرح امكانية مناقشة تحديث التراث والتقاليد فى هذه المجتمعات . فلا شك أن غالبية مجتمعات العالم الثالث قد امتلكت فى مرحلة تاريخية سابقة رؤية حضارية مكنتها من التكيف مع الظروف البيئية المحيطة بالمجتمع . والافضل ان نجعل ذات الخلفية الحضارية للمجتمع قادرة على استيعاب أفكار التحديث وقيمه والتفاعل معها ويمثل العناصر التى تتكامل ونسيجها الحضارى . المؤكد أن الناتج سوف يكون هوية حضارية مستقلة متصلة عضويا بقراثها ، وقادرة فى ذات الوقت على التعامل مع معطيات التحديث .

ويؤكد النقد الرابع على اغفال نظرية التحديث — عن عمد — لبعد اساسى لعب دورا فى التنمية الغربية ولا تستطيع مجتمعات العالم الثالث

امتلاكه . فلا شك أن نهب القوى الاستعمارية لموارد العالم المتخلف ، لعب دورا اقتصاديا حاسما في دعم التنمية الأوروبية ، بل أن هذا العامل هو الذى أسهم الى حد كبير فى خلق حالة التردى والتخلف هذه التى وصل اليها العالم الثالث . ويؤكد كثير من منظري التنمية ، أنه إذا اتفقنا مع منطق نظرية التحديث فإن العالم الثالث يحتاج بدورة الى عالم آخر يستغله وينهب موارده حتى يتمكن من تأسيس تنميته . الذى لا شك فيه أن التقدم الذى حدث فى المجتمعات المتقدمة هو الوجه الآخر للتخلف الذى تعاني منه مجتمعات العالم الثالث وأن فهم التخلف لابد أن يتم فى إطار كلى وعضوى متكامل يضمهما معا (١٠٠) .

ويشير الانتقاد الخامس الى خطأ نظرى سقطت فيه نظرية التحديث ، ويتحدد هذا الخطأ فى نظرة نظرية التحديث الى كل من النموذج التقليدى والحديث . فهى تنظر الى كل منهما باعتباره يشكل وحدة بنائية متجانسة بينما يشهد الواقع حقائق تختلف الى حد كبير مع ذلك . فنحن إذا نظرنا الى المجتمع التقليدى من الداخل فسوف نجده ينقسم الى قسمين الريف المتخلف الذى يعكس الخصائص التقليدية ثم العواصم الحضرية المتقدمة والتى تتناقض فى خصائصها مع خصائص القطاع الأول ، ذلك يعنى افتقاد المجتمع التقليدى لهذا التجانس المدعى ، وهنا يظهر تساؤل أى تحديث نريد أهو التحديث الذى تمكس خصائصه المراكز الحضرية فى المجتمع التقليدى أم التحديث بخصائصه كما هو قائم فى المجتمعات الغربية . وعلى الطرف الآخر نجد أن المجتمعات الحديثة تفتقد هذا التجانس الكامل أيضا ، فهناك الأحياء المتخلفة فى أكثر العواصم الأوروبية تقدما وتحديثا ، وهناك الريف والعواصم الحضرية كذلك ، فأى منظومة فكرية وقيمية ينبغى أن يتحرك العالم الثالث لاكتسابها بحثا عن خصائص التحديث . المؤكد أن نظرية التحديث بسطت الى حد كبير بناء النظام العالمى ، وايضا طبيعة عناصره المكونة .

وإذا كانت نظرية التحديث قد حاولت أن تؤسس عالما ينتقى فيه هذا التباين الصارخ من خلال عملية تحديث العالم المتخلف ، فإن التطور الواقعى للأمور شهد بغير ذلك . فبرغم التقدم العلمى والتكنولوجى السريع الذى ميز الفترة التالية للحرب العالمية الثانية . فقد أصبح واضحا للغاية أن الأقطار المحيطية (المتخلفة) ظلت على حالة التخلف التى تعيشها . وفضلا

عن ذلك أكد بعض المحللون أن هناك حالة متنامية من عدم المساواة داخل كل أمة وبين الأمم وبعضها البعض ، وأن التحديث لم يقع كما هو متوقع (١٠١) .

(ب) نظرية التبعية ، تفسيرها لأسباب التخلف

شكلت نظرية التبعية المنظور الفكري المضاد لمنظور التحديث ، والذي حاول أن يقدم تشخيصا مختلفا لظاهرة التخلف والتنمية . وقد شارك في تأسيس البدايات الأولى لهذا المنظور عديد من مؤرخي أمريكا اللاتينية الذين عكفوا لسنوات طويلة على دراسة الجوانب المختلفة للتاريخ الاقتصادي لهذه القارة . ومن ثم يمكن القول بأن دراسات سيرجيد باجو Sergio Bagu هي التي أكدت على العلاقة القوية بين التنمية المحلية ، والتقدم الذي حدث في الاقطار الميتروبوليتانية . وفي البرازيل نجد أن علماء اجتماع مثل فلورستان قرناندو Florestan Fernandes واكتافيو لاني Octavio Lanni ، وفرناندو كاردوسو Fernando Henrique Cardoso وثيوتونيوس سانتوس Theotonio Dos Santos قد اتجهوا نحو التحليلات البنائية لعوامل التخلف . وقد أدى اجتماع هؤلاء العلماء في سانتياجو Santiago في الستينات من هذا القرن إلى التطوير الفعلي لمنظور التبعية .

ويتميز منظور التبعية بتأكيد على الطبيعة التوسعية للنظام الرأسمالي ويستند في تحليلاته البنائية بهذا الصدد على الرؤية الماركسية ، هذا إلى جانب علاقته الواضحة بالنظرية الماركسية عن الامبريالية . وقد تمكنت نظرية التبعية نتيجة لدراساتها التنموية في أمريكا اللاتينية من تقديم تنقيحات هامة للصياغات اللينينية الكلاسيكية ، تاريخيا ، وايضا في ضوء الاتجاهات الحديثة ، وقد تركزت بؤرة اهتمام هذه النظرية في محاولة تفسير تخلف أمريكا اللاتينية ، ولم يتركز أساسا على طبيعة الاداء الوظيفي للنظام الرأسمالي . وذلك برغم أن هناك بعض المؤلفين الذين أكدوا أن جهودهم تتجه بالأساس نحو الاسهام في فهم الرأسمالية وتناقضاتها .

ومن الممكن أن نعثر داخل منظور التبعية أيضا على عدة منظورات أساسية تشكل زوايا مختلفة لرؤية العلاقة بين المجتمعات المتخلفة (المحيطية)

والمجتمعات المتقدمة (المراكز) . وعلى سبيل المثال نجد أن راؤول بريبتش Raul Prebisch وهو أحد المنظرين البارزين لدخل التبعية يؤكد على أن استمرار انخفاض أسعار المواد الخام أدى إلى عدم تحقيق النتائج المرجوة من بيع هذه المواد ، والذي كان من المفترض أن تحقق فوائد لمنتجيتها إلى مركز متقدم وهامش متخلف ، نجد أن بريبتش يؤكد أن المراكز تحصل على فوائد التقدم التكنولوجي هذا إلى جانب أنها تحصل على الزيادة في إنتاجية القطاعات المصدرة في الأمم المحيطية لصالحها من خلال ميكانيزم التبادل التجاري غير المتكافئ . وتشكل الآثار السلبية لعلاقة التبادل هذه تبعية خارجية . ومن ثم يكون على المجتمع المحيط أن يتجاوزها لينمو . وقد أوصى بريبتش وزملاؤه في الاكلا ECLA (*) التابعة للأمم المتحدة بضرورة اتباع المجتمعات المتخلفة لاستراتيجية تتضمن ثلاثة عناصر : التصنيع من خلال استبدال الواردات ، دعم تصدير السلع المصنعة إلى الخارج ، التغيير النظامي الذي يدعم مكانة الأقطار المتخلفة على المستوى العالمي (١٠٢) .

وفي منتصف الستينات شهدت أمريكا اللاتينية ظهور موجة جديدة من الكتابات التي شكلت قفزه كيفية إلى الأمام في مناقشات التخلف والتبعية . حيث تجاوزت أعمال كارديسو وأندريه جوندرفرانك André Gunder Frank وسانتوس ، وأوزفالدو سونكل Osvaldo Sunkel وآخرين منظور بريبتش ، حيث قدموا تفسيراً لظاهرة التبعية في إطار كلي وبالنظر إلى أسلوب الإنتاج الرأسمالي . حيث رأى هؤلاء المنظرون أن هناك علاقة بين العوامل المحلية والخارجية ، بالإضافة إلى وجود الرأسمالية العابرة للجنسيات باعتبارها المتحكم المشترك في ديناميات هذه العلاقة . ولا تعتبر دولة — الأمة هي وحدة التحليل الأساسية في أعمالهم ، ولكن هناك إلى جانب ذلك وحدات تحليل أخرى كالجاعات الاجتماعية ، الطبقات ، المؤسسات المتعددة الجنسية . ويمكن القول بأن التأكيد قد تركّز في هذه الموجة النظرية على الدراسات ذات الطابع التاريخي ، وعلى طرق البحث المشتركة بين مختلف العلوم (١٠٢) .

(*) نعتبر هذه الحروف اختصاراً لعبارة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية
Economic Commission for Latin America.

وبالإضافة الى ذلك نجد أن هناك مجموعة من الكتابات التى قدمها مفكرون ينتمون الى قطاعات أخرى من العالم الثالث نذكر من هؤلاء محبوب الحق من الباكستان ، وسهير أمين وعادل حسين المصريين (❖) .

غير أنه أيا كانت طبيعة المنظورات المتضمنة داخل بناء نظرية التبعية فإن هناك نقطة اختلاف هامة ينبغى الإشارة إليها . حيث يتعلق هذا الاختلاف بكيف تجاوز حالة التبعية والتخلف التى تسود العالم الثالث . ولا تعتبر هذه القضية موضوعا أيديولوجيا وإن كان من الممكن أن يكون خلافا . ولكنه يشير — نتيجة لطرحه — الى أن هناك أساليب مختلفة لتصوير التبعية . وعن

سبيل المثال فإننا نجد أن هؤلاء الذين ينظروا الى التبعية باعتبارها مشكلة تتعلق بالعلاقات التى بين دول ذات قوى غير متكافئة ، يؤكدون على استراتيجية التفاوض مع المراكز للحصول على أكبر قدر من الموارد العالمية الكافية لدعم التنمية فى إطارها . ويختلف الوضع بالنسبة لهؤلاء الذين ينظرون الى التبعية من منظور عالمى شامل . حيث نجدهم ينظرون إليها باعتبارها نتيجة لأسلوب الانتاج الرأسمالى . ومن ثم نجدهم يؤكدون على أنه لى نقضى على التبعية فإنه من الضرورى التخلّى عن أسلوب الانتاج الرأسمالى ، غير أننا من الضرورى أن نشير فى هذا الصدد الى أن تحديد الأسلوب العملى لتجاوز التبعية لا يمكن أن ينفصل عن التحديد النظرى لطبيعة التبعية وأصولها .

وأيا كانت الاختلافات التى بين التوجهات النظرية داخل منظور التبعية فالمؤكد أن هناك اتفاقا حول بعض القضايا الرئيسية التى تشكل عناصر محورية فى بناء النظرية ، نذكر بعضها ايجازا فيما يلى :

١ — فمنظور التبعية يرفض منذ البداية الافتراض الذى يقدمه منظرو التحديث الذين يمارسون تحليلاتهم بالنظر الى المجتمع القومى كوحدة تحليلية لدراسة التخلف ، حيث يؤكد منظرو التبعية فى مقابل ذلك أن الخصائص

(❖) بالإضافة الى المؤلفات الأساسية لسهير أمين والتى أكدت على الخطوط العامة لنظريته حاول الدكتور محمود عودة فى مؤلفه الفلاحون والدولة ، دار الثقافة ، للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٩ . أن يفسر واقع المجتمع المصرى بالنظر الى القضايا الأساسية لهذه النظرية ، هذا وقد قدم عادل حسين وجهة نظره فى مؤلفه الشهر (الاقتصاد المصرى بين التبعية والاستقلال) حيث شكلت وجهة نظر محددة ومتميزة فى إطار أدبيات التبعية .

الثقافية والنظامية المحلية في أمريكا اللاتينية لا يمكن اعتبارها متغيرات هامة لفهم التخلف النسبي لمجتمعات هذه المنطقة . ذلك برغم أن الأبنية المحلية من الممكن أن تلعب دورها كمتغيرات وسيطة في هذا الصدد . فالوجود النسبي لمجموعة الخصائص التقليدية أو الحديثة قد يساعد بدرجة أكثر أو أقل على تمييز المجتمعات عن بعضها البعض . غير أنها لا تكون قادرة بذاتها على تفسير جذور التحديث في بعض السياقات الاجتماعية وعدم وجودها في سياقات اجتماعية أخرى ، وبذلك يكون استقطاب التقليد — التحديث من المفاهيم ذات الأهمية الضئيلة من حيث فاعليتها للمساعدة على الفهم .

واستنادا إلى ذلك يؤكد منظور التبعية على أنه يمكن إدراك تنمية الوحدة القومية والاعلمية إذا أدركنا طبيعة ارتباطها بالنظام الاقتصادي والسياسي العالمي ومشاركتها فيه . وهذا النظام الذي ظهر مع موجة الاستعمار الأوروبي للعالم ، حيث ينظر إلى هذا النظام العالمي باعتباره يتميز بنمو غير متكافئ لوحداته المختلفة ولو أنه مترابط في ذات الوقت كما يؤكد سونكل وباز حيث نجدهما يؤكدان (على اعتبار التخلف والتقدم جانبين . لنفس الظاهرة ، فكلاهما متزامن تاريخيا ، وكلاهما يتصل وظيفيا بالآخر ، ومن ثم فهما على تفاعل مع بعضهما البعض . ولقد أدى ذلك في النهاية إلى تقسيم العالم إلى أقطار (المركز) المتقدمة والصناعية ، أقطار المحيط أو الهامش المتخلفة) .

٢ — وتتصل القضية الثانية بطبيعة دولة (المركز) كما تتصورها نظرية التبعية . حيث يدرك منظروا التبعية دولة المركز باعتبارها قادرة على النمو الدينامي استجابة لحاجاتها الداخلية هذا إلى جانب أنها المستفيد الرئيسي من شبكة العلاقات الدولية . ومن ناحية أخرى ينظر إلى الدولة المحيطية باعتبارها تمتلك نموذجا انعكاسيا للتنمية في دولة المركز . حيث التنمية في الدولة المحيطية مقيدة باندماجها في النظام العالمي . ويحدث التخلف في اندولة المحيطية نتيجة لتكيفها مع متطلبات توسع تنمية دولة المركز . ويحدد ذلك ثيوتونيوس سانتوس بقوله : (تعتبر التبعية موقفا تتحكم فيه شروط التنمية والتوسع في أحد الأقطار في اقتصاديات عدد من الأقطار الأخرى ... بحيث يضع ذلك الأقطار التابعة في مركز متخلف تستغل في أطاره من قبل الأقطار المسيطرة) (١٠٤) .

٣ - وتؤكد القضية الثالثة على ضرورة الفهم التاريخي لظاهرة التخلف . وفى هذا الصدد يؤكد منظروا التبعية على أنه من الضرورى التأكيد على أنه من الممكن فهم عملية التبعية بالنظر الى ألبعد التاريخى . الى جانب التركيز على شبكة العلاقات المجتمعية الكلية كما تظهر فى سباقات تاريخية مختلفة عبر الزمن . ولهذا السبب تتميز نظرية التبعية بكونها تقدم تحليلا بنائيا وتاريخيا وكليا للتنمية ، أو ما يمكن تسمية تحليلا متكاملًا للتنمية (١٠٥) . وارتباطا بذلك يؤكد منظروا التبعية أنه يمكن 'رجع' التنمية غير المتكافئة فى العالم الى القرن السادس عشر حيث بداية تشكل الاقتصاد الرأسمالى فى العالم . وهو أنبئية الاقتصادية التى تمكنت فى أطارها بعض أقطار المركز من التخصص فى الانتاج الصناعى للسلع المصنعة ، وذلك لأن أقطار المناطق الهامشية ، التى خضعت لاستعمار أقطار المركز ، وفرت المادة الأولية الخام الزراعية والتعدينية ، وهى المواد التى قدمت من أجل استهلاك دول المركز . وعلى نقيض بعض افتراضات النظرية الاقتصادية . لم يؤدى هذا التقسيم العالمى للعمل الى النمو المتوازى بالنسبة لمختلف الأقطار ، ومن ثم الحصول على امتيازات متعادلة . بل اننا نجد أن دول المركز قد حصلت على الكثير الذى استولت عليه على حساب دول الهامش أو المحيط . ومع ذلك فقد كان للوظائف المتباينة لكل من مجتمعات المركز والمحيط تأثيرا كبيرا على الابنية السياسية والاجتماعية داخل كل منهما . وأصبح مفروضا تحت وطأه هذا التقسيم أن تعمل الدول المحيطة على تصدير سلعها الأولية ، كما أنه أصبح من المستحيل على أى من الأمم المحيطة أن تحاول تكرار خبرة النمو التى مرت بها الدول المتقدمة حاليا (١٠٦) .

٤ - وتتعلق القضية الرابعة بطبيعة التفاعلات الداخلية للأبنية الدول المحيطية . حيث نجد أن المتغيرات الداخلية تعمل فى المدى الطويل على تشكيل سلوك الأفراد والجماعات وتوجيهه وجهة محددة . ومن ثم نجد نمو بعض الاتجاهات التى تسهم فى غياب سلوك بناء المشروعات أو التنظيمات المنظمة ، وهى الاتجاهات التى من شأنها ترسيخ التخلف . هذا الى جانب أن بناء الفرص فى المجتمع المحيطى يدعم المكاسب الخاصة للجماعات المسيطرة ، فى حين أنها لا تدعم المكاسب الاجتماعية لتنمية موازية . وفى هذا الصدد يشترك منظروا التبعية منظرى الاقتصاد الكلاسيكى

فيما يتعلق بتصور الطبيعة الانسانية . فهم يفترضون أن الافراد في مختلف المجتمعات قادرون على السعى نحو تحقيق أنماط سلوك رشيدة ، وقادرون أيضا على الحصول على المعلومات الموضوعية في سعيهم لتحقيق اهدافهم النفعية . ومن ثم فالاختلاف بين الافراد في مختلف السياقات الاجتماعية ليس في درجة الرشد ، ولكنه يكمن في الاسس البنائية لنظم الدوافع أو الحوافز ، التي تخلق بدورها أشكالاً مختلفة من السلوك بغض النظر عن العملية الأساسية المتعلقة بالحساب الرشيد . إذن فليست التحولات في الاتجاهات هي التي ولدت التصنيع السريع الذى تأسس في أعقاب فترة الكساد العظيم . ولكن ولدته الحاجة الى استبدال الواردات بانتاج محلي . أو حسبما يذهب كاردوسو في دراسته لاصحاب الاعمال بقوله (لم تكن القيم هي التي وجهت سلوكهم وتحكمت فيه ، بل أننا نجد أن التبعية التكنولوجية وتدخل الدولة في الاقتصاد ، وضعف قدرتهم السياسية في مواجهة الفاعلين الاقتصاديين الاجانب والمحليين هي التي وجهتهم الى ذلك (١٠٧) .

٥ - وتتصل القضية الخامسة بتأكيد منظرى التبعية على ضرورة الاهتمام (بالاسلوب الذى تترابط به المكونات البنائية الداخلية والخارجية) لفهم السياق البنائى للتخلف ، وعلى هذا النحو لا يعتبر التخلف نتيجة لظروف مفروضة من الخارج على المجتمعات المحيطة . ولا يمكن أن تتأسس التبعية بالنظر الى مجموعة المتغيرات الخارجية فقط . حيث تعتبر التبعية في أى مجتمع من المجتمعات عبارة عن مركب من الترابطات تلعب فيه الأبعاد الخارجية بدرجات مختلفة دوراً له طابعه الحتمى . وقد تعمل المتغيرات الداخلية بدورها على دعم نمط العلاقات الخارجية . وتاريخياً من النادر أن تنمو المصالح المحلية في المجتمع المحيط بحيث تجعلها قادرة على رسم سياسة ناجحة للاعتماد على الذات . حيث تعمل هذه المصالح المحلية على الحفاظ على العلاقة بين هذه المصالح المحلية وأنماط التبعية للخارج .

٦ - تؤكد نظرية التبعية على متصلين الاول يضم على تدرج واحد العواصم الميتروبوليتانية في دول المركز ثم العواصم في دول المحيط - بتدرجاتها المختلفة - ثم القطاع الهامشي المتخلف في دول المحيط . وينقل الفائض الاقتصادى من القطاعات الأكثر تخلفاً عبر الحلقات الوسيطة

الحالى للتبعية الحديثة . بينما ركز آخرون اهتمامهم على الرأسمالية التابعة باعتبار أن ذلك يمكن أن يشكل اسهاما فى التحليل الماركسى للمجتمع الرأسمالى . ويؤكد مفكروا هذا الاتجاه على استحالة نجاح الرأسمالية التابعة وبديلا لذلك فهم يرون أن الاشتراكية تقدم البديل التاريخى الحى والفعال . بينما ركز آخرون على تحليل بعض حالات التبعية انواقعية محددين طبيعة العلاقات بين القوى الداخلية والخارجية وملاحظين امكانية قيام انواع مختلفة من التنمية التابعة . بينما وجه آخرون انتباههم نحو تمييز طبيعة النظام الرأسمالى الحديث مع تأكيد خاص على ظهور (النظام العابر للقومية) الذى جعل مهمة التمييز القديم بين المركز والهوامش اكثر تعقيدا واشكالية وبالنسبة للاتجاهين الاخيرين بصفة خاصة ، فان التركيز اتجه الى تأسيس دراسات امبيريقية تحاول الدراسة المنظمة لبعض القضايا المتضمنة فى الاطار التصورى لمنظور التبعية (١٠٨) .

* * *

مما سبق يتضح لنا أنه برغم ادعاء كل من منظوري التحديث والتبعية أن باستطاعته تقديم الأدوات التحليلية والتصورية القادرة على تفسير التخلف . وبرغم أن كليهما يتناول التخلف باعتباره الحقيقة التى تشكل القاسم المشترك بينهما . إلا أنهما يختلفان من حيث الافتراضات الأساسية . وايضا من حيث الاستراتيجيات المتبعة فى البحث .

ففيما يتعلق بمستوى التحليل ، نجد أنه برغم التنوع الهائل فى الفكر النظرى لمنظور التحديث ، فان مستوى التحليل الذى يتبعه هو التحليل السوسيولوجى على المستويات الجزئية . حيث التركيز أساسا على الأفراد ، وتجمعات الافراد ، من حيث قيمهم واتجاهاتهم ومعتقداتهم . وعلى نقبض ذلك ، نجد أن منظور التبعية هو منظور بنائى أساسا يمارس التحليل السوسيولوجى على المستوى الشامل . فتركيزه عادة ما يكون على أسلوب الانتاج ، وأنماط التجارة العالمية ، ثم الروابط السياسية والاقتصادية بين الصفوات فى المجتمعات المحيطة من ناحية ، ومجتمعات المركز من ناحية أخرى ، والتحالفات أو الصراعات بين الجماعات فى الداخل . وأن كان المنظورين يهتمان بعملية التنمية فى المجتمعات القومية . فانه بالنسبة للمفكر من داخل

نظرية التحديث ، فاننا نجد أن المجتمع القومى يعتبر هو الوحدة الأساسية للتحليل . بينما المفكر فى إطار التبعية يعتبر النظام العالمى وأشكال التفاعل السائدة فيه بين المجتمعات القومية هى الهدف الأساسى للبحث . يعتبر بعد الزمن بالنسبة لمنظور التبعية أحد الجوانب الهامة للنموذج التاريخى الذى يعتبر هاما بالنسبة لهذا المنظور . حيث لا يفترض أن تكون المجتمعات قادرة بمفردها على تكرار نفس تطور المجتمعات الأخرى . وذلك لأن التحولات الأساسية للنظام العالمى المتداخل قد تتعوق مثل هذا الاختيار . . وينبغى النظر الى امكانية التحديث فى كل مجتمع على حده فى ضوء التغيرات بالنظر الى بعد الزمن فيما يتعلق بالتفاعلات بين المتغيرات الداخلية و الخارجية . . ومن الواضح أن منظور التحديث يهتم أساسا بأصول القيم التقليدية والحديثة . وان كان بعد الزمن ليس أساسيا بالنسبة للمتطلبات التفسيرية للنموذج الذى يدعى (الصدق الشامل) وذلك بدون معرفة الخصائص المعوقة للتحديث . ومن ثم فما يزال من الممكن أن نحددنا بالنظر الى نظائرها فى السياقات المتقدمة .

ويشكل الإدراك المختلف بين المنظورين للطبيعة الانسانية أحد الاختلافات الأساسية بين المنظورين . إذ يفترض منظور التبعية أن السلوك الإنسانى فى الأمور الاقتصادية عاملا (ثابتا) . إذ سوف يتصرف الأفراد بطريقة مختلفة فى السياقات المختلفة ليس بسبب اختلاف الأفراد ولكن بسبب اختلاف السياقات . إذ ينتج الإصرار على تحليل البناءات ، وفى التحليل النهائى ، على المقولة البنائية العريضة المتعلقة بالنظام العالمى ، بصورة منطقية من طبيعة النظرية ذاتها . حيث نجد أن منظرى التبعية يؤكدون أن بناءات الفرص هى التى تحدد أنسلوك الإنسانى ، ومن ناحية أخرى يعزى منظروا التحديث انقراض أنماط سلوكية معينة الى نسبية السلوك الإنسانى ، بغض النظر عن بناءات الفرص الكامنة وراء أنماط السلوك الاقتصادى . ومن ثم ، فإن تصور التغير فى منظور التحديث باعتباره نتيجة للتجديدات التى تنتج عن تبنى الصفوة ومن ثم الاتباع للاتجاهات الحديثة . وبرغم أن منظرى التحديث أكثر تشاؤما الآن فيما يتعلق باحتمالات النمو التى تتيحها هذه التغيرات ، فإن معتقدات التحديث تعتبر مطلبا أساسيا للتنمية . ويختلف تصور التغير بالنسبة لمنظور التبعية ، حيث ينتج التغير من إعادة تحديد علاقات التبعية بالنظر الى بعد الزمن . وسواء حدثت

التنمية أهم لا ، وكيف حدثت ، فإن ذلك يعتبر موضوعا خاضعا للحوار .
وإذا سلمنا بالتطور السريع للنظام العالمى . فإننا نجد أن التنمية التابعة
تصبح ممكنة فى سياقات اجتماعية معينة ومستحيلة فى أخرى . وقد لا يؤدي
الاستقلال ، من خلال كسر علاقات التبعية الى التنمية التى وصلت اليها
الأقطار المتقدمة فعلا ، وذلك بسبب العجز عن إعادة خلق نفس الظروف
التاريخية . . . غير أنه من الممكن أن يؤدي ذلك الى نوع مختلف من التنمية
يؤكد على قيم مختلفة .

الى جانب ذلك يعتبر منظور التحديث من وجهة النظر التحليلية أقل
من حيث متغيرات التفسير من نظيره ، هذا الى جانب أن ادب التحديث
يركز أساسا على مستوى التحليل السوسيولوجى الجزئى . وهو الأمر الذى
جعل من التفسير بالنسبة لكل من ماكيلاند وهيجان أن يؤسسوا قضايا تفسيرية
محددة . وعلى النقيض من ذلك نجد أن منظور التبعية أكثر وصفية .
وصياغاته عادة ما تكون على مستوى التحليل السوسيولوجى الشامل .
غير أنه أقل امكانية من حيث قدرته على تحويلها الى مجموعة بسيطة من
القضايا التفسيرية . اذ نجد أن كثيرا من جوانب التبعية وبخاصة تلك
المتصلة بالعلاقات المتبادلة بين الظواهر الخارجية وعلاقات القوة والطبقة
الداخلية غير واضحة ، وتحتاج الى الدراسة بدرجة أكثر دقة وتحديدا .
ولهذا السبب يعتبر منظور التبعية مدخلا لدراسة التخلف وليس نظرية . وذلك
بالتحديد لاعتماد نظرية التبعية على إطار تصورى بسيط ، ومن ثم فهي
لا تغير كثيرا فى دراسة الظواهر المعقدة للتنمية والتخلف .

وفى النهاية تكمن نقاط القوة فى منظور التبعية ليس فى حجم المادة
المتوفرة له ، ولا فى الظواهر الأشمل التى يتناولها بالتحليل . ولكن من حيث
كونه أكثر وعدا من الناحية المنهجية . أما منظور التحديث فإننا نجد أن به
بعض العيوب الأساسية التى تجعل من الصعب عليه أن يقدم افتراضاته
للاختبار العلمى الدقيق ، بل أننا نشهد الآن بداية انسحابه من على مسرح
الأدب التنموى الحديث (١٠٩) .

* * *

المراجع :

(١) Valenzuela, J. S & A Valenzuela (Mod. ernization (١)
American under development Perspectives in the Study of Latin
Am. erican under development) (m) Heraldo Munoz (ed) : From
Dependency to dev elopment, Strategies to over Come underdevel-
opment and inequality (Wesruivew Press, Inc. Boulder,
Colorado 1981. pp. 15 — 16.

(2) Badie, Bertrand Brinbaum : The Sociology (٢)
of the state (Trans by) Arthur Goldhanmer . University of
Chicago Press. Chicago , 1983. p. 80.

(٣) على ليث : النظرية الاجتماعية المعاصرة ، دراسة لعلاقة الانسان
بالمجتمع . دار المعارف . الطبعة الثانية . ١٩٨٣ . ص ٩٤ .

(٤) اندريه جوندر فرانك : البراجوازية الرثة والتطور الرث . ترجمة
الهيثم الايوبى واكرم دى . دار العودة . بيروت . ١٩٧٣ . ص ١٦٩ .

(٥) اسماعيل صبرى عبدالله : نحو نظام اقتصادى عالمى جديد .
دراسة فى قضايا التنمية والتحرر الاقتصادى والعلاقات الدولية . الهيئة
المصرية العمامة للكتاب . ١٩٧٦ . ص ٤٩

(٦) اندرية جوندر فرانك : مرجع سابق . ص ص ٢٣ — ٢٤ .

(٧) محمد الجوهري وآخرون : تنمية العالم الثالث ، الأبعاد الاجتماعية
والاقتصادية . دار الثقافة للنشر والتوزيع . القاهرة . ١٩٨٤ . ص ١٣٧ .

(٨) محبوب الحق : ستار الفقر ، خيارات أمام العالم . ترجمة أحمد
فؤاد بليغ . الهيئة المصرية العمامة للكتاب ١٩٧٧ . الطبعة الأولى . ص ٤

(٩) Mountjoy Alan, B : The third world, Problems (٩)
and Perspectives. The Macmillan Press, 1978. p. 13.

(١٠) محبوب الحق : مرجع سابق . ص ٤

(١١) المرجع السابق . ص ١٨

Myrdal, Gunnar : Rich lands and Poor. (New York and Cvan ston , Harper & Row 1957) p. 6. (١٢)

Samuel P. Huntington : Political order in Changing Society . New Haven, London, Yale Jniversity Press, p. 2 . (١٣)

(١٤) اسماعيل صبرى عبد الله . مرجع سابق . ص ٤٥

(١٥) محمد الجوهري وآخرون : مرجع سابق . ص ١٢١ .

Alan Mountjoy : Op, cit. p, 15. (١٦)

Ibid. p, 17 (١٧)

Ibid. p, 23 (١٨)

Ibid. p, 13 (١٩)

Ibid. p, 87 (٢٠)

Ibid. p, 92 (٢١)

(٢٢) اسماعيل صبرى عبد الله . مرجع سابق . ص ص ٤٥ — ٣٧

(٢٣) بول باريوك : مازق العالم الثالث . دار الحقيقة . بيروت .
الطبعة الأولى . ص ١٥٩ ١٩٧٣

(٢٤) أندريه جوندر فرانك . مرجع سابق . ص ٢٨

Rostow . W. W : The Stages of economic growth . (٢٥)
Second edition. Combridge university press. 1979. pp. 1 — 7 .

(٢٦) أندريه جوندر فرانك : مرجع سابق . ص ص ٥٦ — ٥٧

(٢٧) اسماعيل صبرى عبد الله : مرجع سابق . ص ص ١٣٤ — ١٣٥

(٢٨) نفس المرجع السابق : ص ص ٤٥ — ٤٧

(٢٩) نفس المرجع : ص ص ٥٠

- (٣٠) أندريه جوندرفرانك : مرجع سابق . ص ١٥٢ .
- (٣١) سعد الدين ابراهيم : النظام الاجتماعي العربي الجديد ، دراسة عن الآثار الاجتماعية النفطية . مركز دراسات الوحدة العربية . الطبعة الاولى . ١٩٨٢ . ص ١٥
- (٣٢) نفس المرجع : ص ص ١٥ — ١٦
- (٣٣) Seers, Dudley & Leonard Joy : Development in a divided world. (ed) . Pelicon Books. 1971. P, 69.
- (٣٤) Huntington, Samuel P. : Political order in Changing Societies, New Haven and London Yale university Press. 1968. p.
- Ibid. p. (٣٥)
- Parsons, Talcott . The Social system. New York, Geleonce, 1951, p. 392. (٣٦)
- Alan Mountjoy : op, cit. p, 92. (٣٧)
- Ibid. p. 23. (٣٨)
- Ibid. p, 87. (٣٩)
- Ibid. p, 87. (٤٠)
- Hyman, Herbert H : Political Socialization, Gtenceoe , the Freepress , 1959. p. 105. (٤١)
- Talcatt Parsons. Op, Cit .p, 36. (٤٢)
- Herbert H. Hyman : Op, cit. p. 105. (٤٣)
- Lipset. Symour Martin (Values , Educution and entrepreneurship (in) Lipset & Aldosolari (eds) Elites in Latin America. New York. 1963. p. 15. (٤٤)
- Ibid. p. 19. (٥٣)
- Ibid. p, 30. (٤٦)

Silvert : (The Politics of Economic Change in (١٧)
Latin America) (in) Howard J. Wiarda , (ed) Politics and Social
Change in Latin America , The distinct Tradition (Amherst,
Mass, 1974) pp, 160 - 162 .

R. Scott (Political Elites) in Lipset and Solari (١٨)
Pp. 133 - 134 .

R. Scott : Latin American Modernization (١٩)
Problems (ed) (Urbana Ill ,) 1973. p, 112 .

C. F. Danton & L.L. Preston : Latin American (٢٠)
Politics. A Developmental Approach (New York, 1975). p, 75.

Howard J : Wiarda : op, cit. p, 269 . (٢١)

Lucian W. Pye : Aspects of Political development (٢٢)
(Boston. Little, Brown and Company.) 1966. p, 94.

Ibid : pp , 97 - 98 . (٢٣)

Lerner, Daniel : The Passing of Traditional (٢٤)
Society (Glencoe : The Free Press, 1958) P. 128.

Lucian W. Pye : Op, cit . Pp. 99 - 100. (٢٥)

Ibid. Pp, 95 - 96 . (٢٦)

B. Malinowski : Dynamics of Cultural Change. (٢٧)
(Londen. Allen and Unwin.) 1930.p, 110

Creeluis, Daniel : The Cause of Secularization in (٢٨)
Modern Egypt. (in) John L. Esposito (ed) Islam and develop
ment, Religion and Social Political Change. Syracuse university
Press, 1980. p. 61.

Baer, Gabriel. (Social Change in Egypt : 1800 — (٢٩)
1814 (in) P.M. Holt (ed) Political and Social Change in Modern
Egypt (London, Oxford university Press 1968.) p, 160.

— ٩٧ —

(٧ — العالم الثالث)

Shills, Edward: The intellectual Between Tradition (٦٠)
and Modernity, The indian Situation (The Hogue, Mouton, 1961)
p, 13 .

APter, David E. (Political Religion in the New (٦١)
Nation s) (in) Clifford Greetz, (ed) Old Societies and New States.
(New York. The Free Press of Glencoe, 1963) p, 83 .

Edward Shills : Op, cit. p. 15. (٦٢)

Erikson, E : Identity and the Life Cycle. New (٦٣)
York International University Press. 1959, P. 68.

Durkheim Emile : Suicide, Astudy in Sociology (٦٤)
(The Free Press Illinois, 1951) p. 134.

Lucian W. Pye : Aspects of Political development. (٦٥)
Op, cit. p, 105.

Gauhar, Altaf : Third world strategy : Economic (٦٦)
and Political Cohesion in the South. Pheager, 1983)
p. IX.

Ibid. p, X (٦٧)

Ibid. p, X (٦٨)

Ibid. p, X (٦٩)

Ibid. p, X11 (٧٠)

Ibid. Pp, XI — xii (٧١)

(٧٢) محمد الجوهري وآخرون : الاقتصاد والمجتمع فى العالم الثالث
دار المعارف . الطبعة الاولى . ١٩٨٢ . ص ١١٦ .

(٧٣) روبرت مايرو : الاقتصاد المصرى ١٩٥٢ — ١٩٧٢ ترجمة صليب
بطرس (الهيئة العامة للكتاب . ١٩٧٦) . ص ١٥٨ .

Felraband, Rosalind L : (Aggressive Behaviours (٧٤)

Within Politics : 1948 — 1962, A Cross —
National study, Journal of Conflict Resolution No. 10 sept,
1966. pp. 253 - 254.

- Somuel P. Hantington : Op, cit, p. 4. (V5)
- Ibid . p, 3. (V6)
- Ibid . p, 6. (V7)
- Ibid . p, 12. (V8)
- Ibid. Pp. 7 — 8. (V9)
- Wormuth, Francis. D : The Origins of Modern
Constitutionalization. (New York, Harper : 1949) P, 4. (A.)
- Altouf Gauhar : Op, cit. Pp, XIII - XIV. (A1)
- Ibid. p, XIV. (A2)
- Ibid. Pp, XV - XVI. (A3)
- Ibid. p. XVI. (A4)
- Samuel P. Huntington : Op , Cit Pp, 9 , 11. (A5)
- Munoz, Heraldo (ed) : From Dependency to
development, Strategies to Over Come Underdevelopment and
Inequality . Westview Press, 1981, p, 17. (A6)
- Weiner, Myron : Modernization : The Dynamics of
growth. 1966. p, 32. (A7)
- Ibid . P, 44. (A8)
- Heraldo Munoz : Op , cit. p. 1. (A9)
- Mayon Weiver : Op, cit. p, 113. (A.)
- Sutton, Frank (Social theory and Comparative
Politics) (in) Harry Eckstein and David Apter (eds) Comparative
Politics . New York. 1963. p, 81. (A11)

J.S. Valenzuela & other : Op, cit p, 18. (٩٢)

Ibid. p. 19. (٩٣)

Almond, Gabriel (introduction : A Functional Approach to Comparative Politics) (in) Almond and James S. Coleman (eds) The Politics of the developing Areas (Princeton. 1960) p. 64. (٩٤)

J.S. Valenzuela & other : Op, cit . P, 19. (٩٥)

Ibid. p, 19. (٩٦)

Gabrial Almond : Op, cit. p, 63. (٩٧)

J.S. Valenzuela & Other : op , cit. p. 20. (٩٨)

Ibid - p, 20. (٩٩)

(١٠٠) محبوب الحق . مرجع سابق : ص ٨٧ *

J. S. Valenzuela & Other : Op , cit. Pp. 22 - 23. (١٠١)

Heraldo Munoz : Op, cit . p, 2. (١٠٢)

Ibid. p, 2 . (١٠٣)

J.S. Valenzuela & Other : Op , cit. P, 26. (١٠٤)

Ibid . p. 26. (١٠٥)

Ibid . p. 26. (١٠٦)

Ibid . p. 27. (١٠٧)

Ibid . p. 31. (١٠٨)

Ibid. p. 32. (١٠٩)

* * *

— ١٠٠ —

اطار نظام عالمي ، وله وظائف وتأثيره ، ثم هي في النهاية برنامج يستهدف تطوير الواقع الاجتماعي ، وقد يتأثر بما هو قائم فيه * ذلك يعني أنه لفهم السياسة الاجتماعية فانه من الضروري أن نعطي اعتباراً لتغيرات عديدة .

٤ — أنه نظراً لاتباع معظم بلاد العالم الثالث الأيديولوجيا الليبرالية الرأسمالية ، فقد اختارت هذه الدراسة التركيز على أبعاد السياسة الاجتماعية في إطار هذه المجتمعات . ومن ثم فنحن نقصد بأبعاد السياسة الاجتماعية ، مجموعة التغيرات التي تشارك في تحديد هوية السياسة الاجتماعية ، واكسابها طبيعة أساسية . ويكشف البحث في سياسات العالم الثالث عن تحديد طبيعتها بالنظر إلى مجموعة التغيرات الأساسية التالية :

- ١ — الصفوة صانعة السياسة الاجتماعية ، خصائصها ومنطقها .
- ٢ — أيديولوجيا التنمية الاجتماعية ، ملامحها وأهدافها .
- ٣ — البرجوازية دورها وسعيها لتنمية الجماهير .
- ٤ — التنمية القومية في إطار النظام العالمي .

وسوف نستعرض فيما يلي التغيرات الأساسية المحددة لهوية السياسة في العالم الثالث (٤) .

١ — الصفوة صانعة السياسة الاجتماعية ، خصائصها ومنطقها :

تشكل الصفوة الاجتماعية ، من حيث تركيبها وتوجهاتها الاجتماعية المتغير الرئيسي الذي تحدد بالنظر إليه هوية السياسة الاجتماعية من حيث معالمها الرئيسية . ودون الدخول في تعريفات نظرية لطبيعة الصفوة ، نجد أن معظم العلماء الذين تعرضوا لهذا المفهوم يؤكدون على وجود جماعة أو جماعات تتحكم في القرارات الأساسية ، وممارسة السلطات على نطاق واسع كالطبقة الحاكمة ، والصفوة السياسية ، أو القلة المسيطرة . وعلى الرغم من وجود اختلاف ملحوظ بين المعاني التي تشير إليها هذه المفاهيم ، إلا أن القضية المشتركة هي وجود قلة مسيطرة تتحكم في انقرارات السياسية والاقتصادية (٥) . ونضيف إلى ذلك أن هذه القرارات الاقتصادية والسياسية

التي قد تصدرها الصفوة ، تعبر إلى حد كبير عن هويتها ، وموقعها الاجتماعي ، وطبيعة المصالح التي تعبر عنها .

ويكشف البحث في طبيعة الصفوة التي قادت التنمية في العالم الثالث — غير البلاد الاشتراكية — عن انتماء أفرادها إلى الطبقة الوسطى . حيث هي الطبقة التي تزود البلاد النامية بمفكرها ومثقفها وأطاراتها السياسية والإدارية والفنية . هذه الطبقة نجد حياتها ممزقة بين مشاعر الوطنية والاحساس بما تعانيه الشعوب من ناحية ، وبين عملية تشكيل الفكر الذي مارسه الغرب من خلال التعليم ووسائل الإعلام وأساليب الإعلان من ناحية أخرى ، ومن ثم فهي تعيش في إطار قوالب تفكير تسد أمامها سبل الكشف ، والابداع ، وتعيش أسيرة نماذج استهلاك تنسل إلى أعماقها وتكتسب في نظرها قيم التحضر والهناء والمكانة الاجتماعية . وفي هذه الدوامة من الأحاسيس المتضاربة تصدر التصرفات المتناقضة : نزوح العقول إلى الغرب . تسعى وراء المال ولو بغير الحق أحيانا ، حركات التمرد ومحاولات قيادة ثورات سياسية واجتماعية ، تغلب اتجاه الرأي الغالب بين الشيء ونقيضه في سرعة مذهلة (١) . . . ومن ثم فقد بدت بلاد العالم الثالث التي تحكمها هذه الصفوة تعيش حالة من الاستقرار ، والتقلصات والتغيرات في المواقف الفكرية والسياسية ، وفي النظم والأشخاص . وما يرتبط بذلك من عجز عن تصور استراتيجية تنمية شاملة تغطي عدة عقود ، أو تفضي إلى تحقيق أهداف تحقيق الرخاء العام للمجتمع (٧) .

ويرتبط بذلك أن الصفوة الحاكمة في معظم البلاد النامية تتميز بأنها صفوة غير متجانسة من الداخل سواء من حيث أصولها الاجتماعية أو من حيث تصوراتها الأيديولوجية . من حيث تباين أصولها الاجتماعية (*) غير أنها تنتمي في النهاية إلى الطبقة الوسطى ، وهي بطبيعة الحال طبقة واسعة لها

(*) إذ نجد أن جمال عبد الناصر قائد ثورة يوليو يؤكد (أننى الابن الأكبر لأسرة مصرية من الطبقة الوسطى الصغيرة . وقد كان أبى موظفا صغيرا في مصلحة البريد ، يبلغ مرتبه الشهري نحو ٢٠ جنيها ، وهو مرتب يكفى بصعوبة لسد ضرورات الحياة) وفي مناسبات عديدة يركز قائد الثورة على تجانس الخلفية الطبقيّة المتوسطة لرفاقه في خلايا الضباط الأحرار (٩) .

حدود مع الطبقة العليا ، ولها أيضا حدود منافرة مع الطبقة الدنيا . هذا بالإضافة الى أنه قد أضيف الى هذه الصفوة فى أحيان كثيرة عديد من أبناء الطبقة الكادحة الذين استطاعوا الصعود من خلال النظام التعليمى وميكانيزمات الحراك الاجتماعى (٨) . وهذا بالإضافة الى استمرار معظم الصفوات البرجوازية الحاكمة فى الاعتماد على أبناء البرجوازية الكبيرة ومن ثم استطاع أثناء هذه الشرائح فى مصر — فى غياب تنظيم جماهيرى فعال والشرائح من الطبقة الوسطى فى إدارة أجهزة الدولة وتسيير القطاع العام . . . أن تعيد فرض سيطرتها على القطاع العام وأجهزة الدولة ، وأن تفرض مع هذه السيطرة طموحاتها الطبقيّة المضادة بطبيعة الحال للتحول الاشتراكى فى مرحلة من مراحل سيطرة الصفوة الحاكمة (١٩٥٢ — ١٩٧٠) . ثم بدأ تزواجها — ان حقيقة أو مجازا — مع بعض العناصر القيادية العليا فى السلطة من أبناء الطبقة المتوسطة الصغيرة يمين تدريجيا ولاء هذه الأخيرة للطبقات الكادحة (١٠) . وقد حدثت نفس الظاهرة فى أمريكا اللاتينية ، حيث نجد أن كبار زراع التبغ مثل بيدروسى وأدريجاس والتجار العاملون بالتهريب مع الانجليز والفرنسيين هم الذين كانوا على رأس من قادوا النضال من أجل الاستقلال . وفى فنزويلا كان القائد بوليفار من أبناء كبار الملاك الزراعيين . وقاد حركة التحرير فى ١٨١٠ فى شيلي الملاك الزراعيون وأصحاب المصانع ، وأغنى التجار . وكان خوان مارتينز دى روزاس

هو أشهر قائد فى الفترة ١٨١٠ — ١٨١١ أغنى رجل فى أسرته فهو تاجر ، ومالك زراعى ، ومحام (١١) .

أما فيما يتعلق بتباين التوجهات الأيديولوجية للصفوة ، فإننا نجد فى هذا الصدد افتقاد وحدة التوجه الأيديولوجى ، وهى المسألة التى تجد انعكاسا لها فى التغيرات الأيديولوجية التى انعكست فى السياسات الاجتماعية المتغيرة لجرد التغيير فى أفراد الصفوة (١٢) .

(١٢) نبرهن على ذلك بتباين التوجه الأيديولوجى لضباط ثورة يوليو الأحرار حيث تراوحت توجهاتهم الأيديولوجية بين الاتجاه الإسلامى والاتجاه الماركسى . وتكفى الإشارة فى هذا الصدد الى أن الخلية الأولى فى حركة الضباط الأحرار ضمت أسماء مثل السيد / حسن التهامى ، السيد كمال رفعت وجمال عبد الناصر ، ورغم تباين توجهاتهم الأيديولوجية . مما يوضح أن حركة الضباط الأحرار لم تكن تمثل كيانا أيديولوجيا موحدا ، بل عرفت فى داخلها أكثر من اتجاه أو أكثر من تيار (١٣) .

ويتصل بذلك أنه إذا كانت الطبقة الوسطى — التى تنتمى إليها الصفوة — هى النطاق الذى تلتقى عنده كل التيارات الفكرية وأنقيم والهجوم السائدة فى المجتمع . فهى بحكم موقعها الوسط على اتصال دائم بالطبقة الأعلى والطبقة الأدنى ، ويلتقى عندها استغلال الأولى للأخيرة وهجوم الأخيرة وانسحاقها بسبب هذا الاستغلال لذلك نجد أن الطبقة الوسطى أكثر فئات المجتمع حساسية وتنهب لكل ما يجرى حولها . فهى كقاعدة عامة مصدر لا ينضب للآمال والطاقت النضالية الوطنية والاجماع حول الاستقلال والمسألة القومية ، ولكن حينما يأتى دور المسألة الاجتماعية فإن هذه الطبقة تختفى أطماعها وتتشردم إلى فئات مختلفة بعضها يتطلع إلى أعلى ويطمح إلى مواقع وامتيازات الطبقة العليا ، أو على الأقل الالتحاق بصفوفها ، بينما يوجه بعضها الآخر تعاطفه إلى الطبقات الدنيا ويحاول خدمتها وانتشالها من الضعة والاستغلال . ولكن فى كلا الحالين تظل عناصر هذه الطبقة توفيقية فى قيمها وأطوارها الفكرى وممارستها العملية . فإذا قيس لها أن تقود المجتمع فإن هذه الوسيلة تعكس نفسها فى القرارات الكبرى . يتضح أنه فى مصر بينما ظلت مسيرة الثورة بين ١٩٥٢ — ١٩٧٠ تحت قيادة عناصر الطبقة المتوسطة الملتزمة بمصالح من تحتها من الطبقات ، فإن تلك القيادة قد انتقلت تدريجيا ، ثم بشكل حاسم بعد رحيل عبد الناصر إلى عناصر من الطبقة المتوسطة أكثر التزاما واهتماما بمصالح الطبقة الميسورة (١٢) .

إلى جانب ذلك نجد أن هذه الصفوة المنبثقة عن الطبقة المتوسطة تكون بحكم تكوينها منفصلة عن الجماهير الكادحة ، خاصة الطبقات الدنيا . فهى صفوة لأنها تعلمت ، أو لأنها امتلكت ، وهى أشياء محرومة منها الجماهير العريضة والغفيرة ، فالتعليم بطبيعته يعيد بناء قيم الشخصية ، ومن ثم يعيد ترتيب أهدافها وترتب هذه الأهداف — خاصة إذا كان تعليما برجوازيا غربيا شاملا يتجاوز حدود المحلية وليس محليا يركز على الذاتية الوطنية ، وبالتالي نجد شخصية غريبة على سياقها ، والأمثلة كثيرة على رفض أبناء الريف الذين تعلموا العودة إليه ، حتى لقد قيل أن القرية تخلق أعداءها ، ورفض أبناء البلاد النامية الذين تعلموا بالخارج العودة إليها . أما إذا كانت صفوة بحكم ثرائها فالمؤكد أن مصالحها تفرض عليها الانفصال منذ البداية

عن جماهيرها المحرومة والتي تشكل سياقها . ومن ثم فبرغم ادعاء هذه الصفوة أنها تعبر عن الجماهير ، فهي فى قراراتها وسياساتها لا تهدف سوى تأكيد استمراريتها فى السلطة ، حتى ولو كان ذلك بأسلوب انتهازى عن طريق مغازلة اشباع الحاجات اليومية للجماهير وصرف اهتمامها عن التفكير فى بناء مستقبل مشرق لها (١٤) .

ولأن التعليم والاعلام والاعلان غربى ليبرالى فى معظم بلاد العالم الثالث ، فان الصفوة فى هذه المجتمعات عادة ما تستدعى هذه القيم والأفكار والاتجاهات ، ومن ثم نجد أن توجهاتها الأساسية غربية ، وكما أشرنا فلأنها بحكم تكوينها الاجتماعى منفصلة عن الجماهير ، فاننا نجدها فى بعض الحالات المتطرفة تحاول التخلص من كل ما هو وطنى باعتباره ينتهى الى المجتمع التقليدى ، ومن ثم فهو بالضرورة متخلف يجب التخلص منه أو على الأقل اهماله ، فكل التكنولوجيا المتوارثة لا تعنى شيئا ، والعلاقات الاجتماعية القائمة على غير الملكية الفردية واطلاق حرية الفرد على عنانها عقبة فى سبيل التنمية ، واللغة الوطنية حاجز يحول دون التعرف على منجزات الغرب المتقدم . والقيم السلوكية السائدة تقلل من الكفاءة الانتاجية ، والتنمية تقتضى ضرورة الاعتماد الكامل على استيراد التكنولوجيا الغربية فى كل شيء . ولا يقتصر الأمر على التكنولوجيا الصلبة المتمثلة فى المعدات بل يتجاوزه الى التكنولوجيا الناعمة المتمثلة فى المعرفة الفنية والخبرة الإدارية التنظيمية (١٥) . ويمكن القول بأن التجربة المصرية قد شهدت فى بعض مراحلها تفاعلا مغايرا لذلك . فقد نجحت الناصرية فى فترة محدودة ضمن عدد محدود من البلاد النامية فى رفض هذا التوجه الى الغرب ، ومن ثم فقد نجحت فى تكوين جيل كامل من المديرين والخبراء والفنيين والوطنيين

(١٦) تطبق بعض الدول الأفريقية مواعيد العمل الأوروبية . ولا تعترف بالتيبلولة (راحة الظهر) بالرغم من أن ارتفاع درجة الحرارة يؤدى الى هبوط الكفاءة الانتاجية بشكل ملحوظ . وللتغلب على ذلك لابد من الالتجاء الى أجهزة التبريد وكلفتها العالية (١٨) . وعادة ما تطالعنا الصحف فى مصر فى الفترة الأخيرة عن فريق من العلماء الأجانب الذين يجرون دراسات عن مشكلة الاسكان ، أو الموازنة العامة أو الأراضى الصالحة للزراعة أو استصلاح الأراضى وكلها مجالات تمتلك مصر فيها خبرات على مستوى رفيع من الكفاءة (١٩) .

فى اطار القطاع العام وليس فى ظل الشركات الاستعمارية . كما طرحت مبدأ مشاركة الجماهير فى شئون الادارة بتمثيل العمال فى مجالس الادارة ويقتدير نسبة ٥٠ ٪ للعمال والفلاحين فى كل المجالس السياسية المنتخبة . واذا كان واقع التجربة لم يجعل من هذه المبادئ حقيقة ديموقراطية تغير جذريا اوضاع المجتمع ، فان مجرد اقرار هذه المبادئ فى اوائل الستينات يعتبر استباقا رائعا لأفكار لم تتبلور فى الأدب التأموى الا فى أواسط السبعينات (١٥) . وبرغم ذلك فاننا فى فترة لاحقة من تاريخنا نلاحظ برجوازية تتخذ من الاطار المرجعى للغرب اطارا رئيسيا لسياساتها . يتضح ذلك من ملاحظة خطب ان الغرب هو مصدر الحرية والديموقراطية للانسانية (١٦) . وحيث نلاحظ أيضا اشاراتها الكثيرة الى النماذج الغربية كالنموذج الكندى وأوروبا الغربية باعتبارها مجتمعات — حسب تصور هذه الصفوة — تؤكد على كرامة الانسان والديموقراطية والحرية ، ومن ثم فعادة ما تتخذ التعليم والتكنولوجيا الغربية وخاصة الأمريكية اطارا مرجعيا لسياساتها التعليمية والتكنولوجية (١٧) (✳) .

ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد ، بل تتطرق ببعض الصفوات فى توجيهها الغربى ، بحيث ينعكس ذلك على سلوكياتها وأسايب حياتها ، حيث تجرى بعض الممارسات التى تشير الى عمق انفصالها عن جماهيرها ، حينما تتبنى هذه الصفوة منطق الترف الغربى . اذ تمارس حياتها ملهمة بالطبقات الغربية المترفة ليس من حيث أسلوب المعيشة فقط ، بل أنها تريد أن تفرض نفسها بأن تعيش فى مستوى يبهرهم . ولذلك فهى تسرف فى الاستهلاك ، وتشيع أسلوب البذخ فى المجتمع كله (٢١) . ولعل صحافة البلاد النامية ممثلة بالصور التى تشير الى حالة ترف تتمتع بها قيادات هذه البلاد ، تتناقض كثيرا مع الحرمان المأساوى الذى تعانيه الجماهير المحيطة ، كصورة زعيم تحيط بالسلاسل الذهبية بعنقه يداعب كلبه على الطريقة الغربية فى مجتمع تتجاوز نسبة الامية فيه الى ما يزيد على ٧٠ ٪ ، ويقتل متوسط الدخل الفردى فيه عن ٢٤٠ دولار فى السنة ، هذا غير بناء الاستراحات العديدة (✳) يعكس انشاء المجلس الأعلى للثقافة ، ومجلس الاذاعة والتلفزيون مدى تأثير هذه الصفوة بشكل التجربة الانجليزية والمجلس الثقافى البريطانى ، ومجلس الأمناء فى هيئة الاذاعة البريطانية (٢٠) .

والمتناثرة ، والتي تشير فى مجموعها الى سلب مدخرات كان ينبغى أن توجه لخلق مأوى لجماهير أصبحت تشارك الموتى قبورهم (❖) .

ولعل من أهم خصائص هذه الصفوة أيضا أنها صفوة متناقضة على نفسها ، فبرغم عشقتها للديموقراطية الغربية — ولكونها نشأت فى ظل مجتمع تسوده العائلية والجماعية — نجدها ترى السلطة فى المجتمع امتدادا للسلطة المستندة الى مفهوم الأبوية (٢٢) . ومن ثم فهم غالبا ما يدعون الوصاية على شعوبهم ، سواء فيما يتعلق باصدار القرارات الاساسية ، أو اتخاذ الاجراءات ذات الصلة الجوهرية بالتنمية لاجتماعية القائمة . يشهد على ذلك التنظيمات التى تأسست فى المرحلة الناصرية . وفى مرحلة تالية رفعت شعارات العائلة المصرية ، ورب العائلة ، وأخلاق القرية ، وهى توصيفات تؤكد على الطاعة وعدم الاختلاف ، على عكس ما تؤكده الديموقراطية الغربية .

بالإضافة الى ذلك تتميز الصفوة الحاكمة فى العالم الثالث لكونها تمثل جزءا صغيرا من الجناح العسكرى للطبقة الوسطى الجديدة ، الذى يكاد يحتكر السلطة بين صفوفه (٢٤) . ومن الواضح أن معظم صفوات العالم الثالث قد وصلت الى الحكم إما من خلال الثورة التى يتصدرها العسكريون ، وإما من خلال الانقلابات التى تشغل بذاتها مباحث مأساوية فى تاريخ العالم الثالث أو باعتبارها امتدادا أو وراثة لأيهما معا . ومن شأن ذلك أن ينعكس على أسلوبها فى الادارة السياسية أو اصدار القرار ، فهى صفوة نشأت فى ظل الانضباط والنظام وطوعت عليه . ومن ثم نجدها عاجزة عن استيعاب دروس الديموقراطية أو إباحة المشاركة الجماهيرية من أوسع

(❖) كان ستالين وزوجته يسكنان فى بيت صغير فى الجناح الذى كان يجاور جناح الخدم فى الكرملين أيام روسيا القيصرية . وكان ماوتسى تونج يحيا عيشة بسيطة متواضعة ، وهوشى ميه كان يعيش فى مسكن خشبى بسيط أقيم فى حديقة القصر الذى كان مخصصا للحاكم الفرنسى العام قبل التحرير . أما تشى جيفارا وزير الصناعة الكوبى الراحل فطلب من زوجته أن تستقل الأتوبيس مع جماهير الشعب وهو القائل (علمنا أولادنا أن يحصلوا على ما يحصل عليه الطفل العادى ، وأن يحرموا مما يحرم منه الأطفال العاديون) (٢٣) .

أبوابها . فهي تصدر أخطر القرارات كما لو أنها تمتلك وكالة أو تفويضاً جماهيرياً بلا حدود وهي قد تسمح بالمعارضة أحياناً ، لكنها قد تضيق ذرعاً في أحيان كثيرة أخرى بالنقد إذا هو قد توجه لتقييم سلوكياتها .

ولأنها قلة حاكمة ، فإنها عادة تخشى البيروقراطية المدنية ومن ثم فهي عادة ما تفرز من داخلها العناصر العسكرية التي تتولى إدارة المؤسسات المدنية الأكثر خطورة وأهمية تحت وطأة شعار الإدارة في ظل أهل الثقة أكثر أماناً من تركها لفاعلية أهل الخبرة . والقضية الخطيرة في هذا الصدد أن يستمر ذلك طويلاً بحيث يسلم إلى وضع ، يتعمق فيه الإحساس الدكتاتوري لدى الصفوة في مقابل انسلبية وعدم الانتماء لدى الجماهير ، والنتيجة مجتمع مريض مصاب بحالة انفصام الشخصية .

ذلك أن هذه الصفوة — في مجتمعات كثيرة — تكون منفصلة عن الجماهير ، فهي تتأرجح في العادة بين الارتباط بالقوى الخارجية إما لجلب الاستثمارات من الخارج لمجتمعاتها — في أفضل الأحوال تفاؤلاً — وإما للحصول على السلاح الذي يحقق بالقهر نوعاً من الاستقرار الاجتماعي ، ومن ثم استثمارها في السلطة . ولا مانع في هذه الحالة من طرح شعارات وإعلانات تارة ذات طبيعة ثورة راديكالية ، أو ذات طبيعة جماهيرية في أحيان أخرى ، نجد أنها إذا سلكت هذا السبيل فإنها تحيا حياتها منعزلة عن دعم الجماهير مستندة إلى قوة السلاح . أو أنها قد تختار البديل الآخر ، الارتباط بالجماهير والتحرك به من خلال رحلة حرمان شاقة قد تطول ، ولأنها صفوة مترفة ، أو لأن هذه الجماهير قد عانت صنوف حرمان تاريخية طويلة ، فإنها قد تصاب بالعزلة مرة أخرى ، إذا لم تحيا ذات الحياة القاسية في معية واحدة مع جماهير الداخل ، ذلك يفسر دورة الصفوة التي تحدث في مجتمعات العالم الثالث من خلال مجموعة من الانقلابات العسكرية المتعاقبة (٢٥) التي تهدد في أحيان كثيرة بإشاعة حالة من الفوضى السياسية . بالإضافة إلى ذلك فهي صفوة تولى وجهها شطر العالم الغربي المتحضر ، وسواء كانت القيادة السياسية في العالم الثالث ذات رؤية ماركسية أو تعتقد في فاعلية آليات السوق . فإن هذه القيادة قد استوعبت بطريقة أو بأخرى أيديولوجياً تنتمي إلى جامعات بالخارج (السوربون أو شيكاغو على سبيل المثال) أو أنها أخذت عن مدرس يعلمها في أي من هذه الجامعات

لمعتقداته المتعلقة بأى ظاهرة لا تشتق من تاريخ وبناء مجتمعاتها ، برغم أنه قد يكتشف ما يدعم هذه المعتقدات . فتوجهاتها نحو الخارج ، ومن ثم فهي غالبا ما تعجز عن نقل الثقافة المتقدمة بمجتمعاتها بقدر نجاحها فى جذب مجتمعاتها الى ساحة النظام العالمى من خلال التبعية .

خلاصة القول أن القول بأن صفوة البلاد النامية هي صفوة تنتمى بالأساس الى الطبقة المتوسطة قد تحتل أدناها أو تنتمى الى أعلاها ، إلا أنه يظل مؤكدا أن تحالفاتها أثناء عملية التنمية هي تحالفات مرحلية ، فهي مع الجماهير الكادحة تارة ، بينما تتراوح تارة أخرى مع البرجوازية العليا . هي صفوة ذات توجه غربى لطبيعة حياتها وتدريبها الأكاديمى ، ومن ثم فهي قنطرة عبور مجتمعاتها الى النظام العالمى من خلال التبعية ، ثم هي صفوة مترفة وغير نضالية ، توسيطية تميل دائما الى الحلول الوسط ، أو لنقل استراتيجيات التنمية الاجتماعية المريحة وغير الشاقة ، ثم هي صفوة عسكرية تعشق الطاعة والانضباط ، ومن ثم فهي تكره المشاركة ، تنمو لديها الميول الدكتاتورية ، ذلك كله قد يقودها فى أحيان كثيرة بوعى أو بلا وعى الى السقوط فى براثن التبعية الكاملة للعالم الغربى ، ذلك أننا إذا تعرفنا على جوهرها الحقيقى ، فسوف نجد لها ليست سوى امتدادا مشوها له .

٢ — أيديولوجيا التنمية الاجتماعية ، ملامحها وأهدافها :

تكشف محاولة البحث فى هوية أيديولوجيا العالم الثالث عن عدة حقائق أساسية . (أولها) أن هذه المجتمعات تشكل وحدات فرعية من نظام عالمى ومن ثم فأرضها ساحة لصراع أيديولوجى له طبيعته العالمية بحيث يصل الصراع أقصاه إذا كان ثمة فراغ أيديولوجى داخل الوحدة المحلية . (ثانيها) أن أغلب هذه المجتمعات حضارى ومن شأن المجتمعات الحضارية أن يكون لها تاريخ وتراث إذا لم تكن بينه وبين الأيديولوجيا المعاصرة التى تبنتها الصفوة ثمة صلة ، فسوف تكون التنمية صراعا صريحا يضاف على ساحتها الأيديولوجية . أما الحقيقة الثالثة فتتمثل فى أن هناك ازدواجية قيمية ، قد تعيشها بلاد العالم الثالث فثمة ثقافة شعبية نتصل بتراث المجتمع وروافد العالمية المعاصرة وثمة أيديولوجيا للصفوة ، قد تختلف معها ، والوضع المثالى أن تكون الأيديولوجيا تحت الثقافة المجتمعية ، وتشتق منها ، أما إذا

كانت فى.قدمتها أو اذا طرحت منظومة قيمية مضادة ومتباينة ، ثمّة احتمال للصراع أيضا .

والتعرض الأيديولوجيا العالم الثالث ، يطرح السؤال متجسداً ، ما هى ملامح أيديولوجيا التنمية الاجتماعية ، تلك التى تتبناها الصفوة الحاكمة . الحقيقة الأساسية التى نؤكدّها فى هذا الصدد أن هذه الصفوة صفوة هشّة من حيث تكوينها الأيديولوجى . بمعنى أنها تبدو فى أحيان كثيرة صفوة غير ملتزمة باطار أيديولوجى متماسك أو محدد المعالم . هذا الى جانب أنها صفوة تسودها ظاهرة الحراك الأيديولوجى ، تعكس سلوكياتها مصالح وتوجهات الطبقة الوسطى ، وربما مصالح البرجوازية الكبيرة . وأن تحدثت فى بعض الأحيان عن بعض قضايا العدالة الاجتماعية ، فإنها هى تحدثت من منطق التعاطف والاحسان البرجوازى ، غير أن هناك مشكلات كثيرة تواجه هذه الصفوة فى تحديد خيارها الأيديولوجى .

من هذه المشكلات ما يمكن أن نسميه بظاهرة التجريب الأيديولوجى التى تجسدها الصفوة فى هذه البلاد . فغالب هذه الصفوات يصل الى الحكم — بتأثير حركة عسكرية — دونما أن يكون لديها التزام أيديولوجى واضح أو محدد المعالم . . ويصبح مفروضاً عليها حينئذ أن تطور تصورا لتنمية المجتمع وتطويره ، فمثلا مجموعة الضباط الأحرار الذين تولوا السلطة فى ٢٣ يوليو لم يكونوا ملتزمين بتوجهات أيديولوجية محددة أو بمذهب اجتماعى بعينه ، وأنهم قد اتبعوا فى المقام الأول منهجا ذرائعيا تجريبيا . . وكان الرئيس جمال عبد الناصر يشير من آن لآخر الى الصفة التجريبية لسياساته ، وعدم رغبته فى الالتزام الأيديولوجى بعقيدة جامدة واعترف عبد الناصر بوضوح بأن قادة حركة الجيش لم يكن لديهم فكرة واضحة عما يجب أن يفعلوه عندما وجدوا أنفسهم فى مقاعد السلطة (٢٦) وخلال مناقشات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى ، ثم فى اجتماعات المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية اكد — عبد الناصر — أن أحد مثالب هذا النظام هو غياب الأيديولوجية التى تقود العمل الثورى . فقد كان غياب الأيديولوجية يعنى غياب الالتزام الفكرى للتنظيم — وفى نوفمبر ١٩٦١ أشتكى عبد الناصر صراحة من أن المثقفين لم يتعاونوا بحماس مع النظام ، وأن أمله قد خاب

لقلة الكتابات الأكاديمية حول النظام الاقتصادي والسياسي الجديد للبلاد ،
ووصل الى القول بأن مصر تمر بتجربة تتقدم فيها الممارسة على النظرية (٢٧) .

الى جانب ذلك تمارس صفوات هذه البلاد ما يمكن أن نسميه بظاهرة
الانتقاء أو التغيير الأيديولوجي . فبرغم المواثيق الرئيسية كال دستور
والقوانين الأساسية التي تحدد هوية المجتمع ، نجد أن السياسات
الاجتماعية لهذه البلاد عادة ما تستلهم من شخصية الحاكم أو الصفوة التي
تعاونه . فمثلا برغم اعلان عبد الناصر للأيديولوجيا الاشتراكية كأيديولوجيا
تقود التنمية الاجتماعية نجده في عام ١٩٦٥ وفي ذروة الحديث عن الاشتراكية
يعلن عن بورسعيد كمدينة حرة ، ولم يجد عبد الناصر حرجا في ذلك أو عدم
اتساق مع المناخ السياسي العام على أساس تأكيده — حينها سئل عن
تعليل هذا التناقض — أنه (لا بابوية في الاشتراكية) .

وتتكامل مع ذلك ظاهرة تغيير الأيديولوجيا بكاملها وليس فقط بعض
عناصرها ، خاصة بعد وفاة معلنها أو رافع شعاراتها الرئيسية . فخلال
الفترة ما بين ١٥ مايو ١٩٧٠ وحتى ١٩٧٣ ، بدأ الرئيس السادات يطرح
أفكاره وسياساته بشكل تدريجي ومن خلال مجموعة من الوثائق الأساسية ،
قدم فيها تغييرات جريئة أدت في النهاية الى تغيير وجه مصر تغييرا جذريا
بما في ذلك مجموعة الأفكار والمفاهيم التي شكلت المناخ الفكري للنظام
الحاكم . . . ومست هذه التغيرات التنظيم السياسي والاقتصادي للمجتمع ،
وكذلك السياسة الخارجية ، ففي الحياة السياسية هاجم مفهوم الحزب
الواحد حتى قضى عليه باصدار قانون الأحزاب في مايو ١٩٧٧ ، الذي يعني
قبول مبدأ التعدد الحزبي في إطار قيود معينة خلال مدة المجلس البرلماني
الحالي ١٩٧٦ — ١٩٨١ . كذلك أعلن عن عديد من الأفكار الليبرالية ، وفي
المجال الاقتصادي دعا الى إطلاق المجال أمام القطاع الخاص ، وكذلك تشجيع
رأس المال العربي والأجنبي ، وعدم اللجوء الى التأميم والمصادرة ،
والتأكيد على مفهوم العائلة الواحدة ، التي تخلو من الصراع والتي تسعى الى
حل خلافاتها بالأسلوب السلمي (٢٨) وهو ما يعنى التغيير الكامل الأيديولوجيا
ما قبل ١٩٧٠ حيث التوجهات الاشتراكية .

حدث ذلك أيضا في البرازيل ، حينما رفع الرئيس خوسيلينو كوبيتشيك

الذى تولى الفترة من ١٩٥٦ - ١٩٦١ شعار التنمية وفقا لأيدولوجيا الليبرالية وكان بذلك أكثر صداقة للولايات المتحدة ، بحيث شعرت الأخيرة باقترابه منها ومن ثم طرحت إمكانية التعامل معه . غير أن هذه التوجهات الأيدولوجية قد تغيرت حينما تم انتخاب الرئيس خانيو كادورسى ، وهو حيادى معتز بنفسه ، حيث سبب للولايات المتحدة ازعاجا بسبب ميوله اليسارية هو ونائبه خواد جولار ، وقد تأكدت هذه الميول حينما استقال كادورسى وبقي جولار اليسارى الذى أعلن عن أيدولوجيا أقل ما فيها أنها لا تخدم المصالح الأمريكية (٢٩) . الى أن حدث انقلاب ١٩٦٤ برئاسة كاستلو برانكو الذى اعترفت به الولايات المتحدة على الفور ، حيث ترجم هذا الاعتراف فى شكل مساعدات كبير للنظام الجديد بلغت نحو ٥٠ مليون دولار من مؤسسة (A. I. D) ، وقروض فى الفترة ١٩٦٥ - ١٩٦٦ بلغت نحو ٣٠٠ مليون دولار من البنك الدولى ، فى مقابل ذلك احتفظت الحكومة الجديدة ببعض أشكال الديمقراطية البرلمانية ، وأدعت أنها ستعيد توطيد النظام وكفاءة الاقتصاد . وكانت الحكومة مستعدة للذهاب أكثر من ذلك للحفاظ على العلاقات الطيبة مع الولايات المتحدة الأمريكية . واتجهت أيدولوجيا النظام السياسى فى هذه المرحلة الى توطيد الاستقرار الاقتصادى والسياسى ، والاحتفاظ بالأجور فى مستوى أقل من الأسعار ، وإلغاء القيود على المنتجات الزراعية ، وهى الاجراءات التى لم يستفد منها فقراء الريف . وبدأت صناعة السيارات الملوكة للأجانب فى ١٩٦٥ فى الانتعاش ، وذلك بسبب اجراء خاص بالضرائب التى يدفعها مشترو السيارات (٣٠) . وهو ما يشير الى أيدولوجيا تستهدف دعم القطاع الخاص ، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية ، والتخلى عن أهداف العدالة الاجتماعية وإلغاء التباينات الإقليمية التى سادت المرحلة السابقة على ١٩٦٤ .

وتعتبر التوسعية الأيدولوجية إحدى الظواهر التى تعانىها هذه الصفوة فى خيارها الأيدولوجى ، إذ نجدها تارة ترفع شعار معاداة الاقطاع والرأسمالية والامبريالية وتمضى فى طريق الاشتراكية من ناحية ، وتعادى الماركسية وتتردد ولا تمضى فى طريق الاشتراكية الى نهايته من ناحية أخرى . تقطع الرموز البشرية للاقطاع والرأسمالية من المركز القيادية العليا فى المجتمع ، ولكنها لا تصفى أو تتخلص من أبناء هاتين

الطبقتين فى المستويات القيادية الأخرى (*)... وقد دفع ذلك القيادة السياسية الى البحث عن أيديولوجيا خاصة . فصراعها مع الاستعمار وعدم استجابة البرجوازية الكبيرة لها فى أوائل سنوات الثورة جعلها تخلص الى رفض النظام الاقتصادى الليبرالى الرأسمالى ، والتزامها بمصالح الطبقة المتوسطة التى تنحدر منها مما اضطرها الى رفض النظام الماركسى القائم على دكتاتورية طبقة البروليتاريا . ومن هنا سمعت جاهدة الى بناء تصور أيديولوجى استراتيجى توفيقى يستند الى منجزات الغرب الصناعى بشقيه الليبرالى والاشتراكى من ناحية ، ومحاولة تطويعه لقيم واتجاهات التراث المحلى والاقليمى ووضعه فى خدمة الطبقات الأقل حظا من ناحية أخرى . بحيث أنجبت هذه المحاولات وليدا شبة متكامل جسم نفسه فى أكثر وثائق الحقبة الناصرية عمقا من الناحية الأيديولوجية ، ألا وهو الميثاق (٢١) .

وفى مرحلتنا المعاصرة نجد ممارسات توسطية غريبة من حيث طبيعتها . فهناك بلا شك نزعة أبوية تؤكد على مفهوم العائلة المصرية تحت قيادة رب العائلة (رئيس الجمهورية) من ناحية ، ومن ناحية أخرى نجد أن زعامة الصفوة تؤكد على ضرورة التعدد الحزبى الغربى ، وعلى ضرورة قيام المعارضة — لأن الحقيقة هى نقطة تقع بين الرأى والرأى الآخر — وهو تصور يعكس بذاته المساواة الندية وليس التدرج الأبوى . ومن ناحية أخرى فهى تدعو الى قيام المعارضة ، ثم تضيق ذرعا بها فى مرحلة تالية ، لى يؤكد على المعارضة الملتزمة بأهداف قومية محددة (*) تشجع القطاع

(*) من الممارسات التى أقدمت عليها صفوة يوليو ١٩٥٢ أنها أصدرت قوانين الإصلاح الزراعى ، لضرب الاقطاع كأحد الأهداف ، غير أننا نلاحظ أن معظم الذين تولوا تنفيذ القوانين وتجسيدها من موظفى الدوائر القطاعية فيها مضى قبل الاستيلاء عليها ومن ثم فقد كانوا على تعاطف مع الاقطاعيين أو أنهم أقارب لهم ، مما كان لذلك تأثيره على فاعلية الإصلاح الزراعى فى جوانب كثيرة .

(**) من الامثلة الواضحة على ذلك الموقف الذى وقفه الرئيس الراحل السادات ، حينما شن فى سبتمبر ١٩٨١ حملة على المعارضة ، ناصرية ، أو يسارية ، أو دينية أو حتى شعبية لجرد أن جريدة الشعب التى أغلقها ، والأهالى التى سبقت فى الاغلاق عليها ، قد تطاولت بالنقد عليه ، واصفا اياها أحيانا (بقلة الحياء) وغير ذلك ومحاولة تشويه زعامات المعارضة ، أيا كانت التوجهات الأيديولوجية لهذه المعارضة .

الخاص وتطلق يده ، وتفتح الباب على مصراعيه أما الاستثمار العبري والأجنبي . ومع ذلك ، حينما يثور الجدل حول القطاع العام، تعلن الحفاظ عليه ودعمه باعتباره عماد التنمية القومية . ثم أنها من الناحية الاقتصادية تحاول اتباع ما يمكن أن نسميه بالاقتصاد المختلط ، وهو الاختيار التوفيقى الذى أدى فى معظم الحالات الى تألف أسوأ قسمات الرأسمالية والاشتراكية لا أفضلها . كما منع البلاد انماية فى أغلب الأحوال من تطبيق حوافز اقتصادية للاداء الجديد الأمين أو من الاستفادة من السريان الحر لنظام الائتمان فى تحقيق الكفاية فى اطار رأسمالى ، ان لم يكن فى تحقيق العدالة الاجتماعية . وفى الوقت نفسه فان اختيار الاقتصاد المختلط قد منع المجتمعات من متابعة اهدافها فى اطار اشتراكى محدد . اذ ان مؤسسات الاقتصاد المختلط كانت فى أغلب الأحوال مؤسسات رأسمالية . ولذلك كانت النتيجة النهائية الوقوع بين شيئين كريهين ، يجمعان ما بين الحوافز الضعيفة والاشتراكية البيروقراطية . وهكذا لم تتحقق فائدة من مثل هذا الخلط فى الاهداف الاجتماعية والسياسية داخل اطار الاقتصاد المختلط (٢٢) .

والسؤال الهام ما هى طبيعة التوجهات التى تشكل جوهر أيديولوجيا الصفوة الحاكمة فى غالبية البلاد النامية .

أول هذه التوجهات أنها أيديولوجيا تعمل لصالح الطبقة البرجوازية ، بحيث تعمل الصفوة على تأسيس سياسات تخدم مصالح هذه الطبقة أو الطبقات الحليفة . قد تعلن عن بعض الاهداف الاجتماعية كالاصلاح الزراعى — فى الحدود التى لا تمس مصالح أغلبية البرجوازية المتوسطة — نتيجة لتحالفها مع الطبقات الكادحة (١٩٥٢ — ١٩٧٠ فى مصر) بحيث نجد أن البرجوازية الصغيرة تكسب من اجراء على هذا النحو حوالى ٨٨ ألف فدان بالنسبة للفلاحين الملاك فى الشرقية من ٥ — ١٠ أفدنة ، ١٦١ ألف فدان بالنسبة للملاك بين ٢٠ — ٥٠ فداناً . هذا الى جانب أن قوانين الاصلاح الزراعى لم تحاول ابتداء من القانون الصادر فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ وحتى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ أن تتجاوز الحد الأقصى ٥٠ فداناً للفرد ، ١٠٠ فداناً للأسرة فى مجتمع بلغ متوسط الملكية فيه نحو ١٨ و . من الفدان ، وبه معدين يتجاوزون نسبة ٤٠ ٪ من سكان القطاع الريفى (٢٣) . غير انها

قد تتحالف فى مرحلة أخرى مع البرجوازية الكبيرة (١٩٧٠ وما بعدها)
تتوقف اجراءات الحراسة والمصادرة وتطلق يد القطاع الخاص (**) .

فى المجال الصناعى نجد أن التوجهات الأساسية تتجسد فى سياسات
تخدم مصالح واحتياجات الطبقة الوسطى . ففى المجال الصناعى نجد أن
الصناعات الاستهلاكية (السيارات ، الثلاجات ، الغسالات ، التلفزيون ،
الراديو) ، فى الفترة من ١٩٥٦ — ١٩٦٠ استوعب نحو ٤٩٪ من الميزانية
والصناعات الرأسمالية بحوالى ٨٪ . وهو ما يعنى أن التوجيه الأيديولوجى
الذى حكم سلوك الصفوة فى هذه المرحلة هو اشباع طموحات الطبقة
المتوسطة والصغيرة ، واعطاء الأولوية لحاجاتها الاستهلاكية (**) (٢٤) .

غير أنها فى ذات المرحلة التاريخية تعلن عن تأسيس عديد من مبادئ
العدالة الاجتماعية ، كمشاركة العمال فى الادارة ، أو القوانين التى تؤيد
شريحة العمال فى مواجهة الادارة ، هذ بالإضافة الى حوافز الأرباح وعديد من
الحوافز المعنوية التى منحت للطبقة العاملة ، علاوة على اعتبار القطاع
العام أساس التنمية الاجتماعية مع منح الرأسمالية الوطنية ، دوراً ثانوياً
للمشاركة فى التنمية الاجتماعية .

بالإضافة الى ذلك اتخذت بعض الاجراءات لصالح جماهير الأغلبية
كاجراءات مجانية التعليم ، ورفع مستويات الصحة العامة والتوسع

(*) الى جانب ايقاف اثحراسات فى الفترة من ٧٠ — ١٩٨٠ بدأت
خلال هذه الفترة أصوات تطالب برفع ايجارات لأرض الزراعية ، وتعديل
الايجارات ، بما يفهم منها أنها جهود تستهدف مصالح كبار الملاك .

(**) صرح الدكتور عادل جزارين بأن شركته (شركة النصر لصناعة
السيارات) بدأت تحقق خسائر والسبب هو الأسعار . فأسعار السيارات
لا تتحرك منذ خمس سنوات بينما أسعارها فى العالم كله تتحرك بسبب زيادة
الاجور وزيادة تكاليف مكونات الانتاج . والشركة تستورد مكونات الانتاج
بأسعار مرتفعة وهى مبنوعة من رفع السعر . (ثم تسأل) هل السيارة
رغيف عيش ، أو صفيحة زيت أو كستور شعبى فلا ترفع أسعارها ،
وهو ما يعنى أن البرجوازية تدعم سلفها وتثبت أسعارها ، وليس ذلك
بالطبع اصانح الجماهير الكادحة والفقيرة (الأهالى . فى ١٩٨٣/١/٥ .
الصفحة الثالثة . مقال الدعم أم الانفتاح) .

فى التأمينات الاجتماعية . هذا بالاضافة الى رفع شعار حل الصراع سلميا بين الطبقات فى اطار من الوحدة الوطنية ،

غير أننا نلاحظ فى الفترة من ١٩٧٠ فصاعدا تبديلا فى الأسس الأيديولوجية التى تحكم توجهات النظام ، بحيث نجد اتجاها نسبيا نحو التحالف مع البرجوازية العليا ، بحيث نجد رفضا للإجراءات التى تمس مصالح البرجوازية العليا ، كرفض إجراءات التأميم والمصادرة والحراسة . هذا بالاضافة الى فتح الباب على مصراعية أمام رأس المال العربى والأجنبى للمشاركة فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

ومن الطبيعى أن نجد تجسيدا لهذا التغير فى التوجه الأيديولوجى فى المجال الصناعى ، حيث استكمل خط المرحلة السابقة مع ميل أكثر نحو الصناعات التصديرية ، والعمل على تنشيط مناشط كالسياحة ، والسعى دائما على تأكيد مشاركة رأس المال الخاص ورأس المال الأجنبى (*) .

أيضا تؤكد هذه المرحلة على اعتبار المشروع الخاص كأساس للتنمية الاجتماعية ومن ثم اتباع فلسفة الانفتاح الاقتصادى تحت دعوى (أن الحكومة تاجر سىء ، وصانع أسوأ ، وأن الحكومة ما دخلت فى شىء الا افسدته) . ويترتب على ذلك زيادة القوة التحويلية للقطاع الخاص على حساب القطاع العام (٣٥) وبالمطبع حدث مقابل ذلك تخل تدريجى عن بعض الاهداف الأيديولوجية المتعلقة بالعدالة الاجتماعية . كمحاولة التراجع عن تعيين الخريجين ومجانية التعليم ، ومحاولة بناء الجامعات الأهلية — التى

(*) من الحقائق البارزة فى هذا الصدد أن أمر الرئيس الراحل السادات باندماج الوحدات الناجحة للشركة العامة للبطاريات فى مشروع مشترك مع شركة كلورايد الانجليزية ، ومن ثم حمل اسم الأخيرة . ومقابل استخدام اسم كلورايد أصبح على الجانب المصرى أن يدفع أتاوة من جملة مبيعات المشروع المشترك وقدرت الأتاوة بمليون جنيه قابلة للزيادة ، ونتيجة لذلك قام الجانب الانجليزى برفع أسعار البطارية الى ٦٥ جنيها بدلا من ٢٦ جنيها . (الأهالى ١٩٨٣/١/٥ . الصفحة الثالثة) . ومن الواضح أن فى ذلك خسارة اقتصادية يتمثل فيها تأخذ الشركة الانجليزية ، وخسارة تمس الهوية الوطنية بالقضاء اسم شركة وطنية لتحمل بدلا منه اسم شركة أجنبية تتحكم فى سياسات الأولى ..

تخدم شريحة معينة — وإطلاق يد الإدارة فى مواجهة العمال خاصة إدارة شركات الاستثمار ، كذلك إطلاق الأسعار ، ورفع الدعم تدريجيا عن السلع التى تمس احتياجات الجماهير . بغض النظر عن بعض الممارسات ذات الطابع الاجتماعى — من النخبة الظاهرية — كمد مظلة التأمين أو رفع مستوى المعاشات وتوسيع نطاقها .

بالإضافة الى ذلك تعانى الأيديولوجيا الحاكمة للسياسة الاجتماعية فى العالم الثالث من ظاهرتى التسطيح والتحدد الأيديولوجى ونعنى بظاهرة التسطيح الأيديولوجى ان تقتصر الأيديولوجيا على مجموعة من الشعارات والاعلانات دونما محاولة التجسد الواقعى عن طريق التفاعل الجماهيرى والواقعى معها . هذا بالإضافة الى محدودية وأحادية التوجه الأيديولوجى وأقصم بالمحدودية اقتصر هذا الفهم للتوجه الأيديولوجى على الصفوة الحاكمة ذاتها ، أو شريحة المثقفين ان كنا أكثر تفاؤلا . أذ يكفى أن يكون المثقفون من أبناء البرجوازية القضايا الأيديولوجية . وهم بطبيعتهم طبقة ذات منطلقات نفعية ، وذات قدرة خارقة للنضال أو الدفاع اللفظى عن قضايا السلطة ، لكى تبرر هذه الشريحة مشروعية وجودها ، لكنها — أى الطبقة المثقفة — عاجزة — اذ لزم الأمر — عن التضحية فى سبيل أية قضايا (*) . أما عن الأحادية الأيديولوجية فترجع الى أن التفاعل بين البشر والشعارات أو الاعلانات الأيديولوجية من القمة — السلطة — الى القاع — الأفراد فى المجتمع — دونما محاولة جادة من الأولى لسماع بعض وجهات نظر القاعدة فى منطلقات القمة .

ونتيجة لذلك تظل أيديولوجيات العالم الثالث مسطحة بلا عمق أولا لأنها مستوعبة من الخارج وطائرة على التراث ، بل لم تتح لها الفرصة الملثمة للتفاعل .. وثانيا لأنها تفتقر القنوات الحقيقية للتفاعل من الجماهير ، حتى ان جسد آمالهم فى غيبة وعيهم بذلك . وأكبر مظهر لذلك أن العالم

(*) من الحقائق اللافتة للنظر أن هناك فريقا من المثقفين لعبا دورا تبريريا للتجربة الناصرية أثناء حياة صاحبها ، وهم نفس الفريق الذى كان له السبعة فى رفع شعارات نقد الناصرية ومباركة الساداتية ، ثم هم الذين هتفوا للسادات يوما ، ورفعوا السيوف على تذكاراته بعد وفاته ، ونجد توصيفا دقيقا لدور المثقفين فى الفكر النظرى خاصة النظرية الماركسية .

الثالث لا يشهد نضالات جماهيرية ذات طابع أيديولوجى واضح أو محدد المعالم (*) .

واستنادا الى ما سبق تميز الموقف الأيديولوجى لمجتمعات العالم الثالث باعتباره محكوما بالاعتبارات الأساسية التالية :

١ — أن للبنية الأيديولوجية لهذا العالم مجتمعا ، أو مجتمعاته منفصلة ، موقفا يتميز بعدم التماسك الأيديولوجى ، فأيديولوجته انتقائية محدودة واحادية ، متناقضة تفتقد أدنى قدرة على الاستمرارية ، هذا الى جانب غربة التوجه الأيديولوجى فى معظم مجتمعات العالم الثالث عن طبيعة التراث القائم .

٢ — الموقف من النظام العالمى ، بحيث يتخلق الموقف الأيديولوجى لاي من مجتمعات العالم الثالث بالنظر الى موقع هذا المجتمع على خريطة التفاعلات العالمية ، وأيضا بالنظر الى مدى اقترابه أو ابتعاده عن المحاور أو التكتلات الأساسية ذات التوجهات الأيديولوجية المتباينة .

٣ — طبيعة المشكلات الواقعية التى تواجهها الصفوة الحاكمة ، فحيث تكون المشكلات حادة تمس مشاعر الجماهير بما قد يهدد استقرار الصفوة ، فإننا نجد لها عادة ما تلجأ الى اعلان بعض السياسات التى تحاول ان تشير بها الى ان ثمة توجهات أيديولوجية جماهيرية قائمة .

٤ — طبيعة الانتماء الاجتماعى والطبقى للصفوة الحاكمة ثم طبيعة تحالفاتها التكتيكية والاستراتيجية ، وما هو موقع مصالحها فى هذا الاطار ، ثم طبيعة علاقات الاتصال والانفصال بين الصفوات المتعددة فى اطار المرحلة التاريخية الواحدة ومدى اختلافها أو اتفاقها على توجهات أيديولوجية بعينها .

(**) من الحقائق اللافتة للنظر أنه حينما ستطبت الناصرية بوفاء الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ، وذلك برغم الانجازات الناصرية الواضحة فى اطار الواقع الاجتماعى فى الفترة من ١٩٥٢ — ١٩٧٠ ، انقلب عنها المثقفون ولم يدرك الشارع المصرى أنه افتقد هذه التوجهات الأيديولوجية لأنه لم يستوعب شيئا منذ البداية . واعتقد أنه اذا كانت كارثة عبد الناصر الأولى هى ١٩٦٧ — أيا كانت أسبابها — فإن الكارثة الحقيقية أن تختفى الناصرية من على المسرح ولا تذرف الجماهير دمعها ، اللهم الا حفنة ضئيلة من المثقفين عاجزة عن أن تدعم أملا .

٥ — أنه باعتبار أن معظم الصفوات انحاكمة فى العالم الثالث صفوات عسكرية ، ولكونها نشئت على الطاعة والولاء والنظام فانها لا تسمح عادة بالمشاركة الجماهيرية الفعالة ، ومن ثم نجد لديها قناعة أيديولوجية واضحة بعدم تسييس الجماهير . وهو ما يؤكد انفصال جماهيرى عن مسارات التنمية ، وهو الوضع الذى يفرض على هذه الجماهير سلوكيات الانسحاب واللامبالاة ، ومشاعر عدم الانتماء أيا كانت المؤشرات الدالة على ذلك .

٣ — دور البرجوازية فى تنمية العالم الثالث :

يعتبر فهم البنية الطبقيّة للعالم الثالث مدخلا ملائما لفهم سياساته التنموية . ذلك أن المسألة الطبقيّة والموقف منها تعتبر من الأبعاد الأساسية التى تشكل معالم السياسة الاجتماعية فى العالم الثالث . وأيا كانت طبيعة الهوية الطبقيّة للمجتمعات النامية ، فالمؤكد أن لدينا تقسيمه طبقيّة معتادة ، حيث توجد على السطح قشرة رقيقة لقوم أفتتنوا بحضارة الغرب ، وحاولوا تقليده وقذفوا بأنفسهم فى عصر الاستهلاك الواسع مباشرة ، رغبة فى اختزال الزمن واغتنام الثروات مهما كان الثمن . قلبوا اعتصار شعوبهم لحساب الشركات المتعددة الجنسية لينالوا بعض ما يفتتقرون . فرطوا فى مفاهيم الوطنية والقيم الحضارية وأقدموا على أساليب من القمع لم تعرفها أكثر العصور بربرية . وطبقة ثانية هى الطبقة الدنيا ، وهى تشكل قلب البركان الاجتماعى ، ويعيش فيها بثلاث البشرية ، تعيش على مجرد ما يقيم الأود ، وكثيرا ما لا يجدون اليه سبيلا . فريسة للفاقة والامية وأمراض سوء التغذية وانحطاط ظروف المعيشة (٣٦) .

اذ تتميز الأقطار الفقيرة بتناقضات رأسيّة واسعة ، اذ يستولى أغنى ٥٪ من السكان على نحو ٣٠٪ أو ٤٠٪ من اجمالى الدخل القومى وقد تتجاوز النسبة ذلك كما فى بعض المستعمرات (٣٧) . فمن الخطأ مثلا أن نتصور أن كل الهنود أكثر فقرا من سكان الولايات المتحدة . اذ عادة ما تستولى قمة الهرم الاقتصادى فى مجتمع فقير على دخول تفوق أعلى الدخول فى المجتمعات الصناعية . هذا الى جانب قدراتهم الخارقة على

تطويع القوانين المحلية لصالحهم مع دفع أقل الأعباء الضرائبية (٢٨) (*).

وسواء كانت الطبقة المالكة أو البرجوازية العليا لا يتجاوز عددها نحو ٢٢ أسرة كما هي الحال في الباكستان والتي تتحكم في ٨٠٪ من البنوك ، ٧٠٪ من شركات التأمين (٢٩) . أو سواء كانت هي البرجوازية الرثة التي قادت التنمية في أمريكا اللاتينية لتسلبها استقلالها وتفرض عليها التبعية . هذه الطبقة التي يصل حجمها إلى ٥٪ من السكان وتنال ما يقرب من ٣٣٪ من الدخل القومي ، أما أغنى أغنياء هذه الشريحة — والتي تبلغ نسبتها ١٪ من السكان — فانها تحصل على ١٧٪ من اجمالي الدخل القومي (٤٠) كما هي الحال في البرازيل . وسواء كانوا الفئة التي يصل حجمها إلى نحو ١٥٪ والذين يتجاوز دخلهم الشهري ١٠٠ جنية في مصر ، في مقابل ٣٥٪ يعيشون على دخل شهري بين ٢٥ — ١٠٠ جنية أو ٥٠٪ يعيشون على دخل شهري أقل من ٢٥ (٤١) فان هذه الطبقة تتجانس في مختلف مجتمعات العالم الثالث من حيث اصولها الاجتماعية وسلوكياتها التنموية .

وفيمما يتعلق بالاصول الاجتماعية لهذه الطبقة ، نجد أن أغلب أعضائها ينحدرون من أصلاب كبار ومتوسطى التجار ، وأعيان الأرياف ، وهم يتميزون عن آبائهم وأسلافهم بما حصلوه من تعليم مدني حديث ومن مهن عصرية مارسوها ، فضلا عما تميزون به من نظرات عصرية للأمور (٤٢) . ويمكن القول بأن هذه الطبقة قد لعبت دوراً مزدوجاً خلال عقود التنمية التي مر بها العالم الثالث . فخلال مرحلة ما قبل الاستقلال ، شكلت هذه الطبقة الرصيد الاقتصادي والنضالي لمجتمعات العالم الثالث . حيث تشبعت هذه الطبقة باتجاهات قومية ووطنية وتقدمية ، لقد كانت ساخطة على السيطرة الأجنبية على أقدار بلادها ، وناقدة للنخبة التقليدية الحاكمة في وطنها (المثلة

(*) في كثير من الدول النامية قد يتطابق مع هذا التقسيم الطبقي مجموعة من التباينات الجغرافية الأخرى . ففي البرازيل مثلاً يصل متوسط الدخل في ولاية جوائابارا Guanabara التي تضم ريو دي جانيرو Rio de Janeiro عشرة أضعاف متوسط الدخل في ولايات شمال شرق البرازيل . وفي بيرو يصل متوسط دخل المناطق النائية أقل من ١/٤ من متوسط الدخل الفردي في الاقليم الساحلي ، ومن ناحية أخرى ، فان متوسط دخول المناطق تختلف عن بعضها في مدى ١٠٪ فقط حوالى المتوسط القومى للمجتمع البريطانى ككل .

فى الطبقة العليا القديمة) اما لأنها سلمت قيادة البلاد للمحتل الأجنبى ، أو أنها فشلت فى مقاومته ، أو تحالفت وآياه . وبالقدر نفسه شرعت هذه الطبقة الوسطى الجديدة فى تبنى وطرح أفكار جديدة أيضا ، عن الليبرالية والإصلاح الاجتماعى والديموقراطية . لقد كانت هذه الطبقة ، هى التى تشكلت منها الأحزاب السياسية القومية والوطنية التى قادت بدورها النضال ضد الاستعمار الغربى كما أنها أثارت الهمم للإصلاح الاجتماعى طوال الجزء الأول من القرن العشرين (٤٢) ويمكن القول بأن هذا التوجه النضالى — على كافة الأصعدة — جسد نفسه فى الانقلابات العسكرية التى قامت بها بعضها عند مستوى الانقلاب العسكرى فى حين اتخذ البعض الآخر شكل النخب العسكرية التى تنتمى الى هذه الطبقات أساسا (٤٣) والتى تجمدت القدرات الاجتماعية ذات التوجهات الأيديولوجية المحددة .

وفى أعقاب الاستقلال يمكن القول بأن هذه الطبقة تتبنى سياسات اجتماعية تنموية تخدم مصالحها الخاصة أساسا . فتتحالفاتها الاجتماعية تتم حسب مؤشرات مصالحها أساسا ، فهى تارة تتحالف مع العمال والفلاحين اذا كانت ثمة ضرورة تقتضى مواجهة عدو مشترك ، سواء تمثل هذا العدو فى فلول الطبقة الإقطاعية العليا أو فى مواجهة الامبريالية المعبرة عن رغبة

(٤٤) لا يمكن التمييز الواضح بين الطبقة الوسطى فى هذه المرحلة والطبقة العليا — على الأقل فى مصر — فيها يتعلق بتوجهاتها الأيديولوجية ، فمعظم أفراد هذه الطبقة هم أبناء كبار الاقطاع والأعيان ورجال الصناعة ، والمتحالفون معهم ، ومن ثم نتصور نضال الطبقة الوسطى ضد الطبقة العليا على أنه نضال للحصول على ذات المكاسب التى يحصل عليها رفاق آخرون . ويشهد التاريخ المصرى على أن الطبقة المتوسطة — وإن ساعدت فى الحصول على حل المسألة الوطنية المتمثلة فى الاستقلال السياسى فإنها ناضلت ضد المسألة الاجتماعية ومضمونها المتعلق بالعدل الاجتماعى . وهى الطبقة التى انسحبت من تحمل عبء التنمية الاقتصادية خاصة فى المرحلة الناصرية التى تصدت لقضايا العدل الاجتماعى . هذا الى جانب أن هذه الطبقة حاولت الحصول على أكبر قدر من المكاسب ، ويكفى أن نعرف أن هذه الطبقة — الجناح الزراعى والصناعى — قد تضخمت صلاحية ملكياتها على حساب الطبقات العليا أو الدنيا . أنظر فى ذلك دراسة لنا عن سياسة التنمية الاجتماعية فى المرحلة الناصرية . ضمن أعمال ندوة (فاهيم التنمية الاجتماعية فى مصر) تحليل لايدولوجيات وتقييم للممارسات (المنعقدة فى ١٧ ، ١٨ ديسمبر ١٩٨٠ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية .

البرجوازية العالمية الى العودة . ولا مانع فى هذه المرحلة أن ترفع شعارات السلام الاجتماعى والتحالف بين الطبقات — وهى شعارات تكتيكية — ولا مانع أيضا أن تسلم ببعض المكاسب للشرائح الدنيا ، لخلق مصالح لها فى هذا التحالف . غير أنه إذا انتهى هذا الظرف التكتيكي ، فانها عادة ما تقضى تحالفها لكى تتم تحالفات جديدة مع الطبقات العليا أو فلولها القديمة ، يؤكد ذلك التحالفات التى أقامتها البرجوازية المصرية فى الفترة من ١٩٦١ — ١٩٧٠ ، والتى أقامتها فى الفترة من ١٩٧١ — ١٩٨١ .

ويؤكد البحث فى التكوين البنائى لهذه الطبقة فى مصر على أنها تضم خليطا كبيرا من كبار الملاك (٥٠ فداناً فأكثر) الذين تزايد عددهم من ٦٠٠٠ الى ٢١٠٠٠ مالك فى الفترة من ١٩٥٢ — ١٩٦٥ والذين ازدادت ملكيتهم من ٤٣٠٠٠ الى ٨١٥٠٠٠ فدان (٤٤) (٥) وهم أيضا تجار الجملة الذين بلغ عددهم ٢١٠ شخصا يتصرفون فى حوالى ٦٠٠ مليون جنيه ويحققون ربحا سنويا قدره ٣٠ مليون جنيه حتى عام ١٩٦٧ . وهم المقاولون الذين انجزوا مقاولات بلغت قدرها ٢٤٣ مليون كانت موضوعة تحت تصرف وزير التعمير فى ١٩٧٥ (٤٥) .

(*) يخضع الريف المصرى الآن لمجموعة من التفاعلات التى تساعد على تضخم حجم هذه الشريحة وخاصة فى علاقتها بالهجرة الى البلاد العربية . اذ نجد أن هناك شريحتين اجتماعيتين تنتمى اليها العمالة الزراعية المهاجرة . فالعمال الزراعيون الذين ينتمون الى الشرائح الدنيا عادة ما يوظفون بمدخراتهم فى سلوكيات استهلاكية وذلك لعاملين : أحدهما سيكولوجى ، وهو التمويض عن الحرمان التاريخى الذى عانت منه هذه الشريحة ، يتضح ذلك من شراء الأدوات والأجهزة الحديثة أو بناء المنازل الحديثة فى القرى على غرار منازل كبار الملاك ، أما العامل الثانى فيتمثل فى قلة مجالات الاستثمار أمام الرأسماليات الصغيرة التى تشكلت لدى هؤلاء العمال . على العكس من ذلك انعائلات الكبيرة من الريف (من حيث النمو) وهى الشريحة الثانية التى تمتلك المساحة الزراعية الملائمة للزراعة ، وانتمى لديها وفرة عديدة من الأفراد بحيث يعمل بعضهم فى الأرض ، بينما يهاجر البعض الآخر الى البلاد العربية للعمل على أن يشتروا بمدخراتهم أدوات إنتاج حديثة (جرارات ، موتورات الري ، والمكينات الأخرى) أو تضاف هذه المدخرات الى مدخرات محلية قائمة لتوسيع رقعة الأرض الزراعية ، ومن ثم فمأسال الناتج عن العمل فى إطار البلاد العربية يوجه فى إطار هذه الشريحة توجها انتاجيا .

بالإضافة الى ذلك تدخل فى هذه الشريحة الفئات البيروقراطية من قيادات القطاع العام . فهى بحكم موقعها فى السلطة تحصل على مرتبات مالية وبدلات ومكافآت ، ودخول غير رسمية وعمولات وهدايا ورشاو ، بحيث يتحول ذلك فى النهاية الى رأس مال بيروقراطى مصدره الأساسى الوظيفة ، يتحول بعد فترة الى رأس مال تجارى أو ربوى صناعى ، وقد أضاف الانفتاح فرصا جديدة لهذه الفئات عندما فتحت أمامها أبواب التوكيلات التجارية لرأس المال الأجنبى وكافة مجالات التصدير والاستيراد والتوسع فى المقاولات وادخال الرأسمالية المحلية والأجنبية فى رأسمال وإدارة شركاته (٤٦) ثم الرأسمالية التجارية التى تعاملت بنحو ٧٣٪ من حجم التعاملات فى تجارة السلع الاستهلاكية والتى بلغت نحو ٢٠٠٠ مليون جنيه ، بحيث كان نصيبهم فى تجارة السلع الغذائية اكبر ، اذ وصل فى تجارة الجملة الى نحو ٨٥٪ والتجزئة نحو ٩٧ر٥٪ أما فى تجارة المنسوجات فنجدهم يسيطرون على نحو ٩٣٪ من قيمة دورتها السنوية (٤٧) مما يؤهل لها وضعها احتكاريًا .

وما يهمنى فى هذا المجال هى طبيعة السلوكيات التنموية التى تتبعها البرجوازية باعتبارها أن صفوتها فى أغلب البلاد النامية هى التى تتولى اصدار القرار التنموى . فمن حيث القيم التى تحكم هذه الشريحة نجد أنها تنشر فى المجتمع مثلاً علياً لجمع المال بكل وسيلة . هذا بالإضافة الى حمى الاستهلاك فهى طبقة تقاوم التقشف والفضيلة واعلاء قيمة العمل وأداء الواجب (٤٨) ثم هى تحاول التشبه دائماً بالطبقات الغربية الثرية ، حيث نجد لديها نزعة استهلاكية ، تسرف فى أطارها وتشجيع البذخ فى المجتمع ككل ، تساعد فى تبديد الموارد ، وفى رفع معدلات التضخم ، متجاهلة أن التقشف كان سمة المجتمعات الرأسمالية فى مراحل التنمية الأولى بما فى ذلك الرأسماليين أنفسهم — كما سبق أن أوضحنا — وفى حين أن أغنياء العالم الثالث يفوقون أغنياء الدول الرأسمالية الحاليين فى الانفاق البذخى وفى تبديد الموارد ، فهم — فى تبديدهم هذا — ينقلون جزءاً أساسياً من الفائض الاقتصادى المخلّى الى الخارج لاستيراد السلع والخدمات الاستهلاكية . وفى حين كان استهلاك الطبقة الرأسمالية (الغربية) فى القرن الماضى يعتمد على تنمية الانتاج المخلّى (٤٩) هذا الى جانب تبنى هذه الشرائح لكثير من القيم المتحرفة .

فبيروقراطية الدولة ، وهى جزء من هذه الشريحة ، تدرك بحس طبيعى
مرهف أهميتها الخاصة بالنسبة للقطاع الخاص ، فتوقعهم يمكن أن يفتح
الأيواب أمام القطاع الخاص ، ويمكن أن يفضل واحد منهم على الآخر لا بسبب
الكفاءة ولكن بسبب العمولة الأكبر ، وهى التى يحملها القطاع الخاص
لقطاع الدولة عند تقديره للعائد عليه من أية عملية . ومن ثم تتفشى الرشوة
والاختلاس والسرقة والنهب والسلب بصورة لم يسبق لها مثيل ، كان
يحاول أن ينال شيئاً مما تحت يديه ، فمال الدولة سائب بلا رقيب أو
حسيب . ومن ثم فقد أصبح لصوص قطاع الدولة أشد هولاً من قطاع
الطرق (٥٠) . ومن الواضح أن لهم سلوكهم السياسى المتميز والضاغط على
السلطة الحاكمة ، فاما أن تنصاع هذه السلطة لمصالح واحتكارات هذه
المشروعات واما الاطاحة بها وتغييرها بلا أدنى معاناه . مثال على ذلك من
الباكستان حينما حاول الرئيس أيوب خان وضع برنامج طوارئ لاصلاح
بعض جوانب الخلل الاقتصادى والاجتماعى فى النظام ، حيث أطيح به من
السلطة بعد بضعة شهور قبل أن يتمكن من تنفيذ أى تغير من هذه
التغيرات التى كانت الحاجة تدعو إليها ، وكان من الدروس المريرة التى
لا بد أن يكون قد تعلمها ، وتعنى أن تحالفات المجموعات الثرية صاحبة
الامتيازات... كانت غير مستعدة على الإطلاق لأن تدعه يشذب امتيازاتها (٥١) .
مثال آخر من البرازيل حينما حاول الرئيس خانيو كوادروس ونائبه
خواد حولار — وهما من ذوى الميول اليسارية التقدمية — أن يقوموا ببعض
الاصلاحات فى البنية الاجتماعية التى قد تمس مصالح بعض شرائح
البرجوازية العليا والتابعة (٥٢) حيث أطيح به بواسطة انقلاب ١٩٦٤ بعد
أن احتلت السلطة حكومة عسكرية برئاسة كاستلو برانكو ، الذى عمل وزير
اقتصاده — دكتور روبرتو كاميدس — على تنفيذ كل ما تطلبه جماعات
المصلحة أو هيئات الاستنزاف الدولى كالبנק الدولى ومؤسسة (A.I.D.)
ولقد بلغ مدى خضوعه لها حتى اطلقت عليه أنه (ملكى أكثر من الملك) (٥٣) .
ولا ننسى ما حدث فى مصر حينما حاولت الحكومة فى ١٩٧٥ تنظيم عملية
الاستيراد بالنسبة لسلع شارع الشواري . اذ تكلل التجار حينما أحسوا
بمساس لمصالحهم ، ليكسبوا انتصار على السياسة الحكومية فى ساحة
القضاء تارة ، بل وصل الأمر أنهم قتلوا فى الشارع أحد وكلاء الوزارات
وهو وكيل وزارة المسالية تارة أخرى .

أما عن السلوك الاقتصادي لهذه الفئة فنجد أنها دائماً ما تميل ناحية الاستثمار في السلع التصديرية دون السلع الاستهلاكية التي قد تشبع حاجات الجماهير . ففي أمريكا اللاتينية تصرخ البرجوازية الوليدة بأعلى صوتهما تحاول الضغط على شريكها الرئيسى فى استغلال الشعب كي تحصل منه على معاملة أفضل فى توزيع أرباح الاستثمارات . مؤكدة أنه إذا كان هناك اعتقاد فى أن قارتنا تتلقى مساعدة مالية ، فإن بوسعنا أن نؤكد أن أمريكا اللاتينية تساهم فى تمويل تنمية الولايات المتحدة وبعض الدول الصناعية الأخرى . وما تعنيه الاستثمارات الخاصة لأمريكا اللاتينية أن المبالغ التى نسحب منها أكبر بعدة مرات من المبالغ المستثمرة فيها . فكلما ازداد رأسمالنا ضموراً وفقراً ، ازدادت أرباح رأس المال المستثمر بصورة هائلة . . . وما يسمى بالمساعدة ، وكل الشروط المتعلقة بذلك والتى نعرفها تؤمن سوقاً وتنمية أساسية بالنسبة للبلدان المتطورة ، ولكنها لا تنجح فى تعويض المبالغ التى خرجت من أمريكا اللاتينية لدفع الدين الأجنبى ، أو بسبب الأرباح التى تولدها الاستثمارات الخاصة المباشرة ، وهى الحالة التى عبر عنها جابرييل فالدس وزير خارجية شيلى لريتشارد نيكسون رئيس الولايات المتحدة فى قاعة البيت الأبيض بتاريخ ١٢ حزيران ١٩٦٩ (٥٤) .

وإذا أردنا تحديد حجم الأموال التى تسلبها البرجوازية العالمية من خلال البرجوازية المحلية لا تضح لنا حسب تقدير وزارة تجارة الولايات المتحدة الأمريكية أن حركة رؤوس الأموال بين ١٩٥٠ - ١٩٦٥ هى ٣٨ مليار من الولايات المتحدة الى أمريكا اللاتينية فى مقابل ١١٣ مليار دولار من أمريكا اللاتينية الى الولايات المتحدة . وهذا يعنى حركة رأسمالى صاف بقدر ٧٥ مليار استنزفت من أمريكا اللاتينية الفقيرة الى الولايات المتحدة كما أشار تقرير الوزير فالدس (٥٥) .

وتصبح الصورة أكثر قتامة إذا نظرنا الى أرقام عام ١٩٧١ ، حيث بلغت الاستثمارات الجديدة التى أجرتها الدول الرأسمالية الستة عشر فى العالم الثالث C.A.D. نحو ٢٨٩٠ مليون دولار ، وأجمالى أسهم شركات محلية نحو ١٥١٠ مليون دولار . أما اجمالى ما تم تحويله من العالم الثالث الى العالم الرأسمالى من أرباح فقد بلغ فى نفس العام نحو ٢٨٨٠ مليون

دولار (٥٦) بحيث سلبت هذه الأموال من خلال البرجوازية المحلية التي تحاول دعوة البرجوازية العالمية للاستثمار ومشاركتها في الأرباح ، وهو ما جعل فرانك يصفها بأنها برجوازية تعمق التخلف بدلا من دفعها للتنمية . وعلى هذا النحو يفتح الاستثمار الأجنبي والشركات متعددة الجنسية الباب أحيانا أمام كبار الرأسماليين المحليين ليصبحوا شركاء أقزاما في نشاطات الشركات الأم أو بعض فروعها بالخارج . وهكذا تندمج الفئات العليا من البرجوازية المحلية في الرأسمالية العالمية وتفصل عن الاقتصاد القومي ، وهو ما يسميه سونكلل (الاندماج الرأسمالي عبر الجنسيات وأنقسام الاقتصاد القومي) (٥٧) .

ذلك يعني أن الطبقة الوسطى أو البرجوازية التي ناضلت سابقا من أجل الاستقلال ، بدأت أثناء العقد التنموي الأول والثاني تحاول الحصول على ثمن النضال ، بل أننا نجدها لاقتادها التوجه الأيديولوجي المجتمعي الشامل ، وسعيها الأتاني ضيق الأفق تسير في سعيها الحثيث وراء مصالحها الخاصة ، حتى تجد نفسها على تحالف عضوى مع البرجوازية العالمية لاستغلال مجتمعاتها ، وفي العلاقة العضوية يعطى كل منهما الآخر ويدعنه . فمما لا شك فيه أن البرجوازية العالمية تحاول قدر الامكان دعم حليفاتها المحلية وغرض سيطرتها على اقتصاديات المجتمع المحلى ، فمثلا في مصر عقدت المجموعة الاستشارية لمصر والتي تتكون من الدول والمنظمات الإقليمية المعنية

بتمويل التنمية وتقديم المساعدات لمصر ، حيث عقد اجتماعها الاول في مايو ١٩٧٧ والثاني في يونيو ١٩٧٨ وكان آخر هذه الاجتماعات في يناير ١٩٨١ بأسوان (٥٨) حيث أشارت وفود المجموعة الاستشارية الى (أنه لابد من تقديم ايضاح كامل لدور القطاع الخاص والتوصية بالآلا يسمح للقطاع العام بالتدخل الكبير في تحديد هذا الدور) . . . حيث امتد ذلك الى القول بتعديل القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ (بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧) بما يعطى حافزا أكبر للقطاع الخاص (٥٩) . ولتأكيد ذلك أكد الجانب المصرى في هذا الصدد على اهتمامه بدعم البرجوازية بقوله : (ان هناك خطوات تتخذ . . . ولو أنها تتم في حذر حتى يمكن الوصول الى اقتصاد مستقر دون أن يكون لذلك آثار اجتماعية غير مستحبة) ، (وأن هناك التزاما كاملا بتنفيذ الاتفاق الذي تم مع صندوق النقد . . .) (٦٠) . وتمثل ذلك في أمر هو تقليص دور

الدولة فى الحياة الاقتصادية (٦١) * وهو ما يعنى أيضا — كما طلبت المجموعة بذلك صراحة — زيادة الدور الذى يلعبه القطاع الخاص وكسر احتكار القطاع العام والحد من التدخل فى الأسعار والأجور . بعبارة أخرى ان المطلوب من وجهة نظر الدائنين — وكلاء البرجوازية العالمية — لصر هو زيادة درجة الاعتماد على قوى السوق (٦٢) .

وفى مقابل دعم البرجوازية العالمية للبرجوازية المحلية ، فإننا نجد أن هذه الأخيرة تدفع المقابل فى شكل سلوكيات كثيرة أقل ما فيها أنها سلوكيات تؤخر تنمية مجتمعاتها . فهى تظل رقبيا داخليا للتوجه الأيديولوجى للصفوة الحاكمة ، تتسحب من عملية التنمية إذا هى قد اتخذت خطأ اشتراكيا يفجر المسألة الاجتماعية ، وعلينا أن نتذكر موقف البرجوازية المصرية فى المرحلة الناصرية بعد التوجه الاشتراكى حتى تسنح الفرصة لها لى تقود انقلابا يحافظ على مصالحها ويدعم التحالف والبرجوازية العالمية ، والأمثلة كثيرة على ذلك ، فى شيلى الليندى ، وسوريا الكوزيرى ، وغانا نكروما .

أو أن هذه البرجوازية قد تدفع بأبنائها للهروب من مجتمعاتهم للعمل لحساب البرجوازية العالمية ، وهى الظاهرة المعروفة لهجرة العقول . حيث ظهرت سوق عالمية للمهن العلمية والهندسية وفى المقابل عدلت مجتمعات البرجوازية العالمية تشريعاتها لى تسمح لهؤلاء المتخصصون من البلاد النامية للانضمام إليها ، ولعل سبب ذلك أن هؤلاء البرجوازيين المهاجرين نشأوا فى نظم تعليمية برجوازية تخلق لديهم قدرة على التعامل وقضايا المجتمعات المتقدمة (٦٣) ولذلك نتيجة تتمثل فى أن تسرب العمالة المؤهلة وبقاء العمالة غير الماهرة يعنى ، قطف ثمار ناضجة انفقت عليها كثيرا مجتمعاتها المختلفة ، والابقاء على قوى بشرية عالية على التنمية وغير قادرة على دفعها .

هذا الى أن جانبنا أساسيا من السلوك الاقتصادى للبرجوازية الرثة أنها تتوجه الى الخارج لمشاركة البرجوازية العالمية فى استغلال محليتها ، وهى تحاول ذلك من خلال نشاط أساسى ترضى به البرجوازية العالمية ، وهو انشباط الصناعى ، هذا الى جانب أن هذا النشاط ليس موجها الى السوق المحلية ، ولكنه يتجه أساسا نحو السوق العالمية . فهى تشارك فى الصناعات الاستخراجية ، وهى تشارك فى صناعات احتلال النواردات ،

هَذَا بالإضافة الى الدخول فى صناعات تصديرية تشترك فيها الرأسمالية العالمية التى تحاول الاستفادة من المدخرات المحلية ، ومن توفر اليد العاملة الرخيصة . البرهنة على ذلك أن هناك فى أمريكا اللاتينية عددا كبيرا من مصانع السيارات ، فالى جانب الأرجنتين والبرازيل — الذين لديهم صناعات للسيارات بالمعنى الصحيح — هناك أربعة بلدان أيضا (كولمبيا ، المكسيك ، شيلي ، فنزويلا) تدير مصانع لتجميع اسيارات وفى طريقها الى الاندفاع لصنعها ، حيث يوجد بها ٤٠ مصنعا . وبرغم أن السوق المحلية لا تحتل أكثر من ٣٠.٩٠٠ عربة سياحية ، فان كل من هذه المصانع الأوروبية يقدم للسوق من ٢٥.٠٠٠ سيارة الى ٥٠.٠٠٠ وحدة سنويا (٦٤) . ذلك يعنى استفادة الرأسمالية العالمية من السوق المحلية ، من حيث التوزيع الضئيل نسبيا ، ومن رخص الأيدي العاملة ، وأيضا الاستفادة من المدخرات المحلية . هذا الى جانب تأسيس التبعية التكنولوجية للمجتمع النامى . فالتعديلات التكنولوجية (موديلات السيارات مثلا) تأتى من المجتمعات الأوربية . وهو ما يعنى قتل أية محاولات لتطوير نموى فعال . وان كان ذلك لا يعنى من القاء بعض الفتات للبرجوازية المحلية حتى تساهم فى عملية الاستنزاف لمحليتها .

يبقى بعد ذلك طبيعة السلوك الاجتماعى نحو الطبقات الفقيرة أو الشرائح غير البرجوازية ، أو ما يمكن أن نسميه ببدأ العدالة الاجتماعية . ولتوضيح ذلك نجد أن ثمة فوارق تفصل بين هذه الطبقة والشرائح الخارجة عن نطاقها . فإذا أخذنا أمريكا اللاتينية مثلا على ذلك فسوف نجد تزايدا فى القوة الاقتصادية لهذه الطبقة ، فى مقابل الافتقار المتتابع للشرائح الطبقة غيرها . فمن فقر الجماهير المتزايدة فقرا تأتى الحصة النسبية المتنامية فى دخل الطبقات المتوسطة . ويظهر عدم التساوى أيضا فى توزيع الدخول الى حد كبير فى البرازيل ، التى تضم ثلث سكان أمريكا اللاتينية تقريبا . ويعتبر الفارق فى البرازيل أكبر بكثير من الفارق فى المكسيك التى أحدثت الثورة فيها توزيعا للدخول أكثر عدلا الى حد ما . ومن عام ١٩٥٥ الى ١٩٦٥ ، ازدادت القوة الانتاجية للعامل بنسبة ٥٢٪ سنويا ، على حين لم تتعرض الأجور الى الارتفاع بما يعادل ١٣٪ سنويا . وزاد دخل أصحاب الأعمال الكبيرة بصورة أكبر نسبيا ، على حين خسر أصحاب الأجور

بالمقارنة مع هذه الزيادة ، ونقص دخل عدد متزايد من العمال الذين أسىء استخدامهم أو العاطلين الذين لا يملكون أجورا (١٥) .

ذلك يعنى أن هذه الطبقة تتميز بحالة من الانانية المفرطة التى تجد تعبيرا لها فى الحياة المترفة التى تعيشها على حساب الجماهير التى تعاني الحرمان . وعلى سبيل المثال فمنذ عام ١٩٥٨ وحتى ١٩٦٨ استوردت باكستان بنحو ٣٠٠ مليون دولار سيارات خاصة ، على حين لم يكن باستطاعتها أن توفر مبلغ عشرين مليون دولار للاتوبيسات العامة . وفى الفترة نفسها لا يمكن وصف ٨٠٪ أو ٩٠٪ من التشييد للسكان الخاص بأقل من كونه اسكنا (فائرا) . وبرغم الارتفاع الظاهري لمعدلات الدخل القومى يعقب التفاوت بين دخل الفرد فى باكستان الشرقية عنه فى باكستان الغربية ، وانخفضت كذلك أجور عمال الصناعة المتمركزين فى بعض المناطق الحضرية الى الثلثين ، وكان واضحا أن أغلبية السكان لم تمسها من الناحية الفعلية قوى التغير الاقتصادى . ذلك يعنى أن التنمية الاقتصادية انحرفت عن مسارها لصالح أقلية متميزة (١٦) .

والحقيقة التى تتبناها الطبقة البرجوازية فى هذا الصدد أن الزيادة فى دخول هذه الطبقات أمر مرغوب فيه من أجل التنمية ، وهى ضرورية بالنسبة للتصنيع ، وأى حديث عن العدالة الاجتماعية عند المستوى الضعيف للدخل لا يعنى الا توزيعا للفقر ، وان أرضى ذلك نزعة رومانسية نحو العدالة ، تضر بالاقتصاد القومى أبغض الضرر وتسبب الى الفراء أنفسهم ، لأنها تعجز المجتمع عن الادخار والاستثمار وركود الناتج القومى الإجمالى . ولما كان عدد السكان فى تزايد مستمر (وبمعدلات عالية) ، فان مستوى معيشة المواطنين سيتدهور باستمرار اذا استجاب الحكام لمثل هذه الدعوة وتجاهلوا حقائق الاقتصاد وقوانينه . ومن ناحية أخرى فان هذا النمط من التنمية وبصفة خاصة التصنيع القائم على إنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة ، تتشكل سوقه الداخلية من ذوى الدخل المرتفعة . ولذلك فان أى إجراء يهدف لاعادة توزيع الدخل القومى يضيق السوق المحلية نتيجة للاقتطاع من الدخل العالية . وضيق السوق المحلية يضعف مركز الصناعة المحلية فى المنافسة الخارجية ، ويضرب جهود التصنيع وهى ما زالت فى مراحلها الأولى . وأخيرا فان الخير الذى يولده هذا النمط من التنمية فى شكل دخول

مرتفعة سيتساقط رذاذا على بقية أفراد المجتمع حتى يعمهم بالتدريج وبعد سنوات (٦٧) . غير أن وقائع التنمية التى طبقت هذه السياسة بنجاح لم تكشف عن أى اتجاه نحو تقليل التفاوت فى الدخل . بل إن ما حدث هو العكس تماما . فقد ازدادت الفروق بين الطبقات بشكل واضح . . . ولا يقتصر الأمر على ضالة الدخل النقدية لغالبية السكان ، بل فاقم الوضع قصور الخدمات الاجتماعية التى تقدم لهم ، وبصفة خاصة فى مجالات التعليم والصحة . فالامية فى البرازيل تلقى ظلها على نحو ٣٠٪ من السكان فى حين أن وفيات الأطفال تبلغ ٩٤ فى الألف (١٨) .

وفى مصر ارتفع عدد السكان الذين يقومون تحت خط الفقر من ٦٣ مليون نسمة عام ١٩٥٩ الى ٩ مليون عام ١٩٧٥ ، بنسبة ٤٤٪ من أسر السياق الريفى . وكان توزيع نفقات الاستهلاك بين الأسر الريفية فى ١٩٧٥ ينم عن عدم المساواة بدرجة كبيرة عنه فى الخمسينات . إذ نجد أن ١٠٪ من الأسر الريفية (فى القمة) أصبحت تستهلك وحدها ثلث الاستهلاك . كذلك أوضحت احصاءات ١٩٧٢ المتعلقة بالزراعة أن هناك نسبة ٤٠٪ من أسر المجتمع الريفى معدمة ، ليست لديها أية حيازة سواء بالملك أو الإيجار .

أما فيما يتعلق بالاسكان فنجد أن اسكان فقراء الفلاحين ، كما هو على طبيعته منذ آلاف السنين . إذ نجد نحو ٨٨٪ من المساكن مبنية بالطوب اللبن ، و ١٢٪ من الطوب الأحمر ، وأن ٨٨٫٣٪ مسقوفة بفلق وسعف النخيل وسيقان الأزهر ، ١١٫٧٪ مسقوف بالخرسانة المسلحة أو العروق الخشبية . هذا الى جانب نقص المرافق الأساسية . وأن نصف سكان مصر محرومون من الكهرباء ، و ٤٠٪ من سكان الوجه البحرى ، ٥٠٪ من سكان الوجه القبلى محرومون من المياه النقية حسب احصائيات ١٩٧٦ (١٩) . هذا برغم أن تجربة التنمية المصرية فى الفترة بين ١٩٥٢ — ١٩٧٠ ركزت على الصناعة والزراعة والكهرباء ، أى التوسع فى القاعدة الانتاجية للاقتصاد القومى . . . وأنها أقرت مجانية التعليم وحاولت التوسع فى الخدمات الصحية . وأحرزت فى المجالين نتائج لا يستهان بها (٧٠) .

وقبل أن نترك البعد الطبقي للسياسة الاجتماعية نجد أن فاعلية هذا البعد — الذى ذكرناه — قد خلق مجموعة من المشكلات الأساسية منها

مثلا ازدواجية الاقتصاد ، حيث قطاع اقتصادى متقدم يسود الحضر ، ويرتبط الى حد كبير بالتكنولوجيا العالمية ، فى مقابل قطاع اقتصادى آخر كالزراعة البدائية فى وسائلها التكنولوجية ، هذا بالإضافة الى أن وجودها المختلف يعتبر قيذا على نمو القطاع الصناعى . كما أسهمت هذه السياسة أيضا فى توسيع الفجوة بين الحضر الذى يتوجه بالأساس نحو الخارج ، وريف الزراعة الذى يخاف الاستثمار التوغل فى مجاهله ، باعتبار أنه يفتقد الخدمات الأساسية ، وهو ما دفع الى تدنى الدخول الريفية ، ومن ثم انتشار حالة عامة من الفقر ، ومن ثم الهجرة الى المدينة لتخلق ما يمكن أن نسميه بالأكواخ او مدن الصفيح حول العواصم الأساسية كبرازيليا ، والقاهرة وسان باولو .

هذه السياسة تدفع أيضا الى تهميش الجماهير ، سواء من حيث نصيبها من اندخل القومى ، ومن ثم فهى تعيش عند حد الكفاف أو دونه . وبرغم ذلك فهى تحبل أعباء تأسيس التنمية التى لا تستفيد من نتائجها ، تعيش فى المجتمع غير أنه مكتوب عليها أن لا تشارك فى صنع أقداره ، هى الأغلبية لكنها ترى نفسها محرومة ، فى حين تستحوذ الأقلية على كل شئ ، والنتيجة ارتفاع فى مخزون التوتر ، وإذا تراوج مع الوعى فثمة احتمال لانفجار البركان الاجتماعى ..

أما على مستوى المجتمع فان هذه السياسة عادة ما تسلم الى تخليق عجز دائم فى ميزان المدفوعات بلغ فى البرازيل فى عام ١٩٨٤ نحو ٢٧٢٠ مليون دولار أى أنه كاد يستوعب كل قيمة الصادرات السلعية البالغة ٧٨٤٦ مليون دولار (٧١) .

هذا بخلاف ظواهر عديدة كتشويه الذاتية الحضارية وتغريب الجماهير ، وفرض حالة من التبعية الثقافية ، واللامبالاه أو عدم الانتماء .

٤ - التنمية القومية فى إطار النظام العالمى :

ينصب الاهتمام فى هذه الفقرة على علاقة التنمية المحلية أو التنميات القومية بالنظام العالمى ، الذى تأكدت وطأته على تنمية العالم الثالث من

منطلقات كثيرة . وفى هذا الصدد نذكر أنه إذا كان من الطبيعى أن نسمع عن حوار الشمال مع الجنوب ، فإننا نرى أيضا أنه من المنطقى ألا يسفر هذا الحوار عن نتائج ذات قيمة . فبرغم النيات الحسنة التى عبرت عنها شعارات العالم المتقدم (**) لمساعدة العالم المتخلف على تجاوز تخلفه ، تشير الحقيقة الى موقف عالمى ينضج بالأسى ، حيث العالم الثالث فريسة لنفسه ، أو بالأصح لبرجوازيته حسبها أوضحنا فى صفحات سابقة ، وهو من ناحية أخرى فريسة نظام عالمى يفصل عن انانية معادلة التخلف بالتقدم ، وهو ما يعنى أن تخلف المتخلفين هو المدخل الى ترف المتقدمين (***) .

ذلك يطرح الشك فى حقيقة ادعاء العالم المتقدم مساعدة العالم الثالث . فبرغم المساعدة ، والاعانات الانسانية الصادرة عن ضمير برجوازي

(*) أعان الرئيس ترومان فى ٢٠ يناير ١٩٤٩ (أن علينا أن نبدأ برنامجا شاملا حتى نجعل فوائد تقدمنا العلمى والصناعى متيسرة لتحسين نمو المناطق المختلفة) (٧٢) وهو التأكيد الذى جسده قول وزير الخارجية الأمريكية الأسبق هنرى كيسنجر بعد حوالى ثلاثين عاما قائلا (ان لدينا أساسا نبئى فوته يبعث على الفخر ... فقد كانت مساندتنا الاقتصادية عوناً لحلفائنا على استعادة قوتهم ، كما أسهمنا فى إقامة نظام عالمى للنقد والتجارة دعم الرخاء ونشره على نطاق العالم ... وبعد انقضاء ثلاثين عاما على تأسيس الأمم المتحدة ، نجد أنها حققت انجازات جوهرية ، تزخر بمستقبل عظيم) (٧٣) .

(**) هذه الحقيقة تؤكدتها تيريزا هايز فى باب وصفها لمساعدة الدول الغنية للدول الفقيرة ، حيث ذهبت قائلة : (لم تكن المساعدة نقلا غير مشروط للموارد المالية . إذ عادة ما تهدف شروط المساعدة مباشرة وبوضوح الى خدمة الحكومات المانحة لها) (٧٤) وهو القول الذى تجسده بريارا وأرد ، حينما تذهب الى القول بأنه (مضت ثلاثون عاما منذ أن كان التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة بمثابة اشارة البدء لبذل الجهود لاقامة النظام دولى جديد .. (ومع ذلك) فان أعداد البشر التى تعاني اليوم الجوع والمرض ، والامية ، ولا تجد المأوى ، أكبر من أعدادهم حينما قامت الأمم المتحدة — ان ما لا يقل عن ثلاثة أرباع الدخل العالمى ، والاستثمارات والخدمات العالمية ، والجانب الأكبر من البحوث العالمية ، ما زالت حتى اليوم فى ايدى ربع سكان العالم .. ان مصير البشرية فى الحاضر والمستقبل ، سيظل مرتبطا فى المقام الأول بأبنية أهم العالم وسياساتها وسلوكها ، سواء فى داخلها أم فيما بينها) (٧٦) .

فما زال واقع العالم الثالث يذهب الى مزيد من التردى ، هذا التردى حقيقة بنائية ليست ذات طبيعة معاصرة فقط ، بل هي ضاربة بجذورها فى قلب الماضى يتطلب فهمها ادراك العلاقة التاريخية التى تأسست فى ظل المرحلة الاستعمارية التى أخضعت خلالها العالم الثالث لعملية استغلال لا انسانية فادحة .

ذلك يعنى أن هناك علاقة عضوية ذات طبيعة تاريخية بين العالم الثالث والاول فى ظل النظام العالمى . ولم يكن العالم المتقدم — الاستعمارى حينذاك — هو الذى سعى وحده من الخارج الى العالم الثالث مدعيا ان حركته هذه تعبر عن ضمير انسانى خير لا يقاظ شعوب تعيش خارج الحضارة لكى تشارك فى الحضارة ، وهى العملية أو الحركة التى شتت طريقها من خلال قنوات عديدة — انسابت منها الثقافة الاستعمارية لكى تشيع التوتر والتمزق فى استقرار المجتمع بأسره — بداية بالمبشرين والمستوطنين ونهاية بالتجار ، ثم الاستعمار الذى فرض — بحركة كاسحة — وجودا من الخارج (٧٥) .

نقول أن هذه العلاقة لم تكن من طرف واحد ، بل شارك فيها العالم الثالث من منطق الكرم ونكران الذات . وهى المشاركة التى عبر عنها أحد مفكرى العالم الثالث بقوله (لقد كانت تربطنا بانجلترا خلال القرن التاسع عشر علاقة مشاركة ، حيث واجه البريطانيون تلك المشكلة البسيطة المتعلقة بتمويل ثورتهم الصناعية ، والتحول البنىائى لبلادهم ، فما كان منا الا أن قدمنا عن طيب خاطر ما لدينا من ذهب وماس ومنتجات زراعية بأسعار اسمية ، وطلبنا منهم أن يمضوا فى طريقهم ، وألا يضيعوا الفرصة المتاحة أمامهم للانطلاق التكنولوجى ، وقنعنا نحن بالبقاء فى ظل اقتصاد زراعى ، صفقنا للقفزات الصناعية التى تقطعها شريكنا ، حيث أن يسمى شئ مثل هذا بالعبارات الحديثة نقلا للموارد . ولكن العالم فى ذلك الحين كان يحيا كجماعة سعيدة بحيث لم يدر بخلدنا قط مثل تلك العبارات ، أو لم نطلب مراجعة الآراء (٧٧) . وفى محاولة لتحديد حجم الاستنزاف الذى حدث يحاول محبوب الحق أن يحدد حجم الموارد التى تم نقلها اذا قدرت تقديرا متواضعا بنحو ١٠٠ مليون دولار من شبه القارة الهندية ... وانا اذا اعتبرنا هذا المبلغ قرصا اختياريا بفائدة ٦٪ ، وأنه ظل يتضاعف بنجاح عبر السنين بحيث أصبح الآن ٤١٠ ملايين دولار ، وإذا كان المبلغ يتضاعف

كل ١٢ عاما ، فمن المفيد فى هذه المرحلة أن يترك لدى بريطانيا ، وسيصل بحلول عام ١٩٨٢ الى نحو ٨٢٠ بليون دولار (٧٨) .

ولم يتوقف استنزاف العالم الثالث عند مستوى الاستنزاف الاقتصادى للموارد ، ولكن تجاوزه الى استنزاف لا أنسانى ورخيص . اليسـت الرأسمالية الغربية — التى تردد دعوة الحرية الفردية — هى التى لم تتردد فى تنظيم تجارة الرقيق على نطاق لم يسبق له مثيل حتى فى المجتمعات القديمة التى كان الانتاج فيها يعتمد على عمل العبيد . فخلال أكثر من ثلاثة قرون خطف الأوربيون زهرة شباب غرب أفريقيا واستخدموهم فى زراعة أراضى العالم الجديد . ونظرا لما كان يحيط بظروف الخطف من عنف ، وظروف النقل عبر المحيط ، يقدر البعض موت عشرة أشخاص مقابل كل أفريقى وصل الى أمريكا . اليس هذا النزيف البشرى هو المسئول الأول عن تخلف أفريقيا^(٧٩) . وإلى جانب الاستنزاف الاقتصادى والبشرى فما زال العالم المتقدم يستأثر باستغلال الموارد التى تمتلكها البشرية ملكية مشتركة ، مثل المحيطات والفضاء (٨٠) . وعجز العالم الثالث عن تطوير وسائل من أجل الاستغلال المائل .

ويفترض فهم تخلف العالم الثالث فى إطار النظام العالمى ضرورة أن نعـطى اعتبارا لعلاقة تاريخية خاصة مرت بأربعة مراحل أساسية .

فى المرحلة الأولى ، حيث الاستعمار المباشر أو الاستعمار القديم ، وهى المرحلة التى بدأت منذ بداية عصر الاستكشاف وحتى ١٨٢٠ فى أمريكا اللاتينية ، ١٩٥٠ فى آسيا ، و ١٩٦٠ فى أفريقيا^(٨١) . وبصورة مؤكدة خضع العالم الثالث خلال هذه المرحلة — لعملية استنزاف قاتلة ، حيث اتجهت استثمارات العالم المتقدم الى المستعمرات بكثافة عالية . إذ اندفعت رؤوس الأموال الى المناطق الاستوائية ، لبناء الطرق والسكك الحديدية للتيسير على التجارة ، هذا الى جانب الاستثمار فى توسيع المناجم واستصلاح الأراضى . وتقدر الاستثمارات البريطانية خلال الفترة من ١٨٨٠ وحتى ١٩١٣ بنحو ١٢ بليون جنيه استرلينى فى حين تقدر الاستثمارات الفرنسية بنحو ٦ بليون جنيه استرلينى . حيث اتجهت هذه الأموال أساسا لاستغلال الاقطار الفقيرة اليوم^(٨٢) . ويمكن القول بأن هذه المرحلة قد تميزت بطابع

استغلالي فادح ، كان من أهم نتائجه تطوير ما يمكن أن يسمى بالتنمية المشوهة ، حيث اتجه قدر كبير من الاستثمار الى تأسيس البناء التحتي الذي يخدم بالأساس الاقتصاد الاستعماري وليس الاقتصاد القومي .

ثم جاءت المرحلة الثانية ، حيث حصلت معظم بلاد العالم الثالث على الاستقلال . والغريب أن هذا الاستقلال تم الحصول عليه أحيانا بوسائل سليمة ، وهو ما يفرض علينا ضرورة النظر الى خروج الاستعمار باعتباره رحى لا وليس طردا للاستعمار . وهو ما يعنى أن انسحاب الاستعمار قد تم بعد أن تحقق الاستنزاف الأساسي لموارد العالم الثالث ، أو على الأقل تأسيس القنوات التي تنساب من خلالها اقتصاديات العالم الثالث الى العالم المتقدم حسب احتياجات الثاني ، ورغما عن ارادة الأول . ولقد تميز هذا الرحيل الاستعماري بتسليم مقاليد الأمور في غالبية بلاد العالم الثالث للبرجوازية المحلية حليفة المرحلة القادمة . وهي الشريحة التي دربت بالأساس على الطريقتة الاستعمارية . وترتبط بالبرجوازية العالمية بقدر ما تنفصل عن شعوبها ، وذلك يفرض ضرورة النظر الى عصر الانكماش الاستعماري باعتباره كان مطلب استعماري بالاساس وان عبر ظاهريا عن ارادة العالم الثالث .

وإذا كانت المرحلة الثانية قد ضمت بداخلها عقود الاستقلال والتنمية ، فالمؤكد أن العالم الثالث لن يحقق تقدما يذكر خلال هذه المرحلة وذلك لعدة أسباب رئيسية :

١ - أول هذه الأسباب أن هذا العالم لم تستطع الاستفادة من عملية الاستثمار الاستعماري المكثف الذي تمت في إطاره وامتدت الى ما بعد الاستقلال . غارتفاع الدخول في المجتمعات الصناعية لم يصاحبه ارتفاع في دخول المجتمعات التي فرضت عليها المشاركة في النظام العالمي . ولعل هناك أسبابا تطرح لذلك ، منها افتقار مجتمعات العالم الثالث للأسواق الملائمة التي تساعد على نمو الصناعة المحلية وتدعمها . وأيضا الى انخفاض المستوى التعليمي الملائم ، وإلى عدم تلاؤم البناء الطبقي للتحديث (وهو البناء المستند الى ملكية الأرض ، وإلى النزعة القبلية نسواء بالنسبة للمستوطنين الجدد ، أو بالنسبة للسكان الأصليين ، كذلك افتقارها النظام

السياسى الذى يمتلك القدرة والمرونة لاغتنام الفرصة أو قبول التحدى الذى يطرحة عصر العلم .

٢ — السلوك البرجوازى فى التنمية — وهى مسألة عرضنا لها — فقد تلكأت كثيرا صفوته البرجوازية فى حسم خياراتها الأيديولوجية ربما لأسباب داخلية عديدة — . ومن ثم فقد انتهت الحقبة الثانية بانجازات لا تقيم أودا ، فهى انجازات اما موجهة لصالح البرجوازية واشباع احتياجاتها الأساسية . والمثال على ذلك أن ٤٩٪ من ميزانية الصناعة فى الخطة الأولى كان لصناعات احلال الواردات * وهى صناعات تنتج سلعا تخص الاستهلاك البرجوازى بالأساس . وأن قوانين الإصلاح الزراعى حينما صدرت جعلت الملكية المسموح بها ٣٠٠ فدان للأسرة ٢٠٠ فدان للفرد (قانون الإصلاح الزراعى فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢) فى مجتمع تصل نسبة المعمرين فيه الى نحو ٤٤٪ من سكان القطاع الريفى .

٣ — شهدت هذه المرحلة بعض النضالات بين البرجوازية العالمية وبعض البرجوازيات المحلية التى حاولت الخروج التخلّى عن التحالفات القائمة . ومن ثم دخلت بعض بلاد العالم الثالث فى معارك جانبية أعجزتها عن تقديم النموذج التنموى الملائم . بحيث انتهى عقد الاستقلال وعقد التنمية الأول ، اما بمعدلات تنمية متدنية للغاية أو على الأقل بمعدلات سالبة ، مثلما حدث فى مصر حيث حققت التنمية المصرية معدلات سالبة بلغت ٢٥٪ عام ١٩٦٩ (٨٣) . ومن المثير للدهشة أنه اذا كانت بداية الخمسينات قد شهدت نجاحا لاستقلال العالم الثالث فى اطار ما يمكن أن يسمى بالمسألة الوطنية ، فان هذا العالم حينما حاول التصدى للمسألة الاجتماعية فى الستينات ، فرضت عليه البرجوازية العالمية معارك أصابت بتقدمة السياسى بنكسة فى كثير من بلدان العالم الثالث . فمثلا تراجعت مصر بعد نكسة ١٩٦٧ عن المسألة الاجتماعية للتصدى للمسألة الوطنية من جديد .

وقد فاجأته المرحلة الثالثة وهو يعيش آمال تنمية عاجزة فى ظل نكسات تنموية متوالية . فقد تطور التخلف لديه اما بفعل آليات السوق العالمى ، أو بفعل النكسات الوطنية التى أصابته والتى فرضت عبئا على ميزانيته العسكرية ، أو بفعل برجوازيته التى تلكأت عن حسن نية أو تأمر حتى

أسلمته الى وضع يسعى فيه هذا العالم الى قوى الاستنزاف العالمى تحت
أمل انسانى وهمى أن تتقدم لكى تساعد على تطويره .

وأيا كانت الدوافع والظروف التى فرضت هذه المرحلة ، إلا أنه من
المؤكد أنه ثمة عوامل داخلية لعبت دورها فى اختزال التطور الداخلى لمجتمعات
العالم الثالث ، وإذا كان الاستعمار فى القرن التاسع عشر قد تميز سلوكه
خلال المرحلة الاولى بالخشونة ، فإن العودة الاستعمارية من خلال التبعية
كانت عودة ناعمة الى حد كبير ، وإذا كانت القوى العالمية قد فرضت التبعية
بفوه السلاح من الخارج اشباعا لحاجات هذه القوة ، فإن هذه المرحلة
— المرحلة الثالثة — تشهد العالم الثالث ، وهو يسعى حثيا الى التبعية تحت
وطأة ظروف داخلية وخارجية عديدة .

وكرد فعل لمناخ الفشل التنامى الذى خيم على بلاد العالم الثالث فى
نهاية المرحلة الثانية . قام جهد دولى — خلال الثالثة — لمساعدة البلاد
انفقيرة على التطور الانسانى فى ظاهرة الاستغلال فى جوهره . حيث
قامت مؤسسات دولية عديدة كالبنك الدولى للتنمية والتعمير I. B. R. I
ومنظمة النقد الدولية ، وهذا بالإضافة الى مجموعة من المنظمات
التي أسستها الأمم المتحدة ذاتها ، كمنظمة الفاو F. A. O. ومنظمة الصحة
الدولية واليونسكو UNESCO والمنظمة الدولية للتنمية الصناعية
U.N.D.P. (٨٤) . وبغض النظر عن الدور التطويرى الذى بذلته منظمات

الامم المتحدة لتنمية العالم الثالث استنادا الى البعد الانسانى ، فإننا نجد
أن مجموعة التنظيمات التي أسستها انبلاد المتقدمة عادة ما تعمل لصالحها
أولا . فمثلا نجد أن المنظمات الاقتصادية تعمل حسب فلسفة (داعة يعمل
Laissez fair) حيث التأكيد على افتراض رئيسى يؤكد على أن التعاون
الحر حسب آليات السوق سوف يودى الى تقدم ملحوظ ، بمجرد اعادة
تنظيم الاقتصاد الدولى (٨٥) وهى الفلسفة التي تساعد بالتأكيد على دعم
الاقتصاديات المتقدمة على حساب نظيرتها المتخلفة . هذا الى جانب أنه برغم
أن هذه المنظمات قد تأسست لكى تعمل لصالح البلاد المتخلفة فإننا نجد أن
معظم المساعدات المالية التي منحت ذهبت الى أوروبا الغربية ، حيث تقرض
هذه المنظمات قيودا كثيرة على المساعدات الى العالم المتخلف تحت غطاء

الربحية ، والبحث فى قدرة البلد على السداد ، هذا الى جانب أن البنك الدولى فى بداية سنواته كان يقرض الدول بالنظر الى حصص المشاركة فيها (٨٦) وهو ما كان يعنى فى النهاية انخفاض المنح أو القروض الموجهة الى الدول الفقيرة .

غير أن القضية الخطيرة فيما يتعلق بالخدمة التى تؤديها هذه المنظمات أنها تحاول — من خلال خدماتها المالية — صياغة النظام العالمى على الطريقة الغربية ، أى أن يعمل الاقتصاد حسب آليات السوق متناسيا أسسا هامة كالعدالة الاجتماعية ، وهو ما يعنى العمل على خلق اقتصاد محلى نظير قزم ، مصادر فاعليته وأهدافه كائنة بالخارج أساسا (*) وهو ما يعنى انحراف المساعدات تماما عن أهدافها الانسانية .

فاذا حاولنا أن نحدد الاشكال التى تنساب بها المساعدات الى العالم الثالث ، فانتا سوف نجد ثلاثة أشكال أساسية . وتمثل القروض التجارية والاستثمارات المباشرة التى تدفعها الشركات أو المؤسسات الخاصة (والتى تدفعها الآن الشركات المتعددة الجنسية أساسا) . ويتمثل الشكل الثانى فى المدفوعات التى ترصد للأغراض العسكرية ، ثم المعونات التى ترصدها

(*) ينص خطاب انقوايا بين مصر وصندوق النقد الدولى على سبيل المثال على أنه خلال فترة ١٥ شهرا (من أول أبريل ١٩٧٨ وحتى آخر يونيو ١٩٧٩) لا يزيد الائتمان المصرفى للقطاع العام بأكثر من ١٠٪ بينما يزيد الائتمان المصرفى للقطاع الخاص بنسبة ٩٥٪ وهذا يعنى تسهيل حصول القطاع الخاص على الائتمان المصرفى بدرجة أكثر من القطاع العام . وهو ما يعنى أيضا دعم الأول لحساب اضعاف الثانى . بل وتهديده بالتوقف عن الانتاج . فاذا تذكرنا أن القطاع الخاص فى ظل الانفتاح يتكون من ملكية مشتركة مصرية وأجنبية فى أغلب الحالات ، وإذا أخذنا فى الاعتبار الشروط الخاصة بتحرير الصرف وتحرير الواردات ، لأدركنا مدى الخطر الذى يتعرض له المشروع الوطنى ، وبالذات القطاع العام فى ظل هذا التوجه . يضاف الى ذلك أن القطاع العام يتيح ظروفنا أفضل من القطاع الخاص لتحقيق العدالة الاجتماعية ، ومن هنا فان الاجراء المذكور بتقليص نطاق القطاع العام وحركته ، أنها يضر بقضية العدالة الاجتماعية (٨٧) .

الحكومات والمنظمات الدولية كالبנק الدولي (٨٨) • ولتوضيح حجم ديون العالم الثالث من خلال هذه الأشكال نجد ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (٤) يوضح ديون العالم الثالث وخدمات الديون

السنة	صافي الدين والمساعدة	خدمة الدين	حجم المساعدات
١٩٦٧	٩٧	٣٩	٨٥
١٩٧٤	١٤٩	١٠٦	٤٣

ويوضح الجدول السابق عددا من الحقائق الأساسية ، أولها أن نسبة تقترب من ٤٠.٢٪ عام ١٩٦٧ ونحو ٧١٪ من القروض الممنوحة عام ١٩٧٤ يذهب ككوائد لخدمة الديون ، وهو مبلغ ضخم يتنافى والاريجيه الانسانية التي يتغنى بها العالم المتقدم . أما الحقيقة الثانية التي تتبدى من خلال هذا البيان ، فتتمثل في ازدياد حجم القروض بين ١٩٦٧ ، ١٩٧٤ ، ويزداد الموقف لما اذا أدركنا أن هذه الديون لم تستطع أن تؤسس تنمية حقيقية في مجتمعات العالم الثالث . هذا في حين تبرز الحقيقة الثالثة — والتي تعبر عن أوضاع جد متناقضة — والتي تذهب الى أنه في حين تتزايد قروض العالم المتقدم الى العالم المتخلف من ٩٧ بليون عام ١٩٦٧ الى ١٤٩ بليون عام ١٩٧٤ نجد صافي ما دخل في خزانة العالم الثالث انخفض من ٨٥ بليون عام ١٩٦٧ الى نحو ٤٣ بليون دولار (٨٩) . وهو الوضع الذي أدى الى تراكم ديون العالم الثالث ، وهي الديون التي بدأت في التصاعد المطرد . حيث بلغت ديون العالم الثالث — بخلاف مجموعة الأوبك — نحو ١٣٠ بليون دولار في ١٩٧٦ ، دفعت منها البنوك التجارية نحو ٢٥ دولار ، وازدادت هذه الديون لتصل الى نحو ٢٥٠ بليون دولار في مارس ١٩٧٨ ، ومازالت مطردة الزيادة . وفي مقابل ذلك تزايد عجز ميزان المدفوعات — في البلاد المتخلفة غير البترولية — من ١١ بليون دولار في ١٩٧٣ الى ٣٨ بليون دولار في عام ١٩٧٥ . ومازالت المعدلات مستمرة في الزيادة بنحو ٢٥ الى ٣٠ بليون دولار سنويا . يؤكد ذلك ما يكشف عنه الوجه المقابل لهذه الحقيقة حيث نجد أن نسبة كبيرة من ميزانيات العالم الثالث أصبحت تعتمد على الخارج ، يوضح ذلك ما يكشف عنه تحليل ثمان خطط لبعض الاقطار

الأفريقية ، حيث نجد أنه بين ٢٧٪ الى ٥١٪ من احتياجات رأس المال تأتي من الخارج بالأساس (١٠) .

فإذا حاولنا أن نحدد بصورة دقيقة مصادر أساسية :

١ — ويتمثل المصدر الأول في مجموعة الدول الرأسمالية وهي التي تضم الاقطار المتطورة — كغرب أوروبا والولايات المتحدة واليابان ، وكندا ، وأستراليا — وهم أيضا الذين شكلوا من أنفسهم لجنة المساعدة من أجل التنمية D.A.C. المنبثقة عن منظمة التنمية والتعاون الأوروبية ، وهي تعتبر المصدر الرئيسي لرأس المال الاجنبي بالنسبة لمعظم الاقطار ، ثم هي المصدر الرئيسي لرأس المال الخاص . ويوضح الجدول التالي حجم المساعدات الواردة عن هذا المصدر (١١) .

جدول رقم (٥) يوضح المساعدات من الدول الرأسمالية

نوع المساعدة	١٩٧٠	١٩٦٦
١ — مساعدات التنمية الرسمية	٦٧٩٠.٥	٣٦٥٦.٢
٢ — التدفق الرسمي الآخر	١١٣٨.٧	٣٠٢٣.٦
٣ — التدفق الرسمي الخاص	٦٨٦٥.١	٢٢١٨٥.٧
٤ — الهبات من قبل الوكالات التطوعية	٨٥٧.٥	١٣٥٨.٢
المجموع	١٥٦٦١.٨	٤٠٢٢٣.٧

وتكشف قراءة الجدول السابق عن عدة حقائق أساسية أولها أن التدفق الخاص (المشروعات الاستثمارية المملوكة ملكية خاصة) هو أقوى أنماط المساعدات . فقد بلغت النسبة في ١٩٧٠ نحو ٤٣٪ من حجم المساعدات التي أعطيت للعالم الثالث ، في حين بلغت نسبة ١٩٧٦ نجد ٥٥٪ . وهو ما يعني أن التدفق الخارجى يتجه نحو الزيادة . هذا في حين بلغت الهبات من الوكالات التطوعية نحو ٥٤٪ من حجم ما أعطى للعالم الثالث نجدها

قد انخفضت فى عام ١٩٧٦ الى نحو ٣٢٪ . وهو ما يعنى اتجاه العالم الثالث فى اتجاه تقع فى اطارم استثماراته فريسة للمشروع الخاص . سواء كان ذلك عن طريق الدولة أو عن طريق الأفراد (٩٢) .

٢ — تشكل المساعدات الشيوعية المصدر الثانى لهذه المساعدات . ويرغم ندوة الوثائق المتعلقة بهذه المساعدات . ويرغم أن لها بعدها السرى ، فان حجم المساعدات التى قدمتها هذه الكتلة الى دول العالم الثالث غير الشيوعية نحو ٢٠٠ مليون جنيه استرلينى . وأن كانت هناك مساعدات أكثر من ذلك تذهب الى البلاد الشيوعية مثل كوبا ، منغوليا ، كوريا الشمالية ، فيتنام الشمالية (٩٣) . والملاحظ على مساعدات الكتلة الشيوعية أن لها طابعها السرى ، وهو ما يعنى أن السلاح يشكل المستهلك الرئيسى لهذا النمط من المساعدات . ذلك السلاح الذى يستخدم عادة لمواجهة الوجود الاستعمارى ، ومن ثم فهذه المساعدات ليست إلا بنادق فى يد الفقراء ، وهى وان وفرت لهم الحماية الا أنها تعجز عن توفير لقمة العيش أو بالأصح الأساس الاقتصادى الملئ للانطلاق ، هذا الى جانب أنها تساعد على نشر النموذج الشيوعى — على ما يذهب البعض — أما الخاصية الثانية لهذه المساعدات فتتميز فى أنها عادة ما تعطى بالأساس لدول شيوعية صغيرة ، وذلك لدعم بنائها الاجتماعى الموجهة توجها اشتراكيا . ومن ثم فهى تمنح باعتبارها النماذج التى تشكل امتدادا للمشروع الشيوعى . أما الخاصية الثالثة فتتحدد بأن هذه المساعدات عادة ما تعطى لبعض مجتمعات العالم الثالث التى تتخلق بها قوى ذات إمكانات اشتراكية ، أو تلك التى تنتهج خطا مواليا لايديولوجية المجتمع الاشتراكى ، ومن ثم ينبغى الحفاظ على موقفها من خلال دعم هذا الموقف .

٣ — وتشكل الأقطار البترولية المصدر الثالث لتدفق المساعدات على العالم الثالث . وتشكل البلاد العربية المصدر الرئيسى من بين البلاد البترولية ، وقد بلغت الأموال التى ساعدت بها هذه الأقطار نحو ٥٢٥٠ مليون جنيه استرلينى فى عام ١٩٧٧ (٩٤) . وقد دفعت الدول البترولية هذه المساعدات كتعويض من ناحية للآزمة التى تعرضت لها البلاد النامية غير البترولية بسبب رفع أسعار البترول . حيث بدأ الارتفاع الجنونى للأسعار

فى أعقاب عام ١٩٧٤ ، اذ بلغ العجز فى ميزان المدفوعات بالنسبة للبلاد غير
البتروولية نحو ١١ بليون جنيه استرلينى عام ١٩٧٣ ، وارتفع ليصبح ٣٨ مليون
جنيه استرلينى عام ١٩٧٥ . ثم بدأ يتصاعد تصاعدا سنويا بنحو ٢٥
الى ٣٠ بليون دولار سنويا منذ ذلك الحين (٩٥) . ومن ناحية أخرى تدفع

هذه المجتمعات هذه المساعدات — خاصة الأقطار العربية الرجعية — نيابة
عن الرأسمالية العالمية — اذ تصدر هذه المساعدات على غير إرادتها ،
هذا الى جانب توفيرها لفرص العمل التى تجذب لديها اليد العاملة من مختلف
بلاد العالم الثالث ، وهو ما يعنى أن حجم المدخرات التى تتسبب فيها هذه
العمالة ، يفوق كثيرا الرقم الذى ذكرناه للمساعدة .

٤ — وتشكل الهيئات الدولية التابعة للأمم المتحدة المصدر الرابع لهذه
المساعدات . ونظرا لصغر ميزانية الأمم المتحدة من ناحية ، وتأثيرها بفاعلية
القوى العالمية الأساسية من ناحية أخرى ، فان هذه المساعدات عادة ما تكون
غير ذات قيمة تذكر بالنسبة لتنمية العالم الثالث . أو هى تتعرض لنفس
المثالب التى تتعرض لها مساعدات القوى الأساسية فى النظام العالمى .
أما بالنسبة للأقطار التى تتسلم المساعدات فنجد أن هناك ثلاثة محكات
أساسية تحكم ديناميات هذا التوزيع :

الأول : طبيعة التوجه الأيديولوجى للمجتمع المستقبل للمساعدة . وفى
هذا الصدد نجد أن الدولة المانحة تفضل مساعدة الدولة النامية التى تسعى
لتجسيد مشروعاتها الاقتصادية . وعلى هذا النحو نجد أن إسرائيل والأردن ،
وفيتنام الجنوبية ولاوس تتلقى مبالغ كبيرة من لجنة المساعدة للتنمية D.A.C.
بينما تحظى أقطار مثل فيتنام الشمالية ومصر (قبل ١٩٦٧) وكوبا بنفس
الاهتمام من قبل الأقطار الشيوعية وهو ما يعنى أن كل معسكر من
المعسكرات الدولية يمنح الدول المحتاجة التى تسير فى فلكها أو تدافع عن
مصالحها الحيوية فى مناطق حيوية على الخريطة العالمية .

الثانى : حيث تتجه المساعدات استنادا الى الحاجة الماسة للمجتمع
المنطلق لها . فقد أعلنت سياسة بريطانية جديدة فى ١٩٧٥ تسعى الى تركيز
المساعدة الأشد الأقطار فقرا ، مع التأكيد على إنتاجها الزراعى المتزايد .

اذ يشعر ذوو المستويات المعيشية المنخفضة بأكثر الحاجات الانسانية الحاحا . وعادة ما تذهب المساعدات - حسب هذا المعيار - الى أكثر الدول فقرا من حيث الكثافة السكانية ، ومنها الهند ، أندونيسيا والباكستان (٩٦) .

الثالث : حيث تتجه المساعدات الى الدول الفقيرة حسب معيار الفعالية . وهو ما يعنى محاولة دعم النمو الذاتى بالنسبة للأمة الأقل فقرا بدرجة كاملة . ومن ثم يمكن استخدام أية مساعدات أخرى فى مكان آخر . ومن ثم تصبح الأقطار المتسلمة مانحة . وربما يكون هذا النمط من المساعدات هو المسئول عن التناقضات التى ظهرت فى اللقاء الثالث لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD الذى انعقد فى شيلى سنة ١٩٧٢ حينما قامت اختلافات واضحة بين أكثر من ٢٥ أمة فقيرة ، أكثرها فى افريقيا بالإضافة الى بعض الأعضاء البارزين فى العالم الثالث ذات الحالة الأحسن بالمقارنة ، وهى البرازيل ، المكسيك ، سنغافورة ، الأرجنتين (٩٧) .

ذلك ينقلنا الى الفقرة التالية ، وهى المتعلقة بالقنوات التى تنساب من خلالها المساعدة من العالم المتقدم الى العالم المتخلف . وتكشف النظرة الفاحصة لهذه القنوات وما ينساب خلالها عن ثلاثة ظواهر أساسية . أولها ، أن هذه القنوات ربما لا تكون أكثر القنوات ملائمة لتنمية العالم الثالث ، بقدر ما هى ذات نفع حيوى بالنسبة للعالم المتقدم . والثانى : أن ما ينساب خلالها من مضمونات قد يصلح لتأسيس التنمية يتم توجيهه من الخارج بحيث لا يخدم احتياجات البلد المتخلف قدر ما يخدم مصالح البلد المتقدم . والثالث : أن هذه القنوات وإن تأسست لتأسيس الاستقلال الاقتصادى للعالم الثالث ، فإنها لا تفعل سوى ترسيخ تبعية هذا العالم ، والتحرك به الى مزيد من التبعية .

ويحاول جون روبنسون تحديد أشكال المساعدة الى العالم الثالث بأنها تتضمن ثلاثة أنماط أساسية . أولها : يتمثل فى القروض التجارية والاستثمارات المباشرة للمشروعات الخاصة (والذى تمارسه الشركات متعددة الجنسية أساسا) ثم المدفوعات المقدمة لأغراض التسليح والجوانب العسكرية ثم المخصصات المالية التى تقدمها الحكومات أو المؤسسات الدولية كالبانك الدولى (٩٨) . ونضيف على ذلك التكنولوجيا المتقدمة التى تمنح

بافتراض امكانياتها على تأسيس التقدم فى اطار العالم المتخلف . وذلك يعنى ان القنوات الأساسية تتمثل فى التجارة ، والاستثمارات فى المشروعات الخاصة ، ثم القروض والمنح ، ثم المساعدة بالتكنولوجيا ، والاعداد بالتجهيز او التسليح للأغراض العسكرية .

واذا اتفقنا على أن التجارة تمثل قناة أساسية للمساعدات فان ما ينسب خلالها عادة ما يتكون من المواد الخام للعالم الثالث فى مقابلة السلع الاستهلاكية الفائضة عن حاجة الاستهلاك فى العالم المتقدم . فاذا أخذنا تجارة المنطقة العربية مع القوى الأساسية ، فسوف نجد أنها تطورت الى مليار دولار عام ١٩٧٧ أى تضاعف اثنتى عشرة مرة .

ويكشف البحث فى مضمون التجارة أن العرب — كممثلين للعالم الثالث — يصدرون المادة الخام ولا سيما النفط ، فى حين يستوردون الأغذية والأسلحة وغيرها من السلع المصنعة . وقد تعمق هذا الاتجاه فى العقدين الأخيرين . وفى عام ١٩٦٠ شكلت المواد الخام نحو ٨٣٪ من جميع صادرات الوطن العربى . وفى هذا الاطار بلغ نصيب النفط نحو ٥٢٪ من الصادرات . وفى عام ١٩٧٧ زاد نصيب المواد الخام الى ٩٥٪ من مجموع الصادرات علما بأن نصيب النفط زاد بدوره على ٨٧٪ من مجموع الصادرات . أما فيما يتعلق بالواردات فقد بلغ نصيب السلع المصنعة والأغذية نحو ٧٧٪ من مجموع واردات العالم العربى عام ١٩٦٠ . بعد هذا التاريخ بعشرين عاما وصلت الواردات العربية من هذه السلع والمواد نفسها نحو ٨٥٪ من مجموع الواردات (٩٩) .

وتتضح التبعية التجارية للعالم الثالث — اذا أخذنا العالم العربى مثالا — أنه فى حين أن قيمة هذه التجارة (الواردات والصادرات) لا تمثل أكثر من ٢٠٪ من الناتج الإجمالى للولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا واليابان ، فان متوسطها قد بلغ فى معظم الاقطار العربية ما يتراوح بين ٥٠٪ ، ٢٢٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى لهذه البلدان ، وهو ما يشير بدوره الى نوع من الاندماج والتبعية للنظام العالمى (١٠٠) .

وتتشكل الاستثمارات فى المشروعات الخاصة القناة الثانية التى تنسب

خلالها مساعدات النظام العالمى . وعادة ما تقوم شركات البلد المصانع أو الصيغة الجديدة للشركات متعددة الجنسية بهذه المهمة . ومن الطبيعى أن يشكل هذا الرأسمال الخاص منافسة صعبة للاستثمار الوطنى الخاص (١٠١) . ومن الطبيعى أن تعمل المشروعات الخاصة ، سواء كانت أجنبية أو متحالفة — تحالفا غير متكافىء — مع الرأسمال الوطنى على إنتاج سلع قد لا تحتاجها البلاد المتخلفة ، ومن ثم يصبح تصنيع البلد المتخلف على هذا النحو ليس الا خلقا لموقع متقدم للصناعات العالمية ، مستفيدة من التسهيلات المحلية ، كرخص الأيدى العاملة ، كما يحدث بالنسبة لصناعة السيارات فى أمريكا اللاتينية (١٠٢) . ومن الطبيعى ألا تتجه الاستثمارات فى صناعة السيارات فى الأرجنتين الى خدمة الأقلية الميسورة ، فى حين أنها كان من الممكن أن تكفى لمضاعفة شبكة الطرق فى هذا البلد خلال خمس سنوات . وتأمين خدمة شعبية أفضل بكثير ، لو أن جزءا من هذه الاستثمارات ذاتها استخدم لصنع سيارات النقل والأتوبيس بدلا من صناعة السيارات الخاصة (١٠٣) . هذا الى جانب أن هذه الاستثمارات الخاصة غالبا ما تكون القنطرة التى يعبر عليها رأس المال المحلى الى الخارج . وللبرهنة على ذلك نجد أن رؤوس الأموال التى انتقلت من الولايات المتحدة الى أمريكا اللاتينية فى الفترة من ١٩٥٠ — ١٩٦٥ بلغت نحو ٣٨ مليار دولار ، فى حين أن أمريكا اللاتينية صدرت عن نفس الفترة الى الولايات المتحدة نحو ١١٣ مليار دولار . وهذا يترك حركة رأس مال صاف يقدر بنحو ٧٥ مليار دولار من أمريكا اللاتينية الفقيرة الى الولايات المتحدة الأمريكية (١٠٤) . بالإضافة الى ذلك فإن هذه الاستثمارات الخاصة عادة ما تؤسس مجموعة من المشروعات التى يكون من نتائجها تشويه البنية المهنية للمجتمع . فقد أدت الاستثمارات فى أمريكا اللاتينية الى خفض العمالة فى الزراعة والمناجم من ٦٠٪ من قوة العمل فى عام ١٩٢٧ الى ٥٥٪ عام ١٩٥٠ الى ٤٣٪ عام ١٩٦٩ (١٠٥) . وبالطبع تتحول هذه العمالة الى قطاعات غير منتجة ، حيث بدأت قطاعات الخدمات والقطاعات الهامشية تتضخم داخل مجتمعات العالم الثالث (١٠٦) . وتشكل القروض القناة الثالثة لانسياب المساعدات الى العالم الثالث ، أو بالأحرى لأحكام قبضة العالم المتقدم عليه . ويكشف البحث فيما يتعلق بهذه القضية عن تحديات أساسية تواجه العالم الثالث . فتوزيع الدخل فيه لا يحدث على الادخار ، فهو عالم يسير فى حلقة مفرغة أو فى تخلف يتخذ

شكلا حلزونيا . فالشريحة التى تمتلك هذه المدخرات تتخلق لديها ظروف تدفعها الى استهلاك المنتجات الثابتة والكماليات وإملاك الشقق الفاخرة ، والقيام بالرحلات الى الخارج^(١٠٧) . المهم هو تبديد هذه المدخرات ، وحرمانها من تأسيس قاعدة انتاجية ملائمة للاطلاق . ويتمثل التحدى الثانى السدى يواجهه دول العالم الثالث ، أنها مطالبة بالانفاق لتأسيس التنمية فى اتجاهين ، الأول : هو تأسيس بناء خدمات ملائم ، وبالطبع هو يحتاج الى اتفاقات . وهذا الجهد ليس له عائد سريع أو مباشر أو ربما ليس له عائد على الإطلاق ، والثانى هو تأسيس بناء انتاجى ، قد ينتظر كثيرا حتى يكون له عائد ملائم ، فمثلا اذا قامت الحكومة القومية ببناء سد لتوفير الطاقة والمياه لزيادة الناتج القومى (١٠٨) ، فانها سوف تحتاج الى التمويل الملائم . والاعتماد على الضرائب المحلية قد لا يكون كافيا ، ويمكن أن يوقف على بناء الخدمات ، هذا الى جانب أن الحكومة تكون فى حاجة الى العملة الصعبة لتمويل معدات تنفيذ هذا المشروع . ومن هنا تظهر الحاجة الماسة الى الاقتراض من النظام العالمى ، ولذلك شروط ومحاذير .

والقروض قد تدفعها دولة واحدة ، وقد تكون ثنائية ، أو تدفعها مجموعة من الدول . وعادة تنقسم القروض الى صنفين : الأول ما يمكن أن يسمى بالقروض الناعمة ، والثانى القروض الخشنة . وتكتسب القروض الناعمة طبيعتها هذه بالنظر الى طبيعة ومستوى الفائدة المدفوعة عنها ، وأيضا بالنظر الى طبيعة ومستوى الفائدة المدفوعة عنها . فمثلا كان متوسط أجل هذه القروض فى ١٩٧٠ نحو ٢٩.٩ سنة ، مع فترة سماح تبلغ نحو ٧.٤ سنة قبل بداية دفع القروض ، وهو ما يعنى أن سداد الديون أو القروض لا يبدأ الا بعد ٣٧.٣ سنة من استلامه وهو أمر ملائم الى حد كبير ، هذا الى جانب نسبة الفائدة المربوطة على الدين والتى بلغت فى هذه السنة نحو ٢.٨٪ (١٠٩) . ويمكن القول بأن القروض الناعمة عادة ما ترتبط بمصدرين ، الأول الكتلة الشيوعية التى عادة ما تتسم قروضها الى العالم الثالث بطول مدى الأجل الذى تدفع بعده الديون ، وأيضا بانخفاض الفائدة عنها لعدم التوجه الربحى أو التجارى لهذه القروض أساسا . وتشكل المنظمات الدولية المصدر الثانى لهذا النمط من القروض . حيث يصل أجل هذه القروض فى بعض الأحيان من ٥ — ٥٠ سنة بفائدة نحو ٧.٥٪ (١١٠) .

أما النمط الثانى من القروض فيسمى بالقروض الخشنة ، وعادة ما تتسم هذه القروض بقصر الأجل أو المدى ، حيث يصل فى بعض الأحيان الى مدة لا تتجاوز خمس سنوات ، وبفائدة قد تصل الى ١٢٪ من قيمة القرض . وعادة ما يكون مصدر هذه القروض إما الشركات العالمية الاحتكارية ، أو الدرل الرأسمالية ، باعتبارها تغلب اعتبارات الربحية والعائد على أية اعتبارات أيديولوجية أخرى .

غير أن هذه القروض لا تعمل عادة على تنمية العالم الثالث وذلك لاعتبارين أساسيين ، الأول : أن هذه القروض عادة ما تتجه الى تصريف سلع رابكة . ففى أعقاب مؤتمر أوجواى لعام ١٩٦١ حصلت البرازيل على نحو ٥٠ مليون جنيه كمساعدة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية . وبرغم أن تسديد القروض على مدى أربعين عاما بفترة سماح بلغت ١٠ سنوات ، وهو ما يخرجها عن دائرة القروض الخشنة ، فإن البرازيل لم تحصل عليه فى شكل عملة صعبة ، وإنما أخذته فى شكل سلع أمريكية تتوازى ومبلغ هذا القرض (١١١) . أما الاعتبار الثانى ، فيتمثل فى أن هذا القرض لا يستهدف عادة إقامة قواعد اقتصادية تساعد على تنمية العالم الثالث ، حيث تتجه نسبة كبيرة من المساعدات أو القروض الى توفير الغذاء تجنباً للجماعات التى تهدد سكون العالم الثالث . أو تتجه الى صناعات الرفاهية (١١٢) . وبرغم حاجة العالم الثالث الى الغذاء ، فإن هذا التوجه للقروض يحرمه من الاستفادة من هذه القروض من ناحية لكى يتجاوز أزمته التنموية مستقبلاً ، ويشكل من ناحية أخرى منافسة غير ملائمة للزراعة المحلية ، وإمكانية تطويرها ، ومن ثم عاقبة حقيقية للزراعة كمكون اقتصادى رئيسى فى اقتصاديات العالم الثالث . هذا الى جانب أن ذلك من ناحية ثالثة يشير الى حالة من الخمول والاسترخاء فى المسار الاقتصادى للعالم الثالث . وهو ما يضعف قدرتها على مواجهة التحدى . ويتمثل الاعتبار الثالث فى البعد الاستغلالى لهذه القروض . وعلينا مثلاً أن نعرف أن حجم الاستثمارات التى أسستها لجنة معونات التنمية D.A.C. فى العالم الثالث بلغت نحو ٢٨٩٠ دولار فى ١٩٧١ ، فإنها حققت اجمالى أرباح معادة نحو ٤٠٩٠ مليون دولار ، واجمالى ما اشترته من أسهم شركات محلية نحو ١٥١٠ مليون دولار . أما اجمالى ما تم تحويله من العالم الثالث من أرباح

نظير ذلك فقد بلغ فى نفس العام نحو ٨٨٢٠ مليون دولار (١١٢) وهى بالطبع خسائر فادحة تتجاوز كل تعليق .

ويشكل التسليح القناة الرابعة التى تنساب منها المساعدات الى العالم الثالث . ومما لا شك فيه أن هذه القضية تشكل أحد الأبعاد الأساسية لاستنزاف مخرات العالم الثالث ومن ثم اعاقه تنميته . ويكشف البحث فى هذه القضية عن وجود ثلاثة أبعاد أساسية . البعد الأول ويتمثل فى أن القوى الأساسية فى النظام العالمى تلعب دورها فى تفجير صراعات العالم الثالث ، ومن ثم فالحاجة الى التسليح مفروضة من الخارج أساسا . فمثلا نجد أن الولايات المتحدة — فى نطاق سباق التسليح مع الاتحاد السوفيتى — تحاول محاصرته بمجموعة من القواعد العسكرية التى تتأسس فى إطار مجموعة من الأقطار الآسيوية ، ومن ثم فهى تعمل على مدها بالسلاح ، باعتبارهم — من الناحية الشكلية — حلفاء لها ، غير أن وجود قوى محلية مسلحة — ولو لصالح القوى الخارجية — يدفع القوى المحلية الأخرى — للحفاظ على أمنها — نحو السعى الى التسليح ، ولو بالتحالف مع القوى العالمية المضادة ، ولو على حساب متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية لديها ، مثال على ذلك علاقة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى بكل من الهند والباكستان (١١٤) . وبالمثل يسعى الاتحاد السوفيتى الى تسليح مجتمعات العالم الثالث داخل المعسكر الاشتراكى ، حيث نجده خلال الخمسينات قد انطلق الى تسليح بعض الدول فى آسيا وشمال افريقيا (١١٥) . ثم اتجه بعد ذلك الى تسليح الجماعات الثورية التى تناضل ضد القوى المحلية التى تدعمها الرأسمالية العالمية أو الدول التى تناضل ضد هذه القوى .

ويتميز البعد الثانى — فى تسليح العالم الثالث — بالطبيعة التجارية البحتة . حيث تتسم مبيعات الدول الأوروبية من السلاح بالطبيعة التجارية البحتة ذلك أن صناعة السلاح فى هذه الدول تعتبر عبئا ثقيلا عليها . ومن ثم فبيع السلاح يعتبر من باب تخفيف العبء على الميزانية (١١٦) . غير أنه وإن بدت مبيعات السلاح الى العالم الثالث ذات طبيعة بريئة فى هذا الإطار ، إلا أن مبيعات السلاح الى القوى المحلية عادة ما يدور — تشكل

حقيقى — فى فلك الصراع بين القوى الأساسية للنظام العالمى ، هذا الى جانب أنها تساعد على اشغال الصراعات المحلية لأن أدواتها جاهزة .

وتشكل صراعات الدول الصغيرة على الحدود المحلية — فى اعقاب رحيل الاستعمار — أحد الأسباب الرئيسية لسعى العالم الثالث الى التسليح . حيث أنه اذا تسلحت احدى الدول ، فانها سوف تفرض ضرورة التسليح على الدولة الأخرى المجاورة . حتى أصبح وجود جيش قوى مجاور يعتبر فى حد ذاته دعوة صريحة الى ضرورة تسليح الدول المجاورة لتحقيق الأمن (١١٧) . يؤكد ذلك أن معظم صراعات العالم الثالث تدور حول الحدود . نذكر منها على سبيل المثال العراق وايران ، الهند وباكستان ، الهند والصين ، اثيوبيا والصومال ، الصين والاتحاد السوفيتى . بل أننا فى كثير من الأحيان نجد أن الصراعات المحلية فى العالم لثالث قد أصبحت فى السنوات الأخيرة بديلاً للصراع المدمر الذى قد ينشأ بين القوى العالمية الأساسية ، ومن ثم فهي تعتبر فى كثير من الأحيان مجالا أساسيا لاختبار القوى والارادات . وعادة ما تختار مجالات الصراع اما لثرواتها الكامنة ، او لموقعها الاستراتيجى او الحيوى بالنسبة لآى من هذه المعسكرات (١١٨) .

ولتوضيح حجم التسليح الذى يستهلكه العالم الثالث ، نجد أن انفاقه العسكرى قد ارتفع من ١٥ بليون دولار عام ١٩٦٠ الى ٣٩ بليون دولار فى عام ١٩٧٤ . وأن الزيادة الرئيسية قد حدثت فى الشرق الأوسط ، الذى اعتبر — لأسباب عديدة — مسرحا لكثير من الصراعات خلال هذه الفترة (١١٨) . ولعل الصورة تصبح أكثر وضوحا ، اذا نحن تفحصنا الأرقام التى يبرزها الجدول التالى ، الذى يوضح الزيادة فى قيمة واردات العالم الثالث من التسليح بالمليون دولار بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٣ حسبما يلى :

(١١٩) عادة ما تستخدم القوى الكبرى الصراعات المحلية التى قد تقوم بين دول العالم الثالث كإطار لتجريب حجم الدمار التى تحدثه أسلحتها ، وهو اتجاه يتسم بحالة من الوحشية أو المشاعر اللاإنسانية ، مثال على ذلك الدور الجانبى الذى تؤديه الحرب التى تشنها اسرائيل لاختبار فاعلية بعض الأسلحة الأمريكية .

جدول رقم (٦) يوضح المشتريات السنوية من
السلاح مقترحة بالليون دولار

المنطقة	١٩٦٨ / ٦٤ القيمة بالليون دولار	%	١٩٧٣ / ٦٩ القيمة بالليون دولار	%	١٩٧٥ / ٧٤ بالليون دولار القيمة	%
اجمالى العالم الثالث	١٥٢١	% ١٠٠	٢٥٢٧	% ١٠٠	٤٣٨٧	% ١٠٠
الشرق الارسط	٥٤٩	% ٣٦	١١٨١	% ٤٦,٧	٢٤٥١	% ٥٥,٩
الشرق الاقصى	٦٤٩	% ٤٠,٨	٦٤٠	% ٢٥,٣	٤٠٨	% ٩,٣
غير فيتنام	٢٥٩	% ١٧	٩٨	% ٣,٨	٢٧٨	% ٨,٦
جنوب آسيا	١٩١	% ١٢,٥	٢٧٧	% ١١	٢١٠	% ٤,٨
شمال افريقيا	٧٠	% ٤,٦	٢٦٦	% ١٠,٥	٢٣٢	% ٧,٦
الصحراء الافريقية	١٣٠	% ٨,٥	١٢٦	% ٥	٤٠,١	% ٩,١
امريكا اللاتينية	١١٤	% ٧,٥	٢١٦	% ٨,٥	٤٩٧	% ١١,٣

وتكشف قراءة الجدول السابق عن عدة ملاحظات أساسية :

أول هذه الملاحظات الازدياد المطرد فى الانفاق على التسليح فى اطار العالم الثالث . ففى حين كان الانفاق على التسليح فى عام ١٩٦٨/٦٤ نحو ١٥٢١ مليون دولار نجدها قد ارتفعت فى عام ١٩٧٥/٧٤ الى نحو ٤٣٨٧ مليون دولار ، أى أنها تضاعفت ثلاث مرات تقريبا بافتراض ثبات الأسعار .

أما الملاحظة الثانية فتتمثل فى استمرار تزايد تسليح الشرق الأوسط بين ١٩٦٤ - ١٩٧٥ ، ففى حين كان الانفاق على التسليح فى الشرق الأوسط نحو ٣٦٪ مما أنفقه العالم الثالث - على التسليح فى ١٩٦٨/٦٤ - نجده قد ارتفع ليصبح ٥٦٪ من انفاق العالم الثالث على التسليح فى عام ١٩٧٥ . وربما يرجع ذلك الى عاملين أساسيين - الأول أنثروة النفطية والمتبع الاستراتيجية للشرق الأوسط وهى الأمور التى تفرض أهمية الشرق الأوسط فى اطار النظام العالمى . ويتمثل الثانى فى قدرة مجتمعات الشرق الأوسط على الدفع الفورى لثمن مشتريات السلاح . وهى مسألة لها أهميتها فى ظل التضخم الذى يخيم على النظام العالمى .

وتتمثل الملاحظة الثالثة فى تباين مواطن الصراع العالمى فى مختلف المراحل التاريخية ، ومن ثم تباين توزيع الانفاق على التسليح داخل انحاء العالم الثالث ، اذا اعتبرنا انفاقات التسليح مؤشراً على ذلك . فعلى حين احتلت فيتنام وجنوب شرق آسيا أهمية كبيرة فى عام ١٩٦٨/٦٤ حيث أنفقت على التوالى نحو ١٧٪ ، ١٢٥٪ على التسليح ، نجد أن هذا الانفاق قد انخفض فى ٧٤ / ١٩٧٥ الى ٧٦٪ ، ٤٨٪ على التوالى أيضا . والعكس صحيح بالنسبة لشمال أفريقيا ، وأمريكا اللاتينية . وهو ما يعنى اتجاه التسليح عادة الى المجتمعات التى تشكل بلادها مسرحاً لصراع القوى العالمية .

وتعتبر المساعدات الفنية هى القناة الخامسة التى تنساب منها مساعدات العالم المتقدم الى الدول النامية . وتضم المساعدات الفنية الفنيين والمستشارين والمعدات اللازمة . وبرغم أنه من الواضح ظاهرياً أن العالم المتقدم يزود البلاد النامية بالخبرات المتقدمة التى يفتقدها عادة ، فإنه يفعل ذلك بهدف قطع الطريق على أية امكانات تنموية بالنسبة لهذه البلاد خاصة اذا أدركنا أن معظم البلاد النامية تمتلك هذه الكفاءات أو هى لا تحتاج خبرات ذات درجة عالية من التخصص .

وحسبها تبرز بعض الأرقام نجد أن المساعدات الفنية من بريطانيا وفرنسا إلى العالم الثالث تحتوى على نحو ٣٠.٠٠٠ مدرس فرنسى ، ونحو ٧.٠٠٠ مدرس بريطانى . ومما لا شك فيه ، فإن هذا النوع من المساعدات يجذب الدول المانحة ، حيث أنها تدفع المساعدات المالية للبلاد النامية فى شكل مرتبات لمواطنيها (١٢٠) .

وتكمن الخطورة الرئيسية فى هذا النوع من المساعدات فى أن قيمتها المادية أولا تتفق لصالح البلد المانح وليس البلد المستقبل للمساعدة . وتأخذ مثالا على ذلك المنحة التى تقدمها وكالة التنمية الدولية لبنك التنمية الصناعية لمساعدة البنك فى تحسين إمكاناته التنظيمية وتمكينه من تمويل القطاع الخاص المصرى ، حيث بلغت قيمة المنحة نحو مليون دولار أمريكى ، على أن تدفع الحكومة المصرية ٧.٠٠٠.٠٠٠ جنيه ، وهو ما يعنى أن على الحكومة المصرية أن تدفع دولارا لكل دولارين أمريكيين ، تتفق كلها لشراء السلع الأمريكية حسبما يوضح الجدول التالى :

**جدول رقم (٧) يوضح — كئمال — انفاقات المنحة
التي قدمتها وكالة التنمية الدولية لبنك التنمية الصناعية
لتحسين امكاناته التنظيمية**

الاستخدام	الفدولار أمريكى	الف جنيه مصرى
مستشار أول	٢٠٠	٣٥
مكتب استشارى فى الادارة	٩٠٠	١٤٠
مستشارين لاجل قصر	١٣٠	١٧٥
تدريب	١٠٠	١٧٥
معدات	٥٠٠	٤٢٠
احتياطى	—	٧٠٠
المصادر	—	—
منحة الوكالة الدولية البنك	٢.٠٠٠ ٢.٠٠٠	— ٧٠٠
المجموع	٤٨٣٠	٢.٠٣٠

وتكشف قراءة الجدول السابق عن خدعة أخلاقية تذهب مجتمعات العالم الثالث ضحية لها . وبرغم ضآلة المبلغ الذى يتم الاستشهاد به ، إلا أننا نناقش كدالة كافية لتحديد نوايا العالم المتقدم نحو تنمية أو تحديث العالم الثالث . فبرغم أن المنحة كانت ٢ مليون دولار فإننا نجد أن الخزينة المصرية دفعت فى المقابل نحو ٧٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه مصرى . ودفعتها للأغراض التالية :

١ - ٢٠٠ ألف دولار أمريكى ، ٣٥ ألف جنيه مصرى للاتفاق على المستشار الأول وهو أجنبى بطبيعة الحال .

٢ - اتفاق ٩٠٠ ألف دولار ، ١٤٠ ألف جنيه على مكتب استشارى فى الإدارة ، أعضاؤه أما أنهم ينتمون فى الغالب إلى الوكالات الدولية ، أو إلى بعض المثقفين البرجوازيين الذين استثمروا إلى ترف العيش على حساب خشونة حياة الجماهير ، والذين لديهم أيضا إمكانيات عالية على الخيانة الوطنية .

٣ - معدات بنحو ٥٠٠ ألف دولار ، ٤٢٠ ألف جنيه مصرى وهى بالدفع مبالغ تذهب لتصرف سلع أجنبية .

٤ - هذا بالإضافة إلى ١٣٠ ألف دولار ، ١٣٥ ألف جنيه مصرى ، تذهب كمكافآت لمستشارين لأجل قصير وهم لن يخرجوا عن كونهم أجنبى ، أو أذبالا محليين لهم .

٥ - رصد مبلغ لا يتجاوز ١٠٠ ألف دولار ، ١٧٥ ألف جنيه مصرى للتدريب . وهذا المبلغ يصل إلى نحو ٥٠٪ من مرتب المستشار الأول ، وهو المبلغ الذى قد يساعد على تدريب وتنمية كوادر محلية .

ذلك يعنى أن مساعدات العالم المتقدم إلى العالم الثالث تمثل فى العادة خدعة كبرى . ظاهرها المصالح الخيرة ، وباطنها مزيد من تعميق التخلف ، ومزيد من الاستنزاف للأرصدة المحلية ، وبحث دؤوب عن وكلاء محليين يمثلون اقنعة أو وسائل محلية لعملية الاستنزاف هذه ..

والسؤال الذى يطرح نفسه الى أين أسلمتنا هذه المساعدات ؟
او ما هى طبيعة الأوضاع التى وجدنا فيها أنفسنا بعد حقبة كاملة من تنمية
اعتمدت على الخارج ، تنمية استندت على فئات النظام العالى ، ولم تحاول
الاعتماد على الذات . أى أنها تنمية لم تنطق صلبة من الداخل وأنها فرضت
مشوهة من الخارج . هذه التنمية فرضت ظروفها غير ملائمة تماما لانطلاق
العالم الثالث .

١ — فقد أدى الاعتماد المفرط على المساعدات الخارجية الى قبول
شروط عديدة تفرضها الدول المقدمة للمساعدات . اذلك غانه وان أضافت
بعض المساعدات الى الموارد المتاحة للتنمية ، الا أنها فى نفس الوقت قد
انقصت من قدرة المجتمع على تنظيم أولوياته وعلى السير فى طريقه الخاص
فهناك دول سارت على هذا الدرب مثل الفلبين واندونيسيا والبرازيل
والهند . وقد كانت محصلة هذه العملية مخيبة للأمال ، بل ومثيرة للقلق .
حيث انتهى الحال بهذه الدول بعد سلسلة من برامج الاستقرار وخطابات
النوايا والقروض الى التضخم والقضاء على المشروع الوطنى ، وزيادة حدة
التفاوت الاجتماعى وتصاعد الديونية . بل وتفشى النظم الدكتاتورية فى
معظمها . كل هذا دون تنمية حقيقية . وعلى العكس من ذلك فقد نجحت
دول أخرى مثل الصين وقبلها الاتحاد السوفيتى واليابان فى تحقيق أكبر
قدر من التنمية دون الاعتماد على المساعدات ، بل ربما بسبب عدم الاعتماد
على المساعدات (١٢١) .

٢ — أن مجموعة الشروط التى تحيط بهذه المساعدات ، عادة ما تجعلها
فى خدمة الاقتصاد المانح على حساب الاقتصاد المتلقى . فمثلا من الفوائد
الهامة التى تتوقعها الاقطار المانحة أن تزيد من صادراتها فى مقابل
المساعدات ، وحسب مبادئ التجارة الحرة كان من الضرورى أن تكون
الدول المستلمة للقروض حرة فى انفاقها حسبما كان السوق ملائما لذلك .
غير أن هذا المبدأ لا يعمل به عادة . ففى السنوات التالية للحرب العالمية
الثانية مباشرة نجد أن مركز الولايات المتحدة كمصدر للتمويل (بالقروض)
وأيضا كمصدر لاستيراد السلع بقدرة كاسحة قد تجاوز القدرة التى كانت
تتمتع بها بريطانيا العظمى فى القرن التاسع عشر . فالأموال التى تمنح بالدولار

تنفق في الولايات المتحدة . وأخيرا حينما نافست صناعات التصدير الخاصة بأوروبا واليابان التصدير الأمريكي ، بدأت الولايات المتحدة في استخدام القروض بالدولار لكي تشكل جوهر مساعدات وديون العالم الثالث . وقد حذت الدول الأخرى حذو الولايات المتحدة بأن تجعل المساعدات والقروض لصالح أسواقها التجارية .

ويرتبط بذلك أن تخفض الدولة المانحة القيمة الشرائية للقرض ، إذ أنه لما كان المصدرون في البلد المانح يتمتعون بأسواق مغلقة عليهم ، فإنهم عادة ما يمتلكون المقدرة على رفع ائتمان السلع وتكون الدول الفقيرة عاجزة تماما عن الشكوى . وذلك لأنها إذا لم تقبل هذه المساعدة المقيدة بشروط ، فإنها لن تأخذ شيئا على الإطلاق (١٢٢) (*) .

٢ - أن المساعدات التي تمنح للعالم الثالث - أيا كانت طبيعته أشكالها - وأن كانت مساعدات اقتصادية فإن لها طابعها السياسي الواضح

(*) في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية مباشرة تأسس نوع جديد من المساعدات التي تجسدت في صادرات القمح الأمريكية حسب القانون المدني رقم ٤٨٠ . والذي ظهر بتمتضاه نظام للبيع والأسعار يدعم المحافظة على الاعتبارات الداخلية للتجارة المتعلقة بالمحاصيل الزراعية ، وهي الاعتبارات التي قادت إلى تراكم مخزون الحبوب في الولايات المتحدة الأمريكية . وقد كان من المستحيل في فترة الندرة الحادة للدولار فيما بعد الحرب العالمية الثانية ، وجود مشترين للحبوب عبر البحار . ومن ثم فقد ابتكرت نظاما بديعا جعل من الممكن منح الحبوب لمجتمعات العالم الثالث في مقابل اعتبارها مبالغ مودعة في هذه المجتمعات بعملياتها تستخدمها سلطات الولايات المتحدة للانفاق منها على شؤونها في إطار هذه المجتمعات . ومن ثم يمكن القول أن القانون المدني رقم ٨٤٠ قد صدر في ١٩٥٤ من أجل أن يسمح لسلطات الولايات المتحدة الأمريكية بإمكانية إبرام مثل هذه الصفقات ، ومن ثم تتمثل تكلفة الطعام بالنسبة للأقطار المستقبلية في انسياب الدولار إليها ، بحيث يمكن ذلك الولايات المتحدة من إنفاقه في إطار الأقطار المعنية .

الذى نجد انعكاساته فى حقيقتين أساسيتين : الأولى ، أن الدول المتقدمة عادة ما تقدم مساعدتها الاقتصادية فى مقابل سياسى يتمثل فى أن تظل هذه الدول فى حالة تبعية دائمة . هذه التبعية التى تستثمرها إما كطريقة لصياغة النظام العالمى على طريقته الخاصة . وهو ما يعنى خلق محيط عالمى يؤمنها كمركز لهذا المحيط ضد المراكز الأخرى الممكنة . أو ما يعرف بمحاولة تجسيد نموذجها فى اطار هذه المجتمعات . أما الحقيقة الثانية فتتمثل فى أن النظرة العابرة لبناء المجتمع الدولى المعاصر تكشف على الفور عن الارتباط المباشر بين نوعية وكثافة المساعدات الخارجية (بمختلف أنواعها) التى تحصل عليها الدول المتخلفة وطبيعة بناء القوة فى هذه المجتمعات . كذلك تشير النظرة الخاطفة الى أن تدفق المساعدات الخارجية على الدول المتخلفة المطلقة يقل كلما عجزت الدول المتقدمة المانحة عن تغيير النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة فى الدول الأولى بما يتفق ورغبات الدول الثانية . وفى خضم هذه اللعبة نجد أن بعض الدول المتخلفة تحصل على عملات صعبة فى مقابل أن تمنح تأييدها لمواقف سياسية معينة (١٢٢) . وهو ما يعنى أن المساعدات فى النهاية ، ان لم تستهدف خلق محيط مماثل ، فهى تحافظ على بعض النطاقات — غير التابعة عن طريق إمكانية انتجانس والنموذج الأم — التى لم تتجانس نظمها بعد . هذا الى جانب أن هذه المساعدات الاقتصادية قد تستخدم فى ظرف قد تحاول فيها الدول المستقبلية لها ، التمرد على الدول المانحة . هنا تصبح المساعدات سلاحا تلوى به الدول المانحة ذراع الدول المتلقية كى تصوب الى الرشد من جديد . أى أن هذه المساعدات تستخدم عند الضرورة كوسيلة من وسائل الضغط أو الفرض السياسى (**) . وبالطبع تتخلق معادلة مفادها انه كلما

(*) هذا ما حدث لنا مع الغرب ومع الشرق على حد سواء . فلقد سحب الغرب (ممثلا فى البنك الدولى وبريطانيا والولايات المتحدة) عرضه بالمساهمة فى تمويل مشروع السد العالى فى منتصف الخمسينات حينما قدرت الولايات المتحدة وبريطانيا أن سياسة مصر الخارجية غير ملائمة . كذلك قطعت الولايات المتحدة مساعدتها فى منتصف الستينات لأسباب تتعلق بالسياسة الداخلية والسياسية الخارجية لمصر ، وتبعها البنك الدولى فى ذلك بقطع المساعدات أيضا . كما أن الاتحاد السوفيتى رفض إعادة جدولة ائديون المصرية عقب اختلافه مع مصر بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ (١٢٥) .

اعتمد البلد المتخلف كثيرا على هذه المساعدات ، كلما كانت قابليته للاستجابة للضغط الخارجي المفروض عليه كبيرة ، وتصبح بالتالى امكانياته على مقاومتها ضعيفة للغاية .

ذلك يعنى انه اذا كانت المساعدات تمنح لتشجيع التنمية والمناشط التى لدى القطر المتسلم لها والتى تلقى اهتمام التطر المانح — حسب أهدافه — فان أى اجراءات للاستقلال السياسى كالتأمين بدون تعويض أو انقيود التى قد تفرض على رأس المال الخاص قد تدفعه الى الانسحاب . وبلا شك يمارس النفوذ فى هذا الاطار . وتصبح الفرص مفتوحة أمام التفسير حسب المصلحة الذاتية . وبذلك لم تعد المساعدة من الولايات المتحدة ميسرة حسب تعديل هاكنلووبر Hickenlooper بالنسبة للأقطار التى تؤمم المصالح المملوكة للولايات المتحدة . وتسود نفس الانتقائية المتطرفة للمساعدات من الاتحاد السوفيتى الى الدول المتعاطفة أيديولوجيا معه .

٤ — هذا بالإضافة الى أن المساعدات الخارجية عادة ما تساعد على تراخى التنمية الاجتماعية والاقتصادية . أو أصابتها بسوء التوجه أو التوجيه . فمثلا نجد أن حصول كثير من بلاد العالم الثالث على المساعدات الخارجية المتمثلة مثلا فى مساعدات الحبوب ، يدفع السلطات المسيطرة فى الاقطار المستقبلية الى تأخير اعادة التنظيم والتحديث السياسى والاقتصادى للقطاع الزراعى ، وهو الأمر انضرورى لتأسيس حالة من الاكتفاء الذاتى . مما يطرح للمناقشة امكانية أن تصبح هذه المساعدات ضارة أكثر من اعتبارها مفيدة بالنسبة للأقطار المستقبلية على المدى الطويل (١٢٦) . ويتمثل التأثير الضار الآخر الذى يصيب تنمية العالم الثالث من جراء هذه السياسات فى أن بلاد العالم الثالث تحاول اعادة تخطيط اقتصادها بما يتوافق مع المساعدات التى تتلقاها من العالم الخارجى . فمثلا قد تتراجع هذه المجتمعات عن انتاج سلع أساسية كالحبوب — باعتبارها من المحاصيل التقليدية — التى يمكن شراؤها بأسعار رخيصة من السوق العالمى ، أو باعتبار الاعتماد على المساعدات فى الحصول عليها ، والاتجاه الى محاصيل تحتاجها السوق العالمى . وفى هذا الاطار فاننا نجدها تقع فى خطئين ، الأول يتمثل فى قصورها

عن تطوير تكتيكات لزراعة المحاصيل المعيشية كالحبوب وهى المحاصيل التى تساعد على الاستقلال بدلا من التبعية فى هذا الصدد للنظام العالمى . والثانى يتحدد فى الاتجاه الى زراعة محاصيل هامشية بالنسبة للنظام العالمى — كالزهور — وغير صالحة لسد احتياجاتها الى الغذاء ، هذا الى جانب أن كلتا الحالتين تجعلها تابعة للنظام العالمى ، أما للحصول على الغذاء ، أو لبيع سلع الرفاهية فى السوق العالمى (**) .

هـ — بالإضافة الى ذلك تساعد المساعدات من العالم الخارجى على نشر مناخ الفساد فى مجتمعات العالم الثالث . وسواء كانت هذه المساعدات فى شكل تسهيلات تجارية أو فى شكل قروض لشراء سلع من البلد المانح أو مساعدات ، فانها عادة ما ترتبط بظواهر كثيرة مثل العمولات التى قد تعطى لبعض المسؤولين (**) . أو الاتفاق على صفقات — يكون أحد أطرافها العملاء المحليون — قد لا تكون ملائمة أو صالحة للاستهلاك المحلى

(*) من المشكلات التى بدأت تواجهها الزراعة المصرية على سبيل المثال فى الفترة الأخيرة ، اتجاه كثير من المساحات الزراعية لزراعة الزهور والفاكهة والمحاصيل النقدية (كالبطاطس وفول الصويا) لحساب النظام العالمى ، باعتبارها محاصيل تباع بأسعار مرتفعة وتجلب العملة الصعبة . غير أن ذلك كان على حساب تطوير محاصيل القمح والذرة ، حيث يعتمد عليها الشعب — بقطاعيه الريفى والحضرى — فى الغذاء مما أدى الى الاعتماد على النظام العالمى فى استيراد هذه الحبوب ، أما عن طريق الشراء الفورى أو القروض أو المساعدات . وهذا يعنى أن تكون مصر فى حاجة الى النظام العالمى ، أما للحصول على غذائها أو لبيع سلع لا تستطيع هى استهلاكها (الزهور والمحاصيل النقدية) وهى أوضاع بدأت تلقى قدرا من الاهتمام وإعادة التخطيط من قبل المسؤولين بمحاولة تطوير زراعة المحاصيل التقليدية رأسيا أو أفقيا .

(**) من الواضح أن مسألة الفساد المرتبط بالمساعدات أصبحت الآن قضية شبه مسلم بها . ذلك أننا نجد أن هذه المساعدات ارتبطت فى كثير من بلاد العالم الثالث بتفجير قضايا مثل قضايا نقل المعلومات عن المجتمع المانح لها ، ويعتبر ذلك افسادا لفئة المثقفين فى هذه المجتمعات ، باعتبارهم =

مما يعد في أحيان كثيرة خيانة للضمير الوطنى ، أو خلق مناخ عام لامكانية
الشراء باتباع سلوك انتهازى عام ، وهى قضايا يؤكد وجودها الفكر
المنظرى ، حيث تسود ادعاءات حول الفاقد من الاتفاق على المشروعات وبدى
اتصاله بالفساد بصورة عامة . قد يكون السبب فى ذلك أن الجهاز الإدارى
الذى يتسلم هذه المساعدات على درجة منخفضة من الكفاءة . ومن ثم
تتجه بعض المساعدات عن قصد نحو الرغاهية بدلا من زيادة الانتاج ،
أو عن غير قصد وانخفاض الكفاءة حينما يتساقط بعض هذه المساعدات
فى يد الأفاقين والانتهازيين .

٦ — تفرض المساعدات من الخارج مزيدا من التردى بالنسبة لبناءات
المجتمعات المتخلفة ، وذلك حينما لا تستطيع البناءات المتخلفة استيعاب
الانتاج العقلى الأبنائها ، ومن ثم تشكل سياقات معوقة أو غير ملائمة بالنسبة
لهم . أو أن أبناءها أنفسهم أصبحوا مغتربين ، ومرتبطين بالخارج القادر
على استيعاب انتاجهم العقلى ومكافأته عليه ، بل أن هذا الغرب قد
يسلك سلوكا تأمريا حينما يكون قد تولى تربيتهم من خلال مناهجه ، ومن ثم
نقد نجح فى فصلهم عن ذاتهم الحضارية ، وربطهم به . وفى هذا الصدد تجد
أن هجرة العقول قد طرحت نفسها من خلال نمو السوق العالمى للمهن ،
كالمهن العلمية والهندسية . بالإضافة الى أن الدول المتقدمة بدأت تعمل من
تشريعاتها بحيث تسمح بدخول المتخصصين الى الأقطار الغنية بسهولة

= الفئة التى تتولى إنجاز هذه المهام . تأكيد ذلك النشاط المرتب الذى تمارسه
مؤسسة A. I. D. الأمريكية فى مجتمعات العالم الثالث . هذا بالإضافة
الى الأخبار التى نقرأها فى الصحف عن تلقى بعض المسؤولين للعمولات
أو محاولتهم تقنين الرشوة والبتشيش باعتبارها اكراميات . أو ذكر أسماء
كثير من مسئول العالم الثالث فى قضايا تتعلق بالتجارة والاستيراد والتصدير
واستفادتهم من ذلك . أو ممارسة أقارب بعض مسئولى العالم الثالث
لنشاطات اقتصادية مريبة . أو تعاقد بعض التجار على صفقات فاسدة .
وبالطبع تعمل ظواهر الفساد هذه على اشاعة فساد أكثر على المستويات
الدنيا ، مما يخلق مناخا عاما من الفساد فى اطار مجتمعات العالم الثالث ،
وهى ممارسات فاسدة لا نجد نظيرا لها فى المجتمعات المتقدمة .

أكثر وتستبعد في نفس الوقت العمالة غير الماهرة . وهو ما يعنى أن ما تحتاجهم التنمية المحلية وتدريبهم — مستنزفة مواردها في هذا الصدد — يهاجرون منها . ومن المحتمل أن تتزايد هذه الظاهرة ، خاصة إذا كان التعليم الذى يتلقونه أصبح ملائما بدرجة أكثر لتخريج العلماء والمهندسين القادرين على مواجهة المشكلات القائمة في البلاد المتقدمة . وعادة ما نجد الحكومات الوطنية — التى تحاول رفع أجور المهنيين لابقاف هجرتهم — نفسها عاجزة عن مواجهة الضغوط من الفئات الأخرى من أجل أجور أعلى ، وبخاصة فئة الإدارة وأصحاب الرواتب . ومن ثم فقد تساعد هذه المطالب — إذا تمت الاستجابة لها — على التأثير على توزيع الدخل ، بدفعه الى مستويات أقل (١٢٧) .

٧ — وهناك ظواهر أخرى كثيرة ترتبط بتأثير المساعدات على التنمية الداخلية لهذه المجتمعات . من هذه الظواهر مجموعة الظواهر المرتبطة بسوء توزيع الدخل — التى أشرنا إليها سابقا — وانخفاض الاستهلاك . فمثلا نتيجة لسوء توزيع الدخل لغير صالح الاغلبية فان أقلية هى التى تستأثر به . (اذ نجد في أمريكا اللاتينية أن ٥٠٪ من السكان الذين لا يتلقون سوى ١٢٪ من الدخل القومى لا يستطيعون شراء المنتجات الاستهلاكية الدائمة ، ولا يستثمر ٤٥٪ من المستفيدين من الدخل الا ٣٪ من دخلهم في هذه المواد . إذا فكل انتاج مصانع السيارات الكبرى والثلاجات الخ — التى يملك الأجانب معظمها — ليست مخصصة الا لنحو ٥٪ من سكان أمريكا اللاتينية) (١٢٨) .

ويرتبط انخفاض الادخار بانخفاض الدخل . حيث يسير الادخار في حلقة مفرغة أو تخلف يتخذ شكلا حلزونيا . فمع أن مدخرات القطاع الأعلى (الشرائح العليا) عالية بشكل يجعل امتصاصها غير ممكن كما رأينا ، فإننا نجدها تحت — في الوقت نفسه — على استهلاك المنتجات الثابتة والكماليات وأمتلاك الشقق الفاخرة والقيام بالرحلات الى الخارج . ببساطة شديدة الاتجاه الى التبديد الترفى لهذه المدخرات ، على المستوى الفردى . وعلى المجتمع — ككيان كلى — أن يتجه الى الخارج

طلبا للمساعدات من جديد ، والدائرة مفرغة تدور بصورة جنونية لكل ما هو
فى غير صالح العالم الثالث .

وتعتبر البطالة من الظواهر التى تظهر على السطح كنتيجة لهذه
التفاعلات . والدلالة على ذلك هو أن التقديرات تذهب الى أن ربع
السكان الفعليين — أى ما يعادل ٢٥ مليون شخص — محرومين من
العمل . هذا الى جانب أن مشكلة البطالة على ما يذهب جوندرفرانك سوف
تتفاقم فى العشر سنوات المقبلة (١٩٩٠) . بحيث تفرز مجموعة الظواهر هذه
مجتمعا غير مستقر ، يسوده التوتر يطور نفسه نحو التخلف ، من خلال
تنمية تابعة للعالم الخارجى ، نتيجة لاعتمادها على النظام العالمى بأى من
أشكال الاعتماد .

وتأتى المرحلة الرابعة والأخيرة ، وهى المرحلة التى يستشرف العالم
الثالث آفاقها . وهى المرحلة التى نسميها بمرحلة الانفصال أو العزل ، حيث
العزلة مفروضة على العالم الثالث من الخارج أساسا . ومن المؤكد أن
هناك عوامل كثيرة تدفع الى تخلق ملامح هذه المرحلة .

١ — من هذه العوامل حالة التضخم التى يعانىها النظام العالمى والتى
سوف نجد انعكاسا لها فى انخفاض ميزانيات المساعدات الى قد تمنحها
الدول المتقدمة الى الدول الفقيرة أو المتخلفة . هذا الى جانب محاولة
المجموعة الأولى الاستفادة من مؤسسات التمويل العالمية — كالبانك الدولى —
وهى مؤسسات كان يجب أن تقتصر الاستفادة منها على العالم الثالث .

٢ — تزايد مساحة خريطة الفقراء فى اطار النظام العالمى . فبسبب
الزيادة السكانية ، وتلك معدلات التنمية — لبعض الأسباب التى أشرنا
اليها — سوف تسقط الدول التى كانت على حافة الخروج من العالم الثالث
الى أعماقه من جديد ، ونتيجة لذلك سوف يتخلق نظام عالمى يوجد فيه
علمان يعيشان فى اطار ملامح متناقضة للغاية .

فمثلا سوف تتجه الهوة بين دخول العالم الثالث والعالم الأول الى
الامتساع والزيادة . وذلك أن هوة الدخول بين العالم الثالث والدول المتقدمة
تخضع لتغيرات حاسمة . وبرغم المعطيات التى قد لا تتيح لنا الآن فنانا

سوف نستشهد بالفجوة بين العالمين فيما يتعلق بالدخول بين فترتين ١٩٥٠/١٩٦٠ ، ١٩٦٠/١٩٧٠ وهى حسبها يوضح الجدول التالي (١٢٠) :

العالم المتقدم والعالم الثالث جدول رقم (٨) يوضح تزايد فجوة الدخل بين

الفترة الزمنية البيان	الزيادة السنوية ١٩٦٠/١٩٥٠	متوسط النسبة المئوية ١٩٦٧/١٩٦٠
اجمالى الدخل :		
العالم المتقدم (الدول الغنية)	٤٨	٤٨
العالم الثالث (الدول الفقيرة)	٤٦	٥٠
متوسط الدخل الفردى :		
الدول الغنية	٢٨	٢٦
الدول الفقيرة	٢٣	٢٥

وهو ما يعنى أنه وان تزايد متوسط اجمالى الدخل القومى فى العالم الثالث من ٤٦ الى ٥٠ أى بزيادة ٤٨ فائنا نجد أن العالم المتقدم يرتفع معدل الزيادة فيه بين ١٩٥٠ / ١٩٦٠ ، ١٩٦٠ / ١٩٦٧ من ٤ الى ٤٨ أى بزيادة ٨٠. وهو معدل يفوق زيادة العالم الثالث ، هذا الى جانب أن متوسط الزيادة فى العالم المتقدم تحدث فى اقتصاد دخل مرحلة الرفاهية فعلا ، فى حين أن زيادة العالم الثالث فى اطار اقتصاد يعجز عن اشباع الحاجات الأساسية . هذا الى جانب أن نسبة الزيادة فى اجمالى الاقتصاديات الضخمة تتجاوز بالتأكيد نسبة الزيادة فى الاقتصاديات الصغيرة .

بيد أن الملاحظة الثانية التى تستوقفنا فى هذا الصدد أنه فى حين تتجاوز الزيادة فى اجمالى دخل العالم الثالث متوسط اجمالى الزيادة فى دخول الدول المتقدمة ، فائنا نجد أن ذلك لم ينعكس على الدخل الفردية ، ففى حين ارتفع متوسط الدخل فى الدول الغنية من ٢٨٪ عام ١٩٥٠ / ١٩٦٠ الى ٢٦٪ عام ١٩٦٠ / ١٩٦٧ — أى بزيادة قدرها ٨ — نجد أن متوسط

الدخل الفردي في العالم الثالث ارتفع من ٢٣٪ عام ١٩٥٠ / ١٩٦٠ إلى ٢٥٪ عام ١٩٦٠ / ١٩٦٧ بزيادة قدرها ٢٪ فقط . وهو ما يعنى أن توزيع الدخل في العالم المتقدم عادة ما يعكس مبدأ العدالة الاجتماعية ، المبدأ الذى أصبحت لا تطأه الاقدام في العالم الثالث .

٣ - ويرتبط بذلك أن عزلة العالم الثالث أصبحت تتأكد من خلال مؤشرات عالمية عديدة أولها أن العالم الثالث أصبح لا يقوم بتبادل تجارى حقيقى ، فهو عالم يتلقى من اقتصاديات النظام العالى دون أن يقدم المقابل المتكافئ في عملية التبادل ، يؤكد ذلك أن ديون العالم الثالث آخذة في التزايد . ويعنى الدين - بطبيعة الحال - العجز عن التبادل المتكافئ ، وذلك حسيما يوضح الجدول التالى الذى يبرز مشكلة الديون في العالم الثالث بالمليون دولار بين سنوات ١٩٦٧ - ١٩٧٣

جدول رقم (٩) يوضح ديون العالم الثالث

بالمليون دولار بين ١٩٦٧ - ١٩٧٣

الدولة المدينة	١٩٦٧	١٩٧٠	١٩٧٣
مجموع ديون العالم الثالث	٥٠٠٧٤٧	٩٧٣٩	١١٨٨٩٣
يحصى منها :			
الهند	٧٦٩٥	٩٤٧٤	١٢٣٦٣
البرازيل	٣٤٣٤	٤٨٦٢	٩٢٩٧
ايران	١٨٣٠	٤١٣٠	٧٠٤٧
المكسيك	٢٦٧٥	٣٨٠٣	٧٠٣١
أندونيسيا	٢٣٠٢	٣٥٢٧	٦٦١٦
باكستان	٢٩٠٧	٤٥٣٦	٥١٥١
الجزائر	١٤٠٢	١٨٩٦	٤٧٨٩
كوريا	٤٠٢٢	٦٢٢٧	١١٠٠٢
تركيا	٤٠٢٢	٦٢٢٧	١١٠٠٢

وتكشف قراءة الجدول السابق عن احساس مؤلم وحزين للحالة الاقتصادية التى بلغها العالم الثالث . ففى حين كانت جملة ديونه ٥١ مليون دولار تقريبا فى ١٩٦٧ أصبحت فى عام ١٩٧٣ ، أى بعد سبع سنوات فقط ، نحو ١١٩ بليون أى ما يزيد على الضعف . ويتعمق هذا الاحساس

إذا أدركنا أن هذه الدول — الواردة في الجدول السابق على سبيل الاستشهاد — تمثل القطاع المتنامي نسبيا من الناحية الاقتصادية في إطار العالم الثالث . فتركيا يدعمها حلف الأطلسي ، والهند تقف على المقدمة الاقتصادية والسياسية للعالم الثالث ، ويدعى أن البرازيل قاربت الانطلاق من سجن العالم الثالث ، وإيران والمكسيك وأندونيسيا والجزائر دولا بتروولية ، كان من المفترض أن تشارك من منطق القوة في النظام العالمي . غير أن السؤال الذي ينبغى أن نطرحه في هذا الإطار ، إلى متى سوف يصير تراكم الديون ؟ إذا سمحت استهلاكات العالم الثالث ، فهل ستسمح اقتصاديات وخزائن العالم المتقدم — سؤال نطرحه ونحاول به استكشاف آفاق مستقبل الأحداث .

٤ — يرتبط بذلك أن التجارة — كنظام للتبادل العالمي — بدأت تعكس هي الأخرى العزلة التي قد يقبل عليها العالم الثالث ، أو لنقل التي قد تفرض عليه . فالتجارة العالمية تخلت أخيرا عن حركتها العشوائية في التبادل وبدأت تقتصر على الدول التي لديها إمكانية حقيقية للدخول في عملية التبادل التجاري . تؤكد ذلك بيانات الجدول التالي ، الذي يبرز اتجاهات التجارة بين الدول الغنية والفقيرة في الفترة بين ١٩٥٣ — ١٩٦٩ بالبلليون دولار .

جدول رقم (١٠) يوضح حجم التبادل التجاري بين الدول الغنية والفقيرة بين ١٩٥٣ — ١٩٦٥

المجموع	١٩٥٣		١٩٦٩		نسبة التبادل في ١٩٦٩ إلى ١٩٥٣ كنسبة أساس
	حجم التبادل	%	حجم التبادل	%	
بين دول غنية ودول غنية أخرى	٢٩	٤٦%	١٣٨	٦٣%	٤٧٥%
بين الدول الفقيرة والفقيرة	١٤	٢٢%	٣٦	١٦٤%	٢٥٧%
من الدول الفقيرة إلى الغنية	١٥	٢٤%	٣٥	١٦%	٢٣٣%
من الدول الغنية إلى الفقيرة	٥	٨%	١٠	٤٥%	٢٠٠%
أطراف التبادل	٦٣	١٠٠%	٢٣٩	١٠٠%	٣٤٧%

ومعطيات هذا الجدول ليست فى حاجة الى تعليق . اذ تكشف قراءة
الجدول عن الملاحظات الأساسية التالية :

(أ) ففى حين كان حجم التجارة — التى يعتبر العالم الثالث طرفا فيها —
قد وصل الى نحو ٤٦ ٪ فى النظام التجارى العالمى عام ١٩٥٣ فى
مقابل مشاركة الدول الغنية بنحو ٦٨ ٪ من حجم التجارة العالمية ،
نجد أن مشاركة العالم الثالث قد انخفضت فى ١٩٦٩ حتى وصلت
الى نحو ٣٦٩ ٪ فى حين بلغت مشاركة الأغنياء فى النظام التجارى
العالمى بنحو ٩٧٤ ٪ . وهو ما يعنى التراجع التدريجى عن المشاركة
الإيجابية فى النظام العالمى .

(ب) انخفاض حجم التجارة بين دول العالم الثالث (الدول الفقيرة) من
ناحية وبين العالم المتقدم (الدول الغنية) من ناحية أخرى ، ففى حين
بلغ حجم التبادل التجارى فى ١٩٥٣ نحو ١٣٨ ٪ ، من حجم التبادلات
التي وقعت فى إطار النظام العالمى ، نجدها قد انخفضت فى ١٩٦٩ الى
نحو ٣٢٤ ٪ أى بانخفاض قدره ١٣٤ ٪ ، وهو ما يعنى تضائل
فرص التبادل التجارى بين الأغنياء والفقراء لأسباب أشرنا إليها آنفا .

(ج) ارتفاع التبادل التجارى بين الأغنياء وبعضهم البعض فى مقابل
انخفاض التبادل التجارى بين الفقراء وبعضهم البعض . فمما يتعلق
بحجم التجارة بين الدول الغنية نجده قد ارتفع من ٤٦ ٪ من حجم
التبادل التجارى العالمى فى عام ١٩٥٣ الى ٦٣ ٪ عام ١٩٦٩ ، نجد
أنه فى مقابل ذلك أن التبادل التجارى بين الدول الفقيرة قد انخفض
من ٨ ٪ عام ١٩٥٣ الى نحو ٤٥ ٪ عام ١٩٦٩ . وهو ما يعنى أن
هناك اتجاها لتكثف الأغنياء فى مواجهة تبعثر الفقراء ، وأيضا أن
هناك اتجاها للمشاركة الإيجابية الأكبر من قبل الأغنياء فى التجارة
العالمية فى مواجهة الانسحاب السلبي للفقراء أو لدول العالم الثالث
دائرة التجارة العالمية .

والنتيجة المطروحة أمامنا ، أننا فى مواجهة نظام عالمى يفتقد كل حالات
الاستقرار ، عالما يعيش حالة تحولات سريعة قد تفضى به الى إحدى
احتمالات ثلاث .

فاما أن يستعيد النظام العالمى وحدته وتفاعلاته المتآزرة من خلال دعوة المنسحبين الى المشاركة الايجابية ، وتقدم الأغنياء للمساعدة الصادقة والجادة فى تطوير عالمهم الثالث ، ومن ثم التحرك نحو خلق نظام عالمى عادل للجميع ، تسوده تفاعلات محكومة بمبادئ الحرية والمساواة والعدل ، سواء فيما يتعلق بالجوانب السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية ، يعنى ذلك أيضا أن تتقدم الدول الغنية للمشاركة فى تطوير الحاضر لخلق المستقبل ، مثلما كانت المشاركة فى الماضى عن طريق السلب والنهب . وقد تحدث هذه المشاركة الخيرة من خلال القروض الميسرة ، أو عن طريق المساعدة فى خلق التكنولوجيا الملائمة ، أو عن طريق التقدم الأعمال معرفة الأثرياء فى انتشارال الفقراء من فقرهم ، ذلك يعنى أن تعمل مساعدات العالم المتقدم بمنطق مساعدة مريض ينبغى أن يسترد العافية . ذلك يعنى أن المتقدمين عليهم أن يتكيفوا وعالم المتخلفين . بيد أننا نتساءل : هل الحل يعتبر من وجهة نظرنا حلما ، وإن كان أخلاقيا ومشرفا غير أنه — بتوقع كبير — سوف ينهار أمام أنانية الأغنياء .

الحالة الثانية أن يواصل الأغنياء تقدمهم الأنانى وأن يواصل المتخلفون تخلفهم أيضا . غير أننا سوف نجد أنفسنا فى النهاية فى مواجهة نظام هش يسوده تناقض مدهش وغريب . حيث فيه يتأكل المترفون من رفاهية الترف . يفتقرون — فى اطاره — أبعادا انسانية كثيرة ، كالايثارية والعمل والبذل والعطاء ، وحيث أن فيه فى المقابل عالما فقيرا ينهار ، تسوده انبطالة والجوع والمرض وأمراض سوء التغذية ، ويهجره أبناؤه الذين تعلموا أو الذين امتلكوا أى فرصة للحياة ، حينما امتلكوا بابا للخروج ، حالة تشبه الهروب من الأرض الخراب ، اليس هذا تناقضا ؟ ، واليس هذا جدلا تحكمه قوانين حديدية تعلو على ارادة الانسان ؟ إذا كان الأمر كذلك ، فالجدل حتما له نهاية .

وفى الحالة الثالثة قد يستثير ترف الأغنياء مشاعر الفقراء واحتياجاتهم . بل قد تدفعهم الحاجة غير المشبعة الى مستويات متدنية لممارسة الحياة الى مشاعر التمرد والغيظ . وفى لحظة ما ، قد تقف الأغلبية العالمية الفقيرة مستندة ظهورها الى حائط الموت جوعا . بحيث يترابط ذلك والمشاعر التى

تغلف النظرة الى ان سادة النظام العالمى الحالى ليسوا سوى لصومس
الأمس . وتحت وطأة مشاعر الجوع والمرض والتخلف والوقوف على حافة
الموت قد ينفجر البركان ، قد يندفع الفقراء الى البحث عن مكان تحت
الشمس ، وقد يتخذ ذلك شكل ثورة عالمية ، قد يتخذ ذلك شكل حرب
عالمية أو حركة عالمية للجماهير من المحيطات الى المراكز ، غير أنه من المؤكد
أن هذا العالم الفقير سوف يرفع صياغات جديدة لشعارات قديمة ، فبدلاً
من شعار ماركس : « يا عمال العالم اتحدوا . . . » قد تظهر صياغة جديدة
تؤكد « يا فقراء العالم اتحدوا وحطموا كل ما حولكم ، فليس ما حولكم
سوى القيود والاعلال ، حطموا عالماً بأسره لتكسبوا عالماً بأسره » .



المراجع

- (١) Turner, J. B (ed) : Neighbourhood organization for community Action. (New York, 1968,) pp. 194 - 195.
- (٢) Seers, Duddley and Leonard Joy : Development in a devided world : (edited) (Pelican Books, 1971,) p. 69.
- (٣) Nisbet, Robert: The social philosophers, community and Conflict in western thought - Heinmann - London. 1974. p. 430
- (٤) Duddley sceers and others : op. cit., p. 42.
- (٥) على ليلة : ملامح السياسة الاجتماعية فى اطار التجربة الناصرية للتنمية (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ندوة علمية فى ١٧ ، ١٨ ديسمبر ١٩٨٠) ص ١٠ .
- (٦) السيد الحسينى : علم الاجتماع السياسى : المفاهيم والقضايا ، (١٩٨٠ الطبعة الأولى ، دار الكتاب للتوزيع) ص ٨٥ .
- (٧) محبوب الحق : مستأثر الفقر ، خيارات أمام انعالم الثالث ترجمة أحمد فؤاد بليغ (الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧ الطبعة الأولى) ص ١٣٢ .
- (٨) المرجع السابق : ص ١٤٣ .
- (٩) عمرو محى الدين : اشتراكية الدولة والنمو الاقتصادى مجلة افكر العربى ٤ - ٥ . صص ٤٠ - ٦٦ .
- (١٠) المرجع السابق : ص ٥٩ .
- (١١) المرجع السابق : ص ٦٣ .
- (١٢) ج . هالكرو فرجسون : ثورات أمريكا اللاتينية ، سلسلة الفكر السياسى والاشتراكى . ترجمة عبد الرؤوف عز الدين (الدار المصرى للتأليف والترجمة ، ١٩٦٦) صص ٧١ - ٧٢ .

(١٣) عمرو محى الدين : مرجع سابق . ص ٥٦ .

(١٤) على الدين هلال . الفكر العربى ٤ - ٥ . ص ١٩ .

(١٥) اسماعيل صبرى عبد الله : نحو نظام اقتصادى عالمى جديد ، دراسة فى قضايا التنمية والتحرر الاقتصادى والعلاقات الدولية ، (الهيئة المصرية العامة للكتاب : ١٩٧٦) . ص ١٥٩ .

(١٦) نبيل عبد الفتاح : الانفتاح كنموذج للتنمية فى فكر النخبة المصرية الحاكمة ، رؤية أولية : غير منشورة (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية . ١٧ ، ١٨ ديسمبر ١٩٨٠) ، ص ٢٤ .

(١٧) المرجع السابق ص ٢٤ .

(١٨) اسماعيل صبرى عبد الله ، مرجع سابق . ص ٨٠ .

(١٩) المرجع السابق . ص ١٥٨ .

(٢٠) نبيل عبد الفتاح : مرجع سابق . ص ٢٥ .

(٢١) اسماعيل صبرى عبد الله : مرجع سابق . ص ١٧٤ .

(٢٢) خيرى عزيز : المفهوم الماركسى للتنمية فى مصر (القسم النظرى) ضمن بحوث ندوة علمية . عن مفاهيم التنمية فى مصر . تحليل للأيديولوجيا وتقييم للسياسات ، (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية . ١٧ ، ١٨ ديسمبر ١٩٨٠) . مؤسسة الاهرام ص ١٣ .

(٢٣) المرجع السابق : ص ١٧ .

(٢٤) سعد الدين ابراهيم : النظام العربى الجديد ، مركز دراسات الوحدة العربية . ص ٢٤٠ .

(٢٥) Shils, E.A. : (The Military in Political development in New states) in, Huntington, s. (ed) The Role of Military in underdevelopment Countries (Princeton university press. Princeton. 1962) pp. 39 - 40.

(٢٦) على الدين هلال : مرجع سابق . ص ١٩ .

(٢٧) المرجع السابق . ص ٢٧ .

— ١٧٧ —

(١٢ — العائم الثالث)

- (٢٨) المرجع السابق . صص ٣٤ — ٣٥ .
- (٢٩) هالكرو فرجسون : مرجع سابق . صص ٢١٤ — ٢١٦ .
- (٣٠) تيريزا هاييتر : امبريالية المساعدات (دار بن رشد ، ١٩٧٩) .
صص ١١٢ — ١١٥ .
- (٣١) عمرو محي الدين : مرجع سابق . ص ٥٨ .
- (٣٢) محبوب الحق : مرجع سابق . ص ٧٠ .
- (٣٣) على ليلة : الآثار الاجتماعية للإصلاح الزراعي * دراسة ميدانية
ضمن برنامج القانون والتغير الاجتماعي : اشراف الأستاذ السيد يس .
(المركز القومي لأبحاث الاجتماعية والانجناية . ١٩٨٠) . ص ٤٣ .
- (٣٤) عمر محي الدين : مرجع سابق . ص ٦٢ .
- (٣٥) ابراهيم نوار : مرجع سابق . ص ١٢ .
- (٣٦) محبوب انحق : مرجع سابق . ص ٤٧ .
- Kuznents, S. : Quantitative Aspects of Economic (٢٧)
Growth of Nations, Distribution of income by size. Economic
Development and cultural change. (Vol XI No. 2. Part II January.
1963.) p. 183.
- (٣٨) جوند فرانك : مرجع سابق . ص ٥٧ .
- (٣٩) محبوب الحق : مرجع سابق . ص ٣٠ .
- (٤٠) أندريه جوند فرانك : مرجع سابق . ص ١٤٦ .
- (٤١) خيرى عزيز : مرجع سابق . ص ٢٢ .
- (٤٢) سعيد الدين ابراهيم : مرجع سابق ، ص ٢٣٨ .
- (٤٣) نفس المرجع : صص ٢٣٨ — ٢٣٩ .
- (٤٤) خيرى عزيز : مرجع سابق . ص ٢٨ .

- (٤٥) المرجع السابق ، ص ٣١ .
- (٤٦) المرجع السابق ، ص ٣١ .
- (٤٧) المرجع السابق ، ص ٣٢ .
- (٤٨) المرجع السابق ، ص ٧ .
- (٤٩) اسماعيل صبرى عبد الله ، مرجع سابق . صص ١٧٥ ، ١٨٠ - ١٨١ .
- (٥٠) خيرى عزيز ، مرجع سابق . ص ٢٨ .
- (٥١) محبوب الحق ، مرجع سابق . ص ٣١ .
- (٥٢) هانكور فرجسون ، مرجع سابق . صص ١٩٧ - ١٩٨ .
- (٥٣) تريزا هاييتر ، مرجع سابق ، صص ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ٢١٤ - ٢١٦ .
- (٥٤) أندريه جوندرفرانك ، مرجع سابق . ص ١١٩ .
- (٥٥) نفس المرجع ، ص ١٢١ .
- (٥٦) اسماعيل صبرى عبد الله ، ص ١٦٩ .
- (٥٧) نفس المرجع السابق ، ص ١٦٨ .
- (٥٨) جودة عبد الخالق ، الانفتاح (تحرير) ، الجذور ، الحصاد ، المستقبل ١٩٨٢ . ص ٢٢٨ .
- (٥٩) نفس المرجع ، ص ٣٣١ .
- (٦٠) نفس المرجع ، ص ٣٣٢ .
- (٦١) نفس المرجع ، ص ٢٣٣ .
- (٦٢) نفس المرجع ، ص ٣٣٣ .
- (٦٣) Duddley Sears and other : Op . Cit., p. 32.
- (٦٤) أندريه جوندرفرانك ، نفس المرجع السابق . ص ١٣٧ .
- (٦٥) المرجع السابق ، ص ١٤٨ .
- (٦٦) محبوب الحق ، مرجع سابق ، ص ٣٠ .
- (٦٧) اسماعيل صبرى عبد الله ، مرجع سابق . ص ١٧٠ .
- (٦٨) المرجع السابق ، ص ١٧٨ .

- (٦٩) خيرى عزيز ، مرجع سابق ، ص ٢٣ .
- (٧٠) المرجع السابق ، ص ٢٣ .
- (٧١) اسماعيل صبرى عبد الله ، مرجع سابق ، ص ١٦٠ .
- (٧٢) محمد الجوهرى وآخرون ، الاقتصاد والمجتمع فى العالم الثالث ، (دار المعارف ، ١٩٨٢) ص ٢٨٥ .
- (٧٣) محبوب الحق ، مرجع سابق ، ص ١٨٥ .
- (٧٤) محمد الجوهرى وآخرون ، المرجع السابق ، ص ٢٨٥ .
- (٧٥) محبوب الحق ، مرجع سابق . ص ١٦٤ .
- (٧٦) Duddley Sears and other , p. 29.
- (٧٧) محبوب الحق ، مرجع سابق . ص ١٦٦ .
- (٧٨) نفس المرجع ، ص ١٦٧ .
- (٧٩) اسماعيل صبرى عبد الله ، مرجع سابق ، ص ١٣٩ .
- (٨٠) محبوب الحق ، مرجع سابق . ص ١٦٩ .
- (٨١) السيد الحسينى ، التنمية والتخلف ، دراسة تاريخية بنائية . دار المعارف الطبعة الثانية . ١٩٨٢ . ص ١٢٨ .
- (٨٢) Duddley Sears and other , pp. Cit., p. 17.
- (٨٣) عمرو محى الدين . مرجع سابق ، ص ٥٩ .
- (٨٤) Duddley seers and others : Op. Cit., p. 24.
- (٨٥) Ibid. p. 24.
- Ibid., p. 25.
- (٨٧) جوده عبد الخالق (محرر) ، مرجع سابق ، ص ٢١١ ، ٢٢٧ .
- (٨٨) Robinson , John : Aspects of development and underdevelopmen, (Cambridge university press, 1979) p. 86.
- (٨٩) Ibid. p. 93.
- (٩٠) Ibid., p. 101.
- (٩١) محمد الجوهرى وآخرون ، مرجع سابق .

- (٩٢) المرجع السابق ، ص ٢٨٧ .
- (٩٣) المرجع السابق ، ص ٢٩١ .
- (٩٤) المرجع السابق ، ص ٢٩١ .
- (٩٥) John Robinson : Op. Cit., pp. 100 - 101.
- (٩٦) محمد الجوهرى وآخرون ، المرجع السابق ص ٢٩٤ .
- (٩٧) المرجع السابق ، ص ٢٩٦ .
- (٩٨) John Robinson : op. Cit., pp. 86.
- (٩٩) سعد الدين ابراهيم ، مرجع سابق ، ص ٢٥٨ .
- (١٠٠) المرجع السابق ، ص ٢٥٩ .
- (١٠١) أندريه جوندر فرانك ، مرجع سابق ، ص ١٢٨ .
- (١٠٢) المرجع السابق ، ص ١٣٧ .
- (١٠٣) المرجع السابق ، ص ١٣٩ .
- (١٠٤) المرجع السابق ، ص ١٢١ .
- (١٠٥) المرجع السابق ، ص ١٤٠ .
- (١٠٦) المرجع السابق ، ص ١٤١ .
- (١٠٧) محمد الجوهرى وآخرون ، المرجع السابق ، ص ٢٨٩ .
- (١٠٨) John Robinson, Op. Cit, p. 121.
- (١٠٩) محمد الجوهرى وآخرون ، المرجع السابق .
- (١١٠) نفس المرجع ، ص ٢٩٠ .
- (١١١) السيد الحسينى ، مرجع سابق ، ص ٢٠٠ .
- (١١٢) محمد الجوهرى وآخرون ، المرجع السابق ، ص ٢٨٨ .
- (١١٣) اسماعيل صبرى عبد الله ، مرجع سابق ، ص ١٦٩ .
- (١١٤) John Robinson, Op. Cit, p. 121.
- (١١٥) Ibid., p. 121.

- Ibid., p. 121. (١١٦)
- Ibid, p. 123. (١١٧)
- Sivard, Ruth . L . : World Military and Social expenditure, 1976, p. 211. (١١٨)
- John Robinson : Op. Cit., p. 89. (١١٩)
- (١٢٠) محمد الجوهري وآخرون ، المرجع السابق ، ص ٢٨٩ .
- (١٢١) جوده عبد الخالق ، مرجع سابق ، ص ص ٢٤٠ - ٢٤١ .
- Eshag: The Cost of Aid Tying to Recipient Countries, Progress Report by U.N.C.T.A.D. 8 September, p. 32. (١٢٢)
- (١٢٣) السيد الحسيني ، مرجع سابق . ص ١٤٥ .
- John Robinson : Op. Cit., p. 89. (١٢٤)
- (١٢٥) جوده عبد الخالق ، مرجع سابق . ص ٢٤٤ .
- Krishna, Raj, Government Operation in Foodgrains (١٢٦)
Economic and Political weekly, 15 September, 1967, p. 311.
- Patel, S. J. The Distance between nations, (١٢٧)
Economic Journal. Vol. LXXIV. No. 293, 1964 pp. 119 - 131.
- (١٢٨) أندريه جوندرفرانك : مرجع سابق . ص ١٤٨ .
- (١٢٩) المرجع السابق ، ص ١٤٤ .
- Duddley Seers and other : Op. Cit.. p. 19. (١٣٠)
- (١٣١) محبوب الحق ، مرجع سابق . ص ٢٦٩ .
- Duddley Seers and other : Op. Cit.. p. 20. (١٣٢)

* * *

الفصل الثالث

الدين وتحرير الدولة فى العالم الثالث
مرحلة الصراع مع الاستعمار

المحتويات

أولا : مقدمة

ثانيا : الدين والمجتمع فى العالم الثالث
مكانة المجموعة الاسلامية

ثالثا : الاسلام فى مواجهة الاستعمار
النضال من أجل استقلال الدولة

رابعا : صراع الصفوات
حول طبيعة الدولة المستقلة

خامسا : الدولة القومية بين الاختيار
العلمانى والسيطرة على الدين

Handwritten text, likely bleed-through from the reverse side of the page. The text is mostly illegible due to fading and bleed-through, but appears to be organized into several paragraphs. A horizontal line is visible near the bottom of the page.

الفصل الثالث

الدين وتحرير الدولة فى العالم الثالث

مرحلة الصراع مع الاستعمار

بسم الله الرحمن الرحيم

(ونريد أن نمن على الذين استضعفوا)

فى الأرض ونجعلهم أئمةً ونجعلهم الوراثين)

صدق الله العظيم

أولا - مقدمة :

بين بداية حركة الاستكشاف الأوروبى ونهاية القرن التاسع عشر تمكنت أوروبا من فرض سيطرتها على العالم من خلال عملية الاستعمار . وإذا كانت صدمة الهزيمة قد انتهت بخضوع عدد من مجتمعات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية لقوى الاستعمار . فإنها بعد أن استردت أنفاسها حاولت استعادة استقلالها المفقود . ومن الطبيعى أنه كان عليها أن تبحث عن أمضى أسلحة النضال . وبغريزة حب البقاء أو عن ادراك واع اختارت مجتمعات العالم الثالث ، خاصة المجموعة الإسلامية الدين باعتباره سلاحا سوف يفرق الجماهير المناضلة عن أعدائها ، وأيضا باعتباره العنصر الذى سوف يكون قادرا على دفع الجماهير ودعمها باستمرار وقوة خلال مرحلة صراعها مع انقوى التى استعمرتها .

ونستطيع القول أنه فى أعقاب انهيار الامبراطورية العثمانية خضعت المجموعة الإسلامية لموجة استعمارية جديدة عرفت تاريخيا باقتسام تركية رجل مريض . حيث كانت مجتمعات العالم الثالث خلال هذه الفترة ضمن مجموعة أشمل هى المجموعة التى تعرف الآن باسم مجموعة العالم الثالث

أو المستعمرات سابقا . غير أن الحركة الاستعمارية كان لها وطانها على مجتمعات هذه المجموعة لعاملين : الأول أن هذه المجتمعات كانت تمتلك تراثا دينيا وحضاريا شكل مانعا واضحا وقويا أمام استيعابها وضياع هويتها . وثانيا أن النضال من أجل استقلال الدولة اختلطت فيه المشاعر الوطنية والدينية ، سواء في نظر الجماعة المناضلة لذاتها أو في ادراك أعدائها لها أو الاثنين معا .

غير أنه في مرحلة النضال هذه كان على القوى الداخلية في مجتمعات العالم الثالث وبخاصة المجموعة الإسلامية أن تخوض صراعا ضاريا استمر لفترات طويلة وتنوعت عناصره . بيد أن الخاصية الأكثر بروزا خلال مرحلة النضال هذه أن الدين لعب دورا أساسيا في الحصول على استقلال الدولة . أولا لأن الصراع أدرك في بعض الأحيان باعتباره صراعا دينيا ، أو تحملت عبئه جماعات دينية في أحيان أخرى ، بحيث تمكن الدين خلال هذه المرحلة النضالية من تحقيق استقلال الدولة ، لأنه نجح في الحفاظ على هويتها الحضارية والثقافية التي لعب الدين دورا محوريا في أطارها . وهو ما سوف نوضحه في الفقرات التالية .

ثانيا : الدين والدولة في العالم الثالث

مكانة المجموعة الإسلامية

الذي لا شك فيه أننا نعيش مواجهة إنسانية وحضارية شاملة بين الشرق والغرب ، أو بين الشمال والجنوب . وفي هذا الصراع الحضاري تتداخل عناصر كثيرة أيضا . قد يدور الحوار حول حق الجنوب في مساعدة الشمال له الآن في مقابل استنزاف الشمال لاقتصاديات الجنوب في فترات تاريخية سابقة . أو قد يدور حول النموذج أو المشروع المستقبلي الذي

يريد الجنوب أن يكونه . هل هو نموذج الشمال ، أم أنه من الضروري أن يسمى الجنوب للبحث عن نموذج جديد ، أولا لاختلاف الهوية ، وثانيا لتباين نقطة الانطلاق .

وإذا كان الصراع قد دار على الأرضية السياسية تارة ، وفى إطار الاقتصاد والتنمية تارة أخرى ، فإنه الآن يدور على الأرضية الثقافية والدينية . ذلك أنه باتت هناك قناعة أساسية أن إعادة صياغة العالم الثالث ، سوف يعنى مزيدا من تعميق تبعية العالم الثالث . ومنذ بداية عصر الاستعمار وحتى الآن والمواجهة المستمرة ومتصاعدة ، الحضارة الغربية تحاول ترسيخ التبعية من كل الجوانب ، والحضارة الشرقية تحاول مواجهة الهجوم والتأكيد على الهوية ، بالإضافة الى أنها تسعى جاهدة للبحث عن طريق جديد .

وفى قلب الصراع اختلفت أساليب ادارته ، فالغضارة الغربية كانت أهدافها المعلنة التى تناقض أغراضها الكامنة . وإذا كانت الأخيرة قد ركزت على الاستنزاف الاقتصادى لدفع التقدم الاقتصادى فى الغرب ، فإن الأهداف المعلنة كانت غطاءا جذابا لهذا السلب ، سواء اتخذ ذلك شكل التبشير المسيحى ، أو الادعاء بنشر الثقافة الغربية العقلانية ، أو استعمار المجتمعات المتخلفة لتعميرها ودفعها لتحل مكانة تحت الشمس .

وإذا كان هذا الصراع فى مرحلة معينة حضاريا امتد منذ بداية العصر الاستعماري وحتى نشأة الدولة القومية ، فإنه أصبح أخيرا الى جانب ذلك صراعا اجتماعيا حيث أصبحت المواجهة تتم على مستويين . المستوى الحضارى أطرافه حضارة الشرق فى مواجهة حضارة الغرب ، أو العالم الثالث فى مواجهة العالم الغربى المتقدم ، أو الجنوب فى مواجهة الشمال . أما المستوى الثانى فهو داخلى يتم على مستوى المشروع الاجتماعى أطرافه المجتمع والدولة داخل أبنية العالم الثالث .

وفى اعتقادنا تتحدد النقطة الفاصلة بين الصراع الحضارى والاجتماعى فى نشأة الدولة الحديثة بالعالم الثالث ، وذلك باعتبارها دولة تسويها صفوة علمانية تسيطر على جماهير محكومة بالثراث أو على الأقل لم تسويها العقلانية الكاملة بعد ولم تقطع شوطا يذكر على طريق العلمانية . وإذا كان المجتمع قد ناضل بكل قوام التراثية والعلمانية للحصول للاستقلال ، فإنه بعد أن حقق هدفه تأكد له أن الشيء الذى ناضل من أجله ليس هو ذاته . فالدولة التى ناضل من أجلها لا تعكس خطوط التراث بقدر ما هى نقل مشوة لتجربة الدولة الغربية على أرض الوطن (١) . وبدأ الأمر وكأن هناك مؤامرة تاريخية صامتة ، مضمونها أن ينسحب الاستعمار لى ينتصر التراث والدين فى المعركة ، ولتقدم الدولة ، لكنها ينبغي أن تكون علمانية تابعة . ومن هنا تبدأ المشكلة ، مشكلة التنمية ، أو التنشوء ، أو لنقل مشكلة مجتمعات العالم الثالث فى مرحلة ما بعد الاستعمار .

وإذا كانت هذه الدراسة تتعلق بالدين والدولة فى المجتمعات الاسلامية كمنطوقه داخل اطار العالم الثالث . فإن ذلك يفرض تحديد طبيعة الخريطة الدينية للعالم الثالث . وهى الخريطة التى تكشف النظرية المبدئية اليها عن مسألة أنها لا تشكل كتلة دينية واحدة . حيث أنه من الممكن أن نميز بداخلها أربعة مجموعات أساسية .

١ - المجموعة الأولى وهى المجموعة الاسلامية ، ويصل تعدادها الى نحو ٧٠٠ مليون نسمة (٢) . والاسلام فى هذه المجموعة يمتلك تصورا متكاملًا للعلاقة بين الدين والدولة والمجتمع . وأن الدين يشكل مصدر الشرعية لكل من الدولة والمجتمع . وفى هذا الصدد ترفض النظرية الاسلامية مسألة انفصال الدولة أو المجتمع عن الدين . ومن ثم نجد أن هذه المجموعة تمتلك البديل الحضارى الذى يمكن أن يشكل اطارا يحكم حركة تحرير العالم الثالث أو حوار الشمال مع الجنوب . ولابد من القول بأن الصراع الذى تشهده المجموعة الاسلامية فى العالم الثالث بين الدين

والدولة — فى ايران ومصر ، سوريا ، الجزائر — يتصل بصورة ما بحوار الشمال مع الجنوب أو صراع العالم الثالث مع العالم الأول المتقدم .

٢ — أما المجموعة الثانية فى العالم الثالث فهى المجموعة المسيحية وبرغم أن هذه المجموعة تمتلك هى الأخرى تصورا متكاملًا للعلاقة بين الدين والدولة والمجتمع . وهو نفس التصور الذى يسود المجتمعات الغربية تقريبًا . وتمتلك أيضا صفوة علمانية استوعبت قدرًا كبيرًا من الحضارة الغربية ، إلا أننا لا نجد هذه المجموعة على اتساق كامل مع هذه الحضارة ، فهى تعيش حالة الصراع الثقافى المعهود بين الثقافة المتقدمة والغازية من ناحية والثقافة التراثية وربما المتخلفة من ناحية أخرى . ويكشف التحليل لأوضاع هذه المجموعة أنها تنقف الى جوار العالم الثالث ضد العالم الغربى المتقدم برغم اشتراكها مع الأخير فى ديانة واحدة . إلا أنها تشترك مع العالم الثالث والمجموعة الإسلامية فى ظروف بنائية أكثر ، منها الخضوع للنهب الاستعماري ، ومنها تردى التنمية والحاجة الى المساعدة ، ومنها الأمية ، وانخفاض الصحة العامة والدخل والسقوط فى دائرة التبعية من جديد .

٣ — أما المجموعة الثالثة من ناحية الموقف الدينى فهى المجموعة التى تضم مجتمعاتها فئاتًا دينية متباينة إسلامية أو مسيحية ، بغض النظر عن من الذى يشكل جماعة الأقلية أو الأغلبية . ومن الطبيعى أن تتوقع عدم استقرار تصور محدد للعلاقة بين الدين والدولة فإذا رأت الأغلبية دينها هو الذى ينبغى أن يكون مصدرا للشرعية فإن ذلك يمس مكانة الأقلية ومصالحها ، وربما يدفعها ذلك الى ضرورة النظر الى دينها باعتباره مصدرا للشرعية ، أو ان الجميع ، ايثارا للسلامة ، قد يلقي بنفسه فى إطار العلمانية الغربية . ومن المتوقع أن تتسم بناءات هذه المجموعة بصراعات عديدة بعضها بين الجماعة الدينية والدولة ، أو بين الجماعات الدينية داخل الدولة ، أو بينهما معا من ناحية وبين الدولة من ناحية أخرى . وبطبيعة الحال يتأجج الصراع إذا غذته الدول الاستعمارية حسب منطق فرق تسد، أو إذا

تدخلات دول تنتمي لنفس المجموعة الدينية ، أو إذا تقاربت الأوزان الاجتماعية للقوى الدينية المتصارعة .

٤ - وتعتبر المجموعة الوثنية أو اللادينية هي المجموعة الرابعة في هذا الإطار ، وبرغم ضخامة هذه المجموعة ، فإننا نجد أن مجتمعات لم تصمد كثيرا أمام الغزوة الاستعمارية ولأنها لا تمتلك البديل الحضارى ، فإننا نجد أنها أكثر المجموعات تكيفا مع الثقافة الغربية ، لأنها لا تمتلك بديلا حضاريا أو دينيا ، ثم أن الدين لديها ليس له عمقه الراسخ بحيث يشكل إطارا مرجعيا لتفاعلها مع المجموعات الأخرى داخل المجتمع .

وتعتبر المجموعة الإسلامية هي أكثر المجموعات فعالية من حيث المواجهة سواء على مستوى المشروع الحضارى أو الاجتماعى وذلك لأنها تمتلك البديل الحضارى المستند الى الدين ، والذي يطرح نفسه كعنصر فى الصراع أو كبديل يقود التقدم الحضارى فى حالة فشل التنمية والتقدم على الطريقة الغربية . وإذا كان الدين قد لعب دورا نضاليا فى تحرير المجموعة الإسلامية ، وهى المجموعة التى قادت نضالا وأعبا ومبكرا ضد الاستعمار فإن هذا الدور النضالى للدين لتحقيق استقلال الدولة قد تحقق بل تجاوزه ليصبح دورا تحريريا لمجتمعات العالم الثالث ذلك يرجع الى مجموعة من العوامل الأساسية .

١ - وتعتبر كلية الاسلام أول هذه العوامل . فالاسلام لا يوافق على أى فصل بين الدين والسياسة . فالجمع بينهما يعتبر عنصرا فى الايمان (٣) . واستنادا الى ذلك تشهد فترات الازدهار الاسلامى فاعلية الدين فى تشكيل الحياة الاجتماعية والسياسية ، على عكس ذلك نجد أن فترات الانهيار هي تلك التى شهدت سعيًا حثيثًا لسيطرة الدولة على الدين . ومن ثم فتاريخ التيار النضالى للحركة الدينية يرتبط بتاريخ قيام كافة اشكال التسلط الاستعماري (٤) . ولعل قيام هذه الحركة النضالية الدائمة يرجع لامتلاك المجتمعات الاسلامية لإطار مرجعى ديني واضح ومحدد المعالم ،

تستطيع بالنظر اليه تقييم فاعلية النظام الاجتماعى القائم فى أى مرحلة من مراحل التاريخ .

٢ - أن الاسلام فى كثير من مجتمعات العالم الثالث - خاصة المجهوعة الاسلامية - كان القوة أو التنظيم القادر على الهام النضال السياسى وتوجيهه . فمعظم أقطار العالم الثالث لم تمتلك فى بداية نضالها الحديث رؤية قومية توجه نضالها . ذلك لأن معظم القوميات جاءت نتيجة لنضال الجماعات القومية ولم تكن سببا لها . ومن ثم فقد ظلت هذه الحركات لفترة طويلة من الزمن مجرد حركات تمرد ضد الوجود الغربى . بل انه يمكن القول بأن الأحزاب السياسية ذات التوجه العلمانى لم تكن قد ظهرت حتى العشرينات من هذا القرن إلا فى مجتمعات محدودة من المجموعة الأفرو - اسيوية . ومن ثم فقد كان على الاسلام بكافة الأبنية التى يمتلكها (الكتاب) والمدرسة الدينية ، والمسجد ، الحج ، أن يقدم اطارا منظما لتوجيه الجهاد الاسلامى ضد قوى القهر ، سواء تمثل ذلك فى مستعمر قائم أو حاكم منحرف عن مستوجبات الدين (٥) .

٣ - ويتمثل العامل الثالث فى أن الاسلام من خلال علمائه قدم القيادة الدينية التى كانت موجودة وحدها على الساحة والتى استطاعت توجيه النضال حينما لجأت اليه الجماعة الدينية . اذ نجد فى معظم الأقطار الأفرو - اسيوية أن الجماعات القيادية العادية (الأمراء ، السياسيون ، الجماعة الاستقرائية ، طبقة ملاك الأرض ، هى الجماعات التى وقفت فى غالب تاريخها مع المستعمر الأجنبى . على خلاف ذلك وجدنا أن شيخ القرية ، القريب من البشر هو القادر على استيعاب مشاعرهم القومية ، ومن ثم فقد فرضت الظروف عليه أن تشكل القيادة المحلية للنضال (٦) .

٤ - أن النضال الاسلامى كان يجد عادة الصيغة الملائمة للمواجهة . فالصراع الذى يقوده كان صراعا ضد الغرب المسيحى أساسا (٧)

(٧) يعتبر المسلمون والمسيحيين فى العالم الثالث فئة واحدة من ==

وأن المبشرين المسيحيين هم الذين كانوا يشنون الحرب على الاسلام عادة . يؤكد ذلك تعليق فرديناند ديلسبس (صاحب مشروع قناة السويس) فيما يتعلق بالصراع الجزائري بقوله (ان الدين هو الراية الوحيدة التي يتمسكون بها) (٩) .

٥ - وتعتبر الصراعية للاسلام هي العامل الخامس في هذا الصدد . فالاسلام له مكانته انفعالية في الحركات العسكرية مثلما ان له دوره في الحركات السياسية المدنية . اذ تشن الحروب تحت راية الاسلام باعتبارها جهادا ، أو حربا مقدسة . فمثلا حينما طلب الأمير ديبنجورو Diponegoro قائد حرب جاوة في أندونيسيا متطوعين كان معظم الذين تقدموا حسبما يقال من رجال الدين في القرى ، بل أننا نجد أن معظم انتفاضات الفلاحين المتكررة والمطردة في القرن التاسع عشر قد وقعت بلا استثناء تحت راية الاسلام ، بل أننا نجد أن حرب البدرى في أندونيسيا اتخذت من موقعة بدر الاسلامية اسما ورمزا لها (١٠) .

وتبرز فاعلية اعلان حروب التحرير تحت عباءة الاسلام من خلال بعدين أساسيين . الاول هو قوة مجموعة القيم الدينية لدى البسطاء من الجماهير . حيث نجد ان هذه القيم هي التي تشكل أساس عقلانيتهم واطار توجيه سلوكهم . ويتمثل البعد الثاني في امكانية تحريك هذه القيم

= وجهة نظر الغرب المسيحي وهناك دلائل تاريخية تؤكد ذلك ، فتقرب نهاية الحرب الصليبية في (١٢٦٥) حينما هاجم الملك بطرس ملك قبرص الاسكندرية ، اهتم جنوده بأمرين النهب والسرقة من ناحية والقتل المباح للأقباط والمسلمين واليهود من ناحية أخرى (٧) . وحينما فشلت الارشالية التبشيرية البريطانية التي وصلت الى مصر في ١٨١٥ في عملها التبشيري بين المسلمين فانهم لم يلبثوا أن حولوا اهتمامهم الى التبشير بين الأقباط (٨) . ذلك يعني أنه ينبغي أن يكون ماثلا في الأذهان أن هناك فارق كبير بين مسيحيو الغرب وأقباط مصر ، فالفتنة الأخيرة أقرب الى المسلمين من حيث موافقها التاريخية منها الى مسيحية الغرب التي تشكل عدوا مشتركا لهما معا .

لكى تشكل تناقضا مع القيم التى يحاول الاستعمار فرضها . ومن خلال هذا التناقض تظهر إمكانية النضال ومشروعيتها .

٦ - ويعتبر الوزن النسبى الذى تتمتع به المجموعة الإسلامية داخل نظام العالم الثالث وداخل النظام العالمى أحد العوامل الأساسية للدور الممكن أن تلعبه داخل حركة تحرير العالم الثالث . فالنظر الى المجموعة الإسلامية مجتمعة يكشف عن امتلاكها لامكانيات هائلة . فمن الناحية البشرية نجد ان هناك ٧٠٠ مليون من البشر يدينون بعقيدة واحدة وقوية ومازالت لها فاعليتها . هذا الى جانب أن لها وزنها الاقتصادى أيضا ، حيث نجد ان الدول البترولية الأساسية هى دول عربية وإسلامية أساسا . بالإضافة الى ذلك فان بعضا من هذه الدول يمتلك الامكانيات العلمية والفنية الفعالة والقادرة . بحيث تيسر لها هذه الامكانيات شرعية احتلال المكانة القيادية لتوجيه نضال العالم الثالث .

٧ - يتصل بذلك ان المجموعة الإسلامية داخل العالم الثالث تتصل ببقية مجتمعات هذا العالم من خلال الاشتراك فى خصائص عديدة . فهى من ناحية دول تنتمى الى الجنوب المتخلف ، ثم هى دول شاركت النضال فى حقبتى حروب التحرير والاستقلال ، ثم هى دول تمتلك اقتصاديات بدائية عادة الزراعة ، الرعى ، هذا الى جانب الاشتراك فى ارتفاع نسبة الأمية وانخفاض الدخل ، وأيضا الخضوع لصنوف المعاناة اثناء عملية التنمية الاجتماعية الاقتصادية (١١) .

٨ - بالإضافة الى ذلك قدم الاسلام فى احيان كثيرة الاطار القومى الذى يقدر العالم المتخلف . وفى هذا الصدد لعبت الطرق الإسلامية دورا رائدا وفعالا ، كالنقشبندية والستورودية والشافعية والقادرية ، بحيث يمكن القول بأنها ساعدت فعلا على عملية البعث القومى بالنسبة لكثير من مجتمعات العالم الثالث . ولعل ذلك يرجع الى بساطة الاسلام وتغلغله فى ثقافة هذه المجتمعات . بل أننا نجد أن بعضا من هذه الطرق

شكل بذاته أساسا قوميا لبعض الدول الحالية . فإذا كانت السودان وليبيا تشكلان كيانات قومية ، فإن ذلك يرجع بالأساس الى التنظيم السنوسى فى ليبيا ، والانتصار ، والمهدية ، الخاتمية والمرغنية فى السودان (١٢) ..

٩ — بالإضافة الى ذلك فانه يمكن القول بأنه اذا برزت شعارات داخل العالم الثالث تحت الى البحث عن طريق جديد . وفى هذا الصدد نجد أن الاسلام يمكن أن يقدم البديل القادر على توجيه تقدم العالم الثالث . يؤكد ذلك الصرخة التى أعلنها فرانز فانون . . يا رفاق ، دعونا لا نساعد أوربا بخلق دول ونظم ومجتمعات تستمد طموحاتها منها ، فالانسانية تنتظر شيئا آخر يختلف عن مجرد التقليد الذى قد يولد نماذج كاريكاتورية مختزلة اذ أردنا أن نقدم الانسانية خطوات أكثر ، اذا أردنا أن نتقدم بها الى مستوى أكثر انسانية عن ذلك الذى قدمته لها أوربا ، فإن علينا أن نبدع وأن نصل الى اكتشافات جديدة اذا أردنا أن نعيش حسب توقعات شعوبنا ، فإن علينا أن نبحث عن اشباع هذه التوقعات فى أى مكان آخر غير أوربا . أيها الرفاق ، لصالح أوربا ، ولنا وللانسانية فإن علينا أن نتحول الى طريق جديد ، علينا أن نعمل بمفاهيم جديدة علينا أن نجعل الانسان الجديد يقف على اقدامه (١٣) .

ثالثا : الاسلام فى مواجهة الاستعمار ، النضال من أجل استقلال الدولة

بدأت غالبية نضالات العالم الثالث فى عقدى الأربعينات والخمسينات باعتبارها نضالات تحملت أعباءها حركات قومية ذات طبيعة علمانية ، تسعى الى طرد الاستعمار ، وتسعى فى ذات الوقت الى التحديث ولو على الطريقة الغربية . وينطبق ذلك على الحركات التى قادت النضال فى مختلف الأقطار الأمرو — أسبوية كاندونيسيا ، الهند ، مصر ، غانا . غير أنها وإن قادت

النضال فى فترة ما قبل الاستقلال ، فانها لم تؤسس هذا النضال .
ذلك أنها تعتبر الوريث الذى جاء متأخرا الى الساحة النضالية . اذ تكن
جذور معظم الحركات القومية الحديثة الى فترة النضال التى امتدت الى
مائة وخمسين عام سابقة على الخمسينات من هذا القرن حيث كانت
القوى والقيادة الاسلامية هى الموجهة للنضال خلال هذه المرحلة .
ومن ثم يمكن القول أنه يتأخر كثيرا أمل الحصول على الحرية ، فالتحالف
بين الاسلام المناضل والصراع من أجل الحرية هو المسئول عن تحقيق
الاستقلال السياسى لمجتمعات كثيرة نذكر منها أندونيسيا ، أفغانستان ،
السودان ، الصومال ، ليبيا ، الجزائر ، غرب أفريقيا ، بالإضافة الى
ما حدث فى مصر وايران (١٤) .

ذلك يعنى أن الدور النضالى الذى نعزیه للإسلام ليس دورا خياليا
أو محتملا ، ولكنه دورا متحققا تاريخيا . حقيقة أننا لا نستطيع الادعاء بأن
الاسلام هو المسئول عن استقلال العالم الثالث ، أو حتى المجموعة
الاسلامية داخل العالم الثالث ، ولكن ما نشير اليه أن النضال الاسلامى
كان له الدور القيادى أو هو الذى حمل المشعل بحثا عن الحرية ، فاذا حاولنا
التحديد الدقيق لدور الاسلام فى تحرير العالم الثالث وخلق الدولة ،
فإننا سوف نجد أن الاسلام بالنظر الى مختلف المجتمعات قد قاد ثلاث
مستويات أو نماذج من النضال .

١- النموذج الأول ، حيث لعب النضال الاسلامى دورا بارزا وفعالا
فى تأسيس الدولة أو الحصول على استقلالها ، وهى الدولة التى اقتربت
بدرجة أو بأخرى من التصور الاسلامى للدولة كالحال بالنسبة لايران ،
باكستان . حيث نجد أن الدين فى هذا النموذج شكل الإطار
المرجعى للدولة .

٢- وفى النموذج الثانى لعب الاسلام دورا نضاليا منفردا أو الى
جانب مجموعة من القوى الأخرى ، وهو النضال الذى أدى الى تأسيس

الدولة ، غير أن هذه الدولة وإن ظهرت فى قلب اطار اسلامى الا أنها علمانية من حيث توجهاتها الأساسية . فى هذه الدولة اعتبر الدين أحد عناصر الدولة ، وشكلت العلمانية الاطار المرجعى لكل من الدين والدولة والمجتمع ، وطبيعة العلاقة بينها . وتعتبر مصر والجزائر وتونس مثالا على ذلك .

٣ - وفى النموذج الثالث تخلقت الدولة فى العالم الاسلامى وحصلت على الاستقلال ، لكن من غير طريق النضال الاسلامى الظاهر . حيث تخلقت بعض الظروف فى مجتمعات هذا النموذج أعادت الدين عن أن يلعب دورا رئيسيا فى هذا الصدد . غير أن ذلك لا يعنى انسحاب الدين ، حيث كان موجودا كأحد عناصر التراث الشعبى ، أو أحد عناصر الذاتية أو الهوية الوطنية . ولعل العراق سوريا ، لبنان خير من يمثل مجتمعات هذا النموذج .

غير انه بغض النظر عن طبيعة الدولة المستقلة التى نتجت عن النضال الاسلامى أو القومى ، فالمؤكد أن درجة فاعلية النضال الاسلامى ، ودرجة اقتراب الدولة المستقلة من التصور الاسلامى للدولة قد تأثر بأربعة متغيرات أساسية .

١ - طبيعة القيادة أو الصفوة المسيطرة على الدولة الاسلامية ، وفى هذا الصدد نجد أن لدينا ثلاثة أنماط من القيادات . حيث يمثل السياسيون المحترفون النمط الأول ، وهم بطبيعتهم علمانيون ، مغربون westernized ، وغير اسلاميون . وهم كتادة يدركون أن الاسلام ما زالت له قوته وحيوته ، ومن الممكن لهم الاستفادة منه فى تحقيق أهدافهم السياسية . وسوف نسمى هذه المجموعة القيادية بالمستغلين Exploiters ويتكون النمط الثانى من البشر ذوى التوجيهات الدينية ، وهم ينقسمون من انداخل الى مجموعتين فرعيتين . حيث يوجد من ناحية رجال الدين المؤسسون established - العلماء ، الشيوخ ، آيات الله - الذين

لهم دورهم الفعال فى المجال السياسى . أما المجموعة الأخرى فتتكون من رجال الدين الأكثر سلبية ، وهم أعضاء الطرق الصوفية ، الذين برغم صوفيتهم لعبوا دورا مؤثرا . ومن ثم فلهم قوتهم السياسية فى بعض الأقطار الإسلامية . المجموعة الأولى تضم السلميون reiterators ، حيث يكفى بالنسبة لهم الرجوع الى القرآن والسنة ، وذلك عن طريق التطبيق الحرفى للتعاليم التى وردت بهما .

ويعتبر النمط الثالث هو أكثر الأنماط خطورة وفعالية ، وهو الذى يشكل القيادة الإسلامية المناضلة . ومن خصائصهم أنهم ليسوا سياسيين محترفين ، وفى ذات الوقت ليسوا من رجال المؤسسة الدينية . هم متدينون غير أنهم بالنظر الى دينهم اتجهوا الى العمل بالسياسة وذلك فى محاولة لتجسيد مثلهم الإسلامية فى اطار الحياة العامة للمجتمع . ويمكن النظر الى هؤلاء باعتبارهم الذين يحاولون تجديد الاسلام ، وذلك لأنهم يتصدوا لتحقيق الهدف الأكثر صعوبة والذى يتمثل فى تجديد الاسلام انطلاقا من منطق حديث (١٥) .

واستنادا الى ذلك فاننا اذا اعتبرنا عامل النضال الإسلامى واحدا فى كل المجتمعات . فان قيادات هذه المجتمعات تختلف على متصل (القيادة الإسلامية المناضلة - القيادة العلمانية) ومن الطبيعى أن تختلف هوية المجتمع باختلاف عنصر القيادة التى وجهت النضال الإسلامى واستوعبت نتائجه .

٢ - ويتمثل المتغير الثانى فى مدى امتلاك المجتمع الإسلامى لتنظيم دينى يربط الجماهير بدينها . بحيث يمتلك هذا التنظيم القدرة على تعبئة الجماهير بالنظر الى قيمها الدينية . أو ما يمكن أن نسميه بالامكانية الدينية لدى الجماهير . وهى الامكانية التى تتحدد بالنظر الى مدى تمسك الجماهير بدينها ، وأيضا بالنظر الى مدى امتلاك هذه الجماهير للقيادات الدينية على مختلف المستويات . هذا بالإضافة الى قدرة هذه القيادات على تعبئة جماهيرها ودفعها فى اتجاهات محددة .

إذا توفرت هذه الشروط الثلاثة فإن الجماهير المتدينة تشكل مجموعة ضغط هائلة قادرة على فرض توجهاتها الدينية على النظام السياسى .

واستنادا الى ذلك فبإمكاننا أن نميز من حيث الوعى الدينى بين ثلاثة أنماط من الجماهير . تلك الجماهير التى تمارس سلوكها الدينى بشكل طقوسى ، وهى بطبيعتها ذات طبيعة محافظة تتعامل مع الدين باعتباره مكونا للضمير الفردى . النمط الثانى تلك الجماهير التى تمتلك وعيا دينيا متكاملًا ، وهى تدرك أنه مقلما يشكل الدين مكونا للضمير الفردى ، فهو يمثل فى ذات الوقت اطارا كاملا وقادرا على تشكيل الحياة العامة . أما النمط الثالث من الجماهير ، فهى تلك التى تمتلك وعيا اسلاميا ناضجا وقيادة اسلامية واعية وقادرة على التجديد . ويعتبر النمط الأخير أكثرها قدرة على ترسيخ مجتمع اسلامى والتقدم به من خلال التفكير فى الاسلام من منطق حديث .

٣ - وتشكل طبيعة الفكر الاسلامى السائد فى المجتمع أحد العناصر الأساسية فى تشكيل نموذج الدولة أو المجتمع الاسلامى . وفى اطار هذا المتغير سوف نجد لدينا ثلاثة أساليب من التفكير . التفكير الصوفى وهو التفكير الذى تعمل بحسبه الطرق الصوفية * وفى اطاره يسعى المؤمنون الى الارتباط العضوى بالقيم والأفكار الدينية ، إلا أن هذا السعى عادة ما يظل على المستوى الفردى فالفرد فى نطاق هذا التفكير يمارس تطهرا ذاتيا ، لكنه لا يهتم كثيرا بتطهير الواقع المحيط به . وعادة ما يسود هذا التفكير فى فترات الانهيار الاجتماعى وغلبة السياسة وأندولة على الدين . وتنتشر الصوفية بطبيعة الحال داخل كل من الفكر الشيعى والسنى على السواء .

ويشغل التفكير السنى قطاعا كبيرا فى الفكر الاسلامى ، وهو التفكير الذى يرى تأكيد الارتباط بالقرآن وسنة الرسول . ويسود هذا التفكير فى المجتمعات الاسلامية المحافظة . ومن خصائص هذا الاتجاه أنه سلفى

يؤكد على الأصالة ، ولا يميل كثيرا الى اعادة التفكير فى الاسلام من منطق حديث .، يحاول دائما التأكيد على صدق وفعالية المفاهيم الاسلامية فى كل مكان وزمان .، والدين فى اطار هذه المجتمعات خاضع للدولة . فأهل السنة بطبيعتهم ليسوا أهل ثورة وإنما هم تقليديون ومحافظون . على خلاف ذلك يشكل التفكير الشيعى الاتجاه الثورى فى الاسلام . فجوهره يشكل سعيا دائما الى المستقبل . ولا تختلف الشيعة عن السنة من حيث الرجوع الى القرآن الكريم والسنة المحمدية ، ولكنها تتبنى نظرة مختلفة لما يحيط بها (١٦) . وتتأسس الطبيعة الثورية للفكر الشيعى لسعى هذا الفكر للخروج على ما تدعوا اليه السلطة بارهاب السيف أو ترغيب الذهب (١٧) . ويرى الفكر الشيعى أن الاسلام فى أساسه ثورة لا طبقية وأن الكفاح ضد الارستقراطية كان يسير جنبا الى جنب مع الكفاح لنشر التوحيد . فدعوة التوحيد كانت دعوة موجهة ضد الالهة من البشر . . . الاسلام من وجهة النظر الشيعية هو أيديولوجية الآلهة جاءت لتحرر الطبقة المحكومة من ظلم الطبقة الحاكمة ولتخطيط القيم اللا أخلاقية للطبقة الحاكمة (١٨) . يجسد ذلك ميل الشيعة الى الثورة قول الامام الخامس الامام الباقر محمد بن على (ما كره قوم حر السيوف الا ذلوا) (١٩) . بالإضافة يتميز الفكر الشيعى بالميل الى التجديد فباب الاجتهاد فيه لا يزال مفتوحا للفتهاء فى غيبة الامام صاحب السلطة .

وقد لاحظ المفكرون أنه نظرا للقمع الذى تعرضت له الشيعة منذ بدايتها ، فاننا نجدها قد احتفظت بتقاليد المعارضة للسلطة اندنيوية ، وهو العامل الذى جعلها أكثر استجابة للأفكار الثورية من السنة التى تحالفت مع الدولة أو خضعت لها (٢٠) .

بالإضافة الى ذلك يمتلك الفكر الشيعى ايمانا بحتمية التاريخ وهو الامر الذى ينشر نوعا من التفاؤل انتظارا لمستقبل أفضل . فانتظار الامام الغائب — أو المهدي المنتظر — الذى سيعود ليملا الأرض عدلا كما ملئت جورا يعتبر فلسفة ايجابية نحو التاريخ والمستقبل . هذا الى أنه فى النهاية

مذهب اعراضى على الواقع الموجود ومقاومة للقيم والنظم الحاكمة . فالتشيع ليس مقاومة سلبية أو دعوة الى انتسليم والرضا بما هو سائد (٢١) فالفكر الشيعى اذا دعوة للعمل والتطور والسعى من أجل الحرية يؤكد ذلك قول الامام الخمينى فى عزاء الأربعين لابنه مصطفى للمعزين (لقد سكبنا ما فيه الكفاية من الدموع ، ولقد تذكرنا وفاة ابنى عدة مرات ، ومن الآن فصاعدا لن نتقبل آية تعزيات ، فما نحتاج اليه الا هو العمل) (٢٢) .

ذلك يعنى أننا لدينا فى الفكر الاسلامى — كعامل مساعد للنضال الاسلامى الذى يسعى لاكساب الدولة هويتها الاسلامية — متصلا للسلبية الايجابية ، بدايته الصوفية المنسحبة حتى نطاق الضمير الذاتى المحدود . ونهايته الفكر الشيعى الذى يتجاوز الحاضر سعيا الى المستقبل حيث الامام الغائب الذى يظهر ليملأ الأرض عدلا بعد أن ملئت جورا .

٤ — ويشكل النظام العالمى المتغير الرابع الذى يتفاعل مع النضال الاسلامى ليكسب الدولة هويتها الاسلامية المحددة . فالدولة أو المجتمع الاسلامى هى وحدة فى اطار نظام عالمى . ومن الطبيعى أن يشكل هذا النظام خلفية للمجتمع الاسلامى . وفى هذا الصدد فبإمكاننا أن نلاحظ أن تأثير النظام العالمى فى المجتمع الاسلامى يتم عادة من خلال ثلاثة مؤثرات .

ويتخذ التأثير الأول شكل العداء للدولة الاسلامية ، فى محاولة لظهارها فى صورة الدولة المتخلفة التى تعتنق ديناً زراعياً أو دين ما قبل المجتمع الصناعى . ويدعم هذا التأثير تياراً فكرياً متنامياً بدأ بكتابات كثير من المستشرقين (٢٣) وانتهى بالموقف الذى وقفته بعض القوى العالمية من الثورة الايرانية باعتبارها ثورة اسلامية . ومن شأن هذا التأثير (باعتباره فعل) أن يشكل (رد فعل) حاد داخل المجتمع الاسلامى ، يحاول أن يقدم الاسلام فى صورة فعالة ومحدثة .

ويتمثل النمط الثانى لتأثير النظام العالمى فى محاولة ضرب المجتمع الاسلامى من الداخل . وهو الضرب الذى قد يتخذ شكلين أساسيين .

الأول علمه الصفوة وذلك من خلال علمه التعليم وخلق جماعات علمانية قوية داخل المجتمع الاسلامى ، سواء اتخذت هذه العلمانية الطابع الاشتراكى أو الليبرالى . وهو الوضع الذى يؤدي فى النهاية الى عزل الصفوة عن جماهيرها ، ومن ثم ابتعاد أمل أن يحدث التلاؤم بينهما . هذا بالإضافة الى خلق صراع بين جماعات الصفوة العلمانية ذاتها * ويتمثل الشكل الثانى فى محاولة استغلال التباين بين الجماهير المسلمة والأقليات غير الاسلامية ، باثارة قضايا مثل وضع الأقليات الدينية داخل المجتمع (*) . وذلك لكى يعيش المجتمع حالة صراع مستمر بين تيارات عديدة تعوقه عن الوصول الى اتفاق حول هوية المجتمع ومن ثم هوية التحديث .

ويتحدد النمط الثالث لتأثير النظام العالمى فى تأييد بعض قوى النظام العالمى للهوية الاسلامية للمجتمع . . وذلك كالحال فى التأييد والدعم الذى تمنحه القوى الاسلامية المتمثلة فى البلاد البترولية لكل من باكستان والسودان ، وهو الأمر الذى دفع السلطة الباكستانية والسودانية الى اصدار بعض القرارات التى تشير الى تعميق التوجه الاسلامى للدولة تحت وطأة المساعدات من المملكة العربية السعودية (٢٤) .

ويوضح الشكل التالى اطارا لطبيعة التفاعل الذى يحدث بين المتغيرات الخمسة لتشكيل نماذج المجتمعات الثلاث باعتبار أن النضال الاسلامى لعب دورا فى تأسيسها .

(*) تحاول القوى الأجنبية استغلال التباين الدينى القائم ، بما يساعد على خلق توترات وصراعات بين الجماعات الدينية فى مجتمع معين ، بما يساعد على خلق فجوة من العداء بينهما . فمثلا بعد ضرب نابليون للقوى الاسلامية التى حاربتة عين المعلم جرجس الجوهري مفتشا اداريا لمصر ، كذلك عين الجنرال يعقوب على رأس لواء قبلى لمطاردة قوات مراد بك فى الصعيد (٢٥) . هذا الى جانب ان الاستعمار البريطانى عمل على نمو الطبقة المتوسطة القبطية (٢٦) وكذلك تعيين بطرس غالى على رأس محكمة دنشواى (٢٧) . ومحاولة الرئيس كارتر الحديث مع البابا السابق شنودة فيما يتعلق بأحوال الأقباط (٢٨) وهى الممارسات التى تثير حفيظة كل من المسلمين والمسيحيين كل تجاه الآخرة .

نماذج الدول الإسلامية والتغيرات التي شاركت في تأسيسها

النموذج الثالث دولة ذات توجه علماني	النموذج الثاني دولة ذات توجه إسلامي وعلماني	النموذج الأول دولة ذات توجه إسلامي	التغير
علمانية	علمانية ودينية محافظة	إسلامية محددة	١ - القيادة أو الصفوة
الدين على مستوى الضمير الفردي	وعي ديني جماهيري وغالب التنظيم	وعي وتنظيم ديني	٢ - الوعي والتنظيم الديني
سني صوفي	سني	شيعي	٣ - الفكر الإسلامي
مؤيد للعلمانية	- مؤيد للعلمانية - معارض للتوجه الديني	مؤيد / معارض	٤ - التأثير العالي
لم يلعب الإسلام دورا محددًا	لعب الإسلام دورا محدودا	لعب الإسلام دورا تأسيسيا	٥ - النضال الإسلامي
سوريا ، لبنان ، العراق	مصر ، الجزائر ، تونس	إيران ، باكستان	الدولة المثال

واستنادا الى مستويات التفاعل بين المتغيرات المشار اليها تتحدد طبيعة الدولة الاسلامية التى أسهم فى تأسيسها النضال الاسلامى ، فى اطار ذلك نجد أن هناك ثلاثة أساليب نضالية أسهمت فى تأسيس ثلاثة نماذج للدولة الاسلامية . نعرض لكل منها بشئ من التفصيل .



١ - النضال الاسلامى لتأسيس الدولة الاسلامية

والخاصية الأساسية لهذا النموذج ان النضال الاسلامى - ضد القوى الاستعمارية فى الخارج أو العلمانية فى الداخل - هو الذى أسلم الى تأسيس الدولة الاسلامية التى تقترب من النموذج الاسلامى بدرجة أو بأخرى . قد تتبنى الصفوة توجيهات علمانية فى بعض الفترات ، تحت وطأة تأثيرات خارجية ، أو داخلية ، لكن يظل التنظيم الاجتماعى فى أساسه تنظيميا دينيا ، بحيث نجد أن هذا التنظيم يقولى الحفاظ على هوية المجتمع الاسلامية بغض النظر عن انحراف الصفوة السياسية أو تحريفها . وتعتبر إيران وباكستان من الأمثلة البارزة فى هذا الصدد .

وبالنسبة للمجتمع الايرانى نجد أن المكانة التى يحتلها علماء الشيعة أقوى بكثير من المكانة التى يحتلها نظرائهم من أهل السنة . ومن ثم نجدهم الذين يشكلون القيادة الحقيقية للأمة فى أوقات الأزمات . بل وانتشالها من السقوط فى اسار العلمانية . وترجع قوة علماء الدين فى المجتمع الشيعى وإيران بصفة خاصة الى عدة أبعاد أساسية .

١ - ويتحدد البعد الأول بالنظر الى النظرية الشيعية التى تضم المبادئ التالية :

(١) أنه لا فصل بين الدين والسياسة ، بين الدين وأنظمة الحكم . بل ان الدين يتكامل مع هذه الأنظمة أو يتناقض معها حسب درجة اقترابها أو ابتعادها عن مبادئ الدين .

(ب) أنه لا يمكن أن يكون هناك قصور فى مبادئ الدين ومعطياته .
فالدین صالح لكل زمان ومكان . أما مسائل الحياة الاجتماعية والاقتصادية
والسياسية فتلتزم بالقرآن منطلقا ، وكافة الاجتهادات والممارسات التى
أرساها النبى محمد ومن بعده كافة الخلفاء الراشدين (٢٩) .

٢ — ويتحدد البعد الثانى بالنظر الى التنظيم الدينى لرجال الشيعة .
حيث توجد ستة مراتب محددة للذين ينخرطون فى سلك الدراسة ،
المرتبة الأولى هى مرتبة (طالب العلم) وعند تخرجه يصبح (مجتهدا) أو (ملا)
وهى تعنى حرفيا شخصا أجهده نفسه لكى يكون رأيا . أما الثالثة فهى مرتبة
(مباح الرسالة) والرابعة (حجة الاسلام) والخامسة (آية الله) والسادسة
وهى الأخيرة (آية الله العظمى) الذى يصبح بشكل آلى (مرجعا)
دينيا أى شخص يرجع اليه فى كل شئ . وحسب التقاليد المتبعة لا يمكن
أن يكون هناك أكثر من خمسة فى مرتبة (آية الله العظمى) فى نفس الوقت .
ولا يمكن التنبض عليهم طبقا لدستور عام ١٩٠٦ (*) .

والنواة الأساسية فى مدارس الشيعة هى (الحوزة) أو حلقة المرتدين
الذين يتحلقون حول المعلم يتلقون شروحه . وإذا وصل أحد الدارسين الى
مرتبة حجة الاسلام ، يمكنه أن يؤسس الحوزة الخاصة به . وكلما زاد
عدد المريدين الملتفون حوله كلما اقترب من الوصول الى المرتبة التالية ،
مرتبة (آية الله) . ولكن المرشح لا يستطيع الوصول الى المرتبة الأخيرة
(آية الله العظمى) الا اذا قبله هؤلاء الذين هم فى هذه المرتبة بالفعل ،
وكان فى مقدوره أن يقدم بحثا دينيا له قيمة عالية (٣٠) .

ويرتبط بهذا التنظيم القيادى المتدرج تنظيم اجتماعى مقابل . حيث
يتقسم المجتمع الايرانى الى مجتمعات محلية يقوم المجتهدون كل فى محيطه

(*) ولذلك حينما كان الامام الخمينى مجرد (آية الله) كان من الممكن
للشاه أن يأمر بالتنبض عليه . لكنه حينما أصبح (آية الله العظمى) أصبح
من المستحيل التنبض عليه ، حسب نص الدستور . وبدلا من ذلك أرسل
الى المنفى (٣١) .

على شئونها الدينية . وبذلك يصبح المجتهد أو الملا هو القيادة الدينية المحلية التابعة للقيادات الدينية الأعلى . ولها مهامها الاجتماعية والاقتصادية والدينية والسياسية التي تؤديها .

٣ - ويعتبر الاستقلال المالى لعلماء الشيعة هو البعد الثالث فى التنظيم الشيعى . ففى البلاد السنية المذهب تقوم الدولة بتلقى الهبات الدينية ، ثم تدفع منها لرجال الدين والعلماء مخصصاتهم . غير أن مجتهدى الشيعة ورجال الدين الآخرين يتسلمون مخصصاتهم مباشرة من النصيب الذى يهبه اتباعهم للانفاق منها على الشئون الدينية بما فى ذلك المساجد والمدارس وأوجه التقوى الأخرى . هذا الى جانب من حقهم الحصول على خمس دخل المريدين فى الحوزة (❖) وهو ما يعنى أنه اذا كان لهم استقلالهم وتنظيمهم الدينى ، فإنه يصبح أقوى وأكثر فعالية اذا هو قد امتلك تنظيمها واستغلالا اقتصاديا أيضا (٢٢) .

٤ - ويتمثل البعد الرابع فى الاستقلال السياسى للسلطة الدينية . حيث تتميز الدولة الشيعية بثنائية السلطة ، سلطة الحكم السياسى وسلطة المجتهد الدينى . حدث ذلك فى الدولة البويهية ، ثم الأليخانية ثم الدولة الصفوية التى استمرت حتى ١٧٢٧ ميلادية أى ١١٣٩ هجرية .

(❖) فى سنة ١٩٢٠ حاول الشاه رضا أن يحد من قوة رجال الدين . وكأن يأمل أن يجعل ايران تتبع نفس النمط السنى حيث سيطرة الدولة على الدين ، بتحويل رجال الدين الى موظفين فى الدولة . غير أنه قوبل بمعارضة قوية للغاية ليس من قبل رجال الدين فقط ولكن من مريديهم أيضا ، الذين استمروا فى تقديم يد العون لهم ، لدرجة أنه اضطر الى التخلّى عن محاولته . فالمواطن الايرانى قد يكون على استعداد لخداع موظف الضرائب ، لكنه ليس على استعداد لخداع امامه أو نائب الامام .

وقد استخدم الامام الخمينى الاموال التى تلقاها فى المنفى من مريديه أفضل استخدام * فبالإضافة الى أنه كان ينفق بسخاء على المدارس والخدمات الاجتماعية ، قام أيضا باستخدام أحدث أدوات الدعاية ، مثل آلات تصوير الوثائق والكاسيت وعن طريقها أمكنه توزيع عظاته وتعاليمه فى طول ايران وعرضها (٢٣) .

وخلال هذه العهود والدول المتعاقبة كان يتم بناء على وفاق يتم بين الملك أو الشاه من ناحية وبين المرجع الشيعي الأعلى من ناحية أخرى . ولم يحدث خلاف كبير بينهما خلال هذه العهود . لكن الدولة القاجارية التي بدأ حكمها في ١٨٤٨ ميلادية ١٢٦٤ هجرية شهدت صداما بين السلطتين ، بين الشاه ناصر الدين شاه من ناحية وبين السيد حسن الشيرازي من ناحية أخرى وفي نفس الوقت شهد عهد الدولة القاجارية تصاعد الحركة الدينية واطوارها على الاحتفاظ بامتيازاتها التي تجسدت في دستور ١٩٠٦ بما يمنحه من صلاحيات لرجال الدين . وخلال هذا العهد بالذات تأكدت السلطة المزدوجة في حكم إيران : سلطة الحاكم السياسي وسلطة رجل الدين آية الله أم عالما (**) (٢٤) . وإذا كان الشاه يستمد سلطته

(**) بنسأ على هذه السلطة التي امتكها رجال الدين توغرت لهم القدرة على القيادة الشعبية . وأبرز الأمثلة على ذلك ما حدث في معركة كسر احتكار التنبك التي خاضها الشيرازي . حيث برز تحالف بين تجار البازار ورجال الدين . فتضرر البازار من ذلك الاحتكار دفع التجار الى دعم ثورة الشيرازي والملا أو رجال الدين والتجار ككل في مواجهة الشاه والاحتكارات الأجنبية . ورغم أهمية البازار ، وهو الحى التجارى الرئيسى فى مدن إيران وخاصة طهران ، وهو عصب الحياة الاقتصادية فى بلد لا يوجد فيه تصنيع ، فان ثورته ارتبط بالثورة الدينية ضد الاحتكار والتسلط فى الداخل والخارج . وحتى فى ثورة القوى الوطنية والتقدمية بقيادة الدكتور مصدق حيث كان لرجال الدين والملا دورا بارزا أيضا . فقد واكب آية الله الكاشانى حركة مصدق ودعمها . ولقد أعلن عام ١٩٤٨ أن الكاشانى نفسه شكل جيشا من الإيرانيين للتوجه الى القدس لمحاربة الحركة الصهيونية لكن اعلان الهدنة حال دون ذلك (٢٢) . وهو نفس التحالف الذى حدث بين رجل الدين والشارع الإيرانى فى فترة إيران الخمينى حيث انتصرت السلطة الدينية حينما تصادمت مع السلطة العلمانية . يؤكد ذلك محاولة فهم العلاقة بين السلطتين ، فإذا كانت القيادة السياسية هي التي تمتلك القوة السياسية والعسكرية فانه يتوازى مع ذلك أن القيادة الدينية هي القيادة الأقرب الى الجماهير والتي لها السيطرة عليهم . وإذا كانت الأولى قادرة على تعبئة الجيوش ، فان الثانية أكثر قدرة وفعالية على تعبئة الجماهير وهو نوع من التوازن الدقيق بين قوى السلطتين .

من حق طبيعي مفترض يعود الى سلالة أو عائلة ، وهو الحق الذي تفرضه قوة السلاح . فان شرعية سلطة رجال الدين في إيران تتأسس بناء على حق ديني وطوته نظرية الامامة (٣٥) . وحدود سلطة نائب الامام أو ولاية الفقيه الى أن يعود الامام الغائب الذي سوف يملأ الارض عدلا بعد أن ملئت جورا .

خاتمة القول أن الدين في المجتمع الشيعي الإيراني لعب دورا رئيسيا في قيادة المجتمع الإيراني وتعديل سيرته التاريخية حتى وصل الى تأسيس الدولة التي تعمل حسب مقتضيات التصور الديني للنظرية الشيعية التي تعتبر ولاية الفقيه عنصرا أساسيا في بنائها .

وتشكل الباكستان النموذج الثاني ، الذي يشهد هذه المرة على فعالية المذهب السني في تأسيس دولة اسلامية . ولتحقيق ذلك فائنا نجد أن الدين من خلال زعاماته الدينية قد لعب دورا نضاليا من أجل تأكيد الطابع الديني للدولة .

ويبدأ النضال الديني في الباكستان حينما كانت جزءا من شبه القارة الهندية التي انتشر فيها الاسلام . في اطار ذلك لم يكن من الممكن القول بأن الهند يعتبر مجتمعا مسلما . غير أنه بتقدم الامبراطورية البريطانية الهندية فان المسلحون شكلوا ردود فعل متتابعة من وقت لآخر . ومن خلال أحداث التمرد الكثيرة التي وقعت في الهند عادة ما كان يظهر المتمردين الذين يقودهم الملا وراء العلم الأخضر يحمل رمز القرآن الكريم . هذا بالإضافة الى أن هناك جماعة من المتمردين سميت نفسها بالواهابين . وصاحب قيام أحداث التمرد هذه قبل ١٨٦٠ نمو عاطفة قوية معادية للبريطانيين بين علماء الدين . وقد تدعمت هذه المشاعر المضادة للانجليز بعد هذا التاريخ بسبب فتوى أصدرها العلماء المسلمون ضدهم .

وبسبب اعتقاد البريطانيين بأن الطبقة العليا المسلمة هي المسئولة عن هذا التمرد ، وذلك فى محاولة منها لاستعادة امبراطورية المغول خضع المسلمون للقهر واستبعدوا من الوظائف الحكومية باعتبارهم اتباع الديانة المتمردة واستمر هذا الوضع لنحو عشرون عاما تقريبا ، هذا الى جانب الدور الفعال الذى لعبه الوهابيين ذوى النزعة الاصولية ، الذين وجهوا تمردهم فى الشمال وفى البنغال ضد البريطانيين باعتبارهم كفارا . وفى ١٩١٢ ازدهرت عاطفة اسلامية شاملة بين المسلمين الهنود تدعمت بواسطة احداث كهزيمة تركيا فى حروب البلقان ، واستعمار ايطاليا لليبيا . فى هذه الفترة كثر الحديث عن ضرورة الجهاد الاسلامى لكن شيئا لم يقع (٣٦) .

غير أنه برغم هذه العاطفة القوية التى خلقت من المسلمين فى الهند مجتمعا له ملامحه المتميزة ، فان الأمر الأكثر وضوحا خلال هذه الفترة أن معظم علماء الدين كانوا معادين لفكرة الباكستان وذلك كاتساق منطقى لمعارضتهم قيام عصبة أو تحالف اسلامى ، وهو التحالف الذى كان متهم بالولاء للبريطانيين فى العشرينات والثلاثينات من هذا القرن (٣٧) .

وتجنبنا للاستطراد فى سرد تفاصيل الأحداث والتفاعلات الخارجية والداخلية ، وهى التفاعلات التى أسلمت الى تأسيس دولة الباكستان فى ١٩٤٧ ، فانه بعد ثلاثة شهور من تأسيس الدولة شن رجال الدين حملة شعواء تطالب باستناد دستور الدولة الى الشريعة . وقد كانت هذه الحملة ضارية وشعواء وذلك لانه قد تكشف للجميع أن الدولة بقيادة محمد على جناح تسرع الخطى لى تصبح دولة علمانية وليست اسلامية . حيث أوضح محمد على جناح الامر بصورة لا تحتمل الشك فى خطابه الافتتاحى للمجلس التشريعى حينما قال (لكم أن تنتموا الى أى ديانة أو عقيدة أو أى طائفة فليس لذلك علاقة بالدولة ونتيجة لذلك فانكم سوف تجدون أنه بمرور الوقت سيتوقف احساس الهنود بأنهم هنود ، وكذلك يتوقف احساس

المسلمون بأنهم مسلمون ، ليس بالمعنى الدينى ، لأن الدين إيمان شخصى ولكن بالمعنى السياسى أى كمواطنين فى دولة (٢٨) * وإذا كان قد قال (أن يتوقف احساس المسلمون بكونهم مسلمين) فان ذلك ليس هو الهدف التى ناضلت من أجله الجماهير وواجهت الموت . وعند هذا الحد لا يختلف جناح فى نزعة الليبرالية هذه عن العواطف الليبرالية التى عبر عنها فى ذات الوقت تقريبا غاندى ونهرو عبر الحدود . بل أننا نجد أن محمد على جناح يذهب الى أبعد من ذلك حينما يقول (ان الباكستان لن تصبح دولة ثيوقراطية يحكمها رجال الدين بوحى الاهى) ثم يستمر لكى يؤكد على هذه المسألة التى أكدها سوكارنو بعد عدة سنوات بقوله (ان الدولة الدينية قد تجعل أهل الملة التى لا تنتمى الى ديانة الاغلبية يمثلون مكانة الاقلية) وقد كرر تابعة على خان نفس القول حينما أكد (ان تأكيد السلطة فى الشعب سوف يقضى على خطر اقامة دولة ثيوقراطية ... وأن أى شخص مازال يستخدم كلمة الثيوقراطية بنفس معنى الدولة الباكستانية أما أنه يمزج بعيب أو أنه واقع تحت تأثير فهم خاطئ ، ومنذ هذه اللحظة أصبح الباكستانيون أكثر الذين ينتقدون أى ربط بين الدولة المسلمة والنزعة الثوقراطية ، وعلى أى حال فقد بدأ التيار مع أول قيادتين سياسيتين (٢٩) .

غير أن هذه الفجوة بين رؤية العلماء والجماهير الباكستانية من ناحية ورؤية القيادة السياسية من ناحية أخرى كانت السبب الرئيسى وراء كل الانضالات والعذابات التى عاشتها الباكستان منذ هذه اللحظة ومازالت تعيشها . وبعد عام ونصف من تأسيس الدولة ، أى فى عام ١٩٤٩ ، أصدر المجلس التشريعى للباكستان نصا يؤكد على أنه ينبغى أن تكون دولة (يساعد فيها المسلمون على تنظيم حياتهم فى المجالات الفردية والجماعية حسب تعاليم الاسلام وفروضة كما تحدد ذلك فى القرآن الكريم والسنة) . وهو الأمر الذى ترك الباب مفتوحا لأنواع كثيرة من التفسيرات المتناقضة . ولم يحدث اتفاق على هذه الصياغة الغامضة الا فى ١٩٥٦ .

وقد أضيف فى دستور ١٩٥٦ الى الشرط الاسلامى شرطين آخرين وهما أن يكون رئيس الدولة مسلماً وأن تكون الباكستان جمهورية اسلامية . هذا الى جانب شرطين يتم العمل بهما فى المستقبل ، الأول يتعلق بتأسيس منظمة للبحث والتعليم الإسلامى ، والثانى ينص على تعيين لجنة تقوم فى ظرف خمس سنوات بتحديد الأسلوب الذى تتلاءم به القوانين مع التعاليم الأساسية للإسلام . وأيضاً لتحديد الأسلوب الملائم لاكتساب التوصيات الإسلامية فعالية تشريعية . غير أنه بعد موافقة البرلمان على كل هذه التوصيات لم يصدر قانون واحد يتنافى والتعليم الإسلامية . ولمدة خمسة عشر سنة تالية استمر القادة السياسيون فى الباكستان بما فيهم المارشال أيوب خان فى العبث بالعناصر السياسية فى دستور المجتمع . وفى ١٩٦٢ صدر دستور آخر فى باكستان توقفت بموجبه الدولة عن أن تكون جمهورية اسلامية ، وحدث تعديل آخر فى السنة التالية حيث أسقطت كلمة السنه من ديباجة الدستور وأبقى على القرآن باعتباره المصدر الوحيد ، وأن كان قد حدث تراجع عن كل ذلك مرة ثانية . مع اضافة ضرورة تأسيس مجلس استشارى للأيدولوجيا الإسلامية الى جانب بناء مركز للبحث الإسلامى . بحيث كان الهدف الرئيسى من هذه المؤسسات هو التأكيد على ضرورة أن تتوافق القوانين مع المبادئ الإسلامية (٤٠) وبرغم كل ذلك لم يقترب المجتمع الباكستانى — فى هذه الفترة — من النموذج الإسلامى الصحيح .

وفى اعتقادنا أن النضال الإسلامى فى الباكستان لم يستطع تحقيق ذات الصيغة الايرانية وذلك بسبب التوجه السنى فى الباكستان . هذا بالإضافة الى أنه برغم فعالية علماء الدين فى الباكستان إلا أن افتقارهم لتنظيم الدينى المستقل عن سلطة الدولة الى جانب عجزهم عن امتلاك مصادر تمويلية مستقلة ، يضاف الى ذلك التوجه العلمائى للقيادة السياسية ، بحيث دفعت كل هذه الظروف الى تأسيس باكستان لنموذج المجتمع الإسلامى ولكنه نموذجاً ناقصاً بدرجة ما .

٢ - النضال الاسلامى وتأسيس الدولة العلمانية

وان كان النضال اسلاميا فى هذا النموذج ، الا أنه لطبيعته الأساسية أولا ولظروف أخرى عديدة لم يستطع أن يؤسس الدولة الاسلامية وان كان قد استطاع الحصول على استقلال الدولة ذات الطبيعة العلمانية . ويختلف النضال فى هذا النموذج عن النموذج الاول بالنظر الى عدة خصائص أساسية .

(ا) الطابع غير النضالى لغالبية القوى الدينية فى المجتمع اذ وجدت على الساحة الاجتماعية - من منظور تاريخى - مجموعة من القوى الدينية غير المنظمة ، بحيث لم تشكل فى مجموعها قوة ذات شأن بالنسبة للنظام السياسى القائم بحيث تكون قادرة على دفعة فى اتجاهات معينة . (ب) أن هذه القوى الدينية وان تجانست دينيا الا أنها كانت لا تمتلك عادة الوسائل التى تستطيع بها تعبئة الجماهير اذا حاولت الوقوف فى مواجهة النظام السياسى . حقيقة أن لها اتباعها الا أن سيطرتها على الجماهير ظلت واهية الى حد كبير . فهى تمثل حركة صفوات دينية ذات تأثير محدود داخل الجماهير ..

(ج) أن مجتمعات هذا النموذج كانت هدفا لتأثير علمانى واسع النطاق . فقد كان للاستعمار السبق فى إعادة تشكيل جوانب أساسية من البنية الاجتماعية . بحيث تخلقت الى جانب القوى الدينية صفوات علمانية ، وقد حدث تحالف مرحلى بينهما من أجل الحصول على الاستقلال . ومن ثم فتأسيس الدولة لا يمكن أن ينسب الى نضالها ، ومن ثم فقد كان على القوى الدينية فى سبيل أسلمة الدولة أن تقود صراعا مع الاستعمار من ناحية ، ومع رفاق النضال ضد الاستعمار من ناحية أخرى . وفى الغالب كانت هذه القوى تقدم على تنازلات أثناء تحالفها مع القوى الأخرى ، وذلك لنجاح التحالف النضالى ضد الاستعمار .

(د) كانت معظم القوى الدينية سنية من حيث اتجاهاتها الأساسية .
ومن ثم فهي قوى لم يحسم تراثها قضية العلاقة بين السلطة الدينية
والسياسية . وذلك على عكس الفكر الشيعى الذى حسم هذه العلاقة
لصالح ولاية الفقيه ، ومن ثم ففى أحيان كثيرة فوجئت هذه القوى بتحقيق
الاستقلال بينما هى لم تطور تصورا متكاملا بعد .

(هـ) اعتمد تميز الدولة المستقلة بالطابع الإسلامى الى حد كبير على
حجم القوى الإسلامية المناضلة ، وأيضا على طبيعة نضالها ، ثم وزنها
النسبى وانجازاتها بالنسبة الى القوى الاجتماعية الأخرى . هذا بالإضافة
الى مدى استمرار هذا الدور النضالى أو انقطاعه ، أو تنوعه عبر مختلف
مراحل التاريخ النضالى .

(ز) ان هذه القوى فشلت فى معظمها فى تطوير مكانة محددة
وواضحة للأقليات الدينية الأخرى داخل بنائها العقيدى . ومن ثم كان ذلك
هدفا أساسيا لتوجيه القوى السياسية الأخرى سهام النقد إليها .
وأيضا عدم عثور الأقليات الدينية الأخرى على صيغة ملائمة لكل الأطراف
تستطيع من خلالها المشاركة فى دعم الدولة الإسلامية والحفاظ على هويتها .

(ح) تضخم حجم الصفوة العلمانية وفاعليتها فى مجتمعات هذا
النموذج ، اذا استطاعت القوى الاستعمارية فى مجتمعات هذا النموذج
من خلال التعليم والاعلام والبعثات خلق صفوة علمانية كبيرة تحمل ثقافته
ونفس توجهاته الأيديولوجية ، حقيقة أنها ناضلت متحالفة مع القوى الأخرى ،
لكنها استطاعت السيطرة على الدولة بعد الاستقلال وفرض توجهاتها
العلمانية على كل القوى الأخرى .

وتوجد مجتمعات كثيرة داخل العالم الإسلامى تنتمى الى هذا
النموذج نذكر منها مصر ، والمغرب العربى وأندونيسيا ، ومجتمعات كثيرة
نشاهدها من حولنا يسودها الإسلام لكن تتميز صفواتها الحاكمة بأنها
صفوات علمانية .

وفى مصر — كأحد مجتمعات هذا النموذج — نستطيع التمييز بين ثلاثة مستويات للتدين . ويتعلق المستوى الأول بالاعتقاد الدينى البسيط الذى يركز أساسا على مراعاة القواعد الدينية على مستوى الضمير الفردى ، عملا بقول الرسول الكريم (اللهم الهمنى إيمان البسطاء) . بينما يمثل المستوى الثانى من التوجه الدينى ، فى ذلك الارتباط بالدين انذى يسود المؤسسة الدينية المتمثلة فى الأزهر الشريف وما يضم من علماء لهم تاريخ نضالى تأكد فى بعض الفترات التاريخية ، لكنه تراجع فى فترات تاريخية أخرى . ويشير المستوى الثالث الى الاسلام المناضل الذى يستهدف تأسيس المجتمع الاسلامى بالدعوة الحسنة ، وبالعنف اذا استلزم الأمر ذلك .

ويكتشف البحث فى مستويات الاعتقاد الثلاثة هذه عن امتلاك كل منها لعنصر قوة خاص به . فالمستوى الجماهيرى تكمن مصادر قوته فى الجماهير التى لديها استعداد للاندفاع والموت فى سبيل معتقداتها الخاصة . أما عنصر القوة فى الاتجاه الثانى فيكمن فى كونه التعبير الرسمى عن الاسلام والدولة والمجتمع وقد خاض ممثلوا هذا المستوى معاركهم من خلال هذا الاطار . ويكمن عنصر القوة فى المستوى الثالث فى أسلوبه النضالى ، وهدفه الواضح . فهو على استعداد للتضحية من أجل بناء المجتمع الاسلامى المحتمل . وبطبيعة الحال فانه اذا كان كل مستوى من هذه المستويات يمتلك عنصر قوة خاصا به . فانه من الممكن أن يقود تجمع هذه القوى الى نضال شامل يساعد على تحقيق المجتمع المرجو ، غير أن ذلك نادر الحدث تاريخيا .

وفى اطار المستوى الاعتقادى الأول نجد أن مصر منذ أن أصبحت بلدا اسلاميا ، تميزت بأن الاسلام ضرب بجذوره فى أعماقها ، مؤشرات ذلك احتفاء البشر بمصر بالاحتفالات الدينية والمواظبة عليها ، وهو ما يخلق انتشارا للمشاعر الدينية . غير أن الأمر المهم هو انتشار نوع من

الاسلام الشعبى فى القرى والمدن المصرية . مؤشر ذلك ايضا أن موالد الأولياء تعتبر فى مصر مناسبات للاحتفالات ادينية الشعبية . وهى الممارسات والمشاعر التى يغضب لها أحيانا ذوى التوجهات الاسلامية الأرثوذكسية . ويدرك كثير من المصريين الاسلام باعتباره رابطة تضمهم وعاملا يوحد بينهم . وبرغم وجود من يتساءل عن طبيعة مكانة الاسلام فى المجتمع ، فان بين هؤلاء الذين يحاولون دعم القضايا الدينية بالأفكار الاقتصادية والاجتماعية للقرن العشرين ، وهؤلاء الذين تخلوا عن المحاولة واختاروا العلمانية . وبرغم ذلك يسمى هؤلاء العلمانيين أنفسهم مسلمين . وفى هذا المستوى نجد أن البشر (سواء كانوا مثقفين دينيا أو عاديين) يمارسون حياتهم حسب تراث دينى ورثوه عن آبائهم . لا تقلقهم الشكوك أو التساؤلات . يرتبطون بالدين باعتباره أساسا لا يتغير فى عالم متغير . ويمكنك أن تدرك عمق الايمان فى وجوه النساء اللاتى يزرن أضرحة الأولياء بحثا عن الخصوصية ، أو فى وجوه العلماء ذوى الكبرياء الذين يسرون فيها بين البشر يعبرون عن ايمان مؤكد وثابت لا يهتز (٤١) .

ويعتبر المستوى الثانى هو المستوى الرسمى بين هذه المستويات . ويكشف تحليل تاريخ الفكر الدينى على هذا المستوى عن وجود مرحلتين تاريخيتين . الاولى هى المرحلة النضالية ، وخلال هذه المرحلة كان رجال الدين هم الذين تولوا قيادة المجتمع المصرى وهم الذين حملوا مشاعل الحرية ورفعوا لواء الجهاد . وقفوا فى وجه نابليون وكانوا اسبق الناس الى الاستشهاد . الثابت تاريخيا أن الأزهر قد كافح أبان الحملة الفرنسية ، فقد قاس رجاله وعذبوا وقتلوا وشردوا ، حتى قاد العناد الفرنسيين الى اقتحام الأزهر بسنابك الخيل . ومنذ هذا التاريخ لم يتأخر الأزهر فى الدفاع عن العروبة والاسلام واستمر يحمل الرسالة حتى سلمها للجيش فى ثورة عرابى الذى قام متسلحا بروح الأزهر يطالب بحقوق الوطن (٤٢) . وتحت تأثير الأفغانى وارتباطا به كان الشيخ محمد عبده من أنصار العنف اذا كان لازما لتجديد العالم الاسلامى بقيم الأصولية الاسلامية (٤٣) .

واستمرار لهذا التيار ظهر رشيد رضا الذى ظل يكتب لخمسين عاما مضت ، والذى كان يحدوه الأمل فى انشاء (الحزب التقدمى الاسلامى) ، وهو الحزب الذى تقف أيديولوجيته عند نقطة المنتصف بين رؤية علماء الدين من ناحية وبين المغربون أصحاب وجهة النظر العلمانية من ناحية أخرى . وهو الذى نادى بأنه من الممكن تأسيس بعض التغيرات مع مراعاة المحافظة على الأساس الأخلاقى للمجتمع الإسلامى * وقد قدمت هذه الجماعة برنامجها عن التغير ، وإن لم يكن نه — برغم ذلك — تأثير كبير ، ذلك لأن هذه البرامج عجزت عن تطوير مشروع اسلامى واضح ومحدد المعالم فى قالب متغير (٤٤) .

غير أن رجال الدين وإن مارسوا دورهم الإيجابى حتى سنة ١٩١٩ فانهم كأعضاء فى المؤسسة الدينية الرسمية دخلوا فى المرحلة الثانية من خلال الخضوع للنظام السياسى والولاء له . ومن ثم حرموا أنفسهم من القيام بأى دور قيادى فى النضال ضد البريطانيين . وإن كان ذلك لا ينفى قيامهم ببعض الأدوار المحددة للغاية فى هذا النطاق (٤٥) . ذلك يعنى أنهم فى مرحلة قادوا النضال ضد الاستعمار للحصول على استقلال الدولة ، ثم دخلوا فى مرحلة الاستئناس من قبل قوى الخارج والداخل ، حتى انتقلوا أخيرا الى مرحلة الخضوع الكامل للصفوة العلمانية وقبول سيطرتها عليهم .

ويشكل تيار الاسلام المناضل المستوى الإسلامى الثالث . وقد بدأ هذا التيار الدينى فى ظل ظروف تاريخية يسودها الاحباط من وجهة النظر الدينية . حيث انتشار العلمانية من خلال التأثير بأفكار محمد عبده من خلال سعد زغلول ، لطفى السيد ، اللذان برز دورهم فى أعقاب ثورة ١٩١٩ . وبرغم أن هذه التيارات قد مالت الحياة السياسية غنى وحيوية إلا أن الضعف بدأ يعتريها ، ومن ثم فقد كان من المنطقى أن يتولد تيار جديد (٤٦) . الذى تمثل فى التيار الإسلامى لجماعة الإخوان المسلمين . وقد أسس حسن البنا جماعة الإخوان المسلمين فى ١٩٢٥ وكان عمره

حينئذ خمسة وعشرون عاما . حيث ينسب اليه فقط تأسيس هذه الجماعة ، بل انها ما زالت تحمل تأثير شخصيته المهمة . وقد بدأ الامر حينما كان عمره عشر سنوات حيث التحق كعضو باحدى الطرق الصوفية ، وهى العضوية التى استغرقت من عمره عشرون عاما ، وهى المرحلة التى طبعت تفكيره بطابع صوفى ، اثنى جانب ذلك كان حسن البنا عضوا فى عدد من الجمعيات التى تهتم أساسا بتقوية الحياة الاسلامية فى مواجهة التبشير الدينى . ويتضح الاهتمام الدينى المبكر لحسن البنا من اتصاله حينما كان طالبا بالقاهرة بسلطات الازهر بسبب عدم فعاليتها فى مواجهة الاتجاهات التبشيرية والملاحدة . واثناء التسعة عشر عاما التى عملها كمدرس فى المدارس الابتدائية الحكومية فى الاسماعيلية نجده قد أسس جماعة الاخوان المسلمين مع ستة أعضاء آخرين عملوا تحت امرته باعتبارهم جنود الاسلام . وبعد اربعة سنوات من العمل المضى أصبح لجماعة الاخوان المسلمين فروع فى كل منطقة قناة السويس .

وقد خططت الجماعة لتجسيد برنامج مطرد لبناء المساجد والمدارس والنوادر وبعض الصناعات المنزلية الصغيرة . وبعد انتقال حسن البنا مباشرة الى القاهرة بدأ فى تشكيل كتائب الكشافة ، وأصدر المجلات التى تعبر عن وجهة نظر الجماعة . وفى نفس الوقت استمر بنجاح فى تجنيد الأعضاء ، حتى أنه بحلول ١٩٣٩ أصبح الاخوان المسلمين قوة لا يستهان بها جذبت انتباه الساسة المصريين .

وفى عام ١٩٤١ تم اعتقال حسن البنا بسبب تشهيره العنيف بالبريطانيين . وبعد سنة واحدة أسس البنا ما أصبح يعرف فيما بعد بالجهاز السرى الذى يضم الرجال المسلحون للتنظيم . وعلى المستوى الشعبى استمر الاخوان المسلمون فى بناء المدارس والمعاهد لاستيعاب قدر أكبر من الدارسين ، هذا الى جانب الاستمرار فى بناء الصناعات الصغيرة ، والخدمات الصحية فى المستشفيات والعيادات التابعة لهم .

وقبل ١٩٥٢ تمت بعض الاتصالات غير المنتظمة بعبد الناصر قائد حركة الضباط الاحرار من خلال أنور السادات وآخرين من الضباط الاحرار . وفى منتصف الاربعينات أيدت الحكومات المصرية المتعاقبة جماعة الاخوان المسلمين بسبب حجمها وانضباطها وموقفها المعادى من الشيوعية . بما فى ذلك السماح لها باصدار جريدة يومية فى ١٩٤٦ . وقد كان حتميا أن تقع منافسة عدائية بين الاخوان والوفد ، وهو الحزب القومى الرئيسى ذو التوجه العلمانى خلال هذه الفترة . وهو الأمر الذى دفع الى حدوث بعض الصدامات بينهم فى مختلف أنحاء البلاد ، وبخاصة فى الجامعات . غير أن هذه الصدامات توقفت مؤقتا حينما بدأت الحرب العربية الاسرائيلية بسبب مشروع تقسيم فلسطين فى ١٩٤٧ . حيث اندفع المتطوعون المسلمون المدربون من الاخوان الى سيناء ، وقاموا بدور بسيط فى القتال ولو أنه كان فعالا .

وفى نفس الوقت نظم الاخوان فى القاهرة فى ١٩٤٨ سلسلة من حوادث العنف ضد الاستعمار والسلطة المتحالفة معه بما فى ذلك أول اغتيال اقدمت عليه الجماعة . حدث ذلك حينما أدركت الحكومة صدفة تنظيمها السرى ، ومن ثم قامت بحل جماعة الاخوان فى ديسمبر من نفس العام . وبعد عشرة أيام من قرار الحل قام رجل مسلح من الاخوان المسلمين باغتيال النقراشى باشا رئيس الوزراء . وبعد ستة أسابيع أخرى أطلق البوليس السياسى النار على حسن البنا ذاته فأرداه قتيلا (٤٧) (*) .

(*) كان حسن البنا — فيما يبدو — قد أحل اغتيال النقراشى لكنه لم يلبث أن غير رأيه لكن تغييره لرأيه جاء متأخرا . . . فقد مضى (النظام الخاص) فى خطته ونفذ بنجاح عملية الاغتيال وقد حاول البنا أن يتنصل من مسئولية الاغتيال . ومضى أكثر حينما أصدر بيانا بادانتها ، وكان عنوان بيانه الشهير فى ذلك الوقت (ليسوا اخوانا وليسوا مسلمين) يقصد بذلك الذين قاموا بالاغتيال (٤٩) .

وبعد ثلاث سنوات من الغاء الحظر على وجودها بدأت جماعة الإخوان المسلمين نشاطها تحت قيادة قائد جديد هو الهضيبي . وهو قاضى شيخ بالمعاش ولكنه رجل يختلف تماما عن حسن البنا . وفى أعقاب الغاء مصر لمعاهدتها مع بريطانيا ، وقعت الاشتباكات المسلحة داخل منطقة القناة الواقعة تحت السيطرة البريطانية ، حيث لعب متطوعو الإخوان دورا فعالا فى هذا الصدد . وقد بلغت هذه المصادمات أقصى معدل لها بحريق وسط القاهرة فى يوم الاحد الاوسط ٢٥ يناير ١٩٥٢ ، والذي شارك فيه الإخوان حسبا تذهب بعض الادعاءات . وهو الامر الذى ساعد على قيام حركة الجيش فى يونيو ١٩٥٢ بقيادة عبد الناصر . وبسبب اتصالاتهم بقيادة الحركة رحب الإخوان بها . وقد طلب من الإخوان المشاركة فى المجلس العسكرى الاول لكنهم رفضوا . وقد أعفت حركة الضباط جماعة الإخوان المسلمين من قرار الحل الذى فرضته على الأحزاب الأخرى . غير أن هذه الحالة من الود لم تدوم ، وذلك لأن الإخوان المسلمين كانوا من القوة والاستقلال الذى لا تسمح به أى حكومة . ومن ثم صدر قرار بحلها مرة أخرى فى يناير ١٩٥٤ . غير أن القرار لم ينفذ بصورة دقيقة . ومنذ ذلك الوقت لم يكن هناك تعاون حقيقى بين النظام العسكرى والإخوان . وفى ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤ حاول الإخوان أن يفتالوا عبد الناصر علنا فى الاسكندرية . وكان من نتيجة ذلك صدور حكم بشنق ستة من كبارهم بما فيهم الهضيبي نفسه غير أن الحكم خفف الى السجن فقط بالنسبة للهضيبي وقضى على الحركة تماما خلال هذه المرحلة (٤٨) .

وبغض النظر عن تاريخها النضالى ، فقد تميزت جماعة الإخوان المسلمين بتنظيمها الممتاز الذى وضعه لها حسن البنا . حيث نجد من بين مراكزها الأساسية ستة لجان تتولى التعامل مع المجالات المختلفة للعالم الاسلامى . منها مثلا اللجان التى تهتم (بالعمال والفلاحين) و (الطلبة) و (أصحاب المهن) ، ومن حيث البناء الداخلى يتدرج بناء الجماعة الى أربعة درجات متصاعدة تمر بها العضوية . وتسمى الوحدة الأساسية للتنظيم بالأسرة وليست الخلية ، وتتكون فى العادة من خمسة وأحيانا عشرة أعضاء .

أما فيما يتعلق بحجم عضوية الإخوان فنجد أن معظم التقديرات بشأن ذلك
ظنية . حيث تؤكد بعض التقديرات على أن الجماعة ضمت في عضويتها نحو
مليون ونصف عضو ، هذا بالإضافة إلى الأعضاء النشطين على قمة
التنظيم . ومن الجوانب الطيبة لنشاط الإخوان نجد نزعتهم الانسانية
الشاملة ، والمشروعات الصناعية الصغيرة ، ثم جمعية للتأمين الاجتماعى
الاسلامى . أما فيما يتعلق بكتائب الفرسان ، أو الجيش الخاص ، فيقال
انها بلغت نحو ٤٠.٠٠٠ فى وقت ما . ولم يكن للبنا ذاته سيطرة على
الجهاز السرى ، وهو الجهاز الذى كانت الاغتيالات مهمته الأساسية . ومن هذا
الجانب بدت جماعة الإخوان متطرفة من حيث نضالها ، وتحتوى على خطر
ايجابى الا أنها كانت وما تزال سرية .

نجد أن لجماعة الإخوان جانب ثالث ، وهو الجانب التى حاولت أن
تقدم فى اطاره — من خلال مطبوعاتها — اجابات اسلامية للقضايا
الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (٥٠) (*) .

وبغض النظر عن التوجه السننى لجماعة الإخوان المسلمين فقد كان
بالامكان أن تطور جهازا دينيا قادرا على التعبئة الجماهيرية مثلما فعلت
الشيعة . وقد كان فى إمكانها أن تشكل قاعدة ثورية لتغيير المجتمع ، غير أنه
ظهرت مجموعة من الظروف التى حددت من فعاليتها إلى حد كبير .

أول هذه الظروف أنها كانت تقاتل على جبهات عديدة برغم قوتها
المحدودة نسبيا . فهى من ناحية تقاتل الاستعمار وتشارك الفئات الأيديولوجية

(*) على خلاف ما يذهب اليه الكاتب المصرى محمد حسنين هيكل (٥١)
من أن الإخوان المسلمين لم يطوروا نظرية يصف حسن البنا جماعة الإخوان
المسلمين بأنها ليست كما يعتقد البعض جماعة من المبشرين ، وليست جماعة
صوفية كما يعتقد آخرون . وإنما هى جماعة تنادى بالعودة إلى الاسلام
الصحيح الذى هو عقيدة وممارسة ، وطن وقومية ، دين ودولة ، روح وجسم ،
قرآن وسيف . . ويعكس شعار الإخوان المسلمين هذا التوجه وهو
الشعار الذى يذهب (بأن الله غايتنا ، والرسول قائدنا ، والقرآن دستورنا ،
والجهاد سبيلنا ، والموت فى سبيل الله هو أسمى أمانينا) (٥٢) .

الأخرى فى هذا النضال من أجل استقلال الدولة ، وهى من ناحية أخرى تقاتل الفئات الايديولوجية الأخرى خاصة الوفد والشيوعيين . هذا الى جانب مشاركتها فى المعارك القومية الكبرى ك فلسطين ، بحيث شكلت هذه الجهود عبئا كبيرا عليها وان كانت الأساس الذى وفر الشرعية الاجتماعية لوجودها .

أما الطرف الثانى فيتمثل فى أنها تعجلت النضال والدخول فى مواجهة مع النظام السياسى ، وقد كان يمكن أن تثقل فى مراحلها الأولى الاعتماد على جناحها العسكرى ، وأن توجه قدراتها التخطيطية والتنظيمية الى تعبئة الجماهير بحيث تصبح هذه الجماهير جنودها فى اللحظة الحقيقية والحاسمة . ومن ثم وجدنا أنها بقيت عند مستوى شريحة كبيرة من الصفوة فى قلب جماهير قد لا تستوعب توجهاتها ومن ثم تتعاطف مع حركتها .

ويتمثل الطرف الثالث فى افتقادها القيادة الكارزمية فى لحظات المواجهة الحاسمة مع النظام السياسى . ففى فترات التأسيس ساعدت الشخصية الكارزمية للبنا على بناء الجماعة ، بيد أن الهضبيى لم يكن هو القيادة الملائمة خاصة أن فترة قيادته كانت فترة الفاعلية الحقيقية للتنظيم والمواجهة مع النظام (*) .

(*) لا نتفق مع الكاتب المصرى محمد حسنين هيكل حينما يذهب الى القول (وفى الحقيقة فانه لم يكن هناك برنامج عمل محدد للاخوان المسلمين ، فلم يكن كافيا للشيخ (حسن البنا) أن يقول لكل من يسأله عن برنامج الجماعة أن ذلك البرنامج هو (القرآن) ، ولا كان كافيا أن يقول أن مطلبه هو (إقامة حكم اسلامى) ولا كان كافيا بنفس المتدار أن يزداد الضغط عليه للانفصاح عن برنامجه فلا يجد ما يقوله غير (عندما تكون لدى الكلمة وتجىء الظروف المناسبة ، فسوف نتكلم عما يمكن عمله على ضوء الواقع الذى نجده . وحتى يحدث هذا فلن ندخل أنفسنا فى ضباب التفاصيل (٥٤) .

وفى الحقيقة فانه اذا كان حسن البنا لم يفصح عن برنامجه فان ذلك لأن الظروف لم تكن ملائمة للانفصاح عنه . خاصة أن هذا البرنامج يعتمد على المبادئ الاسلامية الأساسية . هذا الى جانب أن هذا البرنامج كان يهتم بالرد على التساؤلات التى تنشر فى مطبوعات الاخوان المسلمين ، =

وأيا كان تقييمنا لهذه الجماعة فقد لعبت دوراً أساسياً في تأسيس الدولة والحصول على الاستقلال نتيجة للنضال مع الاستعمار لكنها ورغم نضالها الإسلامي لم تستطع أن تضيئ الطابع الإسلامي على الدولة بسبب مجموعة الظروف التي أشرنا إليها .

ويقترب الدور الذي لعبه النضال الديني الإسلامي في الجزائر من حيث الأسلوب والنتيجة التي وصل إليها . ولتوضيح هذه الحقيقة فإن قراءة النضال الجزائري يكشف عن وجود أربعة مراحل نضالية محددة .

وقد توجه النضال في المرحلة الأولى ضد الاحتلال التركي للجزائر . وهو النضال الذي تحملت الطرق الصوفية أعباء قيادته فيما قبل ١٨٣٠ . في هذا الصدد نجد أن الشيوخ والأشراف هم الذين قادوا رجالهم ضد ممثلي الداي ، مثل جامعي الضرائب ، أو ممثلي الداي في إدارة مختلف شئون المجتمع ، بل أننا نجد أن العائلات والقبائل كانت تشكل فرق نضال مضاد لكل ما هو أجنبي خلال هذه المرحلة (٥٢) .

وخلال هذه المرحلة والتي امتدت منذ نهاية القرن الثامن عشر وحتى بداية القرن العشرين نجد أن الإخوان المسلمين الذين كانوا يتمتعون بنفوذ قوى في الجزائر يقومون بشن هجمات قوية أوقعت الضرر البالغ بالبناء السياسي للولاية التركية . حيث شاركت كل الطرق الصوفية القائمة في تحالف وجه أساساً إلى الساطة الحاكمة في مدينة الجزائر . ويمكننا القول

= وهي الردود التي كانت تنطلق من إطار نظري تمثل الجماعة . بالإضافة إلى ذلك فإن التربية الاعتقادية لجماعة الإخوان التي انتشرت بهذه السرعة يفترض امتلاك هذه الجماعة لبرنامج نظري قادر على أشباع التساؤلات الأساسية لأعضائها . هذا إلى جانب أن هذه الحركة المنظمة لجماعة الإخوان سواء على صعيد انتشار التنظيم أو مؤسساته أو حركته في مختلف المجالات الاجتماعية والثقافية ، كل ذلك ما كان يمكن أن يتم له النجاح بدون الانطلاق من وضوح نظري كامل .

بأن انتشار الطرق الصوفية خلال هذه الفترة كان مسئولاً عن وضع نهاية للتحويل المحتمل فى النظام الحكومى الذى استهدف السيطرة على المجتمع الجزائرى . حقيقة أن الطرق الصوفية لم تنجح فى الاطاحة بسلطة الداي ، وذلك يرجع الى أنها لم تنجح فى تأسيس التحالفات التى يمكنها الاستمرار حتى تتحقق أهدافها (٥٥) .

وفى المرحلة الثانية ، وهى المرحلة التى شهدت بداية الاحتلال الفرنسى للجزائر ، فانه برغم قدرة هذه الطرق على تعبئة المحاربين الا أنه من الثابت أنها كانت تعاني من عجز تنظيمى فادح ، جعلها غير قادرة على دفع قوى الاحتلال الفرنسى (٥٦) بل أننا نجد أنه حينما احتل الفرنسيون مدينة الجزائر لم يكن هناك القائد الدينى القوى القادر على ضم الاخوان والمرابطين تحت امرته وذلك لدفعهم لدحر الفرنسيين ، لم يكن هناك مهدي أو نبي يمكن التسليم به كأمير ، ومن ثم يكتسب شرعيته كرئيس للدولة وقائد للنضال . كان هناك حالة من الايمان الدينى المنتشر فى المناطق الزراعية التى توغل الجنود الفرنسيون فيها ، غير أن حالة الاعتقاد هذه لم تتحول من وضعها السلبي الى وضع ايجابى يشكل اساساً عقدياً لدولة جديدة (٥٧) .

بل زاد الأمر تردياً حينما تمكن الفرنسيون من السيطرة على الطرق الصوفية بنفس أسلوب الولاية التركية . حيث قام المحتلون بالتحالف مع بعض الطرق ، ومعاداه أخرى . بل أننا نجدهم قد عمدوا فى أحيان كثيرة الى خلق منافسة بين هذه الطرق وبعضها البعض بحيث أنه بعد عشرين سنة تحققت الهزيمة الكاملة لهذه الطرق وأجبرت بعد ذلك على تقليل نشاطها (٥٨) .

ويعتبر الجهاد الذى بدأه الأمير عبد القادر الجزائرى نقطة بداية المرحلة الثالثة . ويعتبر جهاد عبد القادر الجزائرى المحاولة الوحيدة لتأسيس نظم وأبنية سياسية لا تنبثق عن نزعة صوفية وان كانت ترجع الى نزعة اسلامية أرثوذكسية . وحسبما تذهب دراسات عديدة ، فقد كان الأمير

عبد القادر هو الوحيد الذى حاول اعلان حكومة فى المنطقة التى خضعت له فى الفترة من ١٨٣٢ - ١٨٤٠ ، فقد كانت هذه هى المرة الأولى لقائد جزائرى محلى (عضو فى جماعة اسلامية) يحاول تأسيس سلطة جديدة على قطعة من الأرض تطلت عنها الادارة التركية ولم تحتلها العسكرية الفرنسية (٥٩) .

ويعتبر الجهاد الذى قاده عبد القادر الجزائرى فى ١٩٣٢ هو البحث الاول عن القومية الجزائرية ، الذى احتوى على مضمون اسلامى واضح . واذا كان عبد القادر نفسه ابنا لاحد قادة الطريقة القادرية - احد الأولياء او مربوطا كما يسمى فى المغرب العربى ، وهو الامر الذى دفع عبد القادر الابن الى أن يحاول أن يكون هو الآخر مربوطا - فاننا نجده تحت تأثير عقيدة اسلامية وحس قومى يعلن الحرب على فرنسا فى مايو ١٩٣٢ بعد الفراغ من الصلاة ، باعتبار هذه الحرب جهادا اسلاميا . ولأن الحرب اسلامية ، فاننا نجده يرفع شعار ان أى مسلم يتعاون مع أعداء الأمير (الفرنسيين) لا يصبح مسلما ويعامل معاملة الكفار . . ويعتبر الدعم القوى والمستمر الذى تلقاه الأمير عبد القادر الجزائرى من الطريقة القادرية خلال فترة النضال التى استمرت خمسة عشر سنة أحد المصادر الرئيسية لقوته (٦٠) .

وفى الفترة الواقعة بين حرب الاستقلال الأولى - التى قادها عبد القادر الجزائرى - وحرب الاستقلال الثانية التى ثمنت من الحصول على الاستقلال وتأسيس الدولة الجزائرية ، نجد أن النضال الدينى قد تحول من المقاومة الايجابية الى المقاومة السلبية . وهى المقاومة التى نجد مؤثراتها فى رفض السيطرة والتشانون والثقافة الفرنسية والابتعاد عن أى تعامل مباشر مع المستعمرين الجدد .

وخلال هذه المرحلة قام علماء الدين فى الجزائر بنضال دينى له أبعاده المتعددة . فهم من ناحية كان عليهم المرباطين وكل الحركات الدينية المحافظة التى أبقت على أساطير الأولياء الخرافيين أو المهدي المنتظر . هذا الى

جانب أنهم كان عليهم أن يوجهوا النقد إلى الإسلام الرسمى الخاضع للسيطرة الفرنسية . بالإضافة إلى ذلك فقد كان الوتوف فى وجه أصحاب النزعات الاصلاحية ، اذ كانت لديهم حساسية فائقة نحوهم . لقد كان عليهم أن يؤكدوا فى هذا الصدد أن البشر الذين تخلوا عن ايمانهم لكى يصبحوا فرنسيين قد اختاروا الموت نهاية لهم . غير أنهم فى ممارستهم هذه لم يتوقفوا عند مستوى نقد الجماعات الأخرى أو صد هجومها ولكنهم بذلوا جهودا جادة فى محاولة لحياء الهوية العربية والإسلامية للجزائر . ومن ثم نجدهم قدموا — مستندين فى ذلك إلى الخلفية الإسلامية الأصلية — للمجتمع الجزائرى مجموعة من القواعد ذات الأصول الثقافية الإسلامية ، يمكن أن تعتبر اطارا مضادا للاطرار الاستعمارى . وبمعنى ما نجدهم قد حولوا المقاومة السلبية إلى مقاومة ايجابية ، ومن ثم فقد انتقلوا من الاتجاه الدفاعى إلى الاتجاه الهجومى (٦١) .

وبرغم الصعوبات الكثيرة فقد تمكنوا من تأسيس سياسة لمواجهة المثل والثقافة الغربية ، تستند إلى ثلاثة أبعاد تتمثل فى الأيديولوجيا الدينية ، اللغة العربية ، الهوية القومية . وبرغم أن هذه الأسلحة ليست عسكرية وليست سياسية ، فإنها حولت ترابط العلماء إلى حزب دينى حقيقى له مدارسه الخاصة ، ومستوياته الثقافية ، ودورياته التى تصدر باللغة العربية أو جهاز فعال للدعاية والاعلام (٦٢) .

ذلك يعنى أن رجال الدين قد انتقلوا بالنضال الإسلامى من النضال الصوفى السلبي المعتمد على أولياء الريف المقدسين إلى نضال أكثر فعالية يحاول أن يقدم رواسخ ثابتة للهوية الجزائرية ، ولقد كان لهذا الانتقال عوامله العديدة ويتمثل العامل الأول فى ضعف فاعلية المرباطين وانهيارهم ، قمع أحكام السيطرة الفرنسية وانتشارها فى مختلف أنحاء الجزائر فقد أولياء الله قوتهم التقليدية طالما أنه لم يعد باستطاعة البشر الاعتماد عليهم . هذا إلى جانب تفتت البنية القبلية التى تشكل اطارا لهؤلاء

الأولياء بسبب هجرة البشر من الريف والبادية للعمل فى مزارع الفرنسيين .
هذا الى جانب أنه نظراً الى أن المرابطين محليين وقبائليين فانهم عجزوا
عن مواجهة المسائل التى تتجاوز حدود محلياتهم ، ومن ثم أنتفت فاعليتهم
فى التعامل مع القضايا العامة ذات الطبيعة القومية (١٣) . ويتمثل العامل
الثانى فى قوة الأصالة التى امتلكها هؤلاء العلماء ، الذين قدموا مجموعة
من القضايا والأفكار الجديدة التى تستند الى التراث التقليدى وأن كانت
قادرة على التكيف مع التحديث الضرورى . والتى يمكن أن تستجيب لحاجات
الأفراد والمجتمع وهو ما يعنى أنهم قدموا صورة للهوية الجديدة للامة
الجزائرية . . . من خلال الكتابات التى قدمت خلال هذه المرحلة ،
وبخاصة المثالات التى نشرها بن باديس Bin Badis فى الفترة من
١٩٣٦ — ١٩٣٨ فى مجلة الشهاب (١٤) .

ويعنى ذلك أن التصدى النضالى الذى قدمه علماء الدين فى الجزائر
وان لم يؤكد على العنف والوسائل السياسية ، فانه أكد أن نجاح النضال
لا يكون فقط من خلال ابراز المتضاد القومى مع الفرنسيين ، ولكن خلال
الصراع الدينى معهم . . ولقد لاقى اعلانهم على هذا النحو موافقة قوى
كثيرة من سكان المدن . حيث استطاع العلماء كما ترى البرجوازية
الصفيرة ، وحتى بروليتاريا المدن — الذين جذبتهم الحضارة الأوربية
أو مستوى المعيشة المرتفع أو الثقافة الفرنسية — ان يقدموا أسطورة
العروبة والاسلام كطريقة لبناء المجتمع الجزائرى فى مواجهة الأسطورة
الفرنسية للتحويل من خلال الوسائل الغربية .

هذا الى جانب أنهم قد قدموا لسكان المدن امكانية التخلّى عن
الاسلام الصوفى — الذى ساد القبائل والمرابطين والمناطق الزراعية —
واسالييه الدشاعية ، وهو الاسلام الذى كان صالحا للماضى وأن كان غير
صالح للمستقبل . اذ رفضوا المرابطين لأنهم فقدوا أى تأثير ممكن ، ومن ثم
قدموا أنفسهم باعتبارهم حاملو لواء الاسلام الجديد ، وهو الدين النقى

من خلال العودة الى اصوله السلفية ومن ثم خلعوا على أنفسهم
شرعية أنهم المؤمنون وهم البشر المقدسون وهو الأمر الذى يعنى أنهم أصبحوا
القادة الحقيقيين للمجتمع الجزائرى المسلم .

وفى مرحلة النضال الرابعة والتى شملت الفترة من ١٩٢٠ — ١٩٦٢
بدا وكان العلماء الذين اختاروا عدم المشاركة عن قصد فى المعارك
السياسية — والذين تخلوا عن اللعبة الانتخابية للجماعات والأحزاب
السياسية الأخرى — لم يستطيعوا الحصول على الدعم الكافى لمكانتهم
ومن ثم أمكن تنحيهم جانبا من الناحية السياسية . وبدأت مقاومة الفرنسيين
خلال هذه المرحلة غير مجدية اذا تمت على أسس دينية ، بل أنها قد تؤدى
الى نتائج عكسية تماما . ومنذ هذه اللحظة بدأ العلماء يفتقدون رصيد
الشرعية الذى استطاعوا الحصول عليه . وذلك لصالح الاسلام الرسمى .
وتحولت النزعة الإصلاحية للعلماء الى نزعة اصلاحية تخص الدولة وقد تم
ذلك لعوامل عديدة .

من هذه الأسباب ظهور مصدر جديد للشرعية ، وذلك من خلال
حرب التحرير ، حيث أصبح الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد اوضع حصد
للاستعمار . ولم يستطع العلماء المشاركة بطبيعة الحال . وذلك برغم أن
بعض ممثليهم شاركوا فى جبهة التحرير القومية . أما العامل الثانى فيتمثل
فى أن أصحاب الإصلاح الدينى فى الجزائر لم يكونوا وحدهم الذين طالبوا
بالاستقلال ، فهناك قوى أخرى طالبت به وناضلت من أجله ، هذا الى
جانب عامل ثالث يتمثل فى عجز مجموعة العلماء فى التحول الى هيئة
الحزب السياسى حيث المعركة السياسية فى أكثر جوانبها ، ومن ثم فقد ضلوا
عند مستوى جماعة الضغط فقط . وقد كان من نتيجة هذه العوامل تعدد
مصادر الشرعية ، وأيضا اشتراك الجميع فى التأكيد على ان الدين كأداة نظرية
من أجل التحرير القومى (١٥) . وهو الأمر الذى انعكس على تجمع الدور
المحدد الذى يمكن أن يلعبه العلماء فى النضال الجزائرى .

وقد أدرك الجزائريون خلال سنوات الحرب أن إيمانهم الإسلامى لم يدعمهم أخلاقيا ، ولكن الصلاة وارتداد المساجد كانت من المسائل التى أكدت على الهوية الجزائرية . وإذا كان قادة حرب التحرير لم يكونوا — على خلاف الأمير عبد القادر الجزائرى — من رجال الدين — بل أننا نجدهم قد استأوا من عقيدة المرابطين — فإن الأمر لم يعدم كونهم متدينين مثل الكولونيل بومدين الذى كان أحد الدارسين بالجامع الأزهر . ومن ثم غلبت مما يثير الدهشة بعد كل هذه الرحلة النضالية للإسلام أن يصف الدستور الجزائرى الدولة باعتبارها دولة اسلامية (١١) .

خلاصة القول فيما يتعلق بالدور النضالى للإسلام فى مجتمعات هذا النموذج ، أنه كان نضالا فعلا ، تأسست فعاليته فى القدرة على تعبئة الجماهير ودفعها فى طريق النضال ، وأيضا فى إدراكه أن أسلحة النضال لابد أن تكون اسلامية أساسا هذا الى جانب سعيه للتلاؤم مع الظروف المتغيرة ، سواء أصابه النجاح أو الفشل . غير أن البحث فى ملامح النضال الإسلامى لمجتمعات هذا النموذج يكشف عن الخصائص الأساسية التالية .

(أ) أن النضال الإسلامى لتحقيق استقلال الدولة ظل حكرا على شريحة ضيقة من البشر المؤمنين بضرورة بناء المجتمع الإسلامى ، أيا كانت توجهاتهم الدينية . إلا أنهم فشلوا فى تعبئة الجماهير حسب نموذج المجتمع الإسلامى . ومن ثم فقد ناضلوا كقوة ضد الاستعمار بيد أنه كان من السهل سحقهم والقضاء عليهم ، لأنهم فشلوا فى أن يجعلوا من الجماهير قوة ضاغطة تكون وسيلتهم فى الحصول على استقلال المجتمع الإسلامى ، والتأكيد على هويته هذه .

(ب) عجزت هذه الجماعات النضالية عن توفير الأطار الملائم للالتقاء الإسلام الشعبى البسيط انقائهم على العاطفة بالإسلام العقائى الذى يخاطب العقل والإدراك . بل أننا نجد أن الكثير من هذه النضالات ظل عند مستوى

التعبئة العاطفية التي قد تصلح لمرحلة ، لكنها بالتأكيد لا تلائم كل المراحل . بل اننا نجد أن أيا من الجماعات النضالية في إطار هذا النموذج لم تستطع أن تطور تصورا متكاملا لمجتمع إسلامي متجدد يستطيع أن يحدث نفسه على نفس التوازي مع المجتمعات الأوروبية الأخرى ، ولكن من طريق آخر . وحتى إذا اقتربت جماعات أخرى من امتلاك تصور ، فانه لم تمتلك القنوات الملائمة للترويج له جماهريا .

(ج) أن النضال شاركت فيه جماعات أخرى اتسع نطاقها بفعل الثقافة الاستعمارية التي بدأت في التغلغل . وبرغم التغريب الذي حدث لهذه الجماعات ، فانها شاركت في النضال من أجل الاستقلال ولكن وفقا لتوجهات مختلفة عن التوجهات الدينية ومن ثم فقد كان عليها أن تحصل على نصيبها من كعكة الاستقلال ولأن وزنها أكبر نسبيا ، ولأنها مدعومة بالقوى الخارجية فانها استطاعت السيطرة على دولة الاستقلال وصيغها بتوجهاتها . ونتيجة لذلك فاننا نجد أنه برغم النضال الإسلامي في مجتمعات هذا النموذج ، وبرغم الاستقلال الذي تحقق للدولة ، فان هذه الدولة لم تتبنى الطابع الإسلامي ، بل اننا نجدها قد تبنت توجهات علمانية ، بحيث تحقق نجاحها من خلال سيطرتها على الدين ذاته ، وهو الأمر الذي سوف يكون أساس الصراع بين الدين والدولة في مرحلة تاريخية تالية .

٣ - النضال العلماني لتأسيس الدولة العلمانية

ويضم النموذج الثالث مجموعة المجتمعات التي لم يلعب فيها الإسلام دورا نضاليا مباشرا . اذ نجد أن النضال الإسلامي في مجتمعات هذا النموذج قد اتخذ عدة أشكال . في الشكل الأول نجد أن المسلمين قد جاهدوا من أجل الاستقلال ، الا أنهم حينما قادوا الجهاد تولوه على أسس قومية وليست دينية بدلالة مشاركة أبناء الملل الأخرى في ذات الجهاد ، وربما لدفعهم الى المشاركة في الجهاد . أما الشكل الثاني الذي اتخذته الجهاد فيرجع

بالأساس الى أن الاسلام ذاته يضم مجموعات ذات توجهات اسلامية داخل بنائه ، قد تختلف هذه الجماعات من حيث توجهاتها الاسلامية غير أن الأمر قد يتحول الى تباين أو تناقض إذا تحولت الاختلافات الثقافية الى تباينات بنائية كما هي الحال بالنسبة للسنة والشيعة في العراق ، وكما هي الحال بالنسبة للفئات الاسلامية في سوريا بالاضافة الى أهل الملل الأخرى . أما الشكل الذي قد يرجع الى أن الاسلام لم يناضل لسبب طبيعة الاتجاهات انسانية فيه كأن تكون اتجاهات صوفية أو محافظة . إذا حدث ذلك فأننا نواجه بفكر اسلامي محافظ وخاضع ويتسم بالطابع السلبي كما هي الحال في تونس مثلا . ولعل تونس وسوريا وفلسطين والعراق من الدول التي لم يتح للاسلام المناضل أن يعلب دورا فيها . حقيقة أن المسلمين قد ناضلوا ، إلا أنهم ناضلوا باعتبارهم قوميين ، وليس باعتبارهم مسلمين أصحاب دين .

وتعتبر تونس المثال الأكثر وضوحا لخضوع العلماء وتقاعدهم عن شن النضال . وبرغم مقاومة التونسيون في الداخل للغزو الفرنسي في ١٨٨١ ، وهي المقاومة التي استمرت لعامين ، إلا أن علماء الدين كانوا هم الأكثر طواعية في تونس . بالاضافة الى ذلك فإن الباي Bey الذي أبقاه الفرنسيون على عرشه كان دائما حسن السير والسلوك . هذا الى جانب أن العائلات الارستقراطية وكبار الملاك لم يخرجوا عن النهج الطيع الذي اتبعه الشعب التونسي مع الاستعمار . وخلال أيام الغزو والاحتلال كان التونسيون سعداء ، مختلفين في ذلك الى حد كبير عن جيرانهم في كل من الجزائر وليبيا (٦٧) .

أما في سوريا ولبنان والعراق فأننا نجد أنه كان على الاسلام أن يبقى بعيدا عن المشاركة في معركة التحرير ، إذا قدر لهذه الحركة أن تحصل على تأييد مختلف الديانات في هذه المجتمعات . ففي سوريا في ١٩٢٠ كانت الوحدة الوطنية بين أبناء الديانات والطوائف مطلبا ملحا حينما تولى الفرنسيون سلطة الانتداب . حيث اتبعوا على الفور سياسة (فرق تسد) . وفي هذا

الاطار ثم فصل المناطق المسيحية على الشاطئ الجغرافى لسوريا لى تشكل جوهر دولة لبنان بالاضافة الى بعض المناطق الاسلامية المتاخمة . اما بقية سوريا فقد تم تقسيمها الى اربعة مناطق مستقلة ومنفصلة . حيث يسكن اثنين من هذه المناطق طائفتين اسلاميتين ذوات توجه اسلامى تحريضى ، احدهما طائفة الدروز فى الجنوب والاخرى طائفة العلويين فى الشمال الغربى . ولم يوافق السوريون حينئذ ، وما زالوا حتى الآن ، على فصل لبنان المسيحى . ونتيجة لذلك فانه فى ١٩٢٠ ، او فى اى نضال لاحق ، فانهم لم يؤكدوا على الطبيعة الاسلامية لنضال التحرير ، حتى ولو كانت سوريا تشكل ثلاثة ارباعها قطر مسلم ، فانه كان من الممكن ان يدفعوا اللبنانيين — خاصة الطوائف غير المسلمة — بعيدا عن المشاركة فى النضال . وبالمثل حتى فى داخل سوريا فانه اذا حدث تأكيد على الطابع السننى للنضال باعتبار ان السنة هى الاغلبية ، فان ذلك قد يثير حفيظة المسلمين الدروز والعلويين . ومن ذلك الوقت فانه كان من الضرورى مراعاة هذه الحواجز كعنصر اساسى فى السياسات السورية ، وقد كان هذا الوعى هو القوة الفعالة مرة اخرى حينما نهض السوريون ضد الفرنسيين فى ١٩٤٥ (١٨) .

وفى نفس الوقت كان لدى اللبنانيين احتجاجهم على الفرنسيين ، غير ان احتجاجهم كان بطبيعته قوميا محدودا ولينا . وذلك لانه ليس فى لبنان جماعة قومية واحدة تستطيع الادعاء بانها تشكل الاغلبية . ومن ثم كان من الممكن ان تضى طبيعتها على انضال . فالأقليات فى لبنان تشكل منه نموذجا لمجتمع الموزايكو ، وهو الامر الذى استبعد التأكيد على دور المسيحية أو الاسلام فى النضال السياسى لتحرير المجتمع (١٩) .

وفى العراق بدأت الاضطرابات المتصلة بنضال التحرير بعد فرض الانتداب البريطانى مباشرة . وما زال هناك بعض العراقيين الذين يشيرون الى هذه النضالات باعتبارها (حرب التحرير القومية) حيث كانت خلال هذه المرحلة ذات طابع اسلامى . فقد كان رجال الدين الشيعة هم الذين قادوا

النضال انطلاقاً من المدن المقدسة في النجف وكربلاء . وهم الذين أصدروا الفتوى التي تطالب المسلمين بأداء الواجب الديني المتمثل في الجهاد . وهو الأمر الذي اعتبر نوعاً من الاحتجاج على الوجود البريطاني . ولقد كتب أحد البريطانيين الذين عايشوا هذه المرحلة ، (أنه لو توفر قادة أقوياء لهذه النضالات ، لتنظيم وتوجيه قوى الاحتجاج المسلحة حينئذ بصورة جيدة ، ولو أمكن لهؤلاء الفداة إثارة نخوة التعصب لدى المتمردين ، لكان من الممكن أن يسيطر على العراق لفترة طويلة مجموعة من القادة الدينية المتحمسين ، وهم بطبيعة الحال لن يكونوا أقل فاعلية من الوهابيين في وسط الجزيرة العربية (٧٠) .

غير أن نجاح هذا الدور النضالي الذي لعبه علماء الدين في العراق في انتفاضة ١٩٢٠ أصبح ممكناً لأن السنة والشيعة قد قرروا بصورة مسبقة أن يتعاونوا أمام هذه الضرورة القومية . غير أنه بسبب التوازن المدعى بين هاتين الفئتين (وهو الادعاء الذي يعلن على المستوى الرسمي فقط ، لأن الشيعة تدعى منذ وقت طويل أنها تشكل الأغلبية . وهو ادعاء يعكس الحقيقة إلى حد كبير) ومنذ هذه اللحظة — لحظة النوعي بالاختلاف والانقسام الديني — لم تحاول حركة التحرير القومية الاعتماد كثيراً على الدعم الإسلامي ، وذلك لعدم تكرار انتوازن الدقيق الذي يدفع إلى تعاون الفئتين . ومن ثم فهناك احتمال في قلب النضال أن يحاول أحدهما العمل في الاتجاه المعارض للآخر (٧١) أو على الأقل طبع النضال القومي بطبيعة .

ذلك يعني أن الإسلام لم يشارك بهويته في نضال التحرير لهذه المجتمعات ، فهو لم يشارك في لبنان لأنه لم تكن هناك الأغلبية المسلمة ، وهو لم يشارك في سوريا ، لأن السنة كانت جماعة الأغلبية ، ولكي تحقق أهدافها ، فقد كان عليها أن تكسب القوى الأخرى إلى جانبها (الدروز والعلويين) أما في العراق فقد أدى ضياع التوازن بين فئتي الشيعة والسنة إلى احتمال تفجر صراعات داخلية إذا أعلنت شعارات دينية للنضال . ومن ثم فقد فضل الجميع التسعارات ذات انطباع القومى .

ما سبق اذا يشير الى مجموعة العوامل التى اعادت الاسلام عن المشاركة فى نضال التحرير بصورة فعالة . غير أنه بالإضافة الى ذلك كانت هناك أسبابا ايجابية فى هذه الأقطار الثلاثة بالاكافة الى مصر وفلسطين . حيث تمثلت هذه الأسباب فى امتلاك هذه الأقطار لأحزاب سياسية قومية ذات طبيعة علمانية ، شارك فى تأسيسها أبناء الملل المختلفة ، وهذا الأمر الذى سوف نجده أكثر وضوحا فى فلسطين (٧٢) .

وفى فلسطين نجد أنه فى ١٩١٨ قبل عدة سنوات من الصراع الذى ما زال مستمرا بين الشعب الفلسطينى والغزاة الصهاينة ، فاننا نجد أن الأقلية المسيحية قد شاركت الأغلبية المسلمة فى الصراع ضد الصهاينة . وقد ظلت دوافعهم كما هى حتى اليوم . اذ كان على المسلمين والمسيحيين أن يفتنوا الى جوار بعضهم البعض ضد العدو المشترك . وفى ١٩١٠ كانت صحيفتى (الكرم) (وفلسطين) — المملوكتين لاثنتين من الصحفيين الأرثوذكس من اليونان — هما اللتان حملتا لواء المعارضة ضد الصهيونية . ولقد كان حجم الجماعة المسيحية الفلسطينية حينئذ نحو ١٠٪ أو ٩٪ من المجموع الكلى للسكان . كان نصفهم من اليونانيين الأرثوذكس .

وفى ١٩١٨ تأسست الرابطة المسيحية الاسلامية كرد فعل لاعلان وعد بلفور ، حيث التزمت حكومة الانتداب البريطانى بانشاء (وطنى قومى لليهود) فى فلسطين . وفى السنة التالية أصبحت هذه الرابطة هى التنظيم الاساسى لحركة القومية الفلسطينية . وظلت هكذا حتى قبل الحرب العالمية الثانية . ولقد كان لها شبكتها التنظيمية المنتشرة فى جميع انحاء المجتمع (٧٣) . وحينما ظهر حزب عربى مناضل فى ١٩٥٣ ، فاننا نجد أن رئيس الحزب ونائبه كانا مسيحيين . وقد بدأت منظمة فدائية فى العمل النضالى سميت بالجهاد المقدس فى ١٩٣١ . ثم تدعمت وزاد نشاطها فى ١٩٣٣ بقيادة اميل الجوهري ، وهو مناضل مسيحي . وقد ادارت هذه المنظمة لجنة مكونة من اربعة عشر مسلما وثلاثة من المسيحيين . حقيقة أنه قد حدثت بعض التوترات بين

انجاعات الاسلاميه والمسيحيه بين ١٩٣٢ - ١٩٣٣ الا انها وجهت من قبل القيادات النشطة كقيادة الحاج أمين الحسينى الذى أكد على الأهمية القصوى للجبهة الموحدة . وقد ظلت هذه الجبهة الموحدة قائمة خلال الضغوط التى فرضت فى الفترة بين ١٩٣٦ - ١٩٣٩ التى انتهت بالتغلب على الفلسطينيين ، حيث نجد الجبهة قد نظمت اضرابا عاما استمر لمدة ستة شهور ، ثم بدأ الصدام المسلح الذى استمر نحو عامين . وقد كانت اللجنة العربية العليا هى التى قادت النضال المسلح خلال هذه الفترة واتى بوجود اثنين من المسيحيين بين قادتها العشرة . وقد كان مشروع تقسيم فلسطين من المشروعات التى دعمت هذه الوحدة الاسلاميه المسيحيه حيث نجدهم قد رفضوا مشروع التقسيم ، وبخاصة لأن منطقة الجليل المسيحيه ، منحت - من خلال مشروع التقسيم - للدولة اليهودية (٧٤) .

وقد استمرت وحدة المجموعات الفلسطينيه الدينيه حتى اليوم ، حيث نجد أن قيادة مجموعتين من المجموعات الفدائيه الفلسطينيه هى قيادة مسيحيه (جورج حبش ، نايف حواتمة) . ولا تستند الوحدة على أنها يواجهان عدوا مشتركا فقط ، بقدر ما تستند على التضحيه المشتركه من أجل القوميه الفلسطينيه والدولة الديموقراطيه العلمانيه . حقيقه أن كثير من القيادات الفلسطينيه مثل ياسر عرفات هم قادة مسلمون متحمسون ، غير أن الحركة الفلسطينيه كما يراها اعضاءها ، تتجاوز كثيرا مرحله الاسلام المناضل منذ بداياتها الأولى وتدخل فى اطار علمانى يستوعب كل أبناء الطوائف الدينيه المختلفه ، يجسد ذلك الشعار الذى رفعه قائد منظمة التحرير الفلسطينيه ، والذى يذهب الى البحث عن دولة علمانيه ديموقراطيه تتعايش فيها كل الفئات .

الواضح أن الحركة النضاليه الباحثه عن الدولة القوميه فى مجتمعات هذا النموذج ، أنها ذات طبيعه علمانيه ، أو غلبت عليها النزعات القوميه والعلمانيه ، بحيث أفرزت لنا نموذجا نضاليا لم يلعب الدين فيه دورا مباشرا

على النحو الذى اشرنا اليه بحيث نجد أن هذا النموذج قد تميز بالخصائص التالية :

(أ) أن نضال التحرير فى مجتمعات هذا النموذج لم يكن علمانيا صرفا وإنما كان له فى كثير من الأحيان طابعة الدين . حقيقة أن الشعارات الدينية لم ترفع ، وذلك لحقيقة أساسية تتمثل فى تباين الشعارات بين مختلف انفعالات الدينية . لكن الشيء المؤكد أن القيم الدينية على مستوى الضمير انفرادى كانت هى القيم الموجهة للنضال . فالحرب كانت أساسا بين فئات مختلفة دينيا لمجتمع تقليدى متدين من ناحية وبين آخرين تخلوا عن هذه القيم الدينية أو ربما يعتقدون قيما مضادة .

(ب) أن التغلغل العلمانى من قبل القوى الغربية المستعمرة كان قد أدى غايلته . ومن ثم فقد شهدت مجتمعات هذا النموذج قوى علمانية قوية وذات فاعلية . ونظرا لقوة هذه التنظيمات العلمانية ، وجدناها هى التى تنصدر النضال من أجل الاستقلال القومى . ومن ثم فقد رفعت شعارات القومية ، محل الشعارات الدينية الراضية للقومية — وذلك لغياب الاتفاق الدينى — هذا الى جانب أن مجتمعات هذا النموذج تعتبر هى الدول الأكثر تبلورا من حيث اكتمال الهوية القومية .

(ج) أن الاستعمار ، وبخاصة الاستعمار الفرنسى ، عادة ما يستهدف غزو الهوية الثقافية للمجتمع بصورة مباشرة . وهو الأمر الذى يساعد على خلق اطار ثقافى موافق للثقافة الغربية ويتكامل معها . وهو الأمر الذى يفصل المجتمع فى ذات الوقت عن تراثه الثقافى . وإذا كان الدين يشغل جوهر التراث الاجتماعى ، فإن ذلك يعنى تخلق معادلة تتمثل فى أنه كلما استوعب المجتمع ثقافة غربية عليه ، كلما ابتعد المجتمع عن أصوله الثقافية ، خاصة إذا كانت عملية الغزو الثقافى تدعمها قوى استعمارية قوية وعنايته . أما بالنسبة للعراق ، فالخوف من اثار القضية الدينية على أرضية من عدم التوازن كان العامل الرئيسى فى عدم تبنى النضال الدينى بصورة مباشرة ، وهو نفس الوضع الذى تجسد فى مصر ، سوريا ، فلسطين .

رابعاً : صراع الصفوات حول طبيعة الدولة

ابتداء من منتصف الأربعينات وخلال فترة الخمسينات تحقق الاستقلال السياسى لمعظم مجتمعات العالم الثالث وبخاصة الكتلة الاسلامية . بيد ان تحقق الاستقلال حول رفاق نضال الامس الى اطراف صراع ما بعد الاستقلال . بيد اننا قد نتجاوز الحقيقة اذا قلنا ان هذا الصراع قد حدث فى الأربعينات والخمسينات فقط . . وانما يمكن القول انه قد امتد قبل ذلك بعشرات من السنين فى كثير من المجتمعات الاسلامية . فقد ظهر فى باكستان فى اعقاب اعلان انفصال واستقلال الدلة الاسلامية . وهو قد حدث فى ايران قبل صدور دستور ١٩٠٦ وتفتين العلاقة بين السلطة الدينية والسلطة المدنية . وهو قد حدث فى مصر ابتداء من حكم محمد على ، ثم تجدد مرة اخرى بعد قيام ثورة ١٩٥٢ ، هذا الى جانب انه قد حدث فى اندونيسيا وهى الفترة التى اعقبت الاستقلال ، فترة زعامة الرئيس احمد سوكارنو .

ويمكن القول بأن الصراع بين الصفوات — وبالأخص بين الصفوة الدينية والعلمانية — كان يتفجر عادة فى الفترات التى تشهد ضعفاً فاعالية النظام السياسى ، او فى الفترات التى يبحث فيها المجتمع تغيير توجهاته والبحث عن توجه جديد .

ويكشف البحث فى بناء الصفوات المتصارعة عن وجود ثلاث صفوات خلال هذه المرحلة ، مع احتمال وجود جماعات فرعية لكل من هذه الصفوات ، ولناخذ مصر مثالا لا يختلف كثيراً عن معظم مجتمعات العالم الاسلامى .

وتعتبر الصفوة الاسلامية اولى هذه الصفوات ، حيث يعتبر الاسلام هو العنصر الرئيسى المشكل لتفكيرها . وهى صفوة تؤكد على ضرورة أن تكون النهضة من خلال المنطور الاسلامى . وهم ينظرون الى الاسلام ليس من حيث اهميته بالنسبة للخلاص الفردى ، ولكن باعتباره قوة اجتماعية فعالة ،

ومصدرا للتضامن الاجتماعى الذى يرسخ وحدة الأمة . ومن ثم فهذه الصفوة تعمل على دعم الدين ، وتبرهن على فعاليتها فى وجه الهجوم الثقافى الغربى .

ويوجد فى نطاق مدرسة التفكير الاسلامى عددا من الاتجاهات . فمن ناحية نجد هؤلاء المهتمون بالدفاع العاطفى عن الفكر الاسلامى فى طابعه الارثوذكسى . اذ توحى كتاباتهم بتعلق عاطفى بالماضى أكثر من ارتباطهم بمجموعة من الأفكار والمعتقدات المتهاسكة . وبدلا من محاولتهم فهم القضايا التى تواجههم وتواجه مجتمعهم ، فانهم عادة ما يسعون الى بعث تذكارات أمجاد الماضى بدون محاولة فهم الأسباب التى أدت الى زوال هذا المجد ، وكيف يمكن استعادته من جديد .

هذا بينما هناك قطاع آخر من هذه الصفوة أكثر انشغالا باعادة تفسير الاسلام ، لجعله على تلاؤم وانسجام مع الأفكار والحقائق الحديثة . وهم يحاولون تنشيط الاسلام عن طريق تنقيته من الممارسات الفاسدة والمعوقة وهى الممارسات التى علقت خلال مسيرته التاريخية . ويعتبر محمد عبده فى مصر ، وعلال الفاسى فى المغرب ، والبنهانى فى فلسطين ، وعلى شريعتمى فى ايران والمودودى فى الباكستان من أهم الرموز المثلة لهذه الصفوة . فمثلا كان محمد عبده مهتما بالملائمة بين الاسلام والتحديث . فقد صدمه تخلف المسلمين ، واعتبر ذلك مشكلة ينبغى التصدى لها . وهو يرى أن العلاج يكمن فى العودة الى الاسلام الصحيح ، وذلك من خلال استخلاص الأسس الصحيحة لهذه الديانة وهى الأسس التى تشكل الحد الأدنى من الأسس التى لا يصبح الاسلام بدونها اسلاما . ثم محاولة فهمها فى ضوء الاعتبارات الحديثة .

وتتكون مجموعة الصفوة الثانية من المثقفين الذين يعكسون الطبيعة الانتقالية للمجتمع . فهم يضمون فى توجهاتهم النظرية عديد من الأفكار الاسلامية والعربية ، وأيضا تلك المفاهيم الحديثة التى تنتمى الى الثقافة

الغربية ، وهو الأمر الذى يجعلهم يعانون من نوع من عدم الوضوح ، وعدم الاتساق وربما نوعا من الخلط فى بنائهم النظرى . فهم يدركون من ناحية أن الاسلام يشكل الميراث الثقافى القومى . غير أنه لا يمكن الموافقة عليه باعتباره مصدرا للتشريع والسياسية فى المجتمع ، هذا الى جانب اقتناع هذه الجماعة بأن الاسلام التقليدى قادر على حل مشكلات المجتمع الحديث .

ويعى اعضاء هذه الجماعة تماما طبيعة الازمة التى يعانون منها ، أو الازدواجية التى تصبغ حياتهم وأفكارهم ونظراتهم العامة . فهم يدركون انهم ينتمون الى عالمين مختلفين . العالم القديم الذى ينتمى اليه الاسلام التقليدى ، والعالم الجديد الذى تنتمى اليه الثقافة الغربية . وهم عاجزون عن الاختيار بين العالمين . ويكن أسهامهم الرئيسى فى محاولتهم التوفيق بين القديم والجديد ، الايمان والعقل ، الشرق والغرب ، وأخيرا بين التراث والحداثة . وتشى أعمال طه حسين ، محمد حسين هيكل ، أحمد أمين ، عباس محمود العقاد ، قاسم أمين عن هذه العقلية المزدوجة ، وعن انتمائهم المتزامن لهذين العالمين المختلفين .

وتمثل جماعة الصفوة الثالثة تيارا ثقافيا آخر ، حيث تدافع هذه الجماعة عن ما يسمى بالتيار العقلانى العلمانى . وتعتبر الحضارة والثقافة الغربية هى نقطة البدء بالنسبة لهم . ويعتقد اعضاء هذه الصفوة فى الروح العلمية والدليل العقلى ويكن هدفهم الرئيسى فى تأسيس المجتمع الحديث ، الذى يشبه الى حد كبير المجتمعات الأوروبية أو أمريكا الشمالية ، حيث مجتمع يبقى على التقاليد طالما أنها لا تعوق التغير والتقدم ، ويضم هذا التيار وجهات نظر متعددة تمتد من الليبرالية وحتى الماركسية .

وهم ينظرون الى الحضارة الغربية بعناصرها المادية والثقافية باعتبارها كلا متكاملًا . ومن ثم فإنهم نظروا الى التقدم المادى المنقطع النظير لأوروبا باعتباره لا يمكن أن ينفصل عن القيم الثقافية الكامنة وراءه . وإذا كان الأمر على هذا النحو فإنه يصبح من المستحيل أن تتبنى الانجازات

المادية بدون تبني الأسس العقلية والثقافية التي ارتبطت بها . ويتبع ذلك أن المهمة المباشرة التي ينبغي التصدي لها تتمثل في العمل على تحديث المجتمع بالمعنى الأساسي للكلمة . . أعنى أن نتبنى الحضارة الغربية بكاملها .

ومن الواضح أن الهدف من استيعاب القيم والأبنية الغربية لهذه الجماعة ليس لاستكمال النقص الذي قد يتواجد بالتراث أو التقاليد ، ولكن أن يستبدلها ، والمشكلة التي برونها ، لم تعد كيف يمكن أن يلائموا القيم الإسلامية للحياة الحديثة ، ولكن تتمثل في كيف يمكن تمثيل أو استيعاب الفكر والتكواوجيا الأوروبية . وقد تمثل افتراضهم في أنه لا يمكن أن نقساوى مع الغرب اذا لم يتم تغريب مجتمعاتنا بصورة كاملة . ذلك أن التحول ينبغي أن يصل الى جذور المجتمع ونظرته العامة . وقد تولى قيادة هذه الصفوة مجموعة من المثقفين السوريين المهاجرين مثل فرح انطون ، فارس نمر ، يعقوب صروف ، شبل شميل والمصري سلامة موسى ، وللصدفة فانهم كلهم من المسيحيين (٧٥) .

بيد أنه برغم الدور التوفيقى الذى حاولت أن تلعبه الصفوة الإصلاحية (الثانية) التى حاولت صياغة نوع من الامتزاج بين التراث والتحديث . فإن الاستقطاب أصبح حادا وتأسست بدايات الصراع بين الجماعتين الأساسيتين بين الصفوة الدينية من ناحية والصفوة العلمانية من ناحية أخرى . بحيث ساعد على هذا الاستقطاب عاملين :

ويتمثل الاول في اقتصار العلمانية على الصفوات التى نالت حظا من التعليم الغربى أو تلك التى اتصلت اتصالا مباشرا بالمجتمعات الغربية من خلال البعثات مثلا . بحيث استطاعت من خلال التعليم والاتصال الشخصى استيعاب قيم الحضارة الغربية . بيد أن تضاؤل امكانية هذه الصفوة أو انانيتها حال دون علمه الجماهير أو تحديث قيمها الأساسية ، بحيث وجدنا لدينا الصفوة الدينية والجماهير من ناحية في مواجهة الصفوة العلمانية

وقوة النظام السياسى من ناحية أخرى . حيث تنتمى الصفوة العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث والعالم الإسلامى الى الصفوة العلمانية أساسا . أما العامل الثانى فيتمثل فى الفشل الذى أنتاب المشروع الاجتماعى للصفوة العلمانية . فمما لا شك فيه أن معظم مجتمعات العالم الثالث عانت من انتكاسات تنموية حادة فى فترة الخمسينات والستينات . وقد ترجع هذه الانتكاسات التنموية لظروف التضخم التى سادت النظام العالمى ، وقد ترجع لانسحاب الجماهير وعزوفها عن المشاركة لاختلاف قيمها عن القيم العلمانية الموجهة للتنمية الاجتماعية . أو لظروف نقص الموارد والامكانيات ، أو لسوء التخطيط ، أو ربما لصراع التوجهات الأيديولوجية داخل الصفوة العلمانية ذاتها . بحيث أدى هذا الفشل الى منح القوى الدينية الحجة بأن التنمية قد فشلت بسبب توجهاتها الغربية والغربية على قناعة الجماهير العريضة ،

ذلك يعنى أن هذه الأوضاع قد أفرزت استقطابا حادا بين الصفوة الدينية من ناحية ، والصفوة العلمانية من ناحية أخرى . بحيث نجد أن كل منها قدم نقدا للآخر وتصورا للطبيعة التى يراها ملائمة للمجتمع والدولة . فمن ناحية نجد أن الصفوة الإسلامية ترفض فكرة الدولة القومية . وذلك لأن القومية تقسيم الأمم الإسلامية الى مجموعة من الدول القومية التى قد يتخلق بينها نوعا من التعارض . هذا الى جانب أن القومية تعبر عن نظرة ضيقة وشوفينية ، ومن ثم فهى ليست إسلامية وغير دينية أيضا (٧٦) . غير أن هذه المعارضة الإسلامية القوية للنزعة القومية قد تصبح غريبة وذلك لاستخدام عديد من الجماعات الدينية لبعض الأفكار القومية أثناء الصراع . وفى هذا الصدد نجد أن الإسلام المناضل يفارق بين القومية السلبية التى يراها ضرورية وهامة ، وبين القومية الإيجابية التى يرى أنها ضارة دائما (٧٧) . فالقومية السلبية كما هو مؤكد هى التى ألهمت الصراع ضد الغرب المسيحى الإمبريالى ، ويمكن أن ننظر إليها باعتبارها حبا للمجتمع

و نزعة وطنية . حيث يعتبر هذا الصراع ضد القوى الأجنبية المعتدية جهادا حقا ، ومن ثم واجبا على المؤمن الحقيقى ، حيث أنه فى المجتمع الحر فقط يوجد احترام للهوية الدينية (٧٨) .

على عكس ذلك يكره المصلحون الاسلاميون مذهب القومية الايجابية . ذلك أننا اذا قسمنا البشر الى وحدات قومية صغيرة ومتصارعة ، فان ذلك معناه أننا ننكر وحدة وشمول النوع الانسانى الذى يتحدث القرآن عنه (٨٩) . فإله واحد ، وينبغى أن يكون أبناءم كذلك . فإذا كان الاسلام يرفض الاختلافات الطبيعية التى خلقها الله ، فإنا ينبغى أن نرفض الاختلافات المتعلقة بالجنس واللون واللغة ، وهى الحقيقة التى نجدها مؤكدة بدرجة بارزة فى الحج (٨٠) .

ومن ناحية ثانية تعتبر النزعة القومية نزعة خاطئة لأنها لا تقسم الانسانية فقط ولكنها تشق الأمة أيضا . ثم هى تضعف الأمة الاسلامية . وقد تمكنت هذه العاطفة الجديدة من تأسيس (الدولة الحديثة) غير أنها حطمت وحدة العالم الاسلامى وجعلته يركع أمام الامبريالية والمسيحية الغربية ، والصهيونية . وفى حين يتجه العالم بكامله نحو العالمية ، فان المسلمين الذين يمتلكون تقاليد العالمية يتراجعون الى الولاءات الاقليمية والوطنية (٨١) . وبدلا من أن تكون دار الاسلام هى الاطار الكبير والوحيد الذى يضم كل الأمة ، فإنا نجد بعض أفراد العائلة الذين يحاولوا أن يسجنوا أنفسهم فى غرفة ضيقة ومنعزلة .

ومن ناحية ثالثة ، وهى التى تشكل جوهر الخطيئة فتمثل فى أن هذه النزعة القومية الضيقة التى تعتبر نتاجا غربيا ، قد أسست موضوعا جديدا للعبادة ، الذى يتمثل فى الأمة من حيث وجودها المادى . وهو الأمر الذى يتناقض مع النزعة الاسلامية المؤكدة بالمبادئ الالهية ، والتى أصدر الله عقيدتها من خلال الاسلام . ومن ثم فقد أصبحت الأمة الحديثة شريكا لله ، وبذلك تعتبر القومية العلمانية نوعا من الشرك (٨٢) . ومن الواضح أن

المصلحين الاسلاميين كانوا على حق فى احساسهم أن النزعة القومية تعتبر منافسا خطيرا للولاء الكامل للإسلام . ذلك لأن القومية هى القوة التى يمكن أن تشكل نقيضا للإسلام المناضل ، مثلما كانت هى القوة الوحيدة التى واجهت التيار الشيوعى الكاسح فى أفريقيا وآسيا (❖) .

ومن ناحية رابعة ، فإن الطابع الغربى للدولة القومية كان هو الآخر موضع تعليق ونقد . فالدولة القومية تعتبر أبداعا غربيا ، وأستيراد لهذا الإبداع من الغرب . ومن ثم فإن جهاز الدولة القومية لا يمكن تشغيله الا بواسطة أعضاء الصفوة الغربية ، ليس بسبب تدريبها أو خبرتها الفنية والإدارية فقط ، ولكن أطارها الغربى أيضا . منهم علمانيون وربما كان ضد الإسلام من حيث التوجه . وذلك هو السبب فى أن آية الله الخمينى قد تحدث بصورة جارحة ضد حقيقة أنه برغم الثورة ، فإنه لا يبدو أن شيئا قد تغير ، فما زال العمل الحكومى ينجز داخل الأبنية الوزارية الكبيرة فى طهران (٨٢) . ثم يذهب مهاجما الصفوة الغربية بقوله أن (جهودنا داخل الدولة القومية تنحصر فى الحفاظ على ميراث المرحلة الاستعمارية ، حيث نحافظ على نظم الانتخاب الفاسدة ، وأساليب التعليم المغترية ، والإجراءات الإدارية غير الملائمة ... فنحن نقلد كل المهارات العلمانية فيما يتعلق بإدارة شؤوننا العامة ، نحن نتحدث فى القاعات الرسمية عن الحقائق الصلبة والتحركات البرجماتية ، وعن القهر المعاصر ، وحينما نخرج من هذه

(❖) يعتبر أميل دوركيم من أبرز رواد علم الاجتماع الذى أكد على فكرة القومية باعتبارها مصدرا لشرعية الأعمال . بل أننا نجد أن أميل دوركيم يرى أن المجتمع هو الكل الذى له حاجات أساسية ينبغى أن يتوجه الأفراد لأشباعها . فالمجتمع هو الكيان البارز فى الوجود الاجتماعى والإنسانى للأفراد ، وهو مصدر الدين والأخلاق وكل العواطف وما الأفراد سوى أدوات لأشباع حاجاته وتحقيق رغباته ، ولا يخفى الأمر أنه من الأفضل لدوركيم أن يعبد المجتمع بدلا من أن يعبد وهو اليهودى الديانة القالبة فى المجتمع وهى المسيحية . فتأكيده على المجتمع كان محاولة للافلات من الشعور بالدونية لانتمائه الى الأقلية اليهودية (٨٤) .

القاعات فائننا نرفع شعارات عظمة الاسلام (٨٥) . ومن ثم يرى المصلحون الاسلاميون فى الدولة القومية من حيث مفهومها الأساسى وأصلها ، وأسلوبها فى العمل ، كائننا كريها وناسدا .

ثم تصل الصفوة الدينية الى آخر معاقل هجومها حينما توجه سهام النقد الى الصفوة العلمانية ذاتها ، حيث تؤكد هذه الجماعات بسواء كانتوا من العلماء أو الاخوان أو مجرد رجال دين ، أو مصلحين دينيين أن أكثر المأسى خطورة ودرامية تتمثل فى أنه بينما دار الصراع لقرن ونصف ضد الحكام الأجانب فى اطار النضال ضد الاستعمار ، وهو النضال الذى قادته ونظمته الشخصيات والجماعات الاسلامية ، فان المستعمرين الذين رحلوا لم يسلّموا السلطة أو القوة للعناصر الاسلامية التى تحملت وزر النضال ، بل أسلمته الى الصببة المتغربين الذين كانوا أعضاء فى الأحزاب القومية العلمانية فى مرحلة ما قبل الرحيل الاستعمارى . وهم يشعرون بأن هذا العمل كان مقصودا ، وأنه يشير الى مناخ تأمرى تم بين الغرب الاستعمارى من ناحية وبين الورثة الثقافيون والعقليون من ناحية أخرى ، أعنى الساسة المحليون ، المتغربون والمغتربون . وتشعر الجماعات الاسلامية أنه من خلال هذا الخداع الماكر ، فائهم يشعرون بأنهم قد خدعوا فيما يتعلق بالثمن الذى كان يجب أن يحصلوا عليه مقابل نضالهم الطويل (٨٦) .

ثم يسوق أصحاب هذا الاتجاه حجة أخرى تحاول أن تغزو بها عقل الصفوة العلمانية ، حينما تذهب الى أنه اذا كانت الحضارة الغربية قد عرفت الفصل بين الدين والدولة فان هذا الأمر بالنسبة للبشر خارج الحضارة المسيحية يصبح غريبا ومثيرا للدهشة . فالدين والسياسية هما فى العادة وجهين لعملة واحدة . وهو الأمر الذى يشكل قناعة حقيقية بالنسبة للبشر ذوى الثقافة الاسلامية . اذ تعد النظم التى تستبعد الدين عن السياسة من وجهة نظرهم غريبة ولا يمكن التسليم بها . ومن ثم فان استجلاب هذه النظم والعمل بها فى اطار العالم الاسلامى يعتبر هو

المصدر الرئيسي لعدم الاستقرار ، بل انه يعتبر سببا أساسيا للتوتر والتأرجح والحيرة التي تنتاب العالم الاسلامى الآن . جوهر الأمر اذا أن الموافقة على الأساليب السياسية العلمانية ينظر اليها عادة باعتبارها علامة على الانهيار ، ليس بالنسبة لاستقلال المجتمع ، ولكن بالنسبة للديانة الاسلامية أيضا . ومن هنا فليس من المثير للدهشة أن حركات الاحياء الاسلامى تعمل بدأب لاعادة تأكيد الصلة العضوية بين الاسلام والسياسة ، ويعتبر ذلك من وجهة نظر كثير من المسلمين الجادين والتقليديين ليس انحدارا الى الخلف ولكنه عودة الى جادة الصواب (٨٧) .

فى مقابل ذلك فان الجماعة أو الصفوة العلمانية والقومية كانت لها رؤيتها أيضا ، وهى بطبيعة الحال وجهة نظر مضادة . اذ نجد مثلا أن الرئيس سوكارنو يدافع عن القومية بتأكيد أنه القومية ليست ضد الاسلام أو ضد أى أيديولوجية أخرى ، لأنها ببساطة عبارة عن الشعور بالرغبة فى أن يرجع الانسان الى هويته ، انها الرغبة فى الحرية ، الرغبة فى كسر السلاسل التى تقيد يد الانسان ، انها الرغبة فى أن يكون الانسان هو المتحكم فى مصيره ، تلك هى القومية والتناقض الذى يحدث سببه أن البشر فى أوروبا يرغبون فى القضاء على الحدود القومية بينما على العكس من ذلك نجد أن البشر هنا يريدون تأسيس هذه الحدود . ويفكر البعض عن خطأ أنك اذا أصبحت قوميا فان ذلك يعنى أنك تعبد مجتمعك ، والخطأ هو أنني اذا كنت أحب مجتمعى فان ذلك لا يعنى أنني أعبد (٨٨) . ومع كل هذه اللباقة فاننا لا نعتقد أن سوكارنو قد أجاب على حقيقة الاعتراض الاسلامى على الدولة القومية . وذلك لأن القومية التى يتحدث عنها هى قومية ما قبل الاستقلال التى يوافق عليها الاسلام . غير أنه يقدم حجة أخرى يبدو ومن خلالها وكأنه على أرض صلبة ، حينما يذهب الى أنه فى الدولة الاسلامية ، فانه من الواضح أن المسيحيون سوف يصبحوا اقلية . والمسيحيون ، الذين شاركوا بدور فعال فى النضال القومى ، لا ينبغي أن

تخفص مكانتهم الى مكانة الاقلية اذ سوف يقول المسيحيون حينئذ اننا لم نفاضل ونهوت لكى نصبح اقلية ، وهنا نجد أن سوكارنو يضغط على أحد نقاط الضعف الأساسية فى الدولة الاسلامية (٨٩) (*) .

وفى صفحات من تاريخ حياته السياسية نجد أن أيوب خان يتصدى للتناقض الأساسى بين التأكيد على النزعة الدينية ذات الطبيعة الشاملة فى مقابل التأكيد على النزعة القومية ذات الطبيعة المفرقة فى الخصوصية . حيث يذهب (الى أن علماء الدين يفكرون بالنظر الى أمجاد الماضى غير الواضحة ، وايضا بالنظر الى المستقبل العريض غير المحدد للأخوة الاسلامية . ولقد كان ذلك قبل أى شىء هو العامل الذى أعاق نمو القومية الاسلامية . وهو الذى أدى الى اعاقه تقدم المسلمين فى شبه القارة الهندية وفى الحقيقة فإن هؤلاء الذين يعتقدون أن النظرة القومية تتناقض مع مفهوم الأخوة الاسلامية الشاملة يقترحون علينا — نحن المسلمين فى شبه القارة الهندية — أن لا نحاول تأسيس وطن لنا . ذلك لأن هناك أوطانا كافية فى مناطق أخرى من العالم قادرة على استيعاب المسلمين . لماذا تحتاج الى وطن لك طالما أن هناك أوطانا اسلامية كثيرة فى الشرق الاوسط ؟ (٩٠) . بل انذا نجد رئيسا باكستانيا آخر ذو الفقار على بوتو

(*) من الواضح أن الاسلام يحمل اتجاها ايجابيا نحو المسيحيين اذ يقول الله فى كتابه الكريم (لتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا ولتجدن أقربهم مودة للذين آمنوا الذين قالوا انا نصارى ذلك أن منهم قسيسين ورهبانا وأنهم لا يستكبرون . وإذا سمعوا ما أنزل الى الرسول ترى أعينهم تفيض من الدمع مما عرفوا من الحق يقولون ربنا آمنا فأكتبنا مع الشاهدين) . سورة المائدة الآيات ٨٢ ، ٨٣ . وقد قال الرسول الكريم (أوصيكم بأقباط مصر خيرا فإن لى فيهم نسبا ورحمة) الذى يتعمق فى النصوص القرآنية والتعاليم الاسلامية يجد أن الاسلام تصرف بعدل نحو المسيحيين ، فقد فرض الجزية على أهل الديانات الأخرى فى مقابل فرض الزكاة على المسلمين . وهناك كتابات كثيرة تعالج مكانة أهل الملل الأخرى داخل المجتمع الاسلامى . انظر مثلا د. يوسف القرضاوى ومؤلفه ، غير المسلمين فى المجتمع الاسلامى ، مكتبة وهبة - القاهرة .

يتحدث عن قضية التناقض هذه فيؤكد : ان هناك غموضا داخل العقلية الاسلامية فيما يتعلق بمكانة ودور النزعة القومية داخل الاسلام ، ومدى انسانية هذه النزعة وتأسيس المجتمع الاسلامى . فالنزعة القومية باعتبارها القوى الدافعة لتحرير البشر ، هى قوة دافعة لا ينبغي ان تعمل شيئا لضعافها . اذ يمكن للوطنية والولاء للاسلام ان يتلاقيا على مستوى ترسندنتالى ، فنحن كمسلمين يمكن لنا ان نرتفع فوق النزعة القومية بدون الاضرار بالاسلام او ايدائه (٩١) . ونحن نجد أنه كسياسى بارع اثار مشكلة حقيقية وذلك لكى يتجنب الخوض فيها بأسلوب بارع أيضا . وما زال الحوار بشأن هذه القضية قائما فى باكستان لكنه حوار (الطرش) الذى يقوم بين أصحاب النزعة القومية من ناحية والنزعة الاسلامية من ناحية أخرى .

ثم يستجمع هذا الفريق شجاعته ليووجه الضربات الحقيقية الى الصفوة الدينية ، اذ يؤكد أنه نظرا لأن العلاقة مباشرة بين الله والانسان بدون فئة رجال الدين — المساوسة فى المسيحية — فى الاسلام فان التاريخ الاسلامى دفع الى ظهور شريحة من الدارسين الاسلاميين ، هم علماء الدين (٩٢) . ولما كان المثال الاسلامى لا يحتوى على أى مكان للكهنوتية أو أى ارتباط بين الدين والسياسة (✳) فان الباحث منا يستطيع الاقتناع بالتفسير الذى طرحه دتلف خالد Detlev khaled والذى يذهب الى التأكيد على أن كل حركات الاصلاح الاسلامى كانت تمردات علمانية ضد العلماء

(✳) ليس صحيحا ما يذهب اليه المؤلف من انكار مكانة الفقهاء فى الاسلام ، وهناك كتابات كثيرة خاصة فى الفكر الشيعى تؤكد على ولاية الفقيه ، باعتبار ان الفقيه هو العارف بأحكام الله فى مجتمع يؤكد على الحاكمية لله وليست للمجتمع أو الشعب . هذا الى جانب أنه يؤكد دائما على اتصال الدين باندولة والسياسة وأن كل الحركات الاسلامية التى حاولت تجديد الاسلام من داخله استهدفت التأكيد على العلاقة العضوية بين الدين والسياسة وأن فترات الانفصال بينهما هى فترات الانهيار الاسلامى .

أو الكهنوت التقليديين الذين يتحملون مسؤولية إعاقة التحديث الاجتماعي وتطوير النسق الديني للإسلام . وبهذا المعنى تعتبر كل حركات الإصلاح الإسلامي علمانية . وذلك لأنها تستهدف أن يكون للإسلام معنى فى الحياة (٩٢) . بمعنى أنهم يريدون للإسلام أن يتصل بشئون هذا العالم ، وأنه قادر على تجاوز عقبات التحديث الاجتماعى فى الشرق الأوسط .

ثم توصل هذه المجموعة هجومها على الصفوة الدينية مؤكدة أن التحديث الإسلامى ، الذى على مستوى المبادئ أو العقيدة ، يحاول أن يجيب على القضية المتعلقة بسبب تخلف المسلمين اليوم وتقدم الأوربيين الذين هم ليسوا مسلمين . . وتعتبر العقيدة الإسلامية والمناداة بها رد فعل لتغلغل العالم الحديث بما يمتلكه من تفوق للثقافة العلمية والفنية . وهو السياق الذى لم يتم تأمله من خلال تفكير إسلامى حديث . ونعنى بالعقيدة فى هذه الحالة قضايا القرآن والسنة ، وهى هنا تحتل مكانة جوهرية ، لأن عليها أن تكشف عن مضمون الإجابة التى تطرح لتوضيح سبب تخلف المسلمين . حيث يقدم القرآن والسنة مادة العقيدة التى تطبق بغض عن سياق العصر العلمى والتكنولوجى . وبذلك فهى تغفل روابط العصر الحديث التى ينبغى أن يتجه إليها التفكير الإسلامى الحديث بالتفسير ، بل من النادر أن تعطى أى اعتبار ، ومن ثم فالفكر الإسلامى الحديث ما زال اعتقاديا (٩٤) .

ثم يحاول هذا المعسكر أن يدفع الإسلام الى ذات الطريق الذى سلكته المسيحية من قبل ، مؤكدا أن نمو الثقافة العلمية والتكنولوجية فى أوروبا فى العصر الحديث أدى الى إلغاء العلاقة بين ما هو دينى وسياسى ، وهى العلاقة التى كانت سائدة فى ثقافات ما قبل الصناعة . أما اليوم حسبما يؤكد فرويد فإن الإدراكات الثقافية لم تعد دينية فى أصولها وإنما هى عقلانية أساسا . وفى الأطار الإسلامى فإنه ينبغى أن يتحقق اقتناع بأن الثقافة الإسلامية اليوم هى ثقافة ما قبل الصناعة ، فهى تستند على

العلاقة بين الدين والسياسية . وفى هذا الصدد يعتبر الاسلام أيديولوجيا سياسية تحتوى على عناصر هامة من النسق القانونى ، بما فى ذلك الشريعة أو القانون الاسلامى ، بحيث يتحكم هذا النسق القانونى فى كل مجالات الحياة (٩٥) . وهو الى جانب أنه ينظم الحياة الاجتماعية والثقافية فهو أيضا ينظم الحياة الاجتماعية الداخلية للانسان .

ولم يحدث أن أدت الثورة الصناعية فى أوروبا والتقدم الثقافى والعلمى والتكنولوجى الذى ظهر عنها الى موت المسيحية برغم الأصول العقلانية لهذه الثقافة . غير أنه قد تم فصل الدين عن السياسة ، بحيث تحدد مجال الدين أساسا بالمجال الداخلى للانسان ، وأنه إذا كان الأفغانى قد أعجب بمارتن لوتر ، وأسس فكره الاصلاحى مقتديا به بالنسبة للبشر المسلمين ، غير أنه قد أغفل مع ذلك حقيقة أن الأخلاق البروتستنتية تهتم أساسا بالمجال الداخلى ، وأن الانسان المتدين الذى يتصوره لوتر هو الشخصية الفردية المسيحية المسؤولة عن ذاتها . وأن على الاسلام أن يتبع مسارا مماثلا فى المستقبل ، ففى إطار يقظة العلمانية يستطيع الاسلام أن يعمق جذوره فى داخل أعماق الانسان المؤمن (٩٦) ،

ثم يحاول هذا الفريق التأكيد على وجود تناقض بين الاسلام والعلم . ويعتبر صادق جلال العظم دهبو فيلسوف ذو عقلية علمانية أساسا (٩٧) أحد المتحمسين لهذا رأى . إذ ألف كتابا فى ١٩٦٩ بعنوان (نقد الفكر الدينى) ، وذهب فيه الى القول بأنه من غير المفيد أن نناقش الأسلوب الذى تتلاءم فيه بعض الأفكار الاسلامية مع بعض المكتشفات العلمية كما يحاول

(٩٨) يعتبر صادق جلال العظم أحد المفكرين العرب البارزين . وهو مسلم ينتمى لاهدى العائلات المعروفة بدمشق ، كتب رسالته للدكتوراة بجامعة ييل Yale بالولايات المتحدة الأمريكية ، وهو الآن يقوم بالتدريس بجامعة (دمشق) وبعد نشر كتابه فصل من الجامعة ثم أعيد إليها مرة أخرى ، وقد طبع كتابه عدة مرات .

ذلك بعض المفكرين الاسلاميين . وذلك لأن الفجوة كما يذهب جلال العظم تكمن عند مستوى أعمق من ذلك ، أنها تتعلق بالمنهج الذى نتبناه للوصول الى حقائقنا ومعتقداتنا ... وفى هذا الإطار يوجد تناقض أساسى بين الاسلام والعلم . فالمنهج الصحيح بالنسبة للاسلام ، كما هى الحال بالنسبة لآى ديانة أخرى ، أن يأخذ نصوص مصدرها الوحي ، ويكون على الدارسين أن يبحثوا ويكتبوا الحواشى عليها باعتبار أن هذه النصوص مصدرا للحقيقة ومما لا شك فيه أن المنهج العلمى يختلف تماما عن المنهج الدينى (٩٧) ، ويذهب العظم الى أن محاولات المفكرين الاسلاميين للمصالحة بين الاسلام والثقافة العلمية ستظل فى إطار العقيدة الاسلامية مستندة الى المنهج الذى تحدده .

ويتحدد نقد جلال العظم بإشارته الى أن الثقافة العلمية الحديثة ذات أصول عقلانية ومن ثم فهى لا تتطابق مع الاسلام . غير أنه يوضح أنه من المهم والضرورى أن نميز بين الدين باعتباره يشكل مضمون ثقافة محددة وبين الوعى الدينى كنوع من الضمير الفردى . وفى الشرق الأوسط الاسلامى (فانه تم قهر هذا الوعى الدينى بواسطة الممارسات الدينية الأساسية وأشكال المعتقدات التقليدية . هذا الوعى الدينى ينبغى أن يتحرر من أغلاله ، وعليه أن يربط نفسه بالأساليب التى يتكيف بها مع شروط ومتطلبات حضارة القرن العشرين التى يعيش فيها (٩٨) .

ويؤكد على هذا الموقف باحث مصرى اسلامى آخر هو الدكتور على عبد الرازق (*) الذى حاول تفسير النصوص الاسلامية لكى يوضح أن الاسلام يهتم بضمائر البشر وأعماقهم الداخلية ، ولكنه لا يختص

(*) يعتبر الدكتور على عبد الرازق مصرى ، تعلم فى الأزهر ، وعمل قاضيا ، ألفا كتابا بعنوان (الاسلام ونظم الحكم) فى ١٩٥٢ . وقد هاجمه رجال الأزهر ، وهو الهجوم الذى غدت وظيفته بالجامعة ومنصبه فى القضاء نتيجة له . وإن كان قد أعيد إليها بعد ذلك .

بأشكال الحكومة ويعبر كتابه (الاسلام ونظم الحكم) عن مضمون علمانى يتصل الى حد كبير بالحوار الاسلامى العلمانى الدائر اليوم . وهو يحاول أن يجيب داخل مؤلفه على سؤال رئيسى مفاده هل يستطيع الاسلام أن يقدم نظاما للحكم فى العصر الحديث ؟ . . . ثم يذهب الى طرح اجابة لهذا السؤال تؤكد أن الاسلام ليس نظاما للحكم بقدر ما هو وعيا دينيا محددا (٩٩) .

ثم يذهب انقول تان التاريخ الاسلامى سياسى مثلما هو دينى ، غير أنه ميز بصورة حادة بين مختلف جوانب التاريخ الاسلامى . وهو يرى أن المسلمين العرب أسسوا امبراطورية عظيمة أثناء عملية نشر الاسلام . ولكنه أكد أنها كانت امبراطورية عربية . وفى تأسيسهم لهذه الامبراطورية تصرف العرب (باعتبارهم حكاما ومستعمرين) وليسوا كمسلمين . ولقد كانت الدولة الحديثة التى تأسست بواسطة العرب ، وحكمت بالطريقة العربية ، ومن ثم كانت دولة عربية . فالاسلام كما أعرفه ، هو ديانة لكل البشر ، وليس خاصا بالعرب ، وفى ذات الوقت ليس خاصا بالأجانب (١٠٠) (*) .

خلاصة القول أن هذا الفريق يذهب الى استنتاج أساسى مضمونه أن العصر الحديث يستند الى العقلانية التى نجد أصولها فى الثقافة العلمية والتكنولوجية . ولقد تقدمت مجتمعات الغرب لأنها امتلكت هذه الثقافة ، بينما تخلف العالم الاسلامى لأنهم لم يتبنوا هذه الثقافة ولقد خضع الغرب المسيحى لعملية اصلاح أدت الى فصل الجوانب الدينية عن

(*) من المدهش أن ينسب الدكتور على عبد الرازق الفتوحات التى تمت تحت راية الاسلام للعرب وليس للاسلام ، وهو يعلم أن نظام الدولة فى مختلف الجوانب كان نظاما اسلاميا أساسا بل ان الاسلام هو الذى حول عرب ما قبل الاسلام الى عرب أهل حضارة فيها بعد الاسلام . ومن ثم فالاسلام هو المتغير الذى طرأ فدفعهم الى تأسيس امبراطورية اسلامية واسعة ومن غير المنطقى أن يسير الاسلام كحضارة بدون حيلة له ومن ثم فالتجسيد للحضارة الاسلامية ينبغى نسبته الى التصور أو المثال الاسلامى ، وليس للذين ساعدوا على تجسيد هذا التصور .

السياسية . ولقد أكد الأنغاني وهو من أعظم المفكرين الاسلاميين أن الاسلام لم يقدم مارتن لوتر بعد ، وقد اعتقد أن بإمكانه أن يلعب هذا الدور . وقد أغفل هذا الرأي للأنغاني من قبل قرائه ، وعليه فإن الاسلام ما زال ينتظر اليوم وهو في حاجة الى اصلاح .

وسوف تتحقق العلمانية في أعقاب الاصلاح ، غير أن هذه العملية تفترض نمو الثقافة المستندة الى تصنيع المجتمع الذي يعتمد بدوره على الأصول العلمية والتكنولوجية . ومثلما حدث في أوروبا لم تعنى العلمانية نهاية المسيحية ، ونفس الامر فيما يتعلق بالشرق الأوسط حيث لن تؤدي العلمانية الى تخفيض مكانة الاسلام . كل ما في الأمر أنه سوف يفصل الطابع السياسي عن الاسلام فقط . ومن ثم سوف يصبح نسقا فرعيا هاما من النسق الاجتماعي الكلي له أساسه في أعماق المؤمنين من البشر .

وإذا كانت الصوفية في الاسلام هي التي عارضت — في أوجه الحضارة الاسلامية — سوء استخدام الدين كمصدر لشرعية القوى الحاكمة ، فانها بذلك قدمت لنا العناصر الأساسية لعملية العلمنة في الشرق الأوسط (١٠١) (*) .

(*) نختلف مع وجهة النظر هذه ، وذلك باعتبار انطلاقها من الاطار الديني — العلماني لأوروبا كإطار مرجعي لفهم الموقف الاسلامي من العلمانية وهو أمر يشير الى سقطة منهجية صارخة . إذ أن الاسلام يقدم نظرية تختلف تماما عن رؤية المسيحية فيما يتعلق بالفصل بين الدين والدولة . وهي الرؤية التي استندت اليها نزعة الاصلاح لمارتن لوتر ، والتي شكلت أساسا للفكر العقلاني والعلماني بعد ذلك . فالاسلام يصر على العلاقة العضوية بين الدين والدولة ، وعلى أولوية الدين على الدولة . فالحاكمية فيه لله ، وهو الأمر الذي تجاهله المؤلف أو لم يدرك مضمونه .

هذا الى جانب أن الصوفية هي احتجاج منسحب عن المشاركة في الحياة والى أن الاسلام لا يوافق على هذا الاتجاه المنسحب ، فهو دين يدعو الى الايجابية والمشاركة ، الا أن البحث في الأصول التاريخية للسلوك الصوفي يكشف أنه ظهر كاحتجاج على إخضاع الدولة للدين باعتباره مصدرا لشرعيتها ، مع أن العلاقة الصحيحة هي أن يكون الدين فوق الدولة ، يخلق عليها الشرعية ويرفضها عنها .

غير أنه برغم النضال الاسلامى التاريخى الذى تحمل عبئه المسلمون على كافة الأصعدة السياسية والثقافية والاجتماعية حتى استقلت الدولة فى المجتمعات الاسلامية . وبرغم نجاح هذا النضال . فانه قد حدث الصدام بين الصفوة الدينية والصفوة العلمانية شركاء النضال فى مرحلة ما قبل الاستقلال . وقد كان الصدام والصراع ضاريا انتصرت فيه الصفوة العلمانية على الصفوة الدينية برغم امتلاك الأخيرة لقوى كانت هى الماضية ضد القوى الاستعمارية . ولقد تأكد انتصار الصفوة العلمانية بالنظر الى عدة عوامل أو ظروف أساسية نذكر بعضها فيما يلى :

١ - أن القوى الاستعمارية التى احتلت مختلف المجتمعات الاسلامية استطاعت أن تخلق حالة من الفوضى الثقافية داخل بنية هذه المجتمعات . هذا بالإضافة الى أنها قبل خروجها استطاعت أن تخلق شريحة اجتماعية عريضة تؤمن بأفكارها وتستوعب قيم المستعمر وثقافته . ومن ثم فهى داخل مجتمعاتها فيزيقيا غير أن توجهاتها ترتبط بتوجهات القوى العالمية وأحيانا القوى الاستعمارية الأجنبية بالنسبة لمجتمعاتها .

٢ - أنه خلال الفترة الاستعمارية وبدعم من قوى الاستعمار الى جانب بعض الظروف البنائية السائدة تشكلت صفوة علمانية لديها انفصال عن التراث وربما ادانة غريزية له . بحيث أصبحت تدافع عن توجهات العلمانية بحكم أنها التى يجب أو ينبغى أن تسود ، تدفن التراث وتشيع مناخا من عدم الثقة فيه ، اعتدالية تسمى جاهدة الى الارتباط بالقوى الخارجية ، غير قادرة أو متصورة امكانية الاعتماد على الذات ، بغض النظر عن موقع مصالح الجماهير فى هذا الاطار ، وذلك ما دامت كل التحركات التى تنجزها تساعد على خدمة أهدافها وتحقيق مصالحها .

٣ - ارتكبت الصفوة الدينية ، التى تعبر بقدر ما عن تراث المجتمع ، هى الأخرى خطأ ثائلا ، حينما تمسكت حرفيا بالنصوص ، وانغلقت على ثقافتها فمعجزت عن ادراك الاسهامات الثقافية التى قدمتها الحضارات الأخرى .

عجزت هذه الصفوة أولاً عن المساهمة فى جدل الحضارات بما يساعد على دعم تراثها وحضارتها ، ثم هى من ناحية أخرى عجزت عن تطوير تصورات منطقية لمواقف متغيرة ، بالإضافة الى أنها لم تدرك أن عصور فتح باب الاجتهاد على مصراعية كانت ذاتها هى عصور قوة الحضارة وازدهارها ، وأن الالتزام الحرفى بالنصوص كان دلالة على فترات الانهيار والضعف . ونتيجة لذلك بدت هذه الصفوة فى النهاية ، هى وتراثها وحضارتها جامدة غير قادرة على الدفاع عن نفسها حينما شنت عليها الصفوة العلمانية وابل رصاصها .

٤ - ويعتبر موقف الجماهير من طبيعة التطور الاجتماعى أحد العوامل التى أسهمت فى تعقيد الموقف . فنظراً للحرمانات التاريخية والتاريخ النضالى لهذه الجماهير ، فقد كانت مرحلة الاستقلال فى حد ذاتها غاية يسعى الجميع الى تحقيقها . غير أنه لم تكن هناك تساؤلات أو أفكار واضحة حول طبيعة دولة الاستقلال ، ما هو الطابع الذى يجب أو يمكن أن تتبناه الدولة . ولقد ساعد على ذلك عدة عوامل فرعية ، منها عجز الصفوة الدينية عن تحويل الدين من مستوى الضمير الفردى الى مستوى العمل الاجتماعى الذى تعيه الجماهير من ناحية ، ومن ناحية أخرى فاعلية ظروف تتعلق بالفقر وارتفاع معدلات الأمية والظروف الصحية وانخفاض الوعى الثقافى واعتياد القهر التاريخى ، كل ذلك جعل الجماهير عاجزة عن المشاركة بصورة فعالة فى تحديد طبيعة دولة الاستقلال التى كان من الممكن أن تعكس قيمها الأساسية . هذا الى جانب أن الصفوة العلمانية ، تدعمها القوى الخارجية أو فى مواجهة عجز القوى الداخلية ، حاولت أن تنفرد بتوجيه المجتمع بغض النظر عن انسحاب الجماهير أو احتجاج الصفوة الدينية ، وإذا هى قد انفردت بالقرار الاجتماعى فهو علمانى بطبيعته ، أيا كانت طبيعة هذه العلمانية ، ليبرالية كانت أم اشتراكية .

خامساً : الدولة القومية اختيار العلمانية والسيطرة على الدين

أيا كانت طبيعة النضال الذى سلكته الجماهير طريقا للحصول على استقلال الدولة ، فان الدولة فى غالب المجتمعات الاسلامية قد حصلت على استقلالها . غير أنه بسبب مجموعة الظروف السابقة التى أشرنا اليها ، فان السيطرة على دولة الاستقلال كان من نصيب الصفوة العلمانية وعلى حساب الصفوة الدينية . وهى الصيغة التى تكررت فى معظم مجتمعات العالم الاسلامى . وسوف نعرض لما حدث فى ايران كمثال على جمود الصفوة الدينية ، وان كان هذا المثال لم يتكرر كثيرا فى العالم الاسلامى الا بدرجة محدودة فى الباكستان . كما سوف نعرض لما حدث فى مصر كمثال شائع فى المجتمعات الاسلامية .

فبغض النظر عن تباين السياقات التاريخية ، فقد وقع الصراع بين الصفوة العلمانية من ناحية والصفوة الدينية من ناحية أخرى . حيث حاولت الاولى حرمان الأخيرة من مصادر قوتها الى جانب استحداث أسلحة واستراتيجيات جديدة فى النضال كمحاولة للتدخل العضوى بين الصفوة العلمانية والعسكرية ، باعتبارهما يقودا الصراع من خندق واحد . ولقد حدثت هذه الصيغة تقريبا فى معظم المجتمعات الاسلامية ، وحققت نجاحات أقلها من حيث الدرجة فى مجتمعات النموذج الاول ، وهى التى كان نضالها من أجل الاستقلال اسلاميا صرفا ، غير ذلك نجد أن نجاح العلمانية كان كاسحا سواء فيما يتعلق باقرار الطبيعة العلمانية للدولة ، او امتداد سيطرتها على الدين .

ففى ايران مثلا نجد أنه نظرا لقوة المراجع الدينية واستقرارها على ما أشرنا . أدركت السلطة السياسية أنه اذا تفجر الصراع فلن تكون النتيجة لصالحها ، أولا لفاعلية الشرعية الدينية وغلبتها على شرعية الدولة وثانيا

لطبيعة الخصائص النضائية للشيعة الإيرانية . ومن ثم ظلت السلطة الدينية رقيقة على السلطة السياسية ، تتصادم معها اذا هي قد حاولت الخروج على خط الاتفاق . غير أن القاعدة الثابتة في التاريخ الإيراني ، أن الحكم ثنائيا بين الشاه من ناحية والمرجع الديني الأعلى من ناحية أخرى .

واقعد كان الصدام الذي حدث في ١٨٤٨ من أقوى الصدامات في التاريخ الإيراني الحديث ، حيث وقع الصدام بين ناصر الدين شاه من ناحية وبين المرجع الديني آية الله حسن الشيرازي من ناحية أخرى . وقد ثار هذا الصدام لأسباب بروتوكولية حينما لم يخف آية الله الشيرازي الى استقبال الشاه عند زيارته للنجف ، وان اجتمعا بعد ذلك بناء على الحاح الثاني في مقام الامام على بن أبي طالب ، اشارة الى علو الامامة . أما الثاني فهو سياسي حينما منح الشاه حق احتكار التنبك لشركة بريطانية في ١٨٩١ . هنا أصدر آية الله الشيرازي فتوى دينية بمنع تدخين التنبك ، مما دفع الشاه الى إلغاء الامتياز ، وسجلت السلطة الدينية بذلك انتصارا حاسما على السلطة السياسية .

وقد قامت المواجهة من جديد في عصر السلطة القاجارية بين الشاه من ناحية والمراجع الدينية من ناحية أخرى ، وذلك بسبب اغتيال ناصر الدين الشام على يد أحد الأتباع الدينيين . وفي هذا المناخ حدث ضغط شعبي بقيادة رجال الدين لوضع دستور في فترة حكم مظفر الدين بن ناصر الدين ، وهو الذي عرف بدستور ١٩٠٦ حيث حافظت الحركة الدينية في هذا الدستور على امتيازاتها من خلال ما منحه هذا الدستور من صلاحيات لرجال الدين (١٠٢) . وخلال هذا العهد تأكدت من جديد السلطة الفعالة والقوية لرجال الدين ، وأصرارها على مراقبة رجال الدولة والسياسية . وتتبدى هذه السلطة في أن رجال الدين هم الذين أشاروا في فترة تالية على رضا شاه أن يؤسس حكما ملكيا (شاهنشاهيا) في ١٩٢٤ بدلا من الحكم الجمهوري ، هذا الى جانب أنهم الذين عارضوا خلال هذه الفترة إصدار دستور مدني جديد (١٠٣) .

بل اننا نجد ان آية الله كاشاني هو الذي منح الزعيم الايراني مصدق تأييدا قويا وفعالا خلال أزمة البترول في ١٩٥١ (١٠٤) ، مؤكدا بذلك موقف السلطة الدينية ضد كل القوى العلمانية الخارجية او الداخلية من ناحية ، ثم موقف المراجع الدينية في الدفاع عن مصالح الجماهير من ناحية أخرى .

هذا الى جانب ان رجال الدين كانوا هم المسؤولين عن شن حملات العنف ضد طائفة البهائيين في ١٩٥٥ (١٠٥) باعتبارهم طائفة منحرفة من حيث تعاليمها على ما وافقت عليه المراجع الدينية ، - ومع ذلك لم تخف السلطة السياسية الى نجدتها - هذا الى جانب ان رجال الدين هم المسؤولين عن الاضطرابات التي وقعت في ١٩٦٣ ضد اصلاحات الشاه وبخاصة اصلاح الزراعي (١٠٦) باعتبار تناقض المضمون الاصلاحى مع التعاليم الدينية الشيعية . بل انه حينما تجاوزت السلطة الدينية او السياسية حدودها في عصر الشاه الاخير نجد ان السلطة الدينية هي التي قادت حركة ثورية بقيادة آية الله الخميني ، اطاحت بالشاه في ١٩٧٩ . ذلك كله يبرهن بما لا يدع مجالا للشك ان الاسلام الشيعي المناضل في ايران ظل دائما فعلا ومناضلا ، وان قادته كانوا الاقوياء دائما (١٠٧) وهو الامر الذي حال دون تحول ايران بصورة مباشرة الى العلمانية ، بما في ذلك سيطرة الدولة على الدين .

واذا كان الصراع بين السلطة الدينية والسياسية في الباكستان قد اسلم الى قيام هدنة مؤقتة ، حينما استطاعت السلطة الدينية تحقيق بعض الانجازات في عهد الرئيس ايوب خان على نحو ما اشرنا من قبل . فان المواجهة في مصر كانت لغير صالح رجال الدين . حيث انتصرت السلطة السياسية حينما حدثت المواجهة . وهي التي تمت في فترتين تاريخيتين ، الاولى الفترة التي عاصرت بداية حكم محمد علي باشا والثانية التي عاصرت عبد الناصر زعيما لحركة يوليو ١٩٥٢ .

وفي إطار المواجهة الاولى ، وهي التي شغلت فترة حكم محمد علي

(١٨٠٥ — ١٩٤٩) . فانه برغم أن رجال الدين هم الذين خلعوا الولاية على محمد على ومنحوه الشرعية ، فإن محمد على عمل بعد ذلك على فصل الدين عن الدولة وذلك من خلال الهجوم المباشر الذى شنّه ضد التأثير السياسى للعلماء . وفى الفترة من ١٨٠٩ — ١٨١٣ قام محمد على بفصل بعض كبار العلماء الذين عارضوه ، مؤكداً بذلك حق الدولة فى تعيين أو فصل الشيوخ الذين يشكلون جوهر الصفوة الدينية للمجتمع . وإلى جانب هذا التعليم لدورهم السياسى نجده قد عمل على القضاء على مصدر استقلالهم الاقتصادى عن طريق إلغاء نظام الالتزام الذى كان يوفر مصدراً للدخل الاقتصادى بالنسبة لكبار رجال الدين . هذا إلى جانب أنه سيطر على دخول الأوقاف الخيرية الذى تدعم اقتصادياً أداء النظم الدينية لوظائفها (١٠٨) .

ومن ناحية أخرى نجد أن محمد على قنن أسلوباً جيداً فى الحكم يتمثل فى الخروج على المبادئ التقليدية للحكومة الإسلامية ، وذلك برفضه التسليم بضرورة استشارة كبار العلماء أو إشراكهم فى المجالس الاستشارية للدولة . ولقد كانت أساليب الرعب والتهديد التى مارسها محمد على وابنه إبراهيم من العوامل الأساسية التى استكتت العلماء ، وإلى جانب ذلك لم يعدم محمد على السبل فى فرض التجديدات التى يرفضها رجال الدين داخلياً ، وتأكيد موافقتهم عليها (١٠٩) .

ولقد كان النجاح حليف محمد على لأنه لم يحاول أن يحدى مفاهيم وتقاليد العلماء صراحة ، هذا إلى جانب أنه — خلال الفترة الأولى من حكمه على الأمل — لم يتخل كلية عن المفاهيم الأساسية للحكومة الإسلامية . فمثلاً سلم بالشريعة باعتبارها مصدراً قانونياً أعلى . بل إن محمد على لم يعدم وسيلة الحصول على مشورة العلماء التى توافق على برامجهم . حتى ولو بلغ الأمر الحصول على فتوى من عالم ينتمى إلى فريق مضاد الآخر ، أو حتى عالم من الدرجة الثانية . هذا إلى جانب أنه لم يتحد سلطة رجال الدين فى السيطرة على التعليم الدينى — وأن اتخذ الإجراءات التى أضعفت

فاعليته — أو الشريعة أو سيطرتهم الأخلاقية على المجتمع (١١٠) . ونتيجة
لأساليبه المباشرة وغير المباشرة هذه نجدة قد تمكن من فرض السيطرة
السياسية عليهم .

الى جانب ذلك حاول محمد على تفويض البناء الدينى من الداخل
— ليتيح المزيد من تغلغل العلمانية — ولقد كانت السيطرة على الموارد
الاقتصادية الموجهة للأغراض الدينية هى الخطوة الأساسية فى هذا الاتجاه .
وهى الموارد التى كانت تدعم بناء دينيا هائلا يتضمن المساجد والزوايا
والمدارس وتمويل الاحتفالات الدينية للمجتمع . حيث أدت هذه السيطرة
الى تأسيس آثار تخريبية للنظم الدينية فى مصر ، وبسبب اهمال النظام
الجديد لهذه التنظيمات الى جانب حرمانها من مواردها الاقتصادية فاننا نجد
ان هذه التنظيمات الدينية قد دخلت مرحلة الانهيار السريع والمستمر . حيث
انهارت كثير من الكتاتيب (مدارس التعليم الدينى) فى هذه الفترة . وبطول
سنة ١٨٧٥ حينما قام على باشا مبارك بمسحة الشجر للمساجد والمدارس ،
وجد ان انهيارها اصبح شائعا . حيث تحولت معظم المدارس (الكتاتيب)
الى مساجد ، وتوقفت مخصصات العلماء ما عدا علماء الأزهر . بل انه وجد
ان معظم المساجد أصبحت عاجزة عن توفير الأشخاص الضرورى للقيام
بخدماتها العامة . ومن ثم تحولت الى أماكن للاجتماعات المؤقتة لبعض
جماعات الدراويش والطرق الصوفية . ولقد واجهت التنظيمات الدينية نفس
الانهيار . ونتيجة لذلك توقفت الوظائف الأساسية لكثير من المساجد
والمدارس ، ومن ثم هجرها الناس ، وهو نفس الأمر الذى حدث للتنظيمات
الدينية الأخرى (١١١) .

ونتيجة لذلك انهارت العلاقات الأساسية بين العلماء من ناحية والصفوة
السياسية العسكرية من ناحية أخرى ، أو لنقل بين الدين والدولة . وحدث
الانفصال بينهما فى اطار النمط الجديد الذى أسسه محمد على . وفى حين
كانت صفوة الدولة (الصفوة السياسية) فيما مضى تحترم العلماء وتطيع

أيضاً مشورتهم بل وتجعلهم شركاء فى الحكم ، كان النظام الجديد ينظر إليهم باعتبارهم عقبة فى طريق التحديث أو على الأقل يتنافسون معه للحصول على السلطة . وهم أولاً وأخيراً معلمين للعلوم والاتجاهات والممارسات المسئولة عن التخلف الثقافى والاقتصادى للأمة ، وأصبح ينظر إلى العلماء وتعاليمهم بصورة متزايدة باعتبارهم عوامل أساسية سببت الضعف والتخلف العسكرى للدول الإسلامية (١١٢) .

خلاصة القول أنه لى يتمكن النظام الجديد — الذى بشر بالعلمانية ، كان عليه أن يؤدى فاعليته من خلال الاستراتيجيات الأساسية التالية :

(أ) الإضعاف المباشر لسيطرة رجال الدين على الدولة من خلال إيقاف مدخلاتهم السياسية والاقتصادية والبقاء بالكاد على سلطاتهم الأخلاقية فى المجتمع ، وهى الأمور التى ساعدت على تخفيض هيبتهم الاجتماعية وأخرجتهم من دائرة الصفوات ،

(ب) استعارة ونقل بعض الأفكار والمعتقدات والمستويات التكنولوجية الغربية تلك التى تهم فاعلية المؤسسة العسكرية بالأساس (العلم ، الطب ، الفن ، الصناعة) بحيث اقتصر هذه الاستعارات من الغرب على قطاعات محددة ، وذلك لم يتح الفرصة للصدام مع المعتقدات الأساسية للجماهير ، بما لا يثير حفيظتها . بحيث ساعد ذلك على التغلغل العلمانى التدريجى بدون أن يشكل ذلك رد فعل من الثقافة المحلية .

(ج) تأسيس جهاز جديد للدولة العسكرية ، يرتبط بها جهاز بيروقراطى حديث ، حيث تم خلق مجموعة المؤسسات التى تستطيع إمداد الدولة وبيروقراطيتها من خلال تدريب علمانى ، بحيث أدى ذلك إلى خلق أطاريق أو بنائين داخل المجتمع . الأجهزة السياسية والعسكرية والإدارية من ناحية ، فى مواجهة رجال الدين الذين تضاعفت قوتهم ومكانتهم من ناحية أخرى (١١٣) .

وإذا كان نظام محدد على هو الذى شكل ساحة المواجهة بين العلمانية الغربية والدينية الإسلامية . وإذا كان الانتصار من نصيب الأولى ، فلقد شهدت الفترات التاريخية التالية تطوراً لتغلغل التيار العلماني في مختلف المجالات الاجتماعية وانحساراً للدين عن ذات المجالات . وإذا كانت البداية عسكرية وإدارية ، فقد امتدت لتشمل الثقافة والفن والحضارة في عصر اسماعيل وتشمل سفور المرأة والشريعة وقوانين الأحوال الشخصية فيما بعد ذلك . بل إن التغلغل العلماني في بعض الفترات تحقق تحت سيطرة وإشراف جنود الاحتلال البريطاني ، وحتى ظهور الأحزاب السياسية ذات التوجه العلماني استكمالاً للبناء السياسي المكتمل العلمانية (١١٤) .

وإذا كانت ثورة ١٩٥٢ قد قامت لتأكيد الاستقلال القومي للدولة ، فإنها من ناحية أخرى كانت الواقعة التي قدمت اللامسات لاستكمال سيطرة الدولة على الدين . وإذا كانت الصفوة السياسية قد تمكنت من القضاء على جماعة الدين . وإذا كانت الصفوة السياسية قد تمكنت من القضاء على جماعة الإخوان المسلمين في ١٩٥٤ — تحت وطأة خطأ تكتيكي من هذه الجماعة — فإن الصفوة السياسية استكملت ذلك بسيل من القرارات التي استهدفت بالأساس تأكيد سلطة الدولة على الدين . من هذه القرارات إلغاء المحاكم الشرعية بالقانون رقم ٤٦١ لسنة ١٩٥٥ ، حيث قضت المذكرة الإيضاحية (أن قواعد القانون العام تقضى بأن تكون سيادة الدولة تامة ومطلقة داخل بلادها ، كما تقضى أن يخضع جميع السكان على اختلاف جنسياتهم لقوانين البلاد ومحاكمها ولجهة قضائية واحدة) (١١٥) . وإلغاء التوقف الخيري (١١٦) الذي كان مصدراً لتمويل بعض الجوانب الدينية . ثم صدر قانون تطوير الأزهر في ٥ يوليو عام ١٩٦١ بالقانون رقم ٦٠٣ (١١٧) حيث منح الدولة مزيداً من السيطرة على الأزهر بتعيين زعاماته متضمناً ذلك تعيين شيخ الجامع الأزهر الأمام الأكبر ذاته ، هذا بالإضافة إلى دفع الجامعة الأزهرية خطوات كبيرة على طريق العلمانية .

ويبدو أن نفس المسارات قد حدثت في مختلف مجتمعات العالم

الاسلامى ، والتي كان من نتيجتها سيطرة الصفوة العلمانية التى رسخت توجهاتها الغربية ، واسست بناءاتها التى تضرب بجذورها عمقية فى بنية المجتمع . وهكذا اغلق الستار على فصل من النضال والصراع التاريخى حتى تحقق استقلال الدولة . لكنها أصبحت دولة قومية بالأساس واسلامية على مستوى الضمير الفردى . وإذا كانت الصفوة الدينية هى التى قادت جهاد الاستقلال تحت رايات الاسلام الخضراء . فان هذه الصفوة فقدت حماسها عشية الاستقلال بل وجدت نفسها فى كثير من المجتمعات تقدم قربانا على مذبح الدولة الاسلامية . وكان من الضرورى أن يبدأ فاصل جديد . سوف نتعقبه بالتفصيل .

غير أن هذا التحول فى السيطرة على مقادير المجتمع وتحمل مسؤولية قيادته من الصفوة الدينية الى الصفوة العلمانية — أيا كانت آليات التحول — فرض أن تكون التنمية علمانية أيضا — اشتراكية كانت أم ليبرالية ورفعت شعارات التنمية باعتبارها تحديثا على الطريقة الغربية ، أو باعتبارها تخليا عن نموذج المجتمع التقليدى وتحركا الى نموذج المجتمع الغربى الحديث والمتقدم . وكان ذلك بدورة فاصلا جديدا يستهدف دفع الجماهير الى العلمانية الغربية بعد أن تحقق اندفاع صفوتها .

غير أن هذه التحولات تركت آثارها الواضحة على بنية المجتمع خلال هذه المرحلة ، بحيث نذكر بعضا من هذه الآثار فيما يلى :

١ — معاناة مجتمعات العالم الاسلامى من ثنائية التوجه القيمى والأيديولوجى أو تعدده . فهناك الجماهير وقياداتها الدينية تحتل القيم الاسلامية لديها المكانة العليا فى سلم القيم ، فى مقابل الصفوات العلمانية المتعددة التوجه . وإذا كانت التنمية تسير بقيم الأخيرة ، فقيم الأخيرة ليست هى قيم الأولى . وإذا كان من حظ المجتمعات الاسلامية أنها امتلكت البديل الاسلامى والحضارى إذا فشلت التنمية لديها على أساس البديل الغربى ،

فإنه كان قدرها القاتل أن يستمر صراع البدائل على أرضها دون أن تحسم اختياراً .

٢ — افتقاد الولاء ، أو الارتباط بقيم ، فأى قيم يمكن أن يعمل بها الإنسان . هل القيم التى استوعبها بداخله والتى تشكل جوهره الحضارى والتراثى ، أم قيم الغير الذى أعن عنها وبغض النظر لمن الخداع القيمى الذى قد تمارسه الصفوة السياسية فى المجتمعات الإسلامية كالقول بأن الإسلام اشتراكى أو هو دين رأسمالى بالأساس . فإن هذا يدل على ادراك الصفوة على إمكانية دفع الجماهير للمشاركة من خلالها قيمها التراثية . وهنا تطرح تساؤلات عديدة عن الشرعية ، وعن الحاكمية ، وعن الولاء لمن ، وعن ضرورة البحث عن طريق يضم الصفوة والجماهير وما لم يحدث ذلك ، فهذه المجتمعات تعيش حالة من الفوضى .

٣ — انسحاب الجماهير من المشاركة الفعالة — أيا كان صعيد المشاركة سياسياً أو اقتصادياً — وتشهد مجتمعات العالم الثالث والمجتمعات الإسلامية أكثر منحنيات المشاركة انخفاضاً . ذلك أننا إذا اعتقدنا حسب نظرية الارتباط الشرطى أنه من الممكن إثارة الحافز لدى الحيوان غريزياً ، فإن الإنسان يتحرك حسب فكره ، حسب قيمة يؤمن بها ، ويتحرك نضالاً لتجسيدها ، والمهم هو أن نصل إلى قيم الجماهير القادرة على دفعهم وحفزهم للمشاركة الإيجابية .

٤ — ركون الصفوة الدينية إلى الدعة تحت الاحساس باليأس أو الشعور بالدونية ، ربما كان ذلك يعنى نوعاً من الاحتجاج الصامت الذى قد يعبر عن نفسه أحياناً — مثل أئمة المساجد الذين ينتقدون دعوة تنظيم الأسرة التى يبشر بها النظام الاعلامى — أو قد يصاب بالصمت حيث يتحول السيد إلى خادم السلطان ويرر أفعاله ويقدم شروحا لها على المتن . ويقدم نموذجاً مثالياً لفقهاء السلطان حسبها يذهب نائب الامام آية الله الخمينى . والشعور بالدونية إذا تعمق فى داخل الإنسان سوف يعنى الموت أو على

الأقل ضياع الهوية . غير أنه إذا أدركه الإنسان ووعى أسبابه والطريق إلى تجاوزه ، فسوف يتحول إلى طاقة تجديد وتطور .

وهكذا تحقق استقلال الدولة القومية ، وأعيد ترتيب مكانات وأدوار الصفوات التي تحملت النضال سابقا بحثا عن استقلال الدولة . وبدأت عقود التنمية الاقتصادية الاجتماعية ، تشهد تنوعا لتجارب تنموية فاشلة أو محدودة النجاح . وفوجئ النظام العالمى بالبعث الإسلامى من جديد ، وتسائل البشر عن أسباب هذا البعث هل هو حديث الرسول الكريم القائل بما معناه (يبعث الله على رأس كل مائة سنة من يجدد لهذه الأمة أمر دينها) أم أسبابه تكمن فى فشل التنمية العلمانية ، أم تكمن فى البديل الإسلامى الذى ناضل ، ثم خلد إلى السكون ، ثم انبعث مناضلا من جديد ؟ .

* * *

Badie, Bertrand & Pierre Brinbaum : The Sociology (١)
of The state. Trans By : A. Goldhammer. The university Press
of Chicago Press, Chicogo and London. 1983. Pp. 97 - 101 .

Jansen, G. H : Militant Islam, Harper & Row (٢)
Publish ers.New York. 1979. P. 16.

Ibid. p. 18. (٣)

Burckhardt, Titus : Dimensions of islam. London : (٤)
Auen & Unuiin , 1970. Pp 230 - 273.

Jonsen , Op, Cit . P 29. (٥)

Ibid. P. 31. (٦)

(٧) محمد حسنين هيكل : خريف القضب .

(٨) المرجع السابق : ص .

Jansen , Op, Cit , Pp. 40 - 42. (٩)

Ibid. P. (١٠)

(١١) محمد الجوهري وآخرين الاقتصاد والمجتمع فى العالم الثالث ،
دار المعارف ١٩٨٢ ص ص ١٢٧ — ١٤٠ .

Janson , Op, Cit, P, 113. (١٢)

Fanon, Franz : Violence will be the Midwife of (١٣)
The New World (in) Frank Tachnu (editor) : The developing
Nations, what Path to Modernization.(Harper & Row, Publishers,
New York . 1972) pp. 186 - 197. esp. p,

Jansen. Op, Cit. p. 32. (١٤)

Ibid, P, 38. (١٥)

(١٦) ابراهيم الدسوقي شلتا : الثورة الايرانية الجذور
والايدولوجية (دار الكتب . بيروت ١٩٧٩) ص ١٧ .

- (١٧) المرجع السابق . ص ١٧ .
- (١٨) المرجع السابق . ص ١٧ .
- (١٩) المرجع السابق . ص ١٩ .
- (٢٠) محمد حسنين هيكل : مدافع آية الله ، قصة ايران والثورة . (دار الشروق . ١٩٨٢ . الطبعة الاولى) . ص ١٩٧٣ .
- (٢١) ابراهيم الدسوقي شتا : مرجع سابق . ص ٣٩ .
- (٢٢) محمد حسنين هيكل : مدافع آية الله ، قصة ايران والثورة ، مرجع سابق ص ١٨٦ .
- (٢٣) Tibi, Bassam ; Islam and Secularization, Religion and the Functional differentiation of the Social System . (in) Mourad Wahba (editor) Cairo, 1983, Pp. 69 - 85.
- (٢٤) Jonsen , Op, Cit - P. 103.
- (٢٥) محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، مرجع سابق ، ص ٢٢٦ .
- (٢٦) المرجع السابق . ص ٣٢٥ .
- (٢٧) المرجع السابق . ص ٣٢٦ .
- (٢٨) المرجع السابق ، ص ص ٢٦١ — ٢٦٢ .
- (٢٩) سامى ذبيان : ايران والخميني ، منطقات الثورة وحدود التغيير ، (دار السيرة ، بيروت . الطبعة الاولى ، ١٩٧٩) ص ١٧٨ .
- (٣٠) محمد حسنين هيكل ، مدافع آية الله ، قصة ايران والثورة ، مرجع سابق ص ١١٢ .
- (٣١) المرجع السابق . ص ١١٢ .
- (٣٢) المرجع السابق . ص ١١١ .
- (٣٣) المرجع السابق . ص ص ١١٣ .
- (٣٤) سامى ذبيان : مرجع سابق . ص ٧٢ .
- (٣٥) المرجع السابق ، ص ٧٣ .
- (٣٦) Ahmed, Aziz : Activism of the Ulama in Pakistan, (m) N.R. Keddie : Saints and Sufis, (Berkley, 1972) p, 257.

- Jansen : Op , cit, Pp. 100 - 101 . (٣٧)
- Rosenthal, E : Islam in the modern national (٣٨)
Statae, (Cambridge university Press 1965) pp, 212 - 213.
- Jansen : Op, cit. P, 136. (٣٩)
- E. Rosen thal , op, cit. p, 218. (٤٠)
- Hop wood, Derek : Egypt , Politics and society , (٤١)
1945 - 1981 . Georg . Allen & Unwin - Lendon 1982 pp. 7-8.
- (٤٢) حسن حنفي ، الدين والتنمية في مصر . ص ٢١٨ .
- (٤٣) محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، مرجع سابق .
ص ص ٢٧٦ - ٢٧٧ .
- Jansen, Op, cit , p, 148. (٤٤)
- Ibid. p, 104. (٤٥)
- (٤٦) محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، مرجع سابق .
ص ص ٢٧٧ - ٢٧٨ .
- (٤٧) المرجع السابق ، ص ٢٨٦ .
- (٤٨) ريتشارد . ب . ميتشل : الاخوان المسلمون . ترجمة عبد السلام
رضوان (مكتبة مدبولي . الطبعة الاولى القاهرة - مايو ١٩٧٧)
and See Also Jansen, op, cit .Pp, 148 - 150 .
- (٤٩) محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، ص ٢٧٥
Militant islam , op, cit p, 451. (٥٠)
- (٥١) محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، ص ٢٨٠ .
- Dessouhi, Ali. E. Hillal : The Islamic resurgence : (٥٢)
Sources, Dynamics, and implication, (in) A. E. H. Dess wold.
Praeger, 1982 - p, 18.
- Vatin, Jean-Claude, Religion Resistance and State (٥٣)
Power in Algeria (in) A.S. Cudsi & A.E.H.Dessouki : (editors)
Islam and Power (Croorm. Landon. 1981) p.
- (٥٤) محمد حسنين هيكل . خريف الغضب . ص ٢٨٠ .

- J. C. Vatin, Op, cit. p. 134 . (٥٥)
- Ibid. p, 135 . (٥٦)
- Ibid. p, 135 . (٥٧)
- Gellner, Ernest : The Unknown of Biskra : A Case (٥٨)
Study of Algerian Puritansm, Government and, Opposition,
Summer. 1974. Pp, 277 - 310.
- J. C. Valnn, Op, cit p. (٥٩)
- Jansen, Op, cit. p, 98. (٦٠)
- Ernest Gellner : op, cit. p, 285. (٦١)
- J. C. Vatin, op, cit p. (٦٢)
- Ernest Gellnes, op, cit, p, 293. (٦٣)
- J. C.Vatin, op, cit. p, 131 . (٦٤)
- Ibid, p. (٦٥)
- Jansen, op, cit. p. 99. (٦٦)
- Ibid. p, 101. (٦٧)
- Ibid. p, 100 . (٦٨)
- Ibid, p. 106. (٦٩)
- Longrigg, S. H. : Iraq, 1900 - 1950. (London, 1953.) (٧٠)
P. 122.
- Ibid. p, 132. (٧١)
- Jansen : Op, cit. p. 106. (٧٢)
- Parath , Y : The Emergence of the Palestinian- (٧٣)
Arab National Movement., 1929 - 1973 (1977. London.
Coss) p. 183.
- Ibid. p. 186. (٧٤)

A. E. H. Dessouki : The Resurgence of islamic (٧٥)
organization in Egypt : An-intespretation, (in Dessouki & Cudsi.
Pp. 111 - 112.

Jansen , op , cit. p, 136. (٧٦)

Adams, Charles, C: Islam and Modernism in Egypt. (٧٧)
(London. Oxford university Press, 1933,) p. 109.

(٧٨) ريتشارد . ب . ميتشل : مرجع سابق . ص ٢٦٤ .

(٧٩) سورة سبا الآية ٣٦ .

(٨٠) ريتشارد . ب . ميتشل . مرجع سابق ، ص ٢٦٤ .

(٨١) المرجع السابق . ص ٢٦٥ .

(٨٢) المرجع السابق ، ص ٢٦٧ .

Jansen : op, cit - p, 98. (٨٣)

Durkheim. Emill : The division of Londonr in (٨٤)
soeiety. Trans by : George Seimpson. The Free Press of Glencoe.
London, 1964.

Smith, W.C : Islam in modern world. (New York. (٨٥)
Vintage Books. 1963) p. 124.

Jansen : Op, cit. p. 129. (٨٦)

De vries, Bert : The ocracy in islam (in) Cyriac (٨٧)
K. Pauapilly : Islam in Contemporary world. Cross Roods Books,
1980) p. 71.

Feith , H & L. Costless (editors) : Indonesian (٨٨)
Political Thinking. 1945 - 1965. Cornell. 1970. p, 164.

Ibid. p, 167. (٨٩)

Jansen : op, cit. p, 130. (٩٠)

Ibid. p, 130. (٩١)

Khalid, Detlev, H : Muslims and the Purpprt of (٩٢)
Secularism (in) islam and the modern age.(Vols. 1974.) No. 2.
p. 30.

Ibid. p. 31. (٩٣)

Bassam , Tibi : Op, cit. Pp. 69 - 85. esp. p. 79. (٩٤)

Coulson . N. S : A Hisrory of islamic Law. (٩٥)
(Edinburgh, Edilnburg University Press. 1971.) p. 213.

Ibid. p, 216. (٩٦)

(٩٧) صادق جلال العظم نقد الفكر الديني (بيروت ، دار الطليعة .
١٩٦٩) ص ٢٢ .

(٩٨) المرجع السابق . ص ٧٨ .

(٩٩) على عبدالرازق : الاسلام وأصول الحكم (بصوت ، مكتبة
الحياة ١٩٦٦) .

(١٠٠) المرجع السابق : ص ١٨٤ .

Bassam Tibi : Op, cit. p. 81. (١٠١)

(١٠٢) سامي ذبيان ، المرجع السابق . ص ص ٧٠ — ٧١ .

Jansen : Op, cit. Pp. 103 - 104. (١٠٣)

Ibid. p. 104. (١٠٤)

Keddie, Nikki : The Roots of Ulama-s' Power in (١٠٥)
modern iran. islamic studiesXXIX (1969) Pp 31 - 53 . esp 38.

Ibid. p, 41 . (١٠٦)

Ibid. p. 51. (١٠٧)

Crecelius, Daniel : The course of Secularization (١٠٨)
in Modern Egypt (in) John L. Esposito : Islam and Development,
Religion and Sociopolitical change (Syracuse University press.
1980) p. 54.

Ibid. p, 55. (١٠٩)

Ibid. p, 56. (١١٠)

Ibid. p, 55. (١١١)

Ibid. p, 56. (١١٢)

Daniel Crecelius : op , cit - p. 57. (١١٣)

وأنظر أيضا : حسن حنفي ، مرجع سابق . ص ١٨٩ .

Ibid. pp. (١١١)

(١١٥) حسن حنفي ، مرجع سابق ص ص ١٩٥ — ١٩٦ .

(١١٦) المرجع السابق : ص ص ١٩٥ — ١٩٨ .

(١١٧) المرجع السابق . ص ص ١٩٩ — ٢٠٠ .

* * *

10

... ..
... ..
... ..

... ..
... ..
... ..

... ..
... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

الفصل الرابع

الدين والدولة القومية

الصراع حول اختيارات التنمية

1

2

3

4

5

6

7

8

9

10

11

12

13

14

15

16

17

18

19

20

21

22

23

24

25

26

27

28

29

30

31

الفصل الرابع
الدين والدولة القومية
الصراع حول اختيارات التنمية

المحتويات

أولا : الدين والدولة والمجتمع

البحث عن اطار نظرى

ثانيا : العلمانية والدولة فى أوروبا

انتقال التجربة الى العالم الثالث

ثالثا : دور الصفوة القومية

فى نشر العلمانية والسيطرة على الدين

رابعا : أزمة التنمية الغربية

وظروف الاحياء الدينى

2

—

4.

الفصل الرابع

الدين والدولة القومية

الصراع حول اختيارات التنمية

أولا : الدين والدولة والمجتمع

البحث عن اطار نظرى

(يبعث الله على رأس كل مئة سنة من يجدد لهذه الأمة امر دينها)
صدق رسول الله

(ليس دينا اعالى من دم الامام الحسين الذى سال فى سبيل الاسلام)
آية الله الخميني

تكشف القراءة التحليلية الواعية للتراث النظرى الاجتماعى والانسانى عن موقع متميز للمتغير الدينى فى علاقته بالبناء الاجتماعى . او فى طبيعة العلاقة التى تربطه بالمتغيرات البنائية الأخرى ، كالعلاقة بين الدين والنظام السياسى ، او بالأصح الدولة . او تلك التى تتصل بعلاقة الدين بالبناء الاقتصادى للمجتمع ، او حتى العلاقة بين الدين والمجتمع باعتبار أن الأخير يشكل متغيرا اجتماعيا شاملا . بحيث نحاول من خلال هذه القراءة الكشف عن تباين مصدر الشرعية الاجتماعية وعلاقتها بكل من الدين والاقتصاد والسياسة . هل يعتبر الدين هو مصدر الشرعية الاجتماعية الكاملة بما فى ذلك الدولة والاقتصاد والمجتمع ، أم أن الشرعية الاجتماعية مصدرها أيا من المتغيرات الفرعية للمجتمع .

وفى المحاولة النظرية التى نشرع فيها سوف نحاول التعرض لوجهات نظر أربعة :

١ — ماركس ونزع الشرعية عن المتغير الدينى .

٢ — ماكس فير ودعم فاعلية الدين كمتغير مستقل .

٣ — اميل دوركايم وأصل الشرعية الاجتماعية .

٤ — أبو الأعلى المودودي والشرعية الدينية المطلقة ، وسوف نعرض
بإيجاز شديد لوجهات النظر هذه فيما يتعلق بالعلاقة بين الدين والمجتمع .
١ — ماركس ونزع الشرعية عن المتغير الديني .

تعتبر وجهة النظر الماركسية أكثر وجهات النظر بروزاً في هذا
الصدد . ويمكن القول بأن وجهة النظر الماركسية في الدين كانت استمراراً
حاداً وراديكالياً لفكر الإصلاح الديني . وإذا كان الإصلاح الديني قد وضع
أساساً للتباين بين الدين والدولة والمجتمع ، فإن عصر التنوير قد حاول أن
يجعل العلاقة بين المكونات الثلاثة علاقة بين متغيرات مستقلة ، فقد حاولت
الماركسية أن تخلع عن الدين استقلاله بل وأساسيته بالنسبة للوجود
الاجتماعي ، إذ تتخلق الظاهرة الدينية — من وجهة نظر كارل ماركس في
مرحلة ما قبل التاريخ الانساني . فالدين يحتل مكانة زائفة ويؤدي وظيفة
اجتماعية مقتربة .

وتبدأ نظرية كارل ماركس عن الدين من خلال علاقته بهيجل ، بالإضافة
إلى حوارهِ مع فيورباخ . وإذا كان هيجل قد أكد نشأة النوع الانساني حينما
انقسم الله ذاته ، فاننا نجد تلميذه فيورباخ يرى وجود الله من خلال انقسام
الانسان على ذاته . فوجود الله في فلسفة فيورباخ شاهد على اغتراب
الانسان عن ذاته . وهو الاغتراب الذي احتوى على مضمون جدلي أضفى من
خلاله الانسان على الله اسماً ملكاته وقوام . بينما بدأ الانسان على نقیضة
محدود وناقص . فالبشر ينظرون الى الله باعتباره كاملاً وقادراً على كل
شيء (١) .

وإذا كان ماركس لا يوافق على المسحة المسيحية التي نلمح آثارها
عند هيجل ، فاننا نجد يومسح من تصور فيورباخ وينظر الى الله باعتباره

إبداعا طبقيًا إلى جانب كونه إبداعا إنسانيا . فالله والشعور الدينى وكل التصورات الغيبية هى مكونات لبناء فوقى أبدعته طبقة معينة لمصالح تأكيد مصالحها فى قهر واخضاع طبقة أخرى (٢) . وأن عملية تحرير الإنسان تعنى جمع النقيضين فى تآلف جديد ، أعنى أن يجتمع الله القادر والكامل مع الإنسان الناقص والمحدود والمغترب ، فى إطار الإنسان الممكن والكامل الذى يشكل عنصرا جوهريا من عناصر الطبيعة . كل ذلك يتحقق بطبيعة الحال من خلال ثورة بروليتارية تضرب فى عمق الإنسان والمجتمع ، فتخلص الإنسان من اغتراباته وتزد إليه قواه المفقودة والضائعة ، وليبدأ التاريخ الإنسانى من جديد .

وتجنبنا للاستطراد فى شرح موقف الماركسية من الدين فائنا نجد أن الدين عند ماركس — استنادا إلى عملية التباين الاجتماعى التى مر بها المجتمع الأوروبى — يشكل بناءً فرعيا يلعب دوره فى المساعدة على تحقيق المصالح الطبقيّة الخاصة بطبقة معينة . ومن ثم فشرعية النظام الدينى تشتق أساسا من الشرعية الطبقيّة . وأن القضاء على البنية الطبقيّة يعنى القضاء على الشرعية الدينية . وهنا نجد أن الماركسية تعتبر استمرارا للإصلاح الدينى والتنوير لكن بمنطق أكثر راديكالية .

٢ — أميل دوركيم وأصل الشرعية الاجتماعية .

وتشكل نظرية أميل دوركيم فى الدين تصورا يتسم بذات الطابع الذى اتسمت به النظرية الماركسية (*) ويكشف تحليل الإطار الدوركى عن

(*) ليس من قبيل الصدف أن يكون كل من ماركس ودوركيم من أتباع الديانة اليهودية كأقلية فى قلب مجتمع الأغلبية المسيحى . وليس من قبيل الصدف أيضا أن تشغلها المسألة اليهودية أيضا ، وليس من قبيل الصدف ثالثا أن يرغب الأول الدين باعتباره يستمد شرعيته من الوجود الطبقي للمجتمع الطبقي ، وأن يؤكد الثانى أن مجتمع التضامن العضوى (الصناعى المتقدم) لا يحتاج الدين لصياغة تهاسكه ، الأول يرغب الدين تحت وطأة انقضاء المجتمع الطبقي والثانى يرفضه تحت وطأة زوال مجتمع التضامن الآلى .

رغبة جارفة فى الانطلاق من الشرعية الدينية الى الشرعية الاجتماعية . ويتضح ذلك اذا نحن دققنا النظر فى نموذجى التضامن الآلى والتضامن العضوى ، باعتبارها نماذج مجتمعية تعكس واقعية المجتمع البدائى المتخلف فى مقابل واقعية المجتمع الصناعى المتقدم ، فاننا سوف نلاحظ مسألتين أساسيتين : المسألة الأولى وتتعلق بإيمان دوركيم بأن الحركة الطبيعية للتطور هى نمو التباين الاجتماعى . وأن هذا التباين من شأنه أن يفصل الدين عن المجتمع ، ويجعل للأول دورا وظيفيا فى اطار بنية المجتمع . فالبدائيون يرقضون رقصة المطر ليس لادراك عقلانى بأن هذا هو الطريق الى نزول المطر ، ولكن لأن هذه الرقصات الدينية من شأنها أن تدعم وحدة الجماعة فى مواجهة الخطر (٢) . فالدين يؤدي وظيفة اجتماعية لكائن أشمل هو المجتمع الذى يحتوى على الوجود الاجتماعى للأفراد .

وبرغم اعتراف دوركيم بوجود الدين كأحد مكونات نسق الثقافة والقيم فى مجتمع التضامن العضوى ألا أننا نجد أنه يرى أن نسق الثقافة والقيم ذاته يعتبر أحد مكونات الضبط الاجتماعى فى المجتمع . وأنه ككل العناصر البنائية يؤدي وظيفة اجتماعية محددة لصالح كلية المجتمع . ومن ثم فقيمة وجود الدين وكل العناصر البنائية الأخرى تشتق من الأداء الذى تحققه لصالح تكامل المجتمع واستقراره .

وهنا نجد أن شرعية الدين من حيث الوجود والأداء تشتق أساسا من المجتمع . فالمجتمع أو الأمة هو مصدر الشرعية لكل ما يتضمنه وجوده . وهنا نجد أن دوركيم يتحرك الى موقف شبيه بالموقف الماركسى — وأن انطلق من اطار مختلف — حيث نجد أن كلاهما اختزل الشرعية الدينية من شرعية دينية فى ذاتها الى شرعية بالنظر الى متغير آخر ، هو الطبقة عند ماركس ، والمجتمع عند دوركيم . كلاهما أيضا قدم موقفا متقدما على فكر الإصلاح الدينى والتنوير فيما يتعلق باختزال مكانة الدين فى المجتمع ،

٣ — ماكس فيبر ودعم فاعلية الدين كمتغير مستقل . على خلاف وجهتي النظر السابقتين يقدم ماكس فيبر — وهو الاستمرار المثالي المخلص ، وان لم ينجو من بعض التأثيرات الوضعية — تصورا دينيا يختلف الى حد كبير مع التصور الذى قدمه كل من ماركس ودوركايم . وهو الموقف الذى يستعيد به الشرعية الدينية من جديد لكى تحل محل الشرعية التطبيقية أو الشرعية المجتمعية ، وفى هذا الصدد نجد أن ماكس فيبر يقدم نظرية تستند الى عدة مبادئ أساسية .

ويعتبر وجود اله ترنسندنالى واحد ومطلق أول هذه المبادئ . هذا الاله هو خالق الكون وحاكمه . أفعاله وخصائصه ومجالات فعله تصبح — بدون النوحى — بعيدة تماما عن مجال الفهم البشرى المحدود . وأن الله لأسباب غامضة قد خلق العالم ووضع الانسان بمفرده بداخله ، وذلك لكى يعمل على مضاعفة مجد الله فى الأرض . ومن ثم فعلى الانسان أن يعمل حسبما هو مقدر عليه — لتأسيس مملكة الله فى الأرض . وأن فعله سوف يخضع أثناء ذلك لفاعلية القانون الالهى (٤) .

ويتمثل المبدأ الثانى فى موقف الاله المتعالى الواحد والمطلق . فنظرا للتعالى الكامل لله والانفصال بين المسائل الدنيوية والسماوية فإن هذا الوضع استبعد تماما الاتجاه الصوفى للاتحاد بروح السماء والاستغراق فى اطارها . غير أن تصور خضوع الانسان للقانون الالهى سوف يعنى تعيين الوظيفة الأساسية للانسان باعتبارها بناء مملكة الله فى الأرض وفقا لارادة الله . ومن ثم أصبحت الارادة هى علاقة الله انجوهية بالانسان . ويصبح الهدف الانسانى هو خدمة الله فقط وليس الاقتراب منه أو الاستغراق فيه .

ذلك يدفع الى المبدأ الثالث ، وهو الذى يؤكد على ضرورة التوجه نحو هذا العالم توجهها تنقيفيا من أجل السيطرة عليه ، وليس صوفيا سلبي . ويعنى الاتجاه التنقيفى عدم الاستغراق فى المسائل الحسية لهذا العالم

أو التكيف معها ولكن السيطرة على ما هو حى (٥) وتوجيهه حسبما تقتضى القوانين الالهية .

ويتحدد المبدأ الرابع . . فى ايمان ماكس فيبر بالأصل الواحد لكل الأديان العالمية . فثمة شيئا يعتبر نقطة ثابتة أو أصلا مشتركا لكل عمليات النشأ أو التطور الدينى . وكل الديانات بدأت عن طريق التباين مع هذا الأصل المشترك . وهو الأمر الذى يريد فيبر من خلاله أن يؤكد على اعتبار النسق الدينى منذ البداية متغيرا مستقلا بدأ مع نشأة الوجود الاجتماعى ذاته أو دفع اليه . اذ تعتبر كل ديانة عبارة عن تفرع جديد لأصل قديم موجود منذ الأزل حيث توجد الديانة البدائية المشتركة .

ويتمثل المبدأ الخامس فى انقسام العالم من خلال الدين الى عالم ما فوق الطبيعة حيث الآلهة والملائكة وحتى الشياطين وكل الرموز الدينية والعالم الأرضى الذى نعيشه . وأن النبوة ليست الا واسطة بشرية تمتلك قدرة كارزمية تبلغ من خلالها الى البشر أوامر السماء . فالنبي انسان له روابطه الخاصة مع ذوات أو نظم ما فوق الطبيعة ، وهو يبشر برسائله دون الاستعانة بآية وسائل انسانية . حيث يرفض النبي لا شعوريا كل هذه الوسائل ، فعيسى عليه السلام يقول (انه مكتوب . . . وأنا أقرأه عليكم) (٦) ومحمد عليه السلام يقول (اللهم قد بلغت . . . اللهم فاشهد) .

أما المبدأ السادس فيتعلق بأن النبوة أو الديانة الجديدة عادة ما تمثل ثورة دينية جديدة تخاطب كل البشر وليس فئة محدودة منهم ، وبطبيعة الحال تشكل الديانة الجديدة أساسا لتنظيم اجتماعى جديد . وهنا نجد أن فيبر يؤكد أن التنظيم الاجتماعى يعتبر تجسيدا لرؤية حددتها العناية الالهية ، وهى الرؤية التى تصل الى الواقع من خلال كارزما النبوة .

ويؤكد فيبر أن نجاح اديانة الجديدة يساعد عليه توفر ثلاثة ظروف . أولاها اهتزاز القيم التقليدية السائدة ذات الصلة بالوجود الدينى القديم ، ومن ثم تظهر الحاجة ماسة الى موقف جديد فى مواجهة هذا الانهيار . ويتصل

الشرط الثانى بأنه ينبغى أن يكون بالديانة الجديدة ما يشبع الحاجات الأساسية لجماهير المجتمع . وبطبيعة الحال سوف يختلف موقف مختلف الطبقات أو الجماعات بالنظر الى طبيعة المشاكل التى تواجهها الديانة الجديدة بالنظر الى المصالح الاجتماعية للجماعة أو الطبقة . ويتمثل الطرف الثالث فى تحديد فرصة انتشار الديانة الجديدة بمركز الجماعة أو الطبقة التى تبشر بها ، ومدى امتلاكها للقوة أو السلطة الاجتماعية (٧) .

ويتعلق المبدأ الأخير فى أنه بثبات الديانة الجديدة وانتشارها ، فإنها تصبح فى العادة مصدرا للقيم والأفكار التى تشكل أساسا لتنظيم اجتماعى جديد . وهو الأمر الذى حدث بالنسبة للديانة البروتستنتية التى شكلت مصدرا لمجموعة من القيم الدينية التى دفعت لظهور النظام الرأسمالى بل وشكلت روحا له (٨) .

ومن الواضح أن ماكس فيبر يرى أن الدين هو مصدر الشرعية الاجتماعية . فالدين هو أساس المجتمع ، بل أننا نجد بهرر تكشف البروتستنتى واستغلال الطبقة العاملة حسب مبادئ شرعية دينية واضحة ، وهو يقدم نظرية تقف فى مواجهة المقولات النظرية لكل من ماركس ودوركايم والتى تصلح لمنح الشرعية للنظام الرأسمالى . هذا الى جانب أننا نجد أن فيبر يناقش بعد ذلك تحول الشرعية الدينية الى شرعية عقلانية منظمة ذات صلة الى حد كبير بأفكار التنوير .

٤ - المودودى والشرعية الدينية المطلقة

وتشكل نظرية ابو الأعلى المودودى الاطار الرابع الذى حاول أن يقدم فهما لطبيعة العلاقة بين الدين والمجتمع والدولة . وبرغم أن المودودى يمثل الجناح السنى فى الفكر الإسلامى ، إلا أننا نجد أن النظرية الشيعية لا تختلف كثيرا عن النظرية السنية الا فيما يتعلق ببعض التفاصيل كتلك المتعلقة بقضية الإمامة أو بتلك الظروف التاريخية والاجتماعية التى شكلت

طبيعية العلاقة بين الدين والدولة والمجتمع ، ومن الواضح ان النظرية الاسلامية كما يعكسها المودودى ، تتضمن عددا من المبادئ الاساسية نذكر بعضها فيما يلى .

ويتصل المبدأ الأول بمفهوم الحاكمية ، لمن الحكم ، لملك من الملوك ، أو لطبقة من الطبقات ، أو للأمة بأسرها أم لله تعالى ؟ (٩) . ومن وجهة نظر المودودى يطلق كلمة الحاكمية Sovergienty على السلطة العليا والمطلقة . وهى تعنى الصلاحيات التامة والسلطات الكلية غير المحدودة لحاكم له سلطة على افراد الدولة ، وهم مضطرون الى طاعته طوعا أو كرها ، وليس هناك شئ خارجى يحد صلاحياته فى الحكم غير ارادته ومشيئته هو نفسه ويصدر القانون عادة بإرادة صاحب الحاكمية ، ويجب على الأفراد طاعته () . فاذا تدخل أى قيد خارجى — أيا كانت طبيعته — فانه يحد من هذه الحاكمية ، ومن ثم تصبح حاكمية ناقصة وليست مطلقة .

وان الله تعالى حسبما يبين القرآن فى غير آية من آياته هو وحده الحامل لهذه الحاكمية ، وأنه هو الغالب المطلق الأعلى (فعال لما يريد) وأنه وحده غير مسئول عن أعماله (لا يسأل عما يفعل وهم يسألون) وأنه هو المقتدر القوى العزيز (بيده ملكوت كل شئ) وأنه وحده الذى لا تحد سلطته قوة من القوى (وهو يجز ولا يجار عليه) وأنه هو وحده المنزه عن الخطأ (الملك القدوس السلام) (١٠) . وأنه لا يحل لأحد غير الله أن ينفذ حكمه فى عباده ، فهذا الحق ليس الا لله وحده ، وذلك لأنه خالقهم (الا له الخلق والأمر) (١١) . وان هذه الحاكمية حاكمية قانونية تشريعية ، وهى حاكمية سياسية أيضا (١٢) .

ويذهب المبدأ الثانى الى أن الرسل هم ممثلوا الحاكمية القانونية أو التشريعية ، ومن ثم فعلى البشر طاعة الرسل طاعة تامة (اتقوا الله وأطيعوا) وقد جعل القرآن هذا مبدأ قاطعا من مبادئه (وما أرسلنا من رسول الا ليطاع باذن الله) (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر

بينهم ثم لا يجدوا فى أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما) (وما كان
لمؤمن أو مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ،
ومن يعصى الله ورسوله فقد ضلّ ضلّالا بعيدا) (١٢) .

ويتصل المبدأ الثالث بالحدود العملية المفروضة على ممارسة الحاكمية .
من هذه الحدود أنه ينبغى العمل فى اطار الدولة والمجتمع حسبما أنزل
الله . . وقد بين ذلك القرآن فى غير آية من آياته ليوضح حدود الله ثم
يعقب ذلك بالقول تلك حدود الله فلا تقربوها ، أو يؤكد (يا أيها الذين آمنوا ،
أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ، فان تنازعتم فى شىء
فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) . . ومن ثم
ينبغى أن يتم العمل فى الدولة والمجتمع وفقا للقوانين الالهية . . وأنه ليس
من حق الدولة أو المجتمع أن تطالب الناس بالطاعة اذا كانت منسلخة من
طاعة الله والرسول . وفى ذلك يقول النبى (لا طاعة لمن عصى الله)
وقوله (لا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق) (١٤) .

ويمثل الحد الثانى فى أنه ينبغى الرجوع فى كل المنازعات التى قد
تقوم بين الأفراد والطوائف أو بين المواطنين والدولة للقضاء فيها الى
القانون الاساسى الذى تلقيناه من الله ورسوله . . ويقتضى هذا المبدأ
أن لا تكون الدولة خالية من هيئة تفصل بين الناس بكتاب الله
وسنة رسوله (١٥) .

ويتصل المبدأ الرابع بالدور الذى تلعبه الهيئة التشريعية وهم الذين
يمثلون (أهل الحل والعقد) (*) . وعليهم أن يمتنعوا عن اصدار أى قاعدة

(*) هناك بعض التفسيرات المحدثّة التى تؤكد أن أهل الحل والعقد
هم الى جانب أصحاب الفقه الدينى ، المتخصصون فى كل مجالات المجتمع .
وهم الى حد كبير يقتربون من مفهوم الصفوة فى الفكر الاجتماعى الحديث كما
يصورها باريتو مثلا . ومن ثم فليس من الضرورى أن يقتصر أهل الحل والعقد
على فقهاء الدين ورجاله فقط .

تخالف كتاب الله وسنة رسوله (وما كان لمؤمن أو مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم) . وقوله عز وجل (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون) . هذا بالإضافة الى أن عليهم أن يبعدوا القواعد لتنفيذ أحكام الله . ولهم الحق في افتراض تفسيرات معينة وتفضيل أحداها على الآخر . بشرط ألا يدخل التأويل في دائرة التحريف . فإذا لم يرد نص من الله ورسوله فيما يتعلق بموضوع محدد فعليهم البحث عن تكييف له من خلال فقه الفقهاء أو الاجتهاد مع ضرورة مراعاة قاعدة أن كل شيء ليس بمحظور فهو مباح (١٦) . وأنه لا ينبغي أن يتناقض أى اجتهاد مع القوانين الإلهية وسنة الرسول .

ويكشف النظر في الأبعاد الأساسية للنظرية السياسية التي استخرجها المودودي عن تميزها بعدة خصائص رئيسية . أول هذه الخصائص التباين الذي حدث بين الدين والدولة والمجتمع . بمعنى أن خصائص الإمام رئيس الدولة تتضمن بعض العناصر الدينية . هذا الى جانب استناد التفاعل الذي يقع داخل المجتمع ، أو داخل الدولة أو بينهما وبعضهما البعض الى المراجع الدينية أساسا . وهو ما يعنى تداخل الدين والسياسة والاجتماع . ولا ينبغي أن يشير عدم التباين الى وضعية متخلفة — حسبها يذهب بعض المستشرقين — بقدر ما يشير الى اطار نظرى يختلف عن الاطار المرجعى للنظرية الغربية التي اعتاد الباحثين القياس عليها .

وتتمثل الخاصية الثانية في أن الشرعية في النظرية الإسلامية هي شرعية دينية أو لنقل إلهية أساسا . فالمجتمع والدولة لهما شرعة الوجود والاستمرار طالما أن هناك اعتبارا ورعاية لمتضمنات القوانين الإلهية ،

وفي اطار النظرية الشعبية تلعب الإمامة ك مفهوم دورا أكثر فاعلية من الدور المناظر في الفكر السنى . فحتى يظهر الإمام الغائب فإن نائب الإمام هو الذى يستطيع أن يحدد مدى اتساق مختلف القواعد والأحكام مع مقتضيات القانون الإلهي وسنة الرسول . ويلعب دور مراقبة لفاعلية سلطات الدولة وتفاعلات المجتمع .

أو سنة الرسول ومن ثم تقترب كثيرا النظرية الإسلامية التي استخرجها المودودي من نظرية ماكس فيبر فيما يتعلق بالعلاقة بين الدين من ناحية والمجتمع من ناحية أخرى ، مع الاختلاف في التفاصيل كتأكيد المودودي على استمرار الشرعية الدينية للدولة والمجتمع حتى قيام الساعة . بينما تتوقف الشرعية الدينية عند ما كس فيبر عند حدود قيام النظام الرأسمالي وتطويرة آلياته الخاصة في الاستمرار والوجود .

ويرتبط بذلك رفض النظرية الإسلامية للأصل المزدوج لكل من الدولة والمجتمع ، فكلاهما ينبثق من أصل واحد تحدده المواثيق الأساسية للقرآن والسنة . ومن ثم فليس هناك انفصال بين الدين والدولة ، على عكس ما تذهب إليه النظرية الغربية من حيث الأصل المختلف — ولو نظريا — لكل من الدين والدولة ، ومن ثم الإيمان بالانفصال الحتمي بين الدين والدولة أو بالأصح بين الدين والدولة والمجتمع (❖) .

خلاصة القول فإن هذا الاستقراء المبدئي المحدود لعدد من النظريات الاجتماعية يكشف عن بروز عدة قضايا أساسية نذكر بعضها فيما يلي :

١ — وتتمثل أول هذه القضايا في الاتفاق حول الدين باعتباره أصلا

(❖) قد يكون من غير المعتاد أن نحاول استعراض بعض النظريات التي تنتمي إلى التراث النظري لمجتمعنا ، بحيث بدأ عرض نظرية المودودي غربيا على النظريات الاجتماعية الأخرى التي عرضنا لها . غير أننا نحن أبناء العالم الثالث علينا بعد أن نعرفنا على أدوات التحليل الغربية أن نحاول قراءة تراثنا . علينا أن تأخذ في الاعتبار الصرخة التي أعلنها فرانز فانون أن علينا نحن أبناء العالم الثالث أن نبحث عن طريق جديد يعكس إلى حد كبير هويتنا الحضارية . وفي اعتقادي أن البحث النظري في هذا التراث لبعثه يعتبر واجبا وطنيا وأخلاقيا وعلميا ، إذا كان لنا نحن مثقفي العالم الثالث أن نستحق ملح الطعام الذي نأكله ، قد نتفق مع هذا التراث أو نخشع معه ، إلا أنه يظل مؤكدا أنه من خلال هذه العملية الجدلية ، فإننا قد نصل إلى المنظومة الفكرية المتصلة غصبا بالتراث والقادرة على قيادة مجتمعنا في قلب متغيرات متجددة . إذا كان اتقان أدوات التحليل الغربية مهمة أجيال سابقة . فأعتقد أن ذلك لم يعد مناسباً أو كافياً بالنسبة لجيلنا .

مشاركاً لكل من الدولة والمجتمع . وأنه قد وقعت أحداث فى بعض المجتمعات فرضت تباين الدين عن المجتمع . بحيث يدفع ذلك الى طرح افتراض يتعلق بأنه من الممكن أن تستمر العلاقة الأصلية بين الدين من ناحية والدولة من ناحية أخرى وذلك فى المجتمعات التى لم تشهد الأحداث التى فرضت تباين الدين عن الدولة والمجتمع . فمثلاً لم يشهد المجتمع الإسلامى ذات الأحداث التى وقعت فى أوروبا * ومن ثم فعلاقة الدين بالدولة والمجتمع ليس من الضروري أن تكون هى ذات العلاقة الكائنة فى المجتمعات الغربية .

٢ — ربما من قبل الصدفة ان المفكرين الذين اكدوا على انفصال الدين عن الدولة والمجتمع . والذين اكدوا أيضاً على إلغاء الشرعية الدينية وتحويلها الى مجرد شرعية طبقية كما عند ماركس ، أو شرعية اجتماعية كما عند دوركيم ، هم مفكرين يهود أساساً . وهم لم يقولوا ذلك باعتبارهم يهوداً أى بالنظر الى خلفيات دينية ، ولكن بالنظر الى وطأة المسألة اليهودية وتأثيرها عليهم فى مجتمعات شهدت فى بعض الفترات التاريخية تحيزاً — أيا كانت مصادر أسبابه وعوامله — ضد الأقليات اليهودية . ومن ثم فالإلغاء الشرعية الدينية سوف يكون ، حينئذ ، فى صالح الأقليات الدينية أكثر منه لصالح الأغلبية الدينية فى هذه المجتمعات .

٣ — ارتباطاً بذلك نجد أن هناك مجموعة من التصورات المتعددة فيما يتعلق بالعلاقة بين الدين والدولة والمجتمع . وأن هذه التصورات ما تزال تطرح باعتبارها قضايا أو فرضيات نظرية تحتل الصدق والزيغ معاً — باستثناء النظرية التى طرحها أبو الأعلى المودودى باعتبار استنادها الى الكتب المقدسة — ومن ثم فإن ذلك يمنحنا الشجاعة والفاعلية للنظر فى مدى ملاءمتها لمجتمعنا أو مدى ملائمة النظريات المأخوذة عن تراثنا لمجتمعنا . وهو ما يطرح أمامنا حرية البحث والتحليل سعياً وراء الاختيار النظرية دونما اتهام لنا بالسلفية أو النظر الى الوراء من أصحاب التوجيهات العلمانية أو بالتغريب من وجهة نظر أصحاب الاتجاهات السلفية .

* * *

ثانيا : العلمانية والدولة فى أوروبا انتقال التجربة الى العالم الثالث

أشرنا فى الفصل السابق الى أن المرحلة الأولى من الصراع قد انتهت باستقلال الدولة فى المجموعة الإسلامية من العالم الثالث . غير أنه — حسبما أشرنا — كان استقلالا يحتوى على تناقضات داخلى . بحيث أدى ذلك الى استمرار الجدل بين المتناقضات لمرحلة تاريخية تالية .

وإذا كان التناقض الذى حكم الصراع الأول قد تأسس بين القوى الوطنية — دينية كانت أم علمانية — من ناحية ، وبين القوى الاستعمارية من ناحية أخرى — سواء تمثلت هذه القوى فى بقايا الخلافة العثمانية أو فى القوى الاستعمارية التى حلت محلها خلال هذه المرحلة كبريطانيا وفرنسا وإيطاليا . فإنه ينبغى التأكيد على أن هذه القوى الوطنية قد تحالفت مرحليا ضد العدو الخارجى حيث كان تحالفا أشبه ما يكون بتحالف أبناء العمومة ضد ما هو خارج عن نطاق العشيرة . ولقد انتهت هذه المرحلة بنجاح القوى الوطنية فى تحقيق هدف الدولة المستقلة ، وهو الاستقلال الذى تحقق فى بعض المجتمعات فى لحظة تاريخية قد تستغرق عامين أو عام أو أقل من ذلك . أو هو قد تحقق كما حدث فى مجتمعات أخرى من خلال صراع تاريخى طويل استمر لعقود كثيرة ، وربما ضد قوى متنوعة ومتعاقبة . غير أن هذا الصراع وإن تضمن اتفاقا بين القوى الوطنية على الوسائل تضمن إلى جانب ذلك — وفى ذات الوقت — اختلافا حول الغايات أو بالأصح حول طبيعة الغاية التى استهدفها النضال ، أو لنقل حول طبيعة الدولة المستقلة .

ذلك أنه قد حدثت مفارقة حادة ومدهشة . فالغالبية الدينية جماهيرا أم صفواتا قد ناضلت إلى جانب الأقلية العلمانية ، وقد نجح النضال ، وكان من المنطقى أن تتبنى الدولة الجديدة وجهة نظر الأغلبية ، لكن ما حدث هو

العكس . حيث صبغت العلمانية تدعمها القوى العالمية والعلمانية الدولة الجديدة بطابعها ، وبدأت من خلال امتلاكها لوسائل القوة فى تأسيس تجربة جديدة ، هى تجربة الدولة العلمانية ، داخل الشرق الاسلامى فى العالم الثالث . غير أن هذه التجربة كانت مثقلة بأعباء التناقض أكثر من امتلاكها لاحتمالات الاتفاق ومن ثم الانطلاق منه الى آفاق التنمية والتقدم .

كان ذلك مدخلا لصراع جديد ، مستمر تاريخيا بسبب امتلاك عناصر التناقض لقوى متوازية . فالصفوة الدينية قادرة بلا شك على تحريك الجماهير ودفعها للمشاركة فى تأسيس التقدم والتنمية ، لكنها فى ذات الوقت على خصومة والنظام العالمى مع ما يطرحه من نماذج للتنمية والتقدم . ثم هى الى جانب ذلك قد سقطت فى شرك الفرعة المحافظة لم تستطع — حينئذ — أن تطور تصورا نظريا ملائما لقيادة التغير والتنمية فى دولة ما بعد الاستقلال . ذلك فى مقابل الصفوة العلمانية المحدودة النطاق على الخريطة الاجتماعية والبشرية للمجتمع ، لكنها التى تمتلك السلطة والسلطان ، وتمتلك القدرة على افراز التصورات النظرية القادرة على قيادة وتطوير المجتمع المستقل . ثم هى لها روابطها بالنظام العالمى وتتلقى دعمه . بحيث خلق ترتيب العناصر على هذا النحو احتمالية استمرار الصراع انتظارا لحسمه على ارضية مرحلة تاريخية تالية .

واذا كانت المرحلة السابقة هى المرحلة التى جرى فيها النضال لتأسيس الدولة المستقلة التى استنزف الاستعمار مجتمعا ، فإن المرحلة التالية سوف تكون مرحلة اصلاح مكر أو تنمية ما قد تخلف . ومن ثم برزت التساؤلات الحادة ما هى طبيعة التنمية ؟ وما هى التصورات النظرية التى ينبغى أن تستند اليها ؟ ثم ما هى روابطها المحتملة مع كل من التراث ومنجزات النظام العالمى ؟ . واصبحت الاجابة على هذه التساؤلات محكومة بثلاثة اعتبارات :

١ — الأول ، أن الصفوة العلمانية رأت أمامها تجربة أوربية مزدهرة فى الشرق أو الغرب . كانت هذه المجتمعات مثلنا وينبغى أن ينقل تجربة

التحديث عنها ، وانطلاقا من النوايا الطيبة ، حاولت هذه الصفوات
جاهدة — برغم اختلافها وربما صراعها الداخلى حول نموذج التنمية الغربية
(اشتراكية أم ليبرالية) — أن تؤسس التنمية ، لكن شيئا ما قد حدث
جعل التنمية لديها لا تحقق معدلات ذات قيمة ، أن لم تحقق معدلات سلبية ،
هذا بالإضافة الى انسحاب الجماهير عن المشاركة ، وهى أمور ينبغى
أن تسعى لفهمها .

٢ — ويتمثل الاعتبار الثانى فى الصفوة الدينية او التراثية التى نظرت
الى الخلف فرات لديها تصورا نظريا فى تراثها ، ورات أمجادا تاريخية
مشرقة ، ثم هى تمتلك سيطرة على جماهير تستطيع تجسيد تصورها النظرى ،
لكنها أخطأت فى أنها لم تدرك أن الرضاء بالتصورات التاريخية ليس
الا دعوة الى الجمود والضعف وأن عصور التجديد والازدهار كانت عصور
القوة والفعالية بالنسبة لمجتمعاتها ، ثم أنها لم تعثر على القناة الملائمة
التى تتبادل من خلالها بخصوصية مع النظام العالمى ، تستوعب من خلاله
منطق التقدم وأفكاره دون أن تتخلى عن هويتها . هذا الى جانب أنها كانت
عاجزة عن فرض أى تصور لها لافتقادها القوة اللازمة لذلك ، بل أنها بفعل
ذلك خضعت لمطالب الصفوة العلمانية ، لكنها مع ذلك ما زالت تشكل مصدر
المعارضة الكامنة والمحتملة .

٣ — الاعتبار الثالث حدوث حالة من الفوضى الشاملة داخل بنیان
هذه المجتمعات . فمن ناحية التوجه الأيديولوجى نجد أن هذه المجتمعات
قد تتبنى أكثر الأيديولوجيات العلمانية بعدا عن الدين ، وقد تخضع خضوعا
كاملا للتصور الدينى . والكارثة أنه قد يحدث انتقال عشوائى بين هذه
التوجهات الأيديولوجية المتناقضة ، أو تأليف انتقائى بين بعض عناصرها .
ومن ناحية الصفوات قد تجد الصفوة العلمانية ضرورة الحفاظ على نقائها
العلمانى ، لكنها قد ترى من اللازم عن وعى — تكتيكيا أو استراتيجيا —
أو حتى عن غير وعى الاستعانة بعناصر من الصفوات المضادة . والكارثة
أن هذا البقاء أو المشاركة لا يخضع لقاعدة أو قانون وإنما هو محكوم

بتقاعدة العشوائية . من ناحية الجماهير فإن هذه الصفوات عادة ما تصرح بأعلى صوتها طالبة مشاركة الجماهير ، غير أنها فى هذا الصدد لا تعرف نشيدا واحدا ، وإنما نجدها تتحدث باسم الدين تارة ، وبالأمال المعقودة على التنمية الاقتصادية العلمانية تارة أخرى . ثم هى تتأرجح بين ذلك وذاك ، أو تجمع بينهما بعشوائية أيضا .

غير أنه يمكن القول بأن صراع الصفوات التى بدت تبشيره فى الأفق نه جذوره التاريخية فى التجربة الأوروبية فيما يتعلق بالعلمانية والدولة وهذه التجربة نعرض الأبعاد الأساسية فيما يلى :

* * *

١ — انفصال الدولة عن الدين والمجتمع ،

وانتقال التجربة الأوروبية الى العالم الثالث

٢ — ظهور العلمانية فى أوروبا وانتقالها الى العالم الثالث

وفى ما يلى سوف نعرض بإيجاز لكل من هذه القضايا السابقة :

١ — انفصال الدولة عن الدين والمجتمع

انتقال التجربة الأوروبية الى الشرق

من الثابت تاريخيا أن مفهوم الدولة الحديثة ارتبط الى حد كبير بمجموعة من التفاعلات التاريخية التى مر بها المجتمع الأوروبى ابتداء من القرن الحادى عشر أو مع نهاية الألفية الأولى . ومن الثابت حضاريا أيضا أن مفهوم الدولة بمعناه الحديث أو بمعناه الأوروبى قد انتقل الى العالم الثالث ، من خلال قنوات الاتصال الثقافى تارة ، ومن خلال القهر الاستعمارى تارة أخرى ، بحيث يمكن القول بأنه اذا كانت القارة الأوروبية قد عثرت على تصورها الحديث للدولة من خلال صراع بين توجهات حضارية متباينة ، فإنه قد حدث بعد حوالى سبعة قرون أخرى صراعا حضاريا آخر حاول من

خلاله الغرب — انطلاقاً من احساس مغترب يتركز حول الذات — الى فرض تصوره على الآخرين الذين قد يتباينون حضارياً ، والذي لا يتداخل هذا المفهوم عضوياً في النسيج الحضارى لمجتمعاتهم . المهم أنه قد حدثت حركة تاريخية تمكنت في اطار حضارة من طبع ذاتها على حضارة أخرى ، كانت تعاني للصدفة التاريخية من حالة عجز وانهايار خلال هذه المرحلة . ونفهم تجربة الدولة الأوربية وانتقالها الى العالم الثالث والعالم الاسلامى ، فاننا نرى من الضروري أن نطرح الاعتبارات الأساسية التالية :

١ — أن ظهور مفهوم الدولة في التاريخ الأوربي يرتبط بسياق تاريخي واجتماعي محدد . ومن ثم فدراسة هذا المفهوم من حيث مكوناته وخصائصه ، أو من حيث اعادة استنباطه في حضارة أخرى — في اطار الواقع الاسلامى — ينبغي أن لا يغفل جذوره وملامحه التاريخية والا أصبح تحليلنا لا تاريخي .

٢ — أنه خلال مرحلة تاريخية طويلة ، استوعبت عدة قرون حدث فيها انفصال لتطور مفهوم الدولة وذاتيتها . الأول الانفصال بين الدولة والمجتمع . أو ظهور الدولة ككيان سياسى أما الانفصال الثانى فيتصل بانفصال الدولة عن الدين أو الدين عن المجتمع وهو الانفصال الذى اهل الدولة لتصبح أداة أساسية للتحديث في ظل المناخ العقلى الذى أكد ذلك . ومن ثم فانه لادراك ظهور الدولة من خلال عمليات الانفصال التاريخي هذه ينبغي أن يركز الفهم على جذورها في السياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لهذه المرحلة .

٣ — أن مفهوم الدولة الأوربية — التى يتواجد في اطارها الفرد في مواجهة الدولة — حسبها صور ذلك توماس هوبز — قد انتقل الى العالم الثالث والعالم الاسلامى من خلال موجات الاتصال الثقافى أو حملات الاستعمار . حيث تصادف تاريخياً على ما أشرنا أن تواجدت حضارتان في موقف تفاعل حضارى احدهما تمتلك امكانات القوة بينما تعاني الأخرى من مظاهر الجمود والانحلال . وبذلك يمكن القول بأن هذا الانتقال قد شكل ضربة قاصمة لمجتمعات العالم الثالث الحضارية — العالم الاسلامى — حيث

فرض ذلك عليها مدخلا محددا للتحديث — هو المدخل الأوربي — ولم يكن هو البديل الحضارى الوحيد للتقدم ..

٤ — ان الحاح بعض المفكرين أو السياسيين للأخذ بهذه المفاهيم يبيغى أن يدرك فى إطاره ظروفه التاريخية أيضا . هذا الى جانب أن ذلك يفرض علينا ضرورة الانتباه ، والمراجعة الذاتية للفكر والتراث والحضارة ، بحثا عن إطار للانطلاق لا ينفصل عن الجذور . بحيث تكمن شرعية الموافقة على التطور أو التقدم فى تباين السياقات الاجتماعية والتاريخية ولس فى التباين الحضارى الذى يعنى أن نقل عن الآخرين ، هذا الى جانب أنه من الضرورى الدراسة الدقيقة والمتعمقة لموقف الصفة التى تولت نقل وتجسيد مفهوم الدولة الأوربية فى العالم الثالث الاسلامى من وجهة نظر علم اجتماع المعرفة .

استنادا الى ذلك فانه لفهم ظهور الدولة وانتقالها نرى من الضرورى أن نتعرض لأربعة قضايا أساسية .

١ — انفصال الدولة عن المجتمع .

٢ — انفصال الدولة عن الدين .

٣ — انتقال التجربة الأوربية الى الشرق .

٤ — تأثير الانتقال على النسيج الاجتماعى .

وسوف نعرض بايجاز لكل من هذه القضايا السابقة :

١ — وفيما يتعلق بقضية انفصال الدولة عن المجتمع : نجد أن الفكر الأوربي يؤكد على ظهور الدولة — كعنصر جديد فى التنظيم الاجتماعى — نتيجة لأزمة بنائية هددت تكامل المجتمعات الأوربية فى مرحلة تاريخية بعينها . حيث تضمنت هذه الأزمة تراكم ظروف تستوجب التغير الاجتماعى فى مواجهة اتجاه المكونات الاجتماعية لهذه المجتمعات الى مقاومته . ذلك يطرح سببا منطقيا للاعتقاد بأنه لكى نفهم نشأة الدولة الحديثة ، فان ذلك يستوجب البحث فى الماضى الاقطاعى للمجتمعات الأوربية (١٧) . حيث يمكن

القول بأن بناءات هذه المجتمعات قد خضعت خلال هذه المرحلة التاريخية
لعدة تفاعلات وعوامل شكلت الأساس لانتهيار المجتمع الاقطاعى .

ويتمثل أول هذه العوامل فى السعى الشره من قبل سادة الأرض
الاقطاعيين — خلال هذه المرحلة — نحو امتلاك عوامل القوة السياسية
والسيطرة عليها . ولقد كان من شأن ذلك أن يوقد حالة المنافسة
التي تأسست بين الوحدات الاقطاعية الصغيرة ، وهى المنافسة التي أدى
الانتصار فيها الى تمكن البعض من احتكار السيطرة السياسية على نطاق
أوسع ، ولقد تدعم ذلك — بطبيعة الحال — بالظاهرة التي طالما عانى منها
النظام الاقطاعى والتي تتمثل فى الخلط الواضح للعوامل والأدوار فى اطار
هذا المجتمع . حيث كان سادة الأرض هم الذين يمتلكون القوة السياسية
والاقتصادية معا . وقد كان من الطبيعي نتيجة لذلك أن يؤدي هذا الخلط
— أحيانا — الى استخدام السيف لصياغة تراكم الثروة . وهو التفاعل الذي
دفع الى ظهور حالة أو موقف تميز بالمنافسة والصراع الدائم بين مختلف
الأقاليم والمناطق الجغرافية خلال هذه الفترة . أذ شكل الاحساس الدائم
بالحاجة المتزايدة لمساحات أوسع من الأرض ، أو الخوف الدائم من سقوط
الأراضي المجاورة فى يد الأعداء من سادة الأرض الآخرين ، أحد العوامل
الأساسية للمشاركة فى هذا الصراع (١٨) .

ذلك يعنى أن هذه التفاعلات الصراعية قد أسلمت فى نهاية العصور
الوسطى الى تخلق موقف اتجهت فيه ملكية الأرض الزراعية الى التركيز —
وهو الأمر الذي كان نتيجته سيطرة عدد قليل من سادة الأرض على
مساحات واسعة كانت كافية — بحد ذاتها — لتشكيل أساسا ملائما لدول
صغيرة . ويمكن اعتبار هذا التطور من الناحية التاريخية ، المرحلة الأخيرة
والسابقة على تكامل هذه المقاطعات داخل نطاق حدود قومية آمنة ويمكن
التي أطلقت عقال قوى التدمير الذاتى . وهى العملية التي أسهمت فى تخلق
نظام سياسى فى مركزيته . وهو النظام الذى ذهب بعيدا نحو اضعاف
الدفاع عنها (١٩) . ذلك يعنى أنه بينما كان المجتمع الاقطاعى مستقرا فى

ظل شروط الاقتصاد المغلق ، فان فاعلية بعض الظروف فى اطاره هى الطابع المنظم للسلطة السياسية التى تمكن من احتكارها والسيطرة عليها .

ويعتبر التغير فى طبيعة الحروب وأدواتها خلال هذه الفترة العامل الثانى الذى أسهم فى انهيار النظام الاقطاعى . فقد أدى ظهور المدفعية الحديث والمشاة فى الحروب الى انهيار أهمية القلاع الحصينة ، وأيضا الى بروز الأهمية الواضحة فى ذات الوقت لبعض الفئات الاجتماعية غير الارستقراطية ، وذلك باعتبار أن هذه الفئات هى التى أصبحت مسئولة وقادرة خلال هذه المرحلة على أداء المهام الدفاعية والعسكرية المتطورة (٢٠) . ومن جانب آخر فقد كان من شأن ذلك أن يؤدى الى تغير البناء الدفاعى لأوروبا ، وهو البناء الذى تحمل عبئه فى الماضى فرسان الشريحة الاقطاعية ونبلائها . وهو الأمر الذى شكل أحد مصادر شرعيتها السياسية والاجتماعية . مما كان له انعكاسه فى شكل افتقاد الارستقراطية تدريجيا لأحد مصادر شرعيتها الاجتماعية والسياسية .

ويعتبر نمو الاقتصاد النقدى العامل الثالث ، الذى كان له تأثيره القوى على انهيار النظام الاقطاعى . وذلك لأنه تولى هذه المبادئ الرئيسية التى يستند اليها هذا التنظيم فقد عمل الاقتصاد النقدى على اضعاف الروابط الاقتصادية والاجتماعية التى كانت سائدة بين الفلاحين وسادة الأرض . هذا الى جانب أنه ساعد أساسا على خلق البرجوازية الحديثة كقوة جديدة يمكن أن تشكل النقيض المعادل للأرستقراطية المسيطرة . هذا الى جانب أن سيادة الاقتصاد النقدى قد هدد بالقضاء على العبودية . ومن ثم الى دحض أسلوب الانتاج الاقطاعى الذى يستند الى القهر السياسى لاستخراج فائض القيمة من الفلاحين الذين يزرعون الأرض لصالح كبار الملاك (٢١) . ولقد تضخمت آثار هذه التحديات الاقتصادية للنظام الاقطاعى فى أوروبا ، بحقيقة أنه حينما حاول سادة الأرض إعادة تأسيس حقوقهم السابقة ، واجهتهم مقاومة قوية من قبل مجتمعاتهم . بحيث وحدث هذه المقاومة من جماعة الفلاحين المتمردين .

ومن ثم أدى ذلك الى تخلق موقف اجتماعى يتسم بالخطورة التى تضمنت احتمالية أن يفر سكان الريف الى المدن (٢٢) ، غير أنه بمجرد توقف الأشكال المعتادة للقهر السياسى والقانونى على مستوى القرية فإن ذلك أفسح الطريق لاستبدال الميكانيزمات الاجتماعية التقليدية بنظم الدولة . كما اتضح من خلال الانتشار السريع لمفوضى الأباطور والموظفين الحكوميين فى المناطق الزراعية . ومن ثم السيطرة على قوة العمل الزراعية ، بحيث حاولت الحكومة — خلال هذه الفترة — اتخاذ الاجراءات اللازمة لتخفيض هجرة الفلاحين الى المدن (٢٢) .

ويرتبط بذلك نشأة البرجوازية الحضرية — كأحد القوى المقوضة لأركان النظام الاقطاعى — التى استطاعت الحصول على أرباح الاقتصاد النقدي المتنامى . ومن ثم يمكن القول بأن ظهورها شكل ظرفا ملائما لنمو الدولة الحديثة . هذا الى جانب أن مركز البرجوازية ذاتها يعتبر جديدا فى بناء الدولة الحديثة . ويمكن القول بأن هناك مجموعة من الظروف هى التى دفعت الى نمو البرجوازية الحضرية . من هذه الظروف تميز النظام الاقطاعى بثبوت الحاكمية . حيث ساعد ذلك على أن أصبحت المدن قادرة على أن تشكل كيانات مستقلة فى المناطق الفاصلة بين مقاطعات سيد اقطاعى وآخر . ونتيجة لذلك كانت المدن بعيدة تماما عن سيطرة الأرستقراطية الزراعية (٢٤) . فضلا عن ذلك ، فقد كانت مدينة القرون الوسطى هى الوريث المباشر للإمبراطورية الرومانية ، ومن ثم فقد شكلت مستودعا للتراث القانونى ، الأمر الذى يسر مهمة تنظيم علاقات الثروة ، هذا الى جانب أنه شجع أيضا على نمو الاقتصاد المستند الى التجارة . ومن ثم أرسى الاطار الملائم لتأسيس النظام السياسى المركزى المستند الى القانون المدنى (٢٥) .

واستجابة للزمة السياسية والاجتماعية التى ابتلى بها المجتمع الاقطاعى ، أسهمت البرجوازية الحضرية مباشرة أو بصورة غير مباشرة فى بناء الدولة الحديثة . حيث منع مجرد ظهور البورجوازية فى أوروبا سادة

الأرض من التعامل مع الفلاحين بنفس الأسلوب الذى يتعامل به كبار الملاك فى الشرق مع الفلاحين (حيث حاولوا إعادة فرض العبودية من جديد) .
وفضلا عن ذلك فمن خلال سعى البرجوازية لدعم قوتها باعتبارها قوة منافسة للاستقرائية ، نجدها قد ساعدت على القضاء على النظم الاجتماعية والسياسية التى استند إليها النظام الإقطاعى . وكنيجة لذلك ظهرت الحاجة الى تشكيل اطار بديل لبناء الدولة يكون قادرا على ممارسة السيطرة على المدن ومراكز المال والسلطة . وأيضا له إمكانية تنظيم الصناعة والتجارة . حيث شكلت هذه الأهداف مجال فاعلية وجهد الموظفين الرسميين ابتداء من القرن الخامس عشر فصاعدا . وقد دعم هذا الموقف التحالف الذى تم بين الملكية المتوسعة من ناحية والبرجوازية الحضرية من ناحية أخرى حيث تمكنت الأولى من تأسيس علاقات قوية مع الثانية عن طريق استخدام أعضائها كوكلاء وأيضا من خلال تركيز الادارة والبلاط الملكى فى المدن .

وإذا كانت البرجوازية قد ساعدت على تدعيم موقف المدن ، وتحويلها من كونها مراكز تجارية الى مراكز صناعية فانه قد ارتبط بذلك هجرة البروليتاريا من الريف الى مصانع المدن كأحد العوامل الأساسية التى ساعدت على نشأة الدولة القومية على أنقاض انهيار النظام الإقطاعى . فخلال انثالث الأخير من القرن الخامس عشر والعقد الأول من القرن السادس عشر ، اندفعت جماعات كبيرة من البروليتاريا الى سوق العمل من خلال تحطيم قيود العبودية حسبما ذهب سير جيمس ستيوارت . ويعتبر نمو مصانع الصوف وارتفاع أسعاره فى إنجلترا أحد الظروف التى يسرت انطلاق الموجات البشرية ، بحيث ساعد على ذلك تبدد شريحة النبلاء القديمة بواسطة الحروب ، أو ضعفها بسبب التغيرات البنائية التى أشرنا إليها ، ومن ثم يمكن القول بأن البرجوازية الحديثة أو البنوك الجديدة كانت حقا ابنة زمانها . وذلك لأن النقود والاقتصاد النقدى أصبح قوتها التى تعلو على كل القوى الأخرى . ومن ثم فقد عملت هذه الشريحة الجديدة على تحويل الأراضى الصالحة للزراعة الى مراعى لرعى الأغنام (٢٦) . بحيث أدى ذلك فى النهاية

الى نقل مركز النشاط من الريف حيث بنيا الأرستقراطية الزراعية الى المدينة البرجوازية التجارية والصناعية .

وتعتبر التغيرات التى طرأت على مكانة الفرد فى المجتمع أحد العوامل — الى جانب العوامل الأخرى — التى أسهمت فى الانهيار البنائى للتنظيم القطاعى الى جانب كونه أحد مظاهره أيضا . فالمجتمع التقليدى السابق والمستقر كانت تسوده العلاقات القطاعية المتدرجة ، فقد شهدت دولة القرون الوسطى تحديات واضحة تتعلق بالمكانة الشخصية أو تتعلق بالعلاقة بين النبيل والعبد . بين عضو الحرفة ورئيسها ، بين القسيس والعمامة . غير أنه بحلول القرن السابع عشر ، تحلل المجتمع الى أجزاءه المكونة ، وأصبح البشر يواجهون بعضهم البعض ليس باعتبارهم أعضاء فى حرفة مشتركة أو مقاطعة واحدة ، ولكن باعتبارهم أفرادا أنانيين لهم مصالحهم الخاصة (٢٧) . وهو ما يعنى أنه اذا كانت المجموعة والجماعية شكلت أساسا للنظام القطاعى ، فان الفردية أصبحت الوحدة الملائمة لقيام الدولة الحديثة .

وبمجرد ظهور الدولة الحديثة ، وبرغم حداثة تكوينها فاننا نجدها وان قامت بحرمان الأرستقراطية من بعض سلطاتها السياسية الا أنها دأبت فى الدفاع عن امتيازاتها الاجتماعية والاقتصادية من الدرجة الثانية (٢٨) . اذ نجدها قد عملت من ناحية على حماية حقوق الثروة الخاصة . وقد ظلت هذه الحماية تحتل مكانة خاصة ~~مهمّة~~ شروعة خلال فترة ظهور الدولة ذات السلطة المطلقة . وفضلا عن ذلك قامت الدولة بتأسيس جهاز بوليسى يمتلك الامكانيات التى تساعد على اخماد أى تمرد من قبل الفلاحين أو أى طموحات ثورية . هذا الى جانب أن قيام السلطة المركزية للدولة بتأسيس نظام للضرائب يعفى النبلاء كلية ، بل من الممكن إعادة انتاج الأسلوب القطاعى لاستخراج الفائض على نطاق قومى . وفى هذا الإطار فاننا نجد من الصعب الموافقة على وجهة نظر بيرى اندرسون Perry Anderson القائلة بأن الدولة المطلقة كانت مجرد أداة أرستقراطية . اذ يكشف الفحص

الدقيق لهذه القضية أن الدولة الحديثة التى ظهرت خلال هذه المرحلة قد ركزت على إلغاء الفاعلية السياسية لملاك الأرض ، وحينما تمكنت من ذلك فإنها استطاعت تطوير نظم حكومية مستقلة ، كانت أدواتها لاستكمال التدخل فى المجال الاقتصادى ، وهو التدخل الذى حدث فى الغالب لاستكمال وجودها كدولة .

وبإيجاز يتأكد لنا أن الأزمة السياسية والاجتماعية التى مر بها النظام القطاعى هى التى دفعت الى تشكيل الدولة ذات الطابع المركزى . ويمكن القول بأن هذه الدولة قد ظهرت كاستجابة لنوعية من المعوقات الوظيفية التى كانت لها فاعليتها فى بناء النظام القطاعى . ويتمثل المعوق الأول فى التشتت الكامل للحاكمية ، مع تواجد الوظائف الشرعية والاقتصادية والسياسية على المستوى الجزئى للمجتمع ، أعنى على مستوى المقاطعة . بينما يتصل المعوق الثانى بجمود التشكيل الذى أصبح عاجزا عن التكيف مع تقسيم العمل الجديد فى حالة غياب الميكانيزمات السلطوية لصياغة التآزر أو للمحافظة على ذاته فى مواجهة التغيرات التى انطلقت من بيئته المحيطة (٢٩) . وبذلك تعتبر الدولة هى الشكل السياسى الجديد الذى ظهر لكى يتلاءم مع مجموعة التغيرات الجديدة التى تتطلب فى مجملها سلطة مركزية تتولى صياغة التآزر بين العناصر المتداعية والعناصر الجديدة المنبثقة .

ذلك يعنى أن الدولة كمفهوم نشأت على انقراض النظام القطاعى المنهار . حيث أصبحت الفردية هى أساس التفاعل الاجتماعى ، وحيث سيادة الحاكمية الشاملة محل الحاكمية المتجزئة . وحيث مجتمع يسوده اختصاص وتقسيم العمل كعملية نتجت عن عملية تباين تاريخى وقعت فى بناءات المجتمعات الأوروبية . ومن خلال هذا التباين تحددت احتياجات المجتمع المدنى . واستندت الى بناءات فرعية مستقلة تتولى انجازها أو القيام بها . بحيث اعتبر ذلك مقدمة أساسية لقيام المجتمع المدنى والدولة كنظام يقوم بوظيفة السياسة والسيطرة فى اطار بناء هذا المجتمع .

٢ — ويعتبر انفصال الدولة عن الدين : هو الطور الثانى الذى عبر

عن التباين الذى مر به المجتمع الأوروبى بهدف استكمال بناء الدولة الحديثة .
وإذا كان الانفصال الأول قد حقق مطلب ظهور الدولة وترتيب علاقتها بالمجتمع
المدنى ، فإنه قد أصبح مطلوباً أن تحاول الدولة القومية الناشئة تقنين طبيعة
علاقتها بالدين . إذ افترضت الحاكمية المتجزئة للنظام الإقطاعى ضمناً وجود
حاكمية شاملة أو مطلقة كانت من نصيب الكنيسة خلال هذه المرحلة . بحيث
تشرع لها إمكانية منح الحاكمية الجزئية أى من سادة الأرض . غير أن الدولة
القومية بعد قيامها ادعت لنفسها امتلاك حاكمية شاملة أو مطلقة . بحيث
شكل ذلك مقدمة منطقية وتاريخية للصدام بين حاكمية الدولة وحاكمية
الكنيسة . ومن ثم فقد قدر على المجتمع المدنى أن يدخل مرحلة جديدة من
الصراع . وإذا كان الصراع السابق صراعاً بين حاكميات جرئية أفرزت
حاكمية مطلقة فإن الصراع الحالى قائم بين كيانين — دينى وسياسى —
يدعى كل منهما بأنه الأولى بامتلاك الحاكمية المطلقة .

وإذا كانت الكنيسة المسيحية قد ادعت لنفسها خلال هذه المرحلة
أحقية الحاكمية المطلقة استناداً إلى حق الهى ، فإن البحث فى الأصول
التيولوجية للمسيحية النقية يكشف عن تأكيد على انفصال السلطات . إذ نجد
أن الفلسفة المسيحية تصر منذ البداية على التمييز بين ما ينتمى لقيصر
وما ينتمى لله * بين مدينة البشر التى يمكن تأسيسها بصورة ملائمة على
الأرض ، وبين مدينة الله التى نجد لها موضعاً فى السماء^(٣٠) . بل أننا نجد
أن السيد المسيح ذاته يؤكد على هذا الفصل فى قوله الشهيرة والمقدسة
حينما أكد على ضرورة أن نرد لقيصر الأشياء التى تتصل به (أعط ما لقيصر
لتعصر وما لله لله) (٢١) .

وبرغم تأكيد التيولوجيا المسيحية على هذا الفصل منذ البداية . فإننا
نلاحظ اختلاف الفرق المسيحية حول تفسيره . حيث نجد أن لدينا ثلاثة مواقف
محددة فى هذا الصدد .

وتمثل الكنيسة الكاثوليكية الشرقية الموقف الأول . فقد رفضت
— باعتبارها وريثة التقاليد البيزنطية — هذا الانفصال بدرجة ما . وذلك

لاقتناعها بأن الامبراطور هو ظل الله في الأرض . ومن ثم فالسلطات الدنيوية تعتبر مسئولة عن حماية الكنيسة والقساوسة . ومن ثم فينبغى على الكنيسة أن تخضع لدورها للحاكم الدنيوى . وعلى هذا أئنفو فليس هناك تمييز أو فصل بين السلطات السياسية من ناحية ، والمكونات الاجتماعية والثقافية (بما فيها الدين والكنيسة) من ناحية أخرى . ومن ثم فقد برهن هذا النموذج من التفكير المسيحى على عدم فعاليته كإطار للدولة الحديثة ، هذا الى جانب مخالفته النص المسيحى حسبما ذهب السيد المسيح (٢٢) . هذا الى جانب أنه وان أكد على حاكمة واحدة ، هى حاكمة الدولة ، وبرغم أنه أكد على تبعية الكنيسة للدولة ، فإنها لم يقدم تفاصيل علاقة التبعية هذه .

وتعتبر الكنيسة الكاثوليكية — التى واجهت سلطة دنيوية ضعيفة الى حد ما ، بل كانت على حافة الانهيار — عن الموقف الثانى فى هذا الإطار . حيث جعلها هذا الموقف لا تواجه أى صعوبة فيما يتعلق بإعلان المذهب الذى قدمه القديس جلاسيوس Saint - Gelasius فى القرن الخامس عشرة حيث يؤكد هذا المذهب على ضرورة الفصل بين سلطة البابا . Pape التى تنحدر اليه مباشرة من السيد المسيح ، وبين سلطة الملك king المتصورة على الشئون الدنيوية . وبدون شك فإن ذلك قد شكل أساسا للفصل بين مجال السلطتين ومن ثم أساسا لقيام الدولة المستقلة التى تختص فاعليتها فى مجال معين (٢٢) غير أنها برغم هذا الفصل الواضح فإننا نلمح لديها أولوية لحاكمة البابا على حاكمة الملك ، باعتبار أن الأولى عن حق الهى بينما الثانية تعبر عن حق طبيعى . ومن ثم فقد تركت فتيل الاشتعال قائما فى مجال العلاقة بين الدين والدولة .

وتحتل البروتستنتية موقع التعبير عن الموقف الثالث فى هذا الصدد ، برغم تنوع التعبير عنه حسب طبيعة الطائفة المسيحية . فمثلا نجد أن النزعة الانجيلكانية — Anglicanism تعتبر من أكثر الاتجاهات تعبيراً عن موقف البروتستنتية فى هذا الصدد . وفى حين توافق النزعة الانجيلكانية على إمكانية الفصل بين المجالات السياسية والدينية ، فإنهم يفعلون ذلك لتأكيد

القول الذى يذهب الى أن النظام الارضى واحد ، وأن الكنيسة والتاج برغم انفصالهما من حيث الوظائف ، ألا أنهما لا ينفصلان من حيث الأساس أى من حيث الخضوع لذات القانون . الذى لا يمكن أن يكون قانون المسيح طالما أن هذا القانون يناسب عالما متعاليا أو ساميا فقط (٢٤) . وبدون شك فقد استخدمت الملكية أفكار هذا المذهب لى تؤكد بها لنفسها على مصادر جديدة للسلطة والشرعية (٢٥) . ومن ثم فإن النزعة الانجيليكانية وأن آمنت بالفصل المبدئى بين السلطتين إلا أنها قدمت موقفا يفهم منه التأكيد على اخضاع الدين للدولة التى ينبغى أن تعمل حسب قوانين أرضية أساسا .

وتعبر النزعة التطهيرية المسيحية عن توجه آخر من داخل الموقف البروتستانتى . حيث تجمع التطهيرية السلطات الدينية والدنيوية عن طريق صياغة اتحاد مفترض بين مملكة الله ومملكة البشر . فالنظام السياسى الذى يلعب القهر فى اطاره دورا حاسما هو من شأن الانسان . وهو النظام الذى من المفترض أن يختفى من خلال عملية الإصلاح ، باعتباره كيانا مستقلا ومتميزا . ومن ثم فادارة البشر والأشياء ينبغى أن تخضع مباشرة للقانون السماوى . وبرغم أن كارت رايت Cartwright لم يتحدى القانون المدنى او نظم التاج . إلا أن فكرة الدولة تصبح لا معنى لها من وجهة نظره إذا لم تكن هى السلطة العليا أو الحاكمة المطلقة . وأن النظام السياسى يعتبر وسيلة لفرض الأوامر الدينية ، وبخاصة تلك التى تدعو الى الإيجابية والفاعلية من جانب الفرد . أو التى تدعو الى التأمل والاختيار الحر (٢٦) وهو الأمر الذى يعنى أنه برغم التسليم بوجود الدولة من حيث المبدأ إلا أنها ينبغى أن تعمل حسب قوانين الهية أساسا . وهنا تلمح خضوع الكنيسة للدولة ، وهو الموقف الذى انتهت اليه النزعة الانجيليكانية تقريبا .

وبغض النظر عن تباين توجهات المذاهب المسيحية . وبغض النظر أيضا عن مدى التزامها بالأصول المسيحية التى أتى بها السيد المسيح . فالمؤكد أن هناك دعوة عامة لفصل بين الدين والسياسة أو بين الكنيسة والدولة . وأن هذا الفصل قد وافق عليه البعض وآمن بوجود سلطتين .

غير أن الخلاف قد ظهر بينهما فيما يتعلق بترتيب العلاقة المتدرجة بين السلطتين وبعضهما البعض . حيث ذهبت مواقف إلى القول بأن سلطة البابا أولا ، بينما ذهبت مواقف أخرى إلى القول بأولوية سلطة الدولة . وفى إطار هذا الموقف الأخير ظهر خلاف جديد ، ذهب البعض فى إطاره إلى ضرورة أن تعمل الدولة حسب نص القوانين الالهية ، بينما ذهب البعض الآخر إلى ضرورة أن تعمل الدولة حسب قوانين أرضية ، لأنها دولة مجتمع أرضى غير متعال .

غير أنه أيا كانت طبيعة التجربة الغربية فى الدولة ، فإن هذه التجربة قد تميزت ببعض الملامح الخاصة التى ميزتها ، وجعلتها أكثر ارتباطا بسياقها الاجتماعى . مما يجعل عملية نقلها إلى سياق آخر مسألة تحف بها مخاطر كثيرة ، بحيث يتطلب نجاحها فى سياقها الجديد أما تعديلا فى خصائص التجربة ذاتها أو تعديلا فى سياقها . وفيما يلى نذكر أهم خصائص هذه التجربة .

(أ) وتتمثل الخاصية الأولى فى الفصل المبدئى والأساسى بين الدين والدولة ، فحسبما قال السيد المسيح (أعط ما لقيصر لقيصر وما لله لله) فإننا نجد أنه برغم ذلك تميح هذا الفصل فى فترات تاريخية عديدة إما بسبب تجاوز البابوات لحدود مسؤولياتهم الدينية أو تجاوز الملوك لحدود سلطاتهم . ذلك يعنى أن العلاقة الخاطئة بين الدين والدولة تحدث حينما تحاول الكنيسة إخضاع الدولة ومن ثم فقد كانت مهمة الإصلاح الدينى كما أسسه مارتن لوتر ليس النضال ضد المؤسسات الدينية والقساوسة ، ولكن الاتجاه أساسا إلى إلغاء الطابع السياسى للدين (٢٧) .

(ب) أنه برغم التراث الفكرى العريض الناتج عن تراكم الحوار المتعلق بهذه القضية ، فإنه قد ظهر قبول عام للفصل بين الدين والدولة — خاصة فى إطار الاتجاهات الإصلاحية — وذلك التزاما بالمسيحية فى أصولها الصحيحة . وذلك برغم حدوث خلاف حول طبيعة القانون الذى ينبغى أن تعمل بحسبه

الدولة كأحد الكيانات المنفصلة ، هل هو القانون الالهي أم القوانين الأرضية ،

(ج) أنه ينتج عن ذلك أن هذا الحل الذى تطورت اليه الدولة القومية الأوروبية ليس ملزما للحضارات أو المجتمعات الأخرى ، وذلك نظراً لأن هذا المفهوم يمثل تطوراً تاريخياً وتحديثاً فى إطار الحضارة الغربية . هذا الى جانب كونه التزاماً بالأصول الشيولوجية للمسيحية التى تشكل جوهر الثقافة أو الحضارة الغربية . وبطبيعة الحال فائناً اذا نظرنا الى الدولة والدين فى إطار حضارة أخرى ولتكن الحضارة الاسلامية ، فائناً سوف نجد أن هذا الانفصال غير موجود منذ البداية . اذ يتداخل النسق السياسى والدينى تداخلاً عضوياً فى إطار هذه الحضارة ، فى إطار بناء موحد يتولى انجاز الوظائف المتعلقة بذلك (٢٨) .

ويتفق مع ذلك أنه بينما كانت السلطة السياسية من الوظائف الأساسية للنبي والخلفاء الراشدين ، فإن الحاكمية السياسية هى حاكمية الالهية اساساً باعتبار أن الله مصدر السلطات . واستناداً الى ذلك يخضع الحكماء المسلمون — ككل المسلمين — لارادة الله ، ويعملون حسب الشريعة باعتبارها السلطة العليا فى المجتمع الاسلامى . وارتباطاً بذلك فائناً من الواجبات الأساسية للمجتمع هى طاعة الحاكم ، غير أن هذه الطاعة مشروطة بعدم مخالفة الحاكم للشريعة (٢٩) . فلا طاعة فى معصية .

(د) وتتمثل الخاصية الرابعة فى أنه يمكن ارجاع نشأة الدولة الأوروبية الى عملية التباين الاجتماعى التى مر بها المجتمع الأوروبى فى مرحلته الاقطاعية ، حيث حدث تمايز بين المجتمع المدنى من ناحية وبين النظام السياسى من ناحية أخرى . ويمكن القول بأن هذا التباين قد تمكن من فصل مختلف نظم المجتمع ووظائفها — بحيث اختص كل نظام بوظيفة محددة فى إطار بناء المجتمع ككل . وفى هذا الإطار يؤكد بسام طيبي أننا يمكننا أن نلاحظ نوعاً من الارتباط بين ما هو سياسى ومقدس فى الانساق المتباينة وظيفياً . وذلك يرجع بطبيعة الحال الى افتقاد التباين ، وفى هذا الصدد يمايز

الأنثروبولوجى الفرنسى بالاندير Balandier بين المجتمعات على أساس من درجة سيطرتها على الطبيعة . اذ يؤكد (أن الارتباط بين ما هو سياسى ومقدس واضح فى المجتمعات التى ليس لديها توجه للسيطرة على الطبيعة ، ولكنها ترتبط بها ، بل ترى هذه المجتمعات نفسها باعتبارها تعكس الطبيعة أو تعتبر امتدادا لها) (٤٠) . وهنا يمكننا أن نفسر عملية التصنيع والتكنولوجيا والعلم المتقدم الذى يعتبر مقدمة لها ، باعتبارها تستهدف السيطرة على الطبيعة ، ولكى تنجح فإنها هى التى دفعت الانساق الاجتماعية الى التباين وظيفيا . وبطبيعة الحال يسود هذا النمط البنائى فى المجتمعات الصناعية . بيد أنه وان كانت الدولة الأوروبية قد ظهرت من خلال التباين الذى طرأ على المجتمع فإنه لا ينبغى أن يكون هذا النمط من التفاعل هو الصيغة الوحيدة فى كل الحضارات سواء فيما يتعلق بأسلوب ظهور الدولة وانفصالها عن المجتمع المدنى أو فيما يتعلق بالتباين بين الدين والدولة .

٣ - وفيما يتعلق بانتقال التجربة الأوروبية فى الدولة الى العالم الثالث والشرق الاسلامى . فنجد أنه بعد استكمال هذا التطور البنائى لذاته ، بدأت عملية انتقال هذه التجربة من مراكز النظام العالمى الى هوامشه أو أطرافه ، أو ما يمكن أن نسميه بانتشار مفهوم الدولة الغربية عبر العالم . فارتباطا مع الفترة الاستعمارية التى قامت بها أوروبا ، ظهرت حاجة لدى الغزاة الأوروبيين الى ضرورة استناد العلاقات الانسانية وحل الصراعات أيضا الى مبادئ قانونية واضحة وذات طبيعة شمولية . وبالنظر الى التحرك الأوروبى المحموم لاستعمار العالم غير الغربى - كتجار ، أو مبشرين أو أصحاب مغامرات - فإنهم حملوا معهم الاعتقاد بأنهم ينبغى تنظيم كل المجتمعات على هيئة دول . لها حق امتلاك الحاكمية Sovereignty وتلتزم بقواعد القانون . وحينما ذهب الأوروبيون فإنهم كانوا يبحثون عادة عن من بيده الأمر ؟ وحسب منطق العقل الأوروبى ، فإن كل اقليم ينبغى أن يخضع لسلطة معينة ، وأنه ينبغى أن يشعر كل البشر فى منطقة جغرافية معينة بنفس الولاء وبذات الالتزامات الشرعية .

ويمكن القول بأنه خلال القرون الثلاثة الماضية حيث الاتصال الثقافي بين أوروبا وبقية دول العالم ، بذل الأوروبيون جهودا مضيئة لا تتوقف من أجل تحويل كل مجتمعات العالم الثالث الى دول قومية تعتبر صورة امينة للأصل الأوروبي . اذ كان من غير المقنع بالنسبة للعقلية الأوروبية — حينئذ — أن يكون هناك شخص لا يخضع لحكم دولة محايدة ، ولا يشعر أنه جزء من أمة . واستنادا الى ذلك تطلب النسق الأوروبي ضرورة أن يخضع كل اقليم لاسلوب محدد من الادارة القانونية ، وأن يخضع كل شخص لمجتمع سياسى معين ، وأن على كل المجتمعات السياسية أن تتصرف باعتبارها دولا فى عائلة الأمم .

وحيثما ذهب الأوروبيون ، نجد أنهم رفضوا مباشرة أى تنظيم آخر للحياة الاجتماعية ، ومن ثم وجهوا معظم امكانياتهم وطاقاتهم بهدف دفع البشر الآخرين — المستعمرات — فى اتجاه الأخذ بمعايير الدولة أو الأمة انحدية . وخلال هذه الفترة شعر البشر الذين يتحملون مسئولية الحفاظ على الاستقرار بأن الاشكال المحلية أو الاهلية للسلطة التى فشلت فى توفير الحد الأدنى من معايير الأمة أو الدولة تعتبر تهديدا قويا لنظام الدولة . ولقد ترك هذا الاهتمام تأثيره على العقلية الأوروبية . حيث شعروا بالعداء لكل هذه التنظيمات المحلية البديلة بحيث كان الشعور الأوروبى بالتمركز حول الذات هو الوجه الآخر لهذه العملية (٤١) . ولقد اعتقد الأوروبيون أيضا أن المجتمعات التى لا تتحرك طواعية للأخذ بنظام الدولة ينبغى دفعها — قسراً — فى هذا الاتجاه ، حتى ولو تطلب الأمر مساعدتها — حسبما يرى الأوروبيون — على ذلك من خلال التدخل الصريح فى شئونها (٤٢) . هذا الى جانب أن هناك بعض مجتمعات العالم الثالث التى شاء لها قدرها أن تشارك — قسراً — فى نظام عالمى لا سيطرة لها عليه ، أن لم تكن خاضعة له سياسيا وثقافيا واجتماعيا ، وهى الخلفية الاجتماعية التى تفرض على هذه الدول محاولة تقليد النماذج السياسية للمجتمعات المتقدمة ، وفى هذا الصدد فانه يمكن القول ، بأنه ثمة قوى ثقافية وسياسية واقتصادية وعسكرية هى التى تولت — شعوريا أو لا شعوريا — فرض نموذج الدولة فرضا تعسفيا —

رغبا عن الارادات المحلية — على البناءات السياسية والاقتصادية والاجتماعية
اننى تشكلت من خلال أساليب أخرى للتفاعل والتفكير (٤٣) .
رفى محاولة تعقب انتقال تجربة الدولة فى أوروبا الى العالم غير
الأوروبى فائنا سوف نواجه بثلاثة نماذج أساسية لهذا الانتقال .

(١) ويعتبر انتقال النموذج الأوروبى للدولة الى الدول القريبة من
أوروبا أو الشبيهة بها أول نماذج الانتقال هذه ، حيث استوعبت الأقطار
القريبة من أوروبا الأفكار السياسية الغربية باعتباره عنصرا من تأثير أشمل
للتقافة الأوروبية من جانب ولعملية الاستغلال الاقتصادى أو الاجتماعى
العسكرى من جانب آخر ، وتعتبر تركيا أحد الأمثلة البارزة لهذا النموذج .
فمع بداية القرن الثامن عشر حينما فرضت أوروبا على تركيا موقف الدفاع
عسكريا واقتصاديا قام السلطان العثمانى أحمد الثالث والصدر الأعظم
ابراهيم باشا بدعم المحاولات التى اتجهت الى دراسة القوانين الأوروبية
وأشكال الحكومات التى تسود بها . ومن ثم يمكن القول بأن الإصلاحات
التنظيمية التى جاءت بعد قرن من الزمان تأثرت الى حد كبير بالتصور
الأوروبى للدولة . هذا الى جانب أنه قد تأسست خلال هذه الفترة
بيروقراطية حديثة تنقسم الى عدة وزارات ولا تخضع فى أداؤها لدورها
لسلطة شيخ الاسلام . هذا بالإضافة الى تبنى مجموعة من التغييرات
التنانونية والعلمانية التى تغطى مختلف جوانب الحياة الاجتماعية بالإضافة
الى بعض التطويرات العلمانية لقانون العقوبات ، وتأسيس عدد من المدارس
الفنية المتخصصة ، ومن بينها الأكاديمية العسكرية التى تأسست فى ١٨٣٤
واخذت نفس الشكل الأوروبى (٤٤) .

وتعتبر ايران المثال الثانى فى هذا الصدد ، حيث كان للأفكار الأوروبية
تأثيرها أيضا ، وبخاصة منذ بداية تاريخ الدولة الصفوية . بحيث يمكن القول
بأن ايران قد تمكنت مع منتصف القرن التاسع عشر أبان حكم كل من ناصر الدين
شاه وأمير كبير Amir kabir من تحقيق استقرار داخلى كامل استند على
تبنى الأفكار الغربية فيما يتعلق بالأشكال الحكومية وبناء الدولة ، بحيث

أعتبر ذلك مدخلا لتغيرات انتشرت فى النظم التعليمية والعسكرية باتجاه المؤشرات الغربية (٤٥) .

(ب) وتعتبر دولة المستعمرات غير الحضارية هى النموذج الثانى للمناطق التى انتشر فيها النموذج الأوروبى للدولة . ومن الواضح امتلاك هذه المجتمعات لأنماط محلية للسلطة ، تستند بالأساس الى الولاءات القبلية ، ومن ثم يتحدد نجاح القوى الاستعمارية فى فرض النموذج الأوروبى للدولة بثلاثة عوامل أساسية . ويتمثل العامل الأول فى طبيعة المستوى الثقافى والحضارى لهذه المجتمعات ، بحيث تتحدد بالنظر الى هذا المستوى إمكانياتها على استيعاب التنظيمات السياسية الجديدة . وأيضا على قدرة هذه المجتمعات للمرور بذات عملية التباين التى مرت بها المجتمعات الأوروبية بما يؤهلها لابرار نموذج الدولة . أما العامل الثانى فيتعلق بأسلوب التعامل مع السلطات أو الولاءات المحلية ، بحيث يترتب على نجاح أو فشل أسلوب التعامل الرفض أو الاستيعاب الكلى لنموذج الدولة الأوروبية ، أما العامل الثالث فيتعلق بإمكانية التحول تاريخيا بهذه السلطات أو الولاءات المحلية من الشكل القبلى الى الشكل الأوروبى الحديث وذلك من داخل هذه الولاءات المحلية استنادا الى العناصر البشرية التى تم تأهيلها على الطريقة الغربية . بيد أنه يمكن القول فى هذا الصدد أننا لا نعتقد أن فرض نموذج الدولة الأوروبية قد واجهته أية صعوبات أو رفض محلى يذكر اللهم الا ما يتعلق بنقص الإمكانيات اللازمة لبناء الدولة الحديثة .

(ج) وينتمى النموذج الثالث الى عالم المستعمرات أيضا ، وهو فى ذلك يشترك مع مجتمعات النموذج الثانى ، ولو أنه يختلف من حيث امتلاكه للاطار أو التصور الحضارى . ويمكن أن تذكر المجموعة الإسلامية والهندية أمثلة واضحة لمجتمعات هذا النموذج . وإذا كان ادخال التكنولوجيا السياسية الغربية للمستعمرات — مجتمعات النموذج الثانى والثالث — قد تم بصورة فجائية ومقصودة ، بان فرض نموذج الدولة وما يرتبط به من أفكاره سياسية كان واسع التأثير أيضا . ولقد كانت خبرة الإدارة الاستعمارية هى التى مهدت

الطريق لبناء الدولة — حسب الطريقة الغربية — بعد الاستقلال . ويمكن تفسير أوجه التشابه بين الانساق السياسية لأوروبا من ناحية وتلك الخاصة بأفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية بالتأثيرات الثقافية التي انتقلت الى هذه المجتمعات من خلال الادارة الاستعمارية . بل ان البيروقراطية التي أسستها السلطات الاستعمارية كانت موجهة بالأساس نحو تأكيد السيطرة الاستعمارية من ناحية والمساعدة على تبنى نموذج الادارة الغربية من ناحية أخرى (٤٦) .

ويعتبر الرفض أو العناد الحضارى أحد ملامح ردود الفعل التي أظهرتها مجتمعات النموذج الثالث . ذلك أن افتقاد مجتمعات النموذج الآلية تنظيمات سياسية تتجاوز التنظيمات القبلية جعلها تستوعب نموذج الدولة الحديثة باعتباره يشكل عنصراً ناقصاً فى بناءاتها وتحتاج استكمالها ، أما بالنسبة للمجتمعات الإسلامية فاننا نجدها تمتلك التصورات المقابلة ، والأكثر تكيفاً وملائمة لبناءاتها من النماذج الوافدة للدولة . ومن ثم ظل الرفض التاريخى ، الدائم والمستمر هو الصيغة التي تعبر عن امتلاكها لما يمكن أن يؤدي ذات الوظائف فى بناءاتها .

ويمكن القول بأن آليات الانتقال تراوحت بين أساليب ثلاثة :
ويتمثل الأسلوب الأول فى سعى القوى الاستعمارية لحث الحكام التقليديين فى الهند والصين وجاوة وبقية مجتمعات الآسيوية لاستيعاب الأفكار الغربية بما فيها أفكار القانون الدولى ونماذج الدولة الحديثة . ومن ثمة يمكن النظر الى انتقال الدولة من خلال هذه الآلية باعتبارها إحدى جزئيات الانتشار الثقافى .

تأتى الآلية الثانية حينما يثبت عدم فعالية المدخل غير المباشر . حيث تأتى المرحلة الاستعمارية التي يتمكن خلالها ممثلى نظام دولة الأمة فرض البناء التحتى لدولة الأمة على المجتمعات ذات الطابع التقليدى ، وذلك فى شكل فرض البناءات الأوروبية الغربية . وإذا كانت النزعة الاستعمارية قد أشرفت على النهاية الآن ، فاننا نرى أن الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من البلاد الغربية تحاول من خلال الأشكال المتنوعة للمساعدة والعون الفنى ،

فرض استثمار للجهود التي تتولى صياغة بناءات المجتمعات العديدة وتحويلها الى وحدات تستوعب طابع الدولة الحديثة (٤٧) .

وتتصل الآلية الثالثة بالنظام العالمى ، حيث هناك تفاعل فى اطاره يسعى الى خلق نموذج دولة الأمة باعتباره الوحدة القادرة على المشاركة فى العلاقات الدولية . وفى هذا الصدد يعتبر تطوير ودعم نظام دولة الأمة ووظيفة أدائية فى نشر عناصر التحديث عبر العالم () . فمن خلال القانون الدولى والانساق القيمة المقننة الأخرى ، نجد أن النظام العالمى القائم يدعم فكرة الدولة باعتبارها النموذج الصادق للنمو السياسى . وأن أى مجتمع يرغب فى الحصول على احترام جيرانه ، وأيضا فى تحقيق قدر من النمو أن يعمل على تأسيس نمط الدولة الحديثة فى اطاره (٤٨) .

٤ — غير أنه أيا كانت الآلية التي اتبعت فى نشر نموذج دولة الأمة فى مجتمعات العالم الثالث وبخاصة مجتمعات المجموعة الإسلامية ، فإن هذا الانتقال لهذا العنصر الأوروبى الى بناءات المجتمعات التقليدية كانت له آثاره الثقافية والاجتماعية والبنائية العديدة .

من هذه الآثار أنه بغض النظر عن حجم وفعالية الصفوات المحلية التي استطاعت استيعاب الأفكار السياسية للغرب ، فإننا نواجه بحقيقة أن إعادة غرس النموذج الغربى للدولة تم على المستوى الرسمى فقط ، ومن ثم نجد أن هذا النموذج لم يتفاعل عضويا مع بناء مجتمعات العالم الثالث . فهو نموذج استجلب فى بعض الأحيان بصورة صناعية ، وفى أحيان أخرى تم فرضه بالقوة ، أو اختير بصورة طوعية فى أحيان ثالثة . المهم فى الأمر أن هذا النقل للجهاز السياسى حرم البناءات التقليدية من النمو الطبيعى لأن السلطات الاستعمارية تسببت فى إعاقة نمو تقسيم العمل فى المجتمعات التقليدية ، ومن ثم فقد كانت بناءاتها عاجزة عن التكيف مع البناءات السياسية المستوردة . هذا الى جانب أن السلطات الاستعمارية أعاقمت نمو الصفوات الاقتصادية والإدارية المحلية — كما هى الحال فى الجزائر — وهو الأمر

الذى كان من نتيجته وجود الدولة وملحقاتها ككيانات بلا جذور ولا تتناسب مع سياستها المحيطة (٤٩) .

ويغض النظر عن اتهام البناءات السياسية المحلية بأنها المسؤولة عن الفشل الاقتصادى والعسكرى الذى تعانيه هذه المجتمعات . فان الدولة الحديثة ظلت حتى اليوم صفة مستوردة بالنسبة لمجتمعات آسيا وأفريقيا ، أو هى فى النهاية صورة باهتة لانساق سياسية واجتماعية أوروبية ذلك يعنى أن الدولة الحديثة ليست كائنا غربيا وعاجزا فقط ، ولكنها تعتبر عنصرا مولدا للعنف فى بناءات المجتمعات التقليدية (٥٠) فلا شك أن وجود ما يمكن أن يسمى بالولاء المزدوج بالنسبة للشخصية فى هذه المجتمعات من شأنه أن يخلق موقفا مؤثرا داخل الشخصية ذاتها ، ومن طبيعته أنه سوف يساعد على تفشى العنف حينما تتصادم الولاءات أو حينما تهدد الدولة الحديثة بسمعة اشكال السلطة المحلية ، أو حينما تناضل لتصبح هى أساس نظام الضبط والسيطرة الشاملة .

ويعتبر وجود البيروقراطية على النحو الموجودة فى مجتمعات العالم الثالث أحد المشكلات الأساسية الناتجة عن حقن نموذج الدولة الغربية فى بناءات المجتمعات المحلية . فالدولة فى العالم الثالث من الزاوية البيروقراطية ليست أكثر من مجموعة من الجزر البيروقراطية المتناثرة ، والتى لا تشكل — على خلاف نظيرتها الغربية — تكاملا مع المجتمع السياسى . هذا الى جانب أنه ليس هناك مجتمعا مدنيا متكاملا له بناؤه القوى والمستقل الذى يستطيع التوازن معها . اذ نجد أن أقطار العالم الثالث تمتلك فى الغالب متركزات نظامية ضعيفة ، ونتيجة لذلك لا يمتلك حكامها مصادر مستقلة للسلطة أو الشرعية ، ومن ثم نجدهم عاجزون عن توجيه بيروقراطياتهم أو استخدامها كأدوات فعالة ورشيدة (٥١) لتحقيق التغير والتنمية . وفى نفس الوقت فإن انخفاض مستوى التنمية الاقتصادية والتعبئة الاجتماعية فى هذه المجتمعات يعنى أن المجتمع المدنى فى اطارها ليس منظما بالدرجة الكافية التى تمكنه من الاستفادة بصورة ما من التآزر والتنظيم البيروقراطى . وتسود

معظم مجتمعات العالم الثالث حقيقة تتمثل فى أنه لا سيطرة للبيروقراطية على الاقتصاد الذى يعتمد الى حد كبير على الاستثمارات الأجنبية ، ونتيجة لذلك تقتصر المهام البيروقراطية على الأمور الروتينية المتعلقة بجوانب السياسة والادارة والخدمات (٥٢) .

ومن هذا المنطق تكون وظيفة بيروقراطية الدولة قد أصابها الضرر ، وهو الأمر الذى يعتبر شاهداً على فشل نجاح التطعيم الغربى فى مجتمعات العالم الثالث . ونظراً لانعزال هذه البيروقراطية عن المجتمع ، فاننا نجد أنها فى غالب الأحيان مشغولة بدعم أو إعادة انتاج الصفوة السياسية التى تتولى السيطرة فى أكثر الحالات تفاؤلاً على قطاع هامشى من الاقتصاد المحلى ، وفى هذا الإطار تحصل هذه الصفوة على مصادر شرعتها من الفساد أو من خلال مصادرة معظم الثروات القائمة (٥٣) . ويساعد استمرار علاقات العمالة Clientle relations على تفسير سبب قدرة البيروقراطيات ذات الخصائص الأبوية والشخصية على الاستمرار فى هذه المجتمعات ، برغم أن غرضها الأساسى يتمثل فى تضخم فعالية الصفوة الحاكمة التى لديها كل السلطات (٥٤) .

ويصبح الأمر أكثر سواء اذا تخلقت فى العالم الثالث دائرة مفرغة تكون البيروقراطية والتنظيمات الغربية الأخرى غير متوافقة مع التقاليد أو التراث المحلى لكثير من مجتمعات العالم الثالث . ونتيجة ذلك نجد أن التنمية الاجتماعية تشق بنية هذه المجتمعات الى اثنين . حيث يحصل أحد أقسام المجتمع أو إحدى جماعاته على شرعيتها من الرغبة فى التحديث ، بينما تناضل الأخرى من أجل الحفاظ على التراث والتقاليد القومية بدون أى جهد للتكيف مع الإصلاح الجديد . وقد اتضحت هذه الثنائية فى مصر تحت حكم الخديوى اسماعيل فى القرن الثامن عشر حينما كانت مصر تابعة للإمبراطورية العثمانية . وقد حدث نفس الأمر بالنسبة للنظام السياسى — الغربى — الذى أسسه كمال أتاتورك ، الذى كان قادراً على العمل جزئياً ، حينما يستبعد القطاع الفلاحى — وهو كبير — من نطاق عملية التحديث (٥٥) . وفى

هذا الاطار فاننا نجد انه كلما حاولت الدولة تطوير ذاتها ، كلما تزايد الاعتراض على ادعائها للسيطرة والسيادة . بحيث يفرض عليها ذلك أن تنفصل عن بقية المجتمع . وكلما فشلت الدولة فى ممارسة السيطرة على بقية المجتمع ، كلما كانت مجبرة على ممارسة الضّغط ، استهدافا للتعبئة الأكثر ، بحيث قد يدفعها ذلك أحيانا الى استخدام وسائل سلطوية تتناقض أساسا مع مبادئ التّباين والاستقلال التى تشكل خصائص أساسية لها (٥٦) .

ويرتبط بذلك امتداد الثنائية أو التناقض الذى تعانيه مجتمعات العالم الثالث الى الزعامة أو الصفوة السياسية فى هذه المجتمعات ، فلأن اقرارها ذو انتمايات علمانية أساسا ، فاننا نجدهم يبشرون عادة بأفكار الحرية والديموقراطية وسيادة القانون واللاشخصية فى العلاقات ، والتأكيد على الأسلوب التنظيمى فى العمل . غير أنهم من ناحية أخرى ينتمون الى مجتمعات تقليدية ذات طبيعة عائلية وأبوية يعملون فى اطارها . ومن ثم نجدهم فى قلب ايمانهم بمفاهيم وأساليب الدولة الحديثة يمارسون السلطة بنزعة أبوية صارمة ، فهم دائما رؤساء العائلة المحلية ، وهم دائما لديهم تفويض أبوى بالوكالة لاتخاذ القرارات الحاسمة نيابة عن شعوبهم ، بل اننا نجدهم غالبا ما يتحدثون مع الدولة ، بحيث يعتبرون أن أى نقد موجه الى الدولة أو أى قطاعاتها انما هو قدح فى ذواتهم فى العالم الثالث .

ويرتبط بذلك خطأ آخر من جانب الجماهير فى هذه المجتمعات . فالى جانب أن هذه الجماهير — تحت وطأة تصوراتها التراثية عن الدولة — نرى أن هذا الوجود الغربى غريبا عليها ، ومن ثم ينبغى تعديله حتى يتوافق مع احتياجات المحلية ، والا تكون النتيجة انخفاض مستوى المشاركة فى كافة جهود التطوير التى تبتدعها الدولة الحديثة ، وهو الأمر الذى يحدث فى معظم مجتمعات العالم الثالث . بالإضافة الى ذلك ، نجد أن جماهير هذه المجتمعات ، استنادا الى النزعة الأبوية السائدة لديها — بحكم تركيبها العائلى والقبلى ، ترى أن الدولة مسئولة عن اشباع حاجاتها

الأساسية بغض النظر عن المشاركة أو عدم المشاركة الإيجابية من جانب الجماهير عملاً بالتزامات رب العائلة ، ومن هذا الإطار يتوجه النقد الجماهيري للدولة ، فى أما خائنة للهوية أو التراث أو أنها عاجزة عن اشباع حاجاتها الأساسية . وقد تستخدم الدولة وسائل سلطوية لفرض المشاركة أو الدفاع عن العجز وهنا تبدأ دائرة من النقدية الخلفية المرتدة ، قوامها انعكاسية بين الدولة أو السلطة من ناحية والجماهير من ناحية أخرى ، وتكون النتيجة هى تردى التنمية الاجتماعية الاقتصادية .

ذلك يعنى أن دخول الأفكار أو الأساليب الغربية المتعلقة بالدولة فى العالم الثالث ، تخلق أثراً حاداً فى بناءات هذه المجتمعات ، حيث يمكن القول بأن دخول نموذج الدولة الغربية فى العالم الثالث قد ارتبط بثلاثة أخطاء عجزت مرحلة الاستقلال الوطنى عن مواجهة أى منهما .

ويتمثل الخطأ الأول فى الاعتقاد بأن فشل الأفكار السياسية الغربية فى العالم الثالث يعزى أساساً الى تخلفه الاقتصادى ، وأن مزيداً من التنمية قد يساعد على نجاحها . غير أن ذلك من الصعب حدوثه ، أولاً الآن هناك تناقضاً عكسياً بين السيطرة الاقتصادية للغرب من ناحية وبين سيطرته الثقافية من ناحية أخرى . هذا الى جانب أن النمو الاقتصادى فى هذه المجتمعات عادة ما يكون محكوماً بالاحتكارات الغربية لثروات هذا العالم . ومن ثم فإن التبعية التكنولوجية عادة ما تكون مدخلاً لاعادة انتاج هذه الحائنة من التبعية والاحتكارات . بل أن هذا الموقف قد يدفع الى كارثة سياسية ، حينما تحاول الشركات المتعددة الجنسية ، والمستمرة النمو ، أن تحل محل الدولة القومية فى العالم الثالث ، باعتبارها الوحدة الأساسية للمجتمع الدولى (٥٧) .

ويتصل الخطأ الثانى بطبيعة الظروف أو المشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التى واجهتها أوروبا وفرضت نشأة الدولة الحديثة ، ثم مدى تماثل هذه المشكلات والظروف مع ما هو موجود فى العالم الثالث الآن . ذلك أنه كان على أوروبا أن تواجه أزمة النظام الاقطاعى التى تضمنت

مفهوم الملكية الخاصة بالنسبة للأرض الزراعية التى امتلكها سادة الأرض .
فى مقابل ذلك نجد أن معظم مجتمعات العالم الثالث ، وبخاصة إفريقيا تواجه
أزمة مختلفة تماما ، تتضمن بقاء البناءات القبلية ، واستمرار الأهمية
الجوهرية للقرابة . ومحدودية الملكية الفردية للأرض الزراعية (٥٨) .
وبينما كان على المجتمعات الأوروبية أن تبحث عن الأساليب الملائمة لصياغة
تكامل بين الصفوات الاقتصادية الموجودة فعلا فإن الأقطار النامية تحتاج
إلى خلق اقتصاد السوق . هذا بالإضافة إلى أنها ينبغي أن تعمل منذ
البداية على تأسيس المجتمع الصناعى الكامل . وبينما كان على النهضة
الأوروبية أن تناقش الزيادة التدريجية المطالبة بالمشاركة الشعبية ، فإننا
نجد أن الدول المستقلة حديثا تواجه زيادة درامية للرغبة فى المشاركة ،
وهى الرغبة التى لم تستطع الولاءات التقليدية الحد منها . ومن الطبيعى
أن تتطلب هذه المشكلات المختلفة حولا مختلفة . ذلك يصل بنا إلى
استنتاج يذهب إلى أنه من الصعب فى مثل هذه الظروف أن تكون الدولة
المستندة إلى القانون الرومانى قادرة على أن تحيى كحقيقة داخل
العالم الثالث (٥٩) .

ويتصل الخطأ الثالث بطبيعة التفاعل الذى دفع إلى نشأة الدولة .
فنفظرا لأن الدولة هى نتاج لثقافة تستند إلى حد كبير على مبدأ التباين .
فإن هذه الدولة قد أصبحت عاجزة عن تحقيق تكامل بنائى مع المجتمعات
التي تحكمها (الديانات العضوية Organic religious) كالاسلام
والهندوكية . وهى الديانات التى ترفض انفصال المجال الدنيوى عن المجال
الروحى . وهنا يتضح أن الدولة التى ولدت فى عصر النهضة الأوروبية —
والتي تستند إلى انفصال المجالين حسبها تذهب الثيولوجيا التى شكلت
إطار لها — والتي تشكل نموذجا للدولة فى كل مكان ليست ملائمة لثقافات
وحضارات تحكم التفاعل فى معظم مجتمعات العالم الثالث .

ومن السذاجة الاعتقاد بأن التحديث سوف يساعدنا على التخلص من
حالة عدم التكيف هذه . غير أنه قد يكون مضللا بنفس القدر أن نقترض

أن دوام هذا التنوع الثقافى والبنائى يمكن أن يقود الى نوع من الابداع .
حيث أوضح عدد من المستشرقين أن ذات الوظائف التى تؤديها الدولة فى
أوروبا يمكن أن تؤدى بأساليب أخرى فى المجتمعات الاسلاميه (*) هذا مع
اعتبار أن الدين يلعب دورا حيويا فى هذه المجتمعات ، بالإضافة الى أنه
يتضمن فى ذاته تصورا للدولة ، قد يتناقض أو يختلف مع التصور الغربى
للدولة . هذا مع ضرورة التأكيد على أن ماثومة التغير فى الشرق الأوسط
قد لا تعزى الى الدين ولكن الى الأسلوب الذى استخدم به الدين منذ قيام
الخلافة العثمانية . أعنى أن الدين قد استخدم لمساعدة الصفوة الحاكمة
للسيطرة على السلطة وللحفاظ على البناء الاجتماعى القائم كما هو (٦٠) .
ولقد كان هذا الاستخدام بالتحديد هو الذى دفع جمال الدين الأفغانى
الى تطوير حركته الإصلاحية للإسلام . وهى التى دفعت محمد عبده
فى مصر الى تنظيم حركته المضادة فى نهاية القرن التاسع عشر (٦١) حيث
وجد أن هناك جوانب كثيرة فى الثقافة الاسلامية تشجع على التجديد .
حيث يعتبر الإجماع مثلا أحد المناهج الرئيسية المسلم بها من قبل كل مسلم ،
حسبها تذهب المدارس الكلاسيكية ومن ثم من الممكن أن يعتبر مصدرا
للتشريع والشرعية ، بل ويمكن الاستفادة منه كأساس للمشاركة الشعبية
وفى تأسيس أشكال جديدة من الشرعية (٦٢) .

(*) من الواضح أننا نجد مصداقية لهذا القول فى أننا إذا نظرنا الى
حجم الاستعدادات التى تتخذها البيروقراطية الغربية فى أى من الدول لعقد
دورة الألعاب الأولمبية بها ، وهى الدورة التى تستوعب بالكاد أقل من
المليون بكثير ، وتعقد كل أربعة سنوات . ماذا لو قارنا ذلك بالجهد الضخم
الذى تبذله البيروقراطية السعودية والتى عليها أن تستقبل سنويا نحو
خمسة مليون حاج ، ومع ذلك تنجح فى توفير اشباع لحاجاتهم الأساسية
وتجنب انتشار الأوبئة أو أى من انحرافات الحياة خلال هذه الفترة .
والمعتقد أن السبب يرجع الى حفاظ هذه البيروقراطية على هويتها الخاصة
التي صاغت فى إطارها تداخلا بين القطاع الخاص من ناحية والقطاع الحكومى
من ناحية ثانية . أو بين القطاع القبلى والعائلى (المطوف) من ناحية وبين
القطاع الرسمى من ناحية ثانية . مثال يحتاج بلا شك الى الدراسة ، للتعرف
على ملامحه وأسباب نجاحه .

٢ - ظهور العلمانية فى أوروبا انتقالها الى العالم الثالث

يشكل ظهور العلمانية مرحلة جديدة فى تطور التاريخ الفكرى لأوروبا وإذا كان انفصال الدولة عن المجتمع ، ثم انفصال الدولة عن الدين قد شكلا تعبيرا عن عملية التباين التى مر بها المجتمع الأوروبى على مستوى التفاعلات الواقعية ، فإن القول بالعلمانية يواجهنا بتباين جديد ولكن على المستوى الثقافى أو الاعتقادى . وهو التباين الذى فصل الفكر الدينى عن الفكر العقلانى تحت شعار العلمانية ، التى بعد استكمالها فى أوروبا انتقلت الى الشرق لكى تكون لها آثارها على بناءاتها وبحيث يمكن أن توضح هذه العملية من خلال ما يلى :

(أ) العلمانية ماهيتها وأبعادها .

(ب) نمو العلمانية ، العوامل الأساسية .

(ج) انتقال العلمانية ، الآليات الأساسية .

وسوف نعرض بإيجاز لكل من هذه النقاط السابقة :

(أ) تعنى العلمانية منذ البداية أن كل شىء مآلة الى النقد ، ومن ثم فلا شىء خالد . حيث تفرض منذ البداية أن النسبية وليس المطلق هى القانون الأساسى الذى يحكم الفكر والثقافة بل ويحكم المجتمع أيضا . وفى تحديد آخر يرى نيكولا لومان Niklas Luhmann العلمانية باعتبارها تتصل بعملية التباين الوظيفى التى يمر بها المجتمع ، اعنى (أنها ترتبط بتطور البناءات الاجتماعية فى اتجاه التباين الوظيفى) . وتقع العملية حسب رؤية لومان حينما يتراجع النظام الدينى عن أن يشكل اطارا يحكم السلوك على المستوى الشخصى وعلى مستوى النسق الاجتماعى الى مستوى أن يشكل نسقا فرعيا للمجتمع تقتصر فاعليته على البيئة الاجتماعية الداخلية للإنسان . ومن ثم يمكن القول بظهور العلمانية كنتيجة للدرجة العالية من التباين التى

وصل اليها المجتمع الحديث ، وعلى هذا النحو فانه يقصد بها تلك الآثار
التي طرأت على النظام الدينى وبيئته الاجتماعية ، باعتبارها آثارا نتجت
عن التحول فى اتجاه المجتمع الصناعى الحديث (١٣) . وبذلك تكون العلمانية
نتاجا لعمليات التطور المعقدة التى بلغت ذروتها فى المجتمع الصناعى الحديث .
واستنادا الى ذلك لا تعنى العلمانية الغاء الدين بقدر ما تعنى اسناد وظيفة
مختلفة اليه ، أو على تحديد مجال فاعليته . ويشترك بسام طيبى مع لومان
فى تأكيده على اعتبار العلمانية أحد النتائج التى برزت نتيجة لاعادة توجيه
المجتمع نحو نسق متباين وظيفيا فى أساسه . حيث يكتسب كل مجال من
مجالات الاداء الوظيفى استقلالية تامة ، غير أنه يصبح فى ذات الوقت أكثر
اعتمادا على الوظائف التى تؤديها له المجالات الاجتماعية الأخرى ، وعلى
طريقة أدائها لهذه الوظائف أيضا (١٤) .

أما براين ويلسون فيعرف العلمانية باعتبارها عملية تفقد من خلالها
الأفكار والممارسات الدينية أهميتها أو دلالتها بالنسبة للتفاعل الاجتماعى
على مستوى المجتمع الشامل . هذا فى حين يعرفها آخرون بأنها تعبر
عن الانفصال بين النظم الدينية وتلك الخاصة بالدولة أو المجتمع ، أو أنها
التباين بين الوظائف السياسية والدينية (١٥) .

ذلك أن العلمانية تعتبر هى الحركة الفكرية التالية لانفصال الدين عن
الدولة — وان وجدت جذورها مع بدايات عصر النهضة الأوروبية — وبغض
النظر عن التعريفات العديدة والمشتقة فالمؤكد أن كل منها تركز على زاوية
محددة فى النظر الى العلمانية ، بحيث يمكننا أن نحدد جوانب ظاهرة العلمانية
من خلال أكثر أبعادها أساسية على النحو التالى .

١ — تعنى العلمانية أولا وأساسا تراجع الدين عن أن يشكل إطارا
ضابطا لكل التفاعلات التى تحدث فى مختلف مجالات المجتمع الى كونه نظاما
اجتماعيا يقوم بأداء وظيفة موكلة له من قبل المجتمع — ككل النظم الاجتماعية
الأخرى — فى ذلك تحويل للدين من مكانة المتغير المستقل الى مكانة
المتغير التابع .

(ب) بغض النظر عن تعريفات العلمانية ، أو أبعادها الأساسية التى ذكرنا لها ، فالمؤكد أن العلمانية كما ظهرت فى التاريخ الأوربى ارتبطت بتفاعل اجتماعى دفعت اليه عوامل عديدة أسهمت فى تراجع الدين من ناحية ، وفى نمو الفكر العلمانى من ناحية أخرى . ونذكر فيما يلى بعض من هذه العوامل .

١ — ويتمثل أول هذه العوامل فى الدعوة الى الحرية الدينية التى بدأت تسود أوربا إبان عصر التنوير الأوربى ولقد عبر عن ذلك الحوار الدينى الذى ساد أوربا ، والذي استهدف مناقشة سيطرة الفكر اللاهوتى كمدخل لادراك الحقيقة . إذ أدرك الفكر المسيحى ، بأجنحته المختلفة ، الحقيقة باعتبارها موحاه ، وأن التوراه تتضمن هذا الوحى (٦٦) . وهو الأمر الذى يمنح الكنيسة كل السيطرة على الحياة الاجتماعية فى مختلف جوانبها . هذه السيطرة يمكن أن نقول بأنها قد انتهت بعقد ميثاق الحلف المقدس الذى قاد توقيعه لويس الثامن عشر . وهو العقد الذى جاء فى أحد بنوده (أن الأمة المسيحية ، وكذلك الذين يشكلون مع شعوبها أحد أجزائها ، ليس لهم سيد سوى ذلك الذى يملك وحده القوة ، الآن به وحده توجد جميع كنوز المحبة والعلم والحكمة اللامتناهية ، التى ترجع الله ، مخلصنا الالهى يسوع المسيح ، كلمة الله العليا ، وكلام الحياة) . . . يؤكد ذلك ما ذهبت اليه المادة الخامسة من القانون الأساسى الذى أصدره لويس الثامن عشر أن (لكل فرد أن يمارس حريته الدينية بصورة متساوية وله أن يحصل على نفس قدر الحماية لعبادته) (٦٧) .

وكرد فعل لذلك نجد أن البابا بيوس السابع يهاجم هذا القانون الأساسى قبل صدوره قائلا (أن اقرار حرية جميع العبادات دون تمييز ، يعنى أنهم يمزجون الحقيقة بالخطأ . ويضعون زوجة المسيح المقدسة الطاهرة — الكنيسة — التى لا يمكن وجود خلاص خارجها فى نفس صف طوائف الهرطقة أو اليهودية الفادرة . وفضلا عن ذلك ، فإن وعد — الموقعين على هذا الميثاق — بالعطف على طوائف الهرطقة ورؤسائها ومساندتها

بل ضلالهم أيضا) .

يعنى أن هؤلاء الملوك لا يتساهلون أو يكرمون اشخاصهم فحسب ويتابع بيوس هجومه مسفها حرية الصحافة التى ساندت ذلك قائلا (انها الحرية التى تهدد الايمان والأخلاق بأكبر الأخطار وبالخراب المؤكد) (٦٨) . ثم يتابع ليون الثالث عشر الهجوم فى منشوره البابوى فى ١٨٨٨ قائلا (أن تقديم هذه الحرية — حرية العبادات استنادا الى المبدأ الذى يبيح لكل فرد اعتناق أى دين يشاء ، أو لا يعتقد أى دين — التى نتحدث عنها الى الانسان يعنى منحة القدرة على افساد أقدس الواجبات دون أن يفاله أى عقاب ، بل على أن يتخلى عن هذا الواجب ، مهملًا الخير الدائم لكى يتجه الى الشر بدلا من ذلك . هذا الأمر ليس حرية ولكنه افساد للحرية وعبودية للنفس والهبوط بها الى مستوى دناءة الخطيئة) (٦٩) .

ذلك يعنى أن المطالبة بالحرية الدينية التى تبدأ من اعتناق الفرد لأى دين يشبع حاجاته الروحية وحتى رفضه الاعتقاد الدينى كلية ، أى الالحاد ، كانت الطلقة الأولى التى أطلقها المعسكر البشرى بالعلمانية فى وجه جمود الكنييسة وأصرارها على التدين من خلال طريقة محددة ،

٢ — وتشكل الدعوة الى حرية التفكير ، وقبل ذلك حرية التعليم الطلقة الثانية فى هذا الإطار . حيث كانت هذه الحرية أيضا مجالا للصراع بين بابوات الكنييسة ومن سار على طريقهم ، وبين جماعة من المفكرين الأحرار الذين تحملوا ريادة قيادة معركة تحرير التعليم والتفكير العلمى .

وتبدأ المعركة من مواصلة البابا ليون الثالث عشر فى ذات المنشور البابوى الصادرة فى ١٨٨٨ هجومه حتى يصل الى رفض حرية التعليم كما رفض حرية الأديان سابقا . حيث ذهب قائلا أنه (لهذا السبب وجب أن يكون الموضوع مقصورا على الأشياء الحقيقية . ومن الراهن إذا أن الحرية بادعاء حق تعليم كل شيئا وفقا لما تذهب اليه الأهواء ، يعتبر تناقضا واضحا مع العقل ، هذه الحرية لتخلق انقلابا كاملا فى النفوس ، ولا تستطيع

السلطة العامة فى المجتمع أن تمنح حرية كهذه فى المجتمع إلا إذا كان ذلك على حساب احتقارها لواجباتها (٧٠) .

ولا نستطيع القول بأن هذه المعركة قد شنها بابوات الكنيسة وحدهم ، بل ساعدتهم فى ذلك مفكرين انبروا فى مناصرة هذا الموقف ، وهم مجموعة المفكرين لذين أدانوا بشدة مبادئ حرية التفكير ، معتبرين أياها (عصيانا ضد الله) . وفقا لتعبير جوزيف دى ميستير (*) .

غير أنه فى مقابل ذلك قام فريق من المفكرين الآخرين الذين شجعوا على تبنى موقف مضاد ، هذا الموقف قاده مفكرين انقسموا الى ثلاث جماعات .

أما الجماعات الأولى فقد هاجمت مبدأ الكاثوليكية ذاتة وبعض المعتقدات الأساسية المرتبطة . . بينما نجد أن الجماعة الثانية ، وهى المسماه بجماعة مفكرى النوحى ، هذه الجماعة وان هاجمت الكاثوليكية ، غير أنها حافظت على الاعتقاد بكائنسمى يمجدون فيه العدالة والمحبة . ويعبر عن ذلك فيكتور هوجو الذى قال فى صراعه ضد الأكليروس (أيها الكاهن ، اننى أنا المؤمن وأنت الكافر) (*) هذا فى حين قامت الجماعة الثالثة بمهاجمة افكار الكنيسة فيما يتعلق بالحرية ، وبرغم أنهم قد هاجموا عددا كبيرا من معتقداتها ، إلا أنها حافظت على نوع من التعاطف مع المسيحية ذاتها .

(*) ناصر هذا الموقف أيضا مفكرين مثل دى بونالد ، ومونتالميرت ، اوزانان لاكوردير ، فيو ، دوبانكوب .

(*) من هؤلاء سان سيمون الذى قال (ان الدين الموحى به ينبغى أن يخلى مكانه للعلم . وأوجست كونت الذى أطلق قانون الحالات الثلاث (حيث تسير الانسانية من الحالة اللاهوتية الغيبية الى الميتافيزيقية ، وينبغى أن تسير الأخيرة الى الوضعية) وبرودون الذى قال (أن الكاثوليكية قد أصابها التلف منذ عهد الإصلاح) ثم أعلن عن (الاختفاء القريب للدين) والدارونيون الذين لم يهاجموا الدين مباشرة ، نظرياتهم الثورية أصابت سفر التكوين (٧١) .

ويمكن القول بأن هذه الجماعات قد أسهمت في إضعاف مكانة الدين ، خاصة التنظيمات الكنسية ، لصالح الفكر غير الديني ، يؤكد ذلك خطاب فيكتور هوجو الشهير الذي أصبح دستوراً للحرية ، حينما اشتكى هوجو من النزعة الأكثريكية قائلاً (إن تاريخها مكتوب في تاريخ التقدم البشري ، ولكنه مكتوب على القفا إنها هي التي جعلت برينللي يضرب بالقضبان لمجرد أنه قال إن النجوم لن تسقط . وهي التي عرضت كامبائلا للتعذيب لأنه أكد أن عدد العوالم غير محدود واستشف الخليقة . وهي التي اضطهدت هارفي لأنه أثبت دوران الدم . وباسم يسوع بن نون سجن جاليليو ، وباسم القديس بولس سجن كريستوف كولب . لقد كان اكتشاف السماء يعتبر كفراً ، واكتشاف عالم معناه هرطقة . وهي التي أدانت باسكال باسم الدين ، ومفتائى باسم الأخلاق ومولير باسم الدين والأخلاق معا . ثم قال هوجو (أريدون أن أقول لكم ما الذي يزعجكم ؟ إنها تلك أنه ذلك القدر الكبير من نور الحرية التي استخلصتها فرنسا منذ ثلاثة قرون ، نور مصنوع من العقل ، نور هو اليوم أكثر تألقاً من أى وقت مضى ، نور يجعل من الأمة الفرنسية الأمة المستنيرة بحيث يشاهد ضياء فرنسا على وجه جميع شعوب الكون (٧٢) .

٣ — ويعتبر البحث عن مصدر جديد لشرعية الدولة أحد العوامل الأساسية التي دفعت إلى ظهور العلمانية ونموها . وإذا كانت الكنيسة هي التي تهب الشرعية في إطار النظام الإقطاعي ، فإن قيامها بهذا الدور كان مبرراً لسمو مكانتها ، على بقية التكوينات الاجتماعية الأخرى . إلا أنه بعد انفصال الدولة عن الدين ، فإن نظرية الحق الإلهي في الحكم لم تعد النظرية الملائمة لتبرير مشروعية السلطة ، ومن ثم وجدنا مفكراً مثل توماس هوبز يقدم نظرية للشرعية يستند فيها إلى القانون الطبيعي والعقد الاجتماعي لتبرير هذه الشرعية . ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد ، بل تحرك الفكر خلال هذه المرحلة لاتخاذ موقف أخضع من خلاله الكنيسة ونظامها الاجتماعي وأيديولوجيتها الممثلة في الديانة المسيحية لنقد صارم ،

وذلك فى محاولة لتحديد علاقة الكنيسة بالنظام الاجتماعى الذى ينبغى
أن يكون (٧٣) .

وفى هذا الإطار تكشف الأفكار النقدية لهذه المرحلة عن الدور الذى
لعبته الكنيسة الكاثوليكية فى تأسيس حالة من الجمود الثقافى والاجتماعى
والسياسى ، ومن ثم شكلت عائق أمام التطور الاجتماعى ، وذلك نظرا
لانحراف التفسيرات الكنسية عن الأصول النقية للديانة المسيحية .
وهو الموقف الذى طرح مشروعية الاصلاح الدينى ... هذا بالاضافة الى
رفض حرفة التساوسة ذاتها ، وانكار الحاجة الى وسائط بين الانسان
والله ... هذا الى جانب الهجوم على آية صفات خارقة يحاول التساوسة
ادعائها كالالهام ، والوحى . وفى هذا الإطار نجد أن توماس هوبز وان
اعتقد فى المسيحية إلا أنه يرفض الاعتقاد فى الكنيسة باعتبارها محكمة
الله فى الأرض . ومن ثم ينفى أن تكون لها سلطة الى جانب سلطة
الدولة (٧٤) . ومن ثم فإذا كانت القرون الوسطى قد شهدت تبعية سلطة
الدولة لسلطة الكنيسة فيها يتعلق بمباشرة أمور المجتمع ، فإنه كان منطقيا
أن تصبح هذه التبعية موضع حوار وجدل ، ينتهى الى نتيجة يعبر عنها
هوبز حينما يذهب مؤكدا على ضرورة أن تمارس الدولة سيطرة على عقول
الأفراد ، لأن الديانة ما زالت تمتلك هذه السيطرة . ثم يذهب الى ضرورة
أن يتحكم رئيس الدولة فى الحياة الدينية للبشر ، وهو الأمر الذى يعنى أن
هوبز كان يؤكد على تبعية الكنيسة للدولة باعتبارها علاقة ملائمة للمناخ
العقلى الجديد ... وبصورة حاسمة يؤكد هوبز على ضرورة أن تصبح
الكنيسة بالنسبة للدولة مؤسسة كأي المؤسسات الأخرى ، ومن ثم تفقد
تميزها عن الدولة . ثم يذهب الى القول بأنه إذا كانت وظيفة الكنيسة
أن تعلم البشر أمور دينهم ، فإن هذا التعليم لا يصبح مشروعا بدون أن
تقره سلطة الدولة (٧٥) .

٤ - ويعتبر نمو التفكير العلمى أحد العناصر الأساسية التى أسهمت
فى تطور التفكير العلمانى . حيث خضع التفكير الأوربى خلال ثلاثة قرون

كاملة بدأت بالقرن السادس عشر وانتهت بالقرن الثامن عشر لحالة من إعادة الترتيب ، أو الصياغة لعناصره الرئيسية . هذا الى جانب أن هذه المرحلة قد شهدت مجموعة من التطورات التى وقعت فى المجال الفكرى . فمن ناحية حدث رفض للاتجاه الثيولوجى لصالح تأسيس التفكير العلمى والعقلى ، والانتقال من خلال الثورة والشك من مرحلة الثيولوجيات الغيبية الى مرحلة جديدة يتم فى اطارها اعمال المقولات الفكرية ، فلسفية كانت أم عملية ، لادراك وفهم النظام الاجتماعى ، وذلك لهدف تغييره وإعادة صياغته وترتيب عناصره .

وتتمثل الخطوة التالية فى هذا الاتجاه فى قيام النزعة الامبيريقية المستندة الى الاستقراء العلمى . وذلك لكى تحل محل الاتجاه العقلى المستند الى النقد والشك الفلسفى (٧٦) . بحيث يمكن القول بأنه قد حدث تطور ملحوظ فى هذا الصدد انتقل من خلاله فهم وادراك الحقيقة من الاطار الدينى ، الى ادراكها بالنظر الى الادراك العقلى (الفلسفات المختلفة) ثم الى ادراكها بالنظر الى مقولات علمية تشكل تصورا متكاملا عن الواقع ، بحيث تشكل المعطيات الدافعية أساسا لهذا التصور .

٥ - وتعتبر الكشوف الجغرافية من العوامل الأساسية التى ساعدت على نمو التفكير العقلانى ، ومن ثم دعم موقف العلمانية . ذلك أن هذه الكشوف أكدت أن ثمة عالما موجودا ، أو نظاما قائما لم تبشر به الأفكار الدينية ذلك أنه حينما اكتشف كريستوف كولمبس أمريكا لم يفكر لحظة فى الفلسفة التومائية ، ولم يكن يفتوى لحظة محاربتها . ومع ذلك فقد وجه إليها ضربة قاسية . وإذا كانت فلسفة أرسطو ، والأفكار الدينية الموروثة عن التوراة والانجيل قد شكلت اطار المعرفة الانسانية فى مرحلة سابقة ، هذه المعرفة التى كان يعتقد بأنها معرفة كلية ، نجد أن هذه المعرفة برغم ذلك لم تدرك أن كانت أمريكا موجودة أم لا . كذلك لم تخبرهم الكنيسة وأفكارها عن وجود بلاد واسعة بين أوروبا الغربية والصين . وظهرت تساؤلات غطت هذه المرحلة . هل المعرفة الربانية على خطأ ؟ وما هو موقع

سكان هذه المجتمعات من قضية الايمان ؟ وبطبيعة الحال فان الرحلة
التي بدأها كريستوف كولبس استكملها فاسكو دى جاما الذى ساهم
فى اكتشاف الهند والصين (٧٧) .

اما الضربة الثانية فتد وجهها علم الفلك ، وذلك حينما أثبت العالم
البولونى كوبرنيكس فى عام ١٥٤٣ أن الأرض ليست مركزاً ثابتاً للعالم كما
هو معتقد ، وانما هى تدور حول نفسها بدورانها حول الشمس . مع أن
الشمس على ما تذهب التوراة هى التى تدور حول الأرض . والدليل على
ذلك أن يسوع (بن نون) قد أوقفها عن المسير . فهل يمكن أن تكون التوراة
مخطئة ؟ ... لقد تجنب كوبرنيكس بحث هذه القضية ومات متمتعاً بسلام
الكنيسة غير أنه ترك قتابل أكثر خطر وقابلية للتفجر فى أى لحظة (٧٨) .

وايا كانت طبيعة العوامل التى شاركت فى نمو العلمانية فالنتيجة المحتمة
انه قد حدثت مناقشة أساسية لدفع كل من الدين والعلم باعتبارها أنساقاً
فكرية أو مناخات عقلية بديلة عبر التطور التاريخى ، مع عدم امكانية
للتعايش أو التزام بينهما ، فى هذا الصدد وجدنا أن الايمان بالتعميمات
العلمية المحددة عن الواقع هى اساس العلم . وأن الوصول اليها يتم
استقرائياً من خلال الايمان بمقولات الحرية الفكرية ، وأن عقل كطريق لادراك
الواقع ، وأن المعطاة الواقعية هى الوحدة الأساسية لبناء القانون الذى
يحكم الحياة . هذا التفكير يفترض الايمان أيضاً بنسبية الحقيقة العلمية —
على خلاف اطلاق الحقيقة الدينية — ويفترض أيضاً أن الانسان العارف
هو سيد عالمه ، يحاول ادراك الطبيعة المحيطة به لكى يغيرها بما يلائم
معيشته فى اطارها . ذلك يعنى أن الانسان سيداً للطبيعة فى مقابل
الفكر الدينى الذى يعتبره تابعا لها ، وهو أحد مكوناتها ومن ثم فهو امتدادا
لها . ذلك يعنى انتصار العلمانية من خلال التأكيد على الاساس المادى
للمعرفة ، واعتبار ذلك المدخل الوحيد للمعرفة ذات الطبيعة العقلانية
أو الرشيدة .

(ج) وفيما يتعلق بانتقال العلمانية — بعد اكتمالها في أوروبا — الى مستعمرات العالم الثالث ، ومنها الشرق الاسلامي ، فانه يمكن القول بأنه قد أتبع عدة آليات أساسية للوصول بها الى هذه المناطق . على أننا ينبغي أن نذكر مرة أخرى ، أن العلمانية كالدولة ، كان انتقالها أكثر يسرا وسهولة الى المجتمعات التي تفتقد الأبعاد الحضارية بينما ضاق نطاقها أو وجهت بعناد كبير من قبل المجتمعات ذات الأبعاد الحضارية أو التي تمتلك منطقا مختلفا من التفكير . نجد أنه كانت طبيعة رد الفعل الحضاري الذي قدمته المجتمعات المستقبلية ، فالمؤكد أن الانتقال تم من خلال الآليات الأساسية التالية :

(١) ويشكل الاستعمار بموجاته وقواه واتجاهاته المتعددة أول هذه الآليات . ومن الطبيعي أنه اذا كانت الكشوف الجغرافية شكلت الاستعلام الخارجي للمجتمعات غير الأوروبية في القرن الرابع عشر ، فان أوروبا ابتداء من القرن الثامن عشر شاركت في تأسيس حركة استعمارية وأسعة النطاق . امتدت الى معظم مجتمعات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . حقيقة أن الهدف الأساس من الاستعمار كان هدفا اقتصاديا أو دفاعيا أساسا ، إلا أنه لكي تتحقق هذه الأهداف ، كان من الضروري خلق قاعدة من التجانس بين البلد المستعمر والمستعمر ، حتى تنساب المدخلات والمخرجات بينهما بلا عقبات أو صعوبة . ومن الطبيعي أن تكون الثقافة الحديثة ، واللغة المستعمرة هي الوسائل الأساسية لخلق قاعدة التجانس هذه .

ومن الطبيعي أن نذكر في هذا الصدد أن القوى المستعمرة دأبت على خلق قوى أو قواعد محلية تستوعب ثقافتها العلمانية ، وتكون قادرة — بحكم المراكز التي منحت لها — على التبشير أو الترويج لهذه الثقافة . ومن الطبيعي أن يكون أبناء الارستقراطية أو البرجوازية المحلية هم العنصر الجوهري في هذه القوى . ويرتبط بذلك ما تفعله رسائل البعثات التبشيرية التي انطلقت في موجات عاتية مرتبطة بالمد الاستعماري ، تحاول بالأساس أن تنشر المسيحية بين أبناء العالم المتخلف ، فان لم يكن فعلى

الأقل نشر الثقافة التي توجد مركزاتها في إطار المسيحية ذاتها . بحيث
اسلمت هذه الحركة الاستعمارية والتبشيرية الى خلق ملونين يتحدثون
الانجليزية والفرنسية كأهلها تماما على ما يذهب البعض .

ذلك يعنى أن ثمة تبعية مقصودة كان من الضروري فرضها — تاريخيا —
على العالم الثالث والشرق الاسلامي . بحيث أن هذه التبعية سوف
تتأكد من خلال إعادة صياغة هذه المجتمعات حسب المفاهيم الأوروبية ،
وهو الأمر الذي يحيلها الى مجرد هوامش ثقافية للمراكز الأوروبية . هذا الى
جانب أن ذلك يحرمها من تطوير أية توجهات حضارية مستقلة تختلف عن
ما هو موجود في الغرب . حيث أنها اذا امتلكت مصادر القوة ذات يوم ،
فإنها قد تتحول الى مصدر لتهديد الحضارة الغربية .

ويكشف استقراء هجوم القوى الغربية على العالم الاسلامي —
كأحد تجمعات العالم الثالث عن تبنيها لعدة أهداف أساسية . فهناك
من ناحية الهدف التجاري ، وهو الدافع الذي كان واضحا تاريخيا
من خلال الحرب الصليبية التي لبست غلالة الدين وبخاسة بالنسبة
للإيطاليين الذين قدموا من جنوه وفينيسيا . بالإضافة الى ذلك كانت هناك
الدوافع المالية مثل تحصيل الديون ، وهى الدوافع التي لعبت دورا أساسيا
في الأحداث التي أدت الى احتلال بريطانيا لمصر . وأيضا في غزو الفرنسيين
لكل من تونس ومراكش . حيث شجع الدائنون الغربيون الحكام الضعفاء
على الانفاق ببذخ على ترف لا قيمة له (※) ، هذا الى جانب أن هذه
المجتمعات كانت تقع على الطريق الى الهند (جوهرة التاج البريطاني) .
والتي كانت تعنى بالنسبة لبريطانيا ضرورة احكام قبضتها على مصر ، عدن ،
العراق ، والخليج العربى . ثم هناك الدفاع عن الهند ضد الروس في الشمال

(※) مثال على ذلك بناء المركبات الفاخرة لحكام المغرب العربى ، بينما
لا تمتلك مجتمعاتهم الطرق الملائمة لكى تسير عليها هذه المركبات . وما زال
هناك استمرارا لهذا التقليد حينما يفرض منتجوا السلاح الأسلحة المتقدمة
والباهظة الثمن على الحكام العرب والایرانیين ، وهى الأسلحة التى قد
لا تستطيع القوة المسلحة لهذه المجتمعات استخدامها بكفاءة وفعالية .

الغربي ومن هنا نجد مبررا للحروب الأفغانية ، بالإضافة الى أنه ينبغي السيطرة على الطريق الى أفغانستان ، وهو الطريق الذي يجرى عبر بلوشستان ، والطريق الى بلوشستان عبر السند التي ينبغي الاستيلاء عليها أيضا . وهكذا كان الأمر بالنسبة لكل قوى القارة الأوروبية ، وبخاصة فرنسا وبروسيا وإيطاليا والمانيا (٧٩) . وفى كل هدم المجتمعات كانت القوى الأوروبية تمارس السلطة مباشرة . أو من خلال وكلائها المحليين ، غير أن ممارسة السلطة كانت تتم على الطريقة الغربية أساسا ، ولنجاحها ينبغي التوسع فى نشر الثقافة الغربية وتأكيد غلبتها على الثقافات المحلية . خلاصة القول أننا يمكن أن نسمى هذه الفترة بفترة فرض المفاهيم الغربية بالقوة .

٢ — وتبدأ الآلية الثانية حينما أصبح فرض التبعية الثقافية بالقوة العسكرية منطقيا غير مستساغا ولا يلقى الترحيب . ومن ثم بدأ الهجوم الحقيقى — من قبل القوى الاستعمارية — على عقل الأمة فى هذه المجتمعات . بحيث سبقت هذه المرحلة مرحلة من الاهتمام الاستشراقى الذى ركز على دراسة اللغة والدين والثقافة والتاريخ والحياة الاجتماعية وأساليب التفكير الخاصة بشعوب هذه المجتمعات . ويمكن القول بأنه حتى عام ١٩٥٥ تقريبا كان ٩٩٪ من المؤلفات المتعلقة بالاسلام كتبها دارسون غربيون . وبرغم أننا لا نستطيع ادانتهم على ذلك ، الا أننا ننظر بقدر من الشك الى هذا الاهتمام المكثف والغريب (٨٠) .

واذا كان الهدف هو إعادة صياغة عقلية الأمة فان التعليم والنظام التعليمى سوف يكون الطريق المباشر الى ذلك . ذلك يبرر خضوع التعليم فى مستعمرات العالم الثالث والمجتمعات الاسلامية لعملية تعديل كاملة . وإذا كان التبشير قد حقق نجاحات لا تذكر فى المجتمعات الاسلامية ، فان التعليم كان هو المجال الوحيد الذى حقق من خلاله الحكم الاستعماري نجاحا واضحا فى اطار هذه المجتمعات . ذلك أن الحكام الأجانب قد حاولوا عن وعى كامل أن يقدموا قدرا متدنيا من التعليم داخل هذه المجتمعات .

أو أن يقدموا نوعاً من التعليم السيء ، أو أن يقدموا نظاماً تعليمياً يساعد على خلق انفصام أو انشقاق في روح الأمة . هذا إلى جانب العمل على قتل أية نظم أو جهود تعليمية تساعد في الحفاظ على الهوية التراثية للأمة .

واستناداً إلى ذلك يمكن القول بأن القوى الاستعمارية قد بذلت جهوداً واضحة لتفريب التعليم في هذه المجتمعات . فمثلاً قبل الغزو الفرنسي للجزائر كان يسودها نظام تعليمي فعال له طابعة الاسلامي التقليدي من المستوى الابتدائي وحتى المستويات العليا ، وفي هذا الإطار ازدهرت الدراسات الاسلامية والعربية . وقد كانت نفس حالة التعليم في تونس ، حيث المدارس الاسلامية التقليدية على رأسها جامعتي الزيتونة والثيروان . غير أنه بعد احتلال الجزائر في ١٨٣٠ أسس الفرنسيون نظامين للتعليم . أحدهما ينتمي إلى الخارج تماماً — فرنسا — يلتحق به أبناء المستعمرين الفرنسيين والآخر يلتحق به الأطفال الجزائريون (أو الفرنسيون المسلمون) . بحيث يتبع هذا التعليم المناهج الفرنسية . ويستخدم اللغة الفرنسية كوسيلة للتعليم . أما اللغة العربية فتعتبر لغة أجنبية . هذا إلى جانب إبادة المدارس التبشيرية . وفي ذات الوقت نجد أن المدارس التقليدية لم تتلق أي دعم مالى ، ومن ثم بدأت في الانهيار والاختفاء . وبعد خمسين سنة من الاحتلال بلغ عدد الأطفال الجزائريين في المدارس الفرنسية المسلمة نحو ثلاثة آلاف تلميذ ، أما في المدارس الفرنسية نجد أنه بعد أربعين سنة من الاحتلال بلغ عدد الأطفال الجزائريين المسلمين في المستوى الابتدائي نحو ١٥٠٠ جزائري مسلم من بين ٥٧٠٠٠ تلميذ ، بينما في المستوى الثانوي بلغ نحو ٢٢٦ تلميذ من ألفين . وحتى قامت الثورة في ١٩٥٤ كان عشر الأطفال في التعليم الأولى فقط من الجزائريين (٨١) .

وفي المغرب كانت الفرنسية هي لغة التعليم الوحيدة سواء في نظام التعليم الفرنسي أو الاسلامي . والأمر الخطير أن الاستعمار حاول أن يخلق فجوة بين العرب والبربر بتأسيس نظام للتعليم أنبري باللغة الفرنسية ،

حيث كانت تستخدم فيه بعض اللهجات البربرية . بل اننا نجد أن الجنرال الفرنسي والحاكم الإداري يذهب الى القول (تعتبر العربية أحد العوامل التي تدعم الاسلام لأنها لغة القرآن ، وأن من مصلحتنا أن نجعل العرب يتطوروا أو ينشأوا خارج نطاق عمل الاسلام) .

وما حدث في الجزائر والمغرب حدث في تونس * فحتى بعد الحرب العالمية الثانية ، حينما تمت بعض الإصلاحات في نظام التعليم ، فاننا نجد أن المدارس التي غطاها الإصلاح خضعت للإشراف الرسمي ، بحيث صرفت لها المساعدات ، في مقابل أنه طلب منها أن تعلم بالفرنسية التي اعتبرت لغة التعليم الوحيدة (٨٢) .

وحيثما احتلت بريطانيا مصر في ١٨٨٠ كان هناك الى جانب عدد محدود من مدارس التعليم الحديث ، نظاما تعليميا تقليديا يضم ٥٠٠ مدرسة ، وكان بالأزهر وحدة ٨٠٠٠ طالب ، ٣٠٠ أستاذ أو مدرس . وقد اقترح الموظفون البريطانيون في ١٨٨٣ أن اللغة العربية ينبغي أن تكون هي لغة التعليم العام والكلاسيكي — في النظام التعليمي الرسمي — * بيد أنه الى جانب هذا الاقتراح الثوري قدم البريطانيون الانجليزية كلغة في مستوى التعليم الابتدائي . هذا الى جانب أنه قد تم تجاهل النظام التعليمي التقليدي لخمس عشرة سنة ، حتى قدمت له المساعدات في مقابل الإشراف الرسمي عليه . وفي هذا الصدد نذكر أن اللورد كرومر وقف ضد أي محاولة لتأسيس الجامعة المصرية حينما قال أنها سوف تصبح (مصنعا لانتاج الديما جوجيا) وهي الجامعة التي استكمل تأسيسها في ١٩٠٧ . حينما حصلت مصر على استقلالها بموجب معاهدة ١٩٢٣ أصبح لديها قطاعا تعليميا حديثا به أكثر من ١٠ مدارس ثانوية تضم ٣٨٠٠ تلميذ (من بينهم ٤٣ فتاة) (٨٢) .

وفي السودان تأسس نظاما تعليميا منفصلا كان جزءا من نظام العزل الذي فرضه البريطانيون على جنوب السودان . حيث منح المبشرين من أتباع الكنيسة الرومانية والانجليكانية ، وغيرها من الطوائف المسيحية السيطرة الكاملة على النظام التعليمي ، كل منها داخل نطاق قطاع معين . وبرغم

تباين جنسيات هذه الطوائف فأتانا نجدها قد قدمت ذات النظام التعليمي . حيث كان التدريس في المستوى التعليمي الأدنى يتم بواسطة اللهجات القبلية المكتوبة بالحروف اللاتينية ، بينما كان التعليم يتم في المستويات الأعلى باستخدام اللغة الانجليزية . وقد كان الهدف الرئيسي من ذلك توفير نظام تعليمي يستمر الى نحو ٤ سنوات في المستوى الابتدائي لتخريج صفار الكتبة والمستخدمين الحكوميين ، ونتيجة لذلك أنه حتى ١٩٢٠ كانت هناك احدى عشر مدرسة أولية في كل المنطقة ، وظل هذا العدد كما هو لعشرين سنة تالية . وقد كانت كلية جوردون بالخرطوم هي المعهد العالي الوحيد في السودان . وكان التعليم بها يتم باللغة الانجليزية ، ماعدا تعليم اللغة العربية والموضوعات الاسلامية (٨٤) .

وبالنسبة لسوريا ولبنان نجد انه بمجرد حصول فرنسا على حق الانتداب من قبل عصبة الأمم ، نجدها قد فعلت نفس الشيء الذي فعلته في الجزائر منذ ٩٠ عاما . فقد أسست فرنسا في لبنان نظاما تعليميا شاملا للمرحلة الأولية والثانوية يتولى التعليم فيه المبشرون الفرنسيون والبريطانيون والأمريكيون . بالإضافة الى ذلك كان هناك عددا محدودا من المدارس الأولية التابعة للدولة . وقد قدم الفرنسيون نظامهم في التعليم الأولى ، وقاموا بتدعيم مدارسهم على حساب مدارس الدولة وبعد خمس سنوات من الحكم الفرنسي ، أصبحت المدارس منقسمة الى قسمين ، برغم أن اللغة الفرنسية كانت لغة التعليم في كل المدارس . الى جانب ذلك لم تحاول فرنسا تأسيس مدارس ثانوية تابعة للدولة . حيث كان على اللبنانيين الذين يرغبون تحصيل هذا المستوى التعليمي أن يذهبوا الى فرنسا أو أن يلتحقوا بالمدارس الخاصة . ولأنه قد كانت هناك كليات فرنسية وانجليزية قائمة لم تكن هناك حاجة الى جامعة قومية ، وقد حدث في سوريا الشيء القريب من ذلك الى حد كبير (٨٥) . وتشير التقارير فيما يتعلق بالتعليم في ليبيا أنه قد حدث نفس الشيء الذي فعلته فرنسا في البلاد التي احتلتها ، وحسب نفس المبادئ تقريبا . حيث أهمل التعليم القومي ، وتمت صياغة التعليم حسب النظم الإيطالية . وكما

أكد أحد وزراء الاستعمار الإيطالي ذلك بقوله (أنه قد حدث تقدم من حيث التغلغل الفعال للروح واللغة الإيطالية فى عقول السكان الأصليين) ، وان كان هذا التغلغل لم يتم استئصاله بكفاءة حتى الآن (٨٦) .

وقد أنجز الهولنديون نفس التصرفات حينما احتلوا أندونيسيا ، وان كانوا أكثر ليبرالية من القوى الاستعمارية الأخرى . فقد تركوا النظام التعليمى التقليدى كما هو دون مساس به . وذلك لسببين ، الأول أن التعليم التقليدى كان بناء متكاملأ فى أندونيسيا هذا الى جانب أنه كان جزءا من الحياة اليومية للبشر ، ومن ثم كان من الصعب القضاء عليه ، فقد كانت بكل قرية مدرسة يدعمها اهل المجتمع المحلى . بينما يمثل السبب الثانى فى مضمون التعليم حيث كان تعليميا دينيا بالاساس ، يستمر لمدة أربعة أو خمسة أعوام تقريبا ، وكان الدين هو الدين الاسلامى . ومن الطبيعى أن هذه كانت مسألة حساسة للغاية ، فالأندونيسى قد يكون طيعا فى كل شىء لكنه يتحول الى وحش مفترس اذا اقترب أحد من ديانتة .

الى جانب ذلك أسس الهولنديون — مثل كل المستعمرين الآخرين — نظاما تعليميا آخر حسب التعليم الهولندى ذاته . لكنهم لم يجعلوا اللغة الهولندية هى لغة التعليم على المستوى الأولى ولكن على المستوى الثانوى فقط . هذا الى جانب تأسيس عدد قليل من المدارس العليا التى كانت تقبل أبناء الطبقة الارستقراطية فقط . وفى ١٩٤٠ بلغ عدد التلاميذ فى المدارس الثانوية العليا نحو ٥٧٠٠ تلميذ منهم ١٧٠٠ فقط من الأندونيسيين . وقد كان هدف التعليم ، كأي تعليم استعمارى ، هو توفير فئة من موظفى الإدارة . وفى ١٩٢٨ نجد أن ٦٠٪ من خريجي المدارس الأندونيسية العليا قد الحقوا بالخدمة الحكومية . غير أننا نجد أن الأندونيسيين كانوا على وعى بأهمية تأسيس تعليم قومى . ومن ثم فقد ناضلوا من أجل بناء نظام تعليمى قومى وعلمانى يعادل التعليم الهولندى ، برغم فرض المستعمرين لقيود كثيرة عليهم . بحيث اتسع هذا النظام فى ١٩٣١ ليشمل كل أنماط التعليم (٨٧) .

٣ — ويعتبر التحديث هو الآلية الثالثة التى انتقلت عبرها العلمانية

من أوروبا الى الشرق . واذا قلنا التحديث على هذا النحو فإنه يصبح من الواضح أننا نقصد عملية تاريخية طويلة تتضمن من مستويات عديدة من التغير ، وان لم يسود بينهما الانسجام على الدوام . وفى هذا الصدد فإننا نسمى هذا التغير بالتحديث . ونقصده به عملية التغير الاجتماعى الشاملة التى يفرض من خلالها على القرى ذات الروابط أو العلاقات التقليدية ، أو المجتمعات المستندة الى الأساس القبلى أن تستجيب لضغوط ومتطلبات المراكز الحضرية فى العالم الصناعية والحديثة . ويمكن لنا أن نسمى هذه العملية بالتغريب ، أو ببساطة التقدم والتطور . ومع ذلك ، فإننا اذا رغبتنا توخى الدقة فإن علينا أن نسمى هذه العملية بعملية انتشار الثقافة العالمية ، التى تستند الى التكنولوجيا المتقدمة وروح العلم الحديث ، وعلى النظرة الرشيدة للحياة ، والمدخل العلمانى الى العلاقات الاجتماعية ، والاحساس بالعدالة فيما يتعلق بالإنشئون العامة . وقبل كل شئ الموافقة فى النطاق السياسى على عقيدة أنه ينبغى أن تكون دولة الأمة هى الوحدة الأساسية فى النظام العالمى (٨٨) .

استخلاصا مما سبق نرى العلمانية كما ظهرت فى إطار المجتمع الأوروبى بداءة ، وكما انتقلت من أوروبا الى العالم الثالث والعالم الإسلامى تميزت بعدة خصائص أساسية نذكر بعضها فيما يلى :

١ — أول هذه الخواص أن العلمانية تمثل نموذجا من التفكير يختلف الى حد كبير عن التفكير الدينى أو الثيولوجى . وأن التحول الى التفكير العلمانى فرضته ظروف واقعية وفكرية كثيرة . أبرزها ظهور الدولة القومية وانفصالها عن الدين ، وأيضا الايمان بالعقل الإنسانى والقوانين التى يصل اليها كأساس للتطور أو التقدم . ولقد تطلب ذلك بطبيعة الحال تغييرا فى طبيعة النظم التعليمية والعلائقية . وتطلب أيضا تطوير نمط من التفكير ناتجا عن ابداع الإنسان وليس تادما اليه من أى مصدر خارجى عنه . وقد ارتضى الإنسان تحت تأثير ازدهار العقلانية أن يكون هذا النمط من التفكير هو الذى يحكم واقعة ، وهو الذى يشكل أيضا نظرته الى الحياة .

٢ — أن العلمانية وأن ظهرت من خلال الحوار الذى أنعقد بين المفكرين
تعتبر استمرارا لمناخ الإصلاح الدينى ، الذى أكدت بعض طوائفه — على
ما اشرنا — على ضرورة أن يحكم العالم الواقعى أو الارضى بقوانين أرضية
أيضا . مصدرها المعرفة بالتفاعلات التى تجرى فى اطار هذا الواقع ، وأن
القول بالعلمانية يعتبر — فى جانب منه — تأكيدا لأحد اطراف مقولة دينية
مقدسة اطلقها السيد المسيح (دع ما لقيصر لقيصر وما لله لله) .

الاحرار من ناحية ، وبابوات الكنيسة المزمتمون من ناحية أخرى . فأنها
٣ — أنه حسب قوانين التطور الفكرى والعقلى من ناحية ، والمجتمعى
الراعى من ناحية أخرى ، تعتبر العلمانية مرحلة جديدة من الرؤية أو النظرة
الفكرية التى تتوأكب كثيرا مع تطورات واقعية عديدة . وإذا كانت الثيولوجيا
الدينية ذات تلائم والوجود الذى يضم الكنيسة المرتفعة المكانة والنظام
الاجتماعى الامتعاى الطابع ، فإن العلمانية تعتبر تطورا مرتبطا بالكنيسة
التابعة للدولة من حيث مكانتها وأيضا بالدولة القومية ، وبالبرجوازية التجارية
والصناعية الصاعدة المؤكدة على التقدم العلمى والتكنولوجى ، والمشاركة
الشعبية الواسعة النطاق .

٤ — أنه بحكم التقدم الذى حقته القارة الأوروبية فى قلب نظام
عالمى يسوده التخلف ، وبحكم أن العلمانية هى العنصر الجوهرى فى تقدم
القارة الأوروبية . فأنه كان من المنطقى أن تسفى القوى الأوروبية الى
السيطرة على العالم المحيط بها للتجارة معه أو لاستنزاف موارده . فى
بعض الأحيان غلفت ذلك بالدين ، كالحال فى الحروب الصليبية أو فيما يتعلق
بجهود التبشير . غير أن القضية الأكثر أهمية أن أوروبا قد أصيبت خلال
هذه المرحلة بعقدة أو احساس متضخم للتمركز حول الذات . وهو الاحساس
الذى جعلها تشعر بافضلية نظامها وحضارتها على كل التكوينات المناظرة
فى العالم ، ومن ثم فلا بد من السعى نحو أوربة هذا العالم وأضفاء الطابع
الغربى عليه .

٥ — أنه منذ أن تأكدت لأوروبا هذه الحقيقة حدث سعى استعمارى

محبوم اختلطت فيه أرباح التجارة ، وأفكار الدين وعقدة حب السيادة . ومن ثم ظهرت المرحلة الامبريالية لفرض النموذج الغربى للدولة العلمانية . ولم يكن فرض هذا النموذج — الذى تأكد نجاحه فى الغرب — فى اطار المستعمرات حبا لهذه المستعمرات ، بقدر اعتباره مدخلا لاستغلالها وترسيخ تبعيتها . ومن ثم فيمكن النظر الى نشر العلمانية ونموذج الدولة الغربية خارج أوروبا باعتبارها ليست محاولة تنويرية أو تحديثية بقدر ما هى محاولة لتأمين مراكز التقدم والتحديث الأوروبية عن طريق خلق بيئات أو محيطات أو هوامش تشكل خطوط دفاع متتامة عنها .

٦ — أن نقل هذه الرؤية العلمانية الى خارج أوروبا كان متلائما والسياسات التاريخى الذى تحقق فى اطاره . ففى مرحلة مباركة الاستعمار العالمى بالقوة العسكرية ، كان الاستعمار المباشر هو الصيغة الأساسية المنبئة لتأكيد تبني المجتمع المستعمر لنموذج المجتمع المستعمر من حيث نظامه السياسى أو أسلوب التفكير السائد فيه . وفى المرحلة التالية بعد التغلغل الاستعماري كان التعليم لخلق صفوة علمانية تكون هى النواة الرائدة التى تتولى فرض النموذج الأوروبى داخل مجتمعاتها ، وفى مرحلة ما بعد الاستقلال كان التحديث هو النظرية التى طرحت لكى تسير المجتمعات المتخلفة عبرها لاكتساب النموذج الغربى ، تنظيما وفكرا .

٧ — أنه يمكن اعتبار التعليم أكثر آليات الانتقال فاعلية . وذلك لأنه يتجه بالاساس الى ضرب النظام التعليمى التقليدى وهو النظام المرتبط بالهوية والتراث ، والذى يعمل على احيائه والحفاظ عليه . هذا الى جانب أنه على الناحية الايجابية يعتبر الآلية القادرة على اعادة صياغة قطاع عريض من عقلية الامة . اذ عادة ما كان يتم انتقاء الصفوة التى يتم فرض التعليم الغربى عليها من أبناء الشرائح الارستقراطية ، وذلك لأنها الشرائح المؤهل بناؤها لتولى السلطة فى مجتمعاتها بعد رحيل القوى الاستعمارية . بحيث يخلق تعليمها الحاضر وكالتها للقوى العالمية والاستعمارية فى المستقبل . ولا يمنع بالإضافة الى ذلك أن يتم تعليم أبناء الشرائح الفقيرة مستويات متدنية من التعليم بهدف تاهيلهم لأداء مهام الادارة الاستعمارية خلال هذه المرحلة .

— ٣٣٧ —

(٢٢ — تنمية العالم الثالث)

٨ - أنه كان من شأن انتقال العلمانية - مثل الدولة - أن تواجه باستجابة متباعدة من قبل المستعمرات . فالمستعمرات التي لم يكن لديها بناء حضاري متكاملًا يوجبه تفاعلاتها على المستوى الفردي والمجتمعي كان من السهل عليها استيعاب العلمانية بإبعادها المختلفة ، أما المجتمعات التي كانت تمتلك تراثًا حضاريًا ودينيًا يشكل نظرتها ذات الطبيعة الخاصة للحياة ، فقد دخلت في صدام مع العلمانية والصفوة الممثلة لها ، خاصة بعد أن تمكنت الصفوة التراثية من تجديد ذاتها ، وامتلكت القدرة على التعامل مع المتغيرات الواقعية - المحلية والعالمية - المتغيرة بالنظر إلى تصورها الخاص المتصل بهويتها .

* * *

ثالثًا : دور الصفوة القومية في نشر العلمانية والسيطرة على الدين

أشرنا في الصفحات السابقة إلى تمكن الصفوة العلمانية من السيطرة على أسباب القوة عرقية استتلال الدولة وهو الأمر الذي صادف - تاريخيا - انهيار وضعف الصفوة الدينية خلال هذه الفترة . ومن ثم فقد أصبح الطريق مهيأ أمام الصفوة القومية لنشر العلمانية من أوسع الطرق ، قد يساعدها ضعف الصفوة الدينية في ذلك . وقد يقف في مواجهتها أن تعمل مع جماهير ذات توجيهات دينية وتراثية أساسا . غير أن القضية التي ينبغي الإشارة إليها في هذا الصدد ، أنه بينما كان ظهور العلمانية والدولة في أوروبا انبثاقيا ، أي من داخل الظروف الأوروبية التي استوجبت ذلك ، فإن محاولة استنباتها في الشرق يعتبر تعبيرًا عن تغير مفروض من الخارج . وفي هذه الحالة قد ينجح التغير إذا كانت ثمة ظروف ملائمة تستجيبه ، وإذا كانت الوحدات البنائية المفروضة من الخارج تؤدي وظائف يحتاجها البناء القائم ، بغير ذلك سوف يكون التوتر والصراع الذي قد يطول أمده أو يقصر حسب قوى أطراف الصراع ، وامتلاكها لتأييد بنائي من قبل المجتمع . ذلك يعني أن

انتقال العلمانية الى العالم الاسلامى لا بد أن يكون محكوما بعدة اعتبارات أساسية نذكر بعضها فيما يلى :

١ - أن الصراع التاريخى الذى أدى الى ظهور مفاهيم الدولة والعلمانية كان صراعاً مرحلياً ، انتصرت فيه صفوات المستقبل على صفوات الماضى ، أما الصراع فى الشرق فيحتمل دوامة لأنه بين صفوات تمتلك تصورات متناقضة وأن امتلك كل منها قدراً من الرشد ، وسوف يحدث الصراع استمررت موازين القوى دقيقة ومتوازنة .

٢ - أن مجتمعات الشرق الاسلامى التى وفدت اليها هذه التصورات تمتلك دون معظم مجتمعات العالم الثالث تصورات مقابلة . ومن ثم فالتوتر أو الصراع هنا لن يكون من أجل التكيف ، ولكنه سوف يكون أكثر حدة لأنه سوف يتعلق بفرض تصور على آخر . والأكثر من ذلك أنه صراع بين صفوة تمتلك أسباب القوة لكنها تفرض تصوراً غريباً من حيث جذوره البنائية وبين صفوة لا تمتلك أسباب القوة لكنها تمتلك تصوراً له جذوره البنائية والحضارية .

٣ - أن استمرار هذه القوى المتصارعة ، ومن ثم استمرار الصراع بينها سوف يكون له آثاره المدمرة التى قد تساعد على خلق تشوه بنائى قد تعانى هذه المجتمعات ، أو انخفاض حجم المشاركة من قبل الذين لا ينتمون الى التصور الموجبة للتنمية والتقدم ، أو الى تقجر العنف مرحلياً حينما يختل التوازن بين القوى المختلفة ، ونتيجة لذلك مزيداً من التمزق للمجتمع ، ومزيداً من تلكؤ التنمية ، ومزيداً من انخفاض الانتاجية ، وانسحاباً متزايداً من المشاركة فى دفع التنمية حسب تصور الطرف الآخر .

جوهر القضية إذا أنه قد تم انتقاء الصفوة القومية خلال المرحلة الاستعمارية ، ثم خضعت لنظام التعليم الغربى فأستوعبت العلمانية ، ثم عادت الى مجتمعاتها بعد مذهبها لتتولى أداء دورها فى إعادة صياغة مجتمعاتها على غرار النموذج الغربى ، أو ما يمكن أن يسمى بالعمل على

نشر العلمانية داخل مجتمعاتها + ويمكننا ان نوضح ذلك من خلال القضايا
الاساسية التالية :

- ١ - تشكل خصائص الصفوة القومية .
- ٢ - نشر العلمانية ومحاربة أسس النظام التقليدى .
- ٣ - السيطرة على الدين وتوجيهه لخدمة الدولة القومية .
- ٤ - التحول الذى حدث ، الآثار والاحتمالات .

وسوف نعرض فيما يلى بايجاز لكل من هذه القضايا التى اشرنا اليها :

١ - وتعتبر مهمة القيام بتشكيل الصفوة القومية حسب خصائص محددة ، أحد القنوات الاساسية لاختراق العالم الثالث وفرض تبعيته .

واذا كان هذا الاختراق قد بدأ مع التعديلات التى تمت للنظام التعليمى فى هذه المجتمعات ، حيث أعيدت الصياغة الفعلية لشريحة عريضة من الشباب ، الذين يشكلون عنصرا من البشر المؤسسين لهذه المجتمعات . ولكى تنجز القوى الاستعمارية ذلك ، فانها تبنت استراتيجيتين ، الاولى العمل على تحطيم النظم التعليمية التقليدية مباشرة أو حتى اهمالها حتى تصاب بالانهيار ، وبطبيعة الحال تضم هذه النظم التقليدية الاتجاهات العربية والاسلامية ، وهى خطيرة - من وجهة نظر القوى المستعمرة - ومن ثم ينبغى القضاء عليها . وتتمثل الاستراتيجية الثانية فى تقديم القوى الاستعمارية لنظام تعليمى بديل . يستخدم اللغة والمضامين الأوروبية ذاتها . ولقد استهدف النظام التعليمى - كما اشرنا - تحقيق هدفين ، الأول نظام تعليمى محدود يستهدف بالأساس امداد الادارة الاستعمارية بالكتابة والموظفين اللزيمين لتسيير شئونها بالاعداد التى تكون قادرة على ذلك . وفى هذا الاطار أغفلت الجامعات المحلية أو على الأقل حدد دورها ، ولم يقدم للمستعمرات بديلا لها . ومن ثم أجبرت الصفوة المثقفة - وهو اطار تحقيق الهدف الثانى - فى الاقطار الاسلامية للتوجه من أجل الدراسة - خلال سنوات تكوينهم الفكرى - الى جامعات الاقطار المتروبوليتانية ، التى كانت فعالة فى اجراء غسيل مخ كل من التحقوا بها .

بحيث أصبحوا فى النهاية مغتربين عن مجتمعاتهم، وهم الذين أصبحوا -فإنفس الوقت - حكامها الجدد . بحيث أسهمت هذه الممارسات فى النهاية الى خلق بشر ينتمون من حيث تكوينهم الفيزيقي والشكل الى مجتمعاتهم . لكنهم من أعماق أعماقهم غربيون ، لغة ، وأفكارا ، وعاطفة حضارية (٨٩) . غير أن الأمور لم تتوقف عند هذا الحد، فعندما جاءت القوى الغربية الحديثة الى الشرق ، استخدمت ميكانيزمات التغريب التى أشرنا اليها ، بحيث تمكنت فى النهاية من خلق نوع جديد من الشخصية ، شخصية المسلم المغرب Westernized Muslim الذى له توجهاته الغربية ، والذى يشعر أنه يعيش فى منزله وفى وطنه حينما يعيش حسب معايير الثقافة الغربية ، ويخضع لاحساس الاحباط والغربة حينما يكون فى قلب ثقافته الاسلامية التقليدية ، وهى الثقافة التى ينظر اليها عادة من منظور التفكير الغربى . حقيقة أن هذا المسلم المغرب كان فى البداية ضمن أقلية فى اطار العالم الاسلامى ، غير أنه بمرور الوقت ، وبعد استكمال نظم التعليم الغربية ، فإن العقلية التى خرجت منها أصبحت منتشرة ، حتى أصبحت مصدرا أساسيا للصفوة الحاكمة ذاتها . وأيضا لشرائح عديدة تمت صياغتها على هذا النحو . ولم يحدث ذلك بالنسبة للجماعات الليبرالية أو الراديكالية فقط ولكنه حدث أيضا بالنسبة للصفوة المحافظة فى العالم الاسلامى . وبعبارة أخرى ، يمكن القول بأن العقلية التى تمكنت القوى الغربية من صياغتها فى اطار العقل الجمعى للمسلمين ، ليست بالتأكيد العقلية التقليدية التى تعتبر نتاجا للثقافة الاسلامية ، ولكنها عقلية خاصة تعمل على إعادة تفسير الاسلام من داخل المتولات الفكرية التى انتقلت من الغرب الى الشرق . غير أن إعادة التفسير هذه أصبحت فى النهاية لا غربية ولا شرقية . وعلى سبيل المثال نجد أن الملا الشيعة فى وسط آسيا يرون أن إعادة احياء الاسلام يعتبر نتيجة نهائية لسلسلة من المراحل التى ينبغى أن يمر بها المجتمع ، وتعتبر الشيوعية احدى هذه المراحل . وعلى هذا النحو تعتبر طريقة الحياة الشيوعية أساسية كما تنظر اليها الماركسية اللينينية الغربية . فهى تعتبر مرحلة فى طريق إعادة تأسيس المشروع الاسلامى . ومن الواضح أن ملا وسط

آسيا وكل المسلمين الآخرين ان الذين يتفقون معهم ، قد استعاروا فصلا من الكتاب الشيوعى يتعلق بالتكتيكات والاستراتيجيات المتعلقة بتجسيد المستقبل . وبدلا من أن يكون الاسلام محطة ضرورية فى طريق استكمال المجتمع الشيوعى ، فان الشيوعية هى التى أعتبرت خطوة ضرورية لبزوغ فجر الاسلام الصحيح على الأفق .

ويعتبر هذا المدخل المختلط لكثير من المسلمين — سواء كانوا رجعيين أو ثوريين — هو النتيجة الضرورية نفزو العالم الغربى للعقلية التى لها السيطرة على أرض المسلمين . وينبغى أن نأخذ فى الاعتبار أن احتلال الأرض بواسطة حاملى الحضارة الغربية ليس هو التعبير الوحيد عن الاستعمار ، ولكنه قد يتضمن أيضا اتجاها عدوانيا نحو العقلية الإقليمية السائدة فى الشرق . وهى العدوانية التى نجحت فى تأسيس الاستعمار الغربى فى عقول المسلمين فى الشرق . فبرغم تحقيق رحيل الاستعمار عقب الحرب العالمية الثانية بعد نضال طويل استهدف تحقيق الاستقلال ، نجد أن الجلاء الفيزيقي للغرب شئ ، وجلاء الغرب عن عقلية البشر فى العالم الاسلامى شئنا آخر . وهو الأمر الذى جعل كثيرا من المفكرين فى العالم الاسلامى ينقلون دار الحرب (العالم غير الاسلامى) الى داخل عقولهم . وهو الأمر الذى يعنى إعادة تشكيل تصور المفكرين الاسلاميين عن الاسلام حسب النماذج الغربية . ذلك يفسر السبب فى أنه بالرغم من النظر الى قضايا كالجمهورية ، الاشتراكية الديمقراطية ، التطورية ، موقف المرأة — وكل ما يشبه ذلك — باعتبارها ذات أصول غربية . وتستخدمها الصنوة المسيطرة فى العالم الاسلامى ، إلا أنه يمكن اعتبارها كذلك ، هجينا ، ونفاجا ينتقد النقاء لعقول بات أصحابها بلا جذور ، فلا هى غربية ، ولا هى شرقية فى ذات الوقت ، وهذه كارثة .

بل اننا اذا نظرنا الى حالة الاحياء الاسلامى التى تتم الآن فى العالم الاسلامى ، فاننا سوف نجد أنها قد تأثرت بهذه الظاهرة . حيث بدأت المدارس الفكرية المختلفة — التى تعتبر امتدادا للأيدولوجيات الغربية —

تنطلق من بدايات مختلفة .. فالمسلم الذى له منطلقاته الاشتراكية يختلف عن المسلم صاحب التوجهات الرأسمالية . ونتيجة لذلك ، نجد أن تصوراتهم عن المجتمع الإسلامى المثالى سوف تكون متناقضة . فقد حدث فى الفترة التالية للحرب العالمية أن انتقلت كل الأيديولوجيات الغربية الى العالم الإسلامى بسهولة خارقة من كل منتج وواد ، وذلك يعزى — بطبيعة الحال — الى الفاعلية الواضحة والسريعة للاتصالات الحديثة . ونتيجة لذلك لا يوجد اتفاق داخل العالم الإسلامى على مثال المجتمع الإسلامى . وقد لا يتوفر هذا الاتفاق حول هذه الحالة المثالية ، لأن هذا التصور يتغير مع التحولات التكنولوجية للمجتمع ، التى تعتبر فى التحليل النهائى المتحكم الأساسى فى قدر الإنسان الحديث . والآن فقد هاجم نفس هذا التحول التكنولوجى جوهر الثقافة الإسلامية مثلما هاجم المجتمع فى مناطق كثيرة من العالم الإسلامى . ولا نعتقد أن هناك نهاية لمثل هذا التفاعل حتى الآن ، طالما أن الحضارة الصناعية تتطلب لاستمرار وجودها تحولا دائما ، ليس فى العالم الطبيعى فقط ، ولكن فى النظام الاجتماعى أيضا . وهو الأمر الذى إذا تركت تفاعلاته الى نهاياتها المحكومة فانه قد يحيل الإسلام الى مجرد ظل لرواسب تاريخية عظيمة (٩٠) .

ومن الطبيعى أنه اذا كانت هناك صفوة أعيد تدريبها من خلال نظام التعليم الغربى الحديث ، بحيث أهلها هذا التدريب لاستقبال واستيعاب الأفكار الغربية الحديثة ، فانه كان من المنطقى أن تعمل هذه الصفوات على تعميق ارتباطاتها بالثقافة الغربية ، بل والعمل على ربط مجتمعاتها بها . وإذا كان كمال أتاتورك قد اتجه مباشرة الى ربط مجتمعه بالغرب ، ومحاولة سخله عن جذوره الشرقية والإسلامية بقوة القانون . فاننا نجد أن الصفوة المثقفة التى شكلت جزءا من الصفوة العقلية وربما السياسية قد حاولت هى الأخرى تعميق هذه الروابط ، من خلال مبررات فكرية وعقلية كثيرة .. ويعتبر سيد أحمد خان فى الهند ، وطه حسين فى مصر ، خير أمثلة لعناصر هذا النمط من الصفوة .

وفيما يتعلق بسيد أحمد خان (١٨١٧ - ١٨٩٨) فإننا نجد أنه ورغم انجليزته الضعيفة وغرابة أطواره ، فإنه كان يمتلك ولاءا للحكم البريطاني المسيطر في الهند ، وقد أنفق حياته لكي يقنع مجتمعه وأتباعه أن يكون لديهم ذات الولاء أيضا . بل نجد أنه كان في العادة يحرضهم على عدم الانضمام للهندوس في إطار حزب المؤتمر القومي الهندي . فلم يكن مقتنعا بالديمقراطية البرلمانية . ولكي يستطيع بناء الشباب المسلم الذي لديه هذا الولاء نجده قد سعى الى تأسيس كلية الاستشراق المحمدية الانجليزية Mohamadian Angle - Oriental College المؤسسة على غرار اكسبرج Oxbridge . حيث كان معظم أساتذتها من الانجليز الذين يعملون باللغة الانجليزية . وفي فترة لاحقة أصبحت هذه الكلية معهد التعليم الاسلامي الهندي الرئيسي . غير أننا نجد أن أفراد المجتمع الاسلامي في الهند قد أصروا على رفض الولاء على طريقة السيد أحمد خان ، كما أصروا على عدم استخدام اللغة الانجليزية في تعليم الاسلام بكليته (٩١) .

ويعتبر طه حسين هو المثال الثاني في هذا الصدد وقد ولد طه حسين في إحدى قرى صعيد مصر في ١٨٨٩ . وقد ترقى في حياته الى أن أصبح عضوا في مجلس الوزراء في الفترة التالية للحرب الثانية مباشرة ، ثم أصبح وزيرا للتعليم ، وفي هذه الفترة عمل بقوة وأصرار على تحديث نظام التعليم المصري . وما يهنا هنا هو طبيعة التوجه الغربي الذي بدأ يعمل وفقا له . والذي يتعلق بمكانة مصر على الخريطة الحضارية . حيث تولد لديه اعتقاد بأن مصر وأوروبا لديهم ميراث ثقافي وعقلي مشترك . ووفقا لذلك ، لا تعتبر مصر جزءا من الشرق الذي تنتمي اليه أقطاركالهند والصين . ومن ثم فإن على مصر أن تتوقف عن النظر الى جهة الشرق . وإن عليها بديلا لذلك أن تبدأ في النظر الى أوروبا عبر البحر الابيض المتوسط . ويتساءل طه حسين هل تعني موافقة مصر على الاسلام أنها أصبحت شرقية ، ثم يجيب على ذلك بالنفي ، موضحا أن ذلك لا يختلف كثيرا عن القول بأن العقيدة الأوروبية التي اعتنقت المسيحية التي ولدت في الشرق ، أصبحت ذات توجه شرقي (٩٢) . غير أن الحقيقة ليست

كما رآها طه حسين ، فليس هناك أى التقاء ثقافى أو عقلى بين جماعات الشعوب التى تواجه بعضها البعض عبر البحر الأبيض المتوسط . وأن الاعتقاد بأن الظروف الطبيعية والجغرافية ، وربما الظروف الاقتصادية والسياسية المترتبة على ذلك ، هى التى جعلتهما كل فى مواجهة الآخر ، وهو ظرف طبيعى بحت . أما القول بأن مصر تعتبر — ترتيبا على ذلك — جزءاً من أوروبا ، قول يجانبه الصواب والحق كثيرا . ولقد تجاهل الشعب المصرى — بحسه انحضارى — هذه الأفكار التى قال طه حسين . وإذا كان هنا من يحتاج الى برهان يقنع البشر بغباء السلوك الذى يستهدف فصل الانسان عن جذوره الثقافية والسلالية ، فلننظر الى مثال تركيا الحزين فى ظل الاصلاحات التى قام بها أتاتورك ، مثال يوضح بجلاء معنى أن يفقد الانسان هويته ، وما يمكن أن يترتب على ذلك .

٢ — ولقد كانت الخطوة الثانية — بعد استكمال تشكيل الصفوة القومية ، أو لنقل العلمانية ، ثم صعودها على سلم القوة حتى أنها تمكنت فعلا من السيطرة على مقاليد الأمور فى معظم المجتمعات الاسلامية — أن سمعت هذه الصفوة الى نشر العلمانية داخل مجتمعات العالم الثالث . ولكن نتج هذه الصفوة فى مهمتها فانه كان عليها أن تقلل من التزامها بالنظرية الدينية أو الحضارية لتراثها ، وليس فك الاشتباك فقط مع جذورها . وذلك كخطوة ضرورية لحركتها نحو تبنى التزام جديد باعتبارها رسل العلمانية فى مجتمعاتها . ونستشهد فى هذا الصدد بحالتى الباكستان ومصر ، باعتبارها دول تحتل مكانة قيادية فى العالم الاسلامى .

وتعتبر حالة ذو الفقار على بوتو رمزا معبرا عن الصفوة التى أعيد صياغتها من جديد على الطريقة الغربية . ومن الثابت أن ذو الفقار على بوتو قد صعد الى السلطة فى اعقاب الانقسام الذى أصاب الباكستان والذى أسفر عن تخلق دولة بنجلاديش . ومن ثم فنحن أمام رجل يواجه موقفا جديدا . رجل اذا بحثنا حالة . . أفكاره وتوجيهاته ، فسوف نجد أنه مغرب من قمة رأسه وحتى أخمض قديمه . اذ نجده وهو التلميذ السابق فى لوس أنجلوس

Los-Angeles يعترف صراحة بأنه لا يؤدي فروض الصلاة بصورة مطردة . ولا يراعى كل الفرائض بما فيها صوم رمضان . وهو على حد قوله (لم يحج) حتى الآن ، ومع ذلك (فأنا من الناحية الدينية مسلم فقير) . وبرغم ذلك (فلقد تداخلت اهتماماتي بالسياسية والاقتصاد والتراث الثقافى الاسلامى) . والسؤال الذى نطرحه كيف يمكن لزعامة على هذا الحماس الدينى المتدنى ان تخلق مجتمعا اسلاميا فى الباكستان ، (الذى كان سلبيا أساسيا فى الانشقاق عن الهند) (٩٣) . ذلك يعنى أننا لابد ان نتوقع من هذا النمط من القادة العمل على مزيد من التغريب للمجتمع ، وابعاده عن جذوره ليتغرب من جديد .

ويشكل الخديوى اسماعيل حفيد محمد على المثل الثانى فى هذا العدد ، واذا كان محمد على قد قدم الجرعة العلمانية الأولى من خلال اهتمامه بتطوير الجيش والحياة الاقتصادية للمجتمع ، محاولا قدر الامكان الاستفادة من الانجازات التكنولوجية للغرب . فاننا نرى ان الهدف الرئيسى الذى سعى اليه الخديوى اسماعيل (١٨٦٣ — ١٧٨٩) تمثل فى محاولته ان يجعل مصر (منطقة من أوروبا) وذلك عن طريق المناشط المكثفة التى يمكن ان يتيحها مجتمع الأجانب الذى تزايد اتساعه فى مصر خلال هذه الفترة . بحيث تكامل مع ذلك اندفاع الخديوى اسماعيل لافتتاح المدارس الحديثة ، ثم نقله التكنولوجيا المتقدمة الى مصر ، بحيث يساعد ذلك بدوره على تقديم عادات وقيم واتجاهات جديدة . ولقد أيدت سياسات الإدارة البريطانية ذلك ، وهى السياسات التى بدأت تمارس فعاليتها ابتداء من السيطرة التى تحققت فى ١٨٨٢ . هذا الى جانب مساعدة جهود التحديث التى بذلتها الصفوة المحلية . فى هذا الصدد يمكن القول بأن العلمانية بدأت فى التغلغل من خلال فاعلية قوى ثلاث : اتجاه وظائف الحكومة المستثمر نحو التوسع — وهو الأمر الذى يساعد على خلق بيروقراطية فعالة — هذا الى جانب مركزية الدولة ، وهو الأمر الذى يساعد على توجيه نشر العلمانية ، ثم الطبيعة الممزقة للتغير الاجتماعى الاقتصادى —

وهو البعد الذى أضعف روابط وأسس المجتمع التقليدى — هذا بالإضافة الى انتشار المفاهيم السياسية الغربية بين أبناء الصفوة الحديثة (٩٤) .

بالإضافة الى ذلك يمكن القول بأن القوى التى عملت على تحطيم الأسس الأيديولوجية والاجتماعية والاقتصادية والنظامية للمجتمع التقليدى قد دفعت الى تولد مجموعة من القوى الجديدة . حيث ظهرت جماعات جديدة تهاجم لانجاز قدر كبير من المهارات التى قد لا تتوفر داخل المجتمع التقليدى . من هؤلاء مثلاً المحامين ، الأطباء ، رجال الصحافة ، المهندسين ، وآخرين من الذين قد يكونوا هم أنفسهم نتاجاً للتغير الاجتماعى والاقتصادى ، والا أنهم يعتبروا فى ذات الوقت القوة الأساسية الدافعة للتطور العلمانى وهو التطور الذى أصبح قادراً على التصدى للصفوة التقليدية ومنها قيادة جماعة العلماء ، ومن ثم يجبرونهم على تبني أفكارهم الجديدة (٩٥) .

ومن الواضح أن ظهور صفوة سياسية واجتماعية جديدة بالإضافة الى الإصلاح الليبرالى المتعلق بانتشار النزعة القومية قد استندت كلها الى مبادئ العلمانية المأخوذة عن الغرب . حيث أمكن تطوير هذه الصفوة من خلال النمو التاريخى لهذه المبادئ . غير أنه بنمو هذم الصفوة ذات التوجهات القومية والليبرالية ، فأننا نجد أنها قد تبنت ذات النظرة التى طورها محمد على لعلماء الدين وممارساتهم أو معتقداتهم الدينية المحافظة . غير أنهم على خلاف محمد على كان لديهم استعداد للنضال ضد سيطرة العلماء والنظم الدينية ، وذلك بهدف تحدى مفاهيمهم وتفسيراتهم علانية . ومن ثم فقد دخلوا معهم فى صراع من أجل الفوز بالقيادة الثقافية والأخلاقية للمجتمع . ورغم أنهم قد أعلنوا صراحة عن مبادئهم العلمانية الواضحة ، فإنه من الصعب أن نعتبرهم ضد الدين . ومن الأمثلة على ذلك فى مصر سعد زغلول ، وطه حسين الذين يمكن اعتبارهم نتاجاً لنظام التعليم الأزهرى . ولقد تأكد لهم أن باستطاعة الدولة أن تفرض الإصلاح على رجال الدين ونظمهم . ومن ثم فرض السيطرة السياسية عليهم وذلك فى محاولة لدفعهم الى التجديد ، وليس بهدف القضاء عليهم . ذلك أن هذه الصفوة العلمانية

شعرت — كالصفوة الغربية — بضرورة استمرار المبادئ الدينية لكن فى حدود كونها تشكل الأساس الأخلاقى للمجتمع — وهى بطبيعة الحال نفس عملية التباين التى خضع لها الدين فى المجتمع الأوروبى . ولقد كان الدفاع الناجح الذى قام به رجال الدين دفاعا عن نظمهم ومعتقداتهم هو الذى أجبر الدولة على أن تطور النظم العلمانية الى جانب النظم الدينية غير المتطورة . ذلك فى حين سعى النظام السياسى دائما من أجل السيطرة على الأخيرة . ولقد كان دافع الصفوة ذات التوجهات الليبرالية والقومية لاختضاع النظم الشرعية والتعليمية والخيرية لنظام الدولة وسيطرتها ليس أقل أهمية بالنسبة للدولة القومية من الصراع للحصول على الاستقلال الكامل عن إنجلترا (٩٦) . ويمكن القول بأنه إذا كانت الصفوة السياسية لمحمد على هى التى فتحت الأبواب لتأثيرات العلمانية ، فإن الصفوة المثقفة هى التى كانت إحدى نتائج التغير الذى حدث ، ثم هى التى رفعت شعار ضرورة أن ينتاب التباين النظام الدينى . هذا الى جانب نضالها لفرض التحديث على النظام الدينى ذاته ، وتحويل الدين من دين ودولة حسبا تذهب الصفوة الدينية الى مجرد أساس أخلاقى للمجتمع .

وتد شكلت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ظرفا راديكاليا جديدا بالنسبة للحياة السياسية المصرية . غير أنه من الواضح أن الميل الى التباين فى الوظائف المجتمعية ، وكذلك الميل الى مركزية السلطة ، وهى الاتجاهات التى استحدثها محمد على قد بدأت تصل بسرعة الى نهاياتها المتوقعة بمجرد أن تمكن الضباط الأحرار من خلق دولة ذات سلطة مركزية تخضع لأمرة مجلس الثورة الذى يمثل هيئتها التنفيذية (٩٧) . وفى هذا الإطار نجد أن التيار الدينى قد غرض مشكلة سياسية خطيرة ومباشرة بالنسبة للضباط الأحرار ، وذلك بسبب قوة وانتشار الإخوان المسلمين ، وهو التنظيم السياسى الدينى ذو الطبيعة الأصولية فى ذلك الوقت . حيث شكل الإخوان القوة التى تدعو دائما الى الاحياء الإسلامى (٩٨) . وإذا كانت المرحلة الأولى من الثورة قد شهدت ودا متبادلا بين التيار الدينى وقيادة الثورة ، فإن مرحلة الغزل المتبادل قد انتهت بسبب محاولة غير ناجحة من قبل التنظيم السرى

للاخوان المسلمين لاغتيال ناصر فى ١٩٥٤ . حيث استغلت الصفوة القومية
— مجلس الثورة — الفرصة للقضاء على هذه الجماعة ، ولقد ادى القضاء
عليها الى اخضاع كل التنظيمات الدينية لسيطرة الدولة . بل اننا نجد ان
حكومة الثورة قد حاولت ان تقدم بعض الحلول لمشكلات مصر الاجتماعية
والمعقدة فيما قبل الثورة (٩٩) .

ذلك يعنى ان الصفوات العلمانية المتعاقبة قد تمكنت فى النهاية من
القضاء على سيطرة الدين على الدولة ، بحيث استطاعت فى النهاية
عبر صراع تاريخى طويل من فرض سيطرتها عليه . غير اننا نلاحظ انه فى
قلب هذا الصراع قد تبدت ثلاثة ابعاد اساسية :

(ا) ان هناك خطأ استراتيجيا ثابتا تبنته الصفوات السياسية فى
البداية ، ثم الصفوة البيروقراطية ، ثم الصفوة العسكرية وانها كلها
كانت موجهة بالاساس الى دفع الدولة والمجتمع فى طريق العلمانية من خلال
اضعاف قبضة رجال الدين عليها .

(ب) ان ثمة ظروف عالمية ساعدت على ذلك ، فبعد ازدهار مفهوم
الدولة والعلمانية فى اوربا ، انتقل هذا المفهوم تارة من خلال انسى
لاستحلاب التكنولوجيا والأفكار المتقدمة ، وتارة من خلال التغلغل الاستعماري
كما حدث فى عصر اسماعيل ، وتارة ثالثة من خلال سعى الصفوة العلمانية
التي تم تشويهاها من حيث بنيتها الأساسية فى النهاية .

(ج) ان جهود الصفوة الدينية كان من العوامل التى ساعدت على
هذا الاختراق ، وقد كان من الممكن ايقاف هذا الاختراق لهم ، لو انهم
تمكنوا من تطوير تصور ملائم قادر على تغطية التفاعلات الواقعية المتغيرة .
لو انهم فعلوا ذلك لكانوا قد قدموا جرعة تجديدية لثرائهم من ناحية ،
ولقطعوا الطريق امام الأفكار الغربية الوافدة من ناحية ثانية ، ولأكدوا انهم
وتصوراتهم عبارة عن عناصر تتكامل عضويا مع مجتمعاتها ، بحيث تكون
أقدر على دفعها على طريق التطور أو التقدم .

٣ - ومن الطبيعي أن تكون الخطوة المنطقية التالية هي احكام السيطرة على الدين بهدف توجيهه الى خدمة الدولة والمساعدة على تحقيق أهدافها . وفى هذا الصدد شكل القضاء على الصفوة الدينية وحرمانها من مصادر قوتها أحد الآليات الأساسية لاختراق المجتمعات الإسلامية . وإذا كانت مكانة الصفوة الدينية بالنسبة للنظام السياسى تحددها الوثائق الأساسية للإسلام ، فإننا نجد أن هذه العلاقة قد طرأ عليها قدر من التغير والتعديل . فمن الخصائص الأساسية لهذه العلاقة أنه بمجرد اختيار المرجع الدينى الأول (أو شيخ الإسلام) وتعيينه من قبل النظام السياسى ، فإن ممثلى النظام السياسى لا ينبغى أن يفرضوا عليه التبعية لهم ، أو أن يكون فى خدمتهم . لأن ارتباطه بهم وخدمتهم ستوف يضر باحترام العلماء (١٠٠) . بالإضافة الى ذلك فإنه من الضرورى التمويل المستقبلى للمرجع الدينى . إذ ينبغى تحريره من الحاجة الى كسب قوت يومه . . . بل أنه حسبما يذهب الامام الغزالى لا ينبغى أن يأخذ الامام مالا من السلطان ، لأن هذه الأموال ذاتها قد لا تكون قد جمعت بطريق الحلال (١٠١) . بحيث تشير هذه المعانى فى مجملها الى محاولة الفكر الإسلامى والدينى المحافظة على الاستقلال المالى للصفوة الدينية حتى لا يكون ذلك مدخلا للضغط عليها .

وبرغم الدور النضالى الذى لعبته الصفوة الدينية فى تاريخ المجتمعات الإسلامية ، فإننا نجد أنه قد بذلت جهودا واضحة لاختضاعها وأن اختلفت الظروف التى تحقق فيها ذلك من مجتمع لآخر . ففي دولة الباكستان نجد أن الرئيس أيوب خان يكتب فى مذكراته صفحات عديدة لتوبيخ الصفوة الدينية وإدانتهما والهجوم عليها . حيث نجد أن هجومه عليها قد انقسم الى قسمين : أولا ، أنهم — من وجهة نظره — لا يعرفون شيئا عن العالم الحديث . وأنهم ثانيا يريدون دولة إسلامية ليس بسبب الاعتقاد الدينى ، ولكن لأننا ستوف نجد أن الصفوة الدينية بنظرتها الضيقة هي التى ستوف تكون مؤهلة حينئذ للامساك بالسلطة . ومن خلال اشارة أيوب خان الى رفض الصفوة الدينية فى مرحلة تاريخية سابقة

لتكوين دولة الباكستان نجده يواصل هجومه قائلا (إذا كانوا عاجزين في الماضي عن انقاذ المسلمين في الباكستان فانهم ينبغي أن يكونوا قادرين الآن على انقاذ باكستان من المسلمين) (١٠٢) .

ذلك يعنى أن نقد النظام السياسى للصفوة الدينية كان أساسا بالنظر الى الاطار المرجعى الغربى والعلمانى للصفوة التى توجه النقد ، وهو الأمر انذى انسحب على تقييمها لتخلف الصفوة الدينية عن العالم الحديث بدلا من توجيه النقد الى الصفوة العلمانية التى انفصلت عن جذورها . هذا الى جانب أن نقدهم كان بالنظر الى فكرة القومية أو الوطنية التى تشكل مرتكزا أساسيا للصفوة العلمانية وموضع رفض من قبل الصفوة الدينية ، بحيث انتهى الأمر فعلا خلال هذه المرحلة فى الباكستان الى اخضاع الصفوة الدينية بالنظر الى تخلفها وعدم قدرتها على استيعاب متطلبات العالم الثالث .

وتعتبر ايران المثال الذى فشل النظام السياسى فيها فى اخضاع الصفوة الدينية . ولعل السبب فى ذلك يرجع الى أن رجال الدين يحصلون على التمويل المستقل من خلال نصيبهم فى مال المسلمين . بحيث ساعد ذلك فى الحفاظ على بناء وقوة النظام الدينى . وأيضا فى الإبقاء على السلطة السياسية والاجتماعية لرجال الدين . بل اننا نجد أن مستوى القهر والظلم والفقر الذى مارسته النظام الامبراطورى كان هو الذى يدفع رجال الدين الى ممارسة نوع من الرد على ذلك النظام بتقديم المساعدات لفقراء المسلمين ، أو استخدام هذا التمويل لتقويم النظام ذاته (١٠٣) .

بل اننا نجد أن شاه ايران حينما حاول فى صراعه الأخير مع الصفوة الدينية أن يوقف تمويلها ، وفرض تبعيتها للدولة ، حاول أن يجعل رجال الدين يحصلون على رواتب من الدولة . فاننا نجد أنه الى جانب رفض رجال الدين ذلك ، فإن الجماهير كانت حريصة أيضا على دفع الخمس الذى يتضمن (سهم الامام) أكثر من حرصها على دفع الضريبة الحكومية للشاه (١٠٤) .

بحيث يمكن القول بأن هذا الاستقلال المالى لرجال الدين فى ايران شكل
الاساس الملائم الذى ساعدهم فى الانتصار على الشاه .

واذا كانت الباكستان — فى مرحلة ما قبل نظام ضياء الحق — قد نجحت
فى تحجيم دور الصفوة الدينية ، وان ظلت لها هويتها المستقلة نسبيا .
واذا كانت ايران قد شكلت النموذج الذى احتفظت فى اطاره الصفوة الدينية
باستقلالها ، بل تجاوزت ذلك حتى فرضت خضوع النظام السياسى لها .
فاننا نجد ان ما حدث فى مصر شكل نقیضا لذلك . حيث نجح النظام
السياسى نجاحا يكاد يكون كاملا لاختضاعهم . ولانجاز ذلك نجد انه قد
اتبعت فى ذلك استراتيجيات عديدة .

وتتمثل الاستراتيجية الاولى فى هذا الصدد فى العمل على اخضاع
المؤسسات الدينية لسيطرة الدولة واشرافها . وفى هذا الصدد نجد ان
الدولة فى خضم القول بالاعلانات الاشتراكية اصدرت فى ٥ يوليو
عام ١٩٦١ القانون رقم ٦٠٣ بشأن اعادة تنظيم الأزهر والهيئات التى
يشملها ، بحيث ألغى بناء على ذلك القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ .
ويتمثل اهم تعديل جاء فى هذا القانون فى التأكيد على تبعية الأزهر
لرئاسة الجمهورية ، حيث يعين وزير شئون الأزهر بقرار جمهورى ،
وبالتالى فهو ليس هيئة مستقلة . ومن ثم يسهل على الدولة اعطاء توجيهاتها
الى شيخ الأزهر وهو أيضا معين بقرار جمهورى (١٠٥) . هذا الى جانب
نص هذا القانون على أنه لرئيس الجمهورية الحق فى تعيين شيخ الأزهر
من خارج المجمع . . . كما يعين وكيل الأزهر أيضا بقرار جمهورى ، ويشترط
ان يكون عضوا بالمجمع ، ولكن رئيس الجمهورية له الحق فى تعيين الوكيل
من خارجه ، وبالتالي يصبح عضوا فى المجمع بقوة القرار الجمهورى (١٠٦) .
بالاضافة الى ذلك ألغيت للحاكم الشرعية بفاعلية القانون رقم ٤٦١
لسنة ١٩٥٥ ، كما نص القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ باحالة الدعاوى
التي تكون منظورة امامها الى المحاكم الوطنية . . .

وبطبيعة الحال لم تظهر أى معارضة من جانب رجال الدين ، بل على العكس قام شيخ الأزهر مع بعض المشايخ بتهنئة ناصر على أخذه هذه (الخطوة التحررية) نحو اصلاح النظام القانونى فى مصر (١٠٧) .

ولم تعفى الدولة الطرق الصوفية كاسلوب متميز للممارسة الدينية من هذه السيطرة ، اذ صدر القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن تنظيم الطرق الصوفية ، حيث أكد على ضرورة التزامهم فى ممارسة نشاطهم بالكتاب والسنة والمبادئ الصوفية الصحيحة . . . ثم أكد القانون على ضرورة تعيين شيخ مشايخ الطرق الصوفية بقرار جمهورى من بين مشايخ الطرق الصوفية . . . وتبلغ محاضر جلسات (المجلس الأعلى للطرق الصوفية) الى الوزراء المثلة وزاراتهم فى المجلس وذلك خلال خمسة أيام من تاريخ الجلسة . . . ويصدر لانشاء أى طريقة جديدة قرار من وزير الأوقاف وشئون الأزهر بالاتفاق مع وزير الداخلية بناء على موافقة المجلس الأعلى للطرق الصوفية (١٠٨) . ومن الواضح ان التعديلات التى طرأت على مكانة الطرق الصوفية لم تستهدف المساس بطابعها التنظيمى ، وانما استهدفت السلطة السياسية من ذلك وضعها تحت المراقبة حتى لا تستغل لأغراض سياسية .

وتتمثل الاستراتيجية الثانية فى السعى الى تطوير أداء المؤسسات الدينية وفعاليتها باتجاه العلمانية . وقد تمثل أهم جهد فى هذا الصدد فى اجراءات تطوير الأزهر التى أسست فى بنائه الى جانب الكليات التقليدية مجموعة من الكليات الحديثة مثل كلية المعاملات والادارة ، كلية الهندسة والصناعات ، كلية الزراعة ، كلية الطب ، هذا الى جانب اجازة انشاء كليات أخرى ولكن بقرار من رئيس الجمهورية . . . بالإضافة الى أنه رغم التأكيد على اللغة العربية باعتبارها لغة الدراسة ، فان قانون التطوير أكد على امكانية التدريس بلغة أخرى بعد موافقة رئيس الجامعة (١٠٩) .

بالإضافة الى ذلك فقد عملت الدولة على علمنة التربية الدينية ذاتها ، وذلك من خلال جهدين . الأول وضع مقرر للتربية القومية يختلف بالتأكيد

عن مقرر التربية الدينية ، وان كان يتضمن تأكيداً أساسياً في أن لا يصح
الدين هو أساس الوطنية أو القومية . أما الثاني فيتمثل في محاولة فصل
الدين عن الدولة أو السياسة في عملية التربية ومن ثم ارجاع الدين الى
مستوى مجموعة من المعتقدات أو العبادات اذ نجد مثلاً أن المرحلة الابتدائية
تؤكد في السنة الأولى على مفاهيم المحبة للإنسان والحيوان ، والثانية على
محبة النظام ، والثالثة آداب الطريق ، وحب الأصدقاء والصدق والألفة
والادخار (١١٠) . وهكذا في مختلف الفصول ، بحيث يقتصر التعليم الديني
على غرس مجموعة من القيم الأساسية البعيدة كل البعد عن المشاركة
السياسية الايجابية ، ان لم تمنع الفرد من المشاركة أيضاً . هذا الى
جانب حصره في نطاق لا يستطيع فيه تطوير تصور لطبيعة العلاقة بين
الدولة والمجتمع بصورة عامة .

ويشكل غرض التبعية المالية الاستراتيجية الثالثة التي اتبعتها
الصفوة العلمانية لتقليم أظافر الصفوة الدينية . وقد حدث ذلك عبر مراحل
تاريخية متتابعة ، اذ نجد أن محمد علي قد استخدم هذا السلاح في
صراعه مع هيئة العلماء الذين عارضوه . واذا كان نظام الالتزام فيما قبل
محمد علي ، والأوقاف الخيرية ، قد شكل مصدر التمويل المستقل لرجال
الدين خاصة المراجع الدينية العليا منهم . فاننا نجد أن محمد علي في
صراعه مع العلماء يتقدم ليلغى نظام الالتزام ويتحكم في مصادر الدخل الناتجة
عن الأوقاف الخيرية ، وهي المصادر التي دعمت النظم الدينية وآدائها
لوظائفها (١١١) .

واذا كان اسماعيل قد سار على نهج جده في الحد من سلطة رجال
الدين في مقابل توسيع نطاق العلمانية وتعميقها فاننا نلمس لدى محاولة
واضحة للأحياء الديني . بل أننا نجد أنه في غمرة عملية الأحياء هذه
قد نجح في مسألتين . الأولى انقاذ استقلال ومضمون التعليم الديني ،
والثانية الحفاظ على الاستقلال النسبي للأوقاف (١١٢) .

بيد أن الصراع التاريخي ظل مستمراً بين الصفوتين وذلك حينما قامت

قيادة النظام السياسى لثورة يوليو ١٩٥٢ ، بفرض سيطرتها الكاملة على القطاعات الدينية المستقلة نسبيا ، ومنها الأوقاف الخيرية ، حيث ضمنت ضمن الاصلاح الزراعى الذى أصدره النظام السياسى فيما يتعلق باصلاح الأراضى المصرية . وبذلك فهو قد جسد الاقتراحات التى قدمها الصفوات الليبرالية والقومية فى مناقشتها المتعلقة باصلاح الأوقاف فى العشرينات . حيث بدأت الدولة منذ ١٩٥٢ سلسلة من الاصلاحات ، التى تضمنت الالغاء الكامل للأوقاف الخيرية الشخصية ، ومن ثم أضعفت الدين بصورة كاملة وتامة لسيطرة الدولة (١١٢) .

غير أنه اذا كانت الصفوة العلمانية — أيا كانت طبيعتها الخاصة — قد سيطرت على جهاز الدولة — منذ مرحلة الاستقلال فان هذه الصفوة قد خاضت صراعا حادا كى تنفرد بقرار تحديد هوية المشروع الاجتماعى الذى ينبغى أن تتبناه التنمية . ولقد كان من نصيبها الانتصار على الصفوة الدينية ، بحيث حولتها من مكانة المتغير المستقل تاريخيا وتراثيا الى مكانة المتغير التابع الذى عليه أن يخضع فى آدائه لمتغيرات أكثر شمولا وفعالية . وهكذا ، فبينما وقعت عملية التباين — بين الدين والمجتمع — فى أوربا حسبما اقتضت التفاعلات ذلك ، فانه فى الشرق — والعالم الاسلامى خاصة — فرض هذا التباين على الواقع . ومن ثم تحول الدين من اطار شامل يحكم تفاعل المجتمع فى استقراره وتطوره الى مجرد جهاز أو وسيلة يستخدمها النظام السياسى لفرض تصوره .

وبغض النظر عن المحاولات التى تمت فى اطار النظام الملكى قبل قيام الثورة لاستخدام الدين فى تسويق أو نقل أو تمرير بعض الأفكار أو القرارات العلمانية ، فاننا نجد أن النظام الثورى فيما بعد ١٩٥٢ قد استخدم الدين استخداما متباينا حسب متطلبات الظروف .

فى المرحلة بين ١٩٥٢ — ١٩٦١ حيث اعلان القرارات نجد ان النظام السياسى لم يكن قد حدد توجهه الايديولوجى بعد . ومن ثم فاننا نجده يتخذ

من التوجهات الإسلامية أساسا لتوجهاته الأيديولوجية . هذا الى جانب الاعتماد على الدين كمصدر للشرعية المؤيدة للنظام السياسى (١١٤) .

أما فى الفترة التى تبنى فيها النظام السياسى التوجهات الاشتراكية، فإننا نجد قد استخدم الدين لتأكيد مشروعية المكونات الثلاثة للنظام السياسى خلال هذه المرحلة . فقد أصحح الدين من ناحية مصدرا لشرعية الدولة والنظام السياسى . هذا الى جانب الاستناد الى الدين كمصدر لتأكيد التوجه الثورى للنظام السياسى . فإذا كانت الجماعة الثورية من قلب الجيش هى التى أسست النظام الثورى فلقد كان ذلك استمرارا او امتدادا لثورة رجال الدين لتأسيس النظام السياسى العادل والثورى ايضا (١١٥) . بل أننا نجد أن الميثاق يؤكد على الطابع الثورى للدين حينما يذهب الى أن رسالات الأنبياء كانت فى جوهرها ثورات إنسانية استهدفت شرف الانسان وسعادته . ولقد كانت الاشتراكية هى المكون الثالث الذى استخدم الشرعية الدينية أيضا . حيث أبرزت المقولات الاشتراكية فى الدين . فالاسلام فى أول أيامه أسس أول دولة اشتراكية وأول من طبق سياسة التأمين فى حديث (أن الناس شركاء فى ثلاث : الماء والكلا والنار) . وهكذا نجد أن النظام الثورى فى المرحلة الناصرية قد استخدم الدين كوسيلة لاضفاء الشرعية على النظام السياسى بمختلف جوانبه . بل أننا نجد أنه حينما واجه النظام السياسى أزمة الهزيمة فى ١٩٦٧ . نجد أنه قد استخدم الدين فى تعبئة الجماهير وراء النظام السياسى لدعم المعركة العسكرية التى ينتوى أن يخوضها سعيا الى النصر . وفى هذا الاطار تحدث المماثلات التاريخية الكثيرة بين الغزوات الاسلامية وبين ما يواجه النظام السياسى ، أو التماثل مع المسلمين الأوائل ضيما يتعلق باليهود كعدو تاريخى مشترك .

ولا يختلف الأمر كثيرا فى المرحلة بين ١٩٧١ — ١٩٨٠ حيث أضفت الزعامة السياسية على نفسها مسحة من الايمان (الرئيس المؤمن) و (دولة العلم والايمان) . بل أننا نجد أن النظام السياسى خلال هذه

الفترة ، هو الذى شجع على نمو الجماعات الدينية التى استخدمها النظام السياسى فى ضرب الجماعات السياسية الأخرى المناوئة كالفنصريين والماركسيين (١١٦) . خلاصة لقول أن النظام السياسى والصفوة العلمانية قد تمكنت من التوجه بالدين الى طريق العلمانية ، ومن ثم فرضت عليه التباين ، وهو ما يعنى أن يلعب الدين دوره فى دعم سلوكيات الدولة العلمانية .

رابعاً : أزمة التنمية وظروف الاحياء الاسلامى

اتضح لنا مما سبق أن الصفوة العلمانية قد تمكنت من اخضاع المؤسسة الدينية فى المجتمع الاسلامى وبدا فى تأسيس التنمية الاقتصادية الاجتماعية على أساس من المشروع الغربى . بسواء كان هذا المشروع رأسمالياً أو اشتراكياً . غير أن هذه التنمية واجهتها نكسات عديدة ، بعضها يرجع الى ظروف داخلية بحتة حيث لم تستطع التنمية تحقيق كثيراً من الوعود المتعلقة باثبات الحاجات الأساسية . أو بسبب ظروف خارجية بسبب تأثير من النظام العالمى ، كما حدث فى التأثير السلبي لهزيمة يونيو ١٩٦٧ على التنمية المصرية ، بحيث دفعت هذه الظروف الى حالة من البحث فى الذات ، ومن ثم الاحياء الاسلامى فى مواجهة أزمة التنمية فى ظل المشروع الغربى وهو الفاعل الذى سوف نتعرض له من خلال القضايا التالية :

- ١ — الاحياء الاسلامى وأهدافه وأبعاده .
 - ٢ — تفسير الاحياء الاسلامى ، المنظورات الأساسية .
 - ٣ — الاحياء الاسلامى ، ظروفه وعوامله .
 - ٤ — الاحياء الاسلامى ، مظاهره ، ودينامياته .
- وفى ما يلى سوف نعرض بإيجاز لكل من هذه القضايا .

١ — الاحياء الاسلامى ، خصائصه وأبعاده :

حسبما أشرنا فى الفقرة السابقة نالت معظم المجتمعات الاسلامية استقلالها السياسى فى فترة الخمسينات . وبرغم الدور النضالى الذى

تاده المناضلون الدينيون للحصول على الاستقلال فقد سيطرت الصفوات العلمانية على النظام السياسى . وبدأت محاولاتها الدؤوبة فى تحديث المجتمع من داخل الاطار الغربى . وجاءت رياح السبعينات بغير ما تشتهى السفن الاسلامية . فالتزمية التى حاولتها معظم هذه المجتمعات تعيش أزمة حقيقية بل انها تحقق معدلات سلبية فى بعض المجتمعات . والاستقلال السياسى افتقدته فعلا بعض المجتمعات ، بعد حروب تأمرية قادتها القوى الغربية ضد قواعد التحدى فى هذا العالم . وبدأ البعض الآخر يفقد استقلاله الاقتصادى ليدخل فى دائرة التبعية ممهدا الطريق لسقوطه فى دائرة التبعية السياسية من جديدة .

غير أنه برغم حالة اليأس القاتلة التى بدأت تسود العالم العربى والاسلامى والعالم الثالث . بدأت نباشير الاحياء الاسلامى ، حيث بدأت فترة زمنية شهد خلالها تكاثر الحركات وجماعات وأفكار اسلامية ، بدأت تشكل فى مجموعها بدايات احياء اسلامى ، بحيث انتهت هذه الفترة بانتصار الثورة الاسلامية فى ايران ، وقيام المقاومة الافغانية فى أفغانستان (١١٧) ومقتل الملك فيصل واحتلال المسجد الحرام فى مكة ، حتى مقتل السادات فى مصر مرورا بأحداث الهلاك الخصب ولبنان ،

وأدرك العالم أنه أمام ظاهرة جديدة يمكن تحديدها بأنها بعثا أو احياء اسلاميا . وتساءل الباحثون هل يعنى الاحياء الاسلامى احياء للتعاليم الاسلامية ، أم أنها حركة دينية راديكالية تستهدف أن يكون الاسلام أساسا للسلطة السياسية ، أو ممارسة الحكم بالنظر اليه من خلال تأسيس حكومة ثيوقراطية أم الاثنين معا ؟ (١١٨) . أم أن هذا الاحياء وان كانت له أصوله فى القرآن والسنة ، الا أن هذا المفهوم قد يشير الى انتظار ظهور المهدي المنتظر أو الامام الشيعى الغائب ، أم يشير الى اعادة الحيوية للعقيدة والطقوس الاسلامية ؟ (١١٩) أم أنه يستخدم لكى يعنى شكلا فعالا ومميسا للاسلام ، هذا الى جانب الاستخدام المتزايد للشرعية والرموز الاسلامية على مستوى الفعل السياسى ...

وعلى هذا النحو يشير الاحياء الاسلامى الى التأسيس المتزايد للأيديولوجيات والرموز الاسلامية فى المجتمعات الاسلامية والحياة العامة للبشر من المسلمين (١٢٠) ، وهو ما يعنى تميز الاحياء الاسومى بالخصائص الأساسية التالية .

١ - فهو عودة الى الوثائق الاسلامية فى أصولها النقية والصحيحة .
هذه الوثائق هى القرآن كتاب وسنة الرسول .

٢ - وهو من ناحية ثانية عودة الى اعتبار الاسلام دين ودولة يشمل الحياة العامة للمجتمع مثلما يشكل الضمير الخاص للفرد .
ومن ثم فهو حركة سياسية الى جانب كونه احياءاً دينياً .

٣ - أن احياء السبعينات يتميز بكونه حركة جماهيرية تتوحد صفوات دينية متنورة وملتزمة بالأصول لفرض التصور الدينى على الصفوات السياسية فى العالم الاسلامى .

٤ - أنها حركة لها رؤيتها المستقلة فهى تنطلق من مأساوية الحاضر نحو اعادة ترتيب دار الاسلام ، وهو تجسيد لايهان مستقر ورمزى بالمهدى المنتظر أو الامام الغائب الذى يأتى ليملأ الأرض عدلاً بعد أن ملئت جوراً .

٥ - ان هذا الاحياء قد تقوم به جماعات المعارضة الاسلامية للنظام القائم . وقد تقوم به الحكومات فى المجتمعات الاسلامية بحثاً لاستكمال الشرعية الناقصة ، وقد تقوم به الجماهير والقيادات الدينية فى مواجهة فساد الصفوات المغربية كما حدث فى ايران .

واستناداً الى تحديد الخصائص الموضوعية للاحياء الاسلامى نجد انه قد برزت ثلاثة اتجاهات أو مواقف بشأن هذه الظاهرة .

ويعتبر موقف القائمون بالاحياء هو الموقف الأول ويحاول هذا الموقف تبرير شرعية الاحياء الاسلامى تارة من خلال البرهنة الدينية ذاتها كالقول

بالامام الغائب عند الشيعة . أو القول بحديث الرسول الذى يذهب الى انه بعد كل مائة عام سوف يظهر فى امتى رجل يصلح لها امور دينها . أو قد تتجه الى تنفيذ شرعية السلطة العلمانية القائمة . حيث قامت هذه السلطة بتأسيس التنمية الاقتصادية الاجتماعية فى ظل الاطار الغربى متخليه عن الاطار الاسلامى . وهو الأمر الذى دفع الجماهير للانسحاب من المشاركة ، لكى تعطى المبرر للسلطة العلمانية لتمارس حكمها فى ظل شروط غير ديموقراطية وهو الأمر الذى يتناقض وروح الاسلام . بالإضافة الى ذلك تولت الانظمة السياسية اخضاع السلطة الدينية تحت دعوة أن ذلك من متطلبات التنمية ، غير أنه مع انتكاسة التنمية فإنه آن الأوان لرفض الصفوات العلمانية وتصوراتها . وأنه إذا كانت الصفوة المغربية قد فشلت فى التنمية ، وسقطت فى اسار التبعية فلنجرب البديل الاسلامى لانه يدعو الى التقشف ، والى البناء الاقتصادى والى الاعتماد على الذات .

ويشير الموقف الثانى الى موقف الصفوة السياسية الحاكمة فى الاقطار الاسلامية . فهناك مجموعة من الصفوات التى تدين القيادات الدينية التى تحاول تسييس الاسلام بأنهم سلفيون جامدون يريدون الرجوع بالمجتمع الى الوراء ، وأنه ينبغى ارشادهم الى جادة الصواب ، ولا مانع من سحب البساط من تحت اقدامهم باصدار بعض القوانين المستندة الى الشريعة الاسلامية كقانون الأحوال الشخصية وقانون الردة كما فعل السادات فى مواجهة الجماعات الاسلامية فى مصر (١٢١) . بينما قيادات سياسية أخرى تؤكد بأنهم يفعلون ذلك لكى يستولوا هم على مقاليد الحكم وأنهم بذلك انانيون لا يتصرفون عن تجربة كما ذهب الرئيس أيوب خان ونزو الفقار على بوتو فى التاكستان . بينما يذهب فريق آخر من الصفوات السياسية الحاكمة الى القول بأنهم مرتدون أو أنهم عصبة من المنحرفين الذين أساءوا فهم الاسلام ، أو أنهم مجموعة من البشر تعانى من نوع من الهلوسة الدينية (١٢٢) كما ذهبت السلطات السعودية فى تشخيصها لمن قاموا باحتلال المسجد الحرام فى اليوم الاول من القرن الخامس عشر الهجرى . وهو ما يعنى أن

النخب الحاكمة فى العالم الاسلامى ترفض ظاهرة الاحياء وتحاول ادايتها باعتبارها لا تعبر عن روح الاسلام .

ويعبر الموقف الثالث عن موقف القوى الغربية - التى استثمرت غالبية المجتمعات الاسلامية فى الماضى ومازالت تواصل عملية استنزافها - من ظاهرة الاحياء الاسلامى ، وهو الموقف الذى يتحدد من خلال ثلاثة عوامل أساسية . ويتمثل العامل الأول فى الأهمية والتأثير الاقتصادى المتزايد للأقطار البترولية ، خاصة أن معظمها مجتمعات اسلامية . أما العامل الثانى فيرتبط باهتمام القوى الغربية بأمن واستقرار اقطار الخليج العربى وبخاصة أمن المملكة العربية السعودية ، حيث تهدد الأمن الاستراتيجى لمنطقة الخليج بواسطة سقوط نظام الشاة وتأثير الثورة الاسلامية فى ايران على المنطقة ، والتدخل العسكرى السوفيتى فى افغانستان ، ثم سيطرة بعض المتحمسين الدينين على المسجد الحرام فى مكة فى نوفمبر ١٩٧٩ . ويرتبط العامل الثالث والأكثر أهمية بهوجة الاحياء الاسلامى الجديدة التى بدأت تنتشر فى المجتمعات الاسلامية حيثما يعيش المسلمون . فقد أدى انهيار القومية الثورية فى العالم العربى فى الستينات باعتبارها الايديولوجيا الأساسية الى خلق مناخ ملائم لنمو وانتشار البديل الاسلامى . وفى السبعينات بدأت تشكل حركات الاحياء الاسلامى الايديولوجيا الرئيسية لجماعات المعارضة بغض النظر عن طبيعة النظام السياسى السائد (١٢٢) . ويعتبر العداء التاريخى بين الغرب والاسلام هو العامل الرابع الذى أسهم فى تحديد موقف الغرب من هذه الظاهرة . وهو الموقف الذى تميز بادانتها تارة أو تقديم تفسيرات تأمرية لها تارة ثانية (**) .

(**) من التفسيرات التى يطرحها مفكروا الغرب لظواهر الاحياء الاسلامى القول مثلاً بأن ارتداء الفتاة الشرقية للحجاب لظروف اقتصادية بحتة ، حيث ترتدى الفتاة الجامعية هذا الزى لكى تغطى عجزها الاقتصادى عن متابعة خطوط الموضة لزميلاتها ، أو القول بأنهم يرتدون الحجاب لاختفاء سلوكهن المنحرف أمام المجتمع ، لأن هذا الزى يمنحهم قدراً كبيراً من الحرية

٢ - تفسير الاحياء الاسلامى ، المنظورات الأساسية :

تباينت مواقف القوى المختلفة المتصلة بظاهرة الاحياء من هذه الظاهرة فقد رأتها بعض القوى باعتباره وسيلة للتغيير والثورة (١٢٤) ومن ثم فهو يشير الى بداية عصر جديد للمجتمع الاسلامى . بينما رأت فيه قوى أخرى تهديدا لمصالح أساسية لها فى الأوضاع الراهنة ، وتطرفت قوى أخرى غرأت فيه تهديدا لأمن النظام العالمى فهو يهدد بشمول ٧٠.٠ مليون من سكان العالم ، وهو فى منطقة تضم البترول الطاقة الرئيسية التى يعتمد عليها النظام العالمى ، هذا بالإضافة الى الخوف من عملية البعث الحضارى لهذه المنطقة ، وهو بعث سوف يضيف بالتأكيد - من وجهة نظر هذه القوى - عناصر فوضى جديدة الى الفوضى التى يعانى منها النظام العالمى . بيد أن المدهش فى القضية أن هناك اقترابا فى المواقف بين بعض الصفوات السياسية الحاكمة من ناحية وبين القوى الغربية من ناحية أخرى .

واستنادا الى هذه المواقف الأيديولوجية طرحت تفسيرات نظرية كثيرة تحاول فهم أقرب الى الموضوعية والحقيقة لظاهرة الاحياء الاسلامى . بحيث يمكننا أن نميز فى الكتابات الكثيرة التى تناولت هذه القضية بين أربعة منظورات أساسية حاولت تفسير هذه الظاهرة .

(١) ويعتبر منظور التحديث من المنظورات التى تقدم وجهة نظر متكاملة فى هذا الصدد . حيث يدرك منظروا التحديث أنه من خلال عملية التحديث خضعت بعض الأقطار التى استعمرت سابقا - ومنها معظم والىقة بهم . أو القول بظهور الاحياء الاسلامى كرد فعل لفشل التنمية أو أزمتها ، ومن ثم غلوا أزمة التنمية لما كان هناك احياء اسلاميا . والمدهش والمثير للحرز أن يكرر بعض الباحثين العرب هذه التفسيرات التأميرية دون القدرة على التفرقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة والوسيطه فى تناول القضية .

المجتمعات الإسلامية — لتغيرات جذرية فى نظامها الاجتماعى والسياسى التقليدى ، بما فى ذلك الدين والقيم الدينية انتقلت بها الى نظام اجتماعى حديث . ويشارك فى هذا الراى جمع كبير من الباحثين سواء كانوا ذوى توجهات ماركسية ثورية ، أو ذوى توجهات ليبرالية . وبغض النظر عن اختلافاتهم الأيديولوجية فالشئ المؤكد أن كلا الفريقين يبدأ من رؤية مزدوجة للحقيقة الاجتماعية .

ويتمثل جوهر عملية التحديث فى أنها العملية التى من شأنها أن تولد أبنية ورموزا تتولى صياغة التكامل الاجتماعى وتحل محل نظائرها القديمة . بحيث يساعد ذلك على وضع أساس جديد للمجتمع ، وللهوية وللشرعية . وإذا كان المفكرون الثوريون فى هذا المنظور يرون أن بإمكان القيم والبناءات التقدمية والحديثة أن تحل محل القيم والأبنية التقليدية والمحافظة فإن ذلك يتم عادة من خلال الثورة . فى حين ترى المجموعة الليبرالية أن ذلك يحدث من خلال تغير تدريجى متعدد المراحل . غير أنهم وإن اختلفوا تكتيكيا إلا أنهم يتفقوا على أنه مقدر على الدين والقيم الدينية أن تفقد دورها الاجتماعى الصريح . ومن ثم فإذا تلكأت البناءات والقيم الحديثة فى الظهور — أيا كانت العوامل المسؤولة عن ذلك — فإن ذلك من شأنه أن يدعم عملية أحياء القيم الدينية التى كان مقدر عليها أن تفقد دورها .

وبغض النظر عن التباينات الأيديولوجية داخل معسكر التحديث فالمؤكد أن وجهة النظر هذه لا تقدم تفسيراً مقنعاً لظاهرة الأحياء الإسلامى . أولا لافتراضها تناقض التحديث مع الإسلام ، وهو افتراض غير صحيح منطقيا . وثانيا لأنها تفترض أنه لولا أزمة التحديث لما كان الأحياء الإسلامى وثالثا أن وجهة النظر هذه تفشل فى تفسير استمرار بقاء حركات الأحياء الدينى برغم اطراد التحديث وعدم تعرضه لأزمة .

(ب) ويتعلق المنظور الثانى بمفهوم المجتمع المزدوج أو المهجن Daul or Hybird Society . وهو المنظور الذى يسود عادة لدى بعض

علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا . ويشير هذا المنظور الى احتمالية استمرار بقاء الولاءات والمعايير والأبنية الاجتماعية التقليدية أثناء عملية التغير الاجتماعى . ويؤكد هذا المنظور على قدرة البناءات والتوجهات التقليدية على البقاء من خلال التكيف أو اكتساب أدوار جديدة . وفى كثير من الاحيان تستفيد هذه الأبنية من الوسائل التكنولوجية الحديثة لدعم التقاليد (كما هو الحال فى العربية السعودية) . والنتيجة الحتمية لذلك هو وجود مجتمع يضم بنائين اجتماعيين ، ونسقين قيمين يتعايشان مع بعضهما البعض . من ثم تميل التفاعلات — الخاصة بالتعاون والصراع — بينهما الى الزيادة . هذا الى جانب تغير ميزان القوة بينهما من وقت لآخر ، بحيث يعتمد ذلك على طبيعة الظروف . بدون أن يكون فى مقدور أى منهما أن يفرض انتصارا كاملا . ويعتبر هذا التناقض جوهريا بالنسبة لمعظم الأقطار التى خضعت للاستعمار . ومن ثم ، فإنه حسب هذا الرأى ، فإن البعث الإسلامى يعكس الظروف الخاصة بالعالم الإسلامى أو بدرجة أكثر تحديدا — يعكس الظروف الخاصة بعدد من الأقطار الإسلامية و (توازن القوى) الذى يسود فى أطرافها .

ويفصف هذا المنظور أوضاع المجتمعات النامية أثناء عملية التحديث هذه . غير أنه اذا استمرت البناءات التقليدية الى جانب الحديثة باعتبارها شكلا بنائيا دائماً ، فإن هذا الشكل البنائى المزدوج يكون مشوها الى حد كبير ، ذلك أنه من المفترض أن تكون الازدواجية حالة سريعة ومؤقتة فى تاريخ المجتمع الذى يواجه بعملية النمو ، بالإضافة الى ذلك نجد أن هذا المنظور ينطلق من فرضية أساسية خاطئة وهو أن التحديث لا يمكن الا أن يكون شكلا بنائيا يحل محل الأشكال البنائية القديمة وبطبيعة الحال يلغى فكرة الاستمرارية البنائية أو امكانية أن تتحدث الأبنية التقليدية من خلال استيعاب الجديد أو من خلال تطوير ذاتها للتكيف ما هو جديد . الى جانب ذلك يعانى هذا المنظور من التركز حول شكل التحديث الغربى باعتباره الشكل الذى لابد من التوجه نحوه اذا أردنا تطوير المجتمعات التقليدية وتنميتها .

(ج) ويشكل منظور الأصالة — التغريب Westernisation - authenticity المنظور الثالث فى هذا الإطار . ويقدمه مناصروا الجماعات الإسلامية ، ويبدأ هذا المنظور من قناعة أساسية تؤكد على أساسية الإسلام والتعاليم الإسلامية فى تاريخ المجتمعات الإسلامية . وحسبما يذهب هذا المنظور ، ينظر الى مجيء البناءات الغربية الحديثة ، أو مجموعة القوانين والأفكار الغربية باعتبارها جزءاً مكملاً لعملية الاستعمار . ويتبع ذلك اعتبار كثير من جوانب التحديث الذى يستلهم الأيديولوجيا الغربية كجزء من الميراث الاستعماري ، أو من حيث كونه رمزا للتبعية ونتيجة للسيطرة الاستعمارية التى ينبغى القضاء عليها * . وحينئذ تعتبر العودة الى الإسلام عودة الى الأصالة وتأكيداً على الكبرياء القومى واستقلال التفكير (١٢٥) .

وبرغم صدق الوصف الخارجى الذى يقدمه هذا المنظور لعملية التفاعل بين الأصالة والتغريب . إلا أنه لا يصف لنا ديناميات التقابل هذه ، ولا أسباب العودة الى الأصالة والإسلام والظروف التى حكمت ذلك . ثم أنه لم يوضح لنا أى أصالة وأى إسلام ينبغى الرجوع اليه . هذا الى جانب اغفاله تحديد الأساليب التى تتكيف بها الأصالة والإسلام مع ظروف الواقع المتغير فى المجتمعات الإسلامية .

(د) ويتحدد المنظور الرابع بناء على طبيعة بناء ودينامية الإسلام ذاته كمعقيدة تحكم توجهات المسلمين * ويستلهم هذا المنظور الحديث النبوى القائل (على رأس كل مائة عام يظهر رجل فى أمتى يصلح لها أمور دينها) . وهو ينطلق من ادراك أن الإسلام يمتلك تصوراً لما ينبغى أن يكون عليه المجتمع الإسلامى . وإذا كان النبى محمد (صلى الله عليه وسلم) قد تمكن فى البداية من تأسيس المجتمع الإسلامى حسب مبادئ التصور الإسلامى فإنه كان من المنطوق أن تحدث فجوة بين التصور والواقع لثلاثة عوامل : الأول بسبب التغيرات المتجددة التى قد تطرأ على الواقع بما يجعله

يختلف عن الواقع الذى نطابق مع التصور الإسلامى الأساسى . ويتمثل العامل الثانى فى خفوت نزعة التجديد والابتكار والابداع الإسلامى حسب مناهج أقرها الإسلام ذاته ، ومن ثم غسيادة حالة من الجمود تعنى تخلف الفكر عن متابعة حركة الواقع وتفاعلاته . ويشير العامل الثالث الى خطوات جذوة الحماس الذى ميز المرحلة الاولى من تاريخ الإسلام ، وهى المرحلة التى تميزت بالبناء والنضال ، وهو الأمر الذى يؤدى الى تردى أحوال المسلمين من البشر ، وفى ظل ذلك قد تظن بدعا جديدة تدفع بطبيعتها الى ظهور من يذكر بأصول التصور الإسلامى ومتطلباته ومدى انحراف الواقع عنه تجسيدا لقول رسول الله : (من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فان لم يستطع فليسانه ، فان لم يستطع فليقلبه ، وذلك أضعف الإيمان) .

وتطبيقا لذلك نجد ان عصور الانحطاط فى المجتمعات الإسلامية تشهد عادة دعاة اسلاميون يذكرون دائماً بالأصول الصحيحة للإسلام ، ويطالبون أن يتطابق الحاضر والمستقبل مع الماضى من حيث قدرته على الفعالية والأصالة والابداع والتجديد . فمع بداية التحلل الذى بدأ يصيب الخلافة العباسية التى شاع فى بلاطها الترف الذى تسرب اليها من الامبراطورية البيزنطية فى العصر الأموى أو من الامبراطورية الفارسية المعاصرة لها ، ظهر الفقيه الإسلامى أحمد بن حنبل الذى حمل لواء الدعوة السلفية ونادى بالعودة الى الإسلام فى أصوله النقية والصحيحة . وعندما زحف المغول بقيادة هولاكو للقضاء على معالم الخلافة العباسية ، ورغم اعلانهم لاسلامهم ، فقد كانت دار الإسلام فى خطر . وكان لهذه الفترة أن تثبت فكرها بظهور الفقيه الأصولى أحمد بن تيمية الذى قاد دعوة صليبة للجهاد ضد المغول ، بل اننا نجد أن أحمد بن تيمية قد أصبح الآن من أبرز مصادر الإلهام للحركة الأصولية الإسلامية الجديدة (١٢٦) .

واستنادا الى ذلك يمكن النظر الى الدعوات النضالية التى قادها محمد بن عبد الوهاب فى الجزيرة العربية وجمال الدين الأفغانى فى العالم

الاسلامى ومحمد عبده ورشيد رضا فى مصر والمهدية فى السودان
والسنوسية فى ليبيا باعتبارها دعواتها قامت فى قلب انهيار المجتمعات
الاسلامية ونادت بضرورة العودة الى الاسلام فى اصوله الصحيحة .
بل أن هذه الدعوات قد تمكنت فى بعض الاحيان من تأسيس دولا اسلامية
كالوهابية بالنسبة للسعودية والسنوسية فى ليبيا ، بينما نجح البعض
الآخر فى التحول الى أحزاب سياسية كالمهدية فى السودان (١٢٧) . وينقسم
المنطق يمكن تفسير ظهور شخصيات مثل حسن البنا وأبو الأعلى المودودى ،
وسيد قطب باعتبارهم بشرًا حاولوا الرجوع الى روح الاسلام حينما دب
الفساد والتردى فى دار الاسلام (١٢٨) .

ويقرب هذا المنظور من تقديم رؤية دورية لتاريخ الحضارة ،
وعبورها بين مراحل القوة والضعف ، وبرغم أنه يمتلك قدرا من المعقولية
المنطقية والامبريقية الا أنه يحتاج الى قراءة دقيقة ومتعمقة تتناول الظروف
التي تفرض دخول المجتمعات والحضارة الاسلامية مراحل الانهيار والضعف
ثم ظروف الانسان الذى يظهر لكى يصلح أحوال أمته ثم مدى النجاح الذى
يصله أو الفشل الذى يواجهه تهدف الوصول الى مجموعة من القوانين
والتعميمات التى تحكم ديناميات انتقال الحضارة الاسلامية وحركتها
داخل التاريخ .

وتكشف القراءة المتعمقة والدقيقة للمنظورات الأربعة السابقة التى
حاولت أن تقدم فيها للاحياء الاسلامى عن تبينها لمجموعة من الفرضيات
التي تحتاج الى الاختيار بالنظر الى المعطيات المتوفرة لتحديد مدى صحتها ،
ونذكر فيما يلى أهم هذه الافتراضات .

١ - يذهب الفرض الأول الى أن الصفوات الحاكمة فى المجتمعات
الاسلامية قد تشجع نمو الجماعات الاسلامية كوسيلة لكسب الشرعية
أو استكمال الشرعية الناقصة ، أو كتكتيك لتوجيه الانتباه العام عن
موضوعات معينة . أو للقضاء على منافئها . وبصفة عامة نجد أنه
كلما افتتدت الصفوة الحاكمة فى المجتمع الاسلامى لشرعية وجودها ،

كما لجأت الى الرموز الاسلامية للحصول على موافقة الشرعية الدينية
او استكمال شرعيتها بالدين .

٢ — على مستوى الجماهير نجد أن الاسلام يقدم اطار مرجعيا
لهويتها الجمعية ، ورمزا لاعتدادها بذاتها ، ووعيا له جذوره فى تاريخها
وتراثها .. وذلك فى مواجهة التفلغل الأحنى والسيطرة الثقافية . ومن ثم
فتأكيد المنكرون الاسلاميون على الأصالة يتم عادة كدفاع فى مواجهة
الأنكار المستوردة .

٣ — ويتبع ذلك أن الاحياء الاسلامى يعتبر فى جانب منه رد فعل
للتحديث ، ليس باعتباره تحديثا ولكن لنوع معين من التحديث ، أعنى التفریب
الذى يتجاهل وفى بعض الاحيان يستخف بالتراث القومى ورموزه الثقافية .
ومن ثم فهى تبرز فى المقدمة أهمية المكون الثقافى والتراثى فى عملية
التحديث ، وضرورة تعبئة الموارد الداخلية غير المادية لتحقيقه .

٤ — انه يحدث عادة فى الموقف الذى تسوده الضغوط الاقتصادية
والاغتراب الاجتماعى والثقافى ، أن تجد الشرائح الدنيا من الطبقة
المتوسطة نفسها منجذبة لدعوات الجماعات الاسلامية . حيث تعد هذه
الجماعات ميكانيزما دفاعيا تستخدمه هذه الشريحة لحماية مكانتها الاجتماعية
من الانهيار والتردى الاكثر ، بل وتساعد من ناحية أخرى على تكامل
نسقتها القيمى .

٥ — أدى التوسع الشامل فى التحضر فى الفترة الأخيرة الى توفير
المادة البشرية الخام للجماعات الاسلامية . فمثلا شهد العالم العربى
هجرة جماعية داخلية من الريف الى المدن مما أدى الى زيادة كثافة الأخيرة .
ولقد تعددت نتائج هذه العملية ابتداء من التأثير على اضعاف المصادر
التقليدية للتضامن ، الى جانب بروز مشكلات الهوية والشعور
بالاغتراب والتوتر (١٢٩) .

٦ — يتحمل التركيب الديموجرافى ذو الطبيعة الخاصة للمعالم

الثالث بعضا من مسئولية عدم الاستقرار الذى يعانيه هذا العالم .
اذ يضم تركيبة الديموجرافى تضخما فى حجم الشريحة الشبابية . وبسبب
التعليم ، وتسبب استئساد البناء الاقتصادى والمهنى الى التأهيل المهنى
الذى ينجزه النظام التعليمى ، وايضا بسبب صراع الأجيال وثورة الشباب
العالمية ، فاننا نجد أن هذه المجتمعات يسودها — لأسباب كثيرة —
الرفض الشبابى . واذا كان الشباب فى المجتمعات المتقدمة يتردد على التعقيد
الذى أصاب الحياة بحثا عن البساطة ، فليس هناك ما هو أكثر بساطة
من الاسلام فى مواجهة تعقيدات الحضارة الغربية القادمة .

٧ — من الواضح أن كثيرا من مجتمعات العالم الثالث وبخاصة
المجتمعات الاسلامية تعاني من ظاهرة الفراغ الأيديولوجى . حيث لا يمتلك
النظام السياسى ايمانا محددا ، بمعنى توجهها أيديولوجيا واضحا يقود
حركة المجتمع ويتم استيعابه من خلال تدريب وتنشئة الجماهير حسب
معاييره . وفى موقف الفراغ الأيديولوجى يبحث الشباب عن ايمان يوجه
فعله ويحكم مشاركته فى التفاعل خاصة اذا داهمته طلائع الثقافة
والتوجهات الغربية بقيم لا يستطيع التكيف معها — لظروف مادية ومعنوية —
هنا وفى مواجهة هذا المأزق لا يجد الشباب أهامة سوى الرجوع الى
اندين . فى اصوله النقية والبسيطة . خاصة اذا نشطت الجماعات
الاسلامية لتقديم البديل الاسلامى اشباعا لهذه الحاجة وملئا للفراغ .

٨ — ان الحضارة الاسلامية — التى يشكل الدين عنصرها الجوهرى —
ككل الحضارات ، تمر بفترات من الضعف والقوة . هذا الى جانب تميز
نموذج هذه الحضارة بسيطرة الدين على الدولة . ومن ثم تتميز فترات
الضعف والانهيار الحضارى بضعف هذه السيطرة أو انحسارها .
بينما تتميز فترات القوة باستعادة هذه السيطرة لفاعليتها . واذا كان
القرن التاسع عشر قد شهد عملية شاملة خضع فى اطارها المجتمع
والحضارة الاستعمارية للقوة الغربية ، فانه كان منطقيا أن يشهد القرن
العشرين بداية الصحو الحضارية . فقد تبدأ هذه الصحو الحضارية

بالحصول على الاستقلال السياسى لكنها سوف تتجه بالتأكيد نحو بناء الهوية الصحيحة للأمة المستقلة والمسلمة .

٣ - الاحياء الاسلامى ، ظروفه وعوامله :

يتركز جهدنا خلال هذه الفقرة على محاولة تحديد الظروف والعوامل المسؤولة عن بروز ظاهرة الاحياء الاسلامى فى هذه الفترة التاريخية بالذات ، وبهذه المنطقة بالتحديد . وفى هذا الصدد يمكن تصنيف العوامل او المتغيرات المسؤولة عن هذه الظاهرة بالنظر الى المستويات او الانماط التالية :

(ا) مجموعة المتغيرات المتعلقة بجوهر بناء الدين الاسلامى ذاته . وفى هذا الصدد نحاول تحديد الوزن النسبى للمتغير الدينى باعتباره متغيرا فاعلا فى عملية الاحياء ، بغض النظر عن الظروف الداخلية او الاقليمية التى استوجبت ذلك .

(ب) مجموعة المتغيرات المتعلقة بالبناء الداخلى للمجتمعات التى شهدت محاولات للاحياء الدينى فى اطارها . ما هى الظروف والازمات التى استوجبت عودة البشر فى المجتمع الى التمسك بمعتقداتهم وتعميق الارتباط بها .

(ج) مجموعة المتغيرات الاقليمية ، ذلك بافتراض أن المجتمعات الاسلامية تقع فى أى من الأقاليم أو النظم الثلاثة أو فيهما معا ، ومن ثم فهناك بالطبع تلك التأثيرات التى يعتبر النظام الاقليمى مصدرا لها .

(د) مجموعة المتغيرات المتصلة بظاهرة الاحياء الاسلامى ، ويشكل النظام العالمى مصدرا لها ، من حيث فاعلية تأثيره على التفاعل داخل هذه المجتمعات .

بيد أنه برغم هذا التصنيف المبدئى لمجموعة المتغيرات التى يحتمل تأثيرها ، فاننا نرى من الضرورى تحديد طبيعة الدور الذى لعبته فى ظاهرة الاحياء حسب الصيغة المنهجية المتفق عليها ، بمعنى تحديد ماهية المتغيرات

المستقلة بينها وهى المتغيرات التى بدونها يستحيل التفاعل الاجتماعى ، ثم مجموعة المتغيرات التابعة ، تلك التى يشهد تواجدها على فاعلية المجموعة الأولى ، فهى تعتبر نتائج لها ، ذلك بالإضافة الى مجموعة المتغيرات الوسيطة وهى التى تشكل فى مجموعها اطارا ملائما لقيام التفاعل بين المجموعة الأولى والثانية . فمن شأن هذه التفرقة أن تساعدنا كثيراً على معرفة الأسباب الحقيقية للظاهرة موضع الدراسة ، وسوف نعرض بإيجاز لكل مجموعة على حدة .

(١) الدين كمتغير أساسى فى عملية الاحياء

لطبيعة بناء الدين الاسلامى وعناصره البنائية المكونة فانه يمكن اعتباره أحد العناصر أو المتغيرات ذات الفاعلية فى ظاهرة الاحياء الاسلامى . ذلك انه منذ هبوط الوحي المبشر بهذه الديانة ، لم يكن القصد إعادة توجيه سلوكيات البشر بما يتسق ومعايير الخير والنقاء ، بقدر ما قدم الاسلام تصور متكاملًا لامكانية قيام تنظيم اجتماعى يستند الى الدين بصورة كاملة . واذا كان القرآن قد قدم التصور الشامل لهذا المجتمع من حيث طبيعته وعناصره المكونة ، فان احاديث الرسول وأقوال الصحابة والخلفاء الراشدين وأفعالهم حاولت أن تقدم منهاجاً لطريقة التعامل مع الاحداث اليومية التى يواجهها المجتمع الاسلامى بالنظر الى المتولات التى وردت فى القرآن المفضل . بيد أن استكشاف التصور الذى يمتلكه الاسلام فيما يتعلق بهذه الظاهرة يوضح تميزه بالخصائص التالية :

١ — يرفض الاسلام الفصل بين العام والخاص ويعتبر ذلك خطأ (١٣٠) . وهو الأمر الذى يعنى ان هناك علاقة عضوية بين المجالين ، بحيث يمكن القول بأن هذه العلاقة العضوية بين الدين والسياسة ، هى التى تميز المجتمع الاسلامى الصحيح . فعلى خلاف المسيحية ، لا يقتصر الاسلام على المجال الخاص ، وهو المجال الذى يتحكم فيه الضمير الفردى . فالاسلام بطبيعته ديانة وتنظيم اجتماعى (دين ودولة) ومن ثم فهو يتغفل فى كل

جوانب السلوك الانساني . ويعتبر هذه بايجاز خاصية اساسية
للمجتمع الاسلامى (١٢١) .

ومن شأن ذلك أنه اذا تراجع التصور الدينى الى مستوى الضمير
الفردى الخاص ، فمعنى ذلك أن البعد السياسى فى الاسلام وهو الخاص
بالتنظيم الاجتماعى مغفل أو معطل ولا فعالية له . وإبطال اعمال حدود
الدين يدخل فى دائرة الأثم وهو الامر الذى يفرض ضمينا أنه على المسلمين
لكى يتجاوزوا هذا الوضع الأثم أن يناضلوا لكى يتم العمل فى التنظيم
الاجتماعى بالنظر الى الاسلام عملا بقول الرسول (من رأى منكم منكرا
فليغيره بيده ، فان لم يستطع فبلسانه ، وان لم يستطع فبقلبه وهذا أضعف
الايمان) وهو الأمر الذى يمنح مشروعية واضحة لجماعات الاحياء
الاسلامى فى نضالها لفرض التصور الاسلام .

٢ — ويرتبط بذلك أنه نظرا لعدم انفصال الدين عن الدولة فى
الاسلام كما هو حادث فى المسيحية . أنه اذا تراجع الدين فى بعض
الفترات الى مستوى الضمير الفردى فان ذلك يعنى حدوث فجوة بين
المجتمع والدين ، وهى الفجوة التى يكون لها آثارها على التنظيم الاجتماعى
وعلى الأفراد الذين استوعبوا الدين متكاملا ، ومن ثم فكما تفقه الانسان
دينيا كلما أدرك هذه الفجوة . ومن ثم نجد أن أئمة السنين هم أول من
يدركوا أن ثمة خطأ قائم ، ومن ثم يصبح واجبا عليهم بحكم قيادتهم الدينية
المفوضة اليهم من قبل الجماهير والمعينة عليهم من قبل الدين ، أن ينبهوا
الى ذلك ، بل وفى حالة عدم الاستجابة عليهم أن يعبئوا الجماهير المسلمة
الى اصلاح الخطأ . بحيث جعلهم ذلك أدوات للدفاع عن الاسلام ، داعين
دائما الى يقظته . هذا الى جانب اعتبارهم الهدف الرئيسى الذى ينبغى
اخضاعه اذا اردنا اخضاع الاسلام .

ويكشف البحث التاريخى أن أئمة الاسلام هم الذين عادة يدركون
الفساد القائم وعدم تطبيق حدود الاسلام ، ومن ثم فهم الذين يدعمون
عادة الى الأصولية الاسلامية ، أى الرجوع الى الاسلام فى أصوله

الصحيحة والنقية اذا كان ثمة خطر يتهدد دار الاسلام من الداخل .
فقد ثار الفقيه أحمد بن حنبل داعيا الى الأصولية حينما دب الفساد
داخل الاسلام ابان الخلافة العباسية ، حيث نادى بضرورة العودة
الى الأصول الأولى والنقية للاسلام . فالاسلام كان صالحا فى الماضى ،
وما يزال صالحاً فى الحاضر والمستقبل ، فالقوة والعظمة التى حققتها
مبادئ الاسلام يمكن استعادتها فى أى وقت بنفس المبادئ (١٢٢) .
وقد أكمل الفقيه أحمد بن تيمية الدعوة الى الأصولية حينما هدد فساد
المغول بقيادة هولاكو الخلافة العباسية من الخارج . واذا كان أحمد بن
تيمية يفتخر من أبرز مصادر الهام الحركة الأصولية الاسلامية الجديدة ،
فاننا نجد قد قاد — فى زمانه — دعوة صلبة للجهاد ضد المغول ، اذ اعتقد
أنه لا يكتفى لصحة اسلامهم مجرد اعلانهم اعتناق الاسلام (١٢٣) .
وقد ظهر الفقيه محمد بن عبد الوهاب حينما ظهرت ممارسات فاسدة فى
الجزيرة العربية تهدد بالعودة الى حالة شبيهة بالوثنية من جديد . وظهر
جمال الدين الأفغانى الذى حرض على اغتيال ناصر الدين شاه فى ايران
وناصب الخلافة العثمانية العداء حينما دب فيها الضعف والتحلل ، وهكذا
بالنسبة لمحمد عبده ورشيد رضا فى مصر ، والسنوسية فى ليبيا ،
والمهدية فى السودان (١٢٤) . وفى القرن العشرين حينما أشاعت الصنوفة
العلوانية الفساد فى البلاد وحينما أخضعت الاسلام للدولة ظهر
حسن البنا وأبو الأعلى المودودى وسيد قطب (١٢٥) .

ذلك يعنى أن الاسلام كنظام فكرى ثيولوجى له دينامياته الخاصة ،
التي تذهب الى الظهور التلقائى لدعاة ينادون بالعودة الى الاصول اذا تهدد
المجتمع خطر الانهيار . وفى العادة تظهر الدعوة الى الأصولية الاسلامية
أو الدينية اذا توافرت الشروط التالية .

(١) عجز الاطار الاسلامى عن التكيف مع متغيرات الحاضر التسي
استجدت ، وقد يتمثل سبب العجز فى استحداث بدع جديدة لم تكن بالاسلام
بل وقد تتنافض مع مسلماته الأساسية — كما حدث فى الحركة الوهابية —

بحيث تتكف هذه البدع وتتراكم حتى تكاد تقضى على هوية الأمة . ومن ثم تصبح الحاجة ملحة لضرورة تنقيح كل ما هو حاصر عن طريق العودة الى الأصول الأولى باعتبارها محكا للقياس والحكم .

(ب) تعرض المجتمع الاسلامى لتيارات تجديد قادمة من الخارج ، كما حدث بالنسبة لتأثير الثقافة الغربية وانتقالها الى الشرق * خاصة اذا كان مضمون التأثير لا يتكيف أو يتلاءم ومتطلبات التصور الاسلامى ، ومما يزيد الأمر سوءا ان الصفوة السياسية داخل المجتمعات الاسلامية قد تأخذ جانب الثقافة الغربية فى عملية الصدام الحضارى . فى مقابل ذلك نجد أن الجماهير بتراتها وقياداتها الدينية تقف على الطرف المضاد . قد تنجح الصفوة السياسية فى فرض قيم الثقافة الوافدة ، غير أن الانتصار الحاسم والنهائى يظل فى جانب الجماهير الحاملة للقيم الاسلامية — والتي تطالب باستيعاب القيم الجديدة — خاصة اذا تواجدت قيادة دينية مجددة وقادرة على تطوير متغيرات تراثها كما حدث فى تركيا بعد الانتصار المرحلى لكمال أتاتورك ، حيث تشهد تركيا الآن صحوة اسلامية جديدة .

(ج) ان حركة الاحياء تحدث اذا توفرت ظروف الصدام . ومن ثم يحدث الاحياء فى أكثر المناطق والأزمنة التى يسودها تهديد بانتشار الفساد ، غير أنه لابد من ادراك هذا الفساد ، وادراك عدم تلاؤمه مع التصور الاسلامى ، وادراك أخطاره أو آثاره المحتملة على بنية المجتمع الاسلامى .

(د) ظهور القيادة الدينية الواعية والمجددة والقادرة على الابداع . فليس يكفى وجود القيادة الدينية المحافظة بصرامة على أصول الدين أو المدركة لمخاطر الفساد ، وإنما لابد أن تكون هذه القيادة قادرة على ابراز قدرة الأصول على التعامل مع متغيرات اوضاع المتجددة واستيعاب متضمناتها بدون أن يؤثر ذلك على ملامح أصالتها .

اذا توفرت هذه الشروط ، فان الاحياء لابد أن يقوم من داخل بناء الاسلام ذاته تصديقا لقول الرسول عند كل حول سوف يظهر فى امتى رجل يصلح لها أمور دينها . وهو الأمر الذى يجعل الاسلام فى ذاته متغيرا

أساسيا فى الاحياء الاسلامى اذا تعرضت المجتمعات الاسلامية لما يهدد بانتشار الفساد فى اطارها .

٣ - وتشكل نظرية الاسلام فى التاريخ الخاصة الثانية فى هذا الصدد . فالبحث فى الدين الاسلامى يكشف أن لديه مفهوما محددا عن التاريخ . اذ يدرك المسلمون التاريخ باعتباره عملية تغير يستبدل من خلالها المجتمع الطبيعى بالمجتمع الاسلامى الحقيقى ويحل محله . بحيث يتجسد ذلك فى صراع وقع تاريخيا ، ووصل الى منتهاه فى شكل تأسيس المجتمع الاسلامى الاول تحت قيادة النبى محمد . ويتحقق هذا الانجاز التاريخى ، الا يصح لدى التاريخ دروسا نتعلمها منه . ومن ثم فاذا بدأ تغير فى الأفق عن ما هو قائم ، فهو بالتاكيد تغيرا الى الأسوأ ، والأسوأ ضرر ينبغي التصدى له بالعلاج ، ليس من خلال ابتكار شىء أو علاج جديد ، ولكن عن طريق تجديد ما هو قائم فعلا . وبهذا المعنى ينتشر الصراع فى التاريخ الاسلامى حينما يبتعد تنظيم المجتمع الاسلامى عن النموذج الحقيقى للمجتمع الاسلامى . ومن ثم تظهر الحاجة الى المجدد (المجتهد) الذى يعتبر الخطوة التمهيدية لظهور حركات الاحياء الاسلامى (١٣٦) .

ذلك يعنى أن التغير فى المجتمع الاسلامى لا يعنى انتقال المجتمع من مرحلة الى مرحلة تالية حسبما تذهب النظرية الغربية ، وان الطور التالى عادة ما يكون أكثر ارتقاء من السابق عليه كما تذهب مقولات هذه النظرية . ولكنه يعنى بالأساس قدرة المجتمع على صياغة تكيف بين المتغيرات الجديدة اتى طرحها النسبية المكانية والزمانية التى تشكل بيئة المجتمع الاسلامى من ناحية وبين التصور الجوهرى لنموذج المجتمع الاسلامى الحقيقى كإطار مرجعى من ناحية أخرى . وهو ما يعنى ضرورة أن يكون التجديد من الداخل أصلا ، ثم عدم تغير أى من العناصر الأساسية المكونة للتصور الاسلامى . يؤكد ذلك ما يذهب اليه الفقيه أحمد بن تيمية انه اذا كان استلزام مبادئ الاسلام صالحا فى الماضى ، فانه لا يزال

صالحاً في الحاضر وصالحاً في المستقبل . ان القوة والعظمة التي حققتها هذه المبادئ يمكن استعادتها في أي وقت بواسطة نفس المبادئ (١٢٧) .

٤ — وتشكل نظرية المعرفة في الفكر الاسلامي أحد خواصه الرئيسية . فنظرية المعرفة الاسلامية القديمة ليست بحثاً عن المجهول . ولكنها عملية ميكانيكية تتمثل في تجميع ما هو معروف ، وهو الذي يدرك باعتباره ابدىاً ومسلماً به . ومن الواضح أن وضع النظرية الاسلامية في المعرفة بالنسبة للواقع يختلف عن وضع النظرية الغربية فالأولى تمتلك مقولاتها صدقاً مبدئياً يصل بها الى مرتبة القوانين التي لا استثناء لها . ويصبح دور المنظر (المجتهد الديني) هو توضيح كيف يمكن للنظرية أن تستوعب متغيرات الواقع المتجددة عن طريق مناهج الاسلام المختلفة في هذا الصدد . أما الثانية — النظرية الغربية — فمقولاتها تمتلك صدقاً احتمالياً وتظل ساعية أبداً للتحويل الى مرتبة القوانين ، ومن ثم فهي تطور نفسها حسب تغيرات الواقع وتعديل من بنائها لتتلاقح تغيراته وقد تختلف صورة بدايتها عن التصور النهائي الذي وصلت اليه — هذا بخلاف اختلافات كثيرة أخرى ليس محلها الآن — . وكنتيجة لذلك لا يمكن التخلي عن أي من عناصر التراث الاسلامي باعتباره قد أصبح قديماً ، أو يمكن تجاوزه أو لم يصبح موضع اتفاق (١٢٨) . وفي نفس الوقت يسلم المسلمون بأن الحلول التي تطرح للمشكلات الاجتماعية في أيامنا هذه تعتبر مسائل معقدة وتتطلب تشريعاً جديداً ، وهو الأمر الذي يثير بدوره قضايا جوهرية تتعلق بمن الذي يحق التشريع ، وبالنظر الى أي سلطة . وفي هذا الإطار نجد أن كل فلسفة القانون الاسلامي متضمنة في هذا الإطار . بحيث تثير قضايا أخرى تتعلق بالدستور السياسي للدولة ، والتمثيل السياسي وطبيعة السيادة السياسية . ومن ثم تكون في حاجة الى إطار جديد للمعرفة ، إطار ينبغي أن يحتوي على الأفكار الحديثة التي يوافق عليها الاسلام . وقد يتضمن ذلك انتقاء بعض المفاهيم ورفض أخرى ، أو تعديل ثلاثة بما يتم الاتفاق عليه في ضوء تعاليم الاسلام . ولا يعتبر بين ما ينبغي ولا ينبغي استيعابه قريباً على التراث الاسلامي . حيث تمت ممارسته من

قبل أهل السنة والجماعة تحت قيادة الخلفاء الراشدين . ولكي يمكن إنجاز ذلك في القرن العشرين ، فإن ذلك يتطلب التسليم بالسلطة الإسلامية الكاملة على الدولة والمجتمع . وقد شكل البحث عن هذا التنظيم الإلهام الذي ألهم كثير من الاتجاهات المعاصرة في الأحياء الإسلامي (١٢٩) .

٥ - ويعتبر وجود المسجد بوظائفه المتعددة أحد الخواص الرئيسية المميزة للدين الإسلامي . وأيضا أحد الوسائل الأساسية في عملية الأحياء الإسلامي . وإذا كانت بعض المجتمعات الإسلامية قد شهدت تكانثا في الثمانينات للجماعات والحركات الإسلامية فإن المسجد قد أصبح مرة ثانية مركزا للتعبئة والاشارة السياسية . تستخدمه هذه الجماعات لتتقن عضويتها من بين أكثر أعضائه طهارة واعتقادا . ولقد أهل المسجد لآداء هذا الدور باعتباره بيت الله ، محرم الاقتتال أو اللغو به . ثم هو أكثر الأماكن ابتعادا عن يد السلطة السياسية . ثم هو أكثر أماكن الحديث صدقا وتدينا . فإذا تحول المسجد من مجرد مكان لآراء طقوس الصلاة ، الى مكان تناقش بداخله شئون المسلمين والمجتمع المسلم ، فإنه بلا شك سوف يلعب دورا أساسيا وهاما في عملية الأحياء الإسلامي . يؤكد ذلك الملاحظات الكثيرة التي تذهب الى تغير الدور الذي لعبه المسجد في فترات الانهيار والدور الذي لعبه في فترات النشاط والفاعلية . الدور الذي لعبه المسجد في ايران أبان الثورة الإيرانية مقارنا بالدور الذي لعبه المسجد في المجتمعات السنية المحافظة .

(ب) عوامل الأحياء من داخل المجتمعات الإسلامية :

تأكد لنا من استعراضنا للمتغير الديني في عملية الأحياء امتلاك هذا المتغير لفاعلية مستقلة بغض النظر عن التفاعلات التي تتم في اطار الواقع الإجماعي التي يمكن اعتبارها ظروفًا مهيئة لاكتمال فاعليته . وفي هذه الفقرة سوف نعرض لمجموعة الظروف أو العوامل التي لعبت دورا في نشأة ظاهرة الأحياء الإسلامي . ويكشف الاستعراض المبثني لهذه العوامل أو الظروف عن انتمائها للمستويات البنائية التالية :

- ١ - الظروف أو العوامل المنتهية الى نسق الثقافة والقيم .
- ٢ - الظروف أو العوامل الناشئة الناتجة عن التفاعل فى النسق الاجتماعى .
- ٣ - الظروف أو العوامل المتعلقة ببناء الشخصية لأعضاء جماعة الاحياء .

١ - الظروف أو العوامل المنتهية الى نسق الثقافة والقيم :

وانحالة الافتراضية والاساسية التى ينبغى أن يكون عليها نسق الثقافة وانتقيم فى أى مجتمع من المجتمعات ، تستوجب امتلاك هذا المجتمع لنسق من القيم والمعايير قادر على توجيه المجتمع على مستوى التفاعلات الاجتماعية ، وقيادة الفرد على مستوى سلوكياته الاجتماعية والفردية . والمفترض أيضا أن يمتلك المجتمع مجموعة من المؤسسات التى تعتبر وسائله فى تنشئة الأفراد الجدد فى المجتمع حسب منظومته القيمية المتفق عليها . فإذا امتلك المجتمع نسقين قيمييين ، أو عانى من عدم امتلاكه كلية لنسق من الثقافة والقيم ، أو أعلن نسقا قيميا لكنه لم يمتلك الوسائل التى تتولى تلميع الافراد وتنشئتهم حسبما يذهب نسق القيم والمعايير ، فإن هذا المجتمع يعانى من حالة الانومى ، جزئيا أو بصورة كاملة ، وهو الأمر الذى يفرض قدرا من الحيرة والتناقض والتوتر الناشئ عن السلوكيات الفردية التى تفتقد الأطر التى تتولى توجيهها وقيادتها . واستنادا الى ذلك نجد أن بناء الثقافة والقيم فى المجتمعات الاسلامية قد عانى من مظاهر الضعف التالية :

فمن العوامل التى أسهمت فى اضعاف بناء الثقافة والقيم فى المجتمعات الاسلامية ، أن هذه الأخيرة قد تعرضت منذ اتصالها بالعالم الغربى الى انتقال القيم والثقافة الغربية اليها من خلال الاستعمار العسكرى تارة ، أو من خلال الصفوات الوطنية العلمانية التى تولت نقل هذه القيم تارة أخرى وبرزم انتقال هذه القيم الى الشرق

الاسلامى فانها لم تكن القيم المسيطرة اجتماعيا . وفى هذا الصدد فنحن لا نستطيع أن ننكر أن التكنولوجيا والقيم الغربية كانا لهما تأثيرهما على الصفوات الحاكمة فى المجتمعات الاسلامية ، بل وعلى خلفياتها الاجتماعية . غير اننا لا نستطيع أن ننكر فى ذات انوقت غياب هذا التأثير الفعال عن ٩٠٪ من جماهير المجتمعات الاسلامية . واذا كانت الجماهيرية قد تعرضت بصورة واضحة لفاعلية الثقافة الغربية فى العشرينات والثلاثينات من هذا القرن ، فان بإمكان المرء أن يتساءل هل أصبحت الجماهير علمانية كالصفوة ؟ الرد على ذلك يؤكد انه ليس هناك دليل كاف على اهتزاز اسلام البشر العاديين أو أن الاسلام قد توقف عن أن يصبح مصدرا للشرعية من وجهة نظر غالبية هذه المجتمعات . قد ير نفى بعض المسلمين الاسلام — بعد انتعاش فى الخارج — الاسلام كمصدر للشرعية ، غير أنه من العسير على الفلاح الذى هاجر الى القاهرة أو طهران أن يتجاهل خلفيته الدينية (١٤٠) بعد أن هاجر الى مجتمع المدنية .

ذلك يعنى أنه وان تغلظت قيم التحديث الغربية ، فانها مازالت مقصورة على نطاق ضيق للغاية ، بل ومازالت على مستوى القشرة الخارجية فقط . ومن ثم فاذا كان التحديث مقصورا على الصفوة العلمانية ، وهى شريحة ضيقة . الا أن هذه الصفوة هى التى تمتلك مقاليد القوة . ذلك فى مقابل الجماهير التى وان حافظت على قيمها الاسلامية غير أنها تفتقد امتلاك القوة اللازمة لفرض تصوراتها ، بل اننا نجدها خاضعة للقهر . فاذا تأسست ظروف الصدام فاننا نجد أن الأيديولوجية الاسلامية المعاصرة تمجد قيم الأصالة الاسلامية فى مقابل انتقادها للقيم الأجنبية خاصة القيم الغربية . وفى اطار الفكر الاسلامى وأيديولوجيته الدفاعية نجد ان كلمة الغرب West والتغريب Westernization ترتبط عادة — فى معظم المجتمعات الاسلامية — بالنزعة الاستعمارية الحديثة ، أو الصليبية المعادية للاسلام . ومن ثم تصبح كل المفاهيم الغربية بغيضة بالنسبة لذوى التوجهات التقليدية . ومن ثم

فينبغي رفضها بقوة . وأن كانت هذه المفاهيم تثير في نفس الوقت إعجاب الشباب المسلم الذي تجاوز الولاءات التقليدية بحثاً عن التقدم والتحديث والحرية الثقافية ، وذلك من خلال الوسائل التي تثبتت فعاليتها في تاريخ الحضارة الغربية منذ نهاية القرن الثامن عشر (١٤١) .

ويمكن القول بأن هذا التناقض في بناء الثقافة والقيم قد أدى من ناحية إلى الانفصال بين الصفوة المكلفة بقيادة المجتمع وتوجيهه ، وبين الجماهير التي ينبغي أن تعمل على تجسيد توجهات الصفوة ، مما أدى إمكانية أن تطرح الصفوة العلمانية تصوراً لامكانية التنمية حسب قيم التفريب التي اعتقدتها ، وانسحاب الجماهير عن المشاركة لأن هذه التنمية لا تعكس قيمها ، وقد يسوء الأمر فتعمل على تقويض قيمها ومعتقداتها ، ولذلك آثاره في شكل مزيج من تخلف المجتمع وانفصال القيادة عن الجماهير .

— وتعتبر الازدواجية البنائية من الظواهر التي تسود المجتمعات الإسلامية وتؤثر على بنية الثقافة والقيم بها . وإذا أخذنا مثالا على ذلك ، فسوف نجد أن المثقفين المصريين قد فشلوا في صياغة تأليف بين الإسلام والتحديث . أو في تحديد دور الإسلام في نطاق عملية التحديث . ونتيجة لذلك ظهرت حالة من الفوضى المستمرة . حيث نجد علاقة ذات طبيعة خاصة بين الحديث والتقديم . يقوَّدا دون تفاعل أو استبدال للعناصر الجديدة لكي تحل محل نظائرها القديمة . هذا التعايش المعى من شأنه أن يؤدي إلى خلق حالة من الازدواجية البنائية . وفي مجال الفكر والقيم ، نجد أن هناك مجتمعين قد قررا الاستمرار في البقاء ، كل له عالمه الثقافي والعقلي ، ووعيه الجماعي المختلف ، كل منهما له نظامه التعليمي والتربوي ، ورواده ورموزه الثقافية . ويوضح نمط التنمية الذي بدأ في مصر منذ نهاية القرن التاسع عشر هذه الازدواجية .

وكمثال على تأسيس هذه الازدواجية نجد أن محمد علي وإسماعيل قد اتبعوا في نهاية القرن السابق استراتيجية تنموية قاموا خلالها بتأسيس النظم والأبنية الجديدة بدون القضاء على نظائرها القديمة . ووفقا لذلك

فقد تأسست نظم المحاكم والقوانين الحديثة الى جانب قواعد الشريعة الإسلامية . وتأسست المدارس الحديثة الى جانب المدارس والكتاتيب القديمة . وقد اتبعوا هذه الاستراتيجية لتجنب المواجهة مع رجال الدين . غير أنه حسبما يذهب دانييل كريستليوس Daniel Cresselius فإن هذه الازدواجية قد أدت الى نوع من التشعب المدمر فى كل المجالات . حيث نجد أنفسنا فى النهاية فى مواجهة مجتمعين ، أحدهما حديث حول المفاهيم والنظم المستوردة ، بينما يرتبط الآخر بقوة — وأحياناً بقدر من الحيرة والتردد الموتر — بالقيم والعادات التقليدية ، ومن الطبيعى أن يدخل كل منهما فى حالة من المنافسة الضارية مع الآخر (١٤٢) . وبطبيعة الحال فإن احتمالات الصراع تظل قائمة فى داخل هذا البناء المزدوج تتفجر حينما يتجاوز أى المجتمعين على رموز الآخر ، ويدوم طالما استمرت هذه الازدواجية ، وطالما امتلك كل من طرفى الصراع القوة التى من المحتمل أن تساعد على كسب نتائج الصراع لصالحه .

— وتشكل ظاهرة الفراغ الأيديولوجى أحد مظاهر اهتزاز نسق الثقافة والقيم فى المجتمعات الإسلامية . ونقصد بظاهرة الفراغ الأيديولوجى عدم امتلاك الصفوة السياسية لتوجهات أيديولوجية واضحة تستطيع بالنظر إليها توجيه المجتمع وقيادة الجماهير . أو أن تذيب الصفوة السياسية الحاكمة توجهها أيديولوجيا يتباين وتوجهات الجماهير . وكمثال على الحالة الأولى نجد أن المجتمع المصرى قد عانى من مشاعر الإحباط التى انتشرت فى أطاره بين ٦٠ — ١٩٨٠ . فقد ظهر خلال هذه الفترة جيل من الشباب واجه هزات عنيفة وساحقة . فقد عرف هذا الجيل أن عبد الناصر قد حقق كثيراً من المنجزات . فقد أسقط الملكية ، وأمم قناة السويس ، وجعل مصر زعيمة معترفاً بها فى العالم العربى ، وأسس نظاماً اجتماعياً أصبح مثلاً يحتذى فى العالم الثالث . وبدأ هذا الجيل يدرك أن أكبر الأهداف يمكن أن تقع فى متناول يده وفى نطاق قدرته . وفجأة تقع كارثة يونيو ١٩٦٧ ، وبدأ أن كل شىء قد ضاع ، وأن كل منجزات الماضى كانت سراباً قضت عليه كارثة الحرب (١٤٣) .

وفى لحظة أدركت أجيال الشباب أن كل الشعارات التى رفعت أصبحت لا معنى لها . وقد اكتشف أن قيادته لا تمتلك إيماناً حقيقياً ، ومن ثم فهو بالتالى لا يفتقد إيماناً ، ومن ثم فعليه أن يبحث عن إيمان يوجه فعله وسلوكه ، وإذا كان الشباب فى المجتمعات المتقدمة قد هرب من تعقيد الحياة إلى البساطة حيث حياة أشبه بحياة انطبعة فى بساطتها . فانه بالنسبة للشباب المسلم ليس هناك ما هو أكثر ببساطة من الإسلام ومن ثم فإذا كان ناصر قد نجح فى ضرب الأخوان المسلمين لأنهم لم يقتنعوا بشعاراته الأيديولوجية ، فإن السجون قد قوت إيمانهم بالضحية . وإذا كان حسن البنا قد سلك سلوكاً مسالماً فى مواجهة صفوة علمانية مراوغة لكنها ليست شرسة . فقد كان أبو الأعلى المودودى هو الذى ألهم الشباب هذه المرة ، حيث أصبح لهم إماماً مثلما أصبح سيد قطب بالنسبة لهم شهيداً . وكرد فعل لهذا الفراغ أو عدم الصدق الأيديولوجى فقد قرروا الدخول إلى إطار الفكر المطلق حيث لا مساومة بين جتعين وعقيدتين ، لم يعد أمامهم إلا الجاهلية أو الإسلام وآلا حاكمة البشر تعترض الطريق أمام حاكمية الله (١٤٤) .

وتتمثل ظاهرة التباين الأيديولوجى فى امتلاك الصفوة لتوجهات أيديولوجية تختلف عن توجهات الجماهير . ومن ثم نجد أنه بغض النظر عن مصداقية وفعالية الشعارات الأيديولوجية التى تعلنها الصفوة فانها عادة ما تكون مقصورة عليها وعلى خلفيتها الاجتماعية والجهاز الإدارى الذى يجسد سياساتها ، فى مقابل ذلك نجد أن الجماهير تمتلك توجهاتها التى تختلف بالتأكيد عن توجهات الصفوة . ويتسع التباين إذا لم تحاول الصفوة تدريب الجماهير على أيديولوجيتها ، أو إذا لم تستجيب الجماهير لأيديولوجية الصفوة بالنظر إلى اعتبارها مفترية عن تراثها ، وغير فعالة فى تحديث مجتمعاتها .

وتشكل ظاهرة عدم الاستمرار الأيديولوجى أحد المظاهر النهائية لاضف البنية الثقافية والقيمية فى المجتمعات الإسلامية . حيث يتيح

الاستمرارية امكانية التربية للجماهير فى ظل التوجه الأيديولوجى ، وامكانية استيعاب الجماهير لها من خلال التفاعل معها ، وهو الأمر الذى لم يتح بالنسبة لمعظم المجتمعات الاسلامية . واذا أخذنا مصر مثالا على ذلك فسوف نجد أن السادات يوجه النقد الى المرحلة الناصرية ويرفض التراث الاشتراكى لعبد الناصر ويؤكد فى مقابلة له مع ممثلى الغرف التجارية والصناعية أن الرأسمالية لم تعد فى مصر جريمة ، بل اننا نجده يسخر من التفرقة بين الدول العربية على أساس أنها تقدمية أو محافظة . والسعودية التى كانت عدو المرحلة الاشتراكية ، أصبحت هى الصديق الأول لمصر فى مرحلة الانفتاح وهو الأمر الذى دفع الى تأسيس محور الرياض - القاهرة بين ١٩٧٢ - ١٩٧٧ . وعلى المستوى العالمى رفض النظام المصرى الاتحاد السوفيتى باعتباره معاديا وانتهازيا وله ميول استعمارية . هذا فى مقابل الاقتراب من الولايات المتحدة بل زيارة اسرائيل فى نوفمبر ١٩٧٧ . ثم عقد معاهدة الصلح فى كامب ديفيد .

هذه التقلبات شكلت صدمة لأجيال الصغار ، فقد راوا الناصرية قد اختفت . فلم تعد صور ناصر ، ولم تعد تذايح الأغاني له . لم يكن ذلك تقييما لسياسة ناصر ، ولكن ابرازا لآثاره السلبية أمام الشباب فى مصر . وفضلا عن ذلك فشل النظام فى تقديم الرموز البديلة للناصرية . وقد تكون سياسة الانفتاح - التى شكلت أيديولوجيا المرحلة التالية - ملائمة للمقاولين أو رجال الأعمال ، غير أنها تحمل القليل الذى يمكن أن تقدمه للشباب الذين يطرحون تساؤلات تتعلق بهوية دورهم فى المجتمع . والنتيجة تخفق حالة من الفوضى الأيديولوجية والاعترا ب والتسطيح وهو الموقف الذى يشخص بأنه حالة من الانومي التى يمر بها المجتمع حيث يجد الشباب أنفسهم محاطين بالقيم القديمة التى نشأوا فى ظلها ، وقيم الموقف الجديد الذى عليهم أن يتعاملوا معه . وفى قلب هذه الحالة من الفوضى ، يقدم الاسلام مجموعة القيم والمعايير الشاملة ، والفعالة أو القادرة ، حيث يقدم الهوية المؤكدة التى يبحث الشباب عنها (١٤٥) .

ذلك يعنى أن نسق القيم فى المجتمعات الاسلامية كان يعانى من جوانب ضعف عديدة بعضها يرجع الى وطأة القيم الغربية أو لحدوث ظاهرة الازدواجية البنائية ، أو تأسيس ظاهرة الأنومى الجزئية أو الشاملة . وهو الأمر الذى دفع الى ضرورة البحث عن بديل مستوعبة قيمه فى بناء الشخصية للبشر فى المجتمع المسلم وقادر فى نفس الوقت على تطوير المجتمع والانتقال به الى أشكال أخرى كذلك التى وجدت فى مراحل قسوة الاسلام . وقد تمثل هذا البديل فى الرؤية الاسلامية التى قدمتها الجماعات الاسلامية المناضلة .

٢ - الظروف أو العوامل الناتجة عن التفاعل فى النسق الاجتماعى :

يعتبر النسق الاجتماعى هو الاطار الذى يتم فى نطاقه التفاعل بين البشر الافراد فى المجتمع . والنسق الاجتماعى يتم بداخله مجموعة المجالات التى يتحرك ويتفاعل فى اطارها الانسان ، وهى المجالات التى تعرف اصطلاحيا بالنظم الاجتماعى كالنظام الأسرى ، السياسى ، الاقتصادى ، والدينى ، وشبكة العلاقات الاجتماعية ، وغير ذلك من النظم الاجتماعية . وسوف نحاول فى هذه الفقرة تحديد مجموعة العوامل التى تنطلق من مختلف النظم الاجتماعية والتى كان لها تأثيرها فى اثاره ظاهرة الاحياء الاسلامى .

وتعتبر أزمة التحديث والتنمية التى وقعت فى بعض المجتمعات الاسلامية من العوامل التى ساعدت على ظهور الاحياء الاسلامى فى اطارها . ومنطق ذلك أنه اذا كانت الصفوة العلمانية قد اختارت التحديث على الطريقة الغربية ، فان عدم تقديم انجاز تنموى وأضح فى هذا الاتجاه سوف يكون مؤشرا على فشلها ، وهو الأمر الذى يعنى أن عليها أن تخلق الطريق لغيرها . هذا الى جانب أن فشل التنمية على الطريقة الغربية سوف يعنى بالتأكيد مزيدا من الازهاق والتوتر لجماهير لم تشارك أصلا فى هذا الاختيار ولم تباركه . واذا كان دانييل ليرنر قد ذهب الى أن

القطار التى واجهت التحديث فى الشرق الأوسط هى الأقطار الأكثر سعادة واستقرار مقارنة بتلك التى مازالت تعيش فى إطار التراث التقليدى (١٤٦) .
فإننا لا نتفق معه لأن الأقطار التى واجهت التحديث فى الشرق الأوسط هى بالتأكيد الأقطار التى واجهت التوتر والتمزق وهى التى ظهر فيها الأحياء الإسلامى . ولنا أن نتساءل ، ليست إيران ومصر وتركيا هى الأقطار التى سبقت إلى التحديث ؟ ثم أليست هى الأقطار التى تعاني قدرا أكبر من التمزق ؟ ومن ثم كانت هى الأقطار التى ظهرت فيها عمليات الأحياء الراضة للتحديث على الطريقة الغربية .

ولتوضيح علاقة أزمة التنمية والتحديث بظهور الأحياء ، نجد أن التنمية تعنى منذ البداية العمل على رفع مستوى المعيشة ، فإن هذا الهدف لم يتحقق فى المجتمعات الإسلامية التى حاولت التحديث والتنمية . ولناخذ تركيا مثالا على ذلك . حيث قدم أحد الاقتصاديين ورجال التخطيط الأمريكين تقريرا عن الأوضاع الاقتصادية فى تركيا فى ١٩٤٩ . حيث ذهب الى أنه برغم حدوث الثورة الشعبية وبرغم مرور ربع قرن من الزمان ظهرت خلاله شساعات النجاح المدوية فقد ترك معظم البشر (١٨ من ٢٠ مليون) حيثما كانوا بالضبط قبل قيام الثورة التى الفت وجه الإسلام من تركيا . ويمكن القول أن الأحوال الاقتصادية قبل الثورة يعتقد أنها كانت أفضل إذا قورنت بما هو سائر الآن (٤١٧) .

بالإضافة الى ذلك فإن التحديث والتنمية الغربية يؤدى فى بعض الأحيان الى اشاعة التوتر وعدم التكيف فى المجتمع . ونستشهد بحالة إيران كمثال فى هذا الصدد . حيث أدى ارتفاع أسعار البترول فى ١٩٧٤ الى زيادة الدخل القومى مما دفع الشاه الى البدء فى برنامج هائل للتنمية الاقتصادية . ولقد استوجب ذلك إعادة ترتيب معظم عناصر البناء الاقتصادى ، وربما قطع أواصر النسيج الاجتماعى للمجتمع التقليدى نصف القبلى . وقد أدى البرنامج التنموى الذى بدأ فى ١٩٧٦ الى تدمير مشاعر متنامية من التوتر والغضب . فقد صاحب القضاء على النظم التقليدية خلق

نظم سياسية بديلة لا تستطيع أن تؤمن التكيف مع التغيرات الجديدة التي تقع . وقد بدا أن هذه التغيرات ليست الا ممارسات عقيمة وجهدا خاويا لا يستطيع أن يجذب دعم الا حفنة ضئيلة من التجار والمتقنين المستفيدين من هذا المشروع الاقتصادي الجديد . ولقد أدت الانفاقات الهائلة التي أنفقتها الشاه لجعل ايران يابان الشرق الأوسط الى أن أصبحت القوة أكثر تركيزا بل جعلت النظام يستند بدرجة أكثر الى بيروقراطية متخلفة متخمة بطاقة عانية من الفساد لم يسبق له نظير (١٤٨) .

الى جانب ذلك فقد تضل التنمية الطريق الى الاستخدام الأمثل للموارد . وفي هذا الصدد نجد ان الخطأ الأساسي الذي وقع فيه الشاه أثناء عملية التنمية اتجاه نظامه الى الاستفادة من كثافة رأس المال ، وليس من كثافة اليد العاملة في تأسيس المشروعات الاقتصادية . وارتباطا بذلك كان هناك مال وفير و سلع مستوردة أكثر ، بحيث أدى هذا الوضع الى غياب العدالة الاجتماعية . بالإضافة الى ذلك فقد أدى نقص العمالة الماهرة في ايران الى استيراد العمالة الجماعية من الهند والباكستان وكوريا الجنوبية . . ولقد أدى وجود هذه العمالة الى اثاره التوترات . ولقد أدت كثافة رأس المال المشاركة في التنمية وبناء المشروعات الجديدة واستيراد السلع الى التعجيل باندفاع حركة جماهيرية للسكان من القرى الى المدن والعاصمة طهران . ومثال ذلك أنه في عشرين سنة (١٩٥٦ — ١٩٧٦) نمت طهران من ١٥ مليون نسمة الى ٤٥ مليون نسمة حيث كانت الزيادة ٢٠٠٪ تقريبا . وزادت أصفهان من ٢٥٠.٠٠٠ الى ٦٧٠.٠٠٠ وسجلت تبريز والاهواز ، ومشهد وشيراز ذات الزيادة . وقد يجد المهاجرون العمل في المدن والعواصم ، غير أنهم فقراء يظلوا بلى مأوى أو خدمات . ومن ثم تكاثرت المناطق المتخلفة ، وضاع تماسك المجتمعات الريفية ، غير أنهم مع ذلك ظلوا مسلمين شيعيين يستجيبون لدعوات قادتهم الدينيين المضادين للشاه . فضلا عن ذلك فقد كان معظم السكان تحت سن العشرين ، وفي نفس الوقت هم الذين يعيشون في المناطق المتخلفة ، وقد التحقوا بالمدارس والجامعات حيث كان قهر

السائق ينتظرهم ليمارس عليهم وهى الظروف التى فجرت النزعات
الراديكالية لديهم (١٤٩) (*) .

ويتصل التحضر المشوه فى العالم الثالث بعملية التحديث على الطريقة
الغربية ، ونقول التحديث المشوه نظراً لأنه لا يأخذ فى الاعتبار تحديث
المجتمع فى معية واحدة ، ولكنه بدلا من ذلك يشيع حالة من الانقسام
البنائى . حيث يتم تركيز الجهد انتموى فى المدن والعواصم الأساسية .
أولا الآن بها الحشد الحضرى . الذى يخشاه النظام السياسى ولتركز
الجهاز الادارى فى الدولة بهذه المناطق . هذا الى جانب توفر بناء
الخدمات الأساسية بدرجة ملائمة أو أيضا توفر فرص الحياة المختلفة
فى اطارها بدرجة تتجاوز كثيرا مستوياتها المناظرة فى الحياة الريفية . بحيث
ادى ذلك فى مجمله الى انطلاق عقال الهجرة من الريف الى المدينة .
وهو الأمر الذى له عادة نتائج خطيرة . فمثلا بلغ عدد سكان المجتمع
الريفى المصرى فى سنة ١٩٦٠ نحو ٦٠٪ فى مقابل سكان الحضر الذى
لم يتجاوز نحو ٤٠٪ فى هذه الفترة . نجد فى ١٩٧٦ أن حجم
سكان الحضر قد بلغ نحو ٤٤٪ بينها تناقص سكان الريف ليصلوا الى
نحو ٥٦٪ ومازال الاتجاه الى التناقص مستمرا (١٥١) . ومن شأن ذلك
أن يثقل كاهل بناء الخدمات فى المدينة ويفرض أعباء متجددة غلية ،
ومن ثم تظهر مشكلة الاسكان والمواصلات ونقص المياه وندرة فرص الحياة
بصورة عامة . ومن ثم فأهلام الطموحات المرتفعة للريفيين المهاجرين من

(*) تذكر السيدة (رحمت مختارى) وهى ربة عائلة هاجرت من
خمين الى طهران أن راعى الغنم كان لا يتقاضى أكثر من ٣٠ ريالاً فى السنة
أى نصف دولار لقاء سنة كاملة . وتذكر أنها كانت تسكن فى كوخ من غرفة
واحدة بين النفايات القديمة حيث لا نور ولا دفء ووسط جحيم من الرطوبة .
ومع الوقت تمكثوا من الصعود الى الوادى لبناء بيت وصلته الكهرباء ،
ولوصول المياه كان عليهم أن يدفعوا ٣٦ ألف دولار لأن مخطط المياه لا يصل
الى هذه المنطقة . وحينما ارتفع بناء كبير من شقق مخيمة فى الشارع
نفسه يملكه (غلام رضا) شقيق الشاه ، وصلت المياه فى الحال (١٥٠) .

هذا الجيل . أو الجيل السابق عليه ، وأمام التواجد المكثف للجهاز الإدارى والسياسى فى المدينة ، فأننا نجد أن الجماهير الحضرية تكون عادة هى البادئة بالعنف فى مواجهة النظام السياسى ، وذلك لمعانيتها من مشاعر الاحباط التى تتخلق فى المسافة الواقعة بين الطموحات الصاعدة من ناحية وعمق الحرمانات الواقعية من ناحية أخرى . البرهنة على ذلك أن غالبية العنف الذى قامت به الجماعات الإسلامية ، بل والجماهير الحضرية كان فى المدن والعواصم الأساسية كالقاهرة والاسكندرية (١٥٢) .

ولقد ظهرت نفس النتائج والآثار فى طهران ، حيث سادت مشاعر عدم الرضا بين فقراء الحضر ، وبخاصة هؤلاء الذين هاجروا من الريف ، من المناطق الريفية الى المدن الأساسية كطهران ، وأصفهان ، والذين تم استيعابهم مباشرة فى صناعات الخدمات والتشييد والبناء . وفى هذه البيئات الحضرية الجديدة ، أظهر هؤلاء البشر المحافظون أصلا ، رفضا واضحا لتغيير قيمهم التقليدية ونظرتهم للحياة . كما أنهم رفضوا أيضا التخلّى عن معتقداتهم الدينية فى مجتمع يتغير بسرعة . وفى هذه الحالة أصبح الكثير منهم مغتربا تماما مرتبكا ، وفاقدًا لهويته ، حتى أن أى ملاحظ للأوضاع الاجتماعية الإيرانية يمكن تحديدهم باعتبارهم « الأرواح الهائمة Lost souls » أو أهل الكهف ، أو أنهم أبناء عصر جديد من الجاهلية ، وهو اللفظ الذى له إيماءاته الدينية الواضحة ، وبسبب غياب النظم السياسية والاجتماعية التى تستطيع تنظيم مصالحهم والتعبير عنها والسعى لتحقيقها ، فانهم يجدون أنفسهم منجذبين بلا وعى الى النظام الوحيد الذى يعرفونه ولهم الفة معه ، الى المسجد . وفى المساجد حيث رجال الدين من الملا والمجتهدين الذين يتحدثون بحمية عن الامام الغائب . ويقدمون من خلال ذلك الراحة والسلوان والأمل . ومن ثم تتكون لدى الجماهير مصلحة متابلة فى ضرورة عودة الامام الغائب . ويصبح الملا هم المتحدثون باسمهم ، والمجتهدين قادتهم طالما أنهم لا يستطيعون افراز قادتهم من داخلهم .

وفضلا عن ذلك فإن العناصر التى خفقت قدرا من المكاسب ، وهم الذين يمكن أن نحدددهم بأنهم الطبقة المتوسطة ، عادة ما يختفون هؤلاء البشر وراءهم ، بل ويزددونهم باعتبارهم أميين أجلاف . وفقراء الحضر أنفسهم لا ينظرون إلى المثقنين باعتبارهم قادتهم وذلك بسبب انفجوة الثقافية التى ظهرت بينها . وهنا يبدأ طوفان الخمينى ، باتجاهاته الشعبوية لتبنى أحزان المهزورين . ومن ثم يصبح ذلك هو العنصر الرئيسى فى السياسة والحياة الإيرانية (١٥٣) . ولا تختلف الأحوال كثيرا فى مصر وتركيا وكل المجتمعات الإسلامية التى شهدت ظواهر للحياة الإسلامية . فاجوء المسلمين إلى الدين فى أوقات الأزمات ليس ظاهرة جديدة عليهم .

وتعتبر الأزمة التى يعيشها النظام السياسى أبان مرحلة التحديث والتنمية أحد العوامل الرئيسية الدافعة لظهور ظواهر الحياة الدينية . حيث يعانى النظام السياسى العديد من الأزمات التى تتناوب بناءه وفاعليته .

ومنذ البداية نجد أن معظم الصفوات فى مجتمعات العالم الثالث لها انتماءتها الطبقيّة الواضحة التى ترجع إلى انشراح الأرستقراطية كما فى النظم الملكية ، أو الشرائح البرجوازية فى حالة النظم الجمهورية . ومن شأن هذه الصفوات السياسية أن تكون لها توجهاتها ذات الطابع الغربى أساسا . وذلك لأنها نشئت فى نظام تعليمى على الطريقة الغربية ، هذا إلى جانب أن أغلبها ليس له توجهاته الجماهيرية الواضحة . فإذا واجدت صفوة دينية تغذى انفصال الجماهير عنها على أساس من توجهات الأخيرة الدينية . فإن الحالة سوف تزداد سوءا إذا فشلت هذه الصفوة فى العثور على التوجه الأيديولوجى الواضح ، ومن ثم يتبدى عجزها عن إعادة صياغة التوجهات الجماهيرية .

وتعتبر مسألة الشرعية من القضايا التى تقلق كثيرا بال النظام السياسى . وفى هذا الإطار نجد أن معظم دول الشرق الأوسط تعاني من مشكلة الشرعية الناقصة (١٥٤) . فليس هناك اتفاق شامل وواضح

لحقوق السيادة الخاصة بالقيادة والأنظمة السياسية . بالإضافة الى أن
خوف الأنظمة السياسية يتفاقم بسبب حالة عدم الاستقرار التى من الممكن
أن تتولد نتيجة لنقص الشرعية ، خاصة إذا ارتبط ذلك بنقص أو تحديد
المشاركة السياسية . وفى هذه النقطة يتدخل عامل التعبئة الاجتماعية
فى المعادلة . ومن بين الآثار العديدة نشر المعايير الديمقراطية ،
وهى المعايير التى — كما لاحظنا سابقا — يمكن ادراكها باعتبارها تتطابق
وأفكار الاسلام عن الشورى والمساواة ، غير أننا نجد أن القيادات
أو النظم السياسية التى تحاول تأسيس بعض قواعد الشرعية الملائمة ،
تهيل أحيانا من ناحية الممارسة الى دفع حركات المعارضة الى نوع من
النضال الأيديولوجى . وعادة ما تعمل النظم القائمة ، فى محاولتها تأكيد
ذاتها ، من خلال سلوكها القهرى على تضخيم ونشر المعارضة وأحيانا دفعها
بعيدا عن النشاط السياسى السوى (وهو النشاط الذى تمارسه
المعارضة الوطنية المخلصة فى الأنساق السياسية القوية) . وفى أحيان
أخرى دفعها فى اتجاه نوع من الاعتماد على بعض المنظمات ذات الطابع
العسكرى . وإلى تطوير قدراتها على التعبئة الجماهيرية ، وإلى العمل
السرى ، وانتطرف الأيديولوجى . ولما كان على حركات المعارضة وبالمثل
رجال السلطة فى المجتمعات الضعيفة نظاميا — والتى تمر بعملية تحديث —
أن تعمل لكى تؤمن شرعيتها . فإن كلا من المعارضة والسلطة يبحث عادة
عن الرموز القادرة على تعبئة الدعم لها . وحسبنا تأكد لنا يصبح الاسلام
هو الإطار الذى يمكن أن يكون فعالا بصورة كاملة فى تأكيد شرعية المعارضة ،
وفى نفس الوقت ، كما حدث تاريخيا فى تأكيد شرعية الأنظمة السياسية
القائمة (١٥٥) . ويتوقف موقف الجماهير من دعم المعارضة أو النظام
السياسى القائم على حجم انحراف الحالى الذى تعانيه من ناحية وعلى
قدرة المعارضة على إثارة الآمال فى امكانية الاشباع المحتمل لهذه الحرمانات .
وهو موقف يجعل مرتكزات النظام القائم مستندة على بحر من الرمال .

وقد يحاول النظام السياسى ذاته التعامل مع النظام الداينى

أما بضرب رموزه ومؤسساته الدينية ، أو بمحاولة تطويع موقف القيادات الدينية لصالحه . وفى كلتا الحالتين تعتبر قدرة النظام السياسى على الاتجار وأيضا على اشباع حاجات الجماهير هى المعيار الرئيسى لقدرته على الكسب . ويمتد العالم الثالث ومجتمعات الشرق الأوسط بالتقادة الذين يجيدون هذا الاستخدام البراجماتى للدين . فقد تحاول بعض الأنظمة السياسية مواجهة الجماعات ذات التوجهات الدينية بالقهر المباشر . وهو الأسلوب الذى سلكه النظام الايرانى فى مواجهته للقيادة الدينية فى المجتمع الايرانى ، حيث قام النظام بنفى رجال الدين وعلمائه ، والتفكيك بهم حتى أنه من النادر أن توجد مدينة لم تقدم شهداء من رجال الدين من مختلف المراتب الدينية فى عصر الشاه ، ابتداء من طهران الى قم الى تبريز ، وشيراز ، ويزد ، وزنجان ، وكازرون ، أصفهان ، خمين ، وبابل ومشهد ، وغيرها (١٥٦) . أو كما فعلت الصفوة السياسية لنظام يوليو ، حينما تحين النظام الفرصة للقضاء على جماعة الاخوان المسلمين ، ذريعتهم فى ذلك محاولة النظام الخاص لهذه الجماعة اغتيال جمال عبد الناصر فى ٢٦ اكتوبر ١٩٥٤ فى ميدان المنشية . وهى الواقعة التى أقدم النظام فى مقابلها على عقد سلسلة من المحاكمات التى قضت بمجموعة من الأحكام كان من نتائجها تنفيذ حكم الاعدام فى ستة من قادة الجماعة ، بالإضافة الى أنها زجت ببقية التنظيم فى السجن تنفيذا لأحكام استمرت لمدة طويلة (١٥٧) . أو كما فعلت الأسرة السعيدية حينما وجهت انتقامها الى المجموعة الدينية التى احتلت الحرم الشريف بمكة المكرمة (١٥٨) . أو حينما ضاق انسادات ذرعا بالجماعات الاسلامية فى مصر فحاول ضربها لكنها ناصبته العداء حتى انتهى الأمر باغتياله (١٥٩) .

غير أن هناك بعض الزعامات السياسية التى قد تقرر — لادراكها عمق الوعي الدينى لدى الجماهير — استخدامه لصالح تأكيد شرعيتها السياسية . ومن أمثلة ذلك محاولة ناصر اللجوء الى الدين لتبرير هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، حيث أشار الى الهزيمة فى خطاب التحدى بقوله انها قدر مصر . وأنها

ارادة الله التى لا مفر منها . بل اننا نجد أن الحكومة فى هذه المرحلة تشجع النشاط الدينى كمنفذ لتفريغ التوترات المختزنة بدلا من انفجارها . وتنفس الأسلوب نجد جريدة الأهرام فى ١٩٦٧ تسجل على صفحاتها — وهى الجريدة القومية — أكبر مسيرة تأييد للطرق الصوفية حدثت فى مصر . ولقد شاركت الطائفة المسيحية بالمثل ، حيث أعلن عن ظهور السيدة العذراء فوق القاهرة لفترة زادت عن أسبوع . وهو الاعلان الذى دفع البشر الى الانتقال من كل مكان فى المجتمع المصرى فى محاولة لمشاهدة السيدة العذراء بالقاهرة . بل بلغ الأمر أن الاتحاد الاشتراكى العربى (وهو التنظيم السياسى الوحيد خلال هذه الفترة) يبحث عن دور فى هذا الاطار فيقوم بالمحافظة على النظام وتنظيم جلوس البشر ، انتظارا لظهور السيدة العذراء (١٦٠) . وكأن الاتحاد الاشتراكى قد أدرك المعنى العميق للقضية التى أطلقها ماركس بأن « اندين أميون الشموب » .

ولم يضيع الرئيس السادات هذه الفرصة التى سنحت له . حيث شجع اللجوء الى الدين من قبل سياسات النظام ، بل اعتبر ان الدين جوهريا فى توجهاته . بل اننا نجد أن الرئيس السادات يقدم نفسه بأنه الرئيس المؤمن . بالإضافة الى ذلك نجده بعد أن فرغ من القضاء على معارضيه من بقايا نظام عبد الناصر فى ١٥ مايو ١٩٧١ ، يتجه الى استخدام الدين لأغراضه الخاصة . بل أن الدولة ذاتها قامت فى مرحلة معينة خلال الفترة بتشجيع الجماعات الدينية فى الجامعة كحليف لها فى مواجهة الناصرين والماركسيين (١١١) . ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل صدرت مجموعة من القوانين كقانون الأحوال الشخصية ، ومنع الخمر . والردة ، فى محاولة لإبراز الوجه الدينى للنظام (١١٢) . ويعتمد نجاح النظام السياسى فى ضرب الجماعات الدينية أو تجنيدها للعمل لصالحه استنادا الى الشروط الأساسية التالية :

١ — جماهيرية النظام السياسى ، ومدى انجازه اثباع الحاجات الأساسية للجماهير . وفى هذا الصدد فانه كلما كان النظام السياسى

أكثر تعبيرا عن الجماهيرية وقدرة على اشباع حاجاتها الأساسية . كلما امتلك النظام السياسى القدرة على استخدام الدين لصالحه ، كما هى الحال فى استخدام النظام الناصرى للدين . فبرغم الضربات المتتالية التى وجهها النظام الناصرى للاخوان المسلمين فان ذلك لم يؤثر كثيرا على استقرار النظام وذلك لأنه قدم اشباعا لحاجات الجماهير ، وجذب الغالبية الفقيرة بأجراءاته ، ومن ثم وضع عائقا أمام امكانية الاثارة الدينية .

٢ - قوة النظام السياسى وامتلاكه لشرعية اجتماعية قوية وواضحة ومتفق عليها ، بحيث يؤدى توفر الشرعية على هذا النحو الى امتلاكه القوة السياسية والاجتماعية التى تمكنه من فرض رؤيته على الواقع الاجتماعى وهو الأمر الذى توفر وجوده فى المرحلة الناصرية وغاب عن المرحلة الساداتية وبالمثل فى الفترة التى سبقت قيام الثورة الايرانية فى ايران .

٣ - تأسيس التنمية الاجتماعية وتحقيقها لمعدلات تنموية واضحة ، تصبح فى حد ذاتها أساسا لشرعية النظام السياسى ومبررا لاستمراره . بل ان نجاح التنمية سوف يعنى ارتفاع اجمالى الدخل القومى ، ومن ثم ارتفاع متوسط الدخل السنوى للفرد ، ومن ثم خلق جماعة المصلحة لاستمرار هذا النظام ، حيث تتعلق قوى اجتماعية اكتسبت مصالحها من التنمية ومن استمرار النظام السياسى ولديها استعداد للدفاع عنها فى مواجهة أى احتمالية للاعتداء .

٤ - وجود تنظيم سياسى قوى وفعال ، يمتلك الامكانيات المادية والتنظيمية اللازمة التى تجعله قادرا على تعبئة شرائح عريضة من البشر فى المجتمع . وله رموزه السياسية والايديولوجية الواضحة ، وهناك اعتراف اجتماعى بشرعية وجوده . ذلك فى مقابل وجود تنظيم دينى مقابل يمتلك ذات الامكانيات والفعالية . ويتوقف نجاح النظام السياسى على مدى سيطرة التنظيم الأخير على مشاعر الجماهير وقدرته على تعبئتها .

ويدخل فى هذا الاطار ايضا اهتزاز بناء القوة السياسى فى المجتمع . ويحدث اهتزاز بناء القوة فى المجتمع حينما يحاول النظام السياسى السيطرة من خلال مركزية متطرفة تقترب الى حد العزلة عن الجماهير . بحيث يفقد فى اطارها النظام السياسى أى دعم جماهيرى (١٦٣) . ونستشهد على ذلك بالنظام السياسى لايران فيما قبل الثورة ، حيث تحققت انجازات هائلة فى مجال التعليم والاقتصاد والخدمات وقطاع التشييد والبناء . ونقد أدت هذه الانجازات انهائلة الى هز استقرار السكان المحافظين خاصة القادمين من المناطق الريفية . ومن ثم فقد طور ذلك لديهم بعض الاتجاهات المتطرفة ، خاصة ان النظام السياسى لم يحاول تقديم شرح او توضيح منطق هذه الانجازات للجماهير ، بل اننا وجدنا الشاه ، بدىلا لذلك ، يعتمد ورجال بلاطه المقربين لمتابعة التحول الذى يحدث فى ايران . والأخطر من ذلك ان القوى الجديدة التى ظهرت كنتيجة لهذا التحول لم تجد مكانا فى اطاره او فى الاطارات التى تخلقت عنه . منها الجماعات المهنية ، وجماعة المثقفين ، التجار ، صغار رجال الأعمال . هذا الى جانب انه كنتيجة للتحول من نظام الحزبين فى ١٩٦٣ الى نظام الحزب الواحد فى ١٩٧٨ . فاننا وجدنا ان الشاه لم يسمح بأى ممارسة سياسية خارج هذا الاطار . وعنى هذا النحو نجد ان النظام قد خلق وضعا انجذبت فى اطاره كل هذه الجماعات تجاه المعارضة . ذلك ان المشاركة المحدودة فى التى قدمها الشاه لها نكسب تأييدها لعملية التنمية قد رفضها غالبية هذه الجماعات (١٦٤) . ومن ثم فقد كان من المنطقى أن تتضمن فى أعقاب ذلك الى صفوف الجماعات المعارضة للنظام السياسى .

وقد يلعب النظام الاعلامى هو الآخر دورا بارزا فى اثاره عواطف الاحياء الاسلامى . ويمكن أن يؤدى الاعلام دورا فى هذا الصدد من خلال زاويتين . ويمكن اعتبار الزاوية الاولى بالزاوية السلبية ، وهى تلك التى تتمثل فى بث الجهاز الاعلامى لمادة اعلامية فيها اثاره للشعور الدينى مثل السخرية من رجال الدين وسلوكياتهم هذا الى جانب التركيز على بث القيم والأفكار الغريبة الحديثة من خلال مادة اعلامية متنوعة

كالمسرحيات والروايات والأحاديث . وذلك من شأنه أن يساعد على
تراكم مشاعر التوتر والرفض . التى تظل مخترنة حتى تمتلك القنوات التى
تنسب من خلالها فى شكل انفجار بركانى مدمر . أما الزاوية الثانية فهى
الزاوية الإيجابية ، وهى التى يعتمد النظام السياسى فى إطارها على مغازلة
الحس الدينى عن طريق الادعاء الظاهرى بدعم القيم الدينية فى المجتمع ،
ولقد حدث مثل ذلك فى مصر حينما حاول النظام السياسى ذلك فى الفترة
بين ٧٠ - ١٩٨٠ . فمثلا عمل النظام السياسى على تقوية محطة
القرآن الكريم ، وامتد إرسالها لساعات طويلة . بل كانت برامج الإذاعة
والتلفزيون تنقطع حينما يجرى موعد الأذان وقد كان التناقض الناتج عن ذلك
فى بعض الأحيان مروعا . فقد أصبحت معظم برامج التلفزيون مسلسلات
أمريكية وأفلام إثارة ومسرحيات هابطة ، وفجأة وفى وسط هذا كله ينبعث
صوت المؤذن مناديا المؤمنين الى الصلاة (١٦٥) . وإذا كانت الزاوية
السلبية من شأنها أن تثير القيادات العاملة والمفكرة فى المد الدينى ،
فإن من شأن الزاوية الثانية أن تثقف الجماهير دينيا من ناحية ، ومن ناحية
تثير عاطفتها ومشاعرها الدينية ، لتتصل فى النهاية بقيادتها الدينية ،
وليحفر النظام السياسى حينئذ قبره بيده .

المسألة الطبقية هى الأخرى من الأبعاد التى لعبت دورا فى إثارة
الجماعات الإسلامية . فالإسلام بطبيعته دين أقرب ما يكون الى الاشتراكية .
وأبعد ما يكون عن الأطر التى تدفع الى بروز الطبقات الطبقية . وإذا كانت
أقوال النبى والصحابة والخلفاء الراشدين وممارساتهم تؤيد مطالب العدل
الاجتماعى . كالممارسات التى سلكها الخليفة الراشد عمر بن الخطاب ،
أو القول المسثور للصحابى الجليل أبى ذر الغفارى الذى قال (إن الناس
شركاء فى ثلاثة ، النار والماء والكلأ) . حيث كانت تلك وسائل الانتاج
فى عصره ، وهى التى اعتبرها أبى ذر ملكا للمجتمع . وبهذا القول نجده
قد سبق الفكر الاجتماعى الحديث بأربعة عشر قرنا كاملة (١٦٦) . وعلى
سبيل المثال نجد أن بعض الجماعات الإسلامية فى مصر وإن كانت توافق

على التباين الاجتماعى باعتباره قضية يوافق عليها الاسلام عملا بقول القرآن الكريم (لقد رفعنا بعضكم فوق بعض درجات) غير أن عمل الانسان يعتبر هو الآلية الوحيدة التى يمكن أن تشكل أساسا لهذا التباين ، وليس الجنس أو اللون أو السلة أو العائلة . ومن ثم نجد أن التباين على أساس قدر العمل هو الذى يحدد مكانة الفرد ، فى الحياة الدنيا والآخرة . وتعتبر مفاهيم العدل والقسطاس من المفاهيم الأساسية بالنسبة للمجتمع المسلم ، وتصبح من مسؤوليات الحاكم أن يلاحظ مراعاة العدل والقسطاس . فالحقيقة أن العدل أساس الحكم . وقد ذكر أعضاء الجماعات الاسلامية ان هذه المبادئ قد روعيت بدقة فى عصر النبى والخلفاء الراشدين . ونستطيع القول بأن تصور الموقف الطبقي الذى استطاعت الجماعات الاسلامية تطويره يقترب الى حد كبير من مستوى محدد من الاشتراكية . وان كانوا يرفضون هذه التسمية . فالاسلام لا ينبغى أن يقارن بأى مذهب فلسفى بشرى . وقد يستخدم أعضاء الجماعات الاسلامية كلمات مثل (الفقراء) (المستضعفين) (المساكين) لى تعنى ما يقصده اليساريون العلمانيون بالطبقة العاملة ، المستغلة ، والبروليتاريا . وينفس الأسلوب نجد أن أعضاء الجماعات الاسلامية يستخدمون مصطلحات مثل (المفسدين) (الظالمين) لى تشير الى المستغلين والظالمين بالمعنى العلماني (١٦٧) .

ولا تختلف كثيرا الحالة فى ايران قبل الثورة ، حينما امتلك الشاه ورجال أسرته ثدرا كبيرا من ثروات البلاد ، فى مواجهة فقراء الريف والحضر المقهورين . بحيث شكل هذا الوضع اطاراً طبقياً استطاعت فى نطاقه الجماعات الاسلامية (والتى كانت لها انتماءاتها الى الشرائح الدنيا من الطبقة المتوسطة) أن تحرك الجماهير الفقيرة على أساس طبقي نارية ، وتارة أخرى على أساس من الاثارة الدينية بسبب ثراء المفسدين الفاحش على حساب فقر المساكين وفقراء الأرض .

ويعتبر الفساد هو الآخر أحد الأسباب المعبرة عن أزمة التنمية

الاقتصادية والاجتماعية من ناحية ، ومن ناحية أخرى باعتباره يعكس انحراف السلطة السياسية والعلمانية ومن ناحية ثالثة لكونه مضادا لكل القيم الاسلامية التى تؤكد على الطهارة والنقاء . ومن ثم يعتبر أحد العوامل الأساسية فى إثارة الجماعات الاسلامية . وتطبيقا لذلك ما حدث فى إيران . فبرغم الدخول العالية حدث فساد هائل فى اوساط كبار الموظفين ورجال البلاط واغراق لقادة الجيش ، هذا الى جانب حدوث تنافس هائل فى اطار الأسرة المالكة على المال والسلطة (١٦٨) . بل اننا نجد ان هذا الفساد قد امتد ليضم الجهاز الادارى والبيروقراطى فى البلاد (١٦٩) . وبنفس القدر أدركت الجماعات الاسلامية المجتمع المصرى باعتباره مجتمعا يسوده الفساد فى فترة السبعينات . حيث أدركت مشكلات مصر الاقتصادية باعتبارها نتاجا لسوء التصرف فى الموارد الأساسية ، وتطبيق سياسة الاستيراد على نطاق واسع . والاستهلاك الشامل الذى تغفل فى معظم جوانب المجتمع . هذا الى جانب فساد كبار الموظفين والانخفاض العام للانتاجية . أما مسألة الزيادة السكانية ، وضيق مساحة الأرض الزراعية وندرة المصادر الطبيعية الأخرى ، وتضخم اعباء الدفاع والحرب ، لم تعتبر — من وجهة نظر الجماعات الاسلامية — عوامل او اسباب رئيسية فى أزمة مصر الاقتصادية المعاصرة . وفى مواجهة ذلك أكدت الجماعات الاسلامية على ضرورة البحث عن منطلق سليم للتعامل مع مشكلات مصر الاقتصادية ، حيث توصى هذه الجماعات ببرنامج يؤكد على التنشيف ، العمل الجاد ، والاعتماد على الذات ، وبناء الصناعات الأساسية ، وتطوير التكنولوجيا الملائمة ، بحيث اعتبر كل ذلك جوانب هامة فى الاقتصاد الإسلامى (١٧٠) . وهو الأمر الذى يعنى أن البديل الإسلامى الى جانب امتلاك المجموعة من القيم يمكن أن توجه سلوكيات الفرد المسلم ، وايضا لاطار اجتماعى يقدم تصورا للمجتمع المسلم ، فهى تمتلك الاستراتيجية الملائمة لتأسيس تنمية اجتماعية واقتصادية أكثر كفا وأوضاع مجتمعات العالم الثالث وبخاصة المجموعة الاسلامية والعربية .

ويتمثل البعد الآخر للعوامل الداخلية التى نتطرق من الأوضاع الداخلية
لإنشاء الاجتماعى فى بناء الشخصية . وسوف نتعرض فى إطاره لثلاثة
أبعاد . ويتعلق البعد الأول باللامح العامة للأشخاص المشاركين فى العنف ،
بينما يتصل الثانى بالظروف التى أنجذب فى إطارها أعضاء هذه الجماعات
الى بنائها .

وفىما يتعلق باللامح العامة للأشخاص المنضمين الى جماعات الاحياء
الاسلامى ، فاننا نستطيع التفرقة بين مستويين . المستوى الأولى وهو
المستوى الذى يتصل بمستوى الأعضاء القيادين فى هذه الجماعات .
ونستند فى تحديد خصائص الأعضاء فى هذا المستوى الى دراسة
مبدئية أجريت على بعض الجماعات الدينية فى مصر . حيث تؤكد الدراسة
أنه بالنسبة لجماعتي التكفير والهجرة وشباب الاسلام ، نجد أن هناك
بعض الخصائص المشتركة فى قيادات هذه الجماعات فمن حيث السن
نجد أن كلا قائدى الجماعتين كان فى سن الثلاثينات من عمره ، كلاهما قد
تلقى درجة عالية من التعليم ، كلاهما له خبرته النضالية الطويلة ،
فقد قبض عليه وأودع السجن ، كلاهما قد كان عضوا فى جماعة الاخوان
المسلمين حينما كان صغيرا ، كلاهما حسبما يؤكد أعضاء هذه الجماعات
يتمتع بمستوى عال من القيادة الكارزمية ، ويحكم علاقتهما ببقية أعضاء
الجماعة متصل الحب — الخوف . هذا الى جانب الثقة والاعتقاد الراسخ
من قبل كليهما فى القرآن والسنة ، الى جانب امتلاك كل منهما لفهم كامل
للسئون القومية والاعلمية والعالمية . كلاهما كان ينظر الآخرين اليه
باعترافه رجلا فاضلا . شجاعا ، لا يهاب الموت ، وبعبارة قصيرة لديه شوق
للاستشهاد (١٧١) . وهو الأمر الذى يعنى أن فترة الشباب هى الفترة
الملائمة للانضمام الى الجماعات الاسلامية ، وذلك لتمييز هذه الفترة
بالنقاء والبحث عن الايمان والطهارة ، والبساطة ، وهى الملامح التى يقدمها
الدين الاسلامى باقتدار . يلى ذلك التفقه فى شئون الدين والحياة
الواقعية ، وهو ما يعنى امتلاك قدر من المعارف الذى يتيح لهم امكانية

المزوجة بين الاطار الاسلامى ومعطيات الواقع المتجددة . بل ويتيح لهم طرح البدائل المنطقية والتصورية للصفوة الاسلامية . هذا بالإضافة الى توفر مجموعة من الخصائص الشخصية التى تؤهلهم للقيادة .

أما فيما يتعلق بملامح الأشخاص الذين ينضمون الى هذه الجماعات فنجد أنهم يتميزون أيضا بعدة خصائص أساسية :

— من هذه الخصائص مثلا انتماء الغالبية العظمى منهم الى شرائح الدنيا للطبقة المتوسطة . ولعل انتماء معظم أفراد الجماعات الى هذه الطبقة يرجع بالاساس الى أن الطبقة المتوسطة تعتبر الوعاء الأخلاقى للمجتمع . ونحن اذا نظرنا تاريخيا الى ذلك فائنا سوف نجد أن الطبقة الوسطى هى التى أخذت بالسفور أولا ، وهى التى انتشر الحجاب بين انائها أولا أيضا . وينتمى اليها معظم أعضاء الجماعات الاسلامية ، هذا الى جانب أن الطبقة الوسطى هى التى تعاني عادة من المشكلات الاقتصادية التى يعانيها المجتمع . فهى التى تعلم شبابها ، وهى التى يعاني أفرادها من مشاكل الاسكان والمواصلات والدخل المنخفض . بايجاز نجد أن أفراد الطبقة الوسطى هم الذين تتكف لديهم مشاعر الاحباط بسبب الطموحات الحالية المتصاعدة ، والتى أثارها أعصار الانفتاح من ناحية هى التى تعاني من الحرمان فيما يتعلق باشباع حاجاتها الأساسية ، وبين الطموح المتصاعد والحرمان المفروض تظهر الفجوة التى يشعر فيها الانسان بالاحباط ، ومن ثم محاولة البحث عن طريق جديد . وقد أكدت دراسة ميدانية عن ظاهرة المحجبات فى مصر أنهم ينتمون الى شرائح الطبقة المتوسطة فى المجتمع فقد وجد أن ٣٥٢٪ من عينة المحجبات يقع اجمالى دخل أسرهم فى الشهر بين ٥٠ — ١٠٠ جنيه ، يلهم نسبة تصل الى حوالى ١٤٤٪ يقع اجمالى الدخل الشهرى لأسرهم بين ١٠٠ — ١٥٠ جنيه (١٧٢) . هذا الى جانب أن ٥٣٪ من مهن آباء المحجبات من أصحاب المهن الادارية والتنفيذية المتوسطة والمشتغلين بالتجارة وأعمال البيع ، وأن متوسط الدخل الشهرى للفرد من هذه الفئة يتراوح بين ٥٠ — ١٥٠ جنيها (١٧٢) . أما بالنسبة

للمسكن فنجد أن نسبة ٤٤٪ من أسر المحجبات تقيم في مسكن مكون من أربعة حجرات ، وأن ٣٤٫٤٪ يقطن في مسكن مكون من ثلاث حجرات ، وأن ١٢٫٧٪ من أسر المحجبات يقطن مسكنا مكونا من خمس حجرات فأكثر ، وأن هناك نسبة ٨٪ يقطن في مسكن مكون من حجرتين . وهى الملاحظ التى تعكس من ناحية المسكن الشرائح المختلفة للطبقة المتوسطة (١٧٤) . هذا الى جانب انتمائهم الى أسر تعكس حجم الأسر السائدة فى الطبقة المتوسطة . اذ نجد أن نسبة ٢٥٫١٪ من أسر المحجبات مكونة من سبعة أفراد ، ونجد ٢٣٫٦٪ تنتهى الى أسر مكونة من ست أفراد ، وأن ١٧٫٣٪ يصل عدد أفراد الأسرة عادة الى ٤ أفراد ، وأن ١٢٪ ينتمين الى أسر مكونة من ثمانية أفراد ، ٩٫٤٪ ينتمين الى أسر مكونة من تسع أفراد ، وأن ٣٫٠٪ ينتمين الى أسر مكونة من عشرة أفراد (١٧٥) . وتؤكد دراسة أخرى أن معظم أعضاء الجماعات الإسلامية هم أبناء لعائلات عادية ومتوسطة ، بمعنى أنها أسر أم تعاني من الطلاق ، أو الانفصال ، أو موت أى من الأبوين أما عن انتمائهم الطبقة فيرجع بالأساس الى الشرائح المتوسطة والدنيا للطبقة المتوسطة (١٧٦) .

— أما فيما يتعلق بطبيعة السياق الاجتماعى للمشاركين فى الجماعات الإسلامية التى قادت عملية الاحياء الإسلامى ، فنجد أنه لوحظ أن السياق الحضرى هو الذى يسود تصفة أساسية . ويكشف المتبع لظروف الثورة الإيرانية أن الاحياء الإسلامى قد بدأ أولا من المناطق الحضرية وبخاصة الاحياء الشعبية فى العواصم الأساسية (١٧٧) . وإلى جانب الشعبية فى المناطق الحضرية نجد أن المناطق المتخلفة تكون عادة هى الأطر التى تستقبل القادمون الجدد من الريف . يؤكد ذلك الدراسة التى أجراها سعد الدين إبراهيم عن اثنين من الجماعات الإسلامية فى مصر ، حيث تأكد له أن ثلثى الأعضاء ذوى خلفية ريفية أو قادمون من المدن الصغيرة . حيث ولدوا فى الريف أو المدن الصغيرة ، وقد جاءوا أخيرا الى المدن الكبيرة حينما التحقوا بالجماعات الإسلامية . وقد جاء

معظمهم الى القاهرة والاسكندرية واسيوط ليلتحقوا بالجامعة بعد ان
انهوا دراستهم الثانوية . ويعيش نصفهم تقريبا فى المدينة بمفردهم وليس
مع أسرهم . وحوالى ثلث الأعضاء ولدوا فى مراكز حضرية وعاشوا فى
مجتمعات محلية صغيرة خلال سن العشرين (١٧٨) . وقد أكدت دراسة
زينب رضوان عن المحجبات فى مصر أنه من حيث الميلاد نجد ان ٥٤٪
ولدوا فى القاهرة ، والاسكندرية ٥٪ وحضر الوجه البحرى بنسبة ١٥٪
وحضر الوجه القبلى بنسبة ٢١٪ (١٧٩) وهى وان اختلفت قليلا عن نتائج
الدراسة السابقة الا أنها تؤكد على السياق الحضرى باعتباره السياق
الذى يشكل اطاراً لعمليات الاحياء . يؤكد ذلك البيانات المتعلقة بمحل
اقامة المحجبات اذ نجد ان ٧١٪ من عينة الدراسة يعيش فى مدينة
القاهرة ، وأن ٥٣٪ يقيمون فى حضر الوجه البحرى ، ٢٢٪ يعيشون
فى حضر الوجه القبلى (١٨٠) وعلى المعطيات التى تؤكد ما ذهبنا اليه من ان
السياق الحضرى يكون السياق الملائم عادة لظهور حركات الرفض
والاحياء (*) . وبرغم التأكيد على انتماء أعضاء الجماعات الاسلامية
الى السياق الحضرى الا أن هذا لا يمنع أنهم ذوى أصول ريفية .
بل ان هذه الجماعات بعد تكونها تعتبر الريف هو مجال نموها وانتشارها
الطبيعى . ويرجع بروز السياق الحضرى كإطار للمشاركين فى عمليات
الاحياء لعدة عوامل . من هذه العوامل أن السياقات الحضرية ، خاصة
الشعبية والمتخلفة هى فى العادة السياقات التى تعاني فعلا من مشكلات
هائلة . فالى جانب أن أبناءها هم المتعلمون فانهم الذين يعانون من مشكلات
الاسكان وارتفاع الأسعار وانخفاض الدخل وتدنى فرص الحياة بصورة
عامة . أما العامل الثانى فيتمثل فى أن السياق الحضرى تحدث على

(*) من النتائج المثيرة التى برزت من خلال دراسة زينب راضون
عن المحجبات ان الوجه القبلى يقيم فيه نحو ٢٢٪ مقارنا بنحو ٥٣٪
من المحجبات يقمن بالوجه البحرى . وهو الأمر الذى يؤكد ان عملية الاحياء
هى نتاج للصدام بين القيم التى تؤثر مشاعر الثقافة التقليدية من ناحية
وبين الثقافة التقليدية التى يحتل الدين عنصراً جوهرياً فى اطارها .

ساحته كل ما يسبب الاثارة وازدياد التوتر ، وذلك بسبب تعرض هذه السياقات لانتشار السلع المستوردة و السلع الاستهلاك الوافرة ، والتناقض الاعلامى الذى أشرنا اليه . وذلك فى مواجهة ارتفاع الأسعار والدخول المنخفضة . وهو الأمر الذى يعمق لديها مشاعر الاحباط . ويجعلها أكثر استهدافا لمزيد من التوترات . هذا الى جانب أن ساكنى هذا السياق يمتلكون غالبا تماسكا قيميا ودينيا يتصادم عادة مع أية قيم أو أفكار غريبة قد تجرح هذا الحس الدينى . ويتمثل العامل الثالث والأساسى فى التواجد المكثف للنظام السياسى والصفوة العلمانية المسؤولة عن كل هذه المشكلات فى السياق الحضرى ، ومن ثم بإمكانية متابعة السلوكيات الاجتماعية والسياسية للصفوة مطروحة ، إمكانية النقد مطروحة . ولأن المشكلات قائمة والتوترات مختزنة ، فالبحث عن بديل لما هو قائم يكون عادة هو المخرج المنطقى والطبيعى فى هذه الظروف .

وفىما يتعلق بعمر المنضمين لهذه الجماعات ، فانه من خلال المعطيات التى نشرت عنهم فى الصحافة اليومية فى الفترة الأخيرة نجد أن حوالى ٩٠٪ منهم فى عمر الشباب ، ويقعون دون سن الأربعين . وتؤكد إحدى الدراسات عن الجماعات الاسلامية أن أعضاء الجماعة عادة ما يتراوح عمرهم بين ١٧ — ٢٦ سنة حينما التحقوا بالعضوية الكاملة فى اطار تنظيمات هذه الجماعات . وأن متوسط العمر كان يتراوح بالنسبة لأحدى الجماعات حوالى ٢٢ سنة بينما هو ٢٤ سنة الأخرى . وعادة ما يكون سن القادة أكبر من سن الأعضاء (١٨١) . وإذا نظرنا الى فئة الشباب التى تقع فى اطار المدى العمرى المشار اليه سوف نجد أن هذه الفئة هى أقل الفئات استيعابا لما هو قائم وأقلها تكيفا معه . فرباطها بالحاضر هزيلة للغاية ، فهى الفئة التى تهتم بالمستقبل أساسا ، هذا الى جانب أن فئة الشباب هى أكثر الفئات طهارة وثقاء . ومن ثم فلديها إمكانية الاستئثار من قبل أى مظاهر للفساد قد تواجهها . ثم أنها الفئة الأقل خضوعاً للقواعد الذى يسنها المجتمع هذا بالإضافة الى أنهم مازالوا فى غالبيتهم وبخاصة من هم

دون سن الثلاثين يخضعون لعملية تشكّل . ومن شأن هذه العملية أو المرحلة أن تجعلهم أكثر استهدافا للتوترات ، ثم أنهم في الغالب هم الذين يعانون من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن سلوكيات النظام السياسي ، ثم هم الفئة التي تبحث عن إيمان نقي وبسيط ، وهو ما يمكن أن يقدمه الاسلام عملا بقول النبي الكريم (اللهم ألهمني إيمان البسطاء) .

بالنسبة للتعليم نجد أن نسبة عالية من الذين انضموا للجماعات الاسلامية التي تصدرت عمليات الاحياء الاسلامي من الذين نالوا حظا كافيا من التعليم (التعليم فوق المتوسط ، الجامعي) ومن الواضح في ذات الدراسة التي تمت عن الجماعات الاسلامية أن معظمهم من خريجي الجامعة أو ملتحقين بها وقت القبض عليهم ، بينما كان الباقي مازال في المدارس الثانوية . وأن معظم الذين قبض عليهم في هذه الجماعات من المثقفين أو المهنيين فمثلا كان هناك ١٢ من بين ١٦ مستخدمين في الحكومة خمسة مدرسين ، وثلاثة مهندسين ، واثنين من الأطباء ، وثلاثة من المتخصصين في الفلك . ومنهم ثلاثة يزاولون عملا خاصا صيدلى ، طبيب ومحاسب (١٨٢) ، وهو الأمر الذي يؤكد انتماءاتهم للطبقة المتوسطة الحضرية التي عادة ما تجد أن التعليم هو القناة الوحيدة التي من خلالها يمكن تحقيق قدر من الحراك الاجتماعي . يؤكد ذلك أن المستوى التعليمي والمهني الذي حققه أعضاء الجماعات أعلى بصورة واضحة من المستوى الذي حققه آباؤهم (١٨٣) . هذا الى جانب أن التعليم حينما يرتبط بعامل السن في طابق الشبابي ، فانه يخلق في النهاية مجتمعا شبابيا تسوده ثقافة مشتركة ، لها قيمها ومعاييرها ولها اختلافاتها وربما تناقضاتها مع الثقافة العامة ، التي هي ثقافة كبار السن أو المؤسسة الاجتماعية والسياسية القائمة . هذا بالاضافة الى أن التعليم هو المتغير الذي يساعد على ادراك الطبيعة الأساسية للاسلام ، ثم ما هو موقف التحديث وآثاره والمشكلات التي تخلقت عنه . فالتعليم هو الذي بإمكانه أن يوفر لديهم الحس النقدي لنا هو قائم ، ثم هو الذي يجعل بإمكانهم وقدرتهم طرح البديل لذلك .

(ج) النظام الاقليمى ، متغيرات الاحياء فى اطاره :

يعتبر النظام الاقليمى هو الاطار الثالث الذى انطلقت منه مجموعة من العوامل التى ساعدت على عملية الاحياء الاسلامى . ومن الطبيعى ان هذه الوقائع وان وقعت فى المجتمعات الاسلامية كل على حده ، الا ان تأثيرها فى كثير من الأحيان كان يتخطى حدود مجتمعاتها الى مجتمعات أخرى فى النظام الاقليمى ، أو النظام الاقليمى بكامله . بل ان هناك بعض الأحداث التى كان لها آثار أعمق كثيرا على المستوى الاقليمى تتجاوز كثيرا الآثار التى أسستها فى المجتمعات التى ظهرت فيها . وفى هذا الصدد فنحن نقصد بالنظام الاقليمى مجموعة الدول التى تشارك أساسا مشتركا . ولها تفاعلاتها الداخلية المتميزة عن ما هو خارج عن دائرة النظام الاقليمى . بل اننا نجد ان مجموعة الدول المكونة للنظام الاقليمى لها مكانتها المحددة فى النظام العالمى باعتبارها تشكل مجموعة فرعية فى اطاره . بل ان النظام العالمى — من خلال مؤسساته — أحيانا ما يتعامل معها باعتبارها تشكل كتلة واحدة أو نظاما متباسكا .

ويكشف البحث فى منطقة الشرق الأوسط أن هذه المنطقة تتداخل فى اطارها عدة أنظمة تنتمى لها معظم دول هذه المنطقة . وأن لكل من هذه النظم أساسه المشترك . وأن الفارق بين نظام اقليمى وآخر يتمثل فى دخول أو استبعاد بعض الدول من اطار أى من هذه النظم . فالنظام العربى يضم مجموعة الدول العربية التى تسود بينها قواسم مشتركة عديدة وتضمها جامعة الدول العربية . بينما النظام الشرق الأوسطى يضم مجموعة الدول العربية الى جانب اسرائيل وتركيا وإيران ، برغم عدم عروبة هذه الدول الأخيرة . بينما يضم النظام الاسلامى كل الدول العربية والاسلامية ما عدا اسرائيل . وإذا تعمقنا الأمر نسوف نجد أن لكل نظام أساسه . فاللغة العربية والتاريخ الواحد والمشارك أساس النظام العربى ، والجغرافيا أساس النظام الشرق الأوسطى ، بينما يشكل

الاسلام الركيزة الأساسية للنظام الاسلامى . ومن الواضح أن هناك تداخلا كبيرا بين هذه الأنظمة الثلاث ، وأن كان موضع الاهتمام هذا هو النظام الاسلامى . ومن المؤكد أن النظام الاسلامى شهد مجموعة من العوامل التى دفعت الى ظهور الاحياء الاسلامى فى اطاره ، نذكر فيما يلى بعضا منها .

١ - وتعتبر كارثة يونيو ١٩٦٧ من العوامل الهامة التى جعلت المسلمين يشعرون بأن سقف دار الاسلام قد أنهار فوق رؤوسهم . حيث واجه العرب وهم قلب دار الاسلام هزيمة عسكرية ساحقة فى الحرب العربية مع اسرائيل فى ١٩٦٧ . بحيث أصابهم ذلك بحالة من الاذلال لم يتم الشعور بها على المستوى الشخصى فى كل من سوريا ومصر والأردن فقط (وهم الشعبون التى حاربت بصورة مباشرة) ، ولكن شعرت بها كل الاقطار العربية والاسلامية . ولقد كانت الهزيمة ساحقة حتى أنها لم تكشف ضعف الجهاز العسكرى العربى فقط ، ولكنها كشفت عن ضعف وتدهور المجتمع العربى أيضا ، وهو المجتمع الذى يعتبر اسلاميا (١٨٤) . وقد انتقلت هذه الواقعة من النظام الاقليمى العربى الى النظام الاسلامى عبر آليات ثلاث . وتمثل الآلية الأولى فى اشتراك العرب وغير العرب المسلمين فى الاسلام جوهر النظام الاسلامى الذى يعتبر العرب حراسة . ومن ثم فسقوط العرب سوف يعنى سقوط أصحاب المكانة الجوهرية فى هذا النظام . ويتمثل العامل الثانى فى العداء التاريخى والجيولوجى بين الاسلام واليهود . واذا كان الاسلام دين العرب ، واليهودية دين اسرائيل ومن ثم فقد انتقلت الهزيمة العربية عبر قنطرة الدين الى المسلمين غير العرب وأصبحت هزيمة اسلامية من دولة يهودية . ويتصل العامل الثالث بدولة اسرائيل باعتبارها رأس حربة للحضارة الغربية الاستعمارية . وهناك خطر يدركه المسلمون فعلا من الغرب على الاسلام — كان فى الماضى حروبا صليبية واصبح فى الحاضر غزوا ثقافيا — ومن ثم الا يمكن أن تكون الهزيمة هى مقدمة لضرب النظام الاسلامى .

وإذا اتخذنا مصر نموذجا لما حدث فى العالم الإسلامى فسوف نجد أنه قد ظهر تيار دينى كاسح شمل المجتمع فى أعقاب هزيمة يونيو ١٩٦٧ . وقد بدأ هذا التيار صوفيا غيبيا ، يعبر عن بحث على المستوى الفردى عن إيمان أو معنى أو خلاص بالتحول الى الداخل . غير أن ذلك ارتبط بنمو مجموعة من التنظيمات التى توجهت الى الخارج أساسا . ومن ثم فقد عمل أعضاء التنظيم ليس على تغيير حياتهم الفردية فقط ، ولكن الاتجاه الى تغيير عالمهم المحيط بالمثل ، وقد ساعد المد الدينى هذه الجماعات على جذب أعضاء جدد ، والاتجاه الى مهاجمة النظام السياسى (١٨٥) . وإذا كان هذا المد الدينى قد أدى الى مهاجمة النظام على مستوى المجتمع بسبب تغريبه أو بسبب أزمة التنمية والهوية التى تسبب فيها . وهى الأزمة التى كان لها آثارها على مستوى النظام الإسلامى ، حيث دفعته الى حالة من البحث عن الذات ، ومحاولة الاتصال بالجذور ، وضرورة التميز عن النظام العالمى ، وتحقيق الاستقلال الكامل فى إطاره . وهو التيار الذى أفرغ عددا كبيرا من الجماعات الإسلامية بالاضافة الى مجموعة من الكتابات التى تحاول الاستناد الى الإسلام فى تحديث المجتمع .

٢ - وتشكل الحرب الإسلامية بين شطرى باكستان فى ١٩٧٢ الضربة الثانية التى تلقاها العالم الإسلامى . ففى هذا العام حدث الانفصال بين شطرى الكبر دولة إسلامية . وهو الانفصال الذى أسس قدرا كبيرا من مشاعر الحقد والمعاناة الجماهيرية الناتجة عن الحرب . هذا الى جانب أن هذه قد أكدت أن الرابطة الإسلامية ليست كافية لكى تحافظ على تماسك الدولة الإسلامية ضد أى نزعات اقليمية أو انقسامية (١٨٦) . وأيا كانت الأسباب الموضوعية لهذا الانفصال . فلقد كان مؤلما للضمير العربى أن يتعاون المسلمون فى بنجلاديش مع الهنود ضد المسلمين فى إقليم البنجاب . هذا الى جانب أنه من المخيف أيضا هذا الانهيار السريع الذى أتى على ركيزة أساسية من ركائز النظام الإسلامى . بحيث وجدنا مدا إسلاميا شاملا فى الباكستان أولا ، حتى ظهر ضياء الحق الذى بدأ يرسخ شرعيته مستندا فى ذلك الى

الاسلامية . وحتى بدأ التقارب بين باكستان والسعودية كقضية اعتبرت أساسية بالنسبة للنظام الاسلامى . ومرة أخرى ترددت الأقوال التى تؤكد صناعة باكستان للقنبلة الذرية بتمويل خليجى ، أو تمويل الخليج البترولى لخطط تنمية باكستان باعتبارها بلدا اسلاميا .

٣ - بالإضافة الى ذلك هناك بعض الوقائع الأخرى التى حدثت داخل النظام الاسلامى وكانت كافية لهز توازنه . فقد كانت هناك الحرب بين الجزائر والمغرب وهى بلاد اسلامية حول منطقة الصحراء . والتوتر بين ايران والعراق الذى أدى الى حرب لا معنى لها . والأوضاع غير المستقرة فى تركيا ، واغتيال الملك فيصل حامى أحد الحرمين الشريفين . وفضلا عن ذلك فقد تفأثرت على الأرض زعامات اسلامية كانت تملأ الأرض صخبا . فقد سقط سوكارنو ، وابن بيل ومات ناصر ، وأعدم ذو الفقار على بوتو . الى جانب ذلك فانه برغم الاستقلال السياسى الذى حصلت عليه معظم الدول الاسلامية فى الخمسينات ، فان أيا من النظم السياسية التى اختارتها هذه الدول لم تعمل بفاعلية . فقد حاولت هذه الدول الأخذ بالديموقراطية البرلمانية لكنها فشلت ، وهى الأنظمة العسكرية التى حاولت تأسيسها لم يثبت نجاحها . وبنفس القدر لم تنجح الدول التى اتبعت نظام الحزب الاشتراكى الواحد ، وظهر تساؤل هل بإمكان الأقطار الاسلامية أن تبحث عن أسلوب جديد تحاول من خلالها أن تحكم نفسها بصورة صحيحة ومن ثم فقد كان من المنطقي أن يكون البديل الاسلامى هو الحل المطروح وليس غيره .

٤ - ويعتبر وجود اسرائيل فى قلب النظام الاسلامى أحد العوامل المباشرة فى الاحياء . وكما أشرنا سابقا فان عداء النظام الاسلامى لاسرائيل ينبثق من كونها دولة يهودية وهى ديانة عادى أصحابها المسلمين الأول تاريخيا . وثانيا من حيث كونها رأس حربة للقوى الغربية . وأيضا باعتبارها البرهنة الواقعية لفاعلية هذه الحضارة فى تأسيس التقدم حتى داخل البقاع المتخلفة من المعالم اذا خلصت النيات ، وثالثا لانها عامل عدوان مستتر مسلط على العرب وهم — كما أشرنا — جوهر

النظام الاسلامى .. ورابعا لأنهم الذين استولوا على القدس أحد الحرمين الشريفين .. من هنا وجدنا أنه برغم عدم التوافق بين العالم السنى والشيعى داخل النظام الاسلامى ، أن الخمينى الزعيم الشيعى الايرانى يجسد فى بياناته الأساسية رفض الحركة الثورية الاسلامية الايرانية لاسرائيل ، بل والدعوة الى الجهاد ضدها مؤكدا (أن معظم مصائنا من أمريكا واسرائيل التى هى جزء لا يتجزأ منها) وأننا ضد اغتصاب الاراضى ، وضد الصهينة ، ولا نهادن أعداء الاسلام (أن الشعب الفلسطينى المسلم يجب أن يعود الى أرضه ويجب أن تزول اسرائيل) (لن نشرب النقط بالتأكيد ، وسنبيعه بالأسعار العادلة لمن لا يجاهر بالعداء للاسلام ، ولن نبيعه لاسرائيل (١٨٧) . وقول الخمينى (اذا قتلت وأنا أحارب خلف رشاش فلسطينى فأريد أن ادفن فى فلسطين) (١٨٨) . وهو الأمر الذى يعنى أن أى انتصار لاسرائيل أو أى نصر عليها سوف يكون له بالتأكيد تأثيره ومردوده على النظام الاسلامى . وإذا كانت الصفوات العلمانية التى أصابها التفريب عاجزة عن قيادة النضال فليكن البديل هو الاسلام والصفوة الاسلامية .

٥ — يضاف الى ذلك الاحساس بالذلة والهوان والقيم المبتذلة التى اشاعتها الثروة العربية (١٨٩) . وقد كان من المتوقع بعد أن تقبرت الثروة النفطية فى اطار العالم العربى الاسلامى أن تنتج هذه الثروة الى التنمية العربية والاسلامية العقلانية من ناحية ، ولضعف التوجهات الاقليمية من ناحية أخرى حدث تبذير واسراف وتبديد لهذه الثروة . وبدأت تطالعنا الصحف العربية والغربية بصور وأخبار شيوخ البترول وأمرائه فى المنديات الليلية لأوروبا . يمارسون الانحراف والغواية .. وبدأنا نسمع عن الأرقام الفلكية التى تودع حسابات البنوك الأجنبية والسويسرية ، عن شراء السيارات الفارهة والفيلات والمساحات الواسعة من الاراضى داخل أوروبا لقضاء أوقات فراغ منحرف .. وبدأت كل هذه الممارسات تتصادم ورموز الاسلام الذى يتحدث عن البساطة والتقشف ومساعدة المساكين والمستضعفين فى الأرض . وبدأنا نحس توترا وكراهية من داخل النظام العربى الاسلامى

موجهها ضد شيوخ النقط الذين شوهوا الصورة العربية والاسلامية
الشامخة والشجاعة المتقشفة والتي تخف دائما الى نجدة الغير .

وفى هذا الاطار نجد أن كثيرا من الذين تابعوا التغيرات الاجتماعية
التي تقع فى العربية السعودية — وهى أكبر الدول المنتجة للبترول —
ومجتمع الخليج — وهى التغيرات التى من شأنها أن تحطم النسيج الاجتماعى
والأخلاقى للمجتمع . ولقد زاد هذا الاهتمام بسبب أسلوب الحياة المبذل
الذى يتبعه بعض أعضاء العائلة المالكة . ومن ثم فقد كان تأثير الثروة
النفطية أنها خلقت فجوة كبيرة بين الأفكار الوهابية المتطرفة النقاء ،
وهى الأفكار التى شكلت أساسا لقيام الدولة من ناحية وبين أساليب الحياة
المتغيرة والمترفة للصفوة الحاكمة . ومن ثم فلم يكن من المدهش أن يصدر
الملك فهد إشارة الى الحاجة الى أن يضرب أفراد العائلة المالكة المثال .
وقد أكد أنه من الضرورى تطبيق القوانين على الجميع بما فيهم الأمراء .
وقد اتخذت بعض الاجراءات لجارات العواطف المحافظة ، مثل تحريم شرب
الخمر ، واختلاط الرجال والنساء فى المناطق العامة (١٩٠) .

٦ — وتعتبر واقعة الاستيلاء على الحرم الشريف من الأحداث الهامة
التي وجهت الانتباه الى ما يحدث داخل دار الاسلام . وقد بدأت هذه
الواقعة فى الساعة الرابعة من صباح يوم ٢٠ نوفمبر ١٩٧٩ . حينما احتل
مجموعة من ذوى الميول الدينية المتطرفة مآذن الحرم الشريف فى اليوم
الأول من القرن الخامس عشر الهجرى (١٩١) . وقد قدر عدد الذين شاركوا
فى هذه الواقعة بين ٣٠٠ ألف شخص . كلهم مدربون ومسلحون تسليحا
جيذا . والمدهش فى الأمر أنه الى جانب بعض السعوديين الذين ينتمون
الى أربعة قبائل سعودية هناك العديد من الباكستانيين والمصريين
والفلسطينيين واليمنيين . وبرغم انطلاق الجماعة المهاجمة من الدين الاسلامى
الا أننا نجدهم قد قدموا المطالب التالية ذات الطابع السياسى .

١ — اقرار العائلة السعودية المالكة بأنها انحرفت عن تعاليم

الاسلام وأحد مظاهر ذلك العلاقة الوثيقة بين الأسرة السعودية والولايات المتحدة الحليف الأول لإسرائيل .

٢ — المطالبة بوضع نهاية للفساد والرشوة وتبديد ثروة الأمة .

٣ — المطالبة بفصل ومحاكمة الشيوخ المنافقين الذين ليسوا سوى دمي في يد النظام .

ومن الواضح أن العوامل الدافعة لهذه الحركة هي خليط من العوامل الدينية والسياسية (١٩٢) . ونحن من جانبنا لا نوافق على بعض التفسيرات التي أعطيت للحركة والتي حاولت ربطها بالمجتمع السعودي ، وأنما نراها حركة تتصل بالأساس بالنظام الاسلامي ، فهي مواجهة للدولة التي تشكل جوهر هذا النظام وذلك لاعتبارات كثيرة نذكر بعضها فيما يلي :

١ — أن الجماعة بدأت حركتها من مكة وليس من الرياض ، وقد كان من الممكن أن تكون أكثر فاعلية لو أنها انطلقت من الرياض فسيطرت على بعض المراكز الحساسة . وعلينا أن نفرق بين (مكة) كمدينة تخص النظام الاسلامي (والرياض) كمدينة تشكل عاصمة الدولة السعودية وهي هامة بالنسبة لها .

٢ — مشاركة جنسيات مختلفة (اسلاميا أساسا) في هذه الحركة أخرج الحركة عن طابعها القومي ونقلها الى الاطار الاسلامي . والسؤال الذي يطرحه ما هي مصلحة غير السعوديين في تغيير الأسرة الحاكمة أو نقد ممارساتها . لكن هذه الجنسيات لها بالتأكيد مصلحة حينما يكون المطلوب تغيير المجتمع الذي يمثل جوهر النظام . والمدهش أن الجنسيات التي شاركت في هذه الواقعة هي الجنسيات التي تتصل بطريقة ما بنتائج الثروة التي خلقها النفط .

(٣) أن معظم المطالب مطالب تتصل بالنظام الاسلامي أساساً فهي تؤكد على الولايات المتحدة وإسرائيل ، وعلى المال العربي ، وهو الأمر الذي يجعلنا نفرقها باعتبارها أحياء من داخل النظام الاسلامي .

٧ - ويعتبر فشل القيادات المحلية داخل مجتمعات النظام الاسلامى فى التعامل مع القضايا والمشكلات المحلية ، والاجتماعية والسياسية من العوامل الهامة التى شجعت على الاحياء داخل النظام الاسلامى . فقد ادى هذا الفشل فى التعامل مع قضايا التغير والتكيف معه - التحديث - من داخل اطار ايديولوجية سياسية مغتربة الى اعادة الاحياء ليس فقط لقضية الهوية ، ولكن ذلك دفع ايضا الى ظهور أزمة الشرعية . ومع ذلك فان اعادة ظهور الاسلام المناضل كرد فعل لهذه الأزمات ليس حركة واحدة ، وليس ثورة ذات مركز تنظيمى واحد بل على العكس من ذلك ، نجد أن عملية الاحياء هذه منتشرة ومتعددة المراكز . وبرغم ذلك فان مراكزها ومناشطها المتعددة تشارك نفس الادراكات ونفس الشكوى المشتركة ، من فشل الصفوات العلمانية - كتلك التى قادها أتاتورك فى تركيا ، وبهلولى فى ايران ، والصفوات العريقة فى الهلاك الخصيب ، والقوميون القدامى والأنظمة العسكرية التى أعقبتهم فى مصر ، والبعث فى كل من سوريا والعراق - فى بناء المجتمع السياسى الحديث والمؤسسات السياسية انفعالة . هذا الى جانب ادراك أنهم فشلوا فى توفير التنمية الاجتماعية والاقتصادية والعدل الاجتماعى الذى وعدوا به . وما هو أكثر من ذلك هزيمتهم العسكرية بواسطة أعداء الاسلام بسبب عدم كفائتهم ، وفسادهم وانحرافهم عن العقيدة الصحيحة .

وبرغم أن هذه الاتهامات ليست جديدة ، فان الرد على هذه الأخطاء ومختلف جوانب الفشل هذه كان من الضرورى أن يسيىس الاسلام ويطالب بايجابية المسلم باعتباره محاربا فى حرب مقدسة . غير أن هناك جذورا فكرية بعيدة لهذا العنف أو الفاعلية الاسلامية أو النضالية الاسلامية ، وهى الجذور التى ترجع الى التطهر والنقاء تلك التى نادى بها محمد بن عبد الوهاب فى الجزيرة العربية فى القرن الثامن عشر ، أو الأفغانى الذى نادى بالجامعة لاسلامية الشاملة ، أو المهدي فى السودان فى نهاية القرن التاسع عشر . أو حسن البنا والاقوان المسلمين فى مصر ، وأبو الأعلى المودودى فى الباكستان ، وشرعية مدارى فى ايران خلال هذا القرن .

ولقد كان من حظ المسلمين المناضلين فى هذا القرن أن يستفيدوا من التغيرات الديجرافية التى حدثت فى الأقطار الإسلامية ، وبالمثل التغيرات الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية فى العالم . فقد شهدت الخمسة وعشرين سنة الأخيرة اتجاها لعدم تسييس الإسلام فى كثير من الدول الإسلامية ، بحيث ارتبط ذلك بزيادة قوة الدولة على حساب انخفاض المشاركة السياسية للمواطنين . بحيث أدى ذلك الى الاغتراب الأكثر للجماهير عن السلطة ، بحيث يمكن القول بأن السيطرة الحكومية الكاملة أدت فى النهاية الى اعاققة ممارسة النشاط السياسى .

ولقد كانت الاجابة الطبيعية على هذه الظروف التى تسودها الفوضى واليأس هى ظهور أسلام المناضل الذى رفع شعار إعادة الحيوية للإسلام والمجتمع الإسلامى . وامتدادا لذلك استعادة القوة السياسية للإسلام . وفى مواجهة القومية المرفوضة ذات الطابع الراديكالى فى الستينات والتى تواجه الانهيار الآن فقد حاول الإسلام المناضل أن يقدم ليس فقط أساسا أخلاقيا للمجتمع ولكنه حاول أيضا أن يقدم حلا لمشكلة الهوية ، ومن ثم فقد مهد الطريق لتغير سياسى مستندا الى المبادئ التى تحفظ كبرياء كلا من الفرد والمجتمع ، وتؤكد على العدالة والاستقلال .

وفضلا عن ذلك فقد حاول الإسلام المناضل من خلال استعادة الماضى من خلال حركة استرجاعية قوية ، واستنادا الى ذلك فإنها سوف تكون حركة ضعيفة من حيث القدرة على الإبداع والتجديد . اذ يعوق غياب الحرية الفردية فى معظم المجتمعات الإسلامية القدرة على التجديد ، ومن ثم يقضى على الحركة بالفشل . بالإضافة الى ذلك فإننا نجد أن حركات الإسلام المناضل يكون عليها أن تعمل فى اطار بيئات عدائية ، أعنى دولا تحكمها أفراد أو جماعات معادية لها . هذا الى جانب أن هذه الجماعات قد ظهرت أيضا فى المناطق التى كان للقوى الأجنبية مصالح هامة بها (١٩٢) ..

وإذا كانت العوامل السابقة ذات أسهام سلبي فى إبراز ظاهرة

الاحياء الاسلامى من داخل المجتمع الاسلامى ايا كانت مصادر التأثير .
فان هناك مجموعة من العوامل ذات الاسهام الايجابى فى تأييد ظاهرة
الاحياء هذه ونذكر بعضها فيما يلى .

١ - وتعتبر الثورة الايرانية أحد العوامل الأساسية التى دعمت
موقف الجماعات التى تستهدف الاحياء الاسلامى داخل المجتمعات الاسلامية .
فقد شاهدت الجماهير نظاما امبراطوريا عاتيا تسنده قوة عسكرية هائلة
نقلت اليها افضل ما فى الترسانة الأمريكية من سلاح ، ويحيط بأعدائه جهاز
السافاك الذى فاق فى براعته وقدرته على الاستخبار فاعلية جهاز المخابرات
الأمريكية بل اننا نجد أن السافاك هو الذى تولى نيابة عن المخابرات الأمريكية
تدريب رجالها العاملين فى جنوب شرقى آسيا . نقول أن الجماهير المسلمة
شاهدت هذا النظام وهو يسقط وينهار أمام الخمينى برغم كونه اماما أعزلا
ليس معه الا الايمان والارتباط بالجماهير ، ومع ذلك فهو يقود انتصارا ساحقا
عليه يدفعه الى مفارقة ايران (١٩٤) . ثم يتولى هذا الامام بعد ذلك اعلان
الجمهورية الاسلامية التى تمتلك الصيغة الملائمة لتحديث الاسلام
بما يساعد على استيعاب متغيرات التنمية والتغير والتحديث .

وفى هذا الاطار طرح الخمينى نفسه كيدل اسلامى قوى وبدأ
بالاضافة الى التنمية الداخلية التى شرع فيها ، بوجه النقد الى الانظمة
العربية المجاورة له ويتولى فضحها ، فهو ينتقد النظام المصرى الذى منح
الشاه مأوى ، وهو الذى أذل الشعب الايرانى الصديق . وهو النظام
الذى وقع صلح كامب ديفيد ، وهو الصلح الذى تم على حساب الاسلام
ولصالح أعدائه (١٩٥) . وبدأ هذا النجاح يغازل طموحات قيادات الجماعات
الاسلامية ، وألفت الكتب عن الخمينى وبدأ الحديث عن مناصرة الثورة
الايرانية ومجاهدى أفغانستان ، ونقد الأنظمة الحاكمة يميز سلوكيات
بعض الجماعات الاسلامية .

٢ - وتعتبر المساعدات السعودية الى الجماعات الاسلامية عاملا
أساسيا فى نشاط هذه الجماعات . حيث حاولت المؤسسة السعودية

والقدرة على الفعلية والتضحية بالذات والكبرياء القومى . وحتى النجاحات الأولى التى تحققت فى المعارك الأولى لحرب أكتوبر ١٩٧٣ . ألغت الخجل من الهزيمة المتكررة للدول العربية على يد اسرائيل ، وأكدت أنه اذا استعدنا عقائدنا فبإمكاننا تحقيق الانتصار ، ولقد ارتبط بذلك نجاح الحرب البترولية التى قادتها بلاد اسلامية (السعودية وايران) من داخل منظمة الأوبك (١٩٨٠) . بل لقد فرض هذا المد من النجاح المتتابع الاستقبال الحامسى الذى قوبل به ياسر عرفات فى الأمم المتحدة ليلقى خطابه الذى تحدث فيه عن ضرورة استعادة فلسطين كبلد اسلامى . بحيث يمكن القول بأن هذه الظروف خلقت فى مجموعها حالة من الثقة لدى الجماهير الاسلامية بأنها من الممكن أن توجه مقاديرها اذا هى ابتعدت عن التبعية للقوى الأساسية فى العالم ، وبحث عن طريق مستقل ، ومن ثم إمكانية مناقشة البديل الاسلامى كحل لكل هذه المعضلات ،

(د) النظام العالمى ، متغيرات الاحياء فى اطاره :

الى جانب المتغيرات ذات التأثير على ظاهرة الاحياء الاسلامى من داخل المجتمعات الاسلامية أو النظام الاسلامى ككل . هناك بعض المتغيرات التى انطلقت أساساً من النظام العالمى ، وبالتحديد من المعسكر الغربى الذى له تجربة مع هذا العالم . واذا كان الغرب الاستعمارى قد نعت الاسلام ساخراً باعتباره دين الحرية الجنسية وإباحة الشهوة ، فإن الاسلام من خلال قياداته المناضلة هو الذى يتهم الغرب الآن بحتن العالم الاسلامى بنفس هذه الشرور (١٩٩) . وهو الأمر الذى يعنى أن هناك نظرة عدائية متبادلة بين الغرب والاسلام ، وأن هذه العدائية المتبادلة لها أبعادها التاريخية والحضارية والواقعية .

وانطلاقاً من هذا العداء التاريخى نجد أن كل معسكر يحاول متابعة الآخر ، وتأكيد ذلك أن اهتمام الغرب الكامل بالاحياء الاسلامى والثورة الاسلامية قد تجدد مع قيام الثورة الايرانية بقيادة الخمينى . الشاهد على ذلك الكتابات والتعليقات الاعلامية الكثيرة المتعلقة بقضايا الاحياء والثورة .

بحيث يذكرنا ذلك بفترة تاريخية سابقة ، حينما اهتم الغرب باحياء أو انبعاث الشرق فى نهاية القرن التاسع عشر . ويرجع هذا الاهتمام فى كلا المرحلتين فى جانب منه الى الاحساس بالمواجهة المحتملة . فبرغم الاختلاف النسبى للأسباب التى أدت فى كل مرة الى الاحياء الا ان التماثل بينهما مازال قويا . وفى القرن الماضى نجد أن هذه الأسباب تضمنت المصالح الأوروبية فى الشرق ، وبخاصة قناة السويس وخطوط المواصلات التى كان يسير عبرها التبادل التجارى بين المستعمرات والامبراطورية البريطانية ، وهو التبادل الذى كان فى صالح القوى الاستعمارية دائما . بينما تتصل هذه الأسباب فى أيامنا هذه بتأمين المصادر الحيوية للطاقة اللازمة للصناعة الغربية . والقيمة الاستراتيجية للحوار العالمى بين الشرق والغرب . حسبا أشرنا ، اذ أنه برغم اختلاف الأسباب الا أن كل مرحلة شهدت نوعاً من الاحياء (فقد حدث الاحياء فى الجزيرة العربية فى القرن الثامن عشر ، وفى الهند ومصر والسودان فى القرن التاسع عشر ، وفى شمال أفريقيا فى القرن العشرين) .

أما فيما يتعلق بالاحياء الحالى ، فبرغم اختلافه المحتمل من حيث التركيب والاندفاع ، فانه ليس غريبا أو غريدا . وأن الظروف العالمية التى ظهرت من خلالها هى التى جعلته مختلفا . بالإضافة الى التهديد الذى يفرضه بالنسبة لاستقرار منطقة استراتيجية وحساسة فى هذا العالم .

وتركز معظم التعليقات المتعلقة بالاحياء الاسلامى على اعادة اكتشاف المسلمين لهويتهم الثقافية والدينية ، واصرارهم على ضرورة تأكيدها فى مواجهة التهديد الموجه لضعافها والذى ينطلق من حضارة الغرب الصناعية . متضمنا فى ذلك الحكم بافتراض انه لأن المسلمين قد حاولوا التحديث من خلال التغريب ، فانهم قد أدركوا أن هذا الأسلوب يسلم عادة للفساد ، ومن ثم فهم يرفضون الآن . وأن محاكاتهم للغرب لم تكن مثمرة بل كانت مدمرة . وذلك لأنهم يعتقدون بأن الغرب قد بلاهم بالفوضى الاجتماعية والاذلال القومى . وعلى أى حال فقد اقتصرنا محاولات التقليد على صفوات محدودة ،

استطاعت من خلال وجودها فى السلطة أن توسع من وظائف وسلطات الدولة المركزية على حساب الدين ومؤسساته ، ومن ثم فقد أدت الى تفويض الأخلاق الاسلامية التى تشكل أساس المجتمع . هذا الى جانب أنها ربطت نفسها بالقوى الأجنبية على حساب مصالح مجتمعاتهم . ومع ظهور الثروات الهائلة مع البترول ، فقد اعتقدوا بأنه قد آن الأوان ، لتأكيد قوة الأخلاق الاسلامية ووجودها فى دار الاسلام وضرورة فرضها بخارجها أيضا . ومن ثم برز الوعى بالتاريخ الاسلامى وبالمثل ادراك البشر فى المجتمعات الاسلامية للماضى المجيد الذى ضاع نتيجة لضياع امتلاك القوة . ومن ثم غند أصبح من المستحيل استعادة هذه القوة وهذا المجد من خلال تبنى الأساليب الغربية او الأوروبية . بل يمكننا تحقيق هذا الماضى المجيد وانجازه من خلال الالتزام الدقيق بقيم وأخلاق الاسلام . ويبدو أن هذا هو جوهر رسالة الخمينى فى ايران ، ورسالة الاخوان المسلمين ، ومختلف الجماعات الاسلامية المناضلة فى مصر اليوم . وهى رسالة الجماعة الوهابية الراديكالية التى لقيت نفسها بالمهدى المنتظر . والتى فجرت العنف نتيجة لاحتلالها المسجد الحرام فى مكة ١٩٧٩ . اذا فكل أحداث الاحياء قد ظهرت نظرا لفشل العلمانية ، أعنى الدولة والسلطة ، والحكام الذين يفترض ايمانهم بالتحديث فى التكيف أو التساوق مع متطلبات مجتمعاتهم (٢٠٠) .

ويتمثل العامل الثانى الذى يعكس تأثير النظام العالمى على ظاهرة الاحياء الاسلامى فى وطأة الثقافة الغربية على المجتمع الاسلامى ، ولقد بدأ هذا التأثير بفرض التحديث الغربى على المجتمعات الاسلامية عند نهاية القرن الثامن عشر بمجىء حملة نابليون على مصر ، واستمر التحديث بطيئا فترة طويلة من الزمن الى أن تفجر البترول فأدى الى مجموعة جديدة من التغيرات الهائلة . واذا كان الماضى قد شهد ترحيبا بالتحديث من قبل الحكام الذين وجدوا أن التحديث قد يساعدهم على الاستمرار فى السلطة والبقاء بها . وفى فترة زمنية حديثة نسبيا ، أنتشر التحديث

ولم يعد مقصورا على أفراد الصفوة ، حيث تبنى عدد هائل من البشر الأجهزة المادية الحديثة والتي جعلتهم يسقطون أسرى الفوضى التي نتجت عن التغير الاجتماعي والاقتصادي السريع . حيث انهارت الأساليب القديمة ، وحلت محلها الفوضى والضياع وعدم الاحساس .

واذا كان هذا التحديث له طابعه الأجنبي وغير الاسلامي ، فان الحكام المسلمون المستبدون هم الذين فرضوه على المجتمع الاسلامي التقليدي . ومن ثم فقد تسببوا بفعلهم هذا في تخلق أزمة الهوية وخاصة في اطار الحياة العامة . ويمكن الحكم على انجاز حكام المجتمعات الاسلامية داخل اطار التحديث المستورد بالنظر الى الادراكات والمعايير الاسلامية . ومن ثم فان اندفاع الجماهير للتحرر من وهم وسطوة الحكام سوف يعنى أيضا التحرر من وهم اطار التحديث المغترب .

وبطبيعة الحال فلم ينتهك الغرب حرمة هذه المجتمعات من خلال التحديث فقط ، ولكنه استعان في ذلك بالقوة العسكرية ، وبذلك توفرت لديه القدرة على حكم المجتمعات الاسلامية والسيطرة عليها . ولقد ادى ذلك ليس الى تحديد ادراك المسلمين للعالم غير الاسلامي فقط ، ولكنه ذكرهم أيضا بقواهم المشتتة ، وبافتقاد الاسلام للقوة . وفي المائة والخمسين سنة السابقة فان الخبرة التي اكتسبها المسلمون عن الأجانب هي الخضوع الذليل لسلطتهم . وهو الأمر الذي يرفضه المسلم التقليدي المحافظ ولا يوافق عليه . ونتيجة لذلك تولد لدى المسلمين في السنوات الأخيرة تراث من الشك في حكامهم . حيث نظرت الجماهير الى معظمهم باعتبارهم مغتصبين للسلطة مستبدون ، طغاه ، محدودون ، ملحدون ، يعتنقون مذاهب الكفار .

وما نشاهده اليوم في ايران والباكستان ، والاحتجاجات المؤقتة في كل من مصر وتركيا ليس الا رغضا لهذه الثقافة المغتربة . بحيث يتضمن ذلك رفض الحكام الوطنيين الذين حاولوا استعارة أو تقليد هذه الثقافة المغتربة واستنباتها في أوطانهم . وقد يتخذ الاحتجاج عند المسلمين المحافظين

شكل الدعوة لاستعادة سلطة الاسلام ، وذلك على الرغم من ان غير المسلمين هم الذين يسيطرون على مراكز القوة فى عالمنا المعاصر (٢٠١) . ويعتبر الاستعمار الأجنبى من العوامل ذات الأهمية الجوهرية لكونه قد لعب دورا أساسيا فى إثارة حركات الأحياء الاسلامى . فمثلا نجد ان الإخوان المسلمين قد عبأوا مئات الآلاف من المصريين كرد فعل للتدخل انبريطانى فى مصر ، وأيضا كرد فعل لتدخل بريطانيا والصهيونية فى فلسطين . وقد حصلت الثورة الايرانية على دعم غير عادى من خلال موقفها المضاد لانتهاك الغرب للمجتمع الايرانى والتسلل لاستلاب موارده وهو الأمر الذى تجسد فى العلاقة الوثيقة بين حكومة الولايات المتحدة وشركات البترول من ناحية ، وبين الشاه من ناحية أخرى . ومن الطبيعى أن يتسع رفض الجماعات الاسلامية للاستعمار لى يشمل رموزه الثقافية والاجتماعية ذات الطابع الأجنبى(*) .

(*) هناك من يؤكد على ضرورة فهم الصراع الذى تعتبر الجماعات الاسلامية وحركة الأحياء الاسلامى طرفا فيه باعتباره جانباً من الصراع السياسى بين دول العالم الاسلامى من ناحية وبين القوى الصناعية التى تحاول التأثير على الأمة الاسلامية من ناحية أخرى . وفى هذا الصدد فان الحديث عن أحياء اسلامى شامل فى مواجهة الغرب فيه تبسيط للقضية . فما يقع هو عبارة عن سلسلة من الصراعات السياسية التى تستخدم فيها الاسلام باعتباره أيديولوجيا تساعد على تأسيس التكامل والتضامن من أجل دعم مركز القادة والأنظمة وحركات المعارضة التى تقاوم ما تعتبره انتهاكا مستمرا لممارسة القوى الأجنبية ضد مجتمعاتها . فاذا حاولنا أن نعزى بعض الأبعاد الاسلامية باعتبارها سببا للصراعات العديدة بين الشرق والغرب ، فاننا نفعل فهم القضية باعتبارها سياسية وليست دينية ، ومن ثم فان هذه الصراعات لا تختلف جذريا عن الصراعات التى بين العالم الثالث والغرب . وفى هذا الإطار يعتبر الاسلام والشرق الأوسط أحد الأساطير العديدة التى تساعد فى دعم التضامن ، — كالقومية — وهى التى تستخدم عادة فى حالة الصراع مع عدو خارجى (٢٠٢) ومن الواضح أن وجهة النظر هذه ترى فى الأحياء الاسلامى ظاهرة مؤقتة وليست ذات طابع استراتيجى يستهدف أحياء الهوية الاسلامية كأساس التنظيم السياسى والاجتماعى ، وباعتبارها يمكن أن تشكل بداية لمقدمة حضارة جديدة غير حضارة الغرب التى أصابها الموت والتلف .

ويشكل الجانب الاقتصادى أحد الجوانب الهامة لاختراق قوى النظام العالمى لمجتمعات العالم الاسلامى ، باعتبارها تدخل فى نطاق العالم الثالث أو العالم المتخلف . وحسبما تذهب نظرية التبعية فإن العلاقة الاقتصادية بين القوى العالمية والمجتمعات المتخلفة عادة ما تعبر عن تبادل غير متكافئ بين الأولى باعتبارها المراكز وبين الثانية باعتبارها الهوامش أو المحيطات . ومن خلال هذه العلاقة غير المتكافئة تستورد المراكز المادة الخام والمحاصيل الأولية من الهوامش لقاء عائد منخفض . وذلك فى مقابل تصدير السلع الصناعية والاستهلاكية بأسعار عالية ، بحيث تعبر الفجوة بين الاثنين عن حجم الفائض الذى يستأب أو يتم نقله من الاقطار الفقيرة الى الاقطار المتقدمة والأقوى صناعيا واقتصاديا ..

وتتبع المجتمعات المتقدمة فى العادة لانجاز هذا الاستلاب وسائل عديدة ومنها الاحتكار القهرى لخامات المجتمعات المتخلفة . كالحصول على البترول من العالم الاسلامى ، واستثمار نسبة عالية من عائداته فى المجتمعات المتقدمة (المراكز) ، فإذا حدث استثمار فى العالم المتخلف فإنه يكون فى العادة من خلال الشركات المتعددة الجنسية التى تمتلكها المجتمعات المتقدمة . ومن الوسائل التى تتبعها الدول المتقدمة أيضا تصدير السلع الترفية وإشاعة روح البذخ والاستهلاك فى المجتمع المتخلف ، بل وخلق شريحة طبقية موالية لها دؤوبة على اتباع أساليبها وقيمها ، ومن ثم تشكل الفصائل المتقدمة لفزوى القوى العالمية للعالم المتخلف . وقد عبرت صفوات العالم الثالث عن هذه العلاقة غير المتكافئة بسياسات الانفتاح الاقتصادى أو التنمية على الطريقة الليبرالية أو الرأسمالية . ومن طبيعة هذا التغلغل الاقتصادى أنه يفرض حالة من التبعية الاجتماعية والثقافية ، ومن ثم السياسية لارتباط اقتصاد المحيط بدوران عجلة المركز . ونتيجة لهذه العملية المدمرة من كل جوانبها يفقد المجتمع قدرته على التنشيف والاعتماد على الذات ، وهى رموزا اسلامية أساسية وملائمة لصناعة التنمية والتقدم .

ولعل سياسة الانفتاح — الذى اتخذ الطابع الاستهلاكى — التى تبناها النظام السياسى فى مصر فى الفترة ١٩٧١ — ١٩٨٠ ، بكل آثارها الاقتصادية والاجتماعية ، وزيادة النفوذ الأجنبى المرتبط بذلك وسيادة قيم المجتمع الاستهلاكى الذى أفرخت فيه ظواهر الانحلال والفساد ، من العوامل الجديدة والقوية التى أضافت الى الجماعات الاسلامية شعورا بعدالة قضيتهم (٢٠٣) . بل ان ذلك هو الذى دفع الخمينى الى انتقاد الشاه فى اعتماده على استيراد المواد الغذائية من الخارج ، مؤكداً أنه كان من الممكن لايران أن تتفج غذاءها مستقلة لولا الفساد السياسى الذى فرض عليها هذه التبعة الاقتصادية (٢٠٤) (✽) .

ويعتبر أسلوب الحياة الغربية هو الآخر من العوامل التى تهدد المجتمع الاسلامى . ومن ثم من العوامل التى أثارت حفيظة الجماعات الاسلامية . واذا كان الاسلام قد استطاع بعد مائة وخمسين عاماً من الصراع أن يهزم الضغوط الدينية والروحية والسياسية والعسكرية التى فرضها الغرب من الخارج ، فان على الاسلام أيضاً محاولة الاستجابة للتحدى الثقافى الجديد الذى يحاول الغرب فرضه على العالم الاسلامى فى الخمسة وعشرين سنة الأخيرة . وهو التحدى الذى يتجاوز فى خطورته كل التحديات السابقة باعتبار أن العدو هذه المرة ليس أجنبياً كلبية ، ولكنه يتشكل من المواطنين الذين يشكون طابوراً خامساً داخل المجتمع . ونحن هنا لا نشير الى التحدى الحضارى الشامل للغرب ككل ، والذى

(✽) أكد آية الله روح الله الخمينى أن الشاه قد أعلن دون أن يشعر بالحياء والخجل عن استيراد مليونين ونصف مليون طن من الحنطة ، وأربعمئة ألف طن من الأرز ، مع العلم أن كثيراً من ذوى الخبرة يعلمون أن الحد اقل لايام ايران (خراسان على سبيل المثال) قادر على انتاج الحنطة التى تسد حاجة البلاد كلها لقد ضاعت الامكانيات الزراعية ، كما ضاعت فرص الصناعة الوطنية ولم يبق من الصناعة الوطنية المستقلة سوى الاسم ، ولن تكون للبلاد صناعة وطنية مستقلة الا أن يشاء الله تغيير هذا النظام (٢٠٥) .

يتضمن قوى معقدة تشير إليها بواسطة مفاهيم (كالتحضر) (وإنسان
الجملة) (والتقدم التكنولوجي) (ومجتمع الوفرة الاستهلاكية) . ذلك لأن
هذا التحدي سوف يتطلب حسمه استمرار الصراع لأجيال عديدة قادمة .

أما التحدي الجديد الذي يواجهه العالم الإسلامي فيتميز بأنه أكثر
تغلغلا ، وذلك لأن له وطأته على ثقافة الشباب . وهو الأمر الذي يفرض
مشكلات هائلة على المجتمع الإسلامي في عصرنا الثاني لعصر جماعة البيتاز .
فمن وجهة نظر الملاحظ الخارجي يمكن النظر إلى الشباب الأربعة الذين
شكلوا جوهر جماعة البيتاز باعتبارهم ثوارا حقيقيين في عصرنا . حيث أنهم
قد تمكنوا من تأسيس شيء أكبر كثيرا من مجرد أسلوب موسيقى جديد .

وقد حدد آية الله الخميني هذا العدو الجديد في تشهيره الناسي
بالحضارة الغربية ، من حيث جذورها وفروعها ، من خلال تذكيره بالموسيقى
الغربية ، وهو هنا لا يشير إلى موسيقى باخ Bach أو ستوكهاوس
Stockhausen . ولكنه كان يشير إلى موسيقى الجاز التي أصبحت
عالمية بسبب راديو الترانسسيتور الرخيص الثمن والتي شاركت في تكنولوجيته
كل من اليابان والغرب .

فما هو الخطير إذا في موسيقى وأغاني الجاز مما جعلها تثير حفيظة
واحد من أكثر المناضلين الإسلاميين قوة ؟ من ناحية فإنها بريئة — وإن لم
تكن كذلك في إطار ثقافة الشباب . حيث تذهب أغانيها العاطفية إلى
القول بأن لاثنيين من الشباب أن يختار كل منهما الآخر ، حتى ولو كان
في ذلك القضاء على العائلة (بسبب الفجوة الجيلية) بل ولو كان في
ذلك القضاء على المجتمع . وتذهب الأخلاق الكائنة وراء ذلك إلى التأكيد
بأن بإمكان اثنين من الأفراد — وليس أسرتين كما كان يحدث في المجتمعات
الشرقية والإسلامية منذ زمن بعيد — أن يختارا طريقهما في الحياة .
وإذا وافقنا على هذه السلوكيات في المجتمع الإسلامي ، فإن ذلك سوف
يعنى نهاية بناء الأسرة ونهاية المجتمع التقليدي المستند إلى العائلات التي
تسود بينها شبكة من العلاقات المتبادلة ، وقد يقال أن الشباب المسلم

قد لا يتأثر بذلك ، غير أنه من غير المعقول أن نفترض أن الشباب الذي يتأثر لا يمكن أن تستمع بانتباه عاطفى لشيء ما علما بعد آخر دون أن يؤثر ذلك على آرائه وسلوكه الاجتماعى ، اذا لم يكن قد انطلقوا فعلا لانجاز ما تقوله لهم موسيقى الجاز وأغانيها العاطفية .

وتعتبر الأغاني مجرد جانب من هذه الثقافة الموسيقية المنتشرة قبل العائى بكامله ، فهناك الى جانب الاعجاب بثقافة وجماعة بوب pop هناك أيضا جاذبية الأسلوب حياتهم ، بما فى ذلك الممارسات مثل تناول المشروبات الكحولية ، والشعارات التى تؤكد أن يفعل الانسان ما يريد ، أن أن يغادر الانسان مؤسسات كالمدرسة أو الجامعة أو الأسرة ، وأن يترك شعره مرسل ، وأن يلبس الثياب غير المنظمة والكثيرة الألوان ، وبخاصة الجينز الأزرق الرمز أنبارز لثقافة الشباب (٢٠٦) ومن الواضح أن هذه الثقافة — بما فيها الموسيقى ، والأغاني والسلوكيات — تضرب المجتمع الاسلامى بقسوة ، ذلك لأن الاسلام هو المستهدف ، وهو الأكثر قوة من حيث بنائه ، وهو المجتمع الأكثر بقاء بين تلك المجتمعات التى تسودها الديانات الآسيوية الأفريقية الداخلية . وقد يتساءل الانسان منا هل يهتم كثيرا الآباء الهنود أو البوذيون فى جنوب شرق آسيا بعبادة أبنائهم للأوثان ، على عكس ذلك يهتم بذلك كثيرا الآباء المسلمون فى باكستان أو سوريا أو الجزائر (٢٠٧) .

ذلك يعنى أنه اذا كان الشباب هم أهل المستقبل وعماد جماعات النضال والاحياء الاسلامى ، فان التسلسل الى الشباب من خلال بنائهم العاطفى ومن خلال اقبالهم على الحياة سوف يعنى اذا نجح ضربة مقتل للاحياء الاسلامى ، وهو الأمر الذى أثار كثيرا الامام الخمينى أكثر من أى شيء آخر . فهى محاولة لهزيمة المجتمع الاسلامى من الداخل ، بعد أن فشل الهجوم عليه من الخارج فى مراحل تاريخية سابقة أبرزها المرحلة الصليبية .

٤ - الاحياء الاسلامى ، مظهره ودينامياه :

عرضنا فى الفقرة السابقة لمجموعة العوامل أو الظروف التى أدت الى ظهور الاحياء الاسلامى فى المجتمعات الاسلامية ، وهى العوامل التى لها أسبابها فى البناء الداخلى للاسلامى ، وهو البناء الذى يتضمن تصوراً يميل الى التكامل - باعتباره اطاراً مرجعياً - مع الواقع من خلال الضمير الفردى للانسان المسلم . غير أن التكامل يكون فى المادة ملحا اذا كان ثمة انهيار يهدد المجتمع الاسلامى . وحسبما عرضنا فى الصفحات السابقة نجد أن حالة الانهيار أو الضعف المرتبط بأمل التخلص منه هى التى تدفع عادة الى ظهور الاحياء الدينى . فاذا حاولنا تأمل الأوضاع فى المنطقة العربية أو الاسلامية فسوف نجد أن هناك مجموعة من المؤشرات التى ظهرت فى المنطقة الاسلامية والعربية والتى يمكن فهم ظاهرة الاحياء التى بدأت تطفو على السطح بالنظر اليها .

(١) ويعتبر سقوط كثير من المجتمعات الاسلامية فى اسار التبعية بعد أن أثارتها آمال الاستقلال ، فيه اشارة لمشاعر البحث فى محاولة لتحديد الهوية ، وتواجه فى اطار عملية البحث هذه بعدة حقائق أساسية ، منها أنها كانت مجتمعات مستقلة ، رغم أنها تمتلك الإمكانيات الحقيقية لتحقيق تنمية قوية وفعالة . غير أن صفواتها انجذبت عن حسن نية أو عن سوء قصد الى الارتباط بالغرب ، هذا الغرب الذى شن الحروب الصليبية فى مرحلة سابقة للاستيلاء على بعض الأراضى الاسلامية ، وهى خبرة محفورة فى الضمير الاسلامى ، خاصة الصفوات الدينية المثقفة ، ثم كان الغرب ايضا هو الذى سيطر على المجتمعات الاسلامية خلال الموجة الاستعمارية ، وقام بسلب الموارد الاقتصادية لهذه المجتمعات ، ومن ثم فقد ساهم فى تأسيس التخلف ، وللتخلف آثاره على كل المستويات البنائية ، وهو الأمر الذى خلق انجاها من التوجس والريبة نحو كل ما هو غربى ، ثم أن هذه التبعية المعاصرة هى النقيض المقابل للمجد الاسلامى المقابل ، ذلك بشكل ظرفا يمكن أن تنمو فى اطاره بذور اليقظة الاسلامية ،

التي يمكن أن تشارك فيها القيادة وال جماهير في البحث عن اللوهن الخالي الذي أصاب المجتمعات الاسلامية ، ومن شأن ذلك أن يشكل اطار قد يستغله الجماعات اليسارية أو ذات التوجهات الاسلامية الراديكالية .

٢ - ويعتبر وجود العالم الاسلامي ضمن كتلة العالم الثالث من الوضعيات التي لاعت ظهور الاحياء الاسلامي في اطارها . اذ نجد أن هذا العالم مضطر - من خلال وضعيته هذه - الى الاستعارة الثقافية من الخارج . بيد أن تجربة الغرب مع الشرق ، أو الشمال مع الجنوب أثبتت أن التقدم لا يمنح أو يفقد ، وإنما تؤسسه السواعد القادرة على البناء والعقول القادرة على التجديد . وإذا كان العالم الاسلامي قد حاول التنمية بعد حصوله على الاستقلال إلا أن العالم المتقدم لم يمنحه وسائل التنمية وإنما صدر اليه مظاهر الضعف في بنائه وثقافته . فقد صدر اليه السلع الاستهلاكية التي تستفز المشاعر وتغير توجهات الجماهير لغير صالح التنمية ، وقد صدر اليه موسيقى الشباب وثقافة الجينز والغياب عن الوعي في عالم المخدرات ، ومن ثم حول قطاعاً كبيراً من الجماهير من الايجابية الى الانسحاب . ثم أن التحديث الغربي هو الذي خلق أزمة الثقافة والقيم وأزمة الهوية . ومن ثم خلق وضعاً مشوهاً يعيش حالة أزمة ويستلزم - أو يفرض حسب تلقائية التفاعل - محاولة البحث عن اطار لاصلاح هذه الحال ، اطاراً تعرفه الجماهير وتتبناه الصفوة ، وهو ما يعنى البحث عن البديل الاسلامي .

٣ - ويعتبر وجود الاطار الاسلامي المستند الى الموانيق المقدسة والتراث الذي تطور حولها ، هو البديل الذي يمكن أن يقود المسيرة التاريخية من الانهيار الى القوة . وقد أثبت هذا البديل كفاءته في فترات التاريخ الماضي ، فقد استطاعت الجماهير الاسلامية أن تؤسس بالنظر اليه امبراطوريات اسلامية كبيرة ومترامية الاطراف . وفي قلب حالة الضعف التي تتناب المجتمعات الاسلامية ، وفي مواجهة التهديد بضياغ الهوية ، واستناداً الى يقين امتلاك امكانية النجاح والقوة يصبح الاسلام هو

الملجأ الذى يتجه اليه المسلمون فى حالة الأزمة * وفى قلب هذا الموقف المتجهبب المسلمون استجابة الماريشال فوشيه *Roche* فى الأيام السيئة التى مرت بها جيوش الحلفاء فى ربيع ١٩١٨ حينما قال (ان جيوشى تتراجع وموقف دفاعى ليس ثابتا ، ومن ثم فسوف أهاجم) فلعل الهجوم يسفر عن أمل بتجاوز الواقع السيئ . وقياس على ذلك يتجه المسلمون الى الاسلام بسبب النكسات المتعددة التى واجهوها ، واتجهوا بالتحديد الى الاسلام المناضل . وفى هذا الصدد يمكن اعتبار الروح الاسلامية انجريدية التى تميز نضالية الاسلام هى التى بدأت تسود عديدا من اقطار العالم الاسلامى فى تزامن واحد هى التى جذبت انتباه العالم . وهى الروح التى شكلت الاساس لموجة مازالت تتحرك نحو الذروة . وفى هذا التحول نحو الجراءة النضالية ميزت استجابة العامة نحو الأحداث فان هناك شعورا اسلاميا آخر تنامى على التوازي مع التحول السابق وهو الشعور الذى نبت مباشرة من تربة الضعف والوهن ، ومن ثم فقد تميز (بحالة من الرعب والخوف) للبحث عن شيء دائم يمكن أن يمنح القوة والامان . وبدأ كل تيار يغذى الآخر . وكلما تعبد كثير من البشر فى منازلهم ، كلما كثر الذين يترددوا على المساجد ، وفى قلب هذا المد الاسلامى قرر قادة المجتمعات الاسلامية ، بعضهم عن اخلاص حقيقى ، وبعضهم عن انتهازية ، أنه قد آن الاوان للاتجاه الى تبنى سياسات اسلامية مناضلة وجريئة داخل دار الاسلام وخارجها (٢٠٨) .

وارتباطا بهذه الظروف بدا الاحياء الاسلامى تيارا عارما تتفاعل بشأنه مختلف الصفوات والجمهير . غير أن التعمق فى داخل ظواهر الاحياء هذه يكشف للباحث امكانية تصنيفها فى اطار ثلاثة أنماط أساسية .

ويمكن أن تسمى النمط الأول بالنمط الانسحابى حيث يشكل هذا النمط الى جانب طبيعية هذه المرحلة الأولى فى تصاعد الاحياء الاسلامى الحقيقى . ويتميز هذا النمط ببداية تجمع البشر الذين على خصومة حقيقة مع النظام القائم من مختلف الروافد ، ومن ثم بداية تأسيسهم لجماعة تتحول

الى مجتمع يمتلك ثقافته الخاصة ورموزه وعائلاته الاجتماعية المتميزة وقادر على تقديم اشباع للحاجات الأساسية لأعضائه المكونين له * وإذا كان الشباب الغربى فى مواجهة الحياة التكنولوجية المعقدة قد انسحب الى حيث انتجعات الطبيعية أو الى اللاوعى من خلال المخدرات والماريجوانا ، فاننا نجد أن شباب الاسلام فى مواجهة الحياة التى يدب فيها الوهن والانهيـار يتجهوا الى بساطة الاسلام كما تحددها المبادئ الأساسية ، فاذا اتجه الشباب فى هذا الاتجاه ، فان ذلك سوف يعنى أن الشباب قد بدأ يدق الأبواب ، وأنه قد آن الأوان لأن تكون لهم كلمتهم .

ويعتبر النمط المتمرد هو النمط الثانى لطواهر الاحياء وحركاته . وفى اطار هذا النمط يبدأ المنسحبون من الحياة التى يرغبونها فى المجتمع فى التجمع ، ومن ثم الاتجاه الى تشكيل مجتمعات لها ثقافتها الخاصة والمحددة * ولها علاقاتها وتفاعلتها الاجتماعية الموجهة برموز هذه الثقافة . وبهذا التحدد الثقافى والاجتماعى يبدأ انفصالهم عن المجتمع . وهو الانفصال الذى يدعمه عادة الوعى الدينى للأعضاء . وهو الوعى الذى أصبح واضحاً ومحدداً . ومن هنا يبدأ التفاعل داخل المجتمع بين ثقافتين ، ثقافة المجتمع العام ، والثقافة الخاصة بمجتمعات الجماعات الاسلامية ، وتصبح الثقافة الغربية — التى تنتمى الى المجتمع العام — مثرة للشباب ذوى الخلفية الاجتماعية المرتبطة بالتراث والتقاليد ، وهم الذين يشعرون بأنهم يجتثوا من جذورهم . ونمثل لهذا الوضع بحالة كثير من الاناث المتعلقات فى كثير من الأقطار العربية وايران ، فحينما واجهن أفكار تحرير المرأة ، وطوفان القيم الاستهلاكية ، نجد أن صورهم قد بدأت تظهر بشكل عام وهم يلتفون بالشادور الأسود داخل الحرم الجامعى لجامعة طهران . أو فى الثوب الطويل الأبيض وخمار الوجه داخل الحرم الجامعى لجامعة الاردن بالقرب من عمان . واذا سألتهم فسوف يجيبون عليك بأنهم قرروا أن يلبسوا هذه الملابس التقليدية — حتى ولو كان ذلك على غير رغبة آبائهم أو أجدادهم الذين عارضوهم فى هذا الصدد — ليس لأسباب دينية

فقط ، ولكن لأن هذا الزى يمنحهم شعوراً بالهوية أو احساساً بالذات .
فإذا لبسوا هذا الزى ، فإنه سوف يصبح من الواضح من هم . أما إذا
لبسوا الجينز الأزرق فقد يصبحوا شيئاً لا عربياً ولا أجنبياً (٢٠٩) .

وفى سؤال للمحجبات المصريات بالجامعة عن الأسباب التى دفعتهن
الى ارتداء زى الحجاب أجابت عينة البحث بنسبة ٣٢٢٪ لأن هذا الزى
يتسق مع الشرع الإسلامى ، بينما قالت ٣٠.٨٪ لأن هذا الزى يقربنى
من الله ، بينما ذهبت نسبة ٢٠.٦٪ بأن ذلك لخوفى من عذاب الآخرة ،
وذكر نحو ١٠.١٪ بأن ذلك لعمق قراءاتى الدينية ، ونحو ٢٪ بأن ذلك
لمجاراة بعض الصديقات (٢١٠) . ذلك يعنى أن السبب الدافع الى الحجاب
أو الأخذ بالزى الإسلامى يرجع بالأساس الى الشعور الدينى المختلط
بالحنين الى الهوية الإسلامية المستقلة .

وإذا كان ذلك قد حدث بين الاناث ، فإن ما يقابل ذلك قد حدث بين
الذكور . إذ اتجه الشباب الذكور الى اطلاق اللحية ، وخلعوا الزى الغربى ،
وعادوا الى الجلباب الإسلامى وغطاء الرأس . وهو الأمر الذى ظهر فى
البداية على هيئة أفراد مشتتين على أرض الواقع الاجتماعى ، بيد أنهم
يكتافهم المتصاعدة بدأوا يشكلوا مجتمعاً يرفض ما تواضع عليه البشر فى
المجتمع المحيط . ورفض الزى الذى يوافق عليه المجتمع هو أول بدايات
الرفض ثم بعد ذلك تزداد الكثافة من حيث العضوية ، ثم الكثافة الاجتماعية
والثقافية المترتبة عليه ، ثم يبدأ الانفصال عن المجتمع المحيط (*) ومن ثم

(*) من خلال دراسة ميدانية على الجماعات الإسلامية ، اتضح ان
جذب الاعضاء يتم من خلال القرابة ، الصداقة ، الروابط الدينية . فهم
عادة ما يجندون أعضاءهم الجدد من بين الذين يواظبون على الصلاة . وفى
هذا الاطار يلاحظ كبار اعضاء الجماعة الشباب الذى يواظب على الصلاة
فى المساجد المجاورة . فاذا وجد شاب يتميز بعمق التدين — مؤشر ذلك
المواظبة على صلاة الفجر — فإنهم يتتربون منه من خلال المناقشة فى الامور
الدينية بعد الصلوات العادية . وخلال هذه المناقشة يتم اكتشاف الاعضاء
الجدد للجماعة . ثم يؤهلوا بعد ذلك لى يكون لديهم الوعي السياسى .
ويكون البعد الدينى عادة هو المدخل الى الشخص ، ثم محاولة تسييس
الشباب بمجرد قبوله عضواً (٢١١) .

تتخلق فجوة بين مجتمع الشباب المتحمس لاسلامه ، وبقية البناء بالمجتمع من خلال العنف أو انبطاش به . وفى هذا الاطار تدخل الجماعة فى صدام مع النظام القائم حول بعض التفاصيل ، لكنها تكون حتى هذه اللحظة لا تستند الى دعم جماهيرى كاف ، ولا تمتلك قوة اجتماعية ، ثم أن تصوراتها قاصرة على الحاضر عاجزة عن أن تطور تصوراً للمستقبل .

ويعتبر النمط الثورى هو النمط الثالث فى الاحياء الاسلامى ، وهو فى العادة أكثر الانماط اكتمالا وايجابية . ويظهر هذا النمط اذا توفر انسحاب كامل للجماعات الدينية ومن ورائها الجماهير تدعم حركتها ، بعيداً عن النظام الاجتماعى والسياسى القائم أن تتناقض معه ، وذلك بسبب ادانتها له بأنه لم يشبع حاجاتها الاساسية أو لا يعبر عن ضميرها واعتقادها ، هذا الى جانب امتلاك الجماعة أو الجماعات الاسلامية أولا لرموزها الخاصة ، وثانيا لتواعددها انجماهيرية الواسعة النى يمكن أن تعتمد عليها اذا دعت الحاجة الى ذلك . ويصبح حينئذ ان كل انسحاب للجماهير من التحالف والنظام القائم هو فى ذات الوقت ارتباط ايجابى بالجماعات الثورية التى تعد بتوفير الاشباع ، خاصة اذا كانت هذه الجماعات تتجانس وجماهيرها فى عمق العقيدة . هذا بالاضافة الى امتلاك الجماعة أو الجماعات الثورية لايديولوجيا مستقبلية . تحدد طبيعة الطريق الذى ينبغي السير فيه بعد تحقيق النجاح المرحلى بالانتصار على النظام المعرب من حيث توجيهاته وممارساته . وحينما تصل الجماعة الثورية الى أقصى قوة لها ، اذا عملت الظروف السابقة لصالحها ، وحينما يحرم النظام الاجتماعى والسياسى القائم فى مقابل ذلك من قواعده الجماهيرية . حيث يعانى من العزلة والضعف ، فاننا نكون حينئذ فى مواجهة لحظة الصفر الذى ينطلق فى اطارها الاعصار الثورى متصاعدا ليقضى على النظام الى غير رجعة وليؤسس مجتمعا جديدا وتكون الجماعة الثورية قد حققت بذلك غايتها ، أليس ذلك هو الذى حدث بالتحديد فى ايران ؟ .

المراجع

- ١ — على ليلة : النظرية الاجتماعية المعاصرة ، دراسة لعلاقة الانسان بالمجتمع (دار المعارف — الطبعة الثانية ، ١٩٠٣) ص ٣١٤
- ٢ — المرجع السابق ص ٣١٣
- 3 — E. Durkheim : The Elementary Forms of the Religious Life () P. 444.
- ٤ — على ليلة : مرجع سابق ص ٣١١
- ٥ — المرجع السابق ص ٢٩٦
- ٦ — المرجع السابق ص ٣٠٧
- ٧ — المرجع السابق ص ٣١٢
- ٨ — المرجع السابق ص ٢٩٧
- ٩ — أبو الأعلى المودودي : نظرية الاسلام وهدية في السياسة والقانون والدستور ، ترجمة : خليل حسن الاصلاحى (مؤسسة الرسالة ١٩٨٢) ص ٢٥١
- ١٠ — المرجع السابق . ص ٢٥٣
- ١١ — المرجع السابق . ص ٢٥٥
- ١٢ — المرجع السابق . ص ٢٥٦
- ١٣ — المرجع السابق ص ٢٥٧ — ٢٥٨
- ١٤ — المرجع السابق ص ٢٦١
- ١٥ — المرجع السابق ص ٢٦٢
- ١٦ — المرجع السابق ص ٢٦٥
- 17 — Bertrand Badie & Plerre Birnbaum : The Sociology of the State , Trans By ; Arthur Goldhammer (The University of Chicago Press, Chicogo, London.. 1983) p. 83.
- 18 — Ibid. p. 79.
- 19 — Ibid. p. 79.

20 — Gerhard Ritter : Origins of the modern state (in) Hienz Lubasz : The development of 'The modern State' (New York . Macmillan, 1964) p. 19 .

21 — Bertrand Badie & other : Op. cit. p. 80.

22 — Ibid . p. 80

23 — Ibid. p. 81 .

24 — Ibid. p. 81 and See also Lewis Mumford :
The City in history (New York : Har Court .
Braile and world 1961 . p. 126 .

25 — Ibid p. 81

26 — Ernst Fischer & Frantz Mark : Marx in his Own
words . Trans by : Anna Bostock (BONGUIN Books, 1968)
p. 65 .

27 — Bertrand Badie & other : op . cit. p. 82 .

28 — Ibid. p. 82 .

29 — Ibid. pp. 82 — 83 .

30 — Ibid. p. 86

31 — G. H. Jansen : op , cit. p. 29 .

32 — Bertrand Badie : op , cit - p. 87 .

33 — Walter Ullmann : A History of Political thought,
The middle ages (Baltimore , Penguin, 1965) p. 52 .

34 — David Little : Rougian, order and law (New York .
Harper & Row , 1969) p. 147 .

35 — Ibid. p. 152.

36 — Bertrand Badie : op, cit . p. 90

37 — David Little : op , cit . pp. 97 — 98 .

38 — Bassam Tibi : op , cit . pp. 72 — 73 .

٣٩ — محمد سليم العوا : فى النظام السياسى للدولة الاسلامية
(المكتب المصرى الحديث للطباعة والنشر ١٩٧٥) ٨٠ — ٩٠ .

- 40 — Bassam Tibi : op , cit . p. 71 .
- 41 — Lucian W. Pye : Aspects of Political development
(Boston, Brawn and company. 1966) pp. 6 -- 7 .
- 42 — Ibid . p. 7 .
- 43 — Ibid. p. 98 .
- 44 — Ibid. p. 93.
- 45 — Ibid p. 98 .
- 46 — Ibid. p. 98
- 47 — Lucian W. Pye : op, cit. pp. 7 -- 8 .
- 48 — Ibid. p. 8 .
- 49 — Bertrand Badie : op. cit. p. 99
- 50 — Ibid . p. 99.
- 51 — Ibid. p. 99 .
- 52 — Ibid. p. 99 .
- 53 — Lucian W. Pye : Op, cit. p. 5 .
- 54 — Bertrand Badie : Op, cit , p. 99 .
- 55 — Ibid p. 100 .
- 56 — Ibid . p. 100 .
- 57 — Ibid . p. 100 .
- 58 — Ibid . p. 101 .
- 59 — Ibid . p. 101 .
- 60 — Ibid . p. 101 .
- 61 — G. H. Jansen : Op, cit. p.
- 62 — Ibid . p.
- 63 — Bassam Tibi : Op. cit. p. 70 and see also Donal O Bien
Islam and Power in Black Africa (in) A. E. H. Dessouki & A.S.
Cudsi (eds) islam and Power . Op, cit. p. 174 .

64 — Ibid. p. 70 .

65 — G. H. Jansen : Op, cit . p.

٦٦ — البير بايه : تاريخ الفكر الحر . ترجمة بهيج شغبان
(منشورات عويدات . ١٩٦١ . الطبعة الأولى . بيروت) .

٦٧ — المرجع السابق ص ١٣٢

٦٨ — المرجع السابق ص ١٣٣

٦٩ — المرجع السابق ص ١٣٥

٧٠ — المرجع السابق ص ١٣٦

٧١ — المرجع السابق ص ١٣٦

٧٢ — المرجع السابق ص ١٣٧

٧٣ — المرجع السابق ص ١٤١

٧٤ — على ليلة : مرجع سابق . ص ٨٤ .

٧٥ — المرجع السابق ص ٨٥

٧٦ — المرجع السابق ص ٨٧ — ٨٨

٧٧ — البير بايه : مرجع سابق ص ٨٤ — ٨٥

٧٨ — المرجع السابق ص ٨٥

79 — G. H. Jansen : Op. cit. p. 67.

80 — Ibid. p. 50 .

81 — A. L. Tibawi : Islamic Education (Luzac - London
1972) p. 118 .

82 — Ibid . p. 120 .

83 — J. H. Jansen : op, cit . pp. 70 - 71 .

84 — Ibid . p. 71 0

85 — Ibid. p. 71 0

86 — A. L. Tibawi : Op. Cit . p. 126.

87 — G. H. Jansen : op . cit. p. 73 .

88 — Lucian . W. Pye : op. cit . p. 8

— ٤٣٣ —

(٢٨ — تنمية العالم الثالث)

89 — G. H. Jansen : Op, cit . pp. 107 — 108 .

90 — Ibid . p.

91 — Ibid. p. 112 .

92 — Ibid. p. 113 .

94 — Daniel Crecelius : Op, cit. pp. 57 — 58 .

95 — Ibid. pp. 59 — 60 .

96 — Ibid . p. 60 .

٩٧ — أنور عبد الملك : مصر مجتمع يحمه العسكريون ص ١١٢
(ص)

٩٨ — ريتشارد . ب . ميتشل : مرجع سابق ص ٩٦ .

99 — Daniel Crecelius : Op. cit. p. 64.

١٠٠ — محمد حسنين هيكل : مدافع آية الله ، قصة الثورة
في إيران ص ٥٧

١٠١ — المرجع السابق : ص ٥٩ .

102 — G . H. Jansen . op. cit . p. 145

١٠٣ — محمد حسنين هيكل : مدافع آية الله ، قصة الثورة في
إيران : ص ١١٣

١٠٤ — المرجع السابق . ص ١١٤

١٠٥ — حسن حنفى : مرجع سابق . ص ١٩٩

١٠٦ — المرجع السابق : ص ٢٠٠

١٠٧ — المرجع السابق ص ١٩٦

١٠٨ — المرجع السابق . ص ٢٠٩ — ٢١٠

١٠٩ — المرجع السابق . ص ٢٠١

١١٠ — المرجع السابق . ص ٢٠٦

111 — Doniel Crecelius op, cit. pp. 54 — 55

112 — Ibid. p. 58 .

113 — Ibid. p. 64 .

- ١١٤ — حسن حنفي : مرجع سابق : ص ٢١٦
- ١١٥ — المرجع السابق . ص ٢١٩
- ١١٦ — محمد حسنين هيكل : خريف الغضب ، قصة بداية ونهاية عصر السادات . مرجع سابق . ص ٩٦ . ١٩٧٠
- 117 — A. E. H. Dessouki & A.S. Cudsi : Islam and power (Introduction) op, cit. p. 5.
- 118 — P. J. Vatikiotis : Islamic Resurgence : A Critical View (in) A. E. H. Dessouki & A. S Cudsi : op, cit. p. 152.
- 119 — Cyriac K. Pullapilly : Islam and islamic Civilization : An histarical sketch (in) C. K. Pu'llapilly (ed) : Islam in Contemporary world : op, cit. p. XXVI.
- 120 — A. E. H. Dessouki : The islamic Resurgence : Sources, Dynamics , and implications (in) A. E. H.Dessouki (ed) Islamic Reseirgence in the Arab world (Praeger Publisher. 1982)p. 4.
- ١٢١ — محمد حسنين هيكل : خريف الغضب ، قصة بداية ونهاية عصر السادات . مرجع سابق . ص ٢٩٧
- 122 — G. H. Jansen : op. cit. p. 78.
- 123 — A. E. H. Dessouki : The Islamic Resurgnce : Sources, Dynamics, and implication . Op, cit p. 3 .
- 124 — Ibid. p. 14.
- 125 — A. E. H. Dessouki & other : Islam and Power (introduction) op. cit. pp. 6 7 .
- ١٢٦ — محمد حسنين هيكل : خريف الغضب ، قصة بداية ونهاية عصر السادات . مرجع سابق . ص ٢٧٦
- ١٢٧ — المرجع السابق . صص ٢٧٦ — ٢٧٧
- ١٢٨ — المرجع السابق . صص ٢٥٨ وما بعدها .
- 129 — A. E. H. Dessouki: The Islamic Resurgence : Sources, Dynamics and implication . Op. cit. pp. 22.
- 130 — G. H. Jansen. Op. cit. p. 80.
- 131 — A. E. H. Dessouki & other . Islam and Power (introduction) op. cit. p. 8.

132 — Ibid. p. 8.

١٣٣ — محمد حسنين هيكل : خريف الفضيحة ، قصة بداية ونهاية
عصر السادات . مرجع سابق . ص ٢٤٠

١٣٤ — المرجع السابق . ص ٢٤١

١٣٥ — المرجع السابق . ص ٢٣٩

136 — A. E. H. Dessouki & Other : Islam and Power
(introduction) op. cit. p. 10.

١٣٧ — محمد حسنين هيكل : خريف الفضيحة ، قصة بداية ونهاية
عصر السادات . مرجع سابق . ص ٢٧٤ — ٢٧٥

138 — H. A. R. Gibb : Modern Trends in Islam (Octogan
Books, New York, 1975) p. 64.

139 — A. E. H. Dessouki : The islamic Resurgence,
Sources, Dynamics and implication : op. cit. p. 76.

140 — Michael C. Hudson : Islam and Political development
ment. Op. cit p. 140.

141 — Ali Merad : The ideology of Islam in 'The contemporary
Muslim world (in) A. E. H. Dessowki & other. op cit. p. 40.

142 — A. E. H. Dessouki & Other : The Resurgence of
Islamic organization in egypt : An introduction (in) A. E. H.
Dessouki & other : Op. cit. pp. 110 — 111

١٤٣ — محمد حسنين هيكل : خريف الفضيحة ، قصة بداية ونهاية
عصر السادات . مرجع سابق ص ٢٦٥ — ٢٦٦

١٤٤ — المرجع السابق ص ٢٩٠

145 — A. E. H. Dessouki The Resurgence of Islamic organ-
ization in egypt. An interpretation op, cit. pp. 114 - 115.

146 — Daniel Lerner : The passing of Traditional Society.
Modarnizing the middle east (Glencoe . ILL : The Free Press ,
1958) p. 73 — 147 — G. H. Jomsen : op , cit. p. 119 .

148 — Abbas Kelidar : Ayatolla H Khomeinis' Concept of
islamic Government (in) A. E. H. Dessouki & Other (ed) op.
cit . p. 86.

149 — p. J. Vatikiotis : Islamic Resurgence : A Critical View : (in) A. E. H. Dessouki & orher. Op. cit. pp. 181 - 182.

١٥٠ — سامى ديبان : مرجع سابق صص ١٠٧ — ١٠٨ .

١٥١ — المرجع السابق . ص

١٥٢ — على ليلة وآخرين : العنف الطائفي الاجتماعي في المجتمع

المصري . منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية .
١٩٧٦ . ص ٩٣

153 — Abbas Kelidar : op, cit. p, 87.

154 — Michael C. Hudson : Arab Politics, the Search for Legitimacy (New York, New Haues, Yale University. Press, 1977, p. 183 .

155 — Michael C. Hudson : Islam and Political developmet. Op. cit. p. 12 .

١٥٦ — سامى ديبان : مرجع سابق . صص ١١٨ — ١٢١

١٥٧ — محمد حسنين هيكل : خريف الغضب ، بداية ونهاية عصر السادات . مرجع سابق . ص ٢٨٤

158 — A. E. H. Dessouki : The islamic Resurgence. Sources, Dynamics and implications. op. cit. p. 16 .

١٥٩ — محمد حسنين هيكل : خريف الغضب ، بداية ونهاية عصر السادات . مرجع سابق . ص ٢٨٢

160 — A. E. H. Dessouki: The Islamic Resurgence , Sources Dynamics and implications. Op, cit. p. 56.

١٦١ — محمد حسنين هيكل : خريف الغضب ، بداية ونهاية عصر السادات . مرجع سابق . ص ٢٧٩

١٦٢ — المرجع السابق . ص ٢٨٣

163 — Talcot Parsons : The Social System p. 76.

164 — Abbos Kelider : Op, cit. p. 87

١٦٥ — محمد حسنين هيكل : خريف الغضب ، بداية ونهاية عصر السادات ، مرجع سابق . ص ٩٣ .

١٦٦ — المرجع السابق . ص ٩٣ .

167 — Saad Eddin Ibrahim : Islamic Militancy as a Social movement : The Cars of two groups in Egypt (in) A. E. H. Dessouki, op, cit. p. 123 .

١٦٨ — محمد حسنين هيكل : مدافع آية الله ، قصة الثورة في ايران ، مرجع سابق . ص ١٥٨ .

١٦٩ — المرجع السابق : ص ١٥٨ .

170 — Saad Eddin Ibrahim : Op, ite. p. 123.

171 — Ibid . p. 123 .

١٧٢ — زينب رضوان : ظاهرة الحجاب بين الجامعات . منشورات

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية — ١٩٨١ . ص ٤٥ .

١٧٣ — المرجع السابق : ص ٤٥ .

١٧٤ — المرجع السابق : ص ٤٥ .

176 — Saad Eddin Ibrahim : Op, cit, p. 131 .

١٧٧ — زينب رضوان : مرجع سابق : ص ٣٥ .

178 — Saad Eddin Ibrahim : op, cit, p. 129.

١٧٩ — زينب رضوان . مرجع سابق . ص ٣٣ .

١٨٠ — المرجع السابق . ص ٣٥ .

181 — Saad Eddin Ibrahim : Op, cit . p. 129 .

182 — Ibid . p. 130 .

183 — Ibid . p. 130 .

184 — G. H. Jansen . Op, cit . p. 121 .

185 — Saad Eddin Ibrahim : Op, cit. p. 125.

186 — G. H. Jansen : Op, cit. p. 121.

١٨٧ — شامى ذبيان : مرجع سابق . ص ١٥٧ — ١٥٨ .

١٨٨ — المرجع السابق : ص ١٦٠ .

١٨٩ — محمد حسنين هيكل : مدافع آية الله ، قصة الثورة في ايران . ص ص ١٦٥ ، ١٦٨ ، ١٦٩ .

190 — A. E. H. Dessouki: The Islamic Resurgence : Sources, Dynamics and implication : op cit p. 16.

191 — Ibid. p. 14 .

192 — Ibid. pp. 15 — 16 .

193 — P. J. Vatikiotis : op, cit. pp. 190 - 192 .

١٩٤ — محمد حسنين هيكل : مدافع آية الله ، قصة الثورة في ايران ص ١٦٠

١٩٥ — المرجع السابق . ص ١٦٤

١٩٦ — محمد حسنين هيكل : خريف الغضب ، قصة بداية ونهاية عصر السادات . مرجع سابق . ص ٢٦٩ .

١٩٧ — المرجع السابق . ص ٢٦٨ .

198 — Bert Devries : Theocracy in Islam (in) Cyriac. K Pullapilly (ed) op, cit. pp. 80 - 81 .

199 — G . H. Jansen : Op, cit. pp. 125 - 126.

200 — P.J. Vatikiotis : op, cit. pp. 170 - 171 .

201 — Ibid, pp. 177 - 178.

202 — Michael C. Hudson : op. cit. pp. 12 - 13 .

٢٠٣ — محمد حسنين هيكل : خريف الغضب ، قصة بداية ونهاية عصر السادات . ص ٢٩٠ .

٢٠٤ — سامي زيبان ، مرجع سابق : ص ١١٣ — ١١٤ .

٢٠٥ — المرجع السابق : ص ١١٤ .

206 — G. H. Jansen : op, cit. pp. 123 — 124.

207 — Ibid . p. 125.

208 — Ibid. p.

209 — G. H. Jansen : op, cit . p. 125 .

٢١٠ — زينب رضوان : مرجع سابق ، ص ٨٦ .

211 — Saad Eddin Ibrahim : op , cit. p. 128.

* * *

— ٤٣٩ —



الفصل الخامس

الشباب والمجتمع في العالم الثالث
علاقات الانفصال والاتصال



1

2

3

4

5

6

7

8

9

10

11

المحتويات

أولاً : قضية الشباب

استكشاف للافاق

ثانياً : الشباب ، المفهوم والمتغير الواقعي

البحث عن تحديد موضوعي

ثالثاً : المسألة الشبابية في العالم الثالث

البحث عن متغيرات للتفسير

١ - الشباب والنظام العالمي ، متغيرات التأثير والفاعلية .

٢ - بناء المجتمعات المحلية في المعظم الثالث ، متغيرات التأثير في اطارها .

٣ - الشخصية الشبابية في العالم الثالث ، عناصرها الأساسية .

رابعاً : مشكلات الشباب في العالم الثالث .

الفصل الخامس

الشباب فى العالم الثالث أبعاد الانفصال والاتصال

أوصيكم بالشباب خيرا ، فإنهم
أرق أفئدة . ان الله يعقنى بالحق
بشيرا ونذيرا فخالفتنى الشباب
وخالفنى الشيوخ ، ثم تلى قول
الله تعالى (فطال عليهم الأمد
فقصت قلوبهم) .

محمد البنى

أولا : قضية الشباب ، استكشاف للآفاق :

ابتداء من عام ١٩٦٨ هبت عاصفة شبابية فاطاحت باستقرار نظام
على عجز ، واحتلت هذه الظاهرة جوهر حوار علمى عريض يدور حول
سؤال رئيسى مضمونه لماذا ثورة الشباب ؟ بيد أن الاهتمام بالظاهرة الشبابية
بدأ حثيثا قبل ذلك . وهو الاهتمام الذى ظهر كنتيجة لانبثاق تيارات الشباب
دفعتم الى ظهور الهيئز Hipies مع بداية الستينات والتي
واحتجاجاتهم التي بدأت فى نهاية الخمسينات والتي استمرت حتى
بلغت أوجها فى التصاعد الهائل لتمررد الشباب مع نهاية الستينات . بحيث
ظهر اتجاه للنظر الى هذه الحركات باعتبارها واحدة من أهم الظواهر فى
مجتمعا العالمى المعاصر . وبدأت هذه الحركات بالنسبة للبعض باعتبارها
تنبؤا بفشل الحضارة الحديثة وموتها . بينما كان ذلك يعنى بالنسبة لآخرين
تبشيرا بفجر حضارة جديدة (١) .

ويظهر الشباب على ساحة النظام العالمى فى معية زمنية واحدة
أصبحوا هم جوهر التركيز والاهتمام . وذلك باعتبار أنهم مضمون الحركة
فى التسيج الاجتماعى . قد يكونوا جزءا منه ، الا أنهم أيضا قوته الضاغطة

والحركة ، وهم بذلك يمثلون جوانب التطور والدينامية . وهى الدينامية التى تتخلق عادة من نظرتهم المستقبلية ، فهم ليسوى ذوى ماض يتحسرون عليه ويرتبطون به . وهم أيضا ليسوا ذوى حاضر ممثلىء بالمسئوليات والمشاكل ومن ثم فنظرتهم دائما ما تكون منطلقة الى الامام ، الى المستقبل تود أن تؤسس جذور هويته فى الحاضر الذى قد لا يكون ملائما دائما لصياغة المستقبل المبتغى . ومن هنا فقد تكون نظرتهم حالة ، واهمة الا انها دائما ما تكون متقدمة فى جميع الحالات ، لانها الى الغد والى المستقبل . وبين رفض الحاضر وطلب المستقبل تتأسس عادة بين الشباب حركة تلقائية ترتبط دائما بالتغيير الذى قد ينطرفوا فى فرضه حتى استخدام العنف ضد واقعهم المقيد لحركتهم مطالباً دائما بضرورة الانحراف عن مساره (٢) .

يكشف البحث فى قضية الشباب أيضا ان لهم حضورهم فى المعادلة الجيلية أو الاجتماعية . وان لهم دورهم فى مراحل التاريخ المختلفة ، لان لهم فعالية صناعة الحركة فيه . فلهم مكانتهم فى التدرج الجيلى ، غير أنهم الى ذلك اصبحوا طرفا فى معادلة أكثر بروزا هى المعادلة الاجتماعية . ومن ثم بدأ وضعهم يكتسب ملامح جديدة ويتخلل عن أخرى قديمة . ونتيجة لذلك تخلق ملامح جديدة لموقفهم وبناء شخصيتهم . وفى اطار ذلك قد تثار تساؤلات عديدة . هل ما زال موقف للشباب موقفا جيليا تلتقى حوله صراعات النسيج الاجتماعى ويميز دوره الاجيال التاريخية ؟ أم ان هذا الموقف أصبح موقفا اجتماعيا طبقياً ؟ محور الاختلاف والصراع فيه يدور حول الموقف من العملية الاجتماعية ، من الذى يعطيها دعمها وينتجها ، ومن الذى يحصل على نتائجها أو فائضها ؟ مع كل النتائج الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على ذلك .

استكشاف قضية الشباب يفرض علينا الانتباه الى مجموعة من المتغيرات ذات الطابع العالمى . كالحضور المفروض لتغير العالمية الذى نأكد من خلال ثورة المواصلات والاتصال . كذلك الحضور المكثف لبعض لبعض الاحداث المحلية التى اتخذت طابعا عالميا ، فبرغم بروزها فى محلية محددة الا انها اكتسبت اهتماما انسانيا عاما ، لأن تأثيرها لم يقتصر على حدود محليتها ، كالثورة انفيشامية مثلا ، وأحداث نقابة تضامن البولندية أيضا

بالإضافة الى ذلك ميكنة الحياة المحيطة بالانسان كأحد آثار العلمية والصناعية تعتبر متغيرا اثار الرفض الشبابى لهذه الحضارة بحثا عن واقع حضارى جديد . كل ذلك وغيره كان له تأثيراته العديدة على تماسك المحيطات ، ومن ثم التأثير على استمرارية تراث هذه المحيطات نقيا دونما اختلاط . غير انه حينما يقع التفاعل ، يطرح التغيير كضرورة ، ومن الطبيعى أن يكون لذلك اعباء ومعاناة يتحمل وقعها الشباب كى ينتقل بالمحلية الى العالمية ، بحيث يتوازى مع ذلك الانتقال من الحاضر الى المستقبل . غير أنه لانجاز ذلك هناك محاذير وضرورات لابد وان نأخذها فى الاعتبار .

فمحظور علينا أن نطرح قضية الشباب طرعا تصميميا . كالقول بأن المسألة الشبابية مسألة معاصرة ، أو ارجاعها أو بعض تفاعلاتها الى عوامل أو متغيرات أحادية منفردة . ذلك لان المسألة الشبابية فيها قدم وفيها جدة وأنها اذا أصبحت الآن بارزة فلأن ذلك يرجع أساسا الى عوامل تتعلق بالسياق العالمى أو التفاعلات المحلية ، ثم الخصائص والملامح الجديدة التى بدأت تنتاب البناء الدافعى للشخصية الشابة فيما يتعلق بعلاقتها بسياقتها المحيط وموقفها من مكوناته وعناصره .

محظور أيضا القول بالتعميم الذى يذهب الى أن الفئة الشبابية ذات ملامح انسانية شاملة . وذلك لمجرد اشتراك التجمعات الشبابية عالميا فى بعض الخصائص التكوينية أو انعمرية ، ومن ثم الوصول الى استنتاج خاطئ من خلال ذلك يؤكد أن القضايا واحدة والمواقف متباينة . ومن ثم فلا بد من منهج واحد متميز . ذلك لان حقائق الشباب هى حقائق اجتماعية ترتبط بحدود المحلية ، وتوجب أن يسير التفاعل وجهة معينة مرتبطة أساسا بحقائق هذه المحلية ، ذلك يفرض ضرورة البحث عن منهج علمى ملائم لادراك تفاعلاتها وتحديد القواعد والقوانين التى تحكم حركتها .

محظور علينا أيضا ، أن نتصور نحن الكبار ، نحن الذين ندعى دور الوصاية ، نحن الذين نمثل المكانة المؤسسية أو التامة الصياغة ، بأننا المثال الذى يجب أن يحتذى . نفى ذلك خطأ فادح . نطلب خلاله من المستقبل

أو الطبيعة المتحركة أن يتوقف لكي يتطابق مع الماضي الساكن في جوهره .
علينا دائما أن نتخلى عن النظرة إلى الشباب باعتبارهم خرافا ضالة ، علينا
أن نحمل المشاعل لننير بنورها طريق المستقبل دون قسر على السير فيه ،
وأیضا دون حجب لامكانه الوعة . علينا أن نتذكر القول المسیحی بانهم
(خراف ضالة ، فیها براءة ، فیها سذاجة ، فیها صلاحية ، الا انها تستقیم
فقط تحت رعاية الراعی الصالح والامین) أو القول الاسلامی (ریح الجنة
فی الشباب ، فلا تحولوا تياره انی النار) ..

الى جانب ذلك علينا أن نتخلى عن أى ادراك مستقطب للشباب فهم
ليسوا ملائكة لا یأتون الخطأ ، وهم ایضا ليسوا اشرارا لا سبیل امامهم الى
الهداية . وانما هم بشر لديهم كل ملامح البشر . ومن ثم فهم بحاجة الى
اللهو لانعاش الحياة بقدر ما هم تواقون الى التضحية والفداء من أجل
الحياة . هم بحاجة الى ممارسة كل ما یرتبط بسیر انحیة الكاملة للانسان ،
ومن ثم فليس علينا أن نعايرهم بأنهم ذوو عنف ولاهون . وليس علينا أن
ننصب أنفسنا دائما باعتبارنا أصحاب أجراس تدق لتعلن انحرافهم أو رجوعهم
الى جادة الصواب .

ذلك یعنی انه من الضروري أيضا أن نرفع مظلة الوصاية عن الشباب
ففى ذلك اطلاق لكل طاقات الحاضر للانطلاق ، بقوة وموضوعية الى المستقبل
فی اطار ذلك لابد أن ندرك المسألة الشبابية من خلال رؤية الشباب لها .
علينا أن نتجنب محاولة فهمهم فی غيابهم أو بالوكالة عنهم . فذلك یعنی أنهم
دون النضج وهذا حکم اتهامی ، ویعنی أيضا نظرة تأمرية من الخارج لاتدرك
بما فیها الكفاية تفلاعاتهم الداخلية .

ومن الضروري أيضا أن ننبنى منطقا ارداكيا جديدا يتخلى عن آية
مسلمات أو عواطف مسبقة . علينا أن ننظر الى الشباب من خلال التفاعل
المؤمل الذى یرکز على ايجابياتهم ، ويستثير حافزيتهم الى العمل والانطلاق
بالمجتمع . علينا أن نتعفف عن النقد الهادم الذى لا یخلق فى اطار الشباب

سوى نماذج متمردة على الوصاية أو هاربة من مجالها ، أو مصابة بالعجز والمرض ، نتيجة للتعرض المكثف لتأثير الوصاية .

بالإضافة الى ذلك فانه من الضروري أن تكون نظرتنا للشباب محكومة باعتبارات عديدة . من هذه الاعتبارات أنه وإن تباین الشباب مع جيل انشيوخ مما دعا الى قيام الصراع الجيلي الذى قد يبدو هادئا احيانا ، أو يصبح ممزقا فى أحيان أخرى . يؤثر فى الشخصية الشاب فيملؤها بمشاعر الغضب و شخصية الشيخ فيصيبها بمشاعر الاسى . غير اننا نجد أن الصراع الجيلي يخلى السبيل أمام الصراع الاجتماعى . حيث نجد أن للشباب موقفا باعتباره طرفا فى المسألة الاجتماعية . يقف الشباب والفقراء فى ناحية بينما الشيوخ والاعنياء على الطرف الآخر من خط المواجهة الساخن كيف نفهم أو نفسر هذه المعادلة .

من الاعتبارات التى ينبغى أن تراعى أن تمرد الشباب لم يعد يثور حول قضايا تتصل بمطالب محددة لأشباع الحاجات الأساسية . حيث تجاوز الشباب ذلك . وأصبحت لهم مطالب قد لا تتصل بأشباع حاجاتهم الأساسية ، ولكنها تتصل بالتأكيد بأشباع حاجات اجتماعية ملحة . يتطلب أشباعها إعادة صياغة النظام الاجتماعى والاقتصادى والسياسى بكامله . أعنى أن الشباب بدأوا يتحركون من الاهتمام بالقضايا الخاصة بالشباب كقئة الى القضايا العامة المتعلقة ببنية المجتمع . كيف يمكن أيضا فهم هذه القضية .

من الاعتبارات الهامة أيضا أننا فى البلاد النامية لا نجد فى مواجهتنا شريحة شبابية واحدة ، فإذا أمعنا النظر فسوف نجد فى مواجهتنا شريحتين أساسيتين . بينهما من أسباب الانفصال أكثر مما بينها من أسباب الاتصال . الشريحة الشبابية العريضة ، التى تضم العمال والفلاحين فى مواجهة الشريحة الشبابية الضيقة والمتقنة ، وهى الشريحة التى تضم أساسا الشباب الجامعى فى البلاد النامية . غير أنه مع التسليم بهذا الانفصال

داخل البنية الشبابية ، فإنه اذا قامت حركة شبابية فاننا نجد اتصالا عضويا بين كل ما هو منفصل على السطح ، تلك أيضا معادلة تستحق انفهم والتفسير والاعتبار .

ثانيا : مفهوم الشباب

البحث عن تحديد موضوعي

استنادا الى التفاعلات العالمية والمحلية المعاصرة برز مفهوم الشباب باعتباره يشير الى فئة لها نشاطها وفاعليتها في بناء المجتمعات المعاصرة . وبدأ تساؤل عن من هم الشباب . كما نعرف فالبلوغ حقيقة بيولوجية بحتة ، غير أن الشباب يعتبر حقيقة اجتماعية . وليس هناك ضرورة بيولوجية لغرض الفكرة التي تؤكد أنه ينبغي استمرار عزل الأشخاص الصغار عن عالم البالغين ومن ثم منعهم من ممارسة الأدوار الاجتماعية والاقتصادية والجنسية . ففي حدود سن الثامنة عشر على الأقل يصبح كل انسان بالغ من الناحية الفسيولوجية ، بل يكون قد وصل الى حالة النضج الجنسي ووصل أيضا الى قمة النضج العقلي والفيزيقي . وعلى هذا النحو لا تعرف ثقافات كثيرة فكرة تصنيف البشر وعزلهم (٢) .

اذا فظهور الشباب كمفهوم يشير الى متغير واقعي برز بالنظر الى بعدين أساسيين ، أولها يتمثل في الفاعلية التي ارتبطت بهذه الفئة وهي الفاعلية التي تشكل جوهر الحركة ومضمون التجديد في النسيج الاجتماعي . بينما يتصل الثاني بطبيعة الوضع الثقافي الذي يعيشه النظام العالمي .

(*) في العصور الوسطى وحتى بداية العصر الحديث ولفترة طويلة بعد ذلك كان الأطفال يختلطون بالبالغين في الطبقات الدنيا طالما أنهم قادرون على الاستمرار بدون أمهاتهم . فبعد فطامهم مباشرة وهو الذي يحدث في سن السابعة تقريبا نجدهم يلحقتون بمجتمع الرجال يشاركون في العمل ويلعبون مع رفاقهم الصغار والكبار على السواء ويعنى ذلك الصغير بمجرد فطامه يصبح رفيقا طبيعيا للبالغ وهو ما يذهب الى تأكيد عجز الثقافة التقليدية عن تمييز فئة الشباب (٢) .

ذلك انه اذا عجزت الثقافات التقليدية عن التفرقة ، فتقليدية الثقافة تنهار أمام طوفان التحديث وإذا كانت الثقافة التقليدية لم تعرف فروقا على أساسها تميز شريحة الشباب فان التحديث سوف يفرض عليها أن تنجز ذلك . وبمجرد ظهور المفهوم حاولت مختلف النظم العقلية أن تقدم تحديدا له . كل من خلال زاوية تخصصه ، ومن ثم فمن المنطقي أن نتوقع اختلاف هذه التحديدات عن بعضها البعض لاختلاف زاوية الرؤية .

ويعتبر علماء السكان هم أول من حاول تقديم تحديد لمفهوم الشباب . وفى هذا التحديد نجدهم قد استندوا الى معيار خارجي يتمثل فى السن أو العمر الذى يقضيه الفرد فى أتون التفاعل الاجتماعى . ويختلف علماء الديموجرافيا فيما بينهم فى تحديد بداية ونهاية هذا السن . فهناك من يؤكد أنهم من هم تحت سن العشرين وبذلك فهو يحدد نقطة النهاية دونما تحديد لنقطة البداية . وهناك من يؤكد أنهم من يقعون ابتداء من سن الخامسة عشر الى سن الخامسة والعشرين . أو هم من يقعون بين سن الخامسة عشرة الى سن الثلاثين على ما يذهب آخرون(٤) . بينما يذهب فريق رابع الى القول بأنه اذا كان مقنعا أن تستمر فترة الطفولة حتى الثالثة عشر ، وأن فترة المراهقة تغطى السنوات بين الثالثة عشر والسادسة عشر ، ومن ثم فان الشباب يصبحوا هم الأشخاص الذين يزيدون عن السادسة عشر ، ومن ثم فقد انضموا الى قوة العمل ، والى المشاركين دائماً فى بناء المجتمع والتفاعل الاجتماعى . وفى الحقيقة يرجع هذا الاختلاف بين العلماء داخل هذا النظام العقلى الى طبيعة السياق الاجتماعى . الذى يعيش بداخله هؤلاء العلماء أو الذى يضم الشباب موضع الاهتمام . إذ يختلف المدى العمرى الذى تقع فيه هذه الفئة فى المجتمعات النامية عنها فى المجتمعات المتقدمة ، حيث تمتد فترة الشباب والمراهقة فى الأخيرة عنها فى الأولى ، بحيث نجد أن الحد الأقصى لسن الشباب ينتهى فى الأولى مبكرا عن الثانية(٥) .

أما علماء الاجتماع ، فلهم هم الآخرين تحديدهم العلمى والموضوعى ،

الذى يؤكد أنه بالإضافة الى التحديد العمرى السابق فان فترة الشباب تبدأ حينما يحاول بناء المجتمع تأهيل الشخص لكي يحتل مكانة اجتماعية ويؤدي دورا أو أدوارا فى بنائه ، وتنتهى حينما يتمكن الشخص من احتلال مكانته وأداء دوره فى السياق الاجتماعى ، وفقا لمعايير اللعبة الاجتماعية . وهم يؤكدون أن الشخصية تظل شابة طالما أن صياغتها النظامية لم تكتمل بعد . وفى إطار ذلك يفرق علماء الاجتماع بين الدور فى مرحلة الاعداد ، والدور فى مرحلة الاكتمال وأنفاعلية - فطور الطائى وصبى الحرفى يعد من النوع الأول بينما يعتبر دور العامل والموظف والمهنى من النوع الثانى . وبذلك يعتد تحديد علماء الاجتماع للشباب كقئة على طبيعة ومدى اكتمال الأدوار التى تؤديها الشخصية الشابة . ويستتبع ذلك تأكيدهم على انتشار الرفض والعنف والتظاهر عند هؤلاء الذين لم تكتمل أدوارهم بعد . أو مازالت فى طور الاعداد ، وذلك نظرا لنقص اكتمال صياغتها النظامية ، كانتشار هذه الظواهر بين الطلبة أو العمال والموظفين الذين شغلوا أدوارهم المهنية حديثا (٦) .

ويربط علماء النفس وعلماء النفس الاجتماعى بداية ونهاية مرحلة الشباب بمدى اكتمال بنائهم الدافعى . فاذا ولد الفرد كمستوى بيلوجى ، فانه كذات أو هوية يتم بناؤها اذا استوعبت مجموعة التوجيهات القيمة الكائنة فى السياق الاجتماعى من خلال عملية التنشئة التى تقوم بها نظم اجتماعية عديدة . ثم اذا هى نتيجة لذلك ، استطاعت أن توائم بين هذه التوجيهات القيمة من ناحية واشباع احتياجاتها واهتماماتها الأساسية فى مستوياتها الوجدانية والادراكية من ناحية أخرى . بحيث تشير هذه الموازنة الى امتلاك الشخص لبناء دافعى متكامل يمكنه من التفاعل السوى فى المجال الاجتماعى (٧) .

واذا كان علماء السكان والاجتماع والنفس قد حاولوا تقديم تحديدهم الموضوعى للشباب فلعلماء البيولوجيا رؤيتهم أيضا . وهى الرؤية التى تؤكد على ربط نهاية هذه المرحلة باكتمال نمو البناء العضوى والفيزيقي .

من حيث الطول والعرض ، أو من حيث نمو واكتمال كافة الأعضاء التى لها وظائف معينة فى بناء الجسم سواء كانت أعضاء داخلية أو خارجية كالغدد وما غير ذلك (٨) .

تذهب هذه النظم العقلية أيضا الى أنه اذا اصطالحنا على تقسيم دورة حياة الانسان بين الطفولة والشباب والرجولة والشيخوخة . فان المرحلة الأولى فى غالبيتها بيلوجى بينما الثانية اكتمال بيلوجى نفسى واجتماعى ، وتعتبر الثالثة امتدادا بهذا الاكتمال الى أقصى مستويات النضج ، وهو المستوى الذى يبدأ فى التحلل فى المرحلة الرابعة ، حيث الشيخوخة . وأن المرحلة الثانية — مرحلة الشباب — هى مرحلة المعاناة ، لأنها مرحلة الاكتمال ، والاكتمال مرحلة فيها اضافة وتولد ، فيها غرس ورفض ، فيها فعل ورد فعل ، وهذا ما يحكم تفاعلات هذه المرحلة . ذلك يعنى أن الشخصية الشابية تعتبر بناءا يتكون من مجموعة من العناصر البيولوجية المتفاعلة والتى يسود بينها نمط من التوازن يعكس ملامح الشخصية الشابية ، وفيما يلى نذكر بعضا من هذه العوامل :

١ — ويعتبر العنصر البيولوجى هو العنصر الأول فى بناء الشخصية الانسانية والشخصية الشابية . ويولد الفرد بهذا العنصر ، فهو من خلاله يعتبر امتدادا للطبيعة ، ولا يختلف الانسان عن الحيوان فيما يتعلق بمكوناته العضوية والبيولوجية ، هذا العنصر يتضمن بعدا هاما هو الحاجات الأساسية التى تتطلب اشباعا ، بحيث تخلق هذه الحاجات لديه ميلا الى خارج بنائه العضوى ، الى التفاعل مع الآخر بحثا عن الاشباع .

٢ — ويعتبر العنصر الاجتماعى هو العنصر الثانى فى بناء الشخصية الشابية . وهى تقدم البيئة المحيطة بالفرد والتى بإمكانها أن تقدم اشباعا لحاجاته الأساسية ، بل اننا نجد أن هذه البيئة الاجتماعية عادة ما تزود الشخص ببعض الحاجات الاجتماعية الأخرى التى عليه السمتى لاشباعها الى جانب حاجاته البيولوجية الأساسية . ويتم غرس هذا العنصر من الخارج من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التى يتم انجازها بوسائل

عديدة كالأسرة ، المدرسة ، ومؤسسة العمل أو المهنة ، وعادة ما تتكون الخبرات التى يكونها الشخص نتيجة للتعامل مع العالم الخارجى الى جانب البيولوجى والعنصر الاجتماعى .

٣ - ويعتبر العنصر السيكلوجى هو العنصر الثالث ويضم مجموعة الخبرات التى يكونها الشخص نتيجة للتعامل مع العامل الخارجى الى جانب اتجاهاته نحو هذا العالم . وتتكون هذه الاتجاهات والخبرات لدى الشخص نتيجة للتفاعل الذى يتم بينه وبين العالم الخارجى ، فالعنصر السيكلوجى اذا ينتج عن التفاعل بين العنصر البيولوجى والاجتماعى . ومن ثم فهو يختلف من شخص الى آخر نتيجة لطبيعة تكوينه البيولوجى بدرجة ما وبدرجة أكبر بالنظر الى طبيعة البيئة الاجتماعية التى تشكل اطار تأهيله الاجتماعى(٩) .

٤ - ويشكل المكون الثقافى العنصر الرابع فى بناء الشخصية الشابة ، ويتم استيعاب هذا البعد فى بناء الشخصية الشابة من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية ، ويلعب هذا البعد دوراً فى ضبط حركة الفرد فى السياق الاجتماعى . وتتباين القيم الموجهة للسلوك الفردى بين كونها قيماً وجدانية تلمس الجوانب العاطفية والشاعرية ، أو تتصل بالقيم التقويمية التى تساعد الفرد على المفاضلة بين الاختيارات . أو القيم الإدراكية التى توجز معرفة الإنسان بواقعة المحيط والأسلوب العلمى أو الموضوعى للتعامل معه(١٠) .

وإذا كانت هذه العناصر الأربعة هى التى تكون بناء الشخصية الشابة ، فإن طبيعة التفاعل بينها ، وحجم المشاركة التى يؤديها كل عنصر بالنظر الى العناصر الأخرى هو الذى يحدد طبيعة الشخصية الناتجة . فغلبة العنصر البيولوجى من حيث فاعليته على العناصر الأخرى يعنى أن هذه الشخصية لم تصل الى طور الاكتمال بعد أو هى لم تصل الى مرحلة النضج . بينما تعنى غلبة العنصر الاجتماعى أو الثقافى الى درجة عالية

من استقرار الشخصية ، أو هي الشخصية التي تعيش مرحلة الرجولة المتأخرة والشيخوخة بينما يعنى التعادل بين هذه المكونات الى أن الشخصية تعيش مرحلة الرجولة الحقيقية ، وأن نقص التعادل والاستقرار تعنى احتمالية عالية لوجود الشخصية فى اطار مرحلة الشباب أو بداية الرجولة .

فاذ انصببت اهتمامات التحديد السابقة على محاولة تشخيص ملامح الشخصية الشابة ، فانه يلزم ضرورة التركيز على طبيعة الفئة الشبابية الأولى بالاهتمام . فمن الطبيعى لا يشكل قطاعا واحدا يتقاطع والحدود المحلية لمجتمعات النظام العالمى . وانما نحن نجد أمامنا قطاعات شبابية عديدة تتنوع بالنظر الى متغيرات كثيرة كالجنس واللغة والقومية والدين والتعليم ، والمستوى الاقتصادى وأنوع والسياق الاجتماعى . واذا كانت كل الدراسات السابقة قد ركزت على الشباب المثقف من ناحية وعلى الصراع أو التناقض الجيلى من ناحية أخرى ، فاننا نرى أنه من الضرورى فى تحديد من هم الشباب أن نأخذ فى الاعتبار الأبعاد التالية :

١ - أن التركيز على شباب المثقفين والطلبة قد تم باعتبارهم الصفوة الأكثر وعيا بفئتها والأكثر امكانية من حيث التناول العلمى . وقد لا يوجد هذا التباين بين الصفوة والقاعدة الشبابية فى المجتمعات المتقدمة ، الا أننا نجد أن هذا التباين موجود وواضح فى المجتمعات النامية ، حيث لا يحمل المثقفون والطلبة نفس خصائص الشريحة الشبابية العريضة . ذلك لأنه قد وجدت بعض المتغيرات — كالتعليم وما الى ذلك — التى جعلت قلة من الشباب صفوة لها خصائص ومكانة محددة . وبالتالي مصالح قد تختلف الى حد ما عن مصالح فئات الشباب العريضة ، بحيث يمكن أن يتعمق هذا الاختلاف بالنظر الى طبيعة السياق الاجتماعى(*)..

(*) بدأت نظرية العلوم الانسانية تتخلى عن هذا التميز الواضح لقطاع الشباب المثقف ، ومن ثم فقد أصبحت نظرتها أكثر شمولاً ، حيث تحاول أن تقدم فهما للقطاع الشبابى ككل . وقد ظهرت بواكير ذلك

٢ - أن التركيز على شباب المثقفين والطلبة قد حدث لأنهم فئة الشباب الأكثر استعدادا لحمل لواء الثورة والتغيير والتظاهر والعنف والرفض . وقد يكون السبب باعتبارهم أكثر إدراكا بطبيعة التفاعل الاجتماعى والأيدىولوجى السائد . أو لكونهم القاطنين بالمراكز الحضرية التى عادة ما تسبح فى بحر من التفاعلات والتيارات العديدة والمتباينة . ولعل هذا يلقي ضوءا على كون الجماعات الثورية والرافضة فى المجتمعات النامية كانت من بين شباب المثقفين والطلبة أساسا .

٣ - أن الشباب يعيش خلال هذه الفترة أوضاعا اجتماعية متميزة تستحق التركيز بالبحث والدراسة . ف لأول مرة فى التاريخ نجد أن حوالى نصف البشر فى العالم يقعون فى الفئة العمرية بين ١٦ - ٢١ سنة وهم يوجدون كأعضاء عاملين فى قوة العمل . وأن هناك نسبة عالية مازالت فى التعليم ، وقسم كبير فى القوات المسلحة . بينما نسبة لها اعتبارها تعاني من البطالة ، أو البطالة المؤقتة ، أو هم يتسكعون فى الشوارع . فضلا عن ذلك ، فهناك ٢٥٪ من الشباب الذى يقع بين ٢١ - ٢٥ سنة ، مازال فى المدارس وهو رقم لم يسبق له مثيل فى التاريخ . ويعتبر ذلك من أكثر التطورات الاجتماعية وضوحا فى سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية . وإذا اتفقنا على وجود الشباب فى كل فترات التاريخ ، فإنه يمكن القول أنه لم يحدث أن كانت نسبة عالية من السكان صغار السن شبايا على هذا النحو (١١) ومن ثم ينبغى أن تركز الدراسة العلمية على الشباب باعتبارهم يمثلون ظاهرة انسانية جديدة وأنه من الضرورى استكشاف العوامل التى دفعت الى ظهورها على هذا النحو .

على المستوى العالمى فى بحوث كثيرة رائدة . هذا الى جانب دراسات عديدة على المستوى المحلى كالدراسة التى أجراها المركز القومى للبحوث الاجتماعيه والجنايئة تحت عنوان البناء الاجتماعى للشباب فى مصر . حيث حاولت هذه الدراسة تناول الشباب المصرى بالدراسة العلمية على أساس مراعاة متغيرات عديدة كالسن ، الجنس ، التعليم ، المهنة ، الدين والمستوى الاقتصادى والنطاق الإيكولوجى .

وبغض النظر عن التحديد الذى نوافق عليه لمفهوم الشخصية الشبابية أو تحديد الشريحة الشبابية الأولى بالدراسة والبحث ، فقد طورت النظرية الاجتماعية بعض المواقف النظرية لأدراك المسألة الشبابية فى محاولة لفهمها . فى هذا الصدد نجد أنفسنا فى مواجهة منظورين . ويعتبر المنظور الليبرالى هو المنظور الأول فى هذا الصدد . ويرى هذا المنظور فى الشباب فئة جيلية مازالت فى مرحلة التشكل والصياغة النظامية . فهى فئة ناقصة التكوين اجتماعيا . وهذا يبرر وجود كثير من مظاهر عدم الاستقرار ورفض التكيف مع المجتمع ، فإذا اكتمل تكوينها ، فإن مظاهر عدم الاستقرار هذه سوف تختفى . فالشباب مرحلة مرضية بطبيعتها ، يملك المجتمع بالنسبة لها ميكانيزمات علاجية عديدة . فإذا حدث تمرد أو رفض شبابى ، فإن هذا المنظور يذهب الى ضرورة البحث عن أسبابه فى بناء الشباب انرافض عوامل الرفض ومن ثم مواجهة ذلك بالعلل والتأهيل (١٢) .

على نقيض ذلك نجد المواقف النقدية أو الراديكالية التى ترى فى موقف الشباب باعتباره يشبه الى حد كبير الموقف الطبقي . وإذا كانت البروليتاريا هى التى تشكل قوى الثورة فى المنظور الماركسى ، تثور لكى تستعيد فائض القيمة الذى سلب منها . فإنا نجد أن الاتجاهات النقدية الحديثة تؤكد أن الشباب والطلبة هم قوى الثورة والاجتماع التى يمكن أن تحل محل قوى الثورة التقليدية . وإذا كانت البروليتاريا هى التى تثور ضد البرجوازية المستقلة لها فإشباب فى المجتمعات الانسانية المتقدمة هى التى تثور رفضا للقهر وبحثا عن الحرية الانسانية الشاملة فى مجتمع تحاول تطور نموذج الانسان ذو البعد الواحد (١٣) .

ثالثا : المسألة الشبابية فى العالم الثالث

البحث عن تفسيرات للتفسير

حاولنا فى الفترة السابقة تحديد مفهوم الشباب باعتباره يشير الى فئة من البشر لها وجودها البارز على صعيد النظام العالمى . وفى هذه

الفقرة سوف نحاول تحديد الاطار النظرى الذى يمتلك القدرة على تفسير التفاعلات الشبائية فى مجتمعات العالم الثالث . وجهة نظرنا فى هذا الصدد أن هذا الاطار ينبغى أن يضم المتغيرات التالية :

١ - المتغيرات المتصلة بالنظام العالى ، حيث نجد أن هذا النظام العالى يضم مراكز متقدمة فى النظام العالى ينطلق منها التأثير الى حيث المناطق المتخلفة فى هذا العالم ، ولا شك ان العالم الثالث يحتل قلب هذه المناطق أو يقع فى اطرافها .

٢ - المتغيرات المتصلة ببناء المجتمعات المحلية فى بناءات العالم الثالث . ما يتصل بالأبعاد التاريخية لهذه المجتمعات ، أو ما يتصل ببناء الثقافة والقيم أو تلك العوامل التى تتصل بالنسق الاجتماعى لهذه المجتمعات .

٣ - المتغيرات المتصلة ببناء الشخصية الشبائية فى هذه المجتمعات ، ما هى طبيعة تكوين بناء الشخصية الشبائية ، وكيف تتفاعل هذه الشخصية مع واقعها المحيط وسوف نعرض لذلك فيما يلى .

١ - الشبائب والنظام العالى

متغيرات التأثير والفاعلية

الذى لا شك فيه أن النظام العالى الذى نعيش فى اطرافه يضم مجموعتين من المجتمعات ، المجتمعات المتقدمة والمجتمعات المتخلفة ، ثم هو الى جانب ذلك تفاعلات تتصل بطبيعة العلاقة بينها ولهذه التفاعلات والعلاقات تأثير على البشر فى مجتمعات العالم الثالث ، وعلى الشبائب باعتبارهم الأكثر حساسية والأكثر قابلية للتأثر بهذه المؤثرات القادمة من العالم الخارجى .

فالمجتمعات المتقدمة تتميز بأنها مجتمعات تجاوزت مرحلة التغيرات الطفرية السريعة بكل تفاعلاتها الدينامية المصاحبة . وبدأت تخضع فى

تفاعلها لما يمكن أن يسمى بالتغيرات التدريجية الهادئة . فى هذا الإطار فاننا نجد أنها مجتمعات يسودها نوع من الاتساق الثقافى والاجتماعى . فالأخلاق والمصلحة الفردية والتعامل فيها يستند عادة الى قيم السوق . وهى قيم رشيدة ، وفى هذه المجتمعات حلت جماعات رسمية كالأحزاب والفتيات فى فاعليتها محل انجاعات غير الرسمية كالقراة وجماعات العزوة فى المجتمعات التقليدية والمتخلفة .

يرى من يحاولون فهم التفاعل فى هذه المجتمعات أن دور السلطة فى هذه المجتمعات ، يماثل دور السلطة الأبوية فى المجتمعات التقليدية أو النامية . حيث تعمل كل جهدها من أجل غرس ثقافة المجتمع . وأيديولوجيته فى بناء شخصية أفرادها . فمثلا تحاول المجتمعات الاشتراكية تنشئة أطفالها وشبابها وفقا لمجموعة التوجيهات القيمة المنبثقة عن الأيديولوجيا الاشتراكية مستعينة فى ذلك بعدد من التنظيمات الرسمية وغير الرسمية . وفى انجازها لعملية التنشئة هذه قد تلجأ الى اجراءات التغيير والثورات الثقافية التى تهدف الى الرجوع بالأيديولوجيا الى حالة نقائها الأساسى وفرض الالتزام بها . ويتم نفس الاجراء فى المجتمعات الرأسمالية حيث تحاول تنظيمات السلطة فيها فرض أيديولوجيتها بعدد من الوسائل ، ومن ثم فهى تواجه أى انحراف بعدد من الاجراءات التى قد تبدأ من استخدام القمع الصريح لكل من جانب الصواب ، وحتى استخدام آليات تصريف التوتر . والنتيجة أن بعض هذه المجتمعات المتقدمة — اشتراكية كانت أو رأسمالية — تهدف الى خلق ثقافة واحدة متجانسة ، والى خلق ما يسمى بالمجتمع الجماهيرى mass society ، الى خلق الانسان الخاضع لنظامه ، الانسان ذى البعد الواحد(١٤) .

يضاف الى ذلك ، انتشار الظاهرة التكنولوجية — كخاصية أخرى — تميز سياق هذه المجتمعات . وهذه الظاهرة وان يسرت على الانسان الاستفادة من رقيه والتمتع بحياته الا أنها سلبته متعة العمل . بل وسلبته حريته أحيانا (وأصبح الانسان يعانى من سلسلة من الاغترابات التى

تبدأ باختزال إنسانيته ، وتنتهى الى جعله عبداً وتابعاً لآلة كان سيداً وخالقاً لها . فى هذا السياق قد يتساءل الفرد فى بعض المجتمعات المتقدمة — وخاصة تلك التى تجهض كل أبعاده الإنسانية — عن مصيره فى هذا السياق . عن معنى المسخ الذى ينتاب النموذج الإنسانى . عن معنى أن نكون على قمة الحضارة ومطلوب منا أن نعيش حياة القطيع ، والأنانية الفردية ، وعدم احترام الحياة الخاصة والقضاء على معان سامية لتنظيمات هامة كالأسرة ؟ عن معنى استخدام أفضل منجزات العقل البشرى فى قتل الإنسان لخلق عصر استعماري جديد ؟ من هنا لابد وأن يظهر رد فعل يتمثل فى رفض هذا الوجود المتقدم . وقد يتخذ الرفض أشكالاً عديدة ، قد يبدأ بالرفض الإيجابى للنظام القائم ، بالتمرد عليه والتظاهر ضده وهذا ما تقوم به الجماعات الراديكالية والمناهضة للعنصرية فى إطار ما يمكن أن يسمى بالثورات الحمراء والخضراء والسوداء . أو قد يتخذ شكل الرفض السلبي بالانسحاب من هذه الحياة المقترية ، والبحث عن حياة خاصة منسحبة قد تتمثل فى العودة الى الطبيعة والبيئات الطبيعية كما هو الحال فى فلسفة الهيبيز مثلاً ، أو قد يكون هروباً من هذه الحياة والاتجاه للاندماج فى حالة دائمة من الغياب واللاوعى بالتعاطى الدائم للمخدرات (١٥) .

والى جانب هذه الواقع التى ظهرت فى المجتمعات المتقدمة باعتبارها المجتمعات المسيطرة على النظام العالمى هناك مجموعة من الأحداث والظروف التاريخية ذات التأثير على الشباب والتى تنطلق أساساً من النظام العالمى . ويمكن تصنيف هذه الأحداث الى نوعين من الأحداث أو الظروف التاريخية . أحدهما يرتبط بمجتمعات معينة ويقتصر على حدودها بينما يحدث الآخر فى مجتمعات غير أن تأثيره له طبيعته الإنسانية الشاملة ، بالنظر الى ذلك نجد أن حركة الشباب قد تأثرت فى عالم اليوم بمجموعة من الأحداث ذات الطبيعة التاريخية البارزة .

وتعتبر الثورة التكنولوجية أول هذه الأحداث ، وهى تتمثل فى تلك

الطفرة الهائلة فى العلم والتكنولوجيا مع التغير المترتب على ذلك فى وسائل الانتاج . ويمكن القول بأن الثورة التكنولوجية كان لها تأثيرها على الصعيد العالمى من خلال ثلاثة أساليب . أولا تأثير المكانى ، ثم الزمانى ، ثم ذلك المتعلق بالملاحق البنائية للمجتمعات المعاصرة ..

وفى هذا يتعلق بالتأثير المكانى أدت الثورة التكنولوجية الى ضيق مسافات الامتداد المكانى وقصرها . بحيث جعلت المسافات الاجتماعية داخل المجتمع الواحد أبعد كثيرا من المسافات الجغرافية بين مجتمعات عديدة . ذلك أدى الى تطلع الفئات المتماثلة الى بعضها البعض من حيث الارتباط بنفس القضايا ، او الى تطلع الفئات الاجتماعية من سياق الى سياق جغرافى آخر تحاول البحث فى اطارها عن اشباع ملأئم لطموحاتها . ومن هذا المنطلق نستطيع ان ندرك هجرة الشباب من مكان لآخر بهذا العالم بحيث تحدث تداخل مكانى واجتماعى فى اطار هذه الفئة على مستوى العالم كله .

ويتمثل التأثير الزمانى للثورة التكنولوجية فى كونها أدت الى سرعة تطور العلم والتكنولوجيا . ومن ثم اتساع المسافة بين مختلف الأجيال فى المجتمع الواحد ، بالنظر الى قدرتهم على الاستيعاب المتفاوت لنتائج العلم والتكنولوجيا . فقد كانت التطورات العلمية والتكنولوجية تحدث مرة واحدة فى كل عدة أجيال . ولكنها اليوم تحدث مرات كثيرة فى الجيل الواحد . ونتاجاً لذلك أننا نجد فى مجتمع البالغين جيلين : الجيل الأول تخلق فى اطار مناخ من الاستقرار ومن ثم فهو غير قادر على استيعاب متضمنات التغير وعدم الثبات ، هذا الجيل هو جيل الشيوخ . بينما تخلق الجيل الآخر فى مناخ من طبيعة غير مستقرة ، تفاعلاته ذات طبيعة دينامية ومتغيرة أبدا . ومن ثم ، فهو جيل يمتلك القدرة على استيعاب نتاج مجتمع التقنية الكاملة ، قادر على التلاؤم معه ، وهؤلاء هم جيل الشباب . هذا الجيل عبر العالم كله يمتلك موقفا أساسياً من الأجيال الأخرى ، ولديه اتجاهات فيها قدر كبير من التماثل بالنظر الى بعض القضايا ذات الطبيعة العالمية العامة . الدليل على ذلك أنه فى عام ١٩٦٨ تأسس ما يمكن ان نسميه بالتمرد الشبابى

الشامل ، حيث تخلق فى إطار الشريحة الشبابية عبر العالم تفاعلا اجتماعيا متماثلا ، برغم وجود التجمعات الفرعية لهذه الشريحة الشبابية فى ظروف محلية مختلفة تماما . بحيث واجهنا فى هذه السنة موقفا شبابيا من المؤسسات الحاكمة فى كل من البرازيل ، وفرنسا ، ويوغوسلافيا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، ومصر ، والصين .

بالإضافة الى ذلك أدى التغير فى وسائل الانتاج الى احداث تعديلات اساسية فى بناء المجتمعات المعاصرة . فقد ظهر ما يمكن أن نسميه بالانتاج الواسع الذى يغطى الاستهلاك المحلى أو يهدف الى فرض أسواق استهلاكية جديدة فى خارج المجتمع المنتج . بحيث ساعد على خلق صيغة عالمية جديدة . يرتبط المشتغلون فى اطارها عضويا على الصعيد اداخلى . هذه الصيغة هى بالتأكيد نتيجة لفاعلية الثورة التكنولوجية . وهى الثورة التى ساعدت على انهيار أشكال التجمعات السائدة منذ بداية التاريخ ، كالتجمعات العائلية والقروية بحيث حلت محلها المجتمعات الصناعية والطبقية ، وبرزت الفردية على حساب انهيار الحواجز التقليدية ، وظهر ما يمكن أن يسمى بقضايا الانسان المعاصر كالديموقراطية والحرية وعدم الاستقلال ، وما الى ذلك من القضايا التى بدأت تتشكل بشأنها مواقف انسانية متماثلة ومن الطبيعى أن يكون الشباب فى مقدمة الذين يتخذون موقفا انسانيا شاملا بشأن ذلك (١٦) .

وفى أعقاب الحرب العالمية الأولى ظهرت واقعة أخرى كان لها تأثيرها على النظام العالمى ، فقد برز النظام الاشتراكى الى الوجود ، حيث أدى ظهوره الى طرح مثال جديد لامكانية التقدم والنمو . غير أن وجوده ساعد على تخلق تناقضات وصراعات عديدة فى إطار النظام العالمى خاصة فى إطار تلك السياقات التى فضلت اختياره نموذجا تتجه اليه مسيرة التنمية . بحيث شكل ذلك مصدر إثارة وحساسية لفئات عديدة تؤيده وأخرى تناقضه . ولقد كان الشباب وشباب العمال فى أحيان كثيرة من أصحاب المواقف

المؤيدة (١٥) . أليس النظام الاشتراكي هو الذى يرفع رايات (يا عمال العالم اتحدوا ١٠٠٠) ؟

ويمثل انهيار الامبراطوريات القديمة الواقعة التاريخية الثالثة التى وقعت فى اطار النظام العالمى تؤثر فى الشباب ، ذلك بالاضافة لى مجموعة الحروب الصغيرة التى شنتها القوى الكبرى تحاول بها غرض الاستقلال والسيطرة بهدف التحكم فى بقايا الامبراطوريات المنهارة . هذه الحروب نجدها فى مجملها حروبا ضد شعوب صغيرة كحرب فيتنام . واطننا ندرك كم كانت هذه الحرب مصدر الهام لكل الحركات الشبابية فى العالم ، بحيث شكلت أساسا لصيغة عامة من الرفض الموجه ضد المؤسسات الخارجية التى تنتمى للدول المتدخلة أو المؤسسات الداخلية المتعاونة .

بالاضافة الى الوقائع السابقة ذات الطابع التاريخى هناك مجموعة من الأحداث أو الظواهر التى تقع فى عالمنا المعاصر ، وهى تفتقر عن مجموعة السابقة فى خاصية التزامن أى أننا نعيشها ، نشاهد تخلقها وطبيعة التفاعل الذى تثيره ، والنتاج الذى تتمخض عنه . ومرة أخرى نتأكد عالمية هذه الظواهر لكونها قد انبثقت أو تطلعت عن ظروف ومؤثرات عالمية شاملة ، ومن ثم فلها تأثيرها على محليات هذا العالم . ربما تتخلق أو تنبثق فى أطر محلية محددة ، إلا أن لها صلتها بالتفاعل الذى يقع فى المحليات الأخرى لجرد أن قضاياها تتصل بمضامين انسانية شاملة وهو الأمر الذى يسبب عنها طبيعتها العالمية (١٧) .

أول القضايا فى هذا الصدد هى قضية الاستمرار (التقليد) والانقطاع (التجديد) الذى ترغبه المحلية وتتيحه العالمية . بمعنى أن هناك علاقة بين موقف الشباب على بعد المحلية — العالمية من ناحية وموقفهم على بعد التقليد — التجديد من ناحية أخرى . فى اطار ذلك تبرز القضية الجيلية . فلا شك أن الموقف الجيلى والمسألة الشبابية فى اطاره ذات صيغة عالمية

بارزة انطلاقاً من عمومية دورة الأجيال فى كل المجتمعات وتقارب طبيعة التفاعل بين مختلف هذه الأجيال . بيد أن للقضية وجهاً آخر يتعلق بمدى وصاية جيل الآباء على الأبناء ، ومدى تمرد الأبناء على الآباء . بيد أن ادراك هذا الوجه من القضية على هذا النحو من الاستقطاب فيه تجنب للمنهج العلمى . بينما يطالبنا الطرح العلمى للقضية أن ندرك بشكل محدد قدر الاستمرار الذى نريده وقدر التجديد الذى نسمح به . ما هو القدر الذى نسمح به للأجيال القديمة أن تنشئ الأجيال الجديدة على هويتها ؟ ثم ما هو القدر الذى نطالب فى إطاره الأجيال الشابة أن تصنع أو تؤسس اختياراتها وتصوغ قراراتها بمفردها .

يتعلق جوهر القضية بمدى السماح للمحلية ممثلة فى جيلها المحافظ لها بالاستمرار . ومدى السماح للمتغيرات العالمية بالتغلغل والتفاعل المؤثر مع مكونات هذه المحلية . ومن ثم تقطع عليها مسيرتها الأحادية . حيث يتأسس هذا السماح مرتبطاً بعملية التغير كعملية أساسية يعيشها عالمنا المعاصر ، ومن ثم تتأكد المتغيرات العالمية من خلال تحديد مدى ارتباط الشريحة الشبابية بالتغير ومدى إيمانها بتفاعلها وسلوكها دينامياً وفقساً لواقعها . ومن ثم فقد التغير الذى تسمح به المحلية سوف يعنى قدر الانقطاع الذى لابد أن يحدث بين أجيال الشيوخ والشباب . فالشريحة الشبابية التى تركز على استخدام وسائل إنتاج استخدمها الأجداد (كالطنبور مثلاً) فإن ذلك يعنى أنها تحيا حياة راكدة ، ساكنة وجامدة مثل أجدادها . هنا يكون للمحلية دورها البارز ولعناصر الاستمرار سطوتها الأكثر فعالية وغلبة على عناصر التجديد . إذا فمدى التعرض للتغير بسرعاته المتعددة يعتبر الأساس لقياس مسافة الاقتراب من العالمية والاندماج فيها والتفاعل مع متغيراتها . من هنا فلا بد أن نتأسس معادلة تؤكد على أن ثمة علاقة بين الشباب والعالمية تقف فى مواجهة وجود علاقة بين الشيوخ والمحلية ، بين البحث عن طريق جديد للانطلاق من أسار عالم مقلق وضيق وبين الانجذاب الى الخلف ، حيث واقع محليات متناثرة فى قلب عالم شامل لا متناهى الحدود ، وفى هذا الإطار تتأسس حيوية الدور الشبابى .

نقول أن عالمنا المعاصر منذ فترة تاريخية بعيدة تتأسس متركزاته على تفاعلات التغير الاجتماعى . فمنذ عصر النهضة والثورة الفرنسية ، والثورة العلمية والتكنولوجية وثورة المواصلات ، نجد أن العالم يعيش فى إطار مناخ جديد تهتز على ساحته أكثر التقاليد رسوخا ، وتنهار فى سياقها أكثر المؤسسات قداسة وعراقة . ويتولد عنها إيمان جديد مضمونه أن الثبات قد انسحب من على المسرح ، وأن الدينامية هى القاعدة ، وأن التغير هو المنطلق الذى يتخلق من خلاله هذا العالم . الذى يتحرك فيه المتخلف الساكن من خلال التنمية — وهى التغير الإرادى — ليلحق بالمتقدم الذى تندفع فى إطاره إيقاعات التغير بسرعات يصعب إدراكها (١٨) . فى أثناء ذلك تنهار مؤسسات رئيسية ، بينما تتأسس أخرى . فالأسرة يصيبها الانهيار لأن المثل والمعايير التى تنشئ عليها الأبناء تختلف كثيرا عن تلك التى يواجهونها فى واقع الحياة الاجتماعية المحيطة . بالإضافة الى ذلك فقد أسس التقدم التكنولوجى واقعا جديدا ، فيه علاقات وأدوار جديدة ، وربما وجهات نظر جديدة وفرها التقدم التكنولوجى من خلال وسائل الاتصال . بحيث جعل فئات شبابية عديدة خارج أنساقها الأساسية تتواصل مع نظائرها ، وأثناء ذلك تجلب الى محليتهم ما يجعلها أكثر عالمية (١٩) .

فى إطار ذلك تتأثر الفئة الشبابية كمتغير فى موقف التفاعل العالمى بعاملين . الأول يتعلق بتأثير التقدم التكنولوجى والعلمى على الشريحة الشبابية . فقد أدى التقدم التكنولوجى وتراكم المعرفة العلمية وتعدد وتضخم المؤسسات التعليمية الى اتساع الهوة بين النضج الفسيولوجى من ناحية والنضج الاجتماعى من ناحية أخرى ، ففى فترات سابقة كان الشخص يمارس دوره الاجتماعى بمجرد تحقق نضجه الفسيولوجى ، ومن ثم لا توجد هوة بين طرازى النضج ، بيد أنه بالنظر الى ذلك تطلعت مشكلة فى المجتمعات المتقدمة خاصة المجتمعات الأوربية نتيجة لاتساع الهوة بين نوعى النضج . نتيجة لتضخم حجم المعلومات التى على الشباب تحصيلها لى يصبح صالحا لاحتلال دوره الاجتماعى ، أن ازدادت فترة التكوين والتعليم . ومن هنا تطلعت الفجوة بين نضجه الفسيولوجى وبين

اعتراف المجتمع به كمواطن مستقل له دوره الاجتماعى الذى يؤديه وله اسهامه . ذلك يفسر وجود أزمة الشباب فى المجتمعات المتقدمة . ويفسر ايضا تأسيس هذه الأزمات بين فئات الشباب البرجوازى او المثقف . فليس صدفة اذا أن الانفجارات الشبابية التى حدثت فى عام ١٩٦٨ وقعت معظمها فى مجتمعات متقدمة ، وكانت أساسا بين شباب المثقفين ، أو شباب المؤسسات التعليمية الذين يبحثون عن انتهاء . ويعنى أن تبنى المجتمعات المتخلفة لبعض خواص التقدم ، كاعتبار التعليم أساسا لممارسة الدور الاجتماعى بشكل فعال ، سوف تحدث أزمة شبابية فى اطارها ، وسوف يتحدد عمق واتساع هذه الأزمة بقدر الملامح التى سوف تتمكن من استيعابها أو اكتسابها . وهو الأمر الذى يؤكد أن أزمة الشباب لها أسبابها العالمية (٢٠) .

ويرتبط العامل الثانى بموقف القطاعات الاجتماعية من التغير الاجتماعى كصيفة عالمية . ذلك أن هناك اختلافات عديدة بشأن ذلك . اذ تراها النظريات الغربية من خلال التناقض بين الكبار والصغار ، أو الرجال والنساء ، أو بسبب اختلافات الريف والحضر . وهو الأمر الذى تعتبره الماركسية تمهيدا للقضية وذلك لأنها تنظر الى ذلك من خلال المصالح الطبقية ، فهى تعتبر أن التغير الاجتماعى ينشأ من خلال تناقض المصالح الطبقية بين فئات المجتمع أو طبقاته العديدة (٢١) .

واذا كانت القضية الجيلية هى التى تربط الشباب بالتغير الاجتماعى فإن الطبقات الاجتماعية تربط الشباب باتجاه التغير الاجتماعى . اذ تختلف فئات الشريحة الشبابية حول مسار التغير واتجاهه . وفى هذه الحالة يعبر الموقف الشبابى عن مصالح طبقية . فاذا قلنا أن الشباب يتميز بالرؤية المستقبلية ، فإن السؤال الذى يجب أن نطرحه لابد وأن يتعلق بطبيعة المستقبل . هنا أيضا يختلف تصور المستقبل باختلاف الطبقة الاجتماعية التى ينتمى لها الشاب . فتصور المستقبل عند الفلاح يختلف بالتأكيد عن تصور المستقبل كما يراه الشباب الجامعى برغم احتمالية انتمائهم لمحلية واحدة . فجميعهم لديهم تصور للمستقبل . وكلهم لديهم الامكانية القادرة على تجسيد

هذا المستقبل المتخيل فى واقع ملموس . واذا اختلفت التصورات على مستوى المحلية فانه قد تنشأ تماثلات أو اتساقات على مستوى العالمية ، على أساس من الطبقة أو الشريحة الاجتماعية التى ينتمى اليها الشاب . ومن ثم فمن المحتمل أن يتفق المثقفون الذين ينتمون الى محليات عديدة حول تصور موحد فيما يتعلق بقضية معينة . وهم فى اتفاقهم هذا قد يختلفون جذريا مع تصورات فئات شبابية أخرى من نفس المحلية (٢٢) .

ويعنى ذلك أنه اذا كان تبنى تصور معين للمستقبل يعتبر من السمات الأساسية للشباب . فان من سماته أيضا اختلاف التصورات باختلاف الشريحة الاجتماعية . وذلك يأتى بنا الى رفض تصور شبابى موحد للمستقبل . ففى ذلك وصاية ، وتحقيقه غير ممكن لأنه غير مطلوب . بل انه من الضرورى بدلا من ذلك أن نؤمن بإمكانية تأسيس تصورات شبابية متباينة . ففى ذلك افلات من اسار المحلية المتخلفة التى تفرض بالوصاية منطقا واحدا . والانطلاق نحو عالمية نؤمن بالتقدم كهدف . والتغير كوسيلة ملائمة للمستقبل حيث مجال الوحد ، يتحرك نحوه الجميع من دروب ومسالك عديدة فى نطاق عالمية عقلانية وشاملة (٢٣) .

خلاصة القول ان هناك فريق من الباحثين الذين قد ينتمون الى مواقف نظرية متباينة الا انها تنفق فى ايمانها بالمنطلقات النظرية الشاملة ، التى تؤكد على الادراك الكلى الشامل للواقع الانسانى ومن ثم فان متغيرات التأثير فيه عادة ما تكون ذات طبيعة شمولية فى تأثيرها . حقيقة أن متغيرات التأثير قد تتخلق منبثقة عن واقع محلية واحدة ، فعلى سبيل المثال تخلقت الثورة الدينية فى ايطاليا . وتخلقت الثورة السياسية فى فرنسا ، والصناعية فى انجلترا ، والراسمالية فى الولايات المتحدة ، والثورة الاشتراكية فى روسيا ، الا أنه يظل مؤكدا أن اسباب تخلق هذه المتغيرات قد يرجع لمحلية معينة وانتشارها قد يكون فى اطار مجتمعات محلية أخرى . قد ينتمى الحصاد الى سياق بينما تنمو الجذور فى سياق آخر .

ومن ناحية أخرى تتأسس عالمية أوشمولية تأثيرها بالنظر الى النكرار المتماثل لفاعليتها في مختلف محليات النظام العالمى . فالتشكيل الجينى موجود فى كل المجتمعات . وهناك تناقض جيلى فى الموقف والرؤيا لطبيعة التفاعلات الجارية . هناك أيضا فئات متماثلة كالعمال والشباب والطلبة لها خصائص اساسية متماثلة . تجعل امكانية أن يكون رد فعلها للمؤثرات الواحدة متماثل تقريبا . مثل حركة الستينات الشبابية وموقفها من المؤسسات القائمة . وبذلك تتأسس الصيغة العالمية لكل من المتغيرات المستقلة والتابعة .

استنتاجا مما سبق نصل الى مجموعة الاستخلاصات الأساسية التالية :

١ - أنه بغض النظر عن انتماء شريحة الشباب فى العالم الثالث لمجتمعاتها ، فإنه لفهم السلوك والتفاعلات الشبابية لابد أن نعطي اعتبارا للبعد العالمى أى التأثيرات التى يرجع مصدرها للنظام العالمى .

٢ - ليس من الضرورى لكى تصبح الواقعة ذات تأثير عالمى أن يشمل تأثيرها النظام العالمى أو تنتمى الى بنائه الأساسى ، وإنما من الممكن أن يصبح لواقعة معينة تأثيرها العالمى برغم انتمائها لمحلية محدودة فى اطار النظام العالمى . وفى هذه الحالة فإن تأثيرها يرجع الى تماثل الظروف المحيطة بها مع الظروف القائمة فى المحليات الأخرى التى استوعبت تأثيرها .

٣ - أن هناك بعض الآليات التى استحدثت فى النظام العالمى ساعدت على تأسيس عالمية المسألة الشبابية والظروف المحيطة بها من هذه الآليات التدرج الجيلى فى مختلف المجتمعات ، هذا الى جانب وسائل الاتصال وثورة المواصلات الحديثة ، هذا الى جانب وقوع بعض الأحداث التى شكلت مصدرا لانهام الشريحة الشبابية كالحرب الفيتنامية ، وثورة الشباب فى ١٩٦٨ .

٤ - تتباين الاستجابة المحلية للتأثيرات العالمية بالنظر الى البعد الجيلى من ناحية . كأن نجد أن أجيال الشباب أكثر استجابة للأحداث

العالمية من أجيال الشيوخ ، وذلك لطابع التجديد الكامن فى بناء شخصيتهم ، بالإضافة الى أن التباين قد يحدث من ناحية أخرى بالنظر الى المجموعة الشتابية ، فمن المؤكد أن الشباب المثقف والشباب الجامعى أكثر استجابة من الشباب العامل أو الفلاحين الشباب .

٢ - بناء المجتمعات المحلية فى العالم الثالث

متغيرات التأثير فى أطارها

شكلت بداية الموجه الاستعمارية البداية الحقيقية لنشأة العالم الثالث كتجمع رئيسى يحتل مكانة محددة فى بناء النظام العالمى ، وكرست الحرب العالمية الأولى والثانية وعقود التنمية التى تلت حصول معظم مجتمعات هذا العالم على الاستقلال فى الخمسينات هذه المكانة . وظهر حوار حاد خلال هذه المرحلة يدور حول البحث عن أفضل الطرق ملائمة لتنمية العالم الثالث . وفى هذا الإطار ظهرت ثلاثة مواقف تجتهد كلها فى انبجث عن مخرج لانطلاق هذا العالم .

(أ) فهناك موقف الصفوة العلمانية التى خاصمت التراث وأغلقت أبوابه خلفها ، ورأت التحديث على الطريقة الغربية هو أفضل محطات الانطلاق .

(ب) وهناك موقف الصفوة التراثية ، التى وافقت على جهود البناء والتراث كمسألة مبدئية لكن هذا لا يعنى رفضه وإغفاله إذا أردنا تطوير المجتمع ، ولكن علينا أن نتقدم به وأن نثير مكامن الدنيا فيه لى تنمو من خلاله . ألم يكن هذا التراث هو الذى صنع مجتمعات الماضى القوية والمجيدة ما نحتاجه إذا لى ننمو صفوة قادرة على التجديد .

(ج) وهناك الصفوة التوفيقية الحائرة فى اختيارها بين مراحل التاريخ الخلاقة فى مجتمعتها وبين الانجاز الفعال القائم فى المجتمعات الغربية ، ومن ثم فقد رفعت هذه الصفوة شعار الانتقائية ، أن تخلق إطار تنمويا

جديدا يضم أفضل عناصر الأصالة والتراث وفى ذات الوقت أرقى ممكنات التحديث ، لتخلق مجتمعا به أفضل ما قدمته تجربة التحديث وأكفأ ما هو قائم فى التراث أيضا (٢٤) .

بيد أن هذه المواضع الثلاثة اتفقت على مسلمة أساسية مؤداها أن العالم الثالث يشكل عالما مختلفا عن العالم المتقدم ، وهم فى ذلك ينطلقون من قضية واضحة تؤكد على قارق التطور بين محليات العالم الثالث من ناحية والعالم المتقدم من ناحية أخرى ، وأن التطور قد وسع درجات الخلاف بينهما حتى تكاد أن تنتقل من خلاف فى الدرجة أو الكم لتصبح خلافا فى النوع أو الكيف . ومن هنا فالدعوة لادراك المسألة الشبابية باعتبارها ترتبط بأبعاد وعوامل عالمية تعتبر دعوة متطرفة ، وتحمل فى طياتها مخاطرة الاتزلاق الى هوة تخلف أكثر رجعية . فالادعاء بأى تجانس أو انساق بين المتقدم والمتخلف لا يعنى سوى تأكيد خضوع الأخير دون وعى للأول ، وربما أيضا عدم قدرته على الاستفادة من انجازات المتقدم التى قد يحققها المتقدمون . فهى إما أن تصيب المتخلفين بالتخمة والاعتلال وعدم القدرة على الهضم . أو قد تصاب بالانيميا الحضارية حينما تقف موقفا استهلاكيا من منجزات التقدم تستوعب نتائجها دون أن تحاول تطوير مقدماتها (٢٥) . ويذهب دعاة الاهتمام بالأوضاع المحلية للعالم الثالث الى أن اثورة العلمية بدلا من أن تعمل على توحيد العالم ، جعلت الهوية أكثر اتساعا بين مجتمعاته . ولنا أن نتساءل بعد انحسار الاستعمار التقليدى ، هل تقدم المتخلفون أم أنهم تحولوا بالأحرى الى مناطق للتنافس والصراع أو ساحة تصفى عليها قوى العالم المتقدم حساباتها وصراعاتها . لا ينبغى أن ننكر ان العالم يضم الآن قسما ، المتقدم والمتخلفون ، فما هو طريق الخروج من المعضلة ؟ ما هو أسلوب الادراك الأمثل لقضية الشباب ؟ ليس هناك من طريقة سوى الحفاظ على الهوية المحلية أو تطور تصورا منطلقاته داخلية أساسا . ولا يمنع ذلك من انتقاء متغيرات خارجية نرى أنها قد تساعد

على تحقيق التقدم شريطة أن تستوعب فى حياتنا ، وألا يزيد ما ينتقى من حضارة التقدم على ما هو كائن فى حضارة الأصالة . ذلك سوف يؤدى الى الانطلاق الواعى نحو عالمية شاملة فى ظروف أكثر ملاءمة لنا كما هى كانت لغيرنا . فإذا حدث غير ذلك ، الانطلاق بغير وعى ، فاننا قد نتوحد مع العالمية فى ظل ظروف غير ملائمة لنا ، لأن فيها فناء لهويتنا ، وربما اجتثاث وجودنا من أساسه . قد يقال أن حركة الشباب فى الستينات واحدة تقريبا ، فصيفتها متماثلة ، لا تخرج تقريبا عن الرفض والتظاهر أو الهروبية ، ولكننا نؤكد أن المضمون لم يكن واحدا ، حقيقة أن الرفض انتشر فى محليات عديدة . لكن لماذا ؟ وكيف ؟ ولأى هدف ؟ كان ذلك موضع التباين وفقا لطبيعة السياق الذى وجدت فيه حركة الشباب (٢٦) .

يذهب دعاة البحث عن متغيرات التفسير فى البنية المحلية لمجتمعات العالم الثالث الى أن ثمة مغالاة أو تجاوز فى تقدير آثار الثورة التكنولوجية على الشباب من خلال ثورة المواصلات المفتوحة القنوات . إلا أن الحسم النهائى يظل قائما ، كم من شباب المجتمعات المتخلفة يتعرض لفاعلية هذه القنوات . كم من الشباب يقرأ ويكتب ويتابع تفاعلات مجتمعه المحلى . فما بالك بالتواصل مع العالمية ؟ كم من الشباب يتعرض ابصارا أو سمعا لفاعلية هذه القنوات ؟ حقيقة أن القنوات مفتوحة وتأثيرها منساب ومرسل ، لكن هل ادراكه يتم بسهولة ويلا عوائق ؟ هذه هى القضية .

ويغض النظر عن رفض دعاة البحث عن متغيرات التفسير فى بناء المجتمع المحلى ، لقدرة المتغيرات العالمية على التفسير . فاننا نجدهم ينظرون الى الموقف فى مجتمعات العالم الثالث باعتباره أكثر معضلة واثارة فيها يتعلق بموقف الشباب وقضاياهم . فهذه المجتمعات تحاول اجتياز الهوة الكائنة بين وضعها المتخلف والوضع الذى تعيشه المجتمعات المتقدمة من خلال عملية التنمية الارادية المكثفة . وهى مكثفة لأن عليها أن تتجاوز هوة التخلف بسرعة مضاعفة لكى تعوض التغير والتقدم الذى حققته المجتمعات المتقدمة عبر قرون عديدة ، ثم لكى تعوض التغيرات المعاصرة التى يحققها العالم

المتقدم ، وقد يساعدنا فى ذلك أن هناك نماذج كثيرة للتنمية هى بمثابة خلاصة تجارب عانتها الشعوب المتقدمة . إلا أن الاختيار بين هذه النماذج صعب وتحكمه متغيرات — ذات صلة بتفاعل القوى العالمية — يتطلب اعتبارها حساب واع ودقيق (٢٧) .

فمعظم هذه المجتمعات كانت تعيش واقعا اقتصاديا واستعماريًا . ومن ثم ، فقد تكون على كراهية تاريخية لنموذج التنمية الرأسمالية . ويصبح الخيار الباقى أمامها هو نموذج التنمية الاشتراكية بأى من درجاته وأنواعه . أو لأن هذا النموذج فيه وعد كثير لكل الكادحين وفيه أسلوب لاستثمار قوى العمل والانتاج من البشر . بيد أن الاختيار الاشتراكى قد يواجه فى هذه البلاد موقفا صعبا ، فقد تتعارض الاشتراكية مع بعض عناصر التراث أو الثقافة المحلية . ثم هى نموذجا قد يلائم سياقنا دون آخر . ثم هى قد لا تعطى عائدا سريعا فى شعوب طالما عانت وأستنزفت من كثرة العطاء فى المرحلة الاستعمارية . وهى مطالبة فى ظل الاشتراكية — ولو لمرحلة — بعطاء جديد بالرغم من كونها جماهير عانت وناضلت واستقلت واختارت الاشتراكية لتأخذ . وبذلك تتخلق أرضية أساسية لظواهر فريدة ومعضلة (٢٨) .

وبغض النظر عن الاختيار الاشتراكى أو الليبرالى التى تؤسسه الصفوات الحاكمة فى هذه المجتمعات ، فإن أيا من هذه الاختيارات غريب على التراث فى هذه المجتمعات . فهناك قناعة لدى الصفوة بضرورة التحديث — اشتراكيا كان أم ليبراليا — ولو على حساب التراث ، بل ومن الضرورى أن يتم ذلك على حساب التراث . بيد أن التراث والأصالة قيم مستوعبة فى بناء شخصية الأفراد داخل المجتمع من خلال مؤسسات التنشئة كالأُسرة والمدرسة ومؤسسة العمل ، فإذا حسم الاختيار على مستوى الصفوة ، فإن صراع الاختيار سوف يبدأ على مستوى الأفراد فى المجتمع ، قد ينتصر اختيار الصفوة فتجذب معها الجماهير على طريق التنمية ويحدث الانطلاق . وقد لا تستجيب الجماهير لهذا

الاختبار ، فتعاند التحديث مخبئة وراء درع الأصالة والتراث وهنا تحدث الكارثة ، حيث تفادى الصفوة بضرورة الاندفاع لتحقيق التنمية بينما الجماهير منسحبة أو تسير متاكئة ترفع فى صمت تساؤلا لماذا لا يكون التحديث من خلال تجديد التراث ؟ ولأن الشباب هم المستهدفون من التنمية ، وهم الذين يتفاعلون عضويا مع نتائجها . فان صرخاتهم تكون عالية ، وحينها تتفاقم الصفوة صرخات الشباب ، فالعنف هو المطية الملائمة . وكلما امتلك المجتمع تراثا فعلا وقويا كلما كانت احتمالات الصدام والعنف أكثر .

ذلك يدفعنا الى استكشاف دقيق وواع لموقف الشباب فى سياقات المجتمعات النامية . ذلك أن الشخصية تعكس عادة ملامح السياق الاجتماعى الذى تعيشه وتتفاعل معه . فالشخصية على ما يذهب علماء الاجتماع هى الوحدة المصغرة للبناء الاجتماعى ، وان كانت فى ذات الوقت أحد عناصره . وفى الواقع الاجتماعى الأكثر تخلفا والأكثر تقدما تصبح الشخصية واضحة محددة الملامح ، وذلك بالنظر الى وضوح وتحدد ملامح السياق الاجتماعى . غير أن الوضع يختلف بالنسبة للمجتمعات الانتقالية أو النامية (٢٩) .

وبالنسبة لعلاقة الشخصية الشبابية بالتنمية ، فان العلاقة تصبح لها أبعادا كثيرة . أبرزها أن الشخصية الشبابية بطبيعتها شخصية انتقالية اذا نظرنا اليها على المتصل الجيلى . ومن ثم فهى تتصف عادة بعدم الاستقرار النسبى ، وعدم التحدد النسبى للهوية واللامح . أما البعد الثانى فيتعلق بطبيعة السياق الاجتماعى . ومن الواضح أن سياق التنمية انتقالى بطبيعته . ومن ثم فملاحه غير محددة نسبيا . فكل شئ فى إطاره منسب ومنطلق كالنهر ، تشكلاته عديدة ، تقباين رأسيا وأفقيا فى كل لحظة زمانية . من هنا فان ناتج التفاعل بين الشخصية والسياس الاجتماعى يتصف الى حد كبير بعدم الاستقرار والدينامية ذات السرعات العالية (٣٠) . فى إطار ذلك تبرز المعاناة التى يخضع لها الشباب فى مرحلة التنمية ، حيث البحث عن أسس ثابتة تحكم السنوك الواقعى بينما الواقع منسب وسائل .

ويرجع عدم توفير هذه الأسس إلى عدم القدرة ، أو بطبيعة المرحلة
التي يمر بها المجتمع ، وذلك في حد ذاته معضلة (٢١) .

وحتى لا يكون الحديث عاماً فسوف نتحدث عن وضع الشباب في
المجتمع المصري باعتباره بالدرجة الأولى أحد المجتمعات النامية . ولأنه يعكس
فيما يتعلق بقضية الشباب معظم التفاعلات التي تقع في غالبية هذه
المجتمعات وذلك لاعتبارات كثيرة . منها أن المجتمع المصري يتسم بناؤه
الديموقراطي بالطابع الشبابي ، فنحو ٥٨٪ من سكانه في سن الشباب
بين ١٥ — ٣٠ سنة . وهو واقع موجود في المجتمعات النامية . وثانياً لأن
المجتمع المصري يعاني بشكل حقيقي من معضلات المرحلة الانتقالية ،
بصورة حادة كما في معظم مجتمعات العالم الثالث . وثالثاً لأن المجتمع
المصري قد عانى من الصراع بين الجماعات التي تحكمها توجهات أيديولوجية
متباينة كان التاريخ المصري دائماً ساحة لمواجهة التصفية الصراعية .
ثم أن المجتمع المصري من ناحية رابعة هو المجتمع الذي يدور في إطاره التفاعل
ساخناً بين الأصالة والتراث من ناحية وبين رياح التحديث وتياراته من ناحية
أخرى . وأخيراً فهو المجتمع الذي استفزت تفاعلاته توترات الشباب
وطهارته ، فانطلق يطلق الرصاص على من استفز مشاعره (٢٢) .

ذلك يعني أن استعراض علاقة الشباب ببناء المجتمعات النامية من
خلال معطيات الموقف في المجتمع المصري ، يعني أننا سوف نهتم بالتركيز
على بعدين . الأول يتعلق بطبيعة المجتمع المصري كأحد المجتمعات النامية .
اذ نعلم أننا نعيش في فترة متخمة بالتغيرات السريعة ، والكثيفة
والثورية . وأثناء ذلك قد تقع أخطاء وقد تحدث تصميمات ، والشباب هو
المنحمل الآثار الخطأ وأعباء التصحيح . وتمتاز مرحلة التنمية أيضاً بتعرضها
لتغيرات عديدة ينبغي التعامل معها لكي نستوعب منها القدر الذي يدفع
التنمية دون أن يطمس الهوية . ذلك يستوجب الاختيار الدقيق الذي قد
لا يشارك الشباب في فرضه بالقدر الملائم . وفي هذا الطار تصبح

مشكلة الشباب هي إمكانية التعبير عن رأيه وعن قدرته على المشاركة الفعالة .

ويتعلق البعد الثانى بالكثافة الشبابية فى البناء الديموجرافى للمجتمع المصرى حسبما أشرنا * وهو الأمر الذى يعنى أن هذا المجتمع يمتلك دينامية وإيجابية بناءة إذا حدث توظيف ملائم للطاقات الشبابية الفعالة ، واستثمار أفضل لقدراتها . فإذا لم يحدث ذلك . وإذا بقيت قدرة المجتمع غير قادرة على استيعاب هذه الطاقات الشبابية ، فسوف يصبح المجتمع - حسبما يذهب علماء الاجتماع السياسى - مهددا بانفجارات اجتماعية عديدة قد تحمل قدرا من الفوضى إلا أنها بالتأكيد سوف تؤدى الى تدمير عديد من المظاهر الاجتماعية المعوقة . فنحن لا نعلم الى أى مدى يتحمل شبابنا الذى يعاني من ظروف الاختناق فى مستوى المعيشة والسكن ، والمواصلات وممارسة حياته اليومية بشكل موتر . الى متى سيصمت الشباب فى مجتمعنا ، وهم يشاهدون أطلى سنوات العمر تضيع نتيجة لمجز النظام الاجتماعى عن اشباع حاجاتهم ، بما يوفر لهم حياة كريمة وملائمة خلال هذه المرحلة (٢٣) .

نصل من ذلك الى أن التغير ينتاب كل مجالات المجتمع ثقافة كانت أم اجتماعية . بيد أن التغير فى مرحلة التنمية يكون مكثفا فى العادة . تستهدف من ورائه البلاد النامية تحقيق قدر من التطور حققته المجتمعات المتقدمة فى قرون عديدة . ومن ثم فقد كان عبورها لهذا التطور متجانسا ومتسقا . أما التطور فى البلاد النامية - لظروف عديدة - عادة لا نجده متسقا ولا متجانسا . ونتيجة لذلك تواجه خلال هذه الدينامية المتحركة التى يعيشها هذا العالم بمواضع ثابتة لا تتلاءم فى درجة تغيرها مع الجوانب الأخرى ، ومن ثم فهي قد تختلف أو حتى تتناقض مع منطق الحركة العامة . ومن الطبيعى أن يكون لهذا التناقض تأثيره ووطأته على الشباب خلال مرحلة التنمية .

ولتوضيح طبيعة هذا التأثير الذى ينطلق من السياق الاجتماعى

أو من تناقضات التنمية على الشباب . فاننا سوف نعرض له من خلال الأبعاد الأساسية التالية :

(أ) الشباب والتاريخ ، أبعاد المشاركة الإيجابية .

(ب) الثقافة والتاريخ والقيم ، معضلات الشباب فى إطارها .

(ج) الشباب والمجتمع ، علاقات الانفصال والاتصال .

(د) الشخصية الشابة ، طبيعتها وخصائصها الدينامية .

وفيما يلى سوف نستعرض بشكل موجز موقف الشباب فيما يتعلق بكل من هذه القضايا .

(أ) الشباب والتاريخ ، أبعاد المشاركة الإيجابية :

لا ينبغي أن تجذب التفاعلات المعاصرة التى كان الشباب المصرى طرفا فيها انظارنا عن اندور التاريخ لهذه الشريحة . فقد كان الشباب فى تاريخنا المصرى دورهم البارز ، كانت نهم قضاياهم وكانت لهم مواقفهم من قضايا مرحلية كانت ذات أهمية اجتماعية خلال مراحل التاريخ المختلفة . قد تختلف قضايا الأربعينات عن قضايا الخمسينات أو الستينات أو السبعينات . وسوف تختلف هذه القضايا بالتأكيد عن قضايا الثمانينات أو التسعينات أو سنة ٢٠٠٠ . غير أن القاسم المشترك بينها كلها يتمثل فى المشاركة الإيجابية من قبل الشباب فى مواجهة هذه القضايا .

وينظرة سريعة الى التاريخ المصرى الحديث فاننا سوف نجد أن شباب الفلاحين هم الذين حملوا معاول محمد على فشقوا الترع والقنوات واستزرعوا الأرض ، واستنبتوا أحدث المحاصيل ومن ثم فقد أسسوا تنمية مصر ورخاءها خلال هذه المرحلة . وشباب الفلاحين هم الذين تولوا تجسيد أحلام محمد على وخیاله واتموا يفرض نفسه على جغرافية هذا العالم ، ويطرح

العظيمة المصرية وإمكاناتها فى الانتشار ابتداء من هضبة الاناضول على مشارف أوربا وانتهاء بأعماق افريقيا فى جنوب مصر .

وشباب الفلاحين أيضا هم الذين دفعهم وعيهم التاريخى بمصالحهم الى الاهتمام بقضايا سياسية عامة كانت ذات أهمية حادة بالنسبة للمجتمع المصرى خلال هذه المرحلة . اذ نجد فى أوراق الثورة العرباوية محاضر وعرائض وقعها أو بصم عليها شباب الفلاحين أو عمال التراحيل فى مصر الذين كانوا يعملون فى حفر الرياح التوفيقى ، يفوضون بها عرائى للدفاع عن القضية المصرية . قد يقال أن بصماتهم وتوقعاتهم جمعت عن غير وعى منهم . الرد على ذلك أننا جميعا ندرك مدى حرص الفلاح المصرى على معرفة ما يبصم أو يوقع عليه ، حتى لا يفقد فى مقابل ذلك أرضه ، وهو الانسان المرتبط عضويا وتاريخيا بها (٢٤) .

فى ثورة ١٩١٩ كانت هناك تحركات واسعة وحادة تحل عبثها شباب الفلاحين . حقيقة أن هناك صعوبات كثيرة أمام — رصدها الا أن ذلك لا يجب أن يكون مدعاة للتجهيل . وشباب الأزهر — أبناء الفلاحين والفقراء — الذين هاجروا سعيا الى المعرفة واجهوا الرصاص بصدورهم زودا عن الوطن وتلبية لداعى النضال . ولا نستطيع الجزم بأن شباب الحضر وعمال الحرف قد غابوا عن المشاركة فى هذه المرحلة النضالية . بل ان البحث الدقيق سوف يصل الى الوثائق التى تؤكد ذلك .

ويكشف تاريخ الفترة الواقعة بين ثورة ١٩١٩ وأحداث ١٩٤٧/٤٦ عن تميزها بإيجابية الشباب . فلدينا الأدلة والبراهين التى تؤكد تصدر الشباب المصرى لقيادة الحركة الوطنية خلال هذه المرحلة ليس فى المجال الدينى أو السياسى فقط ، ولكنه اتسع ليشمل كافة المجالات الاجتماعية الأخرى . فتد امتدت الايجابية حتى وصلت الى حمل السلاح فى مواجهة المستعمر فى شكل تنظيمات الكتائب التى برز وجودها فى الفترة السابقة على ١٩٥٢ ، لمحاولة إخراج المستعمر بالقوة المسلحة

وأحيانا كان الرصاص المصرى يتجه الى صدور زعامات استعمارية او زعامات
مصرية متعاونة مع الاستعمار . قد ندين الاغتيال السياسى ، الا أن مقتل
السردار فى مصر يجب أن يدرك باعتباره تعبيراً عن ايجابية الشباب
لرفض الاحتلال الجاثم على أرض الوطن(٢٥) .

قد يرى البعض أن وجود الاحتلال الكائن فى أرض الوطن هو الذى
الهب شعور الشباب وحماسة للنضال ، وهو الوضع الذى كان من المنطقى
أن يستثير كبرياء المصريين وفى مقدمتهم الشباب باعتبارهم مرهفى
الاحساس . لكن ماذا عن الجمعيات التى شكلها الشباب فى مطلع القرن
العشرين لحو الأمية ؟ فقد تأسست هذه الجماعات باعتبارها تنظيمات
مساعدة للحزب الوطنى لحو الأمية(٢٦) . كان الطالب فى إطارها يكلف تكليفا
محددا فى اجازة الصيف بعد الفراغ من الدراسة . أن ينشئ فى قريته
جمعية أو مكانا صغيرا يجمع فيه الفلاحين ويعلمهم مبادئ الكتابة والقراءة .
بل جند شباب الأعيان أيضا لتوفير الاحتياجات المادية الملائمة لانجاز
هذا التكليف(٢٧) .

وفى ١٩٤٦/١٩٤٧ تأسست لجنة الطلبة والعمال . بحيث اعتبرت
احدى القيادات البارزة للحركة الوطنية فى هذه المرحلة . حقيقة أن
هذه اللجنة لم تعمر طويلا ، وانهارت بسبب الخلافات الداخلية بين الطلبة
والعمال حول أسلوب النضال ومنهج التحرك السياسى . الا أنها كانت
كلها اختلافات تكتيكية حول استراتيجية رفض اجراءات المؤسسات الحاكمة ،
واسلوب القيام بتحديات كثيرة تتصدى من خلالها لاجراءاتها . ويمكن القول
بتنوع الجماعات الشبابية المناضلة خلال هذه المرحلة ، وأيضا تنوع
الأهداف التى يستثير النضال من الأهداف السياسية الى العسكرية الى
الدينية الى الاجتماعية . بحيث بلغت الموجهة بين الشباب من ناحية
والاستعمار والسلطة المتعاونة معه من ناحية أخرى ، ذروتها فى حريق
القاهرة سنة ١٩٥١(٢٨) .

ذلك يعنى أن المشاركة الشبابية فيما قبل ١٩٥٢ كانت موجودة وبارزة . مشاركة تخطت حاجز الكلمات الى حمل السلاح واطلاق الرصاص وحتى احراق البيت على ساكنيه والى جانب هذا الاستعداد الايجابى للفداء ، اتسعت المشاركة الى المجال السياسى والى كافة المجالات الاجتماعية والثقافية . وذلك بهدف النهوض الشامل بالمجتمع . ذلك يجمعنا نطرح تساؤلا لابد من الاباحة عليه . ماذا حدث لهذه المشاركة فيما بعد ١٩٥٢ ؟ والذى حول هذه الايجابية الى سلبية أو لنقل حيادية أو لامبالاة لما يحدث فى المجتمع ؟ ما هى العوامل المسئولة عن تغير علاقة الشباب المصرى بمجتمعه فيما بعد هذا التاريخ . الاجابة على ذلك تطرح امامنا عوامل وظواهر عديدة (٢٩) .

منها أن الثورة المصرية التى قامت فى ١٩٥٢ كانت كأي ثورة فى حاجة الى ايمان . فقد كان للثورة الفرنسية ايمانها ومثلها . وكذلك الثورة البلشفية ، وتكن أهمية الايمان فى كونه يساعد على تأسيس فكر اجتماعى وسياسى متماسك حتى لا يتهزق الفكر الشبابى فى أى اتجاه . وفى اعقاب ثورة ١٩٥٢ لم يتوفر وضوح كاف لمثل هذا الايمان . بل اننا نجد ان الفترة الاولى من عمر الثورة ١٩٥٢ - ١٩٦٠ كانت محاولة دؤوية للبحث عن هذا الايمان ، ونتيجة لذلك تعددت انتماءات المجتمع بين الانتماء الأفريقى ، العربى والاسلامى والاشتراكى والليبرالى . وقد انعكس ذلك على سلوك البشر وتفاعلاتهم فى المجال الواقعى . ومن ثم افترقت المجتمع امكانية تأسيس النماذج الواجب احتذاؤها هل هى فردية رأسمالية أم جماعية اشتراكية ، أم أنها تنتمى الى التراث والدين والأصالة . وفى ظل ذلك تمعيت القيم والمثل لغياب الايمان الذى تتخلق عنه هذه القيم والمثل . هذا بالإضافة الى عدم تأسيس القنوات الحرة والملائمة والتى يمكن أن تيسر انسياب الفكر الشبابى من خلال الحوار المخلص والصريح لكى يسهم فى امكانية تخلق ايمان يقود المسيرة (٤٠) .

بالاضافة الى ذلك وابتداء من ١٩٥٢ بدأ التخطيط للشباب والعمل

الشبابى يأخذ شكل الوصاية . بل امتدت هذه الوصاية أحيانا لتشمل المجتمع المصرى بأكمله ، وفى جو الوصاية هذه ، رفضت المشاركة كفكرة أساسية . وهو رفض مازلنا نعانى منه حتى الآن . ولقد أدى رفض الوصاية ورفض إمكانية المشاركة ، وهدم قيم المجتمع القديم دون تأسيس فعال لسياق قيمي فعال يقود مسيرة التنمية فى مجتمع الثورة الى تخلق نوع من الفراغ ، الذى انصرف الشباب فى اطاره الى عديد من التنظيمات اليسارية واليمينية ، وحتى الجماعات الرافضة لكل ذلك باعتباره تغريب وعلمانية والعائدة الى الدين فى أصوله النقية . فى اطار هذا الفراغ برزت فجوتان : الأولى تتعلق بافتقار القدوة والمثال . وتكمن الثانية فى انفراق بين ما يقال وما يمارس . ومن ثم ، فقد كان من نتيجة ذلك انتقال الشباب المصرى من مرحلة المشاركة الفعالة والقيادة الرائدة التى حدثت قبل ١٩٥٢ ، الى مرحلة السلبية والهجرة سواء كانت مادية جغرافية او معنوية سيكلوجية . يعيش فى اطارها الشباب غريبا عن واقعة فاقدا الانتماء له . اذا فقد جاءت مرحلة السلبية فيما بعد ١٩٥٢ اثر مرحلة الايجابية البارزة التى سادت قبل ١٩٥٢ . بحيث مهد ذلك المناخ لمرحلة من الرفض بأشكاله العديدة ، سواء كان رفضا شبابيا من الداخل حيث الأقدام على تراب الوطن حتى ولو كان التعذيب والقهر هو رد الفعل المقابل . او كان هروبا من المجتمع الى خارجه ، حيث تحولت البيئة المصرية لأول مرة فى التاريخ الى بيئة طاردة . وأصبحنا نجد المصرى — الذى يؤكد عنه التراث أنه محب لوطنه متمسك به — مهاجرا الى حيث عالم بلا وطن بعيدا عن القهر . وقد استهلكت هذه الفترة حقبة السنين والسبعينات ومع بداية الثمانينات تحول الرفض الى العنف المسلح الذى أطلق الرصاص تحت وطأة القهر والاثارة . والسؤال الذى يطرحه ، لماذا حدث كل ذلك ؟

البحث عن اجابة لهذا السؤال يكشف ان المجتمع المصرى قد تعرض فى أعقاب ١٩٥٢ لمجموعة من الأحداث والظواهر التى هزت توازنه من أساسه . فنسب ١٩٥٢ صدرت قوانين الإصلاح الزراعى والتى كان تعنى

شكلًا ومضمونًا التبشير بمنطق أيديولوجى جديد . وفى هذا الإطار ضربت قوى الاقطاعيين وحررت قوى الفلاحين المعدمين ، وفى ١٩٥٤ احسمت الثورة اتجاهها العلمانى مؤكدين أن الدين تحت الدولة واستوجب ذلك ضرب الجماعات الدينية . واستمر الحال على هذا النحو حتى ١٩٦١ ، وخلال الفترة السابقة لم تمتلك الثورة ايمانًا أيديولوجيًا واضحًا ومحددًا . وفى ١٩٦١ صدرت مجموعة قرارات التأمين التى أكدت المنطلقات السابقة وسارت شوطًا فى تعميمها ، بحيث شهدت هذه المرحلة انتقالًا واضحًا ومحددًا نحو المنطلقات الاشتراكية . حيث أدت هذه المنطلقات الى إعادة ترتيب التوازن فى الحضر مثلما أعادت قوانين ١٩٥٢ وما بعدها ترتيب التوازن فى الريف ، غير أن ذلك أضر بمصالح جماعات ومنح أخرى مصالح جديدة عليها ، وبرغم وضوح التوجه الأيديولوجى ، أن هذا التوجه اقتصر على الصفوة الحاكمة لعدم امتلاكها الوسائل التى من خلال يمكن تربية الجماهير اشتراكيًا ، هذا الى جانب أن النظام السياسى بدأ يدرك أنه ينبغى أن يكون قويًا فى مواجهة القوى المتربسة فى الداخل والخارج ، وهو الاعتقاد الذى شكل أرضية لممارسات من القهر والكبت والدكتاتورية وأبعاد الجماهير عن المشاركة . وهناك قول صريح حاول أن يصور هذه المرحلة حينها ذهب (الى أن بمصر اشتراكية بلا اشتراكيون) (٤١) . وفى ١٩٦٧ واجه المجتمع المصرى هزيمة عسكرية ساحقة لم تظهر فقط ضعف العسكرية ولكنها أظهرت أيضا عجز هذا النظام فى مواجهة تحديات التنمية وتحديات التدخل فى شئونه . ولقد كان لهذه الهزيمة آثارها التى انتشرت فى كل الأرجاء . بل أن هناك مفكرون يؤكدون أن الآثار النفسية لحرب ١٩٦٧ سوف تستمر لسنوات كثيرة قادمة . حيث أدت الهزيمة ومحاولة البناء العسكرى من جديد الى تواجد الشباب المثقف بكثافة داخل القوات المسلحة ، تخرجوا من كليات الطب ، والآداب ، والتجارة والهندسة وأرسلوا الى الجبهة مباشرة دون أن يمارسوا مهنتهم أو يتعرفوا عليها لفترة كافية ، فقدوا خلال هذه المدة تخصصاتهم واستقرارهم ، وهى الحالة التى سوف يكون لها آثارها الكثيرة والمتنوعة (٤٢) .

ثم جاءت الفترة بين ١٩٦٨ — ١٩٧٣ لتفرض آثار الهزيمة والاستعداد للمعركة كعامل جديد فى الموقف الاجتماعى . فقد كانت القضية الأساسية خلال هذه الفترة هى تحرير الأرض . غير أنه خلال هذه المرحلة وقعت أحداث جسام ، فقد مات الزعيم الذى شكل الهما لفترة تاريخية كاملة ، وأدرك الشباب أن المثال قد مات وماتت معه فضالات وأحلام فترة تاريخية كاملة ، وأنهم على أبواب عهد جديد أو لنقل على أبواب المجهول . وعلى عتبة المجهول تربصت القوى الاجتماعية لبعض ، كل تعيد حساباتها من جديد تأهباً لما هو قادم . وبدأ النظام السياسى يغير هويته ، يصبح ليبرالياً بعد أن كان اشتراكياً وتحوّل الشباب الطلائع الاشتراكيون ليجدوا أن صيغة الحزب الواحد قد تحولت إلى أجنحة ثم إلى أحزاب ذات توجهات أيديولوجية متباينة (٤٢) . وبدأ نقد الاشتراكية والناصرية والترحيب بالانفتاح والرأسمالية فى الخطاب العامة ، وفى ١٥ مايو تم القضاء على آخر رموز النظام الاشتراكى ، واستقبلت زعامة النظام رواد الاستثمار ورجال الانفتاح . وأدرك الشباب أن النظام السياسى على وشك أن يفقد إيمانه القديم وأنه يستهل الاعتقاد فى إيمان جديد . ولقد زاد من درامية الموقف اعلانات النظام السياسى خلال هذه المرحلة بنية الحرب بينما لا يرى الشباب مبرراً للتقاعس عنها بحيث كان ذلك مبرراً للتوترات وتظاهرات وعنف منتشر .

وفى الفترة من ١٩٧٣ وحتى ١٩٧٧ . قام النظام بحربه الناجحة لتحرير التراب الوطنى . غير أنه برغم هذا الانجاز الهائل قدم عناصر توتر جديدة . فقد فتح الباب على مصراعيه أمام القطاع الخاص ورواد الانفتاح ، ولجلى عصر الاشتراكية إلى غير رجعة . بالإضافة إلى ذلك بدأ النظام يغازل التيار الدينى بل ويجعله أصلاً لبعض شرعيته وظهرت القاب (الرئيس المؤمن) وأخبار عن (الخلوة) فى وادى الراحة وغيرها . وكان النظام بذلك يحاول ضرب الجماعات المناوئة له والتى حاولت انتقاص شرعيته . وانتشرت (البيوتيكات) والسلع الاستهلاكية المثيرة ، والتى استغزت كثيراً فقر الفقراء . وبدأت الدولة تتخلى تدريجياً عن التزامات اشتراكية لكنها بغض النظر عن

ذلك كانت ذات طابع جماهيري ، بدأ الحديث عن عدم الالتزام بتعيين الخريجين ، وعن رفع الدعم عن طمس انقراء وعن الجامعة الأهلية . وأثارت كل هذه التطورات مشاعر الشباب فهم المستهلكون أو المشارون بسلع الاستهلاك ، هم أعضاء الجماعات الدينية التي يؤيدها النظام أو الجماعات اليسارية التي يرفضها النظام هم الذين أباحت لهم الاشتراكية مجانية التعليم ، وهم الذين التزمت الدولة أمامهم بتوفير فرص العمل . وأدرك الشباب أن الرمال بدأت تنساب من تحت أقدامهم . ومن ثم لابد من الرفض أو الهروب أو الاثنين ، وقد كان .

وابتداء من ١٩٧٧ وحتى ١٩٨١ وقعت أحداث جديدة أكتوى الشباب بنارها . فقد انتشر سرطان الانفتاح الاستهلاكي وظهرت سريعا القطط السمان (والأرانب) وتغيرت لغة الحياة اليومية . وظهرت مساكن التملك ، وتأزمت مشكلة الاسكان والمواصلات والدخل ، وفى قلب هذا الألم المحيط يعلن النظام السياسى زيارة القدس تمهيدا للصالح مع اسرائيل فى كامب ديفيد . وأدرك الشباب أنه أمام صورة معكوسة ، كنا اشتراكيون فأصبحنا انفتاحيون . كنا حلفاء للقوى الاشتراكية فأصبحنا هوامش للمراكز الرأسمالية كنا ندعم القطاع انعام فأصبحنا نعرضه بضاعة لمن يشتري فى السوق . يرفع النظام السياسى صوته بالاسلام والدين كأساس للشرعية ، بينما الرذيلة تنمو مستشرقة فى شارع الهرم . وأدرك الشباب أنه أمام خدعة كبرى ، ولقد كان المتدينون — حلفاء النظام — هم أول من اکتوت مشاعرهم وأجسادهم بناره . وكنا بذلك أمام تمزق جديد . يتضارع فيه الكل مع الكل ، حالة شبيهة بحالة الفوضى الهوبزية . الى أن دوت طلقات الرصاص تعلن عن العنف الناتج عن التمزق (٤٤) .

لا شك أن هذا القدر من التحولات التي وقعت فى اطار المجتمع المصرى تحتاج الى انسان حديدى قادر على استيعاب كل هذه التقلبات الاجتماعية الكبيرة دون أن يحدث له توتر أو قلق . وإلى حد كبير ، فقد أدت هذه التحولات الى تأسيس نوع من التسيب الأيديولوجى واثقافى

والاجتماعى والاقتصادى الذى ادى الى النهاية الى اهتزاز ملامح الشخصية الشابة ، وظهرت تساؤلات ، من نحن ؟ والى أين نسير ؟ هل نحن عرب أو مسلمين أفارقة ؟ هل نتبع منطقيا اشتراكيا أو رأسماليا ؟ هل نضع أنفسنا مع القوى الاشتراكية أم القوى الرأسمالية ، ما هى طبيعة علاقتنا بإسرائيل هل نحن أمام تحالف جديد أم عداء بعد هدنة ؟ قد تكون هناك اجابات توفيقية لذلك .. أننا عرب ومسلمون ، وأفارقة ، وأننا رأسماليون لكن لا يمنع أن نرفع شعارات الديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية . أننا نؤيد التطاع الخاص والعام معا . بيد أن ذلك لا يحل المشكلة ، ففى تحديد هوية الانسان لذاته لابد وأن يؤسس نوعاً من الأولويات التى تستند اليها الشخصية . وإذا لم يتمكن من تحقيق ذلك ، فانه عادة ما يشعر فى داخله بالتمزق ، ويكون لذلك تجلياته ومظاهره العديدة فى اطار انشخصية والسياق الاجتماعى على السواء .

كيف السبيل اذا ؟ كيف الخلاص من احتمالات التمزق ؟ الاجابة أننا نحتاج فى هذا الاطار الى وجود فكرى ونحتاج الى اطار واضح ومحدد المعالم يتمثل فى تأسيس المجتمع الذى يمتلك القيم التى يعتقد أنها قادرة على قيادة المسيرة التنموية ، يصونها ويدافع عنها . هذه القيم التى ارتضاها المجتمع لابد وأن يستوعبها الشباب بعد أن يشارك بالحوار والتعبير الصريح فى خلقها . فذلك يحميه من الحياة فى مناخ من البلبلة التى قد تسلمه الى اختيارات متطرفة غير ملائمة لتحقيق ذلك . ولكونها لا تتفق مع مصالح المجتمع وسيرته ، والمجتمع هنا ليس هو السلطة . فليس هناك دفاع عن قيم السلطة . ولا يجب أن يكون هناك وجود لقيم السلطة منفصلة عن قيم المجتمع . ما طرح فى الفترات السابقة كان قيم السلطة أما قيم المجتمع فيجب أن تتأسس فى مرحلة التنمية من خلال تطوير ترائه الذى يتفاعل مع ما تفرضه المعاصرة من متغيرات .

إذا لم يتحقق ذلك فسوف تواجهنا اختيارات وتمزقات قاتلة . أبسطها ما يمكن أن نسميه بالجماعات الأيديولوجية الهاربة من قيم النظام الى حيث

أيديولوجيات التحديث المتعددة أو إلى الدين والأصالة والتراث . أو تكاثر
تنظيمات الانحراف والجريمة . لابد أن ننظر في هذا الإطار إلى الجماعات
اليسارية أو الدينية باعتبارها اتجهت إلى الماركسية أو الدين لأنها لم تنشأ
على إيمان أيديولوجي محدد . ولأنها تفتقد ذلك فقد اتجهت إلى الدين أو الماركسية
باعتبارها الأطارات التي يمكن أن تنتقد الواقع بمشاكله وظروفه بالنظر فيها .
بل إن ذلك يعتبر شاهدا على عدم قدرتها على السير في الحياة اليومية
وعجزها عن تحمل أعبائها من خلال منطق وتوجهاته ، وفي النهاية فإن
هذا البحث عن أطارات أيديولوجية أخرى ، هو اندفاع أليها في أصولها
المثالية ، والمثالية تحتاج إلى جهد كبير حتى تكون قادرة على مواجهة مشكلات
الواقع . والا اعتبر ذلك هروبا من واقع حياتنا المتفاعل والمنظور .

تكشف النظرة المتفحصه لهذه المسيرة التاريخية عن بروز مجموعة من
الملامح الأساسية .

١ — أولها افتقاد النظام السياسي لامتلاك توجه أيديولوجي واضح
ومحدد المعالم ، وله استمراره التاريخي حتى وإن امتلك في بعض الفترات
بداية للاعتقاد الأيديولوجي فإنه لم يمتلك الوسائل التي يمكن بالنظر إليها
تنشئة الشباب في المجتمع حسب قيم النظام وتوجهاته الأيديولوجية .

٢ — الانفصال بين قيم النظام السياسي وقيم المجتمع وإذا كان
النظام السياسي قد غير كثيرا توجهاته انقيمية والأيديولوجية في مواجهة
ثبات المجتمع . فقد ظلت الأخيرة قوية ولها سيطرتها على الأفراد وخاصة
الشباب في المجتمع ، ولما كان الدين يمثل مكانة جوهرية بالنسبة لقيم
المجتمع ، فإن الهروب في معظم لحظات التاريخ كان نحو قيم الدين التي
هي قيم المجتمع (٤٥) .

٣ — بالنسبة للشباب المصري هناك تحول من الإيجابية التي تتجلى في
العمل على ترقية الواقع الاجتماعي أو التضال ضد القوى السياسية إلى

السلبية حيث الانسحاب من السياسة والاقتصاد والمجتمع . بيد أن هذا الانسحاب لم يكن سوى مقدمة لاجابية أكثر عنفا وتحرراً مما نصاد في المرحلة الأولى .

{ — أنه لكي نحافظ على ايجابية الشباب وارتباطهم بالنظام الاجتماعي فلا بد أن يمتلك النظام السياسي أيماناً ، وأن يكون هذا الايمان استمراراً لأفضل عناصر التراث والأصالة قدرة على التجدد والفاعلية ، ولأكثر متغيرات التحديث ملائمة لقيادة تقدم المجتمع ودفعه بعيداً عن التمزق . . بيد أنه من الضروري إذا تشكل هذا التوجه الأيديولوجية أن تشيد المؤسسات التي تتولى تدريب الأفراد على قيم التوجه الأيديولوجي الجديد التي هي قيم النظام وهي في نفس الوقت قيم المجتمع .

(ب) الثقافة والقيم ، معضلات الشباب في إطارها :

نتضح الأهمية الجوهرية لقيم الثقافة والأيديولوجيا من تصورنا لطبيعة الأقسام الأساسية التي تشكل — تصورياً — العناصر الأساسية لبناء المجتمع . وفي هذا الإطار نجد أن هذا البناء ينقسم الى نسق الثقافة والقيم والنسق الاجتماعي ونسق انشخصية . وعادة ما تترايط هذه الأنساق عضوياً في إطار السياق الواقعي . ومن ثم فالتغير في احداها لابد أن تنعكس آثاره على الأنساق الأخرى . غير أن هذه المقولة لا يمكن قبولها على إطلاقها . فهناك غارق بين التغير الذي يحدث منبثقاً عن نسق الثقافة والقيم ، وبين التغير الذي يحدث في أي من الأنساق الاجتماعية الأخرى . فالتغير في الأنساق الثقافية ، في قيم وأيديولوجيا المجتمع ، تكون له في العادة آثاره على كل أجزاء بناء المجتمع . وذلك لطبيعة التحكم السبرنطليقي الذي تمارسه الثقافة بالنسبة لأجزاء البناء الاجتماعي الأخرى ومن ثم فالتغير فيها لا يمكن تحييد آثاره . بينما من الممكن تحييد التغيرات التي قد تنبثق من أجزاء البناء الأخرى حتى لا تؤدي الى تغيرات جذرية شاملة (٤٦) .

وتنبثق قوة الثقافة والقيم كعنصر فى البناء الاجتماعى من خلال بمدين
الاول أنها تعتبر نتاجا مباشرا للتفاعل الذى حدث بين عناصر الواقع الاجتماعى،
ومن ثم نهى تعتبر انعكاساً مجرداً لهذا الواقع ، وان كانت نتاجه الا أنها
تتحول لكى تتولى ضبط تفاعله ، والثانى أن الثقافة ليست انعكاساً مباشراً
فقط ولكنها تتضمن بداخلها بعداً تاريخياً ، فهى امتداد من ناحية أخرى لثقافة
ثقافى سابق ، وهذا الذى يكسبها استقلالاً عن الواقع وان كانت فى
بعض جوانبها مجردة عنه (٤٧) . وتحتوى الثقافة بداخلها على مجموعة القيم
البنى يمكن أن تؤدى دورها فى المجالات الإدراكية والتقويمية والوجدانية .
ثم أنها تشتق منها مجموعة المعايير التى تصبح الوسائل الواقعية والملموسة
القادرة على توجيه السلوك على المستوى الاجتماعى والفردى ، سواء
بالنسبة للفرد أو الجماعة .

وإذا كانت الثقافة تتكون من القيم التى تشكل توجهها عاماً للمجتمع
يضبط سلوكه فى اتجاه معين ، فان الأيديولوجيا هى مجموعة القيم والمبادئ
والأفكار التى تشكل فى مجموعها اتجاهاً عاماً يتبناه النظام الاجتماعى
والسياسى تجاه قضايا ذات أهمية استراتيجية أو تكتيكية بالنسبة للمجتمع (٤٨)
ومن ثم تعتبر الأيديولوجيا أضيق نطاقاً من الثقافة إذا نظرنا إليها من منظور
تاريخى ، فهى عادة تهتم بالتفاعلات المعاصرة ، وتوجيهها بحيث تسلك
مسلكاً محدداً فى إطار التاريخ المستقبل (٤٩) .

والحالة المثالية هى الحالة التى يحدث فيها تطابق تاماً بين مجموعة
المعايير على المستوى الفردى من ناحية ، وبين أيديولوجيا النظام السياسى
والاجتماعى من ناحية ثانية ، وبين ثقافة المجتمع وقيمه الناتجة عن التفاعل
أو التى تعتبر امتداداً للتراث من ناحية ثالثة . فى هذه الحالة يملك المجتمع
انساقاً تفاعلياً وقيمياً كاملاً . بينما إذا حدث انفصال بين المستويات الثلاثة
المشار إليها ، أو بين اثنين منها ، فان ذلك سوف يؤدى الى قيام ظواهر

كثيرة ناتجة عن عدم الاتساق هذا . وهى ظواهر تعاني منها كثيرا المجتمعات الانتقالية والنامية ، وقد تجاوزتها أبنية المجتمعات المتقدمة .

وفى دراسة موقف الشباب من البنية القيمية والثقافية للمجتمع نجد أن ثورات الشباب بذاتها قد حدثت كجزء من التغيرات الثقافية الشاملة انى انتابت مجتمعات النظام العالمى . ويعتبر التغير الذى يتمثل فى انتقال المجتمعات من التأكيد على ايداع القيم الجماعية التى تنتج من خلالها الى المستقبل وتشارك فيها الى التأكيد على الصياغة النظامية institutionalization واستيعاب هذه القيم من أكثر التغيرات التى واجهتها أغلب مجتمعات النظام العالمى . ويرتبط هذا التغير فى التأكيد بقوة على تغير هام آخر يتمثل فى تغير نمط الاحتجاج القائم فى المجتمعات الحديثة . وهنا ، وكما حدث فى حالات كثيرة ، حينما يتم استيعاب الأهداف والتوجهات التى تم ايداعها كإرث ، وتصاغ نظاميا (من خلال الاستقلال السياسى ، وتوسيع نطاق المشاركة السياسية ، والتغيرات الثورية للنظم أو تأسيس سياسات دولة الرفاهية ، وما أشبه ذلك) ، فإن ذلك يؤدى الى ظهور عمليات جديدة من التغير ، والى سلسلة جديدة من التوترات والمشكلات ، والى بؤرة جديدة للمرد والاحتجاج . ومن الضرورى أن نؤكد أن ذلك قد حدث لحركات ومناشط الشباب ، وذلك حينما تمت انصياغة النظامية للقيم والأهداف التى جاهدت هذه الحركات الشبابية لتحقيقها . حيث تم استيعاب هذه القيم والأهداف من خلال الموافقة عليها كجزء من بناء المجتمعات التى ظهرت فيها هذه الحركات . وقد حدث ذلك فى معظم المجتمعات الحديثة . فمثلا تمت الصياغة النظامية الكاملة لحركات الشباب فى روسيا من خلال تنظيم الكومسومول komsomol . وقد حدثت الصياغة النظامية لأيديولوجيات وجماعات الشباب فى كثير من الأقطار الأوربية من خلال الارتباط بالأحزاب السياسية ، هذا الى جانب الموافقة عليها كجزء من النظام التعليمى . وفى الولايات المتحدة ، تمت الموافقة على تنظيمات كثيرة باعتبارها تمثل جانبها هاما فى حياة المجتمع المحلى ، والى حد ما ، تعتبر المشاركة فيها

رمزا لتباين المكانة الاجتماعية . وقد أصبحت حركات الشباب المنظمة فى ظل كل من آسيا وأفريقيا مكونا أساسيا فى التنظيمات التعليمية الرسمية (٥٠) .

وقد أدت عمليات الصياغة النظامية المتعددة هذه والتي استهدفت استيعاب القيم الكارزمية ذات الطابع الجماعى ، الى تغير بؤرة الاحتجاج فى المجتمعات الحديثة بصفة عامة واحتجاج الشباب بصفة خاصة . ويضم هذا النمط الجديد من الاحتجاج أو عدم الرضاء بداخله أنماطا كثيرة . فبعد أن تأسست المراكز الاجتماعية الحديثة ، وهى المراكز الأكثر وضوحا واستمرارا ، وهى المراكز التى تتركز حولها ادعاءات ومطالب الجماعات التى مازالت تشعر بأنها محرومة من الامتيازات التى تتمتع بها هذه المراكز ، أو التى تدرك الفوائد النسبية التى تحصل عليها هذه المراكز . وفى هذا الصدد ، هناك بعض الاقليات — كالجاعات القومية والاثنية فى الاقطار الأوربية ، والزنوج فى الولايات المتحدة ، وبصفة عامة الجماعات الفقيرة أو التى تنتهى الى الشرائح الدنيا والتى تتجاهلها دولة الرفاهية — التى تعتبر مسئولة بصفة أساسية عن حركات الاحتجاج والرفض .

ويعتبر هذا الاحساس بالصياغة النظامية الناقصة نمطا قويا آخر من الاحتجاج ، وهو النمط الذى بدأ يظهر بعد الاستيعاب المبدئى للمراكز الحديثة . وقد تأسس هذا النمط بسبب الشعور المتنامى بسيطرة وتحكم شاغلى المراكز الثقافية والسياسية . ويتصل هذا الاحتجاج فى الغالب بالمشكلات المتصلة بهذه المراكز والناجمة عن تعقيدها . وفى العادة تظهر أنماط جديدة من الاحتجاج الثقافى والاجتماعى فى المراحل المعاصرة لتطور المجتمعات الحديثة . تقوم بها الجماعات غير المحرومة نسبيا ، والخاضعة للسيطرة نسبيا ، برغم مشاركة بعض الجماعات المحرومة نسبيا فيها . وتعتبر عن الشك القوى فى المراكز الحديثة أو عدم الالتزام بها . والميل الى لعدم الاستجابة الى المتطلبات الرمزية والنظامية التى تتطلبها هذه المراكز (٥١) .

ويمكن القول بأن هذه التغيرات قد ارتبطت بالانهيار الملحوظ
للأيديولوجيا بالمعنى التقليدي الذى ساد القرن التاسع عشر وبداية القرن
العشرين والتراجع العام للاهتمام الأيديولوجى والسياسى التقليدى .
ولقد ارتبط هذا الانهيار بدوره بالشعور المتزايد بالفراغ الثقافى والروحى ،
والذى يعنى أن المكاسب الاقتصادية والاجتماعية التى تم الحصول عليها
من دولة الرفاهية أو من مجتمع الاستهلاك خاوية من الناحية الثقافية
والروحية . ولقد تعمق هذا الميل بحقيقة أن أجيال الشباب والطلبة الجدد
فى الدول الحديثة فى آسيا وأفريقيا أو فى روسيا فيما بعد الثورة
وفى دول الرفاهية الأوروبية لا يواجهون فقط آباء رجمين ولكنهم يواجهون
ايضا ثوارا ناجحين أصبحوا جزءا من المؤسسة الجديدة ، وقد تمكنوا من
خلق واقع اجتماعى جديد على الشباب أن يواجهه ، وهو الواقع الذى
يظهر بوضوح كل خصائص المؤسسة البيروقراطية ولكنه يقدم نفسه فى
ذات الوقت باعتباره يتضمن القيم الروحية والجماعية الثورية . ولقد تدعم
هذا الاتجاه أيضا بواسطة أضعاف البعد الأيديولوجى للحرب الباردة ،
ثم انتقاد الرموز والصور السلبية نتيجة لذلك (٥٢) .

ويعتبر موقف النظام الاجتماعى والسياسى فى مواجهة مشاركة
الشباب وامكانياتهم على الابداع الثقافى أحد مواطن الصدام بين الشباب
والمجتمع على ساحة الثقافة والقيم . ويتضح ذلك اذا نحن استكشفنا طبيعة
العلاقة القائمة بين تحديد جماعات العمر المتباينة من ناحية وبين امكانيات
الابداع الثقافى والاجتماعى من ناحية أخرى . فقد أصبح معتادا أن ينظر
المجتمع الآن للشباب باعتباره مرحلة تحضيرية أو اعدادية تسلم فى
النهاية الى المشاركة الخلاقة فى الحياة الاجتماعية والثقافية للمجتمع (٥٣) .
وعلى هذا المستوى من التفاعل الثقافى يواجه الشباب احباطات كثيرة .
هذه الاحباطات ناتجة عن الفجوة بين ما تفرسه العائلة والنظام التعليمى
من امكانيات وقدرات على المشاركة فى الابداع الثقافى من ناحية وبين
مسموحات النظام السياسى من ناحية أخرى ، حيث تؤدي اتساع الفجوة

بين المنصرين الى تخلق تربة ملائمة لنمو مشاعر الاحباط وعدم الرضاء بين جماعة الشباب (٥٤) . ومن ناحية أخرى فان الابداع الثقافى يكون عادة وليد القدرة على الابتكار والفاعلية وهى القدرة التى يمتلكها عادة الشباب فى مرحلة مبكرة من النضج تختلف عن السن الذى وافق عليها المجتمع كبداية للابداع — كمن اُتخرج من الجامعة مثلا — . وهناك كلما تزايدت الفجوة بين النضج الحقيقى على المستوى الفردى ، والنضج الاجتماعى كما يعترف به المجتمع ، فان المساحة تتخلق للشعور بالاحباط والتوتر وعدم الرضاء أيضا .

ويتصل ظهور حركات الشباب فى المجتمعات المتخلفة أو المتقدمة بطبيعة الانهيار أو التماسك الذى أصاب الثقافة التقليدية . فمثلا يعزى انتشار حركات الشباب والطلبة فى المجتمعات المتخلفة الى الانهيار الواضح للثقافة ائقلىدية ، وهو الذى يعتبر مؤشرا هاما يشير الى ثمة تحول مجتمعى هائل يقع داخل هذه المجتمعات . وبعبارة أخرى ، فان ظهور الصراع الجلى الحاد والاضطرابات الجماهيرية للشباب الذى يتمتع ببعض الامتيازات ، يعتبر مؤشرا لبداية مرحلة معينة من التطور الاجتماعى ، حيث يصل شىء الى نهايته بينما يبدأ شىء جديد . وحينما تصل المرحلة الجديدة ، فانها قد لا تقدم المستقبل الذى يتصوره الشباب ، وربما نجد ان الشباب الذى دفعت جهوده الى احداث التغيرات الاجتماعية النوعية ، قد لا يلعب دوراً رئيسياً فى تحديد ناتج هذه العملية .

واذا كانت هذه طبيعة دور الشباب فى المجتمعات ذات الثقافة التقليدية ، فاننا نجد أن الشباب قد لا يكون لهم هذا الدور الفعال فى مجتمع كمجتمع الولايات المتحدة . حيث تمكن هذا المجتمع بالاضافة الى الديموقراطيات الرأسمالية الأخرى من الاستقرار بصورة مبكرة . ومن ثم فلم يكن عليها ضرورة أن تتجاوز الثقافة التقليدية والتنظيم الانطاعى والاستبداد السياسى . وبتعبير ماركسى ، نجد أن هذه المجتمعات لامتلاكها برجوازية داخلية قوية لتجسيد روح وممارسات التحديث فاننا نجدها لم

تحتاج للجامعة كنظام يؤدي دوره باعتباره عنصرا رئيسيا لمعارضة الثقافة التقليدية . فالثقافة القائمة فى هذه المجتمعات كانت ذات طبيعة عقلانية ، وديموقراطية وحديثة حينما بدأت الجامعات تؤدي هذه الفاعلية الاجتماعية . ونتيجة لذلك ، نجد أن معظم الشباب فى هذه المجتمعات محافظون متكاملون تماما مع النظام القائم ، وستمعون لأداء أدوار الصفوة القائمة بدون أى توتر ، ولا يوجد فى هذه المجتمعات ثورة جيئية أما الشباب الذين يشعرون بأنهم غرباء أو راديكاليون فإنهم لا يعبرون عن عدم رضاهم من خلال ثورة الشباب ، ولكن عن طريق الالتحاق بحركات الإصلاح السياسى والتجديد الثقافى التى يؤسسها الكبار . ورغم وجود التوتر وانتشاره بين الآباء والأبناء ، فمن النادر التعبير عنه من خلال الصراع الاجتماعى والحركات الجماهيرية . وبدلا من ذلك ، فقد حقق الشباب استقلالاً عن الكبار عن طريق القيام بالاضرابات الخاصة بهم مثلا ، أو عن طريق الاستفادة من فرص الحراك الجغرافى أو الاجتماعى المتيسر الى درجة كبيرة . وحسبما يفترض لويس فوير Lewis Feuer لقد تميز المجتمع الأمريكى ، تاريخيا ، بالتوازن الجيلى . وبدون شك ، يمكن نسبة هذا التوازن لحقيقة أن الثقافة الأمريكية ، من الناحية التاريخية ، ينظر إليها باعتبارها تقدمية ، ومفتوحة وحية بسبب اسهام كل جيل جديد من الشباب المتعلم . وفى الحقيقة لا ينظر هؤلاء الشباب الى آبائهم باعتبارهم متخلفين لا أمل فيهم ، وهم لا يدركون النظام السياسى باعتباره قهري لا يستجيب لهم ولا أمل فيه . وهم لم يجربوا الفجوة الهائلة التى قد تتخلق بين القيم التى اكتسبوها من المنزل أو المدرسة من ناحية وبين تلك التى يعتقد فيها النظام السياسى والصفوة الحاكمة من ناحية أخرى . وهم لم يجربوا الجهود المهنى ، بل اننا نجدهم بدلا من ذلك يتطلعون الى انحرak الى أعلى . وبنفس القدر الذى يسلمون فى إطاره بالظلم الاجتماعى والفساد السياسى ، فاننا نجدهم قد مارسوا وختروا معارضة الكبار لهذه الظروف (٥٥) .

ذلك يعنى أنه وان كانت هناك مجموعة من الحركات الشبابية التى

برزت كرد فعل لمجموعة من التغيرات الثقافية التى انتابت النظام العالمى .
فهناك بالتاكيد اختلافات كبيرة بين طبيعة الظروف الثقافية التى تعيشها
البلاد النامية ونظائرها فى البلاد المتقدمة ، وهو الأمر الذى ينعكس على
سلوكيات الشباب وموقفهم من النظام الاجتماعى والسياسى القائم .
واستنادا الى ذلك نجد أن بناء الثقافة والقيم فى المجتمعات النامية يخضع
لتأثير مجموعة من العوامل الداخلية أو تلك التى ترجع الى النظام العالمى ،
بحيث تثير فيه هذه العوامل مجموعة من التفاعلات التى لها وطأتها وفعالياتها
فى مجال الشباب .

ويعتبر غياب الاستمرارية والاتصال التاريخى أحد العوامل الأساسية
لضعف بناء الثقافة والقيم فى المجتمعات النامية . وإذا أخذنا المجتمع المصرى
مثالا على ذلك ، فسوف نجد أنه قد تعرض لمثل هذه العوامل التى أثرت
على تماسكه وفعاليته . فعند قيام ثورة ١٩٥٢ لم يكن المجتمع المصرى قد
امتلك جهازا قيميا فعالا قادرا على قيادة التفاعل الواقعى ويمتلك امكانية
توجيه سلوكيات النظام السياسى . وإذا نظرنا على المستوى الاعتقادى
سوف نجد محاولة النظام السياسى خلال هذه الفترة استناد شرعيته
من ناحية الى الدين الاسلامى (٥٦) ومن ناحية أخرى محاولة اصدار بعض
القرارات التى تحاول اجراء بعض التعديلات فى بناء الواقع الاجتماعى ، والتى
تشكل فى ذات الوقت بحثا حثيثا عن منطق أيديولوجى . وفى هذا الاطار يمكن
أن ننظر الى قرارات وقوانين الإصلاح الزراعى وتصفية الأحزاب باعتبارها
بداية للتحويل الاشتراكى واستمرت هذه المرحلة حتى ١٩٥٧ .
وهناك من يفضل تسمية هذه المرحلة بالتنمية من خلال التطور
الرأسمالى . ومنذ ١٩٥٦ ، ومرورا بعام ١٩٦١ عام القرارات
الاشتراكية نجد أن النظام السياسى قد بدأ تحالفاته الخارجية
مع المعسكر الاشتراكى من خلال الارتباط النسبى بالمجتمعات الاشتراكية
وتعميق العلاقات معها . وهى التحالفات التى شكلت المظلة لتأكيد ضرورة
تأسيس التنمية من خلال التطور الاشتراكى ، وتأكيدا لذلك صدرت مجموعة

التأهيمات والقوانين والقرارات الاشتراكية - هذا الى جانب تعميق الارتباط العربى فى محاولة تفجير اثورة العربية بمساعدة القوى التقدمية فى العام العربى * وفى ١٩٦٧ واجه النظام السياسى ضربة قاصمة من قبل قوى الامبريالية العالمية من خلال هزيمة يونيو . وهى الضربة التى بدأت تدفع الى انتعاش البرجوازية المحلية ، والى سقوطها بعد ١٩٧١ ، ١٩٧٣ عقب اعلان سياسات الانفتاح الاقتصادى والعودة الى التنمية مرة اخرى من خلال انتطور الرأسمالى (٥٧) .

ويتجسد غياب الاتصال التاريخى ، ان معظم الأيديولوجيات التى تبناها النظام السياسى الحديث منذ ١٩٢٣ تتميز بمقاطعتها للتراث . وهى المعضلة التى تعاني منها معظم المجتمعات النامية - خاصة المجموعة الحضارية داخل نطاق العالم الثالث - فالتاريخ كما ندركه وحده عضوية يسجل حركة المجتمع داخل الزمان والمكان . ومن ثم فمن الضرورى أن يكون هناك دائماً بعضاً من الماضى داخل بناء الحاضر . وأن يكون هناك بحثاً للانتقال بأفضل عناصر الحاضر الى قلب المستقبل . وفى المجتمعات النامية نجد أن التاريخ قد حدث بدون هذا الاتصال العضوى ، فقد تبنت معظم صفواته أيديولوجيات وقيم وثقافات تختف عن تراثه ان لم تتناقض معه ، ومن ثم فهى لا تتكامل معه عضوياً ، ومن ثم وجدنا هذه المجتمعات تشهد مصطلحات مثل الثقافة التقليدية والحديثة ، وصراع الجديد مع القديم ، وما هو غير ذلك ، وهى الظواهر التى لها بالتأكيد تأثيرها على اتجاه الشباب نحو منظومة الثقافة والقيم أو نحو الأيديولوجيا التى يرفع شعاراتها النظام السياسى (٥٨) .

ويشكل البحث عن انتماء عالمى مشكلة أساسية تعاني منها مجتمعات العالم الثالث بحيث يساعد ذلك على اضعاف أبنيتها الثقافية والأيديولوجية . إذ تعاني مجتمعات العالم الثالث من مشكلة الهوية والانتماء . بل اننا نجد أن بعضاً من هذه المجتمعات يفتقد امتلاك أى انتماء له جذوره أو دلالاته التاريخية أو المعاصرة ، بينما نجد البعض الآخر يعانى من تعدد الانتماء

الى درجة التناقض . فمثلا بالنسبة للمجتمع المصرى نجد أن هناك مجموعة من الدوائر التى يتعين عليه الانتماء اليها أيديولوجيا . فالى جانب الدائرة العربية ، نجد الدائرة الأفريقية والاسلامية والاشتراكية ، والرأسمالية وعدم الانحياز هذا بخلاف المواطنة ذاتها باعتبارها منطلقا مبدئيا . ولا شك أن الانتماء الى هذه الدوائر كان يفرض الارتباط بمنطلقات أيديولوجية معينة . هذا الى جانب أنه قد يفرض قدراً من التناقض والتوتر فى بعض المراحل التاريخية كالانتماء لاسلامى أو العربى ، الأفريقى ، وهكذا . ونتيجة لذلك احتوى السياق الاجتماعى والثقافى والأيديولوجى لكم من المفاهيم التى قد تتناقض أحيانا ، أو لا تتكامل فى أحيان كثيرة . ومن ثم وجدنا بين أيدينا كما من العناصر الأيديولوجية التى تفتقد أى اطار عضوى يضمها . حتى تصبح قادرة على ضبط المسيرة من خلال انتحيد الواضح لمجموعة الأهداف التى يجب أن تشكل موضع الاهتمام على المستوى الفردى والاجتماعى (٥٩) .

ويتمثل المتغير الثالث الذى له تأثيره على البنية الأيديولوجية لمجتمعات العالم الثالث فى افتقاد الايمان أو التوجه الأيديولوجى المبدئى . ذلك أنه من المنطقى أن يكون لكل ثورة ايمانها . فقد كان للثورة الفرنسية ايمانها ، وكان للثورة البلشفية ايمانها أيضا . وتكمن قيمة الايمان المتناسك فى أنه يطرح المثال الواجب احتذاؤه . بل أن هذا الايمان قد يفرض بشكل مبدئى العملية الثورية ذاتها ، ومن ثم فإيمان كل ثورة ينبغى أن يكون سابقا عليها وأحيانا قد تحدث الثورة — كالثورة المصرية — ثم تبحث عن ايمانها من خلال الحوار الصريح بين مختلف الجماعات ذات التوجه الأيديولوجى أو المحايدة أيديولوجيا . ولكى ينبثق الفكر والايمان حراً قادراً من على أرضنا ، فإن ذلك يمكن أن يحدث لو نوقشت كافة الاتجاهات مناقشة حرة وصرحة بهدف الوصول الى الايمان الذى يساعد على تجسيد المثال المحتذى .

ويتمثل المتغير الرابع الذى يتسبب — وقد تسبب — فى اهتزاز السياق القيمى للمجتمع ، فى التناقض المتعلق بالنماذج الواجب احتذاؤها ، لكى

يحقق الشباب طموحه . اذ نجد أن الشباب في فترة الاعداد والتكوين عادة ما يستوعبون — من خلال وسائل التنشئة — نموذجاً معيناً ، يسير بناء عليه في المجال الاجتماعي ، أيا كانت طبيعة هذا النموذج ، هل هو النموذج الفردي الاشتراكي ؟ على سبيل المثال التناقض الكائن في العملية التعليمية ذاته . فمن ناحية نجد أن الهدف البارز أمام التلميذ وأسرته يؤدي إلى ضرورة التزامه مع غيره — بكل وسيلة يمتلكها في حلبة هذا الصراع — حتى يستطيع الحصول على الجوع الأعلى ، ومن ثم حتى يعثر على الفرص الأكثر ملاءمة . هنا يصبح مباحاً لديه استخدام كافة الأساليب لتحقيق هذا الهدف . فالفرص محدودة وليس هناك المنطق القيمي والأيديولوجي الذي ينظم توزيعها . وفي هذا الصدد لا يختلف كثيراً من يمتلك المال لممارسة الدروس الخاصة عن الذي يقوم بالفش في الامتحان عن الذي يتبع أساليب توجيهها الأخلاق الانتهازية للنجاح في الامتحان . ومن ناحية فائنا نجد أن مضمون التعليم اشتراكياً يركز على النموذج الاشتراكي . — خاصة في المرحلة الاشتراكية — وذلك يعني أن الشخصية الشابية تواجه العديد من النماذج المتناقضة أثناء حركتها في المجال الاجتماعي ، وتدرك أن أياً منها لا يتحقق تحققاً كاملاً . فالنموذج الاشتراكي غير متحقق في واقع محيط محكوم بندرة الفرص والمنافسة التي أطلق عقالها . ووجود النموذج الفردي خطأ في مجتمع أعلن المنطلقات الاشتراكية ذات يوم ، ومحكوم بضرورة اشباع حاجات الأغلبية والا تحولت إلى اعصار مدمر يجرف كل شيء . وهنا يجد الشباب نفسه أسير الحيرة بين النماذج التي لا يعرف أيها يستحق أن يحتذى .

وتشكل الخصومة مع التراث والتاريخ متغيراً هاماً له تأثيره على الفوضى الأيديولوجية والثقافية التي تعيشها مجتمعات العالم الثالث . فقد أدى جمود التطور الحضاري لهذه المجتمعات — خاصة المجموعة الحضارية منها — إلى انهيارها أمام الموجات الاستعمارية التي سلبتها استقلالها . وحينما استقلت هذه المجتمعات خلال عقد الخمسينات واجهت

اختيارا حادا بين التراث الذى مازال جامدا وبين افكار التحديث الغربية التى تخلب انجازاتها الأبرار . والمدهش أن هذا الاختيار الصعب قد أسلم الى نتيجة متوازنة . فقد اختارت الصفوة العلمانية الليبرالية ، والإشتراكية كتوجهات أيديولوجية تحكم مسار التنمية الاجتماعية — الاقتصادية بينما ظلت الجماهير مرتبطة بتراثها تحت وطأة اختيار لا شعورى ، ومن ثم وجدنا أن التنمية والتفاعل يقع داخل الواقع محكما بتوجهات متباينة للغاية . ومن الطبيعي أن يكون لهذا التباين تأثيره على الشباب . فإذا تغرب الشباب فهو حتما — كالشباب الغربى — سوف يصطدم بتعقيدات الحضارة الصناعية ، ومن ثم فهو مثله ، سوف يبحث عن البساطة ، وإذا كانت البساطة مستحيلة أمام الشباب الغربى إلا إذا كانت هروبا من خلال المخدرات والمارجوانا . فإن بساطة التراث والإسلام تصبح لها جاذبية خاصة أمام الشباب المسلم الذى خضع لعملية تغريب . وإذا ظل شرقيا مرتبطا بتراثه ، فسوف يكتشف لحظة أزمة التنمية تحت وطأة التغريب ، ومن ثم سوف يصبح أسير استعادة الماضى بكل أمجاده . وكلاهما انفصال عن المجتمع القائم وبحث عن النقاء(١٠) .

بالإضافة إلى ذلك فإن وسائل استيعاب الثقافة أو الصياغة النظامية 'institutionalization' قد تصاب هى الأخرى بالخلل ، ومن ثم يكون لها تأثيرها الضار على بنية الثقافة والقيم . وسوف نعترض للأسرة ، والتعليم ، والأعلام والعمل كمؤسسات أو وسائل عليها أن تلعب دورا فى هذا الإطار .

وتنتاب الأسرة فى المجتمعات الحديثة والنامية تغيرات أساسية جعلت منها بيئة ثانوية وثيقت أولية بالنسبة لتنشئة الفرد . فبناء الأسرة أصابه الضهور واقتصر على الزوج والزوجة والأولاد ، وخرج من الأسرة — الأجداد — حاملوا التراث والتقاليد ، وهو ما يعنى أننا منذ البداية نواجه بضعف الوظيفة الضبطية للأسرة ، وهى الوظيفة التى كانت تقوى غرس البعد الاجتماعى ، أو لنقل تأسيس الانتماء(١١) . بطبيعة الحال تصاب الأسرة

من حيث أدائها بالهزال اذا كانت الأم تعمل ، وليس هناك بديل يؤدي ذات الوظيفة بالنسبة للأبناء وتتحول الروابط الأسرية المستندة الى وحدة الدم الى علاقات عابرة تنتهى بعد فترة من الزمن أقصاها وصول الأبناء الى مستوى النضج الفسيولوجى ، أو النضج الاجتماعى . ومن ثم يخرج جيل كامل لم يستوعب من مجتمعه شيئاً ، ومن ثم فروابطه العضوية ضعيفة مع هذا المجتمع أو على الأقل مع قيمه وثقافته (١٢) الى جانب ذلك فان هناك فجوة قد تتخلق بين الأسرة كمؤسسة للتنشئة الاجتماعية من ناحية ، وبين المجال الاجتماعى كنطاق لتجريب مضمون التنشئة . ومن ثم فقد يستوعب الشباب قيماً ، غير أنه يدرك أن هذه القيم ليست عملة صالحة للتداول فى المجال الاجتماعى . وفى هذه اثناء قد يسقط الشباب ، أثناء محاولة صياغة تطابق بين قيم الأسرة والمجال الاجتماعى ، وإذا فشل الشباب فى هذا الصدد ، فقد يحدث الانسحاب من المجتمع تجنباً لمعاناة التناقض ، أو التمرد على أيهما بالنظر الى قيم الآخر ، أو ابتكار قيم جديدة قادرة على الأداء والانجاز على المستوى الفردى بغض النظر عن قيم الأسرة أو المجتمع أو هما معاً ، وهنا نجد أن الشباب يفتقد أى التزام اجتماعى (١٣) .

ويعتبر التعليم هو الآلية الثانية التى تتولى التنشئة بالنظر الى قيم الثقافة ، غير أن التعليم يعانى هو الآخر من مثالب كثيرة . منها أن التعليم فى المجتمعات النامية ليس عاماً فهناك مجتمعات تسودها نسبة أمية تصل الى ٩٠ ٪ ، وهو الأمر الذى يعتبر مؤشراً على مدى فاعلية النظام التعليمى . غير أنه حتى فى هذه الحدود الضيقة نجد أن التعليم يعانى من ظاهرة الفصام ، ممارسته غير أيديولوجيته ، فمثلاً برغم الشعارات الاشتراكية التى أكدت — فى مرحلة معينة من التاريخ المصرى — على مجانية التعليم والالتزام التعليمى ، نجد انتشار الدروس الخصوصية وتحيز ميكانيزمات النجاح والانتقاء ، وهو الأمر الذى الذى يخلق تناقضاً داخل بناء النظام التعليمى ذاته يعجزه عن أداء مهمته بالمستوى المطلوب ، هل من الممكن أن يصبح مدرس الدروس الخاصة ، مثلاً نقياً من الضرورى تبنيه واجتذاؤه ؟

بالإضافة الى ذلك هناك أحيانا التناقض بين قيم الأسرة وقيم المدرسة كأحد مجالات الواقع الاجتماعى ، وهو التناقض الذى سوف تكون له بالتأكيد آثاره على الشباب (١٤) .

وتعد وسائل الاعلام أحد المتغيرات التى لها فاعليتها المؤثرة على تماسك البناء القيمى والأيدىولوجى لمجتمعات العالم الثالث والعالم الإسلامى . فأحيانا لا يتلاءم المضمون الإعلامى مع الحاجات الواقعية ومتطلباتها ، فمثلا قد يعمل الاعلام بوسائله المختلفة على نقل تيارات وأفكار وصور من الخارج قد لا تتلاءم ونظائرها فى الثقافة المحلية . ومن ثم يتخلق تناقض أو عدم تكامل فى لغة الثقافة والقيم داخل المجتمع . أو قد تصبح أدوات الاعلام ذاتها تعمل عشوائيا غير ملتزمة بأى توجيه أيدىولوجى ، ومن ثم غير قادرة على تحديد المضمون الإعلامى الذى ينبغى نشره ، أو أى وعاء واقعى ينبغى الاتجاه اليه وبأى هدف يكون النشر أو الاتجاه (١٥) . ونتيجة لذلك قد تحدث ظواهر كثيرة . أولها اسيراد قيم استهلاكية تتناقض مع متطلبات عملية التنمية التى يقودها المجتمع . لا يعنى ذلك ادانة الانفتاح الثقافى ، ولكنه يعنى بالأساس الاستيراد غير الواعى للأفلام وتمثيلات قد لا تطرح المثال الواجب احتذاؤه بشكل ملائم . فمثلا هناك اعتقادات ان أفلام العنف الأمريكية كانت وراء أحداث العنف التى انتشرت فى أمريكا أو فى البلاد التى تولت عرضها ومنها مصر (١٦) . أو قد يحدث تناقض إعلامى صارخ وواضح مثال على ذلك ما نشاهده فى مصر حينما تعرض أفلام هزلية ومسرحيات هابطة تبث قيما غريبة على مجتمعنا وفى قلب كل ذلك يتوقف الإرسال لكى يذيع آذان الصلاة ، وأحاديث الرسول (١٧) . وتكون النتيجة بطبيعة الحال هى نشر حالة من الحيرة أى السلوك الذى ينبغى ان نتبع أو المثال الذى يجب ان يحتذى .

وتشكل بيئة العمل أيضا إحدى آليات التنشئة الاجتماعية والثقافية ، وتواجهنا هنا أيضا كثيرا من التناقضات الحادة ، فمن ناحية نجد البلاد النامية تعاني من عدم الاتساق بين مخرجات النظام التعليمى ومدخلات النظام المهنى ،

ومن ثم تنتشر حالة من التوتر الناتجة عن عدم الاشباع أو الرضاء المهني(٦٨) فمن غير المنطقي أن يعمل خريج الفلسفة مديرا لجمعية استهلاكية ، أو أن يعمل خريج معهد التكنولوجيا موظفا بخرائط المساحة الخاصة بقرية معينة ، والأمثلة على ذلك كثيرة . . بالإضافة الى ذلك نلاحظ في بعض الأحيان تخلفا في المعرفة انتهى يتولى النظام التعليمي تأهيل البشر على أساسها . بحيث نجد عدم تلاؤم المعرفة التي يتطلبها العمل والمعرفة التي ينشرها النظام التعليمي ، وهو ما يشكل أحد جوانب أزمة الثقافة الإدراكية أو المهنية في المجتمع .

وإذا كان من المسلم به أن بناء الثقافة والقيم يتعرض لمخاطر كثيرة تؤثر في فاعليته ، فإنه من الطبيعي أن نلاحظ تخلق بعض الظواهر التي تؤثر في تماسكه نتيجة لذلك .

فنظرا لعدم وجود بناء ثقافي وقيمي يشكل ايمانا يتمسك به المجتمع ، ومن ثم يشتق منه نماذجه . أو نتيجة لضعف هذا البناء الثقافي واحتوائه على كثير من العناصر المتناقضة . فإن هذا البناء يصبح ضعيفا وعاجزا عن أن يشكل قدرة ضبطية قادرة على السيطرة على التفاعلات الاجتماعية . هذا بالإضافة الى أن عدم امتلاكه لحدود واضحة يجعله مفتوحا يستقبل أية مثيرات طارئة قد يؤدي الى تناقضات جديدة . ومن ثم انفصال علاقته العضوية بالسياق الاجتماعي أو بالشخصية الكائنة في هذا السياق(٦٩) .

وتتمثل الظاهرة الثانية في تأسيس ما يسمى بظاهرة صراع الأجيال . في إطار ذلك لا يتأسس الصراع حول رفض قيم وتبنى أخرى . ولكنه قد يدور حول بحث الأسباب عن النموذج المثالي . هذا النموذج قد يجده في النظرية الليبرالية أو الاشتراكية . أو قد يحاول البحث عنه في مجموعة القيم الأساسية الكائنة بالمجتمع ، تلك التي طورتها الأجيال السابقة . وهو الاتجاه الذي يعرف بالبحث عن التقاء داخل الأصالة والتراث (٧٠) .

ذلك أن ما يعد انحرافا من وجهة نظر الشيوخ أو المؤسسة الاجتماعية المسيطرة قد لا يكون الا بحثا حثيثا عن النقاء .

وتتعلق الظاهرة الثالثة فى غياب التجانس الأيديولوجى أحيانا بسبب عدم وجود التوجه الأيديولوجى المحدد ، وأحيانا أخرى بسبب عدم المشاركة فى تخليق هذا التوجه الأيديولوجى أو انحوار الصريح بشأنه . ونتيجة لذلك لا يحدث ارتباط واضح متفق عليه بهذه الأيديولوجيا (٧١) . ومن شأن ذلك أن يدفع الى الانتماء الى الجماعات الأيديولوجية الهروبية . ويحدث ذلك لاهتزاز البناء الثقافى والقيمى للمجتمع من ناحية مما يجعل روابطه بالأفراد ليست قوية فى مواجهة أيديولوجيات وأنساق قيم عديدة يمكن أن تجذبه وتشكل أساس اعتقاده . بحيث يصبح الارتباط بها هروبا من الاهزاز الذى أصاب تماسك المجتمع ، وفى هذا الإطار قد يكون الارتباط بالجماعات الدينية أو الجماعات ذات التوجه الماركسى ، كلاهما يمثل اتجاها من المثالية التى قد تدعم اتجاهات الشباب النهاب إليها . قد تحاول أيا من هذه الجماعات تغيير الواقع المحيط . غير أن ذلك يعتمد على امتلاك القوة التى تمكنها من ذلك . ومن الواضح أن هذا الهروب ليس الا بحثا عن منطقتات أيديولوجية من خلال مراجعتها النقية . فهو هروب الذرات من المركز الفارغ والمزق الى مواضع فى المحيط الممتلئ . ومن ثم فقد تصبح محاولات الشباب فى هذا الإطار بحثا عن نسق أيديولوجى متماسك يقود التنمية .

وتشكل انتشار حالة الأنومى الظاهرة الرابعة فى هذا الإطار . ونقصد بحالة الأنومى أن ثمة واقعا اجتماعيا لا يسير التفاعل فيه حسب قاعدة . واستنادا الى ذلك تصبح الأنانية الفردية هى المعيار الذى يحكم السلوك الفردى فى المجال الاجتماعى وذلك لانهايار الجانب الاجتماعى فى الانسان ، بسبب ضعف القيم والمعايير المؤسسة لهذا الجانب الاجتماعى (٧٢) . ومن ثم تعلوا المصلحة الخاصة على المصلحة الاجتماعية ، وتصبح الغاية مبرورة للوسيلة (٧٣) ، فالعش أفضل الأساليب لاجتياز الامتحان . ويصبح الفساد الأخلاقى اطارا يحصل البشر من خلاله على المال والفرص .

ومن ثم ترتفع نسبة الانحراف والجريمة بين الشباب . هذا بالإضافة الى انتشار مجموعة من الأنماط الإجرامية ، كالعنف والاعتداء على السيدات وارتكاب الجرائم الجنسية . هذا بالإضافة الى انتشار مجموعة الاتجاهات السلبية التي لا تنال بالتفاعل الاجتماعي الكائن في السياق الاجتماعي ، وذلك لضعف ارتباط الشخصية به (٧٤) .

ويشكل ظهور ثقافة الاستهلاك وانتشارها بين انشباب أحد الظواهر الهامة في هذا الصدد . حيث نلاحظ تأكيداً من قبل الشباب على الاستهلاك (٧٥) . بيد أن تأكيد الشباب على الاستهلاك في المجتمعات المتقدمة يختلف كثيراً عن تأكيد الشباب على الاستهلاك في المجتمعات النامية . وهي المجتمعات التي يعيش معظمها عند حد اشباع حاجات الحاضر دون التطرق الى المستقبل . اذ يؤدي افتقاد الأمل في مستقبل مشرق الى افناء كل شيء في الحاضر . ومثلما يغيب الانسان في عالم ديني صوفي بعيداً عن هذا العالم ، فانه يشبه ذلك أن يغيب الانسان أيضاً في عالم المخدرات والجنس الحرر من القيود بعيداً عن تعقيدات المجتمع ، ولا يختلف عن ذلك كثيراً أن يغنى الانسان في عالم الاستهلاك . واذا كان خلق الانسان ذو البعد الواحد ، هو خلق لانسان عاجز عن النقد . فان ابداع الانسان المستهلك يغنى انسانا يعيش يومه لاشباع حاجاته في مستواها الحيواني .

فاذا كانت هذه هي ظواهر السياق الثقافي وملامحه . واذا كانت هذه مشكلات الشباب معه . فما هو الحل ؟ كيف الخروج من هذا الموقف المعضل ؟ الاجابة الوحيدة لذلك تؤكد على ضرورة تأسيس نسق ثقافي فعال وقادر على قيادة التنمية . وتوجيه الافراد أثناء ذلك بما يحميهم من احتمالات التمزق والانحراف . بيد أن ذلك لابد أن يتم في ظل مجموعة من الاعتبارات الأساسية .

ويؤكد الاعتبار الأول على ضرورة وجود ثقافة تعد امتداداً للتراث المحلي ، تلعب فيها عناصر الدين والتراث دوراً محورياً ، وعلى وسائل الاعلام

وأجهزة التنشئة أن تعمل جادة لاستيعابها فى بناء الشخصية . ونؤكد على عنصر الدين ، باعتباره يلعب دورا أساسيا فى مجتمعاتنا ، ومن ثم فمن الضرورى تطوير هذا الدور واستثماره ، غير أنه على السياق الاجتماعى — الذى يلعب الدين فى إطاره دورا بارزا — أن يكون قادرا على التفاعل مع قضايا عالمنا المعاصر ويمتلك امكانية استيعاب أفضل عناصره فاعلية . ومن تفاعل الحديث مع القديم سوف نتمكن من تأسيس موقف صلب فى مواجهة الاتجاهات الفكرية الوافدة ، نتفاعل معها على أرضية من الثقة ، تسمح لنا بتبادل الأخذ والعطاء . على سبيل المثال لا يجب أن تتحدد التفسيرات الدينية بمسائل تتعلق بالإيمان فى مستوياته الفردية ، وإنما يجب أن تتطور هذه التفسيرات لتبرز الموقف والمنطق الدينى فى مواجهة قضايا ومشكلات معاصرة ذات صيغة اجتماعية وإنسانية عامة ، ويواجهها كل انسان فى تفاعلاته اليومية .

ويتعلق الاعتبار الثانى بضرورة توفر نوع من الاتفاق حول حد أدنى من المضمون الثقافى والقيمى . لا نقصد من ذلك ضرورة تأسيس التزام كامل وتام بمنظومة الثقافة والقيم . ولكن ما نقصده حداً أدنى من الاتفاق حول القيم الأساسية بما يشير إلى أن هناك اجتماعا إنسانيا مستقرا ومتماسكا ومتطورا أيضا . كالاتفاق حول القيم المتعلقة بالوطن ، كذلك مجموعة القيم الروحية ، وتلك الخاصة بالقضايا المصرية والهامة . هذا الاتفاق القيمى الذى نبغيه ، لابد وأن يصبح نتاج حوار وصراع بين الأفكار التى تنطلق من مختلف التجمعات الشبابية . وانتهى تعبر عن طاقة الاتجاهات . وذلك للتصاعد من خلال التفاعل بها إلى أعلى ، حيث يتوفر الاتفاق النسبى عليها والالتزام بها . فى هذه الحالة سوف تصبح قيما اجتماعية ، ذات صلة بالاجتمع ككل . وإنما هى قيم أشمل منها ، لأنها تتعلق بالاتفاق حول طبيعة الاجتماع وأساسياته ، ونجاح ذلك يتحقق إذا توفر تسييس للشباب . لا نعنى التسييس المبذل . ولكن التسييس الحقيقى الذى يجعل الشباب على وعى واضح بالوسائل والغايات والحركة الرشيدة بينهما .

التأسيس الذى يكون نتاجا لحوار وإبداع على مستوى القاعدة ، وليس نتيجة لاتجاهات تفرضها السلطة من أعلى ، أو نتيجة لاستعارة أيديولوجية من الخارج غير ملائمة ، ومن ثم غير مستوعبة .

إذا تحقق ذلك مسوف يصبح مؤكدا أن المجتمع يمتلك سياقاً ثقافياً وأيديولوجياً متنسقاً ، ومماسكاً وفعالاً وقادراً على تطوير مواقف فكرية فى مواجهة الاتجاهات الأيديولوجية الأخرى . ومن ثم التصدى لها . وسوف يكون فى استطاعة المجتمع تأسيس المثل والنماذج الواجب احتذاؤها ، سوف يكون المجتمع أيضاً قادراً على تأسيس بناء معيارى له جوانب الثواب والعقاب التى تفرض احتذاء المثل على المستوى الاجتماعى ، وفى النهاية سوف تصبح الشخصية مؤسسة بجهاز قيمي أيديولوجى تتسق مكوناته مع ما هو كائن فى المجتمع المحيط . ومن ثم يتخلق واقع لا تهرب منه الشخصية ، ولا ترفضه أو تعنف ضده ، وبالتالي لا تثار عليه .

(ج) الشباب وسياق المجتمع ، علاقات الاتصال والانفصال :

أشرنا فى الفقرة السابقة الى طبيعة الانساق التى تشكل المكونات الأساسية لبناء المجتمع ، وأضحنا كيف يتحكم نسق الثقافة والقيم - منضمنا أيديولوجيا النظام السياسى - من خلال استيعابه فى بناء الشخصية أو تحوله الى مجموعة من المعايير المنتشرة فى مختلف مجالات الواقع الاجتماعى ، فى مختلف التفاعلات الاجتماعية التى تحدث بالواقع .

ويضم النسق الاجتماعى فى إطاره مجموعة من النظم التى تحتوى على الأدوار التى ينبغى أن تؤديها الشخصية بالنظر الى المعايير الثقافية السائدة . وإذا كان النظام يتكون من مجموعة من الأدوار والمكانات التى تنطلق منها هذه الأدوار بالإضافة الى المعايير الحاكمة للآداء . فان هذا النظام يمكن تصديده بالإضافة الى ذلك باعتباره يتكون من مجموعة من التجمعات Collectivities التى تتأسس أساساً من مجموعة الأدوار المتجانسة

كجتمعات البنوك ، أو مصانع الانتاج أو مؤسسات التوزيع داخل النظام
الاقتصادي (٧٦) .

وإذا كان موضوعنا في هذه الفقرة يتركز على تحديد علاقة الشباب
بالسياق الاجتماعي ، أي بمختلف النظم التي يضمها هذا السياق .
فإننا نؤكد منذ البداية على تباين السياقات الاجتماعية داخل النظم العالمي ،
ومن ثم فمن الممكن أن يؤثر ذلك على طبيعة العلاقة بين الشباب وأي من
هذه السياقات .

فإذا نظرنا إلى طبيعة السياق الاجتماعي في المجتمعات المتقدمة
فإننا نجد أنها تتميز بعدة خصائص أساسية . أول هذه الخصائص .
أن هذه المجتمعات قد حققت درجة عالية من الاستقرار ، وهو الاستقرار
الذي يرجع بالأساس إلى معدلات النمو الاقتصادي العالية ، والتي شكلت
قنطرة لعبورها إلى دولة الوفرة والرفاهية . وبهذه القدرة الاقتصادية
نجد أن هذه المجتمعات قد تمكنت من التغلب على الصراعات المحتملة داخل
بنياتها الاقتصادية (٧٧) . هذا برغم المتاعب المؤقتة التي قد تواجهها هذه
المجتمعات ، وتتمثل الخاصية الثانية في درجة الصياغة النظامية
institutionalization التي خضعت لها الشخصية في هذه المجتمعات،
حتى يمكن القول بأنها لم تخلق الإنسان الأحادي البعد فقط ، ولكنها نجحت
أيضا في خلق الإنسان أسير المجتمع . بحيث زادت درجة اعتماد الفرد
على المجتمع ، ومن ثم تضاعفت إمكانيات الانحراف عن المسار الأساسي
للمجتمع ، وهو الأمر الذي انعكس على وحدة المجتمع وتماسكه ومن ثم درجة
الاستقرار العالية التي تسوده . ويشكل بناء الضبط انقوى والصارم الذي
يمتلكه المجتمع ، والذي يعنى الأفراد قوته وبطشه ، الخاصية الثالثة التي
تليق دوراً أساسياً في استقرار هذه المجتمعات (٧٨) وهو الاستقرار الذي
يشكل الصيغة الأساسية المميزة لها ، حقيقة أن هناك بعض الحركات
التي تحدث في بناء المجتمعات المتقدمة إلا أنها تكون من قبيل الحركات التي

تساعد على تصريف بعض التوترات دون أن تؤثر على الصيغة العامة لاستقرارها .

على خلاف ذلك نجد المجتمعات النامية التى تنفق فيها تقريبا تلك الخصائص التى توفرت للمجتمعات المتقدمة فساعدت على صياغة استقرارها . فلا هى تمتلك وفرة اقتصادية تتيح اشباع الحالات الأساسية للبشر فى اطارها ، ثم هى لا تمتلك بناءً ضحطيا قويا . وتسود انتشئة الاجتماعية فى اطارها فى ظل مؤسسات تنشئة ضعيفة يسودها التناقض . بالاضافة الى ذلك نجد أن ابنية المجتمعات النامية تعنى من ثلاثة اعتبارات أساسية : الأول : يتعلق بتعرض السياق الاجتماعى أثناء عملية التنمية للأثار التى تنعكس عليه نتيجة للتناقضات والتمزقات التى قد تتواجد فى السياق الثقافى والقيمى . بحيث ينعكس ذلك فى شكل تواجد مجموعة من المعايير المتناقضة والضعيفة والعاجزة من حيث امكانياتها الضبطية عن أن تسيطر التفاعل الاجتماعى وتسيطر عليه . . ويتعلق الاعتبار الثانى بالحالة التى تكون عليها عناصر البناء الاجتماعى أثناء عملية التنمية الاجتماعية الاقتصادية . اذا عادة ما تخضع هذه العناصر لعملية اعادة تشكيل أو ترتيب لمكوناتها الأساسية ، ومن ثم للمكانات والأدوار التى تشكل جوهر بناءها . . ومن المنطقي أن يقتل ذلك من كفاءتها ، خاصة اذا اضيف ذلك الى التمزق الوارد فى الاعتبار الأول . . بينما يتصل الاعتبار الثالث بموقع المجتمعات النامية من النظام العالمى ، حيث نجد أنها تحتل مكانة مجتمعات الهوامش أو المحيطات — حسبما تذهب أدبيات التبعية — . ومن ثم فهى لا تشارك بايجابية فى صياغة التفاعلات المؤثرة فى النظام العالمى ، بل نجدها تتلقى تأثيرات حادة واردة اليها من المراكز العالمية المؤثرة أيا كانت طبيعة هذه التأثيرات ، اقتصادية كموجات انتضخم وارتفاع الأسعار أو اجتماعية ككل الحركات التى أفلقت المجتمعات والمؤسسات المستقرة كثورات الشباب ، والتمردات العمالية ، وحركة المرأة ، أو ثقافية وهى التأثيرات التى تبدأ من موسيقى الجاز وأغانى الهيبز وانتهاء بالسلع الاستهلاكية التى تجسد الجانب المادى للثقافة .

ولتوضيح الطبيعة المعضلة التى تعيشها المجتمعات النامية سوف نعرض لأهم جوانب البناء الاجتماعى ، ذات الصلة المباشرة بالشباب .
فى محاولة لتصوير طبيعة التفاعل الكائن بين الطرفين . واستنادا الى ذلك سوف نعرض لمجموعة القضايا التالية :

١ - تنشئة الشباب ، دينامياتها الأساسية .

٢ - الشباب والأسرة ، وملامح التباين الجيلى .

٣ - الشباب والنظام السياسى ، أبعاد التمرد والمعارضة .

٤ - النظام التعليمى كإطار لبعث الحركة الشبابية .

٥ - الشباب وقضاء وقت الفراغ .

وسوف نعرض بإيجاز لكل من هذه القضايا السابقة :

١ - تنشئة الشباب ، دينامياتها الأساسية :

من المؤكد أن التنشئة الاجتماعية هى العملية تستهدف تأهيل الفرد اجتماعيا عن طريق غرس البعد الاجتماعى فى بنائه . وذلك من خلال تزويده بتجموعة القيم التى تقود سلوكه وتوجه حركته فى المجال الاجتماعى . حقيقة أن التنشئة الاجتماعية تبدأ من الصفر ، إلا أنها تمتد حتى نهاية مرحلة الشباب ، وتكتسب عملية التنشئة فى مرحلة الشباب أهمية وطبيعة خاصة من حيث عدد المؤسسات التى تشارك فيها ، إذ أنه كلما اتجه الفرد الى النضج كلما زاد عدد المؤسسات التى تشارك فى تأهيله . هذا الى جانب أنها تتميز خلال هذه المرحلة بكونها أكثر فاعلية . بالإضافة الى أن الشباب يعنى المرحلة التى تتم فيها الممارسة الواعية للحياة وفقا لمعايير التنشئة فى مختلف مجالات الحياة الاجتماعية . ومن ثم نجد أن الشباب يعيش مرحلة تجريب المعايير التى أكتسبها ، يكشف عن نواقصها التى قد تتبدى له من خلال تجسدها الواقعية . وهو الأمر

الذى يخلق لدى الشباب حساسية متزايدة نحو مضمون التنشئة الاجتماعية (٧٩) . يؤكد ذلك الحديث الشريف (اوصيكم بالشسباب خيرا ، فهم أرق أفئدة ...) . حيث تنشأ حساسيتهم المتزايدة فى جزء منها بسبب أنهم ليسوا على ارتباط قوى بهذه المعايير ، وهو الأمر الذى يبرر بعض مظاهر عنفهم ، اذا هم اكتشفوا أن بعض تجسدها ذات طبيعة منحرفة . ولتوضيح تنشئة الشباب من حيث دينامياتها ومتصفاتها نرى ضرورة التعويض لثلاثة أبعاد أساسية . الأول يتعلق بمؤسسات التنشئة ، والثانى بمضمون التنشئة الاجتماعية ويتعلق الثالث بالشروط الرئيسية للتنشئة الاجتماعية الملائمة .

وفيما يتعلق بمؤسسات التنشئة الاجتماعية ، نرى أن أكثر مؤسسات التنشئة فعالية فى المجتمعات النامية هى الأسرة والمدرسة والجيش والمؤسسة المهنية . حيث تتولى كل منها غرس مجموعة محددة من المعايير فى بناء الشخصية .

وإذا كانت الأسرة تعتبر إحدى المؤسسات الهامة للتنشئة الاجتماعية ، فإننا نعتقد أن لها وضعيتها الخاصة فى المجتمعات النامية . وإذا كان الانهيار قد أصاب الأسرة من حيث بنائها ووظائفها فى المجتمعات المتقدمة ، بحيث أدى هذا الانهيار الى انكماش الوظيفة الضبطية للأسرة لصالح اتساع مساحة الحرية الفردية . فإننا نجد أن الأسرة فى مجتمعاتنا — خاصة القطاع الريفى — قوية ومتهاسكة بدرجة واضحة ، بل وتمتلك الخلفية التقاليدية التى تتيح لها السيطرة من ناحية وممارسة الوظيفة الضبطية من ناحية أخرى . ومن هذه الناحية نجد أن الأسرة فى المجتمعات النامية ، والشرقية بصفة خاصة ، تشكل عائقا أمام التعبير الحر الصريح . ومن ثم فهى تمهد لقيام صراع الأجيال من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإنها تعمق بناء الشخصية القادرة على المشاركة الإيجابية والفعالة . هذا الى جانب أن الأبوين باعتبارهما الزعامة الأسرية قد يعجزا — بسبب ظروف

بنائية خاصة بالمجتمعات النامية — عن أن يشكل المثل الذي ينبغي أن
يحتذيه الأبناء في سلوكياتهم خارج مجال الأسرة (٨٠) .

وحتى تصبح الأسرة فعالة فيما يتعلق تنشئة الشباب فإن عليها أن
تعمل على تدريبهم على أنماط السلوك الجديدة عليهم . فمثلا عليها أن
تطور معايير وتقاليد تتعلق بمسألة الاختلاط بين الفتى والفتاة في مختلف
المراحل التعليمية . حتى توفر المناخ النقي والسليم للمثل هذه القضية .
بالإضافة الى ذلك فإن على الأسرة أن تعمل على تبصير الشباب باحتمالات
التجسد الواقعي المنحرف للنماذج والمثل ، ومن ثم بأنماط السلوك في
مواجهة هذا الانحراف . وذلك حتى لا يفاجأ بها الشباب ويتخذوا موقفا
متصلبا في مواجهة مختلف التناقضات والانحرافات ، بيد أنه من الضروري
في إطار ذلك أن تتكامل الأسرة فيما يتعلق بضمون التنشئة مع مؤسسات
التنشئة الأخرى حتى لا يحدث أى تناقض بين وظائف هذه المؤسسات (٨١) .

وتعتبر مؤسسات النظام التعليمي — المدارس والجامعة — هي المجموعة
الثانية — بعد الأسرة — التي تتولى تحمل اعباء التنشئة الاجتماعية .
والى جانب أن المدرسة تشكل استمرارا للأسرة فيما يتعلق بغرس مجموعة
من القيم والمبادئ والمعايير الأساسية ، فإنها تتولى تزويده ببعض
المعارف الجديدة التي توسع مساحة العقلانية في تفكيره . هذا الى
جانب اختلاف طبيعة التنشئة التي تؤديها المدرسة عن تلك التي تؤديها
الأسرة ، في أن الأولى تؤدي دورها بالنسبة للتنشئة بصورة حيادية
بعيدا عن العواطف التي تغلف الأداء الأسرى للتنشئة (٨٢) . واستنادا الى
ذلك فإن على المؤسسات التعليمية أن تعمل على تلقين ما هو سوى من
أنماط السلوك . وعليها أيضا أن تتأكد ان التلقين لم يأخذ شكل التعليمات
المحفوظة ، بل وتؤكد على ضرورة استيعاب القيم والأفكار ، التي تؤدي
دورها — من داخل دافعية الفرد — في توجيه السلوكيات الاجتماعية
والفردية . ومن الضروري أن تركز المدرسة — على الأقل في مجتمعاتنا —

على تعميق كل ما يتعلق بالتعليم الدينى . بحيث لا يصبح الدين مادة دراسية على الطالب النجاح أو الرسوب فى مواجهتها . وانما علينا أن نركز على ضرورة استيعاب المضمون الدينى كعناصر تراثية قادرة على التفاعل مع أكثر القضايا عصرية وحيوية . وعلى المدرسة أيضا أن تعمل على تأسيس القدوة فى أكثر مستوياتها مثالية . فالمدرس الذى يهمل تعليم تلاميذه ويوفر جهده لاعطاء الدروس الخاصة ، ومن ثم يساعد روادها من التلاميذ على النجاح ، يطرح عادة المثال الأنانى الذى لا يرى أى منطق يبرر المصلحة العامة . ومن ثم يساعد على انتشار ظواهر كثيرة كالغش والخداع والانتهازية وعدم الولاء ، وعلى المدرسة أن تعمل على ضرورة تأسيس الاتساق بين مضمون التنشئة التى تؤديها ومتطلبات البناء الاجتماعى المحيط ، حتى تترايط معه عضويا من خلال مكائنها ودورها الفعال فى نطاقه .

ويعتبر الجيش فى المجتمعات النامية من أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية . يتأكد ذلك بالنظر الى كونه يعتبر من أكثر وحدات البناء الاجتماعى بروزا وفعالية فى حياتها . فنحن ندرك أنه نظر لأن المجتمعات النامية تعمل جاهدة لنيل استقلالها والمحافظة عليه ، فانها عادة ما تطور جيوشها لكى تلعب دورها فى الدفاع عنها . ونظرا لكون الجيوش الحديثة تعتبر مؤسسات تتميز بالتنظيم والحدائق ، فانها عادة ما تكون متقدمة عن سياقها المتخلف أو الذى يجتاز عملية التنمية . من هنا نجد أن الجيوش تلعب دورا أساسيا فى تطوير هذه المجتمعات . إذ تلتحق بالجيش مجموعات متباينة من حيث أعمارها أو السياقات الجغرافية والحضارية والثقافية العديدة التى تنتمى إليها . حيث يصبح على الجيش أن يخلق أجاسا أساسيا بين هذه المجموعات المتباينة من خلال فرض استيعابهم لثقافة واحدة . بحيث تؤدى هذه العملية الى الارتقاء بما هو أدنى لكى يصبح فى مستوى ما هو أعلى (٨٢) . هذا الى جانب أن الجيش يلعب دورا أساسيا بالنسبة للشباب الرينى بصفة خاصة . فهو الذى يكسر

محليتهم وانغلاقهم عن طريق تعريضهم لتعلم وإدراك أنماط جديدة للحياة اليومية ، أكثر انضباطا ونظامية من حياتهم فى السياقات الريفية التقليدية التى تتميز بالعشوائية ، ثم أن الجيش هو الذى يعلمهم أيضا أن هناك وطنًا أشمل من محليتهم الضيقة ، وأن هذا الوطن الأشمل كيان يستحق بذل التضحية من أجله ، ويؤدى الجيش دوره التطويرى أيضا من خلال تعريف هذه التجمعات الشبابية بثقافة جديدة ، ومعارف جديدة قد تكون ذات طبيعة فنية عسكرية ، إلا أنها تلعب دورا هاما فى هز المعارف التقليدية والتدنية . واستنادا الى ذلك نستطيع التأكيد على أن الجيش كمؤسسة يقوم بدور هام فى عملية التغير الاجتماعى فى البلاد النامية ، ومن ثم تنشئة الشباب على متطلبات هذه العملية كخطوة تمهيدية لانجازها . وفى هذا الصدد ندرك مدى فاعلية الدور الاجتماعى والثقافى الذى يقوم به الجيش المصرى وبخاصة فى أعقاب عام ١٩٦٧ ، بعد تجنيد الشباب المثقف بشكل مكثف ، وهى العملية التى سوف يكون لها تأثيرها البعيد فى المستقبل .

ويؤدى العمل بمؤسساته المهنية المتعددة دورا هاما فى عملية التنشئة الاجتماعية . وإلى جانب أن العمل يؤكد على مجموعة القيم والمعايير التى اكتسبتها الشخصية من خلال الأسرة . فان العمل يعتبر هو المجال الذى ينجز السلوك فى إطاره بالنظر الى مجموعة المعارف التى تلقاها الفرد من خلال التنشئة التعليمية . بالإضافة الى ذلك فان مجال العمل هو الذى يتولى بدوره تزويد الفرد ببعض المعارف ذات الطابع التطبيقى والتى تساعد على الانجاز الأمثل للدور . هذا الى جانب أنه يعمل على غرس بعض القيم والسلوكيات الجديدة فى بناء شخصية المستخدم ، كالانضباط فى العمل والسلوكيات الجادة ، وطبيعة العلاقة بالرؤساء والمؤسسين ومن هم فى نفس المكانة الوظيفية . ذلك يعنى أن بروز دور العمل كذحد مؤسسات التنشئة يرجع الى أنه يشكل المؤسسة الأخيرة التى تستغرق الوقت الأكبر من عمر الفرد ، ومن ثم فتأثيرها عليه له وطأته .

واستنادا الى ذلك ينبغى أن تؤدى المؤسسة المهنية دورها فى

التنشئة من خلال ربط العاملين بالظروف الاجتماعية المحيطة • وذلك عن طريق مجموعة الخدمات الاجتماعية التى توفرها بعض المؤسسات للعمل كائوادى ، والرحلات والممارسات الثقافية والاجتماعات العامة التى تضم مختلف الكوادر المهنية ، لمناقشة بعض القضايا المتعلقة بالعمل . اذ ان ذلك سوف يفيد كثيرا فى رفع انتاجية الشباب لكونه يعمل على تفريقهم من بعض التوترات التى قد تتنباهم . وايضا لكونه يربطهم عن وعى باهداف المؤسسة المهنية والمجتمع على السواء (٨٤) . بيد أنه من الضرورى ان تعمل هذه المؤسسات على اثبات القيادات من قلب قواعدها العمالية ، بحيث لا تتاح الفرصة لتأسيس القيادات المفروضة والمضلة ، حتى لا تصبح هذه القيادات عبئا على الشباب العمالى ، وعائقا أمام التعبير الحر الموضوعى ودافعا الى الانحراف عنه .

غير أنه قد يحدث عدم اتساق فى الآراء بين مختلف المؤسسات المسئولة عن التنشئة او المذهبة الثقافية . حيث نجد ان المدارس ووسائل الاعلام ودور العبادة قد تعمل احيانا على غرس مجموعة من القيم المتناقضة كإنكار الذات فى مقابل مجموعة القيم المؤكدة على الذات . والانضباط فى مقابل التساهل . والانغماس فى الشهوات فى مقابل التفرغ للنضال . كل ذلك يشير الى تناقضات صارخة فى منظومة القيم التى يستوعبها الفرد . ومثال على ذلك نجد ان التلفزيون والاعلام المقروء يعملان على نشر القيم المتعلقة بالمتعة hedonism والاستهلاك التى تدعّم ان يعيش الانسان لذاته . بينما نجد ان المدرسة ودور العبادة تستمر من ناحية أخرى فى غرس مجموعة القيم الدينية المتعلقة بالعمل لصالح الغير ، والاخلاص والتفانى والتشرف والادخار • بينما نجد أن النظام الاقتصادى يسعى الى تعميق قيم النظام ، والانضباط وترشيده الاتفاق على منع المعيشة كاسلوب فى الحياة . وفى حين نجد ان ائقادة السياسيون يعملون على اعتناق الفضائل القديمة نجد أن ثقافة الهيبيز تعمل على الاطاحة بها (٨٥) . ومن الطبيعى أن يؤدى تناقض القيم — التى تعمل بحسبها مختلف

المؤسسات خلال عملية التنشئة — الى اضعاف مضمون التنشئة ، ومن ثم عدم استيعابة بصورة كاملة ، أو رفضه والخروج عليه للبحث عن مضامين قيمية متماسكة تحكم السلوك الاجتماعى ، قد يجدها الفرد من خلال الخضوع لجماعات مضادة للنظام القائم . وقد يتغلب الفرد على هذه المعضلة عن طريق اعتناق بعض القيم التى تؤكد على المصلحة الخاصة بغض النظر عن طبيعة علاقتها بالمصلحة العامة ، وهو المدخل الى كثير من السلوكيات الانتهازية .

واذا كان مضمون التنشئة الاجتماعية يشكل البعد الثانى فى عملية التنشئة أو جانبها الدينامى . فالتنا نغنى بمضمون التنشئة مجموعة القيم والمعايير التى تعمل مؤسسات التنشئة المختلفة على غرسها فى بناء الشخصية الشاب . ومن الناحية النوعية يمكن تصنيف مجموعة القيم والمعايير التى تشكل مضمون التنشئة الى ثلاثة عناصر . مجموعة القيم والمعايير الوجدانية ، وهى التى تساعد الانسان على التعبير عن نفسه عاطفيا تجاه الآخر والارتباط به بأى صورة من الصور ، هذا الى جانب اتصالها بالجوانب العاطفية والمشاعرية فى حياة الانسان . ويشكل العنصر التقويى المكون الثانى لمضمون التنشئة ويتعلق بهذا العنصر اساسا بتوجيه الفرد نحو الاختيار بين البدائل المتاحة لانجاز السلوك أو الفعل ، فبالنظر الى معايير هذا العنصر يستطيع الانسان المفاضلة والموازنة بين مختلف البدائل لاختيار أكثرها كفاءة لاشباع الحاجات الأساسية . ويعتبر العنصر الادراكى هو العنصر الأساسى والآخر بالنسبة لمضمون التنشئة الاجتماعية . وتزود قيم ومعايير هذا العنصر الفرد بمجموعة من المعارف التى تتيح له اصدار حكم موضوعى دقيق فى اطار مختلف المواقف التى يتعرض لها (٨٦) . وبطبيعة الحال فان هذه العناصر المختلفة تضم القيم والمعايير التى لها فاعليتها فى توجيه السلوك على المستويات الفردية والاجتماعية . غير أن هناك بعض المحاذير التى ينبغى مراعاتها فيما يتعلق بمضمون التنشئة الاجتماعية حتى يمكن أن تؤدي فاعليتها على الوجه الاكمل .

فمحذور أن تكون التنشئة متخلفة أو سلبية أو منحرفة . . ومعنى
الا تكون متخلفة أن تتعامل مع مفاهيم عصرية تؤهل الشاب أن يكون عقلانيا
حتى لا يستسلم للخرافات ، ويفتقد امكانية الحكم الموضوعى الدقيق . .
ونقصد بالألا تكون التنشئة سلبية أن تغرس فى قلب النشء امكانيات
المغامرة والمخاطرة المحسوبة . . وفى المجتمعات الغربية ينشأ الطفل على
ضرورة التغلب بمفرده على مشاكله . . فيتعلم أن عليه أن يحارب ويكافح
ويعمل وينتصر بأسلوب عقلانى . . وأن عليه أن لا ينتظر حتى يأتى غيره
ليحل له مشاكله . . وذلك عكس ما تبشه بعض العناصر المتخلفة
فى ثقافتنا من الميول التواكلية ، وأن الزمان قادر على حل مشاكلنا دون
تدخل ايجابى منا . . أما ما نقصده بالألا تكون التنشئة منحرفة فيعنى أن تعمل
مؤسسات التنشئة على غرس معايير الصواب والخطأ بشكل واضح
ومحدد . . وعليها أن لا تغرس فى النشء أن الشطارة تكن فى النجاح فى
مغاولة الآخرين ، وأن نصل الى أغراضنا ناللف والدوران حولها . . وأن نخفى
أهدافنا ووسائلنا عن الآخرين بحيث تشكل هذه الجزئيات خلفية ملائمة
لتأسيس ظواهر الحرافية كالغش فى الامتحانات ، وتقشى الخداع والكذب
والانتهازية وعدم القدرة على مواجهة الآخرين بالحقائق . .

من الضرورى أيضا أن لا يتعرض مضمون التنشئة الآلية تناقضات
أو عوامل معوقة . . فمثلا يجب أن لا تتناقض الأسرة مع المدرسة من حيث
المضمون الذى غرسه . . فالأسرة التقليدية قد تسودها بعض
التفاعلات التى تؤثر على النمو الطبيعى للطفل . . مثال ذلك ممنوع عليه
أن يجلس ويتحدث مع والده الا وفقا لتواعد معينة ، ومحرم عليه أن
يواجه مشاكله بمفرده ، وعليه أن يسمع ما يقال وينفذه بدون اعتراض
أو مناقشة . . ذلك قد يتناقض مع ما تتطلبه الحياة المدرسية من المشاركة
الاجابية أو مبدئية التعبير الحر . . اذ تؤدى التربية الأسرية هذه الى خضوع
الطفل فى الحياة المدرسية ، يحفظ ما هو كائن فى الكتب بدون مناقشة
ولا يستطيع مناقشة أساتذته فى الجامعة . . ومن ثم نجد لدينا خريجين
ليسوا سوى نسخ متطابقة . . شبابا يدرك تماما أنه عاجز عن المشاركة

الاجابية لحل مشاكل واقعة المحيط ، وعن مواجهة التناقض الذى قد يتخلق بين ما تؤسسه أجهزة التنشئة كالأسرة والمدرسة والاذاعة والتليفزيون وبين ما هو كائن فى الواقع المحيط . بمعنى أن مضمون التنشئة قد يحدث الشاب كثيرا عن الأمانة ، بينما هو يرى الواقع متخما بالغش فى كل مكان . تحدثه القيم عن الفضيلة بينما الفساد والرديلة ملء حياته . مثل هذه التناقضات تخلق لدى الشباب ما يمكن أن يسمى بالهوة الكائنة بين القول والفعل . ومن شأن ذلك أن يؤثر على ارتباطاته بسياقه الاجتماعى ، فيضعفها ويصيبها بالوهن . ويتحول الشباب أثناءها الى كائن أنانى ، رافض عنيف ، يضرب فى كل اتجاه . بتوجيه أو بدون توجيه مادام الفساد منتشرا فى كل السياق المحيط به .

بالإضافة الى ذلك فانه لا ينبغي أن تخطى أدوات التنشئة سياقتها الأيكولوجى والاجتماعى . فمفروض أن تودى دورها من خلال ثقافة ومضامين مجتمعات أخرى . عليها أن تبتعد عن الانفتاح الثقافى غير الرشيد أو غير الواعى . فمثلا تخطى وسائل الاعلام حينها لا توفر للشباب القيم الصحيحة والملائمة . أو حينها لا تعطيهم قيما لا تتفق مع واقعهم . ليس معنى ذلك أننا ضد الانفتاح الثقافى ، ولكننا ضد نقل تجارب وقضايا المجتمعات الأخرى بلا وعى ولا ملائمة . مثال على ذلك ، أن هناك بعض المسرحيات والأفلام التى تعرض بعض الأساليب غير الملائمة لمواجهة الشباب لمشاكلهم . فهناك اعتقاد بأن أفلام العنف الأمريكية بوجه خاص تلعب دورا كبيرا فى اشاعة بعض مظاهر العنف فى المجتمع الأمريكى أو فى المجتمعات التى تعرض هذه الأفلام ومنها مصر .

ذلك ينتقل بنا الى ذكر مجموعة من الشروط التى يحقق توفرها تخلق تنشئة اجتماعية قادرة على أداء دورها بفاعلية خلال مرحلة التنمية ، وأيضا ذات فاعلية فى ربط الشباب بمجتمعه خلال هذه المرحلة بعلاقات ذات طبيعة ايجابية سوية . ومن ثم تسهم فى اجتياز المجتمع لها بسهولة وبلا تمزقات أو انهيارات . وسوف نذكر فيما يلى بعضا من هذه الشروط .

ويتعلق الشرط الأول بضرورة انطلاق مختلف عمليات التنشئة من خلفية أساسية . بمعنى أن تتأسس الأيديولوجيا التي يمكن أن تتم مختلف عمليات التنشئة في ظلها ، أى أن يكون هناك خط تربوي يعد القاسم المشترك الذى تتجمع حوله بوائق التنشئة المختلفة . بحيث تصبح المعايير المشتقة من هذه الأيديولوجيا ذات طبيعة ضبطية ملزمة لكل تفاعلات مختلف مؤسسات التنشئة . يلتزم بها الأباء فى الأسرة ، والمعلمون فى المدرسة والجامعة ، والمجتمع بكافة مجالاته ، وذلك حتى يتمكن من تأسيس الشباب بالشكل الذى نبتغيه والذى يتلاءم بواسطته مع المجتمع . سوف تنفيذ القيادة الأيديولوجية للتنشئة فى انتقاء التناقضات التى قد تتخلق بين فعالية مختلف المؤسسات ، أو بينها جميعا وبين التجسيدات الواقعية لظلها (٨٧) .

ويتصل الشرط الثانى بضرورة تميز التنشئة الاجتماعية بالشمولية والتكامل . وتحقق الشمولية إذا تمكنت التنشئة من تغطية كافة مجالات وفئات الشريحة الشبابية . نقصد من ذلك أن لا تهتم التنشئة فى أى مجال من المجالات بطلبة المدارس أو الجامعة فقط ، وإنما يجب أن يحدث تعامل مع كافة فئات الشباب ، مع العمال والفلاحين والحرفيين ، لأن هذه الفئات الشبابية الأخيرة هى التى تمثل الوعي الشبابى الحقيقى . أما فيما يتعلق بضرورة تميز التنشئة بخاصية التكامل فنقصد بها ضرورة أن تتكامل مضامين مؤسسات التنشئة ، بحيث تغطى كافة المراحل العمرية فى كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والصحية التى يتعرض لها الشاب المصرى . بحيث نصل بالشباب من خلال ذلك الى النمط المثالى الذى نريده . ذلك يتحقق بشكل ميسر اذا توفر المنطق الأيديولوجى العام الذى تنطلق منه التنشئة الاجتماعية بناء ودينامية (٨٨) .

ويمثل الشرط الثالث فى ضرورة أن تكون التنشئة متدرجة ، بمعنى أن تسير فى خط عكسى مع نمو الطفل أو الشاب ، فى إطار ذلك يمكننا أن نتمثل النص السننى الذى يؤكد (لاعب ابنك سبعا ، وأدبه سبعا ، وصاحبه

سيما ، ثم أترك له الحبل على غارية) . ذلك يعنى أن يتضاعل نسبيا قدر تدخلنا فى حياته بقدر نضجه وتطوره . ويفرض ذلك ، أن تخصص مؤسسات التنشئة فى أداء دورها بالنظر الى طبيعة المرحلة التى يمر بها الشباب ، حتى لا يحدث ما يؤدى الى التداخل والخلط . وفى المرحلة العمرية الأخيرة يجب أن يتأسس اتجاه نعمل فى إطاره على إلغاء الوحدانية المفروضة من الخارج على الشباب ، ومن ثم تترك له حرية صياغة حياته وفقا لأرادته . بل إن لفظ رعاية الشباب يجب أن يختفى من إطار تعاملنا مع الشباب . ففى مجتمعنا قد يتعلم الشباب ويتخرج وقد يصبح أكثر أداء من الناحية المادية والأدبية من أبيه ، ومع ذلك يظل الآباء يتصرفون بمنطق الوصاية على الشباب . وإذا ترك الآباء بعض الحرية لأبنائهم فإن ذلك يكون تحت ضغط الظروف أو مراعاة لمصالح أسرية وعائلية . يعنى ذلك ، أنه ليس هناك رضاء كافيا من جانب الشيوخ لى يمارس الشباب حريتهم وإمكاناتهم أثباتا لقدراتهم فى تأكيد هويتهم وصياغة حاضرهم وفقا للمثال المحتذى (٨٩) .

ويؤكد الشرط الرابع على ضرورة التزام مؤسسات التنشئة بالمثال أو النموذج الذى تفرض الأيديولوجيا العامة ضرورة اعتدائه . إذا تحقق ذلك ، فأننا سوف نلغى إمكانية تعدد النماذج الواجب احتذاؤها أو احتمالية تناقضها . ذلك أنه إذا تعددت أو تناقضت المثل الواجب احتذاؤها فإن ذلك سوف يهدد بنشر حالة من الفوضى يسير فى إطارها الأفراد فى أى اتجاه ، بصورة عشوائية لا نظام فيها ، وفى ذلك تهديد بفشل عملية التنمية ذاتها . أو عدم قدرة المجتمع على تأسيس شباب يرتبط إيجابيا بوطنه ويلتزم بقضاياها (٩٠) .

ويتعلق الشرط الخامس بضرورة التأكيد على عصرية مضمون التنشئة الأيديولوجية المشتقة من نسق الثقافة ذات طبيعة عصرية . أى أن تكون قادرة على تجهيز الشخصية الشبابية بمضمون قيمي أو أيديولوجى يرشد

حركتها فى المجال الاجتماعى . بحيث يجعلها قادرة على مواجهة ما قد تطرحه التفاعلات المعاصرة من مشكلات وقضايا . بيد أنه من الضرورى أن يتواءم ذلك مع الاتصال بالتراث من خلال انتقاء عناصره الأكثر قابلية للحياة والتجديد ، والأكثر قدرة على استيعاب أكثر التفاعلات معاصرة بما يدعم فى النهاية الهوية أو الذاتية المحلية . بحيث يتحول تراث الماضى — من خلال هذه العملية — الى قدرة متجددة تساعد المجتمع والفرد على التقدم .

٢ - النسب والأسرة ، ملامح التباين الجيلى :

يعتبر النظام الأسرى أحد نظم السياق الاجتماعى الذى لعب دوراً أساسياً فى ظهور المسألة النسابية كأحد المسائل التى يتمحور حولها قدر كبير من التفاعل القائم فى عالمنا المعاصر . ذلك لأن النظام الأسرى قد خضع لمجموعة من التغيرات التى تأسست بفاعلية عوامل عديدة مصدرها السياق الاجتماعى ذاته على المستوى العالمى أو المحلى . حيث كان من شأن هذه التغيرات أن تؤثر على الهيكل البنائى للأسرة الحديثة من ناحية ، وعلى آدائها الوظيفى من ناحية أخرى (٩١) . وهى التغيرات التى من شأنها أن تؤثر فى السياق الاجتماعى من خلال تشيئة شريحة من الأبناء الذين يعتبروا نتيجة مباشرة لبناء الأسرة الحديثة وآدائها . بحيث شكل هؤلاء الأبناء جيلاً محدد المعالم له رؤيته الخاصة لطبيعة السياق الاجتماعى وتوجهاته الأساسية ولديهم بعض الحلول للمشكلات التى يعانى منها السياق الاجتماعى المحيط .

ولا نستطيع القول بأن هذه التغيرات كانت مقصورة على الأسرة فى المجتمعات المتقدمة ، ذلك لأن تغير البناء الأسرى أصبح صيغة عالمية شاملة . فهناك حركة عامة من التكوينات العائلية الكبيرة والشاملة كالبدنة والعائلة الممتدة والعائلة المركبة الى التكوينات العائلية البسيطة كالأسرة

النوعية (٩٥) . بحيث تعكس هذه الحركة قانونا تطوريا عاما يحكم تغير واستقرار النظام الأسرى (٩٦) . ولكننا نجد أن الابنية الأسرية فى المجتمعات النامية ذات الطبيعة الانتقالية تخضع هى الأخرى لتغيرات بنائية ووظيفية شاملة . بحيث يمكن ارجاع هذه التغيرات الى عوامل ذات تأثير فى البناء الأسرى مصدرها السياق الاجتماعى للمجتمعات النامية أو الى ذات العوامل التى أثرت فى بناء الأسرة ووظائفها فى المجتمعات المتقدمة . وفى محاولة تحديد التغير الذى أصاب بناء الأسرة ووظائفها ، ثم تأثير ذلك وعلاقته بحركات الشباب فاننا نرى ضرورة أن يتم التحليل من خلال التعرض للأبعاد التالية :

(أ) عوامل التغير فى بناء الأسرة ككل .

(ب) عوامل التغير فى دور الأم كأحد عناصر بناء الأسرة .

(ج) عوامل التغير فى دور الأب داخل بناء الأسرة .

(د) آثار التغيرات الأسرية على أجيال الشباب .

وسوف نعرض بإيجاز فيما يلى لكل من هذه الأبعاد الأساسية :

(أ) ففىما يتعلق بعوامل التغير فى بناء الأسرة ككل فاننا نقصد بها مجموعة العوامل التى أثرت على مكانة الأسرة داخل بناء المجتمع أو أثرت على أدائها الوظيفى من حيث الاتساع أو الانكماش ، بحيث أدت هذه التغيرات الى إنتاج آثار كثيرة طبعت نفسها على بناء الشريحة الشبابية والتفاعل الذى يتم فى إطارها . وفى إطار ذلك نذكر مجموعة العوامل التالية :

— حيث يتمثل أول مجموعة العوامل هذه فى التطورات البنائية

(*) هناك بعض الدراسات التى تؤكد عودة ظهور نمط العائلات الكبيرة كالعائلة الممتدة ، كتلك التى بدأت تظهر فى بعض أحياء القاهرة الشعبية بسبب وطأة أزمة الاسكان . الا أننا نرفض ذلك باعتباره نتاجا لطرف استثنائى بحت ومؤقت ، ولا يعكس تجسيدا لقانون عام يحكم بناء وحركة وتفاعل الأشكال الأسرية المتباينة .

والاجتماعية التى وقعت فى السياق الاجتماعى لمجتمع القرن التاسع عشر منها (تأسيس الدولة القومية ، وانتشار فاعلية الثورة الصناعية ، ثم تيارات الهجرة الهائلة داخل القارة الأوروبية وداخل النظام العالمى ككل) . حيث أسهمت هذه التطورات فى تقليص بناء الأسرة الحديثة والتقليل من أهمية دورها . بل اننا أصبحنا نلاحظ وقوع مجموعة من التغيرات فى اطار البناء الأسرى عند كل مرحلة جديدة من مراحل التحديث . وهى التغيرات التى تؤدى الى تخلق فجوة متزايدة بين حياة الأطفال داخل العائلة أو المدرسة التقليدية من ناحية وبين العالم الخارجى بمنظوراته الجديدة من ناحية أخرى (٩٢) . وعلى الرغم من ذلك فاننا غالباً ما نلاحظ نوعاً من المبالغة فى القول الذى يذهب الى التأكيد على تضائل أهمية الأسرة فى المجتمعات الحديثة . حيث نجد أن هناك بعض السياقات الاجتماعية (كالحى) وبعض الطبقات الاجتماعى ، والمجتمعات المحلية ، والسيئات الريفية (مازالت العائلة القرابية لها تأثيرها الكبير والفعال فى اطارها ، غير أن نطاق هذا التأثير والعلاقات العائلية محدوداً للغاية فى المجتمعات الحديثة اذا قورنت بالمجتمعات الأقل من حيث مستوى التحديث (٩٤) .

— ويعتبر ظهور تقسيم العمل الاجتماعى المختلف عن تقسيم العمل العائلى أحد المصادر الرئيسية للتغير فى بناء النظام الأسرى . حيث صاحب عملية التحديث ، وظهور المجتمعات الصناعية الحديثة ، ظهور تطور جديد تمثل فى الانبثاق المتكامل لأسلوب جديد لتقسيم العمل فى المجتمع وهو التطور الذى ارتبط باستناد العضوية الكاملة فى المجتمعات الحديثة الى معيار المواطنة ، وهو معيار شامل لا يرتبط بصورة ما بالشروط المتعلقة بالجماعات القرابية أو الاقليمية . وبذلك أصبحت الأسرة فى المجتمعات الحديثة لا تشكل الوحدة الرئيسية لتقسيم العمل الاجتماعى ليس فقط فى عمليات الانتاج والتوزيع ولكن فى عملية الاستهلاك أيضاً . هذا الى جانب أن الممارسة المهنية لم تعد تنتقل من جيل الى الجيل الذى يليه من خلال ميكانيزم الوراثة . بالاضافة الى أن الأسرة أو الجماعة القرابية لم تعد تشكل الوحدة الأساسية فى

آداء المناشط الدينية والسياسية .، هذا الى جانب التضاؤل الواضح لمساحة المناشط العائلية ، وذلك لأن هناك كثيرا من المؤسسات المتخصصة التى ظهرت وبدأت تؤدى ذات الوظائف الأسرية فى مجال التعليم والترفيه (٩٥) .

— ويعتبر تآكل أو انخفاض كثافة الروابط القرابية التى تربط الأسرة النووية بسياقها القرابى المحيط أحد التغيرات الهامة التى انتابت بناء الأسرة فى الطبقة المتوسطة . وإذا كان تفكك بناء العائلة الممتدة من التغيرات ذات الأداء الوظيفى الميسر بالنسبة لبناء المجتمع الذى يستند أساسا الى التطور التكنولوجى .، لأن هذا البناء من طبيعته أن يطلب من البشر أن يكونوا متحررين نسبيا من الروابط العاطفية والاقتصادية التى تربطهم بأقاربهم ومعيشتهم . بل أن ذلك يساعدهم على الحركة الحرة استجابة لمطالبات التغير المهنى ، وذلك لاقتناص فرص الترقى المهنى والاجتماعى حيثما كان ذلك ميسرا .، وفى هذا الإطار فإنه طالما أنه من المتوقع أن تؤسس العائلة النووية معيشة قائمة بذاتها ، فإنها سوف تشكل ميكانيزما يمتلك درجة عالية من الكفاءة لاستيعاب قدر هائل من السلع الاستهلاك ، حيث لا بد أن تمتلك فى العادة كل وحدة أسرية نووية منزلا ، وسيارة وأثاثا ملائما ، وكثيرا من المقتنيات والسلع الأخرى التى تعتبر دالة على استقلالها .، وذلك على خلاف السلوك الاستهلاكى للعائلة الممتدة التى قد يشترك أعضاؤها جماعيا فى استهلاك نفس هذه السلع . وبذلك يمكن القول بأن الأسرة النووية التى تنتمى الى الطبقة الوسطى قد تداخلت بصورة قوية مع المتطلبات الأساسية لقوة العمل المتحركة ، والجمهور النشط من الناحية الاستهلاكية (٩٦) .

— ويتصل العامل الرابع والمؤثر على تغير البناء الأسرى ببناء الأسرة ذاتها . حيث نجد فى العادة ارتباطا وحيرة بين الأبوين حول طبيعة القيم الواجب اتباعها فى تربية الأبناء . وفى هذا الصدد نجد أن الآباء يواجهون درجة عالية من التوتر حينما يسمحون بقدر كبير من الحرية للأبناء أو حينما يشجعونهم على درجة عالية من الاستقلال . ويعتبر الاختلاف فى النطاق

الذى رعى فيه كل من الآباء والأبناء أحد المصادر الأساسية للتوتر .
بالإضافة الى ذلك نجد أن كثيرا من الآباء الذين ينتمون الى الطبقة الوسطى لديهم التزامهم العاطفى والأخلاقي بالفضائل التقليدية التى يؤكد عليها الوعاء الأخلاقي لهذه الطبقة ، كالنظافة ، والطاعة ، والسيطرة على المشاعر ، وغير ذلك . ونتيجة لذلك نجد أن الآباء يتساقون تماما فى ممارستهم للتربية بالنظر الى الإطار الأخلاقي الذى ينطلقون منه ويطلبونه . ومن ثم فهم قد يعاقبوا الأبناء بسبب أى انحراف عن القواعد التى وضعوها . غير أنهم بسبب بعض النزعات التحديثية أو التحررية قد لا يعاقبونهم على وقوع هذه الانحرافات . فى بعض الأحيان نجدهم يصرون على اتباع القواعد والعادات الصحيحة بينما نجدهم أكثر تسامحا فى أحيان أخرى . ونتيجة لذلك فقد يؤدي هذا النوع من عدم الاتساق الى ما يمكن أن يسمى بانهك absorption شخصية الابن . وبدلا من أن يساعد الآباء أبناءهم على امتلاك بناء شخصية ذات طبيعة مرنة ، ومناضلة ، مكتفية بذاتها ومستقلة ، نجد أن بناء الشخصية الناتج لدينا يخاف من الفشل والنجاح أيضا . يعانى من القلق العميق حول مدى قبول الآخرين له . شخصية نجد من الصعب عليها أن تكون مستقلة بذاتها . تنجذب دائما الى التوافق وتحقيق حالة الأمن أكثر من انجذابها نحو الاستقلال والانجاز على المستوى الشخصى . وحسبما تذهب كثير من الانتقادات فإن هذا النمط من التنشئة المتأرجحة قد أسهم فى تزايد نمط الشخصية الموجهة نحو الخارج والمرتبطة بالآخر ، بينما ان نمط الشخصية الموجهة الى الداخل بدأ يتلاشى . وسواء جانب ذلك الصواب أم أصاب كبد الحقيقة فإنه قد أصبح واضحا الآن أن الفوضى الأبوية حول طبيعة قيم التربية ونظامها المتبع ، أصبحت شائعة وتقلل من قيمة الأهداف الثقافية التى لها جذورها فى الدافع الى الانجاز (٩٧) .

ويرتبط بذلك عدم قدرة الأبوين على التنسيق بين رعاية الأبناء من ناحية ومتطلبات الحياة الاجتماعية من ناحية أخرى . وفى هذا الصدد نجد التزاما لدى كثير من الآباء بتوفير فرص الاستقلال والتعبير الحر لأبنائهم .

ومن ثم فهم يساعدونهم من خلال توفير الحياة الناعمة التى يسودها الثراء وحدا أدنى من أنكار الذات . بالإضافة الى ذلك فاننا نجد أنه قد أصبح على آباء العائلة النووية الصغيرة — حيث تعتبر الأم هى المتخصص الرئيسى فى رعاية الأبناء — أن ينفقوا وقتا كبيرا لرعاية الأبناء — خاصة إذا كانوا يسمحون لهم بتدبر من الإباحة والحرية — وذلك لمتابعته . فهم من ناحية يريدون لأبنائهم أن يطرقوا المجالات المختلفة من أجل التجربة ، والمحاولة والخطأ ، غير أن ذلك من شأنه أنه يتطلب متابعة دقيقة لهم ويقتلعة دائمة حفاظا على أمانهم الفيزيقي . هذا الى جانب أنهم قد يستغرقوا فى مناشط أبنائهم فى محاولة لمساعدتهم على الفاعلية العقلية والمشاعرية . غير أنهم إذا رغبوا فى هذه المتابعة الدقيقة فان عليهم أن يحدوا من نشاطهم . ومن شأن ذلك أن يكون فى حد ذاته مصدرا للتوتر بالنسبة للآباء الذين لديهم التزاما بالقيم الليبرالية ، وخاصة بالنسبة لهم ، وهم انذين يؤكدون على الحرية والاستقلال والقدرة على الانجاز . ومن الطبيعى أن يشكل هذا الصراع بين متطلبات تربية الأبناء من ناحية والاحتياجات الشخصية للآباء من ناحية أخرى أحد المصادر الهامة لعدم انساق سلوك الآباء ، وهو الأمر الذى يقلل من كفاءة الطابع المثالى للأسرة الحديثة المنتمية الى الطبقة الوسطى (٩٨) .

— ويعتبر الاختلاف بين مناخ التربية الذى أتيح للآباء من ناحية والمناخ الذى ينشأ من خلاله الأبناء من ناحية أخرى أحد المصادر الأساسية للتوتر . وذلك يعنى أن العالم انذى يصبح فى اطاره الاطفال البالغين سوف يختلف عن العالم الذى كانوا فيه أطفالا من حيث مكوناته الثقافية . ويؤكد ذلك أن الآباء قد يدركوا بتدبر كبير من الوضوح أنهم لم يعدوا نماذج كافية يمكن أن يحتذيها أطفالهم ، وذلك لأن هذه النماذج قد أستنفذت فعلا . واستنادا الى ذلك فان نصائح الآباء سوف لا يعتقد فيها ، وأن سماع توجيهاتهم سوف يصبح نوعا من اليلة ، ومن ثم ستضعف سلطة الآباء بسبب عدم الثقة فيهم . ولا تعتبر حالة الانهيار الثقافى هذه نتيجة

للبناء المتغير للعائلة النووية ، بقدر ما يعتبر نتاجا للتغير والتطور التكنولوجى الذى حدث فى المجتمعات الحديثة التى تعرضت لفاعليته .

— ويشكل تساهل الآباء نحو الأبناء خلال عملية التربية أحد العوامل الناتجة عن تغير البناء الأسرى والمتصلة بصورة ما ببناء الحركات الشهابية المعاصرة ، اذ يؤدي تساهل الآباء الى عجز الأبناء عن العمل والانجاز . وفى هذا الصدد يعتبر الصراع بين التساهل من ناحية والتأكيد على ضرورة بذل الجهد والانجاز من ناحية أخرى أحد مصادر التوتر فى بناء الأسرة الحديثة . فمثلا نجد أن الآباء النمطيين فى الأسرة النووية المنتمية الى الطبقة المتوسطة يتوقعون أن يناضل أبنائهم لكى ينجزوا ويدركوا الحاجة الى الاعتماد على الذات وبذل الجهد من أجل تحقيق الأهداف . غير أننا على الرغم من ذلك ، نجد أن هذه الأسر لديها فى الغالب دخولا فائضة . ومن ثم فهى تحاول بها توفير نوع من الحياة المريحة بالنسبة لأبنائها . واستنادا الى ذلك نجد أن كثيرا من آباء هذه الأسر يتساهلون مع أبنائهم وذلك لظهار حبهم ورعايتهم لهم ، بينما ذلك قد يكون محاولة لتهدئة الشعور بالذنب الذى يشعر به الآباء بسبب غيابهم عن المنزل عن طريق اغراق أبنائهم بالهدايا . بينما يحاول نمط آخر من الآباء تبرير هذه التضحيات بتأكيدهم أنهم يقبلون انجاز أى شئ من شأنه أن يحزر أبنائهم من المعاناة . ومن الطبيعى أن يكون هذا التساهل الأبوى (له أداء وظيفى بالنسبة لقطاع سلع الاستهلاك فى الاقتصاد) . اذ يعمل هذا التساهل على اضعاف شعور الأبناء بالحاجة الى التنظيم الذاتى والتضحية والكدح ، بل اننا نجد أن كثيرا من الأبناء الذين يعيشون هذه الوفرة المادية يشعرون بأنهم ورثة ثروة آبائهم المادية . ومن ثم نجد لديهم ميلا دائما الى محاولة امتلاك نوع من الامان الاقتصادى الدائم . ونتيجة لذلك لا نجد لديهم طاقة دافعية تدفعهم الى الانجاز وبذل الجهد ، بل ان هذه المفاهيم تفقد دلالتها الأخلاقية بالنسبة لهم . ذلك يحدث عادة خاصة اذا أكد الآباء الأبنائهم — وهو الأمر الذى يحدث غالبا — أن

بإستطاعتهم أن يوفرُوا لهم الحياة السهلة والكريمة بالمستوى الذى لم تستطيعه الأجيال السابقة (٩٩) .

(ب) ويشكل التغير الذى حدث فيما يتعلق بمكانة ودور الأم فى بناء الأسرة الحديثة من أهم الآثار التى نتجت عن التغيرات العامة التى انتابت المجتمعات المتقدمة والنامية فى ذات الوقت . حيث أدت هذه التغيرات الى تخلق عنصرين متناقضين فى بناء دور الأم . أما العنصر الأول فيتمثل فى خروج المرأة الى العمل ، ومن ثم تضائل مساحة طاقتها المبدولة لشئون الأسرة ورعاية أبنائها ، ومن ثم فقد اعتبرت الأمومة ذاتها مجرد أحد جوانب دور الأم بعد أن كانت دورها الأساسى والكل . بينما يتمثل العنصر الثانى فى أن الأم فى الأسرة الحديثة أصبحت العنصر الرئيسى الذى يقع على عاتقه عملية التربية والتنشئة بالنسبة للأبناء ، حيث مساحة طاقة ودور الأب الموجهة الى الخارج أوسع كثيرا . وبالنظر الى ذلك نجد أن دور الأم فى بناء الأسرة الحديثة قد أصابته بعض التغيرات التى سوف تؤثر بدورها على شخصية الأبناء من خلال التنشئة التى تقوم بها الأم .

— من هذه التغيرات مثلا حالة الحيرة والاحساس بعدم الرضا الذى تشعُر به كثير من النساء حينما يشرعن فى أداء أدوارهن الجديدة المحددة لهن من قبل بناء الأسرة الحديثة وأيديولوجية التنشئة الاجتماعية والثقافية . وتتحوّل أسباب عدم الرضا هذه حول حقيقة أنه من المتوقع أن تصبح المرأة طيلة الوقت — التى تكون فيه خارج العمل اذا كانت تعمل خارج المنزل — أما وزوجة . وهو الدور أو الموقف الذى تشعُر فى إطاره المرأة أنها أصبحت معزولة عن العلاقات الاجتماعية لعالم البالغين . وإن هذه الوظائف التى تقوم بها لا معنى لها وذات طبيعة عبودية . بل ان المجتمع والآخرين يتوقعون منها أن توافق على أداء هذا الدور حتى ولو كان تعليمها قبل الزواج والأمومة يؤهلها لأداء أدوار أخرى . وذلك بغض النظر عن طموحاتها فى الاستقلال الذاتى ، أو تحقيق الذات . وفى إطار ذلك نجد أنه من الصعب أن تحاول هذه المرأة تضيق نطاق

طموحاتها واهتماماتها وتقتصرها فى اطار عالم ابنها الصغير الذى له من العمر ثلاث سنوات . والاكثر صعوبة أنها قد تشعر بالذنب لكونها غير راضية ، ومعادية بصورة كاملة لابنها وزوجها (١٠٠) .

وتتنوع الأساليب التى تتكيف بها المرأة مع مثل هذه المواقف . هذا برغم أن معظم الدراسات التى أجريت فى هذا الصدد قد أكدت أن معظم التكيفات التى حدثت ذات أداء وظيفى معوق من الناحية الثقافية ، هذا الى جانب أنها مدمرة للطفل من الناحية الفسيولوجية . فعلى سبيل المثال هناك الأم التى تبالغ فى حماية طفلها (حيث يقال أن هذه المبالغة فى حماية الطفل ليست الا غلالة لاختفاء عدائيتها اللاشعورية نحو الطفل) . وهناك الأم التى تساعد على الغواية seductive (وهى الأم التى تلتصق بابنها بصورة متطرفة كبديل لاحتياجاتها الجنسية والشخصية العامة) . وهناك الأم الماكرة التى تعمل لا شعوريا على تشوية سمعة زوجها أمام ابنائه كتعبير عن حقدها وحسدها لامتيازها واهماله لها . والأم التى تحاول أن تعيش متحملة لكل الأعباء عن ابنائها (تحت أمل أنهم سوف يحققون الأهداف التى أعاققتها الظروف عن تحقيقها) والأم العاملة (التى تعمل — حسب نصائح بعض خبراء تربية الأطفال — على تعيق مخاوف الطفل من العزلة والهجر) . وبطبيعة الحال فاننا ننظر الى كل هذه السلوكيات التعويضية للأم باعتبارها مدمرة لقدرة الطفل على تجاوز تبعيته للأم ، التى تعمل بدورها على توسيع نطاق التبعية أو اجباره على التوحد معها (بدلا من التوحد مع الأب) ومن ثم تضعف قدرة الطفل الذكر على الموافقة على التحديدات الثقافية المتفق عليها فيما يتعلق بهوية الذكر . وقد تعمل كل هذه الأنماط السلوكية على إضعاف حافزية الانجاز لدى الطفل ، بل انها قد تعمل على تدمير قدرته على الاعتماد على الذات (١٠١) .

وبرغم تشخيص كثير من المطلين النفسيين لسلوك الأم على هذا النحو باعتباره عصابيا neurotic ، فاننا نجد أن المنظور السوسولوجى يؤكد على حقيقة أن مثل هذا السلوك محتم اجتماعيا ، الى جانب أنه

متضمن بنائيا فى دور الأم كما هو الآن . وبخاصة اذا أخذنا فى الاعتبار أسلوب التنشئة الاجتماعية للأمهات الصغيرات . ويتعبّر آخر فان عدم الرضا الذى يسود بين أمهات الطبقة الوسطى يعتبر نتيجة حتمية لحقيقة أنهم مجبرون على أداء أدوار لا تتلاءم وطموحاتهن وتصوراتهن عن ذواتهن ، وهى الطموحات والتصورات التى تعلمن أنها من حقهن . ومن ناحية أخرى فإنه يمكن اعتبار هذا التناقص فى أدوار المرأة نتيجة للأزمة التى تعانيها الثقافة العامة السائدة فى المجتمع (١٠٢) .

(ج) واذا كانت الأم المنتهية الى الطبقة الوسطى لها سلوكياتها ذات التأثير على الشباب الذى ينتمى الى هذه الطبقة . فاننا نجد أن دور الأب أيضا فى هذا النمط من الأسرة تكتنفه بعض الصعوبات التى لها تأثيرها على سلوكيات الأبناء الشباب . وذلك لأن الدور الأبوى له هو الآخر تناقضاته الداخلية . ويحدث ذلك بالنظر الى العقلانية والقدرة على الانجاز التى تعتبر من الخصائص الأساسية لنماذج البالغين المنتهين الى هذه الطبقة والتى لها تأثيرها . ذلك أن الأب المفتى الى هذه الطبقة عادة ما نجده يسعى الى النجاح أو هو ناجح فعلا ، ونتيجة لذلك فإنه من المعتاد أن يكون لديه قدر من المسؤوليات والالتزامات خارج المنزل ، ومن ثم نجد أنه من الصعب أن يكون الأب الذى يحتل مكانة مرموقة فى الخارج متيسرا حضوره بالنسبة لأبنائه . أولا بسبب الحاجات الضرورات والمسؤوليات الخارجية ، وثانيا لأن هؤلاء الآباء يشعرون عادة أن حياة الأسرة ذات طبيعة متدنية اذا قورنت بالحياة خارج المنزل حيث السلطة والمسؤولية التى لها درجة عالية من الاثارة .

وعلى نقيض ذلك نجد شريحة أخرى من آباء هذه الطبقة أو الطبقات الدنيا يعانون عادة من مشاعر الأسى وعدم الرضاء فيما يتعلق بعملهم . اما لانهم يحتلوا مراكز وظيفية لا تحقق طموحاتهم ، أو أن عملهم لا يحقق نواتهم ، أو أن هذا العمل موضع شك وادانة أخلاقية . ذلك يعنى أن عملهم يعتبر مصدرا دائما للمعاناة . هذه المعاناة تنتقل عادة الى أبنائهم

بصورة تلقائية . هذا الى جانب أن هناك شريحة من الآباء الذين يعتبرون أنفسهم فاشلين ، وأنهم من الدرجة الثانية من حيث تقديرهم الوظيفي . وفى هذا الاطار تصبح العائلة بالنسبة لهم مجالا لممارسة العدوانية والسلطة ، وتأكيد الأهمية الذاتية ، وهى السلوكيات والمشاعر التى لا يتاح لهم التعبير عنها فى أى مكان آخر .

وتعتبر هذه الحيرة الأبوية — مثل التناقضات الكامنة فى دور الأم — مشتقة أساسا من التناقضات الأساسية على مستوى الثقافة العامة . حيث تتمحور هذه التناقضات حول بعض المتطلبات الثقافية المتناقضة أيضا . حيث يطلب مثلا من الرجال أن يكونوا موظفين ناجحين وفى نفس الوقت آباء جيدين . وأن عالم الانسان فى هذا الاطار ينقسم الى عالمين . عالم يتطلب الدفء والعواطف الشخصية ، بينما يستلزم الآخر القدرة على الانجاز . خاصة أن القيمة الثقافية للبالغ الذكر من الطبقة الوسطى (وبالمثل قدرته على الفخر الذاتى ، تعتمد الى حد كبير على نجاحه المهني ، وهو النجاح الذى لا حدود له من ناحية ، ولا يستطيعه كثير من الرجال من ناحية أخرى . فاذا وافق الانسان البالغ على هذا المعيار ، فانه فى حالة عدم الكفاءة سوف يوصل مشاعره واحباطاته هذه الى أبنائه) أما اذا رفض هذا المعيار الثقافى كأساس للنجاح ، فانه سوف ينقل قدرا من الشك فى الاطار الثقافى العام لأبنائه (١٠٢) . وكنتيجة لذلك فائنا نجد أن الطفل المنتمى لهذه الأنماط من الأسرة يعانى عادة من قدر كبير من الفوضى . حيث نجد أنه كلما استوعب الأب هذه التناقضات كلما فقد تأثيره كنموذج ينبغى أن يحتذى . ولما كانت العائلة النووية — خاصة الحضرية — صغيرة ومنعزلة فائنا نجد أنه لا يكون أمام الابن الذكر سوى نماذج قليلة تلعب دورها كنهاذج لها تأثيرها الفعال بالنسبة له .

(ج) وتتعلق القضية الرابعة بنتائج هذه التغيرات أو التوترات على الشباب . ويايجاز نستطيع القول بأنه من المحتمل أن يؤدي هذا التآرجح الأسرى الى تأسيس قدر واضح من الفوضى المتعلقة بالأهداف

والقيم والطموحات الخاصة بالشباب الذى يتعرض لهذه التأثيرات .
 ويتحدد أكثر ، فاننا نستطيع القول بأنه من المحتمل أن تعمل العائلة الحديثة
 على غرس مجموعة من الاستعدادات والميول الشخصية فى أبنائها . وهى
 الخصائص والامكانيات التى تجعل من المحتمل أن يصبح هؤلاء الشباب فى
 المستقبل قلقين وشاكين ومغتربين عن بعض الجوانب الأساسية للثقافة
 السائدة . وبالتالي لديهم استعداد للمشاركة فى أية جهود ترمى الى
 تغيير الأوضاع الثقافية والاجتماعية المحيطة .

والى جانب ان الأسرة قد تصبح اطارا يتولى تنشئة الشباب القلق
 والمغترب ، فان الأسرة ذاتها قد تصبح فى حد ذاتها اطارا مشكلا لأبنائها
 من الشباب . وذلك اما بسبب مشكلات عدم التكيف بين العناصر الأساسية
 المكونة للأسرة أو بسبب عجزها عن اشباع الحاجات الأساسية لأبنائها من
 الشباب . وربما عجزها عن ادراك هذه الحاجات أصلا . يؤكد هذا
 الوضع المشكل احدى الدراسات التى أجريت على الشباب فى مصر
 حيث تذهب نتائجها الى معاناة الشباب من مشكلات أسرية على النحو
 الذى يوضحه الجدول التالى (١٠٤) .

جدول يوضح مدى وجود مشكلات
 بين الشباب والأسرة أم لا

البيان	التكرار	%
توجد	١٠١٢	٤١
لا توجد	١٤٤١	٥٩
غير مبين	٥	—
المجموع	٢٤٥٨	١٠٠

وتشير معطيات الجدول السابق الى معاناة الشباب المصرى من وضع
 مشكل فيما يتعلق بالسياق الأسرى . وهو السياق الذى يعوق على هذا

النحو اشباع الحاجات الأساسية للشباب فى مجال الأسرة . هذا الى جانب اظهار عجز الأسرة عن تأسيس البناء السيكوجى والاجتماعى الملائم للشخصية الشبابية .

بالاضافة الى ذلك فاننا نجد أن شباب هذه الأنماط الأسرية يعانى عادة من القلق وعدم الوضوح فيما يتعلق بالتحديدات الثقافية الشائعة للنجاح . وقد تنتج هذه المشاعر عن نماذج الحيرة الأبوية التى عرضنا لها ، أو نتيجة للبعد السيكوجى بين عمل الأب ودوره من ناحية وبين ادواره بالنسبة لأبنائه من ناحية أخرى . أو نتيجة للفوضى القيمة التى يعانى منها الآباء والتى اشرنا لها ، أو بسبب نمط السيطرة الذى تمارسه الأم . وحتى بالنسبة للشباب الذين لديهم دوافع للإنجاز ، والذين قد يجسّدوا هذه الدوافع فى الدراسة ، فاننا قد نجد لديهم بعض الشكوك فيما يتعلق بالنجاح المادى والنضال من أجل المكانة العالية أو البحث عن الوظيفة المرموقة . وفى اطار هذا التناقض القائم بين الاستعداد للإنجاز والقدرة عليه وبين الشك فى النجاح المادى ، تظهر حالة هائلة من عدم الوضوح والتحدد فيما يتعلق بالعمل الذى ينبغى القيام به والذى يسميه أريك أريكسون (غموض أو فوضى الدور) . هذا الى جانب نمو حالة من الشوق الغامض من أجل الشهرة والحصول على الاعتراف الاجتماعى ، الى جانب البحث الذى لا يتوقف عن مهن أو أساليب بديلة للحياة (١٠٥) .

— الى جانب ذلك تنمو لدى الشباب مشاعر القلق الناتج عن عدم القدرة على ضبط النفس . وتنتج هذه الظاهرة عن بعض ملامح الأسرة ذات الأبوين المتساهلين أو المتساهلين . وتتصل أيضا بمشاعر عدم الرضاء المتعلقة بالتحديدات الشائعة والخاصة بالإنجاز والسلوك المهنى . وقد تتجلى هذه المشاعر لدى الشباب فى مظاهر عدم الرضاء بالزى المدرسى ، أو عدم الموافقة على التعليم الذى يتطلب الاستظهار ، أو الميل الى الشهور بالقلق أو الانزعاج حينما يكون التركيز مطلوبا . هذا الى جانب تجنب الموضوعات المدرسية التى تتطلب النظام والانتباه للتفاصيل .

والمقاومة العسامة للمهام التى تبدو أنه لا عائد شخصى وراءها ، أو انها لا تتصل بالأهداف التى تسمى الذات الى تحقيقها . وتصبح هذه المشاعر عادة رغبة عميقة فى الاستمتاع الحالى والمباشر والتحرر ، والخبرات المباشرة التى ترتبط عادة بالشعور بالذنب .

— ظهور مشاعر القلق والخوف لدى بعض شرائح من الشباب من السلطة القهرية أو التعسفية . وتنتج هذه المشاعر عادة نتيجة للتوقعات التى تطورت من خلال الأسرة تجاه بناءات السلطة التى تتميز بالنزعة الى المساواة . وهى التوقعات الناتجة عن الدعم الأبوى للمشاركة والتأكيد عليها . هذا الى جانب التأكيد على الاستقلال والاعتماد على الذات .، وأيضا رفض الآباء استخدام القهر أو العقاب الفيزيقي . ويمكن لنا أن نتوقع أن يكون الأبناء الذين تتم تنشئتهم حسب هذا الأسلوب ميالين الى توقع أن تكون السلطة خارج الأسرة سريعة الاستجابة ، ديموقراطية ، متسامحة ولا تؤمن بالعقاب . ونتيجة لهذه الاستعدادات والتوقعات المتعلقة بالسلطة نجد لدى الشباب من هذه الأسر ميلا غير عاديا للثقة فى المدرسين والبالغين الآخرين . ومن ثم نجد أنهم قد يصابوا بالانزعاج والغضب وقد يتمردوا بصورة متطرفة وصاخبة حينما لا يثبغ أى من ممثلى السلطة التوقعات المتعلقة بالديموقراطية أو النزوع الى المساواة . هذا الى جانب توقعنا أن يكون لدى هؤلاء الأبناء قدرة على مقاومة السلطة والعمل على تغييرها بصورة أكثر فاعلية حينما تبدو تعسفية . بل أنهم قد يصبحوا بصورة عامة أكثر شكاً فى ادعاءاتها وأكثر ميلا لاختبار حدود سماحتها بصورة منتظمة (١٠٦) .

— يعانى هؤلاء الشباب أيضا — نتيجة لأنماط التربية الأسرية هذه — من القلق والانزعاج فيما يتعلق بالتحديدات الثقافية الشائعة لمفهوم الجنس ودوره . إذ يميل أبناء الآباء غير المستقرين عادة الى التوحد مع أمهاتهم — ذلك فى مقابل أن الآباء أنفسهم يوافقون عادة على تصرفاتهم ولا يعاقبون عليها — ومن ثم نجد أنهم يحددون الذكورة بأساليب غير تقليدية تماما .

هذا الى جانب انه من المحتمل ان يكونوا اقل ميلا الى التسلط ، او اقل عدوانية وخشونة من الناحية الفيزيكية . واكثر تعبرا من الناحية العاطفية . وهناك توقع ان يكون الاناث اللاتي تمت تنشئتهن فى هذا الاطار اقل خضوعا واكثر تأكيدا لذواتهن . . واكثر استقلالا . فاذا استمر الآباء فى توقع انجاز الدور الشائع للجنس منهم ، وكلما كان هذا الانجاز متوقعا من قبل الرقابة فى المدرسة ، فان لنا ان نتوقع درجة عالية من فوضى المشاعر وعدم الكفاءة التى تنتج عن ذلك (١٠٧) .

وفى هذا الاطار فان بإمكاننا الاستطراد فى سرد الآثار والتوقعات والمشاعر الناتجة عن أنماط معينة من البناءات الأسرية وممارسات محددة لتربية الاطفال . . حسبما أشرنا الى ذلك . بيد أنه ينبغى ان يظل واضحا التأكيد الذى يذهب الى أن تغيرات معينة وأساسية تقع فى البناء الاجتماعى والاقتصادى يكون لها تأثيرها المباشر على بناء العائلة ، وبخاصة العائلة التى تنتمى الى الطبقة الوسطى . ومن شأن هذه التأثيرات ان يكون لها وطأتها على قيم وممارسات الآباء . بحيث ينتج عن ذلك نتائج متناقضة للغاية . فمن ناحية قد تبدو العائلة الحديثة باعتبارها ملائمة أساسا كوسيلة لتنشئة نماذج صحيحة من البشر القادرين على الحياة فى المجتمع التكنولوجى . ومن ناحية أخرى فان هناك مجموعة من الميول الكائنة فى السياق الموقفى لهذه العائلة ، وهى الميول التى تعمل على توليد قدر هائل من الشعور بالاحباط وعدم الرضاء نحو النظم والأدوار والقيم الثابتة . وعلى هذا النحو نجد أن الأسرة الصغيرة المنتمية الى الطبقة المتوسطة الحضرية هى التى تعكس عادة أزمة الثقافة السائدة . وفى نفس الوقت فهى التى تسهم فى تأسيس هذه الأزمة أو تعقيدها ، عن طريق تأسيس مجموعة من الطموحات والتوقعات والدوافع التى لا تتوافق مع المعايير القائمة . أو الأنماط الثقافية المصاغة نظاميا فى الجيل التالى . فهى تؤسس الاطارات العقلية والسيكولوجية لهويات جديدة فى مجتمع لا يستخدم نماذج أو أدوار أو أساليب حياة يمكن أن تتطور حولها هذه الهويات الجديدة (١٠٨) .

وبالإضافة الى ما تعانيه الأسرة فى المجتمعات النامية من ذات المخاطر التى تعانيها الأسرة فى المجتمعات المتقدمة ، وهى المخاطر التى لها تأثيرها على الشريحة الشبابية . فأننا نجد أنها الى جانب ذلك تعاني من عدة مشكلات أساسية . من هذه المشكلات مشكلة عدم الاتساق البنائى . فالأسرة الريفية التى تتخذ عادة نموذج العائلة الممتدة ، نجدها تعاني من مشكلة الآباء التقليديين ، والأبناء المتعلمين ، حيث يتواجد هذين العنصرين المتناقضين داخل بناء العائلة خاصة بعد موجات الاندفاع الى تعليم الأبناء فى كثير من المجتمعات النامية ومنها مصر على سبيل المثال . وإذا كان الوضع التقليدى يجعل من الآباء نمودجا يحتذى الأبناء فان الوضع الجديد يدرك فى اطاره الأبناء أن هذه النماذج التقليدية أصبحت مهجورة وغير صالحة للاقتداء ، وهى القناعة التى يرفضها الآباء . ومن ثم فنحن لا نستطيع القول بأن هذه الأسرة تعاني الصراع الجيلى ، لأن الصراع سوف ينتهى بفرض أحد الأطراف رؤيته على الآخر . غير أننا فى مثل هذا الوضع نواجه بوضع من التناقض البنائى بين عناصر متناقضة حيث احتمالات التكيف منعقدة بينها .

وتتمثل المشكلة البنائية الثانية فى عجز الأسرة داخل المجتمعات النامية عن أن تشكل اطارا يستطيع احتواء أبنائها لعجزها عن اشباع الحاجات الأساسية للأفراد . فلم تعد الأسرة الآن هى القادرة على اشباع حاجة الأبناء الى المسكن ، والزواج والمستوى المعيشى اللائم ، ومن ثم فإذا كان الشباب فى معظم المجتمعات النامية يعانون من احساس عدم الانتماء ، فان المرجع الرئيسى لهذا الاحساس يتمثل فى عدم اشباع حاجاته الأساسية ، وكلما كان السياق المباشر أكثر ارتباطا بالشباب ، وكلما كان أكثر عجزا عن اشباع الحاجات الأساسية للشباب ، كلما كان احساس عدم الانتماء اليه أكثر عمقا . وهى قضايا تستحق كل تأمل وتفكير .

٣ - الشباب والنظام السياسى ، أبعاد التمرد والمعارضة :

يكشف البحث الدقيق فى الحركة الشبابية المعاصرة ، أنها حركة

سياسة بالاساس . فهي وان قامت بها فئة ذات ملامح محددة ، الا انها عادة ما تكون مواجهة للنظام السياسى بحثا عن تحقيق مطالب محددة . قد تكون متصلة باحتياجات الفئة الشبابية اساسا الا انها قد تتصاعد لتتناول قضايا تتصل بالبناء السياسى ذاته . ومن ثم فعادة ما يقود التفاعل الساخن - احيانا - بين النظام السياسى والشباب الى الحركة من القضايا المتصلة عضويا بينهم ، الى قضايا تتصل بالنظام السياسى والاجتماعى القائم ، وباحتياجات الجماهير الخاضعة لهذا النظام . ونستطيع القول بأن هناك مجموعة من الشروط التى نرى ضرورة توفرها لكى تتحول المطالب الشبابية من مطالب مقصورة على الفئة ، مرتبطة بها الى مطالب ذات طبيعة سياسية واجتماعية عامة . ونذكر فيما يلى بعضا من هذه الشروط .

(ا) محورية المطالب الشبابية ، ومعتوليتها بالنظر الى الشباب أنفسهم وايضا بالنظر الى الجماهير الخاضعة لهذا النظام السياسى . وقد يحدث فى اطار ذلك تحرك الشباب لاقناع الجماهير بهذه المطالب استهدافا لضمها اليهم .

(ب) استخدام النظام السياسى لاساليب القهر الفيزيقي والمعنوى ، وما يمكن أن يسمى فى الأدب السياسى بالقمع الحضرى . وذلك لفرض استمرار عدم الاستجابة للمطالب الشبابية . هذا الى جانب استمرار عجز النظام عن اشباع الحاجات التى تدور حولها المطالب ، بالاضافة الى عجزه عن استيعاب الحركة الشبابية ذاتها .

(ج) اتساع رقعة المؤيدين لهذه المطالب . من كونها مطالب شبابية فى البداية . الى كونها مطالب اجتماعية لها مؤيدوها الآخرون غير الشباب . وذلك توسيعا لرقعة الخلاف مع النظام السياسى . وفى اطار هذا التحول تنضم الجماهير - التى تلمس مصالحها هذه المطالب - الى الحركة الشبابية . أو اعتبار أن الشباب هم القوى القادرة التى ينبغى دعمها بحثا عن تحقيق هذه المطالب الاجتماعية . وهنا يكون الشباب قد نجحوا فى

اخراج الجماهير بعيدا عن انسحابها وعزلتها ودفعها داخل التيار الرئيسى للتمرد أو الثورة .

ولتوضيح هذه التفاعلات الدينامية بين الشباب من ناحية والنظام السياسى من ناحية أخرى فاننا نرى ضرورة معالجة القضايا الأساسية التالية :

(أ) ما يتصل بتأثير متغيرات النظام العالمى .

(ب) ما يتصل بمتغيرات النظام السياسى .

(ج) ما يتصل بالشباب كقوة للمعارضة السياسية .

وسوف نعرض فيما يلى بإيجاز لكل من هذه القضايا .

(أ) ما يتصل بتأثير متغيرات النظام العالمى :

وفيما يتعلق بالظروف والتفاعلات التى تتصل ببنية النظام العالمى ، فاننا نقصد بها مجموعة الظروف التى تحدث فى كل المجتمعات المتقدمة والمتخلفة على السواء ، أو تقع فى أى منها ولها تأثيرها على الشباب فى كلا نموذجى المجتمع . ويتعلق الطرف الأول بطبيعة الحالة الانتقالية التى تمر بها مجتمعات النظام العالمى سواء كان هذا الانتقال من المجتمع القبلى الى المجتمع غير القبلى أو الى الأمة الحديثة ، أو من سياق اقتصادى أو سياسى وتكنولوجى حديث الى آخر . وفى اطار مواقف الانتقال هذه تظهر أهمية بعض العناصر الأساسية ، فمثلا بسبب هذا الانتقال وارتباطا به اتسع نطاق التعليم خاصة فى كثير من المجتمعات الأوروبية ، وذلك من خلال تأسيس التعليم العام ونشره والالزام به . بينما يتعلق العنصر الآخر بطبيعة العمالة التى نتجت عن هذه التغيرات . حيث نجد تأسيس سياسات التشغيل العام التى تأثرت فيما بعد ببداية ظهور الأتومية . ويتعلق العنصر الثالث بالمواقف التالية للثورات التى حدثت فى مجتمعات العالم . فمع استقرار الثورات فى روسيا أولا ، وأخيرا فى كثير من الدول

الحديثة التى ظهرت فى آسيا وأفريقيا ، حيث نشأت فى هذه الأمم أجيالا سياسية جديدة ، تطور وعيها بالحياة السياسية نتيجة لهذه التغيرات المتتالية والتفاعلات التى وقعت فى إطارها ، وهى الظاهرة التى جذبت انتباه كثير من الدارسين (١٠٩) .

أما الطرف الثانى فيتعلق بطبيعة التناقض الذى يحكم علاقة الشباب بأجيال الشيوخ . فمن الواضح أن المجتمعات المتقدمة قد تمكنت من تأسيس أبنية ونظم اجتماعية وسياسية مستقرة . وهو الأمر الذى يشهد بأن القائمين على المجتمع قد أنجزوا أدوارهم فيما هو متجسد الآن . بيد أن عملية البناء هذه تكون محكومة عادة برؤية الشيوخ . ورؤية الشيوخ قد لا تتوافق مع رؤية الشباب . وهو الأمر الذى يدفع إلى ظهور التناقض الجيلى ، أو على الأقل وثوق الشباب موقفا رافضا لما هو قائم . ولعل هذا التناقض أو الرفض ينبثق أساسا من بناء النظام القائم . فقد أدى التوسع الهائل فى التعليم ، وتأسيس النظم التعليمية المستقلة التى أصبحت منتشرة فى مختلف أرجاء المجتمع إلى التأكيد على المشكلات أو القضايا الاجتماعية الخاصة بالشباب . ومن ثم دعت الحيرة التى تحكم علاقة عالم الشباب بعالم البالغين والكبار . هذه الحيرة التى تتضح من ناحية فى نضال الشباب وسعيهم من أجل الاتصال بعالم البالغين وذلك بهدف الحصول على اعترافهم بهم ، بينما هم من ناحية أخرى لديهم الاستعدادات للتأكيد على الاختلافات التى بينهم وبين الكبار ، بل أنهم يعملون عادة على إبراز هذه الاختلافات . وقد يتطرق الأمر حتى يتخذ شكل معارضة الأدوار العديدة التى تنتظرهم فى المجتمع ، وبالتالي رفض النماذج العديدة التى يقدمها عالم الكبار . وبرغم أن الهدف الأصيل للشباب يتمثل فى المشاركة فى عالم الكبار ، أو على الأقل القيام ببعض أدواره ، ونماذجه وافتراضاته المحددة . فإنهم يرفضون المشاركة من منطلق الكبار أو وقتا لمعاييرهم . بل أننا نستطيع أن نرى هذه الحيرة بصورة أكثر وضوحا فى أيديولوجية الجماعات الحديثة للشباب ، وهى الجماعات التى يميل معظمها إلى تأسيس أيديولوجيا تؤكد على وجود انفصال بين الشباب

والبالغين . وايضا على تفرد الشباب . وان كانت تشير فى نفس الوقت الى فترة الشباب باعتبارها الفترة التى تشكل انقى تجسيد للقيم الاجتماعية والثقافية التى يسلم بها الكبار ويتمسكون بها .

بل اننا نجد ان الشباب يقدم عادة نفسه بأساليب عديدة . بحيث نجد قبوله فى عالم الكبار باعتباره يمثل التجسيد النقى للرموز والتوجهات الكارزمية الاساسية التى تشير الى انبثاق نظام اجتماعى وثقافى جديد . غير ان هذا الموقف — برغم الاتساق الذى يسوده — نجده يتضمن حيرة الشباب كما ذكرنا تجاه النماذج التى يقدمها البالغون لهم . اذ لا يرفض الشباب نمط النظام الاجتماعى الذى يقدمه البالغين كلية ، وانما هم احيانا يقبلو المشاركة فيه فى محاولة للاستفادة من الفرص التى يتيحها (وبخاصة الفرص المهنية والاقتصادية) او لمحاولة اعادة تشكيل كثير من ابعاده وتفصيله الواقعية حتى تصبح المشاركة الواسعة فيه مفتوحة ومتاحة لهم . ذلك يعنى أنهم لا يرفضون فعالية نمط النظام الذى يقدمه البالغون او على الأقل النظام الذى تدعمه التوجهات الكارزمية لهذا المجتمع وعلموحياته .

ومن هذه الحقيقة الهامة يمكن ان نصل الى استنتاج ان معظم انماط ثقافات الشباب واحتياجاتهم — تلك التى تميز المراحل الاولى لظهور المجتمعات الحديثة — تميل الى تطوير كثير من الافتراضات الهامة والتى يمكن بلورتها فى اطار افتراضين اساسيين . الاول ان هناك ارتباطا او التقاء قويا بين الحول التى تطرح لحل المشكلات التى قد تظهر من مواضع التوتر الثلاث التى اشرنا اليها . اما الثانى فيذهب الى ان التقاء هذه الحول يؤدى الى امكانية حل مشكلات الهوية الثقافية والاجتماعية من خلال مشاركة مختلف جماعات الشباب هذه باتجاهاتها المتباينة فى النظام الاجتماعى والثقافى القائم (١١٠) .

بالاضافة الى ذلك شهدت فترة الستينات مجموعة من التفاعلات داخل النظام العالمى أسهمت بدورها فى بروز انشباب كقوة على المسرح

السياسى . بحيث تغيرت العلاقة بين الشباب والمجتمع بصورة أساسية . ولعل المسئول عن ذلك مجموعة من العوامل الأساسية . من هذه العوامل ظهور الثقافة المامة للشباب ، وهى الثقافة التى استطاعت جذب اهتمام الشباب من مختلف الشرائح الاجتماعية ، والمناطق الجغرافية ، ومن ثم مشاركتهم فى هذه الثقافة ككيان واحد لأول مرة فى التاريخ . وفى الماضى كانت الثقافة التى تفصل المراهقين والشباب عن أديار البالغين منقسمة فى ذاتها الى عديد من الأنماط والثقافات الفرعية العديدة . غير أنه خلال العقد الأخير استطاع الشباب الذى له انتماءاته المتنوعة من الوصول الى المشاركة فى مجموعة من الاتجاهات والرموز المشتركة والمنشرة بينهم ، حقيقة أن هناك بعض الاختلافات التى تميز الشباب الذى ينتمى الى مختلف السلالات أو السياقات الاجتماعية المتباينة . غير أن هذه الاختلافات والثقافات الفرعية تشارك فى العادة فى قدر من الرموز المشتركة ، بل وتسمى دائما الى التحالف بين بعضها البعض (١١١) . وهو الأمر الذى يجزم أن ثمة مجتمعا شبابيا واحدا ، يقف وحدة واحدة فى مواجهة أجيال الشيوخ ، أو كقوة معارضة فى مواجهة النظام السياسى اذا تخلقت الظروف التى تقود الى ذلك .

بالإضافة الى ذلك فإنه على خلاف التعبيرات الثقافية التى سادت العشرينات ، الثلاثينات ، الأربعينات ، الخمسينات من هذا القرن ، نجد أن الثقافة القومية الحديثة تحقوى على عناصر قوية لمعارضة ثقافة النبالين السائدة . بل اننا نجد أن كثيرا من المتحدثين باسم الشباب ينظرون الى ثقافة الشباب ليس باعتبارها خبرة انتقالية ، ولكن باعتبارها ثقافة مضادة . بمعنى أنها تشكل تحديا للقيم والمعايير المستقرة والمعلنة اجتماعيا فى المجتمع الأكبر .

الى جانب ذلك نجد أنه خلال عقد الستينات شارك الشباب فى السياسات الثورية والراديكالية المعارضة بصورة لم يسبق لها مثيل فى المجتمعات الغربية . وقد فعلوا ذلك باعتبارهم شبابا بغض النظر عن

قيادة البالغين لهم أو سيطرتهم على هذه الحركة الشبابية . إذ يوجد
فى ثقافة الشباب مكون يفض سياسات البالغين أيا كانت طبيعتها .

وتأكيدا لذلك نجد أن علماء الاجتماع ، وليس رجل الشارع فقط ،
قد نظروا الى المجتمع الأمريكى مثلا باعتباره مجتمعا يمتلك درجة عالية
من الاستقرار . مجتمعا استطاع استيعاب القيم والنظم والمستلزمات
التكنولوجية التى وافق عليها . وبذلك بدأ ينظر الى هذا المجتمع باعتباره
المجتمع المفتوح . المجتمع الذى يمتلك من ناحية استجابة سريعة لمتطلبات
وطموحات البشر ، ويمتلك من ناحية أخرى قدرا من المرونة الملائمة لمتطلبات
التغير الاجتماعى .

غير أن هذا المجتمع — ككل المجتمعات الغربية والنامية — يعانى
الآن من نوع من عدم الاستقرار الاجتماعى الذى يسود المجتمعات التى
تتميز بعدم التجانس الثقافى الكامل ، وأيضا تلك التى تسودها درجة
عالية من الصرامة الكاملة . فى مثل هذا السياق تظهر الثقافات المضادة
للشباب ، وحركات الطلبة ، والتعبيرات الأخرى للتمرد الجبلى .
وهى الحالة التى يمكن تشخيصها باعتبارها حالة من الانهيار الثقافى .
وحيثما تعانى المجتمعات من عمليات الانهيار الثقافى ، أو الأزمة الثقافية ،
فإن القيم والمعانى والمعايير التقليدية تصبح مهجورة ومضادة للتقدم ،
وغير متماسكة فى عيون عدد متزايد من أعضاء المجتمع . وهى التفاعلات
التي تصبح مؤشرا لحقيقة أن التغير التكنولوجى قد أحال الممارسات والنظم
التقليدية وجعلها غير ملائمة . هذا الى جانب أن هذا التغير قد أسس
مجموعة من الآمال والتوقعات والمطالب الجديدة . وهى التى لا توافق
عليها النظم القائمة وترفضها السلطة الموجودة . بل أننا نجد أن الذين
يمثلون مراكز السلطة ، ولهم فعالية السيطرة على المجتمع عادة ما يتولون
مقاومة هذه الطموحات وقهرها (١١٢) .

(ب) وتتصل المجموعة الثانية من الظروف السياسية المؤثرة على
علاقة الشباب بالنظام السياسى ، أو تلك التى لعبت دوراً فى بناء وتأسيس

الحركة الشبابية بطبيعة النظام السياسى ذاته أو بمجموعة المشكلات التى يعانى منها فى مواجهة الشباب ، ذلك لأن الوضع الافتراضى أن يتواجد نظاما سياسيا يتولى تأهيل الشباب للمشاركة . ثم فتح قنوات المشاركة صريحة على مصراعيها من خلال إتاحة الشروط الديمقراطية الملائمة لذلك (١١٢) وفى هذا الإطار نستطيع القول بأن هناك مجموعة من العوامل ذات الطبيعة الكلاسيكية التى أدت الى ظهور حركة الشباب الجعابية والمضادة للنظام القائم . ولعل العامل الرئيسى الذى لعب دورا فى هذا الصدد يتمثل فى ادخال نظام الجامعات المتقدمة داخل بناءات المجتمعات المتخلفة . وبدأ حكام هذه المجتمعات ينظرون الى النظام الجامعى باعتباره وسيلة يتم من خلالها تأهيل أعضاء المجتمع بصورة رفيعة فى مختلف المجالات العملية والفنية والعقلية بنفس المستويات السائدة فى المجتمعات المتقدمة . وذلك لخلق صفوات المستقبل التى تكون — بصورة ما — استمرارا للصفوات القائمة ، بحيث يتم الانتقال إليها بدون هز الإطار الثقافى ، وبناء الامتيازات والنظام السياسى القائم (١١٤) .

ولتحقيق ذلك سعت الصفوات القائمة الى تطوير نظام تعليمى رفيع يتولى صياغة شباب هذه المجتمعات . غير أن نشأة ونمو التعليم العالى للشباب كانت له فى الغالب نتائجها الدرامية غير المقصودة بالنسبة للصفوات التى دعمت هذا التوجه التعليمى للشباب . بل اننا نجد أن الشباب المتعلم قد طور كثيرا من قنوات الاتصال بين فئاته المتنوعة فى كثير من أجزاء العالم ليشكلوا حركة معارضة لتلك الصفوات . وأيضا للنظام القائم الذى كان من المفترض أن يدعمونه ويعملون على تقويته بعد أن فتح القنوات لتعليمهم (١١٥) .

غير أنه برغم محاولة النظام السياسى صياغة الشباب من خلال النظام التعليمى حسب النماذج التى يتصورها . فإن الأمر لم يمر حسب رغبات هذه الصفوات التقليدية أو المتخلفة . حيث أصبحت مقاومة النظم القائم والالاحاح حول مطالب الإصلاح دافعا أساسيا لتشكيل حركات المعارضة

الشبابية . وبطبيعة الحال فأننا نجد أن النظم النظمية التقليدية عادة ما تكون عاجزة عن الاستجابة لهذه المطالب . ومن ثم نجد أنها تتبنى الأساليب القهرية تجاه هذه المطالب ذات القوة الضاغطة . ففى مقابل مطالبة الشباب بالاصلاح ، نجد أن النظام السياسى يفرض الرقابة على حركتهم . هذا الى جانب تعميق ونشر الرقابة والاشراف والملاحظة البوليسية عليهم . أما بالنسبة للمنشقين والمتمردين فنجد أن العقاب الصارم هو الذى ينتظرهم . ومن ثم نجد أن شريحة عريضة من الشباب الذين لم يتعرضوا مباشرة لهذه الأساليب البوليسية على وعى بالهوة الواسعة بين المثل التى استوعبوها من ناحية وبين الظروف الاجتماعية والسياسية القائمة فى مجتمعاتهم من ناحية أخرى . ومما يطور هذا الوعى ، السلوكيات غير الأخلاقية التى تنشرها الصفوات العاجزة عن أن تعيش بحسب معايير أخلاقية معترف بها (١١٦) .

غير أننا قد نتساءل اذا كانت الصفوات السياسية هى التى أسست النظم التعليلية أو توسعت فيها ، وهى التى حاولت استخدام هذه النظم بهدف توفير الصياغة النظامية لشبابها ، اذا ما هى العوامل أو المشكلات المسئولة عن القطيعة بين النظام السياسى من ناحية والشباب من ناحية أخرى ؟ . للإجابة على هذا التساؤل نجد أن هناك مجموعة من المشكلات التى يرى الشباب أنها بطريقة أو بأخرى من صنع النظام السياسى .

ويعتبر التضخم البيروقراطى أو السلطوى من أكثر المظاهر اثاره للشباب فيما يتعلق بالنظام السياسى ، وفى هذا انصدد نجد أن معظم اتجاهات الاحتجاج الشبابى تتجه بلا أساس نحو البيروقراطية bureaucratization والترشيد الوظيفى المرتبط بنمو التكنولوجيا وتطورها . وارتباطا بذلك اتجه جانب من هذه الاحتجاجات نحو المكانة المفترضة للعلم والنزعة العلمية التى أصبحت تشكل أيديولوجيا يستند اليها النظام الاجتماعى والثقافى القائم (١١٧) . وفى هذا الصدد يعتبر الهجوم

الطلاب على الجامعة - كمؤسسة علمية وبيروقراطية - ذا أهمية خاصة . حيث أن كثيرا من انفجارات الشباب تنجبه بلا أساس إلى البناء البيروقراطي والسلطوى للجامعة . وأيضا بسبب تكثف بنائها البيروقراطي ، وما يترتب على ذلك من اتساع بين الطلبة من ناحية والكلية وإدارتها من ناحية أخرى (١١٨) . وبإل أننا نجد أن هذه البقطة لم تتوقف عند مستوى المؤسسات التعليمية . بل تجاوز ذلك ليشمل معظم الأنماط الاقتصادية . حيث نجد أن البيروقراطية والتخصص والنزعة المهنية في البناء المهني من أكثر التطورات أهمية في المجال الاقتصادي . وهو التطور الذي ساعد على زيادة التداخل القوى بين مستوى التحصيل التعليمي من ناحية والمكانة المهنية من ناحية أخرى . بحيث يمكن القول بأن هذه التطورات قد أدت إلى ظهور مجموعة من المشكلات والتناقضات في بعض المجالات مثل مجال الحراك الاجتماعي ، والانتقاء التعليمي ، وانتشار أنماط الاستهلاك (١١٩) . ومما لا شك فيه أن هذا التضخم البيروقراطي يتنافس تماما ونزعة الشباب إلى الحرية والإبداع والتجديد ، ومن ثم تتخلق إمكانية الصدام مع النظام السياسي الذي تشكل البيروقراطية أكثر مكوناته أساسية .

وتتمثل المشكلة الثانية في رفض النظام السياسي للمشاركة الشبابية وعجزه عن استيعاب متضمناتها . وهو الأمر الذي يعنى أن الهجوم على النمو السلطوى والبيروقراطي للنظام السياسي يرتبط بلا أساس بالخضوع والحرمان من المشاركة التي سوف تترتب على ذلك . وفي هذا الصدد نجد أن جوهر الاحتجاج الشبابي يميل لأن يتحول من المطالب من أجل المشاركة الأكثر في المجالات السياسية القومية ، ومن المحاولات التي تستهدف التأثير على السياسات الاجتماعية والاقتصادية ، إلى اتجاهات جديدة ، تتمثل في محاولة تعرية هذه المراكز السلطوية من شرعيتها الكارزمية أو من أي شرعية لها على الإطلاق . هذا إلى جانب البحث المستمر من جانب آخر عن أسلوب للمشاركة يتجاوز في فاعليته المراكز الاجتماعية والاقتصادية القائمة بهدف خلق مراكز

جديدة مستقلة عنها (١٢٠) . وارتباطا بذلك يمكن القول بأن هدف الاحتجاج الشبابى خلال الفترة المعاصرة يدور أساساً حول توسيع نطاق المشاركة ، وخلق القنوات الملائمة للوصول الى المراكز الثقافية والسياسية . وايضا اصلاح مضامينها الاجتماعية والثقافية . هذا الى جانب حل مشكلات المشاركة غير المكافئة . والبحث عن الاساليب التى تساعد على اضعاف او تجاوز المشكلات الحادة التى ظهرت نتيجة لنمو النظام الرأسمالى من خلال سياسات هذه المراكز المسيطرة . وبذلك تعتبر المشاركة هى الحل الذى يقدم لكل هذه المشكلات التى تعتبر الاهداف الاساسية لكثير من الحركات الشبابية والقومية فى الفترة المعاصرة (١٢١) . يؤكد ذلك دراسة حول المشاركة السياسية للشباب فى اطار المجتمع المصرى حيث اظهرت الدراسة المعطيات التى يقدمها الجدول التالى (١٢٢) :

جدول يوضح حجم المشاركة السياسية للشباب

البيان	التكرار	%
يوجد	٢٢١	٨.٥
لا يوجد	٢٢٢٣	٩٠.٤
غير مبين	٢٤	١.٠
المجموع	٢٤٥٨	١٠٠.٠

وتكشف النظرة الى معطيات الجدول السابق أن نحو ٨.٥% من أعضاء العينة التى أجريت عليها الدراسة هم فقط الذين يمارسون نشاطا سياسيا . حتى مع اعتبار مجرد العضوية فى التنظيمات السياسية — كما ذهبت هذه الدراسة — نشاطا سياسيا . بل اننا نجد أن كثيرا من البلاد النامية ترفض تسييس الجامعة تحت حجة أن الطالب الجامعى ينبغي أن يكون طالب علم فقط . بحيث نجد أن سلوكيات النظام السياسى هذه قد تدفع الجماهير الى الانسحاب من المشاركة . غير أن حالة الانسحاب

هذه قد تفرخ بداخلها تمرد الشباب على النظام السياسى فى محاولة لفرض المشاركة تجاوزا لحالة الانسحاب هذه .

وتشكل مشكلة البطالة احدى المشكلات الهامة المسببة للتوتر القائم بين الشباب والنظام السياسى . وترجع هذه المشكلة فى المجتمعات المتخلفة التى افتتحت النظم التعليمية فيها أبوابها لاستيعاب مرحلة الشباب مثلما هو حادث فى المجتمعات المتقدمة . غير أن انهيار الترابط العضوى بين النظام التعليمى والاقتصادى فى المجتمع وعدم التنسيق بين مدخلاتهما ومخرجاتهما من حيث الافراد المؤهلين ، من شأنه أن يدفع الى ظهور مشكلة البطالة بين المثقفين . وهى المشكلة التى أصبحت تؤرق النظم السياسية فى هذه المجتمعات . ومن ثم نجد أن الشباب فى المجتمعات المتخلفة لا يواجهون فقط الفساد والانحيار والعناد السياسى ، ولكنهم يواجهون أيضا القلق حول المستقبل الشخصى المحفوف بالمخاطر وعدم الأمان . إذ نجد أن المجتمعات المتخلفة — كصيفة واحدة — تنتج شبابا متعلما بأعداد كبيرة تتجاوز الفرص الملائمة لتدريبهم . إذ عادة لا تتيسر الوظائف سنويا لمئات من الخريجين . الذين يتزايدون بمعدلات عالية ، ويشكلون مصدر اطلاق وتوتر بالنسبة للنظام السياسى خاصة فى المجتمعات الحضرية (١٢٣) .

ويعتبر تباطؤ الحراك الاجتماعى والقيود المفروضة عليه فى بعض المجتمعات من المشكلات الأساسية التى تشكل نطاقتا للمواجهة بين الشباب والنظام السياسى . وتتمثل المشكلة الأكثر حدية فيما يتعلق بالحراك الاجتماعى فى ارتفاع مستويات الطموح بين مختلف شرائح السكان فى مقابل غياب الوسائل التى تتولى أشباع هذه الطموحات . وفى هذا الإطار حاولت بعض الصفوات تطوير أنماط من الحراك المحدود ، غير أنها عجزت عن خلق صيغة ملائمة بين فرص الحراك المتاحة والطلب المكثف عليها (١٢٤) . وقد كان من النتائج المباشرة لذلك أن هناك كثيرا من الجماعات التى عزلت منذ بداية حياتها فى إطار بعض المهن ذات امكانية

الحراك المحدودة . بحيث ساعدت هذه الظروف على نمو مشاعر
الاحباط واليأس داخل المجتمع والاقتصاد المتوسع باستمرار (١٢٥) .

واستنادا الى تحديدنا لمجموعة المشكلات السابقة التى تشكل
نشاطات التوتر بين الشباب والنظام السياسى . فاننا نجد ان العناصر
الاساسية للاحتجاج الشبابى تستند الى الافتراض الاساسى الذى يؤكد
ان معظم المشكلات الاجتماعية ، كمشكلات المشاركة السياسية ،
والمشكلات التى تنولد عن التصنيع كلها مشكلات يمكن حلها من خلال
اعادة تشكيل وتنظيم البناء السياسى بما يجنبه التناقضات المولدة لمظاهر
الأنومى والاغتراب (١٢٦) .

غير انه من الضرورى على النظم السياسية فى المجتمعات النامية
ان تبذل كل جهد لاستيعاب طاقات الشباب أثناء مرحلة التنمية والا كان
انفصالهم عن النظام السياسى ليس الا اضافة لمزيد من التمزقات لهذه
العملية ، فى هذا الاطار لا بد ان تتم التربية السياسية والايديولوجية
للسباب . وبطبيعة الحال تختلف التربية عن الوصاية التى قد يفرضها
النظام السياسى من أعلى والتى لا تتيح الدرجة الملائمة من المشاركة
بل وترفضها كفكرة فى احيان كثيرة (**) . اذا حدث ذلك فان موقفا يتخلق
يحتوى على شباب يتحمل ويعانى من متاعب التنمية . ويقف فى ذات
الوقت عاجزا فى مواجهة المؤسسات السياسية الضخمة التى تمارس
فعليتها . ومع ذلك فهذا الشباب لا يمتلك امكانية التعبير الواضح
والمشاركة فى صنع قراراتها . بحيث تجت آثار هذا الموقف فى ضعف
الانتماء الاجتماعى الذى يتبدى فى مظاهر كثيرة كانهخفاض الانتاج ومحاولات
الهجرة المستمرة من المجتمع الى الخارج بحثا عن امكانات تحقق الطموح .
ولتحقيق هذه التربية السياسية والايديولوجية الفعالة فانه من

(*) دأبت القيادة السياسية فى الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٨١ كثيرا على
التأكيد على ان الجامعة للعلم فقط ، وان الطالب ينبغى ان يكون طالب علم
فقط ، وليس بخاف ان هذه محاولة لابعاد الشباب عن المشاركة الشبابية .

الضرورى أن يتخذ النظام السياسى مجموعة من الخطوات . أولها ضرورة تحديد النموذج الواجب احتذاؤه على الصعيد الاجتماعى والسياسى . هذا النموذج لا بد أن يتصل عضويا بالأيديولوجية العامة ويشتمل منها . وفى هذا الصدد من الضرورى أيضا مشاركة الشباب فى فرض النموذج وتطويره بما يلائم احتياجاتهم ويعكس طاقاتهم ويواكب التفاعلات الاجتماعية المحيطة . فإذا لم تحدث دعوة للمشاركة الفعالة ، فسوف يتجه الشباب الى البحث عن هذا النموذج عند جماعات تمتلكه وتتيح إمكانيات المشاركة . وفى ذلك انفصال للشباب عن المجتمع .

غير أن هذه التربية السياسية والدعوة الى المشاركة لا بد وأن تتم حسب منطق أيديولوجى متماسك ومحدد المعالم . وفى هذا الإطار لابد أن نبتعد قدر الامكان عن الانتقاء الأيديولوجى أو تأسيس النماذج وفرضها على الشباب من الخارج ، أو من أعلى . وإنما يجب التفاعل بشانها لتنبع من أسفل وترتبط عضويا بالقاعدة الشبابية . بحيث يكون أساسها الصراحة والتعبير الحر وصراع الأفكار المتناقضة ، حتى يمكن الوصول الى شمولية أيديولوجية يشارك فى تخليتها الجميع ، ومن ثم يتولد لديهم التزام بها . واستنادا الى ذلك فإن هذه الشمولية التى نصل اليها لابد أن تبدأ من الشباب ، ويكون دورنا هو مجرد مساعدتهم على التفكير بحرية ، وأيضا ارشادهم الى اختيار الطريق ، لأنهم سوف يتحملون معاناة السير فيه . فالشباب بلا شك هم أصحاب الحق ، لأن الحاضر لهم . تحقيق التغير فى قدرتهم . فأفقههم أكثر انفتاحا على المستقبل ، وهم أكثر من الشيوخ احساسا بالتغير وكيفه ، بأهدافه ، وزمانه . من هنا ، فالتأسيس اذا أصبح راقيا على هذا النحو الذى أشرنا اليه ، فإنه يصبح جهدا ايجابيا وفعالا فى تأسيس التنمية ، واعيا بقضاياها ، وداعيا الى المشاركة فى حل معضلات المرحلة .

(ج) اذا كنا فى الفقرة الاولى قد تعرضنا للظروف العالمية التى ساعدت على إثارة بعض التغيرات الاجتماعية والسياسية فى بنية مجتمعات

النظام العالمى خاصة مجتمعاته المتقدمة . واذا كنا قد عرضنا لاسهام النظام فى تأسيس حركات التمرد الشبابى ، فاننا سوف نركز خلال هذه الفترة على الشباب باعتبارهم الطرف الاساسى فى الحركة الشبابية المعاصرة . ما هى الظروف والعوامل التى جعلت منهم مجتمعا او قوة واحدة تتأثر بمتغيرات النظام العالمى وذات قدرة على الصراع مع النظام السياسى وربما تجاوزه .

واذا حاولنا ان نحدد العوامل الدافعة الى ظهور هذا المجتمع الشبابى . فاننا يمكننا ان نربط بين ظهوره ونشأة نظام التعليم الجامعى الشامل وانتشاره . بالاضافة الى ارتباط ذلك بظهور الجيوش التى تتبع نظام التجنيد والخدمة الالزامية . فقد ساعدت هذه الظروف على ظهور الشباب كشريحة اجتماعية متميزة خلال العقود الثلاثة الأخيرة . وقد ارتبطت هذه التحولات بتأخير مرحلة البلوغ أو الكبر فى المجتمعات الحديثة ، وهو التأخير الذى يعنى استبعاد مجموعة من البشر الذين فى سن الشباب من المشاركة الكاملة فى قوة العمل . بحيث أدت كل هذه التغيرات الى تركيز الشباب فى نطاقات منفصلة . وهو التركيز الذى ساعد على نمو الوعى الجمعى والاحساس بالتمييز بينهم . بحيث يمكن القول بان كل هذه التحولات قد خلقت — فى حالة عدم اشباع الحاجات الأساسية — الاساس الدافعى من أجل قيام الحركات الجمعية للمعارضة ، داخل هذه النطاقات الشبابية (١٢٧) .

ولا يمكن القول بأن هذه التطورات النظامية هى التى دعمت وحدها الاحساس بالتمييز والوعى الجمعى بين الشباب . فالى جانب التجمع الفيزيقي للشباب نجد أن التكنولوجيا قد لعبت دورها فى تقرير فكرة الشباب وتعميمها كنموذج اجتماعى متميز . وفى هذا الصدد يمكن الاشارة بطبيعة الحال الى ظهور الاعلام الجماهيرى ، حيث بدأت تجديدات الاتصال والاعلام تلعب دورها فى الحياة اليومية للشباب ، منها التلفزيون ، أجهزة التسجيل ، والاستريو ، الراديو ، وأجهزة

الفوتوجراف ، والكتب الرخيصة الثمن . بحيث أدت هذه التجديدات التكنولوجية بالإضافة الى التطوير المستمر للمخترعات القديمة كالسينما ، وغير ذلك الى خضوع الشباب لحملة اعلامية واتصالية واسعة النطاق . ومن ثم يمكن القول بأن الشباب الذى ربح فى الفترة انتالية للحرب العالمية الثانية قد ربح فى درجة لا مثيل لها من البث الاعلامى . بحيث أصبح الاعلام والاعلان سوقا واسعة ، ذلك لأن الشباب فى مجموعهم — من وجهة نظر صناع الاعلان والاعلام — برغم استبعادهم من قوة العمل ، الا ان لديهم باليين الدولارات الموجهة نحو الاستهلاك أساساً (١٢٨) .

واستنادا الى فاعلية هذه العوامل ظهرت ثقافة الشباب فى المجتمعات النامية منذ عشرات السنين . ومع ذلك لم ينظر الى الشباب باعتبارهم يشكلون ثقافة فرعية معادية أو مختلطة الا أخيراً . وإذا كان شباب الأحياء المختلفة يميلون الى الانخراط فى بعض الثقافات الفرعية المنحرفة . فإنا نجد أن الشباب المثقف المنتمى الى الطبقة الوسطى والمتحق بالتعليم العالى يميل الى تبني أساليب تتمحور حول بعض الممارسات النقدية للبيئة الاجتماعية والسياسية المحيطة به . وبغض النظر عن الانتماءات الطبقة والاجتماعية للشباب ، فإنه يمكن القول بتخلق تجانس فى مضمون ثقافة الشباب بفعل تأثير أجهزة الاعلام . حيث نجد أن شباب اليوم المنتمى الى مختلف الشرائح والأقاليم أو المواقف أصبح يميل بصورة متزايدة الى سماع نفس الموسيقى ، وأسلوب الزى ، وذات الرموز واللغة ، وحالة القلق انعام . بحيث يمكن القول بأن ثقافة الشباب الجديدة تعتبر فى كثير من جوانبها من خلق أجهزة الاعلام ، وصناعة سلع الاستهلاك التى لها مصلحة تجارية فى استغلال سوق الشباب الواسع والمستعد دائما لشراء المواد الضرورية للموافقة عليه باعتباره مشاركا مخلصا فى هذه الثقافة الفرعية (١٢٩) .

ذلك يعنى أن تخلق شريحة الشباب بفعل عوامل عديدة شكل الشرط الرئيسى لتخلق الشباب كجماعة ووقوفها فى وجه النظام

السياسى أو البداية الحقيقية للتمرد عليه . إذ يؤدى التحرر من الخوف من النظام القائم ، ومن وهم أجيال الآباء ، الى اتجاه الشباب نحو البحث عن صلات محددة مع الفلاحين ، والفقراء فى مختلف قطاعات المجتمع الأخرى . ومن الطبيعى أن تدعم الروح القومية المتصاعدة هذه الحركة ، التى تؤدى فى النهاية الى بلورة احساس الهوية بالنسبة للبشر فى أمة معينة ضد الحكام الفاسدين والكبار المتسلطين فى المجتمع ، وبرغم ذلك ، فمن النادر أن نجد الانسان العادى — خاصة فى المراحل الأولى من تمرد الشباب — يستجيب للاثارة ضد النظام السياسى وأنكبار ، وذلك بسبب ثقل وزن ودور الثقافة التقليدية ، ووطأة الضرورة الاقتصادية على وعى الجماهير . ولقد كان هذا الموقف هو المسئول عن خلق التناقض القائم فى كثير من المجتمعات المتخلفة . حيث الجماهير محرومة ، ومقهورة ، غير أن البداية الحقيقية للصراع ضد الحالة الراهنة تظهر مع ذلك من بين المثقفين من الشباب المتيسر ماديا . حيث تتيسر فاعلية هذه المجموعة الشبابية بسبب الحرية التى يتمتع بها شباب الطلبة . وهى الجماعة التى يحىها الاستقلال التقليدى للجامعة ، وهو الاستقلال الذى توافق عليه أكثر النظم السياسية تسلطا (١٠) . ومن ثم يصبح شباب الطلبة هم الجماعة الوحيدة التى تمتلك الحرية لتنظيم التمرد السياسى . ولما كان شباب الطلبة هم فى نفس الوقت أبناء الاطار الاجتماعى للصفوات الحاكمة . فانه كان من الصعب فى أحيان كثيرة أن يتبع النظام السياسى وسائل القهر الوحشية معهم . ذلك أنه اذا استخدمت الوحشية مع شباب الطلبة

(١٠) من الواضح أن كثير من الحركات الثورية ومظاهرات العنف والتمرد فى كثير من المجتمعات النامية بدأت فى غالب الأحيان من داخل الحرم الجامعى . ولعل الدور الشهير الذى قامت به الجامعة الإيرانية فى الثورة الإيرانية خير شاهد على ذلك . بل اننا نجد ان النظام السياسى فى مصر ١٩٧٠ - ١٩٨١ دأب كثيرا على مواجهة الجامعة ومحاولة قصر دورها على التعليم دون الاهتمام بأحداث الواقع . وغالبا ما كانت الزعامة السياسية خلال هذه الفترة تطلق على أعضاء الحرم الجامعى صفات كثيرة (كالارزاق) و (الافندية) ، وغير ذلك مما لم يعرفه أدب الخطابة السياسية .

الذين يعيشون نفس مكانة الصفوة ، فإن ذلك سوف يكون أكثر ضررا بالنسبة للنظام السياسى القائم من أنه لو استخدم هذا القهر ضد الفلاحين أو الحشد الحضرى (*) (١٢٠) . يضاف الى ذلك أنه مما يساعد على تخلق وحدة هذا المجتمع الشبابى الاحساس المادى والمنزوى بوظة وقهر النظام السياسى فى مقابل الحرية النسبية المتاحة لهم ، ودعم اقاربهم فى الصفوة لهم هذا الى جانب أن هناك شرائح القاعدة انشوائية التى تعيش فى ظل فقر واضح وعدم امان اقتصادى مستمر أيضا .

ما سبق يشكل اذا مجموعة الظروف التى أدت — من الناحية الكلاسيكية — الى ظهور حركات الشباب خاصة قطاع الطلبة . وهى الحركات التى عبرت عن اتجاهات قومية وشعبية للتوحد مع الفقراء ، والعذائية المفرطة تجاه جيل الآباء ، والاعتقاد القوى فى السلامة الأخلاقية والطبيعة المتجددة لتفاعلات الشباب . وأيضا الشوق المستمر الى ثقافة جديدة مستندة الى مبادئ الأخوة والجماعة ، وحرية التعبير ، والمساواة ويمكن القول بأن هذه الحركات قد نجحت فى كثير من الحالات فى استقطاب النظم عن طريق الفعل الجماهيرى . وفى حالات خاصة كما هى الحال فى روسيا والصين ، وفيتنام ، نجد أن هذه الحركات الشبابية قد قدمت البشر الذين قاموا بتنظيم وقيادة الاحزاب الثورية الناجحة التى كسبت ولاء

(*) بغض النظر عن حركة الشباب العالمية المعاصرة . فانما نجد أن الشباب المثقف ، والجامعى بالتحديد ، هو الذى كان يشكل دائما رأس حربة التمرد سواء بالنسبة للقاعدة الشبابية غير المثقفة أو بالنسبة لجماهير الواقع الفقيرة والمعانية نتيجة للمشكلات التى يخلقها سلوك النظام السياسى . وفى هذه الصدد يمكن تفسير لماذا طلبة بعض كليات معينة هى التى تقود عادة التمرد الشبابى داخل اطار بعض الفترات التاريخية . فقبل قيام الثورة كانت كليات الحقوق هى كلية أبناء الصفوات وهى التى كانت تقود عادة المظاهرات السياسية الموجهة ضد النظام السياسى فيما قبل ١٩٥٢ . بينما نجد أن كليات الهندسة والطب والاقتصاد والسياسة هى التى تولت قيادة حركات التمرد الشبابى فى الفتر ما بعد ١٩٥٢ ، وذلك لاتجاه أبناء الصفوات من ناحية الى هذه الكليات ، ومن ناحية أخرى لبروز الأهمية البنائية والوظيفية لهذه الكليات فى مجتمع ما بعد ١٩٥٢ .

الجمهير . وبرغم أن حركات الشباب والطلبة لا تحقق أحيانا أهدافها وطموحاتها من خلال جهود الشباب والطلبة باعتبارهم طلبة . فانهم في غالب الاحيان يشكلون الاطار الذى يفرخ هؤلاء الذين سوف يتودون الحركات الجماهيرية ذات الطبيعة القومية ، اصلاحية كانت أم ثورية (١٢١) .

٤ - النظام التعليمى كإطار لبعث الحركة الشبابية :

لا شك أن النظام التعليمى قد لعب دورا محوريا في بناء الحركة الشبابية المعاصرة التى هزت استقرار عالمنا المعاصر . وترجع أهمية النظام التعليمى بالنظر الى كونه النظام الذى أصبح يترك طابعه على الشباب - خاصة فى المجتمعات المتقدمة - لانه هو الذى يتولى تأهيلهم للحياة العامة مهنيا واجتماعيا وثقافيا . ومن ثم فمن المنطقى حتى تتجس عملية التأهيل هذه أن تسود هذا النظام درجة عالية من الحرية . وهى الحرية التى تتيح امكانية التفاعل والتعبير الحر خاصة فيما يتعلق بنظام التعليم الجامعى ، بالإضافة الى ذلك فان هذا النظام هو الذى يتولى تأسيس الوعى الشبابى فى مختلف جوانبه . كالوعى بوجود الشريحة الشبابية فى حد ذاتها كشرريحة تختلف عن الشرائح الاخرى فى المجتمع . وأن لهذه الشريحة سلبياتها كما أن لها ايجابياتها أيضا . ويعنى امتلاك الوعى ادراك طبيعة الواقع المحيط . ومن ثم التدخل أحيانا لاعادة توجيه مساره ، فى اتجاهات محددة . وقد يقال أن النظام التعليمى تقتصر فاعليته على قلة هى التى أتيح لها حظ الحصول على فرصته . بيد أن الرد على ذلك يؤكد أنه اذا كان النظام التعليمى لا يتولى مباشرة صياغة الشريحة الشبابية ، فانه على الأقل يكون قادرا على توفير القيادات الشبابية الواعية والقادرة على قيادة شريحة الشباب . هذا الى جانب أننا نجد أن النظام التعليمى يعتبر فى المجتمعات الحديثة المدخل الرئيسى للتدريب على المشاركة الاجتماعية والسياسية والثقافية . وأيضا للتأهيل من أجل الحصول على فرص العمل للمشاركة الاقتصادية فى بناء النظام القائم ،

وبالتالى المشاركة الاجتماعية المترتبة على ذلك . وهو الامر الذى يؤكد على المكانة المحورية لهذا النظام داخل بناء المجتمع .

ويكشف البحث فى تاريخ النظام اتعليمى وعلاقته بالبناء الاجتماعى ان عملية التعليم فى المجتمعات القديمة كانت تنقسم عادة الى مجموعة من العمليات الفرعية المنفصلة . وهو الامر الذى يستحق ان نشير اليه فى هذا الإطار . فقد كانت هناك النظم التعليمية المركزية والاساسية التى اتجهت فاعليتها بلا أساس نحو تدريب أو تعليم الصفوة وانباء الطبقة العليا . وايضا فى المساعدة على تطوير التراث الثقافى للمجتمع بتجلياته المتنوعة . وقد اتجهت النظم التعليمية المحلية التى كانت واهية الارتباط بالنظم المركزية أساسا نحو الحفاظ على استيعاب مختلف الشرائح الاجتماعية للرموز الاساسية للمجتمع وتمسكهم بها . وبرغم ذلك فان هذا التماثل لا يسمح للنظم التعليمية المحلية بالمشاركة بدرجة أكبر فى المناشط الثقافية والسياسية الخاصة بالمجتمع ككل . وبين النمطين التعليميين توجد عديد من النظم التعليمية التى تساعد اما باعتبارها قنوات للحراك فى المجالات السياسية للمجتمع ، أو لكونها تقوم بنوع من التأهيل المهنى المحدود (١٢٢) .

وعلى أى حال فقد عملت النظم التعليمية فى هذه المجتمعات على الحفاظ على استمرار ما هو قائم بدون أى تغيير . وفى هذا الإطار لا يلعب النظام التعليمى دوره هنا باعتباره قناة للحراك الاجتماعى والمهنى الشامل . أو باعتباره وسيلة لتزويد الشرائح المختلفة بالقدرة على المشاركة الفعالة والشاملة فى النظام السياسى والثقافى . ويتحدد نمط التعليم الذى يمكن توفيره بالنسبة للطبقات المختلفة الى حد كبير — وان لم يكن بصورة نهائية — بواسطة مكانتها الاجتماعية الاقتصادية . ومع ذلك فقد بدأ هذا الموقف يتغير بوقوع التحديث ، وبخاصة فى أعقاب الثورة الفرنسية من ناحية والصناعية من ناحية أخرى ، حيث بدأ التعليم يتناول المشكلات المتعلقة بالمجتمعات القومية الجديدة ورموزها المشتركة . هذا الى جانب ان التعليم قد أصبح أكثر انتشارا بالنسبة لمختلف الشرائح . وفى نفس

الوقت ، فقد بدأ التعليم يؤدي دوره بصورة متزايدة كثناة للانتقاء المهني ..
ومفضلا عن ذلك يميل نسق التعليم الى أن يصبح أكثر مركزية وتكاملا من
الناحية البنائية ، ومن ثم يؤكد على تغطيته في مختلف شرائح المجتمع (١٢٣) .
ذلك يعنى أن النظام التعليمي في المجتمع الحديث أصبح يتميز بعدة
خصائص أساسية أولها انتشاره حتى أنه يشمل كل أفراد المجتمع من هم
في سن التعليم . بحيث اقترب من المستوى الذى أصبح فيه حقا من حقوق
المواطنة . وثانيا أنه بدأ يلعب دورا عمليا على مستوى الحياة الفردية .
منذ اعتباره وسيلة للحراك الاجتماعى من ناحية ، وأساسا للتأهيل
المهني لتوفير احتياجات المجتمع من ناحية أخرى . ذلك يدفع الى القول
بأن النظام التعليمي أصبح يمثل مكانة محورية في بناء المجتمعات المعاصرة
لطبيعة الدور الذى بدأ يؤديه . فإذا حاولنا تحديد الوظائف التى يؤديها
النظام التعليمي بالنسبة للحركات الشبابية والطلابية ، فإننا سوف نجد
أنه يقوم بالوظائف الأساسية التالية :

(١) فمن ناحية نجد أن النظام التعليمي قد ساعد على خلق المجتمع
الشبابي من خلال تركيزهم وعزلهم عن الفئات الاجتماعية الأخرى . وفي
هذا الصدد نستطيع القول بأن التوسع السريع في التسهيلات التعليمية
شكلت المحدد الأساسى الذى ساعد على تركيز الشباب وعزلهم في ظل نظام
محدد عن بقية أعضاء المجتمع . إذ يعتبر وجود النظم التعليمية المتقدمة هو
النسب الرئيسي لوجود الشباب كمرحلة من مراحل الحياة . وأيضا كشرية
عمرية لها ملامح اجتماعية محددة . وإذا كان التاريخ قد شهد — حسبنا
أشرنا — أن النظام التعليمي كان وقفا على عدد محدود من شباب الصفوة
فإنه خلال العقود القليلة السابقة أصبحت المدرسة متاحة لجماهير واسعة
من الشباب . بل إننا نجد أن عملية ادخال الشباب فيما بعد مرحلة
المراهقة داخل النظام التعليمي قد تزايدت في الحقبة الأخيرة .. إذ تزايدت
المدارس والكليات الجامعية حتى أصبحت تؤدي خدماتها في كل نطاق (١٢٤) (١٢٤)

(*) مما يذكر أنه قد حدثت تطورات هامة في التعليم الجامعي في مصر
وهي التطورات التى كان من نتائجها انشاء عدد كبير من الكليات والجامعات =

ذلك يعنى ان ظهور التعليم العالى وتوفره بشكل جماهيرى يعتبر من اهم التغيرات داخل نظامنا العالى المعاصر . وبغض النظر عن أى شىء آخر . فقد ساعد هذا المستوى التعليمى على خلق المجتمع الشعبى عن طريق تجميع واسع المدى لكل من هم بين سى ١٧ — ٢١ سنة ، وعزلهم عن الجماعات الاخرى . بل والابقاء عليهم بعيدا عن المشاركة الكاملة فى سوق العمل . بالاضافة الى ذلك فقد أدى النظام التعليمى الى تخليق مجموعة من الآثار الأساسية التى يمكن حصرها ، وذلك بالنظر الى مجموعة الوظائف الاجتماعية التى يؤديها فى بناء المجتمعات المعاصرة ، وهى الوظائف التى نتعرض فيها الى لبعض جوانبها .

— فقد تطلب نمو البيروقراطية العامة والمؤسسية توفر أعداد متزايدة من موظفى الادارة من المستوى العالى والمتوسط . بالاضافة الى عدد هائل من الاشخاص ذوى المهارات الفنية والمهنية المتقدمة ، لاغراض البحث والتطوير والتخطيط والتأزر بين مختلف القطاعات والخدمات الاجتماعية وما الى ذلك .

— يؤدى الالتزام بالتنمية التكنولوجية المستمرة الى الحاجة الى أعداد هائلة من المهندسين والعلماء والفنيين الاخرين لكى ينجزوا عمليات البحث والتطوير الضرورى لدفع التغير التكنولوجى ودعمه . وفى الفترة التالية للحرب ، تركز هذا التغير بصورة متزايدة فى القطاع العسكرى ، غير أنه امتد بالطبع الى مجالات أخرى بنفس القدر . وعلى سبيل المثال نجد أنه قد لوحظ فى السنوات الاخيرة نمو سريع فى كل الخدمات المرتبطة بالرعاية الطبية والصحية ، وارتفاعا ملازما له فى الطلب على الاشخاص الفنيين

حتى أصبح لكل محافظة جامعتها تقريبا . غير أن ما يعيب هذا الانتشار أن هذه الجامعات لم تختلف حسب اختلاف بيئاتها الأيكولوجية والاجتماعية . وإنما بقيت عند كونها نسخا مشوهة من النموذج الأم . هذا الى جانب النقص الفادح فى هيئات تدريسها ، مما يجعلها كيانات هزيلة تضر بالتعليم الجامعى أكثر مما تساعد على نشره وتطويره .

والمهنيين والمتخصصين في أداء الخدمات ، وهو الجهد الذى ينبغى على النظام التعليمى اداؤه لتوفير هؤلاء المتخصصين بأعدادهم المطلوبة .

— أن نمو المؤسسة التعليمية ذاتها تطلب أشخاصا جدد على كل المستويات . وفى الحقيقة أصبحت صناعة التعليم واحدة بين أكثر القطاعات الاقتصادية اتساعا . وذلك بسبب التغير التكنولوجى — وأيضا لاعتبار المستوى التعليمى الذى يستطيع الفرد تحصيله هو المعيار الوحيد للتقدم على المستوى الشخصى . ومن ثم أصبحت الحاجة الأساسية الى الأفراد المؤهلين أحد الدوافع الرئيسية للتوسع فى هذه الصناعة . وعلى هذا النحو تطورت المدارس من حيث الحجم والكيف لكى تدرب بشرا أكثر قادرين على شغل الوظائف التى خلقها النظام التعليمى المتنامى .

— بالإضافة الى ذلك فقد أدى تزايد مساحة وقت الفراغ ، وتزايد مستويات الدخول غير المرتبطة به الى خلق أنواع جديدة من الترفيه فى مجال الخدمات والتسليه . ومن ثم فإن العمال الذين ينجزون هذه الخدمات يحتاجون الى مستوى عال من التعليم والتأهيل لأدائها .

— انتقلت مهمة التدريب لأداء الأعمال والوظائف بصورة ملحوظة من الصناعة ذاتها الى النظام التعليمى . حيث نجد أن كافة أشكال التدريب المهنى التى كانت من مهام المؤسسات المختلفة ، أصبحت تؤديها المدارس العليا والكليات التى لها ميزانيات مرصودة لهذا الغرض .

(ب) انه الى جانب الاداء الوظيفى الذى يؤديه النظام التعليمى على مستوى بناء المجتمع ككل ، فإن له اداؤه الوظيفى بالنسبة للنظام الاقتصادى فى المجتمع . اذ يمثل القصد من التوسع فى الاستثمار فى التعليم العالى ونشره ليجتوى بداخله على معظم البشر من الشباب فى توفير الاحتياجات الأساسية للنظام الاقتصادى الذى تنامى كثيرا خلال العقود الخمسة الأخيرة حيث أصبحت الحاجة ماسة الى تأهيل وتدريب قوة العمل بالمستوى الذى يؤهلها للاستجابة لاحتياجات التكنولوجيا المتقدمة والتنظيمات البيروقراطية

المتوسعة . ولم تعد مهمة النظام التعليمى تأهيل الطبقة الحاكمة فى المستقبل ولكنه أصبح الآن يركز على توفير جماهير البشر القادرين على أداء العمل المتطور الخاص بالتطور التكنولوجى والإدارة الاجتماعية .

ومن وجهة نظر صانعى السياسة الاجتماعى الذين يتولون تخطيط نظام التعليمى العالى ودعّمه ، فإن الهدف ليس ببساطة تدريب مجموعة من المتعلمين تعليما عاليا ، ولكن تأسيس ميكانيزم للانتقاء الفعال بالنسبة للأدوات المهنية العليا . وعلى هذا النحو ، فإنه كان على النظام التعليمى أن يصبح هو السبيل الأساسى من أجل الحراك إلى أعلى . وهو الطريق الذى ييسر لملايين البشر الحصول على دخول مريحة ومكانة عالية نسبيا حتى ولو كانت عائلاتهم لا تمتلك ثروات حقيقية .

ومن الواضح أن التعليم أصبح هو الطريق متاح بالنسبة لمعظم الشباب الذين ترجع أصولهم للطبقة العاملة ، وأنذين يعيشون فى مستوى منخفض من الدخل ، وقد كان من الممكن أن يصبحوا خارج نظام التعليم الجامعى الحديث . ومما لا شك فيه أنه يمكن القضاء على التفاوتات الاجتماعية من خلال النظام الدقيق للانتقاء والاختيار ، وهو النظام الذى يتخذ مظهر مكافأة الفرد على أساس من مؤهلاته الشخصية . وعلى هذا النحو فإننا نجد أن من الوظائف الرئيسية للنظام التعليمى — خاصة فى المجتمعات الرأسمالية — أن يعمل على خلق وهم أن المجتمع يعمل على زيادة المساواة فى الفرص بالنسبة للشباب بغض النظر عن أصولهم الاجتماعية (١٣٥) .

(ج) أنه بغض النظر عن الوظائف الظاهرة التى يؤديها النظام التعليمى ، فإن هناك بعض الوظائف الكامنة غير المقصودة وهى التى تتمثل فى تطوير الوعى النقدى لدى أعضاء المجتمع الشعبى . وهو الأمر الذى يساعد على خلق حالة من عدم الاستقرار الاجتماعى . ويتضح ذلك من أنه برغم ادعاء أصحاب النزعة الانسانية أن التعليم الليبرالى يتجه نحو الإنهيار ، فإننا نجد أن نسبة كبيرة من الشباب الطلبة لا يمكن تنشئتهم بدون التعرض لقدر كاف من التراث الثقافى — وبخاصة للأفكار والمواقف التى

تحتل مكانة محورية بالنسبة للحضارة المعاصرة — وأيضا لمجموعة الإنكار والوظائف التي تطرح البدائل الاجتماعية والثقافية لما هو قائم . أو أنها تعمل على تزويدهم بالادوات اللازمة لانجاز التحليل النقدي للنظام الاجتماعى . وفى الحقيقة فانه من الصعب أن تؤدي الجامعات وظائفها الظاهرة المتعلقة بتدريب المديرين والعلماء والمثقفين بدون تدريبهم على النقد العقلانى للأوضاع الراهنة . وليس من المدهش أن بعض الشباب يعتقدون بجدية فى هذه الأفكار ويستخدمونها فى فهم وتفسير تفاعلات العالم المحيط بهم . وعلى سبيل المثال نجد أن بعض الشباب يتساءل بشأن عدم المساواة العنصرية ، النزعة المادية ، الوسائل السلطوية للضبط الاجتماعى ، استخدام العلم لأهداف التدمير ، النفو السياسى ، الدعاية المتخيزة ، والدين الذى يستخدمه النظام الاجتماعى ، وعديد من الخصائص الأخرى للحياة المعاصرة . بحيث تشكل هذه القضايا دافعا يقود الى التحيص والنقد مزودين بالكتب التى يقرأونها ، والدروس والمحاضرات التى تلقى عليهم . ذلك يعنى أن التعليم والجامعة يؤهلان الفرد عادة بالقدرة على نقد النظام الاجتماعى المحيط . فضلا عن ذلك ، فاننا نجد أن هناك شريحة لها وزنها من شباب الطلبة أصبحت تشكل جماعات من المثقفين ذوى الفعالية . وهى الجماعات التى اختارت أن تبذل حياتها فى نقد وتفسير الثقافة وتجديدها (١٢٩) .

ومن النتائج الهامة لتعليم الشباب تزويدهم بالقدرة على التحليل النقدي ، حيث يتجه الطلبة الى نقد تجربة الجامعة ، وليس نقد النظام السياسى فقط ، باعتبار طبيعتها الأساسية هذه . فطالما أن سلطات الجامعة تؤدي دورها استنادا الى افتراض أن الطلبة ليسوا كبارا بالغير ، ومن ثم ليست لهم حقوق البالغين فيما يتعلق بحق التعبير السياسى أو التصرف فى الشؤون الخاصة . باعتبارها تشكل جانباً هاماً فى التنظيم الجامعى . وفى ظل هذه الظروف فليس من المدهش أن تصبح القيود التقليدية التى تفرضها الجامعة على الحياة الاجتماعية للشباب وأشرافها الدقيق على سكناتهم ، وميلها لمراقبة صحائف الحائط الجامعية وكذلك اجتماعاتهم

وخطبهم وتنظيماتهم غير القانونية ، موضع اهتمام جماعى من قبل الطلبة .

وفى هذا الاطار فان ممارسة الجامعة لهذا النمط من الرقابة الابوية يعتبر رمزا ساذجا نسبيا لتناقض أكثر خطورة فى خبرة الجامعة ذاتها . حيث يعيش الشباب موقفا محيرا . فهم يتوقعون أن يكونوا بالغين وأطفالا فى ذات الوقت . وهم يريدون أن يكونوا مستقلين وتابعين فى ذات الوقت أيضا . متحررين من الرعاية الابوية ، ومستقلين ومتكيفين أيضا . بحيث ينعكس ذلك فى مجموعة المعايير والممارسات المستقرة والمسلم بها من قبل الجامعة والتعليم العالى (١٢٧) .

(د) بالإضافة الى ذلك نستطيع القول بأن الجامعة كنظام فرعى من النظام العام هى التى خلقت المجتمع الشبائى ذاته . فالى جانب أنها جمعت هذا العدد الهائل من البشر فى مكان واحد نجد أنها من ناحية أخرى قيدت قدرتها من الحرية غير المتيسرة فى أى مكان آخر بالمجتمع فانوقت حر ولا رقابة عليه . وفى هذا الاطار نجد أن شباب الجامعة يكونوا عادة أحرارا من رقابة واشراف الآباء ، ومحررين فى ذات الوقت من وقت العمل فالشباب يمثلون وقتهم ، وهو لا يحتاج الى أن يعطى تقريراً عنه لأبويه أو لصاحب العمل .

الى جانب ذلك فانه من المتوقع أن يستخدم شباب الجامعة بعض وقته لتجريب أفكاره وأسلوب حياته والتعبير عن ذاته . إذ ينظر الشباب الى سنوات الجامعة باعتبارها فرصة مشروعة لتطوير ابداعيته وفرديته . فمن المشروع له أن يسهر الليل بكامله فى مناقشات فلسفية مع زملائه . بإمكانه أن يجرب الجنس ويؤسس علاقات صحيحة مع أعضاء من الجنس الآخر . أن يكون منفتحا فى مواجهة الافكار والممارسات غير التقليدية ، وذلك بدلا من تنظيم الوقت حسب وقت محدد بهدف الإنتاج . وعلى هذا النحو ، أصبح من الواضح أن أحد الاسباب الرئيسية لامكانية تعبئة الشباب الجامعى فى كل أنحاء العالم من أجل الفعل السياسى ، لأن لديهم الوقت

الكافى والطاقة الفائضة أكثر من أعضاء المجتمع الآخرين . فضلا عن ذلك ،
فانه مسموح للشباب ومتوقع منهم أن يتفاعلوا مع العناصر الجديدة فى بناء
الثقافة .

الى جانب ذلك نجد أن مكانة الطالب ودوره من العناصر التى يسودها
التناقض داخل مجتمع الجامعة . فمن ناحية نجد أن الطالب يتمتع بقدر من
الحرية الناتجة عن تحرره من الرقابة الأبوية ومن رقابة العمل . غير أنه
فى ذات الوقت عليه أن يكون منضبطا فى حضور المحاضرات التى تتولى
توسيع نظريته ومداركه للحياة . بحيث نجد أن الشباب متكيف فى جانب
ورافض فى جانب آخر . غير أن هذا التوازن بين التكيف والتبرد داخل الجامعة
قد ينهار اذا واجه المجتمع أو على الأقل مجتمع الجامعة حالة من الانهيار
انثقافى أو المعاناه الناتجة عن أزمة الهوية . وحينئذ قد يبدأ الطلبة فى
مناقشة المناهج طالما أنهم مطالبون بالتنظيم الذاتى وذلك لأن هذه المناهج
تفترض حيوية الثقافة التى أصبحت مهجورة من وجهة نظرهم . ويبدأ الشباب
فى الشعور بأنهم يدرّبون مه أجل مهن لا وجود لها . وان وجدت
فهى غير ملائمة لطموحاتهم ونتيجة لذلك فهم يرغبون فى استمرار
حياة التلمذة بلا نهاية ، ويتساءلون لماذا لا تمارس الحياة من أجل تطوير
الذات وتنميتها ؟ لماذا نقصر تنمية خيال الشباب وإبداعه ، وقيمه وأساليب
حياته فى إطار عدد محدود من سنوات حياته بواسطة سلطة خارجية
مرفوضة ؟ . فضلا عن ذلك ، أليس من المرفوض اخلاقيا أن تكون هذه
الحرية متيسرة فقط لعدد محدود من الشباب ، وهو الشباب الذى تيسر
له حظا من التعليم الجامعى . من الذى أعطانا الحق فى هذه الحرية المترفة ،
بينما بقية العالم مشدود بالحاجة الاقتصادية الطاحنة الى العمل الشاق ،
أو المنظم ، والمسئولية الثقيلة ؟

وعلى أى حال فإن ما أريد أن أوضحه هو أن الجامعة قد قدمت أنواعا
محدودة من الحرية لشبابها — حرية كافية حتى أن بعضهم أصبح قادرا على
التعبير السهل عن سخطه وشعوره بعدم الرضا . وقد أدى تذوق الحرية

على هذا النحو الى الشوق الى توسيع نطاقها واستمرارها . وفى هذا الاطار تخيل كثير من الشباب الطلبة ان الحياة لا بد وان تكون مستندة الى الحرية . بينما ناقش آخرون مشروعية تمتعهم بهذه الامتيازات . بينما هناك كثير من الشباب الجامعى الذى مارس الحياة الجامعية بجدية كاملة . حيث افترضوا ان عليهم ان يدركوا أسلوبهم الحر فى التفكير ، وعشوائية التعبير فى اطارها ، وايضا بعض خصائص المشاعية التى تسودها كتجربة لا بد من تذوقها ثم نهملها بعد ذلك . هذا الى جانب ادراكهم ان حق المشاركة فى هذه الحياة كبالغين هو حق مقصور على عدد محدود من الاشخاص الذين وافقوا على الزام انفسهم بتحمل اعباء التلمذة وقيودها المفروضة على انذات (١٢٨) .

واذا كانت الحياة الجامعية قد اثارت فى الشباب الجامعى الاسس العاطفية والعقلية للنقد الاجتماعى والمعارضة الثقافية كما اثرتنا ، فانها الى جانب ذلك هى التى تتولى توحيد جماهير الطلاب من الشباب الذين لديهم نفس العواطف المشتركة ، بصورة لم يسبق لها مثيل فى التاريخ البشرى ، حيث يتجمع هذا العدد الهائل من المنشقين او الذين لديهم امكانية التمرد فى تجمعات كبيرة ، وتحت ظروف تيسر تبادل التأثير .

وفى هذا الاطار نجد ان ماركس قد اشار الى ان تجميع البروليتاريا الصناعية فى المصنع يعتبر احد العناصر الاساسية التى تمكن الطبقة العاملة من تطوير الوعى الطبقي وذلك لاتحادهم فى موقف العمل الواحد ، هذا الى جانب انهم يكونوا قادرين على توصيل سخطهم لبعضهم البعض ، ومن ثم تطوير رؤية مشتركة . واستنادا الى ذلك نستطيع القول بان ماركس نفسه لم يكن يستطيع تصور امكانية تخلق نظم تستطيع تجميع عشرة او عشرين او ثلاثين او اربعين الفا يعملون الى جانب بعضهم البعض ، ويعيشون مع بعضهم فى مجتمعات محلية مشتركة خاضعين لظروف تهيء لهم الوقت الكافى من اجل التواصل العميق .

وفى هذا الصدد فانه من السهل علينا أن نتصور امكانية ظهور الوعى الجماعى بين شباب الطلبة ، او ما يمكن أن نسميه بثقافة الشباب . وفضلا عن ذلك فان القول الذى يذهب الى التأكيد بأن عددا كبيرا من الطلبة قد دخلوا بيئة الجامعة ولديهم استعدادا محددا للاغتراب . ومن ثم فقد وجدوا ان هذا الاغتراب الذى يتنامى بواسطة المناهج المقررة او المناهج الاضافية . وهو الامر الذى من شأنه أن يساعد على احتمالية تبلور الوعى الشبابى . وان هذا الوعى لا يتميز غقط عن الثقافة العامة ، ولكنه يتناقض أو يتخاصم معها ايضا (١٢٩) .

(هـ) ونظرا للاهمية المتزايدة لفاعلية النظام التعليمى فى المجتمعات النامية ، وللمكانة المحورية التى بدأ يحتلها فى بناء هذه المجتمعات . وايضا بالنظر الى الاعداد الهائلة من الشباب الذين بدأوا يتعرضون لتأثيره فائنا نرى من الضرورى مراعاة مجموعة من الاعتبارات حتى يخرج النتاج الشبابى المرجو . ونذكر فيما يلى بعضا من هذه الاعتبارات .

ويمتد الاعتبار الاول فى ضرورة أن تسير العملية التعليمية مستندة الى منطق ايدىولوجى واضح ، تستلهم مثله ، وتحيلها الى برامج تساعد على تشكيل الشباب وفقا لهذه المثل . بحيث يصبح المنطق الايدىولوجى متغلغلا فى جزئيات العملية التعليمية بناء ودينامية ، وذلك يتطلب أن يعمل النظام التعليمى على غرس النموذج الواجب احتذاؤه . فاذا كانت الايدىولوجيا اشتراكية فانه من الضرورى أن تكون النماذج اشتراكية ، وكذا وسائل تحقيق النماذج واهدافها . والعكس صحيح اذا كانت الليبرالية هى الايدىولوجيا المتبعة . وذلك حتى لا يزدحم الواقع — فى حالة عدم الاستناد الايدىولوجى — بعدد من النماذج التى تفرض الحيرة والتوتر والقلق على الشباب الذى يتحمل عبء التفاعل الواقعى . ويجب أن يستوعب الشباب هذا المنطق الايدىولوجى بحيث يفرض عليه ذلك أن يسلك منطقتا سويا فى آدائه للعملية التعليمية . بحيث يبعده ذلك عن أية انحرافات قد تفرض عليه كالدروس الخصوصية والمساعدة على تصعيد روادها بلا استحقاق .

ويجب أن ينعكس التوجيه الايديولوجى ايضا على علاقة المؤسسة التعليمية بالبيئة المحيطة . اذا توفر هذا الاستناد الايديولوجى ، فسوف يتمكن النظام التعليمى من صياغة الشباب وفقا للمثل المبتغاه (١٤٠) .

ويتمثل الاعتبار الثانى فى أنه على النظام التعليمى أو يعمل على غرس وتعليم مشاركة الشباب فى عملية صياغة القرار واصداره . وبذلك يؤهلهم بالقدرة على التعبير الحر الصريح الذى يؤهلهم للقدرة على الحوار الديمقراطى السليم . ومن ثم يدرك الشباب أن العملية التعليمية هى خلق اجتماعى ، لأنهم شاركوا فى صياغتها منذ البداية ومن ثم فإن ذلك من شأنه أن يبعدهم عن أية مشاعر أنانية قد تنتابهم وتدفعهم إلى الانحراف .

وعلى النظام التعليمى أن يعمل مراجعة أساسية الأسلوب التعليم الدينى فى الحياة المدرسية . فالدين ليس دروسا يتعلمها الطالب وإنما هو جهاز قيمى وأخلاقى على الطالب أن يستوعبه كى يستند إليه فى تقويم وممارسة بعض المسائل الاجتماعية والموازنة بينها . ذلك يتحقق اذا تخلق المدرس المتفتح والقادر على اعطاء التلاميذ النموذج الواجب اتباعه عن طريق المنطق والافتناع . وذلك يتحقق أيضا اذا حدث تطوير للتربية الدينية . بحيث يتعلم الأفراد ما يساعدهم على مواجهة مشاكل وقضايا واقعهم المعاصر . وذلك حتى لا تصبح التربية الدينية متعلقة بالمسائل الفردية فقط . وإنما هى ذات ارتباط واضح بالبعد الاجتماعى والمسائل أو القضايا التى قد تبرز فى اطاره . (١٤١) بغير ذلك سوف نواجه بنظام تعليمى فاقدهم للتزامه الايديولوجى ، يؤدى وظيفته بصورة عشوائية قد تسلم شبابها الى الفساد والانحراف أو معاناة أزمة الهوية .

٥ - الشباب وقضاء وقت الفراغ :

يعتبر الفراغ وأهمية وقت الفراغ من النتائج البارزة للثورة العلمية والتكنولوجية . إذ أدى الاعتماد على الآلية والميكنة فى كافة العمليات الصناعية والانتاجية الى توفير ساعات العمل ، مما أدى الى ارتفاع معدلات

الوقت التى يكون فيها الانسان خارج العمل والانتاج (١٤٢) . بيد أن ذلك لم يكن فى صالح الانسان ، اذا هو لم يستغل الاستغلال الأمثل ، بل قد يصبح وبالا عليه . يؤكد ذلك النبى الكريم محمد عليه السلام بقوله : (نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس : الصحة والفراغ) . وهو الامر الذى يعنى أن الوقت نعمة ، الا أنه قد يتحول الى نقمة اذا لم يحسن الانتفاع به . وقوله الكريم : (روحوا عن قلوبكم ساعة بعد ساعة ، فان القلوب اذا كلت عميت) . ذلك لأنه اذا كان للحياة جانبها الجاد ، فان لها جانبها الحلو أيضا . وذلك يتحقق بالاستغلال الأمثل لوقت الفراغ .

واذا لم يستغل وقت الفراغ ، فانه سوف يصبح شبيحا مخيفا اذا امتلأ بأنواع التسلية والهوايات الضارة التى تضر أكثر مما تفيد . وهنا لا يقضى وقت الفراغ كوقت معدم فقط ولكن كوسيلة للإفساد أيضا . وذلك حينما تسوده الانحرافات وبعض المظاهر السلبية . واستغلال وقت الفراغ بشكل بناء يساعد على تنفيس الضغوط الاجتماعية والانفعالات المكبوتة وتجاوز الفراغ العاطفى . وهذه كلها عوامل مثيرة للقلق والتوتر والمعاناة . بذلك نستطيع التأكيد على أنه اذا كان الترويح فى وقت الفراغ يموذ عسادة بالمتعة على الكائن الانسانى من ناحية مخلصا اياه أثناء ذلك من توتراته الناتجة عن معاناته اليومية . فانه لا بد أن يتوازن مع الجانب الجاد فى حياته . وذلك حتى يعيش الانسان متوازنا دون أن يبرز جانب على حساب آخر .

فى إطار ذلك لا بد من توفر ثلاثة شروط رئيسية تحكم الاستغلال الأمثل لوقت الفراغ . حيث يؤكد الشرط الاول على ضرورة شمولية وقت الفراغ . بمعنى أن يكون هناك تنظيم دقيق لشغل الفراغ بما يلائم طاقة الفئات الشبابية . ففىما يتعلق بالشباب من طلبة الجامعة فان على الدولة أن تفكر فى برامج فعالة لشغل أوقات الفراغ بما يتسق والمنطق الأيديولوجى العام . فاذا لم يحدث تنظيم لوقت فراغ الشباب بما يعود عليهم وعلى الوطن بالنفع . فان وقت الفراغ سيتحول الى ساحة تحتوى على امكانية افراخ

أو استنبات كل ما هو منحرف وفساد (١٤٢) . بالإضافة الى ذلك فانه من الضروري الاهتمام بشباب العمال فى مصانعهم وذلك عن طريق تأسيس البرامج العديدة التى تساعدهم على الاستغلال الرشيد لفراغهم بما يروح عنهم ويفيدهم . اذا تحقق ذلك فان من شأنه أن يؤدى الى زيادة الانتاجية ، وذلك لأن الساحة النفسية للعامل تكون قد اخلت - بفضل برامج شغل الفراغ الفعالة - من كافة التوترات التى تعوق الاسهام الإيجابى فى الانتاج .

وإذا كنا قد تعاملنا مع الشباب الصناعى المنتج فان علينا أن نعود انفسنا أيضا على ضرورة التعامل مع شباب الفلاحين ، باعتبارهم الشريحة الغالبة فى غالبية مجتمعات العالم . وذلك لكى نساعدهم - من خلال برامج قضاء وقت الفراغ - على الانتقال من عصر المشاعية الزمانية الى عصر التحدد والتخصص الزمنى . هذا الى جانب أننا نستطيع من خلال برامج أوقات الفراغ أن نؤسس تجانسا بين مختلف الفئات الشبابية داخل المجتمع الواحد ، ومن ثم تحريك هذا التجمع الجديد للارتباط بقضايا التغير والتنمية فى المجتمع العام (١٤٤) . واستنادا الى ذلك نجد أن الشباب المصرى يعانى من العجز عن قضاء وقت فراغه بصورة ملائمة . فحسبها تذهب بعض الدراسات تنخفض المشاركة الاجتماعية لدى الشباب - كاسلوب لقضاء وقت الفراغ - بصورة حادة حسبها يوضح الجدول التالى (١٤٥) .

جدول يوضح مدى شغل الشباب لوقت فراغهم

البيان	التكرار	%
يوجد نشاط اجتماعى	١٨٦٢	٧٦
لا يوجد نشاط اجتماعى	٥٧١	٢٣
غير مبين	٢٥	١
المجموع	٢٤٥٨	١٠٠

حيث يبرز الجدول السابق انخفاض المشاركة الاجتماعية ، حتى اذا اعتبرت زيارة الاصدقاء والاقارب نوعا من المشاركة . وهو الامر انذى كان من المنطقى أن يرفع من مستوى المشاركة عن النسبة المتدنية التى تصل الى ٢٣٪ فقط من عينة الدراسة .

ولايختلف الامر كثيرا فيما يتعلق بالمشاركة الثقافية التى يمكن أن تشكل هى الاخرى اطارا ملائما لقضاء وقت الفراغ بصورة ملائمة له عائده على الشخصية الشبابية . اذ تظهر معطيات ذات الدراسة ما يوضحه الجدول التالى (١٤٦) من بيانات ذات الدراسة .

جدول يوضح مدى المشاركة الثقافية للشباب

البيان	التكرار	٪
يوجد نشاط ثقافى	١٢٧٨	٥٢
لا يوجد نشاط ثقافى	١١٥٩	٤٧
غير مبين	٢١	١
المجموع	٤٥٨	١٠٠

وبرغم ارتفاع قدر النشاط الثقافى لدى الشباب هنا بلغت نسبة من يشاركون نحو ٤٧٪ عن قدر النشاط الاجتماعى للشباب . فان الحقيقة الأكثر بروزا فى هذا الصدد أن هناك نحو ٥٢٪ من عينة الدراسة ليس لديها نشاطا ثقافيا يمكن أن يشكل اطارا لقضاء وقت فراغها .

اما بالنسبة للنشاط الرياضى باعتباره احد مجالات وقت الفراغ فابتنا نجد ذلك من خلال معطيات الجدول التالى لذات الدراسة (١٤٧) .

جدول يوضح مشاركة الشباب فى النشاط الرياضى

المبيان	التكرار	%
يوجد نشاط رياضى	٧٠٢	٢٩
لا يوجد نشاط رياضى	١٧٣٠	٧٠
غير مبين	٢٦	١
المجموع	٢٤٥٨	١٠٠

وبرغم الارتفاع الظاهرى لنسبة من يمارسون نشاطا رياضيا عن ممارسات النشاطات الأخرى . فاننا نجد من خلال مشاهداتنا انواقعية أن هذه الممارسات غير منظمة تتم فى الشارع بصورة عشوائية ، وذلك اما بسبب الاعداد المتزايدة للشباب أو بسبب عجز الامكانيات ، أو لأن ذلك ليس من بين الاهتمامات الاساسية للمنظم الاجتماعية فى المجتمعات النامية .

ويتعلق الشرط الثانى لقضاء وقت الفراغ بضرورة تكامل برامج تنظيم وشغل وقت الفراغ . بمعنى أنه اذا كان وقت الفراغ فى أحد جوانبه ترويحيا ، فانه لا بد أن تكون هناك الجوانب التى تهتم أساسا بتطوير الشخصية التى تتجه اليها هذه البرامج . اذ يجب أن يهدف البرنامج الترويحى الى تفريغ التوترات الناتجة عن المعاناة اليومية . أما الجانب الآخر ، فيجب أن تعمل من خلاله على الارتقاء المادى والمعنوى بملكات الشخصية عن طريق دعمها بكفاءات جديدة تجعلها أكثر مهارة واتقانا ، بحيث يعود ذلك بالفائدة على حياتها اليومية والانتاجية . فى اطار ذلك أيضا لا بد من تأسيس برامج لشغل أوقات الفراغ ذات طبيعة جماعية . بحيث تتيح مشاركة فئات شبابية عديدة بشكل فعلى (العمال والمثقفين والفلاحين وشباب الجامعة)

بحيث ييسر ذلك تفاعل عناصر بناء الشباب بما ييسر افراز ثقافة وخصائص شبابية متميزة ، بل وموقف شبابى محدد ومتميز يسوده تجانس داخلى الى حد كبير (١٤٨) . بحيث يساعد ذلك على خلق وحدة عضوية قادرة على دفع تنمية المجتمع وتجديد ثقافته .

أما الشرط الثالث فيتصل بضرورة أن تكون برامج شغل وقت الفراغ موجهة لاشباع الحاجات الاساسية للشخصية الشبابية بصورة ملائمة . وفى هذا الصدد يجب أن تحتوى هذه البرامج على مضامين دينية ذات طبيعة عصرية تهدف الى تطوير قيم التراث وغرسها فى بناء الشخصية الشبابية ، بحيث تمتلك المحكات التى تقود فعلها فى معتزك التفاعل الاجتماعى . بحيث أن تحتوى هذه البرامج أيضا على مضمون اجتماعى يؤكد على علاقات الشباب داخل الشريحة الشبابية ذاتها . وأيضا تلك التى تربطه بالسياقات المحيطة بهم حتى يكونوا على تماسك ايجابى وفعال بها . لا بد أن تتضمن هذه البرامج مضامين ثقافية تهدف الى الارتقاء بالبناء الفعلى للشريحة . هذا الى جانب تضمينها لمضامين فنية تنمى الاحساس والتذوق الفنى كى تصبح الشخصية فى موقف تتمتع فيه بكافة ملكاتها وامكانياتها . هذا بالاضافة الى التأكيد على مضمون تومى يجذب الشريحة الشبابية نحو تحقيق فهم كامل لمختلف القضايا القومية الهامة ، وهو الامر الذى يعمل على اشغال جذوة الوطنية لديهم بحيث يتجننى ذلك فى أساليب فعالة وبناءة (١٤٩) .

بيد أنه لى تتحقق الشروط السابقة فى أكثر مستوياتها انجازا ومثالية . فان على هذه البرامج أن تستلهم الايديولوجيا العامة للمجتمع ، بحيث يوضح هذا الاستلهم لها صيغة القضايا التى ينبغى أن تكون موضع الاهتمام خلال هذه المرحلة . وأيضا نوعية الفئات التى يجب الاتجاه نحوها لتنظيم وقت فراغها . فبرامج شغل وقت الفراغ اذا لم تكن موجهة ايديولوجيا فانها تصبح مهددة بالضرب عشواء بلا هدف سوى تفريج التوتر . بل انها فى حد ذاتها قد تصبح أساسا لتخليق ظواهر فاسدة . وغريبة وضارة بحركة المجتمع وعملية التنمية .

رابعاً : الشخصية الشابة ، مقوماتها وخصائصها :

لا تختلف بنية الشخصية الشابة عن شخصية البالغين من حيث النوع بقدر ما تختلف من حيث درجة الصياغة النظامية . واكتمال عملية التنشئة التى خضعت لها الشخصية . من هنا نستطيع القول بأنه اذا كانت شخصية البالغ تمثل حالة الاستقرار والثبات البنائى لبناء شخصية الفرد ، فان الشخصية الشابة تمثل الحالة أو المرحلة الدينامية لهذا البناء . واذا كان الثبات هو القاعدة بالنسبة لشخصية البالغ وأن الحركة هى الاستثناء ، فاننا نجد أن الدينامية وحالة عدم انتشكـل هى القاعدة بالنسبة للشباب وأن الاستقرار أو السكون حالة مرضية أو استثنائية ينبغى البحث فى أسبابها . واذا كانت الشخصية تشكـل بناء متكامل يتكون من مجموعة من العناصر أو المقومات الأساسية فاننا نرى أنه خلال مرحلة الشباب أن هذه العناصر تتفاعل تفاعلا ديناميا بحثا عن الاكتمال الذى تحققه فى مرحلة الشخصية بالغة التى تجاوزت مرحلة الشباب . وعادة ما يحدث هذا التفاعل فى اتجاهين . الاول اتجاه العناصر الى تجاوز هويتها أو كينونتها الحالية بحثا عن وضع أكثر اكتمالا فى المستقبل ذلك على المستوى الثقافى والاجتماعى والبيولوجى . أما الثانى فيتمثل فى التفاعل الذى يتأسس بين عناصر أو مقومات الشخصية وبعضها البعض ، بحيث نحاول من خلال هذا التفاعل الافقى تبادل التأثير والتأثير بالتدريج الذى يستهدف الوصول الى خلق الشخصية المتوازنة ، بالإضافة الى ذلك هناك اتجاه ثالث ينتج عن اتجاهى التفاعل السابقين ، وهو التفاعل الذى يتم فى معية زمنية واحدة على مستوى راسى فيها يتعلق بالعنصر الواحد . بين الحاضر والمستقبل بحيث يتفاعل ذلك فى ذات الوقت مع التفاعل الذى يحدث بين مختلف عناصر أو مقومات الشخصية فى قلب الحاضر . فاذا حاولنا تحديد طبيعة بناء الشخصية الشابة ، وطبيعة التفاعل الذى يحدث فى اطار كل منها أو بينها فاننا يمكننا حصرها فى المقومات الثلاثة التالية .

١ - المكون البيولوجى .

٢ - المكون الثقافى

٣ - المكون الاجتماعى .

٤ - خصائص الشخصية الشبابية .

بيد أننا قبل أن نعرض بإيجاز لآى من هذه المقومات نرى من الضرورى التأكيد على أن الفصل بين هذه المقومات هو من قبل التجريد النظرى الذى ييسر المعالجة التحليلية حيث يشهد الواقع تداخلا وتفاعلا كاملا بين هذه المقومات بحيث يصبح بناء الشخصية هو النتيجة الطبيعية لهذا التفاعل . وسوف نعرض لكل من هذه المقومات .

١ - ففما يتعلق بالمكون البيولوجى ، نجد أنه يشكل أكثر المقومات أساسية بالنسبة لبناء الشخصية . ونقصد به البنية العضوية والفيزيكية التى تجعل الفرد كائنا عضويا حيا . ومن حيث مكوناته البيولوجية فهو لا يختلف عن أى كائن حى آخر . حيث تلعب الوراثة البيولوجية دوراً أساسيا فى نقل التكوين البيولوجى من جيل الى آخر . بيد أن الاختلاف الوحيد يمكن فى امتلاك التكوين البيولوجى للإنسان القدرة على التفاعل مع البيئة المحيطة ، وهو ما يميز عنه الحيوان . إذا فبعد الولادة البيولوجية للإنسان يبدأ دور الوراثة فى التخلص فى مقابل زيادة تأثير وطأة البيئة وفاعليتها . وتبدأ العناصر الأخرى الخارجية من البيئة الايكولوجية والاجتماعية والثقافية فى تأكيد فاعليتها حتى أنها لتتطلب أحيانا على التكوين البيولوجى ذاته . حتى أنه يمكن القول أنه إذا كان الحيوان ابن سلالة ونوعه فإن الإنسان ابن مجتمعه وثقافته .

وفى هذا الإطار نستطيع أن نقسم حياة الإنسان بيولوجيا الى أربعة مراحل . مرحلة الصفر والنشأة حيث الإنسان مولود بمجموعة من الدوافع والاحتياجات والفرائز والاستعدادات البيولوجية التى يسمى الكائن الحى لاشباعها وأعمالها . وأثناء عملية الاشباع هذه يقوى الكائن الحى بيولوجيا من حيث درجة أكثر من الاكتمال للأعضاء الأساسية واتجاهها

من حالة التجانس الى التخصص الوظيفى لهذه الأعضاء . وفى المرحلة الثانية ، وهى مرحلة الشباب نجد أن أعضاء الكائن الحي قد بلغت أوج نضجها ، حيث الجسم قوى والعضلات مفتولة والغرائز قوية ، ومن ثم البحث عن اشباع أمثل .. ومن الملاحظ أنه خلال هذه المرحلة تحدث عدة تغيرات فى شكل الجسم ، وفى الصوت ، وفى الطاقة التى يتمتع بها الانسان . غير أنه برغم هذه الحيوية والاكتمال البيولوجى المتدفق ، نجد أن الاكتمال الاجتماعى والثقافى لا يكون قد تحقق بعد . ومن ثم تعيش الشخصية الشابة حالة من القلق ، أو من عدم الاشباع ، ومن ثم عدم التوازن البيولوجى . هذا فى حين تمثل مرحلة الرجولة مرحلة شباب التكوين البيولوجى الذى اكتمل فى مرحلة الشباب ، فى حين تمثل مرحلة الشيخوخة حالة الانهيار بالنسبة لهذا البناء البيولوجى (١٥٠) . ذلك يعنى أن مرحلة الشباب هى أكثر المراحل حساسية وقلقا ودينامية من الناحية البيولوجية .

٢ - ويعتبر الجانب أو المقوم الثقافى من المقومات الهامة فى بناء الشخصية . ومثلما نجد أن المقوم البيولوجى مشتق من البناء العضوى وما تحت العضوى ، فاننا نجد أن المقوم الثقافى مشتق هو الآخر من بناء الثقافة والقيم . بحيث يتم استيعابه داخل بناء الشخصية من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية والثقافية ووسائلها العديدة . ويكشف تحليل بناء الثقافة والقيم داخل بناء الشخصية عن تضمينه لثلاثة عناصر ، العنصر الأول هو العنصر الادراكى ويحتوى بداخله على مجموعة المعارف الموضوعية والدقيقة التى بالنظر اليها تدرك انشخصية واقعها المحيط . أما العنصر الثانى فيتمثل فى العنصر انتقوىمى ويحتوى بداخله على مجموعة المعايير والقيم التى تفاضل من خلالها انشخصية بين البدائل المختلفة لاشباع الحاجات الأساسية للشخصية . أما العنصر الثالث فهو العنصر الوجدانى ، وهو العنصر الذى يرتبط انشخص من خلاله عاطفيا أو مشاعريا بموضوعات محددة للاشباع . وفيما يتعلق بمكانة مفهوم الثقافة والقيم فى بناء الشخصية فاننا نطرح ثلاثة ملاحظات . الأولى انتقال أو تدرج فاعلية

مؤسسات التنشئة من البسيط الى المركب ، ومن التفرّد الى المتعدد بمعنى انه اذا كانت الأسرة هي مؤسسة التنشئة فى الصغر ، فاننا نجد ان المدرسة تضاف اليها بعد فترة ، ثم جماعة الأصدقاء ، ثم نجد فى النهاية عدة مؤسسات هي التى تتولى عملية التنشئة حينما يصبح شابا . أما الملاحظة الثانية فتتمثل فى تباين مضامين التنشئة الاجتماعية والثقافة ، فمن المؤكد أنه وان كان هناك قدر من التداخل والتكامل الا أن هناك نوعا من التخصص فيما يتعلق بمضامين التنشئة ، فالمعايير التى تفرسها الأسرة تختلف نوعيا عن المعايير التى تتولى المدرسة غرسها ، تختلف عن المعايير أو القيم التى تعمل مؤسسة العمل على تنشئة الشباب العامل عليها . أما الملاحظة الثالثة فتتمثل فى تدرج وزن ومكانة عناصر الثقافة والقيم ارتباطا بتقدم الشخصية الفردية نحو النضج . فاذا كان العنصر الوجدانى هو الذى يسبق أولا فى الصغر ، فان العنصر الإدراكى يبدأ بعد مرحلة من تفرك الشخصية نحو النضج ثم يبدأ العنصر العاطفى التقويى فى الظهور بعد ذلك داخل بناء الشخصية . غير أن هذه العناصر لا يأتى كل منها بعد الآخر . ولكنها قد تتواجد داخل المقوم الثقافى للشخصية ولكن بأوزان متباينة بالنظر الى بعضها البعض .

ونظرا لأن الثقافة من حيث القيم والمعايير هي التى توجه سلوك الفرد فى المجال الاجتماعى ، فاننا نجد أن الشخصية الشابّة لا تكون قد استوعبت المكونات الثقافية بالقدر الذى ييسر لها توجيه سلوكياتها بصورة عقلانية ورشيّدة داخل المجال الاجتماعى ، ومن ثم نجدها تتبع أحيانا منطق التجربة ، المحاولة والخطأ ، فى تأسيس العلاقة بين سلوكيات معينة وقيم ثقافية بعينها ، وقد تخطى بتوجيه سلوكياتها بمكونات ثقافية غير ملائمة ، أو بصورة عشوائية لأنها تستوعب القيم التى توجه السلوك فى مجال اجتماعى بعينه . هذا يلاضافة الى أن التزام الشباب بالقيم والمعايير الثقافية يكون حتى هذه المرحلة من العمر ضعيفا وأهيا ، وذلك لأن الشاب يكون فى مرحلة التعرف والتعريف بها لكنه لم يعمل وفقا لها بالواقع ، ومن ثم لم يتفاعل بشأنها ، وهو التفاعل الذى يتيح له الاستيعاب

المفصل والعميق لها . ومن ثم نجد أن الشباب يمتلكون خلال هذه المرحلة نوعاً من المرونة الثقافية أو القيمة ، فهم في حالة تجريب وتغيير وتعديل دائم لكل ما استوعبوه من قيم أتت إليهم من مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية والثقافية . وفي هذا الإطار فقد يرفض الشباب القيم التي استوعبوها عن أجيال الشيوخ لأنها غير ملائمة والمواقف الاجتماعية التي يتفاعلون في إطارها ، أو أنها لا تعبر عن رؤيتهم المخالفة لتفاعلات الموقف والسلوكيات التي ينبغي تأسيسها في هذا الإطار . أو أنهم قد يعمتقوا قيماً ومعاييراً منحرفة لأنها أكثر توفيراً للاشباع بالنسبة لحاجاتهم الأساسية مما لو وجهت سلوكياتهم بالقيم السوية . بل أنهم خلال هذه المرحلة قد يعمتقوا قيماً مضادة لقيم المجتمع تماماً لأنهم يدركوا أن منظومة القيم التي يسلم بها المجتمع ويطبق عليها لا تقدم لهم اشباعاً حالياً أو محتملاً ، ومن ثم فقد ينضموا إلى سياقات اجتماعية تمتلك قيماً وثقافة توفر لهم هذا الاشباع بالكيفية والمستوى اللائق .

ونتيجة لذلك نجد أن المكون الثقافي غالباً ما يكون مكوناً ربما يتسم بالتنوع وعدم الثبات بل وعدم تعمق جذوره في بنية الشخصية الشبابية . ومن ثم فالتزام الشباب بهذا المكون الثقافي عادة ما يكون ضعيفاً ، مؤثراً ذلك ، أنهم قد يحاولون تجديد القيم التي استوعبوها ، أو البحث عن بدائل لها ، أو رفض هويتها المعاصرة والهروب بعيداً عن المجتمع ، بحثاً عن هذه القيم ذاتها في مراجعها النقية والصحيحة .

٣ - ويمثل المكون الثالث في المكون الاجتماعي في بناء الشخصية الشبابية . ويتحدد مضمون هذا المكون بمجموعة الممارسات التي تتولى أعداد أو تأهيل الشباب للتعامل مع العناصر الاجتماعية الأخرى داخل بنية المجتمع . أو التي تجيز قدرته على التعامل من خلال تعيين مكانته ودوره الاجتماعي . وإذا كانت العلاقة الاجتماعية هي أبسط أشكال التفاعل الاجتماعي بين الأشخاص في المجتمع . فأننا نجد أن هذه العلاقات تناسس بصورة سوية واجتماعية إذا حدث تكامل بين توقعات الأنا

واستجابة الآخر لهذه التوقعات . ومن خلال هذا التأثير تنشأ الجماعة والتجمع ، والنظام ، والنسق والبناء الاجتماعى .

ويتحدد اكتمال المكون الاجتماعى باحتلال الفرد لمكانة محددة داخل بناء المجتمع ، وأداء الشخص لدور محدد انطلاقا من هذه المكانة . ومن خلال ترتيب المكانات بالنظر الى بعضها البعض يتجلى الوجه الثابت لبناء النظام . أما تفاعل الأدوار المختلفة فيعكس جانبه الدينامى . فإذا نظرنا الى الشباب انطلاقا من ذلك فأننا نجد أنهم يحتلون مجموعة المكانات التى لم تكتمل أدوارها بعد . فمعظم الشباب يعيشون فى إطار النظام التعليمى أيا كانت طبيعته ، ومن ثم فادوارهم من نوع الأدوار التابعة غير المستقلة أو التابعة . بل أنهم يؤهلون لأداء أدوار كاملة . ومن طبيعة بناء أدوار الشيوخ أن ميكانيزمات اثواب والمقاب فيه محددة وواضحة وصارمة . بينما تتميز أدوار الشباب بامتلاك قدر كبير من الحرية التى قد تصل أحيانا الى حد الخروج على متطلبات هذه الأدوار ذاتها . وهو الأمر الذى ندركه اصطلاحيا باعتبارها أدورا ناقصة من حيث الصياغة النظامية أو أنها أدورا لم تستقر بعد . وهو الأمر الذى يجعل هذا المكون غير مكتمل أيضا فى بناء الشخصية الشبابية .

٤ - استخلاصا مما سبق فأننا نجد أنه اذا تضمنت الشخصية هذه المكونات الثلاث بصورة مكتملة ، فإن الشخصية حينئذ تكون فى أكثر مستوياتها مثالية واكتمالا . بيد أن نقص هذا الاكتمال فى أى من مقومات الشخصية أو فيها جميعا قد يدفع الى احساس عميق بالقلق والتوتر الذى يظهر عادة فى الفجوة بين الاكتمال الناقص وبين الاكتمال المكتمل الذى ينبغي أن يكون . فى هذه الفجوة قد يحدث التمزق الشىبائى ، قد يعانى الشباب من أزمة الهوية ، قد يرفضون الماضى والحاضر لأن به نقصهم وتبعيتهم ، وقد يتشوقون الى المستقبل لأن به اكتمالهم ، ومن خلال هذا التفاعل الدرامى تبرز خصائص الشخصية الشبابية التى نستخلص فيها الى بعضها .

(١) ويعتبر التحدد بفترة عمرية محددة من أهم الخصائص التي تميز الشخصية الشابة . وتحدد هذه الفترة بالمدة الكائنة بين اكتمال النضج الفسيولوجى وبداية التأهيل أو النضج الاجتماعى . الذى يتحقق باحتلال الشباب لمكانة الاجتماعية محددة يؤدي من خلالها دوراً أو أدوار ترتبط بهذه المكانة (١٥١) ، وبرغم تميز هذه الفئة العمرية بعدد من الصفات والقدرات الاجتماعية المتميزة فإن مناقشة هذه الخاصية ينبغي أن يتم فى ضوء ثلاثة قضايا أساسية .

أول هذه القضايا أننا إذا كنا نحدد فى مصر هذه الفترة من ١٦ - ٣٠ سنة ، فإن التحديد الزمنى لنقطتى البداية والنهاية يختلف من مجتمع الى آخر حسب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة فى كل مجتمع . هذا الى جانب أن التحديد العبرى للفئة الشبابية لا ينبغي أن ينفصل عن تحديد المراحل الأخرى التي يمر بها الإنسان .

وتذهب القضية الثانية الى أن تحديد الشباب بمرحلة عمرية معينة يفرض الاهتمام بالمسألة الجيلية . فى ضوء ذلك يتميز الشباب عادة بأن لديهم نزعة الى الاستقلال ومحاولة للتخلص من انضغوط واللوان القهر المتسلطة عليهم من أجل توفير حرية التعبير عن الذات . ونتيجة لهذه النزعة الى الاستقلال والاعتماد على الذات تميز الشباب بأنهم أكثر راديكالية وأقل رغبة فى الامتثال للسلطة المفروضة عليهم .

وتشير القضية الثالثة الى اعتبار مرحلة الشباب مرحلة مؤقتة بطبيعتها . فسنوات الشباب معدودة فى عمر الإنسان . ومن شأن ذلك أن يكون له نتائج هامة وواضحة . فقد تحدث هوة بين الأجيال ، لكن من الخطأ القول بأن الهوة بين الأجيال قد تؤدي الى ظهور توجهات سياسية جديدة . أو القول باحتمالية ظهور حزب سياسى يعبر عن الشباب فى مقابل حزب آخر يعبر عن الفئة الأكبر سناً . ذلك يعنى أن مرحلة الشباب تعتبر مرحلة مؤقتة بطبيعتها ، بحيث لا تشكل فى ذاتها طرفاً كافياً لتشكيل حركة سياسية دائمة . وتوجد شواهد عديدة تشير الى أن

عدم ارتباط الأفراد بالتنظيمات السياسية المستقرة فى بعض الدول قد يتخذ شكل التعاطف مع الحركات والأحزاب السياسية الجديدة المستندة الى الروابط العرفية واللغوية والثقافية وذلك من خلال احياء نزعات قومية مختلفة كما هو الحال بالنسبة للزنج الأمريكيين ، والناطقين بالفرنسية فى كندا . ومن الطبيعى أن تكون الروابط بين ذوى القومية الواحدة أقوى من تلك الروابط التى توجد بين ذوى الجيل الواحد (١٥٢) .

ذلك يعنى أنه يمكن النظر الى الممارسة السياسية الشبابية باعتبارها احدى عمليات التنشئة أو انتطبيع السياسى ، حيث تتعمق فى اطارها الجذور الحقيقية للتوجهات السياسية والأويولوجية للانسان السياسى فى المستقبل . ومن ثم نجدها تشكل الاطار الذى تعرض فى نطاقه كافة التوجهات السياسية للاختيار فيما بينها . وبعد حسم الاختيار فانه يتميز بدوامه بقية سنوات العمر .

(ب) وتتمثل الخاصة الثانية فى أن فترة الشباب تتميز عادة بالدينامية لسببين . الأول يرجع الى أن فترة الشباب عادة ما تكون هى الفترة الكائنة بين مرحلتى الاعداد والقيام بدور فعال فى بناء المجتمع . ولذلك فغالبا ما تتميز ملامح الشخصية فى هذه المرحلة بالفوضى ، لانها مازالت فى مرحلة التشكل ، وهذا هو السبب فى امتلاء هذه المرحلة بتفاعلات موترة وقلقة ، لأنها تسعى وراء الاستقلال وشغل الدور بعد انتهاء الاكتمال والتدريب وممارسته . أما السبب الثانى لدينامية هذه المرحلة فيرجع لطبيعة التكوين البيولوجى والفسولوجى والوضع الاجتماعى للشخصية الشابة . اذ نجدها تكون عادة حساسة لكل ما هو جديد لأنها لم تستقر بعد . ذلك من شأنه أن يجعلها فى شوق دائم للتغير ، وهو ما يطلق عليه فى ظروف تاريخية معينة ، بالحاجة الدائمة الى الثورة .

(ج) وتشكل القابلية للتشكل الخاصة الثالثة للشخصية الشابة . ويتضح ذلك اذا حددنا مكونات الشخصية الانسانية من خلال أربعة عناصر رئيسية . العنصر البيولوجى الذى تولد به الشخصية الانسانية . والعنصر

السيكولوجى الذى يكون عادة نتاجاً لتفاعل العنصر البيولوجى بما هو خارج عن نطاق الشخصية الانسانية حول محور أساسى يتمثل فى اشباع الحاجات البيولوجية . والعنصر الاجتماعى الذى يشير الى طبيعة المكانة التى يحتلها الشاب وأيضاً طبيعة الأدوار الاجتماعية التى يؤديها فى المجال الاجتماعى والتى تشير الى اعمال الطائفة الشابة فى المجال الاجتماعى . والعنصر الأيديولوجى أو الثقافى وهو العنصر الذى يشير الى امتلاك الشخصية لمجموعة من النوجهات الأساسية التى تحكم سلوكها فى المجال الاجتماعى (١٥٢) .

فى إطار ذلك نجد أن عملية التشكل تسير حسب عدة مستويات رئيسية . أولها أن الشخصية لها على كل عنصر من هذه العناصر عدة حاجات أساسية تتطلب الاشباع . ومن ثم فتحقق الاشباع أو الحرمان منه سوف يكون له تأثيره على بنية الشخصية وطبيعة سلوكها المستقبلى . والثانى أن نتاج التفاعل بين العناصر المشكلة للشخصية الشابة هو الذى سوف يكون له تأثيره على طبيعة علاقة الشخصية الشابة بعالمها الخارجى . والثالث أنه بالنسبة للعنصرين الاجتماعى والأيديولوجى نجد أن الشخصية الشابة تمارس اختياراً بشأنهما بين بدائل عديدة . فمن الناحية الاجتماعية يمارس الشاب اختيار المهنة ورفيق الزواج ، وطبيعة الحياة والسلوكيات الاجتماعية . ومن الناحية الأيديولوجية نجد أن الشخصية الشابة تمارس اختياراً بين أى من الأيديولوجيات المطروحة على الساحة السياسية .

غير أن القضية الرئيسية فى هذا الصدد تتمثل فى أن تفاعل هذه الأبعاد الأربعة يؤدي عادة الى انتاج أنماط أو أشكال عديدة للشخصية ، التى تظل بقية حياتها محكومة بطبيعة الامتزاج والتفاعل الذى تم بين مختلف العناصر ، هذا الى جانب أن عملية التشكل هذه تكون غالباً خاضعة لخاصية الانجذاب نحو المواقف المتطرفة . فالشخص المحروم بيولوجياً وسيكولوجياً واجتماعياً قد يميل الى تبني أيديولوجيات متطرفة . وكذلك قد

تنتمى الشخصية الشبابية ذات التوجه الأيديولوجى اليسارى الى الطبقة العاملة أو الشريحة الدنيا للطبقة الوسطى . الا أنها أحيانا ما يكون لها انتماءها للطبقات العليا . غير أن السمة الرئيسية المرتبطة بهذه الخاصية تتمثل فى أن هذه المرحلة تسودها عادة مشكلات التشكل كالقلق والتوتر والانفعال والخوف وعدم التحدد ، وكلها مظاهر تشير الى التراء الانفعالى الذى تتمتع به هذه الشريحة خلال مرحلة التشكل هذه *

(د) ويشكل انتشار مشاعر القلق والتوتر الخاصية الرابعة للشخصية الشبابية . وذلك يرجع لعوامل عديدة . أولها قلق الشباب وتوتره الذى يرجع لطبيعة المرحلة التى يتخطاها بين الاعداد للدور والقيام به . وما يصاحب ذلك من اختيارات قد تفرض عليه ولا تلائمه . أو يطلبها وقد لا توائمه . العامل الثانى يتمثل فى الهوية الكائنة بين النضج الفسيولوجى والنضج الاجتماعى أساس الأهلية للانتماء الاجتماعى . بمعنى أنه فى فترات سابقة كان الانسان بمجرد أن ينضج فسيولوجيا ، يمارس دوره الاجتماعى . وبالتالي لا توجد هوة . ومن ثم لا يكون هناك تمزق . لأن المشكلة تحل عادة بمجرد حدوث النضج الفسيولوجى للرجل أو المرأة . أما فى المجتمع الحديث فالوضع يختلف ، وذلك لأن حجم المعلومات التى تتيح الانتماء الاجتماعى للشباب ضخمة ، ومن ثم فإن فترة الاعداد والتكوين تطول ، ومن هنا تتخلق الفجوة بين نضجه الفسيولوجى واعتراف المجتمع به كمواطن مستقل ، وله دور اجتماعى يؤديه دون مشاكل . وهذا يفسر لنا لماذا توجد أزمة الشباب فى شريحة معينة هى الشريحة المثقفة أو البرجوازية . الشاهد على ذلك أن أحداث ١٩٦٨ وما بعدها فى جميع أنحاء العالم ، فجرها الشباب المثقف أساساً . أما العامل الثالث الذى يؤكد خاصية القلق لهذه الفئة العمرية فيتمثل فى أن الشباب على خلاف الشيوخ (أرق أفئدة) . فهم حساسون ، سريعوا الاستجابة بالرفض لأن روابطهم ضعيفة بالأوضاع القائمة . وهم فى ذلك على خلاف الشيوخ الذين ألفوا الأوضاع السائدة ، ومن ثم يصعب عليهم رفضها أو الخروج عليها . بل ينصب رفض الشيوخ فى الغالب على المتغيرات التى تستجد

على أوضاع ألفوها . وهم فى ذلك على عكس الشباب تماما الذين دأبوا على رفض المتغيرات المستقرة والمألوفة .

(هـ) وتشكل الطبيعة التجديدية الخاصة الثالثة التى تتصف بها الشخصية الشبابية . فهم غالبا المجددون فى التاريخ ونتفق فى ذلك مع ترفور ياتمان Trevor Potmen الذى أكد على دور الشباب المثقف كقوة كاسحة ومبادرة لتجديدة المجتمع . وليس جديدا علينا أن نتذكر أن ماركس ولينين وفيدل كاسترو كانوا قبل كل شئ ضمن المثقفين وليس العمال اليدوين (١٥٤) .

ذلك يخلق احساسا يتعق بالموقف الدينامى للشباب عبر التاريخ . وفى هذا الصدد نجدهم — أى الشباب — يواجهون بمشككتين . الأولى اهتمامهم بقضية المستقبل فى اطار تفاعلهم مع الشيوخ . فاذا كان الماضى والحاضر هو نطاق الشيوخ ومحط تجسيد آمالهم ، فان المستقبل هو محط انظار وآمال الشباب . غير أن المستقبل تتحدد ملامحه فى الحاضر . من هنا يصبح الخلاف حادا حول بعض الممارسات التى يؤسسها الشيوخ ، التى تمس بالاساس المستقبل انشبابى . وهنا يصبح الشباب قلقا بشأن المستقبل ، وما قد يرثه من أوضاع الحاضر وانحرافاته . بحيث يتجسد ذلك فى تساؤلين رئيسيين : من الذى له حق صناعة المستقبل ؟ . أو بالأصح الى أين نحن ذاهبون ؟ . ذلك يفرض تأكيدا على ضرورة المشاركة الإيجابية (الفعالة فى صياغة الحاضر من قبل الشباب . لأن فى صياغة الحاضر تحديدا للامح المستقبل) .

بيد أنه قد تثور فى هذا المجال قضية خلافية هل حقا لدى كل الشباب ايمان بالمستقبل ؟ هل هذا الايمان متجانس فى ملامحه بين مختلف الفئات انشبابية ؟ . ما نلاحظه اختلاف تصور المستقبل بين مختلف الفئات الشبابية . فالمستقبل الذى قد يتصوره الفلاحون يختلف عن المستقبل الذى قد يتصوره العمال أو الذى يتصوره المثقفون الطلبة (١٥٥) . غير اننا قد لا نتفق مع ذلك ، لأن المواقف الطبئية أو الفئوية مواقع تستند

بالأساس الى المصالح الانانية ، وهى مشاعر تختلف مع رومانيسية الشباب ومثاليته وطهارته . الأوقع أن يمتلك الشباب تصورا مستقبليا واحدا ، غير أنه اذا كانت ثمة خلافات فانها تدور حول مدى ادراك تفاصيل المستقبل . وذلك يتوقف على حجم الاستيعاب الثقافى للشباب ووعيه . وأن الارتباط بالمستقبل يستند الى مدى تفكك الروابط مع الحاضر .

أما القضية الثانية التى تثار بشأن موقف الشباب من المستقبل ، حيث يقف الشباب — على ما يذهب راند ولف بورن Bourne — فى مقاله عن الشباب والحياة Youth and Life وقفا وجوديا قلقا ، يعبر فى إطاره عن احساسه بزيادة التناقض بين الاحتمالات المتجددة للسعادة الانسانية من ناحية أو التهديد بالحروب التدميرية من ناحية أخرى . ويبدو هذا التناقض أوضح ما يكون الآن . ذلك أن انجازاتنا التكنولوجية قد تخلع عن اليوتوبيا طابعها الخيالى كما أشار هربرت ماركيز الى ذلك . فى الوقت الذى تجعل فيه الدمار الشامل أمرا ممكنا ، وقد عبر الشباب من خلال الحركة الطلابية عن احساسهم العميق بهذا التناقض . وبدأ ذلك واضحا تماما فى شعاراتهم التى تطالب (بممارسة الحب لاشن الحر) (١٥٦) . خلاصة القول أن لدى الشباب اهتمام ضرورى بالمستقبل لأن مصالحهم فى إطاره ، ومن ثم يتبدى قلقهم بشأن ما قد يؤثر فى الحاضر على المستقبل ، أو بشأن عناصر الحاضر المتناقضة والتى قد تؤدى الى تدمير المستقبل .

(و) أن لدى الشباب ايمانا كاملا بالتغير ، وهو الأمر الذى يعد سمة أساسية فى البنية الطلابية . واذا كان هيجل قد قال بجدل الأفكار المتعالى ، واذا كان ماركس قد قال بجدل التفاعل المادى . فاننا يمكننا أن نتحدث قياسا عن مقولة جدل البشر عبر حركة التاريخ . هذا الجدل الذى يشكل الشباب عنصر الدينامية فى إطاره . فاذا قلنا أن لدى الشباب اهتماما بالتغير فان السؤال الذى قد يثور ، وما هى الشواهد الدالة على ذلك ؟ فى إطار ذلك نذكر عدة شواهد . أئشاهد الأول يتمثل فى وجود ميل قوى

لدى الشريحة الشبابية لتجاوز الواقع المحيط دائماً بالنظر الى مثال يتمسك به أعضاؤها . الى تجاوز ما هو كائن انطلاقاً الى ما ينبغي أن يكون ، من هنا يصبح ايمان الشباب بالتغير ظاهرة موضوعية ومطلوبة ، يدعم ذلك أنهم أقل ارتباطاً بالواقع القائم وأكثر امكانية على استيعاب المتغيرات المتجددة (١٥٧) . أما الشاهد الثانى فيشير الى أن ما هو كائن هو ناقص من وجهة نظرهم . وقد يصبح النقص أكثر وضوحاً حينما يتعايش مع ذلك تفككاً واضحاً للسلطة التقليدية فى المجتمع تحت وطأة التحديث . ومن ثم تصبح البنية التقليدية غير ملائمة . ومن شأن ذلك أن يقرض الانتقال الى بنية جديدة . غير أن ذلك ان صدق فى المجتمعات الزراعية فانه قد لا يصدق بنفس القدر على المجتمعات المتقدمة التى تسودها بنية حديثة وثقافة حديثة أيضاً . غير أننا قد نؤكد فى هذه الحالة على دور الشباب فى مقاومة السلطة التقليدية للكبار ، باعتبارهم عاملاً أساسياً فى احداث التغير الاجتماعى (١٥٨) .

وبين الواقع الناقص أو التقليدى الذى يسيطر عليه الكبار من ناحية وبين المثال الذى يؤمن به الشباب من ناحية أخرى ، تظهر الشريحة الشبابية — خاصة الواعية — باعتبارها آلية التحول أو الانتقال نحو ما ينبغي أن يكون . حيث تفسر الواقع حسب المثال تجسيدا للمستقبل الذى هو المحصلة النهائية لذلك . ويعنى ذلك أن هناك قناعة أساسية ترى أن الشباب هم أكثر الفئات رغبة فى التجديد وتطلعا الى تقبل الحديث من الأفكار والتجارب . ولذلك فانهم يمثلون مصدراً أساسياً من مصادر التغير فى المجتمع ، على أنه من الضرورى أن نأخذ فى الاعتبار كيفية استيعاب النظام القائم لهذه الرغبة فى التجديد دون تناقضات أو صراعات حادة (١٥٩) .

(ز) وتشير الخاصية الخامسة الى وجود ثقافة شبابية تسود بين الشريحة الشبابية وبخاصة شباب الجامعات ، بحيث ساعد على تخليق هذه الثقافة عدة عناصر ذات طبيعة عالمية ، منها تضخم حجم انشريحة الشبابية فى العالم ، حيث نجد أن الهرم السكانى فى كثير من المجتمعات

النامية والمتقدمة يميل لصالح الشباب . هذا بالإضافة الى فاعلية عنصر التكنولوجيا فى بناء النظام العالى ومن ثم فى دعم تماسك ووحدة الشريحة الشبابية فى هذا النظام من خلال أساليب الملبس (الجينز الأزرق) أو (موسيقى وأغاني الجاز عبر الراديو الترانزستور وشرايط الكاسيت) . وأيضا دور وسائل الاعلام والاتصال والمواصلات التى جعلت عالانا واحدا (١٦٠) . بل اننا نجد أن تكنولوجيا الاتصال خلقت إمكانية عالية لانتقال الافكار والقيم من مجتمع الى آخر . ومن شأن ذلك أن يجعل الشباب — بحكم قدرتهم على التجديد — أكثر قدرة على الاستيعاب والتواصل ..

ويناقش عالم الاجتماع الفرنسى ألان تورين *Alain Touraine* واقعية وجود وعى طلابى وذلك بالنظر الى توفر شرطين . ويتمثل الأول فى الادعاء بأن الحركة الطلابية هى حركة مستقلة لها أهدافها وآلياتها الخاصة . والثانى يتمثل فى تركيزها داخل مجتمع الجامعة ذاتها . هذا الوعى يشبه فى كثير من الوجوه (الوعى الطبقي) لدى البروليتاريا الصناعية خلال القرن التاسع عشر . وقد ذهب تورين الى القول بوجود تماثل واضح بين الطلاب والعمال * ففى الجامعات الفرنسية الكبيرة الحجم — وفى جامعة نانثير *Nanterre* المعزولة اجتماعيا — نجد أن الطلاب قد أصبحوا يشكلون جماعة متميزة تشبه فى بعض الوجوه العمال الصناعيين فى المصانع الرأسمالية المبكرة . فضلا عن وجود تشابه بين المعتقدات التى يؤمن بها الطلبة الآن والتصورات اليوتوبية التى آمن بها الاشتراكيون الأوائل . ويواصل تورين تدعيم وجهة نظره بقوله أن الجامعات فى كل الدول المتقدمة تكنولوجيا قد أصبحت إحدى (القوى الأساسية فى عملية الانتاج) بحيث يمكن القول — فى ضوء هذا التصور شبه الماركسى — أن الطلاب قد ورثوا الدور الذى كانت تلعبه البروليتاريا — وباستطاعتنا أن نجد أفكارا مماثلة — ولكن من منظور مختلف — لدى هريبرت ماركيز *Marcuse* الذى تأثر الى حد كبير برأيت ملير فى تأكيده أن الطبقة العاملة الصناعية — وخاصة فى مجتمع الاستهلاك والوفرة كمجتمع

الولايات المتحدة — قد فقدت رغبتها وقدرتها على أحداث تغييرات راديكالية .
وأن دورها الثورى القديم قد وقع الآن على كاهل المثقفين الشباب الذين
يمثلون عموما طلبية الجامعات . وفى مقال حديث يحاول ماركيز توضيح
وجهة نظره قائلا (أنه لا يعتقد بأن الحركة الطلابية المعاصرة تمثل قوة
ثورية ، ولكنها (أى الحركة) تعد عنصرا — داخل المجتمع الأمريكى — قد
يتحول الى قوة ثورية بالتحالف مع الجماعات المسحوقة وخاصة
الزنوج) . (١١) .

هذا الوعى يستند الى ثقافة يمكن أن نسميها بثقافة الشباب .
وهى ثقافة تشير الى مجموعة التوجيهات القيمة والأساليب السلوكية التى
تتجسد فى أنظمة وعلاقات اجتماعية وأنساق للاعتقاد . تتبلور حول
حاجات الشباب ووضعهم فى المجتمع وإحساسهم بمشكلاته . بحيث
تضم هذه الثقافة فى مستوياتها الإدراكية والتقويمية والوجدانية أطرا
قيمة وفكرية ومشاعرية لتوجيه السلوك الشبابى . ويمكننا التأكيد على
أن ثقافة الشباب أو وعيهم يدور حول عدة محاور رئيسية .

فهذه الثقافة تشكل من ناحية ثقافة فرعية على البعد العمرى .
بمعنى أنها ترضى بقيم ومعايير تختلف الى حد كبير عن قيم ومعايير الآباء .
ومن ثم فهى ثقافة تدور عادة حول التجديد وترفض القديم . ثم أنها ثقافة
تتطلع عادة الى المستقبل ولا تحاول أن تعمق جذورها أو مرتكزاتها فى
الحاضر . ويتمثل المحور الثانى فى أن ثقافة الشباب تميل عادة الى رفع
شعارات ذات طابع راديكالى كرفض التسلط والوصاية والسلطة ، وذلك فى
مقابل التطلع الى الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية والديموقراطية (١٢) .
ومن ثم فنحن نجد أن ثقافة الشباب — بغض النظر عن انتمائها الوطنى —

(١٢) يشير الطلبة فى الغالب بعض انتساؤلات داخل مدرجات الجامعة
تتعلق أساسا بالديموقراطية أو غيرها من القضايا المتصلة بممارسات النظام
السياسى . يحدث ذلك أيضا فى المحاضرات التى تدور حول موضوعات
لا تتصل من قريب أو بعيد بهذه القضايا . وهو الأمر الذى يشير الى وعى
طلابى يدور أو يتركز حول قضايا محددة .

يكون لها عادة موقفا من القضايا ذات الطابع الانساني . كالوقوفه الى جانب الفئات الفقيرة أو المهضومة الحقوق داخل المجتمعات المتقدمة ، أو الوقوف الى جانب شعوب المستعمرات ضد استغلالها ، هذا الى جانب دعم قضايا التحرير على نطاق عالمي ، كما حدث في التنديد بالحرب الفيتنامية وما الى ذلك . ويدور المحور الثالث في هذه الثقافة حول الحاجات الشبابية بالاساس . بحيث يتحدد موقفها من هذا العالم على مدى اشباعه لهذه الحاجات أو فرض الحرمان عليها — فاستنادا الى ذلك تتم الادانة أو المباركة . وفي هذا الصدد نلاحظ أن ثمة صيغة عالمية واحدة فيما يتعلق ببعض الممارسات الثقافية التي تنتشر عبر الأوساط الشبابية بشكل متجانس وسريع خلال فترة تاريخية وجيزة (**) .

(ح) ويشكل الطابع النقدي الخاصة الأساسية لثقافة انشباب ومجتمعهم . وإذا كنا قد أشرنا سابقا الى رومانسية الشباب ، وإيمانهم الطاهر بالمثل . فانه من المنطقي أن يستتبع ذلك اتجاه الشريحة الشبابية الى نقد ما هو كائن بالنظر الى ما ينبغي أن يكون باعتباره اطارا مرجعيا لذلك . ومن هنا نجد أن الثقافة الشبابية تتسم بالطابع التقويمي أو النقدي . ويعني ذلك أننا اذا قلنا أن العناصر المكونة للثقافة هي العناصر الإدراكية والتقويمية والوجدانية ، فاننا نجد أن ثقافة الشباب تستند بالاساس الى العنصر التقويمي ، ويصبح أساس التقويم والنقد تمثلا في مدى كفاءة هذه الثقافة في اشباع الحاجات الأساسية للشباب وأيضا مدى اقترابها من شكل المجتمع الذي ينبغي أن يكون أو الذي يتصورونه ، بالإضافة الى ذلك فان هذه الثقافة تصوغ عادة جدلا مع الثقافة السائدة ، وذلك

(**) يؤكد ذلك انتشار شعارات شبابية معينة داخل اشريحة الشبابية في مختلف مجتمعات العالم ، كارتداء الجينز الأزرق ، وإطلاق الشعر ، والاستماع الى أغاني وموسيقى معينة . بل أننا نجد أنه حينما انفتحت الصين على الغرب ظهرت بعض القمصان الملونة التي يلبسها الشباب في شنغهاي . برغم تباين التوجه الأيديولوجي والبناء الاجتماعي عن نظيره السائد في الغرب ، بل أن أحداث التمرد الشبابي التي انتشرت عبر العالم في ١٩٦٨ أكثر المؤشرات دلالة على ذلك .

فيما يتعلق بمطالب أو قضايا عامة تخص المجتمع بكل فئاته . وليست مطالب تتعلق بالمصالح الخاصة بالشريحة الشبابية . وقد يرجع ذلك فى بعض منه الى الطهارة التى تتمتع بها هذه الشريحة وايضا الى المثالية التى تتوفر لها . هذا الى جانب أننا كما أثرننا نجد أن الشريحة الشبابية (الطلابية) داخل الجامعة تنتمى عادة الى مختلف الشرائح الاجتماعية ، ويتسق مع ذلك أن مطالبها ليست فئوية (*) .

(ط) وتعتبر امكانية التحول من الثقافة القرعية التى ترتبط بشريحة محددة الى الثقافة المضادة التى تشكل وعى شريحة رافضة من الخواص

(*) يتسق مع ذلك ظاهرتين وقعتا فى المجتمع المصرى . وتمثل الأولى فى أن مصر قد شهدت منذ عام ١٩٧١ — منذ اعلان فلسفة الانفتاح الاقتصادى — قيام كثير من الفئات والجماعات ومطالبتها ببعض المطالب الفئوية (كالعامل ، المدرسين ، الأطباء ، انصيادلة ، الزراعيين ، القضاء ، أسانذة الجامعة) . فى حين نجد أن الطلبة (شباب الجامعة) كانت مطالبهم فى تظاهرات ١٠٧٢ ، ١٩٧٣ ، ١٩٧٧ ذات طابع عام تتعلق ببعض القضايا المتصلة بمدى فاعلية النظام الاجتماعى والسياسى .

ويتسق مع ذلك — الظاهرة الثانية — ما حدث فى المطالب الواحدة التى طالب بها شباب الطلبة ، كشريحة واحدة ، اذ نجدهم فى فرنسا قد دعوا الى انهاء وضع فاسد ، وطالبوا بتأسيس تعليم ثقافى عالى وحقيقى . وفى اسبانيا طالب الطلبة بحو آثار النازية من التعليم العالى قبل الشروع فى تأسيس أى اصلاح ثقافى . وفى ايطاليا طالب الطلبة بإزالة كل تفرقة اجتماعية وتقليل التفاوت بين مختلف مناطق المجتمع الايطالى . وفى اليابان ظهرت مطالب شبابية تسعى الى تحقيق أهداف دقيقة ، ولكنها تثير النقاش حول النظام الاجتماعى والسياسى بأكمله . وفى أفريقيا نادى الطلبة بضرورة الخلاص من النفوذ الاستعمارى فى التعليم والسياسة . وفى أمريكا اللاتينية طالب الطلبة بإقامة علاقات وظيفية بين التعليم واحتياجات التنمية . وتوضح هذه الأمثلة أن الحركة الطلابية لم تستهدف غايات طلابية أو تعليمية بحتة ، بل تعدتها الى المطالبة بادخال تغييرات جذرية فى النظم الاجتماعية والسياسية القائمة والدعوة الى تأسيس قيم جديدة يستند اليها بناء الدولة ككل . بل أننا نجد عادة داخل مدرجات الجامعة المصرية تساؤلات تتعلق بمدى فاعلية أو علاقة موضوعات معينة تدرس بالجامعة بالتنمية الاجتماعية ، ومدى فاعليتها فى ترقية أوضاع المجتمع . أو ماذا فعل علم الاجتماع بالنسبة للمجتمع والتنمية فى مصر .

الأساسية التي تميز المجتمع الشبابي . وفى هذا الصدد ، فنحن إذا كنا قد أكدنا على وجود ثقافة فرعية يمكن أن نسميها بالثقافة الشبابية ، فإنه من الضروري أن تعمل الثقافة العامة فى هذه الحالة على استيعاب عناصر التجديد الكائنة فى إطار انثقافة الشبابية . بحيث يساعد ذلك على دعم أواصر العلاقة بين الثقافة الأم من ناحية والثقافة الفرعية — الشبابية — من ناحية أخرى ، عن طريق خلق قدر كبير من القواسم المشتركة بينهما . بحيث يعنى ذلك تطوير الثقافة الأم بالقدر الذى يمكن أن تستوعبه من الثقافة الفرعية الشابية . لكن إذا كانت هذه هى الحالة المثالية الواجبة للعلاقة بين انثقافة الكلية والثقافة الفرعية ، فإننا نجد أن الثقافة الكلية — ثقافة الشيوخ — تصم آذانها عادة أمام أى ادعاءات لثقافة أو شريحة الشباب . ومن ثم تدفعها الى التحول من ثقافة فرعية الى ثقافة مضادة * ومن ثم يشكل الشباب — وبخاصة طلاب الجامعة — مجتمعاً مضاداً وثقافة مضادة . وفى أعقاب ذلك يتخلق حوار عنيف بين الطلبة والنظام الاجتماعى والسياسى . قد يبدأ بلغة الكلمات الحادة والناقدة غير أنه ينتهى أحياناً بطلقات الرصاص . وتتحوّل القضية حينئذ لتصبح هل فى امكان المجتمع والثقافة الأم قمع الشباب واخضاع ثقافتهم . وإذا كان هذا التوجه لمعالجة التفاعل بالقضاء على التناقض هو مجرد نزع لفتيل الاشتعال وتأهيلة للانفجار . غير أنه فى مقابل ذلك نجد أن باستطاعة ثقافة الشباب المضاد انسمى الى التحالف مع الجماعات والثقافات الراديكالية الأخرى كخطوة ضرورية للقضاء على النظام القائم وثقافته الجامدة ، وتقديم بديل للملامح المجتمع والثقافة التى ينبغى أن تكون (*) .

(*) نجد غالباً أن مجتمعات العالم الثالث متخمة بالمطالب التى تدور حولها الخلاف بين الطلبة والنظام السياسى القائم . حيث يشكل الطلبة فى غالب الأحيان رأس حربة الانقلابات التى تتم ضد النظام السياسى القائم . فمثلاً نجد أن مظاهرات الطلبة هى التى شكلت الانقلاب الذى أطاح بالرئيس أحمد سوكرنو واحلال الرئيس سوهارتو محله . ومن ثم نجد أن كثيراً من الصفوات السياسية فى العالم الثالث تلجأ الى إصدار اقرارات الهامة أثناء غياب التجمعات الطلابية (كفترة الاجازات مثلا) =

(ي) وتعتبر مسؤولية الاختيار والتوتر المرتبط به من أهم الخصائص المميزة للموقف الشبابى . وإذا كانت مرحلة الشباب تحدد — كما أشرنا — باكتمال النضج الاجتماعى المستند الى اكتمال التأهيل الاجتماعى للاضطلاع بمسؤوليات محددة . فاننا نجد أن الشباب هم الفئة التى تواجه بأعباء اختيار نوع المسؤولية التى عليه أن يقوم بها وليس أعباء القيام بالمسؤولية ذاتها ، غير أننا نجد أن هذا الاختيار يواجه عادة بثلاث صعوبات . وتتمثل الأولى فى مدى تأهيل الشباب للقيام بأى من جوانب المسؤولية فى مختلف المجالات الاجتماعية . أما الثانية فتتعلق بمدى ملائمة الظروف الاجتماعية المحيطة والقائمة لانجاز اختيار الاضطلاع بمسؤولية محددة . بينما قد تنشأ الثالثة نتيجة لاتجاه المجتمع الى فرض مسؤوليات محددة على الشباب دونما إتاحة فرصة للاختيار . أو حتى إتاحة فرصة التفاعل مع الاختيار المفروض ، وهو ما يمكن أن نسميه وصاية الاختيار .

واستنادا الى ذلك نجد أن مرحلة الشباب تواجه بضرورة القيام باختيارات تتعلق بالاضطلاع بمسؤوليات عديدة . فمطلوب من الشباب ضرورة القيام باختيار التخصص . ومطلوب منه اختيار المهنة إذا هو قد تخرج من الجامعة . ومطلوب منه الاختيار لتأسيس أسرة مع ما يترتب على ذلك من انجاز مسؤوليات عديدة (※) . وإذا قلنا أن عملية الاختيار هذه

= وذلك حتى لا يتمكن الطلبة من تشكيل جماعة ضاغطة لتعديل القرار السياسى . هذا الى جانب أصرار كثير من انزعافات على عدم تسييس الطلبة أو الجامعة بحجة أن العلم يشكل مهنتهم الأساسية . (※) لا تتيح الظروف فى كثير من المجتمعات انامية للشباب الجامعى إمكانية القيام بمسؤولية الاختيار . فمثلا فى مصر نجد أن اختيار التخصص ونوع التعليم يخضع للآليات مكتب التنسيق بغض النظر عن انقدرات الخاصة للشباب ، وفى اختيار المهنة غالبا ما يتولى مكتب القوى العاملة ذلك ، بغض النظر عن طبيعة التأهيل والقدرات أيضا . بل أننا نقابل فى أحيان كثيرة بفارقات غريبة فى هذا الإطار كأن يعين خريج الفلسفة مديرا لجمعية استهلاكية . هذا الى جانب ان انخفاض مستوى الدخول ينفى مسؤولية اختيار تكوين الأسرة أو الحصول على مسكن من أساسها . ومن ثم نجد تحديد مسؤوليات واختيارات الشباب تأتية دائما من الخارج ، وتفرض عليه .

تجعل الشاب يعيش لحظات القلق والتوتر الوجودي ، بما يدعم قدرة المخاطر لديه ، ومن ثم تحمل نتائج القرار . فان ذلك يؤكد أحقيته فى المشاركة الإيجابية فى صياغة الواقع الاجتماعى المحيط . وهو ما يعنى تعميق انتباهه الاجتماعى ، باعتبار أن هذا الواقع — الذى تشكل مسئولياته واختياراته جزءا منه — هو واقع شارك فيه . بيد أننا نجد على العكس من ذلك أن حرمان الشباب من تأسيس اختياراتهم المصرية يؤدي إلى شعورهم بالقلق والاغتراب والانسحاب من الحياة الاجتماعية . ومن ثم اضعاف انتباهه الاجتماعى . بحيث يتحول إلى عبء يثقل كاهل التنمية ، وحشدا أو رصيذا ساكنا ومنتظرا إلى تمرد شبابى قادم وقادر على رفع هذا الحشد باتجاه اشاعة الفوضى فى النظام الاجتماعى .

(ك) ويعتبر الرفض والتمرد من الخواص المحورية المميزة للشريحة الشبابية . وتعنى هذه الخاصية عدم اقتناع الشباب بما هو كائن ومن ثم رفضه . وقد يرجع عدم الاقتناع هذا إلى أنواع الحرمان التى تواجهها الشخصية الشبابية فيما يتعلق بأشباع حاجاتها الأساسية . وقد يتخذ الرفض صورة رفض مؤسسات الدولة التى تحيط بالشباب ، والتى يصبح أمام ضخامتها وفعاليتها فاقد القوة والفاعلية . وقد يتخذ الرفض شكل التمرد على منطق الوصاية الذى يحاول الشيوخ فرضه على الشباب بحجة عدم اكتمال نموهم . وقد يصبح الرفض معنويا كما هى الحال فى النكته الناقدة لأحدى جزئيات الوجود الواقعى . أو يتخذ شكل الهجرة المادية من الوطن . وقد يصبح الرفض لا مبالاة متخلقة عن مظاهر عديدة كالأحباط واستمرار الحرمان . بحيث يؤدي ذلك إلى ضعف الانتماء ، والحياة بفكرة الهجرة كفكرة أيديولوجية . ويعنى ذلك أن يعيش الشباب بعقلية المهاجر داخل حدود الوطن ، قاطع لكل ارتباطاته والتزاماته ، متخليا عن أية تبعات قد تفرضها بديهية المواطنة (١٦٢) .

ويرتبط بالرفض والتمرد دور الشباب فى المعارضة السياسية

والاجتماعية ، حيث لعب الشباب هذا الدور فى الولايات المتحدة الأمريكية التى لم تشهد منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حركة عمالية سياسية .
والتي لم تعرف أيضا حزبا سياسيا راديكاليا شعبيا يمكن أن يكون مصدرا
لحركة راديكالية جديدة . ويصدق ذلك أيضا على الفترة التى شمر فيها
كثير من الأمريكيين بعدم الارتياح لسياسة حكوماتهم الداخلية والخارجية .

ونتيجة لذلك بدأ الطلاب الجامعيون يقومون بدور بارز فى التعبير
عن عدم الرضاء عن السياسات الحكومية ، ثم مارستها فيما بعد .
ويمكن القول بأن الطلاب الجامعيين قد ظلوا يشكلون عنصرا هاما فى
الحركة الراديكالية ، ومصدرا للأفكار النقدية . وفضلا عن ذلك نجدهم
يتولون قيادة المظاهرات الجماهيرية ويلعبون دورا أساسيا فى التأثير على
السياسة القومية من خلال تأييدهم لمرشحي المعارضة ، مثلما حدث
خلال حملة رئاسة السيناتور يوجين مكارثي (١١٢) (١٩٥٠) .

(*) يعتبر قيام شباب الجامعة بدور المعارضة السياسية من الظواهر
المنتشرة فى كثير من المجتمعات النامية ، ويرجع ذلك لعاملين . الأول غياب
المعارضة السياسية الفعالة والمؤثرة والثابتة على موقفها من النظام
السياسى القائم . والثانى أن الطلبة الجامعيون هم بالتحديد أكثر الفئات
التي يمكنها القيام بالمعارضة دون توقع ضرر مباشر أو مؤثر قد يصيبها .
حيث لا يستطيع الموظف العام القيام بالمعارضة نظرا لامكانية عقابه وحتى
رغته من التوظيف . بينما نجد أن انطالبا أو شابا لم يخضع لعملية
الصياغة النظامية institutionalization الكاملة . ولعل هناك
بالتاريخ المصرى ما يؤكد ذلك . فمثلا ثار شباب الجامعات كرد فعل للأحكام
الطيران فى ١٩٦٨ كأحد آثار هزيمة يونيو ١٩٦٧ . وحينما ساد اعتقاد
فى ١٩٧٢ بأن النظام السياسى عاجز عن تأسيس معركة تحرير الأرض ،
تظاهر الطلبة وشكلوا بذلك إحدى جماعات الضغط التى كان لها تأثيرها
فيها بعد على قرار المعركة . بل اننا نجد أن السلطة فى بعض المجتمعات
النامية ترفض تأسيس الجامعة . وقد تقدم على إلغاء التنظيمات الجامعية
ذات الطبيعة السياسية كالاتحادات الطلابية ، وخلق كيانات بديلة وهزيلة ،
وذلك بهدف قطع الطريق أمام أية معارضة سياسية للطلبة ، تحت المفاداة
بضرورة تفرغ الطلبة لتلقى دروس العلم التى ينبغى أن تشكل جوهر
اهتمامهم الرئيسى .

والجدير بالذكر أننا نجد أن التمرد السياسى أو المعارضة السياسية التى أعلنها انشباب فى كثير من الأقطار تكون عادة رد فعل للنظم التسلطية والرجعية الحاكمة فى هذه الأقطار . حيث نجد أنها نظماً غير متكيفة واحتياجات التحديث ومتطلباته أو عاجزه عن اشباع الحاجات الأساسية لجماهيرها أو أنها منفصلة عن الجماهير وتوجهاتها الرئيسية . وتنشأ المعارضة حينما تحاول السلطة فى هذه النظم كبح هذه الحاجات أو القضاء على الأصوات التى تطالب بضرورة اشباعها . بحيث تتحول هذه المعارضة فى النهاية من معارضة ذات طبيعة مؤقتة الى معارضة سياسية دائمة ، نشطة ومستمرة للنظام القائم (١٤١) .

خامساً : مشكلات الشباب مع المجتمع ، طبيعتها الأساسية

عرضنا فى الصفحات السابقة للمتغيرات المتعددة التى تتفاعل فيما بينها لتخلق المسألة الشبابية ، أو لنقل المشكلة الشبابية . وأوضحنا أن بعضاً من هذه العوامل يرجع الى بناء النظام العالمى بينما ترجع مجموعة أخرى من هذه العوامل الى بناء المجتمع المحلى الذى يشكل البيئة المحيطة والمباشرة للشباب . بينما تشكل الشخصية الشاب ذاتها مصدراً لمجموعة ثالثة من العوامل . بيد أن هذه العوامل المؤثرة قد تمتلك تأثيراً ايجابياً على الشباب فتساعد على نضجهم ، ومن ثم على تطوير فعاليتهم وهو الأمر الذى يساعد على رفع التنمية وتقدم المجتمع معاً . وقد تصبح هذه العوامل ذات تأثير سلبى ضار ، تشيع الحرمان من اشباع الحاجات الأساسية للشباب ، ومن ثم تخلق فجوة بين الشباب وسياقه ، وبعد انفجوة يأتى التمزق والصراع الذى يطور فيكون له تأثيره المدمر على المجتمع والشباب معاً . من هنا تعتبر هذه الفقرة التى نحاول خلالها استكشاف بعض مشكلات الشباب التى تظهر نتيجة للتفاعل بين الشباب والمجتمع ، بيد أننا قبل أن نعرض لهذه المشكلات نرى ابداء ثلاثة ملاحظات أساسية .

الأولى : أن مشكلات الشباب قد ترجع الى مشكلات يعانى منها

بناء المجتمع ، وقد ترجع الى جوانب نقص خطيرة تعانى منها الشخصية انشابة ، أو قد ترجع هذه المشكلات الى طبيعة التفاعل غير المتناغم بينهما . والثانية ، أن مشكلات الشباب يمكن أن تنقسم أيضا الى نوعين ، مجموعة المشكلات التى تعانى فيها الشريحة الشبابية بعامة ، ومجموعة المشكلات التى تعانى منها بعض فئات الشباب ، كالشباب الجامعى مثلا ، هذا بالإضافة الى أن هناك مجموعة من المشكلات التى تشارك فيها الشريحة انشبابية على مستوى العالم ككل . والثالثة أن المشكلة الشبابية عادة ماتمر خلال تاريخ وجودها بمرحلتين ، المرحلة الأولى حيث تكون المشكلة مجرد مشكلة اجتماعية ، وخلال هذه المرحلة يمكن مواجهة المشكلة عن طريق بعض التغييرات فى البيئة المباشرة للمشكلة والمخلقة لها. وفى المرحلة الثانية تصبح المشكلة مشكلة بنائية ، حيث يتطلب حلها اجراء تغييرات جذرية فى بناء المجتمع انقائم . هذا الى جانب انه كلما اتسع نطاق المشكلة لكى تغطى معظم افراد الشريحة الشبابية فى المجتمع ، كلما قاربت أن تكون مشكلة بنائية وليست اجتماعية والعكس صحيح . واستنادا الى ذلك نعرض فيما يلى لبعض مشكلات الشباب .

١ — الشباب والحياة فى سياق مشكل :

نقصد بالسياق المشكل ذلك السياق الذى يمتلىء بمجموعة من المشكلات الرئيسية التى تنتشر فى مختلف مجالاته . فانخفاض الدخل مثلا يعوق الانسان عن اشباع حاجاته الأساسية ، ويجعله عاجزا عن تطوير قدراته بالنظر الى الآخر القادر على ذلك . قد يعانى السياق الاجتماعى أيضا من مشكلة الاسكان — ولا نحتاج أرقاما للاستشهاد على ضخامة المشكلة فى مصر — التى يخضع لتأثيرها الشباب اما من خلال أسرته التى قد تفتقد خدمة المسكن الملائم أو التى ليست لديها خدمة المسكن أساساً . أو قد يعانى الشباب منها بالنظر الى حاجته المستقبلية . هذا بالإضافة الى أزمة المواصلات والازدحام ونقص سلع الغذاء وهى

المشكلات التى تجعل حياته اليومية معاناة تعسة ينبغى التخلص منها بالهرب أو المواجهة .

يدرك الشاب أيضا أنه بعد التخرج سوف يكون مجرد ذرة مضافة الى الركام الهائل من خريجي الجامعات المكسبين فى مكاتب الوزارات طاقة معدة ومؤهلة لالاسهام بما يعود على الشباب والمجتمع بالنفع والتقدم ، اذا بهم يتحولون بألية غريبة من طاقة ايجابية الى عبيء يعوق انطلاق اذا بهم يتحولون بألية غريبة من طاقة ايجابية الى عبيء يعون انطلاق المجتمع . فانشاب الجامعى يدرك التناقض بين ما يتعلمه فى الجامعة من ناحية ومتطلبات الوظيفة التى يشغلها من ناحية أخرى . وذلك بحجة أن هناك فارق بين التعليم النظرى والخبرة التطبيقية . بحيث نجده يدخل الآلة البيروقراطية للمجتمع حسب شروطها وليس حسب كفاءته وقدراته . وفيما يلى أهم المشكلات التى يواجهها الشباب الجامعى بعد التخرج فى المجتمع (١٦٥) وفى مواجهة هذا الواقع المشكل يطرح الشاب معنى الوطن والمواطنة موضعاً للتساؤل . فالوطن فى تحديده الأساسى والمباشر ليس الا مسكنا وملبسا ومأكلا ، وطموحا لاشباع الحاجات الأساسية

المشكلة	التكرار %
عدم وجود فرص عمل	٣٢٨٠ ٣٢٨
ضعف المرتبات	٣٤٩٢ ٤٩٩٢
ارتفاع تكاليف المعيشة	٣٧٨٣ ٣٧٨٣
عدم تناسب التعليم مع ظروف العمل	٦٣٣ ٦٣٣
عدم القدرة على الزواج	١٧٩٤ ١٧٩٤
عدم ملائمة المؤثرات الدراسية لطبيعة العمل	٢٢٦ ٢٢٦
كل هذه العوامل مجتمعة	٢٨٩١ ٢٨٩١
المجموع	١٠٠ -

للإنسان ، وتجربة تراثية تؤكد حدوث وتواتر الاشباع أو الحرمان . ومن ثم فكلما تحقق هذا الاشباع كلما تأكدت معانى تقديس المجتمع ، وتعمقت مشاعر الانتماء له والاستقرار بداخله ومن ثم العمل على رقيه ، لأن الاسهام فى ترقية المجتمع نه أساسه فى اشباع وتحقيق طموحات الذات (٥) . بغير ذلك فان عجز المجتمع عن اشباع الحاجات الأساسية للبشر الشباب بداخله ، سوف يفرض على الشباب وخاصة شريحته الواعية والمتفتة ثلاثة اختيارات صعبة .

وفى اطار الاختيار الأول ، يعيش الشباب بداخل المجتمع رافضا له محاولا الانتقام منه واستنزافه . وذلك من خلال التحول الى سلوكيات منحرفة انحرافا اجراميا ، أو بممارسة السلوك الانتهازى الذى يرى فى الغايات الخاصة أهدافا واجبة التقديس مع الايمان باستخدام آية وسائل قد تجسد له هذه الغايات ، فالغاية تبرر الوسيلة .

ويتمثل الاختيار الثانى فى الانزواء والانسحاب من الحياة الاجتماعية للمجتمع . معاشته دون التفاعل الايجابى معه ، بحيث يعيش الشباب الذى يؤسس هذا الاختيار فى المجتمع دون الشعور بالانتماء له ، أو قد يصبح فى بعض الأحيان رصيذا قائما لآية جماعة ذات أيديولوجية هروبية ، وقد تقدم للشباب الاشباع البديل ، ومن ثم تستقطبه كليا لى تعيد توجيهه فى حركة مضادة للمجتمع .

ويتحدد الاختيار الثالث فى الوضع الذى يعيش فى اطاره الشباب

(٥) يزداد الأمر سوءا حينما تطالعنا وجوه المسؤولين فى مواجهة مشكلات الواقع المتردية ، لتصرح بوعود تتعلق بمواجهة هذه المشكلات ، وأن شهر كذا ... سوف يشهد خلالها . بحيث تنعب هذه الوعود دورها فى تعقيد الأمور ، لأنها ترفع من شأن الطموح وتوسع الفجوة بينه وبين الحرمان الواقعى . ويصبح القلق والتوتر السببى ، وربما الانفجار هى المادة التى تملأ الفجوة الكائنة بين الطموح المرتفع وانحرمان الواقعى المتعمق .

مهاجرا داخل الوطن ، رافضا لهذا انواقع ساعيا للهروب منه الى مكان يساعد على تحقيق امكاناته واشباع حاجاته الأساسية وذلك عن طريق الهجرة الى خارجة . تأكيد ذلك أن عدد المهاجرين من المجتمع المصري الى الخارج ، خاصة الى البلاد العربية بلغ نحو ٦٨٨٨٨ ارتفع فى ١٩٧٣ الى نحو ٤٦٣٠٩٩ بحيث يمكن القول بأن الهجرة قد تضاعفت فى حوالى خمس سنوات الى ما يقترب من سبعة مرات (١٦٦) وفى دراسة أجريت عن الشباب الجامعى سئل الشباب عما اذا كانوا يوافقون على الهجرة ام لا اجابت نسبة ٦٥٤٪ بالموافقة وهى نسبة عالية يمكن اعتبارها مؤشراً للهروب من المجتمع ، بل اننا نتوقع من النسبة الباقية وهى ٣٤٦٪ أن تحاول الهجرة والهرب أيضا اذا استمرت المشكلات حادة فى مواجهتها . وفى محاولة لمعرفة سبب الهجرة الى الخارج اجابت عينة الدراسة بالأسباب التى يوضحها الجدول التالى (١٦٧) :

السبب	التكرار	%
لكي يحصلوا على مناصب مناسبة	٦٥٢	٦٥٣
ليتمكنوا من تحقيق دخل أكبر	٢٠٣٢	٢٠٣٢
ليعيشوا حياة كريمة ويحققوا آمالهم	٢٣٠٣	٢٣٣
لأن فرص العمل فى الخارج أفضل	٢١٤٩	٢١٤٩
المجموع	٨١٣٧	١٠٠

لهذه الأسباب السابقة . وبسبب المشكلات التى أشرنا اليها يعيش الشباب فى وطنه مهاجراً ، فى حالة انتظار دائمة قرار الهجرة الى الخارج وتجسيده ماديا (١٦٨) .

٢ - الحرمان من المشاركة الاجتماعية :

إذا افترضنا - حسب البرهنة السابقة - أن الشريحة الشبابية هي صاحبة الحق الجوهري في تشكيل مستقبلها بما يلائم إمكانياتها . وإذا قلنا أن شريحة الشباب الجامعي هي الشريحة الأكثر وعيا بهذا المستقبل والاهتمام به ، والأكثر إدراكا لطرق الملازمة - من وجهة نظرها - التي تقودنا لهذا المستقبل . فانه استنادا إلى ذلك تتأكد مشروعية المشاركة الاجتماعية من قبل هذا الشباب الواعي في كافة المجالات الاجتماعية ، وأيضا بما يساعد على تدريبها على قيادة المجتمع مستقبلا ، بالنظر إلى ذلك وحسبما تؤكد دراسات علمية عديدة نجد أن ندى أنشباب عزوفا عن المشاركة الاجتماعية ، فمثلا نلاحظ انخفاض المشاركة الثقافية للشباب إلى نحو ٥٢٪ من عينة إحدى الدراسات (١٦٩) وانخفاض المشاركة الاجتماعية إلى نحو ٧٦٪ (١٧٠) والرياضية إلى نحو ٢٩٪ والسياسية إلى نحو ٨٥٪ (١٧١) .

وبرغم انخفاض المشاركة الشبابية في مختلف المجالات إلا أننا نجد أن هذا الانخفاض حادا في المجال السياسي ، ذلك برغم أن القضايا السياسية ذات الصلة بالنظام الاجتماعي هي التي تجذب اهتمام الشباب عادة . بل أننا نجد أن كثيرا من المجتمعات النامية ترفض تسييس الجامعة ، تحت حجة أن الطائب الجامعي ينبغي أن يكون طالب علم فقط ، ومن الممكن حتى إذا اتفقنا على وجهة النظر هذه أن يتاح نوع من التربية السياسية البديلة كإجراء الحوار حول قضايا محددة مع بعض التجمعات الشبابية . ذلك أن غلق المشاركة أمام الطاقة الشبابية سوف يؤدي بالتأكيد إلى عدم وعي الشريحة الشبابية وهي التي تشكل الغالبية من ناحية والتي تتحمل عبء الانتاج في المجتمع من ناحية أخرى - باتجاه حركة المجتمع ، وهو الأمر الذي سوف ينعكس في صورة حركة عشوائية للشباب بعيدا عن حركة النظام إذا كان يمتلك توجهها . هذا إلى جانب أن ذلك سوف

يكون مقدمة لسلوك منسحب من حركة المجتمع وتفاعلاته ، فهو لا يشعر بأنه مشارك فى هذا المجتمع ، ومن ثم فما معنى أن يشارك بالعبء والانتاج . ثم هو من ناحية قد يشكل المسادة البشرية التى تعيش عليها الجماعات الخارجة على النظام سواء كانت ذات توجهات راديكالية أم سلفية . تدعوه إليها كى يشارك تفاعلها ، بهدف رسم الطريق الى تحطيم هذا المجتمع الذى لا نصيب لهم فيه .

٣ - الحرمان من اشباع الحاجات الأساسية :

فالشخصية الانسانية ، والشخصية الشبابية تكون لديها عادة مجموعة من الحاجات الأساسية التى ينبغى اشباعها . حيث يعنى أتاحة اشباع الحاجات الأساسية النمو السوى لشخصية الشاب حتى النضج . هذا بالإضافة الى تعميق انتمائه الأيديولوجى ، وهو الأمر الذى ينعكس على هيئة تحقيق درجة عالية من الاستقرار الاجتماعى . أما اذا لم يتحقق الاشباع لهذه الحاجات الأساسية ، فسوف تظل الطاقة الشبابية حبيسة معرضة للانحراف والانفجار - تحت وطأة الحرمان - اذا تواجدت ثقوب فى جدار البناء الاجتماعى القائم تسلم الى هذا الاشباع الخفى . ومن ثم انسياب الطاقة الشبابية الى محاولات غير سوية أو تظل باقية على حرمانها فى مختلف مجالات السياق الاجتماعى ، بما يجعل عملية اشباعها لحاجاتها ، أو بلاصح استمرار وجودها يواجه العديد من المشكلات الأساسية .

واستشهدا باحدى الدراسات العلمية التى أجريت على انشباب المصرى (١٧٢) نجد أن الشباب يواجه بمشكلات عديدة فى مختلف المجالات الاجتماعية ، فمثلا قد لا تشكل الأسرة أطارا ملائما لاشباع الحاجات الأساسية للشباب . حيث نجد أن نحو ٤١٪ من حجم العينة يعانى مشكلات أسرية ، قد تدور حول صراع الأجيال ، الذى يتركز أساسا حول رفض الآباء التسليم باشباع الحاجات التى يراها انشباب أساسية (١٧٤) . فاذا انتقلنا الى المجال الاقتصادى فاننا سوف نجد أن معاناة الشباب

فيه أكثر وضوحاً حيث نجد أن نسبة ٨٣٪ من عينة الدراسة تعاني من مشكلات اقتصادية تعوق اشباع حاجات الشباب داخل السياق الاجتماعي (١٧٥) ، وهو الأمر الذي يجعل السياق الاقتصادي بالنسبة للشباب مشكلاً من ناحيتين . الأولى ، أن انخفاض الدخل الأسرى يؤدي إلى عديد من الحرمانات بالنسبة لحاجات الشباب الأساسية ، والثانية أننا نجد أن الشخصية الشاببة خاصة الجامعية هي الأكثر شعوراً بوطأة هذه المشكلات نظراً لتعدد مطالبها ، وأيضاً لارتفاع مستوى طموحها ، خاصة إذا كانت على بداية تأسيس حياة جديدة . ذلك كله في مواجهة مستوى من الدخل عاجز أمام هذه الاحتياجات المتنامية ، وغير قادر حتى على الوفاء بالمستويات الدنيا لاشباع الحاجات الأساسية . بالإضافة إلى ذلك يعاني الشباب من مشكلات دينية عديدة . ذلك أن حاجات الشباب في هذا الإطار تظهر في شكل تساؤلات تتعلق بالهوية الدينية والإيمان . هذا إلى جانب مجموعة التساؤلات المتعلقة بمعاني أساسية كالله ، وما بعد الحياة ، وما إلى ذلك من التساؤلات التي يصعب تقديم أجابة عقلانية لها في بعض الأحيان . بحيث يدفع ذلك بالشباب إلى معاناة الغموض فيما يتعلق بالجوانب الدينية لواقعة . بحيث يظهر ذلك في نتائج الدراسة التي أشرنا إليها والتي تؤكد أن نحو ٢٧٪ من شباب عينة البحث يعانون من مشكلات تتعلق بالدين (١٧٦) . ولا يعني انخفاض نسبة من يواجهون مشكلات دينية انخفاض حجم المشكلات الدينية . ولكن النسبة المشار إليها تعتبر في حد ذاتها نسبة عالية ، تجعل المجال الديني مشكلاً وتفرض ضرورة المواجهة الحقيقية في هذا الإطار .

أما فيما يتعلق باشباع الحاجة إلى الجنس كحاجة أساسية فإننا نجد أنها تشكل وضعاً مشكلاً بالنسبة للشباب الجامعي ، إذ يعتبر عدم وجود المسكن فيما بعد التخرج . وفقد الأمل في إمكانية تشكيل أسرة في قلب سياق لا يسمح بالاشباع الجنسي خارج نطاق الأسرة ، من المشكلات

الأساسية التي تواجه الشباب في هذه الدراسة . وتذهب ذات الدراسة الى أن حوالي ٢٨٪ من عينة الدراسة تعاني من مشكلات جنسية (١٧٧) . وبرغم الانخفاض الظاهري لدرجة المعاناة من المشكلات الجنسية ، فإن النسبة التي أشرنا إليها تشير بالتأكيد إلى مجموعة أخرى من الشباب التي لم تستطع أن تتحدث صراحة فيما تعانيه من مشكلات جنسية باعتبار أن ذلك يدخل في نطاق الحياء العام (*) .

وإذا كان السياق الاجتماعي لا يقدم — كما هو واضح من المحيطات السابقة — اشباعاً حقيقية لحاجات الشباب الأساسية ، فإن الشباب يكون عادة عرضة لمشاعر القلق والتوتر التي قد تسلمه في حالات كثيرة الى أمراض وظواهر نفسية خطيرة ، قد تظل على المستوى الفردي في شكل ظواهر فردية ، أو قد تتجمع لتشكيل ظواهر هروبية الى الدين ، أو لرفضه ، وهي الفوضى الاجتماعية . بحيث تخلق هذه السياقات الجديدة التي هرب إليها الشباب اشباعاً داخلياً وموقفياً لحاجات المتنبئين إليها . يؤكد ذلك حجم المشكلات النفسية التي يواجهها الشباب حسبها تذهب ذات الدراسة ، حيث أكدت أن ٥٠٪ من شباب العينة يعاني

(*) في هذا الصدد لنا ملاحظتان . ان هناك نوعاً من الخطوبة المرحلية التي بدأت تظهر داخل الحرم الجامعي . حيث يتعرف الشباب على فتاه . وتتطور العلاقة حتى اعلان الخطبة اشهاراً للمجتمع والأسرة على هذه العلاقة . وتستمر هذه العلاقة على مدى السنوات الأربع بكل مضمناً . وفي نهاية السنوات الأربع ، نشهد موسم فسخ هذه الخطوبات . حيث تقابل معظم هؤلاء الأشخاص وقد فسخوا الخطوبة أو تزوجوا بآخرين غير الدين خطبوا لهم في المرحلة الجامعية . وتذهب الملاحظة الثانية الى أن الجماعات الدينية بتأسيسها لامكانيات الزواج الداخلي ، تقدم اشباعاً مشروعاً لكل من الشباب وانفتاحاً بتشكيل أسرة ، ومنحها سكناً بأقل قدر من التأثيث . هنا نجد أن الجماعة الدينية تلعب دوراً هاماً في جذب الشباب إليها . ففي مقاتل الإيمان بأفكارها ومبادئها ، نجد أن الجماعة تقدم له اشباعاً لحاجاته الأساسية . بحيث تطرح الجماعة نفسها للشباب كبديل للمجتمع الذي عجز عن اشباع الحاجات الأساسية للشباب بالشكل اللائق .

من مشكلات نفسية (١٧٨) تدور حول مشاعر القلق والاغتراب ، وهى المشاعر التى تكمن أسبابها فى السياق الاجتماعى ، الذى ينبغى التوجه نحوه مباشرة لاصلاح ما به لكى يوفر ما يساعد على تحقيق السواء النفسى للشباب . ذلك أن الشباب لديهم حاجات أساسية لابد من اشباعها . فاذا صادف الشباب الحرمان من الاشباع ، فان ذلك سوف يؤثر على قوة انتمائه الاجتماعى . ومن ثم سوف يكون نهبا لآية انتماءات تقدم له اشباعاً بديلاً أو على الأقل تقدم وعدا مستقبلياً بإمكانية الاشباع .

٤ - مشكلة الغياب الأيديولوجى :

يتبنى أى مجتمع - فى وضعه المثالى أو المعتاد - موقفاً أيديولوجياً محدداً ، تشكل مضمّناته الموجهات الأساسية التى تحكم السلوك الاجتماعى ، باعتبارها المحكات التى يحكم بالنظر إليها على طبيعة الأداء . وتشير الأيديولوجيا فى ذاتها الى مجموعة المبادئ أو الأفكار التى تشكل رؤية محددة للمجتمع . ومن ثم موقفه من قضايا الوجود المحيط به . وتتمثل القيمة الحقيقية لآية أيديولوجيا فى أنها تطرح النموذج أو المثال الذى ينبغى احتذاؤه أو تمثله ، ومن ثم غنى حالة غياب الأيديولوجيا أو عدم وضوح المثال الذى تطرحه فاننا نجد أن التفاعل الاجتماعى يتم بلا موجهات أساسية . ومن ثم يتحرك المجتمع حركة عشوائية تفقد الهدف ولا تمتلك خطاً مستقيماً للوصول إليه ، وهو ما نرى انعكاساً له فى سعى الأفراد لانجاز مطالباتهم وفقاً لأيديولوجيات خاصة قد تهتم بما هو خاص ، وتفضله على ما هو عام . وتكشف محاولة تفحص البنية الأيديولوجية ما بعد ١٩٥٢ عن تميزها بعدة ملامح أساسية .

وتتمثل أول هذه الملامح فى افتقاد الأيديولوجيا للتماسك العضوى . إذ نجد أن أيديولوجيا ما بعد ١٩٥٢ ضمت مجموعة من العناصر التى لا تشكل مع بعضها بنية أيديولوجية متماسكة تفرض مثلاً واضحاً ومحدداً

ينبغي احتذاؤه . فقد تعددت انتفاءات المجتمع بين الانتماء العربى الاسلامى والاشتراكى وحتى الرأسمالى . بحيث تميز التاريخ الحديث بالانتقال بين مختلف هذه المواقف أو ضم بعضها معا . مما أدى إلى عدم الوصول الى بنية أيديولوجية محددة المعالم ، ومن ثم فقد أدى هذا التنوع بين العناصر الأيديولوجية الى طرح مشكلة تتعلق بالنموذج الواجب احتذاؤه ، والقيم التى ينبغي أن توجه سلوكنا .

وتشكل ظاهرة التنقل الأيديولوجى الظاهرة الثانية فى هذا الصدد . وتأكيدا لذلك فإننا اذا تتبعنا التاريخ الأيديولوجى الحديث لمصر فسوف نجد أنه فى الفترة من ١٩٥٢ وحتى ١٩٥٦ ساد ما يمكن أن يسمى بالتوجه الأيديولوجى الرأسمالى ، أو بالأصح تعتبر هذه الفترة فترة البحث الأيديولوجى ، أما الفترة من ١٩٦١ وحتى ١٩٧٠ فيمكن أن نسميها بفترة الأيديولوجيا الاشتراكية . هذا بينما تعرف الفترة من ١٩٧٠ وحتى الآن بفترة الانفتاح الاقتصادى والسياسى وتشجيع القطاع الخاص . والمشكلة الرئيسية فى هذا الصدد تتمثل فى أن الانتقال الأيديولوجى كان عادة انتقالا بين اختيارات متناقضة . وهو الأمر الذى يعوق استيعاب أى من هذه الأيديولوجيات أو توجهاتها الأساسية . بحيث يسلم هذا انتقال الأيديولوجى الى حالة من عدم الاستمرار ، ومن ثم الى غياب النموذج الأيديولوجى .

الى جانب ذلك تميزت ممارسة الصفوة الحاكمة الأيديولوجيتها بعدد من المشكلات . فهناك مثلا ظاهرة التجريب الأيديولوجى (حيث كان الرئيس عبد الناصر يشير كثير الى الصفة التجريبية لسياساته وعدم رغبته فى الالتزام بعقيدة جامدة) . هذا الى جانب الانتقاء والتغيير الأيديولوجى بمعنى أن البنية الأيديولوجية قد تضم عناصر منتقاه ألا أنها متناقضة . بالإضافة الى ذلك هناك ما يمكن أن تعرفه بالتوسطية

الأيديولوجية . بمعنى أن لا نكون اشتراكيون بصورة واضحة (✱)
أو رأسماليون بصورة محددة إذا وافقنا على الرأسمالية كأيديولوجيا
اجتماعية . مثال على ذلك القول بالديموقراطية ، والتأكيد على ضرورة أن
يتم ذلك فى إطار ترضية النزعة الأبوية .

يضام، الى ذلك ما يمكن أن يسمى بأحادية ومحدودية التوجه
الأيديولوجى . ونقصد بأحادية التوجه الأيديولوجى أننا نلاحظ أن
الاختيارات الأيديولوجية فى البلاد النامية تتم عادة على مستوى
الصفوة السياسية من حيث اختيارها أو ممارستها دون اهتمام بعملية
تربية الجماهير وفقاً لها . وهذا من شأنه إتاحة التفاعل بين الجماهير
والاختيار الأيديولوجى حتى يمكنها فى النهاية استيعابه بحيث يصبح أى
انحراف أيديولوجى من قبل الصفوة له رد فعل واضح من جانب
الجماهير (✱) .

أما محدودية التوجه الأيديولوجى فنعنى بها اقتصرها على الصفوة
المتنفذة سواء شريحتها المؤيدة أو المعارضة لهذه الأيديولوجيا فى حين

(✱) من الثابت أن أول منظمة حرة افتتحت فى بورسعيد سنة ١٩٦٥
ولما سئل عبد الناصر أنه يتناقض مع الفلسفة الاشتراكية مسخر من
ذلك مجيباً أنه (لا بابوية فى الاشتراكية) . بالإضافة الى ذلك نجد أن
عبد المنعم اقيسونى فى أول بيان للحكومة فى سنة ١٩٥٧ ، يشير الى
أننا نعمل حسب فلسفة رأسمالية تشجع القطاع الخاص ، فى الوقت
الذى صدرت فيه قوانين الإصلاح الزراعى وتوزيع الأرض على صغار
الفلاحين .

أشار أحد المفكرين الاجتماعيين فى إحدى المناقشات الى أنه يعتبر
أن الكارثة الحقيقية والتي تتجاوز كارثة يونيو ١٩٦٧ ، تتمثل فى انسحاب
الناصرية بكل منجزاتها من على المسرح الاجتماعى والسياسى أو استبدالها
بأيديولوجية أخرى دون اهتمام من المشرع الذى حققت له الناصرية الكثير ،
إعزى ذلك بالأساس الى فشل الناصرية فى تأسيس ما يمكن أن نسميه
بالتربية الأيديولوجية للجماهير .

لم يحاول النظام الاجتماعى فى أى من مراحل التاريخ المجابهة الشجاعة
لتربية الجماهير تربية أيديولوجية محددة ومتعمقة .

ومن الظواهر التى انتشرت فى هذه المرحلة أيضا ما يمكن أن نسميه
بظاهرة التعايش الأيديولوجى فنظرا لغياب جسم الخيار الأيديولوجى نجد
أن معظم البسلاد النامية عادة ما تكون مسرحا لمجموعة من الأيديولوجيات
المغلقة فى وجه بعضها البعض ؛ فقد توجد الأيديولوجية الاشتراكية
الى جوار الاتجاهات الليبرالية بالإضافة إلى الاتجاهات التراثية أو المحافظة
التي ترى فى الدين اطارا ملائما لتوجيه الواقع الاجتماعى غير أن انخراط
فى ذلك أن هذه العناصر الأيديولوجية تستقطب أفرادا اليها ولا تحاول
التفاعل أو الحوار الداخلى فيما بين بعضها البعض ومن ثمة تستند قوتها
الى ما تستطيع جذبه من أعضاء ، وهنا يحدث ما يمكن أن يسمى بالجماعات
الأيديولوجية المتوازنة ، التى ترفض كل منها تصور الآخر بحيث يمكن أن
يقود هذا الوضع الى ظواهر عديدة كالتصراع الأيديولوجى والذى يسلم
فى بعض حالاته فى النهاية الى غياب الاتفاق الأيديولوجى المحدد المعالم .

ذلك يعنى أننا لا نستطيع أن نؤكد امتلاك البسلاد النامية لايديولوجيا
محددة ، ونتيجة لذلك تظهر ظواهر كثيرة كرد فعل لهذا الغياب أو التهور
الأيديولوجى ، من هذه الظواهر فى اطار الشباب الجامعى هو تعريضه
لخيارات أيديولوجية مزقة وظهور ما يمكن أن نسميه بالجماعات الأيديولوجية
الهروبية وفى هذا الصدد لابد من النظر الى الجماعات ذات الانتماءات
الدينية أو الجماعات الماركسية على انها تمثل اتجاهات هروبية (١٧٩) حيث
هى هاربة من حالة الفوضى الأيديولوجية تحاول أن تشر على أطر مثالية
تتولى بالنظر اليها تغيير الواقع الاجتماعى وترشيد حركتها فى اطاره ،
بحيث تعمل فى اطار ذلك على تجميع الانتصار حول هذه الأطر وترتيبها
حول توجهاتها الأيديولوجية ، وقد تتحين الفرص أحيانا لفرض هذا المثال
أو الأيديولوجيا على الواقع الاجتماعى أن سلما بالاقناع وأن عنفا تحت
طلقات الرصاص .

الظاهرة الثانية فى هذا الصدد ان غياب المثال الذى يفرضه توجيه ايدىولوجى محدد أحيانا ، يؤدى الى انخفاض الانتماء الاجتماعى ، وممارسة الحياة وفقا لمنطق خاص ، تقدر فى اطاره أهداف خاصة التى يسعى الفاعل لانجازها ومن أية وسائل متاحة ولو حتى غير مشروعة فى بعض الأحيان (*) . المهم هو النجاح بغض النظر عن شرف الوسائل . مع ما يرتبط بذلك من اهدار لكل القيم والمقدسات التى لها تاريخ عريق من الاحترام فى اطار الوسط الجامعى .

٥ - الأسباب والمؤسسات فى المجتمع :

إذا أكد علماء الاجتماع أنه لى اكتسب الانسان خاصيته الاجتماعية فانه لابد وأن يعيش فى مجتمع يتواجد الأنا مع الآخرين يؤسسون علاقات وأدوار يخلقون المجتمع بسيطا ليتولى هو بعد التعقيد تخليقهم . يعنى ذلك ان ثمة مجتمعا ككيان كلى والفرد كجزئية يتعامل مع هذا الكل الذى شارك فى تخليقه وأصبح الآن متضمنا فيه . بيد ان هذا التصور لعلاقة الفرد بالمجتمع قد تصلح لمجتمع المشاعة البدائى ، الا انه لا يلائم البناءات الاجتماعية التى خلقتها المراحل التاريخية التالية حيث تعقدت علاقة الفرد بالمجتمع وأصبحت الى حد كبير غير مباشرة وغير مرئية وغير مؤثرة بهذا التصور المبسط لها .

ذلك ان هناك كما من المؤسسات أو السياقات الجزئية تتوسط التفاعل

(*) من انظواهر المقلقة التى بدأت تسود الوسط الجامعى فى السنوات الأخيرة هى محاولة النجاح والتفوق استنادا الى أية وسيلة اكتفاء بالمرجع الأساسى أو حتى تلخيصه واختزاله كوسيلة سهلة وسريعة للنجاح وحتى الغش فى الامتحانات . وتعتبر الظاهرة الأخيرة من انظواهر التى أصبحت ملفقة لانظر حتى أصبحت هناك ممارسات عديدة ومبتكرة فى هذا الصدد ، انشاهد على ذلك الارتفاع الجنونى لعدد حالات الغش المضبوطة فى السنوات الأخيرة . بل لقد أظهرت بعض التحقيقات ان الأسرة كانت تشارك الشاب فى اعداد وسائل الغش .

بين الفرد والمجتمع ومن ثمة تؤثر فيه وتتأثر به وهى بذلك تلعب دور الوسيط العاكس لاحتياجات الفرد أو الفارض لمتطلبات المجتمع . فى اطار ذلك يواجه الفرد نوعية من المؤسسات . النوع الأول : تمثل فى مجموعة مؤسسات التنشئة الاجتماعية . وتضم الأسرة والمدرسة والسياس المحلى لتكوين ضبطى فى مواجهة هذا النوع من المؤسسات يصادف الشاب نوعين من المعاناة الأول انها عادة ما تغرس فى الشباب النماذج المثالية للسلوك الواقعى فهى عادة ما تسمح بحرية التعبير بل وتشجع الفرد عليها تسمح بالاختلاف مادام فى حدود ما تفرضه مراسم الاختلاف وتقاليده التى يعمل على تفجير طاقات الابداع والتجديد فى بنائه . وأثناء ذلك تغرس فيه المثال الواجب احتذاؤه . ومن ثم فهى تشكل مرحلة غرس أدوات القياس ومحكات السلوك التى تساعد الشباب على التفاعل الاجتماعى بشكل سوى . والمعاناة التى قد يواجهها الشباب فى اطار ذلك تتعلق بالصدام الذى تتعرض له المثل والمعايير ومقاييس السلوك التى استوعبها فى الصغر مع نظائرها فى الواقع الاجتماعى التى قد تكون متحركة أو مناقضة ومن ثمة تعكس طبيعتها كم المعاناة التى قد يواجهها الشباب فى حياته اليومية ومن تكون هذه المؤسسات منعزلة عن سياقها متقدمة عليها أو متخلفة عنه وفى الهوة قد يقف الشباب ليتحمل المعاناة الناتجة عن هذا الانفصال .

النوع الثانى من المعاناة التى قد يتعرض لها الشباب بالنظر الى هذه المؤسسات عجز هذه المؤسسات ذاتها عن فرض النموذج أو تأسيس ضوابط تكون منهارة حيث النزعة الفردية كما هو الحال بالنسبة للأسرة فى المجتمعات المتقدمة . أو حينما تكون شديدة التماسك والصلابة بحيث تفرض نماذج على أنماط سلوك أشد ما تكون مغتربة عن السياق الاجتماعى الذى يضمها فى اطاره كالأسرة فى المجتمعات الأشد تخلفا . فى الحالتين لا تلعب هذه المؤسسات دوراً فعالاً فى تأهيل الفرد بالمتطلبات الحقيقية الملائمة للتفاعل مع الحياة الاجتماعية .

اما النوع الثانى من المؤسسات : فهى ما يمكن أن نطلق عليه مجموعة

المؤسسات التوتومية الحاكمة أو مؤسسات الدولة شعبية كانت أو سياسية ، وأصبحت مؤسسات الدولة الحديثة تمثل فى حد ذاتها مشكلة عالمية بالنسبة للفرد فى المجتمع والشباب بصفة خاصة . فهذه المؤسسات أصبحت من الضخامة بحيث لا يستطيع الفرد أن يحاول مواجهتها ومن ثم يظل الفرد فى حالة خوف وقلق دائم من إمكانية سطوتها عليه . خوف على حريته فى أن يعبر وأن يكون مضمون التعبير له تأثيره وخوف من الاعتراق الذى قد تفرضه هذه المؤسسات عليه ، كان تحاول فرض منطق فكرى أو وصاية أيديولوجية معينة ومن ثمة تقوَّب تفكيره وبناءه فى قالب معين قد لا يتلاءم مع بناء شخصيته . . لكن يتلاءم مع أهداف هذه المؤسسات .

ذلك يفسر قلق الشباب وتوتره وربما انفجاره رافضا هذا الوضع المفروض عليه . وذلك يفسر أيضا هذا الموقف اتحاد الذى يقفه الشباب من المؤسسات الحاكمة فى المجتمع أو من المتولين لمتايد أمورها . بحيث تتنوع أسباب الرفض بين الخوف على تحقق تصوره للمستقبل فى ظل هذه المؤسسات ، أو ادراكهم لعدم ملائمة اتجاه وطبيعة التغير الذى تفرضه هذه المؤسسات ومن ثمة قد يتخذ الانفجار نقدا عنيفا لها ، أو تحديا وحين اليأس وفقدان الأمل الى جماعات هروبية ساكنة ومنعزلة أو متحدية تفرض ما هو ملائم للتصور الشبابى .

٦ - الهوية بين المثال وتجسيدات الواقع :

الحالة المثالية فيما يتعلق بحياة الشخصية فى السياق الاجتماعى ان يحدث تطابق بين النماذج وأنماط السلوك التى استوعبتها الشخصية فى مرحلة التنشئة وبين تجسدها فى الواقع بيد انه قد تحدث انحرافات عن هذه الحالة المثالية ، كأن يتخلق تناقض أو انحراف بين المثال وتجسده الواقعى . وقد لا يعنى ذلك الصغار ، لأنهم لم يصابوا بعد الى مستوى التفاعل الاجتماعى المسئول ، وقد لا يهتم به الشيوخ لأنهم قد يكونون المسئولين عن ذلك . يبقى الشباب ، وهم المرحلة العمرية التى تواجه

واقعتها بمثلها . ومن ثم فهي تعيش مرحلة تجريب ، ومن ثم فهي عادة ما تكون الأكثر قدره على أدراك التفاوت بين المثال والواقع . ومن ثم لديها قلق وتوتر يتعلق أساساً بما ينبغي أن يكون عليه التفاعل . ونتيجة للخبرة قد يتخذ الرفض أساساً لحركته الاجتماعية ، بيد أن رفضه لا ينصب على القيم الأساسية ، وإنما ينصب على تجسدها الواقعي . ومن ثم ، فهو ليس إلا عوده لهذه القيم في شكلها المثالي .

فعنده مثلاً حيرة بين النموذج الذي ينبغي تمثله أو الذي يجب احتذائه لكي يحقق طموحه ، وهل إذا تمثل النموذج أو احتذاه ، فهل سيساعد ذلك على تحقيق طموحه ؟ هل الآفاق مفتوحة لذلك ؟ المؤكد أن الحياة المحيرة يسودها نموذجان ، النموذج الفردي ، والنموذج الاشتراكي . النموذج الفردي يتأسس على قهر المزاكين في ساحة الصراع . بينما يفترض في النموذج الاشتراكي تأكيداً على عدالة التوزيع والمشاركة . أما الخلط الذي قد يقع سببه أن هناك غموضاً يتعلق بالنموذج الذي يجب أن تحتذي به وذلك الذي يجب أن نرفضه . فالتعليم مثلاً يؤكد على المنافسة الحصول على المجموع يحتذى في ذلك النموذج الفردي . بينما محتوى التعليم ومضمونه اشتراكي . ذلك قد يسبب نوعاً من الخلط قد يسهم في فساد القضية وفي أقل احتمالية سوف يجعلها تعيش في بيئة محيطة متخمة بالتوتر . وأما الحيرة والخلط بين النماذج والتوترات الناتجة تقع في عدة ظواهر في المجال الشبابي ، وكلها تشير إلى أن ثمة بحث عن نموذج يرغب الشباب تمثله ، واحتذائه ويلقى موافقة اجتماعية . فقد يرفض الشباب ابتذال القيم الأساسية ، ومن ثم يبرز نداء بالعودة لهذه القيم الأساسية في شكلها المثالي يتجلى ذلك في اتجاه الشباب نحو الارتباط بجماعات ذات صبغة دينية ، أو ذات منطلق أيديولوجي معين . وفي هذا الإطار لا يجب أن نسمى ذلك هروباً انحرافياً كما قد يحلو للبعض تسميته ، ولكنه اتجاه إيجابي ينجزه الشباب بحثاً عن القيم في أصولها ومراجعها النقية . قد تختلف منطلقات واتجاهات الشباب في ذلك إلا أن الحافز أو الدافع يظل دائماً هو البحث عن المثل في صيغتها الأساسية ، نقية تختلف عما يراه منحرفاً في بيئته المحيطة .

فإذا لم يكن الشباب على قدر من الرشد الذى يؤهله للبحث عن المراجع النقية فانه عادة ما يتجه الى ان يكفر بالمثل الكائنة ، ومن ثم ، فقد يتجه عنيفا ومحتجا الى التطرف وتبنى قيما قد يراها المجتمع منحرفة ، الا انها تظل دائما مجالا يندفع اليه الشباب ، هروبا من المعاناة التى يواجهها ، افتقاد الطرق الأكثر سلامة لالغاء مصادر التناقض .

٧ - فترة : ظاهرة شبابية معاصرة :

لا شك انه قد وقعت مجموعة من الاحداث التى ميزت مجتمعنا الانسانى المعاصر واثرت على طبيعة تفاعله ، فقد أدى تأسيس الثورة العلمية والتكنولوجية ومن ثم ، اندفاعها بمعدلات متوالية هندسية الى الغاء البعد المكاني بين مختلف السياقات الاجتماعية المحلية . ومن ثم فلم يعد غريبا تواجد تجمعات قد تتباين فيما بينها محليا ، الا انها تخلق تجانسات فيما بينها على المستوى العالمى . بيد أن تزايد السرعات التى انطلق عقالها منذ عهد مجموعة الثورات السياسية والعلمية والتكنولوجية ادت الى طرح كم هائل من المتغيرات فى اطار واقع التفاعل الاجتماعى بحيث انتقلت قاعدة الثبات التى يمكن للشباب مثلا ان يؤسس على اساسها تنبؤاته بشأن المستقبل ومن ثم ، فقد تولد لديه قلق وتوتر بشأن المستقبل والقضايا المتعلقة به . قد تختلف القضايا وفقا للسياقات المحلية الا انه يظل مؤكدا أن هناك قاسما مشتركا بين الشباب على المستوى الانسانى ، الكل لا يعرف الى أين هو ذاهب ، وهذا القلق يبرر منطق الرفض اذا أحس الشباب أن الشيوخ ليس لديهم نفس توترهم أو قلقهم بشأن المستقبل . ومن هنا يصبح الرفض لعدم مراعاة حقه فى أن يعلم الى أين يسير ، رفضا لادراكه أن الجيل المسيطر مسير لما يجرى ولا ينتبه الانتباه الكافى لهذه الطفرات التى تتلاحق والتى سيكون انشباب ضحية لها اذا لم يكن ثمة تخطيط يحدد بوضوح نقطة بدء الانطلاق وامكانات الانجاز والنتائج المتوقعة .

هذا الرفض قد اخذ شكلين : الاول معلن ، يعلن فى اطاره الشباب أن الشيوخ ليس لديهم الانتباه الكافى لحركة الحاضر والمستقبل ، ومن ثم

فان لهم الحق فى مباشرة قيادة السنين ، ومن ثم يصبح رفضهم رفضا لمنطق الوصاية أو القوينة التى قد تفرض من أعلى (من الخارج على حركتهم .) وقد يتخذ الرفض أيضا طلبا إيجابيا معلنا من أجل المشاركة فى دراسة القرار واصداره ما داموا هم متحملى تنفيذ هذا القرار .

الشكل الثانى للرفض هو الشكل السلبي . فى إطاره يحيا الشباب مواطنين بلا وطن ، مهاجرين فى أوطانهم . وهنا لا تكون الهجرة بمعناها الخارجى ، أعنى أن يسافر إلى الخارج . ولكن تأسس الهجرة كمفكرة وإيديولوجية ان صح التعبير ، أن يعيش الشاب بعقلية المهاجر داخل الحدود يقطع أثناء ذلك كل ارتباطاته بهذا الوطن . فلا يعيش بشكل لتسرى فى إطاره لاحتياجاته بأن هذا المجتمع يوفر له فرص الطموح وإمكانية المشاركة . وتستمر هذه الحالة إلى أن تتحول الهجرة المعنوية إلى هجرة فيزيقية حقيقة . حيث أوطان فيها فرص وإمكانات تحقيق الطموح (١٧٩) .

* * *

المراجع

1 — F. Nilson : Youth in changeing society. London. Riutledge and Kegam Paul. 1978. P. 12.

2 — S. N : From generatino to generation . Age Groups and social structure (The Free Press, New York, 1950)

3 — Ibid. P. XXii.

4 — F. Nilson : Op. cit. P. 98.

5 — Ibid. P. 77.

6 — Richard Flackss : Youth and Social change (Mark - ham Publishing Company. Chicago. 1971) P. 32.

7 — Ibid. P. 37.

8 — Ibid. P. 38.

9 — Talcott Parsons : Age and Sex in The Social structure of the united state (in) Peter K. Manning & Macello Truzzi : Youth and Sociology (ed) Prentice-Hall. New Gersey. 1972. P. 149.

11 — Herbert Moller : Youth as a Force in The Modern world (in) Peter K. Manning & Marcello Truzzi : Op, cit P. 217.

12 — Ibid. P. 63.

13 — Ibid. P. 63.

14 — F. Nilson : Op., cit. P. 68.

15 — Herbert Moller : Op., cit. P. 211.

16 — Elliot Liebow : Friends and Networks : (m) Peter K. M & M. Truzzi : Op, cit. 86.

17 — Ibid. P. 85.

18 — T. Parsons : Age and sex in The Social structure of United States : Op. cit.. P. 144.

19 — Ibid. P. 146.

٢٠ — على ليلة : الشباب المصرى وقضاياهم من وجهة نظر المثقفين المصريين . منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناائية ١٩٨٠. ص ٣٥ .

٢١ — المرجع السابق . ص ٣٦ .

٢٢ — المرجع السابق .

٢٣ — المرجع السابق . ص ٣٨ .

٢٤ — المرجع السابق . ص ٤٠ .

٢٥ — المرجع السابق . ص ١٥ .

٢٦ — المرجع السابق . ص ١١٢ .

27 — Herbert Moller : Op, cit. P. 33.

28 — Elliot Liebow : Op, cit. P. 87.

29 — Ibid. P. 90.

٣٠ — على ليلة : الشباب والمجتمع ، ملامح الانفصال والاتصال ، المؤتمر الدولى الثانى للاحصاء والحسابات العلمية : ١٢ — ١٤ ابريل ١٩٧٧ ص ص ١٦٧ — ١٩٢ .

٣١ — المرجع السابق . ص ١٩٠ .

— ٦٠٩ —

(٣٩ — تنمية العالم الثالث)

٣٢ — المرجع السابق . ص ١٧٩ .

33 — Eisenstadt : Op, cit. 113.

34 — Ibid. P.. 116.

٣٦ — على ليلة :الشباب المصرى وقضاياهم ، وجهة نظر المثقفين
المصريين . ص ٤٣ .

٣٧ — المرجع السابق ص ٤٦ .

38 — Elliot Liebow : Op, cit. P. 93.

39 — F. Nilson : Op. cit, P. 89.

40 — Ibid. P. 97.

41 — Ibid. P. 97.

42 — T. Parsons : Op. cit. P. 148.

43 — Ibid. P. 149.

4 — Eisenstadt : Op. cit. P. 63.

٤٥ — على ليلة : الشباب والمجتمع ، ملامح الانفصال والاتصال .
مرجع سابق . ص ١٨١ .

46 — Talcott Parsons : The Social System (Glencoe. kegan
Paul. New York. 1951) pp. 71-72.

47 — Emile Durkheim : The division of Labor in Society .
(The Free Press of Glencoe. London. 1964) P. 112.

48 — Talcott Parsons : Op, cit. P. 73.

49 — Anthony M. Orum : Introduction to political Sociology, The Social anatomy of the body Politic (Prentice-Hall INC., Englewood New Jersey. 1982) P. 94.

50 — S.N. Eisenstadt : Op, cit. P. XV.

51 — Richard Flacks : O.P., cit. P. 28.

52 — S.N. Eisenstadt : Op, cit.. XXVI — XXII.

53 — Ibid. P. XXVIII.

54 — Richard Falcks : Op, cit. P. 35.

55 — Ibid. P. 14.

56 — Daniel Crecelius (The course of Secularization in Modern Egypt, in John L. Esposito (ed) Islam and development, Religion and Socio-Political Change. (Syracuse University Press 1980) PP. 49 — 70.

٥٧ — أحمد خليفة المحاضرة الافتتاحية ، لندوة (نحو نظرة علمية جديدة للشباب في مصر) يونيو ١٩٧٥ منشورة في (الشباب المصري وقضاياها من وجهة نظر المثقفين المصريين) (منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناائية ، ١٩٨٠) ص ٢ — ٥

٥٨ — نفس المرجع . ص ٣ .

٥٩ — نفس المرجع : ص ٥ .

60 — G.H. Jansen : Militant Islam (Harper & Row, Rub-Lisders. New York. 1979) P. 128.

61 — S.N. Eisenstadt : Op, cit. P. 250.

٦٢ — أحمد خليفة : مرجع سابق ، ص ٢ .

63 — Robert K. Merton : Social Theory and Social Structure.

٦٤ — على ليلة : الشباب المصرى وقضاياهم من وجهة نظر المثقفين المصريين . مرجع سابق ، ص ٧٣ .

65— E. Erikson, Identity and the Life Cycle. (New York, international University Pres. 1959). P. 32.

٦٦ — على ليلة : مرجع سابق . ص ٧٦ .

٦٧ — محمد حسنين هيكل : خريف الغضب . قصة بداية ونهاية عصر السادات ص ١٩ .

٦٨ — على ليلة : مرجع سابق . ص ٧٥ .

٦٩ — نفس المرجع . ص ٧٧ .

79 — Eisenstadt : Op, cit. 32.

71 — Antdony M.. Orum : Op, cit. P. 81.

72 — Emile Durneim : Op. cit. 361.

73 — Ibid. P. 362.

٧٤ — على ليلة مرجع سابق ص ٧٨ .

75 — Eisenstadt : Op, cit. P, XXIV.

76 — T. Parsons : Op, cit. P. 43.

77 — Anthony M. Orum : Op, cit. P. 87.

78 — E. Erikson : Op, cit. P. 25.

٧٩ — أحمد خليفة : مرجع سابق . ص ٤ .

- 80 — Eisenstadt : Op, cit., P. XIX.
- 81 — Ibid. P. 16.
- 82 — Richard Flacks : Op, cit. P. 23.
- 83 — Ibid. P.. 43.
- ٨٤ — على ليلة : مرجع سابق . ص ٦٤ .
- 85 — Richard Flacks : Op, cit. P. 33.
- 86 — T. Parsons : Op, cit. P. 24.
- 87 — T. Parsons and Robert. E. Bales, Family, Socialization and interaction Process (Glncoe ILL. Free Press 1955p. 112)
- 88 — Ibid. P. 115.
- 89 — Ibid. P. 120.
- 90 — Ibid. 119.
- 91 — T. Parsons : Some Considerations on the theory of Social change. No. 26. 1961. P. 112.
- 92 — Robert. Bales · Op. cit. 111.
- ٩٣ — علياء شكرى : الاتجاهات المعاصرة فى دراسة الاسرة (دار المعارف — الطبعة الاولى ١٩٧٩ . القاهرة) ص ١١٣ .
- 94 — Eisenstadt : Op, cit. 261.
- 95 — Ibid. P, XV.
- 96 — Richard Flocks : Op, cit. PP.. 23 — 24.
- 97 — Ibid. pp. 25 — 26.

98 — Ibid, p. 27 .

99 — David. C. McClland. The Acheiving Society (Princeton. N.J. : Van Nostrand, 1961) P. 68.

100 — Ibid. P, 72.

101 — E. Erikson : Op, cit. P, 39.

102 — Richard Flacks : Op, cit. P. 28.

103 — Ibid. PP. 28 — 29.

١٠٤ — على ليلة : الشباب والمجتمع ، ملامح الانفصال والاتصال .
مرجع سابق ص ١٨٩ .

105 — T. Parsons & Gerald M. Platt (Age. Social Structure and Socialization in Higher Education) Sociology of Education XLIII (I), Winter 1970. P. 16.

106 — Ibid. P. 21.

107 — Richard Flacks : Op. cit. P. 31.

108 — T. Parsons & G.M. Platt : Op. cit. P. 25.

109 — A. Zolberg : Youth as a Political Phenomenon in Tropical Africa (Youth and Society V. 2. N.I. 1969. pp. 199 — 219.

110 — Ibid. p. 217.

111 — Richard Flacks : Op. cit. P. 17.

112 — Anthony M. Orum : Op, cit. P. 117.

113 — Richard Flacks : Op, cit. P. 18.

114 — Eisenstadt : Op, cit. P. XXXI.

115 — A. Zolberg : Op, cit. P, 203.

116 — Ibid.. P, 212.

117 — Eisenstadt : Op. cit.. P, 119.

118 — Ibid. P, 120.

119 — Ibid. .P, 121.

120 — Richard Flacks : Op, cit. P. 11.

121 — Ibid. P. 12.

١٢٢ — على ليلة : الشباب والمجتمع ، ملامح الانفصال والاتصال
مرجع تسابق . ص ١٧١ .

123 — Richard Flack : Op, cit. PP. 12 — 13.

124 — Eisenstadt : Op, cit. P. XXIII.

125 — Ibid. P, XXI.

126 — E. Erikson : Op, cit. 72. z

127 — Richard Flacks : Op, cit. PP. 43 — 44.

128 — Ibid.. P. 44.

129 — G.H. Jansen : Op, cit. 128.

130 — Richard Flacks : Social and Cultural Meaning of
student Revolt Socialproblems Vol. 7. Winter. 1970 pp.. 340 —
357.

131 — Ibid. P, 345.

132 — Eisenstadt : Op, cit.. P, 113.

133 — Ibid. P, XVII.

134 — Ibid. P, 117.

135 — Richard Flacks : Youth and Social change Op. cit.
P, 36.

136— Ibid. P. 39.

137 — A. Zolberg : Op. cit. P. 203.

138 — Richard Flacks : Youth and Social Change Op. cit.
P. 42.

140 — T. Parsons & G. Platt : Op. cit. P. 22.

١٤١ — على ليلة : الشباب المصرى وقضاياهم من وجهة نظر المثقفين
المصريين . مرجع سابق . ص ٥٩ .

١٤٢ — المرجع السابق . ص ٥٦ .

١٤٣ — على ليلة : الشباب والمجتمع ، ملامح الانفصال والاتصال
مرجع سابق . ص ١٨٣ .

١٤٤ — المرجع السابق . ص ١٨٤ .

١٤٥ — المرجع السابق . ص ١٨٤ .

١٤٦ — المرجع السابق ص ١٨٢ .

١٤٧ — المرجع السابق ص ١٨٣ .

- ١٤٨ — المرجع السابق ص ١٨٣ .
- ١٤٩ — على ليلة : الشباب المصرى وقضاياها ، وجهة نظر المثقفين المصريين . مرجع سابق . ص ٥٧ .
- ١٥٠ — على ليلة : الشباب والمجتمع ، ملامح الانفصال والاتصال مرجع سابق . ص ١٨٢ .
- ١٥١ — المرجع السابق . ص ١٨٣ .
- 152 — Richard Flacks : Op. cit. P. 28.
- 153 — Ibid. P. 30.
- 154 — Anthony M. Odum : Op. cit. P. 113.
- 155 — T. Parsons K G.M. Platt : Op. cit.. P. 37.
- 156 — Ibid. P. 38.
- 157 — David. C.McClelland : Op. cit. p. 28.
- 158 — T. Parsons & G.M. Platt : Op. cit. 142.
- 159 — A. Zolberg : Op. cit.. P. 198.
- 160 — Richard Flacks : Op. cit. P. 28.
- 161 — Ibid. 39.
- 162 — Ibid 39.
- 163 — Ibid. 44.
- ١٦٤ — على ليلة : الشباب والمجتمع ، ملامح الانفصال والاتصال مرجع سابق . ص ١٧٦ .

١٦٥ — المرجع السابق ص ١٧٧ .

١٦٦ — المرجع السابق ص ١٧٨ .

167 — Richard Flacks : Op. cit. P. 18.

١٦٨ — على ليلة : الشباب المصرى وقضاياهم وجهة نظر المثقفين
المصريين : مرجع سابق . ص ٥٦ .

١٦٩ — على ليلة : الشباب والمجتمع ، ملامح الانفصال والاتصال
مرجع سابق . ص ١٧٧ .

١٧٠ — المرجع السابق . ص ١٧٨ .

١٧١ — المرجع السابق ص ١٧٩ .

١٧٢ — المرجع السابق

١٧٣ — المرجع السابق ص ١٨١ .

١٧٤ — المرجع السابق ص ١٧٩ .

١٧٥ — محمد على : الشباب والمجتمع ، دراسة نظرية وميدانية ،
الهيئة المصرية العامة للكتاب — الاسكندرية ١٩٨٠ .

١٧٦ — على ليلة : الشباب المصرى وقضاياهم ، وجهة نظر المثقفين
المصريين ص ٥٧ .

١٧٧ — المرجع السابق . ص ٥٧ .

١٧٨ — على ليلة : الشباب الجامعى ، اهتماماته ومشكلاته ، ندوة
التعليم الجامعى ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٨١ ،
ص ١٢٤ — ١٥٣ .

١٧٩ — المرجع السابق . ص ١٣٢ .

الفصل السادس
العنف في مجتمعات العالم الثالث
دراسة لحالة المجتمع المصري

1. The first part of the paper
describes the general situation
of the country and the
state of the economy.

المحتويات

أولا : ظاهرة العنف
البحث عن تحديد نظرى

ثانيا : بناء النظام العالمى
أبعاد العنف فى إطاره

ثالثا : تحديث العالم الثالث
متغيرات العنف فى إطاره

رابعا : العنف فى العالم الثالث
أنماطه ودينامياته

خامسا : العنف فى المجتمع المصرى
طبيعته ودينامياته

الفصل السادس

العنف في مجتمعات العالم الثالث دراسة لحالة المجتمع المصرى

أولا : ظاهرة العنف
البحث عن تحديد نظرى

« ان أقوى احتياطي العنف
في المدن صنيعة الاستعمار ، بل بين
الفلاحين (أنهم الثوريون الوحيدون
الذين يربحون كل شيء وليس لديهم
شيء يخسرونه) » . فرانز فانون .

يتنوع التناول العلمى لأى ظاهرة اجتماعية بالنظر الى مستويات
ثلاث . أولاها ما يمكن أن نسميه بالمستوى أو التناول النظرى لقضية البحث .
وفي اطار هذا المستوى يحاول الباحث استقراء انقراث العلمى لمجال
تخصصه . ثم انتقاء مجموعة الفروض التى يمكن أن تقدم فيها للظاهرة ،
ويسود بينها فى ذات الوقت نوع من الاتساق المنطقى . فاذا أنجز الباحث
ذلك ، فانه يصبح لديه اطارا تصوريا يشكل أساس اقتراحه لفهم الظاهرة .
وبالتالى يصبح اطاره المرجعى فى عمليات الوصف والتحليل والتفسير .
غير أن هذا التناول اذا توقف عند هذا المستوى فانه يصبح نوعا من
الرياضة العقلية التى تتأكد معقوليتها نتيجة لمنطقيتها ، الا أنها تظل مفتقدة
للصدق العلمى وذلك لأنها تفتقد كل صلة بجذور الواقع الحى على ما يؤكد
بيرم سرونكن (١) .

وعلى نقيض المستوى الاول يحاول الباحث فى المستوى الثانى البقاء
قدر الامكان قريبا من الواقع المباشر . ومن هنا يرى الباحث أن جهده يمكن
فى التعبير عن آية معطيات قد تتراءى له فى الواقع موضع الدراسة دون
أدنى محاولة للتمييز بين معطيات ذات أهمية بارزة فى فهم الواقع وأخرى

غفل لا تقدم أو تؤخر * ولقد ميز هذا الإدراك جهد النزعة الامبريقية في علم الاجتماع . بل لقد كان هذا هو السبب فى عجز هذه النزعة عن بناء تراث علمى متراكم . وذلك لأنها افترقت امتلاك الفروض النظرية التى تمنح الباحثين القدرة على تمييز عناصر الموقف البارزة والأكثر فاعلية . ودلالة على ما يؤكد تالكوت بارسونز (٢) .

ونتيجة لعجز المستويين السابقين عن توفير التناول العلمى الملائم للظاهرة جاء المستوى الثالث الذى يشكل نوعاً من التآلف الذى يجمع أفضل ما فى النقيضين من عناصر توفر امكانية أكثر ملائمة للتناول العلمى لهذا الواقع . فهو يأخذ عن المستوى الأول أهية الفروض النظرية فى التوجيه نحو المعطيات ذات الدلالة بالنسبة لهذه الفروض ، وهو يأخذ عن المستوى الثانى اهتمامه المباشر بالمعطيات التى يبيح تصنيفها وتحليلها امكانية الحكم على فرض معين بالزيف أو الصدق ، استناداً الى محكات علمية عديدة وفعالة فى هذا الصدد . وهو ما سوف نلتزم به فى معالجتنا لظاهرة العنف ، حيث نتجه فى البداية الى استكشاف هذه الظاهرة من خلال البحث عن مجموعة الفروض النظرية المرتبطة بها ، ثم دراسة هذه الفروض بالنظر الى المعطيات الواقعية المجردة عن واقع المجتمع المصرى أساساً .

واستناداً الى ذلك سوف نحاول البحث عن تحديد نظرى لظاهرة العنف . ولانجاز ذلك نرى من الضرورى توضيح موقف النظرية الاجتماعية من السلوك الانحرافى بصوره المتعددة . وهو الموقف الذى يتحدد بالنظر الى ثلاثة قضايا :

١ - وتؤكد القضية الأولى على أنه عند البحث عن أسباب هذا النمط السلوكى * فان النظرية السوسيولوجية تفرض البحث عنها فى السياق الاجتماعى . أى فى البناء الاجتماعى ، وليس فى الوحدة الفردية التى ارتكبت هذا السلوك ، والتى تعتبر أحد مكوناته . معنى ذلك أنه اذا كانت هناك ادانة للسلوك المنحرف ، فانه يجب التوجه بالادانة الى بناء المجتمع وليس الى الفرد أو العنصر المنحرف .

٢ - أن النظرية السوسيولوجية تتضمن نظرة موضوعية محايدة بالنسبة للسلوك المنحرف . إذ لا تقر هذه النظرية وصم السلوك المنحرف بالطابع المرضى أو الشاذ . بل تؤكد بدلا من ذلك على أن السلوك المنحرف كالسلوك السوى له لزميته ووظيفته الاجتماعية . وذلك لأن هذا النمط السلوكى - تصوره المتعددة - يحمل بداخله طاقة التجديد والتطور . وبذلك فهو يشارك كافة المتغيرات البنائية الأخرى من حيث خضوعه لمحكات الاعتياد أو السواء . ومن ثم تعتبر الحالة المرضية أو الشاذة أى متغير هى تلك الحالة التى يقل فيها هذا المتغير أو يزيد فى حجمه أو أدائه عن المستوى الملائم والمعتمد .

٣ - وتؤكد القضية الثالثة على أنه إذا كان السلوك الانحرافى فى أغلب حالاته هو ارتكاب فعل أو اتباع نمط سلوكى تجرمه قاعدة مجتمعية - عرفية كانت أم قانونية - فإن العنف كظاهرة انحرافية يمثل تجاوزا لهذه القاعدة وهجوما عليها ، وطرحا لقاعدة جديدة يمكن أن تشكل محكا للسلوك من وجهة نظر جماعة العنف أو الجماعة الثورية . ويطلبية الحال قد يتصاعد العنف من مجرد تجاوز لقاعدة أو لمجموعة من القواعد ليصل أحيانا الى تجاوز النظام السياسى والاجتماعى ذاته (٣) .

ذلك يفرض علينا تساؤلا ، هل يشكل العنف ظاهرة اجتماعية ؟ وهو التساؤل الذى يدفعنا الى تساؤل مبدئى يتعلق بها هى الظاهرة الاجتماعية ؟ . الظاهرة الاجتماعية كما نعرفها فى أساسها هى مجموعة من الوقائع الفردية التى يسود بينها نوع من التفاعل الذى يعمل على تخليصها من مستوياتها الفردية ليرتفع بها الى مستوى جمعى أو اجتماعى جديد . وبذلك تتحول الظاهرة الى كيان كلى خارجى يعبر عن نفسه من خلال الذوات الفردية فى اطرارات موقفية متنوعة . وتكتسب الوقائع الفردية الصفة الاجتماعية حينما تتجمع وتتفاعل لتشكل صورة لهذا الكيان الكلى الخارج عن الذات الفردية . ومن ثم لا تفلح المستويات الفردية فى تفسير هذا التفاعل أو المستوى الكلى الجديد . وإنما إذا

— ٦٣٥ —

(٤٠ - تنمية العالم الثالث)

حاولنا هذا التفسير فان علينا أن نبحث عن أسبابه وعوامله في السياق الاجتماعي . بل اننا نجد أن هذا المستوى انجديد — المستوى الاجتماعي — الى جانب قدرته على تفسيرها ، فهو قادر أيضا على تحديد مستوياتها النسوية والمرضية .

إذا كيف نحدد المستوى السوي أو المرضي للظاهرة ؟ الاجابة على ذلك تؤكد أنه بناءً على استقراء نماذج المجتمعات الانسانية ، فاننا نستطيع التأكيد على أن بناءً اجتماعيا معيناً يحتاج الى قدر محدد وملام من السلوك المنحرف — الذي يعد العنف أحد صوره — لكي يتمكن بها من الابتعاد عن حالة التوازن أو التكامل التام ، التي اذا تحققت واستمرت فانها لن تعنى سوى الفناء والتحلل لهذا البناء . نظرا لافتقار هذا البناء لأي تجديد لامكانات تطوره وتقدمه . هذا برغم أن حالات التوازن والتكامل المطلقة تعد حالات خيالية لا تتوفر أبدا نتيجة للتغيرات التدريجية والمستمرة التي تقع داخل وخارج الوحدة الاجتماعية . والتي لها تأثيرها على بناء هذه الوحدة التي عليها أن تستجيب لهذه التأثيرات . ومن هنا فاما أن تتخلف الوحدة عن التلاؤم مع التغيرات الداخلية والخارجية — وهي حالة يوتوبية — ومن ثم فانها تواجه بنوع من التحلل التدريجي ، واما أن تحاول مواكبة هذه التغيرات بالتلاؤم معها . وبذلك فان بذور التغير في أساسها ميلا انحرافيا . ويعنى نضج أو وقوع التغير التلاؤم مع هذا السلوك المنحرف بأى من الصور لخلق حالة سواء جديدة ، وهي الحالة التي يتم تشخيصها في اطار التوازن الدينامي أو المتحرك (٤) .

إذا فان سلوك المنحرف يمثل ضرورة الحياة بالنسبة للبناء الاجتماعي القائم ، الا أن ضرورة الحياة هذه لابد أن تكون بقدر محدد يتحدد بالنظر الى هذا البناء . ومن هنا فاذا لم يسمح البناء بهذا القدر التدريجي ، فان الانحراف سوف يتراكم ليضغط ويخرج انحرافا انفجاريا عنيف ، وهو الأمر الذي يشير الى مضمون الفعل الثوري . فالعنف كظاهرة لا يهدف الى التغير بقدر ما يهدف الى الاعلان عن ضرورة التغير . ومع ذلك

يظل هناك قدر محدد على تلاؤم والسياق المحيط ، عنده تصبّت ظاهرة العنف أو الانحراف في مستواها السوى . أما إذا تخطت هذا الحجم المحدد بالنظر الى البناء ، فانها تنتقل الى كونها ظاهرة مرضية . ولكي نكشف عن أسباب هذا الوجود المرضى ، فان علينا أن نعثر عليها في السياق الاجتماعي ، وذلك لأن الانحراف أو العنف ليس الا نتاج أو رد فعل لتفاعل اجتماعي سابق (٥) .

أما اجرائية تحديد حجم الظاهرة بالنظر الى البناء الاجتماعي ومدى سوءها أو انحرافها ، فهي مسألة يكشف عنها الاستطلاع التاريخي والاحصائي للحجم النمطي لهذه الظاهرة بالنظر الى الشكل البنائي في سياقات تاريخية متتابعة . فإذا خرجت الظاهرة عن نمطها المعتاد بالنظر الى سياقها المحيط . فانها تكون بذلك قد تخطت المستوى العادي الى مستوى غير عادي . ومن ثم فانه من المنطقي أن يكون هذا السياق قد تخطى مستواه العادي الى مستوى غير عادي . وهنا فان علينا أن نحدد الأسباب التي خلقت هذه الحالة غير العادية حتى يمكن التغلب عليها ، ومن ثم ترجع بالظاهرة وانسباق الى المستويات العادية والمعتادة .

ثانيا : بناء النظام العالمي

أبعاد العنف في إطاره

منذ اثاره مشكلة النظام الاجتماعي الذي يعيش حالة من الفوضى خلال القرن السابع عشر . وهي الحالة التي نظرت لها نظريات العقد الاجتماعي ابتداء من توماس هوبز ونهاية بجان جاك روسو . فإنا نجد أن هذه الاتجاهات الفكرية قد نجحت في تأسيس النظام الاجتماعي القوي والمتكامل (٦) والذي أصبحت له وطأته على البشر داخل المجتمع . بحيث أصبح الشاغل الرئيسي للاتجاهات النظرية التالية لفكر التنوير يتركز أساسا في كيفية تخليص أو تحرير الفرد وحمايته من وطأة النظام الاجتماعي وقهره (٧) .

ويستوجب البحث في قضية العنف في اطار النظام العالمى ضرورة التعرف على مستويات القهر التى تعيشها الجماهير في ظل هذا النظام . وفى هذا الصدد نستطيع أن نصف الجماهير من حيث وطأة النظام الاجتماعى العالمى وقهره لها في اطار ثلاثة أنماط أساسية . ويمثل النظام الرأسمالى أحد النماذج الأساسية للقهر الذى يستثير العنف في محاولة للتحرير . وفى المقابل نستطيع أن نذهب الى أن النظام الاشتراكى — حسبما تذهب الاتجاهات النقدية الحديثة — له هو الآخر وطأته على الإنسان في اطاره ، وهو التأثير الذى قد يستثير سلوكيات العنف . أما الإنسان في المجتمعات الأنامية فتجد أنه يتعرض لمستويين من القهر ، القهر الذى يفرضه عليه النظام العالمى من خلال ظاهرة الاستعمار ، وذلك بالإضافة الى القهر أو الكبت الذى تمارسه القوى الاجتماعية والنظم السياسية داخل مجتمعات العالم الثالث على الجماهير الغالبة . ومن ثم فهذه الجماهير لا تملك في غالب الأمر سوى العنف سعيًا نحو إلغاء ظاهرة القهر .

ويشخص هريبرت ماركيز المشكلة في اطار النظام الرأسمالى حينما يأخذ على البشر تقهّلهم بلا جدل. رأى فرويد في أن الحضارة تستند الى الاخضاع الدائم للغرائز البشرية ، غير أنهم ينبغي أن ينظروا بقدر من الجد الى تساؤل فرويد هل تستحق الحضارة ما أنزلته بالبشر من آلام كئبن لها . ثم يقتبس ماركيز قول فرويد أن (السعادة ليست قيمة حضارية) ثم يقول إن السعادة هى الاثباع الحر لحاجات البشر الفريزية التى تتناقض مع المجتمع المتحضر ، وأن التضحية المتفق عليها بالشهوة الجنسية وتحويلها الى مناسط اجتماعية مفهدة هو الذى يشكل جوهر الحضارة (٨) .

وإذا كان فرويد قد أكد على اعتماد الحضارة بالضرورة على الكبت اللازم لقيامها ، فإننا نجد أن ماركيز يؤكد أن مدى الكبت المستعمل في الحضارات الواقعية التاريخية التى عرفها يفوق ما أظهر فرويد أنه ضرورى لبقائها . والواقع أن ماركيز يرى أنه (كلما زاد الإبقاء على الكبت بقوة

كلما زادت عدم الحاجة اليه (١٠) ، ثم يتقدم ماركيز الى تقسيم مفهوم الكبت الى ما يدعوه بالكبت الاساسى والكبت الفائض . ويعرف الكبت الاساسى بأنه تكيف الغرائز البشرية الضرورى لبقاء الجنس البشرى متحضرا . أما الكبت الفائض فيشتمل على القيود اللازمة لهدف آخر . وليس من الصعب تحديد هذا الهدف . وهو هدف المحافظة على السيطرة الطبقية الاجتماعية داخل مجتمعات النظام الرأسمالى . ثم يرى ماركيز أن معظم الكبت المتبقى فى المجتمع الرأسمالى هو كبت فائض يخدم مصلحة السيطرة السياسية ، وأن الناس لا يستطيعون القضاء على هذا الكبت الفائض فحسب ، بل ان حالتهم الخاصة ، وهى حالة نفور شديد منه تفرض عليهم أن يفعلوا ذلك بحثا عن الحرية (٩) .

ويحاول ماركيز تحديد الآليات التى يلجأ اليها النظام الرأسمالى لاشاعة الكبت أو القهر بتأكيده مبدأ أن أغلب البشر فى المجتمعات الصناعية الحديثة مضللون ، مستوعبون نقيم المجتمع القائم ، جهله وفاسدون بصورة حقيقية . ويصف ماركيز بذلك المجتمع الأمريكى ، وبرغم عدم وجود تفرقة حادة بين المجتمع الصناعى بصورة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة ، فإن المجتمع الأمريكى يعد المجتمع النموذجى أو المثالى للمجتمع القائم على القهر (١٠) .

وهو يهاجم النزعة التحررية القائمة فى المجتمع الرأسمالى باعتبار أنها قد تنكرت لمبادئها . كذلك يهاجم الديمقراطية الحديثة لأنها نظام حكومة شعبية خادع أفسده انحراف عقول البشر ، ونفوسهم أيضا ، بسبب أساليب السيطرة الحديثة . ولا شك أن أساليب السيطرة هذه تتمثل فى المصالح الثابتة أو المكتسبة ، والمؤسسات الدينية والطبقات الحاكمة والأغنياء الذين يمتلكون الثروة فى المجتمع ، ويعترض ماركيز على النظام الديمقراطي الحديث باعتباره يجعل البشر يعتقدون خطأ أن جهودهم التى يعيشونها هذه هى نوعا من الحرية . بل انها تجعلهم يحبون هذه الحرية . ومن ثم فاننا نجد أن حالة الترف أفسدت البشر . فهم (١١) يقدر

أنفسهم بسلعهم ، يكتشفون أنفسهم بسياراتهم ، وبأجهزة التلفزيون ، والبيوت ، وأجهزة المطبخ الحديث التي يمتلكونها ، ويستطيع جهاز الانتاج الهائل في المجتمع الحديث أن يقنع البشر ، من خلال السلع التي ينتجها للمجتمع الحديث ، بالنظام الاجتماعي ويفرضه عليهم (١١) .

بل اننا نجد أن وسائل الاعلام تعتبر من الآليات الأساسية في هذا الصدد ، حيث تحمل وسائل الاتصال والمواصلات ، وبيع المسكن والملبس والمأكول ومنتجات صناعة التسلية والاعلام التي لا تتناوم ، معها اتجاهات وعادات تفرض نفسها على البشر . وهى الاتجاهات التي تؤسس ردود فعل عقابية وعاطفية تربط المستهلكين بالمنتجات بصورة مرضية واضحة . ذلك يعنى أن انتشار المنتجات الصناعية المادية بين عدد متزايد من البشر يعنى أن استيعابهم للمبادئ لا يكون على مستوى الدعاية فقط ولكنه يصبح أسلوب حياة أيضا (١٢) .

وهو يرى أن دولة الرفاهية كما تبدو تعتبر تحسنا وتطورا على كل النظم السابقة . غير أن هذا التحسن ليس حقيقيا لأنه ينقصه الرغبة في الثورة ، ويقاوم التغير النوعي ، وتصبح حياة البشر في المجتمع الغنى نوعا من الجحيم ، ثم يؤكد أن هؤلاء البشر يظلوا خاضعين بقسوة تعيد الى الذاكرة أساليب القرون الوسطى وأوائل العصور الحديثة . ومن ثم فهم ليسوا إلا عبيدا للحضارة الحديثة . ثم يؤكد أن عبيد الحضارة الصناعية المتطورة عبيد مهذبون ، ولكنهم عبيد . إذ أن ما يحدد العبودية ليس الخضوع ولا العمل الشاق بل كون الإنسان مجرد آلة وخفضه الى مرتبة شئ من الأشياء . يضاف الى ذلك أن الحرية نفسها في مجتمع الوفرة تتحول الى أداة ملائمة للسيطرة . ذلك لأن الحرية التي يوغرها هذا المجتمع لا تعدو أن تكون منافسة حرة بأسعار محددة ، وصحافة حرة تراقب نفسها ، واختيارا بين السمات والأدوات ، ويضيف ماركيز أن حرية انتخاب الأسياد لا تقضى على السادة والعبيد ، وحرية الاختيار بين أنواع كثيرة ومختلفة من السلع والخدمات لا تعنى الحرية إن كانت هذه السلع والخدمات تدعم النفور (١٣) .

أما المساواة التي يفخر بها المجتمع الأمريكي الحديث ، فهي في نظر
ماركيوز زائفة ومضادة للمساواة الحقيقية ، وأن الحرية التي يدعيها هذا
المجتمع مضادة للحرية الحقيقية (وإذا كان العامل ورئيسه يشاهدان
البرامج التلفزيونية نفسها ويزوران ذات أماكن الترفيهية نفسها ،
وإذا كانت الكاتبة على الآلة تبدو جذابة كابنة صاحب العمل ، وإذا كان
الزنجي يمتلك سيارة كاديلاك ، وإذا كانوا يقرأون الصحيفة نفسها ،
فإن هذا انتشاته لا يدل على اختفاء الطبقات بل على مدى مشاركة
السكان في الحاجات والرغبات اللازمة لبقاء النظام) (١٤) .

وإذا كان النظام الرأسمالي قد نجح في ممارسة حالة القهر هذه
فما هي السبيل إلى تحرير الإنسان من قهر النظام ؟ وهل مازالت
البروليتاريا هي أداة التحول التاريخي ؟ الإجابة على ذلك تؤكد أنه من
النواضح أن المجتمع الصناعي قضى على الدافع إلى المقاومة . ذلك لأن
الحرب الطبقة بين البرجوازيين والعمال قد انتهت ليس بالتواطؤ بين نقابات
العمال وأرباب العمل فحسب بل أيضا برضى العمال عن حالتهم الخاصة .
حتى لقد أصبحت حالتهم في نظرهم حسنة . فلم يعودوا (أدوات التحول
التاريخي) . إن العمال والبرجوازيين ، وقد اتحدوا برغبتهم من أجل
الحفاظة على المؤسسات القائمة ، يعانون من ذات المرض ، أى من نوع
من (الوعي السعيد) انذى يعنى حالة من الراحة المكتسبة بخداع النفس
فيما يتعلق بمصائبهم الحقيقية الخاصة . فهم يعتقدون أن الانتاجية ،
والانتاج الصناعي ، وزيادة السلع الاستهلاكية يفيد الجميع (١٥) .

وفي مؤلفه (الإنسان ذو البعد الواحد) يبحث ماركيوز عن إمكانات
التحرير ، ويصل من تشخيصه أن الحضارة الصناعية الحديثة تسوء
ولا تتحسن ، وأن ذات المظاهر القبيحة تسوء في معظم المجتمعات العصرية
المتقدمة ، ومن الممكن أن تتخلق في المجتمعات الأخرى حين تحقق التقدم .
وبرغم ذلك يبدو أن ماركيوز قد عثر على بصيص من الأمل حينما يؤكد أن
هناك مجموعات تعيش على هامش النظام وتضم المنبوذين والغرباء

والمستغلين والمضطهدين من الأجناس والألوان الأخرى . ومن العاطلين عن العمل أو غير الصالحين له . فهم الموجودين خارج العملية الديمقراطية ، وحياتهم هي أقرب وأحق حياة تحتاج الى انهاء الأوضاع والمؤسسات القائمة والتي لا تطاق . ولذلك فان معارضتهم ثورية حتى ولو كان وعيهم غير ثوري . ان هذه المعارضة تصيب النظام من الخارج فلا تتأثر به . انها قوة أولية تخالف شروط اللعبة . بيد أن رفضهم الاشتراك في هذه اللعبة قد تكون الحقيقة التي تدل بداية النهاية لهذه الفترة (١٦) . ذلك يعنى أن تهر النظام الرأسمالى سوف يفتى بفعل عنيف يقوده هؤلاء الذى لم يشاركوا في ثقافة هذا النظام ولم يلتزموا بشروط اللعبة السياسية في إطاره .

بالإضافة الى ذلك يرى ماركيز في النظام الاشتراكي نظاما تهريا هو الآخر (وهو يرى في الاتحاد السوفيتي بين الحين والآخر نظاما دكتاتوريا أسوأ حتى من النظام الأمريكى) ومن أى نظام ديموقراطى مهما كان ناقصا ، فهو يؤكد (أن الإدارة الجماعية ، بالنسبة للفرد ، خير من الإدارة الدكتاتورية . ذلك أن احدى المؤسسات قد تحميه من مؤسسة أخرى ، وقد تخفف احدى المنظمات تأثير منظمة أخرى . بل انه يمكن حساب امكانيات الانصاف . ان حكم القانون أفضل مهما كان من الحكم بدون قانون) (١٧) .

ومنذ البداية لا يرى ماركيز أى فرق جوهري بين المجتمعات الرأسمالية المتقدمة من جهة ، والمجتمعات الاشتراكية من جهة أخرى . فكل مجتمع من هذه المجتمعات يعتبر بالنسبة له مجتمعا صناعيا متقدما . الانسان فيظ انسان ذو بعد واحد ، ومن أجل البرهنة على صحة رأيه هذا ، نجشم ماركيز عناء كبيرا ، بدأ واضحا في كتابية (الماركسية السوفيتية ، الانسان ذو البعد الواحد) . لقد حاول ماركيز جاهدة اثبات أن المجتمعات الرأسمالية المتقدمة كلها مجتمعات وفرة واستهلاك ورفاه ، الطبقة العاملة فيها مندمجة بالأنظمة القائمة ، بل ومدافعة عنها ، كما جاهد ماركيز من أجل اثبات (أن الجنة السوفيتية ليست أرحم من

الجحيم الأمريكى) . وأن الانسان المعاصر هو انسان ذو بعد واحد ، سواء كان يعيش فى الولايات المتحدة ، أو كان يعيش فى الاتحاد السوفيتى . وهو يتحدث عن التجربة السوفيتية ، التى خيبت الآمال المعقودة عليها ، مؤكدا أن هذه التجربة قد أخفقت فى تحقيق أى من أهدافها . بل انها على العكس قد تنكرت للمبادئ الأصلية التى قامت من أجلها فلم تضعها موضع التنفيذ (١٨) .

ثم ينحول ماركيز الى تحديد الآليات التى يفرض النظام بها قهره ، فيؤكد أن الاتحاد السوفيتى كغيره من المجتمعات الصناعية المتقدمة يؤكد على السيادة للعقلانية التكنولوجية ، والتنظيم القمعى الشامل للإنتاج والتوزيع ، والسيطرة الكاملة على العمل وأوقات الفراغ ، والتوجيه الذهنى والعقائدى وإفراغ الفرد من وعيه وإبداعه وحريته مقابل (عبودية مريحة نسبيا) . وإذا كانت نزعة السيطرة الكلية فى الولايات المتحدة تتميز بعدد الأحزاب — الصورى فى حقيقته — فإن نزعة السيطرة الكلية فى الاتحاد السوفيتى تقوم على سياسة الحزب الواحد الذى له الكلمة الأولى والأخيرة فى كل ما يتصل بمصير البشر (١٩) .

وتعتبر البيروقراطية هى الآلية الثانية التى اتجه إليها النظام لقهر البشر والسيطرة عليهم . فمن أجل مواجهة المتغيرات الجديدة والواقعية ، نجد أن أندولة قد أسست جهاز سلطة مركزية بيروقراطية ، تعتمد عليه فى المحل الأول ، للتعجيل بالبناء الاقتصادى والصناعى . ذلك فى محاولة للحاق بمستوى الإنتاج الرأسمالى المتقدم وتجاوزه . وعلى هذا النحو نجد أن الاتحاد السوفيتى — فى رأى ماركيز — قد وقع فى فخ السعى الى التفوق الإنتاجى ، فكانت النتيجة أن تكررت فيه نفس الأخطاء التى تولدت عن هذا السعى فى المجتمع الرأسمالى . فالهدف الذى يتجه إليه المجتمع السوفيتى بكل قواه ، هو تجاوز معدلات إنتاجية باستمرار حتى يلحق بالغرب ، ثم يتفوق عليه . وحين تصبح الزيادة الإنتاجية غاية قصوى يتحول الانسان ذاته الى مجرد أداة لتحقيق هذا الهدف الأسمى .

وتخضع جميع الاعتبارات الانسانية لتنفيذ التخطيط الشامل . ومن الضروري أن يؤدي استهداف الزيادة الانتاجية الى وضع نظام ادارى يتسلط على كافة جوانب الحياة . وهنا تصبح السيطرة لكبار رجال الادارة ، أى البيروقراطيين ، وكبار الفنيين المختصين فى العمليات الانتاجية ، أى (التكنوقراطيين) ويضيع الانسان نفسه بين هؤلاء (٢٠) .

غير أنه اذا كان ماركيز قد حدد ملامح القهر فى النظام الأمريكى وأساليبه فى التسلط والسيطرة ، فإنه من ناحية أخرى قد رأى أن الجماعات التى يعيش على هامش النظام هى التى سوف تتولى — من خلال العنف — الاطاحة بآلياته فى القهر والسيطرة استهدافا لتغيير مؤسساته الراسخة . على خلاف ذلك نجده قد شخص النظام الاشتراكى — خاصة التجربة السوفيتية — باعتباره نظاما له هو الآخر آلياته فى السيطرة والقهر . لكنه لم يحدد القوى القادرة بالعنف على تغيير هذا النظام . ولعل الطلبة والأقليات هى العناصر التى تشكل هذه القوى . بيد أنه من المحتمل أن يكون قد أدرك النظام الرأسمالى الاشتراكى باعتباره صيغا متنوعة للنظام الصناعى المتقدم ، ومن ثم غم من المحتمل أن تكون القوى المؤهلة للاطاحة بهذه النظم الفارضة للكبت والتسلط والسيطرة هى قوى واحدة ومقاربة أيضا .

وتتشكل مجتمعات العالم الثالث نموذجا بنائيا ثالثا للعنف دور فى اطاره . فمما لا شك فيه أن مجتمعات العالم الثالث قد خضعت فى غالبها لموجات استعمارية استهدفت للقضاء على هويتها . فالى جانب اتجاه قوى الاستعمار للسيطرة على الموارد الأساسية والعلاقات الاجتماعية المحلية يعتبر عدوانا صارخا على عالم المستعمرات ، وفى هذا الصدد يؤكد فرانز فانون أن محاولات الأوربيين لجعل الجزائر عصرية بتحسين أحوال المرأة يعتبر نوعا من العدوان الخفى . فإزالة الحجاب تعنى الاغتصاب . ولكن الاغتصاب نفسه ليس سوى تشخيص للرغبة فى اخضاع المجتمع بأسره (٢١) .

ومن ثم غاذا كان العالم الثالث قد استعمر ، فان القتال العملى الشامل هو الذى يمكن أن يحول البلد المستعمر تحويلا كليا الى مجتمع مجدد بتحرير من كل خضوع نفسى أو عاطفى أو قانونى ، حيث يصبح أفرادہ فى اطار ذلك رجالا . واذا كان سوريل يذهب الى القول بأن العمال الكادحين يثبتون وجودهم من خلال الاضراب العام ، كذلك يرى غانون أن الجماهير المستعمرة تتحول بمعركة واحدة الى قوة قادرة على فرض نفسها ومصالحها على المستعمر (٢٢) . اذا فالدعوة الى المقاومة بالعنف هى الشعار الذى ينبغى أن يرغمه أهل المستعمرات .

ذلك يدفعنا الى البحث عن قوى العنف ، أى القوى التى باستطاعتها أن تقود نضال الحصول على الاستقلال . واذا كان ماركيز قد رأى أن القوى الخارجة على النظام الرأسمالى هى القوى الثائرة على تحلل أمباء الثورة . فاننا نجد أن غانون — بنفس المقياس — يرى أن القوى الخارجة على النظام الاستعمارى داخل المستعمرات هى القوى المؤهلة للقيام بهذا الدور . فالمعذبون فى الأرض هم القوى الحقيقية للثورة . هؤلاء المغذبون هم ضالة البشر ، والعمال الكادحون ، والمومسات ، وانقادون ، والفلاحون الذين يغزون المدينة . والذين يفرضون عليها الاحتراق . فالمعذبون تطهرهم النيران ، فيكتسبون جمالا وقداسة (٢٣) .

وهنا نجد أن القضاء على الاستعمار ليس مجرد تأسيس دولة جديدة أو احراز السيادة بل استبدال نوع من الرجال بنوع آخر . تلب العالم رأسا على عقب بحيث يصبح الأخير فى الطليعة . بيد أن ذلك لا يتحقق بلمسة سحرية أو بزلزال طبيعى . ان على الشعوب المستعمرة أن تحققه بتغيير جذرى مهما كان ثمنه ومهما كانت وسائله ومن بينها العنف . فى هذا المعنى الامبريالى الذى خلقتہ أوروبا ، ويتحقق القضاء على الاستعمار من خلال مواجهة حاسمة ودموية بين الفريقين المتنازعين بحيث يصبح (الشئ) المستعمر خلالها رجلا . ويتحول كيانه من (مشاهد مضطهد) الى فاعل ممتاز سلطت عليه أضواء التاريخ الكاشفة بصورة فخمة (٢٤) .

ثالثا : تحديث العالم الثالث

متغيرات العنف في اطاره

لا شك أن عملية تنمية العالم بهدف تحديثه تعتبر من العمليات الأساسية التي تحتل مكانة محورية في تفاعل عالمنا المعاصر . وإذا قلنا أن التنمية عملية ارادية نحاول بها الانتقال بالمجتمع من الحالة التقليدية والمتخلفة — من وجهة نظر صفوات التنمية والتحديث الغربية — الى الوضع الذي تعيشه المجتمعات المتقدمة . فإن التحديث يصبح هو الهدف المنشود من هذا الجهد التنموي ، وبغض النظر عن التعريفات والتسميات العديدة فالمؤكد أن عملية التنمية بهدف التحديث تفرض على المجتمع أن يعيش تمزقات وتوترات عديدة تنشأ دائما في الفجوة بين المثال المتكامل الذي تستهدفه التنمية والتحديث وبين الواقع المتناقض الذي يحاول البشر أن يقرضوا تطابقه مع المثال . فإذا كانت هناك عوائق أعاققت هذا التطابق أو لم تيسر السبل الى بلوغه فإن العنف الذي ينفجر بقوة التوترات المخترنة يصبح هو السبيل الوحيد للتخلص من التوتر ، ولتحقيق تجسيد المثال في الواقع ، عن طريق القضاء على كل المعوقات التي تقف في طريق ذلك . ذلك يفرض علينا ان نعرض لقضيتين . وتتعلق القضية الأولى بطبيعة بناء التنمية والتفاعلات المؤثرة التي تقع في نطاقه أثناء عملية التنمية . أما القضية الثانية فتدور حول جهد التحديث ومتغيرات العنف في اطاره *

١ — وفيما يتعلق بالقضية الأولى الخاصة بالتفاعلات المؤثرة داخل بناءات المجتمعات النامية أثناء عملية التنمية . فإننا منذ البداية نؤكد على انقسام البناء الاجتماعي نظريا الى ثلاثة أنساق رئيسية . هي النسق الثقافي والنسق الاجتماعي ونسق الشخصية . وفي حالة الوجود المتوازن للبناء الاجتماعي فإن هذه الأنساق تترتب بحيث يصبح نسق الثقافة والقيم أكثرها فعالية وشمولا ، فهو يضبط النسق الاجتماعي ويسيطر على تفاعله عن طريق مجموعة المعايير التي تشتق من مجموعة التوجيهات القيمة في

نسق الثقافة . بحيث تنظم هذه المعايير عملية التفاعل داخل النسق الاجتماعى . ويحتوى النسق الاجتماعى بداخله نسق الشخصية ، وهو يسيطر عليها عن طريق صياغتها نظاميا بواسطة وسائل عديدة منها التنشئة الاجتماعية بالاضافة الى ميكانيزمات الضبط والسيطرة المتعددة . اذ يحاول النسق الاجتماعى أن يغرس فى الشخصية مجموعة من الاهتمامات المتعلقة باشباع الحاجات ، وكذلك مجموعة التوجيهات التقييمية التى يعد نسق الثقافة مصدرا لها . وفى حالة التوازن والتكامل — وهى حالة مثالية — ينساب التفاعل من أعلى المستويات الى أدناها دونما قيام قدر واضح من المعوقات ، وعادة ما يسود هذا الطراز من التفاعل فى بناء المجتمعات المتخلفة وكذا بناء المجتمعات المتقدمة التى تمكنت من تحقيق درجة عليا من الاستقرار الاجتماعى والسياسى ، وهو ما يمكن أن نسميه بنموذج التفاعل المستقر (٢٥) .

بيد أن هناك نموذجا آخر من التفاعل الذى يمكن أن نسميه بالتفاعل الدينامى ، وهو التفاعل الذى يسود عادة بناء المجتمعات الانتقالية وبخاصة المجتمعات النامية ، ذلك لأن هذه الأخيرة تخضع عادة لمجموعة من التغيرات الأساسية ، التى قد تؤثر على عناصرها الأساسية المكونة لبنائها ، أو على طبيعة ترتيب هذه العناصر بالنظر الى بعضها البعض ، أو مضمون العلاقات المتبادلة بين هذه العناصر .

ولأن طبيعة التفاعل السائدة فى هذه المجتمعات يؤكد على ترك واغفال البناء الاجتماعى لطرازه القديم أو على الأقل بعضا من جوانبه . ومن ثم اكتساب ما هو جديد ليحل محله . فانتنا نواجه نتيجة لذلك بازدواجيات متعددة فى هذا البناء . وذلك لأن عملية التخلّى والاكتساب هذه لا تتم بين يوم وليلة . فهناك على سبيل المثال ازدواجية ثقافية قد تصبح متناقضة الى حد الصراع ، وهناك أيضا ازدواجية اجتماعية ، وتناقضا بين السياق الاجتماعى والثقافى خلال هذه المرحلة . بيد أن هذه التناقضات والازدواجيات تسهم — كلما كان ذلك أكثر تطرفا — فى اضعاف

مجموعة المحكات القيمية والمعيارية التي كانت تحكم فعل الإنسان وسلوكه في السياق الاجتماعي . وذلك من شأنه أن يؤدي إلى فتح الباب على مصراعيه أمام نسق الشخصية لكي يصبح هو النسق الأكثر محورية في ضبط هذا التفاعل والسيطرة عليه . ومن ثم فقد تعمل الشخصية على تغيير بعض نظم المجتمع أو حتى النسق الاجتماعي بكامله . ومن ثم صياغة استقراره عن طريق فرض سياق ثقافي جديد يفرض التكامل محل كافة التناقضات القائمة . وهذا يعني أن فعل الفاعل في فترة التنمية يتسم بالمرونة والقدرة على إجراء أية تغييرات في السياق . وذلك لأن الأخير يكون قد فقد قدرته الضبطية والقهرية نظرا للعوامل التي أشرنا إليها . ويعني ذلك أيضا أن توقعات الآخر العام generalized other أصبحت متخلفة أو ضعيفة بحيث أن الفاعل لا يعيرها اهتماما أثناء مسعيه في السياق الاجتماعي لتحقيق مصالحه الخاصة (٢٦) .

فإذا صور ما سبق طبيعته التفاعل الاجتماعي الكائن في بناءات المجتمعات الانتقالية بصفة عامة ، فإن معضلة هذه المجتمعات تتمثل في أنها تحاول أن تستوعب في سنوات معدودة التقدم والتطور الذي حققته المجتمعات المتقدمة في قرون عديدة . هذا بالإضافة إلى أن استمرار التقدم وتباين معدلاته بين مختلف أنماط المجتمعات المتبادلة ، من شأنه أن يضيف عبئا جديدا على هذه المجتمعات أن تتحمله لكي تلحق بالمجتمعات المتقدمة . وإلى جانب ذلك هناك معضلة أخرى تتمثل في أن هذه المجتمعات وإن كانت تريد تحقيق التقدم إلا أنها تفتقد امتلاك مستلزمات التقدم . ولذلك فهي وإن كانت قد عانت من الحرمان في تاريخها المتخلف ، فانه قدود عليها أن تعاني حرمانا أشد لبناء صرح التنمية والتقدم . ومع ذلك فالمشاكل لا تتوقف عند هذا الحد . لأن هذه المجتمعات ما هي إلا أنساق فرعية لنسق عالمي كلي وشامل . ومن هنا فإن التناقض الذي قد يسود هذا الأخير فيشقه إلى نسق رأسمالي وآخر اشتراكي تنعكس آثاره على التفاعل الكائن داخل المجتمعات النامية ، بل أحيانا تصبح هذه المجتمعات إنساحة التي يتفاعل عليها التناقض ، ويضفي على أرضها الصراع . وبالإضافة إلى

أن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى اعاقبة عملية تنمية هذه المجتمعات ويضع قيوداً على حركتها الخارجية ذات الصلة بنموها الداخلي ، فإنه يصبح السبب في خلق جماعات داخل بناء هذه المجتمعات ذات ولاء لهذه الأيديولوجيات الخارجية المتناقضة والمتصارعة وقد يتطرف هذا الولاء بحيث يؤدي إلى الصدام بين الجماعات ذات الولاء أو الانتماء الأيديولوجي المضاد . أو مع سلطة المجتمع ذاته ، بل إن هذا الولاء والاخلاص الأيديولوجي قد يتطرف أحياناً لكي يسود على الولاء للمواطنة ذاتها (*) .

ونتيجة لذلك افترقت هذه المجتمعات التكامل النسقي الذي يعد شرطاً أساسياً لأي كيان مجتمعي . إذ أصبحت تضم عناصر متناقضة أكثر

(*) نستطيع أن نؤكد أن هذه الظاهرة تعد وفقاً على المجتمعات النامية . فعلى سبيل المثال قام صراع في مصر أطرافه الثلاثة هم سلطة المجتمع إلى جانب الإخوان المسلمين ، والجماعات ذات التوجه اليساري . والحق أن هذه الظاهرة ليست وفقاً على مصر وحدها ، بل نجدها قد وجدت في سوريا ، ولبنان ، والعراق ، والجزائر ، والأردن ، والسودان . وعديداً من البلاد الأفروآسيوية ، ومجتمعات أمريكا اللاتينية . ولا يخفى بالطبع الصلات التي لهذه الاتجاهات الداخلية بالمصادر الخارجية . ثم الاعاقة التي فرضتها على عملية التنمية . وقد يثور تساؤل يذهب إلى القول بوجود تعدد الاتجاهات الأيديولوجية في معظم المجتمعات المتقدمة ذات التوجه الليبرالي . ونرد على ذلك بأن وجود بعض الاتجاهات والتنظيمات اليسارية في أنبلاد الرأسمالية إنما يؤدي وظيفة تفريغ التوترات المضادة لهذه النظم عن طريق إباحة النقد وحرية التعبير عن الرأي المضاد حتى لا تتراكم في شكل انفجار ثوري ضد هذه النظم . أما إذا حدث ذلك في بناء المجتمعات النامية فإنه يصبح معوقاً وظيفياً بالنسبة لآدائها . ذلك لأنه يضيف صراعاً جديداً إلى الصراعات العديدة التي تتعرض لها هذه المجتمعات أثناء عملية التنمية . هذا بالإضافة إلى أنه لا يخدم تفريغ التوترات . إلى جانب أن هذه المجتمعات تكون بحكم وضعها العالي ، وبحكم متطلباتها في هذه المرحلة أمام ضرورة بذل جهد ضخم لتحقيق التنمية والقضاء على معوقاتها ، ولا يخفى أن قيام صراعات داخلية جديدة يتطلب جهداً لمواجهة السيطرة عليها ، وهي جهود تنحرف بالمجتمع عن بناء التنمية باعتبارها العملية الرئيسية التي ينبغي أن تلقى كل اهتمام .

من ضمنها لعناصر متباينة . بل اننا نستطيع أن نؤكد أن هذه المجتمعات هي السياقات التي تسودها ظاهرة المتصلات بصورة كثيفة ومتنوعة . وفيها المتصل الربى الحضرى . وفيها المتصل الرأسى - الاشتراكى . وفيها متصل العقلانية - اللاعقلانية مع كل ما تحويه هذه المتصلات من امكانية تأسيس نماذج اجتماعية متنوعة على متصل التباين - التجانس . ونتيجة لذلك أصبحت لكل من هذه النماذج ايدولوجيتها الخاصة التي تحكم انجازها لفعلها . ولما كانت الايدولوجية الخاصة لا تحصل على الاعتراف أو التسليم العام ، فانه كان لابد وأن يحدث صدام بين هذه النماذج التي قد تتباين وجهة نظرها فيما يتعلق بقضية معينة . وبحق فاننا اذا قلنا أن الثورة هي ظاهرة المجتمع المتخلف فى قلب عالم متقدم ، فاننا نستطيع بحق التأكيد على أن العنف يعتبر ظاهرة المجتمعات النامية التي أعجزتها ظروفها عن النمو فى الاتجاه الصحيح ، وأنه اذا كانت الثورة هي الغناء نظام وتصفيته بصورة كاملة فان العنف هو الغناء للجماعة اخرى اصطدمت مصالحها بمصالح الجماعة التي قادت تفاعله .

وعلى ذلك نستطيع أن نؤكد أن بناء المجتمعات النامية يحتوى على كثير من العناصر البنائية المتناقضة . وبذلك نهى لا نستطيع أن نتسائد بنائيا ، أو تتساقق وظيفيا بسبب العوامل التي أشرنا اليها . ومن هنا فان الأداء الوظيفى لكل عنصر يصبح معوقا وظيفيا لعنصر آخر . وبالتالي للكلية البنائية . ومن ثم زيادة انحرافها عن آدائها الوظيفى المعتاد . يحدث ذلك حينما تحاول بعض العناصر أو كلها الحصول على أكبر قدر ممكن من الاشباع الوظيفى بأقل قدر ممكن من الأداء الوظيفى . ويزداد التوتر ويزداد الانحراف ، ويدخل الاثنان فى نوع من التغذية الخلفية المرتدة . ويصبح هذا الانحراف - بصوره المتعددة - شاهد على تناقضات كامنة فى هذا البناء . وأنه بناء لم يحقق تكامله بعد ، وتتباين صور هذا الانحراف ، فهو قد يتمثل أحيانا فى ارتفاع المعدلات المعتادة للجريمة بالنسبة للبناء ، أو قد تتمثل فى ارتفاع حوادث العنف التي قد تقع لتفريغ التوترات المختزنة لعناصر تعطى أكثر مما تأخذ ، أو قد تتسبب فى هذه الأحداث عناصر تحاول فرض رؤيتها

الخاصة على الرؤية العامة ممثلة في السلطة العامة مثلا . وهنا يصح الفرق واهيا بين ظاهرة العنف والظاهرة الثورية .

٢ - وفيما يتعلق بعملية التحديث وعلاقتها بالمتغيرات المؤسسة للعنف فائنا نجد أن هذه العملية تأتي عادة على المجتمعات التي تمتلك روابط التماسك والتكامل التقليدي فتؤدي الى انهيارها . وفي هذا الاطار نجد أن الجماعات العنصرية والدينية التي كانت تعيش في سلام الى جانب بعضها البعض داخل اطار المجتمع التقليدي ، أصبحت - بفعل التحديث - تعيش في حالة من الصراع الذي يتميز بالعنف كنتيجة للتفاعلات والتوترات والتفاوتات التي تتخلق عن عملية التحديث . هذا الى جانب أن عملية التحديث ذاتها من شأنها أن تؤدي الى اشاعة الصراع بين الجماعات التقليدية من ناحية والجماعات الحديثة من ناحية أخرى . هذا بالإضافة الى أن الصفوات الحديثة ذاتها قد يحدث بداخلها صراع بين المجموعة البيروقراطية والمجموعة السياسية بين المثقفين ، ورجال الجيش والعسكريين ، بين قادة العمال ورجال الأعمال ، ومن الطبيعي أن تكون هناك احتمالية أن تندلع هذه الصراعات الى نوع من العنف الصريح (٢٨) . غير أنه أيا كانت طبيعة علاقة التحديث بالعنف فإن هناك مجموعة من المتغيرات ذات الصلة بعملية التحديث أو بالبناء الذي تقع في اطاره هذه العملية من ناحية وبين ارتفاع أو انخفاض معدلات العنف من ناحية أخرى ، وسوف نعرض فيما يلي لبعض من هذه المتغيرات .

(١) الفقر والتحديث : تعتبر علاقة كل من انقصر والتحديث بارتفاع أو انخفاض معدلات العنف علاقة معقدة للغاية . غير أن هناك تأكيدا تبرزه دراسات كثيرة تذهب الى أن المجتمعات المتقدمة أو العصرية هي بطبيعة الحال أكثر استقرارا اذا قارناها بالمجتمعات الأقل من حيث درجة التحديث . ذلك أن هناك ارتباطا واضحا بين الاستقرار السياسي من ناحية ومؤشرات التحديث من ناحية أخرى . فهناك ارتباط بين مستوى التعبئة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية من ناحية وبين درجة الاستقرار

السياسى التى تسود المجتمع من ناحية أخرى . بالإضافة الى ذلك هناك علاقة قوية أيضا بين ارتفاع معدلات التعليم والاستقرار السياسى . وان اندلاع الثورات عادة ما يرتبط عكسيا بمستوى التعليم السائد فى المجتمع . وعلى الجانب الاقتصادى للتحديث نجد أن هناك علاقة واضحة بين متوسط نصيب الفرد من اجمالى الناتج القومى ، وبين نسبة الوفاة الناتجة عن العنف الداخلى . ويوضح الجدول التالى العلاقة بين متوسط نصيب الفرد من اجمالى الدخل القومى وبين صراعات العنف فى الفترة بين ١٩٥٨ — ١٩٦٥ (٢٩) .

نسبة المراععات بالنسبة لكل الدول في المجموعة	عدد المراععات الداخلية	نسبة الاختار النسبي	عدد المراععات	عدد الاختار	المجموعة الاقتصادية
١٥٩	٧٢	٪٨٧	٣٢	٣٨	المجموعة (الدخل اقل من ١٠٠ دولار)
١٣	٤١	٪٦٩	٢٢	٣٢	المجموعة الفقيرة (١٠٠ - ٢٤٩ دولار)
١٣١	٤٠	٪٤٠	١٨	٣٧	مجموعة الدخل المتوسط (٢٥٠ - ٧٤٩ دولار)
٤	١١	٪٣٧	١٠	٢٧	مجموعة الدخل الغني (اكثر من ٧٥٠ دولار)
١٩١	١٦٤	٪٦١	٨٢	١٣٤	المجموع

وتكشف قراءة الجدول السابق أن صراعات العنف خلال الثمانى سنوات موضع التحليل قد تزايدت أربعة مرات في أكثر الأقطار فقراً إذا قارناها بأكثر الأقطار غنى . بل أننا نجد أن ٨٧٪ من الأقطار الفقيرة للغاية قد عانت من صراعات صريحة إذا قورنت بنحو ٣٧٪ من الأقطار الغنية التى عانت من مثل هذه الصراعات (٢٠) . ذلك يعنى أن الأقطار التى تمتلك مستوى عالياً من التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية تكون فى العادة أكثر استقراراً وسلاماً من الناحية السياسية . ذلك يدفعنا الى استخلاص رئيسى يؤكد على ارتباط الحداثة أو العصرية بالاستقرار ، ويرتبط بهذه الحقيقة فيما يتعلق بالأقطار الفقيرة أن التخلف الاقتصادى يعتبر هو المسئول عن حالة عدم الاستقرار التى تعيشها هذه المجتمعات ، ومن ثم يمكن اعتبار التحديث مدخلاً أساسياً الى الاستقرار الاجتماعى والسياسى (*) وفى هذا الصدد يؤكد روبرت ماكدمار ان هناك علاقة قوية بين العنف والتخلف الاقتصادى . ومن ثم فلكى نواجه العنف فإن علينا أن نعمل على دعم التعليم ، والاتصال الجمعى ، والتصنيع والنمو الاقتصادى والتحضر . غير أنه ينبغى التفرقة هنا بين علاقة الحداثة بالاستقرار السياسى من ناحية وبين علاقة التحديث — باعتباره عملية انتقالية فيها معاناة — باشاعة حالة من عدم الاستقرار من ناحية أخرى (٢١) .

(ب) التعليم والتحديث والعنف : من الواضح ان عملية التحديث تعتمد على نشر التعليم كأحد جوانبها الأساسية وهو الأمر الذى يفرض

(*) لا يكفى الحديث عن التحديث باعتباره العملية التى من خلالها يبحث المجتمع عن الاستقرار السياسى ، وإنما نجد من الضرورى طرح تساؤلات تتعلق بطبيعة التحديث الأكثر ملاءمة للمجتمع . هذا الى جانب أننا نرفض ذلك النمط المشوه من التحديث الذى يفصل المجتمع عن جذوره وتراثه تحت حجة أنها تكوينات تنتمى الى البناء التقليدى ومن ثم فالتحديث الحقيقى ينبغى أن يركز على كيفية تحديث هذه الجذور وهذا التراث حتى لا ينطلق المجتمع بلا هوية ومن ثم يسقط فى اسار التبعية .

أن يكون للتعليم علاقة بالعنف داخل اطار المجتمعات التي تمر بعملية تحديث .
 وإذا حاولنا أن ندرك هذه العلاقة فاننا يمكننا تقسيم المجتمعات بالنظر
 الى نسبة من يعرفون القراءة والكتابة في اطارها . واستنادا الى ذلك
 فسوف نجد أن نحو ٩٥٪ من الأقطار التي تتراوح نسبة من يعرفون القراءة
 والكتابة بها بين ٢٥٪ - ٦٠٪ هي بالأساس مجتمعات غير مستقرة اذا
 توزنت بنحو ٥٠٪ من الأقطار التي تصل نسبة من يعرفون القراءة والكتابة
 بها الى أقل من ١٠٪ أو تنحو ٢٢٪ مجتمعا تصل نسبة من يعرفون الكتابة
 والقراءة بها نحو ٩٠٪ وفي دراسة أخرى نجد أن هناك علاقة بين
 مستوى القراءة والكتابة داخل المجتمع وبين درجة الاستقرار السياسي
 التي تسود في هذا المجتمع على النحو التالي (٢٢) .

نسبة من يقرأون ويكتبون في المجتمع	عددا الاقطار	عددا الاقطار المستقرة	نسبة عدم الاستقرار
أقل من ٢٠٪	٦	٣	٥٠٪
١٠٪ - ٢٥٪	١٢	١٠	٨٣٫٣٪
٢٥٪ - ٦٠٪	٢٣	٢٢	٩٥٫٦٪
٦٠٪ - ٩٠٪	١٥	١٢	٨٠٪
٩٠٪ فأكثر	٢٣	٥	٢١٫٧٪

ويوضح الجدول السابق اختلافا واضحا بين الأقطار الانتقالية
 والحديثة . بل ويؤكد الفكرة القائلة بأن العصرية تعنى الاستقرار بينما
 يعنى التحديث عدم الاستقرار . وفي هذا الصدد فإن كلا من المجتمعات
 الحديثة والتقليدية - رغم ما بينهما من اختلاف - تتمتع بدرجة عالية من
 الاستقرار ، أكثر بطبيعة الحال من الدرجة التي تتمتع بها المجتمعات
 الانتقالية (٢٢) .

غير أن هناك رأيا آخر يؤكد أن للتعليم علاقة بعدم الاستقرار السياسى والاجتماعى : ذلك لأنه يقدم دعوة الى المشاركة الاجتماعية والسياسية وهى الدعوة التى تكون النظم السياسية القائمة مؤهلة للسماح بها . ومن ثم فقد يعنى التعليم انتشار الاغتراب ، وانبطالة ومشاعر عدم الرضا وهى كلها مقدمات تهديدية لأعمال العنف واثورة فى المجتمعات التى تمر بعملية تحديث . بل أننا نجد أن فاعلية التعليم فى اشاعة حالة من عدم الاستقرار السياسى والاجتماعى دفع بعض الحكومات الى إعادة تقييم برامجها وسياساتها التعليمية . مثالا على ذلك أنه أثناء مناقشة الأوضاع التعليمية فى الاقليم الشرقى لنيجيريا فى ١٩٥٨ أكد ازيكوى Azikiwe أن التعليم الأساسى من الممكن أن يكون (خدمة غين منتجة) . ودعم قوله بتصريح أحد أعضاء مجلس الوزراء أن بريطانيا اتجهت الى الصناعة والانتاج المتزايد أولا ، ثم تحولت بعد ذلك الى التعليم ، وليس العكس كما تفعل المجتمعات النامية (**) ذلك لأن الاتجاه الى الانتاج سوف يوفر فرص العمل اللازمة مما يجنبنا أزمات البطالة بين المتعلمين وأنصاف المتعلمين الذين يمكن أن يكون لديهم طموحاتهم ذات التأثير المدمر للنظم السياسية التى لا تستجيب لهذه الطموحات أو التى لا تفتح القنوات أمام المشاركة السياسية لهذه الكوادر المتعلمة (٢٤) .

(ج) معدلات التحديث والعنف : ليس التحديث السياسى والاقتصادى فقط هو الذى له علاقة بحالة عدم الاستقرار التى تسود بعض المجتمعات . ولكن درجة عدم الاستقرار هذه لها علاقة بمعدلات التحديث التى تقع

(**) يبدو أن هناك الصفوة المثقفة فى العالم الثالث التى تصر على رؤية انقضية مطلوبة فبدلا من التأكيد على التعليم انذى ينبغي أن يصاحبه نشاط النظام السياسى فى تأسيس التنمية الاقتصادية الفعالة والتى من شأنها أن توفر فرص عمل للمتعلمين ، وتفتح أمامهم امكانية المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بما يدعم مسيرة مجتمعاتهم بطاقتهم ، نجد أن قادة هذه المجتمعات — لكسل النظام السياسى وعدم صلاحيته — ينتقدون التعليم باعتباره ضارا بالاستقرار السياسى ومدمرا له .

الآن في مجتمعات العالم الثالث . ويوضح الدليل التاريخي الساخوذ عن المجتمعات الغربية المتقدمة ذلك الى حد كبير . ذلك لأن التحديث السريع من شأنه أن يؤدي الى اندفاع البشر في موجات وأعداد هائلة حسبما لاحظ كورن هاوزر Kornhauser الى المناطق الحضرية ، وهي انتفاعات اننى تجعل هذه المجتمعات على أبواب الحركات الجماهيرية . ومن واقع الخبرة الأوروبية فاننا نجد أن التصنيع السريع يؤدي الى قطع الاستثمارية التاريخية للمجتمع ، حيث يفصل المواقف الصناعية عن مواقف ما قبل التصنيع ، وهي انتفاعات التي تدفع عادة الى ظهور حركات الطبقة العاملة كما حدث في البلاد الاسكندنافية . ذلك يعنى أن تعرض المجتمع لعملية التحديث يؤدي الى تفكيك روابطه بحياته التقليدية ، هذا الى جانب اشاعة مستويات عالية من الطموح الذى اذا لم يشبع — وهو ما يحدث بسبب عجز الأنظمة السياسية في هذه المجتمعات — فانه يؤدي الى حالة من عدم الاستقرار .

ويرجع عدم الاستقرار السياسى في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية الى معدلات التحديث المستوعبة ، وهي المعدلات اننى تتجاوز كثيراً ما كان يحدث في المجتمعات المتقدمة . فمثلا امتد تحديث أوروبا وأمريكا الشمالية على مدى قرون طويلة . حيث كان بالامكان أن يواجه المجتمع قضية واحدة في وقت واحد . ونتيجة لارتفاع معدلات التحديث هذه فاننا نجد أن المجتمعات غير الغربية تعاني من شكالات مركزية السلطة وانهيار التكامل القومى وانخفاض معدلات المشاركة السياسية والتنمية الاقتصادية والتعبئة الاجتماعية ، حيث يتصدى المجتمع لكل هذه القضايا في معية واحدة وليس على أساس من التتابع كما يحدث في التنمية الأوروبية أو الأمريكية .

واستنادا الى ذلك يمكن أن تتضح الاختلافات في نسبة التغير في طول الفترة الزمنية التي استوعب خلالها المجتمع هذه التغيرات . وحسب صياغة كريل بلاك Black نجد أنه بالنسبة للأقطار

التي تحدثت أولا مثل إنجلترا ، غان عملية التغير والتحديث امتدت الى نحو ١٨٣ علما ، من الفترة من ١٦٤٩ — ١٨٣٢ . اما بالنسبة للجيل الثاني من الدول التي تحدثت مثل الولايات المتحدة فنجد أن الفترة التي تحدثت خلالها بلغت نحو ٨٩ سنة بين ١٧٧٦ — ١٨٦٥ ، وبالنسبة لثلاثة عشر مجتمعا دخلت عملية التحديث خلال الفترة انابوليونية ١٧٨٩ — ١٨١٥ فان متوسط فترة التحديث بلغ نحو ٧٣ سنة . غير أنه بالنسبة لنحو ٢١ قطر من بين ٢٦ قطر بدأت عملية التحديث في الربع الأول من القرن العشرين ، نجد أن عملية التحديث استغرقت نحو ٢٩ سنة (٢٥) (*).

(د) التنمية الاقتصادية والعنف : لا شك أن العلاقة بين التنمية والنمو الاقتصادي من ناحية وبين العنف وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي من ناحية أخرى هي علاقة معقدة للغاية ، فالتنمية الاقتصادية تعنى تأسيس قطاعات اقتصادية جديدة ومشروعات اقتصادية داخل هذه القطاعات . ومن الطبيعي أن يؤدي ذلك الى وفرة فرص العمل ، ومن ثم الى الرخاء الاقتصادي وبالتالي الى حالة من الاستقرار السياسي والاجتماعي . غير أن حالة الرخاء الاقتصادي عادة ما تطلق عنان الطموحات التي قد تعجز مستويات الرخاء المتوفرة عن اشباعها ومن ثم الى الاحباط والقلق والتوتر وعدم الاستقرار داخل المجتمع . وفي هذا انصدد يؤكد كثير من المفكرين على أن التنمية الاقتصادية تؤدي الى أي من النتائج التالية المتصلة بحالة عدم الاستقرار وهي :

— أن التنمية الاقتصادية تؤدي الى انهيار الجماعات التقليدية

(*) بالاضافة الى الاستيعاب التدريجي لمعدلات التغير الذي تمتعت به المجتمعات المتقدمة ، فهي أيضا أسست تنميتها على أساس من ساب موارد المجتمعات المتخلفة بما يدعم هذه التنمية . بينما تلغى المجتمعات المتخلفة الآن من ضالة فترات استيعاب التغير ، الى جانب الفقر ونقص الموارد الأساسية التي من الممكن أن تدعم عملية التغير . وهي العوامل الكامنة وراء التهزقات المدمرة التي تصيب المجتمعات النامية .

(الأسرة ، الطبقة ، انطائفة) ومن ثم يزيد عدد الأفرار الذين فقدوا
الانتماء المباشر ، والذين يصبحوا مهياين للاشتراك في الاحتجاجات الثورية .

— أن التغير الاقتصادى يفرز شريحة محدثى النعمة Nouveaux Riches ، وهم بطبيعتهم غير متكيفين مع النظام السياسى والاجتماعى القائم . وهم يسمعون عادة من أجل أنقوة السياسية ، ويبحثون عن المكانة الاجتماعية التى تتلاءم مع مكانتهم الاقتصادية ، وأثناء ذلك يشيعون اطاراً من التوتر والقلق .

— أن التغير الاقتصادى يساعد على انهيار الروابط الاجتماعية . وذلك لأنه يشجع على الحراك الجغرافى ، وبخاصة انحرار من المناطق الريفية الى المدن ، وهى الحركة التى تؤدى الى تأسيس كثير من مظاهر الاغتراب والتطرف السياسى .

— أن التغير الاقتصادى يزيد من عدد البشر الذين يعانون من انخفاض مستوى المعيشة ، ومن ثم فهو يوسع الهوة بين الغنى والفقر .

— أن التغير الاقتصادى يزيد من دخول بعض البشر بصورة متطرفة فى مقابل حرمان آخرين بصورة متطرفة أيضاً ، وهى التفاعلات التى تؤدى الى انتشار مشاعر الاحباط وعدم الرضا .

— أن التغير الاقتصادى يزيد من فاعلية التعليم وانتشاره وزيادة التعرض لفاعلية وسائل الاعلام . وهى الأمور التى تعمل على رفع مستوى أبعد من امكانيات الاشباع .

— أن التنمية الاقتصادية قد تساعد على نمو الصراعات القومية والعنصرية بسبب الخلاف حول توزيع الدخل والاستهلاك .

— أن التنمية الاقتصادية تساعد الجماعة على تنظيم نفسها ومن ثم فرض مطالبها على الحكومة ، حيث لا تكون الحكومة قادرة على اشباع هذه المطالب (٣٦) .

واستنادا الى ذلك يؤكد الكس تو كليل Alex Tocqueville أن الثورة الفرنسية سبقتها حالة من النمو والرخاء الاقتصادى لم تشهد الأمة الفرنسية نظرا لها في تاريخها الاقتصادى . وكذلك الحال بالنسبة لمختلف الثورات . فالثورة المكسيكية جاءت في أعقاب عشرين سنة من النمو الاقتصادى وتجربة الهند في التنمية الاقتصادية بين اثلاثينات والخمسينات من هذا القرن لم تدعم الاستقرار السياسى (٢٧) .

(هـ) اتساع الفجوة بين الطموح والاشباع : وفي هذا الصدد فان التنمية الاقتصادية الاجتماعية من شأنها أن تؤدي الى انهيار انسياقات التقليدية ، ومع هذه الانسياقات التقليدية تنهار الرؤية التقليدية المستندة الى قيم ومبادئ محددة ، ومن ثم يبدأ الأفراد في التحرك بحثا عن الاشباع الذى تفديه كل متغيرات التحديث ، كالتعليم ، الاعلام ، والفرص المفتوحة ، وقيم الحياة الحضرية . غير أنه في مواجهة هذه الطموحات التى أطلق عقلاها تعجز البناءات التقليدية عن تقديم الاشباع ربما كان ذلك بسبب نقص كفاءتها أو بسبب نقص الموارد ، ومن ثم يصبح العنف هو المطية الوحيدة لمحاولة عبور الهوة بين الطموحات العالية ، والعجز عن تقديم الاشباع المتوقع لهذه انطموحات (٢٨) .

(ز) التفاوت الاجتماعى كأساس للعنف : يؤكد أرسطو (أن أصل الفتنة في كل الحالات يكمن دائماً في التفاوت الاجتماعى ، ذلك أنه من الطبيعى أن تؤدي التنمية في بعض المجتمعات التقليدية الى سوء توزيع الثروة داخل المجتمع ، وهى الحالة التى تؤدي الى العنف اذا توغر لها شرطين . الأول يتمثل في انخفاض المتاح من فرص الدخل لهؤلاء الذين يقومون في قاع السلم الاقتصادى ، والثانى يتمثل في الوعى بالتفاوتات وهو الوعى الذى يتأس بالنظر الى فاعلية التعليم والاعلام في المجتمع (٢٩) .

رابعاً : العنف في العالم الثالث أنماطه ودينامياته

يكشف الحديث عن أنماط العنف في العالم الثالث عن معطيات عديدة ومحيرة . تتسق أحياناً وتتناقض في أحيان كثيرة . . وهى في تناقضها واتساقها تتلاءم أساساً والسياق الاجتماعى المحيط الذى يحتويها . وإذا كانت النماذج البنائية المتباينة تؤسس نماذج عنف تتلاءم والتفاعلات الكائنة بها . فان مجتمعات العالم الثالث باعتبارها مجتمعات انتقالية تعيد ترتيب عناصرها من خلال عملية التحديث . نجدها تضم أنماط عنف متباينة لأنها تضم بناءات فرعية متباينة بل ومتناقضة أيضاً . وإذا كانت هناك مجموعة من الفرضيات النظرية القادرة على تفسير وقائع العنف في كل سياق اجتماعى أو نموذج بناء محدد ، أكثر من قدرة فرضيات أخرى على التفسير . فاننا في مجتمعات العالم الثالث نجد أنفسنا نستعين بكل الفرضيات النظرية التى ثبت صدقها في كل النماذج البنائية . فلدينا جماهيرا تتمتع بدرجة عالية من العقلانية ، ذلك في مقاتل قطاعات جماهيرية أخرى يتميز سلوكها بالطابع الانعاطفى والانفعالى . ومن ثم فاذا كانت هذه المجتمعات مجتمعات التعدد البنائى ، وهو التعدد الذى يشكل مصدرا أساسيا للتوتر والقلق فاننا يمكننا أن نتول أيضا أنها مجتمعات العنف وأنماط العنف المتعدد . ولتوضيح ذلك فاننا سوف نعرض لأنماط العنف ودينامياته من خلال الجوانب الرئيسية التالية :

١ — العنف ، طبيعته وأنماطه الأساسية .

٢ — تخلق العنف ، دينامياته وتفاعلاته الداخلية .

٣ — العنف ، طبيعة الفروض العلمية المفسرة .

وسوف نحاول في عرضنا الموجز لهذه الجوانب أن نركز على طبيعة أنماط العنف ودينامياته وفروضه العلمية المفسرة داخل بناءات المجتمعات النامية .

١ - العنف ، طبيعته وأنماطه الأساسية .

سوف نركز في هذه الفقرة على تحديد الأنماط الأساسية لوقائع العنف وذلك من خلال تصنيف وقائع العنف أو حوادثه الأساسية في أنماط ذات طبيعة وخصائص متميزة . والحق أن هناك عدة معايير طورته النظرية السوسيولوجية كأساس لتصنيف هذه الأنماط ، ونذكر فيما يلي بعضاً من هذه المعايير .

(أ) تنميط أحداث العنف بالنظر الى قدر الدمار التي تحدثه هل هو دمار هائل أم خطير أم بسيط ،

(ب) تنميط أحداث العنف استناداً الى زمن وقوع العنف اليوم ، الشهر من السنة ، الموسم .

(ج) تنميط أحداث العنف على أساس إيكولوجي ، أعنى بالنظر الى الطبيعة الأيكولوجية لمسرح العنف .

(د) تنميط أحداث العنف بناء على عدد سكان المجتمع المحلي الذي وقع العنف في إطاره (٤٠) ..

بيد أننا نلاحظ أن هذه الترميمات وإن سرت العمل الإجرائي للبحث العلمي . إلا أنها ترميمات تتصرف بالسطحية . وذلك لأنها لا تيسر الكشف عن الأسباب العميقة لهذه الأنماط . هذا بالإضافة الى افتقار حوادث العنف التابعة لأي نمط من الأنماط الى نوع من التجانس الداخلي فيما بينها سوى اشتراكها في الوقوع في سياق إيكولوجي معين أو في شهر محدد من السنة .

فاذا كان مكن الخطأ في الترميمات السابقة أنها حاولت تنميط العنف من الخارج . فإن هناك الى جانب ذلك تنميطة علمية طورته النظرية السوسيولوجية . حيث يستند هذا الترميط في أساسه الى تشریح البناء

الداخلى لظاهرة العنف ذاتها . ومن ثم تجميع الأحداث ذات الطبيعة والخصائص المتباعدة فى نمط متجانس . بحيث تظهر لدينا مجموعة الأنماط التالية :

(أ) العنف اللاعقلانى غير المسئول .

(ب) العنف المنشئ أو المتمدى ..

(ج) العنف الانفعالى أو العاطفى .

(د) العنف الرشيد أو العقلانى .

بيد أنه برغم تنميط أحداث العنف فى إطار الأنماط السابقة فإننا لا نقصد وجود هذه الأنماط فى الواقع بطبيعتها الخالصة هذه ، ولكننا نجد أن كل نمط من الأنماط السابقة به عناصر من الأنماط الأخرى ، ولو أن العنصر الرئيسى به هو الذى يكسبه طبيعته الغالبة . هذا بالإضافة الى أن كل نمط من هذه الأنماط يكون عادة أكثر انتشاراً فى سياق اجتماعى دون غيره ، وبين جماهير بشرية معينة دون سواها . وهو الأمر الذى سوف نوضحه .

(أ) العنف اللاعقلانى غير المسئول : ويتميز هذا النمط بافتقاده أية أهداف موضوعية يثور ضدها . وهى افتقاده لدوره فى تصريف التوترات المختزنة كما هو الحال فى العنف الانفعالى أو العاطفى . لأن هذه التوترات قد لا يكون لها وجود أساساً . ولا هو يخلق بواسطة السلطة لسحب البساط من تحت أقدام العنف الرشيد أو الثورى . ولا تؤدى نتيجته الى درجة أعلى من التكيف لأن عدم التكيف قد لا يكون موجوداً أساساً . وإنما يعتبر هذا النمط نوعاً من الانفجار الذى يفتقد أية صلة موضوعية بسياقه الاجتماعى . ويتم هذا العنف فى العادة خدمة لأغراض بعض المحرضين الذين يلعبون دوراً محورياً فى تأسيسه . ويختار جمهور هذا النمط من العنف من طراز معين من البشر ، ثم تنشر بينهم أفكار معينة ضد الجماعات الأخرى أو ضد سلطة المجتمع . ومن ثم يشكل لهم بناء اجتماعياً

وثقافيا مضادا لبناء الجماعات الأخرى وأيديولوجيتها أو ضد أيديولوجيا سلطة المجتمع ذاتها . وفى هذا النمط نجد أن المحرضين يكونون على وعى بأهداف العنف بينما المشتركين فيه ليسوا سوى ضحية لصياغة اجتماعية وثقافية زائفة اتقن تأسيسها المحرضون على هذا النمط من العنف (٤١) .

(ب) العنف المنشئ أو المتمدى : ويفتقد هذا النمط أيضا امتلاك أية أهداف موضوعية محددة وواضحة . فهو نوع من تجسيد انقراغ أو الوهم ، أو على الأقل تجسيدا واقعيا وماديا لتوترات معنوية ، لا تترك حتى تصل الى طور الانفجـار ومن ثم الانفجار الطبيعي . وقد تلعب وسائل الاتصال دورا بارزا فى خلقه عن طريق نقلها لأخبار العنف والاضطراب التى تقوم بها الجماعات المماثلة — فى أماكن أخرى — لنفس الظروف المحيطة والمسببة لبعض التوترات . ويقوم العنف فى هذه الحالة نتيجة للاثارة أو التهيج . وقد تكون وظيفته تصريف بعض التوترات . وقد تلعب السلطة السياسية دورا فى تأسيسه عن غير قصد منها نتيجة لاتخاذها بعض الاجراءات المثيرة للقلق والتوتر . لكونها تلعب بعض مواضع الألم والتوتر عند جمهور هذا النمط . أو عن قصد حينها تتحرك السلطة بوعى لتفريغ التوترات المختزنة حتى لا تترك لها الفرصة لكى تتضخ فى شكل فعل ثورى قد يتمكن من الاحاطة بهذه السلطة السياسية ذاتها . هنا قد تتدخل السلطة السياسية لتصريف هذه التوترات وامتصاصها عن طريق اختلاق بعض الأحداث التى يؤسسها المهندسون من قبل السلطة . وفى ذلك يطلق منظروا العنف على السلطة السياسية لقب مربى أو مروض العنف والاضطراب . هذا بالإضافة الى أن الهدف من هذا النمط قد يكون خلق درجة أعلى من التكيف عن طريق تصريف أكبر قدر ممكن من التوتر (**) (٤١) .

(**) استنادا الى خصائص هذا النمط يمكن فهم موجة العنف التى اجتاحت العالم فى السنوات السابقة نتيجة لانتشار أخبار هذه الأحداث عن طريق وسائل الاتصال ، بن ويدخل ضمن ذلك أيضا التحريضات

(ج) العنف الانفعالى أو العاطفى : وهو نوع من الانفجار العاطفى الذى يعبر عن توترات ومشاعر متراكمة لها أسبابها ودوافعها الكامنة . وهو عنف وان كانت له أهدافه الموضوعية إلا أنها لم تتحدد بعد بحيث يمكن أن تصبح أساساً لفعل عقلانى . وعادة تكون الأسباب الموقفية لهذا العنف أكثر إثارة — فى ظروف معينة — من أسبابه الموضوعية . هذا بالإضافة الى أن جمهور هذا النمط من النوع العاطفى السلوك لغياب العقلانية لأسباب عديدة . فجمهور هذا النمط من العنف يكون عادة من الحشد أو الدهماء . وتكون أحداثه غالباً قصيرة الأمد . تلعب فيها الدعاية والإشاعة دوراً محورياً ، بل أننا نلاحظ كثيراً تغير هوية وطبيعة المشاركين فيه ، بل وتغير أهدافهم أثناء استمرار حدوث تفاعله . وقد يتوقف العنف الانفعالى أو العاطفى بعد الانفجار وتصريف التوترات . إلا أنه يقع فى العادة ثانية فى المستقبل إذا ظلت العوامل المولدة للتوتر كما هى . فإذا استمرت أسبابه وتكرر حدوثه فإنه ينذر بالتحول الى نمط العنف الرشيد (٤٢) .

(د) العنف العقلانى أو الرشيد : وهو أكثر أنماط العنف نضجاً وفاعلية . ذلك لأنه يمتلك أطارا واضحاً يحتوى بداخله على الأهداف والوسائل المحددة تحديداً موضوعياً لتحقيقها . ويكون المشتركين فى هذا النمط عادة على وعى كامل بهذه الأهداف الموضوعية . وهم يعزفون عادة عن الاشتراك فى أحداث عنف أو شغب غير مسئولة . بل أنهم يكونوا عادة على درجة ثقافية وتعليمية أفضل ، وعلى درجة أعلى من الوعى السياسى ، والمستوى الاقتصادى ، وعلى فهم محدد لأدوارهم وأدوار الآخرين فى مسار الأهداف وتطورها .

الإذاعية التى تبثها الإذاعات الى الثوار فى مجتمعات أخرى معادية حتى تدفعهم الى الدخول فى تحديات صريحة وعنيفة مع السلطة الشرعية القائمة فى المجتمع . ويدخل فيه أيضاً بعض حركات الرفض المعتدلة التى توافق عليها الحكومات كبديل لحركات عنف ثورى قد يغير هوية النظام السياسى ذاته .

ويثور هذا النمط عادة لأسباب موضوعية واضحة . كعدم وجود
اتساق في البناء الاجتماعى على أى من مستوياته . أو وجود بعض المشكلات
التي لها وطأتها على شرائح معينة من الجماهير : كالدخل المنخفض ،
وانتشار البطالة والمحسوبية في شغل الوظائف والاسكان السيئ ،
والآثار السيئة للتنمية الحضرية . وانخفاض مستوى التعليم أو عدم
فاعلية السلطة السياسية على المستوى الداخلى أو الخارجى . ويهدف
هذا النمط الى فرض بعض المطالب التي تلائم القضاء على أسباب
قيامه وتأسيسه . فإذا اجيبت مطالب جماعة العنف فإنه ينتهى ويتوقف .
وإذا لم تجاب هذه المطالب فإنه قد يعمل على ابتكار الوسائل الأكثر
ملاءمة لفرض هذه المطالب . وقد يتحول الى فعل ثورى ذو دلالة
جماهيرية (٤٢) .

غير أننا لابد أن نؤكد في النهاية ما أكدناه في البداية . من أن الفصل
بين هذه الأنماط يعتبر فصلا تعسفيا تجريديا . فالعنف الانفعالى يكون
عادة مقدمة للعنف العقلانى الرشيد إذا نضج وتحددت أهدافه ووسائله
بصورة واضحة . وهناك العناصر العاطفية والعقلانية في العنف غير
المسئول ، كذلك نجد نفس هذه العناصر في العنف المتمدى أو المنشئ .
بل أننا قد نجد اشتراك كافة هذه العناصر بدرجات متفاوتة في كافة
هذه الأنماط . كذلك اشتراكها كلها في وظيفة أساسية تتمثل في تصريف
توترات متراكمة في البناء الاجتماعى ، لها وطأتها على الجماعات التي تشكل
الوحدات الأساسية لهذا البناء .

٢ — تخلق العنف ، دينامياته وتفاعلاته الداخلية .

تركز هذه الفقرة بالأساس على البناء الداخلى للعنف وليس على
طبيعته الخارجية فقط . ومن ثم فالاهتمام الرئيسى ينصب على تحديد مراحل
نمو العنف منذ بداياته الأولى وحتى تحدده كظاهرة تحتوى على أشخاص
يسود بينهم نوع من التجانس والاتساق داخل موقف اجتماعى معين .
هذا بالإضافة الى سيادة نمط معين من التفاعل في إطار هذا الموقف

واتجاهه لانجاز فعل معين له صلة بالسياق . ذلك يعنى أن هناك مجموعة من المراحل أو الخطوات الأساسية التى يتحرك فيها العنف ابتداء من كونه مجموعة من التوترات التى تتجمع وتخزن داخل بناء المجتمع ، وحتى انفجارها — فى المرحلة الأخيرة — عنفا رثسيدا وثوريا قد يغير من هوية وطبيعة البناء القائم بها يساعد على الغاء مصادر التوتر فى اطاره . وسوف نحاول فيما يلى أن نذكر المراحل الأساسية التى يمر بها العنف ابتداء من كونه مجموعة من التوترات ، وحتى انفجاره فى هيئة فعل ثورى متطرف يستهدف التغيير .

(أ) تخلق نطاقات التوتر : وتشكل المرحلة الأولى للتفاعل الدينامى للعنف . وتتمثل فى وجود بعض التناقضات بين بعض العناصر البنائية . بحيث تؤدي هذه التناقضات الى نشأة بعض التوترات التى تتواجد عادة فى مناطق البناء التى يسودها التناقض . هذا بالإضافة الى أن هذه التوترات من شأنها أن تكون ذات تأثير حاد على الوحدات الجزئية التى تتصل بالنطاقات المتناقضة ، ولكن الأخيرة أشخاصا ، ومن ثم نجد أنهم يتأثرون بها دون غيرهم ، لكونها تؤثر على كفاءة الاشباع الملائم لبنائهم الدافعى .

(ب) تشكل بناءات التوتر : وتمثل المرحلة الثانية فى هذا التفاعل ، وتحقق حينما يؤدي التأثير المتماثل الناتج عن هذه التوترات على طراز معين من الوحدات — (وليكن أشخاصا) — الى تجمعهم — فى اطار نوع من رد الفعل — فى شكل جماعات تتخلق لها ثقافتها الخاصة . وتصبح هذه الجماعات ذات الثقافات الخاصة سياقات فرعية تلعب دور الآخر الذى تدعم توقعاته فعل الانا . وبذلك فهى توفر الشرعية الاجتماعية لفعله الذى قد يتناقض والسياق المحيط ألا أنه يتسق وسياق بناءات التوتر وينتلاهم مع امكانية الاشباع الدافعى للشخصيات المعرضة لهذه التناقضات والتى تعاني من التوتر .

(ج) بناء التوتر والسياسات المحيط : ويمثل المرحلة الثانية في بناء العنف . وتبدأ هذه المرحلة حينما تتحدد معالم هذه الجماعات . وتتضح مكانتها في البناء الاجتماعي ودورها في العملية الاجتماعية . حينئذ نجد أنها تبدأ في النظر الى ذاتها في علاقتها بالجماعات الأخرى داخل البناء الاجتماعي . وهما معا بالنظر الى البناء الاجتماعي الشامل . وفي هذا الاطار تجرى الجماعة عدة مقارنات على عدة مستويات لكي ترن مدى اسهامها في العملية الاجتماعية والتزامها نحوها . وذلك في مقابل حجم الامتيازات التي تعود عليها في مقابل هذا الاسهام . ثم مدى مشروعية التناقضات التي تواجهها والتوترات التي تعاني منها * ومن ثم فقد يؤدي هذا الحساب والتقدير الى شعور الجماعة بنوع من الحرمان بالنظر الى الجماعات الأخرى . ويتعمق الاحساس بالحرمان بالنظر الى الفرق بين مدى الاسهام الذي تؤديه في مقابل الجزاء الذي تناله . وفي هذه اللحظة قد تتمكن الجماعة من تحديد مواضع التناقض والتوتر . ومن ثم تعيش بعد ذلك في انتظار الشروط الخارجية الملائمة التي تحيل حرمانها المطلق الى حرمان نسبي . فاذا توفرت هذه الشروط فانها تدفع عادة الى نوع من الفعل العنيف والصريح الذي قد تتمكن الجماعة بواسطته من التخلص حتى من هذا القدر من الحرمان النسبي .

(د) السخط الانفعالي الصريح : ويمثل المرحلة الرابعة في النمو المتبادل للعنف . وتبدأ هذه المرحلة حينما يبدأ عدم الرضاء — الناتج عن المعاناة نتيجة لعدم اشباع الحاجات الأساسية في السياق — في التحول الى نوع من السخط على الظروف التي خلقت عدم الرضاء هذا . ومن ثم فقد يمتد هذا السخط ليشمل البناء الاجتماعي بكامله . او قد يوجه الى بعض جماعاته المفضلة التي تحصل على امتيازات تفوق الاسهام الذي تؤديه . وفي هذه المرحلة قد تتخلق الظروف الموقفية التي قد تؤسس توترات جديدة يصبح من الصعب تحملها . ومن ثم فقد تقدم هذه الجماعات — لتفريغ توتراتها — على اعلان سخطها * وتختلف صور هذا الاعلان

وحدته باختلاف موقف السلطة السياسية في المجتمع أو الجماعة التي
أعتبرت هدف العنف ، أو باختلاف قدر التوتر المخزن . ومن هنا فقد
يتأرجح هذا الاعلان للسخط من مجرد الاعلان اللغوي الى نوع من
الاندفاع الهستيري عن طريق ارتكاب بعض أعمال العنف . وفي هذه
المرحلة قد تختلط مفاهيم السلطة والدولة والمجتمع على هذه الجماعة .
ومن ثم فهي قد توجه اعلان سخطها عليها كلها أو على اى منها . فاذا حاولت
بعض عناصر بناء المجتمع التصدى لها والسيطرة على هذه الانفجارات
الانفعالية ، فان هذه العناصر تكون عادة هدف هذا العنف . وهذا
يفسر الحضور الدائم لسلطة ممثلة في الشرطة كطرف توجه اليه في الغالب
سلموكيات العنف .

(هـ) التحرك العقلاني الواعي : ويمثل المرحلة الخامسة في النهج
الدينامي للعنف . وتبدأ هذه المرحلة نتيجة لاستمرار المواقف التي
تسودها انتفاضات البنائية التي تطرح توترات على مختلف الجماعات
بدرجات متفاوتة . ونتيجة لاستمرار حدوث انفجارات العنف الانفعالية
دون أن تتمكن من حل أسباب التوتر أو تصريفه تصريفا كاملا . حينئذ فانه
نتيجة للمواقف التجريبية الكثيرة التي تمر بها هذه الجماعات ونتيجة
للوجود الحاد لأسباب التوتر ، فاننا نجد أن الجماعة تتحرك من المستوى
العقلاني الواعي . وذلك بأن تحدد — موضوعيا — أسباب السخط والتوتر ،
ومن ثم تحاول أن ترسم برنامجا يؤدي اتباعه الى انقضاء على مصادر
التوتر . وهنا تتحول ثقافة العنف من كونها ثقافة سلبية لا تمارس الا نوعا
من رد الفعل الى موقف ايجابي له فعل . وبالتالي فانها تمتلك تصورا
لخصائص هذا الموقف الايجابي ومساراته في المستقبل . وهو ما يشير
في العادة الى امتلاكها توجهات ايديولوجية محددة وواضحة . وهنا تتحول
ظاهرة العنف الى ظاهرة ثورية لها ايديولوجيتها الخاصة التي ترى أنها
أكثر كفاءة من ايديولوجية الجماعات الأخرى أو الايديولوجيا العامة التي

تشكل توجهات المجتمع (*) .

(و) دور الطرف الآخر : ويمثل بروز وجود الطرف الآخر الى جانب سلوكه المرحلة السادسة . ونقصد بدور انطرف الآخر دور السلطة في البناء الاجتماعى باعتبارها أداة الضبط والسيطرة بالنسبة لكافة التفاعلات الكائنة في سياق هذا البناء ، أو موقف الجماعات المضادة على اختلاف مستوياتها . فقد يقف هذا الطرف موقفا صلبا في مواجهة بناءات العنف ، وهو الموقف الذى قد يزيد من اشتعالها ، ومن ثم انضاجها وأكسابها أكثر الخصائص ثورية . هذا الى جانب توفير التصميم الثورى انذى يتأسس نتاجا لتراكم التوترات واتساع نطاقها نتيجة لعمق التناقضات المولدة للعنف . وهنا يوصف الطرف الآخر بعدم انوعى . ذلك أنه اذا كان على بصيرة ووعى ، فانه كان من الممكن أن يتخذ من الاجراءات التى تحول دون تحول العنف الانفعالى الى عنف عقلانى صريح ، عن طريق القيام ببعض الاصلاحات والارضاعات ذاه الاشباع الانفعالى . أو يعمل باستمرار على تفجير بعض حوادث العنف المصطنعة لتفريغ التوتر قتل تكتفه لكى يأخذ شكلا عاطفيا وانفعاليا عنيفا . أو تحوله الى مستوى عقلانى رشيد . أو العمل على تفتيت بناء العنف من الداخل الى بناءات فرعية متضادة متخذة موقف الحكم بينها . أو القيام باصلاحات وتغييرات مؤقتة ومؤقتة . تفرغ بها التوترات وقتيا ومن ثم تقضى على مصادر التناقض والتوتر قضاءً مظهرها عابرا .

(*) أسس تالكوت بارسونز Talcott parsons أثناء عرضه للجماعة الثورية المهمة في مؤلفة النسق الاجتماعى The social system مفارقة واضحة في اطار السلوك الانحرافى بين جماعات الانحراف كالمجرمين والعصابات وما الى ذلك . وبين الجماعة الثورية في بداية نشأتها كجماعة منحرفة . وأسند مفارقتها على أساس امتلاك الجماعة الثورية لأيديولوجيا ذات اهتمام جماهيرى عام . وبذلك يصبح امتلاك أيديولوجيا ذات تصور مجتمعى عام ، الى جانب العمل لصالح مصالح عامة هو أساس المفارقة بين الانحراف الاجتماعى السورى واللازم اجتماعيا وبين الانحراف الاجرامى المرضى انذى يعتبر عبئا على البناء الاجتماعى والعملية الاجتماعية .

(ز) خلق توازن جديد ؛ وتمثل المرحلة السابعة والنهائية في بناء العنف ويحاول فيها البناء الاجتماعي بكامله — من خلال حركة تلقائية — أن يضع حدا لهذا التفاعل الحاد الذي سادة في الفترة السابقة . وفي اطار ذلك فقد يحاول بناء المجتمع تحقيق وتأكيد التوازن الذي يؤدي تحققه الى نفع انبناء لعملياته الأخرى . ويمكن لبناء المجتمع أن يحقق هذا التوازن بثلاثة أساليب .

وفي الأسلوب الأول يتعقل بناء العنف موقفه ، ومن ثم يبدأ في امتلاك أيديولوجيته التي تؤكد على ضرورة القضاء الجذري على أساليب التناقض ومن ثم على مصادر التوتر . ويكون ذلك في العادة نتيجة لنضج جماعة العنف أو لموقف العناد الذي يمارسه الطرف الآخر . ويكون من نتاجه تمكن جماعة العنف من السيطرة على الموقف . وفرض مطالبها وأيديولوجيتها على الطرف الآخر . وتكون بذلك قد قدمت حلا ثوريا لكافة التناقضات ، ومن ثم يؤدي ذلك الى تحقيق التوازن من جديد ، وهو يتميز عادة بالدوام لفترة طويلة .

وفي الأسلوب الثاني قد يحاول الطرف الآخر أن يتحرك بصورة متطرفة خاصة اذا كان أكثر قدرة وقوة للقضاء على جماعة العنف هذه . خاصة اذا كانت صغيرة أو ذات فعالية ضئيلة . أو أن أيديولوجيتها ليست ذات جاذبية بالنسبة لكل من هو من خارج حدودها . ومن هنا فهو قد يسحقها عن طريق القضاء على صفوتها . وهو بذلك يخلق توازنا جديدا . بيد أنه يكون عادة توازن قصير المدى نظرا لاستمرار مواضع التناقض وأسباب التوتر ، ومن ثم ينهار هذا التوازن حينما تمتلك جماعات العنف قدرة الاطاحة أو تدمير الطرف الآخر .

ويحاول الطرفان في الأسلوب الثالث الالتقاء عند حل وسط ، ويحدث ذلك حينما تدرك صفوة العنف أنها أمام عدو قوى قد يتمكن من القضاء عليها اذا هي قد أعلنت عداها الصريح أو حينما يكون الطرف

الآخر على وعى بدينامية العنف ومن ثم فهو يحافظ على سحب البساط من تحت أقدامها بتقديم إصلاحات مؤقتة تمنع انتوتر من الوصول إلى حده الأقصى أو بهاصرتها إعلاميا حتى لا تكون موضع تعاطف جماهيري ، أو بالعمل الدائم على خلق تناقضات داخلية في إطارها . وبذلك فهو يتمكن من تحقيق توازن يدوم بدوام هذا الآخر في إجراءاته هذه . وبدوام عجز جماعات العنف عن مواجهتها (*) (٤٤) .

٣ — العنف ، طبيعة الفروض العلمية المفسرة .

في محاولتنا فهم ظاهرة العنف عرضنا في الفقرات السابقة لطبيعة السياق الاجتماعي (التاريخي الماضي والمعاصر) والأيكلوجي في محاولة للقاء الضوء على طبيعة البيئة المحيطة بالعنف ، ثم عرضنا بعد ذلك لطبيعة عملية التحديث ، وكيف يمكن أن تفسر التناقضات والتفاعلات التي تقع في إطارها واقعة العنف . ثم عرضنا بعد ذلك لواقعة العنف ذاتها من حيث أنماطها الأساسية ودينامياتها أو تفاعلاتها الداخلية . وقد كان هدفنا خلال هذه الرحلة يتمثل في الحصول على بعض القضايا أو الفروض العلمية القادرة على تفسير العنف . واستخلاصا من كل ما سبق استطعنا

(*) من الضروري الإشارة إلى مسألتين هامتين في هذا الصدد وتتعلق المسألة الأولى بأن التفاعل الدينامي للعنف لا يسير دائما وفقا المراحل الدينامية المتتابعة التي أشرنا إليها . فقد يبدأ التفاعل من أول مراحل هذا التفاعل ، ولا يكتل أبدا حتى مراحل الأخيرة . وقد يبدأ من أوسط دونها أدنى ضرورة لكي يبدأ من البداية ثم يكمل بعد ذلك المراحل الدينامية حتى النهاية . أما مسألة البدء من أول المراحل أو من أوسطها فيعتمد على السياق الاجتماعي لجماعة العنف ، فمن غير المعقول أن تقود جماهير جاهلة أو تجمعات الحشد والدهماء عنفا عقلانيا وأعيا . وبذلك فإنه نظرا لطبيعة سياقها نجدتها في الغالب تبدأ هذه المراحل من البداية وتتوقف عند مستوى التفجارات الانفعالية والعاطفية ولا تستطيع الانتقال إلى مرحلة العنف العقلاني الواعي لافتقاد هذه السياقات امتلاك درجة من العقلانية والرشد الذي تؤهلها لذلك .

تحديد مجموعة من الفروض التى قدمتها النظرية الاجتماعية فيما يتعلق بظاهرة العنف . بيد أن التأمل والتحليل النقدي لهذه القضايا أو الفروض يكشف ضرورة تحديدها بحيث تكون قادرة على تقديم التفسير العلمى المتكامل للظاهرة . واستنادا الى ذلك فاننا نرى ضرورة مراعاة بعض الاعتبارات الأساسية لتأسيس وتحديد هذه الفروض ، ونذكر فيما يلى بعضا من هذه الاعتبارات .

— أنه من الضرورى الحذر من ارجاع أسباب الظاهرة الى المستويات الفردية ، كوجود نوع من الاحباط الكامن منذ الصغر وراء الاشتراك فى حوادث العنف . ذلك أن هذا انهم قد يسهم — مع غيره — فى توفير التشخيص الملائم لبعض مفردات الظاهرة . غير أن اطلاقه باعتباره التفسير الوحيد للظاهرة يفقده علميته . هذا انى جانب أنه وان استطاع تفسير بعض الوقائع الفردية ، فإنه إن يستطيع تقديم تفسير للظاهرة فى مستواها الاجتماعى الذى تفسره أسباب بنائية وليست فردية .

— من الضرورى الحذر أيضا من بعض افروض التى تحاول الربط بين هذه الظاهرة واحدى طبقات البناء الاجتماعى . كالقول بانتشارها فى اطار الطبقات الدنيا أو الوسطى . وخطأ مثل هذا الطراز من الفروض أنه يحاول تفسير بعض الظواهر ذات الصلة بالكلية البنائية بالنظر الى أى من جوانب هذه الكلية ، كالبناء انطبقي . هذا بالاضافة الى بعض المسائل الخلافية التى تثور فيما يتعلق باحصاءات الانحراف فى اطار الطبقات ، والتى أشار اليها عالم الاجرام الشهير (أدوين سارلند) فى تعرضه لجرائم أصحاب الياقات البيضاء . هذا انى جانب أن هذا الافتراض لا يعيننا كثيرا فيما يتعلق بالمجتمعات النامية . وذلك نظرا لأن هذا النمط من المجتمعات يعيش فى حالة تنمية ، وهى حالة تفاعل يمتزج فيها كل شئ بكل شئ ، حتى أنه من الصعب أثناء هذه المرحلة الدينامية أن نعثر على أية خطوط واضحة يمكن الاستناد اليها فى الفصل بين الطبقات

المختلفة . هذا بالإضافة الى كون هذا الفرض يتضمن خطأ منطقيًا يتمثل في محاولة تعميم ما يتعلق بالجزء المختلف على الكل الشامل .

— أنه من الضروري صياغة مفارقة حادة وواضحة بين الأسباب الظاهرة أو الموقفية التي قد تتبدى أمام الاستكشاف المتسرع والفردى للظاهرة ، وبين الأسباب الموضوعية أو الكامنة للظاهرة . ونقصد بهذه الأخيرة مجموعة الأسباب ذات الصلة بالسياق البنائي المحيط ، والتي لا تتصل بسبب أو بآخر بمفردات الظاهرة ، ولكن بوجودها الجمعي .

— الى جانب ذلك فإنه من الضروري أن نحذر مجموعة الفروض التي تصر على الربط الجزئي للظاهرة ، أعني ربطها بنظم أو فئات معينة . وإنما يجب دائماً اعتبار الظاهرة إحدى عناصر الكلية البنائية . ومن ثم فإنها تتساند بنائياً وتتساقق وظيفياً مع الكلية البنائية التي تعد المرجع النهائي لسلبية ظهورها وفاعلية دورها . وتعتبر الظروف الاقتصادية والعرقية والأسرية وظروف الأقليات هي الجزئيات التي ترتبط بالظاهرة عادة بها .

واستناداً الى مجموعة المحاذير والاعتبارات السابقة نستطيع التأكيد على أن النظرية السوسيولوجية استطاعت تطوير مجموعة من الفروض العلمية التي اعتبرتها أساساً صانحاً لامكانية تقديم تفسير متكامل لظاهرة العنف في المجتمعات النامية والمجتمع المصري ، وهو التفسير الذي يمتلك علميته بالنظر الى معقوليته المنطقية وصدقه الواقعي أو الامبريقي . وسوف نذكر فيها يلي بعضاً من هذه الفروض أو التفسيرات .

(١) فرض سيادة العنف في بناءات التنمية والانتقال : مدلول هذا الفرض هو التأكيد على بناءات التنمية ، وكذا عملية الانتقال الدينامي من نمط بنائي الى آخر — سواء كان هذا الانتقال راديكالياً أو تدريجياً — باعتبارها تشكل مناخاً ملائماً لنمو مشاعر الاحتجاج ذلك لأنه من شأن

هذه الفترات سيادة عمليات كثيرة من التخلي والاكتمال . مما يجعل العقل أو السلوك الاجتماعي في مرحلة معينة يتم في إطار حالة من الانومي ، أو ما يسمى بحالة انعدام القاعدة ، ومن شأن هذه الحالة أنها تولد القلق والارتباك ومن ثم التوتر . بل إن هذه الحالة قد تؤدي إلى شعور بعض الجماعات بالحرمان إذا غارت أسهامها بامتيازات غيرها من الجماعات الأقل أسهاما . كل ذلك يولد حالة من التوتر والشعور بالحرمان والظلم . ومن ثم السخط ومحاولة التخلص العلني من هذا الحرمان أو الاعلان عن هذا السخط . أو من خلال فرض بعض القواعد التي تحكم مسار الفعل على المستوى الشخصي ، وذلك مادامت القاعدة البنائية نهائية . وقد يؤدي هذا الفرض الشخصي للقواعد إلى التصادم ومصالح الآخرين ، مما يولد العنف . إلى جانب ذلك فقد تحاول بعض الجماعات التخلص من هذا الوضع غير المحكوم بقاعدة والذي يسوده التناقض عن طريق اجراءات ثورية وعنيفة .

(ب) ارتفاع معدلات العنف في فترات التوتر الاجتماعي : يؤكد مضمون هذا الفرض أنه إذا تخلقت في فترة معينة بعض مصادر التوتر فإن ذلك سوف يؤدي إلى ارتفاع نسبة وقائع العنف في إطاره . وقد تقرض مصادر التوتر على المجتمع من خارجه . وقد يكمن أساسها في تخلق تناقض بين عناصره الأساسية المكونة ، كإمكانية ظهور تناقض بين قيم الثقافة من ناحية وتفاعلات الواقع الاجتماعي من ناحية أخرى . أو تخلق بعض الصعوبات داخل الواقع تعوق أشباع الشخصية لحاجاتها ، بحيث يخلق هذا الموقف عدم رضاء من الشخصية على السياق المحيط (*) .

(*) إذا نظرنا من خلال هذا الفرض إلى المعطيات المتعلقة بالواقع المصري فسوف نجد تعرض بناء المجتمع فيما بعد قيام ثورة لبعض الإجراءات التي كانت تهدف إلى اجراء تغييرات معينة في الواقع الاجتماعي ، أو إلى فرض قيم ثقافية جديدة لتحكم الواقع الاجتماعي ، مع إمكانات التناقض التي ظهرت خلال هذه المرحلة ، هذا بالإضافة إلى فاعلية الجماعات المتطرفة أيديولوجيا وثقافيا . بحيث قام العنف بينها وبعضها البعض ، =

(ج) تميل الظاهرة الى الانتشار فى السياقات الحضرية : ويؤكد هذا الافتراض على امكانية انتشار ظاهرة العنف فى السياقات الحضرية ، خاصة حضر المجتمعات النامية وذلك لعاملين : ويتمثل العامل الأول فى أن هذه السياقات تعاني عادة من ظروف كثيرة تفرض انحرمان كعدم توفر الضرورات اليومية بالدرجة الملائمة والكافية كالمواصلات مثلا . وانخفاض مستوى الخدمات والاختناقات السلعية . هذا الى جانب تواجد السلطة المسئولة عن ذلك (كشرطة وسائر الأجهزة الحكومية) داخل المناطق الحضرية ، وهو الأمر الذى يوفر امكانية الصدام اما بفعل عجز الجهاز الادارى عن أداء مهامه نحو الجمهور أو بسبب تضخم حجم التوتر المتراكم والمختزن . هذا فى حين يؤكد العامل الثانى على امكانية قيام العنف فى السياقات الحضرية ، وذلك باعتبارها السياقات الجاذبة للمهاجرين من كافة أنحاء المجتمع . ومن ثم فهى تمثل الساحة التى تتواجد فيها جماعات متباينة ثقافيا ، وذلك من شأنه أن يخلق امكانيات الصدام بينها . هذا بالإضافة الى أن هذه الجماعات تتشكل عادة من أقليات ذات هويات محددة وذات موقف جماعى اذا حدث تهديد من الخارج عليها . يؤكد ذلك أحداث العنف فى كلا من القاهرة والاسكندرية . الى جانب ذلك فاننا نجد أن الأحياء الشعبية هى أحياء المهاجرين الذين الى جانب معاناتهم من مشكلات السياق الحضرى يعانون مشكلات التكيف المتوتر مع السياقات والثقافات الجديدة .

= أو بين أى منها والسلطة . وهو الأمر الذى أدى الى خلق كم هائل من التوتر . خلال هذه الفترة تعرض المجتمع لبعض الظروف الخارجية التى أضافت الى مخزون التوتر لديه كالضغط الاقتصادي التى مارسها القوى الرأسمالية ، والاستنزاف الاقتصادى لحرب اليمن ، وآثار هزيمة يونيو ١٩٦٧ . بحيث جعل كل ذلك الواقع الاجتماعى صعبا وموترا ويعانى من المشكلات . ذلك كله يبرر ارتفاع معدلات العنف بعد ١٩٦٧ ، حيث ارتفاع مخزون التوتر ، وبروز مشروعية مساءلة السلطة ، ومن ثم كانت هناك دائما إمكانيات عالية للصدام .

(د) فرض الحرمان النسبى : ويؤكد هذا الفرض على قيام علاقة بين الشعور بالحرمان النسبى وبين امكانية المشاركة فى أحداث العنف . وتفسير ذلك أن الحرمان النسبى يشير الى الشعور بحالة من الاحباط الدائم وعدم الاشباع برغم توقع ذلك والطموح اليه . ويختلف الحرمان النسبى عن الحرمان المطلق من حيث أن هذا الأخير تتم صياغته نظاميا فى بناء الشخصية ، كرضاء النساء بمكانتهن الدنيا بالنظر الى الرجال فى معظم المجتمعات فيما يتعلق ببعض الامتيازات . وعدم اقدام الفئات الشديدة الفقر على التخلص من هذا الوضع . كذلك الصغار فى مكانتهم بالنسبة للكبار . بيد أن البناء الاجتماعى قد يتعرض لمجموعة من الظروف التى تعمل على تحويل الحرمان المطلق الى حرمان نسبى . وهنا يرتفع مستوى التوقع . وفى حالة عدم توفر الاشباع الملائم فانه يؤدى الى حالة من عدم الرضا أو الشعور بالحرمان بالنظر الى الامتيازات التى تتمتع بها جماعات تحتل نفس المكانة وتؤدى نفس قدر الاسهام أو أقل منه . وبذلك يؤكد افتراض الحرمان النسبى أنه كلما زادت الفجوة اتساعا بين التوقعات وامكانيات الاشباع كلما أدى ذلك الى امكانية القيام بمحاولة ايجابية تتسم بالعنف والاندفاع للقضاء على هذه الفجوة الكائنة .

(هـ) فرض انتشار العنف بين الشباب كفة عمرية : ويؤكد هذا الفرض على أن فئة الشباب أكثر فئات المجتمع امكانية للمشاركة فى حوادث العنف الثورة . ويرتكز هذا الفرض على أساس أن الشباب هم الفئة التى تتسم علاقاتها بالبناء الاجتماعى بنوع من الاتصال والانفصال . فهم على اتصال بالبناء الاجتماعى لكونهم الفئة صاحبة الدور الرئيسى فى العملية الانتاجية - وخاصة فى المجتمعات التقليدية والنامية ، وإلى حد ما فى المجتمعات المتقدمة - ومن ثم فاسهامهم بارز فى العملية الاجتماعية . هذا بالإضافة الى كونهم أصحاب مجتمع المستقبل الذى يتخلق نقيا بالغاء سلبيات الحاضر . وهم على انفصال وهذا البناء ، لأن بناء شخصياتهم لم تتم صياغته نظاميا بصورة كاملة بعد . فهم ليسوا كالشيوخ الذين

حدثت لهم هذه الصياغة النظامية التى تيسر حركتهم وفق قواعد المجتمع وتقاليده ، وهو الأمر الذى سلبهم الايجابية الثورية . وهم ليسوا كالصغار وانفصالهم النسبى عن بناء المجتمع . وذلك لأنهم مازالوا بعيدين عن المشاركة بأسهام فى التفاعل الاجتماعى والعمليات الاجتماعية السائدة . هجمل علاقات الانفصال والاتصال هذه أن هناك تفاعلا ديناميا بين فئة الشباب وبناء المجتمع ، تجعل الأولى ذات حساسية خاصة لأى تأثير قد يطرحه البناء عليها .

بالإضافة الى ذلك نجد أن بناء الشخصية فى اطار المرحلة الشبابية يكون ناقصا من حيث الاكتمال . هذا بالإضافة الى أن بناء الشخصية خلال هذه المرحلة يكون أكثر حساسية لمتغيرات الواقع المتجددة . ومن ثم فهو يجعلها أقل ارتباطا بما هو كائن وأكثر ارتباطا بما ينبغى أن يكون . وفى اطار الهوية بين ما هو كائن وبين ما ينبغى أن يكون يتراكم عدم اشباع الحاجات الأساسية للشخصية . ومن ثم تتكثف التوترات التى تعانىها الشخصية فى حياتها عبر هذه الهوية . فهى معانية ، قلقة ، وأقل استقرارا نتيجة لعدم تمثلها قدر المعايير والقيم الذى يؤسس استقرارها .

الى جانب ذلك فاننا نجد أن الشباب هم أصحاب الأدوار الناقصة . فهم كالطلبة أو الموظفين حديث التوظيف لم يدخلوا فى بناء الجهاز الادارى للدولة ، ومن ثم فلم تكتمل أو تتم صياغتهم مهنيا . ويؤدى نقص مجموعة الدور الخاصة بالشخص الى كونه يصبح أكثر حرية فى حركته الاجتماعية لأنه لم يتقيد بكل أدواره بشكل كامل بعد . وأيضا لأن نقص استكمال الأدوار يكون عادة نتيجة لظروف اجتماعية تحول دون ذلك ، وهو الأمر الذى يجعل روابط الشباب بالنظام القائم أقل كثافة اذا قورن بالشيوخ . من هنا يزداد العنف عند الشباب الأعزب عنه عند المتزوج ، وعند شباب الحضر عنه عند شباب الريف . وبقدر ما هو حظ البلاد النامية أن الغالبية العظمى من سكانها فى سن الشباب والانتاج ، فانه قدرها أيضا أن هذه السن هى

سن العنف والقلق وعدم الاستقرار في سياق يتميز بالدينامية والتغير والاندفاع .

(و) فرض ميل الجماعات المحددة المعالم إلى العنف : ويعد هذا الفرض من أهم الفروض المتعلقة بهذه الظاهرة * وهو لا يتعلق بالجماعات العنصرية لخاصيتها العنصرية . ولكن لكونها جماعات لها جذورها الواضحة داخل بناء المجتمع . اذ يؤدي التحدد الواضح لهوية هذه الجماعات والدرجة انعالية لتجانسها الداخلي عادة الى نوع من التباين الحاد والسياسي الخارجي المحيط . فقد تبالغ بعض الجماعات في تحديد مكانتها والدور الذي تؤديه في العملية الاجتماعية ، ومن ثم فهي قد تشعر بالحرمان النسبي اذا هي قارنت ما تناله بالنظر الى اسهامها ، أو بالنظر الى اسهام وامتيازات الجماعات الأخرى . واذا لم تكن المقارنة لصالحه فإن ذلك قد يؤدي الى تولد بعض التوترات التي تتراكم لتخرج في شكل انفجارى اذا تخلقت الظروف التي تؤدي الى تكثيف مشاعر السخط وعدم الرضاء بشكل حاد .

(ز) النساء أقل ميلا من الرجال للمشاركة في العنف : وفقا لما تؤكدته كثير من الدراسات نجد أن النساء أقل ميلا من الرجال للمشاركة في أعمال العنف الثورة . وإلى جانب أن ذلك يرجع إلى الطبيعة الفسيولوجية والسيكولوجية الخاصة بالنساء ، فإن هذا الفرض مشتق أساسا من فرض الحرمان المطلق الذي يخضع له النساء . والذي يؤدي الى خلق نوع من الشعور الداخلي بالدونية ، أعنى أنهم أدنى في مكانتهم من الرجال * بحيث يصاغ هذا الشعور في بنائهم الدافعى . بيد أن هذا الفرض يواجه صدقه في المجتمعات النامية والمتخلفة حيث نجد أن مكانة الاناث أدنى من مكانة الذكور ، وذلك لظروف حضارية تتصل ببناء هذه المجتمعات . الا أننا لا نجد نفس الصدق يتوفر في المجتمعات المتقدمة التي تتساوى فيها مكانة الاناث والذكور . بحيث تنتظم هذه المساواة في بناء شخصية النساء . من هنا نجد مشاركة الاناث للرجال بنفس القدر في

تشكيل جماعات الهيبيز واليسار في أمريكا . أما المجتمعات التي لا تشهد هذه المساواة ، ومع ذلك تسودها مشاركة الاناث لذكور في حوادث العنف والثورة ، فان تفسير ذلك يرجع الى انه تحدث مساواة عابرة للمكانات عن طريق انتشار حابة من الانومى في بناء المجتمع . حيث تختلط حدود المكانات ويتحول الحرمان المطبق الى حرمان نسبى يوفر الأساس للمشاركة في احداث العنف والثورة اذا زادت حدة التوقعات . ذلك يفسر مشاركة النساء في الثورة الفرنسية الكبرى ويفسر أيضا ثورات النساء أخيرا في معظم انبلاد الأوربية لتساوى مكانتهن مع الرجال .

خامسا : العنف في المجتمع المصرى طبيعته ودينامياته

١ - استنادا الى الاطار النظرى لفهم العنف في مجتمعات العالم الثالث فقد تأكد لنا أن ظاهرة العنف تعتبر أحد مؤشرات عدم الاستقرار الاجتماعى . سواء كانت بنية المجتمع هى المصدر الأساسى لعدم الاستقرار ، او سواء كانت الجماعة القائمة بالعنف لها من الملامح والبناء انشخصى ما يجعلها مؤهلة لارتكاب أفعال العنف من هذا القبيل ، أو أن مثير العنف قد يرتبط بالطرف الذى يشكل هدفا لهذا العنف ، سواء كان النظام السياسى برموزه هو هدف العنف أو سواء كانت إحدى الجماعات التى يضمها البناء الاجتماعى هى انهدف المستهدف .

وايا كانت طبيعة ومصادقية القوانين التى تحكم التفاعلات الداخلية للعنف ، فانه من المؤكد أن المجتمع المصرى قد تعرض في السنوات الأخيرة لمجموعة من الظروف والعوامل التى جعلته مؤهلا لتفريخ التفاعلات الملائمة لوقوع هذه الظاهرة في اطاره . بحيث يمكن القول انه قد تخلقت في التاريخ المصرى الحديث مجموعة من الظروف التى أسست في المجتمع المصرى امكانية عانية لقيام هذا النمط من الأحداث . وسوف نعرض فيما يلى بعضا من هذه الظروف .

فعملية التحديث التى بدأها المجتمع منذ بداية عهد محمد على ،
والتي بدأت تتعمق بجبرعات التحديث المتعددة التى قدمت فى عصر الخديوى
اسماعيل ، وفى أعقاب الاحتلال البريطانى ، وبحصول مصر على الاستقلال
فى ١٩٢٣ . ثم ببدء التنمية الوطنية الشاملة فى أعقاب ثورة ١٩٥٢ .
وبالإضافة إلى ردود الفعل التى تفرضها تحديات التحديث فإن التحديث
المشوة يشكل فى العادة مناخاً أو إطاراً ملائماً لتكاثر العنف . حيث تطورت
عملية التحديث المصرية فى إطار ما يمكن أن يسمى بالبناء المزدوج .
وفى هذا الإطار لم يستهدف التحديث الانتقال بالمجتمع من مرحلة إلى
أخرى من خلال عملية الاستبدال البنائى والوظيفى ، ولكنه اتجه إلى
خلق بناءات تضم نظاماً ومؤسسات حديثة تؤدي وظائف حديثة إلى جانب
نظائرها القديمة . ولقد هيا ذلك لقيام العنف لثلاثة عوامل . أولها أنه وإن
اتجهت الصفوة السياسية قديماً إلى خلق الثنائية بدلاً من الاستبدال تجنباً
للصدام بين القديم والحديث . وهو الصدام الذى قد يهدد مكانة الصفوة ،
خاصة فى الفترات التاريخية التى تتمتع فى إطارها البناء والثقافة التقليدية
بقوة وبأس شديدين . والثانى أن هذا الوضع خلق احتمالات وإمكانات
متعددة وربما متناقضة لاشباع ذات الحاجة الاجتماعية وهو التناقض الذى
قد تتبدى آثاره على المستوى الاجتماعى فى صدام أو على المستوى الشخصى
فى صورة توترات مختزنة . أما الثالث فيرجع إلى أن عملية التحديث على
هذا النحو قد أدت إلى خلق بنائين اجتماعيين ، يرتبط بهما نمطين من
الشخصية لكل منهما توجهاته المناقضة لتوجهات الآخر ، وهو الأمر الذى
أسس فى بناء المجتمع إمكانية للانفجار فى أى لحظة تتوفر فيها الظروف
الملائمة لهذا الانفجار . يشهد على ذلك الصدمات الاجتماعية والتاريخية
التي تحدث دائماً بين أصحاب التوجهات التقليدية والحديثة .

وتشكل عملية التحضر التى مر بها المجتمع المصرى ظرفاً آخر ملائماً
لقيام العنف . وإذا كان التحديث قد أصيب بالازدواجية البنائية فإن التحضر
هو الآخر قد أصيب بالتشويه وهو شكل التحضر الذى يتم فى إطاره
التركيز على مجموعة من المدن الأساسية دونما بقية المجتمع . وإذا نظرنا

الى المجتمع المصرى فسوف نجد تركيز التحضر فى العواصم التى قطنت بها السلطات الاستعمارية وبدأت تمارس دورها السياسى فى الضبط والسيطرة من خلالها . أو أن التحضر قد تم فى مجموعة من المدن لاعتبارات عسكرية بحته وذلك مثل التحضر الذى أصاب مدن القناة لتركز قوات الاحتلال بها . ثم تحضر بعض المدن بالنظر الى طابعها الاقتصادى ، مثال على ذلك التحضر الذى أصاب المحلة الكبرى ، كفر الزيات ، الاسكندرية ، وذلك لاعتبارات جمع القطن وحاجه وتجهيزه وتصديره الى مصانع النسيج الانجليزية .

استخلاصا مما سبق نجد أن التحضر المشوه يركز على بعض قطاعات المجتمع أو سياقاته دون أخرى ، وهو الأمر الذى يؤدى فى النهاية الى وجود بنائين اجتماعيين غريبين على بعضها البعض برغم تضحتهما فى اطار وحدة بنائية واحدة . وهو الأمر الذى يؤدى أيضا الى انطلاق موجات الهجرة من القطاع الريفى المتخلف — والذى يعيش السكان فى اطاره فى مستوى فرص الحياة النادرة — الى الحضر والمدن الأساسية — حيث وفرة فرص الحياة — والنتيجة الطبيعية لذلك تكس المهاجرين على اطراف المدن الأساسية ، أو فى الأحياء الشعبية ، وبذلك يكون الحرمان اليومى الذى تعانيه هذه الجماهير فى مواجهة الطموحات حول الاشباع المحتمل سببا فى الاحباط والتوتر الذى يعتبر المدخل الطبيعى للعنف ، حيث السلطة التى يعتبر سببا لعدم الاشباع قائمة وموجودة وهناك احتكاك يومى بها . وهو الأمر الذى يخلق كما أشرنا ظرفا ملائما للعنف .

وتعتبر الزيادة السكانية هى الأخرى أحد الظروف الأساسية المهيئة فى مجتمعات العالم الثالث ، ومنها المجتمع المصرى * ذلك أن الزيادة السكانية — فى حالة غياب النظام السياسى الذى يمتلك وعيا تنظيميا كافيا — تصبح عبئا على المجتمع لضخامة الاحتياجات التى ينبغى أن تشبع ، سواء تلك المتعلقة بالسكن أو الغذاء أو المواصلات أو الصحة أو التعليم . ذلك فى مواجهة دول مثقلة الميزانية ومحدودة الموارد . وهو الأمر الذى

يعنى حرمان أغلب السكان من اشباع معظم حاجاتهم الأساسية أو على الأقل توفير حد أدنى من الاشباع عند مستوى الكفاف بالنسبة لحاجات غالبية السكان . وهو الأمر الذى سوف يعنى مزيداً من المعاناة ، والشعور بالاحباط والتوتر ، وهى — كما أشرنا — تشكل المناخ الملائم لقيام العنف . بالإضافة الى ذلك نجد تميز البناء الديموجرافى لمجتمعات العالم الثالث ، والمجتمع المصرى ، بالطابع الشبابى ، حيث نجد أن غابية السكان من الشباب . وهو الأمر الذى يجعل هذا البناء السكانى مهياً للعنف وذلك لعاملين . من ناحية لأن الشباب هم الشريحة العمرية التى يتسع فيها حجم الاحتياجات التى ينبغى اشباعها ، فالشباب هم الذين يحتاجون الى الدخول الملائمة ، والى الاسكان والى مختلف فرص الحياة ، فإذا عجز البناء عن توفير قدر من الاشباع لهذه الاحتياجات فإن ذلك سوف يعنى مزيداً من التوتر . هذا بالإضافة الى أن الشباب بحكم بناء شخصيتهم عادة ما يكونوا خاضعين لعملية تشكل وهى عملية متوترة بلا شك ، ومن شأنها أن تضاعف مخزون التوتر إذ لم تجد اشباعاً لحاجاتها . هذا الى جانب أن الشباب هم الفئة العمرية الأقل من حيث مستوى الصياغة النظامية والخضوع للمجتمع ، ومن ثم فهم أكثر الفئات امكانية لتحدى النظام الاجتماعى والمؤسسة الاجتماعية المسيطرة . وهو الأمر الذى يجعل من عنصر السكان فى بناء المجتمعات النامية عنصراً من عناصر عدم الاستقرار . ويلعب النظام التعليمى دوراً رئيسياً فى خلق الظروف البنائية الملائمة للعنف ، فبسبب انكماش فرص العمل والدخل فى اطار القطعاع الريفى بسبب ضيق وثبات مساحة الأرض الزراعية المتاحة من ناحية ، وبسبب فتح النظام التعليمى أبوابه لعامة الشعب من ناحية أخرى ، أصبح النظام التعليمى القناة التى يمر من خلالها أبناء المعمرين أو الطبقة الزراعية المتوسطة بحثاً عن الحراك الاجتماعى الأفقى والراسى على السواء . ومن ثم التحقت أعداد هائلة بالتعليم — كوسيلة لحراك — . وقد أدى ارتباط النظام التعليمى بالنظام الاقتصادى والمهنى . الى ظهور شريحة عريضة فى المجتمع نالت خطأ من التعليم لكنها لم تحقق طموحاتها الاقتصادية

في الحياة الاقتصادية الأكثر ترغاً . ومن الطبيعي أن تشكل هذه الشريحة جوهر الطبقة المتوسطة ، وهي أكثر الطبقات اتساعاً وفعالية . وهي الطبقة التي تعيش وضعاً متناقضاً وموتراً بين الطموحات التي تطلقها فيما يتعلق بالاشباع المحتمل ، وبين واقع الحرمان والمعاناة التي تعيشها ، وهو الأمر الذي يضع هذه الشريحة الى جانب أى شرائح اجتماعية قد تقدر العنف (✱) . أو على الأقل ممارستها للعنف الكامن عن طريق الانسحاب من المشاركة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في النظام القائم .

ويتصل الدور الذي يلعبه الدين في هذه المجتمعات بالظروف التي من المحتمل أن تؤدي الى العنف . فمن المسلم به أن الدين يحتمل مكانة جوهرية في تراث وثقافة وبناء هذه المجتمعات . ومن ثم فالدين يقدم تصوراً متكاملًا لما ينبغي أن يكون عليه سلوك افراد والمجتمع المسلم . وهو الأمر الذي يتصادم بالتأكيد مع التصور العلماني الحديث لذات السلوك . بحيث يؤدي تخلق التناقض على هذا النحو الى احتمال تأسيس العنف داخل بناء هذه المجتمعات بين الصفوة الدينية من ناحية وبين النظام السياسي وعلى رأسه الصفوة العلمانية من ناحية ثانية ، أو بين الصفوات العلمانية وبعضها البعض من ناحية ثالثة ، أو بين الصفوات الدينية والمحافظة من ناحية رابعة . وهو الأمر الذي يجعل الاعتقاد والشعور الديني أحد أسباب العنف في هذه المجتمعات . هذا الى جانب أن وجود الطوائف الدينية المتعددة ، من شأنه أن يؤدي الى اندلاع العنف في بناء هذه المجتمعات خاصة اذا توفرت مجموعة من الظروف الأخرى التي تساعد على ذلك .

(✱) في الفترة التي بدأت بسنة ١٩٧٠ وانتهت في ١٩٨٠ ، وهي الفترة التي تبنى المجتمع خلالها فلسفة الانفتاح الاقتصادي ، أدت السلع المعروضة (الطموح في الاشباع المحتمل) ، وانخفاض الدخل الفردي التي اننا وجدنا كثيرا من فئات الموظفين والمتقنين يتقدمون مطالب فتوية تتعلق بزيادة المرتبات ، أو ظروف العمل . بل ان بعضها قد بلغ به الأمر الى التهديد بالاضراب والامتناع عن العمل ، وهو الأمر الذي يعتبر مستوى أو مرتبة من مستويات العنف .

يضاف الى ذلك معاناة النظام السياسى فى مجتمعات العالم الثالث من ظاهرة الشرعية الناقصة أو افتقاد الشرعية . وهو الأمر الذى يدفع هذه الأنظمة بحثا عن الشرعية الى انبحث عنها بن خلال اطر مرجعية غريبة عن مجتمعاتها وهو الأمر الذى قد لا تستوعبه الجماهير . أو أن هذه النظم قد تستخدم القهر السياسى ، وحرمان الجماهير من المشاركة ، هذا الى جانب ابتعادها عن الممارسة الديمقراطية الصريحة * وهو الأمر الذى يجعل الجماهير خاضعة بكل وسائل القهر الممكنة . بحيث أن ذلك من شأنه أن يؤسس الميكانيزمات المؤسسة للتوتر فى بناء المجتمع ، بحيث يدفع ذلك الجماهير الى العنف فى حالة وجود أى أزمة قد يواجهها النظام السياسى والتى من شأنها أن تهز شرعيته الناقصة أساسا . ومثال على ذلك قيام الجماهير (الطلبة) بالعنف فى ١٩٦٨ فى مصر احتجاجا على الأحكام التى صدرت ضد العسكريين المسؤولين عن النكسة . وكذلك تظاهرات الطلبة والشباب بميدان التحرير فى مصر ١٩٧٢ ، حينما تبدى عجز النظام السياسى — رغم وعوده — عن مواجهة القضية الوطنية المتمثلة فى احتلال أجزاء من الوطن .

يضاف الى ذلك مجموعة الظروف اليومية التى تعيشها المجتمعات النامية — والمجتمع المصرى — والتى من شأنها أن ترفع من رصيد التوتر الاجتماعى — المرحلة الضرورية لقيام العنف — ويلعب العامل الاقتصادى دوراً أساسيا فى هذا الصدد مثل ارتفاع الأسعار بما يتجاوز قدرات الجماهير ، وهو الأمر الذى يعتبر هو المسئول — الى جانب توفر ظروف أخرى — عن انفجار العنف فى بعض مناطق المجتمع المصرى خلال أحداث ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ . هذا بالإضافة الى أن تخمة الأسواق بالسلع المعروضة فى مواجهة انخفاض مستويات الدخل من شأنه أن يؤدى الى الشعور بالحرمان والانفجار فى حالة توفر الظروف المهيئة لذلك ، كما حدث فى ذات أحداث ١٩٧٧ . هذا الى جانب عجز النظام السياسى عن توفير حل للمسألة الاجتماعية فى عمومها والاقتصادية بصفة خاصة .

بحيث يؤدي ذلك الى ابراز فشل النظام السياسى فى تقديم الحلول الملائمة لمشكلات الجماهير ، مما يطرح امكانية اتباع سلوكيات العنف ضد هذا النظام .

بالاضافة الى ذلك يلعب النظام العالمى دوراً رئيسياً فى اثاره العنف أو تهدئته فى ابنية مجتمعات العالم الثالث . وذلك باعتبار أن المجتمع المصرى — كأحد مجتمعات العالم الثالث — يحتل مكانة محددة فى اطار النظام العالمى . وهناك بعدين للدور الذى يمكن أن يلعبه النظام العالمى . وفى اطار البعد الأول نجد أن النظام العالمى قد يلعب دوره فى اثاره العنف عن طريق مد بعض الجماعات المؤهلة لارتكاب العنف بالدعم المادى والمعنوى ، ومثال على ذلك الدعم الذى تلقتة مختلف الجماعات الدينية فى مصر اثناء الفتنة الطائفية والعنف الدينى فى افترة الأخيرة من اطراف عديدة تنتهى الى النظام العالمى والاقليمى . وهو ما يعنى أن النظام العالمى قد يلعب دوراً فى اثاره العنف بصفة عامة .

غير أن النظام العالمى قد يلعب دوراً يتناقض تماماً وهذا الدور . حيث نجد أنه قد يعمل على التقليل من التوترات المهيئة لقيام العنف . ويمكن القول بأن البلاد البترولية المحيطة بالمجتمع المصرى قد لعبت فى فترة سابقة ١٩٧٠ — ١٩٨٠ دور صمام الأمان بالنسبة لانفجار العنف . فقد كان من الممكن أن يؤدي انخفاض الدخول ، ونقص فرص العمل ، وتعقد مشكلات الاسكان والمواصلات وغير ذلك الى تأسيس احتمالية عالية لانفجار العنف ، غير أن تخلق فرص العمل والدخل المرتفع وامكانية الهروب من البناء المؤثر والمثير للعنف أدى الى سحب فتيل الاشتعال من الموقف بل ان القوى التى كان من المحتمل أن تكون هى قوى العنف ، أصبحت بعد الهجرة ، من أهم عوامل صياغة الاستقرار داخل واطاع المجتمع المصرى .

ما سبق اذا يبرز مجموعة من الظروف البنائية التى يساعد تواجدها ، أو تخلطها واستمرار فاعليتها الى ظهور وقائع العنف التى

قد تبدأ بمجموعة من الوقائع المتناثرة على المستوى الفردى ، ثم تتصاعد لى تشكل كثافة فى فترة تاريخية بعينها من حيث اطراد وقوع هذه الحوادث، أو من حيث ارتفاع عدد الأفراد المشاركين فيها . وسوف نحاول ذلك من خلال استعراض السياقات الاجتماعية المختلفة المتصلة بالعنف فى المجتمع المصرى :

(١) العنف فى المجتمع المصرى تحليل للسياق التاريخى

نحاول فى هذه الفقرة استعراض أحداث العنف فى المجتمع المصرى كوحدة أساسية للتحليل — بالنظر الى السياق الاجتماعى والتاريخى لفترة تاريخية بعينها ، للبحث فى طبيعة العوامل التى ظهرت فى اطار هذا السياق التاريخى ، بحيث كان العنف الذى انفجر خلال ذات الفترة نتيجة لها ودالة عليها . وسوف نعرض لهذه العوامل والظروف فى أربعة فقرات تاريخية متباعدة .

(١) ففى الفترة الأولى وهى الفترة السابقة على ثورة ١٩٥٢ . حيث الموقف الاجتماعى الذى يتضمن مجموعة من الأطراف والتفاعلات التى تدور بينهم ، وهى التفاعلات التى تدعم قيام العنف . فقد كان النظام السياسى الحاكم يضم العنصر الأجنبى المتمثل فى الادارة البريطانية الى جانب الملك ووزرائه باعتبارهم العنصر الثانى المكون فى بناء النظام السياسى . ومن الممكن انقول بأن سياق ما قبل الثورة قد امتلأ بأسباب عديدة مثيرة للعنف . منها وجود المستعمر ذاته باعتباره نوعا من التحدى للارادة الوطنية ، هذا الى جانب انتشار الفساد الاجتماعى الشامل فى النظام السياسى والادارى الوطنى ، ذلك فى مقابل حرمان الجماهير من اشباع حاجاتها الأساسية . بحيث شكلت هذه الظروف مصدر الهام لكثير من أحداث العنف التى انتشرت فى كافة أنحاء المجتمع ومجالاته العديدة . ولأن القضايا المثيرة للعنف كانت وطنية بالدرجة الأولى واجتماعية بالدرجة

الثانية . فقد وجدنا حوادث العنف توجه تارة ضد المستعمر المحتل أو صفوة النظام السياسى التى لم تختلف كثيرا عن المستعمر من حيث توجهاتها الأيديولوجية . وهو العنف الذى يتخذ عادة الطابع السياسى . بينما نجد أن هناك بعض حوادث العنف ذات الطابع الاجتماعى والموجهة أساساً ضد رموز الاقطاع فى المجتمع مثال على ذلك حركة الفلاحين وثورتهم ضد الاقطاع فى بهوت وكفور نجم فى محاولة لرفع المظالم عن كاهلهم ..

ونظرا لتنوع أسباب العنف ومثيراته خلال هذه المرحلة فتد كان منطقيا أن تتنوع قوى العنف أيضا فتارة نجد أن جماعة المثقفين العلمانيين وبخاصة الطبقة تشكل القوى الرئيسية فى العنف الموجه ضد الاستعمار والصفوة السياسية المتعاونة معه . وتارة أخرى نجد أن الصفوة الدينية والتيار الدينى هو الذى يقود العنف ضد قوى الاستعمار حفاظا على التراب الوطنى أو ضد الصفوة العلمانية لتبائن التوجهات الأيديولوجية . وتارة ثالثة نجد أن الجماهير العريضة والتى تعاني من الحرمان فيما يتعلق بأشباع حاجاتها اليومية هى التى تثور على رموز الظلم وانقهر القربة منها . مثلما حدث فى اضطرابات الفلاحين فى بهوت وكفور نجم ضد سادة الأرض من رجال الاقطاع ، رغضا للظلم وسعيا لتحقيق قدر ملائم من الاشباع .

(ب) وتشكل الفترة من ١٩٥٢ — ١٩٦٠ فترة بنائية وتاريخية ذات طابع متميز ، حيث ظهرت فى اطارها مجموعة من الظروف المثيرة للعنف ، الذى قامت به بعض قوى هذه المرحلة .

١ — من هذه الظروف أن الحركة الثورية التى قامت كرد فعل للفساد الذى ساد مجتمع ما قبل الثورة ، وجدت أن عليها مواجهة كافة ظواهر الفساد هذه . ولتحقيق هذا الغرض نجدها قد أتجهت الى اصدار بعض القواعد والقرارات التى تحاول فى مجموعها أن ترسم موقفاً أيديولوجيا محددا له رؤيته الواضحة لطبيعة الواقع الاجتماعى الذى ينبغى

أن يتأسس ، وملامح الخصائص التى يجب أن تسوده . فى إطار هذه المرحلة صدرت قوانين الإصلاح الزراعى ، وأيضاً مجموعة القوانين والقرارات التى حاولت إصلاح البناء السياسى هذا الى جانب مجموعة من القرارات والقوانين التى تيسر خلق بعض الظروف الملائمة لاشباع الجماهير لحاجاتها الأساسية .

ذلك يعنى أن جماعة الثورة فى هذه المرحلة كانت تحاول فرض بداية منطق أيديولوجى جديد . ومن المنطقى أن هذا التوجه الأيديولوجى الجديد سوف يضر بالمصالح التى اكتسبتها بعض الفئات فى مجتمع ما قبل الثورة (قوى الاقطاع الزراعى وبعض المسيطرين على الحياة السياسية) . وفى ذات الوقت يمنح قوى اجتماعية أخرى بعض الامتيازات التى لم تكن لها ومن ثم يخلق لها مصلحة فى استمرار النظام الجديد (جماهير الفقراء ، والفلاحين المعدمين ، وشرائع عريضة من الطبقة العاملة) . وهو الأمر الذى يشجع بالتأكد درجة عالية من التوترات التى تتجمع لتنفجر فى إطار بعض الجماعات التى أضرت بعض مصالحها كقوى الاقطاع أو التى أثار العصر الجديد بعض طموحاتها كجماهير الفقراء من الفلاحين والعمال .

٢ — نظرا لطبيعة التوجهات العلمانية التى تبنتها الصفوة السياسية فيما بعد ١٩٥٢ فإنه كان عليها أن تحاول اخضاع المؤسسة الدينية والصفوة المسيطرة عليها — وهى فى ذلك تعتبر استمرارا لمسا قبلها . هذا الى جانب أنه بسبب ضعف شرعيتها نجدها قد اتجهت لدعم نفسها بالشرعية الدينية ، حيث كانت معارك التنمية تحارب باسم الدين والنضال مع قوى الاحتلال يتم تحت شعارات دينية (✽) ذلك يعنى أن النظام السياسى لثورة يوليو حاول استخدام الدين كوسيلة لكسب الشرعية للنظام

(✽) على سبيل المثال حينما وقع العدوان الثلاثى على مصر فى ١٩٥٦ نجد أن الزعيم عبد الناصرلقى خطابه من الأزهر محاولا تعبئة الجماهير من خلال عاطفتها الدينية .

السياسى ، ولتبرير سلوكياته التهموية والسياسية ، وهو الأمر الذى لم توافق عليه الصفوة الدينية التى ترى ضرورة خضوع الدولة والمؤسسة السياسية للدين وليس العكس ، ومن ثم كان ذلك أحد مبررات التوتر والعنف والصدام بين النظام السياسى من ناحية وبين أصحاب التوجه الدينى (الإخوان المسلمين) من ناحية أخرى .

٣ — يضاف الى ذلك التصفية التى خضع لها النظام السياسى فى ١٩٥٤ ، وهى التصفية التى انتهت بتأكيد الزعامة الفعلية لناصر فى مقابل اضعاف الفريق المؤيد لمحمد نجيب بل وتحديد اقامة الأخير . وهى الأحداث التى ساعدت على قيام أحداث العنف داخل صفوف الحركة الثورية ، أو رفض الجماهير فى بعض الأحيان لبعض التغيرات التى تمت على مستوى القمة ، وهو الأمر الذى دفع بعض فئات الجماهير فى بعض الأحيان الى السلوك الذى يتميز بطابع العنف . هذا الى جانب أن ذلك قد دفع بطبيعة الحال الى اضافة كميات جديدة لمخزون التوتر القائم .

٤ — وفى أعقاب معركة ١٩٥٦ ، تعمق الحظ الأيديولوجى الثورى على المستوى الداخلى ، وهو الأمر الذى بدأ ينعكس على طبيعة القوانين والقرارات التى صدرت خلال هذه المرحلة (قوانين اصلاح الزراعى مثلاً) . هذا الى جانب أن النظام الثورى بدأت تتضح معالم هويته السياسية على الصعيد العالمى . ونقد دفع هذا التطور الجديد الى مزيد من الاجراءات التى استهدفت فى مجموعها استكمال بناء السياق الاجتماعى الجديد على أنقاض القديم . هذا الى جانب أن هذه الفترة قد تميزت ببداية فاعلية بعض المتغيرات الخارجية على الواقع المحلى . منها مثلاً تخلق أو بروز فاعلية بعض الجماعات ذات التوجه الأيديولوجى التابع لايديولوجيات عالمية خارجية . وبغض النظر عن الصدامات المحتملة بين الجماعات ذات التوجهات الأيديولوجية المتباينة أو بينها فى مجموعها من ناحية وبين النظام السياسى من ناحية أخرى ، فاننا نجد أن هناك بعض الأحداث الخارجية التى اضافت الى مخزون التوتر الاجتماعى خلال هذه

الفترة . فمثلا أدت واقعة الانفصال بين مصر وسوريا الى صدمة قومية تلفتها جماهير الداخل حيث طرحت بعض جماعته تساؤلات تتعلق بهدى قدرة الصفوة على انجاز الفعل السياسى ، وايضا مدى سلامة توجهاتها الأيديولوجية خاصة عناصرها ذات الطابع القومى . بحيث نجد أنه وان لم تنفجر حوادث العنف الصريحة خلال هذه المرحلة الا أن الأحداث انثى وقعت والظروف القائمة كان من شأنها أن ترفع من مخزون التوتر القائم فى المجتمع .

(ج) وتشكل الفترة من ١٩٦١ وحتى ١٩٧٠ — وهى الفترة التى تميزت باعلان التوجهات الاشتراكية — الفترة التاريخية التى تميزت بطبيعة خاصة وبعض الظروف الخاصة المولدة للعنف . حيث تتحدد ملامح هذه الفترة من خلال الملامح التالية :

١ — كرد فعل لعدوان ١٩٥٦ ، ومراوغة الاقطاع الداخلى وواقعة انفصال الوحدة بين مصر وسوريا اتجه النظام الثورى الى تعميق توجهاته الأيديولوجية ، حيث صدرت مجموعة القرارات الاشتراكية التى حددت بشكل نهائى هوية النظام السياسى . وقد تضمن ذلك مزيدا من التوتر من قبل الفئات التى أضيرت مباشرة من هذه انقرارات . من هذه الفئات كبار الملاك ، أصحاب المصانع والمؤسسات وهى فئات ذات توجه أيديولوجى مضاد بطبيعة الحال . ذلك على المستوى الداخلى . أما على المستوى الخارجى فقد بدأ النظام السياسى فترة جديدة من العداءات والتحالفات على الصعيد العالمى . مع احتوائية أن تعمل بعض القوى العالمية المضادة على إثارة بعض الجماعات الداخلية التى تتجانس أيديولوجيا معها ، أو أن تعمل قوى عالمية أخرى على دعم مراكز الجماعات الداخلية التى ترتبط بها أيديولوجيا . ونقد كان من المنطقى أن يتكثف التوتر داخل بناء المجتمع ، وهو التوتر الذى قد يدفع أحيانا الى انفجار بعض أحداث العنف الا أنه قد يبقى مخترنا فى أحيان كثيرة .

٢ - في أعقاب اعلان النظام السياسى عن توجهاته الأيديولوجية الاشتراكية ، كان من شأن ذلك أن يثير حفيظة الجماعات الأيديولوجية الأخرى . فهو من ناحية يثير حفيظة القوى الدينية أولا للطبيعة العلمانية لهذا التوجه الأيديولوجى ، وثانيا للطابع الملحد - كما يذهب أصحاب التوجه الدينى - وهو من ناحية أخرى يثير حفيظة الجماعات الشيوعية أو الاشتراكية لأنها رأت أن التوجه الاشتراكى للنظام السياسى ليس بالعمق الأيديولوجى الكافى والقادر على مواجهة مشكلات الجماهير .

فهى ترى أن الاشتراكية العربية أو الاسلامية اطارا لا يمتلك نفس النحسم والوضوح الذى تمتلكه الاشتراكية العلمية . ومن ثم وجدنا صراعا متجددا بين الجماعات ذات التوجهات الأيديولوجية وبعضها البعض من ناحية ، وبينها ، أو بين أى منها وبين النظام السياسى من ناحية أخرى .

٣ - فى ١٩٦٧ ضربت القوى العالمية المعادية ضربتها القاصمة بوقوع هزيمة يونيو ١٩٦٧ . وذلك بعد أن مهدت لذلك باستدراج العسكرية المصرية فى اليمن . ومن ثم توسيع نطاق الاستنزاف العسكرى هناك .

وأىضا لاستنزاف الاقتصاد المصرى بالتكاليف الباهظة لهذه الحرب .

وكنيجة لصدمة يونيو بدأت مرحلة جديدة من التوتر لأنه شمل الجماهير التى قام النظام الثورى ليعمل لصالحها . وبدأت شرائح جماهيرية عديدة تشعر بأنها قد عاشت فى مرحلة من الخداع الهائل والأوهام التى لا أساس لها . وفى هذا الصدد يمكن تفسير تشبث أنجماهير فى ٩ ، ١٠ يونيو ليس باعتباره تمسكا بالنظام السياسى الذى فشل فى مواجهة العسكرية ، ولكن باعتباره تشبث الخائف من عدو كان يمكن أن يتواجد بيننا وليس فى سنياء البعيدة . بحيث يمكن النظر الى المظاهرات التى اندلعت فى ١٩٦٨ - عقب اعلان احكام الطيران - باعتبارها تعبيراً عن الغضب المبدئى الموجه نحو النظام السياسى . وقد حاولت القيادة السياسية استيعاب مشاعر القلق هذه عن طريق مسارعته الى اصدار بيان ٣٠ مارس الذى وعد بعالم جديد من الحرية السياسية والشخصية فور انتهاء المعارك . وكان ذلك فى محاولة للالتقاء بوجودان الناس وآمالهم (٤٥) .

٤ - فرضت أعباء المعركة لتحرير التراب الوطنى توجيه كل موارد المجتمع الى الاعداد العسكرية . وفى هذه المرحلة توقفت التنمية الاجتماعية بل أن هناك بعض التقارير التى ذهبت الى أنها بدأت تحقق معدلات سالبة بلغت ٢٥٪ (٤٦) * ولقد كان من شأن ذلك أن يضيف الى مخزون التوتر توترات جديدة . فبسبب الظروف الاقتصادية القاتمة كان من الضرورى فرض قدر من الحرمان على اشباع الحاجات الجماهيرية ، هذا الى جانب بداية ارتفاع الأسعار وظهور السوق السوداء ، وظواهر اختفاء السلع وهى التفاعلات التى أدت فى مجموعها الى معاناة الجماهير من التوتر ، ووضعها على طريق العنف اذا هى قد وجدت الطريق الذى يبرر ذلك .

بالاضافة الى ذلك أكدت القوانين العسكرية خلال هذه الفترة على التجنيد الشامل للشباب . وبخاصة الشباب المثقف فى محاولة لتوفير امكانية انتدرب على الأسلحة الحديثة والمعقدة . ولقد كان ذلك يعنى بالنسبة لشريحة عريضة من الشباب ، تلك التى التحقت بالجهد العسكرى ، وتلك التى كانت فى انتظار الالتحاق ، توقف الحياة ، فلا عمل ولا زواج ، ولا مسكن الا بعد الانتهاء من هذه المعضلة . وهو الأمر الذى أضاف الى التوتر القائم قدراً هائلاً وجديداً من التوتر المختزن ، الذى قد تعود أحيانا الى بعض أعمال العنف على المستوى الفردى ، أو قد يتصاعد ليصنع عنفاً جماهيرياً عاماً اذا تخلقت الظروف الملائمة لذلك .

بل انه يمكن القول أن الاندفاع العسكرى فى ١٩٧٣ الى جانب اعتباره مستنداً الى آمال التحرير ، الا أنه كان الى حد كبير تفريجا لتوترات مختزنة على صعيد الشخصية المصرية بحيث شكل التوتر دافعا قويا لهذا الاندفاع العسكرى الهائل ، فى محاولة ضمنية للتخلص من الظروف التى خلفته .

(د) وتشكل الفترة من ١٩٧١ وحتى ١٩٨٠ فترة ثانية تميز في اطارها السياق الاجتماعى ببعض الملامح الخاصة التى خلقت فى اطاره بعض مصادر التوتر أيضا .

١ - ويعتبر تغير التوجه الأيديولوجى أبرز ملامح هذه المرحلة برغم الاعلانات التى قدمها النظام السياسى حول اعتبار ذاته مجرد استمرار للنظام السابق (الناصرى) ولم يكن الهدف من ذلك سوى الاستفادة مرحليا من الشرعية التى امتلكها النظام السياسى القائم ، بل اننا نجد أن السادات خلال هذه المرحلة يحاول تمرير شعارات أيديولوجيته الجديدة . فقد أعلن السادات فى اجتماعه بممثلى الغرف الصناعية والتجارية بفتح الطريق أمام رأس المال الخاص وأن الرأسمالية لم تعد فى مصر جريمة (٤٧) . هذا الى جانب سخطه فى مكان آخر من تقسيم الدول العربية الى رجعية وتقدمية . بالاضافة الى أنه قد ظهرت أصوات خلال هذه الفترة تحاول انشاء الجامعة الأهلية بمصروفات ، وأيضا المناقشات المتعلقة بإلغاء الحراسة وتعديل قوانين تأجير المساكن والأراضى الزراعى (٤٨) والتراخى النسبى فى الأخذ بالتزام الدولة بسياسة تعيين خريجي الجامعات . ولقد كان من شأن ذلك أن يثير مخاوف عديده لدى بعض الجماعات ، خاصة الجماعات ذات التوجه الناصرى التى ناصبت النظام السياسى الحالى العداء . هذا الى جانب بداية توتر وخوف بعض الفئات على مكاسبها كصغار الفلاحين ، والفلاحين المعدمين والطبقة العاملة ، وبدأت بذلك مرحلة جديدة لتصاعد التوتر الاجتماعى .

٢ - فى ١٥ مايو ١٩٧١ قام النظام السياسى بالقضاء على رموز الناصرية - من خلال ما اعتبره ثورة تصحيح - حيث تمكن من تجميد نشاط معظم الأشخاص الذين شاركوا فى ادارة النظام الاجتماعى والسياسى فى مرحلة عبد الناصر . وفى مقابل ذلك حاول النظام السياسى أن يؤسس شرعيته من خلال بعض الاعلانات المتعلقة بحماية الحرية ، وسيادة القانون ، وهو الأمر الذى أدى الى نتائج غير متوقعة من وجهة نظر النظام

الليبرالى الجديد ، فهو من ناحية قد أثار حفيظة كل القوى ذات المصلحة فى النظام السياسى والاجتماعى السائد فى المرحلة الناصرية ، بحيث نقلها الى معسكر أعداء النظام . ومن ناحية أخرى فقد أدت اعلاناته المتعمقة بالحرية والديموقراطية وسيادة القانون الى ارتفاع موجة النقد الذى يصل أحيانا الى حد ارتكاب العنف اتساقا وافتراس الحرمان النسبى . حيث أتاحت هذه المرحلة امكانيات الطموح والتطلع الى مستويات أعلى من الاشباع ، ذلك فى مواجهة عدم توفر التسهيلات الواقعية التى تيسر حدوث هذا الاشباع . ومن ثم تصبح هذه العلاقة غير المستقرة بين المكونين مصدراً جديدا للتوتر ، ومن ثم لامكانية ارتكاب العنف تحت وهم أن بإمكان الفرد أو الجماعة تجاوز هذا الحرمان النسبى من خلال آلية العنف .

٣ - من حيث المعاناة الاقتصادية شكلت هذه المرحلة امتدادا للمرحلة السابقة . حيث تجلت مظاهر هذه المعاناة فى ارتفاع الاسعار ، وسوء مستوى الخدمات ، استنادا الى أن كل شيء موقوف للمعركة . وفى ظل هذه المعاناة كان على الضمير الجماعى أن يراجع سلوك النظام السياسى ، من منطق القلق والخوف من تصرفاته . وفى اطار هذه المراجعة يتأكد له أن الانفصال قد حدث لأن النظام السياسى قد عجز عن توفير الظروف الملائمة لنجاح الوحدة ، والاقتصاد قد اهتز بسبب حرب اليمن التى كانت محاولة لاستنابات الثورة فى أقل المواقع نضجا من حيث النوعى الثورى . وترغبت الوطنية المصرية فى الوحد بسبب نكسة ١٩٦٧ . وتغير النظام السياسى لتوجهاته الايديولوجية قد يعنى عودة النظام السياسى لضرب الجماهير ذاتها . بحيث يقود تذكر تسلسل الأحداث على هذا النحو الى نمو التوتر ومشاعر القلق والخوف التى تقود الى الرفض فى صورة مظاهرات واحتجاجات تقودها شرائح الطلبة والعمال باعتبارها الفئات الأكثر معاناة أو الأقدر حركة . بل أن الجماهير ذاتها أصبحت أكثر وعيا ومراقبة لسلوك النظام السياسى . ومن ثم يمكن

اعتبار النكات التى ظهرت فى هذه المرحلة التاريخية — والمرحلة السابقة عليها — باعتبارها عنفا لفظيا يتولى ندد الصفوة السياسية وتشخيص سلوكها . ومن ناحية أخرى باعتبار أن النكتة قناة لتفريج التوترات . ومن ثم فمدى اعتبار النكتة لازعة يعبر عن كم التوتر المختزن وعن قدر العنف المستهدف ضد النظام السياسى والصفوة الحاكمة .

٤ — وقد أدى اعلان النظام السياسى للانفتاح الاقتصادى والاجتماعى والسياسى باعتباره يشكل أساس توجّهاته الأيديولوجية الجديدة ، الى إثارة جماعات المصلحة المرتبطة بالنظام السياسى السابق ذو التوجّهات الاشتراكية ، وهى جماعات انفلاحين المعدمين والطبقة العاملة ، ومن ثم ادراكها أن النظام السياسى الحالى مضاد لأمانيتها . هذا الى جانب ان الانفتاح الاقتصادى دفع الى بعض الممارسات المثيرة لحفيظة الجماهير كإغراق الأسواق بالسلع المستوردة انقى تثير لعاب الاستهلاك لدى جماهير تعاني من حرمان تاريخى قائم ومستمر . هذا الى جانب بداية الاثراء الطفيلى لبعض الفئات ، وهى الظاهرة التى روجت لها الصحافة تحت مفاهيم « القطط السمان » وأثرياء الانفتاح ، والانفتاح الاستهلاكى . بحيث توفر ادراك لدى الجماهير بأن النظام السياسى أصبح يخدم مصالح البرجوازية وأسقط من اهتماماته أية التزامات ذات طابع جماهيرى . وهو الأمر الذى يفسر انتشار مشاعر الثلق والسخط والرفض لدى جماهير عريضة فى المجتمع المصرى يؤكد ذلك أحداث ١٨ ، ١٩ ، التى امتدت من القاهرة وحتى أسوان ، بينها والاسكندرية وبورسعيد حينما حاولت الحكومة إلغاء الدعم عن بعض السلع مسقطا بذلك التزاما جماهيريا أساسيا .

٥ — وإذا كان الأخذ بالانفتاح الاقتصادى بالنسبة للنظام السياسى الجديد (٧٠ — ١٩٨٠) يعنى إسقاط التوجه الاشتراكى الذى التزم به النظام لسياسى القائم . فان زيارة السادات للقدس فى ١٩٧٧ بدت لنجماهير وكأنها إسقاطا للبعد القومى العربى الذى التزمت به المرحلة

السابقة (*) . وإذا كانت الجماهير لم تقف منذ البداية معارضة لزيارة القدس أو لعقد معاهدة كامب ديفيد ، فلأنها اعتقدت — حسبما ذهب الاعلام يروج لذلك — أنه قد آن الأوان كي نتفرغ للتنمية الاقتصادية بالداخل . فانه بعد فترة اكتشفت انجماهير أن هذا الانفتاح كان استهلاكيا وليس انتاجيا . ثم هو لصالح الفئة الطفيلية وليست لصالح الجماهير العامة والمنتجة والمعانية ، ثم أن النظام قد أسقط في النهاية الالتزام القومى من حساباته . بحيث دفع ذلك الى العنف الذى مارسه جماعات عديدة . فإمام إثارة الاستهلاك قامت الفئات الشعبية ببعض سلوكيات العنف التى وصلت الى قمته فى ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ (*) . هذا الى جانب أن النظام قد أثار الرموز الدينية ، أولا بسبب زيارة الرئيس السادات للقدس وعقد معاهدة كامب ديفيد . وهو الأمر الذى رأته الجماعات الاسلامية

(*) لا نعرف صدفة أو عن سوء نية ظهرت بعض المقالات خلال هذه الفترة تؤكد على الانتماء المصرى والفرعونى لمصر ، باعتباره الانتماء الذى لا بد أن يراعى ولو على حساب الانتماء العربى ، وظهر هناك من يتغنى بروعة العلم المصرى الأخضر ذو الهلال والثلاثة نجوم . ولم تحاول القيادة السياسية الوقوف فى وجه هذا الاتجاه .

(*) من الملاحظات التى لاحظها الباحث لأحداث العنف التى قامت فى ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ . أولا تميزها بانطباع الشعبى حيث انتشار العنف فى الأحياء الشعبية الفقيرة مثل السيدة زينب ، بولاق ، إمبابية والكيت كات فى القاهرة دونما مشاركة من قبل سكان جاردن ستى والزمالك بالقاهرة ، باعتباره مقرا للسكن الارستقراطية القديمة والمحدثة . وثانيا اتجاهها الى الرموز الاستهلاكية المثيرة لحرمان الجماهير . فمثلا كان عداء الجماهير يتجه بالأساس الى السيارات الخاصة الفارهة أو الى اعلانات محلات وبوتيكات الانفتاح المتلألئة ، وتحطيم زجاج واجهات شركات الانفتاح . ومن المدهش فى الأمر أن جماهير الكيت كات هاجمت المركز القومى للبحوث الاجتماعية باعتبار بنائه الزجاجى المكثف ، ولم تهاجم مستشفى الموظفين التى تقع على يساره أو الصيدليات الزجاجية التى تقع على يمينه ، وكان هناك انتقاء واعيا من قبل العقل الجمعى للجماهير لرموز النظام التى ينبغى أن تصبح محلا للهجوم .

تفريطا في حدود دينية ، هذا الى جانب اثارها بالسلوكيات الاستهلاكية التي بدأت تنتشر في المجتمع ، الى جانب الهجوم السياسي الصريح على بعض أفكار الجماعات ائدنية (**) وهو الأمر الذي أضاف الى مخزون التوتر القائم ، وهو المخزون الذي تزايد حتى انطلق الرصاص من سلاح بعض زعامات الجماعات الاسلامية فهو الرصاص الذي أودى بحياة الرئيس السادات كزعيم للنظام السياسي خلال هذه الفترة .

وبالنظر الى العناصر السابقة سوف نحاول استعراض مجموعة الاحصاءات التي أبرزتها تقارير الأمن العام فيما يتعلق بوقائع العنف في المجتمع المصري خاصة في الفترة الواقعة بين ١٩٦٦ — ١٩٧٤ (*) في محاولة للتعرف على طبيعة العلاقة بين الظروف السابقة التي عرضنا لها ، وحجم وقائع العنف التي وقعت في اطار المجتمع المصري . وبغض النظر عن المثالب التي تنتاب الاحصاءات الجنائية التي حصلنا عليها (*) باعتبارها مادة للتحليل العلمي فاننا قد حاولنا — بهدف الوصول الى فهم ملائم لطبيعة العنف في المجتمع المصري ، ولزيد من القاء الضوء على التفاعلات الدقيقة للعنف ودينامية بنائه الداخلي — دراسة بعض قضايا العنف الشهيرة التي وقعت في المجتمع المصري (*) . بحيث ساعدنا ذلك على الوصول الى بعض التعميمات التي تصور الملامح العامة لظاهرة العنف في التاريخ القريب للمجتمع المصري . هذا الى جانب القاء الضوء على بعض الجوانب الأخرى للظاهرة ، من حيث بنائها الداخلي والتفاعلات الدقيقة التي تقع بين عناصر الواقعة .

(**) دأب الرئيس السادات على مهاجمة السنوك الديني للجماعات الاسلامية في خطبه العامة كمهاجمة الحجاب الاسلامي باعتباره خيمة تلبسها الفتاة ولا يبيحها الاسلام . ومهاجمة الشيخ المحلاوي — الذي هاجم السادات وأسرته في احدى خطبه بالاسكندرية — باعتباره كذبا مقفى به الآن في السجن . أو مهاجمة الناصريين والجماعات الاسلامية معا باعتبارهم من الأرزال . (*) يرجع اختيارنا للاستشهاد بالاحصاءات المتعلقة بهذه الفترة

لعدة أسباب نذكر أبرزها :

١ - أن احصاءات ما قبل ١٩٦٦ ليست متوفرة بالشكل الذى ييسر التحليل العلمى ، وقد بدأت احصاءات العنف تظهر تحت وقائع الشغب حتى ١٩٧٤ ثم توقفت ، وبدأ تدمج فى اطار مفاهيم انحرافية أخرى داخل اطار تقارير الأمن العام .

٢ - أن تحديد هذه الفترة وان تم لأسباب فنية محضة ومن ثم فهو مفروض من الخارج . الا أن الصدفة البحتة هى التى تضمنت إمكانية المعالجة العلمية لها . ذلك أنه خلال هذه الفترة وقعت أهم أحداث التاريخ المصرى القريب ، وهى الأحداث التى أثرت على بناء المجتمع بكامله . فإذا اعتبرنا عام ١٩٦٦ هو سنة البداية فإننا سوف نجد أنه هزيمة يونيو قد وقعت فى ١٩٦٧ . وهى الواقعة التى كانت لها تأثيراتها البعيدة المدى على الوعى الجماهيرى المصرى . وقد تمثلت الحادثة الثانية فى انتصار أكتوبر ١٩٧٣ وهو الانتصار الذى استردت من خلاله الوطنية المصرية كبريائها بتحقيق انتصار واضح المعالم على عدوها فى الصراع العربى الاسرائيلى ، وهى الأحداث التى غيرت من طبيعة العلاقة بين السلطة والجماهير داخل موقف التفاعل الاجتماعى ، هذا الى جانب أنه ابتداء من ١٩٧٣ بدأت تظهر معالم التوجه الأيديولوجى الجديد للنظام السياسى .

(*) بالاضافة الى أن احصاءات العنف تعبر عن وجهة النظر الشرطية سواء فى تكيف الواقعة أو قيدها تحت بند الشغب ومقاومة السلطات . فان هذه الاحصاءات تعانى من مثالب أساسية نذكر منها ما يلى :

١ - فمثلا تعانى احصاءات العنف مما تعانيه احصاءات الظاهرة الاجرامية عموما فى مدى تعبيرها عن الحجم الحقيقى لمفردات الظاهرة . اذ غالبا ما يكون هناك كم من الوقائع لم يتم تسجيله وهو ما اصطلح على تسميته بالوقائع المجهولة لاعتبارات اجتماعية وسياسية ، أو بهدف اظهار حالة أمن مستقرة . هذا بالاضافة الى عدم ظهور وقائع العنف التى لم تصل الى السلطات الرسمية فى الاحصاءات الرسمية .

٢ - ليس هناك تحديد واضح - عند القائمين على اعداد احصاءات الأمن وتصنيفها - لطبيعة الأركان الأساسية لواقعة العنف وذلك يرجع

الى حداثة الاهتمام بالواقعة أيضا لدخولها فى اطار تصنيف أكثر شمولاً
كتصنيفها فى اطار جرائم مقاومة السلطات . ومن ثم فان ناتج هذه
الاحصاءات لا يساعد كثيراً فى التشخيص الحقيقى لحجم انواقائع وأسبابها
من وجهة النظر العلمية .

٣ - اغفال الاحصاءات الجنائية للبيانات الأساسية التى قد تنفيد
فى عملية التحليل العلمى . ذلك لأن الاحصاءات الشرطية تهتم كثيراً
بالبيانات المتعلقة بالمتغير الفاعل وليس المتهم أو المجنى عليه باعتبارهم
بشراً لهم ملامح شخصية واجتماعية محددة . اذ لا توجد اية بيانات ذات
أهمية تتعلق بمهنة مرتكبى العنف ، أو السن ، أو الديانة أو المستوى
التعليمى ، والمستوى الاقتصادى - الاجتماعى هذا الى جانب اغفال
البيانات المتعلقة بالمجنى عليه كلية .

٤ - أن تصنيف البيانات الاحصائية - الشرطية - تم بالنظر الى
وحدات غير اجتماعية ، ولكن بالنظر الى الوحدات الادارية كالمراكز
والمحافظات . ومثل هذا التصنيف لا يساعد كثيراً على التحليل العلمى
الدقيق . وذلك نظراً لاختلاط السياقات الريفية والحضرية داخل الوحدة
الادارية الواحدة . فليست هناك بيانات تتعلق بريف المجتمع المصرى
أو سينقته الحضرى . مما كان من الممكن أن يلقي ضوءاً على العنف الواقع
فى اطار كل سياق من لسياقات والذى كان من الممكن أن يساعد
على فهم العوامل والظروف المؤسسة للعنف أو الطبيعة التى يتميز بها .

٥ - غموض مصطلحات التصنيف الاحصائى - كما تبرزها الاحصاءات
الجنائية - فمثلاً فيما يتعلق بمكان الواقعة تسجل على أنها (داخل أو
خارج) وهو الأمر الذى يطرح غموضاً . هل المتصود داخل الوحدة السكنية
أم خارجها ، أم داخل المجتمع المحلى أم خارجه .

(٥) بموافقة السيد النائب العام تم الحصول على ملفات القضايا
التالية ، باعتبارها أكثر الملفات اكتمالاً وتم اخضاعها لتحليل مضمونها
بما يجعلها قادرة على الغاء الضوء على بعض الجوانب التى أغفلتها

- الاحصاءات الجنائية . هذا الى جانب أن هذه القضايا قد روعى في اختيارها أن تعكس السياقات الريفية والحضرية ، وهى القضايا التالية :
- ١ - القضية رقم ١٨٩٥ جنح بلبيس ١٩٧٣ .
 - ٢ - القضية رقم ٥٠٤٥ جنابات السيدة زينب ١٩٧٣ .
 - ٣ - القضية رقم ١٩٠ مصر ، أمن الدولة العليا ، قسم الموسيقى ، سنة ١٩٧٤ .
 - ٤ - القضية رقم ٤٢٨٣ جنابات روض الفرج سنة ١٩٧٤ .
 - ٥ - القضية رقم ٣٠ جنح عسكرية قسم الجيزة سنة ١٩٧٣ والمقيدة تحت رقم ٦٠٧ جنح عسكرية - غرب القاهرة ، سنة ١٩٧٤ .
 - ٦ - القضية رقم ٦١٦ جنح قسم اللبان سنة ١٩٧٤ والمقيدة برقم ١٣٠ كلى سنة ١٩٧٤ .

هذا وينبغى النظر الى نتائج التى وصلنا اليها من تحليل هذه القضايا فى ضوء الاعتبارات التالية :

(أ) نقص عدد القضايا موضع التحليل مما يفرض الحذر من الاسراف فى الاعتماد على النتائج أو التعميمات التى قد نصل اليها من خلال تحليلها .

(ب) ان اجابات أطراف الواقعة فى تحقيقات القضايا عادة ما تتسم بدرجة عالية من الرشد بهدف تجنب المسؤولية أو الإدانة ، ومن ثم فهى لا تعكس ديناميات التفاعل التلقائى الداخلى لواقعة العنف ، ثم هى لاتعكس القيم الحقيقية ، والساوك التلقائى للانسان أو الجماعة التى ارتكبت العنف .

(ج) عادة ما ينتاب القضايا موضع التحليل تحريف للوقائع الحقيقية التى تشكل منطلقات أساسية لاثارة العنف . ومن ثم فعادة ما يعيد المشاركون فى العنف جانبا - أو مجنبا عليه - ترتيب الوقائع تجنباً للإدانة . ومن ثم فإذا أخذنا هذه الاعتبارات بنوع من الاهتمام فإن النتائج التى نصل اليها تكون كافية لالقاء الضوء على ظاهرة العنف ، خاصة اذا كان ثمة اتفاق بينها وبين ما تذهب اليه الفروض النظرية فيما يتعلق بطبيعة العنف أو تفاعلاته الداخلية .

واستنادا الى ما سبق نجد أن تتبع الظاهرة خلال الفترة التاريخية المشار اليها (١٩٦٦ — ١٩٧٤) يكشف أن حجم وقائع العنف في هذه السنوات قد بلغ نحو ٣٩٣ واقعة منها نحو ٣٧ واقعة في ١٩٦٦ بنسبة ٩.٤٪ من حجم الوقائع خلال هذه الفترة . ثم تزايد العدد ليصبح ٤٠ واقعة في ١٩٦٧ بنسبة ١٠.٤٪ ثم يرتفع في ١٩٦٨ الى نحو ٤٤ واقعة بنسبة ١١.٢٪ ثم الى ٥٦ واقعة في ١٩٦٩ بنسبة ١٥٪ ثم الى ٥٨ واقعة بنسبة ١٤.٨٪ في سنة ١٩٧٠ ، ثم يتراجع الى ٤٤ بنسبة ١١.٢٪ في ١٩٧١ ، ثم الى ٤٢ واقعة بنسبة ١٠.٧٪ في ١٩٧٢ ، ثم الى ٤٤ واقعة بنسبة ١١.٢٪ في ١٩٧٣ ، ثم الى ٢٤ واقعة بنسبة ٦.١٪ في ١٩٧٤ .

ويكشف التتبع التاريخي لوقوع الظاهرة من حيث الحجم أنها بدأت في الارتفاع ابتداء من ١٩٦٧ . فإذا أخذنا حجم الظاهرة في ١٩٦٦ أساساً نقيس عليه التغيرات التي وقعت للظاهرة حتى ١٩٧٤ . فإنا سوف نجد أن حجم الظاهرة في ١٩٦٦ بالنظر الى حجمها الكلي في فترة الدراسة بلغ نحو ٩.٤٪ تزايدت في ١٩٦٧ بنحو ١٪ وفي ١٩٦٨ بنحو ١.٨٪ وفي عام ١٩٦٩ بمقدار ٥.٦٪ وفي عام ١٩٧٠ بنحو ٥.٤٪ وفي عام ١٩٧١ بنحو ٣.٨٪ وفي عام ١٩٧٣ بنحو ٨٪ ثم نقصت في عام ١٩٧٤ عنها في ١٩٦٦ — سنة الأساس — بنحو ٣.٣٪ . وفي إطار هذه الفترة تبرز عدة ظواهر . وتتمثل الظاهرة الأولى في الانخفاض المفاجيء لحجم الوقائع في عام ١٩٧٤ . أما الظاهرة الثانية فتتصل ببداية الانخفاض التدريجي لوقائع العنف ابتداء من عام ١٩٧٠ وما بعدها . وتتصل الظاهرة الثالثة بالتزايد المطرد لظاهرة العنف الى سنة ١٩٦٦ باعتبارها سنة الأساس .

وفيما يتعلق بالظاهرة الأولى والتي تتعلق بالانخفاض المفاجيء لوقائع العنف في سنة ١٩٧٤ ، فإنا نعتقد أن ذلك يرجع أساساً الى عدم استكمال الإحصاءات الخاصة بعام ١٩٧٤ . ومن ثم فالرقم الموضح لا يشير الى حجم الوقائع الفعلية التي وقعت . ولكن الى مجموعة الإحصاءات التي أمكن

الحصول عليها ، ومن ثم فلا يمكن اعتباره ذو دلالة احصائية بقدر اعتباره معبرا عن خطأ احصائي .

أما فيما يتعلق بالظاهرة الثانية والتي تتمثل في اطراد ارتفاع حجم الظاهرة حتى عام ١٩٧١ ، ثم ميلها الى الانخفاض فيما بعد ذلك — وان لم تنخفض في أى من السنوات عن سنة ١٩٦٦ باعتبارها سنة الأساس — فان ذلك يرجع الى أنه ابتداء من ١٩٧١ نجد ان الاحصاءات المتعلقة بمنطقة القناة (محافظات بورسعيد ، السويس ، الاسماعيلية) لم ترد ضمن الاحصاءات موضوع التحليل ، اذ يمكن اعتبار ذلك هو التعامل المسئول عن هذا الانخفاض غير المنطقي ، وهو الأمر الذي يعنى ضمها أنه لو توفرت احصاءات محافظات القناة لاستمر معدل زيادة وقائع العنف في الاطراد ، وذلك لاستمرار وجود الظروف والعوامل البنائية المولدة له في السياق الاجتماعي ..

تبقى الظاهرة الثالثة ، وهي الارتفاع المطرد لظاهرة العنف في المجتمع المصرى حتى عام ١٩٧٤ بالنظر الى سنة ١٩٦٦ باعتبارها سنة الأساس . بغض النظر عن الانخفاض المفاجئ الذى بدأ منذ عام ١٩٧٦ بسبب غياب الاحصاءات المتعلقة بمدين القناة . وفي هذا الصدد لا نعتقد ان الزيادة السكانية خلال هذه الفترة هي العامل المسئول عن الزيادة في وقائع العنف . وذلك بسبب بسيط يتمثل في أن نسبة الزيادة السكانية لا تتوازي ونسبة الزيادة أو الاطراد في وقائع العنف وهي الزيادة التي بلغت نحو ١١٥٪ وان كان ذلك لا يمنع أن تكون الزيادة السكانية مسئولة عن قدر محدد من الزيادة العامة في وقائع العنف ..

ويمكن تفسير هذه الزيادة المطردة بعاملين . ويتمثل العامل الأول في الآثار التي خلفتها هزيمة يونيو ١٩٦٧ على الواقع الاجتماعي . فابتداء من واقعة النكسة أعلنت القيادة السياسية أولوية معركة الثأر خلال هذه المرحلة ، تحت شعارات عديدة منها (لا صوت يعلو على صوت العركة)

(و تحرير الثراب الوطنى اولا واخيرا) بحيث اتجهت الدولة فى ظل هذه
الشعارات الى توجيه الاهتمام نحو اعادة بناء القوات المسلحة بهدف
التحرير . وقد تطلب ذلك توجيه معظم موارد الدولة فى اتجاه التعبئة
العسكرية . وبطبيعة الحال كان ذلك على حساب معدلات خطة التنمية
التي بدأت تحقق معدلات سلبية ابتداء من ١٩٦٩ . بالإضافة الى أن ذلك
كان أيضا على حساب الضرورات المعيشية لرجل الشارع . ومن ثم تخلقت
بعض الآثار التي جعلت الحياة صعبة بالنسبة لرجل الشارع كارتفاع
الأسعار ، وانتشار ظواهر السوق السوداء واختناقات السلع ،
وانخفاض مستوى الخدمات الأساسية التي تحتاجها الجماهير ، بحيث أدى
ذلك كله الى انتشار مشاعر التوتر بسبب عجز النظام السياسى عن
الانجاز على المستوى الداخلى ومن ثم تولد ما يسمى (بمخزون التوتر)
الذى ينطلق عارما فى حالة تواجد الموقف الملائم لانفجاره . على سبيل
المثال مظاهرات الطلبة التي قامت فى أعقاب اعلان احكام الطيران .
وتظاهرات العمال فى حلوان ، وتظاهرات الطلبة المتكررة خلال هذه المرحلة .

ويتهلل العامل الثانى فى أن المجتمع المصرى بدأ فى أعقاب هزيمة ١٩٦٧
يشهد حالة من عدم الاستقرار التي بدأت تتخلق فى اطار المجتمع بفعل
الهزيمة من ناحية وبفعل فشل النظام السياسى فى تحقيق ائتمية من ناحية
أخرى . بحيث كان لهذه الآثار فعاليتها البارزة فى نطاقين : الأول تأثر هية
النظام السياسى والسلطة الحاكمة من حيث وضعها ومكانتها فى اطار
التركيب الاجتماعى ، بحيث انخفضت هذه المكانة - معنويا - الى المستوى
الذى جعلها فى متناول المساعلة من قبل الجمهور . فى مقابل ذلك ارتفعت
- بصورة تلقائية مكانة الجماهير - من وجهة نظر السلطة وهو الأمر الذى
أدى الى خلق نوع من التوازن والندية بين الجماهير والسلطة باعتبارها
العناصر المتفاعلة فى الموقف الاجتماعى . واذا كانت الهزيمة وأزمة التنمية
هى العوامل المسئولة عن تخفيض مكانة السلطة ، فان الحرمان التاريخى
الذى عانت منه الجماهير ومطالب التثقف التي تفرضها متطلبات المرحلة

تعتبر هي العوامل التي رفعت من مكانة الجماهير في مواجهة السلطة ،
وإذا كان الوضع المعتاد في المجتمعات الشرقية أن تكون السلطة فوق
الجماهير ، فإن هذا الوضع قد اهتز ليمر بحالة استثنائية حيث الجماهير
تحتل مكانة موازية لمكانة السلطة . ومن ثم تمتلك الأولى إمكانية مساءلة
أى من أجهزة السلطة ، (كالشرطة أو موظف التهمين أو ناظر المدرسة
أو طبيب الوحدة الصحية) والمساءلة تعتبر مدخلا إلى النقد ، والنقد
مدخلا إلى العنف في حالة استمرار السلطة على السلوك الذى لا يشرعه
العقل الجمعى للجماهير .

وهو الأمر الذى يفسر انخفاض وقائع العنف في فترات الاستقرار
الاجتماعى وارتفاعها في الفترات التى تشهد حالة من الفوضى الاجتماعية ،
أو لنقل تلك التى تشهد انتشار حالة الانوى .

٢ - ادراك العنف بالنظر الى متغيرات

السياق الايكولوجى

نقصد بالمتغيرات الايكولوجية مجموعة المتغيرات التى تشكل السياق
الجغرافى بما تأسس عليه من عمران واجتماع بشرى . ومن ثم فسوف
ينصب اهتمام هذه الفقرة على تحديد العلاقة بين مجموعة المتغيرات
المرتبطة بفاعلية السياق المكانى والجغرافى وتأثيرها على الظاهرة بالارتفاع
والانخفاض . مع محاولة ادراك هذه الظاهرة بالنظر الى السياقات
الايكولوجية الفرعية . كالسياق الحضرى والسياسى نصف الحضرى والسياق
الريفى . وسوف تكون المحافظة هى وحدة التحليل فى هذه السياقات
باعتبارها الطابع الغالب للمحافظة ، واستنادا الى قراءة الاحصاءات
المتاحة تبرز لنا مجموعة الملاحظات التالية .

(١) هناك مجموعة المحافظات التى تنخفض فيها نسبة العنف الى
أدنى مستوياتها اذا قورنت بنظيرتها فى المحافظات الأخرى . أو المتوسط

العام للجمهورية . ونستطيع أن نصل الى تحديد المتوسط العام من خلال تقسيم عدد وقائع العنف في هذه المرحلة الذي بلغ نحو ٣٩٣ واقعة على عدد المحافظات وهى ٢٤ محافظة . فاننا نجد أن المتوسط العام خلال هذه الفترة هو ١٧ واقعة . استنادا الى ذلك توجد مجموعة المحافظات التى تتخفف النسبة عن المتوسط العام ، وهى محافظات بورسعيد ، السويس ، الاسماعيلية ، وسيناء التى لم ترد احصاءاتها لظروف الاحتلال ، ومن ثم انقطاع الاحصاءات المتعلقة بها لفترة طويلة . هذا الى جانب انقطاع الاحصاءات بالنسبة للمحافظات الأخرى بسبب ظروف التهجير خلال الفترة التاريخية التى غطتها الدراسة .

بالإضافة الى ذلك هناك مجموعة ثانية من المحافظات التى انخفضت فيها نسبة وقائع العنف ، وهى المحافظات التى تعاني من الكثافة السكانية كالوادي الجديد ومطروح وأسوان . وذلك نظرا لانعزالها النسبى وبعدها عن مراكز التفاعل فى المجتمع ، وأيضا لانخفاض كم التفاعل الاجتماعى بانخفاض عدد السكان . او نظرا للرخاء النسبى كما فى محافظة أسوان نتيجة لبناء بعض المشروعات ، كمشروع السد العالى ومجموعة المشروعات المكلمة .

(ب) وجود مجموعة من المحافظات التى ترتفع فيها نسبة حوادث العنف عن المتوسط العام كأساس للقياس . وهى خمسة محافظات هى أسيوط حيث بلغت عدد وقائع العنف بها نحو ٥٥ واقعة تمثل ١٤٪ من مجموعة وقائع العنف فى الجمهورية خلال هذه الفترة والاسكندرية ٤٦ واقعة بنسبة ١١٫٧٪ ، والقاهرة ٣٧ واقعة تمثل ٩٫٤٪ ، الدقهلية ٣٠ واقعة تمثل نحو ٧٫٦٪ ، سوهاج ٢٥ واقعة تمثل ٦٫٤٪ من وقائع العنف فى الجمهورية خلال هذه الفترة . ويرجع ارتفاع حجم الوقائع فى هذه المحافظات الى عدد من العوامل بعضها يسود بينها جميعا وبعضها يتعلق بالطبيعة الخاصة لأى من هذه المحافظات الخمس .

أول هذه العوامل أن هذه المحافظات تعتبر من المحافظات ذات الكثافة العالية بالجهورية . فتعدادها السكاني مرتفع ، فمثلا نجد أن القاهرة والاسكندرية تعتبر من أعلى المحافظات من حيث عدد السكان ، تليها الدقهلية في الوجه البحرى . تأتى بعد ذلك سوهاج أعلى محافظات الوجه القبلى من حيث عدد السكان ، تليها أسيوط ، وبطبيعة الحال تزداد كثافة التفاعل الاجتماعى بازدياد عدد السكان . ومن ثم تنوع التفاعل الاجتماعى واختلافه وتناقض مجموعة القيم التى تحكم هذا التفاعل .

ويتمثل العامل الثانى فى أن هذه المحافظات توجد بها جامعات منذ فترة طويلة — ما عدا سوهاج التى تأسست جامعتها أخيرا — كجامعة القاهرة وعين شمس والأزهر بالقاهرة ، ثم جامعة الاسكندرية بمدينة الاسكندرية وجامعة أسيوط بأسيوط . وجامعة المنصورة بالدقهلية . ومن شأن تواجد الجامعات أن يجعل هذه المحافظات مراكز تفاعل ثقافى وحضارى فى مستوى أعلى من المحافظات الأخرى . مع ما يخلقه هذا الوضع من ظروف اجتماعية ، كحاجتها الى قدر أكبر من الخدمات قد لا يمكن توفيره فى ظل الظروف الاقتصادية والادارية القائمة . هذا الى جانب بداية اغراز هذا التفاعل لمجموعة من الظروف المؤسسية للتوتر كالتباينات القيمية التى انعكست على توجهات السلوك المتناقضة . هذا الى جانب الطموحات فى مواجهة الحرمانات والمشكلات الواقعية العديدة . وهى مجموعة من الظروف سوف تؤدى الى زيادة احتمالية حدوث العنف .

ويتعلق العامل الثالث بالطبيعة الخاصة لكل من هذه المحافظات . فالقاهرة والاسكندرية عواصم للمجتمع ، هذا الى جانب أنها تشكل عادة سياق التفاعل الثقافى والحضارى مع العالم الخارجى ، وذلك بالإضافة الى استئثارها بنصيب الأسد من التفاعل القائم فى اطارها . ثم هى السياقات التى يتجسد وجود السلطة فيها بشكل مركز . ثم هى أيضا السياقات التى قد لا تنجز الخدمات فيها بالمستويات المطلوبة . الى جانب

كونها الأطر الاجتماعية التى يتخلق فيها التناقض بين امكانية الاتجار والمعجز عنه لظروف كثيرة أشرنا اليها ، أما محافظة أسيوط فهى شهيرة بكم الانحراف التى يقع فيها . حتى أن مركز أبنوب له سمعته العالمية فى هذا الصدد . هذا بالإضافة الى وجود ظروف اجتماعية تيسر وقوع العنف . وذلك مثل وجود نوع من التعادل فى الحجم الاجتماعى للجماعات على الأساس الدينى أو القومى أو السلاطى . ومن شأن هذا التعادل أن يصاب بالاهتزاز أحيانا ومن ثم التوتر . على ذلك فإذا توفرت العوامل المساعدة ، فإن ذلك من شأنه أن يرفع من حجم الوقائع . هذا بالإضافة الى أن سوهاج تعتبر إحدى محافظات الصعيد الواقعة بالمناطق الجبلية ، وتشاركها أسيوط فى ذلك . ومن شأن هذه الطبيعة الجغرافية أن تطبع نفسها على البشر ، هذا الى جانب أن التضاريس الجبلية من شأنها أن تشكل المأوى الذى تختفى فيه عصابات العنف ، أو تقوم بحماية من ارتكب العنف فعلا .

(ج) وتضم المجموعة الثالثة من المحافظات ، تلك المحافظات التى تقترب من المتوسط العام اما بالارتفاع عنه قليلا كما هى الحال فى قنا حيث نجد بها ٢٣ واقعة بنسبة ٦٪ من مجموع الوقائع فى هذه الفترة . والمنيا ٢٣ واقعة بنسبة ٦٪ أيضا والمنوفية ٢٠ واقعة بنسبة ٥٪ وبنى سويف ١٩ واقعة بنسبة ٤٫٨٪ والبحيرة ١٨ واقعة بنسبة ٤٫٥٪ . وقد يرجع الارتفاع المحدود هنا الى مجموعة من الظروف المتنوعة . فمثلا نجد ان المنوفية أكثر ارتفاعاً من حيث عدد السكان بعد القاهرة والاسكندرية ، هذا الى جانب أنها أكثر هذه المجموعة من المحافظات من حيث عدد المتعلمين . ومن ثم فهى تمتلك مستوى ثقافى وحضرى واضحاً . أما بالنسبة للمنيا ، فنجد أنها تشبه كثيراً محافظة المنوفية من حيث مستوى التحضر ، هذا الى جانب ارتقاء المستوى الثقافى بها نظراً لأن بها أيضاً جامعة ، مع ما يترتب على ذلك من مستلزمات الخدمات . هذا بالإضافة الى الطبيعة الجغرافية الخاصة بمحافظات الصعيد مثل

سوهاج . الى جانب الطبيعة الجماعية والقبلية الخاصة بمثل هذه المحافظات . وذلك ينطبق أيضا على محافظة البحيرة التى تشترك مع المنوفية من حيث ارتفاع السكان ، وتتشابه من حيث الطبيعة الجغرافية والاجتماعية مع محافظات الصعيد .

أما المجموعة الثانية من المحافظات فهى تلك المجموعة التى تقترب من المتوسط العام أو تقل قليلا عنه * وهى محافظة الغربية ، وبها ١٧ واقعة بنسبة ٤٣٪ من مجموع وقائع العنف فى الجمهورية فى الفترة موضع الدراسة . ومحافظة القليوبية وبها ١٦ واقعة بنسبة ٤٪ والجيزة ١٦ واقعة بنسبة ٤٪ وكفر الشيخ ١٠ وقائع بنسبة ٢٥٪ والفيوم ١٠ وقائع بنسبة ٢٥٪ ودمنياط ٩ وقائع بنسبة ٢٣٪ . وقد يرجع انخفاض مستوى العنف فى هذه المحافظات الى انتقاء العوامل السابقة التى أدى توفرها الى ارتفاع نسبة العنف فى مجموعة المحافظات السابقة . فهى ليست محافظات تسودها كثافة سكانية عالية . ثم هى ليست محافظات تشهد مستويات تعليمية عالية بالنسبة الى المحافظات السابقة . هذا بالإضافة الى الطبيعة الخاصة لبعض محافظات هذه المجموعة . فالفيوم إحدى محافظات الصعيد ومع ذلك تختلف عن باقى المحافظات من حيث خصائص التشكيل الجغرافى والاجتماعى . والجيزة لصيقة بالعاصمة الا أن أغلبية تكوينها تكوين ريفى ، هذا بالإضافة الى أن هذه المحافظات ما عدا محافظة الغربية ليست بها جامعات . من ثم فهى محافظات ذات مستوى حضرى تنخفض الى حد ما عن المجموعة السابقة .

استنادا الى تحليل وقائع العنف بالنظر الى السباق الجغرافى نرى ضرورة ابراز ملاحظتين أساسيتين :

(١) وتتمثل الملاحظة الأولى فى أن هناك اطرادا فى وقوع حوادث العنف على مدى التسع سنوات بمعدلات متقاربة . فأسسيوط والقاهرة والاسكندرية وسوهاج اطراد وقوع الحوادث فى اطارها مدة الاحصاءات

موضع التحايل ، حيث لم يتخلف وقوع حوادث العنف سنة واحدة ، بينما وجدت مجموعة أخرى من المحافظات انتطع اطرادها أحيانا . فمثلا اطردت حوادث العنف فى محافظات قنا والدقهلية والمنيا ما عدا سنة واحدة . ويعنى ذلك أن اطراد وجود حجم محدد ودائم من وقائع العنف يعطى الانطباع بأن هناك استمرارا لظروف بنائية يؤدى تواجدها الى نتيجة حدوث مجموعة وقائع العنف فى كل عام .

(ب) ونشير الملاحظة الثانية المتعلقة باستقراء احصاءات العنف الى امكانية تصنيف محافظات الجمهورية الى اربعة تجمعات . من حيث كثافة وقائع العنف بها ، وتوفر الظروف المهيئة لهذا العنف . ويضم التجمع الأول محافظات القاهرة والاسكندرية ، والجيزة ، حيث يصل متوسط عدد وقائع العنف التى تقع فى كل منها الى حوالى ٢٣ واقعة وبذلك يصل مجموع وقائع العنف فى المحافظات الثلاث الى نحو ٩٩ واقعة بنسبة ٢٥٪ من المجموع الكلى لوقائع العنف . ومن الواضح أن هذا التجمع يضم أكثر محافظات الجمهورية من حيث ارتفاع المستوى الحضرى والثقافى وازدياد الكثافة السكانية وارتفاع مستوى التعليم ، هذا الى جانب احتواء هذه انسياقات على أجهزة الدولة البيروقراطية بالاضافة الى أجهزة السلطة السياسية . هذا الى جانب أنها سياقات جاذبة للهجرة الريفية باننظر الى قدر فرص العمل والحياة التى تقدمه للمهاجرين . ثم أنها السياقات المتخمة بالاختناقات فى متطلبات المعيشة أو الخدمات الرئيسية الضرورية . وذلك يعنى أن التجمع الأول يتميز بارتفاع معدلات العنف بما يتجاوز ما هو قائم فى التجمعات الأخرى ففى اطار ثلاثة محافظات فقط يقع نحو ٢٥٪ من العنف الذى يقع فى الجمهورية .

ويضم التجمع الثانى نحو ١٥ محافظة وتتميز محافظات هذا التجمع بالطبيعة الريفية ، أى أن غالبية سكان هذه المحافظات من الريفيين . وتعكس هذه المجموعة خصائص الواقع المصرى الغالب من حيث المستوى الحضرى والمستوى التعليمى ، والكثافة السكانية . ومن ثم وجدنا أن

مجموع وقائع العنف بلغت نحو ٢٨٤ واقعة بنسبة ٧٢٪ من مجموع وقائع العنف في المجتمع خلال فترة التحليل المختاره . بحيث يصل عدد وقائع العنف في كل منها الى ١٩ واقعة بنسبة ٤٥٪ وهو مستوى يقترب كثيرا من المتوسط العام الذى يدور حول ١٧ واقعة بنسبة ٤٪ .

ويحتوى التجمع الثالث على مجموعة المحافظات الصحراوية ، وهى محافظتى مطروح والوادى الجديد ، وتصل وقائع العنف فيها الى خمسة وقائع بنسبة ١٢٪ ، بحيث يصل متوسط وقائع العنف في المحافظة الواحدة الى نحو ٢٥ واقعة بنسبة ٦٪ وهى بذلك تقل كثيرا عن المتوسط العام للجمهورية الذى يصل الى ١٧ واقعة بنسبة ٤٪ . ولعل سبب هذا الانخفاض الحاد يرجع أساسا الى انخفاض الكثافة السكانية نظرا للطبيعة الجغرافية الصعبة في هذه المحافظات مع ما يترتب على ذلك من انخفاض المستوى الحضرى نظرا لطبيعتها الصحراوية المنعزلة وكذلك انخفاض نسبة التواجد السلطوى فيها ، وسيادة القبلىة والعشائرية وقوة الضبط الجماعى بحيث يؤدى تضافر هذه العوامل مجتمعه الى خفض نسبة الوقائع في هذه المحافظات . هذا الى جانب أن هذه المحافظات تشكل مجتمعات محايية مكتفية بذاتها ، ومن ثم فهى التى تتولى حل صراعاتها الخاصة بها دون ابلاغها للسلطات المركزية أو الحكومية .

ويدخل في اطار التجمع الرابع محافظات القناة وهى السويس والاسماعيلية وبورسعيد وسيناء الشمالية وسيناء الجنوبية . حيث بلغ عدد وقائع العنف التى وقعت في اطارها نحو أربعة وقائع بنسبة ١٪ من المجموع الكلى لوقائع العنف بمتوسط ١٣ لكل محافظة بنسبة ٣٪ . ولعل هذه المحافظات تعتبر أكثر محافظات الجمهورية انخفاضا من حيث عدد وقائع العنف التى وقعت في اطارها . بحيث يمكن ارجاع هذا الانخفاض الى أن وقائع العنف لم تسجل في الاحصاءات العامة ابتداء من ١٩٦٨ بسبب ظروف الاحتلال التى أثرت على هذه المحافظات فدعت الى تهجير

سكانها وتوزيعهم على مختلف محافظات الجمهورية ، مما يعنى اسهامهم في نسب العنف المتعلقة بالمحافظات التى هاجروا اليها .

يبقى بعد ذلك التعرض بالتحليل لأيكولوجيا واقعة العنف ذاتها ، أى ظاهرة العنف بالنظر الى مكان وقوع وقائعها . وفيما يتعلق بتوزيع وقائع العنف بالنظر الى مكان الوقوع . فاننا بداءة نجد أن نحو ٢٤ واقعة بنسبة ٦١٪ غير مبينة من حيث مكان وقوعها . أما بالنسبة لكم الوقائع الباقية فاننا نجد أنها وفقا لاحصاءات وزارة انداخلية تنقسم الى وقائع حدثت داخل أو خارج المسكن . أما عدد الوقائع التى تقع داخل المسكن فعددتها يصل الى نحو ٢٨١ واقعة بنسبة ٧١٪ بينما يصل عدد الوقائع التى وقعت خارج المسكن الى نحو ٨٨ واقعة بنسبة ٢٢٪ .

ولعل ارتفاع عدد الوقائع الحادثة داخل المسكن يرجع بالأساس الى أن وقوعها قد يتطلب ذلك . فمثلا يصل عدد وقائع العنف بهدف التخلص من مطاردة السلطات ليصل الى نحو ٢١٤ واقعة بنسبة ٥٤٪ . هذا بالإضافة الى ٨٩ واقعة بنسبة ٢٢٪ توصف بأنها منع موظف عمومي من أداء عمله ، وعدد ٢٦ واقعة بنسبة ٦٪ شخضت على أنها مقاومة السلطات . ومن الواضح أننا اذا نظرنا الى هذه الأسباب الثلاثة السابقة لوجدنا أنها تشكل فى مجموعها نحو ٨٣٧ من مجموع وقائع العنف بينما نسبة ١٤٪ من الوقائع تعزى أساساً الى ١٣ سبباً أخرى . ومن الواضح أن الأسباب الثلاثة التى أشرنا إليها يتطلب وقوعها أن تكون داخل المسكن أساساً . فمنع موظف عمومي من أداء عمله أما أن يحدث داخل مكتب الموظف نفسه أو داخل مكان العمل (كالمحضر أو مفتش التموين ، أو ضابط الشرطة) . والتخاصر من مطاردة السلطات عادة ما يكون لأنها فاجأته داخل مسكنه . وتحكم نفس الظروف فى العادة مقاومة السلطات . ومن ثم تبرر هذه الظروف الى حد كبير ارتفاع نسبة حوادث العنف الواقعة داخل المسكن .

أما الوقائع التي تقع خارج المسكن فترتبط عادة بأسباب تبرر الوقوع خارج المسكن كالعنف بسبب الثأر والانتخابات والانتقام ، وإخراج رجال الأمن ، والخصومات والمشاجرات وما إلى ذلك من الأسباب التي قد تفرض وقوع العنف خارج المسكن أصلا .

٣ - تفسير العنف بالنظر إلى متغيرات السياق الاجتماعي

أشرنا في الصفحات الأولى إلى أن التنمية الاقتصادية الاجتماعية أصبحت الآن ظاهرة عالمية ، بل إن البناءات الانتقالية ذاتها أصبحت خاصة يتميز بها نظامنا العالمي وتشكل مشكلته أيضا . ذلك يعني أن هناك قطاع كبير من عالم اليوم يشخص بصورة حقيقية بأنه القطاع المتخلف في هذا العالم . وأن هذا التخلف قد أصبح وجودا إنسانيا دائما بعد أن كان من المفترض أن يكون وجودا إنسانيا عابرا . إذ كان من المفروض أن لا يوجد تخلف أو دوام لهذا التخلف . حيث كان من المفروض أن يحدث عبورا انتقاليا بدلا من دوام مجتمعات كثيرة في عالم اليوم في حالة انتقال دائم . ومأساة عالمنا أنه قد حدث فيه ذلك الذي كان ينبغي أن لا يحدث . ومن ثم أصبحت المجتمعات الخاضعة لهذه التفاعلات مهددة بضياع الهوية . وإذا كان التخلف هوية مدانه ، فالانتقال هوية ممزقة لأنها تهدد بالقضاء على جزء من وجود المجتمع ، غير أنه إذا استمر الانتقال أو التخلف فإن لذلك معنى واحدا ، أن هذا المجتمع محكوم عليه بالقضاء . وأيا كانت طبيعة عملية التغير أو الانتقال ، سواء كان تغيرا ثوريا انتقاليا وسريعا ، طفريا وحاسما ، أو كان تدريجيا يتيح إمكانية الاستيعاب التدريجي للمنضومات التغير دفعا للتطور باتجاه التقدم ، فالمؤكد أن الانتقال فيه رفض ، وفيه سعى للمستقبل ، وبحث عن اكتساب ما هو جديد وأكثر كفاءة . غير أن ذلك إذا طال أمده فإنه سوف يعني أن الرفض لم يتحقق ، وأن الاكتساب لما هو جديد لم يتم ، ويعني أيضا أن بناء المجتمع مازال يعيش في حالة من عدم التوازن تهدد بالسقوط في هوة سحيقة ، يصبح الخروج منها في

حد ذاته معضلة (٤٨) ولأن المجتمع المصرى يعتبر أحد المجتمعات التى تمر بعملية انتقال وتنمية ، بل طال دوامها خلال هذه المرحلة فائنا نجد أنه قد عانى مما تعانیه هذه المجتمعات ، وهى التفاعلات التى تفرز كثيراً من التوترات التى تشكل التربة الملائمة لتكاثر أحداث العنف . وسوف نوضح ذلك من خلال الأبعاد الأساسية التالية فى إطار المجتمع المصرى .

- (أ) عوامل اهتزاز التنظيم الاجتماعى .
- (ب) السلطة والمجتمع فى مرحلة الانتقال .
- (ج) ظاهرة العنف ، ملامحها الرئيسية .
- (د) موقف العنف ، عناصره وطبيعة التفاعل فى إطاره .

وسوف أعرض بإيجاز لكل من هذه الأبعاد السابقة بهدف القاء الضوء على العنف الجماهيرى فى المجتمع المصرى .

- (أ) عوامل اهتزاز التنظيم الاجتماعى .

وفى إطار هذه الفقرة سوف نعرض لمجموعة من العوامل التى كان لها دورها فى العمل على اهتزاز توازن التنظيم الاجتماعى . وإذا كنا نعتبر اهتزاز توازن بناء المجتمع يعتبر مؤشراً أو شاهداً على الحالة الانتقالية التى يمر بها بناء المجتمع ، وهى حالة صحية من وجهة نظر التفسيرات السوسيولوجية المعاصرة . فان هذه الحالة تصبح حالة مرضية يعانى منها المجتمع ، إذا قدمت له بجرعات تتجاوز قدرته على الهضم والاستيعاب . أو إذا استمرت العوامل المخالفة لها فى تطبيقها ، بحيث تنصف بحالة من الدوام أو الاستمرار بدلا من ارتباطها بفترة تاريخية مؤقتة ومحددة . واستنادا الى ذلك نعرض لبعض من هذه العوامل .

١ - ويعتبر الانفصال الذى يحدث عادة بين السياق الثقافى والقيمى من ناحية والسياق الاجتماعى مجال الحركة والتفاعل من ناحية أخرى أحد العوامل المولدة للتوتر المؤدى الى العنف وذلك لاعتبارين . الأول أن

فرض منطق ثقافى وأيديولوجى جديد يستلزم من الواقع الاجتماعى ضرورة إعادة التشكل وفقا له . واثباتى أن هذا الانفصال قد يعتبر شهادة على تخلف الاطار الثقافى والقيمى ذاته . ومن شأن هذا الانفصال اذا حدث أنه يفقد الثقافة والقيم فى المجتمع أية فاعلية لها . ومن ثم تكون عاجزة عن أن تشكل معايير للضبط والسيطرة على التفاعل الواقعى أو تحديد اتجاهه (٤٩) . ويؤدى ضعف بناء الثقافة والقيم وانهيار فاعليته الى تخلق الثقافات والأيديولوجيات الهروبية التى تؤسسها الجماعات ذات الانتباء المتباينة ، والتي تسود بينها امكانيات الاختلاف والتوتر والتصادم أكثر من احتمالات الانتقاء والتوحدة . ومن ثم يعتبر ذلك دالة على وجود نوع من عدم الاتساق فى بناء المجتمع .

٢ - ويشكل انتشار حالة الأنومى أحد العوامل الهامة فى هذا الصدد . وتختلف حالة الأنومى عن حالة انفصال الثقافة والقيم عن التفاعل الاجتماعى . حيث تعنى حالة الأنومى ضعف القاعدة الثقافية والأخلاقية نتيجة لعدم امتلاكها لجهاز ثواب وعقاب فعال . أو أن حالة الأنومى قد توجد بسبب التواجد المعى لكم هائل من القواعد الثقافية والمبادئ الأيديولوجية المتنوعة وربما المتناقضة ، والتي قد تبرر كل منها أفعالا مدانه من وجهة نظر الأخرى . أو أن المجتمع لا يمتلك أصلا قواعد ثقافية أو مبادئ أيديولوجية . وفى هذه الحالة نجد أن التفاعل الاجتماعى الذى يحدث فى المجتمع أو بعض قطاعاته يؤسس غير محكوما بقاعدة عامة أو تحكمه وتوجهه القاعدة انفرادية الخاصة . وهى القاعدة التى قد تتسع لتصبح هى التى تضبط السلوك فى اطار جماعات محدودة النطاق ، تمتلك قدرا من التجانس الداخلى ، لكنها تتباين مع كل ما هو خارج عنها . ذلك يعنى أنه فى اطار حالة الأنومى هذه يبرز وجود الثقافات الفرعية على وجود الثقافات العامة . وتتغلب فى نطاقه القاعدة الخاصة على القاعدة المجتمعية التى تفتقد أى الزام لها ، ويصبح المجال الاجتماعى مهيا لافراز ظواهر فساد عديدة ، ويوضع تجاوزات عديدة أيضا . وهى حالة وإن كانت

مقدرة على المجتمعات الانتقالية دائما والمتخلفة أحيانا . الا أن قدرة أحد المجتمعات على تجاوزها دون آخر يرجع الى امكانياته على تجاوزها أو السقوط أسيرا لها . ذلك لأنها تعتبر مصدرا لافراز توترات وامكانيات صدام عديدة .

٣ — وتعتبر انهيار السياقات التقليدية أحد العوامل المؤسسة لتوتر والمساعدة على تأسيس العنف أيضا . ويحدث ذلك اذا تعرضت التنظيمات العائلية والتقليدية السائدة في المجتمعات المحلية لمتغيرات تؤثر على بناء السلطة فيها . وعلى امكانياتها في الضبط والسيطرة ، أو على قدرتها على أداء عملياتها الأساسية . ويحدث ذلك اذا تعرضت افراسات المحلية كالقرية أو الحي لمتغيرات تؤثر على بناءها بحيث يؤدي ذلك الى انفتاح محيطها كمقدمة لافتتاحها تجانسها النسبي . وقد يكون الانفتاح ماديا حيث تضع حدود المحلية عن طريق استقبال الغرباء أو دفع المهاجرين الى أرض غريبة . أو قد يكون الانفتاح معنويا وهو الذي يحدث نتيجة لتعرض المجتمع المحلي لفاعلية وتأثير الجهاز الاعلامي الذي يتحدى انغلاقها وتجانسها . ويفرض عليها بدلا من ذلك نمطا جديدا للحياة مع كل ما يترتب على ذلك من تغيرات في بناء الثقافة والقيم أو في طبيعة التنظيمات الاجتماعية السائدة من حيث بناؤها وفاعليتها . ونتيجة لذلك تتولد الشخصيات الهامشية بصورة كثيفة ، وهي الشخصيات التي قد تصاب بالهلع والفوضى والعصبية أمام كل جديد عنيها أن تهرب منه أو تتحداه . هذا بالإضافة الى أن انهيار السياقات التقليدية يؤدي في حد ذاته الى تحرر الفعل والسلوك الفردي من أي ضوابط قد تفرض عليه لتوجهه في مجال التفاعل الاجتماعي (٥٠) وهي الحالة التي اذا شارك فيها كل أفراد المجتمع المحلي فإنها سوف تصبح مقدمة تهديد لحالة حرب الكل ضد الكل الهويزية .

٤ — وتعتبر ظاهرة التحضر التي تسعى معظم مجتمعات العالم الثالث لتحقيقها أحد المصادر الأساسية للعنف . وفي الغالب تمثل المرحلة

الانتقالية بظواهر حضرية كثير . اذ تسودها ظاهرة الهجرة من الريف الى المدن ، وهو الأمر الذى يدفع الى اكتظاظ المدن بسكانها أصلاً بالوافدين الجدد إضافة الى ذلك . ومن الطبيعى أن تسود هذه المجتمعات الحضرية ظواهر مؤثرة عديدة . منها أنها السياق الذى يتجلى فى إطاره الفرد عن المنطق التقليدى ليكتسب المنطق الحضرى فى محله ، أو الذى يعيش فيه الإنسان داخل الواقع الحضرى بمنطق ريفى . هذا الى جانب أن السياق الحضرى هو عادة السياق الذى يعيش حالة انهيار بناء الخدمات والإعاشة — خاصة فى مناطق المهاجرين الجدد — هذا الى جانب أنه يعجز فى حالات كثيرة عن توفير الفرص الملائمة لهؤلاء القادمين الجدد ، سواء فرص العمل أو فرص الحياة . ونتيجة لذلك وظروف أخرى مساعدة تمتلئ السياقات الحضرية بالاختناقات والتوترات والانفجارات والتفاعلات الساخنة . ومن ثم فقد كانت السياقات الحضرية هى أكثر السياقات ملائمة لقيام العنف ، ففيها يتقابل الطموح المرتفع مع الحرمان الواقعى ، وفى هذه السياقات — خاصة مناطقها الشعبية والمتخلفة — تسود النزاعات المحلية التى قد تتصادم مع بعضها البعض ، أو تتصادم مجتمعة مع السلطة العامة فى المجتمع (*) (٥١) .

٥ — ويعد التكوين الديموجرافى للعالم الثالث بطبيعته هذه أحد العوامل المؤسسية للعنف فى إطاره . فنظراً لظروف عديدة أصبحت المجتمعات النامية تواجه مشكلة سكانية متزايدة . من هذه الظروف تقدم الرعاية الصحية والطبية واستمرار التصورات التقليدية لمعدلات الانجاب ،

(*) الدليل على ذلك ارتفاع معدلات العنف فى المدن الأساسية كلقاهرة والاسكندرية باعتبارها سياقات حضرية أساسية . ويرجع ذلك لامتلاء هذه السياقات بالأقليات التى تدعم مواقف أعضائها فى حالة صراعهم مع أطراف خارج حدودها . اذ نجد امتلاء الأحياء الشعبية الحضرية بالأقليات التى ترجع أصولها الى الوجه البحرى أو القبلى ، كما هى الحال فى أحياء الزين وغيط العنب بالاسكندرية ، وأحياء السيدة زينب ، والمدبح ، بولاق فى القاهرة .

بحيث أدت هذه الظروف الى زيادة سكانية حادة أصبحت تشكل عبئا على بناء الخدمات وبيع الاعاشة والاستهلاك . . بالاضافة الى ذلك فاننا نجد أن البناء السكانى لمجتمعات العالم الثالث بناءا شبابيا أساساً ، وهى السن التى تعنى مرحلة الايجابية والعمل داخل دورة الحياة الفردية . والحالة المثالية أن يحدث توظيف لطاقت الشباب فى اتجاه المشاركة لتأسيس التنمية . غير أن ذلك قد لا يحدث ، ومن ثم تصبح هذه الطاقات معطلة ومختزنة ، ومن ثم مهياة للانفجار فى أى اتجاه . هذا الى جانب أن البناء البيولوجى والسيكولوجى للشباب يجعلهم أقل استقرارا وارتباطا بالنظام الاجتماعى القائم . ومن ثم أكثر قلقا وتوترا بشأن ما يحدث فى اطاره وله علاقة بمستقبلهم . وتهدى درامية الموقف حينها يتزاوج توتر الشباب باعتبارهم يمثلون مرحلة انتقالية فى حياة الانسان بالمجتمع الذى يعيش هو الآخر حالة من الانتقالية الاجتماعية . ذلك يبرر انتشار العنف بين الشباب بين ١٥ - ٣٠ سنة ، فمن بين نحو ٢٠.٩ شخص شارك فى العنف نجد أن عدد الشباب منهم بلغ نحو ١٨٢ بنسبة ٨٢٪ . هذا بالاضافة الى أن دور الشباب يعتبر من الادوار غير المسئولة فى مواجهة اجهزة الثواب والعقاب فى المجتمع . وذلك لأن معظمهم من الطلبة أو من صفار العمال الذين لم يحتلوا ادوارا اجتماعيا محددة كما هى الحال بالنسبة للفئة الاولى ، بحيث يجعلهم ذلك أكثر حرية فى ارتكاب السلوكيات التى قد تواجه بالجزاء الصارم اذا ارتكبها البالغون الذين يشغلون ادوارا اجتماعية محددة . . أما بالنسبة لصفار العمال ، فانسبب يرجع الى نقص عملية النضيجة النظامية لهم داخل تنظيم العمل .

٦ - ومن الواضح أن التقشف الذى تتطلبه مرحلة التنمية يعد أحد العوامل المخلقة للتوتر المفجر للعنف . فنظرا لنقص الموارد اللازمة للتنمية الاجتماعية الاقتصادية فى معظم مجتمعات العالم الثالث ، وللحاجة الى توجيه هذه الموارد توجهات انتاجية أساساً . نجد أنه اذا كانت هذه الظروف هى التى تتحكم فى عملية التنمية الخاصة بالمجتمع ، فان الانسان العادى قد لا يعى هذه الظروف وما تفرضه عليه . ومن ثم نجده يرى

الموقف من حوله وكأنه لا يسير كما ينبغي أن يكون . ومن ثم نجد أن هذا السياق . وتنوع الادانة على متصل انسلب والايجاب . وتتخلق الشخصية تتحول الى ادانة سياقتها والنظام السياسى المسيطر على نتاجا لذلك عدة أنماط للشخصية * النمط الأول قد يتجه ايجابيا نحو الانجاز ، لكنه قد يجدد فى وسائل الانجاز ، بحيث قد يستخدم ما هو محرم اجتماعيا وأخلاقيا . فالغاية لديه تبرر الوسيلة . ومن الطبيعى أن يكون عائد الانجاز راجع الى المصلحة الشخصية وليست الاجتماعية . أما النمط الثانى فهو النمط الذى يميل الى التكليف مع الواقع الكائن عن طريق الواقعة على ما هو كائن دون التطلع الى ما ينبغي أن يكون . يرضى بالغايات المحددة له والوسائل الملائمة لانجاز هذه الغايات دونما تساؤل منه حول مشروعية الغايات أو كفاءة الوسائل فهو يعيش التفاعل الاجتماعى ، غير واع بحركته أو متضمناته . بينما يمارس النمط الثالث نوعاً من الروتين والاستقرارية . فهو مستقر بطبيعته بينما اوضاع ديناميا يتناقض معه . ومن ثم يصبح الواقع مؤثرا له بقدر كونه معوقا لحركة هذا الواقع ومسيرته . أما النمط الرابع فهو هارب منسحب يبحث عن جماعات أخرى غير المجتمع يعيش فى اطارها واقعا ماثليا ، يختلف بالتاكيد عن الواقع المعاش ، قد تكون هذه الجماعات دينية أو ذات ايدولوجيات تتشبع بالطابع المثالى . على خلاف ذلك نجد أن النمط الخامس ايجابى لا يستطيع الهروب ولا يقر الواقع على ما هو عليه . فالمواجهة اثيرة لديه لأن فيها حل كل المشكلات على المستوى الشخصى والاجتماعى ، فهو يدين الواقع ولا يتحايل على معاشته ، أو يهرب بعيدا عنه . وانما نجد لديه استعدادا دائما وقويا لاعادة صياغة الواقع لى يتطابق مع المثال . ومن ثم فهو النمط الذى تتوفر لديه امكانية الرفض والعنف والمساءلة (*) . وهو النمط الذى يؤدى انتشاره فى اطار الواقع الى امتلاء هذا الواقع بالتهزق والقلق والفتور (٥٢) ،

(*) عرض عالم الاجتماع الأمريكى روبرت . ك ميرتون لهذه الأنماط الخمسة . وهو التهييط الذى استندنا اليه فى تحديد أنماط البشر خلال

(ب) السلطة والمجتمع في مرحلة الانتقال .

ويتعلق البعد الثانى للتفاعلات المؤدية للعنف بطبيعة علاقة السلطة بالمجتمع أثناء مرحلة الانتقال في مختلف المجالات . فالى جانب الأحداث التاريخية التى كان لها تأثيرها الواضح على طبيعة هذه العلاقة . وبغض النظر عن المكانة التى تحتلها السلطة والدور الذى تؤديه خلال المرحلة الانتقالية فاننا سوف نتعرض فى هذه الفقرة لمجموعة الظواهر التى ترجع الى مكانة السلطة فى المجتمع ودورها فى اطاره .

ومنذ البداية فنحن ندرك السلطة بمعنى ادارة المجتمع والسيطرة عليه . ومن ثم نجد أن السلطة تنقسم الى ثلاثة أقسام رئيسية (التنفيذية والتشريعية والقضائية) غير أنه أيا كانت طبيعة السلطة فانه من الناحية الاجرائية تعتبر الشرطة هى وسيلة مراقبة التنظيم الاجتماعى وضبط التفاعل فى اطاره . وأن الموظفين العموميين هم وسيلة السلطة والنظام الاجتماعى والسياسى لخدمة الجمهور من خلال مكانة ودور وظيفى محدد . بينما رجل القضاء يعتبر هو المكانة التى أسسها النظام السياسى يطلب اليه الفصل فى مواضع التفاعل المعقدة . وتتمثل الحالة المثالية لعلاقة السلطة بالمجتمع فى تحقيق نوع من الاتفاق المتبادل بين السلطة وجمهورها فيما يتعلق بطبيعة العلاقة والتفاعل الذى ينبغى أن يسود بينهما .

هذه المرحلة . وإذا كان ميرتون قد صاغ هذه الأنماط كرد فعل للتناقض بين نسق الثقافة والقيم والنسق الاجتماعى فى المجتمع الأمريكى ، فاننا نعتقد أن هذه الأنماط يمكن أن تشكل صيغة عامة خلال المرحلة الانتقالية التى تمر بها المجتمعات النامية . وعلى هذا نجد أن المتمردين يضمون فى الغالب الشباب المثقف وشباب الأحياء الشعبية . أما المتكيفون فهم مجموعة الشباب الذين استفادوا من العملية الاجتماعية أيا كانت طبيعتها ثم أنهم شغلوا الأدوار الوظيفية كهيئة الموظفين العموميين . بينما يشكل كبار السن وساكنى القطاع الريفى أصحاب النزعة الطقوسية .

غير أننا نواجه في هذا الصدد بعدة ظواهر نتجت كلها من التناقض في فهم هذه العلاقة والتفاعل المترتب عليها . وهو الفهم المتناقض الذي يساعد على توليد الصدام وتأسيس العنف . ونذكر فيما يلي بعضاً من هذه الظواهر .

١ - وتتمثل أول هذه الظواهر في الاختلاف حول دور السلطة في المجتمع . فبينما تنظر أجهزة السلطة الى نفسها باعتبارها تلعب دوراً تنظيمياً ضيقياً ، نجد أن الجماهير ترى في السلطة بآداراتها المختلفة جهازاً مؤسساً لخدمة مصالح الجماهير . ويعكس الاختلاف بين النظرتين مرحلتين في الفكر السياسي المتعلق بالسلطة . فالنظرة التي تحملها السلطة حول دورها - كدور تنظيمي ضيق - في المجتمع تعكس اتجاهها فكراً ساد قبل شيعوع الاتجاهات الديمقراطية الحديثة . بينما تولدت الثانية نتيجة لانتشار الأفكار والاتجاهات الديمقراطية الحديثة وشيعوعها . هذا بالإضافة الى أن اختلاف النظرة يعكس اختلاف المصالح المتعلقة بكل من الطرفين .

ومن خلال القضايا موضع التحليل والبحث يتضح لنا أن هناك تمسكاً واضحاً من قبل ممثلي السلطة (رجل الشرطة والموظف العام) بالتصور القديم لدوره (الدور التنظيمي والضيق) . ومن شأن ذلك أن يخلق تباعداً بين هذه الأجهزة وبين الجمهور الذي ينظر الى هذه الأجهزة من خلال مفهومه الحديث لدورها (الذي يتمثل في خدمة هذه الأجهزة للجماهير) . وهو التصور الذي اشاعته أجهزة الاعلام والمناخ الديمقراطي الذي تعيشه الجماهير . هذا الى جانب أن تصور الجماهير يخدم مصالحها ، ونتيجة لهذا الاختلاف تقع أحداث العنف لأجهزة الدولة والسلطة (الشرطة مثلاً) تحاول دائماً فرض رؤيتها على الموقف دون محاولة للوصول مع الجمهور الى نوع من الفهم الاتفاقي المتبادل .

٢ - وتشكل طبقية السلطة الظاهرة أو البعد الثاني في هذا الإطار . والطبقة هنا لها معنيان . الأول أن موظفي الجهاز الإداري للدولة

(الشرطة والموظفون العموميون) ينظر اليهم الجمهور عادة باعتبارهم يشكلون طبقة ذات هوية وملامح متميزة . فهم ذوى رواتب شهرية ثابتة ودائمة ، وهم ذوى مستويات تعليمية تتجاوز المستوى التعليمى الشائع . وهم لهم نمطهم فى الحياة اليومية المختلف للغاية عن النمط الشائع للحياة اليومية لغالبية الجماهير التى يتعاملون معها . ومن ثم فهم يمثلون عادة نظرة خاصة الى جمهورهم . نظرة تطل على الجمهور من أعلى ومن فوق فى أغلب الحالات (١٠) . وقد ترددت هذه الملاحظة فى معظم القضايا موضع التحليل . وهى تعكس فى معظمها نظرة علوية من قبل الجهاز الادارى الى أفراد المجتمع . وقد يستاء الجمهور أحيانا من ذلك ، فيقابل هذه الأساليب بعدم الرضا والرفض فى أحيان كثيرة ، خاصة اذا صاحب ذلك وجود اعلام دائم يثبت معانى الحرية والديموقراطية . الشاهد على ذلك اللافتات الكثيرة المتعلقة على أقسام الشرطة (الشرطة فى خدمة الشعب) (الشعب أولا وأخيرا) . بحيث يصبح هذا النوع من عدم الرضا مصدر توتر دائم فى علاقة الشرطة أو الموظف العام بالشعب .

ويتعلق المعنى الثانى لطبقية السلطة بتحيز الشرطة . وذلك من خلال كونها تتبع اسلوبا متباينا فى التعامل مع مختلف الطبقات الاجتماعية . وحسبها يؤكد بات مارفى Pat Mrphy المدير المساعد للوكالة الفيدرالية أن الشرطة فى آدائها لدورها تعمل عادة كخادم للطبقات المتوسطة وكسلطة ذات سيادة بالنسبة للطبقات الدنيا . . . وذلك يرجع الى أن مخرق القانون الذى ترجع أصوله للطبقة المتوسطة يعرف حقوقه جيدا ،

(١٠) فمثلا يتحدد فى القضايا موضع التحليل نداء الشرطة للمتهم بالفاظ بذئة مثلها (يا ولد ، ا لولد (٥) يا ابن الس . . .) فاذا اجتمع فلاح وموظف عام كمشاركين فى خلاف أمام الشرطة أو النيابة فاننا نجد أن الشرطة تنادى عادة الموظف باللقاب مثل (سيادتك . . .) يا أستاذ . . . أما بالنسبة للفلاح فانها تناديه باسمه مجردا . أو بكنيته النوعية (يا ولد . . .) يا بنت . . .) كما فى قضية بليس رقم ١٩٧٥ على سبيل المثال .

وما هو أكثر من ذلك أهمية أن لديه القوة السياسية والاجتماعية التى تكون عادة رهن اشارته (**) (٥٢) .

٣ - وتتمثل الظاهرة الثالثة فى هذا الصدد أن علاقة السلطة بالمجتمع أثناء عملية التغير والتنمية تكون عادة ذات طبيعة متناقضة .
اذ تحاول السلطة من ناحية ضبط حركة المجتمع وتنظيمها أثناء عبور المجتمع لمرحلة التنمية . ومن ثم فاننا نجد السلطة لى تحقق درجه عالية من التنظيم ، فانها تنجأ عادة الى اصدار كم هائل من القواعد القانونية ، التى نظر لكونها تغطى حالات واقعية متباينة ومتعددة فانها تقع أحيانا فى نوع من التناقض . أو قد يحدث تفسير متباين لنفس القاعدة القانونية .
وهنا يصبح النسق القانونى الذى تستند اليه السلطة فى ضبط حركة المجتمع الواقعية مصدرا للتوتر واتصادم لسبيين . الأول بسبب الصياغة المرنة أو التفسير المتباين لذات القاعدة . ومن ثم فمن الممكن أن تدعم ذات القاعدة موقف طرفى الصراع فى موقف العنف (**) أما السبب الثانى فيرجع

(**) يوضح ذلك أن معظم المقبوض عليهم فى قضية العتبة رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٧٤ وكذا قضية السيدة زينب رقم ٥٨٤٥ لسنة ١٩٧٣ من العمال بل ومن فئة العمال البسطاء (القرانين ، النجارين ، الطلاب ، الجرمجية ، السباكين ، وعمال البناء ، وعمال ورش البناء ، وعمال ورش السيارات) كذلك المقبوض عليهم فى قضية بلبيس رقم ١٨٩٥ لسنة ١٩٧٢ من شريحة المستأجرين الزراعيين الذين تصل حيازتهم الزراعية الى أقل من فدان تقريبا . أو قضية سمود رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٧٥ .
وهو ما يعنى أن معظم قضايا العنف وقعت فى الأحياء الشعبية (السيدة زينب والمدبح والعتبة وبولاق وروض الفرج بالقاهرة ، واثلبان وميناء البصل فى الاسكندرية) . وذلك لأن إجراءات السلطة (ممثلة فى الشرطة) تصل عادة فى تعاملها مع ساكنى هذه الأحياء الى النقطة الحادة التى يصبح البشر عندها مهددين بالموت . كالقتل فى قضية السيدة زينب والضرب حتى الاغماء فى قضية العتبة ، والضرب حتى الموت فى قضية قسم اللبان ، والقتل فى قضية مينا البصل .

(**) مثال على ذلك قضية بلبيس رقم ١٨٩٥ لسنة ١٩٧٢ حيث فلاحون يستأجرون أرضا وفقا لقوانين الايجار التى تمنع طردهم . فاذا بالمالك

الى أن القاعدة القانونية تهدف عادة الى تحقيق درجة عالية من التنظيم ومن ثم فهي تعمل ضمناً على دعم الحالة الراهنة واستمرارها كما هي .
وتأكيد ذلك باستخدام قوة الدولة وسلطتها .

ذلك يعنى أن القانون فى بعض الحالات يعتبر متاوماً للتغير بينما العلاقات الاجتماعية والتفاعل المتعلق بها فى حالة تغير مستمر ودائم (٥٤) .
وذلك يفرض اللجوء الى استخدام القوة المتطرفة لمحاولة فرض الضبط المبالغ فيه كما يذهب كونانت Conant . وهو الأمر الذى يؤدى الى ترايد انفجارات العنف كما توضح ذلك الدراسات التى أجراها مركز لبرج Lemperg center التابع لجامعة برانديز Brandies university (٥٥) .

٤ - وتتناقض الظاهرة الرابعة فى بعض جوانبها مع الظاهرة السابقة .
حيث تجاهد السلطة فى بعض البلاد النامية من أجل فرض واقع جديد تطويراً للواقع المتخلف . ومن ثم فهي تلجأ فى الغالب الى الفرض كحل ما هو جديد ويؤكد التغير . الا أنها أثناء ذلك تضر عادة بمصالح فئة لتؤكد مصالح أخرى تدرك أنها أكثر ارتباطاً بالواقع الجديد (٥٦) ولظروف عديدة - داخلية

=
وهو أحد أعضاء السلطة الادارية باقرية (يتبرع بالأرض لبناء مدرسة .
ومن ثم يذهب موظفون عمليون لانتزاعها باسم الثانون أيضاً مما يولد حيرة أمام الجمهور ويضعه فى موقف الدفاع الحاد عن مصالحه ، وهو ما حدث فى بلبيس ، وما حدث أيضاً فى قضية سمود رقم ٣٠٨٠ لسنة ١٩٧٥ .
(٥٦) مثال على ذلك ما حدث فى المجتمع المصرى ابان الفترة الناصرية فقد استهدفت السلطة السياسية فى الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٦١ دفع المجتمع فى طريق التطور الرأسمالى ، وحينما خاب أملها فى هذا الاتجاه حاولت دفع المجتمع فى الفترة من ١٩٦١ - ١٩٦٩ فى طريق التطور الاشتراكى ، ولقد حاولت تغيير الواقع فى أى من هذه الاتجاهات بناء على قوانين الإصلاح الزراعى فى المرحلة الأولى والقوانين الاشتراكية فى المرحلة الثانية .
ومن الطبيعى أنها كانت تعتر بمصالح جماعات لصالح استفادة أخرى ، وهو الأمر الذى كان سبباً فى صدامات عنف متعددة بين الجماعات المتباينة المصالح وبعضها البعض من ناحية ، أو بين الجماعات المضادة مصالحها والنظام السياسى من ناحية أخرى .

وحارجية — قد لا نجد ضرورة لتبرير تصرفاتها وسلوكياتها . ومن ثم فقد تصبح هذه السلوكيات وانتصرفت غير معقولة من وجهة نظر الجماعات المضادة . ومن ثم فقد يحدث رد فعل عنيف من قبل هذه الجماعات التي أضربت مصالحها ، بحيث قد يتميز ردها بكونه رد فعل تظاهري وعنيف .

ه — وتتعلق الظاهرة الخامسة بتجانس موتف نسق السلطة بكانة عناصره . أعنى أنه برغم أن أجهزة السلطة مؤسسة لمراقبة بعضها البعض في أدائها لوظائفها وأعمالها . فانها تفشل عادة في تحقيق هذه التفاعلية في مستوياتها المثلى . ومن ثم فاننا نجد عادة انحيازاً من جانب أحد عناصر السلطة مع العناصر الأخرى المشاركة في بناء السلطة ضد الجمهور . مع أن الوظيفة الرئيسية لهذا العنصر توجب أن يكون مدافعا عن مصالح الجماهير (٥٦) (*) .

(*) على سبيل المثال يعرف الجمهور في قضية السيدة زينب أن قتل القضية قتل نتيجة للضرب الذي وقع عليه داخل قسم البوليس ، ومع ذلك يأتي تقرير الطب الشرعي ليؤكد أن سبب الوفاة كان نتيجة تناول المتوفى مخدرات * وهو الأمر الذي يفسر عنف الجمهور في قضية السيدة زينب وعدم عنفه في قضية قسم اللبان لاحتساسه أن الطبيب الشرعي والنيابة تقف الى جواره في القضية الأخيرة . وفي قضية العتبة برغم وضوح الضرر وتحديد المتهم ومع ذلك تحفظ القضية . وفي هذه الحالة يشعر الجمهور بحالة شاملة من عدم الأمان قبل السلطة أو أي من عناصرها . يفسر ذلك أنه في قضية قسم اللبان رقم ٦١٦ لسنة ١٩٧٤ أن أهل القتل قاموا بإرسال تغرافات تشكو البوليس والطب الشرعي برغم أنها يعملان في صالح أهل القتل إلا أنه احساس تاريخي مترسب لدى الجمهور تؤكد بعض الوقائع العابرة في تاريخنا المعاصر .

وقياسا على ذلك يؤكد توماس بروك أنه قد حدث أن ضرب البوليس الأمريكي إحدى المؤسسات حتى أحدث بها اصابات بالغة نتيجة للضرب أوجبت إرسالها الى المستشفى للعلاج . المذهل في الأمر أن تقرير الطب الشرعي جاء ليؤكد أن الاصابات بجسمها كانت نتيجة لأنها أوقعت الأذى بنفسها أثناء نزولها من عربة البوليس ، وهو نفس التقرير الذي طلب منها البوليس اقراره قبل ذهابها الى المستشفى ورغضته .

(ج) ظاهرة العنف ، ملامحها الرئيسية .

تتركز هذه الفقرة بالأساس على تحديد الملامح العامة والخارجية لظاهرة العنف في المجتمع المصري . وهى الملامح التى تشكل فى العادة حلقة الصلة بين الظاهرة من ناحية وبناء المجتمع بأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية والايكولوجية من ناحية أخرى . ومن الطبيعى أن تختلف هذه الملامح الخارجية من سياق إلى آخر ، فملامح العنف الذى يقع فى المجتمع ائريفى يختلف بالتأكيد من حيث ملامحه الخارجية المميزة عن العنف الذى يقع فى المجتمعات الحضرية كالمدين الكبرى أو العواصم مثلا . أو قد تختلف هذه الملامح بين مختلف النماذج انبائية للمجتمعات . فخصائص العنف ولامحه الخارجية تختلف فى المجتمعات المتخلفة عن نظائرها فى المجتمعات النامية عن المتقدمة . وهو الأمر انذى يدفعنا إلى القول بخصوصية العنف بحسب النموذج البنائى الذى يقع فيه . ذلك يعنى اننا سوف نحاول تحديد الخصائص المميزة للظاهرة والتى تشكل فى مجموعها طبيعتها الأساسية داخل سياق المجتمع المصرى . وفيما يلى تحديد لبعض هذه الملامح .

- ١ — التوزيع الزمنى ، الشهر والوقت من اليوم .
- ٢ — الظاهرة من حيث القصد من ارتكاب الواقعة .
- ٣ — المشاركين فى الظاهرة من حيث ملامحهم الرئيسية .
- ٤ — الظاهرة من حيث الأدوات المستخدمة .

وفيما يلى سوف نعرض بإيجاز لكل من هذه الملامح على مستوى المجتمع المصرى ككل ، بغض النظر عن انتهاء هذه الوقائع الى انسياق الحضرى أو السياق الريفى داخل المجتمع .

- ١ — التوزيع الزمنى ، الشهر والوقت من اليوم : بالنظر الى توزيع وقائع العنف على شهور السنة نجد أن كثافة الوقوع تترتب بحيث تقع

أعلى نسبة خلال شهر يناير . حيث وقعت فيه ٤٠. واقعة بنسبة ١٠.٢٪
من مجموع وقائع العنف . يليه شهر يوليو الذى وقعت فيه ٣٨ واقعة
بنسبة ٩.٨٪ ثم شهر مايو الذى وقعت فيه ٣٦ واقعة بنسبة ٩.٢٪ .
ثم شهر مارس الذى وقعت فيه ٣٤ واقعة بنسبة ٨.٧٪ . يليه شهر يونيو
حيث وقعت فيه ٣٣ واقعة بنسبة ٨.٤٪ ، ثم شهر فبراير الذى وقعت فيه
٣٢ واقعة بنسبة ٨.١٪ ، فشهر أبريل حيث بلغت عدد الوقائع فى إطاره
نحو ٢٨ واقعة بنسبة ٧.١٪ . ثم شهر سبتمبر حيث وقعت فيه ٢٧
واقعة بنسبة ٦.٨٪ ، فأغسطس الذى وقعت فيه ٢٦ واقعة بنسبة ٦.٦٪ ،
فأكتوبر الذى شهد عدد وقائع بلغت نحو ٢٤ واقعة بنسبة ٦.١٪ ،
فشهر نوفمبر الذى وقعت فيه ١٧ واقعة بنسبة ٤.٣٪ . هذا بالإضافة
الى عشرة وقائع غير واضحة من حيث شهر الوقوع فى السنة . واستنادا
الى قراءة معدلات الوقوع السابقة تبرز لنا ثلاثة ملاحظات أساسية .

وتتمثل الملاحظة الأولى فى أن توزيع الوقائع على شهور السنة لا يبرز
أى دلالة واضحة سوى تأكيد ضعيف على زيادتها الطفيفة فى الشهور
التي يتزايد فى إطارها التفاعل الاجتماعى . وهى الشهور التي تبدأ بشهر
يناير وتنتهى فى شهر يوليو . حيث العمل فى أوجه فى الجامعات والمصالح
الحكومية . وحيث تبدأ بعد ذلك فترة الأجازات التي تبدأ عادة بشهر أغسطس
والشهور التالية ، وهو الأمر الذى ينعكس فى شكل انخفاض نسبة وقوع
حوادث العنف انخفاضا ضئيلا لا دلالة له . وربما يرجع عدم وجود الفارق
أو الدلالة أن مناخنا معتدل طول العام ، وهو الأمر الذى يفرض بالتالى
توزعا شبيه معتدلا لكم التفاعل الاجتماعى على مدار السنة بخلاف
المجتمعات التي قد تشهد استقطابا حادا فى مناخها ومن ثم استقطابا فى كم
التفاعل الاجتماعى الذى كان من الممكن أن ينعكس على توزيع وقائع العنف .

وتتمثل الملاحظة الثانية فى أن غياب دلالة توزيع وقائع العنف بالمجتمع
ترجع بالأساس الى طبيعة واقعة العنف ذاتها . ذلك لأن واقعة العنف
من الوقائع غير المتكررة أو المطرد وقوعها كثيرا ، وذلك بطبيعة أطرافها ،

فهى موجهة بالأساس الى النظام السياسى ، ثم هى مخزونا هائلا من التوتر يشكل دافعا كافيا لانفجار العنف ، ومن ثم فقد تتخلق توتراته فى شهور معينة ، بينما يحدث الانفجار فى شهور أخرى ، فالعنف كواقعة كاملة ، من نمط الوقائع الممتدة عبر فترة زمنية طويلة نسبيا ، وهى فى ذلك على خلاف انواقائع اليومية المعتادة التى تقع بين لحظة وأخرى ، ومن ثم فمن الممكن تصديقها — لزمناها المحدود — بالنظر الى اطار زمنى أشمل كالقتل والسرقة مثلا ، ذلك يعنى أن الدوام الزمنى لواقعة العنف يعتبر العامل الرئيسى لعدم دلالة توزيع وقائع العنف بالنظر الى شهور السنة .

وتتعلق الملاحظة الثالثة بتوزيع وقائع العنف بالنظر الى وقت الوقوع من اليوم . وفى هذا نجد أن حوالى ٢٤ واقعة بنسبة ٦٠٪ من وقائع العنف خلال فترة التحليل غير مبينة من حيث زمن الوقوع . بينما نجد أن ٢٣٧ واقعة بنسبة ٦٠.٣٪ قد وقعت أثناء النهار ، بينما يصل عدد وقائع العنف التى وقعت ليلا الى نحو ١٢١ واقعة بنسبة ٣٠.٧٪ من مجموع وقائع العنف . ولعل هذا التوزيع يعكس نفس منطق التوزيع السابق حيث ارتباط انف نسبيا بفترات ارتفاع التفاعل الاجتماعى . هذا الى جانب أننا كما أشرنا أن الواقعة تتميز بالمواجهة بين طرفى الصراع ، وغالبا ما تحدث المواجهة أثناء العمل اليومى بالنهار ، حيث الفعل ورد الفعل ، ومن ثم امكانية التصادم .

٢ — انظاهرة من حيث القصد من ارتكاب الواقعة : ونعنى بالقصد من ارتكاب الواقعة ، السبب الذى بالنظر اليه لجأ مرتكب العنف الى سلوكه . أو أن هذا القصد يشكل الدافع المباشر لانفجار العنف من طرف تجاه آخر . وفيما يلى حصر لمجموعة الأسباب العامة للعنف التى أمكن تجريدها من خلال احصاءات وزارة الداخلية .

ويعتبر التخلص من مطاردة السلطات سببا أساسيا لقيام العنف ، وقد تردد فى نحو ٢١٤ واقعة بنسبة ٥٤.٥٪ من المجموع الكلى لوقائع العنف

خلال الفترة موضع التحليل * ثم منع موظف عمومي من أداء عمله في عدد ٨٩ واقعة بنسبة ٢٢٢٦٪ ، ثم مقاومة السلطات في ٢٦ واقعة بنسبة ٦٦٪ ، ثم اخفاء جريمة في ١٧ واقعة بنسبة ٣٦٪ ، ثم احراج رجال الأمن في خمسة وقائع بنسبة ١٣٪ ، ثم الانتخابات في أربعة وقائع بنسبة ٨٪ ، ثم الاضرار بمصالح الدولة في ثلاثة وقائع بنسبة ٨٪ ، ثم الحصول على المال في واقعيتين بنسبة ٥٪ ، ثم الدفاع عن النفس في واقعة واحدة بنسبة ٣٪ . والارث واقعة واحدة بنسبة ٣٪ ، والنزاع على مراثي في واقعة واحدة بنسبة ٣٪ ، والارهاب في واقعة واحدة بنسبة ٣٪ .

ويتضح بالنظر في اسباب وقائع العنف أو القصد منها أن ظاهرة العنف في المجتمع المصري تخضع لعدد ١٧ سبباً كانت أساس وقوع ٣٩٣ واقعة عنف خلال الفترة موضع التحليل ، منها ستة أسباب شكلت وحدها الأساس لوقوع ٢٤١ واقعة بنسبة ٨٦٪ من مجموع حوادث العنف . وهي التخلص من مطاردة السلطات ، منع موظف عمومي من أداء عمله ، احراج رجال الأمن ، الانتخابات ، الاضرار بمصالح الدولة ، متوامة السلطات . وأن ثلاثة أسباب منها شكلت الأساس لوقوع ٢٢٨ واقعة بنسبة ٨٣٪ من مجموع الوقائع ، وهي التخلص من مطاردة السلطات ، منع موظف عمومي من أداء عمله ، ومقاومة السلطات ، بينما هناك ١٤ سبباً أخرى شكلت الأساس لوقوع ٦٥ واقعة فقط بنسبة ١٦٪ . غير أننا نود أن نطرح ملاحظتين بشأن الملامح العامة للقصد من وقائع العنف .

وتتمثل الملاحظة الأولى في أن تصنيف وقائع العنف حسب القصد من الواقعة قد لا يكون بالقطع تصنيفاً دقيقاً . ومن ثم فقد يتطرق مظهر السلوك لأسباب غير تلك التي شكلت القصد الأساسي للدافع للسلوك . مثال على ذلك أن السرقة سلوك منحرف والسرقة باستخدام العنف لا شك أن لها أسبابها المختلفة عن السرقة فقط . ومن هنا فقد تصنف وقائع العنف لأسباب غير أسبابها الجوهرية . وتتعلق الملاحظة الثانية في أن النسبة الغالبة لوقائع العنف — كما أوضحت المعطيات الإحصائية موضع

التحليل — وقعت باعتبارها وقائع بسبب الاحتكاك بين البشر في المجتمعات النامية من ناحية وبين النظام السياسى من ناحية أخرى حسبما تؤكد قضايا نظرية عديدة أشرنا فيما سبق لبعض جوانبها . وهو الأمر الذى يؤكد أن الطابع السياسى للعنف في المجتمعات النامية هو الطابع الغالب .

٣ — المشاركين في العنف من حيث ملاحظهم الرئيسية : في هذه الفقرة سوف نحاول الفاء الضوء على خصائص المشاركين في واقعة العنف كجناه أو مجنى عليهم ، هذا بالإضافة الى تصنيف وقائع العنف بالنظر الى عدد المشاركين فيها .

— وفيما يتعلق بتصنيف وقائع العنف من حيث عدد المشاركين فيها — كجناه — نجد أن النظرة الدقيقة لهذه الوقائع تكشف عن وجود علاقة عكسية مطردة بين عدد المشاركين في الواقعة من ناحية وبين عدد الوقائع الذى يتردد فيها اشتراك أكثر من فاعل . فمن بين ٣٩٣ واقعة هي كل ما وقع خلال فترة التحليل نجد ١٤٦ واقعة بنسبة ٣٧.٢٪ كان الفاعل فيها فرد واحد ، بينما نجد ١٥٤ واقعة بنسبة ٣٠.٢٪ كان الفاعل فيها من ٢ — ٤ فرد . بينما في ٦١ واقعة بنسبة ١٥.٥٪ كان الفاعل فيها من ٥ — ٩ فرد ، بينما ٢٠ واقعة بنسبة ٥.١٪ كان الفاعل فيها عشرة أفراد . بينما ١٢ واقعة بنسبة ٣.١٪ غير مبينة من حيث عدد الجناه المشاركين فيها .

ويتضح مما سبق أن عدد حوادث العنف الذى كان الفاعل فيها أكثر من ٢ فرد عددها ٢٣٥ واقعة بنسبة ٥٧.٨٪ من عدد وقائع العنف في فترة التحليل . وهو الأمر الذى يعنى أن العنف له طابعه الجماهيرى الغالب . ولعل ذلك يرجع الى طبيعة السياق الاجتماعى ، خاصة اذا أدركنا أن كم الوقائع الأكبر يقع أساساً في إطار المحافظات الريفية . وأن الجناه في غالبيتهم ريفيين مع ما تمليه هذه الخاصية من المناصرة الجماعية لنجاني من قبل خلفيته العائلية التى تشكل عزوته . خاصة أن السلطة العائلية في الريف مازال لها دورها الواضح والبارز .

غير أن هناك ملاحظة أخرى تتناقض وهذا التبرير الذي سقناه . حيث نجد أن بعضاً من جماهيرية العنف قد ترجع بالأساس إلى أن الفاعل الأصلي هو شخص واحد فاعلاً ، وأن الآخرين في الموقف ليسوا إلا مناصرين له خاصة أن هناك اعتقاد بأن الضرر سوف يكون أقل كلما تزايد عدد المشاركين . أو لأن الطرف الآخر اتهم آخرين إلى جانب الفاعل الأصلي لتصوير مدى العنف الذي وقع عليه ، فالعنف الذي يرتكبه فرد لا شك أنه أقل من العنف الذي ترتكبه مجموعة .

— أما بالنسبة لخصائص المشاركين في العنف (كجناه) فنجد أن إحصاءات الأمن العام لا تساعدنا كثيراً في توضيح الخصائص الرئيسية للمشاركين في العنف كجناه أو مجنى عليهم (*) غير أننا من خلال تحليل مضمون عدد من القضايا بلغت نحو ٦٢ قضية استطعنا تجريد الخصائص التالية :

١ — فمن حيث النوع نجد أنه يتضح لنا من خلال القضايا التي أخضعناها للتحليل أن الذكور هم النسبة الغالبة ، حيث لم يرد ذكر الإناث في هذه القضايا كجناه . ولعل ذلك يرجع إلى مسألتين . الأولى قلة عدد القضايا موضع التحليل بحيث لم تظهر نسبة الإناث في إطار هذا العدد المحدود من القضايا . وثانياً لغياب عنف الإناث في المجتمع المصري حيث نجده ينخفض للغاية نظراً لظروف اجتماعية تتعلق بالموضع الاجتماعي للمرأة ومدى مشاركتها الاجتماعية هذا إلى جانب أن طبيعة البناء النفسي والفسولوجي للأنثى في المجتمعات الشرقية له تأثيره الواضح في هذا

(*) اعتدنا في التعرف على هذه الخصائص على تحليل مضمون لمخضات نحو ٦٢ قضية في سنتي ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ . واعتبرنا أن الخصائص التي وصلنا إليها من التحليل يمكن أن تمثل إلى حد كبير خصائص الظاهرة خلال الفترة المختارة . فما هو موجود في عينة من القضايا يمكن أن تجرد منه بعض الخصائص ذات الطابع العام ، وذلك باعتبار التجانس المحتمل في السياقات ، وأنماط القضايا ، والمشاركين كجناه أو مجنى عليهم .

— ٧٢١ —

(٤٦ — تهيئة المعالم الثالث)

الصدد . بالإضافة الى ذلك نجد أن مشاركتها المرأة في التفاعل الاجتماعى تنخفض كثيرا عن مستوى تفاعل الرجل خاصة في المجال الخارجى .

٢ - وفيما يتعلق بالنسب نجد أن مجموع الجناه في القضايا موضع التحليل هو ١٨٠ شخصا . في اطار ذلك نجد أن التركيز العمري الأكبر يقع في السن من ٢٠ - ٣٠ سنة حيث نجد نحو ٨٢ شخصا بنسبة ٤٥٦٪ من مجموع الجناه ، يليه نحو ٥٣ شخصا بنسبة ٢٩٤٪ في السن من ٣٠ - ٤٠ سنة ، يلي ذلك السن من ٤٠ - ٥٠ سنة حيث نجد ٢٠ شخصا بنسبة ٢١٪ من عدد المشاركين كجناه . يلي ذلك عدد ١٣ شخصا بنسبة ٧٢٪ في السن من ٥٠ - ٦٠ سنة . بينما نجد أن هناك تسعة أشخاص بنسبة ٥٪ في السن من ١٠ - ٢٠ سنة . ثم من ٦٠ سنة فأكثر نجد ثلاثة أشخاص بنسبة ١٣٪ بينما لا نجد مشاركين في العنف في السن أقل من عشر سنوات .

ويتضح من ذلك أنه في السن من ٢٠ - ٤٠ سنة نجد ١٣٥ شخصا من بين ١٨٠ شخصا ، أى أن نسبة ٧٥٪ من مرتكبى حوادث العنف يقعون في السن من ٢٠ - ٤٠ سنة . وذلك يرجع الى عاملين ، الأول ، طبيعة البناء النفسى للشخصية في هذه السن ، وهى سن الشباب والرجولة المبكرة . حيث يكون البناء النفسى غير مستقر نظرا لأن الصياغة النظامية للشخصية تكون غير كاملة حتى هذه المرحلة . وذلك يفسر العلاقة العكسية بين كم العمر وبين مدى المشاركة في وقائع اذا أخذنا نقطة البدء سن العشرين ، وهى النقطة التى يبدأ عندها التفاعل الدينامى المتبادل بين الشخصية وسياقها المحيط . ويمثل العامل الثانى الذى يفسر ارتفاع العنف في هذه السن ، هى أنها السن التى تكون الشخصية في اطارها اسهامها في التفاعل الاجتماعى . وذلك يفسر انخفاض عنف من لم يقعوا في دائرة هذه السن ، وأيضا الكبار الذين انسحبوا من الحياة الاجتماعية . وما يترتب على ذلك من انخفاض مستوى التفاعل الاجتماعى ، ومن ثم تضائل معدلات العنف ، فالعلاقة مطردة بين قدر الانسحاب من التفاعل الاجتماعى من ناحية وبين معدلات وقوع وقائع العنف .

٣ - أما بالنسبة للمهنة التي تردد ذكرها خلال التحليل . فنجد أنه من بين ١٨٠ شخصا يوجد ١٤٨ شخصا بنسبة ٧٦,٣٪ مهنتهم الفلاحة . يلي ذلك ٦ أشخاص مهنتهم الصيد بنسبة ٣,٣٪ . ونحو ٦ أشخاص بنسبة ٣,٣٪ مهنتهم الجزارة ، ثم خمسة أشخاص بنسبة ٢,٦٪ مجندون ثم أربعة أشخاص عاطلون بنسبة ٢,٦٪ ثم طالبيين بنسبة ١٪ ثم ٢ فران بنسبة ١٪ ثم أستاذ جامعي ، عجلائي ، صاحب فندق ، صاحب مخبز ، تهرجي ، خفير ، وميكانيكي ، حيث كان هناك شخص واحد في كل مهنة من هذه المهن بنسبة ٥,٥٪ .

ويتضح مما سبق أن المهنة الغالبة لمرتكبي العنف هي الفلاحة وذلك يتسق مع نتيجة أن النسبة الغالبة لقضايا العنف تقع في السياق الريفي . ويرجع ازدياد نسبة الفلاحين في وقائع العنف كجناه الى عاملين . الأول ، أن السياق الريفي يفرض الدعم انجماعي عادة للفرد ، فقد يتصل شخص واحد بسببية وقائع العنف ، إلا أن مشاركته في العنف قد تجذب معه عائلته لتشارك معه في موقف العنف . أما العامل الثاني فيرجع الى أن الفلاحة تمثل المهنة الغالبة في المجتمع المضرى ، بحيث تفرض غبتهم في المجتمع اشتراكهم في العنف ، غير أن ذلك ينبغي بالتقطع أى صلة بين خاصية الريفية كمهنة وبين الميل لارتكاب العنف كسلوك .

٤ وبالنسبة للمستوى التعليمي يتضح من حصر المستويات التعليمية للقضايا موضع التحليل أن عدد ١٣١ فقط هم الذين وضحت مستوياتهم التعليمية . ومن بين هؤلاء نجد عدد ٦٢ شخص أمي بنسبة ٤٧,٣٪ وأن عدد ٢٦ شخص بنسبة ١٩,٨٪ يقرأ ويكتب ، وأن ٣٥ شخص بنسبة ٢٦,٧٪ أتم تعليمه الثانوي ، وأن ٨ أشخاص بنسبة ٦,١٪ أتم تعليمه الجامعي أو مازال خلال فترة التعليم الجامعي . ويتضح من ذلك ارتفاع نسبة الأمية بين مرتكبي العنف وأيضاً ارتفاع نسبة من يقرأ ويكتب ، وهو مستوى يشارك فيه انريفيون الى حد كبير ، ومن ثم يجعل هذه النتيجة تتسق مع مجموعة النتائج السابقة . هذا بالإضافة الى أن ارتفاع

هذه النسب يرجع الى ان التعليم يكسب الشخص مرونة وتقديرا اعلى للمسؤولين ورشدا أكثر في السلوك مما يزيد من نسبة الأيمن المشاركين في وقائع العنف عن نسبة المتعلمين .

٥ - أما فيما يتعلق بخصائص المشاركين في العنف كمجنى عليهم :
فيوضح أن احصاءات الأمن العام لا تحتوى على بيانات كافية عنهم . وذلك لعدم مسئوليتهم الايجابية عن واقعة العنف ، الا اذا حاولنا جمع بعض البيانات عنهم من واقع القضايا موضع التحليل . وهذه البيانات وان كانت قليلة الا انها تظل كافية لالقاء الضوء على بعض خصائصهم العامة .

٢ - وفيما يتعلق بنوع المجنى عليهم يتضح أنهم كلهم من الذكور بحيث لم يرد ذكر سيدة واحدة . وذلك يرجع لطبيعة وضع المرأة في المجتمع المصرى من حيث عدم اباحة مشاركتها الواضحة في الحياة الاجتماعية . هذا الى جانب أن وجود المرأة كمجنى عليها لابد وأن ينخفض في مجتمع يضع كثيرا من التحريمات حول امكانية التعرض للمرأة .

٢ - وفيما يتعلق بسن المجنى عليهم ، نجد أنه من بين ٣٤ شخصا مجنى عليهم ورد ذكرهم في بعض القضايا نجد أن ١٢ شخصا منهم ينسبة ٣٥٢ في الفترة من ٤٠ - ٥٠ . وأن ١١ شخصا بنسبة ٣٢٣٪ في السن بين ٣٠ - ٤٠ سنة ، وأن ٨ أشخاص في السن من ٢٠ - ٢٠ سنة بنسبة ٢٣٥٪ ، اذا فالفترة بين ٢٠ - ٥٠ سنة يتركز فيها المجنى عليهم بنسبة ٩١٪ . حيث تكون هذه السن عادة هي السن المعتادة للفاعلية مستخدمى الدولة ، ومن ثم يكونوا هم في العادة الهدف الذى يتجه اليه العنف ، أو هي سن التفاعل بشكل عام .

٣ - وبالنسبة لمهنة المجنى عليهم نجد أن المهنة قد اتضحت بالنسبة لنحو ٧١ شخصا في القضايا موضع التحليل ، وبتصنيفها يتضح أن نحو ٢٠ شخصا ٤٠٪ مهنتهم شرطى ، وأن ٢٤ شخصا بنسبة ٣٣٪ مهنتهم الفلاحة ، وأن ١٢ شخصا بنسبة ١٦٪ ضابط شرطة ،

وأن أربعة أشخاص مفتش تبوين بنسبة ١٦٩٪ وشخص واحد بنسبة ١٪ تاجر وشخص واحد بنسبة ١٤٪ يقال . ومن الملاحظ بناء على المعطيات السابقة أن الشرطة كهيئة سادت عند نحو ٤١ شخص بنسبة ٥٧٧٪ وأنهم بالإضافة إلى فئة مفتش التبوين يصبحون نحو ٤٥ شخص بنسبة ٦٣٣٪ من مجموعة الأشخاص . وهذا يوضح أن غالبية العنف الجماهيري يكون موجها عادة ضد السلطة وبخاصة ضد الشرطة كأحد أجهزتها .

٤ - أما بالنسبة للمستوى التعليمي للمجنى عليهم ، فنجد أنه من بين ٦٥ شخصا تم تسجيل مستواهم التعليمي في القضايا موضع التحليل ، نجد أن عدد ٣٨ شخصا منهم بنسبة ٥٨٤٪ أميون ، وأن ١٦ شخصا بنسبة ٢٤٦٪ تعليم عالي ، وأن ١٠ أشخاص بنسبة ١٥٣٪ يقرأ ويكتب ، وأن شخصا واحدا بنسبة ١٥٪ في مستوى التعليم الاعدادي . ويتضح مما سبق أن الأمية تلعب دورا محوريا في تحديد المستوى التعليمي للمجنى عليهم وهي خاصة تؤكد النظرية العامة للتجريم . إذ تؤكد أن الأمية تفرض عادة عنف السلوك المنحرف .

٤ - وفيما يتعلق بالادوات المستخدمة في العنف . فاننا نجد أنه وفقا لاحصاءات الأمن العام فإن الأرقام التي تتعلق بطبيعة الاداة المستخدمة في ارتكاب العنف لها علاقة بالبيانات المتعلقة بالسياق الاجتماعي او بخصائص الجناه . ومنذ البداية نجد تنوعا في الادوات المستخدمة في العنف . حيث نجد أن الأسلحة النارية تشكل الادوات الغالب استخدامها . إذ تصل عدد مرات استخدامه الى ٨٩ مرة بنسبة ٢٢٥٪ من جملة ٣٩٣ تكرار . يلي ذلك استخدام العصا بعدد ٧٨ مرة بنسبة ٢٠٪ ، ثم استخدام ادوات حادة بنحو ٥٤ مرة بنسبة ١٤٪ ثم استخدام الايدي ٥٤ مرة بنسبة ١٤٪ ، ثم السلوك العنيف ٣٨ مرة بنسبة ٩٧٪ ثم استخدام أداة صلبة ٢٤ مرة بنسبة ٦١٪ ثم المطواة سبعة مرات بنسبة ١٩٪ ثم التهديد بالسلح ٣ مرات بنسبة ٨٪ ثم السب ٢ مرة بنسبة ٥٪ ثم

التخريب مرة واحدة بنسبة ٣٪. ثم اشغال النار مرة واحدة بنسبة ٣٪. بينما لم تتضح طبيعة الأدوات في نحو ٨ وقائع بنسبة ٢٪ من مجموع وقائع العنف . ويتضح مما سبق أن هناك أدوات تكرر استخدامها كثيراً مثل الأسلحة النارية ، واستخدام العصا ، والأدوات الحادة ، والأيدي والسلوك العنيف . إذ تكرر هذه الأدوات الخمسة في نحو ٣١٣ واقعة بنسبة ٧٨٦٪. بينما يكرر استخدام ١٣ أداة في ٧٢ واقعة بنسبة ١٩٤٪. بينما ٨ وقائع بنسبة ٢٪ لم تتضح طبيعة الوسائل المستخدمة فيها (٥٧) .

ويوضح النظر في طبيعة الأدوات المستخدمة أنها تتفق الى حد كبير مع توزيع القصد من ارتكاب العنف فمعظم الوقائع تقع بقصد التخلص من الناري أو العصا هي الأدوات الأكثر ملائمة لموقف العنف بالنسبة لكلا مطاردة السلطات أو مقاومة هذه السلطات . وفي العادة يكون السلاح الناري أو العصا هي الأدوات الأكثر ملائمة لموقف العنف لكلا الطرفين . هذا بالإضافة الى الاطراف الغالب لاستخدام العصا في السياق الريفي ، الى جانب إمكانية استخدام الأسلحة النارية خاصة في الوجه القبلي . بالإضافة الى ذلك فإن الأدوات الغالب استخدامها تتلاءم مع خصائص غالبية المشتريكين في العنف من ذوي الأصول الريفية ، بحيث تكون أداة كالعصا ملازمة للشخص في حركته اليومية .

(د) موقف العنف ، عناصره وطبيعة التفاعل في اطاره .
سوف نحاول في هذه الفقرة الاقتراب قدر الامكان من التفاعل الذي يحدث في موقف العنف . وسوف نجاهد قدر الامكان أيضا في البقاء قريب من الحقائق الملموسة وأن كان ذلك قد يكون على حساب التجريد أو التعميم النظري . وفي اطار ذلك سوف ينصب اهتمامنا على موقف العنف من حيث دينامياته الداخلية ثم طبيعة مواقف الاطراف في اطاره ، وطبيعة التفاعل المتبادل بين مختلف الاطراف . وقبل ما هي ملاحظهم ومصالحهم التي تؤهلهم للتصادم أو لتبني السلوك العنيف . وسوف نعرض لهذا التحليل من خلال مسألتين :

١ - موقف العنف ، خواصه وعوامله المتفجرة .

٢ - أطراف العنف ، ملامحهم وتصور كل منهم للآخر .

ذلك أننا ندرك أن موقف العنف يتميز بكونه موقف غير متوازن من حيث طبيعة التفاعل أو العلاقات المتبادلة بين مختلف الأطراف وأن واقعة العنف هي بداية استعادة هذا الموقف كنسق فرعى لتوازنه من جديد ، وهو الأمر الذى سوف نوضحه من خلال تحليلنا .

١ - موقف العنف ، خواصه وعوامله المتفجرة : وفى إطار هذه الفقرة سوف يكون التركيز أساسا على فحص التفاعل الدينامى لموقف العنف لتحديد بعض خواصه المميزة ، أو بعض العوامل ذات الدور الفعال فى إثارته . وذلك تمهيدا لتوضيح تفاعل الأطراف فى إطاره . ومنذ البداية نجد أن الموقف فى نمطه المثالى يتكون من فاعلين ، أفرادا كانوا أم جماعات هم أطراف الموقف . كل منهم يؤدي فعله لتحقيق أهدافه بوسائل تبررها الثقافة والقيم السائدة . وفى الحالة المثالية للتفاعل بين أطراف الموقف فإنها نجد أن كل منها يأتى فعلا يتسق تماما مع توقع الآخرين . ولا يقع الصدام بل ويتحقق التوافق الكامل إذا حدث التزام مبدئى وكامل من كافة أطراف الموقف بمبادئ السياق الثقافى والأيدىولوجى السائدة بالموقف . أما إذا لم يتحقق هذا الالتزام فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى موقف صراعى فى أقصى الحالات وخلافى أو مهتز التنظيم فى أقلها . استنادا إلى ذلك يتميز موقف العنف بمجموعة من الخصائص التى تجعله يبتعد كثيرا عن خصائص الموقف الاجتماعى فى نمطه المثالى ، ونعرض فيما يلى بعضا من هذه الخصائص .

١ - وتتصل الخاصية الأولى لموقف العنف بفشل توقعات الطرف المسبب للعنف بمسلك ورد فعل الطرف الآخر المرتكب للعنف . هذا بالإضافة إلى اقترانه الكامل بتصوره الذاتى للموقف وترتيبه لمكانة الأطراف فى إطاره ، وإدراكه لأهمية أهدافه وفاعلية الوسائل والقيم التى يتبناها .

وإذا كان موقف التفاعل يتميز في نموذج المثلالي بتكامل توقعات الأطراف ، فإنه في حالة موقف العنف تكون الأطراف لديها توقعات عكسية ومضادة لسلوكيات بعضها البعض (٥٨) (*) ويرجع فشل توقعات الأطراف لبعضها البعض كما أشرنا الى عدم استيعاب الأطراف لقيم وثقافة وأيديولوجية المجتمع العام بدرجات متساوية . أو تأسيس الأطراف — أو أى منها — لقيم تحكم فعلها أو اشتقاقها من ثقافات أخرى قوية ، لها وجودها وبروزها على حساب الثقافة العامة والقومية .

٢ — وتتعلق الخاصية الثانية لموقف العنف بمدى «حورية جوهر النزاع بالنسبة لطرفيه» . فكلما كان الموضوع الذي اعتدى عليه الطرف الأول ذا أهمية بالنسبة للطرف الآخر ، كلما كان رد فعل الأخير متسما بالعنف والضراوة . وفي قضايا العنف التي تم تحليلها يتعلق جوهر النزاع عادة إما بضرب أحد المواطنين حتى تهديد حياته بالموت ، أو التهديد بانتزاع الأرض كوسيلة للإنتاج ومصدر للرزق (*) . وفي هذه الحالة يكون

(*) في قضية السيدة زينب رقم ٥٠٤٥ لسنة ١٩٧٣ حين وقع الاعتداء على القتل في قسم البوليس لم يكن هناك توقع برد فعل جماهير الحى بأكمله ، وبهذا المستوى من العنف الذي سبب ائتلافات هائلة . وفي قضية العتبة رقم ١٩٠ لسنة ١٩٧٤ لم يتوقع أمين الشرطة الذي ضرب جندي القوات المسلحة قيام رد فعل من قبل الجمهور وجنود الجيش على هذا النحو . وبهذا التطرف والقوة . كذلك كان الموقف في قضية اللبان رقم ٦٢٦ لسنة ١٩٧٤ وقضية سمند وروض الفرج وبلييس . إذ أنه لو توقع الطرف الأول منذ البداية السلوك الذي سوف يشكل رد فعل الطرف الآخر لفعله لاجم عن ما يسبب العنف منذ البداية .

(*) فمثلا في قضية السيدة زينب رقم ٥٠٤٥ لسنة ١٩٧٣ كان موضوع القضية وجورها هو قتل أحد أفراد الحى . وكان الموضوع في قضية العتبة رقم ١٩٠ لسنة ١٩٧٤ هو ضرب أحد جنود الجيش حتى أغمى عليه ، بل اعتقد الجمهور أنه قتل . وفي قضية بلييس رقم ١٨٩٥ لسنة ١٩٧٢ كان النزاع حول الأرض مصدر الرزق هو الفجر للعنف .

الطرف الآخر الذى تهددت مصالحه عنيفا فى الدفاع عن نفسه وعن مصالحه . بذلك يكون الطرف الآخر الذى حمل معه تهديد الذات أو المصالح هو الطرف الحقيقى المسبب للعنف .

٣ - وتتعلق الخاصية الثالثة لموقف العنف بمدى تعادل قوة الطرفين . فكلما تقاربت قوة الطرفين ، كلما كان من المحتمل أن يؤدي ذلك الى استمرار موقف العنف . بحيث يحدث ما يسمى بالتوازن داخل الصراع . وهو اتوازن الذى يؤدي الى دعم التماسك الداخلى لكل جماعة تشكل طرفا فى العنف . وفى هذا الاطار يتخذ التفاعل شكل التغذية الرجعية (٥٩) . فكلما زاد التهديد الخارجى من أحد الاطراف فانه يؤدي الى التماسك الداخلى لجماعة الطرف الآخر . ومن ثم التباين بين الجماعتين ، ومن ثم الصدام اللذان يؤديان بدورهما الى زيادة التماسك الداخلى ، والى مزيد من التباين مع الجماعة الأخرى فى نفس الوقت ، ومن ثم زيادة احتمالية الصراع (٦٠) .

وفى قضية اللبان رقم ٦١٦ لسنة ١٩٧٤ كان ضرب أحد المواطنين حتى الموت فى قسم البوليس هو جوهر النزاع . ومن ثم فكما كان جوهر النزاع له أهميته ومحوريته ، كلما توقعنا أن يكون العنف المترتب على تهديد جوهر النزاع حادا .

(٦١) مثال على ذلك ما حدث حينما كانت قوات الشرطة والأمن المركزى فى مواجهة غالبية حى السيدة زينب فى القضية رقم ٥٠٤٥ ، وزين العابدين والقصر العيني والمنيرة . كذلك كانت الشرطة والأمن المركزى فى مواجهة جنود الجيش وبعض الأهالى فى حى النعبة وبولاق والموسكى والدرب الأحمر فى القضية رقم ١٩٠ . وقد حدث نفس الشئ فى روض انفرج فى القضية رقم ٤٢٨٣ . ويمكن القضاء على هذا الموقف الصراعى بزيادة قوة أحد أطرافه ، كما حدث فى قضية سـ:ود رقم ٣٩٨٠ لسنة ١٩٧٥ . هيث أدت زيادة قوات الشرطة الى القضاء على موقف العنف ، أو عن طريق تخفيض قوة الطرف المعتدى - معنويا على الأقل - . كأن يعمل العلب الشرعى والقضاء فى صالح المجنى عليه مما يخلق لدى هذا الطرف احساسا بالأمان . كما أنه ينفى فاعلية التهديد الخارجى كما حدث فى قضية قسم اللبان . أو عن طريق انقضاء الكامل على الطرف الآخر كما حدث فى قضية مينا البصل رقم ١٦٣٣ لسنة ١٩٧٤ .

٤ - أما الخاصية الرابعة في موقف العنف فتتمثل في نشأة ما يمكن أن نسميه بالتصورات الخاطئة لكل طرف عن انطرف الآخر . اذا حدث ذلك فانه يهدد أولا تتأسيس العنف ، وثانيا باستمراره لحين انتضاح الموقف (**) .

٥ - وتتصل الخاصية الخامسة بإمكانية تأسيس ملامح متناقضة في موقف العنف . بحيث تنفصل الجماعتين - أطراف العنف - استنادا الى هذه الملامح انفصالا يكون شبيها بالانفصال الطبقي . من هذا التناقض - حول ملامح محددة - من شأنه أن يزيد الموقف اشتعالا (**) .

٦ - وتتعلق الخاصية السادسة لموقف العنف بروز ما يمكن أن يسمى برأس الحرية ورأس الحرية المضادة أو المستهدفة . ونقصد برأس

(**) أكثر الأمثلة دلالة على ذلك ما حدث في قضية بلبيس رقم ١٨٩٥ ، اذ تصور المستأجرون منذ بداية أن موظفي الحكومة قادمون للاستيلاء على الأرض ، مع أن الحقيقة كانت غير ذلك . ومن ثم فلو تم توضيح الموقف منذ البداية لأمكن تجنب قيام العنف . كذلك قضية سمينود رقم ٣٩٨٠ ، حيث تصور الفلاحون أن ضابط الشرطة يناصر أهل الزوجة لجرد أنهم رأوه قادما معهم . هذا بالاضافة الى أن الحادثة وقعت يوم الجمعة والنيابة لا تعمل يوم الجمعة . ومن ثم فقد اعتقدوا ان مجيء الضابط لم يكن بحسب اذن رسمى كما أوضحوا ذلك في التحقيق . كذلك قضية روض افرج حيث رأى المتهم الشرطة قادمة بصحبة الشاكى ، بحيث واد ذلك لديه انطبعا بانحياز الشرطة .

(**) مثل هذا التناقض من شأنه أن يزيد الموقف اشتعالا . وعلى سبيل المثال في قضية بلبيس رقم ١٨٩٥ نجد أربعة موظفين حكوميين يذهبون لمعاينة قطعة أرض تبرع بها أحد الملاك (رئيس مجلس انقريه) لبناء مدرسة عليها . وتعتبر قطعة الأرض هذه المصدر الوحيد لحياة جماعة من الفلاحين وأسرتهم ، تمهدا لانتزاعها . وأثناء انجاز الموظفين لهذا العمل كانوا ينتقلون بالسيارات الحكومية . هنا يبرز التناقض بين موظفي الحكومة وسياراتهم وهدفهم لانتزاع أساس لقمة العيش من ناحية وبين الفلاحين الذين يعانون من احتمال الحرمان الناتج عن احتمالية انتزاع قطعة الأرض ، مصدر رزقهم الوحيد من ناحية أخرى .

الحربة الأشخاص المشتركين في رد فعل العنف بسبب وقوع ضرر مباشر عليهم من جراء جوهر العنف وموضوعه الرئيسي . ومن ثم يكون الأشخاص المشكين برأس الحربة هم في العادة قادة تفاعل العنف في بدايته (***) . وبكى تكون رأس الحربة في كامل قوتها فإن العنف يقوده عادة أشخاص تنتقى عنهم المسؤولية الجنائية أو على الأقل تتخفف كما في قضية بلبس حيث تكونت رأس الحربة من النساء والأطفال ، وفي قضية سمود تكونت رأس حربة البداية من النساء والأطفال أيضا . أما رأس الحربة المضادة أو المستهدفة فإنها تكون عادة من أضعف المناطق في الجماعة المضادة . ففي الريف نجد أن القرويون يهاجمون الخفراء والعساكر دون الضباط ، وإذا هوجم الضباط فبشكل غير مباشر كما في قضية سمود . وفي قضية السيدة زينب وقضية العتبة نجد أن الجماهير تهاجم أمناء الشرطة والعساكر وليس ضباط الشرطة . ربما ذلك للاعتقاد بأن الجزء سيكون أخف بالنسبة للفئات موضع الهجوم (الخفراء والجنود) أو قد يكون الهجوم عليهم بسبب كثافة تعرضهم . ، أو لأن هناك راسبا تاريخيا مستوعبا في بناء الشخصية بالمجتمع المصري يجعل الفرد يجفل من الهجوم على كبار رجال السلطة .

٧ - وتتمثل الخاصية السابقة في أن ما يشعل موقف العنف ويزيد الصراع درامية هو عدم وجود ملامح متجانسة أو مشتركة بين طرفي العنف ، بحيث يؤدي الاشتراك في صفة أو في مجموعة من الصفات الى امكانية

(**) ففي قضية السيدة زينب رقم ٥٠٤٥ تمثلت رأس الحربة في اقارب القتل المباشرين . وفي قضية سمود رقم ٣٩٨٠ لسنة ٢٩٧٥ كانت رأس الحربة متمثلة في الاقارب المباشرين أيضا . وفي قضية اللبان رقم ٦١٦ لسنة ١٩٧٤ كانت رأس الحربة مكونة من جنود الجيش زملاء المجنى عليه والجمهور . حيث تجانس المجنى عليه مع جنود الجيش باعتباره أحدهم ، ومع الجمهور ، لأنه كان يلبس ملابس مدنية مثلهم ، هذا الى جانب أن غالبية الجمهور من المؤكد أن لها أبناء في الجيش ، وبطبيعة الحال من الممكن أن يتوحد الجمهور وجنود الجيش المجندين في مواجهة الشرطة التي ترمز الى السلطة بالنسبة لكل منهما .

تأسيس منطقة من التفاعل المشترك الذى من الممكن أن يمهّد للوصول الى أسس اتفاق بين الطرفين . واعتبار نطاق الاتفاق كنظرة العبور بين الطرفين لتسوية أساس الصراع . حيث تكرر انفصال الطرفين عن بعضهما البعض بشكل حاد فى كل القضايا موضع التحليل .

٢ — أطراف العنف ، ملامحهم وتصدر كل للآخر : ركزنا فى الفقرة السابقة على مجموعة الملامح التى نسود موقف العنف . أما فى هذه الفقرة فسوف نحاول لقاء الضوء على خصائص أطرافه المتصارعة . وتصدر كل طرف للآخر وتوقعه لفعله أو رد فعله . وفى إطار ذلك غائى وفقا للقضايا موضع التحليل نجد أن أحد أطراف موقف العنف هى جماعة العنف التى تتكون فى الغالب من أفراد الجمهور فى مواجهة الطرف الآخر الذى كان فى غالب الأحيان الشرطة (فى أغلب القضايا) أو الموظفين العموميين (قضية واحدة) . وعلى ذلك فسوف نتحدث عن أطراف موقف العنف على النحو التالى :

١ — خصائص جماعة العنف ، وتصورها للطرف الآخر .

٢ — الشرطة رمز للسلطة ، كطرف فى موقف العنف غير أنه من الضروري أن نلاحظ أن الأمر يختلف كثيرا لو تنوعت الطبيعة الأساسية بالنسبة للجماعة الجمهور كطرف فى الموقف (بالنظر الى الأبعاد الطباقية أو التعليم ، أو الريفية الحضرية) أو بالنسبة للشرطة لو أنه قد حل محلهم الموظفين العموميين مثلا .

١ — خصائص جماعة العنف وتصورها للطرف الآخر : من خلال تحليل مجموعة القضايا التى وصلت إليها برزت مجموعة من الخصائص التى تميز جماعة العنف من حيث بناؤها وسلوكها وتصورها للطرف الآخر . وفيما يلى ذكر لبعض هذه الخصائص .

— الخاصية الأولى لجماعات العنف فى هذه القضايا أن جماعات

العنف تنتمي أما الى الأحياء الشعبية في قلب التجمعات الحضرية .
أو لسكان الريف ، من المستويات الاجتماعية الاقتصادية الدنيا . ويرجع
جون سكوت سيادة العنف في الأحياء الشعبية أو بين سكان الريف
الفقراء الى المعاملة القاسية انى تلقاها هذه الجماعات من الشرطة ويؤكد
(أن دموية الذئب لا تولد معه ولكنها تأتى اليه نتيجة للافراط في تخوينه
والقسوة عليه (٦٠) * ويضيف الى ذلك سببا آخر يتعلق بهذه الجماعات
ويتمثل في أنها تشكل الاطارات التى يصبح الحرمان فيها واضحا ، يهدد
الحياة ذاتها ، أحيانا كالقتل في معظم القضايا أو تهديد مصدر الحياة والدخل
في البعض الآخر من القضايا ، كالطرد من الأرض الزراعية . هذا الى
جانب اعتقاد الشرطة أن سكان بعض الأحياء أو المستويات الاجتماعية
المعنية سوف يستجيبون للتخويف والمعاملة الخشنة (٦١) (*) .

ويتسق مع ما سبق أن هذه الجماعات تعيش عادة في ظل حالة
من الحرمان النسبى . فرجال الشرطة مثلا في بعض القضايا أكثر استقرارا
من الناحية المادية والمهنية بالنظر الى ساكنى هذه الأحياء كما في قضايا
(العتبة ، السيدة زينب ، اللبان ، روض الفرج) . وموظفى الدولة لا شك
أنهم أكثر رفاهية من فقراء الريف كما في قضايا (سمود ، بلبس) .
يقابل ذلك ما تبثه الأجهزة الاعلامية من أفكار كالمساواة ، والحرية ،

(*) على سبيل المثال ، نجد في قضية العتبة رقم ١٩٠ أن جماعة
العنف كانت منتشرة في أحياء العتبة والموسكى والدرب الأحمر ، بولاق ،
باب الخلق ، بينما شارع عدلى وشارع فؤاد الواقع في قلب هذه
الأحياء مع الشرطة كطرف مضاد * وفي قضية اسيدة زينب رقم ٥٠٤٥ كانت
جماعة العنف منتشرة في كل حى السيدة زينب وزين العابدين والدرب الأحمر
والمنيرة . وفي قضية حى اللبان رقم ٦١٦ كان سكان . حى اللبان هم جماعة
العنف . وفي بلبس تكونت جماعة العنف فيها من الفلاحين المساجرين .
وفي قضية سمود كانت جماعة العنف من الريفيين الذين ينتمون الى
المستويات الدنيا . وفي قضية روض الفرج كان بعض سكان حارات
الحى هم جماعة العنف .

والديمقراطية ، وخدمة الشعب ، والشعب فوق كل شيء . بحيث نجد موقفا متناقضا ومثيرا ، ففى مواجهة رفع الطموح وتوقع الاشباع نتيجة للفاعلية الاعلامية نجد الفقر والمعاناة الواقعية ، بل والتهديد بسلب الحياة أو لقمة العيش . هنا يصبح الصدام متوقعا ، ورد (١٢) الفعل عنيفا ، لأن عمل الطرف الآخر يهدد الوجود من أساسه .

— وتمثل الخاصية الثانية فى تجانس جماعة العنف ، وتأسيس التجانس عن طريق الاشتراك بنفس القدر فى واحدة أو أكثر من الصفات . . . فإذا نظرنا الى حى السيدة زينب ، أو انعبه أو الموسيقى ، أو الدرب الأحمر ، روض الفرج ، اللبان ، قرية فى مركز سمهود ، أو بلبيس فسوف نجدها جميعا تجمعات أيكولوجية تسودها تجانسات أو لا فى نمط الحياة ، الدليل على ذلك أن المقبوض عليهم شخصيات نمطية فى هذه التجمعات ، كالطلبة والعمال غير المهرة والبائعين والريفيين . وهذه الجماعات تتماسك عادة داخليا من خلال شبكة العلاقات القريبة أو علاقات الجيرة المؤسسة على علاقات الوجه لوجه . هذا بالإضافة الى اشتراكها فى مسعى اجتماعى اقتصادى واحد وادنى ، هذا الى جانب أن هذه الجماعات تكون فى الغالب متماثلة من حيث اهتمامات حياتها اليومية ، بحيث يخلق لديها كل ذلك اشتراكا فى بعض الخصائص التى تؤدى بدورها الى خلق هوية موحدة تصبح أساسا لموقف واحد ضد أى آخر يهدد هذه الجماعة من الخارج . وهذا ما حدث بالفعل فى معظم القضايا . وهو المسئول عن تفسير انتشار العنف أيكولوجيا فى الأحياء الشعبية ذات الخصائص المتقاربة فى مسنواها الاجتماعى الاقتصادى . وفى قيمها الثقافية ، وفى نمط حياتها اليومية ، وأيضا فى مهن غالبية تسودها . وأحيانا يكون التجانس أو الاشتراك فى صفات ذات طبيعة عرضة أو مؤقتة ، كأن يكون الزى هو الصفة المشتركة بين جماعة من الجماعات فى موقف العنف كما حدث فى قضية الجيزة رقم ٣٠ حيث جنود الجيش مع الأمن المركزى فى ناحية فى مواجهة الجمهور والبائعين المنجولين فى حديقة انحيوان من ناحية أخرى .

قد يكون التجانس مستقبليا يتمثل في امكانية التعرض للموقف كما حدث
فى قضية العقبة رقم ١٩٠ حيث تجانس الجمهور بسبب أما أنه كان جنديا
فى الجيش فى يوم ما أو لأن له ابن أو تريب بالجيش ، أو لامكانية أن يواجهه
هو أو أى من أقاربه بنفس السلوك من قبل الشرطة . ومن ثم نجد أن
الجمهور يتمص موقوف المجنى عليه أو مجموعة أفراد رأس الحربة .

— وتتعلق الخاصة الثالثة بالملاحم الأساسية للأحياء الشعبية
كتجمعات انتقالية فى قلب السياقات الحضرية . ذلك يؤدى الى بروز ثلاثة
صفات رئيسية لها . الأولى أنها سياقات تمتلئ بالأقليات ومن شأن ذلك
أن يؤجج روح العصبية والقبلية الجماعية ويؤسس أيضا الموقف الجماعى
لمواجهة أى عمل طرئ من الخارج . والثانية أن مثل هذا التكوين يفرز
عادة زعامات أو قيادات لهذه الأقليات . بحيث يعتبر المساس بهذه الزعامات
مصدر إثارة لأى من هذه الأقليات . أما الصفة الثالثة فتتمثل فى أنه نظرا
لطبيعة التكوين على هذا النحو . فإن هذه السياقات تظل دائما جالا
لتوترات كثيرة نتيجة للتفاعل بين هذه الأقليات ذاتها ومن ثم فكما يذهب
لويس كوزر أن أى تهديد خارجى لها نجده يوحد انقساماتها الداخلية فى
موقف واحد . ومن ثم يزيد من تماسكها الداخلى (٦٢) (*) .

— وتؤكد الخاصة الرابعة على أن سكان الأحياء الشعبية يحملون
عادة اتجاهها ونظرة خاصة الى الشرطة التى تمثل بالنسبة لهم دورا ضابطيا .
ومن ثم مقيدا لحريتهم . ومن الواضح أن هناك عداا ضمنيأ له أساسه
التاريخى ، يتمثل فى إجراءات السخرة ، أو الدور الشرطى الذى كان ينفذ

(*) مثال على ذلك أنه نظرا لأن قسم اللبان يعتبر حيا شعبيا فى
الاسكندرية ويجمع عديدا من الأقليات — وهو التكوين السائد لمدينة
الاسكندرية بشكل عام — فإن قضية قسم اللبان وقعت أساسا بسبب
تصادم الأقليات مع بعضها البعض ، ثم بين هذه الأقليات أو بعضها من
ناحية والشرطة من ناحية أخرى . وذلك حينما مات أحدهم نتيجة لضرب
الشرطة وقسوتها . كذلك الأمر فى حى السيدة زينب .

— رغما عنه — أوامر الاستعمار والسلطة السياسية المتحالفة معه خلال فترة العشرينات والثلاثينات والأربعينات . ومن شأن هذا العداء الذى له خلفيته التاريخية أن يظهر بصورة عابرة أو مؤقتة — بالرغم من تغير الظروف المحيطة وتغير طبيعة السلطة ودور الشرطة فى المجتمع — إذا اتخذت الشرطة بعض الإجراءات أو السلوكيات التى يعتبرها سكان هذه الأحياء مهددة لوجودهم (**) .

— وتتعلق الخاصية الخامسة بأسلوب عنف هذه الجماعات مع الشرطة . إذ تلجأ هذه انجماعات فى عنفها عادة الى الوسائل التى تجنبها تحمل مسئولية ارتكاب هذه الأفعال . أو الوسائل التى تتيح لها أن تكون بعيدة عن متناول القبض عليها فى نفس الموقف . كأن تستخدم الحجارة كوسيلة للعنف والإيذاء من على مسافة بعيدة لا تيسر القبض المباشر عليها . أو نجدها تحتوى عادة فى الهجوم الجماعى دون الفردى كما حدث فى قضية السيدة زينب رقم ٥٠٤٥ ، إذ لم يبدأ عنف انجماهير الفعلى إلا بعد أن تمت إثارة الجماهير عن طريق القتل والدوران به فى الحى ، أو قد تتبع الجماهير أسلوب الضرب والهروب السريع كما حدث فى معظم قضايا العنف . أو الضرب من مكان جيد الاخفاء كما حدث فى هرب الفلاحين الى حقول انذرة بعد قذف الحجارة كما فى قضية سمهود . أو دفع أشخاص يعتقد انتفاء مسئوليتهم الجنائية . كدفع النساء والأطفال الى القيام ببعض سلوكيات العنف فى البداية . وذلك يرجع الى أن ساكنى هذه الأحياء يكونوا عادة من البسطاء الذين يفتقدون أية امكانية اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية تساعدهم على التخلص من الادانة فى مقابل امتلاك الطبقات أو الشرائح الأخرى بعضا من هذه الامتيازات . وأيضا لأن لديهم تصور واضح — نتيجة لخبراتهم — لمدى القسوة التى

(**) مثال على ذلك أن ما سبب الاثارة فى قضية السيدة زينب هو قتل شخص أثناء احتجازه فى قسم الشرطة ، أو تصور محاولة الاستيلاء على الأرض كما فى قضية بلبيس ، أو محاولة انقبض عنوة على شخص فى روض الفرج .

يعاملون بها من قبل الشرطة في حالة القبض عليهم .

— وتتمثل الخاصية السادسة في أن هجوم جماعات العنف في الأحياء الشعبية يتسم عادة بخاصة تجانس الأهداف الذي يتجه اليها العنف .

اذ يهاجم سكان هذه الأحياء عادة الهدف وكل الأهداف التي تتجانس معه . ففي قضية السيدة زينب الواقعة الرئيسية وقعت في قسم شرطة السيدة زينب ، غير أن الجمهور حينما هاجم قسم الشرطة هاجم نقطة شرطة قسم زين العابدين وقسم شرطة الدرب الأحمر . بالإضافة الى ذلك قاموا بحرق عربات شرطة الأقسام ، ومركبات النقل العام ، وبعض السيارات الخاصة وبعض المحلات الحكومية (باعتبار أن السيارات الخاصة مملوكة لشريحة طبقية هي أقرب للسلطة من الجماهير) . اذن فجميع الاتلافات او الاهداف موضع الهجوم تنتمي الى فئات ذات ملامح مشتركة وتختلف عنهم . وفي قضية العتبة يتكرر نفس الأسلوب . وفي قضية الجيزة هاجم جنود الجيش البائعين الجائلين وأكشاك البيع والكازينوهات ، وذلك لأن هدف العنف الأول كان بائعا ، ذك يحدث بسبب طبيعة الادراك المميز لهذه الجماعات والتي تميز الأشياء وفقا لابعاد ذات طبيعة شمولية .

— وتتعلق الخاصية السابعة بالطبيعة السيكولوجية لجماعات العنف في الأحياء الشعبية . فنظرا لأن هذه الجماعات تعنف اذا أحسست بأن حقوقها مهددة فانها تتراجع عادة عن العنف اذا هي قد أحسست أو تأكد لها ان حقوقها مؤمنة ومحافظ عليها (*) .

— وتشير الخاصية الثامنة الى أن جماعات العنف في هذه الأحياء توحد عادة بين الشرطة أو فئة الموظفين العموميين وبين الحكومة . فهي لا ترى وجودا الاى انفصال بينهما . مظهر ذلك أنه في قضية اللبان

(*) مثال على ذلك ما حدث في قضية قسم اللبان . حيث تأكد لأهل القتل والذين يدعمون موقفهم أن التحقيق يأخذ مجراه السليم . ذلك يعنى أن عنف الجماهير يتأسس للحصول على حقوقها المهددة بالضيااع وذلك يعكس دونيه تأثيرها وقدرتها السياسية والاجتماعية .

يسبب أخ القتل قسم الشرطة والحكومة معه . في نفس القضية يشكو أهل القتل قسم الشرطة وأننيابة والطب الشرعى . كذلك تكررت نفس القضية في قضية السيدة زينب .

١ - وتؤكد الخاصية التاسعة على أن جماعات العنف تلجأ عادة الى هذا السلوك كوسيلة نهائية وأخيرة للحصول على حقوقها أو اعلان غضبها اذا استفدت كل الوسائل الممكنة التي تيسر لها الحصول على هذه الحقوق . ففي قضية السيدة زينب الساعة ١٢ر٥ ظهرا ذهب المواطنون الى مديرية الأمن ، والى وزارة الداخلية للشكوى مما حدث . الا أن الجماهير لم تجد استجابة لشكواها . حينئذ قامت الجماهير بالعنف . في قضية قسم اللبان حدث نفس الشيء . وفي قضية بلبيس لجأ مستأجرو الأرض لعدة سنوات بالشكوى للحكومة ، فاذا بهم يفاجئوا — عن تصور خاطيء — بموظفى الحكومة قادمين للاستيلاء على الأرض . وهنا وجدوا أنه لا مفر من السلوك بعنف معهم .

٢ - الشرطة رمز السلطة ، كطرف في موقف العنف : استنادا الى مجموعة القضايا موضع التحليل ، والى معطيات التحليل غالبية للغاية في معظم وقائع العنف . يستثنى من ذلك بعض القضايا النادرة التي كان ممثل السلطة في الموقف موظفا عاما أو مفتشا تموينيا . ونتيجة لذلك فسوف نركز في معالجتنا لسلوك الشرطة في موقف العنف على العوامل التي تحكم سلوك الشرطة كطرف في الموقف . ومن ثم تصبح أحد مصادر إثارة العنف ، وفيما يلي سوف نستعرض بعضا من هذه العوامل .

٣ - يتمثل أول هذه العوامل في طبيعة دور الشرطة بالنظر الى بناء المجتمع . حيث يجد رجل الشرطة نفسه عادة في موقف معضل ، فهو من ناحية مطالب من قبل الدولة ، أو السلطة بتنفيذ أوامرها . بيد أن الدور الشرطى له جانب آخر يتمثل في خدمة الجمهور عن طريق حفظ سلام المجتمع الى جانب بعض المهام الخدمية الأخرى . وفي هذا الاطار يجد رجل الشرطة نفسه في موقف معضل بين السلطة والمجتمع .

— وينبثق العامل الثانى من كون الشرطة هى الجهة المفوضة باستخدام العنف اذا تطلب الموقف ذلك لفرض أوامر السلطة . غير أن ذلك — لعدم عقلانية الجمهور — يؤدى الى تولد اتجاهات عدائية ضد الشرطة ، وذلك نظرا لأن السياق الاجتماعى الذى تسوده بعض ملامح التخلف لا يدرك بوضوح حدود الشرطة كوسيط فى تنفيذ أوامر السلطة . هذا بالإضافة الى أن رجل الشرطة نفسه قد يخلط بين استخدام العنف لتنفيذ أوامر السلطة ، وبين استخدام العنف كوسيلة لفرض احترامه ومهابته باعتبارها غاية لها الأولوية فى موقف التعامل مع الجمهور . هنا نجد أن الدور الشرطى يستخدم استخداما غير مشروع . اذ يصبح وسيلة لفرض احترام الوسيلة ذاتها (*) بدلا من اعتبار الشرطة كوسيلة لفرض وجود الدولة وأهدافها كغاية . وللتدليل على ذلك نستشهد بدراسة وليم وستلى على عينة من رجال الشرطة عددها ٧٣ شخصا من مختلف المراتب . حيث ضمن فى هذه الدراسة سؤالا عن (متى تعتقد أن لرجل الشرطة الحق فى اللجوء الى العنف ؟) حيث كانت الاجابة على السؤال كما يوضحها الجدول التالى (١٤) :

**جدول يوضح العوامل التى يراها رجل
الشرطة سببا لاستخدامه العنف**

النسبة %	التكرار	نماذج الاجابة
٣٧	٢٧	(ا) عدم احترام البوليس
٢٣	١٧	(ب) حينما لا يمكن تجنب ذلك
١٩	١٤	(ج) للحصول على معلومات
٨	٦	(د) لاغتيال شخص
٧	٥	(هـ) فى مواجهة المجرم العريق
٣	٢	(و) حينما نعتقد أن المتهم مذنب
٣	٢	(ز) بالنسبة لمجرمى الجنس
١٠٠	٧٣	المجموع

(*) يدرك الجمهور بحسبة الاجتماعى ذلك ، ومن ثم نجد أنه يضم

وتتمثل النتيجة الأكثر بروزا في هذا الجدول أن ٣٧٪ على الأقل من رجال الشرطة في هذه الدراسة يعتقدون أن العنف مشروع من أجل فرض احترام الشرطة . وأن الشخص الذي يتحدث مع رجل الشرطة بأسلوب غير لائق يستحق القسوة (٦٥) * يؤكد ذلك ما حدث في قضية قسم اللبان ٦١٦ لسنة ١٩٧٤ . حيث ذكر بعض الشهود أن المجنى عليه قد تحدث بأسلوب غير لائق لنائب المأمور في الشارع . وفي قضية الموسكى (العتية) رقم ١٩٠ لسنة ١٩٧٤ . حيث واجه أمين الشرطة جندي الجيش بالعنف حينما رد الأخير على اهانة الأول بأسلوب غير لائق .

— وتعتبر توفر مصادر مشروعية استخدام العنف من العوامل التي قد تسهم أيضا في سلوك رجل الشرطة مسلكا عنيفا . ومن خلال استعراضه لنتائج دراسته يذكر وستلى أن مصادر المشروعية تتمثل في اعتقاد رجل الشرطة أن تحقيق غايات الجماعة الأعلى (الدولة أو السلطة) يشكل شرعية أخلاقية تسمو على الشرعية المشتقة من القانون . . هذا بالإضافة الى استغلال رجل الشرطة لامكانية استخدام العنف الموكول اليه من قبل الدولة في فرض بعض الأهداف المتعلقة بالشرطة ذاتها ولا صلة لها بالدولة أو السلطة . يضاف الى ذلك ان الطرف الآخر قد يشكل أحد مصادر شرعية استخدام العنف من وجهة نظر رجل الشرطة . إذ يبرر رجل الشرطة لجوئه لاستخدام العنف ، بلجوء الطرف الآخر الى العنف . بل اننا نجد أن جماعة الشرطة ذاتها قد تلعب دورها كمصدر يشرع استخدام العنف . ذلك يحدث حينما لا تحدث اداة داخلية منطلقة من الشرطة كجماعة لابد وأن تمتلك قيما تدين العنف . ومن ثم فان عدم وجود جزاءات تفرضها الجماعة على لجوء رجل الشرطة الى العنف يؤدي الى سلوكه

من احترام رجل الشرطة في حضوره حتى يتجنب اذاه . فالجندي ينادى (بحضرة الصول) والمساعد ينادى (بحضرة الضابط) ، والعقيد ينادى (بسيادة اللواء) والواء ينادى (بسعادة الباشا) . إذ يعتبر الجمهور ذلك ميكانيزما ملائما لجذب عطف رجل الشرطة ورضاه .

العنف دون خوف من احتمالية الادانة * هذا الى جانب تفسير الشرطة ذاتها لبعض القوانين تفسيرات تيسر لها استخدام العنف دون ادانة محتملة (*) .

في اطار ذلك يؤكد جون . ب . ليتون رئيس شرطة واشنطن ، أن دور الشرطة التقليدي في حاجة الى تغيير أو على الأقل إعادة تجديد وصياغة . اذ لم يعد السكير أو اللص مقتحم المنازل هم الذين يهددون وحدهم سلام المجتمع (٦٦) . هذا بالإضافة الى ضرورة الغاء بعض المسائل التي قد تضر بمهابة المهنة من اطار الدور الشرطى . ومن ثم جعله يلج كثيرا الى استخدام العنف لتأكيد هذه المهابة * فمثلا يجب الغاء مسائل استخراج الترخيصات ، أو كتابة الغرامات ، أو تنظيم المرور من الدور الشرطى . اذ من الممكن أن تقوم بهذه الأعمال وظائف أخرى تتطلب تدريباً أقل (٦٧) .

الى جانب ذلك فانه من الضروري أن نعمل على تأسيس سياق ثقافى قيمى يتم استيعابه في البناء الداخلى لرجل الشرطة . بحيث يمنعه من استخدام العنف . لأن مهمة رجل الشرطة هي حفظ السلام في المجتمع .

(*) فمثلا تحدد قوانين الشرطة أنه في حالة مطاردة رجل الشرطة لأحد المجرمين فان عليه اذا لم يمثل المجرم وحاول الهرب ، أن يطلق الرصاص على اقدامه ، ثم الى أعلى في الفخذ ، ثم أعلى الفخذ ثم القتل . على عكس ذلك تبدأ المطاردة في أحيان كثيرة بالقتل . يؤكد ذلك أنه في قضية السيدة زينب لم تدين الشرطة كجهاة سلوك الضابط الذى تسبب في وفاة المجنى عليه . وقد أثار تقرير الطب الشرعى في قضية مينا البصل رقم ١٦٣٣ لسنة ١٩٧٤ أن رصاص الضابط أطلق على المجنى عليه من مسافة تصل الى نصف متر . وأن المقذوفات تخترق الجسم من الأمام الى الخلف في أعلى الصدر ، ولم تحدث في القدم كما تقرّر القواعد القانونية الشرطية . بل اننا نجد أن رجل الشرطة يستمد أحيانا شرعية سلوكه العنيف من اعتقاده أن بعض الطبقات أو الشرائح الاجتماعية — الدنيا بطبيعة الحال — لا تستجيب الا بالتخويف والقسوة والمعاملة الخشنة .

وفي إطار ذلك فانه من الضروري التركيز على ضرورة اتساق القيم التي تحكم الدور الشرطي مع القيم العامة للمجتمع . أو على الأقل ضرورة أن تشتق الأولى من الأخيرة . . بذلك سوف نقضى على التناقضات التي يمكن أن تتخلق في إطار ذلك . فمثلا في مجتمع اشتراكي لا يجب أن تسود علاقة ذات طبيعة عدائية بين الشرطة أو الموظف العام من ناحية وبين الطبقات الدنيا أو الكادحة التي تشكل الوعاء الأساسي الذي يجب التعاطف معه من ناحية أخرى .

واستنادا الى تأكيد ملتون ركتر Milton Recter من أنه نظرا لأن وظيفة الشرطة من أكثر الوظائف حساسية فاننا يجب أن نتعهد العاملين بها لاعدادهم الاعداد الملائم لتحمل أعباء هذه الوظيفة ، وهو هنا يؤكد على بعض الوصايا التي يجب أن نأخذها في الاعتبار . من ذلك مثلا أن اختيار رجل الشرطة ينبغي أن يتم بدقة بحيث ينبغي أن نركز على اختيار أشخاص ذوي استواء في بنائهم النفسي ، وهو الاستواء الذي يؤهلهم لامتلاك مجموعة من القيم والمعايير التي تبعدهم كثيرا عن الاستخدام السهل للعنف في مواجهة الجمهور (٦٨) . اذ يجب اجراء الاختبارات الفعالة لتخليص الشرطة من مجموعة الساديين الذين يتلذذوا باستخدام العنف . أو هؤلاء الذين يصابون بالهلع والاضطراب في بعض المواقف ، ومن ثم يلجأون سريعا الى العنف . الى جانب ذلك فانه لا يجب أن يتوقف تدريب الشرطة عند حد تأكيد القوة الجسمية والمصارعة ، أو الدقة في استخدام الأسلحة الصغيرة . بل يجب علينا أن نوثر ساعات تدريب كثيرة نركز فيها على بعض الموضوعات الأكاديمية في العلوم الانسانية العامة . وأيضا على بعض المعلومات المتعلقة بتوضيح طبيعة السياق الاجتماعي المحيط ، هذا الى جانب التركيز على فهم سيكولوجية الجماهير والأساليب الفعالة للتعامل معه .

إذا تمكنا من توفير ذلك بالنسبة لرجل الشرطة فانه سوف يؤدي

الى بناء رجل الشرطة كعضو في قوة لحفظ السلام وليس كشخص في جيش
محارب . فالحرب ضد جماهير الداخل لم يعد يسمح بوجودها في عالمنا
المعاصر . في مقابل ذلك فان المجتمع مطالب أيضا بمعاملة هؤلاء الذين
يتحملون عبء حفظ السلام بتوفير الاحترام وجزل العطاء لهم كأصحاب
تخصص ومهابة .

* * *

1. The first part of the paper is devoted to the study of the properties of the function $f(x)$ defined by the equation $f(x) = \int_0^x f(t) dt$. It is shown that $f(x)$ is a constant function, and its value is determined by the initial condition $f(0) = 1$.

2. The second part of the paper is devoted to the study of the properties of the function $f(x)$ defined by the equation $f(x) = \int_0^x f(t) dt$. It is shown that $f(x)$ is a constant function, and its value is determined by the initial condition $f(0) = 1$.

3. The third part of the paper is devoted to the study of the properties of the function $f(x)$ defined by the equation $f(x) = \int_0^x f(t) dt$. It is shown that $f(x)$ is a constant function, and its value is determined by the initial condition $f(0) = 1$.

المراجع

1 — P. Sorokin : Sociological Theory to day (London : 1961) P. 404 .

2 — T. Parsons : Essays in Sociological Theory , Revised (ed) (The Free Press, New York. Collier McMillan , Limited, London, 1966. p. 291 .

3 — Shalomn Endleman (ed) : Violence in The streets (New York. 1968) pp. 71 - 84 .

4 — T. Parsons : The Social System (The Free Press, Glen coe. Illinois , 1952) p. 520 .

5 — S. Enleman : op, cit. p. 93 .

٦ — على ليلة : النظرية الاجتماعية المعاصرة ، دراسة لعلاقة الانسان بالمجتمع (دار المعارف ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٣) ص ١٣٣ — ١٣٥ .

٧ — المرجع السابق ، ص ٩٥ .

٨ — مورييس كرانستون : اليسار الجديد (دار النهار للنشر) بيروت ، ١٩٧٢) ص ٧٩ .

٩ — المرجع السابق ، ص ص ٨١ — ٨٢ .

١٠ — هيربرت ماركيز : الانسان ذو البعد الواحد ، ترجمة جورج طرابيشي (دار الآداب ، بيروت ، ١٩٧١) ص ١١٣ .

١١ — المرجع السابق ، ص ١٥٢ .

١٢ — المرجع السابق ، ص ١٥٣ .

١٣ — مورييس كرانستون : مرجع سابق ، ص ٨٦ .

١٤ — المرجع السابق ، ص ص ٨٦ — ٨٧ .

١٥ — هيربرت ماركيز : نحو ثورة جديدة ، ترجمة عبد اللطيف شرارة (دار العودة ، بيروت ، ١٩٧١) ص ٣٢ .

- ١٦ — المرجع السابق ، ص ٦٧ .
- ١٧ — موريس كرانستون : مرجع سابق ، ص ص ٧٥ — ٧٧ .
- ١٨ — هربرت ماركيز : الانسان ذو البعد الواحد ، مرجع سابق . ص ١٣١ .
- ١٩ — قيس هادي أحمد : الانسان المعاصر عند هربرت ماركيز : (المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، الطبعة الاولى ، ١٩٨٠ ، بيروت) . ص ١٣٣ .
- ٢٠ — المرجع السابق . ص ١٣٥ .
- ٢١ — موريس كرانستون : مرجع سابق . ص ١٠٥ .
- ٢٢ — المرجع السابق : ص ١٠٥ .
- ٢٣ — المرجع السابق : ص ١٠٧ .
- ٢٤ — المرجع السابق . ص ١٠٨ .

25 — T. Parsons : The Social system, op . cit, p. 48.

26 — T. Parsons : A Paradigm For The analysis of Social Systems and Change (in) N. J. Demerath, (ed) , System Change and Conflict pp. 189 - 212 .

27 — Mancur Olson (The Rapid growth as a distablizing Force) Jownal of economic history. No. 23. Dec. 1963. p. 515.

28 — Robert. A. Levine and Donald T. Conpell (Report on preliminary results of Cross - Cultural Stududy of Ethno centrism. Quartrly, Jonuary, 1966. p. 7.

29 — Samuel P. Huntington : Political order in Chinging Societies (New Haven and London Yale University Press, 1968) p. 40 .

30 — Bruce M. Russett : World Hand book of Political and Secial indicators (New Hawen, Yale University Press. 1964) p. 273 .

- 31 — Samuel P. Huntington : op. cit, p. 41 .
- 32 — Ibid. p. 43 .
- 33 — Michael Brecher : The New Nations of Asia (London, Oxford University Press, 1963) Chapter. 2 .
- 34 — Samuel P. Huntington : op. cit. p. 48 .
- 35 — Cruil E. Black : The Dynamics of Modern ization (New York, Harper & Row, 1966, pp. 90 - 94.
- 36 — Samuel P. Huntington : Op, cit. pp. 49 - 50 .
- 37 — Craine Brinton : The Anatomy of Revolution (New York, Vintage . 1958) pp. 173 - 175 - 176 .
- 38 — Samuel P. Huntington : Op , cit. pp. 53 - 56.
- 39 — Ibid. pp. 56 - 59 .
- 40 — Hons. W . Mahick : Form and Content of Recent Riots : (in) Midway Vol. g. No. J. Summer 1968. pp. 19 29.
- 41 — Ibid . p. 23 .
- 42 — Ibid. p. 26 .
- 43 — Ibid. P. 32 .
- 44 — Ibid. pp. 27 - 29 .
- ٤٥ — محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، قصة بداية ونهاية عصر السادات . ص ٢٦٦ .
- ٤٦ — عمر محي الدين : اشتراكية الدولة والنمو الاقتصادى ، مجلة الفكر العربى (٤ - ٥) ص ٥٩ .
- ٤٧ — اعتمدنا فى التحليلات الاحصائية لوقائع العنف على مجموعة احصاءات الامن العام ان اضافة الى بعض الاحصاءات التى اتاحتها وزارة الداخلية والمركز لقوى للبحوث لاجتماعية والجناية .
- 48 — T. Porsons : The social System : pp. 505 - 525.

49 — T. Parsons : A Paradigm for The analysis of social systems and Change : Dp. at. pp. 189 - 212 .

50 — Michael Appleby : Revolutionary Change and the Urban environment (in) Priscilla Long : the New left . The free press. New York. 1962 pp. 216 - 232 .

51 — Emile Durkheim : Division of Labor in society (The Free Press of Glencoe. Landon. 1964) p. 165 .

52 — Robert K. Merton : Social theory and Social structure (Glencoe. 1962) pp. 139 - 157 .

53 — Sam Plum : The Police (in) Shalom Endelman : Violence in The streets, New York 1968. p. 424 .

54 — Richard Dahrendorf (Violence and Social Change (in) Shalom Endelman . op. cit. pp. 5 - 17 .

55 — Thomas Brook R : Necessary or Police Brutality : (in) Shalom Endelman, op. cit. pp. 405 - 413 .

56 — Ibid. P. 408 .

٥٧ — اعتمدنا في الجزء المتعلق بظاهرة العنف من حيث برامجها الرئيسية على احصاءات الامن العام لوزارة الداخلية عن الفترة موضع التحليل بالإضافة الى الاحصاءات التي أتاحتها لنا الوزارة بمساعدة المركز القومي لأبحاث الاجتماعية والجنائية .

58 — Lewis Jolyn west & Allen M. D : The Dynamics of Dissent : Three Millions Red, Black and Green. 1968. pp. 99 - 119.

59 — Lewis Coser : The Function of Social Conflict. (Glencoe II. The Free Press, 1956. p. 163.

60 — John Scott, p. The Anatomy of Violence in Shalom Endelman. Op. cit. p. 65 .

61 — William Westley : Violence and The Police (in) Shalom Endelman op. cit. p. 463 .

62 — Bloch A. H. & G Geis : Man and society (New York. Randon House. 1962. p. 263 .

63 — Lewis Coser : Social Conflict and Social Change. Brit. Jour. Soc. Vol. VII No 3 . september . 1957. p. 211 .

64 — William Westley : op, cit. p. 453 .

65 — Ibid, p, 454 .

66 — Thomas R. Brooks : Op, cit, p. 405.

67 — Samblum : The Police. pp, 432 - 433 .

68 — Ibid. p, 431 .

— توصيف مختصر للقضايا التي تم الرجوع اليها :

١ — قضية سمود في ١٣/٩/١٩٧٤ .

خلاف زوجي بين زوجة ريفية متزوجة من خارج بلدتها وأهل زوجها الغائب عن المنزل أسفر عن طرد الزوجة من منزل الزوجية ، تدخلت الشرطة لتنفيذ قرار النيابة بتسليم الزوجة منقولاتها . وبدأت المشاحنات من هذا الموقف ثم تفاقم لتشكل عنفا تلقائيا جماهيريا موجهًا للسلطة شارك فيه ما يقرب من ٤٠٠ مواطن .

٢ — قضية السيدة زينب في ٢٧/٧/١٩٧٣ .

توفي أحد المحتجزين بقسم السيدة زينب بعد خروجه منه بيومين واتهمت عائلته أحد ضباط الشرطة بالقسم بضربة مما تسبب في موته وهو ما نفاه تقرير الطبيب الشرعي . وأثناء تشييع جنازة المتوفى ومرور الجناه بالقسم حدث اشتباك لم يلبث أن تفاقم ليشكل عنفا تلقائيا جماهيريا موجهًا للسلطة شارك فيه ما يقرب من ٥٠٠ مواطن وأدى إلى مصرع ثلاثة مواطنين .

٣ — قضية الجيزة في ١٥/٤/١٩٧٤ .

مشاجرة في حديقة الحيوان بين مواطن مدني وأحد جنود القوات المسلحة أدت إلى سقوط الجندي مصابا بجرح سطحي وصادف ذلك وصول فوج من جنود القوات المسلحة في طريقهم إلى خارج الحديقة فشهدوا زميلهم الجريح وحدث الاشتباك الذي تطور أيضا ليشكل عنفا جماهيريا موجهًا للسلطة .

٤ - قضية العتبة رقم ١٩٠ فى ١٩٧٤/٢/٢٨

مشاجرة بين أمين شرطة وعريف من القوات المسلحة اثناء نزول الاول من الاتوبيس أدت الى اصابة الجندى بجرح سطحي . وبدأت أثر ذلك المشاحنات بين الجمهور وأمناء الشرطة مشكلة عنفا تلقائيا جماهيريا موجها للسلطة شارك فيه ما يقرب من ٦٠٠ مواطن .

٥ - قضية بلبيس رقم (١٨٩٥) فى ١٩٧٢/٤/١١ .

أخذى لجان الاصلاح الزراعى تقوم بمهمة لها فتتعرض لاعتداء أهالى العزب اعتقادا منهم أن اللجنة ستقوم بعمل يضر بمصالحهم وكان ذلك عنفا جماهيريا موجها للسلطة شارك فيه حوالى عشرة أشخاص ..

٦ - قضية اللبان رقم ٢٦١٦١ فى ١٩٧٤ .

قام بعض أفراد شرطة اللبان باحتجاز وتعذيب أحد المواطنين ، مما أدى الى مصرعه . غير أن الطب الشرعى والنيابة تدخلت وأثبتت مسئولية قسم الشرطة عن وفاته . وهو الامر الذى لم يؤد الى أى نوع من أنواع العنف * نتيجة احساس المواطنين بالحصول على حقوقهم .

٧ - قضية مينا البصل فى ١٩٧٤/٤/٢٣ .

قامت قوة من الشرطة بمحاولة القبض على أحد الهاربين من الخطرين على الامن وأثناء محاولته الهرب والاعتداء على القوة حدث تبادل اطلاق بعض الاعيرة النارية مما أسفر عن مصرع الهارب . ولم يؤد ذلك الى أى من أنواع العنف .

٨ - قضية روض الفرج رقم (٤٢٨٣) فى ١٩٧٤ .

قامت قوة من الشرطة للقبض على عدد من المتهمين فى قضية سرقة فاعتدوا على القوة بالضرب وأحدثوا ببعض أفرادها عدة اصابات . ولم يؤدى ذلك الى عنف جماهيرى تلقائى (**) ..

(**) (نقل هذا التلخيص من تقرير الدكتور قدرى حفى بعنوان (ديناميات العنف الجماهيرى فى اطار الخصائص النفسية والتاريخية للشخصية المصرية) حيث كان عضوا فى فريق البحث) .

سلسلة علم الاجتماع المعاصر

صدر منها :

الكتاب الاول : ميادين علم الاجتماع :

اختيار وترجمة الدكتورة محمد الجوهري وعلياء شكرى ومحمود عودة
ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، الطبعة السادسة ، دار المعارف ،
القاهرة ، ١٩٨٤ .

الكتاب الثانى : نظرية علم الاجتماع :

تأليف نيقولا تيماشيف ، ترجمة الدكتورة محمود عودة ومحمد الجوهري
ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، الطبعة الثامنة ، دار المعارف ،
القاهرة ١٩٨٣ .

الكتاب الثالث : أساليب الاتصال والتغيير الاجتماعى :

تأليف الدكتور محمود عودة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

الكتاب الرابع : تمهيد فى علم الاجتماع :

تأليف بوتومور ، ترجمة الدكتورة محمد الجوهري وعلياء شكرى ومحمد
على محمد والسيد الحسينى ، الطبعة السادسة ، دار المعارف ، القاهرة
١٩٨٣ .

الكتاب الخامس : مجتمع الصنع ، دراسة فى علم اجتماع التنظيم :

تأليف الدكتور محمد على محمد ، الاسكندرية ، ١٩٧٢ .

الكتاب السادس ، الصفوة والمجتمع :

تأليف بوتومور وترجمة الدكتورة محمد الجوهري وعلياء شكرى والسيد
الحسينى ومحمد على محمد ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ،
١٩٧٨ .

الكتاب السابع : الطبقات فى المجتمع الحديث :

تأليف بوتومور وترجمة الدكتورة محمد الجوهري وعلياء شكرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، ١٩٨٤ .

الكتاب الثامن : علم الاجتماع الفرنسى المعاصر :

تأليف الدكتورة علياء شكرى ، انطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٧٩ .

الكتاب التاسع : قراءات معاصرة فى علم الاجتماع :

للدكاتره علياء شكرى ، ومحمد على محمد ومحمد الجوهري ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

الكتاب العاشر : دراسات فى التنمية الاجتماعية :

تأليف الدكتور السيد الحسينى ، ومحمد على محمد وعلياء شكرى ومحمد الجوهري ، الطبعة الخامسة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

الكتاب الحادى عشر : مشكلات أساسية فى النظرية الاجتماعية :

تأليف جون ركس ، ترجمة الدكتورة محمد الجوهري ومحمد سعيد فرح ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، الاسكندرية ، ١٩٧٣ .

الكتاب الثانى عشر : دراسات فى التغير الاجتماعى :

تأليف الدكتور محمد الجوهري وآخرين ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٣ .

الكتاب الثالث عشر : دراسة علم الاجتماع :

اختيار وترجمة الدكتورة محمد الجوهري وعلياء شكرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

الكتاب الرابع عشر : علم الاجتماع الريفى والحضرى :

للدكتور محمد الجوهري والدكتورة علياء شكرى الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٣ .

الكتاب الخامس عشر : مقدمة فى علم الاجتماع :

تأليف اليكس انكلز ، ترجمة وتقديم الدكتورة محمد الجوهري وعلياء شكرى والسيد الحسينى ومحمد على محمد ، الطبعة السادسة ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٣ .

الكتاب السادس عشر : مقدمة فى علم الاجتماع الصناعى :

تأليف الدكتور محمد الجوهري ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

الكتاب السابع عشر : علم الفولكلور — الجزء الاول :

تأليف الدكتور محمد الجوهري ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف ،
القاهرة ١٩٨١ .

الكتاب الثامن عشر : النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم :

تأليف الدكتور السيد محمد الحسينى ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ،
١٩٨١ .

الكتاب التاسع عشر : مصادر دراسة الفولكلور العربى :

اشراف الدكتور محمد الجوهري ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

الكتاب العشرون : الدراسة العلمية للمعتقدات الشعبية :

اشراف الدكتور محمد الجوهري ، القاهرة ١٩٨٣ .

الكتاب الحادى والعشرون : علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث :

تأليف الدكتور محمد الجوهري ، الطبعة الثالثة دار المعارف القاهرة
١٩٨١ .

**الكتاب الثانى والعشرون : علم الفولكلور ، الجزء الثانى (دراسة المعتقدات
الشعبية) :**

تأليف الدكتور محمد الجوهري ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

**الكتاب الثالث والعشرون : بعض ملامح التغير الاجتماعى الثقافى فى الوطن
العربى . دراسات ميدانية لثقافة بعض المجتمعات المحلية فى المملكة
السعودية :**

تأليف الدكتورة عايد شكري ، الطبعة الاولى ، القاهرة ١٩٧٩ .

الكتاب الرابع والعشرون : التراث الشعبى المصرى فى المكتبة الاوروبية :

تأليف الدكتورة علياء شكري ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٧٩ .

الكتاب الخامس والعشرون : الاتجاهات المعاصرة فى دراسة الاسرة :

تأليف الدكتورة علياء شكري ، الطبعة الاولى ، دار المعارف ، القاهرة ،
١٩٧٩ .

- الكتاب السادس والعشرون : دراسة معاصرة فى علم الاجتماع :**
تأليف الدكتورة علياء شكرى ، دار المعارف ، القاهرة ٢٩٨١ .
- الكتاب السابع والعشرون : عادات الطعام فى الوطن العربى :**
تأليف الدكتور علياء شكرى ، دار المعارف ، القاهرة ، تحت الطبع .
- الكتاب الثامن والعشرون : الفلاحون والدولة :**
تأليف الدكتور محمود عودة . القاهرة ، ١٩٧٩ .
- الكتاب التاسع والعشرون : تاريخ علم الاجتماع ، الجزء الاول :**
تأليف الدكتور محمد على محمد ، الطبعة الاولى ، الاسكندرية ، ١٩٧٩ .
- الكتاب الثلاثون : علم الاجتماع والمنهج العلمى :**
تأليف الدكتور محمد على محمد ، الطبعة الاولى ، الاسكندرية ، ١٩٧٩ .
- الكتاب الحادى والثلاثون : أصول علم الاجتماع السياسى :**
تأليف الدكتور محمد على محمد ، الطبعة الاولى ، الاسكندرية ١٩٨٠ .
- الكتاب الثانى والثلاثون : جماعات الفجر ، مع اشارة لفجر مصر والبلاد العربية :**
تأليف الدكتور نبيل صبحى حنا ، الطبعة الاولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .
- الكتاب الثالث والثلاثون : الانثروبولوجيا : أسس نظرية وتطبيقات عملية :**
تأليف الدكتور محمد الجوهري ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٤ .
- الكتاب الرابع والثلاثون : علم الاجتماع السياسى :**
المفاهيم والقضايا : تأليف الدكتور السيد الحسينى ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، ١٩٨١ .
- الكتاب الخامس والثلاثون : علم الاجتماع العسكرى ، التحليل السوسىولوجى لنسق السطوة العسكرية :**
تأليف الدكتور أحمد خضر ، الطبعة الاولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .
- الكتاب السادس والثلاثون : الفكر الاجتماعى ، نظرة تاريخية عالمية :**
تأليف هاينز موسى ترجمة الدكتور السيد الحسينى والدكتورة جهينة سلطان العيسى ، ١٩٨١ .

الكتاب السابع والثلاثون : التنمية والتخلف . دراسة تاريخية بنائية :

تأليف الدكتور السيد الحسينى ، الطبعة الاولى ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٠ .

الكتاب الثامن والثلاثون : المدينة . دراسة فى علم الاجتماع الحضرى :

تأليف الدكتور السيد الحسينى ، الطبعة الاولى ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٠ ، وأعيد طبعه ، دار المعارف ، ١٩٨٥ .

الكتاب التاسع والثلاثون : النظرية الاجتماعية المعاصرة . دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع :

تأليف الدكتور أحمد زايد ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، ١٩٨٤ .

الكتاب الأربعون : علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية :

تأليف الدكتور أحمد زايد ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، ١٩٨٤ .

الكتاب الحادى والأربعون : البناء السياسى فى الريف المصرى :

تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة : تأليف الدكتور أحمد زايد ، الطبعة الاولى ، دار المعارف ، ١٩٨١ .

الكتاب الثانى والأربعون : علم الاجتماع الأمريكى ، دراسة لأعمال تالكوت تارسونز :

تأليف جى روشيه ، ترجمة الدكتور محمد الجوهري والدكتور أحمد زايد ، الطبعة الاولى ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨١ .

الكتاب الثالث والأربعون : البناية الوظيفية فى علم الاجتماع والأنثروبولوجيا . المفاهيم والنقضايا :

تأليف الدكتور على ليلة ، الطبعة الاولى ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨١ .

الكتاب الرابع والأربعون : علم الاجتماع والنقد الاجتماعى :

تأليف بوتومور ، ترجمة الدكتور محمد الجوهري والسيد الحسينى وعلى ليلة وأحمد زايد ، الطبعة الاولى ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨١ .

الكتاب الخامس والأربعون : الاقتصاد والمجتمع فى العالم الثالث :

تحرير آلن بونتجوى ، ترجمة وتعليق الدكتور محمد الجوهري وعلى ليلة وأحمد زايد ، الطبعة الاولى ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨١ .

الكتاب السادس والأربعون : علم الاجتماع ومشكلات وقت الفراغ :

تأليف الدكتور محمد على محمد ، الاسكندرية ١٩٨١ .

الكتاب السابع والاربعون : علم الاجتماع :

تأليف جونسون ترجمة وتعنيق الدكاترة علياء شكرى ، ومحمد الجوهري ،
وعلى ليلة ، وأحمد زايد ، وحسن الخولى ، دار المعارف ، القاهرة ،
تحت الطبع .

**الكتاب الثامن والاربعون : اثريف والمدينة فى مجتمعات العالم الثالث . مدخل
اجتماعى وثقافى :**

تأليف الدكتور حسن الخولى : الطبعة الاولى ، دار المعارف ، القاهرة
١٩٨٢ .

الكتاب التاسع والاربعون : المرأة المصرية بين البيت والعمل :

تأليف الدكتور محمد سلامة آدم ، الطبعة الاولى ، دار المعارف ،
القاهرة ، ١٩٨٢ .

الكتاب الخمسون : النظرية الاجتماعية فى الفكر الاسلامى :

تأليف الدكتورة زينب رضوان ، الطبعة الاولى ، دار المعارف ،
القاهرة ، ١٩٨٢ .

الكتاب الحادى والخمسون : نحو نظرية اجتماعية نقدية :

تأليف الدكتور السيد الحسينى ، الطبعة الاولى ، القاهرة ١٩٨٢ .

الكتاب الثانى والخمسون : التغير الاجتماعى :

اختيار وترجمة : الدكاترة محمد الجوهري وعلياء شكرى وعلى ليلة ،
الطبعة الاولى ، دار المعارف ، ١٩٨٢ .

الكتاب الثالث والخمسون : النظرية الاجتماعية ودراسة الاسرة :

تأليف الدكتورة سامية الخشاب ، الطبعة الاولى ، دار المعارف ،
القاهرة ١٩٨٢ .

الكتاب الرابع والخمسون : البناء الاجتماعى والثقافة فى مجتمع الفجر :

دراسة أنثروبولوجية لتأثير البناء والثقافة والشخصية على انتكامل
الاجتماعى وتأليف الدكتور نبيل صبحى حنا ، الطبعة الاولى ، دار
المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

**الكتاب الخامس والخمسون : المجتمع والثقافة والشخصية . مدخل الى
علم الاجتماع :**

تأليف الدكاترة محمد على محمد ، وغريب سيد أحمد وعلى عبد الرازق
جيبى ، الاسكندرية ١٩٨٣ ذ

الكتاب السادس والخمسون : التصنيع فى الدول النامية :

تأليف الآن موننجوى ، ترجمة وتقديم الدكتور السيد الحسينى ، الطبعة الاولى ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٢ .

الكتاب السابع والخمسون : علم اجتماع الادارة . مفاهيم وقضايا :

تأليف الدكتور عبد الهادى الجوهري ، الطبعة الاولى دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٣ .

الكتاب الثامن والخمسون : دراسات فى علم الاجتماع الطبى :

للدكاترة محمد على محمد ، وعلى حلى ، وسناء الخولى ، وسامية جابر ، الطبعة الاولى ، الاسكندرية ، ١٩٨٣ .

الكتاب التاسع والخمسون : نقد علم الاجتماع الماركسى ، دراسة فى النظرية الاجتماعية :

تأليف بوتومور ، ترجمة وتعليق الدكتور محمد على محمد والدكتور على حلى ، الاسكندرية ١٩٨٣ .

الكتاب الستون : دراسات فى علم الاجتماع السياسى :

تأليف الدكتور عبد الهادى الجوهري القاهرة ، ١٩٨٣ .

الكتاب الحادى والستون : معجم علم الاجتماع :

ترجمة وتعليق الدكتور عبد الهادى الجوهري ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

الكتاب الثانى والستون : الشباب والمشاركة السياسية :

تأليف الدكتور سعد ابراهيم جمعة ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

الكتاب الثالث والستون : المدخل الى علم الاجتماع :

تأليف الدكتور محمد الجوهري ، الطبعة الاولى ، القاهرة ١٩٨٣ .
دار الثقافة للنشر والتوزيع .

الكتاب الرابع والستون : تنمية العالم الثالث :

الابعاد الاجتماعية الاقتصادية للدكاترة على ليلة وأحمد زايد ومحمد الجوهري ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

الكتاب الخامس والستون : فلوريدوياريتو ودورة الصفوة فى اطار النظام :

تأليف الدكتور كمال التامى ، الطبعة الاولى ، دار المعارف ، القاهرة ،

الكتاب السادس والستون : العالم الثالث . قضايا ومشكلات :

تأليف الدكتور على ليلة ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

الكتاب السابع والستون : المرأة والمشكلة السكانية فى العالم الثالث :

تحرير ريتشارد أنكر وزملاؤه ، ترجمة الدكتور علياء شكرى وحسن الخولى وأحمد زايد ، مراجعة محمد الجوهري ، الطبعة الاولى ، القاهرة ١٩٨٤ .

الكتاب الثامن والستون : الاتجاهات التقليدية والحديثة فى الأنثروبولوجيا الاجتماعية :

تأليف الدكتور نبيل صبحى حنا ، الطبعة الاولى ، الاسكندرية ، ١٩٨٥

الكتاب التاسع والستون : المجتمعات الصحراوية فى الوطن العربى :

تأليف الدكتور نبيل صبحى حنا ، الطبعة الاولى ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٤ .

الكتاب السبعون : المرأة فى الريف والحضر ، دراسة لانماط العمل والثقافات السكانية :

إشراف الدكتورة عياد شكرى ، دار المعارف ، القاهرة ، تحت الطبع .

الكتاب الحادى والسبعون : السكان والتنمية . دراسة أنثروبولوجية فى قريتين مصريتين :

إشراف الدكتورة علياء شكرى ، الطبعة الاولى ، دار المعارف ، القاهرة ، تحت الطبع .

الكتاب الثانى والسبعون : الأنثروبولوجيا الاجتماعية :

تأليف لوسى مير ، ترجمة الدكتورة علياء شكرى والدكتور حسن الخولى ، مراجعة الدكتور محمد الجوهري ، الطبعة الاولى ، دار المعارف ، القاهرة ، تحت الطبع .

الكتاب الثالث والسبعون : المرأة فى العمل الزراعى . دراسة أنثروبولوجية :

للكاتبة علياء شكرى وحسن الخولى وأحمد زايد ، دار المعارف ، القاهرة ، تحت الطبع .

الكتاب الرابع والسبعون : الاتجاهات المعاصرة فى دراسة القيم والتنمية :

تأليف الدكتور على ليلة ، الطبعة الاولى — القاهرة ١٩٨٣ .
١٩٨٥ .

الكتاب الخامس والسبعون : دراسات فى علم اجتماع التنمية :

تأليف الدكتور محمد الجوهري والدكتور كمال التابعى ، الطبعة الاولى ،
دارا لمعارف ، القاهرة ، تحت الطبع .

**الكتاب السادس والسبعون : السياسة الاجتماعية والتخطيط فى العالم
الثالث :**

تأليف الدكتور محروس محمود وعلى خليفة ، الطبعة الاولى ، دار
المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٥ .

**الكتاب السابع والسبعون : الجيش والمجتمع ، دراسات فى علم الاجتماع
العسكرى :**

تأليف الدكتور أحمد ابراهيم خضر ، الطبعة الاولى ، دار المعارف ،
١٩٨٥ .

الكتاب الثامن والسبعون ، الدولة فى العالم الثالث ، الرؤية السوسولوجية،

تأليف الدكتور أحمد زايد ، الطبعة الاولى ، دار الثقافة للنشر والتوزيع
القاهرة ، ١٩٨٥ .

رقم الايداع بدار الكتب ٨٥/٧٤٧٢

دار الشؤون الثقافية
للطباعة والنشر
الطبعة الأولى ١٩٨٣
الطبعة الثانية ١٩٨٤